

والله اعلم

ما تشاء من شئنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

الله

A.0918

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وإصحابه الطاهرين وبعد فيقول العبد
الضعيف المستعين السيد المولى القديم عبد الرحمن بن محمود اميراني غفر الله له ولوالديه ما رايت في
حاشية الفاضل المعروف المشهور بالمولوية في البلدة المشهورة بسمرقند المسمى به ولا في غيره من
كلمات توجهها الفاضل المذكور على الشارح المعروف المشهور بالمسمى به ولا في غيرها من
وعلى غير ذلك ايضا من المحشين فخطر على خاطر خطيري كلمات اخرى على كلماته فاردت ان اكتب
واجمع اوراقا مما تفرد به خاطري ومما صدر من العلماء ليمنع بها المبتدئون الشارعون فيه من غير ان
يستعينوا ويتعلموا في معرفتها الى المعلمين المنتهين وايضا لما رايت المنتهين الذين في زماننا
من تدوين في الشرح المعروف المسمى بشرح ملا فاردت ان نسود في التزويل نعسر منهم وندمعت
من كل كلمة كتبت في القرية المعروفة المشهورة باسفران ثم اني
فصلت في كل باب الانصاف وبتأنيها فيها ظملا صادقا
الذين في الدنيا من
كانوا في الدنيا
من السجدة
على الحقيقة

الشروع في البحث اوفي كليهما على الاضافي بان يقال بمعنى ابتداء التسمية مثلا هو ان هذا في ذلك الشيء
 قبل الشروع في مقاصده او حمل فيه لا رد في شأن التسمية على العربي وفي الاخر على الالف والواو على
 عكس ذلك فلا وجه لا يراد هذا الاعتراض وقد قررنا في العبارة اخرى بان الحديث المشهور لا راد له
 واحد واقع في الابتداء بالتسمية او في الابتداء بالتحميد والاسم فيه بناء على شك الراوي كما
 ثبت ذلك عند علماء اللغة في قولهم لا يكون سببا للابتداء بهما ما يوافق انهم لم يتيقنوا
 وقوع الحديث في حق التسمية بشيء منهما بل كان كل منهما محتملا فلزم في الاحتمالين ووجود
 ترك العمل بما هو واجب العمل وقع الابتداء بكليهما بمحمد في اللغة هو انه لا ينافي على
 الجميل الاختياري على قصد التعظيم فان قلت هذا ينتقض بالحكم (قوله غير الاختياري كالحمد على
 صفات الله تعالى فان صفاته تعالى واختياري عند المتكلمين قلنا نعم ان الاختيارات باعتبار
 تنزيلها تنزل الاختيارات وذلك اما لا جرم ان الذات مستقلة فيها كما في الاختيارات واما
 لا جرم ان الصفات سبب في الافعال الاختيارية واعلم ان في الاختياري فيه لاخراج الممدوح
 حيث لا يلزم ان يكون الممدوح عليه فعلا اختياري كما يقال ممدحت المولود على صفاته و
 الحمد اذ قيل الحمد اخص من الممدوح فان قلت الحمد محمود عليه في مثل قولنا حمدت زيدا على صراحة
 الحمد لا يقتضيه فعل غير اختياري فان صراحة الحمد ورشاقة القدم من الافعال الطائفة بفعال الطبايع
 غير اختياري قسنا لم لا يجوز ان يكون التركيب المذكور مصنوعا ولا اعتبار بالمصنوعات
 ولو لم يكن لا يصح ان يكون المراد من الحمد في التركيب المذكور هو الممدوح يجوز ان قيل
 ذكر الخاص واردة العالم ولو لم يكن ان يكون المراد من الحمد في التركيب المذكور معناه الحقيقي
 لكن لم لا يجوز ان يكون الممدود عليه فيه هو جعل صراحة الحمد ورشاقة القدم بطريق المماز و
 على سبيل التسامح لا الحقيقة باعتبار دلالتها على الافعال الحسنة الاختيارية ويجاب ايضا بان
 الحمد في التركيب المذكور راجع الى الله تعالى في الحقيقة اذ هو فاعل وخالق رشاقة القدم و
 صراحة الحمد وخص الغباريات الحمد في اللغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري اه وقيد
 الوصف بالجميل لاخراج ما يضافه كالقمار وقيل الوصف على الجميل لاخراج ما يضافه كقوله الحمد
 الفلاني لانه ليس الوصف بالجميل على الجميل بل هو وصفه ان قلت السيد السيد ان الافعال
 الاختيارية فكيف تحقق الحمد على سبيل زيد مثلا قلنا هذا الحمد راجع الى الله تعالى لانه
 خالق وفاعل مختار ثم يضاف الى الحمد في الاصطلاح فعل يمدح به عن تعظيم الممدوح بحسب كون
 ممدوحه ممدوحا بمعنى الشكر في اللغة ومواعمير الممدوح اللغوي الممدوح انه يجوز ان يكون
 باللسان او بالاركان هي الاعضاء التي تسمى بالاجنان والاعضاء التي تسمى بالاجنان انه يجوز ان يكون
 في مقابلة الانعام او غير من الافعال الاختيارية والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه والحاصل

ان مورد الحمد الاصطلاحي لازم من مورد الحمد اللغوي لان مورد يكون باللسان وبالجنس
وبالاركان بخلاف مورد الحمد اللغوي فانه لا يكون الا باللسان ان الوصف بالجميل لا يكون
الا باللسان وان متعلق الحمد الاصطلاحي اخص من متعلق الحمد اللغوي لان الحمد الاصطلاحي
انهما يكون في مقابلة الانعام فقط واللغوي يكون في مقابلة العمة وغير ما فيكون مادة الاجتماع ما هو
باللسان في مقابلة النعمة ومادة افتراق الاصطلاحي ما كان بالجنس والاركان ومادة افتراق
اللغوي ما كان في مقابلة غير النعمة ثم لابد في تحقق الجنس الحامد والمحمود وعليه
المحمود به لا الخواص منها هو الشر والمحمود هو الله تعالى والمحمود عليه صفة الولاية والمحمود به
قول الشر الحمد لوليه ثم الحمد لا واقع منه ليس لفظ الحمد او مدلوله فقط بل الوصف بالجميل
الذي يفهم من قوله الحمد لوليه حتى لو ارد هذا المعنى بغير صفة الحمد وما يشق منه يكون الحمد
ايها ثم قوله الحمد يحتمل ان يكون في الاصطلاح جملة فعلية بان يكون تقديره احمد حمدا ونحمدا
حمدا او حمدا ت حمدا الله فحذف الفعل وجوبا سماعا وادخل اللام على المصدر مبدل من
الى الرفع ليصير الجملة على صورة الجملة الاسمية ويدل بناء على الدوام والثبات بما تقر في علم
المعاني من ان الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات والجملة الفعلية على التجدد والحدوث
ويجوز ان يكون جملة اسمية الآن كما كان من غير اعتبار العدول من الفعلية الى الاسمية ثم اللام
فيه اسم الجنس او الاستغراق والحمد اما مصدر مبني للفاعل او المصدر المبني للمفعول والحاصل
من ضرورة الاثنين في الاثنين اربعة احتمالات الاول ان يكون اللام للجنس والحمد مصدر مبني
للفاعل فالمعنى حينئذ جنس الحمد وحقيقته في ايجاد تحقق ومن اي شخص مصدر مختص بالله تعالى
فاذا اختص جنس الحمد به تعالى فيكون جميع افراده ايضا يختص به تعالى لانه لو وجد فرد واحد
من الحمد في غيره تعالى فيكون جنس الحمد موجودا في هذا الفرد ويلزم ان لا يكون جنس الحمد
مخصوصا به تعالى واللازم باطل فالملزوم مثله والثاني ان يكون اللام للاستغراق والحمد مصدر
مبني للفاعل فمعناه جميع افراد الحمد من الازل الى الابد مختص بالله تعالى فاذا كان مصدر مبني
للفاعل كان معنى الحمد بية كقوله كفتن اي لا يحمد احد الا الله تعالى والثالث
ان يكون اللام للجنس والحمد مصدر مبني للمفعول فالمعنى حقيقة المحمودية مختصة بالله تعالى
فاذا كان الحمد بمعنى المجموعية كقوله بالفارسية حمد كقوله شانه اي يحمد الله تعالى لا غير تعالى
والرابع ان يكون اللام للاستغراق والحمد مصدر مبني للمفعول فمعناه جميع افراد المحمودية
مختصة بالله تعالى والملزوم ان يكون المصدر المشترك بين المصدرين حملا على الاستصحاب
والملايم للمقام فيكون حمدا مطلقا عليه لفظ الحمد وصفة مختص بالله تعالى ثم يحتمل ان يكون
المراد هو الحاصل بالمصدر يعني مباحص ومتايش لان معناه المصدرية بالفارسية ستايش كقوله

فيكون الحمد مختص بمفعول مستأش كما أن معنى المحمد رب القتل بالفارسية كشتن و معناه الحاصل
بالمصدر بالفارسية كشش ولا يخفى أنه يحتمل أن يكون اللام للعهد الخارجي أي الحمد الخاص وهو
الحمد الانساب الأكمل مختص بأبيه وقد كون اللام للعهد الذي هني غير ملا يم كما لا يخفى لا يقال
كون الحامدية إلى المحمودية مختصة بأب رتع بطريق يحمد العبد على فعل عبد آخر لأننا قول
هذا الحمد راجع إلى أبيه تد لأن خالف إلى العبد هو أفعاله هو الواجب عند عمل السنة والجماعة وأما عند
المعتزلة فإنهم أب ح بن خالق أفعاله ولكن كان هو العبد عندهم ولكن التمكين والقدرة عن الواجب عندهم
فيكون بذلك الحمد راجع إلى الواجب عندهم أيضاً نقول المراد من الاختصاص الاختصاص الادعائي
للا الحقيقي فجعل الحمد الصادق على غير الواجب كالعدم (قوله لأبيه) اللام للختصاص والولي بمعنى
الصاحب كما يقال ولي الميت ويحتمل أن يكن الولي نسخة من المتصدي كما يقال أن الفلاني
ولي لهذا الصبي فالمعنى أن الحمد نابت لمن هو متصدا للأمر التي يحمد بها وهو عبارة عن خلف الحمد
وهي ألفاظ والعبارات واللام الذي يحمد عليه وهو عبارة عن خلق الصفات الاختيارية الباعثة
الحمد في المحمود وهو الجميل ولأسباب الحمد في الحامد فالحالق لهذه الأمر ليس إلا الواجب
مجانته ومجد المحشي مولانا عب فسر الولي بالحري بالفارسية سزا وار حيث قال للحري أي بجنس
الحمد أي جنس الحمد للحري بجنس الحمد قيل الضمير في قوله لأبيه يرجع إلى الحمد فإن كان
المراد هو جنس الحمد كان الضمير للجنس وأن كان المراد هو الاستغراق كان الضمير للا استغراق فلم
يخصص بالجنس والجواب أن قولنا الحري لكل حمد نجعل الضمير للا استغراق يحتمل أن يراد
به الحري بمعنى الحمد من حيث المجموع فيلزم ح جواز كون غيره نع حرياً ببعض الحمد دون
بعض فقد فع توهم وإد هذه المعنى خصص الضمير بالجنس وقد جاء الولي بمعنى المحب في كتب
اللغة فالمعنى أن الحمد مختص لمحبه وهو الله تد لا يقال أن محب الحمد لا ينحصر فيه تد لأن كثيراً
من الناس يحبون الحمد لأننا قول المراد أنه تد محب كل الحمد حيث جنس الحمد راجع إلى الله تد
لأن عندنا خالق العبد وأفعاله هو الله تد بخلاف العبد فانه ليس محب كل الحمد بل هو محب حمد
أبيه فإن قلت لم عدل الشئ من الاسلوب المعروف المشهور وهو الحمد له ألى غير المشهور وهو الحمد
لأبيه قلت للتعظيم لعدم ذكر أصله تد أولاه عاء التعيين يعني حمد الواجب بأبيه أن وقع فهو متعين
أو لغزاية الإيلوب التي يميل إليها الطابع نم قوله الحمد مبتدأ وقوله لأبيه خبره وهو أما متعلق
بمفعول وهو نابت عند من قال أن الظرف مقابلة أو متعلق لجمله عند من قال أنه مقدار بها قيل
المناصب تقدّم الولي على الحمد لأن الولي يدل على أته تعالى فتقدّم بها أولى لشرفه والجواب
أن مقام الحمد يقضي تقدّمه ويمكن أن يجاب أيضاً بأن الغامل في قوله لأبيه هو الحمد حقيقة
والغامل مقدم على مفعوله وأما كونه عاسلاً فيه فلأن تقدّمه أكثر أحداث وليه حمد أفحذ الفعل

واقيم المصدره قامه فيكون لمصدر عاملا ثم **ارجع** الالم في الولي لتقوية عمل الحمد **فصار** تنديرا
 حمدا لوليه ثم عدل من النصب الى الرفع لما عرفت من ان النصب يدل على فعل مقدر وهو يدل
 على التجدد والحدوث بخلاف الجملة الاسمية فانها تدل على الدوام والثبات (قوله والصلوة
 على نبيه) وهو اما معطوف على مجموع قوله الحمد لوليه وح يكون حذف الجملة على الجملة و
 يحتمل ان يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله الحمد وقوله على نبيه معطوفا على قوله لوليه وح
 يكون عطف المفرد على المفرد ولا يلزم ح عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عاملين لما
 عرفت ان قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره فالقائل في كليهما الابتداء لانه ثم الالهي للصلوة
 ايضم تحتها ان تكون الخمس او الاستغراق والاعود الخارجي اي الصلوة المناسبة والمكامل وكونها
 للعود الداعي غير مناسب كما عرفت ثم **الصلوة** بمعنى الرحمة وافادة الخير لا معنى غفران الذنوب
 كما هو مبتدأ من لفظ الرحمة لانه لا يلازم معصوميته صلعم وما هو المشهور في معناه من ان الصلوة من
 الله تع رحمة ومن الملايكة استغفار ومن المؤمنين دعاء معناه ان فاعل الصلوة ان كان الله فهو بمنه
 الرحمة وقس عليه الباقي وفيه اعتراض مشهور وهو ان كلمة على للمضرة فلا يلازم بالمقام والمشهور
 من الجواب انها انما تكون للمضرة اذا كانت صلة للصلوة او الدعاء وليست كذلك بل وقعت في صلة مقدر
 وهو نازلة اي لصلوة نازلة على نبيه وهذا الجواب لا يجد في نهجها لان هذا التقدير لا تغير وضع كلمة
 على وكونها للمضرة فليكن كلمة على في قول الفقهاء القضاء على الغائب كذا للمضرة مع انها غير واقعة
 في صلة الصلوة والدعاء فاقول ينبغي ان يجاب بان كلمة على للمضرة على تقدير ان يقصد بها المضرة
 والا فلا ومثل هذا وقع في كلامهم ويمكن حمل جوابهم على هذا بان كلمة على للمضرة اذا وقعت في صلة الصلوة
 او الدعاء قصدت منها المضرة او لا وما اذا وقعت في صلة غير ما فانما تكون للمضرة اذا قصد منها المضرة
 فعند وقوعها في صلة نازلة لم تقصد منها المضرة فاغتنم ذلك فان قلت ما فايده نقد ير نازلة في كلام
 الفصحاء فانه لا يفهم من تقديره فائدة الجواب عن الاعتراض المذكور قلت تقديرها اشارة
 الى ان كلمة على انما جعلت صلة للصلوة بتضمين معنى النزول من العلوان كلمة على تقتضي
 الاستعلاء فان قيل يقتضي ذلك ان لا يستعمل صلوة غير تع الي النبي عليه السلام مع صلة على فانه
 صلوة غير تع اليه **لنرجع** الي الله بما عرفت من ان خالق العبد وخالقه هو الله عندنا ونقول صلوة غير تع
 مع كلمة على انها هو على سبيل التعليل والمشاكلة على ما وقع في قوله تع ان الله وملائكته يصلون
 على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولما قيل ان يقول ان الله قد امرنا ان نصلي على النبي
 هم بقوله تع يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ونحن لانصلي بانفسنا بل نحن نقول اللهم صل
 على محمد وعلي آل محمد فنسال الله تع ان يصلي فالجواب ان الحكمة فيه ان نبينا هم ظاهر لا عيب فيه
 ونحن فينا المعائب والنائب عننا وكيف يصلي من فيه معائب على ظاهر فنسال الله تع ان يصلي عليه

لكون الصلوة من ربه ظاهر على نبي ظاهر وإلا لم يبق والصلوة على محمد بل عبر عنه بالنبي إما لاجل
 التعظيم لعدم ذكر اسمه صلعم وإما لادعاء التعيين حيث يحمل إضافة النبي على زيادة الاختصاص أو
 يجعل المطلق منصرفاً إلى الكامل أو لبرهانية السجع أو ليلزم الصلوة على الرسول بالطريق الأولى ثم
 النبي من النبوة يعني المرتبة بالكسر بفتح الخون وسكون الباء لامن النبأ كذا قال مجاهد الحاشي مولانا عب
 وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده لتبليغ الاحكام كتاب كان معه ولا هو الا كان لتبليغ
 الاصول او الفروع ولا احكام فراقيل لتبليغ الاحكام ليس على ما ينبغي لانها فروغ ثم إضافة النبي
 الى الضم ورجازان نكران للاستغراق وللجنس والاولى ان نكون للمعظم الخارجى اي الصلوة على
 النبي الخاص وهو نبينا صلعم واليه يميل ذكر الال واصحاب بعده لجلو في ملته اصحاب نبينا اليه
 فيكون ملته اصحاب انبياء الاخر ثم الضمير في نبيه راجع الى النبي المجاوز انتشار الضميرين في الخطبة
 ورجوعه الى الحمد بما لا معنى له ظاهر ولا يبعد ان يرجع الى الحمد ايضاً لان من اسما عن نبينا هونبي
 الحمد في بصر المعنى ثم يشترط الكتاب في الرسول فيكون اخص من النبي قيل عدد الرسول ثلاثمائة
 وثلثة عشر وعدد الكتاب مائة واربعة فكيف يصح اشتراط الكتاب على الرسول كلمة والجواب ان
 هذا انما يصح اذا كان النازل على كل رسول كتاب على خطبة لم لا يجوز ان يكون كتاب واحد لجماعة
 من الرسول وانما اردف حمد الله بالصلاة على النبي لان استفادة المطالب واستفادة المارب
 مبنية على سابعة ما بين المستفيض والمستفيض وعلاقة ما بين المنفي والمستفيض وكاي المستفيض
 في غاية التقادس والمستفيض في غاية التلانس فلا بد من التوسط ذي جوتين يستفيض سبعة
 نجرده عن الواجب ويفيدس بجملة ثعلقه على الطالب فلما اردف حمد الله بالصلاة على النبي
 وكذا آله واصحابه بالنسبة اليه لانه لما كان بين الرسول والامة بعد بواسطة اشياء الذميمة وغبار
 العلايق فاحتجنا الى من هو متوسط بين الرسول والامة وذلك لا يكون الا الال واصحاب وايضا
 في ايراد التصلية بعد التحميد الاستئصال بامر سبحانه قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا اليه ولا
 بعد ان يقال وجه الارداف هو الاشارة الى انه من اهل الملة (قوله وعلي آله واصحابه) المتأذين
 بآبائه وانما اعاد كلمة على ولم يعطف على قوله نبيه لان اهل السنة والجماعة التزموا ايراد
 كلمة على بين النبي والال لرد مذهب الشيعة لعدم ابراهيم لها بينهم والال هو اهل البيت والاهل
 وقال النبي عم كل نقي ونقي فهو آلي وجاه معنى الانجاع ايضاً وعلى هذا بن المجتهدين يتناول اصحاب
 ثم ان الال اصحاب اما جمع لصاحب كالا شاد جمع السامد والمأجج الصعب يسكون الحاء كالا نوار
 جمع النهر او جمع الصعب بكسر الحاء كالا نماز جمع النمر بآبائه ربيعة يلتك وعلي المعنى الاول
 من الال يكون ذكر الاصحاب بعده تعمم بعد التخصيص لان اهل بيته وقرباءه عام من الاصحاب
 وعلي المعنى الثاني منه يكون ذكر الاصحاب بعده تخصيص بهذا المعنى والنكته فيه الامتصاص

بشان الاصحاب والاصحاب من ادرك النبي في الاسلام ومات بالاسلام ايضا فلا بد من ادراكه في الاسلام بل ادراكه في الكفر لا يكون من الاصحاب وكذا لك لو ادرك في الاسلام ولكن ارتد ومات بكفرة لا يكون منهم وانما لم يقولوا ان الصحابة من يدرك النبي في الاسلام وكان اسلامه ثابتا الى اخر عمره لانه لم يصدق على من ادرك النبي عم في اسلامه فارتد ثم اشتم مع انه من الصحابة ايضا وفي بعض الكتب ان في الصحابة مذهبان راجعاهما هو مذهب البخاري ومذهب ايرالمحدثين وجماعة من الفقهاء انه كل مسلم ربي النبي عم ولو صاغه وان لم يوجد مجالسته ومخالطته والثاني وهو مذهب اكثر اهل الاصول انه يشترط مجالسته واما المتابعي ففيه مذهبان ايضا احدهما الذي راي صحابيا والاني انه الذي جالس صحابيا في الال في الاصل اهل بقرينة نصغيره باهيل وقيل اصله اهل بفتح الالف والواو قلبت الواو الف بالاصول الاصل من اصول القلب ويستعمل الال في الاشياء فقط سواء كان شرافته في الدنيا والاخرة معا كرسولنا عم في الدنيا فقط كفرعون فيقال آل فرعون والاداب جمع الادب بالفارسية نكاه داشتن حدشي وقوله بادابه اي باوصافه اي بكل ما صدق من النبي من الصلوة والصوم وغيرهما فهو يصدر من اصحابه ايضاً تم قوله المتتابعين بادابه اما صفة للاصحاب او الال او المجموع والادب انب اما ادب نفس النبي عم او ادب درسه والمراد بادابه درسه تبليغ الكتاب والاحكام وانما لم يقل هاد نيين ^{ما} اذ المهمت نيين بهذا ايته موضع قوله المتتابعين بادابه رعاية لبراعة الاستهلال وهي ان يورد في اول الكتاب شئ يشعر بان المقصود من الكتاب ما اذا فقوله المتتابعين بادابه اشارة الى ان علم النحو من جملة الاداب بخلاف ما لو قال المهمت نيين بهذا ايته (قوله اما بعد) اي بعد حمد الله تع والصلوة على نبيه اهل ان كلمة بعد من الظروف اللازمة لاضافة اذا كان معنى الظرفية منظور افيها واما اذا قطع النظر عن معنى الظرفية فيجوز قطعها عن الاضافة كقولهم رب بعد خير من قبل وبعد ملا حظة الظرفية فان قطعت عن الاضافة لفظا فهي مبني على الضم كما فيمانحن فيه وان لم نقطع فهي معربة بالحركات الثلاث (قوله فهذه) الفاء في جواب اما لتشرط وعدم عدم اما نكون الفاء على توهم اما اجراء للموهوم محري المحقق ان تكون في جواب اما المقدر هكذا قالوا قيل الجزاء في اما المقدر انما يكون الامرا والنهي وفيما نحري فيه ليس شي منهما كقوله تع ربك فكبر امر عمل فيما قبل فان ربك مفعول له اي اما ربك فكبر وقوله تع وثيابك فطهر والرجز فاهجر ثم ان المشار اليه في هذه يكون محسوسا بحس اللمس فلا يقال ان كون اللمس في هذه هو اللمس على ما يفهم من مجد المحشي مولانا عب ليس علم اللمس يبغي لا اللمس محسوسا بحس البصر هو اللمس على اللفظ لا نانا نقول جعل اللفظ اشار الى الوضوح دلالتها على المعنى فكافهما محسوسة بحس البصر فيكون استعماله في اللفظ استعمال اللفظ في غير الموضع له وعلى مبطل ارجو جعل مولانا غصم المشار اليه هو اللمس

عن غير فائدة محسوس وح ايصم استعمال اللفظ في غير الموضوع له (قوله فوائد وافية آه) الفوائد جمع
فائدة من الفائدة بسكون الياء بمعنى ايجداد وكرفته شهود اشد دانش ومال محذو قال مجد المحشي ربح
ثم الفائدة هي التي كانت تر بتعليق فعل الفاعل سواء كانت باعثة لفعل الفاعل ايها اولا والفائدة
والغرض ما كان باعثة لفعل الفاعل ايها ونسبة بين الفائدة وبين الفائدة والغرض عموم وخصوص
من وجه لا جتماعهما فيما كان الترتيب والباعث معا وفي الترتيب من غير الباعث توجد الفائدة
بدون الفائدة والغرض وفي الباعث بدون الترتيب توجد الفائدة والغرض بدون الفائدة وقيل الفائدة
ما تستفاد من الغير فيكون المعاني من الفوائد لا بد من الالفاء والالفاء يضمن الفوائد لا استفادتها
في الخشوش وهي ايصم من الفوائد لا استفادتها من السابح ثم الواو في معنى الكثير اي فوائد
كثيرة يقال وفي الشيء اذا كثروا جاء بمعنى يبتعدون عنها فوالد ليسست بلا وفاء ومعنى الاول
اولى (قوله لكافية) التام في الكافية جاز ان نكون للمبالغة وجاز ان نكون للنقل من الوصفية الى
الاسمية وجاز ان نكون للمناحيث بتقدير الرمالذي الرماله الكافية (قوله للعلامة المشتهر) التام في العلامة
لمبالغة العلامة وهو لمبالغة العالم وان قيل لم يطلق لفظ العلامة على الله تعالى مع انه تعالى يثبت
عدم الاطلاق عليه تعالى لتوهم لتانجوت وكذلك لا يقيم الله سبحانه لان احدهما معنى المعرفة الادراك
المعروف بالجهل ولا يقيم علامت الله تعالى عرفته الله لان احدهما معاني العلوم الادراك المركب وقوله ابحاث
الاول ان لفظ العلامة يقتضي بحسب المعنى ان يكون صفة للكافية اي الكافية الكائنة للعلامة فان
كون الجار والمجرور صفة اسم يكون باعندار المتعلق ويقتضي بحسب اللفظ ان يكون خال من
الكافية اي فائده للعلامة لان كون الجار والمجرور حالا ايصم يكون باعتبار المتعلق فاذا كان لفظ له
حائبان جانب المنظر جانب المعنى فاكثرا المحققين ذهبوا الى جانب المعنى فيلزم حذف
الموصول مع بعض الصلة لان اللام في قولنا الكائنة بمعنى التي وصلتها العامل مع معنى لستم الذي
هو قوله للعلامة لا يقال لا يجوز رعايه جانب اللفظ وجعله حالا عن الكافية لا والجمد ليس سره
مفعول لانا نقول الحال عن المضاف اليه جائز بشرطين احدهما ان جواز حذف المضاف وقامه
المضاف اليه مقامه وثانيهما ان يكون المضاف اليه فاعلا او مفعولا وكلاهما موجودان
في قولنا اما الاول فظاهر والاني لان اضافة الحقل الى الكافية من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
والجواب انه قد جوز بعضهم حذف الموصول مع بعض الصلة والى البحث في ذلك ان لا يحل
ان يقال للعلامة المشتهرة ليطبق في الصفة مع موصوفها والجواب انه لا ينبغي الامونتها بحسب
اللفظ ومنكر بحسب المعنى فيهما نحن فيه جاء (منه المضمون كمي) والحسب ما اذا كان اللفظ
بلا كراومعناه مونثا لاجل ان في المبحث الثالث لا يجوز على قوله حلا متدا على ان الحاسب
لانه لم يكن عالما بعلوم الفلك في العلم انه مخصوص بالان يكون بحثا بعلوم الفلك والنقل معا والجواب

انه كان جامع جميع اقسام العلوم ولكن اشتهار في النقلية دون العقلية كما يصح اطلاق هذا اللفظ
 على قطب الدين الشيرازي مع اشتهاره في العقلية دون النقلية واجيب ايهم بانه جعل علم
 العقلي كالمنطق والحكمة كالعلم (قوله في المشارق والمغارب المشارق والمغارب جمعها المشرق
 والمغرب وقد وقع في القرآن بصيغة المفرد وبصيغة التثنية اي المشرقين والمغربين وبصيغة الجمع
 ليضم اهل الاول فباعتبار ان الشمس تخرج من طرف واحد وتقع في جانب واحد واما الثاني
 فباعتبار ان الشمس تخرج في الصيف من موضع وتخرج في الشتاء من موضع آخر وكذا تقع في الصيف
 في موضع وتقع في الشتاء في موضع آخر واما الثالث فباعتبار ان الشمس تخرج كل يوم من موضع وتقع
 في كل يوم في موضع آخر فاكتياف صيغة الجمع اشارة الى انه مشهور في جميع وجه الارض فاذن
 هذا فلا يرد ما هو المشهور في هذا المقام من ان ايراد صيغة الجمع ليس على ما ينبغي لان المشرق
 والمغرب ليس متعددا واجيب بان المراد من المشارق والمغرب هو بلاد المشرقي والمغربي
 والبلاد التي بجانبين متعددة فمكون المراد منهما المعنى المجازي لا الحقيقي (قوله الشيخ ابن
 الخطيب لا بالكسر والضم والرفع اما الاول فليكونه بدلا عن علامة واما الثاني فباعتبار ان
 واما الثالث فليكونه خبرا مفعولا محذورا اي هو الشيخ ابن الخطيب قيل لا يجوز اطلاق الشيخ عليه لان
 الشيخ يطلق على من بلغ سنه خمسين سنة الى آخر عمره او من احدث في خمسين الى آخر العمر ومن
 خمسين الى ثمانين سنة على اختلاف الأقوال والمشهور انه قتل شابا ولم يبلغ الى خمسين سنة
 واجيب بانه قد يطلق الشيخ على الرجل الصغير لتجليله (قوله نعمة الله بغفرانه) التغمنا هو الستر
 كما قال الشارح في الحاشية وشبه الغفران باللباس لان كلاهما ستر اعني يستر الجسم واللباس ساترا
 لهافظ واما كون الغفران ساترا لها فلا نه ساتر الذنوب وهي عيوب (قوله واستكنهم بحبوحه جنايه) اي
 استكنهم قطع قال قلبي سر في الحاشية بحبوحه الدار اي وسطها انتهى كلامه اي استكنهم بحبوحه جنايه الكسر
 الميم في مبنى على قلب وانما اختار بحبوحه جنايه دون اولها واخرها لان خير الامور اوسطها (قوله
 نظمته في ملك التقرير) قيل معنى النظم بما فارسية در درشته كشيدن ولسلك الخيط المطلق وقيل
 بالسلك الخيط الذي يجمع فيه الدار والتقرير قرار داد واضافة السلك الى التقرير من قبيل اضافة
 المشبه الى المشبه وهو التقرير برأي جملة الفوائد التي هي في التقرير الذي هو كالسلك وكما
 المشبه كون بكلاهما خيطا لا شئ من التفريق فالسلك يحفظ الالهي من التفريق والتقرير يحفظ
 المعاني لان المعاني بعد التمييز باللفاظ يحفظ في الذهن من التفريق ثم قوله وسلك الخيط
 معني على قوله في البصر هو نظمها الخيط الفاء لتقرير السلك بكسر السين وسكون الميم الخيط الذي
 فيه الجواهر الالهي ونحوه بحسب الالهي الخيط المطلق الذي هو في نظائر كبرفتن قال الشافعي
 كتابه وتقزيرة بالسلك وشبه علماء الجواهر المشار اليهم الجواهر الالهي في

السلوك (قوله للوالدين العزيز) أي نسبتها إلى العزيز هو بمعنى ارجع هذا وكما في وكم يارب ويجري في
قوله ضياء الدين يوصف الإبراهيم الثالث الجرب بالعدل والرفق على أنه خير مبتدأ محذوف أي هو
بالنصب بلغة يراعي (قوله سبحانه) أي اجمع الله سبحانه وهو مفعول مطلق فعله محذوف قيل
الكلهف ذريع ذو رحن وندوه كين شبن والتأصف ذريع وذو رحن وقيل هما مترادفان
(قوله بالقوا) أي بالفتوا التي لها نسبة إلى ضياء الدين لأن نسبة الالاء لا يقال ان
التركيب الاضافي اذا نسب اليه انما ينسب الى الجزء الاخر وهو المضاف اليه كزبير في ابن الزبير
وكيف نسب الى الجزء الاول وهو الضياء ولم يسم به في الدين لاننا نقول انما ينسب في التركيب الاضافي
إلى المضاف اليه اذا كان المقصود فيه هو المضاف اليه وما اذا كان المقصود فيه هو المضاف فع ينسب اليه
كما مر أي وعبد يفي امرء القيس وعبد المناف والمقصود ههنا هو الجزء الاول فان المتضمن انه ضياء الدين
بان قلت لم لم ينسب الى يوسف اسمه مع ان النسبة الى يوسف اسمه خالية من تكلف الحذف قلت جاز ان
يكون معروفا باللقب لا بالاسم ويحتمل ان يقع انه تقاؤل في نسخة كتابه الى ضياء الدين (قوله لاند لهذا
الجمع والنايف آه) هذا علل لانتساب الفتوا إلى ضياء الدين أي هو لجمع الكلمات وناليتها كالعلة
الغائية فيكون بين الفتوا وبين الالاء نسبة العلوية والعلوية فهو بسبب لوجود الفتوا
وانما قلل كالعلة الغائية ولم يقل عللة الغائية لان العلة الغائية ما كان باعته العلم بوجود فعل وكان مشتملا
باعتبار التصور ومتاخرا باعتبار الوجود الخارجي كجلوس السلطان على السرير فإنه علة غائية
للفعل الذي هو وجود السرير فهو متقدم باعتبار التصور ومتاخر باعتبار الوجود وضياء الدين
يوسف ليس كذلك لانه وان كان ياتى بالتصور متقدما على الفتوا لكنه باعتبار الوجود
غير متاخر عنها بل متقدما عليها فتكون العلة الغائية في الحقيقة هي نفعه بهذه الفتوا فان نفعه بها
انما يكون بعد وجودها ولان العلة الغائية هي ضياء الدين يوسف مع جميع المبتدئين لكن لما
كان المقصود الاصل هو ضياء الدين يوسف فقط لهذا قال كالعلة الغائية (قوله وسائر المبتدئين من
اصحاب آه) السائر بمعنى الباقي ويحتمل ان يكون بمعنى الجميع فيدخل فيه ضياء الدين
يوسف ايضا وح يكون قهيمما بعد التخصيص وقوله من اصحاب التحصيل احتراز عن المبتدئين
الذين ليسوا من اصحاب تحصيل العلم (قوله وما توفيقي الا بالله) أي لا بسبب الله تعالى وبمعونته تجعل
البناء للاله تعالى وضافة التوفيق الى الاله من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول أي
وما توفيقي الا بالله فالشر لما وصف بكتابته بالاوصاف المذكورة يقال وما توفيقي الا بالله ضمنا
لنفسه التوفيق جعل الايجاب موصفا للمطلوب الخير (قوله وهو حلي) والحسب مصدر بمعنى
الاهتمام أي يعني بتسنده وهو في التوفيق (قوله حلي) أي اعطى قوله وهو
حسبي وعلى الثاني يحتاج الى معرفة من هو حلي هو نعم الوكيل وعلى تقدير الاول

لا يحتاج إلى تقديره لأن تقديره هو نعم الوكيل بحكم الخلف قيل على كلا القولين يلزم عطف
الجملة الانشائية على الخبرية لأن نعم لا نشاء المدح فيكون نعم الوكيل جملة انشائية لا يقال قوله حسبى
مفرد فلا يلزم ما ذكرنا لأننا نقول إن صاحب الكشف قال إن لمصطفى بمعنى عسبني فيكون الجملة
والجواب إذا لزم كون الواو منعطف لم يجوز أن نكون اعتراضية فنكون الجملة معترضة لا يقال
إن جملة المعترضة إنما تكون بين الكلامين معار الكلام يتم به لا نقول كونها بين الكلامين مما هو
غير متفق عليه بل مختلف فيه ونقول تقديره وهو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون كلاما خبريا ونقول
جازان يكون قوله وهو محببي جملة حالية وضاعية الجملة هو الله تعالى قوله نفعه الله فيكون الجملة
محل من الأعراب فتح يصح عطف الجملة الانشائية على جملة لها محل من الأعراب (قوله هو على أن
الشيخ رحمه الله لم يصدر رويته آه) دفع سوال تقريره أن المصنف خالف السلف حيث لم يكتب الحمد والسلف
يكتبونه وقوله بأن جعله جزءا منها إشارة إليه فلجواب بأن عدم تصديره لهضم النفس فقوله مضما
مفعول له جملة لعدم التصدير والهضم بالضاد المعجمة أو المهملة بمعنى الكسرو في بعض كتب اللغة أنه
بالضاد المهملة بمعنى الكسرو بالضاد المعجمة بمعنى الانكسار وقد حمل عدم التصدير على عدمه
مطلقا سواء كان بالكتابة أو غيرهما فقوله بأن جعله جزءا من جملة ما يقال من أن عدم تصديرها
بحمد الله تعالى ممنوع لجواز أن يكون التثنية ير بتلفظ حمد الله أو يتم الحمد هو الثناء باللسان في ضمن
لفظ بل هو ويتحقق في ضمن التسمية (قوله بتخييل أن كتابه آه) ودلالة لهضم النفس وقيد الحيشية
إشارة إلى أن النقصان في الإضافة أي في إضافة الكتاب إلى المصنف لا في المضاف أي كتابه من حيث أنه
كتاب ليس ككتب السلف لأن حيث أنه مشتمل على المصنف بل لم يبق في مرتبة كتب السلف حتى
يلزم بترك هذا الجعل مخالفة السلف فانهم إنما يصححون ذلك الجعل في ما هو في مرتبة كتبهم (قوله ولا
يلزم من ذلك آه) دفع سوال تقريره أن ترك الحمد هو ترك السنة لوقوع الحديث المشهور في شأن
الحمد فلا معنى لترك الواجب أو السنة لهضم النفس تقرير الجواب أنه إن إنما موربه هو الاتيان بالحمد
سواء كان مع الكتابة أو لا فالصحيح جازان يتلفظ الحمد ثم كتب قوله الكلمة لفظا موضع آه واجبة ، ايضم
بأن ترك الحمد حمد ايضم إذا كان المقصود من الترك هو العجز عن أدائه (قوله لأنه لا يحسن في هذا
الكتاب آه) هذا دليل الابتداء مطلقا من غير النظر إلى كونه حقيقة أو إضافيا وإفكان الابتداء
إضافيا أو مرفيا لأن الابتداء الحقيقي لا يكون بالكلمة بل بالتسمية بل ببيانها فلا يردح يقال بعض
الناظرين من أن المراد من الابتداء هو الإضافي أو الإضافي كالألف المقصورة لا يردح يقال بعض
تأما لا يقر كما أنه بدأ بتعريفهما كلفهما بالتقسيمهما فليس قوله في كتابي ذي الملك آه تقسيم للحال فمما وجه
تخصيصه بالتعريف لأننا نقول التقسيم من تنمة التعريف في كتابي لا يردح الابتداء بالتقسيم من الجواز
به أنه يبحث عن أحوالهما من حيث أن الألف المقصورة هي المواقف أو أحوال منسوبة إلى أنفسهما

أو إلى أقسامها ثم إنه أشار بإيراد ضمير الإشارة في قوله أحوالها إلى أن موضوع علم المنجوس هو الكلمة
 والكلام معاً لا أحدهما والتبديل بيان موضوع كلمة وارجاع الكلام إليها أو عن العكس كما هو اختيار
 البعض تكليف (قوله فمتى لم يعرفاه) قيل قوله لم يعرفاه من التعريف أو من المعرفة فإن كان الثاني
 فالكدليل غير مثبت للمبدأ لأن المبدأ هو الابتداء بالتعريف مع أن المعرفة تكون بغير التعريف
 ايضاً وان كان الأول فالتقريب وان كان تاماً لكن الملازمة غير مسلمة لأن البحث عنهما يتوقف على
 المعرفة لأعلى التعريف والجواب أن المراد من المعرفة هو المعرفة على وجه البصيرة وهي بالتعريف
 ويجاب باختصار الأول ايضاً بأن المراد بالبحث هو البحث على وجه البصيرة وهو انما يكون
 بالتعريف واجيب باختصار الثاني بأن المعرفة التي وجبت لها انما حصلت في ضمن التعريف فان
 التعريف الخاص يستلزم العام الذي هو الواجب هو المعرفة لا يتم لمعرفتهما بهذا دون غيره
 لانا نقول هذا تعين الطريق وليس هذا من دأب المناظرة قيل ما هو الواجب وهو المعرفة حاصل
 قبل التعريف لأن من اراد تعريفهما فلا بد له من معرفتهما أولاً والا يلزم طلب المجهول مطلقاً وهو
 بطم فح كيف يصح ما من ان ما هو الواجب حاصل بالتعريف واجيب بأن ما هو الواجب وهو المعرفة
 ليس حاصلًا للمتعلم أي المبتدئ قبل التعريف مع ان الكلام فيه بل هو حاصل قبل التعريف
 للمعلم المفكر وهو الذي رتب أموراً معلومة ليقادى إلى المجهول لأن تعريف الشيء انما هو
 بالنسبة إليه لا إلى المتعلم المبتدئ لا يتم ان ما هو الواجب حاصل للمبتدئ ايضاً قبل التعريف لأن
 متكلماً اذا قال للمخاطب الكلمة فهو لا يعنى الكلمة العامة بل الكلمة الخاصة بالمخاطب وهو المتعلم
 المبتدئ يعرف ان المراد منها هو الكلمة الخاصة لانا نقول انما يصح اذا كان جميع المخاطب سامعاً
 ومبتدئاً وليس كذلك لان السامع اعم من المخاطب فجاز ان يكون المخاطب عارفاً بذلك دون
 السامع المبتدئ ولو سلم كون المخاطب مطلقاً سامعاً ومبتدئاً بالكنه انما يلزم اذا التقى إلى المبتدئ
 أولاً قوله الكلمة ثم تعين بها وما اذا التقى إليه على عكس ذلك فلا (قوله لكون افرادها
 جزءاً من افراد الكلام آه) والمراد من الكلمة المفهومة من قوله افرادها انما هو المفهوم ومن الكلام
 ي قوله من افراد الكلام هو المفهوم ايضاً ومن الكلمة المفهومة من قوله من مفهومها ومن
 الكلام المفهوم من قوله ومفهومه هو اللفظ ففى العبارة طريق الاستخدام واعلم ان ههنا وجوها
 أربعة الأول ان تحقق فرد الكلام يتموقف على تحقق فرد الكلمة لان تحقق الكل يتوقف على
 تحقق الجزء والتأني ان معرفة فرد الكلام يتموقف على معرفة فرد الكلمة لان معرفة الكل يتموقف
 على معرفة الجزء والثالث ان تحقق مفهوم الكلام يتموقف على تحقق مفهوم الكلمة لما مر في الوجه
 الاول لان فرد الكلمة جزء من مفهوم الكلام فمفهومها ايضاً جزء من مفهومه ضرورة ان الفرد
 هو الحقيقة والتشخيص والرابع ان معرفة مفهومه يتموقف على معرفة مفهومها لما مر في الوجه

الثاني ووجهه بعينه مأمور في تحليل الوجه الاول ثم يعلم ان شيئا اذا كان متقدما على شيء
 باعتبار الوجود الخارجي فاذا قدم في الكتابة يكون موافقا في التقديم كوجودات الاربعة اي
 الوجود الخارجي واللفظي والكتابي واللفظي فالحكمة ان افادت في الكتابة يكون متقدمة باعتبار
 الوجود اللفظي لانه ينتقل من كتابته الى لفظها فتكون لفظها ينضم متقدمة عليه ولا تعني بالوجود
 اللفظي الا هذا ثم ينتقل من لفظها الى معناه اي تعقلها في الذهن فتكون متقدمة عليها باعتبار
 الوجود الذهني ايضم ومنها اشتراط مشهور بان المراد من التقديم بامان تقديم تعريفها على تعريفه
 او تقديم تعريفها وتقسيمها على تعريفه وتقسيمه وعلى الاول فالدليل اما مجموع المعطوف
 والمعطوف عليها او كل واحد منهما على الاول يلزم الاستدراك وعلى الثاني فالدليل الاول غير
 مثبت للمدعى لجواز كون افراد شيء جزء من آخر او شيء آخر مع ان مفهومه كلام من مفهومه وعلى تقدير
 وجه الثاني من التقديم فالكلام فيه ايضا مثل ما ذكرنا واجيب باختيار الشق الثاني من الوجه
 الاول بان افراد الشيء اذا كان جزءا من افراد شيء آخر وكانت هذه الجزئية ملحوظة فم يصح
 تقديم مفهومه على مفهومه ايضم واجيب باختيار الشق الاول على تقدير وجه الثاني من التقديم
 بتوزيعه على جزء المدعى بطريق اللفظ والنشر المشوش لا يتم ان الدليل على هذا التقديم ايضم في
 مثبت للمدعى لان التقسيم ايضا لا يكون الا للمفهوم فجزئية الافراد لا يجديك نفعا لا بانقول
 التقسيم وان كان للمفهوم الا ان المقصود الاصلي ضبط الافراد فيه ويمكن الجواب باختيار الشق
 الثاني من الترديد كما مر (قوله قيل هي والكلام مشتقان آه) لما سبقت الكلمة في عبارة المصنف
 صريحا دون الكلام فلذا قال هي والكلام آه ولم يقل قيل هما مشتقان آه والاشتقاق رد كلمة الى
 كلمة اخرى بحسب المناسبة المعنوية واللفظية سواء كان بمعنى المشتق منه عين معنى المشتق
 او جزءا منه او خارجا لازماله والمراد من معنى المشتق منه اعم من المعنى المطابق او التضمني
 او الاتزامي وفيما نحن فيه يكون المعنى الاتزامي للمشتق منه عين المعنى الاتزامي للمشتق
 لان التأثير كما يكون لازما للكلمة كذلك يكون لازما للمعنى بخلاف الضرب فان معنى جزء للمشتق ونعتبر
 في الاشتقاق ان يكون المشتق والمشتق منه يتوافقان في جميع الحروف الالفبائية كالضرب وضرب او في
 اكثر حروف الاصول مع تقارب ما بقي كنعق ونهق فان الاول مشتق من الثاني سواء كان ذلك
 الاشتراك بالترتيب او بغيره وهذا هو المناسب لللفظية اما المناسبة المعنوية فهي في المدلولات
 الثلاثة ثم قوله قيل اشارة الى ضعف كونهما مشتقين منه وذلك لان التأثير الذي هو لازم للمشتق منه
 هو التأثير اللفظي الى الالم ولا يكون مفضيا الى الحسنات لانه لازم الجرح بخلاف تأثيره لانه
 لهما فانه عام لا يختص بالالم ثم التأثير اعم من ان يكون من الحسنات او السيئات فلا يردح انه ليس
 لكل معاني الكلمة والكلام تأثير في النفوس الانسانية بخلاف الجراحة فهذه المشابهة من قبيل

المشابهة ببعض افرادهما ما التأثير على صيول الحسنة فيهما فظاهرهما على صيول السيئة كاللقب
الذي اريد مثلاً احبث يكرمه واهترض نهض الا الفضل بانه لا يكون لمعنى الكلمة تأثير في النفوس
بل معنى الكلام فقط لا يند لا يكون له تأثير في النفوس بدون النسبة فاذا نسبت الكلمة الى
زيد مثلاً فيصير هذه الكلمة كلاماً بسبب ذلك النسبة اقول اذا كان لمعنى الكلام تأثير في النفوس يكون
لمعنى الكلمة تأثير في ضمته فالمراد من تأثير معانيهما في النفوس اعم من ان تكون بطريق الاصاله
او بالتبعيه لا يتم عدم كون تأثير معانيهما في النفوس بدون النسبة لا يستلزم النسبة التامة تجواز
ان تكون غير تامة كالنسبة الاضافية لانا نقول المشتمل على هذه النسبة كما لا يكون كلاماً
لا يكون كلمة ينهم والكلام فيهما (قوله وهو الجرح) بفتح الجيم بالقارمية جراحته كردن وخسته
كردن وهو مصدر جرح واما الجرح بضم الجيم فهو اسم لذلك المصدر واسم المصدر هو الذي جاء بمعنى
المصدر ولكن لا يشتق منه فعل بهذا المعنى والمصدر هو الذي جاء بمعنى المصدر ويشترك منه
فعل بهذا المعنى (قوله لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح) اي كتناثير الجرح فالمشبه به هو الجرح
والمشبه هو الكلمة والكلام ووجه الشبه هو التأثير المطلق بينهما ولكن قوله وقد عبر آه يشعر الى
ان وجه الشبه هو التأثير الخاص الذي يستدعي الى الالم وهذا القول لبيان المناسبة المعنوية
بين الكلية والكلام وبين الكلم فان المناسبة اللفظية بينهما ظاهرة (قوله وقد عبر بعض آه) اي اراد
لتقوية الكلام المسابق لانه لما شبيها بالجرح فاشار به الى ان العلاقة فيه تشبيه امر تعتبر ونه انه
قد عبر بعض آه لانه اراد من الجرح في المصراع الثاني تسوي الكلمة والكلام او تأثيرهما لان الجرح
المنسوب الى اللسان انما هو بالكلمة والكلام فيكون من قبيل ذكر المشبه به واردة المشبه والعلاقة
هي التسمية والتيام المذكور والنزاع لان يلايم المشبه وكل ما كان كذلك فهو ترشيح (قوله جراحات
السنان آه) الجراحات بفتح الجيم جمع جراحة بكسر ما السنان هرنيزه وسرعاصا وتيزي هر حيزي كذا في
بعض الحواشي (قوله والكلم بكسر اللام جنس لاجمع) ومراده قدس مرة من ذلك بيان احزاء الكلمة
وهي ثلثة الاول الالف واللام والثاني لكلم والمالك التاء لا يقيم الاولى ان يبين الجزء الاول ثم الثاني
ثم الثالث لانا نقول نعم لكن اما كان الكلم حزاء اصلياً والآخر ان انما دخل على هذا الجرح فلهذا
ذكره اولاً ثم ذكر الجزء الاول منهما ثم ذكر الاخير منهما في مرتبة الاخير لان عدم ذكر جزء الاول في
مرتبته لاجل الكلم الذي هو جزء اصلي منهما كما عرفت ثم الكلم و الاسم جنس لكنهم يستعملون
على ما فوق الاثنين لا يقيم اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير فكيف يكون الكلم اسم
جنس لانا نقول اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير في اصل الوضع فلا اشكال في بروض
هذه الموصوفة المذكورة فيه بعد الوضع بخلاف التمر فانه يطلق على القليل والكثير فالله اعلم
فارقة بين الجنس والوحدة (قوله كتمر وتمره) وفيه احتمالان احدهما ان الكلم اسم جنس لاجمع

كما ان التمر اهم جنس لا يجمع وثانيهما ان الكلم اسم جنس لا يجمع كالتمر اي كما ان التمر جمع ثمرة
 ليس الكلم جملا مثله ولكن المراد منه الاحتمال الاول بقريظة ما ذكره المصنف في بحث الجمع من ان
 التمر ليس بجمع علي الاصح (قوله بدليل قوله تع اليه يصعد الكلم آه) اي الي العرش والكلم الطيب هو
 كلمة التوحيد ووجه الاستدلال ان الطيب صفة مشبهة وفيه ضمير راجع اليه فلو كان جمعا لوجب
 التانيث فان قيل المدعى مركب مع ان الدليل لا يثبت الاعداد جمعيته فعند الجمعية لا يستلزم
 الجنسية لانه جاز ان لا يكون جنسا ايضم بان كان اهم جمع كرم و قوم والجواب ان من قال ان الكلم اهم
 جنس هو الاخفش والقراء فانهما قالا ان لاسم الجمع اذا كان واحدا من تركيبه فهو جمع ايضم فهنا يكون
 واحدا من تركيب الكلم وهو الكلمة فيكون جمعا عندنا فما يلزم من عدم جمعيته جنسيته بلا قائل بالفصل
 وقيل الكلم جنس لقوله عليه السلام في تفسيره لطييب هو سبحانه الله ولا اله الا الله والله اكبر ووجه
 الاستدلال ما مر وقيل الكلم جنس لا يجمع لان وزنه ليس من اوزان الجمع (قوله حيث لا يقع آه) قد عرفت
 وجه بطلانه بان هذا لا يدل على جمعيته بل هو اهم جنس في اصل الوضع ولكن عرض له هذا الاطلاق بعد
 الوضع وهذا الاينافي الجنس لانه انما ينافيهما اذا لم يجزان يكون الاطلاق مخالفا للوضع وليس كذلك الاتري
 ان المجاز انت اطلاقها مخالف لوضعها وايضا لو صح ما ذكر يلزم ان يكون القوم جمعا لانه لا يطلق الاعلى
 الثلاث فصاعدا الا ان يقر المراد بقوله وقيل جمع انه ليس باسم جنس فيتناول اسم الجمع ح (قوله هو لكلم
 الطيب ما ول آه) دفع ما يقال من انه اذا كان جمعا فكيف يصح وقوع الطيب صفة له فتاويله ببعض
 الكلم اما بان يكون البعض مقدر او اما بان يراد البعض من فحوي الكلام لان ما يصعد اليه ليس جميع
 الكلم الطيب بل بعضه وهو كلمة التوحيد وهذا لتاويل مثل تاويل الرحمة بالاخسان في قوله تع ان
 رحمة الله قريب من المحسنين فان في قوله قريب ضمير راجع الى الاحسان المفهوم من الرحمة اي احسان
 رحمة الله قريب وان احسان الله قريب من المحسنين والواجب ان يقال قريبة ويقم في الجواب ايضم بان
 الالف واللام في الكلم ابطلت الجمعية او يقر ان الجمع موث اذا كان في تاويل الجماعة وما اذا كان في تاويل
 الجمع فلا (قوله واللام فيها للجنس) ونما لم يهل الالف واللام فيها للجنس لان المختار ان اللام وحدها
 للتعريف زيدات لهمزة لتلا يلزم الابتداء بالساكن واعلم ان الالف واللام يكونان لشارة الى مفهوم مدخولها
 فان كانت اشارة الى مفهوم المدخول من حيث هو وهي لاف الجفس واللام حقيقة مثل الرجل خير من المرأة
 اي جنسه خير من جنسها وان كانت اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن جميع الافراد فهي
 للاستغراق كقولنا ان الانسان لفي خسر اي جميع افراده وان كانت اشارة اليه باعتبار تحققه في ضمن فرد
 معين فهي للمعول الخارجي كقولنا اغلق الباب اي المعين ونثبت اشارة اليه باعتبار تحققه في ضمن فرد
 ما اعلى التعيين فهي للعهد الذي مني مثل اخاف ان ياكله الذئب اي ياكل يوسف ذئب ما ومثل ادخل
 السوق بصيغة المتكلم اي سوقا من الاسواق ولا يجوز ان يكون اللام فهنا للاستغراق والعهد الذي مني لانه

يلزم التعريف للأفراد وللشخص لا على التعميم وكلوا احدا منهما غير جائز لا يقيم ان التعريف للفرد بط
مطلقا سواء كان لفرد معين او لفرد ما فيلزم ان لا تكون اللام للعهد الخارجي ايض لاننا نقول عدم
الجواز انما يكون للفرد الشخصي دون الفرد النوعي قوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء وبين
الجنس والوحدة والثاني اولى وهذا القول جواب سؤال تقريره ان بين الجنس والوحدة منافات لان
الجنس ملزوم للكثرة والتاء ملزوم للوحدة والكثرة من باب للوحدة تقرير الجواب منع المناقات بينهما
لجواز حمل كل واحد منهما على الآخر والخاص انما يكون بينهما منافاة اذا كان مدلول كل منهما
واحدا وليس كذلك لان الجنس يدل على كثر ما تحتته من الافراد بخلاف التاء فانها تدل على وحدة
الجنس والمفهوم وهذا جواب على تقدير التنزل ولنا ان نمنع اولانا لانم ان تكون التاء للوحدة
لجواز ان تكون لنفس الكلمة ولو سلم لكن لانم ان يكون منه بالوحدة مقصود خصوصا عند من عدل
من اللفظة الى اللفظ كالمصمم حيث عدل من تعريف المشهور وهو الكلمة هو اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع وبعبارة اخرى بان المناقاة انما تكون بين الجنس والوحدة الشخصية لا بينه وبين
الوحدة الجنسية كما لا منافاة بينه وبين الوحدة النوعية والطبيعة قيل التاء للوحدة الفردية
لا لوحدة المفهوم فكيف يصح ارادة وحدة المفهوم منها واجيب بان التاء اذا دخلت على كلمة لها
معنى لغوي وعرفي ثم اذا اريد منها المعنى العرفي فح يرجع وحدة التاء الى وحدة المفهوم فان
معناها بالفارسية مخن كرون ومعناها الاصطلاحي قوله لفظ وضع آه (قوله ويمكن حملها على العهد
الخارجي) وايراد هذا الاحتمال بلفظ الامكان اشارة الى ضعفه وضعفه اما لانه يلزم تعريف
الشيء بالاعم لان المعروف يكون فردا معينا وتعريفه بقوله لفظ وضع لمعنى مفرد يكون تعريف
الشيء بالاعم لان قوله لفظ وضع اذ لا يختص بفرد معين ولو اجيب عنه بان الكلمة مفهومة مطلق وهو
ما يطلق عليه لفظ الكلمة والفرد المذكور يكون فردا من افراد هذا المفهوم فالعرف هو هذا المفهوم
لا الفرد المذكور فنقول هذا خلاف المتبادر لانه مجاز فيكون ضعيفا واما لان لام العهد الخارجي
اشارة الى الفرد لا المفهوم وح يلزم ان يكون الاشارة بها الى المفهوم لان الكلمة التي هي مصطلح
النحاة هي هذا المفهوم لا فردا ولو اجيب عنه بان المراد من الكلمة ما يطلق عليه لفظ الكلمة وهو
المسمى بعموم المجاز وهو الذي لا يكون موضوعا له ويكون الموضوع له فردا منه فيكون المفهوم
المذكور فردا من افراد هذا المفهوم لانه يصدق على الكلمة النحوية وكلمة التوحيد وكلمة
الشهادة فنقول هذا ايضا خلاف المتبادر على ما عرفت واما لانه يلزم ان يكون الكلمة مذكورة
في السنة النحاة قبل ذلك مع انها يتعين الآن ولو اجيب عنه بانها لما كانت معينة فحكمنا بانها مذكورة
في السنة فيكون الحكم المذكور بانها في السنة انما يكون لتعيينها فيكون مذكورة حكما فنقول هذا
خلاف المتبادر فيكون ضعيفا ثم قيل يجوز ان يكون اللام للعهد الخارجي ولا يشترط ذكر المعنوم

سابقاً إذا كان متعيناً مثل الأمير خرج إذا كان الأمير ولم يرد فالمراد هو الكلمة المصطلحة وأما لأن لام
 العهد الخارجي تدل على سبق شيء ولم تسبق كلمة ولوا جيب بانها وإن لم تسبق حقيقة ولكنها جعقت
 حكماء حيث قرر وتصور في الألف من فرداً معيناً لا ثم فإن هذا الفرد المعين هو لفظ وضع لمعنى مفرد
 فنقول هذا أيضاً بخلاف المتبادر (قوله بارادة الكلمة المذكورة) وقد عرفت ما فيه فإن قلت
 الكلمة ليست بموجودة إذ لو كانت موجودة فلا يخفى إما أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو لازماً منتف
 فكذلك الملزوم إما ببيان الملازمة فلا يحتاج إلى وجوده إلا في ضمن الأفراد إذا علم لا يوجد إلا في ضمن الخاص
 وأما نفي اللازم فلا لأنها لو كانت شيئاً منه يلزم أن تنقسم إلى شيء إلى نفسه وإلى قسميه لأنه يصدق أن الاسم
 كلمة والكلمة تنقسم إلى الثلاث فيلزم انقسام الاسم إلى الثلاث وكذا في الفعل والحرف قلت لأنم أنها
 لو كانت موجودة في ضمن الأفراد يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسميه وإنما يلزم لو كانت الكسرى
 ككلمة فإن قلت وجودها مع أن الحرف لا يمكن اللفظ بها إلا بواسطة الحركات لا امتناع التلفظ بالسواكن
 ابتداءً والحركات لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بنفسها فيلزم الدور وهو
 مع والموقوف على المص مع قلت التلفظ بالحركات والحروف معاً فلا يلزم التأخير ودور المعية جائز
 كما في الإضافات فإن ابوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس وهذا التوقف ليس مع فإن قلت
 الألف واللام فيما لا تنح ما إن نكون للتعريف أو لا فإن أم نحن للتعريف يلزم وقوع المبكرة المحضة
 متبداً أو لا يجوز وإن كانت للتعريف يلزم تعريف المعرفة وهو غير ثقيل قلت لأنه يجوز وقوع
 النكرة مبتدأ نحو رجل بالباب وشخص على السطح وغلة في السوق وكوكب انقض الساعة وثانيان
 اللام للتعريف وقوله يلزم تعريف المعرفة قلت التعريف باللام عائد إلى اللفظ والتعريف
 بالحد عائد إلى الحقيقة فلا يلزم تعريف المعرفة في الدخول باللام غير المعرفة بالحد ثم اعلم
 أنهم قالوا إن اللام إذا كانت للعهد الخارجي يشير بها إلى فرد مفهوم المدخول لا بان يشار بها إلى
 مفهوم المدخول من حيث تحققه في ضمن فرد معين كما نكون في الاستغراق والعهد الذهني فتكون
 الألف واللام اثنتين جنسي وعهداً خارجي لكن الجنس ينقسم إلى الاستغراق والعهد الذهني فإن
 قلت تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد بطلان الكلمة مفردة والتعريف مركب تعريف المفرد
 بالمركب تعريف بالمبدأ وهو بطلت المعرفة والمفهوم ما بال المفرد والمركب من أقسام
 اللفظ (قوله اللفظ في اللغة الرمي) أي الرمي المطلق وقوله يقيم أسكت التورية ولفظت النواة دليل
 لكون اللفظ بمعنى الرمي المطلق سواء كان من الفهم أو غيره وأنش فسره بقوله لم يمتها حتى لا يوهم
 المراد من اللفظ في قوله ولفظت النواة هو الرمي من الفهم وغيره فإن قلت من أين يعلم أن المراد
 من الرمي هو الرمي المطلق قلت لأن العرب تقول ذلك إذا أخذت نواة باليد وتركتها وجا
 اللفظ بمعنى الرمي من الفهم وبمعنى الكلام أيضاً لا يقال قال اللفظ مشترك بين المعاني وإيراد

في التعريف غير جائز لانا نقول هذا المعاني ليست بالنسبة الى الجميع بل بالنسبة الى البعض مع ان المعنى في مفهوم المفرد والمشتراك ان يكون عن جميع الناس ولو سلم ان المعاني المذكورة بالنسبة الى الجميع فنقول القرينة موجودة والمقول بان القرينة لا بد ان تكون في نفس التعريف ليس مما اتفق عليه الاقوم (قوله ثم نقل في عرف آه) اي ثم نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق في عرف النحاة ابتداء اي قبل جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به الانسان او نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق الى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق ثم نقل الملفوظ الى ما يتلفظ به الانسان آه فعلى تقدير الاول يكون من قبيل تسمية المتعلق الخاص بالفتح وهو ما يتلفظ به الانسان باسم المتعلق العام بالكسر وهو الرمي المطلق حيث تعلق الرمي المطلقة الى ما يتلفظ به الانسان فيكون متعلقا بالبحر اما كونه عاما فلا لانه اعم من ان يكون من الفم او من اليد فانه اذا تكلم بشي وقرع منه يقال له اللفظ ولو كان الرمي من اليد يقال له اللفظ ايضم فله فرد ان بخلاف ما يتلفظ به الانسان فانه لا يصدق الا على الاول فقط والعلاقة بين المعنيين هي تعلق العام بالخاص وعلى تقدير الثاني يكون من قبيل تسمية الخاص وهو ما يتلفظ به الانسان باسم العام وهو الملفوظ المطلق فيكون نقل الملفوظ اليه من قبيل نقل العام الى الخاص والعلاقة هي العامة والخاصية وهي اولى من الاولى لكن الاول والى حيث يكون النقل فيه بلا واسطة بخلاف الثاني ثم نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق الى الملفوظ المطلق من قبيل نقل العام الى العام والعلاقة هي العامة وهي اولى من الاولى والانية جميعا (قوله ما يتلفظ به الانسان آه) الباء في قوله به المتعدية دون السببية والاستعانة حتى ينتقضي باللسان ونحوه قيل التعريف لا يصدق به ما يتلفظ به الانسان واجيب بان المراد ما من شأنه ان يتلفظ به الانسان ولكن قيد بالانسان نقرينا انه تصوير اللفظ من الفهم واعلم ان من قال ان الحركات الاعرابية كلمة فلا اشكال عندنا بصدق تعريف اللفظ عليها لانها يتلفظ به الانسان بالطبع وايضم هي دالة على المعاني بالوضع وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وعند من لم يقل بكونها كلمة فيرد عليه ان المراد من التلفظ اما التلفظ بالاستقلال او الاصح فان كان الثاني فيلزم ان تكون الحركات الاعرابية كلمة عندنا وان كان الاول فيلزم ان لا تكون التنوين كلمة والجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الاستقلال اعم من ان تكون شخصية او نوعية فيتلفظ نوع التنوين بالاستقلال لانها من نوع الحرف ولقائل ان يقول ان من اراد من التلفظ التلفظ بالاستقلال فانه وان خرجت الحركات الاعرابية ح لكن يخرج الضمائر المتصلة المفسرة بما لم يستقل في التلفظ على ما سيأتي في المبنيات كالالف والضمير وواو وااء مثل ضربا وضربوا واضربي مع انها كلمة والجواب ان اللفظ ما يستقل هو و مرادفه في التلفظ ولقائل ان يقول ان حركات الاعرابية لا يخرج بغير الاستقلال حيث يستقل بها الانسان في التلفظ وان كان حكما بقوله او حكما بدخلها

والجواب ان المراد من قوله او حكماء هو تلفظا حكيما بأن يشترك الملفوظا به في الاحوال من كونه مسندا اليه او معطوفا اليه او مبذلا منه او غير ذلك او ليست الحركات الاعرابية كذلك ويمكن ان يقال ان الحركات الاعرابية لو كانت كلمة فلا تم اما ان تكون افعلا او حرفا ولا سبيل الى شيء منها اما الاسم والفعل فلا نهانها غير مستقلة وايضا لا يدل على اقتران الحركات بزمان واما الحرف فلا نهانها لا يندكر في قسم الحرف ولا يقول به احد (قوله مهمل كان او موضوعا) وكلمة او في التعريف للتعميم لا للتشكيك حتى يشك في كون اللفظ حقيقيا والمهملة هو اللفظ الدال بلا وضع وله فرداين كما هو المشهور ولما قيل ان يقول ان تعريف المهملة غير مانع لصدقه على القرينة اللفظية فان القرينة هي الامر الدال بلا وضع ويمكن الجواب بان في القرينة وضع لانها مستعملة والاستعمال يستلزم الموضوع لا يتلزم الخاص العام قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيهها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة بين المهملة والمستعمل وهو لفظ وضع اعني قبل ان يستعمل انتهى قال مجد الكاشي مولانا عاب قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق ويراد منه معنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله من قبيل تسمية العام باسم الخاص انتهى لا يتم اذا كان المستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله فكيف يصح قوله قدس سره ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا نهانقول ايس معنى قوله قدس سره مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ان المراد نفس الموضوع بل اعم من ان يكون نفسه ومفهوما مسابويا له (قوله او مركبا) وانما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر واطلاقه على القليل والكثير صحيح فاطلاقه في الاصطلاح موافق لاطلاقه في اللغة (قوله واللفظ الحقيقي آء) اي الملفوظ به الحقيقي هو كذا المراد من اللفظ الحكمي هو الملفوظ به الحكمي فلا يرد ان اللفظ لا يكون حكما بل اللفظ لا يكون الا حقيقيا لان قوله ما يتلفظ به الانسان آء تعريف لللفظ ومفهومه فكل ما هو فرد هذا المفهوم فهو لفظ حقيقي (قوله كما المنوي في زيد ضرب) اي كالمستتر فيه وانما يقال له مستتر ولا يقال له محذوف مع ان المستتر هو الفاعل هو قال للسان من حذف الفاعل كذا قالوا (قوله اذ ايس من مقولة الحرف والصوت اصلا آء) قيل الصوت اعم من الحرف واعلم ان المدعى مركب من شيئين احدهما ان المنوي ليس لفظا حقيقيا وثانيهما انه لفظ حكمي وهذا كلامه يشكك الثاني لاثبات المدعى الاولى بان يتم ليس المنوي من مقولة الحرف والصوت وكل امتلفظ الحقيقي من مقولة الحرف والصوت فينتج ان المنوي ايس متلفظا حقيقيا ولو بدلت الكبرى بقولنا وكلما ليس من مقولة الحرف والصوت لا يكون لفظا حقيقيا تكون النتيجة ايس مثل ما ذكر وقوله اصلا اشارة الى ان الصغرى سالبة كلية فالنتيجة ايس سالبة كلية (قوله ولم يوضع له لفظا) وهو لفظ المنع المتوجه على الصغرى بانه يجوز ان يوضع له لفظ خاص فيصير من مقولة الحرف والصوت فيكون ملفوظا حقيقيا لان كل ما وضع له لفظ خاص فهو من

مقولة الحرف والصوت فاجاب بانه لم يوضع له لفظ لا يقال قوله ولم يوضع له لفظ يوهم كون اللفظ
 موضوعا للفظ حقيقة كما هو منسوب العلامة التفتازاني وهو خلاف تحقيق ما ذهب اليه قدس سره
 لانا نقول معناه ان المنوي لا يكون منكورا ومتعينا بعبارة خاصة دالة عليه كما هو لا يكون منكورا
 بنفسه بخلاف اللفظ الحقيقي فانه يذكر ويعين له لفظ خاص كزيد مركبة من الحروف ثم لو قلت
 قد يذكر ويعين للمنوي لفظ خاص من نحو هو وانت فلما فعله قال قوله وانما عبروا عنه آه والحاصل انه
 ليس بضرر في اضراب انت بل فيهما شيء لا يتلفظ به ولكن يعبر بهما عنه لمناسبة بينهما من حيث
 ان كل واحد من المنوي ولفظ هو وانت لا يختص بفرد دون فرد فاذا عرفت هذا التفصيل فما ذكره
 بعض المحققين من جملة ما لا يعني (قوله واجرو عليه احكام اللفظ الحقيقي) وكما كان كذلك فهو لفظ
 حكمي فالمنوي لفظ حكمي والمراد باحكام اللفظ كونه مسندا اليه ومعطوفا عليه ومبدا لآمنه وذا حال
 وغيره فاقوله واجروا عليه آه عطفا على قوله ليس (قوله والمحذوف لفظ حقيقة) سواء كان الحذف على
 مبدل الوجوب او الجواز (قوله لانه قد يتلفظ به الانسان آه) اي قد يمكن ان يتلفظ به الانسان
 في بعض الاحيان وكل ما هو كذلك فهو لفظ حقيقي او من شأنه ان يتلفظ به الانسان اعم من الشخص
 والجنس والنوع لان المحذوف مطلقا على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان فاذا عرفت
 هذا فما قيل بعض المحققين من ان مرادكم بقولكم لانه قد يتلفظ آه اما انه قد يتلفظ بكل المحذوف
 او ببعضه فان كان الاول فالصغرى ممنوعة وان كان الثاني فالدليل لا يثبت المدعى لان المدعى
 كلي اي كل المحذوف لفظ حقيقة ليس بشيء كمالا يخفى ثم ان افتادوا يحتمل ان يكون للتحقيق
 كما في قوله تعالى يعلم الله ويحتمل ان يكون لتقليل المذهور اي يتلفظ ببعض المحذوف الانسان
 ويحتمل ان يكون لتفسير الفاظ اي يتلفظ بالمحذوف بعض الانسان ويحتمل ان يكون لتقليل
 الفعل اي بعض التلفظ الذي يقع على المحذوف في بعض الاحيان ويحتمل ان يكون قوله في بعض
 الاحيان بيانا للفظ فلا يرد ما قيل ان لفظ قد مستلزم لان قوله في بعض الاحيان يعني عنها قال
 قدس سره المحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق
 لماهية لا يستلزم الوجود فالجواب لا ينافيه انتهى وان قيل الصدق به معنى الحمل يستلزم وجود
 لموضوع اذ ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته فيقال لان ذلك كيف والا وصف العدمية محمولة على
 وفائاتها وليست بموجودة (قوله اذ هي مذات يتلفظ بها الانسان في بعض الاحيان) وكل ما هو كذلك
 هو لفظ حقيقي اولانه من شأنها ان يتلفظ بها الانسان وكذلك كلمات الملايكة والجن قيل على
 الاول ان كلمات التي يتلفظ بها الملك مثلا ليست عين ما يتلفظ به الانسان فاما شخصي لا يارزم
 بام العرض الواحد بالشخص بل بجمع لان الملفوظ هو اللفظ وهي من الاعراض واجيب بان
 هذا تدقيق فلسفي اما عند علماء العربية ليس كذلك ثم المراد ان ما يتلفظ بها الانسان هو اللفظ

شخصا او جنسا او نوعا على تقدير ان يكون بين كلمات الله تع توافق في الامور المذكورة ودخول
كلمات الله مثلا في اللفظ الحقيقي على هذا التقدير فهو ان تم والافلا فاذا كان كلاهما من جنس واحد
او نوع واحد فاد ا تلفظ بعضها الانسان ^{يتمكن} ان يتلفظ كلها الانسان فاذا عرفت هذا فما ذكره
بعض المحشين المسمى يا ميراني البتة في هذا المقام من كلام طويل ليس بشئ كما لا يخفى على الناظر
فيه ثم قال المحشي المذكور في آخر حاشيته هذه من انه على تقدير التسليم اي تسليم كون كلمات
الله من نوع واحد ليس مراد النحاة بقولهم ما يتلفظ به الانسان ما يتلفظ بنوعه الانسان كما يفهم من
الاعتراض والجواب الذي وقع في حاشية مولانا الاعظم قدس سره في ذيل قوله لا يقيم على الوجهين
الاولين ان اللفظ ما يتلفظ بشخصه الانسان لا بنوعه ليس بشئ بل فلفظ وذلك لان مولانا الاعظم
هو المجد المحشي مولانا عبا قال ان كلمات الله تع مما يتلفظ بها الانسان في بعض الاحيان اولها
من شأنها ان يتلفظ بها الانسان اولها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير للشخص لما تكلم به
الحق سبحانه وتعالى فكيف يصح صدق ما ذكر عليها الانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند ادباء
فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان انتهى كلامه وانت خبير ان مرادا المجد المحشي
ان الالفاظ اعراض والاغراض لا يبقى زمانين وقيام عرض الواحد بالشخص بمحليين بطاذا عرفت
هذا فلم لا يجوز ان يكون المشار اليه بهذا في قوله هذا تدقيق فلسفي كون الالفاظ اعراضا وبطلان
قيام عرض المذكور لا قوله ان ما يتلفظ به الانسان مغاير للشخص لما تكلم به الحق سبحانه ولو سلم
فنقول اذا كان مغايرة ما يتلفظ به الانسان لما تكلم به الحق سبحانه بالشخص تدقيقا فلسفيا فعند
الادباء اي علماء العربية لا يكون ما يتلفظ مغايرا بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فله احتمالا ان
احدهما ان ما يتلفظ به الانسان لا يكون مغايرا لما تكلم به الحق سبحانه اصلا لا شخصا ولا نوعا ولا جنسا
صوابا كان متحدا في هذه الامور اولا ثانيا انه لا يكون مغايرا لما تكلم به الحق شخصا وهو اعم من
ان يكون مغايرا لما تكلم به الحق سبحانه نوعا او جنسا ولا بل يتعد به نوعا او جنسا واعم ابيض من
ان يكون متحدا اخصا لما تكلم به الحق سبحانه اولا وليس اللازم من هذا ان لا يتعد ما يتكلم به الانسان
شخصا لما تكلم به الحق سبحانه وجوبا حتى يرد ما توهم المحشي المذكور فظهر مما ذكرنا ان
المحشي المذكور هذا كذا باجهله او عدم علمه الى مولانا الاعظم مولانا هب قدس سره
نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن ميات اغمالنا (قوله غير داخل في اللفظ) قال مولانا المجد المحشي اي
غير داخل في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار
اخر اجوابك حتى يلزم علينا ارتكاب التعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما
عموم وخصوص من وجه جاز الاحترار بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل لجنسا والجنس فصلا انتهى كلامه

فيكون الفصل وهو الوضع له معنى صادق على الدوال الأربع فاخرج بقاء اللفظ فجاز ان نعتبر اللفظ فضلا والوضع جنسا وفيهما اي بين اللفظ والوضع اي الموضوع مفهوم وخصوص من وجه لصدقهما في زيد موضوع اشخص الانسان وصدق اللفظ بذا ونه في الممهل ^{الصدق} الموضوع بذا ونه في الدوال الأربع لا يقال لم لا يجوز ان يكون الجزء الاول مقدرافي التعريف اي الكلمة شيء وملفوظ وضعه فم يكون اللفظ قيما يصح الاحتراز به من الدوال الأربع لاننا نقول التقدير خلاف المتبادر لاسيما في التعريفات ثم ما ذكر بعض المحققين من ان بين الاحتراز والاخراج فرقان معنى الاحتراز بالشئ عن الشئ في التعريفات بالفارسية يرمز كردن است بشئ از دخول شئ در معرف ومعنى اخراج شئ بشئ آخر بالفارسية بيرون آوردن است شئ را بشئ از معرف والثاني يقتضي الدخول في جزء من اجزاء المعرف والاول لا يقتضي ذلك فانما يقع الاعتراض ليس على ما ينبغي لان ارادة هذا المعنى اي عدم دخول الغير فيه من لفظ الاحتراز بعيد من الاعتمال واعلم ان الخطوط موضوعة للنقوش التي في الاوراق والعقود هي المقام التي في اليد والنصب جمع نسبة وهي ما نصب لتعيين المتفقة الطريق (قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة) لا يقال في توجه هذا السؤال نظرا لان لفظا خصر من لفظا والمطم هو الاختصار في المتن لاننا نقول المراد ان المطابقة لازمة بين المبتدأ والخبر فلا بد ان يقال لفظة او المراد ان هذا الكتاب مختصر من المفصل وفيه وقع لفظة فالذي يوجب ايراد التاء في المختصر ايض (قوله لانه لم يقصد الوحدة) يعني ان التاء فيها اما بالوحدة او بالتانيث فان كان الاول فهو له يقصد الوحدة اي انه لم يرد ان الكلمة لفظة واحدة لان عبد الله حال العلم كلمة عنده مع انه لفظتان وايضا لو قال لفظة يلزم ان يكون ذكر المفرد في تعريفها لغوا او ناكيدا للوحدة والاول بط والثاني خلاف المتبادر وان كان الثاني فالمطابقة غير لازمة لعدم كون الخبر مشتقا والمطابقة على تقدير كونه مشتقا قيل المراد اما انه لم يقصد وحدة الكلمة او وحدة اللفظية والاول بط لانه يناهض ما سبق من قوله والتاء للوحدة وان كان الثاني فالجواب ح مطابق للسؤال لان السؤال انه لما اراد وحدة الكلمة فينبغي ان يريد وحدة اللفظ لئلا يتوهم تعريف الشئ بما هو اعم منه واجيب باختصار الاول ولا منافات بينهما لان المراد من قوله التاء للوحدة هو انها للوحدة في الاصل وليس منعنا ان المراد به الوحدة لا يقال قوله ولا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس ايدل على ان الوحدة مراد بالتاء فالمنافاة بينهما باقية ح لاننا نقول هذا الجواب المذكور بقوله ولا منافاة بينهما ا ه جواب على تقدير التسليم فلا يلزم كون الوحدة مرادا ومعتقد للمجيب واعلم ان المص رحمه الله اعترض على اللفظة الواقعة في تعريف صاحب المفصل بان المراد بها ما قل ما يطلق عليه اللفظ او المراد بها العدد المخصوص الذي ينتهي اليه او المراد بها معنى اللفظ اما الاول فهو فاسد لان اقلها حرف واحد واما الثاني فهي ليست مشعرة به واما الثالث فاختيار اللفظ اولى للاختصار

ورفع الاحتمال واعلم ان مجدا لمحشي مولانا عبد الغفور اورد ههنا كلاما هو اعترض على الشم
وهو ان في لزوم المطابقة بينهما لابد من امور ثلاثة الاول ما ذكره من كون الخبر مشتقا حقيقة كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها او حكما كالاسم الذي فيه ياء النسبة كتميمي وقريشي
وبخاري وغيرها فلان قولنا تميمي في قوة قولنا اي الذي هو منسوب الى قبيلة بني تميم فالمنسوب
مشتق لانه اسم مفعول وكذا المبوقي والثاني ان يكون فيه ضمير راجع الى المبتداء والثالث ان
لا يكون فيه التذكير والتانييت متساويين كجريح وكل واحد من هذه الثلاثة منتف ههنا والاول ظ
وكذا الثاني لان الضمير انما يكون في المشتق دون المشتق منه والثالث ايضا لانه المصدر فيجوز
تذكيره وتانيته فاذا عرفت هذا فالشم تعرض بنفي الاول فيه ولم لم يتعرض بنفي الاخيرين انتهى
الحاصل كلامه اقول مراده من كلامه عدم لزوم المطابقة بينهما وهو حاصل بحجج دغبي الاول كما لا يخفى
ويمكن ايضضا ان يقال ان نفي الاول يستلزم نفي الاخيرين لانه اذا لم يكن مشتقا فلا يكون فيه
ضمير ايضا لان الضمير انما يكون في المشتق وايضا اذا لم يكن مشتقا فالضمير يتصل الى كونه مشتقا
منه وان كان عدم كونه مشتقا لا يستلزم كونه مشتقا منه لان الاشياء غير منحصرة فيهما (قوله مع كون
اللفظ اخصر) من لفظة فان قوله لفظة يقتضي ان يقال وضع وان يقال مفردة على تقدير كونه صفة
للفظ (قوله الوضوح بغير معنى بشي) وانما كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه
وبمعرفته يعرف المشتق فلنا يعرف المشتق منه واعلم ان للفعل ثلاثة اجزاء وهي الحدث والزمان
والنسبة وقد ذكر الاول دون الاخيرين واما النسبة فظاهرة لا يحتاج الى البيان واما الزمان فلانه
ايضا لان الافعال المستعملة في التعريفات لا يقصد الزمان منها ثم انه لم يذكر معنى اللغوي
للموضع وهو جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل للمعنى في حيز اللفظ كما ذكره في اللفظ
لان مقصودهم في الالفاظ معنى الاصطلاح ولم يتعلق الغرض لهم في معنى اللفظ لكن ذكر معنى اللفظة
في اللفظ باعتبار النقلين المذكورين فانه المقصود فيه بيان النقل بالذات وبيان معنى اللفظة
فيه بالعرض وليس في الوضع النقلان المذكوران بل فيه نقل واحد بحيث نقل فيه المبتداء الى
نحو مريض شيء بشي اذ قيل اذ اسمع لفظ زيد يفهم السامع ايضضا الشيء الثاني فلا بد ان يقول متى اطلق
او سمع واجيب بان المراد من الاحساس هو الادراك سواء كان بالبصر او السمع واجيب ايضضا
بان المراد متى اطلق وسمع فان الاطلاق يستلزم السمع فمعنى يكون المراد من الاحساس هو الرؤية
بالبصر بقريضة مقابلته بالسمع والمراد من الاحساس هو الاحساس بغير السمع بقريضة المذكورة
لا يقال لو قال متى احس بلا ذكر قوله اطلق وسمع لكفى كما لا يخفى لانه قول انه اذ كرهما
اشارة الى ان الوضع فسمان لفظي وغير لفظي فقوله اطلق اشارة الى الوضع اللفظي كوضع لفظ زيد
دال على ذاته وقوله احس اشارة الى الوضع الغير اللفظي كالدواء الاربع وكفقارة السلطان فانما

قدال على ركوب السلطان) وعلى نزوله وكنقش الالف فانه تلال على الالف قيل ان الكلية فيز
 مادقة اذ لا بد في هذا من انضمام العلم بالتخصيص الى الوضع الى الشرط. كما لا بد فيها من عدم موانع
 فهم الشئ الثاني من احوال النوم وغيره مما وحمل الالف على ظاهره واجب واجيب بان هذا الانضمام
 مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها تثبت الدلالة ومن المعلوم
 انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فانه قال متى اطلق او احس وعلم فلك التخصيص قيل يلزم
 اللزوم على تقدير اعتبار القيد المذكور فيه لان العلم بالشئ الثاني موقوف على العلم بالوضع
 وهكذا العلم بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثاني لان العلم بالوضع نسبة بين الشيئين وهو
 موقوف على الشيئين وواحد منهما هو الشئ الثاني واجيب بان العلم بالشئ الثاني من الشئ الاول
 يتوقف على العلم بالوضع واما العلم بالوضع فيتوقف على نفس الشئ الثاني فلا دور لعدم اتحاد الجهة
 لا يقال فيلزم تعريف الشئ بتفصيله لا اعتبار بالوضع في تعريفه لا نأقول المراد من الاول معناه الاصطلاحي
 ومن الثاني معناه اللغوي وهما اعتراف مشهور بان الباء ما دخلت على المقصور عليه او على
 المقصور ان كان الاول كما هو الالف فالمعنى ح ان الشئ الاول مخصوص بشئ الثاني فح يشكل بوضع
 الالفاظ المشتركة كالعين وان كان الثاني وهو غير ظ فالمعنى ح ان الشئ الثاني مخصوص بالاول
 فالشئ الاول ح مقصور عليه والشئ الثاني مقصور فح يشكل بوضع الالفاظ المترادفة كالانسان
 والبشر لان الشئ الثاني وهو ماهية ليست مخصوصة بالانسان ولا بالبشر واجيب بان للخاص
 جزئين ايجابي وسلبى فاستعمال التخصيص ههنا بناء على تجريده عن الجزء السلبى وجعله بمعنى
 التعيين فهذا لا ينافي وجوده في شئ آخر وهذا جواب باختيار كلا الشقين ولو سلم كون التخصيص
 مستعملا في الجزئين معا فنقول الشئ الاول مخصوص بشئ الثاني باعتبار هذا الجعل والتعيين ولا
 يوجد في غيره حيث لو اريد من العين مثلا معنى آخر يكون ذلك باعتماد الجعل الاخر وهذا الجواب
 ايضاً باختيار كلا الشقين من الترديد واجيب ايضاً بان التخصيص اضافي بالنسبة الى الفر من مثلا
 قيل لو فهم الشئ الثاني بالاطلاق ثم اطلق فح اما ان يفهم الشئ الثاني اولاً يفهم ان كان الثاني فالكلية
 غير صحيحة وان كان الاول يلزم تحصيل الحاصل واجيب بان الفهم بمعنى المقصد والالتفات لا يقيم
 فح ينتقل الكلام في الالتفات فح ايضاً يلزم عدم صحة الكلية ويلزم تحصيل الحاصل لاننا نقول تحصل من كل
 اطلاق شخص آخر من الالتفات فلا يلزم تحصيل الحاصل لا يقال لم لا يجوز ان يحصل من اطلاق كل شخص
 اخر من الفهم فلا يلزم تحصيل الحاصل فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات لاننا نقول حصول
 شخص الفهم والعلم مع بقاء حصول الفهم عند الفهم غير ظ بخلاف حصول شخص الالتفات مع بقاء
 الالتفات الاول فح جعل الفهم بمعنى الالتفات مما له وجه واعلم انهم قالوا ان التفريق المذكور
 يعرف الوضع المطلق في المشهور فاللفظ والمعنى اهم من ان يكونا ملحوظين للواقع بخصوصهما

كوضع لفظ زيد بازاء ذات مشخصة وكلفظ الانسان بازاء الحيوان الخاطق او كان للمعنى ملحوظا بالوجه العام الشامل له ولغيره كما في الوضع العام والموضوع له الخاص كوضع لفظ هذا بازاء كل مفرد من ذكر يشار اليه او كان المعلوم معتبرا في جانب اللفظ كما في الوضع النوعي مثل وضع اسم الفاعل بازاء معناه في ضمن اللفظة الكلية القائلة بان كل ما هو صيغة الفاعل فهو موضوع لذلك فاذا عرفت هذا التفصيل فنقول ان تعريف الموضوع يصدق على وضع اللفظ ونعنيها بازاء معانيها المجازية لانه يفهم المعنى المجازي اذا اطلق اللفظ اطلاقا صحيحا وهو الذي كان مع القرينة مع ان المشهور ان لا وضع في لفظ المجاز بالقياس الى المعنى المجازي وايضا يصدق هذا التعريف على وضع الاغلاط العامة لتعيينها بازاء ما يفهم منها عند العاملي كلفظ الشعب بتقديرهم الصين اجيب عن الثاني بان ما وضعه وتعيينه المعين بازاء المعنى هو لفظ الشعب بتقديرهم الميم لكن قد يزعم انه هو ومن الاول باننا نرتكب الوضع في المجاز وما قيل في المشهور من انه لا وضع فيه المكواد به انه لا وضع غير النوعي فيه ويمكن اخراج المجاز من التعريف باعتباره قيد بنفسه فيه اي تخصيص شيء وتعيينه بنفسه وليس تخصيص اللفظ وتعيينه في المجاز بنفسه بل بقرينة قيل خ لم يصدق التعريف على وضع الحرف فان تخصيصه وتعيينه مع ضميمته واجيب عنه بان المحتلج الى الضميمة في الحرف هو الدلالة لا التخصيص والتعيين فان قلنا كيف يحكم بان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فانه ما يخصه المستعمل بالاستعمال بعد وضع الواضع للمفردات قلنا المركبات ايضاً موضوعة لان المراد بالوضع اعم من وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى او وضع جزائه لا جزائه فالمركب اللفظي جزء صوري وجزء مادي وكذا المعناه فبالجزء الصوري من اللفظ يدل على جزء الصوري من المعنى وكذا بالجزء المادي من اللفظ يدل على جزء المادي من المعنى او نقول المراد بالوضع اعم من الشخصي والنوعي والمركبات موضوعة بالنوعي اي بقواعد كلية من كوراث بكتب العربية كما اشرنا اليه آنفا فاذا عرفت هذا فلا يخرج القيد لوضع المركبات من تعريف الكلمة (قوله بحيث) اي حال كون ذلك الشيء المخصوص ملائما بملك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب هذا ما قاله المجدد المحشي مولانا عبيد قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله وهذا ليس بموضوعي للمشروع قدس سره لانه يخرج حروف الهجاء بقوله المعنى ويفهم من كلام الفاضل المحشي ايضاً تبعيته كما سيجيء انتهى كلامه ثم ان الفاضل السمرقندي سمي المجدد المحشي مولانا عبيد الفاضل المحشي ومتصوفاً به التعريض عليه اقول جاصل كلام المجدد المحشي ان قوله بحيث حال من المفعول وهو الشيء الاول فان اضافة التخصيص اليه اضافة المصدر الى المفعول والباء في بحيث للملابسة ثم اضافة التخصيص الى حروف الهجاء اضافة المصدر الى المفعول اي تخصيص المخصص والمعين بحروف الهجاء فقيد الوضع يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب لان تخصيصها به ليس

ملا بسا بتلك الحيشية لثني هي مضمون الشرطية لانه ليس معنى اطلاق حروف الهجاء منهم من الشئ
 الثاني الذي هو عبارة عن المعنى لان غرض التركيب ليس معنى بالنسبة الى حروف الهجاء فيخرج
 حروف الهجاء بتقيد الوضع لا بتقيد المعنى والا يلزم اخراج الحروف وانما قال وبه يخرج تخصيص حروف
 الهجاء لا بقل وبه يخرج حروف الهجاء كما هو الفظ تنبيهها على ان الحروف الهجاء خصوصية لغرض
 التركيب وان تركيب اللفاظ منها لانها موضوع له فقد ظهر بما بينا ان كلام المجد المحشي اعترض
 على الشئ وظهر فساد ما قال الفاضل السمرقندي بقوله وهذا ليس بمرضي الشئ ويمكن الجواب عنه
 بان اخراجها بتقيد المعنى لاجل ان ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريده الوضع عنه وعلى
 تجريده عن الشرطية ايضاً لان تجريده الوضع عنه يستلزم تجريده عنها ايضاً لانهما فيد بالنظر الى
 الشئ الثاني وحيث تفصيله ولا محتمل ان يكون كلام المحشي اعترض على المصنف ايضاً بان
 لم يقل الكلمة لفظ وضع لمجرد خروج حروف الهجاء بمضمون الشرطية والجواب عنه ايضاً مثل
 ما ذكرنا فانه اراد ان يورد قيداً مخرجاً على حدا في التعريف لاخراج ما ليس داخل في التعريف ولم
 يكتب بما علم في ضمن التعريف ثم ما قال الفاضل السمرقندي بقوله ويفهم من كلام الفاضل المحشي ايضاً
 تبعيته كما سيجيء ليس بشئ لانه ما سيجيء هكذا قوله ونقيت حروف الهجاء اي حروف بعد
 باصا مياها كالف بانا وهي حروف المباني المقابلة بحروف المعاني انتهى كلامه ولا شك ان هذا الكلام
 لا يشعر بان المجد المحشي تابع للشئ في اخراج حروف الهجاء بقوله لمعنى وهو ظا غاية الظهور (قوله فيل
 يخرج عنه وضع الحرب) وكذا يخرج وضع الفعل على من ذهب من قال ان الفعل موضوع للحدث
 والزمان والنسبة الى الفاعل المخصوص حيث لا يفهم منه الفاعل معين اي الفاعل المخصوص بل يفهم
 فاعل ما والجواب الجواب فان الملاق الصحيح عند هذا القائل هو الذي يذكر الفاعل مع فاعله وكذا
 الجواب لثاني قوله واجيب بان المراد من اطلاق اطلاقاً (كما) والجواب عنه بان قوله يفهم منه الشئ
 الثاني لا يدل على فهم شئ الثاني تفصيلاً اي بخصوصه بل يدل على فهمه مطلقاً واما كان تفصيلاً
 او اجمالاً اي بعمومه ولا شك ان معنى الحرف يفهم منه اجمالاً بوجه لا خطه الواضع عند الوضع مردود
 لان المراد بالفهم هو الفهم الذي كان غرض الواضع من وضع اللفظ والغرض من وضع الحرف بمعناه هو ان
 يفهم معناه بخصوصه لا بعمومه ومعنى الحرف لا يفهم بخصوصه عند الاطلاق واذا عرفت ذلك فقد سقط
 الجواب عنه بان العلم بالوضع معتبر في التعريف وبعد العلم بتخصيص الحرف بمعناه الجزئي بخصوصه
 يفهم منه الشئ الثاني عند الاطلاق وان كان العلم بتخصيص المذكور مستغاف لا يخرج وضع الحرف
 عن الاطلاق اذ قلنا من حرف ج راو مركب من حرفين فيكون هذا الاطلاق اطلاقاً صحيحاً مع انه
 لم يفهم معناه ح فالاشكال باق بانه لا نقول المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة
 المعنى الحرفي والاطلاق المذكور ليس كذلك بل هذا لاجل ارادة لفظ من لا يقال اذ قلنا خرجت

من البصرة كان هذا الاطلاق صحيحا لاجل ارادة المعنى الحرفي وهو النسبة بين الخروج والبصرة مع انه لا يفهم معناه الحرفي الذي هو النسبة بين الخروج والشام في قولنا خرجت من البصرة الى الشام مثلا فيخرج ونضع كلمة من النسبة مخصوصتين بالخروج والشام مثلا لان قول المراد بالاطلاق هو الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص وهو ابتداء النسبة بين الخروج والبصرة وابتداء النسبة بين الخروج والشام في خرجت من البصرة الى الشام ليست لارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص بل هو لارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص الذي بين لفظ من وبين ابتداء الخروج من البصرة ولنا ان نقول بعبارة اخرى بان ابتداء النسبة بين الخروج والبصرة في خرجت من البصرة الى الشام ليس ابتداء النسبة بل انتهاها فهذه النسبة الحرفية ليست معنى الحرفية لكلمة من بل هي معنى الحرفية لكلمة الى (قوله فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) لا يقال لا شك ان حمل الاطلاق على استعمال اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم من قبيل حمل المطلق على المتقين كما ان جملة على الاطلاق الصحيح كذا لك ففيه ايضاً اعتبار قيد زائد لان قول استعمال الاطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق فان الاستعمال المذكور فرد لمفهوم الاطلاق وفرد المفهوم اذا كان متبادرا من اللفظ واريث له هذا الفرد واستعمل فيه لم يكن ذلك قيلا في التركيب بخلاف الاطلاق الصحيح فانه ليس بمتبادر من لفظ الاطلاق وان كان فردا لمفهومه ولم يكن اللفظ بمستعمل فيه لعدم تبادره بل هو مستعمل في المفهوم الذي تناول الاطلاق الصحيح وغيره لتبادره وجوب حمل العبارة في التعريفات على المتبادر فيكون المستعمل فيه مقيدا وقوله اطلاقا صحيحا قيد له الاتري اذا قيل فلان اطلق وقال كذا فليس المتبادر منه اطلاقا صحيحا بل اعم من الصحيح والفاقد لا يقال المتبادر من الاطلاق الاطلاق الصحيح لانه فرد كامل للاطلاق ويخصرف المطلق الى فرد كامل لاننا نقول كونه فردا كاملا للاطلاق لا يستلزم كونه متبادرا من لفظ الاطلاق الاتري اذا قيل ليس للمؤمن كتاب وللمؤمن كذا من الحساب والعتاب ليس المتبادر منه انه ليس لانبياء كتاب ولهم كذا وكذا لانهم افراد كاملة له فلا يصح جملة على الاطلاق الصحيح لا يقال الاطلاق لا يثبت يستعملها اهل اللسان اي اهل الفصاحة في محاوراتهم وبيان مقاصدهم ليس الاطلاق الصحيح لان استعمال الحرف في المقاصد لا يكون بدون ضمنية وهذا معنى قوله ولا يبعد ان يقال انه فاذا كان مصداق الاستعمال المذكور هو الاطلاق الصحيح فلا فرق بين الجواب الاول والثاني لانه يكون مراد المحيب من الجواب الاول هو اطلاق الالفاظ بحيث يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم الا انه ذكر مصداق هذا الاطلاق وهو اطلاق الصحيح لاننا نقول هذا خلاف المتبادر فان المتبادر منه ان يكون قوله اطلاقا صحيحا قيما ويجب حمل العبارة في التعريفات على ظاهرها والحاصل ان اللفظ اذا استعمل في فرد مفهومه واريث هذا الفرد

لم يكن في التركيب قيدا ومقيدا وما اذا اهتمم في مفهومه وذكر بعد ذلك لفظ يخص مفهوم هذا اللفظ المطلق يكون في التركيب قيدا ومقيدا ثم اني وجدت فضلا عن هذا الزمان خالية عن معرفة هذا الموضوع وذلك لانهم اعتمدوا فيه على ما قال مولانا من انه يمكن ان يقيم لم يعجز المجيب الاول ان يقيم قيدا زائدا بل اكتفى بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به انتهى كلامه وهذا ينسبون الشئ الى السهو والخطأ وعلى ما فصلت هذا الموضوع لم يجب خفاء في صحة كلامه قدس سره (قوله لمعنى) وهو مفعول به فان قلت ذكر المعنى مكرر لان كل موضوع موضوع لمعنى قلت الموضوع يدل على المعنى بالالتزام ودلالة الالتزام محورة في التعريفات (قوله المعنى ما يقصد بشئ) ايا ما يمكن ان يقصد بشئ فلا يرد انه اذا لم يقصد بشئ او قصد ولكن لم يتعلق القصد بشئ لم يكن معنى وهو بطم ان الشئ اعم من ان يكون لفظا وغيره فيصدق على وضع اللفظ وعلى وضع غير اللفظ ايض كالك والاربع فلذا اقال ما يقصد بشئ ولم يقل ما يقصد بلفظا وما يستفاد بلفظ كما عرف به بعضهم وان كان المقصود ههنا ما يتصل من اللفظ لا اعتبار اللفظ في تعريف الكلمة الا ان المناصب بيان المعنى الا اعم مما يقصد من اللفظا وغيره ثم ان القصد اعم من ان يكون صريحا وضمنا او تبعا فيتناول المعنى الدلالات الثلاث وهي المطابقة والتضمن والالتزام فان الحيوان الناطق ما قصد بشئ وهو الانسان وكذلك كل واحد من الحيوان والناطق قصد بشئ في ضمن المعنى الموضوع له وكذلك الدعى الالتزامي يقصد بشئ بتبعية المعنى الموضوع له ثم ان القصد والارادة اعم من ان يكون بالوضع وبغيره فيتناول ما اذا استعمل زيد مثلا ليعلم حضوره لغيره فان الحضور ما قصد بشئ وهو السعال وهو ليس معنى مضافا بغيره او انما بالنسبة الى السعال ثم المراد هو ما يمكن ان يقصد بشئ فلا يرد ح ان صدق التعريف على افراد المعرفة انما يكون باطلاق العام وهو صدق المحمول على الموضوع في وقت ما فح لا يصدق التعريف على ما وضع له اللفظ ولم يستعمله احد فيه اصلا مع انه معنى بالنسبة الى هذا اللفظا وما قال بعض المحشين من ان هذا المعنى غير ظاهر عن اللفظ المذكورة في التعريف وحمل اللفظا فيه على ظواهرها واجبر ما لم يكن قرينة صارفة عن حملها عليها ليس بشئ لان كون صدق التعريف على افراد المعرفة بالاطلاق العام قرينة على هذا المعنى وهو ملاحظة الامكان فيه قيل هذا التعريف يصدق على الجدار مثلا بالنسبة الى اللفظ الذي لم يوضع له كلفظ زيد مثلا لانه يصدق عليه انه ما يمكن ان يقصد بشئ وهو لفظ زيد مع انه ليس به معنى بالنسبة الى لفظ زيد واجيب بان المراد من الامكان هو الامكان الاستفادى لا الامكان الخاص ايا ما يستعمل ان يقصد بشئ لا يتصور الابد وضعه له (قوله فهو اما مفعول اسم مكان) وهذا معنى اللغوي واخر معناه اللغوي عن الاصطلاحى مع ان المتعارف بينهم نقله عليه لوجود التطويل والتفصيل فيه لافي الاصطلاحى ثم ان كان اهم مكان من المصدر المبني للفاعل يكون معناه محل القاصدية وان كان من المصدر المبني للمفعول يكون معناه محل المقصودية وعلى التقديرين

يكون معناه اللغوي اعم من الاصطلاحي لانه بمعنى المقصد فكلمة صادق عليه ما يقرب بشئ يكون المقصد قطعا من غير عكس سواء كان المقصد بمعنى اسم الزمان او المكان او المصدر او المسمى او اهم المفعول فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص (قوله او مصدر ميمي) مبني للمفاعل او المفعول (قوله بمعنى المفعول) سواء كان النقل بلا واسطة كما في اللفظ بان ينقل المصدر الميمي او لا الى المفعول ثم المفعول الى ما يقصد بشئ وحيث يكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام او ينقل ولا الى ما يقصد بشئ بدون جعله بمعنى المفعول وحيث يكون من قبيل تسمية الملزوم باسم اللازم (قوله او مخفف معنى) على خلاف القياس بان يحذف احد اليائين ثم تبدل الكسرة بالفتحة ثم نقلت الياء الفا وكل ذلك خلافا للقياس فيقيم معنى بسكون الياء فلا يردح ما قيل قوله لمعنى اما بفتح النون او بكسر ها على الاول لا يتكون مخففا من اسم المفعول وعلى الثاني لا يكون اسم مكان فلا يصح قوله فهو ما مفعول آه ثم قوله اسم مفعول مرفوع او مجرور على الاول صفة مخفف وعلى الثاني دقة معنى قيل مقابلة هذا بكونه مصدرا ميميا ليس على ما ينبغي لكون كلمتهما على وزن مفعول بفتح العين اجيب بان المقابلة باعتبار الاصل فان الاصل في الاول هو المفعول وفي الثاني هو المفعول ويمكن ان يقيم لانم ان يكون الوزن في كلمتهما مفعول لانه انما يكون كذلك اذا كان المحذوف على التقديرين هو الياء الزائدة فانه يجوز حذف الياء التي في نفس الكلمة فيكون على وزن مفعول لا مفعول (قوله فان كر المعنى بعده مبني على تجريده عنه) اي الوضع عنه وليس معناه اننا لا نحتاج الى ذكر المعنى بعد الوضع بل بمعنى انه لو لم يجرده عنه لم يبق ارتباط المعنى بالوضع لاشتمال الوضع عليه قيل لابد من تجريده عن الشرطية اعني قوله بحيث متى اطلقنا بان يستعمل في جزء المعنى وهو تخصيص شئ فلم يندكر واجيب بان تجريده عن الوضع عن الشئ الثاني يستلزم تجريده عن الشرطية ايضا لانها حشية لشئ الثاني وقيد بالنظر اليه فان قلت اذا كان المعنى ما خودا في الوضع فلم ذكره ثانيا ولم يكتف به قلت ايراد ان يورد لكل ما يختار زعمه قيد على حدة فلماذا لم يكتف بما علم في ضمن الوضع وما قال بعض المحققين من ان قوله ولما كان المعنى ما خودا في الوضع ا لو صح يلزم ان يكون ذكر اللفظ ايضا مبنيا على تجريده الوضع عن الشئ الاول لان عبارة عن اللفظ ليس بشئ لان تجريده الوضع عن الشئ الثاني لاجل حصول الارتباط بين المعنى والوضع كما عرفت والارتباط عند عدم تجريده الوضع عن الشئ الاول الذي هو عبارة عن اللفظ موجودا فمعناه الكلمة لفظا وضع هذا اللفظ لمعنى مفرد اي خاص هو بمعنى مفرد وما ذكره بعض المحققين من ان قوله ولما كان المعنى ما خودا في الوضع ا لو صح يلزم ان يكون ذكر زيد في ضرب زيد مثالا على تجريده ضرب عن معناه لان ذكر الفاعل ما خودا في مفهوم ضرب لان مفهومه هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما او قائل مخصوص ليس بشئ لانا لانم ان الفاعل جزء من مفهوم الفعل والكلام فيه بل هو خارج عن مفهومه

كما قالوا ولم يصلم فيقول ذكر الفاعل في ضرب زيد لإظهار فاعل ما وإظهار الفاعل الخاص لا لإظهار
اصل الفاعل ثم أن قوله ولما كان المعنى آه جواب عن عدم الارتباط بين المعنى والوضع على
تقدير التسليم أي لو صلم كون المعنى ما خود في تعريف الوضع على مجيل الجزئية فذكر المعنى بعد
مبني على تجريده عنه فلا يرد ما قيل أن ذكر شيء في تعريف شيء لا يستلزم دمجوله في مفهومه لأنه
يجوز أن يكون خارجا لا ترى أنه قد ذكر في مفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل
مخصوص مع أن الفاعل خارج عن مفهوم الفعل ولا يرد أيضا ما قيل أن الملازمة ممنوعة لأنه لم لا يجوز
أن يكون ذكر المعنى بعد التصريح ما علم ضمنا على أنه خلاف المتبادر (قوله فخرج به) أي بقيد
الوضع المهملات والالفاظ آه لا يقال الأولى إرادة بعد الوضع وقبل المعنى لخروجها بقيد الوضع فقط
لعدم الوضع في ديز مقلوب زيد ولا في جسق مهمل لانا نقول إنما أورد بعد المعنى ليشير إلى أنه ليس
فيها وضع التجريدي وغيره وهو الذي جرد عن الشيء الثاني وغيره بخلافه وإليه يشعر قوله
أفام بتعلق بها أي بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص أصلا لان إيراد التخصيص
بعد الوضع أشد إربا ليس فيها وضع التجريدي أيضا كما لا يكون فيها وضع غير التجريدي وقوله
أصلا لنفي وضع الخاص والغام منها وانفي وضع التجريدي وغيره فاعتمد ذلك فانه قد غفل عنه فضلا
هذا الرمان قيل كما يخرج به الالفاظ الدالة بالطبع كاح على وجع الصغار كذلك يخرج الالفاظ
الدالة بالعقل كدلالة لفظ ديز مسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ واجيب بانه تركها
لاشتراك الدليل لعدم الوضع في الالفاظ الدالة بالعقل واجيب أيضا بان الالفاظ الدالة بالعقل
داخله في المهمل لان المراد من المهمل ما هو ليس بموضوع كما أراد من المهمل في تعريف الالفاظ
ما ليس بموضوع حيث أوردته مقابلا للموضوع وكما قال في تعريف اللفظ في الحاشية السابقة إنما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عبارة المشهورة تنبيهها على أن مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والالفاظ
الواسطة بين المهمل والمستعمل فحاجته إلى ذكر الالفاظ الدالة بالعقل وإن قلت لا حاجة إلى
ذكر الالفاظ الدالة بالطبع أيضا لأنها أيضا داخلية في المهمل قلنا نعم فان ذكر ما بعد المهملات تخصيص
بعد التحميم وذلك لاهتمام شانهما لزيادة الالتباس فيها بالكلمة بالنسبة إلى الالفاظ الدالة بالعقل
بان لفظ اح موضوع لمعنى الذي هو وجع أصدر بخلاف الالفاظ الدالة بالعقل فان وجود الالفاظ
ليس له معنى ديز مسموع من وراء الجدار واعلم أنهم قالوا إن الأمر كبات خارجة بقيد المفرد لا بقيد الوضع
لان المراد بالوضع اعم من الشخصي النوعي أي ما وضع عين اللفظ بأزاء عين المعنى أو وضع أجزائه
بأزاء أجزائه والمركبات موضوعة بالذات أي بآلة أو كلفة كورة في الكتب العربية (قوله وبقيت حروف
الجماء الموهوكة لغرض التركيب آه) واللام في قوله لغرض للاجل وإضافة الغرض إلى التركيب ببيانيتها أي
للاجل الغرض الذي هو التركيب أي تركيب الالفاظ منها لا بان كان فرض التركيب معناه ثم إن التخصيص

في تعريف الوضع بمعنى التعيين وفي وجود التعيين في حروف الهجاء مع الاربعة فلا يردح ما قيل
ان الوضع في قوله الموضوع لغرض التركيب بمعنى الاحداث والايجاد لا بمعنى تخطيط شيء بشيء آه
ففي بقاء حروف الهجاء نظر ثم ان قوله وبقيت حروف الهجاء آه يدل على ان المراد من المهملات
في قوله فخرج به المهملات وبعضها لان حروف الهجاء ايضاً من المهملات مع عدم خروجها بل يخرجها قوله
لمعنى ثم المراد من قوله بقيت حروف الهجاء آه انها لم تخرج بوضع التحريك فخرجت بقوله لمعنى فلا
يردح انه انخرج بالوضع لان الشيء الثاني في تعريف الوضع عبارة عن المعنى (قوله وخرجت بقوله لمعنى)
فيل لا تخرج جميعها به لان همزة الاستفهام منها لانها من جملة الالف واجيب بان قوله لغرض
التركيب متعلق بقوله حروف الهجاء فالخروج ح متعلق بحروف التي موضوعة لغرض التركيب
وهمزة الاستفهام ليست منها واجيب ايضاً بقيد الحثية اي خرجت حروف الهجاء من حيث انها حروف
الهجاء وهي التي هي مهملة بها حروف المباني المقابل لحروف المعاني ثم المراد من الوضع في تعريف
الكلمة هو الوضع المعتبر عند اهل العربية فلا يردح ان حروف الهجاء عند اهل الجهل موضوعة
لمعان آخر فمع كيف يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب آه (قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ)
والمراد من بعض الالفاظ هو بعض الكلمات من قبيل ذكر العام وازادة الخاص او نقول الالف واللام فيها
للعهد اي الالفاظ الموضوعات مفردة فلا يردح ما قال بعض المحشين من ان الظان يقال بعض الكلمات
هو موضوعة لبعض الالفاظ لجواز ان يكون بعض الالفاظ موضوعاً لبعض آخر ولم يكن كلمة فلا ينتقض
التعريف جمعاً قيل لا ورود لهذه الشبهة بعد ما ذكر فيما سبق من ان المعنى ما يقصد بشيء لان كلمة
ما عبارة عن شيء وهو اعم من اللفظ وغيره واجيب بان هذا بعد الاغماض عن عموم تفسير المعنى
ثم المراد منه عدم جامعية تعريف الكلمة لان اللفظ اذا كان موضوعاً للفظ آخر فهو كلمة كلفظ الاسم
الموضوع للفظ زيد مع عدم صدق التعريف فلا يردح ما قيل من ان هذا اللفظ اما ان يكون
موضوعاً للمعنى ايضاً ولا ان كان الثاني وهو في حيز المنع وان كان الاول فلا ورود للاعتراض ح
(قوله قلنا لمعنى ما يتعلق به المقصد اي المقصد بشيء يجعل الالف واللام للعهد فلا يردح ان التعريف اعم من
التعريف الاول لان المقصد هم من ان يكون شيء او نفسه بخلاف المعنى الاول فانه يكون مقصوداً بشيء فلا
يكون مقصوداً بنفسه لا يتم هذا في تعريف مقصد صادق على غرض التركيب لانه شيء يتعلق به المقصد فيلزم
ان يكون معنى وهو لا يقال قد مر فتان المراد هو المقصد بشيء وليس غرض التركيب مقصوداً من حروف
الهجاء بان يطلق حروف الهجاء ويقصد منها غرض التركيب (قوله فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة) وقيد المفرد واقعي لان الكلمة لا يكون الا مفردة وهذه الشبهة انما يرد على تقدير
كون المفرد صفة المعنى اما اذا كان صفة لللفظ فلا لان لفظ الجبر والجملة مفردة لا يقال (المناصب
ان يكون هذا الاعتراض متأخراً عن بيان قوله مفرد لان وروده باعتبار المفرد لا باعتبار المعنى

ولذلك قال فكيف يكون موضوعها المفرد حينئذ قالوا إنما قال موضوعا لمفرد ولم يقل موضوعا
 لمعنى مفرد تنبيها على أن الاشتباه في هذا الشبهة باعتبار المفرد لا المعنى كما في الشبهة الأولى
 فإنه لا شك أن قولنا زيد قائم مثلا معنى لفظ الخبر لكن لا يكون مفردا لانا نقول لما كانت هذه
 الشبهة ناشئة من الجواب الذب على الأولى (كون لهما جواب مشترك أيضم فتدبره على قوله مفرد
 (قوله هذه اللفظة) وهي مدلول لفظ الخبر فزيد قائم من حيث أنه مدلول لفظ الخبر مفرد لعدم دلالة
 جزء لفظ الخبر على جزئه ومن حيث أنه لفظ بالقياس إلى معنى مركب فيكون مفردا بالقياس
 إلى لفظ الخبر ولفظا مركبا بالقياس إلى معناه (قوله وقد اجيب عن الاشكاليين) قيل هذا الجواب
 منع فالأولى نقلا عنه على الجوابين الأولين فإنهما نهيا عن جواب المنع إذا كان تحقيقهما
 يجوز ناخبة من الجواب التسليمي وهنا كذلك لأنه ليس في الواقع لفظ وضع بازاء لفظ آخر (قوله
 بأنه ليس هنا) أي في مقام النقص على تعريف الكلمة باعتبار قوله معنى وقوله مفرد أو المراد
 من الوضع هنا ما كان موافقا لقانون أصل اللغة وفي قانونهم ليس لفظ وضع لفظ آخر فلا يردح أنه
 لا دلالة لهذا المنع لأنه يمكن أن يوضع لفظ بازاء لفظ آخر لأنه لا حجر في المتصور والوضع كما هو
 المشهور بينهم وقوله مفرد ليس بالنظر إلى الشبهة الأولى لأنها يتوجه هو أن كان لفظا آخر مفردا
 أو مركبا كما ستعرفه في هذه الصفحة بالتعميم إشارة إلى أن قوله ليس بهذا لفظ وضع آء سلب كلي
 (قوله كلفظ الاسم) فإن لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلي هو ما دل على معنى في نفسه آء وكذا
 الفعل والحرف والخبر والجملة موضوعان لما يحتمل الصدق والكذب وهذه المفهومات
 ليست مفردة ولا مركبة لا يقيم هذه المفهومات مركبة سديهة لانا نقول مفهوم لفظ الخبر مثلا ليس قولنا
 ما يحتمل الصدق والكذب بل يعبر به عن مفهومه ويعرف به وكذلك مفهوم الكلمة ليس لفظ
 وضع لمعنى مفرد بل يعبر به عنه (قوله وغير ما) كلفظ القضية والقياس والعكس وغير ما (قوله ولا
 يخفى أن هذا الحكم منقوض آء) قيل ليس في الدفع حكم فكيف يفسح هذا القول فإن قوله ولا يخفى
 آء اثبات للمقدمة الممنوعة فلا بد أن يقيم ويمكن اثبات المقدمة الممنوعة بهذا الوجه ويمكن
 الجواب بان إيراد الحكم باعتبار السند وهو قوله بل بازاء لمفهوم آء يشتمل الحكم بحسب
 اللفظ فإسناد الحكم إليه فلا يرد أن كون الحكم باعتبار منعه إنما يصح إذا كان السند يستلزم
 الحكم مع أن السند يكفي من غير ما لا جدال العقلي ويمكن الجواب أيضا بان المراد من الحكم
 هو الكلام كما كان تاما وغير تام فإشتمال المنع من قبول ذكر الخاص وإرادة العام فإن الكلام
 المشتمل على الحكم تام ولا يبعد أن يقيم أن المنع يشتمل الحكم فإنه في قوة هذا ممنوع ثم إن هذا
 كلامه اعترض على الجواب المشترك والخاص أن كون اللفظ موضوعا لمفهوم كلي لا ينافي
 آخر منقوض بامثال الفمائر آء لانا إذا قلنا أن زيدا هو ثلاثي مجرد يكون زيد معنى لفظ هو

لان الضمير يرجع اليه فيكون معنى الضمير هو الشيء فزيدا موضوع له بالشبهة اليه عند من قال
 بوضع العام والموضوع له الخاص وذا قلنا زيد قائم هو مركب نام ذهري فزيد قائم ح معنى لفظ
 مولانا راجع اليه وانه قال بامثال الضمائر لان اسمه الاشارة والمعرف باللام والموضوعات
 ايض كذاك فاذا قلنا لاني كلمته هو لاني مجرد او هو جملة يكون لموصول ح معنى الضمير
 وهو زيد او زيد قائم (قوله الى الفاظ مخصوصة او مركبة) وفي اكثر النسخ الى الفاظ مخصوصة مفردة
 او مركبة وفي بعضها الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة وكلتا النسختين سهو من المدرسين
 حيث زعموا الى عدم صحة تقابل المركبة بالمخصوصة بل المركب انما يقابل المفرد والمجازة
 الحسنة هي التي كانت بدون ذكر مفردة لان قوله الى الفاظ مخصوصة وقع بالنسبة الى الشبهة الاولى
 لانها تتوجه بالنسبة اليها سواء كانت الالفاظ الثانية التي هي الموضوع او مفردة او مركبة كما اشار
 اليه المجدد الحاشي مولانا عجب وقوله او مركبة يشير الى الشبهة الثانية (قوله فان الوضع فيها رايك ان كان عام آه)
 اعلم ان الاحتمال الثاني في الضمائر اربعة الاول ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا وهذا ما ذهب
 صاحب المواقف ومنه صاحب السيد السند قدس سره وهو التحقيق ومعنى كون الوضع عاما هو ان يكون
 امر الكل مرآت للملاحظة فلفظ هو موضوع لكل مفرد مذكر سبق ذكره لفظا ومعنى او حكما فوضعها
 لكل واحد واحد من المخصوصات محال لانها غير متناهية فجعل المفهوم الكلي آية للملاحظة فليس
 الوضع ههنا بالمعنى الذي عرفه سابقا والثاني ان يكون الوضع والموضوع في جميعا عاما كالنسان فانه
 موضوع للحيوان الناطق وكلاهما عام وهذا مذهب المتقدمين وتبعهم الملازمة التي تباينها الضمائر ح
 موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في الجزئيات ولنا ذلك ان يكون الوضع مع الموضوع له جميعا خاصا
 كما اذا سمى ووضع رجل اسم ابنه زيد فيكون الوضع والموضوع له جميعا خاصا وهذا ذات زيد لانه
 لاحظ ذات ابنه في النظر ووضع لفظ زيد بازائها والرابع ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما
 فقد قيل هذا الاحتمال مجرد احتمال كلفي ليس له فرد في الواقع ثم ان قوله ولا يخفى آه انما يريد
 ان كان الوضع فيها عاما والموضوع له خاصا عندنا كما هو التحقيق واما اذا كان المصمم على مذهب
 المتقدمين فلا يرد ما ذكره لان الموضوع ح كلفي عنده (قوله فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير
 الى الفاظ مخصوصة او مركبة واما قال في الحقيقة لان المفهوم الكلي يكون موضوعا له على سبيل
 المجاز والموضوع له على سبيل الحقيقة هو الخصوصية قوله مفرد ما مجرد وعلينا انه صفة للمعنى لا يقيم
 كلامه قدس سره يشعر بان جعله صفة للمعنى اولى من جعله صفة لللفظ لتقدم بياننا على ان المشهور
 في اصطلاح المنطقيين جعل المفرد والمركب صفة لللفظ دون المعنى وايض في بعض كتب المنطوقين
 المفرد صفة لللفظ دون المعنى قال في بعض كتبه ان الافراد صفة لللفظ بالذات وللمعنى بالعرض
 ويدل عليه كلام السيد في حاشيته للشرح الشمسية لا نأقول كون الافراد صفة لللفظ في المشهور

يُعارضه قُرْبُ الدُّفْرِ ~~بالمعنى~~ مع صحة جعله ~~صاحبه~~ المعنى ~~المتعارف~~ لانه لم يفهمه من كلامه الطبيعي بل رضى به
الافراد صفة لللفظ عند المنطقين ودفع للمعنى عند النحاة وان كان المشهور ان ~~الافراد~~ في عرف النحاة
صفة لللفظ بالذات وبالعرض للمعنى فلعل لشئ ما الى ما نقل من النحاة قيل ذكر المفرد مستند
لان المعنى صيغة مفرد كرجل فكما ان الرجل لا يدل على رجلين بل يدل على الواحد كذلك المعنى
لا يدل الا على الدنى الواحد فيكون ذكره مستند كما والجواب ان المعنى مصدر وقوله معنى عناء
فيجوز ان يراد به المعنى الماخوذ من جنتين فصاعد لان المصدر جنس فان قلت لم يجز المعنى
المصدر في فيه لان المراد به المعنى بالتشديد وهو اسم مفعول كالمرمى فكذلك المعنى بدون التشديد
قلت صيغة المصدر فيه باقية وفي كفاية لا راد عما ذكرنا من المعنى الماخوذا لايتم فيه كسر الهمزة
مستند ذلك لان الاحترار به من المركبات وقد خرج المركبات بقوله وضع لان دلالة المركب علم
معناه عقلية وليست بوضعية ~~الأنثى~~ ان كل من عرف زيد او عرف قائما من زيد قائم عرف ان احدهما
مستند الى الآخر وان لم يعرف من الواضع معنى المفردات لانا نقول لانم ان دلالة المركبات على
معانيها لم يكن وضعية والمثال الذي اوردناه انفاقي والذي يدل على ان دلالة المركبات على
معانيها وضعية ان المضاف اليه يوضح من المضاف في بعض اللغات ويقدم في بعضها فلو كانت عقلية
لم يكن كك لا يتم لا يمكن وجود الكلمة في الخارج الا في ضمن الاقسام لا امتناع وجود الكلي
في الخارج وكل واحد من الاقسام لا يمكن وجوده في الخارج بدون الكلمة لتوقف الكل على جزئه
فيلزم الدور فيكون وجود الكلمة والاقسام محالا لانا نقول الكلمة يحتاج الى فصل كل واحد من
الاقسام ليصل به وكل واحد من الاقسام يحتاج الى الكلمة فلا دورح لا يتم النصب والفتح والكسر
والف ضارب وميم مستخرج وغيره اخل في الحمد وليس شئ منها كلمة فينبغي ان يقول الكلمة
لفظ وضع له معنى مفرد بالاستقلال ليخرج هذه المذكورة لانا نقول لا يحتاج الى قيد المذكور لان
الاعراب المثلث والالف والميم اما ان يكون مفردا او مركبا فان كان مفردا فيكون مفردا
وان كان مفردا فلا يربح من ان يكون مهيلا فيخرج بقوله وضع مستعملا فيكون كلمة (قوله ما لا يدل
جزءا ~~لانه على~~ جزءا) صواب كان له جزء معنى ضرب او لا كمنه ضرب وصواب كان لللفظ جزء
كضرب او لا كمنه فلا سقم والبراد انه ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى الحيوان
الناطق حال كونه علما لشخص الانسان مفرد لانه ليس اسما لك المعنى الاعتبار وضعه العلمي
وحيوان هذا لا اعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى ولو اريد من جزء المعنى المقصم فيندفع
الاشكال ~~ايضا~~ والمراد من قوله لفظه الموضوع لان الاضافة للمعنى فلا يرد ما قيل ان هذا
التعريف غير مانع لصدقه على مدلول دلالة العقلية والطبعي مع ان مدلولها لا يشصف بالافراد
والتركيب فالاولى ان يقصده اللفظ الموضوع ليخرجها من تعريفه ثم ان قوله لفظ احتراز عن

مدلول والاربع فانه لا يتصف بالافراد التركيبية كما لا يتصف بهاد والامر وانما لم يقل ما لا يدل
جزء لفظه على جزمه لانه لا يلزم ان يكون للمعنى معنى فان الضمير في معناه راجع الى المعنى وما
قيل ان اضافة المعنى الى الضمير ببيانها فلا يلزم ان يكون للمعنى معنى : لاف المتبادر لان الظ
من الاضافة ان يغنون لأمية وحمل الالفاظ في التعريفات على ظاهر ما واجب قيل جاز ان يكون
للمعنى معنى كما ان النقوش موضوعة الالفاظ فهي معنى النقوش ويكون الالفاظ معنى ايضاً اجيب
بان المقصود انه يلزم ان يكون للمعنى معنى المفرد وليس للالفاظ معنى المفرد لان معنى المفرد
هو ما لا يدل جزء لفظه آه وايست النقوش الفاظاً بل هي من الدول الاربع قيل يكون للمعنى
معنى المفرد ايضاً كما اذا كان ضمير راجعاً الى زيد ويكون له ايضاً معنى وهو الذات اجيب منه بان
المراد انه يلزم ان يكون لكل معنى معنى المفرد لانه تعريف فلا بد ان يكون جميع افراد ذلك ورد
في اللفظ لان ذلك لانه سالبة وهي لا يقتضي وجود الموضوع فهو صادق على ما لا يكون له معنى
ايضاً اجيب بانه يلزم منه ان لا يكون التعريف ما بعد صدقه على المعنى المركب كمعنى زيد
قائم لعدم كون المعنى المفرد له كما لا يخفى (قوله وفيه نه يومهم آه) اجابتهم من كون المفرد صفة
للمعنى ان يكون المعنى متصفاً بالافراد قبل الوضع بمقتضى القاعدة وهي انه اذا نسب الفعل
او شبهه الى شيء هو متصف بصفة لا بد ان يكون هذا الشيء متصفاً بها قبل النسبة المتفكورة كما
اذا قيل ضربت زيداً قائماً فلا بد ان يكون اتصاف زيد بالقيام قبل اسناد لضرب اليه ففيمائين
فيه لا بد ان يكون المعنى متصفاً بالافراد قبل اسناد الوضع اليه مع ان الامر ليس كذلك كما قال الش
قيل فليس هذا ينبغي ان يقيم يدل اوية مقتضى موضع قوله يومهم لان ما ذكر يكون مقتضى القاعدة اجيب
بانه نعم كان ينبغي ان يقيم كذلك اذا لم يكن خلاف القاعدة ظاهراً مع ان خلافاً هنا لان من الامور
التي ان المعنى يتصفاً بالافراد بعد الوضع لكن بمقتضى القاعدة المذكورة يتوهم ذلك
قوله يومهم لشاره الخ لا بد من ان يكون مقتضى القاعدة المذكورة يتوهم ذلك
الوضع مشرفاً عليه فكل المعنى يتصفاً بالافراد قبل الوضع مجازاً بالمشاركة والحجاز على نوعين
احدهما باعتبار ما كان وثانيهما باعتبار ما يؤل ودهما هو الثاني لا يقيم على تقدير انكسار مجاز
معنى تعريف الكلمة انما المقصود له معنى هو يصير مفرد الالمعنى هو منصف بالافراد واعتبار
البحراني في التعريف جازاً لا نقول عدم حوازه انما يكون ذلك بلا قرينة واضحة وبكون المعنى
هنا منصفاً بالافراد بعد الوضع قرينة على ذلك ثم ان قوله وفيه انه يتوهم ان يشرح بان
الاولى هو احتمال الثاني وهو كونه صفة للملفظ لا اعتبار التجوز في احتمال الاول لا يقيم
لا جاز ان يكون الاحتمال الثاني اولى لما ذكرنا من نقل الشيخ الرضي من النجاة من ان
الافراد والتركيب ههنا صفة للمعنى وعند المنطقيين صفة للملفظ فالاولى هو الاحتمال الاول

لأننا نقول يحتمل أن يكون مبنى كلامه هنا قدس مرة على ما اشتبه وهن النجاة من أن الأفراد
والتركيب صفة لللفظ حقيقة واللمعنى بالعرض (قوله كما ير تكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه)
أي صلاحه وأثوابه فقل لمن هو قريب التي القتل قتل لأنه صار مشرفا إلى القتل فلهذا أيما المجاز
بالمشاركة (قوله ومعناه ح ما لا يدل آه) وإنما لم يقل ما لا يدل جزء لفظه آه لأن الظان يكون الضمير
في لفظه راجعا إلى اللفظ التي هي عبارة عن اللفظ فيلزم أن يكون لللفظ لفظا وهو بطلان قلت
لا استحالة فيه فان لفظ هو راجع إلى لفظ زيلنا مثلا قلنا المراد أنه يلزم أن يكون لكل لفظ المفرد
لفظ لأن التعريف يقتضي ذلك كما عرفت في المعنى المفرد (قوله في إيراد أحد الوصفين آه)
وهو وضع و في قوله والآخر مفرد آه لطاقة بأنه يحتمل أن يكون بمعنى ليس بجملة وبمعنى لفظ
مفرد (قوله حديث أبي) أي المصوب به أي بوصف الأول قيل صيغة الماضي لا يدل الأعلى تقدم
الزمانى فالظان أن يكون ماضو يتبعه بالقياس إلى المفرد مع أن الوصف الأول مقدم على الثاني
بالترتبة لأن الوضع علة للأفراد لأنه يصير مفردا بعد الوضع والعلة متقدمة على المعلول بالذات
وأن كانتا معا بالزمان واجيب بأن هذا مجاز فاصنع صيغة السبق الزمانى للسبق الرتبة من قبيل
ذكر المشبه به وإرادة المشبه فالمشبه به هو التقدم بالزمان والمشبه هو التقدم بالذات
فقد ذكر هنا شيئا هو اللفظ المشبه به وهو صيغة الماضي كما في رأيت الأعداء في الحمام ثم أن
مولانا عصم زيف جواب الشئ ولم يستحسنه وأجاب بأنه إنما أورد أحد الوصفين جملة فعلية لأن له
معمول وهو قوله لمعنى والاصن في العمل هو القتل فجعل صفته فعلا فيكون ح جملة أقول هذا
أول كلام لأنه يمكن إيراد على وجه لا يكون له معمول بان يقيم الكلمة لفظا موضوع لمعنى مفرد
أي موضوع لمعنى مفرد فيكون المعنى مضافا إليه ح والعامل فيه هو حرف جر مقدار عند المص
فلا يكون المضاف عاسلا فيه عند كما هو المفهوم من تعريفه قال المجد المحشي مولانا عاب والنكتة
على تقديم الوصف الجملة على الوصف المفرد مع أن كون الأصل في الصفة الأفراد تقتضي تقديم
المفرد أيضا مذكرا الشئ من تقدم الوضع على الأفراد قال مولانا عصم من قال هذه النكتة للتقديم
فأنه عديم القدرة والنكتة المحنة أن يقيم أنها تقدم الوصف الجملة على الوصف المفرد لأنه لا يجوز
تقديم الصفة المفرد على الجملة لئلا يتوهم أن يكون الأفراد متقدمة على الوضع مع أنه قد سبق أن
الوضع بالعكس أقول ما ذكره المجد المحشي مولانا عاب لا يكون ماله إلا هذا كما لا يخفى قيل أن
التنبية على تقدم الوضع على الأفراد لا يقتضي إتيان أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا
لحصول هذا التنبية بإتيان كل من الوصفين جملة فعلية بان يورد وصف الوضع بصيغة الماضي
والأفراد بصيغة المضارع المجهول أي لفظ وضع لمعنى مفرد ولحصوله بإيراد كل من الوصفين بصيغة
الأفراد أي لفظ موضوع في الزمان الماضي لمعنى مفرد واجيب بأن هذا كور يستلزم إيراد الوضع

بصيغة التي يقتضي تقدمه على الأفراد وهذا لا يتحقق إلا في ضمن صفة خاصة واختار بعضهم مدعى خاص
لاستلزامه ما هو الواجب لا يقع المقرّر بينهم أن الزمان غير مقسم من الفعل الواحد في التعريفات فكيف
يصح القول بأن صيغة الماضي يدل على تقدم الوضع على الأفراد بالزمان لأننا نقول المراد أن صيغة
الماضي يدل على ذلك وأن لم يكن الزمان مراداً منه ثم إن المراد من أفراد اللفظ عدم دلالة جزء
من أجزاء المترتبة في السمع على جزء معناه بحسب الوضع المعتبر في معناه المقصود فلا يخرج الفعل
الدال بجوهره على الحدث وبصيغته على الزمان ولا نحو عبداً لله علماً فإنه وإن دل جزء لفظه
على جزء معناه لكن لا باعتبار الوضع العلمي المعتبر في معناه المقصود (قوله وإن لم يصاعده رسم الخط)
لا يقيم إذا لم يصاعده رسم الخط فلا معنى ولا يراد به لانا نقول معناه أنه وإن لم يصاعده رسم الخط
المشهور وهو رسم خط المتأخرين فإن المشهور هو كتابة الألف بعده بخلاف رسم خط المنقلبين
فإنه يصاعده والمص من المتأخرين (قوله فعلى أنه حال من المستكن في وضع) فيكون حالاً عن
الفاعل الحكمي ويحتمل أن يكون حالاً عن اللفظ باعتبار رجوع الضمير المستكن إليه ويحتمل أن
يكون نصبه بتقدير أعني أي أعني مفرد اقل لا يجوز أن يكون حالاً من المستكن في وضع لأن الحال
يجب أن يكون في جنب صاحبها فإنا إذا جعلنا قائماً في ضربك زيداً قائماً حالاً عن الفاعل فيقيم ضربك
قائماً زيداً الجيب بالانتم وجوب كون الحال في جنب صاحبها عند الجميع فإنه يجوز بعضهم عدم ذلك
فإنهم قالوا أن مرتبة الحال موخّرة عن مرتبة الفاعل والمفعول الخمسة واجيب بأنه إنما يجب
ذلك إذا لم تكن هناك قرينة دلالة على كونه صاحب الحال وهي موجودة هنا وهي كون الأفراد
والتركيبة صفة لللفظ بالذات وصفة للمعنى بالعرض تسمية للمدلول باسم الدال (قوله أو
من المعنى فإنه مفعول بواسطة اللام) وهو دفع ما يقيم كيف يصح أن يكون حالاً من المعنى لأنه ليس
بفاعل لا حقيقة ولا حكماً وليس بمفعول به لأنه ليس منصوصاً فتقرير الجواب أن الحال ما يجره
هيئة الفاعل أو المفعول به أو كان المفعول به بلا واسطة أو بواسطة نقوله للمعنى مفعول بواسطة
اللام وذلك لأن حرف الجر يوصل معنى الفعل إلى مجرور فالمجرور وحده منصوص المحل
بالفعل وبهذا الاعتبار وقع داخل فلا يردح أن اللازم منه أن العامل في الحال هو الفعل وفي
صاحب الحال هو الجار مع طعن الماويل فيهما متحد وما يقيم أن الجار والمجرور في محل النصب من المساملة
والمساملة هي تتركب الاحتياط مع القدرة على الاحتياط (قوله ووجد صحتة آه) جواب سؤال
تقريره أنه إذا كان المفرد حالاً من المعنى أو من اللفظ فالمعنى ح أنه وضع اللفظ للمعنى
حال كونه مفرداً أو حال كون المعنى مفرداً فيلزم أن يكون اتصافهما بالأفراد قبل الوضع
مع أن اتصافهما بالوضع إنما هو في زمان الوضع تقرير الجواب أن الوضع وإن كان متداخلاً فيه ذاتاً
ولكنه مقارن له بحسب الزمان فإن زمان الوضع والافاء أحدهما أن حركة اليد مقدّمة على حركة

المفتاح ذانبا ولكنها بمقارنة له بحسب الزمان فان زمان حركة اليد هو زمان حركة المفتاح
فيصح ان يقيم ان حركة اليد حائل حركة المفتاح وان كانت في زمان واحد او جود تقدم الذاتي
لا يقيم ولو قرر السؤال بان الوضع المفهوم من قوله وضع يدل على التقدم الزمني مع ان زمان
الحال متقدم مع زمان عاملها فليكن الجواب في المقابلة وهو لا يوافق لاننا نقول معناه ان المراد من التقدم
بالزمان الدال عليه صيغة وضع هو التلخيص من قبيل ذكر المشبه به وارادة المشبه على ما سبق
انفالا يقيم لا يجوز ان يكون قوله مفعلا لاجل المعنى لان صاحب الحال اذا كان نكرة يجب تقديم
الحال عليه لاننا نقول في انها يصح اذا لم يكن صاحب الحال محرورا بحرف الجر ولاضافه وهو محروور
بحرف الجر ههنا فلا يجوز ح تقديمها عليه لان الحالى تابع وفرع لذي الحال وهو لا يتقدم على الجار مع
اصلته فعدم تقديم الفرع عليه اولي ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها فقط بدون حرف الجر اشارة
انصال حرف الجر به (قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية) اي المقيد والكافي الوفي لصحة الحالية
هو المقارنة الزمانية دون غير ما فان غير ما لا يكفي في صحتها فلا يروح ما ذكره مولانا عصم وديره من الفضلاء
من ان المفهوم منه هو ان يكون المعية الذاتية لكن يكفي فيها المعية الزمانية مع ان الاعتبار فيها
لا يكون الا بالمقارنة الزمانية فالاولى في الصلابة ان يقيم وهذا لمشروط في صحة الحالية او معتبر لصحتها قول
ما قال مولانا عصمة الله في تصحيح كلام المشم من انك اذا رجعت الى وجد انك تجد ان الحالية في المعية
الذاتية مع الزمانية التي هي مما في صحتها خفاء لان كون المعية الذاتية بين المحنة والركوب مثلا في
جاءني زيد راكبما لا معنى له فلهذا قال مولانا عصم لا يدخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها
الحال كما يوهمه قواه وهذا القدر كاف لصحة الحالية انتهى كلامه قواه لاخراج المركبات مثلا فانها دخلت
في قواه لفظ وضع له معنى لانها موضوعة بازاء معانيها التركيبية وضعها نوعيا وبيانها ان لوضع اما ان يضع
الفاظا معينة واما ان يضع قابونا كليا تعرف به المفردات القياسية او تعرف بها المركبات
التياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف متقدم على المضاف اليه والفاعل على الفاعل وغير ذلك من
كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحقيقه ما اشار اليه بعض المنحشين من ان هيأة التركيب دالة بالوضع على
التعلق بين مفرداتها وضعها نوعيا ما انها دالة بالوضع فلان ذكر اللفاظ بلا تركيب لا يفيد تعلقا بيمار اذا
ركبت افادت ونسلك الافادة ليست عقلية واللام يختلف باختلاف اللغات لكنها يختلف واذا لم يكن عقلية كانت
وضعية واما ان وضعها نوعي فلانه لو كان شخصيا لتوقف فهم معنى كل مركب على العلم بوضعه شخصيا وليس
كذلك لان الهيأة التركيبية بين المضاف والمضاف اليه اذا علم انها موضوعة لاختصاص الزمان الاول بالهيأة
في العربية نحو ماء الورد ولاختصاص الجزء الثاني بالاول في الفارسية نحو كلاب وكفى ذلك في فهم معنى
كل مركب اطلاقا وههنا احاث اما اول فلان الهيأة التركيبية ليست بلفظ فكذلك المركب من اوسن رها
لان المركب من اللفظ وغيره غير لفظ واما ثانيا فلانه لم يوضع عين المركب لعين المعنى المركب

بل اجزائه لاجزائه فعلى تقدير كون المركب لفظا يحتاج في دخوله في قوله وضع لمعنى المبنى ان يقيم
المراد بوضعه لعموم من وضع عينه ووضع اجزائه فحينئذ ينبغي ان يقيم في اول الامر ان المركبات داخلية في
لفظ وضع بمعنى لان المراد بوضعه اعم من وضع عينه لعين المعنى ووضع اجزائه لاجزائه فلا تعرض
للموضع النوعي هكذا قيل في تقرير الباحثين ويمكن ان يجاب عن الاول باننا لانم ان يكون المركب
من الشئ وغيره فغيره كلية الا ترى ان المركب من المركب وغيره ليس غير مركب بل مركب وعن
الثاني بان مصداق وضع الاجزاء للاجزاء ليس الا بوضع النوعي فتعرضوا بالمصداق ان قلت اذا كان وضع
المركبات بوضع الاجزاء فلا تفاوت بين ضرب موسى عيسى وايمان ضرب عيسى موسى في كون وضع
الاجزاء باقيا على كلا التقديرين مع انه تفاوت لانه على التقدير الاول يكون موسى ضاربا
وعيسى ضاربا وعلى التقدير الثاني عكس ذلك قلنا المراد ان وضع المركبات هو وضع الاجزاء
على تقدير بقاء هيأة التركيبية فاذ قيل في ضرب موسى عيسى ضرب عيسى موسى بتغيير الهيأة سواء
كانت كلا مية او والمراد من المركب الكلامية هو المركب التام سواء كان خبريا كضرب زيد وزيد
قائم او انشائيا كالامر والنهي مع فاعلهما والمراد من المركب الغير الكلامية هو المركب الغير
التام كالركب الاضافية كغلام زيد والمركب التوصيفية كحيوان ناطق والمركب من الالهم
والحرف في الدار والمركب الامتزاجية كخمسة عشر قوله مثل الرجل ا فان الالف واللام
تدل على التعريف والرجل على الذات وقائمة مركب من القائم وناء التانيث المتحركة
المختصة بالالهم وبصري مركب من البصرة وياء النسبة وكذلك رجل مركب منه ومن التنوين
فان الالف واللام والتنوين من الحروف المعاني اتفاقا قوله وامثالها كالثنائية والجمع كمسلمان
ومسلمون فانهما مركبان من الالف والواو العلامتين لهما وكلام الذي في آخره الف التانيث
كحبلين وحمراء وقد عرفت ان الالف واللام والتنوين من الحروف المعاني اتفاقا فيكون الرجل
ورجل مركبا اتفاقا واما ناء التانيث المتحركة وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع والف التانيث
ففيها خلاف فمذهب الشيع الرضي وجماعة منهم الى انها من الحروف المعاني فلامثلة للمذكورة
مركبة عنده ومال الشافعية فلا تكون كلمة عنده لانها ليست مفردة لكنها يعد لشدة الامتزاج لفظية
واحدة فقوله لكنها يعد لشدة الامتزاج اه لرد كلام المباحين لانهم عدوها كلمة ومذهب بعضهم الى
انها من الحروف المعاني فلا تكون مركبة ح (قوله واعرب باعراب واحد) اي ينبغي ان يكون
قلبك الامثلة معربا باعرابين لكنهما اعربت باعراب واحد لشدة الامتزاج مع ان قائمة مثلا لا يصلح
ان يعرب باعرابين لان الجزء الاخير فيها حرف ولا اعراب فيه لانه مبني الاصل وكذلك بصري
واجاب عنه مولانا عيب بان المراد من قوله اعرب باعراب واحد هو حرك بحركة واحدة سواء كانت
اعرابية او بنائية ثم قال المولانا المذكور ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلين وحمرا

دون الرجل والتمثلي والمجموع بالواو واليكون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء
 الثاني وفي الثاني الجزء الاول وهذا في الاخبارين فان علامة التثنية والجمع في ما اعراب ما لسته وفيه
 تامل انتهى كلامه قوله وفيه اي في كون علامة التثنية والجمع اعراب ملحوقا اذا لظانبا اعراب
 المجموع واليه يدل قوله جمع المذكر السالم والوزع عشر ون واخراته بالواو والياء واجاب عنه
 مولانا غصم بان المراد منه انه كيف بكيفية واحدة اي حال واحد فالفهم منه ح وان يكون الاصل في
 قائمة مثلا ان يكون على حالتين احدهما حالة الاعراب والآخرى حالة البناء وهذا الفهم صحيح (قوله
 مع انه معرب باعرابيين) قيل بجمعتان يكون عبدا لله علما معربا باعرابيين لان تعدد الاعراب يستلزم تعدد
 المقتضى وتعدد المقتضى في كلمة واحدة في اطلاق واحد غير جائز وان جاز في اطلاقين واجيب بانهم
 قد يعتبرون في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان ثم ان
 اعراب آخرة محكي كما في نابطشرا واما كان الاخر مشغولا والاول فارغا ظهر اعرابه في الجزء الفارغ
 كما ظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغبر فليس لعبدا لله علما اعراب واجدا ثم ان تعريف الاعراب
 وقوم ما اختلف آخرة آة لا يصدق على اعراب العبد في عبدا لله علما لان عبدا لله علما ليس آخرة آخر
 المعرب ويمكن ان يجاب بان آخر آخر المعرب باعتبار الوضع السابق لدا عرفت من انهم اعتبروا في الاعلام
 الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق فهو باعتبار الوضع السابق كلمتان (قوله لكان ان نسب) لان الغرض
 من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
 غير مناسب فان بصري مثلا مفرد من حيث اللفظ لانه يعد اشدة الامتزاج لفظا واحدة واعربت
 باعراب واحد بخلاف عبدا لله علما فانه مفرد من حيث المعنى لان حيث اللفظ والافراد بحسب
 اللفظ يستلزم الافراد بحسب المعنى دون العكس ثم ان ذلك الاحمال لا تجري في كل ما يعد
 اشدة الامتزاج لفظا واحدة بل في ما اعراب الكلمة الواحدة كما في قائمة وبصري وحليل
 ودمرا دون الرجل والتمثلي والمجموع (قوله وما اورد صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث آة)
 كلمة حيث الوقت ومقصود منه ان تعريف صاحب المفصل ايفض ليس بمستحسن الا انه احسن
 من تعريف الدم لان عدم حسن تعريفه اشيئين احدهما دخول عبدا لله في تعريفه وثانيهما خروج
 مثل قائمة وبصري عنه بخلاف عدم حسن تعريف صاحب المفصل فانه من جهة واحدة وهي
 خروج مكي قائمة وبصري عن تعريفه فهو اخرج ما يكون المناسب اخرجه كعبدا لله علما ولكنه
 اخرج ما لا يكون المناسب اخرجه منه بل المناسب ادخاله فيه كبصري وقائمة (قوله فانه
 لا يقيم له لفظ آة) فخرج عبدا لله بقرله لفظا فان التاء الموحدة قيل المراد من اللفظة الواحدة اسادنى
 ما يطلق عليه اللفظ وهو الحرف الواحد كهمزة الاستفهام والباء الجارة وق علما والواو اداة الرفع
 النوعية بلان يعد بها لفظ واحدة باعتبار من الاعبار من غير ما فان كان الاول فيلزم ان لا يكون

بل كلاً كلمة بل كلمة ح ما يكون على حرف واحد فلا يكون التعريف جامعاً وإنما كان الثاني فيدخل فيه عبد الله عاماً لا لفظاً واحداً باعتبار أنه علم وان كان الثالث فعليك بياناً حتى يتكلم عليه والجواب أن المراد من اللفظ الواحد هو ما يتلفظ به مرة واحدة ولم يتلفظ به مرتين وأوب اعتبارين فالمراد من اللفظين هو ما لم يتلفظ به مرة واحدة بل يتلفظ به مرتين وان كان باعتبارين فيكون عبد الله ح لفظين لأنه يتلفظ به مرتين باعتبارين أحدهما اعتبار العلم والثاني اعتبار الإضافة ففيه تلفظ باعتبار المعنى العلمي وتلفظ باعتبار المعنى الإضافي (قوله داخل فيه) أي بقي داخل فيه مسامحة ومجازاً هذا ما ذكره مولانا عب وحاصله ما عرفت من أنه يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً ولما لم يطلع الفاضل السمرقندي مولانا عصمة الله على مضمون هذا الشكل على الفاضل المذكور أن مثل قائمة إذا كانت داخل في تعريف صاحب المفصل فكيف أخرجه بقيد الأفراد فلذا قال في تفسير قوله داخل فيه أي داخل فيه بلا ملاحظة قيد الأفراد ويمكن بيان الأشكال بأنه لا يصح أن يكون مثل قائمة داخل فيه لوجود قيد الأفراد في تعريفه مع أن قائمة مركب ثم لو كان مراد الشئ أن مثل قائمة بقي داخل فيه بلا ملاحظة قيد الأفراد فلا بد أن يقول لم يبق مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً داخل فيه بل خرج عنه كما قال في عبد الله علمياً إلا أنه خرج بقيد لفظاً واحداً ومثل قائمة خارج بقيد الأفراد وإيضاً سوق كلام الشئ من قوله فيخرج عن حد الكلمة مثل الرجل آء وقوله وإما ما أورد صاحب المفصل آء يستدعي أن يكون ضمير فيه في قوله داخل فيه راجعاً إلى مجموع مفهوم لا إلى بعض منه كما لا يخفى وإيضاً من له سلوك في علم من العلوم أم يصدر منه مثل هذا الكلام لأن مسامحته بين غاية البيان ولقائل أن يقول بقائه داخل فيه على تقدير أن يكون المراد من اللفظ الواحد في تعريف صاحب المفصل هو الأعم من الحقيقي والمجازي لأنه لو كان المراد منها هو اللفظة الواحدة الحقيقية لا يكون داخل فيه ح لأنه لا يكون واحداً حقيقياً بل واحداً مجازياً لأنه لشدة الامتزاج يعد لفظاً واحداً وما يعد لفظاً واحداً لذلك فهو واحد مجازي كما عرفت بالإشارة الخفية من كلام المجد المحشي إلا أن بقى المراد به بقى داخل فيه مسامحة ومجازاً وعلى تقدير أن يكون المراد منها الأعم من الواحد الحقيقي والمجازي ثم أن بين المضاف والمضاف إليه وان كان امتزاجاً ولكن ليس هي شدة الامتزاج فلا يرد أن غلام لزيد مثلاً مما يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً فيكون داخل فيه وليس كك (قوله ولو لم يخرج بتركه آء) أي بترك الأفراد وتركه هو عدم إيراد في التعريف لا يقيم إذا لم يورد في تعريفه فلا يخرج المركبات عن تعريفه لانا نقول أنها خارجة بقوله لفظاً واحداً قال مولانا عصم و لك أن نقول لو أراد بالمراد أهم من المفرد حقيقة أو مجازاً انتهى كلامه وكلامه أما بمعنى أن إخراج صاحب المفصل بمثل قائمة منه ليس على ما ينبغي لأن مثل قائمة وبصري مما يعد مفرداً كما هو ما بمعنى أن قول الشئ بتركه

ليس على ما ينبغي ان يتبني ان يقول ولو لم يخرج به بغير كونه مفردا حكما لكان انسب اقول ما ذكره
 الفاضل المذكور بانه ما ذكره الشارح بقوله ان مثل قائمة وبصريا بعد لشدته لا يخرج لفظه واحدة
 لان مثل قائمة وبصريا اذا عد لشدته لا امتزاج لفظه واحدة فهو مفرد حكمي لا محالة لان ما لا يكون
 مفردا حقيقة ولا حكما يدتبع ان يكون داخل في تعريف الكلمة لا اعتبارا لافراد في تعريفها الا ان
 الشارح لا يورد المفرد الحكمي بهذه العبارة المذكورة بقوله ان مثل قائمة وبصريا مما بعد لشدته آه
 تنبيهها على انه المفرد الحكمي الذي يعد لشدته لا امتزاج لفظه واحدة فهو ليس خاليا من تبادر
 التعريف بخلاف مفرد الحكمي الذي ليس بهذه الصفة فاذا عرفت ذلك فلا معنى لقوله ولك ان
 نقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ثم ان كلام الفاضل المذكور لو لم يكن راجعا
 الى كلام الشارح حقيقة فلا يجوز ان يراد من المفرد في التعريف اعم من المفرد حقيقة او حكما لان
 المتبادر من المفرد هو المفرد حقيقة وحمل الالفاظ في التعريفات على المتبادر واجب قوله
 واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة وايراد دفعه موال تقريره ان الدلالة اما ان يكون معتبرة
 في تعريف الكلمة او لا ان كان الاول فيلزم ان يكون تعريف المصم فاصرا لعدم اعتبارها فيه
 واما الثاني فلما في تعريف صاحب الفصل مستلزمك ثم الوضع مستلزم للدلالة لانه اذا
 وضع لفظ بآراء شيء فيدل عليه لا اعتبارا لعلم في تعريف الوضع وان قلت استلزامه لها غير مسلم
 لما مر من ان الوضع يتناول حروف الهجاء وهي خارجة بقوله لمعنى فلا دلالة لحروف الهجاء
 على معنى قلت المراد ان الوضع الذي يستلزمها (قوله لان الدلالة كون الشيء آه) وهي ناشئة
 اقسام وضعية ان كانت بحسب جعل الجماعل اي وضع الوضع وطبيعته ان كانت بحسب طبيعة اللافظاي
 طبيعة اللافظاي يقتضي التلفظ بلفظه عند عروض المعنى لطبيعته وعقلية ان كانت بخلاف ذلك والمراد
 ان الدلالة كون الشيء اذا فهم فهم منه الشيء الثاني لا معنى فهم منه الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
 لان الاعتبار في الدلالة عند ارباب العربية هو للزوم الجزئي لا الكلي فهذا المعنى الجزئي مندرج
 تحت الوضع فتح متى تحقق الوضع تحققت الدلالة فيما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان بعد
 جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني
 من ذكر الدلالة انتهى كلامه وذلك لانك قد عرفت انه متى تحقق الوضع تحققت الدلالة
 الجزئية (قوله ك) لالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار آه) وانما اورد ديز مقلوب زيد الذي هو
 مهمل لانه اراد ان يكون للعقلية مثال لم يكن للوضعية دخل فيه وانما قال من وراء الجدار
 لان عند المشاهدة العقلية غير موجودة او غير ظاهرة وان كانت موجودة في نفس الامر وذلك
 لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود الالفاظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة لمحوه
 المشاهدة التي هي اقوى من الدلالة العقلية والاضعف يصحح عند وجود الاقوى واذل

عليه المشاهدة فقط لا يكون الدلالة العقلية موجودة ح وما قيل عدم وجود الدلالة العقلية
 لان العقل هذه العلة لا يكون له الدلالة العقلية موجودة مع وجود العام يلزم تعلق
 المعلول عن العلة وهو بطلان شيء لانا نقول ان المستحيل اما تخلف المعلول عن العلة الشخصية
 او النوعية فاما الاول فهو غير مسلم لجواز ان يكون له علة اخرى وان كان الثاني فمسلم لكن
 لم يعدم لوجود العلة الاخرى من نوع العلة كما لا يخفى قوله فيبعد ذكر الدلالة لاجل ما قيل
 لان ذلك لانه انما يصح اذا لم يكن بعد ذلك شيء يستلزم الوضع واذا كان فح لا حاجة الى
 الوضع كما في تعريف المفصل لان المفرد يستلزمه لان الافراد والتكميل انما يكونان بعد
 الوضع وان قلت هذه الدلالة دلالة الالتزام وهي معجزة في التعريفات قلت الوضع ايضاً يستلزم
 الدلالة كك كانت موجودة فلا بد من ذكر الدلالة في التعريف للمصم لان يقع معنى المعجزة انه
 لا يصح اعتبارها فيه اي لا يصح انهم ذهبوا الى عدم اعتبارها فيها وان جاز اعتبارها فيما عدا
الاختصار قوله وبني اسم وفعل وحرف وانما قدم الاسم على اخويه لانه اشرف افراد الكلمة
 و قدم الفعل على الحرف لانه احد اجزاء الكلام بخلاف الحرف وانما قدم الحرف في رجه الحصر لانه
 اخصر فهو بالنقل اجماع وبعبارة اخرى فلانه بسيط بالنسبة الى القسم الثاني اولانه اقرب
 بالنسبة الى قوله اولاد والقدم الفعل على الاسم لان قيوده وجودية و لوجوده في التصور
 سابق على المعدوم طبعاً فقدم وضعاً فابقت الكلمة المنقسمة الى اقسامها الدالة اما موجود
 او معدومة اكانت موجودة يلزم ان يكون الكلمة على اربعة اقسام اسم وفعل وحرف ومطلقة الكلمة
 وهذا خلف وان كانت معدومة يلزم انقسام المعدوم الى الموجود وهو محال المطلق موجود
 في الوجود ومعدوم في الخارج فح لا يلزم من تقسيمها تقسيم المعدوم الى الاقسام الموجودة ولا
 ان يزيد الاقسام في الخارج على الثلاثة فان قيل الضمير اما ان يكون راجعاً الى لفظ الكلمة او الى
 مفهومها لا سبيل الى الاول لان لفظها اهم من ايل دخول اللام عليه فيلزم ان يقرأ الشيء الى نفسه والى
 قوله وهو غير جائز ولا الى الثاني لان مفهومها مذكور فالجواب بان الضمير راجع الى لفظ الكلمة
 ولكن التقسيم باعتبار المفهوم ويمكن الجواب عن اصل الاشكال بانه لان تذكير مفهومها الى المفهوم
 عارض للتذكير والتانيث كذا في حاشية شرح الموافقف فان قيل المفهوم محكوم عليه والمحكوم عليه
 من ذو ص الاسم فيلزم السجود وهو انقسام الشيء الى نفسه وقسيمه والجواب ان المحكوم عليه في
 اصطلاح النحاة هو اللفظ المعبر من الذات المحكوم عليه وهما هو الضمير وهو اسم وفعل وليست به قسم
 قيل قد صرحوا بان الضمير اذا وقع بين مبتدأ ومؤنث وبين خبر مذكور فالاحسن المذكور باعتبار الجزاء
 الذي هو مناط الفائدة في الكلام واجيب انه انما عدل عن هذا في قوله وهي اهم لانه هي الاشارة الى
 ان الاقسام انما هي للكلمة ولو ذكر الضمير لتوهم انها اقسام اللفظ لا الكلمة فان قيل اللفظ الموصوف

لا يكون الا كلمة فذلك النكتة حاكمة على تقدير تذكّر الضمير ايضاً قلنا جاز ان يتوهم عود اللفظ
 مطلق اللفظ لان التقييد اذا كان مذكراً كان المطلق ايضاً مذكراً لا يقيم لا يدل ان تكون الكلمة من اللفظة
 جميعاً لا كل واحد منها لان الواو يفيد الجمع لا نأقول هذا انما يصح اذا كان التقسيم تقسيم الكل الى الاجزاء
 كتقسيم السكجبيين الى الماء والنخل والعسل واما اذا كان تقسيم الكي الى الجزئيات كتقسيم الحيوان
 الى البقر والفرس والبقر وغيره فلا فانه لا يلزم ان يكون الحيوان مجموع هذه الانواع وايضاً
 قولهم الواو للجمع لا يريدون ان المعطوف والمعطوف عليه تجتمعان معاً في حالة واحدة
 بل ارادوا انهما تجتمعان في كونهما محكوماً عليهما او في كونهما حكماًين او في حصولهما كجاءني
 زيد وعمر وزيد قائم وقاعد وزيد قهراً وعمر وقعد قوله اي منقضة الى هذه آه اما الانقسام
 فلا من المقام مقام التقسيم لانه تنمة التعريف واما الانحصار فمن السكوت في موضع الحاجة
 الى بيان الاقسام فاشار به ان هذا التقسيم لا بيان حكم الكمية لا يقيم اذا كان تقسيماً فالاولى
 او اوما موضع الواو لانه كلمة او اوالا للتنافي والتباين فلما كان التنافي بين الاقسام في غاية الظهور
 فاكتمل بالواو واعلم ان الشيخ الرضي وكثير من فضلاء النجاة على ان هذا الحصر عقلي بدوي
 كحصر الشيء في الوجود والمعدوم فمن المبين ان كل شيء اما موجود في الخارج ولا يكون
 موجوداً فيه وهذا الحصر اثير بين النفي والاثبات كما يشرهك عليه الدليل فانه في قوة تقسيمين
 الاول قوله اما ان تدل والثاني قوله ان يقتصر وكل منهما د اثير بين النفي والاثبات ثم قيل
 ان ابيت عن جعله حصر عقلياً بدوياً ففي كونه حصر مقطوعاً به مما لا كلام فيه وحصر
 لمقطوع به هو ان في يجوز العقل فيه قسماً اخر ولكنه يزول بدليل كحصر الشيء في الواجب والمكن
 والممتنع فان ذاته اما ان يقتضي الوجود او لا ان كان الاول فهو لواجب وان كان الثاني فالعقل
 يجوز قسماً اخر من اجتماع الاقسام الثلاثة ولكن يبطله الدليل وهو اجتماع النقيضين ولنا ثل
 ان يقول لابد ان يكون هذا الحصر استقرائياً لان الحرف هو ان لا يدل على معنى في نفسه بل تحتاج الى
 كلمة اخرى مع ان العقل تجوز ان يكون كلمة لا تحتاج الى كلمة اخرى في دلالتها على معناها
 بل تحتاج الى قرينة دقايق او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى فلا دليل يحبطه فليس
 حصر مقطوعاً به ولا حصر عقلياً بدوياً وهو فيكون استقرائياً لعدم وجود كلمة تحتاج في
 دلالتها على معناها الى امر عقلي بالتابع والاستقراء ويمكن الجواب بان القسم المذكور المفروض
 داخل في الاسم والفعل فان المراد من في نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء
 ان محتاجاً الى ضم فير الكلمة من الاسور العقلية او لا وان كان الواقع انه لا يحتاج الى شيء ادلاً
 لكن التعميم لا دخال الاحتمال العقلي فيه لا بأس به (قوله لما كانت موضوعاً لمعنى والوضع اهـ)
 فع سوال بقرينة ان قوله اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل على معنى في نفسها ليس

بهما من لجوازان نكحون كلمة لا تدل أصلا فلما بان كون الكلمة متضمنة بفعل المصدر به بطر عجز
 الوضع في تعريفها وهو يستلزم الدلالة وهذا السؤال مبني على رجوع النفي الى التقييد لا يقيم
 لا احتياج الى هذه العبارة للفرض المذكور لان قوله اما ان تدل على معنى في نفسها ولا تدل اثبات
 ونفي ولا شيء خارج عنهما فما ذكره المعترض من احتمال يكون دخلا في القسم المنفي لاننا نقول
 ان النفي اذا دخل على المقيد يرجع ذلك النفي على القيد وهو هنا قوله على معنى في نفسها ولا يعبر
 أخرى بانه لم يكتف به في ذلك بالنفي والاثبات يلزم ان ما لا يدل على معنى من اقسام الحروف
 و امس كك (قوله اما من صفتها) ونقد ير لان قوله ان تدل خبر لان واسمها هو الضمير الراجع الى
 الكلمة فلا بد ان يكون الخبر محمولا على الاسم مع ان قوله ان تدل ليس محمول عليها لان قوله
 تدل مصدر ماول لكلمة ان وهو غير محمول عليها واذا قدر من صفتها في يلزم حمل الدلالة
 على صفتها ثم ان تقدير الشئ في جانب خبر ان اولى مما قدر في جانب اسمها اي لان حالها
 ان لا تدل آه وان كان هذا التقدير اخصر من تقديره اما ولا فلانه لا يناسب بالتقسيم لان التقسيم انما
 يكون للكلمة لا لحالها وصفتها وان صح بالتأويل اي الكلمة حالها اما ان تدل آه واما ثانيا فلانه
 لا يصح قوله الثاني الحرف ظاهر لان حالها ليس حرفا لا بالتأويل المذكور واما ثالثا فلان حصر حالها
 في القسمين بطا وجود الاحوال الاخرى لها كالبناء والاعراب بخلاف ما قال الشئ لان من المتبعين
 في قوله من صفتها واما رابعا فلانه يلزم التأويل قبل الاحتياج ومثله العلامة التفتت اني بنزع الخف
 قبل البلوغ الى الماء وايض يصح تقديره والدفع حمل المذكور وايض كما يكون المصدر الصريح
 بمعنى اسم الفاعل مثل رجل عدل كك المصدر الماول بمعنى كما فعله الشئ في لام الجحود
 في قوله نعم وما كان الله ليعد بهم اي معنى بهم وايض كلمة ان اذا دخلت على المضارع تجعله
 في تأويل المصدر باعتبارها حكما اللفظي مثل دخول حرف الجر وعطف المفرد عليه لا ان تجعل في
 ناء يله باعتبار المعنى بان يقصد المعنى المصدر في فعله هذا لا تحتاج الى التقدير وما قال
 بعض المحشين نقديرف ولخصروا ظهور من نقديرف من صفتها ما كونه اخصر فظا وما كونه اظهر فلان
 المقصود ههنا قسمة الكلمة حيث قسمها الى الاقسام الثلاثة ودعى حصرها فيها فالمتبادر في الدليل
 قسمة الكلمة لا صفتها فاذا قدر ذو يكون الدلالة صفة الكلمة بخلاف ما اذا قدر من صفتها فانه ح
 يكون صفة لصفته ليس بشئ لا يلائم ان المتبادر في الدليل قسمة الكلمة باعتبار نفسها بل المتبادر
 فيه قسمة صفتها لان الدلالة وعدم الدلالة صفة الكلمة باعتبار نفسها فالمتبادر في الدليل قسمة
 الكلمة باعتبار صفتها قوله على معنى كائن في نفسها وانما جعل الثarf مستقرا متعلقا بقوله كائن دون
 لغوا متعلقا بقوله تدل لانه اذا كان لغوا متعلقا به فلا بد ان يقول بنفسها لا في نفسها لا يقيم كل واحد
 من الخبرين العبارة التي بمعنى الآخر فلم لا يجوز ان يكون كلمة في بمعنى الماء لاننا نقول انهم محملون

حروف الجارة بمعنى نفسها بقدر الامكان فحمل كلمة في معناها بمعنى نفسها لا يقيم لما قال على معنى
والمعنى ما يقصد بشئ فلم لا يجوز ان يكون الجار واحد ورمت تلك بقوله يقتض ويكون ح كلمة في بمعنى
نفسها لانا بقول لا بدن يتناول على معنى نفسه لان الضمير ح يرجع الى المدنى لا الى الكلمة (قوله
والمراد بكون المعنى في نفسها لا يقيم كون المعنى بمعنى وصفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها
يكون صفة الكلمة وبين صفة شئ وصفة شئ آخر تباين فلا يصح تفسير احد هما بالاخرى لانا نقول
كون المعنى وانكان صفة المعنى ولكن كون المعنى في نفس الكلمة يكون صفتهما كما هو من باب العلامة
التفتازاني ولكنه يرد على من ذهب السيد قاس مر لان كون المعنى في نفسها ايض صفة المعنى عنده
فالجواب عنه ان في قوله ان تدل عليها بنفسها بما سأه بمعناه ان المراد بكون المعنى في نفسها هو كون
المعنى مدا اولا عليه بنفس الكلمة فيكون صفة للمعنى عنده (قوله القسم الثاني) فكان قانا لا يتناول
لا بدن ان بقول الدانية وهو ظا فاشار به الى ان التذكير باعتبار الموصوف المذكور (قوله وهو لا يدل
على معنى في نفسها آه) لا يقيم لعدم لا يقع مفهوم المماهية لانا نقول هذا التعريف اسدي لا حقيقي
فتولين الموضوع له فقوله ما لا يدل على معنى آه يكون موضوعه بالنسبة اليه (قوله اعني
الابتداء والانتهاء) اي الابتداء الجزئي وكننا الانتهاء فلا يرد ان كل واحد منهما اسم فيكونان
مستقلين فلا يكون معنى من والى قوله حيث يقعان عمدة في الكلام او كون الشئ عنده فيه ان يقع
مسند او مسند اليه وذلك يستلزم الدلالة في نفسه وقس عليه الحرف فلا يرد ما ذكره مولانا
دع من ان الاولى ان يتم حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما انتهى لا يقيم الاستلزام في العكس
ايض لانا نقول ح لا يشبه الا ولوية (قوله كما استعرف) اي كما استعرف وجاء انهما عمدة في الكلام
بخلاف الحرف في تقديم الكلام من ان الكلام يحصل من الاسم والفعل دون الحرف فلا يرد ما فيل
لا معنى لا يراد قوله كما استعرف انواع عمدة في الكلام دون الحرف لانا عرفنا هما في هذا الموضع ايض
قوله والقسم الاول آه وفيه ما فيه (قوله ان يقترن ذلك المعنى المدا لول عليه آه) وانما زاد قوله ذلك
المعنى لان الضمير في قوله يقترن راجع الى القسم الاول وهو اللفظ كل لفظ ضربت فانه يدل على
معنى في نفسه فلو لم يزد قوله ذلك المعنى يلزم ان يكون اللفظ مقتربا بأحد الازمنة الثلاثة مع
ان المقترب به ليس الا المعنى وانما زاد قوله في الفهم ليشير الى ان المراد من الاقترب هو الاقترب ان
في الفهم الاقترب ان في التحقق اني في نفس الامر كما هو المتبادر والا يلزم ان يكون المصادر فعلا
لان الضرب مثلا لا يكون الا في زمان في نفس الامر ولكن لا يفهم الزمان منه وانما زاد قوله عنها
اي من لفظ الكلمة لثلا يرد قولنا زيد ضارب عمر واغدا لان الضارب مقترب بأحد الازمنة الثلاثة
في الفهم ولكنه لا يكون مفهوما من لفظ الضارب بل من لفظ الغدا (قوله بأحد الازمنة الثلاثة آه) اي
كان ذلك المعنى مقتربا بأحد الازمنة الثلاثة بان كان المعنى طرف أحد الازمنة الثلاثة فلا يرد ح بلفظ

الماضي لانه يدل على معنى في نفسه مقتصر باحد الازمنة الثلاثة في الفهم منه ليس - يسون - - -
 لاحد الازمنة الثلاثة يكون احدا الازمنة الثلاثة فيه وصفه ويمكن ان يقال قوله اي حين يفهم
 ذلك المعنى آه لدفع المناقشة المتوجّهة على لفظ الماضي لان المراد من المقارنة في قوله مقارنا
 له هو مقارنة الجزء الى الكل ونهم احدا الازمنة الثلاثة من لفظ الماضي على سبيل الوصفية لا الجزئية
 قيل تعريف الفعل يشكّل بقوله خلق الله الكل وخلق الزمان فان ذلك غير مقتصر بالزمان والا
 يلزم ان يكون للزمان زمان ويلزم ان يكون الواجب محلا للزمان وهو بطلان محل الحوادث
 اجاب عنه النحويون باننا لا نفعل فعلا الا وادو في زمان وقولنا خلق الله الزمان نرانا منزلة ما هو في
 الزمان واجرينا ما يجري ما يفعله في الزمان ونكان في الحقيقة في غير زمان هذا كلامهم فعلى هذا
 لا بد ان يذكر في تعريف الفعل او ما هو منزل منزلة لزمان فعلى تقدير اعتبار هذا القيد في التعريف
 يرد عليهم انه يلزم من اعتباره فيه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لانه غير معلوم فالجواب ان يتم
 ان المراد من الزمان ان كان الفعل ماضيا وهو مناسب اليه الفعل قبل كونهما فيه وان كان مستقبلا
 هو مناسب اليه الفعل بعد كونهما فيه وان كان حالا هو مناسب اليه الفعل حال كونهما فيه واجيب ايضا
 بان الواجب يكون في زمان وان كان لا يكون وجوده موقوفا على الزمان فان قلت الكلمة جنس
 الاسم والفعل والحرف كذا اقالوا انفصل كل واحد منها ما يكون كلمة ايضا وهو بطلان متنازع ان يميز
 كلمة او لا كلمة لا تتفاء الوسط بين النقيضين وهو بطلان ايضا لا متنازع ان يجتمع الشيء مع نقيضه قلت
 ان اردتم بالاكلمة هذا العدم المخصوص فلا يلزم اجتماع النقيضين فان هذا المفهوم كما يصدق
 على نفس الكلمة كذا يصدق على اشياء اخر غير نقيضها فالافتراض ان باحد الازمنة الثلاثة وغير ذلك
 فصل فان قلت مورد القسمة بين الاسم والفعل والحرف كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمورد
 اما اسم او فعل او حرف واياها كان يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهو مقلد ان اردتم
 بقولكم كل كلمة كل فرد فرد من الكلمة فلا نم اتحاد الوسط لان الكلمة التي هي الوجود كلمة وان
 اردتم ما هو اعم من ذلك بحيث يشتمل الكلية ايضا فلا نم صدق الكبير فان قلت لا يجوز الحكم
 بان الاسم كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف فلو كان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص
 نفس العام وهو مقلد قلنا انما يلزم لو كان معنى الحمل ان الموضوع نفس المحمول وليس كذلك بل
 المراد ان ما صدق عليه الموضوع صدق عليه المحمول ولا يمنع ان يصدق الخاص والعام على
 شيء واحد باعتبارين مختلفين فان قلت لا شيء من الكلمة التي هي مورد القسمة مشخصة لانها
 كلية وكل موجود فهو مشخص فلا شيء من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من
 افراد الموجود في الخارج فيكون موجود في الخارج ولا موجود فيه قلت لاننا ان الكلمة التي
 هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد

هو الحقيقة مع هذه الكلية وبينهما تعائر فان قلت كل واحد من الاسم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسما الى الاقسام الثلاثة لان الانقسام الى اقسام الثلاثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء لكل ولازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء قلت لانم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء حقيقة بكلمة فقط فان قلت الاسم والفعل والحرف وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي جزء حقيقة بكلمة فقط فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شيء من الاسم بصادق عليه ينتج من الشكل الثاني لا شيء من الكلمة باسم وهو بطل قلت ان اخذت الصغرى كلية قصدا فيها م وان اخذتها جزئية يكون النتيجة بعض الكلمة ليس باسم وهو صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه يصدق عليه نقيضه لا متناع الخلو عنهما فيصدق اللا فعل على الفعل وهو محقق لانم امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض واللا فعل على بعض آخر على ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية فلو لم يصدق على جميع اقسام الكلمة لازم صدق اللا فعل على بعض اقسامها وهذا حق (قوله القسم الثاني آه) وانما قدم لقر به بقوله اولاً يقترون اولتجوية القسم الثاني الذي هو الحرف حيث قدمه ايضاً لما ذكرنا (قوله لا استعلا ثه على اخويه) وانما يعبرون المتماثلين بالاخوين لان بيع الاخوين مماثلة ومناصفة من حيث انهما من اب واحد كذلك المتماثلان لان الفعل والحرف يكونان كلمة كالاسم (قوله حيث يتركب منه آه) اي يتركب من نوع الاسم وحده الكلام لا من شخصه فلا يرد انه لا يتركب الكلام من الاسم الواحد (قوله وقيل من الوسم آه) وايراد بلفظ قيل اشارة الى ضعف مذهب الكوفيين اما لان وجه التسمية وان لم يجب ان يكون مطردا ولكن الاولى ان يمتاز عن المقابل بان لا يوجد وجه التسمية في المقابل مع ان ههنا مقابله وهو الفعل والحرف ايضم علامة لمسماه واما لان فعل الاسم هو سمي وجمعه اسماء فلو كان من الوسم فكان وصم على وزن فعل بتشديد العين فيكون جمعه او سماء ثم كونه من الوسم بتبديل الواو بالهمزة كما قيل ان اصل اسماء وسماء بالتبديل المن كور (قوله سمي به لتضمنه آه) اي سمي الفعل الاصطلاحي فعلا لان معنى الفعل بالغارحية كرون وهذا معناه الحدتي ومعناه اللغوي عبارة عنه والفعل الاصطلاحي متضمن للفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية المتضمن اسم الفاعل باسم المتضمن اسم المفعول ومن قبيل تسمية الكل باعم الجزء او من قبيل تسمية المشتق بالفاعل باسم المشتق لا يقيم هذا ايشكل بالافعال الناقصة لانها منسلخة الحدث فكيف يصدق عليها قوله لتضمنه الفعل اللغوي لانا نقول معناه انه لتضمنه الفعل اللغوي بحسب اصل لوضع حيث انسلخ الحدث منها لا يقيم ايشكل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لتضمنها الفعل اللغوي مع انه ليس بفعل اصطلاحي لانا نقول قوله لتضمنه الفعل اللغوي وجه التسمية والا طراد فيها غير لازم (قوله وقد علم بذلك آه) وانما قال علم ولم يقل عرف لانه جرت العادة

باستعمال العلم لا دراك الكلي والمركب والمعرفة لا دراك الجزئي واليهيظ وهناك ادراك
 المركب لا نه مركب من اجزاء فيفضل والواو للعطف على الحصر المفهوم من مكوت اعم قبل
 دليل الحصر او المعطف على العلم بالانحصار الذي يغني عن الدليل اي علم الحصر الكلمة وقد علم
 بذلك وعلى هذا التتد يرتفع شأن ان يكون الواو للحال والباء في قوله بذلك للاستعانة بما
 اختار اسم الاشارة موضع الضمير ولم يقل وقد علم به مع انه اخصر اشارة الى انكشاف الدليل
 وثبوره فلا يردح ما قيل ان المرجع اليه في ذلك يكون محسوسا بحس البصر مع ان دليل الحصر
 امر معقول ليس محسوسا بحس البصر وانما اخبر ذلك دون هذا اشارة الى عظم شأن الدليل
 بسبب جودته فنزل له منزلة البعيد ان الله كما في قوله نعم الم ذلك الكتاب فلا يردح ما قيل ان
 المرجع في ذلك يكون بعيدا وليس دليل الحصر كك وهو اعتراض مشهور وهو ان الدليل
 من حملة التصديقات والسند من جدلية التصورات فيلزم حصول التهور من التصديق والجواب ان
 حصول التصديق من التصور لا يجوز اذا كان بطريق الكسب والنظر بان كان التصديق كاسبا والتصور
 مكتسبا بخلاف ما اذا كان بطريق اللزوم بان كان التصور لازما للتصديق ويمكن الجواب ايضا بان
 التصديق منها حصل من التصديق لا من التصور لان قواها احد الا هم كذا وحرف كذا مشتمل على
 الحكم فيكون نصدا يقال تصور اقال المسجل المحشي اضافة الحرف الى كل واحد بمعنى اللام ويصح التصريح
 بها ايضم واضافة كل الى واحد ايضم بمعنى اللام لكنه يمنع التصريح بها كما حققه قدس سره في
 بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
 مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد
 انتهى وبعبارة اخرى ان هذه الاضافة بمعنى اللام لان كل لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه ومفهوم قوله
 واحد منها كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف وضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لانه مغاير للكلي
 لكن يمنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والا فراد والمعنى وقد علم حد الجزئيات بهذا الكلي
 فلا يردح ما قيل ان اضافة كل الى واحد ليست بمعنى اللام ولا بمعنى من ولا بمعنى في اما الاول
 فلانه يقتضي التعدد في المغايرة بين المضاف والمضاف اليه اويقتضي اظهار اللام واما الثاني فلانه
 يقتضي صحة الحمل واما الثالث فلانه يقتضي الظرفية وكل منها مفقود منها فان قيل العلم يقتضي
 المفعولين فما مفعولا قلنا المراد بقوله علم حد كل واحد منها انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا
 والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائما مقام المفعولين وح يجوز ان يقوم المفرد مقامهما كما
يقم زيد قائم علمت ذلك (قوله لانه قد علم به اي بوجه الحصر آه) وانما قال به ثم فسر به بقوله اي
 بوجه آه نخبيا على ان الاولى ايراد الضمير موضع اهم الاشارة ولكن قد نزل اهم الاشارة منزلة
 الضمير لنكتة وقد ذكرناها آنفا (قوله لانه مقتضى) قما الضمير المقتضى بالواو لان كل لكن

للاعتدراك ومعناه مشهور فلم يتوهم من كون الفعل والاعمال معنى في نفسه انه غير مقترب باحد
 الزمنية الثلاثة حتى يدفع هذا التوهم ولا يحفل ان المتبادر من المعنى في قوله والفعل كلمة
 تدل على معنى في نفسها وهو المطابق في توهم انه غير مقترب باحد الزمنية الثلاثة ولا يلزم
 توصيف الكل باقتربان الجزء لان الاقترب باحد الزمنية الثلاثة ليس الا لجزء ولا يجوز ذلك
 هر فافلا يتم ان زيدا مقترب بينه وراحمه عرفا فاشارة بقوله لكنه مقترب آه الى ان المراد من الفعل
 معناه التفهني لان الاقترب باحد الزمنية الثلاثة ايض الا انه معنى التضميني كما عرفت (قول
 والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال) لا يقيم اما قال الحرف ممتاز من اخويه بعدم الاستقلال فعلم
 منه استقلال الاسم فلا احتياج الى ذكره لانا نتول اللازم من قوله والحرف ممتاز آه ليس الا كون
 الاستقلال معبرا في اصل الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معبرا في مفهوم الاسم و يفهم
 ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف آه لان كل واحد من قوله والحرف ممتاز آه وقوله والاسم
 ممتاز آه عطف على الكلمة في قوله فالكلمة مشتركة آه فيكون في زيل التفريع فما قيل في دفعه
 من ان قوله والاسم ممتاز آه تأكيد بقوله والحرف ممتاز آه ليس بشئ (قوله وليس المراد بالحد
 ههنا آه) وقع سوال تقريره ان الحد هو التعريف بالذاتيات فان كان الشئ مميزا لشيء عن جميع
 ما عداه فهو حد تام وان كان مميزا عن بعض ما عداه فهو حد ناقص فلا بد ان يكون له جنس وفصل
 فهذه التعريفات انما يكون حد اذا كان مابها الاشتراك وهو الكلمة ومابها الامتياز كالاعتدال
 وهذا هو الاستقلال وعدمه داخلين فيهما ام لا يجوز ان يكونا خارجين منهما ونقرر الجواب
 انه ليس المراد من الحد ما هو اصطلاح اهل المعتول كماتوهم السائل بل المراد من الحد ههنا اي
 في علم النحو او في هذا المقام هو المعروف الجامع المانع سواء كان كل واحد منهما داخلا او خارجا
 واجيب ايفهم بان هذه المفهومات من الامور الاعتبارية لا من الامور الوجودية في الخارج ففي
 الامور الاعتبارية كل ما اعتبر به يقوم داخلا مشتركا فهو جنس وكل ما اعتبر به داخلا مميزا فهو
 فصل فالكلمة جنس والاعتدال ومعه وتوهم ههنا من الامور المميزة فصل (قوله وسه در المصم) الدر
 في اللغة اللبني وفيه خير كثير عند العرب فاراد به الخير مجازا فان العرب اذا علموا شيئا نسبوه
 الى الله نعم قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه والمراد ههنا ان الله في المصم من حيث شقيقته على
 المتعلمين لانه لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان
 ائدة وقد علم آه (قوله حيث اشار آه) وكلمة حيث للتعليل والاشارة هي الدلالة الخفية فان معرفة
 الحدود في ضمن دليل الحصر (قوله تم صرح بهما فيما بعد) انما اورد كلمة بعد ولم يكتب بشئ اشارة
 الى وجود الفاضله بين تعريف الاسم والتنبيه ثم بما ذكره قدس سره اندفع ما قيل من انه
 باعلم قبل ذلك حد لكل واحد منها اول والا اول يستلزم تحصيل الحاصل والثاني يستلزم

الكذب اما الاندفاع فظان دايلا المصدر لطبع الاعملى والطبع الاوسط وكل من تعريفاتها فيما بعد لطبع
 الادنى (قوله الكلام) ولم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام واللام للجنس اي الكلام
 من حيث هو واللعملة اي الكلام الاصطليح بين النحاة وهو مصدر كالسلام واكثرهم على انه اسم
 مصدر وهو الذي كان بمعنى المصدر ولم يشتق منه فعل والمصدر هو الذي كان به معنى ويشتمق
 منه فعل قوله في اللغة ما ينكلم به سواء كان قليلا كزيد او كثيرا كزيد قائم مثلا وجاء الكلام
 بمعنى المصدر اي مثل كلمة كلاما يعني نكلم كرد زيدا ونكلم كردني كالعطاء مثل اعطيته عطا
 ومعناه اللغوي اعم من الاصطلاحى لو جحد في المحملات والتركييب الاضافي والوصفي
 وفيما لا نسبة فيه كزيد وعمر و (قوله اي لفظ مضمن) وانما قسره باللفظ دون الشئ لثلا يشك بالجدار
 والقرطاس الذي كتب فيه زيد قائم لان كل واحد منهما تضمن كلمتين لكنه ليس بلفظ لايقة
 لا يحتاج في دفع الاشكال الى ذكر اللفظ ولو ترك كلمة ماء الى عمومها لا يرد الاشكال لان كل واحد
 من الجدار والقرطاس لم يتضمن كلمتين بل تضمن ما يدل عليهما اي النقوش الدالة عليهما لانا نقول
 جواب الشئ على تقدير التسليم (قوله كلمتين حقيقة او حكما) والمراد بها الكلمة الحكيمة ما يصح وقول
 الكلمة الحقيقية موقعه ففي قولنا غلام زيد ابوة قائم يصح ان يقع موقع الطرفين كلمة هذا او كلمتا
 ذلك فيقال هذا ذلك (قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه) فان التثنية اختصار العطف
 فكانه قال كلمة وكلمة واعلم ان هذا القول دفع سوال تقريره ان الهياة التركيبية اما جزء صورة
 فيه او لا ان كان الاول فالقول بان الكلام لفظ بظان البياة غير لفظ والمركب من اللفظ وغير اللفظ
 وان كان الثاني فيلزم اتحاد المضمن والمنضمن ونقري الجواب باختيار الشق الثاني ويمكن
 الجواب باختيار الشق الاول بان تعريف اللفظ يصدق على الهياة لان اللفظ يتلفظ به الانسار
 سواء كان التلفظ بنفسه او بمادته ويتلفظ بالهياة باعتبار مادتها ونقول كون المركب من اللفظ
 وغير اللفظ مبني على ان المركب من الشئ وغيره غير الشئ ولا يصح ذلك كلياً الا ترى ان
 المركب من المركب وغيره مركب ثم اعلم انه على تقدير كون الهياة جزءا فيه المتضمن
 بالكسر هو مجموع الماداة والصوره المتضمن بالفتح هو الماداة اعني الكلمتين ولكن لو تم قوله
 ان المركب من الشئ وغيره فيلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ومجازا وايف
 يلزم ان لا يكون اللفظ بجزلة الجنس للكلام لدا عرفته من ان الهياة اسمت بالفتحة فكذلك امر مركب منه
 ومن غيرها ولولا اذهب الشئ على مذهب من قال ان الهياة ليفت داخلة فيه ثم ان جواب الة
 كما يكون مبنيا على عدم كون الهياة داخلة فيه كك مبني على ان يكون الباء في قوله بالامنا
 المسبب واما اذا كان للامتانة متعلقة بتضمن لم يحتج الى تاويل الشئ لان المتضمن بالكسر مجموع
 الكلمتين والامنا والامنا بالفتح مجموع الكلمتين فقط ولو جعلت الباء بمعنى مع فيجوز

الى ان ياول بان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء
الاشثة ولكن يرد عليه ما مر من انه يلزم ان لا يكون الكلام غفلا حقيقة بل مسامحة ومجاز لان
القول المذكور مبني على جعل الهمزة جزءا للكلام ثم اعلم انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن في كلام
مركب من الكلمتين اما المراد من اكثر من كلمتين فلا يلزم اتحاد المتضمن بالكسر هو كلمتان مع
كلمة زائدة والمتضمن بالفتح هو كل ما يتالي فقط والتعريف صادق فالى الكلام المركب من اربعة اجزاء
المثلا فانه كلام باعتبار انه تضمن كلمتين فلا يحتاج فيه الى تاويل الشان المحتاج اليه انما
يكون في الكلام المركب من الكلمتين فقط واليه اشار مولانا عاب ونفصيله ما ذكرناه وعلى ما فصلنا
كلامه لا يرد ما ذكره مولانا عاب ان مبنى الكلام في هذا المقام ان كل تضمن اجزائه فكما ان الكلام
المركب من كلمتين تضمن اجزائه كذلك الكلام المركب من اكثر الكلمتين تضمن اجزائه فلا يلزم
فيه ايضما اتحاد المتضمن والمتضمن كما ذكره الشافعي من حصر الاتحاد في الكلمتين فقط فقد ضيق
على نفسه موضع الوصع انتهى كلامه لا يقيم التقييد بالكلمتين يوهم ان ما كان مركبا من اكثر من
الكلمتين كقولنا الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة وقوانا الحيوان الناطق ينتقل
بنقل قدميه لا يكون كلاما لاننا نقول هذا بيان الاقل من اجزاء الكلام وايضا لما تضمن اكثر من
كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه لا يقيم المقص بالذات في هذا الفن معرفة الاعراب
والبناء فلم قدم بيان الكلمة والكلام علمهما لاننا نقول الاعراب والبناء كالصفة للكلمة والكلام
والموصوف مقدم على الصفة (قوله بالاسناد) وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال
بالنسبة لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة في التركيب الاضافي والعددي وليس شيء منهما
كلاما (قوله جاملا بسبب آه) هذا الكلمة يشعر بان قوله بالاسناد ظرف مستقر في موضع الصفة
المصدر محذوف والظان انه ظرف لغو متعلق بتضمني الا ان يقيم هذا بيان حاصل المعنى فيكون ظرفا
لغوا ويجوز ان يكون الباء اللصاق اي متصلة بالاسناد اي قوله بالاسناد اما صفة للكلمتين
او حال من المستقر في تضمن (قوله حقيقة وحكما) وانما لم يقل الى الاخرى حقيقة او حكما مع
ان الكلمة الاخرى ايضم كك لانه لما ذكر حكم الهمزة الاولى مستلزما ذكر كلمة الثانية بلفظ
الاخرى فلا بد ان يكون الثانية من جنس الاولى اعم من الحقيقية والحكمية الا ترى اذا قيل
جاء رجل وغيره لابد ان يكون الغير من جنس الرجل لانه اذا كان امرأة فيتم ح جاء رجل
وامرأة ويجوز ان يجعل قوله حقيقة او حكما قيد الكلمتين فلا اشكال ح (قوله فائدة تامة) وهي
التي كانت يصح السكوت اي المتكلم اذا سكنت عن تكلم كلام لم يكن لاهل العرف واللغة مجال
التحظية وقيل الفائدة التامة هي التي لم يستطع المخاطب في الكلام ان يقول كه او جه فان المتكلم
اذا قال غلام زيد للمخاطب ان يقول جه اي قائم او قاعد واذا كان المقصود منه ان عمر وغلام

زيد فلان طالب ان يقول كذا ثم انه اختار تضمن على تركيب من وجوه احدها هو ما اختاره الشيخ
الرضي انه اخصر لا متغناة من كل من ورد عليه ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب
دون التضمن والاولى التلخيص بالاصح وايضا ان قوله تركيب اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله
كلمتين بان يقول ما تركيب بالاصح بخلاف تضمن وثانيهما ما قيل ان تضمن شامل بمثل اضرب
ولا تضرب حقيقة دون تركيب لان التركيب لا يكون الا في المثل وهو فيه نامل وثالثهما ان التركيب
للاجسام حقيقة والتضمن لغيرها فهو اليق به لانه حقيقة فاقبلت لوقال الكلام ما تضمن الاضداد
او ما فيه الاضداد لكان اخصر قلت يتوهم صدقه على الجزء لان الاضداد صفة تتعلق بكل جزء الكلام
واعلم ان الاسناد يقع على معنيين احدهما الاسناد الاصلي وهو نسبة اجزاء الكلمتين الى الاخرى
بحيث يصح السكوت عليهما اي سكوت المتكلم لا سكوت المخاطب لانه ساكت وثانيهما ما هو بين
أصبي الفاعل والمفعول وبين مرفوعيهما والمصدر وقاعله والصنعة المشبهة وفاعلهما والمراد ههنا
الاسناد الاصلي لان الاسناد اما مشترك بينهما وحقيقة في احدهما مجاز في الاخر ومتى دار اللفظ
بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على الحقيقة والمجاز لان الاشتراك خلاف الاصل واذا
كان كذلك فهو في المعنى الاول حقيقة لتبادر الفهم اليه والتبادر الى الفهم اشارة الحقيقة وبهذا
مقط اعتراض الشيخ رضي ان حقه ان يقر بالاسناد الاصلي اذ في المعنى الثاني مجاز فيكون
المعنى الاول مراد الان الاول ان لا يستعمل في التعريفات الالفاظ المجازية فخرج اعم الفاعل
والمفعول مع فاعليهما من ان يكونا كلاما لان اسنادهما ليس باصلي فاقبلت اذا لم يكن بين اسم
الفاعل وفاعله اشتداد اصلي كيف صح جعله صلة للموصول في قولنا الضارب زيد اذ الصلة يجب
ان يكون جملة قلت انهم صرحوا بانه في ذلك المقام فعل في صورة الالهام رعاية جانب الصورة فان
اللام من خواص الاسم فانقلت هذا الى غير ما جاء مع عدم صدقه على مثل الذي يضحك لعدم صحة
السكوت عليه قلت هو كلام الا انه لا يصدق عليه السكوت عليه وهو وقوعه صلة للموصول
فانقلت يصدق قولنا كلما كان الاسم موجودا ان الاسم موجودا وكلما كان الاسم موجودا
لا يصح السكوت عليه ينتج من ذلك ان الكلام موجودا لا يصح السكوت عليه وهو بطل قلت ان الضمير
المنعرج في الكبير على معنى الى الاسم فيكون النتيجة كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت
على الاسم وهو صادق فانقلت كل كلام مركب وكل مركب اما ان يصح السكوت عليه واما ان
لا يصح السكوت عليه فيلزم انقسام الكلام الى ما يصح السكوت عليه والى ما لا يصح السكوت
عليه وهو بطل قلت انما يلزم انقسام الكلام الى القسمين المذكورين ان كان صادق المنفصلة
مستلزمة لصدق كل واحد من جزئيهما وليس كذلك (قوله تضمن كلمتين آ) فانقلت لو اردت
ان كلمة كل اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الكلمتين وان لم يرد منها

اللفظ الموضوع كما هو اختيار المشايخ حيث قال قوله لفظ يتناول المهملات فلم يخرج المركب من كلمتين
مهملة مثل زيد قائم جسق لانه يصدق عليه انه تضمن كلمتين بالاسناد قلت لا معنى لهذا
التركيب مواء لوجه الاسناد بين زيد قائم اولاً والكلام في التخصيص الذي له معنى عند ادل العرف
اللفظ وان هذا مناقشة في الملال وهي ليست من داب المناظرة فما نقول في قولنا المقلوب زيد
ديزاي الذي مقلوب زيد ديز فانهم لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت المراد من قوله خرجت
المهملات هو المهملات العرفية ولم يخرج من كلمتين ومهملة كلام لما عرفت ان الكلمتين اعم من
ان يكونا حقيقةيين او حكميين فهو في حكم هذا اللفظ (قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب آه) قال مولانا
مهم الاولي نسبة تفيد آه انتهى كلامه وجه الاولوية ان ذكر الاسناد يغني عن قوله يفيد المخاطب
فائدة نامية اذ لا فائدة فيه بخلاف النسبة فانها تكون تامة وناقصة فح لا يكون ذكره بعدها بلا فائدة
بل هو اعتراض عن النسبة الناقصة ويمكن الجواب بانه محمول على الصفة الكاشفة كذا بحر الكلي بعد
القانون ونقول انما اورد بعد لئلا يتوهم ان الاسناد واقع في جزء معناه وكثيراً من الاشياء يقع في
جزء المعنى كما سبق في تعريف الوضع وكما في تعريف الترتيب في كلام المميز انيس والاحسن في الجواب
ان يقر المراد من الاسناد هو النسبة تامة كانت او ناقصة فح يحتاج الى قوله يفيد المخاطب فائدة تامة لا يقر
لم ام يكتف بدكر الاسناد بدون ذكر قوله يفيد المخاطب آه فلا يحتاج الى ان يراد من الاسناد
النسبة لاننا نقول المراد من الاسناد هو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى آه ان يكون كلاهما
ملفوظة كما يكون المتبادر من تركيبهما ان يكونا ملفوظين وفي الامر والنهي ليس كذلك واما
النسبة لا يقتضي ان يكونا ملفوظين لان النسبة مبني لربط العقلي فلا يقتضي ذلك كما لا يخفى
(قوله وحيث كانت الكلمة ان اعم آه) لا يقر لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة
لان قوله ما تضمن كلمتين بالاسناد بيان الاقل فيكون الكلام مركباً من اكثر الكلمتين ايضم لاننا
نقول المراد في الامثلة المذكورة الاسناد الذي يبين ان زيد قائم وقام ابو وقائم ابو مع ان الاخبار
فيها ليست بكلمة حقيقية فلا بدح من التعميم واذا لم يفت ذلك فلا يرد ما ذكره من ان الامثلة
المذكورة داخلية في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين لغة مستقلة بحكم انتزاع كلامه معناه انه
لا يحتاج الى التعميم المذكور لدخول زيد ابو قائم وزيد قام ابو لان كلاهما منهما اي ابو قائم وقام
ابو تضمن كلمتين بالاسناد فيكون المجموع كلاماً لما عرفت ان المقصود بالاسناد الذي يبين زيد وابو قائم
وقام ابو لا الاسناد الذي يبين قام ابو فان المراد من الاسناد في تعريفه هو الاسناد المقص
لذاته ولا يرد ذلك على زيد قائم ابو لانه لم يتضمن كلمتين بالاسناد لان الاسناد بين اسم
الفاعل وفاعله غير تام ولقائل ان يقول ان تعميم المذكور انما يصح فيه اذا كان الخبر مجموعاً ابو قائم
لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم وكان ابو من متعلقات الخبر كما قيل والجواب ان الخبر هو مجموع حقيقة

ومن جعله خبرا فلظهور الأعراب فيه فلهذا هو الأعراب فيه لا لأجل أنه خبر بل لأجل أن لصالح الأعراب ليس
 إلا هو فان في أبوه أعراب الفاعل قوله حكم الكلمة المفردة لأن النسبة في تلك المركبات اجمالية فيجوز
 التعبير عنها بما يفيد الالزام وهو المفرد ولقائل أن يقول ذكر المفرد مستدرك لأن الكلمة لا يكون
 إلا مفردة إلا أن يقم المراد من الحقيقة هو الحقيقة (قوله عنى قال الأب) ولقائل أن يقول المراد
 منه أما التركيب الإضافي المشتمل مع المضاف إليه أو المراد للقائم المضاف إلى الأب والمضاف
 إليه خارج لا سبيل إلى الأول لأنه يضم مركب ولا سبيل الثاني لأن قائم أبوه مثلا ليس
 في حكم قائم وبمعناه ويمكن الجواب باختصار الأول بأن المضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة
 الواحدة وباختصار الثاني بأن المراد هو المضاف الذي يكون الإضافة داخلية فيه وإن كان المضاف
 إليه خارجا لا يتم يكون في الصفة ضمير راجع إلى الموصوف فيكون مركبا لئلا نقول هذا أيضا
 الكلمة الحكمية ثم أنه يحتمل أن يكون مراده قدس سره من الحكمية هو أن يوضع موضعها مفرد مثل هذا
 ذاك والموضوع أو هو هذا أو ذاك ولهذا قال مولانا عب قوله اعنى قائم الأب أو ذاك انتهى كلامه فقوله
 ذاك عبارة عن الأخبار المذكورة أي زيد ذاك أو يحتمل أن يكون مراده منها هو التركيب الإضافي بدون
 كون المضاف إليه خارجا عنه لأنهم لما قالوا أن المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة فلذا حكم
 بالكلمة الحكمية وهو الظاهر قوله في حكم الكلمة المفردة أي الحقيقة في ما قال الفاضل الشهرستاني
 مولانا عصمة الله في حاشيته وعلى ما ذكره الشهرستاني من جعل قائم أبوه وأبوه قائم وقام أبوه في حكم قائم
 الأب الظان المراد بكلمة الحكمية عدة ما كان راجعا إلى كلمة مضافة إلى شيء كان ذلك الشيء
 المضاف إليه خارجا عنه ليس على ما ينبغي كما لا يخفى على المتأمل أعلم أن عند علماء
 العربية يكون المقدم قيد للتالي في القضية الشرطية والحكم إنما يكون في التالي عندهم فالكلام
 هو التالي فمعنى قولنا أن كانت الشمس طالعت فالنهار موجود عندهم بالنفارية نهار موجود است
 در وقت طلوع شمس فلا يردح ما قوله يحتمل الشرطية بطريق التفصيل لا لجمال فلا
 فائدة في تعميم الكلمتين من الحقيقي والحكمي لأن المقدم والتالي مع أن المسند إليه فيهما مهمل
 أي فرد المهمل وما صدقه فلا يحتمل المسند به أيضا مهمل (قوله فانه في حكم هذا اللفظ) لا يتم هذا
 اللفظ يضم مركب من لفظ هذا أو من اللفظ لئلا نقول أيراد اللفظ بعد هذا التعيين المشار إليه لهذا قيل لا يكون
 المسند إليه فيهما مهمل لأن اللفظ كما يكون موضوعة لمعنى كذلك يكون موضوعة لانفسها فيكون
 انفسها معناها فاذا كانت موضوعة فلا يرد حتى يحتاج إلى هذا التاويل ورده السيد بأنه لا دلالة لللفظ
 المهمل على نفسه ولو كان فيها وضع كان فيها دلالة أيضا ويمكن الجواب بعبارة أخرى بأن قال أن
 اللفظ موضوعة لانفسها لا يجوز أن يكون مراده اللفظ الموضوع قال مولانا عصم ادخال مثل ديز مقلوب
 زيد إنما يحتاج إلى تعميم الكلمتين لحمله قوله بالاسناد على ما حمل عليه عليه حتى لو كان المعنى

تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج اليه لانه تضمن كلمتين هما مقلوب زيد مع الاسناد وهو اسناد
هذا المجموع الى ديز انتهى قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله ولا يخفى ان هذه المناقشة يتوجه على
قوله جسق مهمل ايضم فان المهمل شبه فعل ولا يد فيه من ضمير هو فاعله فلا وجه للتخصيص بالمثال
المدكور الثاني انتهى اقول قوله بالاسناد اي مع الاسناد حال عن الكلمتين وهو لفظ فلا يكون الكلمتان وهما
مقلوب زيد مع الاسناد بل الاسناد بين ديز وبين مقلوب زيد فلا يردح ما ذكره مولانا عصمت ثم
لا يكون بين المهمل وضميره الزايج التي هي يز اسناد تام لان اسناد شبه الفعل الى فاعله غير تام فلا
يصح على المجموع انه تضمن كلمتين بالاسناد فلا يردح ما ذكره الفاضل السمرقندي (قوله اعلم
ان كلام المصنف آه) وانما قال فلجوا باعتبار قيد فقط في تعريفه اي ما تضمن كلمتين فقط لكنه
خلاف الظاهر من قوله هو اللفظ ظاهره بجعل التنوين عوضا عن الالف واللام وعن المضاعف
اليه بقرينة قوله فانه صريح فلا يردح ينبغي ان يقول الظب بالالف واللام لاطلاقه على جانب الراجع
وهو المراد بهذا الخلاف فانه به معنى البداهة (قوله بمجموعه كلام) لان هذا المجموع تضمن كلمتين
وهما ضربت (قوله فانه صريح آه) ولقائل ان يقول ان الظن من كلام صاحب المفصل ايضم ان الكلام هو ضربت
والمتعلقات خارجة عنه ككلام المصنف بان يكون مراده ان اقل ما يتركب منه الكلام كلمتان اسنادات احدهما
الى الاخرى ولقائل ان يقول ايضم كلامه صريح في ذلك اذا كان قيد فقط معتبرا اياه والمركب من
كلمتين فقط الا ان يتم ضمير هو في قوله هو المركب المفصل فيفيد حصر المسند اليه في المسند (قوله
بنكر الاسناد مطلقا) فكما يكون الاسناد بدون كونه مقصودا لذاته في الكلام يكون في الجملة ايضم فيه كونان
مترادفين فيكون ابوة قائم في قولنا زيد ابوة قائم لا يضم كلاما عنده وان لم يكن هذا الاسناد مقصودا
لذاته فان المقصود الاسناد الذي بين زيد وابوة قائم ثم قوله ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته
على انه تبين كون الكلام والجملة مترادفين من عدم تقييد الاسناد بكونه مقصودا لذاته ولقائل ان يقول
هذا انما يدل عليه ان المطلق فرد كامل وفرد كامل للاسناد ان يكون مقصودا لذاته فيكون
المتبادر من الاسناد هو الاسناد المقصود فجاز ان يكون عدم تقييد الاسناد لذلك ويمكن
الجواب بان هذا انما يصح اذا كان المطلق مدحرا فالذي فرد كاملة مستلزم ما المتبادر لوجوب حمل
التعريفات على المتبادر وفي كونه مستلزم ما المتبادر بحيث تكلمنا في بحثنا اوضح (قوله ومن جعله
اخص من الجملة) فاما الجملة الواقعة اخبارا مادة افتراق الجملة مثل زيد ابوة قائم لان الاسناد الذي
بين ابوة وقائم ليس مقصودا لذاته وكك الجملة الواقعة اوصافا مادة افتراقها مثل جاءني رجل ابوة
قائم وكك الجملة الخالية مثل جاءني زيد وابوة قائم قيل الاولى ترك الخبرية في قوله على الجملة الخبرية لان
الانشائية الواقعة اخبارا ايضم جملة مع انها ليست خبرية مثل زيد لضربه واجيب بان الانشائية انما
يكون خيرا بالمتاويل اي مقول في حقه اضربه فهي ح راجعة الى الخبرية (قوله وفي بعض الحواشي)

والمراد هو شرح الهندس وبانما عبرة بالحواشي لانهم كانوا يكتبون الشرح الملئ كور من قبل في حواشي الكافية (قوله هو الاسناد المقصود انما) قال مولانا عصم نحن نقول ما يدل على ان الكلام عند كجملته ويكتب ما في بعض الحواشي انه قال المصنف في بحث حروف الاستفهام ان له ما صدر للكلام لانه يقتضى كون اقام ابوه في زبد اقام ابوه كلاما عند والاولا يصح قوله انما صدر الكلام مع ان الاسناد ليس مقصود الذات انه من كلامه اقول قد قالوا ان الهمزة وهل من خلال الجملة اسمية كانت او فعلية فلم لا يجوز ان يكون المراد من الكلام في قوله ولهما صدر الكلام هو الجملة من قبيل ذكر الخاص واردة العام لا يخرج من الجملة عند هذا المحشي وايضا لم لا يجوز ان يكون المراد من الكلام في قوله ولهما صدر الكلام هو الكلام اللغوي فان الكلام اللغوي يصدق على الجملة عند هذا المحشي لعدم كون الاسناد فيهما مقصود الذات (قوله اي الكلام) وارجاعه الى الكلام دون الاسناد والتضمن لان قوله ولايتاني آء تقسيم الكلام فلا بد ان يشار اليه وايضا المشار اليه في ذلك بعيد فيشار اليه لا الى الاسناد والتضمن لا يقر لم لا يكتف بالهمزة المستقر في قوله لايتاني وام يقل ولايتاني الا في احمين آء لا بنا نقول ح يتوهم ان قوله ولايتاني آء تقسيم للاسناد با رجاع الضمير اليه فان قلت لم اختار وضع الظام وضع الضمير وبعد ما اختاره لم لم يختار لفظ امع انه اخصر قلت اما اختيار الاول لتدل على كمال فطاعة المخاطب بان غير المحسوس بالبصر كالمحسوس به فيكون اشعار بان غير الذي الفطن ينبغي ان لا يحول حول قراءة الكتاب واما عدم اختيار الثاني اشارة الى عظم شأن الكلام بسبب جوده فينزل منزلة بعد المسافة فان قلت لم اختر المسند اليه وقال لايتاني ذلك ولم يقدمه ليكون الكلام جملة اسمية فيدل على الدوام والثبات فان الاصل في المسند اليه التقدم كما فعله صاحب المفصل فقلت اخرج الكلام على مقتضى الظان السامع خالي الذي من فلا يحتاج الى التقوي وقدمه صاحب المفصل لا على المقتضى لانه لا يغير المتردد منزلة المتردد والمما اورد تقسيم الكلمة بالصريح بدون آلة الحصر فيه واورد تقسيم الكلام بغير الصريح مع ايراد آلة الحصر فيه لانه لا يكون لتعريف الكلمة دلالة على التقسيم اصلا فقسماها بالصريح فلا احتياج الى الحصر بخلاف تعريف الكلام فانه يدل على التقسيم لان الاسناد الملئ كور في نظم يفهم يكون بين الشئيين ومما بحسب العقل لا يكون الا الاقسام الستة الملئ كورة في الكتاب فلذلك اقسامه بغير الصريح وايضا يدل تعريفه على الحصر لان من يتأمل في تعريفه يعلم ان الكلام لا يوجد الا من قسمين لان الاسناد يقتضي المسند والمسنود اليه فايراد الحصر في تقسيمه لدلالة التعريف على الحصر وبعبارة اخرى انما اورد آلة الحصر فيه لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى الستة فاحتاج الى الحصر (قوله الا في ضمن احمين) وشاربه الى ان هذا من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة الى طبعية كلمة فلا يلزم من تعاد الظروف والمظروف ويمكن ان يقع اضم ان كلمة في بمعنى من لان كل واحد من الجروف الجارة يعنى بمعنى الاخر (قوله او في ضمن احمين) وفيه ما فيه وانما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لانه

إذا كان المراد منه الجملة الاسمية مثلي زيد ضرب فلا يكون حركتها من الاسم والفعل بل من الاسم
 والجملة لأن الفعل مع فاعله جملة لا مستحقا للاسم النقيض لأنه يقع مسندا أو مسندا إليه بخلاف الفعل
 وأما تقدم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر لما وقع لتقدم الفعل على الفاعل قيل
 الكلام يحصل من غير القسمين المذكورين كالحركب من الاسم والجملة مثلي زيد أبوه قائم وما قيل
 من أن الصور هنا الكلام الثنائي وما ذكر كلام ثلاثي ليس على ما ينبغي لأن المتبادر أن يكون
 مطلق الكلام منحصرا فيهما فالجواب عن الإشكال المذكور مركب من اسمين لأن الاسم أهم من أن يكون
 حقيقة أو حكما والجملة اسم حكما فانقلت ما وجه تكرير كلمة في مع صحة الكلام بلونها قلعت ليدل
 على أن كل واحد من القسمين مستقلة في الكلامية (قوله المسند إليه مفقود) لا يقيم المسند إليه مضمون
 لأنها متضادان فيوجدان معا ويتنافيان كك لا يا نقول المراد بالمسند إليه ما يصلح أن يكون
 مسندا إليه وهو ذاته بدون الوصف وكذا الحال في قوله أحدهما مفقود ثم إن كلمة من في قولنا
 من حرف جر اسم انتهى في حرف فيكون الكلام مركبا من اسمين فلا يرد أن الكلام حصل من الاسم
 والحرف (قوله بل من تركيب الفعل والاسم) الذي هو أي هذا الاسم منوي في ادعوا بفتح الهمزة صيغة
 المتكلم المضارع فيكون الكلام ادعوم مع فاعله والمنادي من متعلقات الكلام فلا يرد ما قيل الاول
 أن يقول من تركيب الفعل والاسمين أحدهما منوي والاخر مذكور (قوله أي كلمة دلت) وإنما
 قصر كلمة ما بالكلية لأنها لو تركت على موصفها يلزم أن يكون الدوال الأربع اسم الصديق التعريف
 عليها مع أنه ليست بكلمة لأنها ليست بلفظ وا يضم يلزم أن يكون نفس التعريف اسم الصديق التعريف
 عليه ا يضم مع أنه ليس باسم لأنه ليس بكلمة لأنه ليس بمفرد ويمكن أن يجاب عن الثاني بأننا لم
 صدق التعريف على نفسه لأنه لم لا يجوز أن يكون جنيا على ما قالوا من أن المركب من المستقل وغير
 المستقل غير مستقل والحد مركب من الاسم والحرف وما أجاب عنه البعض بأن نفس اللفظ مقترن بأحد
 الأزمنة الثلاثة لأن جزءه ومودل مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة واقتران الجزء يستلزم اقتران الكل ليس
 بشئ لأن الماضي الواقع في الحدود يراوده الاستمرار فلا يراوده الزمان قيل القرينة على تخصيص
 كلمة ما بالكلمة هي المقسم وهو الكلمة لا ما جارة في الأقسام وقيل تخصيصها سبعة موكدة عند القوم
 فترك التخصيص شبيعة عندهم وأيضا كلمة ما إذا وقعت في التعريفات تفسر على العموم الأقرب أي
 الأهم بلا واسطة فالأهم الأقرب بالاسم هو الكلمة فأنها أهم من الاسم بلا واسطة لوجودها في الفعل
 والحرف بخلاف اللفظ فإنه أهم من الاسم بواسطة واحدة فإنه أهم من الكلمة وهي أهم من الاسم بخلاف
 لشيء فهو أهم منه بواسطة من اللفظ وأهم هو من الكلمة وهي أهم من الاسم ثم أنهم قالوا
الاول أن يكون كلمة ما موصوفة لا موصولة فلماذا جعلها موصوفة حيث فسر ما بالانكراد والمعرفة
 قوله كائن في نفسه (ونقد ير المتعلق وجعل الظرف مستقرا إشارة إلى أن الظرف وهو قوله في نفسه

صفة لمعنى وجعل الظرف صفة انما يكون باعتبار متعلقه وانما لم يجعله ظرفا لغوا متعلقا بقوله دل
او حالا من الضمير فيه لانه لو جعل ظرفا لغوا يلزم ان يكون كلمة في معنى الباء اي دل على
معنى بنفسه والا لا يصح المعنى حرفي جعل في بمعنى الباء خلاف مذهب المختار لان كون الحروف
الجارية بعضها بمعنى البعض مذهب الكوفيين ولا يجوزونه البصريون ويلزم ان يكون قوله في نفسه
بمعنى حد ذاته اي حال كون الكلمة معتبرا في حد ذاتها وعلى هذا بن التقديرين يلزم ايضاً
ان يكون دلالة الودعية في اللفظ في حد ذات اللفظ والكلمة مع انه ليس كذلك باعتبار الوضع وقيل
انما جعل الظرف صفة لاحد الا ولا ظرفا لغوا لئلا يلزم الفاصلة بالاجنبي بين الصفة والموصوف لان
قوله غير مقترن صفة لمعنى والا لولى عدم الواحدة بالاجنبي بينهما وان كانت بجائزة ولكن توصيف
الصفة بينهما جائز هذا اذا كان قوله غير مقترن بالجروا ما اذا كان منصوبا فيكون حالا من الضمير
في كائن فانه راجع الى المعنى واذا كان مرفوعا فهو خبر مبتدأ من حذف اي غير مقترن (قوله اي
نفس ما دل) يعنى الكلمة واشار به الى ان لفظ ما يحتمل الموصولة ايضاً وانما قال نفس ما دل
ولم يقل نفس ما اشارة الى ان ما الموصولة لا يكون بدون الصلة وانما لم يقل نفس الا هم لانه ح
يلزم توقف معرفة المعرفة على معرفة المعرفة فيلزم الدور (قوله يرجع الى المعنى) لقربه (قوله اي
ما دل على معنى باعتباره في نفسه) دفع هوال تقريره بوجهين اما اولاً فلان الضمير المذكور اذا
كان راجعا الى المعنى فيلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو بط قوله باعتباره في نفسه آه ادفع ذلك
وخاصل الدفع ان معناه ان المعنى مستقل بالمفهومية من الكلمة بلا ضم ضمنية اليها فيكون كلمة
في قوله في نفسه بمعنى الاعتبار واما ثانياً فلان القاعدة انه اذا نسب المعنى الى شئ بكلمة
في لا بد ان يكون ذلك الشيء دال على المعنى فالضمير في نفسه اذا كان راجعا الى المعنى يلزم
ان يكون المعنى دال على نفسه وهو بط وايضاً يلزم ان يكون الشئ دال على المعنى في تعريف الحرف
وهو ايضاً بط وخاصل الجواب ان هذه القواعد فيهما اذا كان كلمة في معناها وهما ليس كذلك بل
بمعنى الاعتبار كما في قوله الدار في نفسها حكمها كذا اي حكم الدار كذا باعتبار نفسها وبالنظر الى
نفسها واعلم ان قوله اي ما دل آه من المصم لا من الشئ بقريضة قوله انتهى كلامه فح لا يرد ما قيل
ان التفسير المذكور اما من المصم او من الشئ والاول في هيز المنع والثاني مسلم لكن لان
ان يكون مراد المصم من الضمير في الايضاح شرح المفصل هو الضمير لظا الذي في قوله في نفسه
لانه لم لا يجوز ان يكون مراد الضمير المقدر حيث قال في الايضاح الضمير في نفسه راجع الى
المعنى ولم يقل الضمير الظاهري راجع اليه حيث يكون في قوله في نفسه ضمير مستتر لانه ظرف
وقاعدة تهم انه اذا حذفت متعلق الظرف فضميره ح ينتقل الى الظرف كما في فوانا زيد في الدار لانه
اذا حذفت المتعلق منه وهو حاصل او حصل فضميره ح ينتقل الى الظرف على ان كون راجع

الضمير المستتر في الطرف الى المعنى فلا يحتاج الى البيان لان الضمير المستتر في الطرف هو الضمير
 في كائن وهو لا يرجع الا اليه وما يحتاج الى البيان هو الضمير الظالم اعرفت من لزوم ظرفية الشيء
 لنفسه (قوله اي لا باعتبار امر خارج عنها) فمن كونها قريبة الى الحمام او الى السوق او الى الدار
 الفلاني من عظماء البلدة وغيره من الامور التي توجب الحسن فيها (قوله ولذلك قيل الحرف آه)
 اي ولاجل ان كلمة في بمعنى الاعتبار قيل الحرف ما دل اي كلمة دللت على معنى في غير اي باعتبار
 غيره وهو متعلقه لان معنى الكلمة لا يكون في غيرها اي في كلمة اخرى فيكون في بمعنى الاعتبار ولما كان
 كلام المصنف في الايضاح مجملا ففصله بقوله ومحصوله اي محصول ما ذكره المصنف في الايضاح ما
 ذكره بعض المحققين وهو السيد قدس سره في حاشية الرضي وغيره قيل انما يجيء كلمة في بمعنى
 الاعتبار اذا كان بعد ما لفظ النفس فمح لا يكون في بمعنى الاعتبار في تعريف الحرف ولذلك قيل ان قوله
 في غير به معنى في نفسه والاصح مجيء كلمة في بمعنى الاعتبار غير مشروط بهذه الشرط (قوله محصوله
 ما ذكره آه) والمافال ما ذكره ولم يقل ما قاله لان المحصول ليس من السيد قدس سره بل من غيره
 اورد على صبيح النقل لانه قدس سره اخذ من كلام المصنف واعلم انك قد عرفت من كلام المصنف
 في الايضاح وجود معنى المستقل ووجود معنى الغير المستقل فلذلك قال واصل قوله اي كما ان في الخارج
 موجودات قائمة بذاته كالجسام وموجودات قائمة بغيره كالالوان فالمتشبه به شيئين كالمشبه دليلى ترتيب
 اللف والنشر فقوله وكك في الداهن يكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات
 الخارجية محسوسة بخلاف العقل في الداهن اي كك في الداهن معقول هو مدرك قصد ملحوظة
 في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقيم القائم زيد
 ويصلح ان يحكم به بان يقيم زيد القائم كك في الداهن معقول هو تبعافلا يصلح لشيء منهما كما اذا تعقلنا
 البصرة والكوفة في فوا ان صرنا من البصرة الى الكوفة فمح يتعقل معنى من يتبعيتها لابلانها ويمكن
 ايضاحه بعبارة اخرى بانك اذا قلت نسبتي اليك في زيد واقعة وقلت فام زيد فادك ندرك فيهما
 نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها فيصلح لان يحكم عليهما
 في الثاني مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فلا يمكنك ان يحكم
 عليهما او بهما مادامت مدركة على هذا الوجه فبي على الوجه الاول معنى مستقل بالمفهومية وعلى
 الثاني معنى غير مستقل بهائم المراد من الموجود الخارجي هو ان لا يحتاج في وجوده الخارجي بغيره
 في التكبر فلا يرد ان الاجسام يحتاج في وجودها الخارجي الى الله تع بخلاف الاعراض كالسواد
 القائم بالجسم فانه يحتاج في وجوده الخارجي بغيره وهو الجسم في التحيز قيل المفهوم من قوله يصلح
 ان يحكم عليه وبه ان كل ما هو مدرك قصد او ملحوظة في حد ذاته كان صالحا لان يحكم عليه وليس كذلك
 لان معنى الفعل هو الحد الذي مدرك قصد او ملحوظة في ذاته مع انه لم يصلح ان يكون محكوما عليه

والجواب ان الفعل يصلح ان يكون محكوما عليه في نفس الامر ولكنه لم يقع ككلمة مانع وهو ان الواضع
اعتبر ان يكون مسندا ابد اقاذا كان وضع الفعل انك فلو وقع مسندا اليه يلزم خلاف الوضع كما بين
في موضعه ثم اعلم ان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل
ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع
فيما بينهم فلا يردح ما قال مولانا عظم الا في هذا ان يقع مسندا او مسندا اليه موضع قوله يصلح
ان يحكم عليه وبه ليتناول ما يقع مسندا او مسندا اليه ولا يقع محكوما عليه وبه فم يكون قوله فلا يصلح
لشي منهنما افيد ايفض لان هذا السلب يتناول ح ما لا يقع مسندا او مسندا اليه فان ما هو مدرك تبعا لا يقع
مسندا او مسندا اليه ايفض فانهما اعم من المحكوم عليه وبه لان الانشاء لا يقع محكوما عليه وبه لانهما
يستلزمان الحكم وليس الحكم في الانشاء فان اضرب مسندا وليس محكوما به وكك مسندا اليه وليس
محكوما عليه لما عرفت من عدم الحكم في الانشاءات وايض ذكر الافيدية والاشتمالية انما يصح فيما يحتاج
اليها وههنا لا يحتاج الى شمول ما يقع مسندا او مسندا اليه ولا يقع محكوما عليه وبه وايض لا يحتاج
الى ادخال ما لا يقع مسندا او مسندا اليه بحرف التجاء واعتراض ههنا الشيخ الرضي بان قولهم في هذا
الحرف معنى في غيره يقتضي قولهم معنى في نفسه ولا يقيم في مقابلة قولك قيمة الدار
في نفسها كذا قيمة الدار في غير ما كذا بل يقيم قيمة الدار لاني نفسها كذا فلا يصحح ان يراد بتلفظ نفسه
ما اريد بها في قولهم الدار في نفسها حكما اي قيمتها كذا او اجاب عنه بعض المشيخين بان ليس
المقصود ان هو ذى كلمة في في الموضوعين واحدا بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا
في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانه غير قابلة لان ينسب الى الغير بغيره مع كون
الغير منشأ الحكمنا وكذا حكم الدار غير قابلة لذلك بل المقصود التشبيه بينهما اي بين المعنى
والدار باعتبار الخارج اي باعتبار ملا حظته تارة وعدم ملا حظته اخرى وان كان بينهما امتياز
باعتبار آخر قوله والتملا حظة غيره) بهذا المعنى الذي هو نفس العقول الذي مدرك تبعا فان معنى
من الة لملا حظة السير والبصرة بهذا المعنى اعني ابتداء المخصوص بينهما والمراد بالغير هو الدار
(قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظ) اي اذا لاحظ الابتداء بغير الاضافة كان معنى مستقلا بالمفهومية
واذا لاحظ معها اي ابتداء السير من البصرة مثلا يكون معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يردح ما قيل
انه يفهم من هذا القول الى قوله واذا لاحظ العقل آه انه اذا تعلق بشي واحد وهو ابتداء هذين
الملاحظين يلزم ان يكون الشي الواحد كلياً وجزئياً معا وليس كك لانهما متباينان فاذا قلنا
الابتداء غير الانتهاء فالابتداء محكوم عليه وكك اذا قلنا الابتداء مصدر او ثلثي مزيد فانه
لا حظا للعقل الابتداء قصد او بالذات لان النظر يكون في الابتداء فقط بخلاف الابتداء الذي
هو نسبة بين السير والبصرة على ما هي تاتي فارد بقوله فالابتداء مثلا لاما ذكر من ان في الدار

معقول هو مدرك قصد أو بالذات ومعقول هو مدرك تبعاً على ترتيب اللف والنشر وقوله بالذات
 عطف نصيري لقوله قصد (قوله ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً) وهذا دفع ما يتم من ان تعقل المتعلق لازم
 في الابتداء المطلق ايضاً لانه يلزم الابتداء عن الشيء فتعقل الشيء لازم له إلا ان لزوم تعقل الاجمال
 غير مضر في المعنى الاممي وانما الضر ان يكون تعقله موقوفاً على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان
 الغير مدركاً اجمالاً والامراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالاً ونجماً ولا يلزم ذكره تفصيلاً واصالة
 كما لا بد ذلك في الحرف فذلك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان نقيده بمتعلق مخصوص فنقول مثلاً
 ابتداء عمير البصرة وذلك لا يخرج من الاستقلال وصلاحيته بالحكم عليه وبه (قوله وهو بهذا الاعتبار)
 اي ما دل لفظ الابتداء باعتبار انه ملحوظ قصداً ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً مدلول لفظ الابتداء اي
 لا حاجة في دلالة لفظ الابتداء على متعلقه اجمالاً الى ضم كلمة اخرى اليه (قوله وهذا هو المراد بقولهم
 ان للاسم آية) ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة ان مدلوليهما مدلول
 الكلمة لان كون مدلوليهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف
 ايضاً مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل المراد ان كل واحد من الاسم والفعل
 اذا حصل في ذهن السامع يحصل معناه ايضاً في ذهنه بخلاف الحرف فانه اذا حصل وحده في ذهن
 السامع لم يحصل معه معناه في ذهنه واعلم ان الاسم معناه المطابق يـ يكون معنى كائن في نفس
 الكلمة والفعل ايضاً معناه المطابق معنى كائن في نفس الكلمة اذا كان معناه المطابق هو الحدث
 والزمان والنسبة الى فاعل ما حيث يفهم ذلك من كل فعل بخلاف ما اذا كان معناه المطابق
 هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مخصوص فان معناه الكائن في نفسه على هذا التفسير هو
 الحدث الذي معناه النضم فال مولانا عصم ان كون معناه الاول اولي من الثاني حيث يلزم على
 تقدير الثاني تحقق التضمن بدون المطابقة وهو بط انتهي كلامه ولعل مراده من لزوم تحقق
 التضمن بدونها ان اللفظ نفسه لا يدل على معناه المطابق فلم يتحقق دلالة المطابقة مع تحقق التضمن
 اقول عدم تحقق الدلالة المطابقة غير مسلم لان المطابقة هي دلالة اللفظ نفسه وبضم الشيء وهو
 فاعل مخصوص وهنا على تمام ما وضع له فاذا ذكر الفاعل المخصوص فاللفظ يدل ح على تمام ما وضع
 له واجيب عنه بانه اذا لم يتحقق المطابقة هنا فلم يتحقق التضمن ايضاً لان التضمن دلالة اللفظ على
 ما في ضمن المطابقة فان الانسان اذا دل على الحيوان الناطق فدل ح على كل واحد من الحيوان
 والناطق ايضاً في ضمن دلالة على المجموع قبل دلالة على ما في ضمنه دلالة التضمن بخلاف ما اذا اطلق
 الانسان واريد منه الحيوان والناطق فهو دلالة المطابقة كما بين في موضعه ومنه كرم هذا الكلام بعبارة
 اخرى (قوله واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة) اي صفة آ فيكون الخارج الى طرفي الابتداء الذي
 هو نسبة حرفية ومعنى الابتداء الى اي واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو المبتداء والمبتدأ عنه

فان السير لا يقع مبتداءً والابصرة لا تقع مبتداءً منها الا به لا حطة النسبة الحرفية بينهما كما لا يقع زيد
وقائم في قولنا زيد قائم مبتداءً او مبتداءً اليه الا بعد ملا حطة النسبة الحرفية بينهما وبعبارة اخرى فان من
مثلا آلة لتعرف حال السير والبصرة بمعنى انه تعرف بأداة عانة من ان السير مبتداءً والبصرة مبتداءً منها
وهذا ان حالان يعرفان بالحرف وكذا الى فانها آلة لتعرف حال السير والكوفة في قولنا صرت
الى الكوفة بمعنى انها تعرف بها ان السير منتهى والكوفة منتهى اليها (قوله لا يمكن ان يتعقل الا
بذكر آية) لا يمكن ان يتعقله السامع مادة لا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل الذهبية
المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفيين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحاً واذا امرفت هذا فلا يرد ما قيل لا بد ان يقول لا يمكن ان يتعقل الا بتعقل متعلقه
لانه الكافي بل الاحتياج في التعقل هو تعقل المتعلق لا ذكره فلذلك اقراء بعضهم قوله يذكر بضم الدال
لا تكسر هاء فان الذكر بالضم بمعنى التعقل (قوله ولا ان يدل عليه آية) على صيغة المجهول والمراد منه
المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون معنى الحرف مدلول عليه بذكر الحرف عند السامع الا بذكر اللفظ
الدال على المتعلق وانما لم يقل بعبارة قوله ولا ان يدل آية وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من اكتفاء
بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترسبه للاختصار
قوله والحاصل آية اي حاصل قوله فالابتداء مثلاً آية وما قيل من ان بين هذا الحاصل وبين قوله فالابتداء
مثلاً اذ لا حطة آية تدافع لان المفهوم من الاول ان الشيء الواحد يكون مدلول لفظ الابتداء
باعتبار ويكون مدلول لفظ من باعتبار آخر وبعبارة اخرى ان المفهوم من الاول ان يتعلق شيئان
الى معنى واحد وهما الكلية والجزئية والمفهوم من الثاني ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى وهو
معنى الاصمي ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئياته وهو معنى حرفي وبعبارة اخرى ان المفهوم
من الثاني ان يتعلق شيئان بمعنىين حيث قال لفظ الابتداء موضوع لكذا ولفظة من موضوعه لكذا
ليس بشيء لان معنى قوله والحاصل آية ان لفظ الابتداء بدون ملا حطة الاضافة موضوع لمعنى كلي
ولفظ من موضوعه للابتداء بملا حطة الاضافة فيكون معنى واحد يتعلق به شيئان فكلامه الثاني
موافق بالاول وانما قال لفظ الابتداء موضوع آية لان معنى لفظ الابتداء هو ابتداء الشيء فانه كلي
وافراد هي الابتداءات الحاصلة قيل معنى من مثلاً وقع محكوماً عليه في قولنا من حرف واجيب
بان كلمة من ههنا اسم لما هو حرف جر ولقائل ان يقول ان المسمى اما حرف جر او لا ان كان الاول
فالمحذور باق وان كان الثاني فلا بد ان يكون لا بحرف جر ولا يلزم ارتفاع النقيضين مع انه
كاذب فلمحذور المذكور فيه مجيل اي فهم كما لا يخفى تامل (قوله ولفظة من موضوعه لكل واحد) ولقائل
ان يقول من اين تقول ان لفظة من موضوعه لكل واحد من الجزئيات وان قلت ان الوضع يعلم
من استعمال من في الجزئيات قلت لانهم ان الوضع يعلم من استعمال فيما لا يكون فيه الوضع

فان العلامة التفتازاني قال ان الفسائر موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات فيكون استعمالها في الجزئيات بدون الوضع فليز لا يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء المطلق بشرط استعمالها في الجزئيات فلم يكن الاستعمال محتجزا للوضع واجيب بان استعمالها من في الجزئيات بطريق المجاز لما عرفت من ان لفظ من ليست موضوعة للجزئيات فيكون استعمال اللفظ في غير الموضوع له ولا نعني بالمجاز الا هنا فاذا كان كذلك فيلزم وقوع المجاز بدون الحقيقة وهذا وذلك لان الابتداء المطابق وان كان موضوعا لهما لقياس الى لفظة من على التقدير المذكور لكنه ليس بحقيقة بالقياس اليها لأن الحقيقة هي استعمال اللفظ في الموضوع له مع ان لفظة من لا يستعمل في الابتداء المطلق بل في الجزئيات و وقوع المجاز بدون الحقيقة وان كان جائزا لكنه في غاية القلة فالعمل بالقليل بدون الضرورة غير جائز ولا ضرورة هذا قيل لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية فيمتنع وضعها لامور غير متناهية و لكن هذا لا متناع مبني على شيئين أحدهما ان يكون نفس المابقة حادثة لانها اذا كانت قد يمتنع فلا يمتنع وتأتيها ان يكون واضع الالفاظ غير متع مع كون النفس حادثة لان واضعها اذا كان واجبا فلا يمتنع ذلك ايضاً واجيب بان جواز ذلك عند من قال بوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة فكان الواضع قال هيبت لفظة من لكل واحد من الابتداءات الموضوعات بعد تصورهما بهذا المعنى الكلي قيل ابتداء السير من البصرة ايضاً ككلي كالابتداء المطلق لان ابتداء السير من البصرة يحتمل ان يكون من هذا البيت او ذاك البيت او غيرهما لان البصرة بيوت كثيرة فجاز ان يكون ابتداء السير واقعا من كل منها فلها افراد متعددة فيكون كليا واجيب بان المراد من الجزئيات هنا هو الجزئيات الإضافية لا الحقيقية وهو الاخص تحت الاسم فيكون جزئياته بالنسبة الى الابتداء المطلق وان كانت كليتها في نفس الامر قوله حالات آه) والحالة هي النسبة وقوله آلات عطف تفسيري لقوله انها حالات آه واحوال المتعلقةات هي كونها مبتداء ومبتداء منها فلا يردح ما قيل ان حالات المتعلقةات هي احوالها فيكون حالات المتعلقةات لا لمعرفة احوالها فيستلزم آلية الشيء لمعرفة نفسه وهو بطل (قوله اما تلك الجزئيات آه) واعلم ان الجزئيات ايضاً مستقلة بالمفهومية فاذا قيل ان ابتداء السير والبصرة واقع فانه الملحوظ قصد اح هو النسبة الحرفية لانها محكوم عليها ولكن طرفيها ملحوظان تبعا بخلاف ما اذا قيل من البصرة فان الملحوظ قصد اح هو طرفاها اعنى السير والبصرة وهي ملحوظة تبعا وكذلك اذا قيل ان النسبة بين زيد وقائم متحققة فان الملحوظ قصد اح هو النسبة الحرفية لانها محكوم عليها وكل واحد من زيد وقائم ملحوظ تبعا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم فان الملحوظ قصد اح هو زيد قائم دون النسبة بينهما (قوله اذ لا بد لي كل آه) دليل

لعدم تكون الجزئيات مخكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لابد ان يكون بين المحكوم عليه
وبه فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالدات ليعتبر النسبة بينهما واما ان يكن
الجزئيات ملحوظة قصدا وبالدات فلا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما قوله
ليمكن ان تعتبر النسبة آه لا يقيم ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معنا المطابق
محكوما عليه وبه لان امر كسب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شئ من
الموضوع والمحمول بل المقدم والآتالي والقضايا محكوما عليه وبه اوجوا لنسبة بينهما لانا نقول
ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل وفي القضية بطريق الاجمال وامر كسب من المستقل
وغيره غير مستقل اذا كانت النسبة بطريق التفصيل واثار اليه السيد قدس سره في حاشية المطول
اونقول الامر كسب من المستقل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بامر خارج والنسبة
احتاجت الى فاعل ما هو خارج عن مفهوم الفعل بخلاف القضية فان النسبة فيها احتاجت الى طرفين
وهو اذا خلا في القضية وقال مولانا محمود في حاشية شرح الشمسية ان يكون المركب من المستقل
وغيره غير مستقل ليس كليا فقد يكون مستقلا يضم ولعل ذلك الكلام من الفضل المذكور لاجل
ما هو المشهور بينهم من ان المركب من الشئ وغيره فان هذا ليس كليا الاثرى ان المركب
من المركب وغيره مركب ولكن ارجاعه الى هذا الكلام المشهور بينهم لا يخفى عن شئ فتأمل قوله
علمت ان المراد بكيونة المعنى آه اي بكائنية المعنى في نفسه آه وكذا علمت ان المراد بكيونة
المعنى في غيره عدم استقلاله بالمفهومية وكيونة المعنى في غير الكلمة دلالتها عليه بضم
كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية فراجع كيونة المعنى في غيره وكيونته في غير الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو عدم استقلاله بالمفهومية وانما قال بكيونة المعنى ولم يقل
بكون المعنى لان قوله في نفسه ظرف مستقر فيكون متعلقه كائن فلذا لك قال بكيونة المعنى
بمعنى كائنية المعنى ولقائل ان يقول لو قال بكون المعنى يكون المقصود هو كونه ظرفا مستقرا
حاصلا فلا احتياج الى المحيى بالكيونة الا ان يقر لو قال بكون المعنى بمعنى كائن المعنى اي حاصل
المعنى لا يكون العبارة معصلا بخلاف ما اذا قال بكيونة المعنى اي بكائنية المعنى وحاشية فان
معنى المحصل ههنا هو المعنى المصدري قوله فراجع كيونة المعنى في نفسه آه قوله في كون مرجعها
الى امر واحد محل نامل لان النسبة النقيضية التي هي جزء معنى اسم الفاعل ليست معنى كائنا في نفسها
مستقلا بالمفهومية ومع هذا معنى كائن في نفس اسم الفاعل وهو مفهوم منه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى البعد فهو داخل في هذا الاسم من حيث دلالة على النسبة اذا كان الضمير راجعا الى الكلمة
وغير داخل فيه من هذه الحيثية اذا كان راجعا الى المعنى لما عرفت من ان النسبة المذكورة
ليست معنى كائنا في نفسه مستقلا بالمفهومية فمح كيف يكون مرجعها الى امر واحد واجيب عنه

بأن قوله لا استقلاله بالمفهومية قيد المحول وهو قوله ولا لهما عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها فان دفع ما ذكر لان الكلمة يدل على معنى بلا انضمام كلمة اخرى اليها اما لكون هذا المعنى مستقلا بالمفهومية او بغير ذلك وعلى الاولى يكون المعنى ح في نفس الكلمة مستقلا بالمفهومية وعلى الثاني لا يكون المعنى في نفس الكلمة (قوله يحتمل ان يرجع الى ما) كما يحتمل ان يرجع الى المعنى وعلى التيقن الظرف مستقر صفة له معنى على ما ذكره الشرح فيما سبق ويحتمل على الاول ان يكون لغوا متعلقا بدل اى دل على معنى بنفس اللفظ من غير احتياج الى ضميمة كالحرف ورده المص في الايضاح بان في لا يستعمل بمعنى الباء انه يقتضى ان يكون المعنى في هذا الحرف مادل على معنى في غيره اى بلفظ آخر معه وهو غير مستقيم واجيب عن الاول بان حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض اخر ورد بانه مجاز فلا ير نكب في التعريف بدون قرينة ظاهرة ومن الثاني يمنع عدم الاستقامة فان الحرف انما يدل على معنى بغيره (قوله وارجاع الضمير الى عطف على المعنى في قوله في المعنى الاخير) قوله لعدم مسبوقيتها آية اى لعدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة بما يدل على اعتبارها بخلاف عبارة الكافية حيث قد سبق فيها كينونة المعنى في نفس الكلمة بما يدل على اعتبارها وهو دليل الحصر قيل عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل لا يدل على ان يكون عبارته ظاهرة في المعنى الاخير وارجاعه الى المعنى بل يدل على عدم كونه المعنى الاول وهذا لا يستلزم ظهور الثاني لجواز ان يكون متساوئين والجواب ان ظهور المعنى الاخير بانضمام شئ آخر وهو قرب المرجع اليه لانه على تقدير عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل يكون الظاهر ارجاعه الى المعنى كما مر (قوله ولهذا جزم المص) اى ولا جل عدم مسبوقيه كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل جزم المص في الايضاح برجوعه الى المعنى لا يقدح في العبارة ان يقول ظن موضع قوله جزم امر من ان الظهور ارجاعه الى المعنى فجاز ان يكون الضمير المحرور راجعا الى الكلمة المستفادة من ماء الموصولة في عبارة المفصل على خلاف المتبادر لاننا نقول حمل الالفاظ على ظاهرها واجب في التريفات فيصح ح قوله جزم ونقول صاحب الكشف رجل عقيدته ان يعمل بالمتبادر لا بغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فكذلك المص جزم بذلك ليوافق جزمه على قصد صاحب الكشف (قوله بالاسماء اللازمة الاضافة) بيان الخلل ان ذ ومثلا اسم مع ان تعريف الحرف يصدق عليه لانه يحتاج في الدلالة على معناه وهو صاحب المال مثلا الى ضم كلمة اخرى اليه وهو المال وتقرير الجواب ان معناه ليس صاحب المال بل صاحب شئ مطلقا لا صاحب شئ خاص كالفرس مثلا وهو مفهوم من ذ وبلا ضم شئ اليه وكل معنى التفوق هو فوق شئ لا فوق زيد او عمر او غيره وكذا الباقي من الجهات الستة وما الجاب عنه بعض الشارحين من ان ذكر المتعلق شرط في الحروف دون في الاسماء

اللازمة الاضافة مردود من وجهين احدهما ان من الواضح لم يقع نص على ان ذكر المتعلق شرط في دور في الاسماء اللازمة للاضافة وثانيهما باننا نقول ان الاسماء اللازمة للاضافة في الاصل اما ان تحتاج في ولاقتها على معنى الى ضم كلمة اخرى اليها ولا نحتاج في تلك الدلالة اليها ان كان الثاني فشرط المتعلق لا يصح وان كان الاول فشرطه بلا فائدة (قوله لان معانيها مفهومات كلية) فان معنى ذو مفهوم كلي مستقل بالمفهومية ملحوظة في حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه وهو احوال مثلا اجمالا وتبعها ولا حاجة الى ذكره فاذا تعقلنا معنى ذو فيتعقل متعلقه اجمالا بخلاف الالهية العارضة كالا بتدريج من البهرة قيل كون هذه الاسماء اللازمة للاضافة مستقلة بالمفهومية بطرفان ذو ومثلا لو كان مستقلا بالمفهومية يلزم صحة ان يقع مخبر اعنه وبه واللازم بطواحيب بان استقلاله لا ينافي بامتنان كونه مخبرا عنه وبه بسبب ما رخص لان ذو ومثلا ليس في الاصل ظرف قابل الظرفية عارضة عليه والظرف لا يقع محكوما عليه سواء كان ذلك العارض جزء المدلول ما يدل عليه كحتم او خارجا عنه كالظرف المدكور فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني ولكن صلاحية كونه محكوما عليه غير منتفية عنه وكذلك في الجهات المستقلة لا يتم لا يجوز ان يكون للعرف ايض هذه الصلاحية اي صلاحية كونه محكوما عليه في نفس الامر الا انه لا يقع محكوما عليه لعارض وهو احتياجه الى متعلقا لانا نقول الاستقلال شرط مع صلاحية كونه محكوما عليه ولقائل ان يقول بطلان اللازم منه لانه يصح ان يتم ان ذو ومما هو لازم للاضافة ويتم ايض انه اسم فيكون محكوما عليه ح وايض يتم هو اي هذا الشخص اسمه ذو ويتم ايض ان خالدا القبة ذو وفيكون ح محكوما به فللاسم والملقب الا ان يتم ان ذو في هذا التركيب اسم لذو والذي يكون النزاع فيه ومعناه مستقل بالمفهومية وهو لفظ ذو والذي يصدق عليه تعريف الحرف ظاهر بخلاف ذو في هذا التركيب فان تعريف الحرف لا يصدق عليه ظاهرا ايضا لما عرفت من ان معناه لفظ ذو ولا صاحب شيء او مال حتى يصدق تعريف الحرف عليه ظاهرا (قوله ولكن لما جرت العادة) دفع هوال تقريره ان ذكر المتعلق في الاسماء اللازمة للاضافة من الامور الضرورية لانه لا ضرورة للاضافة فلا يستعمل بدونه وبعبارة اخرى بانه اذا كان تعقل متعلقا بها غير لازم لها فما الحاجة الى ذكرها ومما ذكرنا عرفنا ان كلمة لكن وقعت في موقعها لانه يتوهم من قوله غير حاجة الى ذكرها ان ذو ومثلا لم يكن من الامور اللازمة للاضافة لان ذكر المتعلق فيها يكون ضروريا كما عرفت وقوله لان الغرض من وضعها دفع هوال ايض فكانه قيل ما السر في انهم استعملوها مضافة الى متعلقات مخصوصة ولم يستعملوها مضافة الى متعلقات عامة ليعلم ان استعمالها على سبيل العام ايض . . . تقرير الجواب ان الغرض من وضع هذه الاسماء هو ان يستعملها بمتعلقات مخصوصة فلا يدكر بدونه لانه موضوعه لذلك المحل على ما ذكرنا (قوله لفهم هذه الخصوصيات) وهي انها لا يضاف الا الى متعلقات مخصوصة ويكون الغرض من وضعها ايض هو هذا (قوله لاجل فهم آه) اي ليس ذكر

المتعلق واخفاها اليه لاجل فهم معناها لان معانيها مستقلة بعضها عن بعض وقوله معتبرة حال من
 الفهم في دالة اي هذه الامعاء دالة على معانيها حال كون هذه الامعاء معتبرة في حد انفسها
 اي تلك الدلالة في انفسها اي انها تدل بنفسها لا في غيرها (قوله اعني الحدث) وانما فهم
 المعنى التضمني المستقل بالمفهومية بالحدث مع ان الزمان لا يفهم معناه التضمني المستقل
 بالمفهومية لانه ليس مقتربا باحد الازمنة الثلاثة باعتباره ولا يلزم ان يكون للزمان زمان ولا ان
 في كون الزمان مستقلا بالمفهومية كلام ولا ان في كون الزمان مدلول للفعل ترجمه دليل هو المدلول
 الوجودية (قوله في الفهم عن لفظ الفعل) وانما قال في الفهم لئلا يشكل بالاضا در فان الضارب مثلا
 مقترب باحد الازمنة الثلاثة لكن ذلك الاقترب ليس الافتراض في الفهم بل في التحقق فانه
 مقترب به في نفس الامر وانما قال من لفظ الفعل لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب عمر واعدا او امس فان
 الضارب فيه مقترب باحد الازمنة الثلاثة في الفهم لكن لا يفهم من لفظ الفعل بل من لفظ الغدا والامس
 (قوله اخرجه بقوله غير مقترب) جزاء للمشرط فظهر منه ان المراد من المعنى في قول المصمم اعم من المعنى
 المطابق والتضمني لانه لو كان المراد منه معنى المطابق يخرج الفعل ح بالصفة الاولى اعني
 في نفسه ولا يحتاج الى الصفة الثانية ح لان معناه المطابق في غير مستقل بالمفهومية وانما يكون
 معناه المطابق في غير مستقل بالمفهومية عند من قال معناه هو الحد في الزمان والنسبة الى فاعل
 مخصوص لعدم فهمه من الفعل وهذا هو التحقيق وعند من قال معناه هو الحدث والزمان والنسبة
 الى فاعل ما يكون معناه المطابق مستقلا ح لفهم فاعل ما عن لفظ الفعل لا يتم لانه لا يجوز ان يكون المراد
 من المعنى هو المطابق كما هو الظاهر فيكون الفعل ح خارجا عنه بقوله في نفسه ويكون قوله غير
 مقترب الخ تأكيد للاخراج لانا نقول هو بعيد غاية البعد فاذا عرفت ان المراد من المعنى اعم من
 المطابق والتضمني فيرد الاشكال من وجهين الاول ان المتبادر من المعنى هو المطابق وهو متل
 الالفاظ على المتبادر في التعريفات واجب واجيب بان ذلك لما يكون عند عدم القرينة وهذا المعنى
 المذكور في دليل المحرر قرينة على ان المراد من المعنى اعم منهما لان المراد من المعنى في دليل
 المحرر هو التضمني لان المقترب باحد الازمنة الثلاثة ليس الا المعنى التضمني لا المعنى المطابق
 والا يلزم توصيف الكل باقتربان الجزء وليس ذلك في العرف فلا يتم ان زيد مقترب بيده او براسه
 مر فوا يفهم قوله غير مقترب ان قرينة الدلالة لانه لو كان المراد من المعنى المطابق في قوله غير مقترب ان
 لان معناه المطابق خارج بقوله في نفسه على ما هو التحقيق كما مر آنفا الوجه الثاني ان الفعل باعتبار معناه
 التضمني الذي هو الزمان انهم كائن في نفسه مع انه ليس باعتباره هذا المعنى مقتربا باحد الازمنة الثلاثة ولا يلزم
 ان يكون للزمان زمان وهو بط فلم يخرج الفعل مطلقا عن الاسم لا يتم لان يكون الفعل باعتبار
 معناه التضمني الذي هو الزمان كائنا في نفسه لان الزمان ظرف لنسبة الحدث الى الفاعل المخصوص

فمفهوم الفعل ح الحدث والنسبة إلى فاعل مخصوص وزمان نسبة الحدث إلى فاعل مخصوص زمان
نسبة الحدث إلى الفاعل المخصوص غير مفهوم من لفظ الفعل لا بعد فهم فاعل مخصوص منه ولا يفهم فاعل
مخصوص منه فلا يفهم منه الزمان ايضاً لاننا نقول ح يلزم ان لا يكون الحدث ايضاً مستقلاً بالمفهومية
لان من اجزاء الفعل هو الحدث المنسوب إلى الفاعل المخصوص وهو غير مفهوم من الفعل لا بعد فهم
الفاعل المخصوص منه على ما عرفت مع ان الحدث مستقل بالمفهومية بالاتفاق واجيب عن الوجه
الثاني بان المعبر في الفعل والاحتجاب الجزئي اي مقترن باحد الازمنة الثلاثة احدى من معانيها
التضميني لا الاحتجاب الكلي كما زعم المعترض والاحتجاب في الاعم هو نقيض الاحتجاب الجزئي وهو
السلب الكلي اي غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بواحد من معانيه ولقائل ان يقول على قوله في الصفة
الاولى خرج الحرف عن هذا الاعم ان المراجع من المعنى في نفسه اما المعنى المطابق والاعم من
المعنى المطابق والتضميني والالتزامي ان كان الاول فيخرج الفعل ايضاً بالصفة الاولى لا
معناه المطابق غير مستقل بالمفهومية وهو الحدث ولزمان والنسبة إلى فاعل خاص وان كان الثاني
فلا نم ان لا يكون الحرف معناه التضميني والالتزامي مستقلاً بالمفهومية لان من مثلاً ندل على
الابتداء المطلق بالاستقلال والابتداء المطلق اما جزء معنى الحرف او لازم معناه على التقدير الاول
يلزم استقلال معناه التضميني وعلى الثاني يلزم استقلال معناه الالتزامي الا ان يتم اننا اختار الشق الثالث
هو الاعم من المطابقة والتضميني والاعم من المطابقة والالتزامي فتح لا يتوجه لترديد المذكور ومن
ان الابتداء المطلق اما جزء معنى آتانه غير نافع كما لا يخفى على المتأمل قيل اذ انهم من ضرب مثلاً
لحدث الذي هو معناه التضميني ولم يفهم منه معناه المطابق فيلزم تحقق التضمن بدون المطابقة
واجيب بان الحدث ليس معناه التضميني لانه قسم الجزء في ضمن فهم الكل فلا بد ان يفهم الموضوع
في تحقق التضمن في ضمنه فلما لم يتحقق المطابقة فلم يتحقق التضمن ايضاً واما اولاً فلان
لهم كون الحدث معنى التضميني بطلان القوم بانهم قالوا على كونه معناه التضميني واما ثانياً فلانه
يلزم بطلان حصر الدلالة لوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام ولا شك ان دلالة ضرب مثلاً
على الحدث دلالة وضعية وهي ليست مطابقة ولا التزام كما هو ظاهر وليست تضمينية بما ذكرت وقد بقي
قائلين البعثان والرد بين عليه ولم يتوجه إلى الجواب عنهما احد اقول يمكن ان يتم دلالة التضميني
لا يكون بدون دلالة المطابقة مثلاً اذا كان مفهوم اللفظ واحداً فيز متعلداً واد كان معناه متعلداً
كما فيما نحن فيه جاز ان يكون المراد ح ان لا يكون دلالة التضمن بدونها في الجملة باعتبار
هذا معنيهما ونقول التضميني اهم من ان يكون باعتبار معناه المطابق دلالة معناه التضميني
باعتبار المادة دلالة التضميني فلا شك ان مادة التضميني لا تكون بدون مادة دلالة المطابق
باعتبار قيمته لان تحقيق دلالة التضميني بدون دلالة المطابقة لكنه غير ممكن بل المنزع تحقيق مادة دلالة

تتضمن بتدوين مادة دلالة المطابقة وهو غير لازم فان قلت ماد دلالة المطابقة هي لفظ موضوع لمعنى
 مركب والوضع يستلزم الدلالة قامت نعم لكن الفعل يدل على فاعل خاص عند ذكره كذا ان من موضوعه
 لا ابتداء الخاص ويدل عليه بتكرار المتعلق والناظر ان يقول لا شك ان الفعل موضوع للمحدث
 والزم ان والنسبة الى فاعل مخصوص فلما ان يدل الفعل عليه اولا فان دل عليه فهو الما
 وان لم يدل عليه فلا يصح قواهم ان الوضع يستلزم الدلالة وفيه ما فيه والحق في الجواب ان يقوم
 ان فاعل ما وفاعل الخاص كليهما خارجان عن مفهوم الفعل ودلالة الفعل عليهما بل لا التزام فاعلم ذلك
 (قوله فدخل فيه الاسماء الافعال) واعلم ان قوله بحسب الوضع الاول بمعنى انه ام يمكن مبدؤا بوضع
 اي لم يمتد عليه وضع لا بمعنى التقدم باعتبار الوضع الثاني حتى يلزم ان يكون لكل لفظ وضع مع
 ان اللازم بطريق تعدد الوضع في زيد مثلا ثم ان قوله فدخل فيه الاسماء الافعال وقوله وخرج عنه
 الافعال المنسلخة عن الزمان دفع سواله في تقريره ان تعرف الامم غير جامع ومانع اما الاول فلعدم
 صدقه على الاسماء الافعال نحو صفة لانه بمعنى اسكت وهو اما بمعنى الحال او الاستقبال وعلى
 المتقدمين يكون مقترنا باحد الزمنية الثلاثة واما الثاني فلصدقه على الافعال المنسلخة عن الزمان
 مثل عسى وكاد ونعم وبئس وفعل التعجب وغير ذلك فيصدق عليها انها غير مقترنة باحد الزمنية
 الثلاثة لعدم الزمان فيها فان السالبة لا يتقضي وجود الموضوع ولما اعتبر القيد المذكور فيصدق
 على اسماء الافعال انها غير مقترنة باحد الزمنية الثلاثة بحسب الوضع الاول ويصدق على الافعال
 المنسلخة انها مقترنة باحد الزمنية الثلاثة بحسب الوضع الاول ثم على ما ذكرنا من ان افعال
 المدح والمذم والفعال التعجب وغيرهما ما تجرد عن الزمان ماضي بسبب عروض الانشاء يشكل بما
 ذكره المصنف من ان افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم وافعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب
 فانها اذا كانت موضوعا لانشاء يكون تجردا عن الزمان بحسب الوضع الاول الا ان يقال المراد
 بوضعها لانشاء هو لزوم الانشاء لها قيل على تقدير اعتبار قيد المذكور لا يكون التعريف جامعاً لعدم
 صدقه على وزن الفعل كشمركم لغرس وخرب علمك لانت ولعدم صدقه على يزيد ويشكر علمك لانوا
 بحسب الوضع الاول مقترن باحد الزمنية الثلاثة واجيب بان الاسم هو الذي كان دالا على معنى
 في نفسه باعتبار الوضع الحال وكان هذا الوضع الحالي غير مقترن باحد الزمنية الثلاثة بحسب الوضع
 الاول فوضع الحالي في الامثلة المذكورة غير مقترن باحد الزمنية الثلاثة بحسب الوضع الاول
 لعدم كون الوضع الثاني في الوضع الاول نعم يتجه عليه انه يلزم ان يكون الدلالة بحسب المعنى
 في نفسه باعتبار وضع وعدم الاقتتران باحد الزمنية الثلاثة باعتبار وضع اخر وفيه بعد قلن الظاهر
 يكون كلامه باعتبار الوضع الواحد وايضا يشك في ان هذا القول فان ضربا مثلاً اذا انقلبت
 معناه الذي هو الضرب الى معنى القتل لمناهضة بينهما فكل ما معنى الفعل فيلزم ان يكون المعنى

يصدق على معنى القتل إنه غير متقترن باحد الأزمنة الثلاثة لان معناه الثاني لم يكن في وضعه الاول ويمكن الجواب عنه بان المراد ان هذا المعنى غير متقترن باحد الأزمنة الثلاثة نوه الاشخاص فلا يصدق على معنى القتل انه لا يكون نوعه في الوضع الاول لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل فم يكون هذا النوع في الوضع الاول بخلاف يزيد ويشكر علمين لان الاصح من نوع والفعل من نوع آخر ولقائل ان يقول ح يشكك بما اذا جعل ضرب مثلا علما للحدث فيلزم ان لا يكون اسما لان علم يصدق عليه انه لا يكون المعنى الحادثى في الوضع الاول لوجوده فيه الا ان يتم لانم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون المعنى العلمى حال كونه بهذا الوصف في الوضع الاول ويمكن الجواب عن يزيد ويشكر علميين بان المراد عدم اقتترانه في الاول وضعه الاصحى وانما قيد الوضع بالاول لان الظان اسماء الافعال والافعال المنسلخة عن الزمان موقوفة للمعنى الفعلى والحدث ثانيا لتحقيق ما هو امانة الوضع وهى فهم المعنى الثانى بلا قرينة فلما قيد الوضع بالاول دخل اسماء الافعال فيه وخرج افعال المنسلخة عن الزمان (قوله لان جميعها اما منقولة آه) يعنى ان جميعها اما ان بعضها منقول عن المصادر وبعضها منقول عن الظرف والجار والمجرور فيكون من قبيل تقسيم الكل الى الاحزاء قوله هواء كان النقل فيه صريحا) فان النقل الصريح هو الذى استعمل له مصدر افانهم استعملوا رويد مصدر او نقل من معناه المصدرى الى امهل فانه مقتترن باحد الأزمنة الثلاثة لانه اما به معنى الحال ولا تقبل ان هو قوله تعالى امهلهم رويدا فان رويدا في الآية مصدر بمعنى الامهال اي امهلهم امهالا فالارواد وهو الامهال مصدر الثلاثى المزيدي فتدفع الزوائد منه ورد الى الثلاثى فصار رويد بفتح الراء وسكون الواو وهو مصدر الثلاثى المحرور ويد تصغير رويد اذ لا يصغر الثلاثى المزيدي ما لم يرد الى الثلاثى المحرور فيكون رويد مصدر اصريحا من ارود ورواد (قوله نحو رويد) فانه اهم مع عدم صدق تعريفه عليه لان معناه وهو امهل مقتترن باحد الأزمنة الثلاثة ولكنه بحسب الوضع الاول غير مقتترن باحد الأزمنة الثلاثة لانه في الاصل مصدر واليه اشار بقوله فانه قد يستعمل مصدرا اي قد يستعمل مصدرا كما يستعمل اسم الفعل قال الفاضل السمرقندى مولانا عصمت الله في الحاشية فيه ان استعماله في المعنى المصدرى ينال في كونه منقولا اذ لابد في اللفظ المنقول من ترك استعماله في الاصل منه بل ظلمه انتهوى كلامه اقول نعم لابد في اللفظ المنقول ان لا يستعمل في المعنى المنقول عنه الا ان المراد ان الناقل لا يستعمل في معناه الاصلى هو استعماله غير الناقل فيه اولا الا ترى ان لفظ الصلوة يستعمل في الدعاء ولكن الناقل وهو اهل الشرع من حيث انه اهل الشرع لا يستعمل فيه والظ ان يكون الناقل في رويد هو العرف الخاص او نقول قد ترك معناه الاصلى فيما نحن فيه هو لا يستعمل في معناه المصدرى اصابة بل بمعنى الامر اهمل امهل واستعماله في المعنى المصدرى

في قوله تعالى امهكم زويدا في ضمن المنقول المطلق لا اصاله فالفاضل المذكور اشبه من لفظ
الاستعمال ثم قوله فانه قد يستعمل في ايل على كون النقل في رويدا صريحا (قوله فانه وان لا
يستعمل مصدر) فلم يكن النقل فيها صريحا بل غير صريح فانه على وزن المصدر الذي هو فوقه
بكسر التاء مع التثنية فكأنه نقل من مضاف الى مصدر ي الى بعد فيكون هيهات مصدر احكاما واصل
هيهات وقوات هيهة رقوبة قلبت الياء الفافيهما بالاصل الاول من اصول القلب وهما على
وزن فعللة وقوات الفارسية بانك كردن ما كيان وناقيل ان يقول في ادخال هيهات في المصدر
الاصلية نظر لان ما ايسر في الاصل لان يقم المصدر الاصلي اعم من ان يكون حقيقة او حكمة
(قوله اذ عن المصنف المسمى كانت اه) وهذه العبارة تشبه على كون اللفظ منقولاً عنه وليس كذلك
انه قد اجري على المعنى على اللفظ مجازا ثم ان لفظة ص في الاصل من اسماء الاصوات ثم نقل
منه الى المعنى المصدرى وهو السكون ثم نقل هذا الى معنى اسكت الا ان فيه خلافا قال بعضه
نقل من المعنى الصوتي الى اسم الفعل وهو اسكت وتال بعضهم نقل من المعنى المصدرى الى اسم
الفعل وقال بعضهم نقل من المعنى الصوتي الى المعنى المصدرى من المعنى المصدرى الى اسم
الفعل وبلا منه وهو قوله او عن المصادر التي ان ينظر الى الثالث (قوله نحو ما ملك زيدا اه) فانه
نقل من معنى الظرف الى اسم الفعل وهو قدم او تقدم فان كل واحد منهما امر بمعنى الحال او
الاستقبال وكك نقل عليك عن معنى الجار والمجرور الى اسم الفعل وهو الزم بكسر الهمزة ثم انه
اراد من الظرف الظرف الحقيقي فلا يرد ان الجار والمجرور رايض ظرف فلا يجوز المقابلة لان الجار
والمجرور ظرف حكما لا حقيقة (قوله فليس لشي مناه اه) اي من اسماء الافعال فان المصدر و
الاصوات والجار والمجرور وغيره غير مقترن باحد الا زمته الثلاثة بحسب اصل الوضع (قوله وخرج عنه
المضارع) الواو لا ابتدءا لا للعطف فلا يرد ما قيل من ان قوله وخرج اما عطف على قوله خرج او على قوله
دخل وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون اقيد المذكور وهو بحسب اصل الوضع دخل في دفع الاشكال
عن المضارع مع انه ليس بك والقرينة على كون الواو لا ابتدءا كلام لا حقه وهو (قوله على نقله
اشتراكه) اشار به الى المنع والى المذهب الاصح وهو كونه مشتركين الحال والاستقبال تقرير المنع
بان لا نم كونه مشتركين في الم لا يجوز ان يكون موضوعا للحال واستعماله في الاستقبال مجازا وبالعكس
ويمكن للمضارع دلالة على المعنى المجازي بالقرينة لا بد منها فلا دلالة له على الاستقبال على
تقدير وضعه للحال وكذا العكس (قوله اذ لا يقدح في الدلالة اه) والا يلزم عدم صحة لفظ المشترك كالعين
لانه على نقله لا لته على المعنى يدل على غير من معانيه فانه جاز ان يكون احدهما للدلتين
متصودة والاخرى غير مقصودة (قوله نعم يقدح في ارادة اه) فارادة معنى الحال يمنع عن ارادة تعني
الاستقبال في زمان واحد اذ كان كل واحد منهما مقصودا اصليا (قوله ولما فرغ من بيان جد الام

ارادة) نقادير الارادة الدافع هو ال مشهور في مثل هذا المقام نقر بحجج ان كلمة لما يكون للنظر فية
 مع السببية والظرفية منفية ههنا لان المفراغ هو التلبس بالجزء الاخر من الشيء والشروع هو التلبس
 بالجزء الاول وهما يكونان في زمانين اساسية الجملة الاولى للسببية فلان المراد من اللزوم
 اللزوم العادي فان عادتهم انهم لما فرغوا عن مبحث شرعوا في مبحث آخر وليس المراد من السبب
 السبب في نفس الامر ولو سلم ان يكون المراد من السبب السبب في نفس الامر فاجملة الاولى سبب
 للثانية بعد ما التزم المصنف انما كتابه او جرد كلمة لسبب معنى السببية او القافية انفاقيه لا لزومية
 (قوله لينفك زيادة معرفة) يجب ان يحصل بذكر الخواص زيادة المعرفة بالاسم لا اصل المعرفة ولا
 يلزم تفصيل الحاصل لحصول اصل المعنى فتعريفه في هذا ان الخواص من تعدد التعريف
 فلا يرد ان ذكر الخواص بين تعريف الاسم وتقسيمه فصل بالاجنبي فلا بد ان يكون التقسيم
 بعد الفراغ عن التعريف وانما قدم الخواص على التقسيم انها غير مختصة بشئ من قسمي الاسم نعم
 او كانت مختصة بالمعرب والمبني ينسحق ناهيها من التقسيم وعدم اختصاصها بشئ من قسميه
 حكم على الاغلب لان الجر مختص بالمعرب قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله قال بعض
 المحققين ولك ان تقول هذه احكام مشتركة بين قسمي الاسم فقدم على التقسيم وذكر الجر على
 سبيل التقريب بشرطة مع ما ذكر في الاختصاص التي على كلامه وفيه ان اكثر ما ذكره من الخواص
 الخمسة مختصة بالمعرب فان اللام والتنوين ايضا كالجزم مختصان بالمعرب فذكر هذه الخمسة من
 الاحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعجاب ان ثنتين منهما ابى من تلك الاحوال مشتركة بعيد
 انتهى كلامه ثم ان الفاضل السمرقندي اراد من بعض المحققين مولانا عصمت افول جاز دخول التنوين
 بالاسم المبني وكك لام التعريف اما الاول فلانهم قالوا ان تنوين الترنم هي ما تلحق بالقافية
 المطلقة وهي كما يكون فعلا يكون اسما مبنيا ايضم وكك تنوين الغالي لانها تلحق بالقافية
 الدقيقة لا وهي ايضم كما يكون فعلا يكون اسما مبنيا ايضم والتنوين الغالي هي التي تلحق اخر
 كبيت آخر حروفه ساكنة والغرض من الحاق هذا التنوين الدلالة على الوقف لان القافية
 ساكنة والقافية الساكنة يستوي فيها الوقف والوصل فاذا اردت التنوين علم انك واقف ومبيت
 هذه التنوين غاليا لانه على من الحداري جاز ابى هو زائد على الكلمة كذا في شرح المفصل واما
 الثاني فلما قاله مولانا عصمت حيث قال حقيق في موضعه ان الذي في الاصل الذي زيدت عليه اداة
 التعريف وقد قالوا ايضم ان اللام في الذي والتي لام الحرفية وهي لام التعريف وهما في الاصل
 الذي والتي عند البصريين لا يقيم ما ذكرته ينقض بما قال صاحب الكشاف من ان ما لا تدخله
 التنوين والحركات الثلاث تسمى مبنيا لانا نقول المراد من التنوين في قوله ما لا تدخله التنوين
 فيرننوين الترنم والتكثير فان تنوين الترنم يكون في الانواع الثلاثة من الاسم والفعل والحرف

وتنوين التنكير قد تدخل في الدننيات مثل سيبويه وسيبويه وصه وصه ما كذا في بعض الشروح
 فاذا عرفت ذلك فيصح ما قال بعض المحققين من ان ذكر الجر على سبيل التثريب لشر كنه مع ما
 ذكره الدهم في اهل الاختصاص فظاهر مما ذكرنا ان ما قاله الفاضل السمرقندي على بعض المحققين
 سيتحوله وفيه ان الكثير ما ذكره من الخواص الخمسة مختصة بالعرب آه انما شاء منه لعدم تتبعه
 في كلام القوم (قوله ومن خواصه) خبر مقدم للاهتمام او المحصر فان ما ذكر من الخواص الخمس منحصراً
 في البعض ولا يشمل ان يكون مبتدأ كما قال صاحبها لكشاف في قوله تع ومن الناس من يقول آمنا
 ولا يخفى انه يلزم ان يكون المذكور من الخواص رقل من المتروك وهو لا يجوز (قوله: بها بصيغة
 الجمع الكثرة) الجموع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وجمع
 القلة ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما كذا اقول الشئ قبله وجمع الكثرة ينسب على كثرتها
 التي تتجاوز العشرة في الخواص ما تبلغ قريباً من ثلاثين (قوله وبه التبعيضية آه) اي منيها بمن
 التبعيضية في اول الوهلة على ان ما ذكره آه فلا يردح من الخيل من ان عند عدم من التبعيضية
 ايضاً هذا التنبيه حاصل لان الخواص جمع الكثرة وهو يطلق على ما فوق العشرة مع ان ما ذكره بعض
 منها فلا يحتاج الى ايراد من التبعيضية لا يقام من التبعيضية لا يصلح ان يكون نسبها على ان ما ذكره
 بعض منها لانها لو كانت منحصرة فيها ليقم يصح من التبعيضية بان يقيم بعضها كذا وبعضها كذا آه لانا
 نقول ان التنبيه مبني على تقدم اللفظ على الحكم لا العكس لا يقيم ثقلاً مع على اربط غير شائع بينهم
 بل الشائع هو العكس كذا في قوله وهي اهم وفعل وحرف لانا نقول القرينة على خلاف الشائع ههنا ظم
 لان من البين ان كل واحد من الخواص لا يقيم يفهم من قوله وبمن التبعيضية على ان آه انه لو ام
 يأت من كان الحكم صحيحاً لكنه يكون مارباً عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جمع
 الكثرة عشرة مع ان ما ذكره من الخواص خمسة لانا نقول لانم لزوم ذلك ولو سلم فلانم ان اقل
 مرتبة عشرة لانه لا فرق بينه وبين جمع القلة في مرتبة الاقلية فان اقل مرتبة لجمع الكثرة ايضاً اقل
 مرتبة لجمع القلة هو ثلثة ولو سلم فكثيراً ما يقوم كل منهما في مقام الاخر على سبيل المجاز (قوله و
 لا يوجد في غير) قيل ذكره في غير جائز لان معنى الاختصاص هو ما لا يوجد في غير قلت هذا تفسير لما
 يتضمنه قوله يختص وهو جزء السلبى وانما لم يقل وما يوجد في شيء ولا يوجد في غير اشارة الى
 المناصب بين المعنى اللغوي والعرفي بلخذ فيه قيل هذا التعريف تعريف الشئ بنفسه لاني معرفة
 الخاصة يتوقف على معرفة ما يختص ومعرفة يتوقف على معرفة الخاصة واجيب بان المراد من قوله
 ما يختص به هو ما يوجد فيه من قبيل ذكر الخاص واردة العام واجيب ايضاً بتجريد الاختصاص من
 جزء السلبى واستعماله في جزء الايجابى ولا يخفى ان المناقشة الاولى تندفع بهذا الجوابين
 ايضاً واجيب ايضاً بان المراد من الخاصة الاولى معنى الاصطلاح وبالثانية المعنى اللغوي قيل هذا

التعريف باللام لصداقته على شيء لم يكن فركه اليك كالناطق لانه يحتجب بالابسان ولا يوجد
 في غيره واجيب بان المقصود هو امتياز الخاصة عن بعض ماعدا اما هو الجنس والعرض العام لا امتيازها
 من جميع ماعدا ما احتل يورد التعريف مساويا للمعروف واجيب ايضا بان الهمزة هي كلمة ما هو
 الخارج المحمول بشهادة الدشال هذا ما قاله من لا تأمب و لقايل ان يقول يلزم منه ان لا يكون لام
 التعريف مثلا خاصة له لانها غير محمول عليه والمشهور ان النحويين لم يفرقوا بين الخاصة والفصل
 فالناطق عندهم خاصة فلا اشكال ح (قوله وهي اما شاملة لجميع افرادها او اقليم ان هذا تقسيم لها باعتبار
 جزءها الايجابي وهو ما يوجد في الهمزة والجزء السالب وهو ما لا يوجد في الهمزة في جميع الافراد فهي خاصة شاملة وان كانت
 موجودة في بعضها كالكتابة بالفعل فهي غير شاملة بخلاف تقسيمها الى الحقيقة والخيال فانه باعتبار
 جزءها السلبي لانها ان لم توجد في شيء من الاعداد فهي خاصة حقيقة كالكتابة بالقوة للانسان
 وان لم توجد في بعض الاعداد فهي خاصة اضافية كالشيء بالقوة للانسان فليس هو حوده في الجمادات
 ثم المراد من القوة في قولنا كالكتابة بالقوة معنى الامكان لا ما يقابل بالفعل لان الكاتب بالقوة
 المقابل للفعل غير شامل لافراد الانسان اذ بعضها كاتب بالفعل ثم ان هذا التقسيم علمي قلنا لان
 يكون ذو الخاصة ماهية كلية ذ افراد في الخارج كما هو عند اهل المعقول ب: لاف ما ذ كانت جزئيا
 حقيقة او كلياً مخصراً في فرد فانه لا يجري هذا التقسيم فيهما كما لا يخفى على المتأمل فمع ما قال بعض
 المشيبيين من ان هذا التقسيم ظاهري اذ كان ذو الخاصة كلياً ذ افراد في الخارج او في الذهن ليس علمي
 ما ينبغي وايضا افعال بعض المشيبيين من كلام طويل ينضمون اعتراضا طويلا ليس بشيء فارجع الى الحاشيتين
 حتى يظهر لك ما فيه وما ثم كون الكتابة خاصة للانسان مبني على مذهب الحكماء لانهم لا يقولون
 بالملائكة (قوله اي لام التعريف) هذا التفسير اما اشارة الى ان الالف واللام عوض من المضان اليه
 واما اشارة الى انها للعهد الخارجي اي اللام المعهود بين المتكلم والمخاطب ويحتمل ان يكون للعهد
 الذهني ولكن التفسير لبيان المراد وهو لام التعريف ثم ان قوله هذا هو الالف مبتداء ومن خواصه
 خبره وفلام الخبر للاهتمام بشانه لانه اشارة في اول الوصلة الى ان الهمزة هي ما هو بعض
 خواصه واحتمل ان يكون قوله من خواصه مبتداء وما بعده خبره وهو يكون كلمة من اسمية بمعنى
 البعض وليست من الحروف الجارة كما يكون للتبعيض كما قال صاحب المشاف في قوله تدوم الناس
 من يقول امنا فان قوله وهن الناس مبتداء وما بعده خبره وكلمة من ههنا بمعنى البعض وقد اشرنا اليه
 (قوله لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من بني هاشم) وهذا الجواب سوال من قال امن امبر
 مصيام في السفر ولقايل ان يقول ما ذكره الشاف في بحثه المبنيات من ان الميم يدل من حرف التعريف
 يخافي بقوله واو قال دخول حرف آة والجواب انهم يطبقون حرف التعريف عليه مما حقه
 ومجازا فبناء السؤال عليه لا يتم فعلى هذا ينبغي ان يقال في الجواب ان الميم ليست للتعريف بل

بدل من حرف التعريف لانا نقول ما آل قوله لعدم شهرته ليس الا ذلك لاسمنا ان كونها التعريف
غير مشهور بل المشهور انه بدل عنه قيل لو قال حرف التعريف كان شاملا لحرف الاء ايضاً لانه
لم يتعرض به لان كونه من خواص الاسم لا يحتاج الى البيان (قوله لعدم شهرته) وقيل انما لم يتعرض لان
اطلاق حرف التعريف عليه باحتمال لانه بدل من حرف التعريف كما اشار اليه الشم في بحث المبنيات
فالميم في الحديث بدل من اللام اي ليس من البر الصيام في السفر اولاً لانه اراد ان يذكر ما هو مختص
بالاسم عند جميع المواقف واختصاص الاسم بالاسم من ذهب بعض لا بقم عدم الشهرة لا يكون سبباً للمترك
بل لا بد ان يكون سبباً للبيان حتى يصير اولى مرتبة الاشتهار لادنى ما هو مشهور لا يحتاج الى البيان
لانا نقول في كل هذا ان التعريفات انما يكون للمبتدئين لا للمنتهي فما هو مشهوراً وهل للمبتدئ
(قوله انت في الاستدلال على البناء على السكون اذ لا يجوز تحريك اللام بالضم المشقة ولا بالفتح
لالتباسه باللام الابتداء ولا بالكسر لالتباسه باللام الخارة) قوله ال كهل اي مجموع الهمزة واللام
للتعريف كما يكون مجموع هـ للاثبات (قوله زيدات اللام بلفظ آء) اي زيدات اللام لئلا يلتبس همزة
التعريف بهمزة الاستفهام وان قلت حاز دفع الالتباس بتعريفها بالضم او الكسر لان همزة الاستفهام
مفتوحة قلت انهم اعتبروا الالتباس في الكتابة ايضاً ودفع الالتباس بزيادة اللام دون غيرها
لا متلزم ما هو الواجب وما يدل على ان اللام وحدها للتعريف دون الهمزة او المجموع هو سقوط
الهمزة عند الوصل (قوله يدل عليه اللفظ مطابقة) قيل المراد من المطابقة ما الحقيقة اي يدل
عليه اللفظ حقيقة او المراد انه لم يكن دلالة عليه تبعا وضمنا اي في ضمن الكل فان كان مطابقة
فيلزم عدم دخول اللام على اللفظ المستعمل في المعنى المجازي واللام بطولها على الاسد
في قولنا رليت الابد في الحمام فان حمل واخذ من الرمي او الحمام قرينة على ان المراد منه
هو الرحل الشجاع وان كان الثاني فيلزم دخوله على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة بان
انسلخ منهما ما لا يقيح الا الحدث ودلالة الفعل عليه يكون مطابقة بالمعنى المذكور واوجب
باختيار الناس بان لا يثبت عليه ليست مطابقة باعتبار حالة الاولى اب الوضعية الاولى لانه باعتبار
وضع الاول يكون دلالة عليه ضمنا من باعتبار حالة الوجود يصح دخولها عليه بغلاب الاسم فانه
ليس دلالة على معناه تضمناً لا باعتبار هذه الحالة التخييلية المجاز ولا باعتبار الحالة الاولى
كالاسد في الدشالين المذكورين واجيب ايضاً باننا لانك وفروع لفعل المجرد عن الزمان والنسبة
جميعاً لان الفعل لا يخفى من النسبة ادلاً بالشيوخ الرضي انما انحصر دخول حرف التعريف بالاسم
لانه نعين ذات هي مدلوله عليها في نفسها ويدل اللفظ عليها بنطاقه فخرج الحرف لعدم استقلاله
وكذا الفعل لانه وان كان دالاً على معنى في نفسه باعتبار الذات وهي الفاعل ولكن ليست دلالة
على الفاعل مطابقة لتزاما لان الجزء من الفعل ليس الا الحدث والرسالة والنسبة والفاعل سواء كان

خاصا او عاما لازم من لوازمه الذاتية ويرد عليه ما لم يرد عليه من عدم دخول اللام على الالف المستعملة
 في المعنى الجارية ويرد عليه ايضاً انه يلزم عدم دخولها في اسم الفاعل مثلاً لانه مركب من الذات المفهوم
 والحدث ونسبة الحدث الى هذه الذات فاد كان اللام لتعيين ذات بحيث يكون دلالة عليه ما مطابقة
 يلزم ما ذكرنا لان دلالة هذه خفا قال السيد قدس سره انما يختص دخولها على الالف لان اللام انما تدخل
 على المحكوم عليه وهو لا يكون الا اسما وانما يدخل عليه لان الاغلب ان يكون المحكوم عليه
 هو الفرد لا المفهوم لانه واحد فلا يحتاج اليه بالان التعيين انما يكون في الامور المتعددة والمتعددة
 هو المفرد لا المفهوم فع لا تدخل اللام على المحكوم به لان المراد منه المفهوم وقد عرفت ان المفهوم
 واحد فلا يحتاج الى دخولها فيه للتعيين لا يرقم هذا يستقص بقولنا ان لا يدخل على الفاعل لدخول اللام في
 المحكوم به لانا نقول لا نم كونه محكوماً به بل صفة لزيد واقائل ان يقول ان لم يكن كذلك
اشارة الى الطبيعية والمفهوم لا الفرد فهي ح التعيين مفهوم المدخول (قوله والفعل يدل عليه نضما
لامطابقة) لان معناه المطابق غير مستقل لتحقيق النسبة فيه وهي غير مستقلة والمركب من المستقبل
 وغيره غير مستقل وفيه ما ذكرنا فيما سبق وسند كرقيل ان الصفات بل جميع الاسماء المشتقة ايضاً
 لا يدل على المعنى المستقل الا نضمنا لامطابقه فيجب ان لا يعرف باللام وذلك لان معناها لمطابق
 غير مستقل لان النسبة فيها غير مستقلة والمركب من المستقبل وغيره غير مستقل وقال السيد
 قدس سره في حاشية المطول ان النسبة في الفعل بطريق التفصيل وفي الاسم بطريق الاجمال والمركب
 من المستقبل وغيره غير مستقل اذا كانت النسبة بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كان بطريق الاجمال
 واجيب ايضاً بان المركب من المستقبل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المستقل الى امر خارج من
 هذا المفهوم واحتاجب النسبة في الفعل الى فاعل وهو خارج من مفهومه بخلاف الصفات فان
 النسبة فيها احتاجت الى الذات وهي ليست خارجة عنها بل داخلية فيها (قوله فان حرف التعريف
 لا يدخل الضمائر) قيل ان حرف النداء حرف التعريف وهو تدخل الضمائر المنفصلة واسماء الاشارة
 والموصولات واجيب بان المراد حرف التعريف من حيث انه للتعريف بان قصده منه التعريف لا تدخل
 الضمائر ويمكن ان يراد من حرف التعريف هو اللام قيل ان اللام تدخل على الموصولات مثل
 الذي والتي فانهما في الاصل للذي والتي الا ان يقام هذا ما ذهب بعضهم وليس يتفق عليه على ان
 لانم ان يكون المراد بقوله كالموصولات جميعها اذ يجوز ان يكون المراد بعضها قوله ومنها
 دخول الجر والجراد هو الجر الداخلة عليه كداني دخول اللام لانها من خواص اللفظي كالنوين
 اشارة الى ان قوله والجر معطوف على مدخول الدخول لا على المدخول فان المقابلة يقتضي
 ان يكون من الخواص دخول الجر لانه ينبغي ان يكون موافقا باللام فالموافقة يستلزم ان يكون
 المدخول في كلا الموضعين اولم يكن فيهما هذا اذا كان المراد من الجر هو ارب الجر وهو الحركة

بيان الحرف كما هو الظاهر في الجبر والتبويض شائعان بمعنى الحركات والنون الساكنة يحتل بالمحقق في الآخر وما
 إذا كان المراد منه المعنى المصدري من جزاء الجهر أو أي يكون الشيء مجرورا لا بدح ان يعطف على
 الداخول لا على مدخوله لعدم صحة اسناد الداخول على كون الشيء مجرورا ثم ان قوله والجهر عطف
 على لفظ مدخول الداخول لا على محله فان لفظه مجرور من حيث انه مضارع اليه ومحله مرفوع
 من حيث انه فاعل الداخول لانه مصدر مضاف الى الفاعل وانما ذكر من يجر الخواص الخمسة المذكورة
 لان كلامي هذه الخواص يتضمن خواصا كثيرة فان اللام يتضمن اربعة من الخواص وهي لام الجنس
 والامتزاق والعمدين وتلك الجوزة الخمسة عشرة من الخواص وهي الجرو والحروف الجارة لان
 اختصاص الجرب بالاسم يستلزم اختصاص حروف الجرو كذلك التثنيون يتضمن التثنيات وكذلك الاضافة
 اربعة من الخواص وهي ان الشيء مضافا بتقدير حروف الجرو فانه يستلزم المضاف اليه والتخصيص
 والتخفيف فانه ما من خواصه وكذلك الاسناد اليه يشتمل كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا
 (قوله لاند اراء) اي ان الجرب حرف الجرو ومخصوص بالاسم فلولم يكن اثره مخصوصا به يلزم
 وجود الاثر بدون المورث وهو محال ان يقول مصداق الانر والمورث اما اينما او متيما والاول
 للمكان والثاني للزمان فان كان الاول فهو غير مسلم الاثر على ان الشمس في السماء واثرها في الارض
 وان كان الثاني فمسلم لكن لم يفد لانه جاز ان يكون حرف الحرف في الاسم واثره في الفعل والحواب
 باختيار الاول بانهم قالوا ان حرف الجرب موثر ضعيف فاعتبر فيه ميتة بخلاف الشمس فانها موثرة
 قوية فاعتبر فيه ما اينما (قوله ودخول حرف الجرب لفظا) وهذا يستلزم ما في قولهم نعم السر على بشي
 الغير لان حرف الجرب قد دخل على بثس موثرة وهو فعل عند البصريين واسم عند الكوفيين واجبت
 منه دانه محمول على غير مقول فيه ذلك اي بثس النور فيكون واردا على سبيل الحكاية (قوله كما في
 الاضافة المعنوية) اي تقدر حرف الجرب كما في الاضافة المعنوية ولما لم يكن تقدر حرف الجرب في الاضافة
 اللفظية عند الجمهور فلما لم يقل كما في الاضافة اللفظية والمعنوية لانه في صدد تصحيح كلام المص
 على مذهب الجمهور لان تصحيح كلام المص على مذهب المص مما لا يخفاء به (قوله لانه لا فضاء معني
 الفعل) ومعني الفضاء هو لا يصل سواء كان الاصل على سبيل الانجرار او غير فلا بد ان يدخل الاسم
 متى يستقيم معنى الاصل لانه لو دخل الفعل فلا يصح اطلاق الاصل اليه مراد بل يتم له بالقرينة
 اي ذلك فلا يرد ما قيل ح ان الفضاء اذا كان بمعنى الاصل فجاز ان يدخل الفعل ليومل معناه
 في الاسم فلا بد ان يقول الانجرار مفعول الفضاء وقال العلامة التفتازاني وحروف الجرو وضعت
 نجر ومعاني الافعال الى الاسماء (قوله وما الاضافة اللفظية) دفع سوال تقريره ان حرف الجرب
 يكون في الاضافة اللفظية عند الجمهور لا لفظا ولا تقدر افعال الدليل المذكور لا يخيد الا اختصاص
 جزائي هو اثر حرف الجرب مع ان المدعى اختصاص مطلق الجرب بالاسم سواء كان اثر حرف الجرب

ولا المضاف اليه في الاضافة مجرور بـ المضاف وهذا الجمع هو اللا بحرف الجر وهو اثر حرف الجر
 أما الاضافة اللفظية ^١ جواب عنه فاذا صرحت ذلك فلا يرد ما قال المحشيون وتضمن الفاضل
 لسمي قندي حيث قال قوله واما الاضافة اللفظية ^٢ جواب سوال مقدر وهو ان المضاف الى ان الجر
 مطلقا من خواص الاعم والدليل افاد ان الجر لفظا او نقلا من خواصه ليبقى الذي لم يكن اثر
 حرف الجر لفظا ولا نقلا يرا كالمضاف اليه بالاضافة اللفظية فلم يثبت بحوله خاصة الاسم فاجاب
 بما حاصله ان هذا التعليل مخصوص بالحركات هو اثر حرف الجر كما ترى فيه واما علة اختصاص
 الجر كما في الاضافة اللفظية ليس بك بل لان الاضافة اللفظية هي فرع المعنوية ^٣ ولا يخفى
 ان كلامه صريح في ان الجر في الاضافة اللفظية ليس اثر حرف الجر لفظا ولا نقلا بل هو فيلزم منه
 ان لا تكون الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر وهذا مما لم يأت به في مباني ^٤ المجرور وراث
 فانه قد عرف مطلقا لضاف اليه بانسب اليه بواسطة حرف الجر ثم علم الاضافة بتقدير حرف الجر
 الى اللفظية والمعنوية ^٥ في ان الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر ولا يضر في ذلك ما
 صحت ملاحظة معنى حرف الجر في بعض الاضافة اللفظية كحسن الوجه فان الاضافة المعنوية ايضاً
 كك كيوم ^٦ الاحد وعلم الفقه وشراراك كما حقق في موضعه انتهى كلام الفاضل السمرقندي
 ولا يخفى ان مثل هذا الكلام لا ينسب احد الى احد فضلا عن ان ينسب الى الشافعي المحقق الذي
 علمه ارمائه الى الان عجزوا عن ادراك مقاصده التي في شرحه ^٧ (قوله فينبغي ان لا يخالف)
 في الفرع الاول وهو الاضافة المعنوية وقوله بان يختص قيد المنفى وكلمة ما في قوله بما عبارة
 من الفعل والضمير المر فوع في قوله يخالف راجع الى ما وكلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن الاسم
 والضمير المجرور في قوله به راجع الى الحوصل الذي هو عبارة عن الاسم وقوله اعنى الفعل بضمير
 لقوله بما يخالف ولا يخفى ان ما يشتمل عليه هو الفعل والحرف معا لانه فسر بالفعل لان من البين ان
 الحرف لعلم استقلاله لا يصلح لذلك وقوله او يزيد منصوب معطوف على قوله يختص وقوله
 بان يعلم تفسير الزيادة والضمير فيه الى الفرع (قوله ومنها دخول التنوين) وهو نون ساكنة تنصب
 حركة اخر الكلمة وليس المراد منه معنى المصدرى لانه لا يكون معطوفا على الدخول
 اي من خواصه التنوين يعني منون بودن اسم بان يكون اللام موضعا عن المضاف قوله لا الى
 من الدخول ^٨ قيل المتبادر منه هو الذي كمر في الاول فقط لا للعوق في الاخير وقد مال اليه
 في بعض الفعل ومن خواصه دخول قد والسين وسوف ولحق فجوتاء فعلت ويمكن ان يتم ان
 ابتداءه بتبادره اليه استعمال القوم كما قال المصنف ومنها دخول التنوين اراد منه لحوقه لانه
 لا يوجد الا في الاخير وفيه انه لم لا يجوز ان يكون التنوين في قوله والتنوين مرفوعا معطوفا على
 الدخول بان يراد منه المعنى المصدرى وقد عرفت الجواب عنه من الدوافقه يا اللام والجر فيه

سبق فارجع اليه (قوله والخراد به تكون الشيء مسندا اليه) اشارة الى ان الضمير في قوله اليه راجع
 الى الشيء لا الى الاسم اذ لا فائدة فيه لان كون الاسم مسندا اليه من خواص الاسم مما لا يحتاج الى
 البيان لانه لا يتصور في غير الاسم فلا يحتاج الى قوله وانما اختص هذا المعنى اياه وايضا اشارة الى
 ان الضمير في اليه لا يرجع الى اللفظ كما هو رأي البعض حتى يحتاج الى ان يقر ان كون اللفظ
 مسندا اليه انما يكون باعتبار معناه لا باعتبار مجرد اللفظ لانه ليس مخصوصا بلفظ الاسم بل
 يوجد في غيره ايضا فلو ضرب فعل ما عن وفي حرف جر فعند رجوع الضمير الى الشيء يتناول اللفظ
 والمعنى معاً ارجاعه الى الشيء باعتبار ادعاء ان الشيء لكمال ظهوره كالمذكور فيصع ارجاعه الى
 ميل المسند اليه يورد في الفعل ايضا مثل تسمع بالتمعيك في خير من ان تراه فان قوله تسمع مبتدأ
 يكون مسندا اليه لغيره قوله خير خبره واجيب بانه محمول على حذف ان اي ان تسمع فيكون الاسناد
 بالحقيقة الى المصدر فلما حذف ان بقريضة قوله خير من ان تراه عدل الفعل من انصب اللفظ
 املة لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر اي سماعك
 المعني وذلك لان الفعل يدل على المصدر والزمان فجرد عن احد مدلوليه واستعمل في اللفظ
 هو مثل يضرب لمن خبره خير من رويته والمعني اسم رجل منسوب الى معيكة مصدر معد (قوا
 ضع لان يكون ابدا مسندا فقط) اي مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث فانه باعتبار تمام معناه
 شتمل على النسبة المخصوصة لا يصح ان يقع محكوما عليه وبه لعدم استقلاله بالمفهومية واللام في
 ولان يكون للفرس اي الفرض من وضعه ان يكون مسندا فقط فلا يردح ان كونه موضوعا للفرس
 ينافي وقوعه مسندا اليه على صيل المجاز وذلك لانه لو وقع مسندا اليه يلزم خلاف ما هو الفرض من
 ضعه واللازم بطا لملزوم مثله ويحوز ان يقر الدواعي الفعل لا يكون مسندا اليه بالاسناد الحقيقي
 بوقع مسندا اليه كك يلزم خلاف وضعه الحقيقي فذلك لا ينافي كونه مسندا اليه مجازا وامامه
 ون الحرف مسندا اليه فظ لان استقلال المعنى شرط لوقوع شيء مسندا او مسندا اليه لا يقدح
 فتصاصه بالاسم لان الجملة ايضا يقع مسندا اليه مثل الشمس طالعة في قولها انك انت الشمس طالعة
 الخوار موجود لانه محكوم عليه وكل ما هو محكوم عليه فهو مسندا اليه لانا نقول الامراد من
اختصاص هو الاختصاص الاضافي وهو عدم كونه في الفعل والحرف او نقول الجملة يكون اسما
 كما لانه يصح ان يقع اسم الحقيقي موقعها وبما ذكر لا يرد ما في بعض كتبهم ان الاسناد اليه يوجب
 الفعل في نحو اذا قيل لهم آمنوا لان آمنوا مسندا اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله لغيره فانه فعل
 نه جملة وقد عرفت ان المراد من الاختصاص الاختصاص الاضافي فلا يحتاج الى جوابه بان
 محمول على هذا القول او هذا الكلام اي واذا قيل لهم هذا القول ولقائل ان يقول ان هذا من
 ربه ابدا وقوله فقط مفعول من الاخر وجعل قوله فقط تاكيده بعيدا لان يلقبه له فقط قيده لمسند

وقوله ابدأ قيد لوضع الفعل اي وضع الفعل وهو الحدث ابدأ ان يقع مسنداً فقط اي لا مسنداً اليه
وقيل انما اختص مثل هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسنداً ابدأ فلو وقع
مسنداً اليه يلزم ان يكون مسنداً او مسنداً اليه معاً مع كون بكل من الاسنادين تاماً وقيل انما اختص
بالاسم لان من حق المحدث اليه ان يكون معرفة والفعل لا يكون معرفة قوله اي كون الشيء مضافاً
ويؤيد هذا التفسير عدم ذكر اليه فانه لو كان المراد كون الشيء مضافاً اليه ينبغي ان يقول
بالإضافة اليه كالاتحاد اليه (قوله اختصاص لوازمه من التعريف اه) واختصاص الإلزام يستلزم
اختصاص الملزوم والا يلزم تحقق الملزوم بدون الإلزام وهو بطلان الإلزام امامسا وله او هم منه
ويمتنع تحقق احد المتساويين بدون الآخر كما يمتنع تحقق الاخص بدون الاعم ثم ان عدم كون
التعريف والتخصيص في الحرف ظ واما عدم كون التعريف في الفعل فايضم لان كلفه في بكرة ابدأ
واما عدم كون التخصيص فيه فلا ن معنى التخصيص هو قلة اشتراك الافراد وحيثما كان اه الافراد
كما في قوله نعم ولعبك مومن خير من مشرك مع ان المراد من الفعل ليس الا الطبيعة اي طبيعة
الحدث والزمان والنسبة وقلة اشتراك الافراد غير متصور فيه، وفيه بحث لجواز وقوع الضرب بعد يوم
بالضافة الضرب الى اليوم اي ضرب اواقع فيه لاني الليل فحصل قلة الاشتراك باعتبار تخصيصه
باليوم مع انه اريد بالضرب نفس طبيعته فمثل هذا التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف
او الحال مثل ضربت زيداً يوماً وضربت في اليوم ا وضوت قائماً فحصل قلة الاشتراك باعتبار تخصيصه
باليوم مخرج ضرب الليل منه وباعتبار تخصيصه بالقيام مخرج الضرب الواقع في حالة القعود فالقيلت
جريان التخصيص في الفعل باعتبار معناه المصدري فان الحدث المظروف للزمان الماضي والحال
او الامتقبال انما يكون مذكوراً باعتبار انه معنى المصدري الذي هو معنى الاسم فلم يوجد الا
في الاسم فانه اذا وقع مذكوراً للزمان الحال مثلاً فيخرج زمان الامتقبال فحصل التخصيص
في الاسم قلست المعنى المصدري مواءم كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التخصيص وكيف
لا والمعنى المصدري الاول عليه بالفعل مذكور للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضم
لو صح ما ذكره المعترض يلزم عدم صحة ما ذكره بقوله وانما قيدناه لانها تتعلق بمدخول البناء
في قوله مررت بزيد وهو المورور مع انه المعنى المصدري فيكون مختصاً بالاسم لا بالاختصاص بالتعريف
بالاسم فلانه اما بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كما هو المراد منها ومما
لا يوجد ان الالف في الاسم فكيف التخفيف الذي بعد ما لا يكون الا فيه لا يقيم ما يقوم مقام التنوين
يكون في الفعل ايضم مثل يضربان ويضربون لانا نقول ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بل هما يكونان
في الفاعل فلم يكن ما يقوم مقامه في الفعل قيل التخفيف لا إضافة لا يجب ان يكون في المضاف بل قد
يكون في المضاف اليه كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه حذف الفهم منه التخفيف

فيه فانه يمتنع حصول التخفيف فيه بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان المضاف معرف باللام
 فيمتنع دخولها عليه فلم لا يجوز اضافة الفعل للتخفيف في المضاف اليه لايتم لان وجود
 التخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير في المثال المذكور لوجود العوض وهو اللام لانا نقول
 ابدال حرف الساكن من المتحرك ايضم للتخفيف لان حرف الساكن اخف من المتحرك فحصل التخفيف
 فيه بحذف الضمير فجاز ان يوجد ذلك في الفعل ايضم واجيب عنه بان الحسن الوجه محمول عليه
 طرد الباب اي حكم فيه ايضم ان التخفيف في المضاف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لا طرد
 الباه فيكون حذفهما متعدياً حقيقة (فوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافاً) لا بكونه
 مضافاً اليه مع ان تفسيره به اولى من وجهين الاول انه يناسب بقول لاحقه وهو الجر لم لاضافة
 والثاني انه لا يحتاج الى زيادة قوله بتقدير حرف الجر بل المحتاج الى الزيادة انما هو على تقدير تفسيره
 بكون الشيء مضافاً قيل ويمكن ان يعم انه قد علم اختصاص كون المضاف اليه بالاصح من قوله
 ومن خواصه دخول الجر لان الجر لازم للمضاف اليه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم
 بقوله لان الفعل (الجملة آء) اشارة الى اختلاف القولين فان المضاف اليه عند المصدر والفعل وعند البعض
 هو الجملة اعني ينفع وعلى كلا التقديرين يلزم عدم اختصاصه بالاصح قيل لا بد ان لا يكون الفعل
 مضافاً اليه والا يلزم عدم اختصاص الجر بالاصح لانه لو كان مختصاً به يلزم اختصاص كون المضاف
 اليه به لان الجر لازم له واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم (قوله وقد يعم هذا بتاويل
 المصدر آء) قال المحقق المصنف لا ناعب ينبغي ان يكون هذا القول مرضياً بوجه اما اولاً فبأنه
 يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم
 واما الثاني فلانه يوافق لما سياتي من قوله والمضاف اليه كل آء واما الثالث فلان معنى الفعل
 كما يابى عن كون مسنداً اليه كما ذكره كفاً يابى عن الاضافة اليه لان في المضاف اليه يكون مسنداً اليه
 ايضم ثم قال الفاضل المذكور قال الشيخ الرضي قيل الدليل على كون الفعل في تاويل المصدر رضي
 اكتساب المضاف التعريف عن المضاف اليه في نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد وذلك لوقوع
 الحار والبارد المعروف باللام صفة ليوم وهو مضاف لان المعرفة لا تقع صفة للمعرفة فالمضاف لا يكتسب
 التعريف من الفعل لان المعرفة ابداء فيكون في تاويل المصدر رضي القيد فاكسب المضاف التعريف
 من المضاف اليه وهو زيد فم يكتسب المضاف الذي هو يوم التعريف من المصدر انتهى حاصل كلامه
 اقول انما ورد الفاضل كلام الشيخ الرضي للاشارة الى ضعف جواب الاعتراض لان كلام الشيخ يدل على كون
 الفعل في تاويل المصدر انما يجوز عند قيام الدليل وقريئة ولا قريئة في قوله يوم ينفع الصادقين
 فقد سبق ان تسمع في نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه في تاويل صاعك بان قريئة اذا عرفت
 ذلك فما قال مولا نعم في جوابه ليس على ما ينبغي وتقرير جوابه ان قوله قد يعم ليس اشارة الى

ضعف الجواب بل اثار به الى ضعف ما يبتني على الجواب وهو كون الشيء مضافا اليه جميعا مختص
بالاسم وذلك لانك قد عرفت اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم فان كان كون الشيء مضافا اليه
ايهم اختصاصه بالتاويل المذكور فليس يردح منصوصا ان بالاسم فقوله قد يتم انه يكون مبنيا عليه
وبين ضعف ما يبتني عليه ان المصمم لم يلتزم ببيان جميع خواص الاسم فجاز ان يذكر ما يكون
اختصاصه اظهر بالاسم لا شك ان اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم اظهر من اختصاص كون الشيء مضافا
اليه به لوجود المضاف اليه في الفعل فانه قد مر ان كون الفعل مضافا ظاهر اليه انتهى حاصل كلامه
(قوله فالأضافة بتقدير حرف الجر مطلقا) اي اذا كان كون الشيء مضافا اليه مضمنا بالاسم اي ما يفهم
من قوله وقد يقر آء فالأضافة بتقدير حرف الجر مطلقا سواء كان المراد من الأضافة هو كون الشيء
مضافا او كونه مضافا اليه يختص بالاسم اما اختصاص كون الشيء مضافا فلما مر وانما اختصاصه بكونه
مضافا اليه فلان المضاف اليه محكوم عليه في المعنى ووضع الافعال على ان يكون محكوما بها ابدا
لا يقر ان كون الشيء مضافا بكونه مضافا اليه معنيين الاضافة فلا يجوز ارادة المعنيين من اللفظ الاضافة معاين يراد
منها احدهما لاننا نقول المراد من الاضافة هو النسبة اي النسبة بين الشيئين وهو المضاف والمضاف اليه
وهي مختصة بالاسم فيكون دارفاما مختصين به ايضا (قوله فان مررت مضاف فيه تسامح فان في
الاختصاص الاضافي لا يضر كون الجملة مضافا المراد من اضافة مررت هو اضافة المررتي مررت
ويحتمل ان يكون قوله بتقدير حرف الجر جواب على نقد بر التنزل باننا لانم ان يكون المراد
من الاختصاص هو الاختصاص الحقيقي بل الاضافي بالنسبة الى الفعل والحرف فيكون المضاف مطلقا سواء كان
بحرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم فلا يضر كون الجملة مضافا في مررت بزيد لانه لا يخل
بالاختصاص ولو سلم فنقول المراد هو كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر (قوله وهو معرب
ومبني) وهو من الامراب والاعراب في اللفظة الاظهار والفساد والمعرب محل اظهار المعاني وازالة
فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعل الاعراب فيها والامبنى ما خوذ من البناء المقص فيه
القرار وعدم التغيير وهذا تقسيم للكلية الى الجزئيات (قوله لانه لا يخ امان آء) وانما عدل من
دليل الحصر المشهور وهو انه امان يختلف آء باختلاف العوامل ولا يختلف فان كان الاول فهو
المعرب وان كان الثاني فهو المبني لان التعريف اللازم من دليل الحصر المشهور لا يكون مساويا
للمعرب بل يوجد المعرف بدونه كزيد في جاءني زيد لانه معرب مع انه لم يختلف الاخر باختلاف
العوامل لعدم وجود اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل فيه اذا اريد من الاختلاف هو
الاختلاف بالفعل وان اريد من الاختلاف موعدة الاختلاف فيلزم ان يكون المبني معربا لوجود
موعدة الاختلاف فيه لا يتم المراد هو الاول فان مجيئه من السكون الى الحركة اختلاف بالفعل
لانا نقول الكلام في اختلاف آخر المعرب لاني اختلاف آخر الكلمة سواء كانت معربة او مبنية اذ

نقول المنفي من زيدي المثل المذكور هو اختلاف الآخر (قوله فالعرب الذي هو قسم من الاسم) اشارة الى ان العرب قبيد للمقسم لان العرب الذي هو قسم منه هو الاسم العرب فاللام الداخلة على قيد القسم للعرب والاشارة الى القسم الذي هو الاسم العرب فلا يروح ما ذكره مولانا عن من ان قسم الشيء هو ما يكون اخص منه ومنه رجاء الحق مع شيئا من العرب والمبني ليس اخص منه ومنه رجاء الحق لوجودهما في الفعل ايضاً انتهى حاصل كلامه لا يتم ان يريد يلزم ان يكون قسما من الانسان لانه اخص منه ومنه رجاء تحت لانا نقول الكلية شرط في كون الشيء قسما ولا يلزم منه ان كلما وجد فيه هذا يكون قسما وانما قدم العرب على المبني مع ان تعريف المبني وجودي وتعريف العرب عدمي فالاولى ثقل يمه عليه كما فعله احب اللباب ونحوه ان العرب اصل لان الاصل في الاصماء الاعراب والمفاء للتفسير والمصالح لدخول الفاء الموضوع للتعريب على المفسر كون ذلك المفسر بعد ذكر المفسر بالفتح (قوله اي الاسم الذي يركب آه) اراد من المركب معناه اللغوي وهو المنضم الى غير الاصطلاح وهو ما يدل بجزء لفظه على جزء معناه لان العرب قسم من الاسم وهو مفرد فلو اريد منه معناه الاصطلاح يلزم التعريف بالدهائي سواء اتراد من المركب الاسم المركب لا يرد الاعتراض بعدم المانع لصدق التعريف على مبني الاصل لانه ليس باسم ويخرج مبني الاصل ايضا بقوله يتحقق معه عامله لعدم العامل فيه فيكون ذكر الاسم في التعريف للتحقيق واقتضاء الدقام وما جاب عنه بعض الشارحين من ان العرب اذا لم يكن مشابها لمبني الاصل لعدم كون مبني الاصل معربا اولى مما لا يلتفت لان الاعتراض على مبني الاصل بعدم المانع بان التعريف صادق عليه فينبغي ان يقرأ في الجواب ان التعريف لا يصدق عليه فالقول بان عدم كون مبني الاصل معربا اولى ليس في المقابلة واجيب ايضاً عن المشبهة المذكورة بان لا نصدق التعريف عليه بل هو مشابه لمبني الاصل فجاز ان يكون الماضي مشابها بالامر مثلا وهو الحرف ورد بان الحرف اما مشابه بالامر والماضي وعلى كلا التقديرين يلزم الدور والماضي لا يشابه فيصدق التعريف عليه وقيل في رده بان المراد من المشابهة المنفية المشابهة الموجهة للمبناء وهذه المشابهة منتفية فيه والا لزم الدور وايضا يلزم ان يكون بناء بسبب المشابهة لا بنفسه والملازم فكلما ملزومه وان الشق في المبنيات ان اللام في الاسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي وهما مفعولان صورة واحدة لمتن معنى فوحدهما معنى الفعل الماضي كما قال بعض المحشيين من ان تفسير المركب باسم الذي يركب مع غيره خلاف الظاهر لا يفهم هذا المعنى من المركب اصلا وحده بل العبارة التي في التعريفات على ظاهرها واجب ليس بشئ كما لا يخفى وايضا ما قال المحشي المذكور من ان المركب مشترك بين المعاني لعدة اوجه حقيقة في البعض ومجاز في الاخر واستعمال اللفظ المشتركة والمجازية في التعريفات بدون القرينة الواضحة غير جائز فما القرينة فيما نحن فيه ليس بشئ

وهو مفرد وايضا القرينة على انه ليس المراد من المركب وجود كل الخلدتين كلمة واحدة
 كقولك هي ان المركب بهذا المعنى لا يكون مخصوصا بالمعرب لوحده في الجني ايضم قيل
 هذا التعريف يستلزم الدور لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف
 على معرفة الاعراب لانه ماخوذ في تعريف العامل ومعرفة الاعراب يتوقف على معرفة المعرب
 لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فمعرفة المعرب يتوقف على نفسه وهذا دور واجيب بان معرفة
 المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق الاعم من الاسم والفعل فان العامل المذكور في تعريف
 المعرب يشتمل على العامل الذي عرفه فيما بعد هو عامل الاعم فلا دور (فواله فر كيبا يتحقق
 معه عامله) انما لم يقل تركيبا مع عامله لان الظاهر ان يكون احد طرفي المركب هو العامل كما هو
 المتبادر من التركيب فمع يشكل بالابتداء والخبر فانهما معربان وليس العامل احد طرفي التركيب
 كزيد قائم لان العامل معناه في هذا وان اريد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل
 معه فبعيد غاية البعد (قوله فيدخل فيه زيدا) فان زيد اسركب مع قائم وقائم مع زيد تركيبا يتحقق
 معه عامله وان لم يتركب شيء منهما مع عامله وبهذا يظهر ان المعتبر هو التركيب الذي
 يتحقق معه عامله سواء كان مع العامل او لا التركيب مع العامل لما عرفت ان المتبادر من التركيب ان
 يكون احد طرفي المركب هو العامل فيخرج البتداء والخبر وايضا ليس المراد هو التركيب الذي يتحقق
 معه العامل في الجملة وان لم يكن عاملا في هذا المركب لانه يدخل في غلام في غلام زيد (قوله كغلام
 في غلام زيد) فانه مركب مع زيد ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحق بالتركيب
 الاضافي لان المضاف حامل فيه واحرف الحروف المقدرة وبعض الشارحين ارادوا من التركيب التركيب
 الاسنادي لاخر ارج غلام في غلام زيد قيل انه ليس بصواب لخروج المضاف اليه ايضم مع انه معرب
 قال السيد قدس سره واذا اريد من التركيب التركيب الاسنادي لم يدخل في الحد الا المسند
 والمسند اليه لانهما مركبان تركيبا اسناديا وخرج المضاف اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل
 الخمسة انتهى كلامه وافق علماء زمانه على تخطيط ما حب المتوسط بسبب ارادته تركيبا اسناديا
 اقول لاشك ان المراد من التركيب معناه اللغوي اي الاسم الذي ركب وضم اليه غيره بضم
 الاسنادي اي الضم الذي له نسبة الى الاسناد بان كان الاسم مسندا الى خبره بدليل انه لم يكن
 مضافا الى غيره فخرج الغلام في غلام زيد دون المضاف اليه وليس مراده من التركيب الاسنادي
 هو التركيب الاسنادي بحسب الاصطلاح حتى يرد ما اورد على ما ذكرناه (قوله اي لم يناسب مناسبة
 مؤثرة في مع الاعراب) اعلم ان المشبهة هي الاشتراك في الكيفية فهي اخص من المناسبة وانما اخص
 بالاعم لانه لو اضمحمر به يلزم ان لا يكون التعريف مانعا لصدق على الاعم المتضمن لمبنى الاصل
 كما هو صدق على الاعم المضاف الى شيء هو مشابه له كيو مثل فان اليوم مضاف الى اذ وهو مشابه

للحرف من حيث كونه كل منهما ثنائية فان الاسم المنفرد والمضاف يكونان من افراد المناسبة دون المشابهة فصدق عليه انه لم يشابه ولا يصدق انه لم يناسب وذلك قال المبني ما نسب آء دون ما شابه فاندفع بذلك ما قيل لم يقل المصم في تعريف المبني المشابهة موقع المناسبة ثم انه قدس سره اشار به الى انه ليس المراد من المناسبة هو المناسبة المطلقة ولا يلزم ان لا يوجد معربا اصلا لمشابهته بالمبني الاصل في كون كل منهما كلمة او اشتراكهما في الوجود وبعبارة اخرى بان قوله مناسبة موثرة في منع الاعراب احراز عن مناسبة غير المنصرف الماضي والامر في تحقيق الفربعتين فانه مشترك بينهما وبينهما وان كان مشترك بينهما وبين الفعل مطلقا ايضاً وعن مناسبة المصدر بالماضي في مثل اعجبني ضرب زيداءروا امس فان المصدر العامل في معنى الفعل واللام يعمل وعن مناسبة الاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وعن مناسبة غير معنى الا الحرف وغيرهما مما لم يؤثر في منع الاعراب قيل قوله اي لم يناسب مناسبة موثرة في منع الاعراب يستلزم الدور لا اعتبار الاعراب في تعريف المعرب وقد اشتهر المعرب في تعريف الاعراب واجيب بكون المراد من المعرب في تعريف الاعراب ذاته والاسم من الذات ومن الذات الماخوذة مع الوصف بخلاف المعروف فان المراد منه هو المعرب من حيث انه معرب ويمكن مثل هذا التصرف في الاعراب الداخولة في تعريف المعرب واعلم ان المناسبة الموثرة في البناء بعضها ان يكون الاسم منضمنا لمعنى مبنى الاصل كايين فانه اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام وانها حرف وبهذه ان يكون الاسم مشابها لمبني الاصل في الاحتياج كالمبهمات فانها مشابهة والحرف في الاحتياج الا ان الحرف يحتاج في الدلالة الى المتعلق وهي تحتاج الى الصلة للابهام وبعضها ان يكون الاسم واقعا موقع مبنى الاصل كنزال فانه واقع موقع انزل فانه بمعنى انزل بكسر الهمزة وبعضها ان يكون الاسم مشابها لشيء وهو واقع موقعه كنجار وفساق فانهما يشابهان لنزال بدلا وزنة وهو واقع موقعه اما المشابهة في الوزن فظروا المشابهة في العدل فكما صياني في اسماء لافعال وبعضها عكس ذلك كمنادى المفرد والمعرفة فانه واقع موقع الكاف الذي في ادعوك وهو مشابه لكاف ذلك واياك وبعضها ان يكون اسما مضافا الى شيء وهو مشابه لمبني الاصل كيومئذ ان اليوم مضاف اليه وهو مشابه للحرف من حيث ان كلا منهما ثنائية قيل ان معرفة المعرب موقوفة على معرفة لهجته الموثرة في البناء ومعرفة هذه المناسبة موقوفة على معرفة المبني فالاولي حقديم المبنيات على المعربات كما فعله صاحب اللباب ويمكن الجواب بانه انما قدم المعرب على المبني اشارة الى جواز ايجامه وابطال توهم تعريف المعرب بالجهول لان المناسبة الموثرة بالبناء له كورة في المبنيات معلومة بهذا الوجه وغير مجهولة كناية عن كراما يشير اليه بذلك قد قيل المراد ان المعرب لم يناسب مناسبة موثرة التي هي مذكورة في المبنيات فالمناسبة

الموثر في البناء المبنية معلومة وغير متينة فلا يلزم من تعريف المعرب بها تعريف بالمجهول نبحر
 يلزم ذلك لو فسر المناجاة بالمناجاة الموثرة القوية ولم تبين لان المناجاة القوية مراتب كثيرة لا
 القوة من الامور النسبة فيكون زيادة القوة بالنسبة الى شئ دون شئ (قوله اي المبنى الذي
 هو الاصل في البناء) وانما لم يقل اي المبنى الذي اصله البناء لئلا يلزم عدم مانعة التعريف لانه
 يصدق على المضارع الى اصله البناء لكن الاعراب عارض عليه والبه يثير قوله لمذار ما اشبه
 الفعل اه فاذا كان الاعراب عارضا عليه فسمه زائلا لا المبنى عليه فلا يرد ان المضارع يخرج بغير
 المبنى في قوله اي الذي اصله البناء فالمراد من قوله هو الاصل في البناء هو اصل لمبنيات ومقصود
 قدس مرة منه دفع ما قال الشيخ الرضي من انه ان اخذنا لفظ مبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ
 من المعني المشهور دخل فيه ما يلق الافعال مضارعا او نيرة اذا صل جميع الافعال البناء على
 ما ذهب اليه البصرية انتهى كلامه وقال السيد قدس مرة فيه مناقشة يظهر من التامل في الفرا
 بين ان يتم هذا مبني وهذا اصل البناء اذا المتبادر من الاول ان المشار اليه متصرف بالبناء وذلك
 بحسب الاصل دون العروض والمتبادر من الثاني ان اصله مبني مواضع كما هو اصله او عزم
 له الاعراب انتهى كلامه وقد حررنا خلاصته انفا (قوله فبالاضافة بيانية) قيل لا يجوز ان يكون
 اضافة المبنى الى الاصل بيانية على ما فسر الاصل بالاصل في البناء لان الاضافة البيانية فيه
 اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه كما ذكره الشرح في بحث الاضافة مع ان المبنى اعم مطلقا
 من الاصل في البناء لوجود المبنى في الاءاء المبنية واصله الاصل الاء الى الاخص لامية هنا
 ما ذكره مولانا عصم ويمكن الجواب بان المبنى مضاف الى الاصل لا الى الاصل في البناء وان كان المراد
 من الاصل هو الاصل في البناء فالنسبة عموم من وجه بين المبنى والاصل لوجودهما في المبنى
 الاصل ووجوده بدون الاصل في الاءاء المبنية ووجوده بدون المبنى في الاءاء المعر
 فان الاصل في الاءاء الاعراب وان كان المراد من الاصل هنا هو الاصل في البناء قيل الاضافة
 البيانية يكون فيما كان المضاف اليه اصلا للمضاف بان كان المضاف حاصل من المضاف اليه
 مثل خاتم فضة كما ذكره الشرح في بحث الاضافة وفيما نحن فيه ليس كذلك ويمكن الجواب بان ما ذكره
 في بحث الاضافة لم لا يجوز ان يكون حكما على الاغلب (قوله والامر بغير اللام) قيل لا احتياج الى
 ايراد قوله بغير اللام لان الامر عند النحاة ليس الا بغير اللام والامر الذي هو مع اللام في
 مضارع مجزوم عندهم هذا ما ذكره بعض المحققين ويمكن ان يجاب بان ايراد الرعاية المقتد
 لانه يمكن بل يعتقد ان الامر مع اللام ايضاً امر لانه يشرع في علم النحو وبعد ما خرج من علم الصر
 وفي علم الصرف مثل ما امتدح ولو جعل قوله بغير اللام قيماً واقعياً لا احترازياً فلا اشكال واء
 ان الجواب قدس مرة في حاشيته المتوسط جعل الجملة من حيث انها جملة من المبنى الاصل كزيد قاي

مثلاً فان كل واحد من زيد و قال معرّب لكن المجموع مبني منه وليس المصم على ذلك
فلذا أتركها (قوله كما ينبغي في بابه) اي كما ينبغي وجه كونه مشابهاً لمبنى الاصل في باب
المبني في كلام الشم فلا يركح ما قال مولانا عصمة الله حيث قال ان صاحب الكافية لم يبين في باب
المبني مناسبة كل مبني لمبنى الاصل من اي جهة كما يفهم من هذا الكلام انتهى كلامه (قوله
وليس النزاع) اي نزاع صاحب الكشاف والمصم في المعرب اى في جعلها معرباً لغويّاً وقوله
من قولك أعربت اي أعربت الاسم بصيغة المخاطب او المتكلم المعلومين فان العلامة متفق
مع المصم في كون الاسماء المعدودة فيزكحربة بمعنى اللغوي الذي هو من أعربت لان ذلك
لا يتحقق الا بعد اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب فليس لاحد ان ينازع فيه في انه معرب
(قوله واعتبر العلامة) يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلاً لوجود اصحاب
الاعراب فيه سواء وجدت كذا في قام زيد او لم توجد كزيد بالسكون والمصم لم يكتف به بل زاد
مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقيق العامل
معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل قال مولانا عصم وام يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب
لان لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصم و لعلامة لان المصم ايفض لم يعتبر الا صلاحية دون الاعراب
بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصم واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة
وبعبارة اوضح المعتبر عند الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصم الاعراب بالقوة
القريبة بالفعل انتهى كلامه (قوله واعتبر المصم مع الصلاحية) قال الفاضل السمرقندي مولانا
عصمة الله لا وجه لهذا الى ذكر الصلاحية اذا استحقاق بالفعل عند المصم واعتبار صلاحية الاستحقاق
انتهى كلامه اقول لان عدم تحقق الاستحقاق بالفعل بدون صلاحيته لان معنى الاستحقاق بالفعل
ما ذكره مولانا عصم وهو وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب
وتحقق العامل وعدم المشابهة لمبنى الاصل وقد ذكر وان معنى الصلاحية اي صلاحية استحقاق
الاعراب هو انتفاء المانع من قبول الاعراب لفظاً فجاز ان لا ينتفى المانع عن قبوله مع وجود الاسباب
التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب كما في الاسم الذي في آخره الف مقصورة كالعصا اذا ركب مع
غيره العامل فتأمل (قوله ولهذا) اخذ التركيب في تعريفه (اذ به حصل الاستحقاق بالفعل) قوله اما
وجود الاعراب بالفعل) وتوضيحه ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمصم اعتبر
الاعراب بالقوة القريبة من الفعل (قوله ولذلك) يقم لم يعرب الكلمة) والدراد هو من الاعراب
بحسب اللفظ فيما اذا كان اعرابه لفظاً وسلب الاعراب بان لم يظهر المتكلم بان قال جاءني زيد ورايت
زيد او مررت بزيد بالسكون (قوله وانما عدل المصم عما هو المشهور) قيل وجه العدول انه لو عرف
المعرب بما عرف به الجمهور يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً لعدم صدقه على الاسم المركب مع

العامل ابتداء لعدم اختلاف العامل وان اردت بالاختلاف صحة الاختلاف يلزم ح ان لا يكون
التعريف مانعا لصدقه على الاعماء المعروفة العارية من المشابهة الهندكورية مع انها ليست
بمعربة عند المصنف كما عرفت (قوله لان الغرض من تدوين علم النحو) اي من اجتماع مسائله مثل كل
فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مضاف اليه مجرور فيضم اليها صغرى جملة الحصول فيتم
زيد في جاني زيد مرفوع لانه فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع ويكن البواقي من القواعد
ثم المراد من الغرض هو الاصلي فالغرض الذي يعتد به الذي يعرف به احوال او آخر الكلمة
من حيث الارتفاع والبناء يؤيد ايضاً تسميتهم علم النحو بعلم الارتفاع فلا يردح ما ذكره ولا نا
هم من ان الغرض من علم النحو غير منحصر في ذلك فان معرفة الارتفاع التركيبية وتقديم ملاحقه
المتقديم وتأخير ملاحقه التأخير ومثل وجوب تقديم المتضمن له معنى الاستفهام على ظاهر الكلام
وجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال من جملة الافراض من تدوينه فالاولى ان يقر
من جملة الغرض من علم النحو انه انتهى بلامه (قوله باحكامها كك) اي باحكام لغة العرب بالتتابع
والسماع منهم (قوله ولا فائدة له معتدة بها) جواب سؤال نقره ان العارف باحكامها بالتتابع والسماع
منهم لا يكون مستغنيا عن النحولان العارف يعرف احوال او آخر الكلمة من حيث ان او اخرها
مرفوع ومنصوب ومجرور ومضموم ومفتوح ومكسور ولكنه لم يعرف اهم هذه الكلمات فان معرفة
اسمها ايضاً من الفوائد لقوله ولا فائدة له معتدة جواب عنه ويمكن ان يقر انما انقى الفائدة المعتد بها
لاجنس الفائدة لانه تكون لغارف احكامها بالسماع منهم في معرفة اصطلاحاتهم فائدة وهي
حصول ضبط المسائل والملكة بها فلذا انقى الفائدة الخاصة (قوله فالمقصود من معرفة المعرب) ^٧
قال المجد المحشى مولانا عبا اشار به الى انه ليس في نفس التعريف قساذيل لفساد في المقصود من
التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا
ليحكم بان هذا او ذاك مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقر هذا معرب وكل معرب مما
يختلف اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول
الوجه الصالح من تعريف الاصم لصحة ان يقر زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبهه مبني الاصل
وكل معرب اي مركب لم يشبهه مبني الاصل مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف
اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا
للزوم تقديم الشيء على نفسه في ضمن الدور اولاً في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال
المدكور معرب اي مما يختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل ازم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء وبواسطة الدليل فيلزم تقديم الشيء على نفسه اما كون تقدم

المسمى على نفسه في غير الدور فلان العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالدليل والعلم به يتوقف
 على العلم باجزائه ومن اجزائه الصغير وهو عين النتيجة فيلزم توقف علم النتيجة على نفسها
 واما كون تقدم اشئ على نفسه لافي ضمن الدور بل في ضمن المصادرة الاصلية وهو كون المدعى
 جزءاً من الدليل فلان العلم بغيره يتوقف على العلم بالدليل والعلم به يتوقف على العلم
 باجزائه ومن اجزائه الصغير وهو عين المدعى فيلزم تقدم العلم بالمدعى على نفسه لتوقف العلم
 بالمدعى على نفسه وقد اشار الى الصغير بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا وذاك
 معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه يعرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل
 والى الوسط بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف
 مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف
 لا يتم الصغير مجملته واختيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لانه دخل في التفصيل
 في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتها الاجمال والتفصيل
 وهذا لا متر عليه انتهى كلامه قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمة الله واما ما افاده الفاضل المحشي
 فهو انه او عرف المعرب بهذا التعريف يلزم الفساد فيما هو المقص من التعريف لافي نفس التعريف
 بان المقص من تعريف المعرب ان يعرف مصداقاً له ويحكم عليها بانها ما يختلف اخره باختلاف
 العوامل بان يتم هذا الشئ يختلف اخره باختلاف العوامل فلو عرف المعرب بانه ما يختلف
 اخره باختلاف العوامل يكون صغير الدليل عين النتيجة المقص بالاثبات اذ معني هذا الشئ معرب
 ح ان هذا الشئ مما يختلف اخره باختلاف العوامل وهو عين النتيجة فيلزم المصادرة على المدعى والظ
 ان تلك المصادرة مندفة بالمغايرة التي وقعت بين القضيتين بالاجمال والتفصيل وايضاً بعض
 عبارة الشئ بما بي من هذا الحمل انتهى ما قال الفاضل السمرقندي اقول انت خبير ان قوله والظ
 ان تلك المصادرة مندفة بالمغايرة آه مضمون لا يتم الذي اورد المحشي مولانا عجب
 فالفاضل السمرقندي اختار مضمون لا يتم الذي اورد المحشي وزعم انه كلام حسن وغفل
 عن مضمون لانا نقول الذي اورد المحشي بل غفل عن مضمون صدر هذه الحاشية التي اوردها
 المحشي المحشي فليطلع ولا على وجه اختيار الفاضل المذكور ثم على مضمون لانا نقول آه فاقوا انداختار لنا عمل
 السمرقندي لا يتم المذكور في كلام المحشي لانه نظر الى حد التام ومحمد وده فان لمغايرة
 بينهما بالاجمال والتفصيل مع صحتهما وايضاً نظر في صحة قولنا زيد انسان لانه حيوان ناطق وكل
 حيوان ناطق انسان فزيد انسان مع ان المغايرة بين الصغير والنتيجة بالاجمال والتفصيل نزع الفاضل
 السمرقندي ان المغايرة بالاجمال والتفصيل صحيحة في جميع الدوا غير مخصوصة بمادة دون مادة
 ولذا اختار لا يتم الذي في كلام المحشي ولكن فرق بين المغايرة بالاجمال والتفصيل الذي فيما

فمن فيه وفيه بالاعتراف بالجمال والتفصيل الذي في الحد الثاني والمحدود كما استعملنا ما بيننا به مفهوم
لانا نقول الذي في كلام المجد المحشي فنقول مضمونه انه لا مدخل لتفصيل النتيجة في التوقف اي
في توقف النتيجة على الصغرى لان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهو واحد في صورتى
الاجمال والتفصيل والحاصل ان نفس مفهوم الاختلاف في الصغرى والنتيجة واحدة اما كون نفس مفهوم
في النتيجة فظا وما في الصغرى فلانه يتم على تقدير ان يعرف المذهب يعرف به الجمهور ان زيداني قام زيد ما
بختلف آخره باختلاف العوامل لانه معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب اي ما
يختلف آخره باختلاف العوامل مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخره باختلاف
العوامل فيكون النتيجة عين الصغرى لان الصغرى هي ما يختلف آخره باختلاف العوامل لا المعرب
لانه معرب بالفتح مع ان الكلام في ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون هذا الوجه حدا او صطا وهو ما
يختلف آخره باختلاف العوامل وقد عرفت ان الفساد ليس في نفس التعريف بل هو في المقص من التعريف
والمقص من تعريف المعرب ان يعرف المعرب بوجه يصلح ان يكون هذا الوجه حدا او صطا فليس
شيء يصلح في تعريف الجمهور ان يقع حدا او صطا لانه يارزم نقدا الشيء على نفسه لان الصغرى
منقذ ما على الدليل وهو متقدم على النتيجة فيكون الصغرى متقدمة عليها لان العلم
بالنتيجة يتوقف على العلم بالدليل والعلم بالدليل يتوقف على العلم بالصغرى لان العلم بالكلام
يتوقف على العلم بالجزء فالعلم بالدليل يتوقف على العلم بالنتيجة مع ان الامر بالعكس فيلزم
المحدود المذكور امام من ان الصغرى عين النتيجة ويلزم المصادرة على المطم ايض لكون
المادة جزء الدليل لانه يصح لك ان تقول زيد ما يختلف آخره باختلاف العوامل فما الدليل
انه يتم لانه مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل ما يختلف آخره باختلاف العوامل ما يختلف
آخره باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخره باختلاف العوامل واما على تقدير تعريف المقص
لا يلزم ذلك المحدود لانه يحصل من تعريفه للمعرب وجه يصلح ان يكون هذا الوجه حدا
او صطا وهو مركب لم يشبه مبني الاصل كما عرفت من كلام المجد المحشي وايض على نقد تعريف
الجمهور يلزم ان لا يكون للكبرى فائدة لان موضوعها عين محمولها لانه يرجع الى ان كل ما يختلف
آخره باختلاف العوامل فهو ما يختلف آخره باختلاف العوامل وانما ذكرنا ان الفساد ليس في نفس
التعريف بل في المقص لان الدور انما هو بالنظر الى المقص بالتعريف وليس في التعريف نفسه باعتبار
توقف تصور المعرف على تصور المعرف وبالعكس فلا يتوقف لتصور مفهوم الاختلاف على تصور مفهوم
المعرب فلا يتوجه ح ما ذكره مولانا عصم على المجد المحشي مولانا عبد حيث قال والعجب ممن قال
اشار بقوله فالمقص من معرفة المعرب انه الى انه ليس في نفس التعريف فساد بل في المقص منه
فان ثبت فارجع اليه فانه كلام طويل مشتمل على ما لا فائدة فيه فاعلم وانصف فان الله يحب

لا يمكن ان يتعلق بالمعرب اي هذا المصطلح مع حكم الذي هو ما يختلف
 باختلاف العواطف الى مذكور على سبيل التمثيل فمثله صائر المصطلحات باعتبار احكامها
 فالمقصد من معرفة المعرب ان يعرف انه مما لا يختلف اخره باختلاف العوامل ويحتمل ان يكون
 محسوسا بما بعده يعني معرفته ان المعرب مما لا يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل فمثله
 صائر احكام المعرب اذا الحكم لا يغير فيه (قوله فيطابق) اي المعرب كلامهم أي ما هو المقصد
 من كلامهم حيث يطابق بما مر من قوله لان الغرض من تدوينه (قوله فمعرفة) اي معرفة
 انه معرب (قوله وجب ان يعرف) اوله ما لا يختلف اخره ليعرف انه مما لا يختلف اخره لان
 العلم بصدق المعنى ودعوى شيء يتوقف على العلم بشبوت الحدالة (قوله وحكمه ان يختلف اخره)
 وهذا من خواص المعرب به ان لا يكون من خواصه الشاملة ولكنه خاصة اضافة
 للمعرب بالقياس الى المبني فلا يرد ان هذا الحكم ليس من خواصه لانه يتحقق في المضارع ايضاً
 لاختلاف اخره بالعوامل لم يضرب وان يضرب وهو يضرب في حال الرفع والعامل فيه وقوعه
 موقع الاسم عند النصريين مثل زيد يضرب موقع زيد ضارب وحرف المضارعة عند الفراء وتجرده
 من الجوازم والنواصب عامل عند انكوفيين واعلم انهم قالوا ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون
 لازماً له فيحققه في المضارع غير مضر ولعله لانه اقل ودكمه ولم يتل وذاصته (قوله اي من جملة
 احكام المعرب) اشار به الى بيان حاصل المعنى لا لشي من البين ان هذا بعض احكامه لوجود حكم
 اخر في المعرب كالاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل اذا ركبت مع العامل ابتداء كما ذكره
 بقوله فانقلبت اء فالمراد ان بعض احكامه ان يختلف ابتداءً الى الضمير للعهد الذي
 وللجنس باعتبار تحققه في ضمن بعض الافراد وبعض المحشيين ذهب الى الاول وبعضهم الى
 الثاني فلا يردح ما قال بعض المحشيين من انه لو فسر بما ذكرنا من ان بعض احكامه ان يختلف
 اخره لكان احسن ليوافق عبارته فان حكمه فيها مبتداء وان يختلف خبره وعلى ما ذكر الشان
 يختلف مبتداءً وحكمه بمعنى من حكمه خبر ولا يردح ما قيل ليس في عبارة المهم من التبعية
 فكيف يصح ارادة التبعية فيها (قوله واثار المترتبة) مضاف الاثار على الاحكام للتفسير فاشار به
 الى ان المراد من حكمه هو الاثر الثابت عليه فان حكم الشيء هو الاثر الثابت لذلك الشيء (قوله من
 حيث هو معرب) وانما قال ذلك اشارة الى انه ليس بيا حكمه من حيث انه غير منصرف او مفعول
 او فاعل او مضاف اليه او غير ما فان غير المنصرف مثلاً من حيث انه معرب حكمه ان يختلف اخره
 باختلاف العوامل واما حكمه من حيث انه غير منصرف ان لا كسرة فيه ولا تنوين (قوله حقيقة
 او حكماً) الاول مثل جاءني ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك والثاني مثل رأيت زيداً
 رت بزيدين فانه لم يتبدل ذات حرف بذات حرف اخر في حالة التصب و الجر حقيقة

بل حكمه الآن الياء بطن النصب علامة المفعولية وبعد الجار ملامة المضاف اليه واختلاف الحقيقة
هو تبدل دال بدل آخر والاختلاف الحكمي هو تبدل دلالة بدلالة أخرى (قوله صفة بمعنى
والطلاق الصفة على الحركة ليس على الحقيقة لانها ليست قائمة على حرف الاخر بل ثابتة له
وسمى جميع تفصيله في بحث الاعراب (قوله او حكماً) كما في وايت احب ومررت باحمد فان للنصب
بعد الناصب علامة المفعولية وبعد الجار ملامة المضاف اليه (قوله باختلاف العوامل) وفي بعض
النسخ لا اختلاف العوامل فاللام للوقت او للتعليل واللام في العوامل للجنس (قوله اعب بسبب
اختلاف العوامل) والمراد من السبب هنا هو السبب البعيد فان السبب القريب هو الاعراب
كما هيأتي قيل فاعل الصفة لا يجمع على العوامل كما هو مذنب صاحب الكشاف واجيب
باننا لانم ان العامل جمع عامل بل جمع عاملة ونجمع فاعلة على الفاعل وبان الفاعل الاسمي
يجمع عليه والعامل انما يكون صفة اذا كان المراد منه معنى اللغوي مع ان المراد منه هنا معناه
الاصطلاحي فيكون امّا ح لان العامل اسم لما به يتقوم معنى المقتضي للاعراب وبان بعضهم جوزوا
جمع الفاعل على الفواعل كالصاحب على الصواحب كما ذهب اليه صاحب الصريح (قوله الداخلية
عليه في العمل) واعلم ان جواب الشئ على نقله ير التسليم اي تسليم عدم اختلاف آخر المعرب
حكماً في هذا الا مثله فلا يرد ما ذكره بعض المحققين من ان اخرى مختلف حكماً في الا مثله
المذكورة لان اثر الحرف غير اثر الاسم فيكون اخرى مختلفاً حكماً واعلم ان الظرف الاول
متعلق بالدخول والظرف الثاني بالاختلاف قيل لا احتياج الى الظرف الاول مع متواضعه فينبغي
ان يقر بسبب اختلاف العوامل في العمل بل بدكره يخرج المعرب الذي عامله معنوي كالمبتدأ
والخبر كما سبق من ان المتبادر بالدخول ذكر الشئ في الاول والحقوقه في الاخر وهذا لا يتصور
في الامور المعنوية الا ان يقر خروج مثل ذلك بغير مقصود لانه ذكر بعض احوال المعرب لا جديدها قيل
لا احتياج الى القيد المذكور لدفع الاشكال الوارد على الا مثله لانه لان اختلاف العوامل
سبب لا اختلاف اخرى والسبب مطلقاً لا يستلزم المسبب لان السبب قد يكون نافصاً غير مستلزم فمع
يتحقق اختلاف العوامل مع عدم اختلاف الاخر واجيب بان القابل بكون السبب نوعان مستلزماً
وغير مستلزم هو اهل الميزان وعند النحويين السبب لا يكون الا مستلزماً لا يخفي ان حاصل
كلامه ان زياد في الامثلة المذكورة معرب مع انه لم يختلف اخرى باختلاف العوامل مع اختلاف
العوامل في الاسمية والفعلية والحرفية فهذا انما يتوجه اذا كانت الخاصة شاملة مع انهما غير
شاملة بجميع افراد المعرب فجاز عدم اختلاف الاخر في بعض افرادها لان يقر بغيره ان يحمل
الخاصة على الشمول ما امكن (قوله في العمل) لاني اللفظ في الذات لئلا ينتقص له ولئلا يشكل
بشعوباء نبي زيد بعد ان قيل ذهب زيد (قوله يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية) نشر على

مصدر الترتيب اللفظي بما لا يحرف ولوراعي ذلك في الامثلة لكان اظهر (قوله على التمييز) فهو تمييز
 من نسبة يختلف الحرف فاعله وفي القسم الثاني منه لابد ان يكون فاعلا او مفعولا به كما في طاب
 زيد ابا فلذا قال اي يختلف لفظا آخره بالتميزه هنا فاعل في الحقيقة لا مفعول به (قوله لفظا آخره) اي
 صورة أخرى وهي الحركة وقوله او تقديره اي تقدير آخره اي يختلف آخره بحسب التقدير
 سواء كان بحسب تقدير نفس الذات فخطبا ونال الصفة او بنفسه مع الصفة والصفة فتطاولا ومنه جاءني
 مسلمي فانه قدر ان الياء بدل من الواو والثاني مثل جاءني دهاورايت عصا ومررت بعصا ومثل
 جاءني قاض ومررت بقاض فانه قدر ان اضطهما عصا وقاضي مهر الحرف والحركة والثالث كجاءني
 وغلامي فانه قدر نلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف (قوله اي يختلف باختلاف لفظا) اشار به الى دفع
 ما يقع من ان مفعول المطلق لابد ان يكون مشتملا لمعنى الفعل من قبيل اشتغال الكل على الجزء
 وليس قوله لفظا او تقديره بمعنى الاختلاف فاذا كان المصدر هو الاختلاف لا يرد ذلك فعند
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاعطي اعراب المضاف اليه ويحتمل ان يكون بمعنى لفظيا
 او تقديره فيكون حصة للمصدر المحذوف اي اخلافا لفظيا واختلافا تقديريا ويحتمل ان يكون
 خبرا لكان المقدر اي لفظا كان او تقديره فان كان يدخل بين الخبرين ويجوز ان يكونا منصوبين بنزع
 الخافض اي اختلافا في التلخيص او في التقدير وانما لم يثبت الي ما ذكره الشيخ الرضي من انهما
 مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا مفعولا او مقدر افهما نصب على المصدر لان
 الاختلاف امر اعتباري لا وجود له في الخارج وان انصف آخر المعرب به في الخارج فلا يكون تلفو ظا
 حقيقة وانما جعل قوله لفظا او تقديره تفصيلا لاختلاف الآخر مع ان الاقرب بحسب اللفظ ان يكون
 نفس الاختلاف العوامل لان العامل غير منحصر فيهما لانه قد يكون معنويا ولان المقصود بالذات
 بيان حكم المعرب فتفصيل اختلاف آخره اهم (قوله فصار الاعراب تقديريا) لعدم قبول الالف
 الحركة والفرق بين المعرب المختلف آخره تقدير او بين انه بني المركب تركيبا يتحقق معه عامله
 ان المعرب يقدر الاعراب على حرفه الاخر ولا يظهر الاعراب اما للتعذر او للاستعجال بخلاف
 الممنوع فان الاعراب لا يقدر على حرفه اذا لم يمنع من الاعراب في جملته هو مناسبه لمبنى
 الاصل نحو هو لا عزامس وقد يكون المانع منه في آخره ايضا كما يكون في جملته نحو هذا فلهم اية في هولا
 انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فان الرفع مقدر
 في آخره لا يخر ان بمجرد قلب الياء الفلا يحصل فتى بل لابد في حصوله من حذف الساكنين لانا
 نقول المراد منه ان بمجرد قلب الياء الفلا يصير الاعراب تقديره لان الالف لا يقبل الحركة قوله لثلا
 يسمعون آت) قال مولانا عصم قلت لا انتقاض وان لم يجعل اختلاف التواضع بآت بقول المراد باختلاف
 التواضع في العمل ان يطلب كل منها اثرا مبالغا في الآخر في الآخر فقولنا رأيت والباء ليسا باملين

مختلفين في غير المنصرف انتهى كلامه اقول عمل الباء غالب العمل رأيت حكمه في غير المنصرف وليست
 للباء عمل في غير المنصرف لفظا والمقصود باختلاف آخره لفظا وتقديرا حقيقة او حكما فلولم يأت
 بهذا التعميم لم يحصل هذا المقصود (قوله مثني او مجموعا) يعني ان من أول هذه الصورة اي صورة
 مسلمين مثني او مجموعا فلا يرد انه اذا قرئ مسلمين بصيغة التثنية فلا يحتمل الجمع وبالعكس (قوله
 فانه قد اختلف العوامل) قيل الجمع موضوع لما فوق الاثنين والافعال على ما فوق الواحد فبازف
 لم يتحقق اختلاف العوامل في رأيت احمد ومررت باحمد ويمكن ان يجاب عنه بان كلامه على
 تقدير التثنية اي ان قيل ان لمعرب في رأيت احمد ومررت باحمد لم يختلف لفظا ولا تقديرا
 فيقيم في الجواب ليس فيه اختلاف العوامل ولولم اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فالانظري
 والتقدير اهم من ان يكون حقيقة او حكما ويمكن ان يضم ان يضم انهم يستعملون جمع الكثرة على
 معنى جمع القلة استعمالا شائعا كما سبق تفصيله (قوله فان فتحة احمد بعد الناصب علامة آه)
 قيل اذا كان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعدها الجار علامة الجر فالاختلاف ح في آخره
 حقيقة لاحكام لانها هي الحركة بعد الناصب والحركة بعد الجار يعايران شخصا واجيب ان المغايرة
 المعتبرة عند النحويين هي المغايرة الجنسية والنوعية لا الشخصية ولم يتحقق المغايرة بينهم
 فيهما (قوله فاذقلت لا يتحقق) ولما قال فيهم وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل فيهم
 منه انه لا بد في كل اسم معرب من اختلاف الآخر واختلاف العوامل جميعا بان يكون في كل اسم معرب
 اختلاف مع كون احد الاختلافين سببا وهو اختلاف العوامل والاخر مسببا به وهو اختلاف الآخر
 فم يرد عليه قوله فاذقلت آه فم لا يرد ما قيل ان عدم اختلاف الآخر فيما ركب مع عامله ابتداء
 م لان انتقاله من السكون الى الحركة اختلاف وانما تعرض لبعض الاسماء المعدودة المذكورة
 لان ذكر البعض كاف في ورود الاعتراض (قوله مع عامله ابتداء) اي ركب مع عامله ابتداء اي قبل
 تركيبه مع العامل فاذا قيل جاء زيد معك فيه الاعراب لكونه ساكنا ولا وليس فيه اختلاف الآخر
 ولا اختلاف العوامل مع انه معرب قال مولاناغب ان التركيب مع العامل لا يصدق الا اذا كان
 العامل لفظيا لعدم اطلاق التركيب على العامل المعنوي فم يجوز ان يكون في بعض الاسماء
 المعدودة المذكورة عاملان معنويان قبل تركيبه بالعامل فيتحقق الاختلاف ح في آخر المعرب
 وفي العوامل جميعا واجاب عنه بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك
 لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع انتهى كلامه لا يخفى ان قول الفاضل
 المذكور في الاعتراض من انه يجوز ان يكون التركيب في العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي
 يتحقق معه عاملان معنويان منع فيجوز ح ان يعمل الجواز في كلامه على وقوعه في جميع المواد
 فلا يرد ح ان ذلك الجواز لا يخفى في المقصود بل لا بد من دعوى وقوع ذلك الجواز في جميع المواد

ابن المراد من العوامل هو ما فوق الاثنين مع ان الشئ اراد من الجمع في العوامل ما فوق الواحد حيث
 قال في رأيت احمد ومرت باحمد يكون اختلاف الآخر مع اختلاف العوامل حكما اقول قد عرفت منا
 ان ما مبني من قوله فانه قد اختلفت العوامل فيه آ بجواب على تقدير التسليم فليجئ ان الشئ اراد
 من الجمع في قوله وحكمه ان يختلف آخره ما فوق الواحد ١ اما الوجه الثاني فلان صحة الجواب
 المذكور مبنية على ان الاسماء المعدودة المذكورة اذ اركبت مع العامل الرفع بخلاف ما اذا
 ركب مع العامل الناصب او الخافض فانه لا يدع الجواب ح لاختلاف آخره ح مع اختلاف العوامل
 احد مما عامل المعنوي والآخر اللفظي اقول هذا الرد منه اي من الغافل المذكور مبني على ان
 المراد من الجمع في العوامل هو ما فوق الواحد وقد صدقت مناه فيه من ماذكرناه في الوجه الاول واما
 الوجه الثالث فهو ان الجواب المذكور انما يصح اذا كان عامل العامل المعنوي هو الرفع ٢ والمقا وهو غير
 مسلم لان عمله انما يكون رفعاً اذا كان عامل العامل المعنوي غير معنى الفعل واما اذا كان معنى الفعل
 ليكون ناصباً ايضاً وكون عدل العامل المعنوي معنى الفعل مما صرحته في بعض تصانيفي انتهى
 حاصل كلامه اقول صحة هذا الوجه يتوقف على ان يرى النصب في عمل العامل المعنوي الذي
 هو معنى الفعل في التصنيف المنقول من نفسه او في تصنيف آخر من تصانيف القوم فان نقله غير
 تام لانه مبهم لم يذكر المنق من نفسه ثم اعترض عليه بان الشبهة المذكورة انما يتوجه اذا كان موضع
 كلمة اذا كلمة كلما فانها للسور الكلي بخلاف اذا فان معنى العبارة ح ان بعض من الاوقات
 التي ركب بعض الاسماء المعدودة ١ وهذا البعض من الاوقات التي لم يكن العامل المعنوي
 بالاسم قبل تركيبه بالعامل اقول هذا كلامه بحسب اداب البحث ليس على ما ينبغي فاني
 اذا ذكرت ان ما ذكر مولانا عيب من قوله فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقاً
 تركيب الذي يتحقق معه عاملاً ٢ معنويان منع وقد عرفت توضيحه في بيان الاعتراض ولقائل
 ان يقول ان اعتراض المجدد المحشي مولانا عيب انما يتوجه اذا كان قوله مع ظرفاً للتركيب
 لمستفاد من قوله اذ اركب وهو مأمور لا يجوز ان يكون معناه انه اذ اركب كائن مع عامله ومتحققاً
 معه فح لا يرد ما ذكره الا ان كلامه بالنظر الى ما هو المتبادر من كلامه اشتمل على قوله لا يتحقق
 لاختلاف في آخره ٣ ولان في العوامل نثران قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل
 محتمل ان يكون راجعاً الى الشرطية او يكون مضمون المطلق العامة اي لو كان العوامل المختلفة
 العمل فيه لاختلاف آخره بها واختلف آخره باختلاف العوامل في الجملة اي في وقت من الاوقات
 هو الاوقات التي يتحقق معه العوامل المختلفة في العمل ولو اوجب بانه ح يلزم ان يكون الاسماء
 المعدودة المذكورة قبل التركيب معرفة لصدق مضمون الشرطية او مضمون المطلق العامة
 لمية قلنا لا نم ذلك لانه انما يصح اذا كان المراد من قوله وحكمه ان يختلف آخره هو ترتيب

اختلاف ما هو يصلح ان يكون معربا على حصول اختلاف العوامل مع ان الظاهر ان المواد هو ترتيب اختلاف
 اخر المعرب من حيث الاعراب (قوله قلت هذا حكمه) اي حدوث الاعراب حكم اخر من احكامه واختلاف
 الاخر حكم اخر منها والحاصل ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له انقلبت يجوز ان يقيده
 الاختلاف بالعوامل باحد الزمته وحيث يكون لازما للمعرب بان لم يكن قبل تقبيده بالظرف لازما
 له قلت فيه صرف الكلام من الظل ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضاً غير لازم لجواز ان يتحقق
 معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الارزمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه واما
 كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له (قوله من هذا القبيل) اي جاز ان يكون هذا الحكم وهو
 عدم اختلاف الاخر من الاحكام التي لم يذكرها المصنف (قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
 خواصه الشاملة) اي من خواصه الاضايقية بالقياس الى المعني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع
 ولذلك قال هو نوحكمه ولم يقل وخاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة
 مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الارزمنة اذ لو تحقق فيها عوامل
 في الارزمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت هذا قال المصنف
 المحظي ثم المراد من قوله غاية الامر ان انه لا كان بناء الاعتراض على ان الخاصة ليست
 شاملة فهو سهل لان الخاصة لا يلزم ان يكون شاملة فجاز ان لا يكون اختلاف الاخر من جدي
 احوال المعرب ثم انه او كان المراد من قوله وحكمه ان يختلف آخره او هو صلاحية ترتيب
 اختلاف الاخر على اختلاف العوامل او كان المراد منه مضمون المطلق العامة او كان راجعا
 الى الشرطية يكون الخاصة شاملة وقت معرفت ما فيه فتأمل قوله اي حركة او حرف وجعل
 كلمة ما موصوفه حيث فسرها بالنكرة لانها اصل ثم قال وحين يراد بما الموصولة واشارته
 الى انها يحتمل ان يكون موصولة ايضم ثم القرينة لتخصيص ما بالحركة والحرف هي شهرة كون
 الاعراب حركة او حرفا وقرينته ما سيندر في ضبط اعراب الاسماء فانه ليس لا الحركة او حرف
 (قوله من حيث هو معرب) فانه من حيث هو عامل مثلا لا يختلف آخره بل هو مرفوع قوله فانا او صفة
 بان يتبدل حرف بحرف آخر او صفة بصفة آخر وعلى هذا لا بد من ان يراد من السبب القريب القريب
 غير التام لان الاختلاف لا يتحقق الا بحرفين او حركتين فلا يصدق التعريف على حرف واحد
 وحركة واحدة الاحتمال السبب على القريب غير التام قيل تبدل السكون بالحركة فمختلف اخر بهما
 ولقائل ان يمنع كون الاختلاف بها في آخر المعرب ثم لقائل ان يقول على تقدير حمل
 السبب على القريب غير التام وان دخل الاعراب الاول لان له دخلا ما في الاختلاف ولم يحم به
 الاختلاف ويخرج العوامل والمعاني والمتكلم لانها اسباب بعيدة الاختلاف لكن يخرج الاعراب
 الثاني لانها مما يدم به الاختلاف فالاولي ان يتم المراد بالسبب اهم من التام والناقض وانقلبت

ح يشكل ما من مجموع اعمالي والمعاني والاعراب قامت المراد هو السبب القريب التام
 والناقص اذا لم يكن مركبا من السببين فها هنا وبعبارة اخرى بان المراد من السبب هو السبب
 البسيط ولا يبعد ان يقال بان المراد من السبب هو السبب القريب غير التام لا يخرج الاعراب الثاني
 لانه لا يتم به الاختلاف نعم يتم به اختلاف الالف والواو والالف والواو لا يرد العامل والمقتضي لانهما ليسا بحركة
 ولا حرف ام العامل فظا وما المعنى المقتضى فلانه حالة فليست شيئا منها ما قال الشم في الحاشية
 لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا او افعال الجارة فالاولى ان يسند اخر افعالها الى السببية
 القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ماء الموصولة على عمومها انتهى كلامه وانما قال
 الاولى لانه يمكن الجواب بان المراد من الحرف هو حرف المعاني بقربها من المقابلة بالحركة قيل ح
 يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً لعدم صدقه على الواو والالف والياء لانها من حروف المعاني
 لان الواو تدل على الفاعلية فيكون الفاعلية معناها والالف تدل على المفعولية والياء تدل على
 الجضاف اليه فلا بد ان يراد بالحرف ما هو عام وما قيل من ان هذه الحروف تدل على الفاعلية
 والمفعولية والمضاف اليه لكنها ليست موضوعة لهما مع ان الحروف المعاني هي التي موضوعة للمعاني
 ليس بشئ لاسيما من ان الامراض موضوعة للفاعلية والمفعولية والاضافة فالجواب اننا لانمكونها من
 حروف المعاني والاضافة بدلالة على الجمعية والاثنية غير نام فقد قيل انها من حروف
 المعاني زيدات في الكلمة وجعل المجموع دال على المعنى المقصود بالالف في الضارب والمجموع في
 المضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ الضارب الا ان هذه الدلالة حصلت بزيادة الالف
 وكذا المضروب واجيب ايضا بان المراد من الحرف هو الحرف الاخر فلا يرد الاشكال على الباء الجارة قال
 مولانا عصم ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ومقتضى على طريق السلب
 الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشئ من المقتضي ولا يذهب على احد انه
 بعيد عن الفهم جدا اتم كلامه اقول لعل مراد القاضل المذكور من كلامه ان ذكر الواحد في قوله
 لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا او افعال الجارة لا يحتاج اليه بل هو مستدرك لا الحرف الذي
 هو المركب من حرفين ايضاً كمن والى وغيرهما قول اما بان المراد من الحرف في قوله اي حركه
 او حرف هو الحرف الواحد حيث لا يكون الاعراب الاحرفا واحدا فلنا اورد الاشكال في الحرف
 الواحد ثم ان قوله المفهومة في الحاشية صفة السببية لصفة القرينة فلا يرد ان السببية
 الممتصة بالقرينة لا يفهم من الباء الجارة الا ان السببية القريبة تؤخذ من السببية لباء ولو سلم فنقول
 السببية القريبة يفهم من الباء الجارة في قوله به نظر الى التبادر لان المتبادر هو السبب لقربة
 قيل الاختلاف في نحو مسلمان ومسلمون ومسلمين ليس في الاخر اذا اخره والنون فليزم
 ان لا يكون الواو في الجمع والالف والياء في التثنية اربابا واجيب بان النون فيهما كالتنوين في الحرف

فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله من ان يكون اخر الحروف فكذلك النون وبعبارة اخرى
بان النون فيهما اذا كان بمنزلة التنوين فيكون في اخر المعرب في الجملة اي عند سقوطه بالاضافة
كما يسقط التنوين بها لا يقيم ان النون فيهما قد لا يكون بمنزلة التنوين كما في المشني والجمع
المعربين باللام لا متنازع اجتماع اللام والتنوين لان القول بكونه بمنزلة التنوين انما يكون
في بعض الاوقات لاني جميعها فتح جاز ان يجعل الحرف السابق على النون بالخط الى كونه بمنزلة
التنوين في حكمه لاخر وان كان بالنظر الى تنوينه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الاخر ويمكن
ان يجعل الباء في قوله به لآلة اي الاعراب ما اختلف اخره بالية فتح لا حاجة الى ان يراد من كلمة
ما الحركة والحرف لخروج العامل والمعاني بالباء المراد به الالية اما خروج العامل فلان النجاة
جعلوه بمنزلة العلة الموثرة لهذا وهو عاملا وليس علة موثرة بالحقيقة لان التاثير المتكلم
وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان آية الشئ مسبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ثم
انه لو جعل قوله ليبدل جزءا من التعريف يخرج العامل المعاني منه لان هذا لا يدل ان على الفاعلية
والمفعولية والاضافة بل الدال عليها هو الرفع والنصب والجر اعدام دلالة المعاني عليها لاستحالة
دلالة المعاني على المعاني اعدام دلالة العامل عليها فلان دلالة العامل بالالتزام وهي مبهورة
في التعريفات مع ان المراد من الدلالة هو المطابقة قوله من الاسباب البعيدة فان المعنى المقتضي
بعيد بمرتبة واحدة والعامل بعيد بمرتبتين لان العامل مسبب المقتضي والمقتضي مسبب الاعراب
وقد قالوا ان بقاء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد والعامل كالموجد والاعراب كالالة
بناء على ظاهر اصطلاحهم وان كان الموجد الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم ولا يخفى ان المتكلم
ايضاً ليس فاعلا اي موجد بحسب الحقيقة على ما هو الصحيح من المذهب قوله وبقيد الحيشية خرج
حركة نحو غلامي لانه مأرب على اختيار المصم لكن حركته بناءية لانها وجدت بسبب ياء المتكلم
وقال بعضهم ان غلامي مبني لان كل ما هو مضاف الى ياء المتكلم فهو مبني عند المصم وانما
قال حركة نحو غلامي لانه يتوهم ان كسرة آخر المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي اختلف
بها اخر المعرب لما عرفت ان هذا الهم معرب عنده وان كان مبني عند غيره وقد تبدل حركة
آخرة او تكون آخرة بها كما نقول جاءني غلام بالرفع ورأيت غلامي ومررت بغلامي بالياء
فيصدق حد الاعراب عليهما مع انها ليست باعراب لانها بناءية عندنا ولكنها بقيد الحيشية خرجت
منه كما ذكره الشم وان قيل لا حاجة الى خروج هذه الحركة الى قيد الحيشية لان المعرب هو
المركب تركيبا يتحقق معه عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى ياء المتكلم الا بعد اطلاقها به
لانك اخبرتني في جاءني غلامي عن غلامك ولم تخبرني عن مطلق الغلام فيختلف بعد ذلك فيحين
اطلاقها به ليس معربا فتح اختلف آخرة بالكسرة ولم يختلف آخر المعرب بها وبالجملية استحقاقه

لأعراب متأخرين كونه مسنداً إليه وهو متأخر عن دخول العامل وهو متأخر عن الإضافة
 المسماة بزملة لكثرة آخره فاختلافه بالكسرة حال البناء فلا يصدق الحد عليها قلت هذا الحد يصدق
 على هذه الحركة بعد تركيبة بالعامل كما عرفت في فروع الأمثلة فلا يخرج الأبقيد الحيثية قال
 يولانا عصم وأوقال خرج نحو حركة فلا مي لكان أرجح لشموله ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي
 لي جاءني مسلمي انتهى كلامه أقول فيه بحث أما أولاً فلأن إطلاق الحركة على الحرف مما ليس في كلامهم
 بل يطلقون الأعراب عليه ولا يجوز أن يراد من الحركة الأعراب لعدم صدقها على حركة نحو فلا هي
 لأن حركته بنائية عندها وأما ثانياً فلأن ما قبل ياء المتكلم هو الميم في مسلمي لا الياء
 لأن بعد ادغام الياء في الياء ليس قبل ياء المتكلم ياء لأن ما قبل الشيء وما بعده إنما يكون
 باعتبار التمييز الحسي صرفاً وهو باعتبار التلفظ قال المجد الحشوي مولانا عاب قوله خرج حركة نحو غلامي
 وإن تحول آخره من الأعراب إلى الكسرة وكذا خرج جر الجوار بحقه تعوا مسحوا بروحهم وأرجلكم
 بكسر اللام انتهى كلامه قال مولانا عصم هذا على خلاف ما جمع عليه من أن جر الجوار من الأعراب
 انتهى كلامه أقول قوله وكذا جر الجوار جاز أن يكون اعترافاً على الشبان حركتها عرابية مع
 أن اختلاف هذه الحركة فيها ليس من حيث أنها معربة بل من حيث أنها جوار فلا يكون تعريف
 الأعراب جامعاً لا يرد ما قال الفاضل المذكور بقوله هذا على خلاف ما جمع آه لأنه إنما يرد
 إذا كان قوله وكذا جر الجوار تحقياً مثل قوله خرج حركة نحو غلامي وأما إذا كان اعتراضاً فلا ولو سلم
 فتقول إن مراد الفاضل المذكور بقوله هذا على خلاف ما جمع آه أما أن المقوم صرحوا به وأما أن القوم إذا
 أطلقوا الأعراب على جر الجوار فهو دليل على أنه أعراب فإن كان الأول فهو ممتنع وإن كان الثاني فهو يرضى
 في حيز المنع لأنه لم لا يجوز أن يكون إطلاق الجر على جر الجوار على سبيل المحازلة الحقيقية ويؤيده
 تسميتهم بجر الجوار وهذا أقل حركته نحو غلامي ليمتناول جر الجوار فإن أرجلكم مع كونه معطوفاً
 على وجوهكم المنصوب مجرور بجر الجوار (قوله لأنه معرب على اختيار العصم) هذا تعليل لدخول
 حركة نحو غلامي أي الدخول المفهوم التزاماً من قوله خرج آه قبل اعتبار الحيثية فيتموهم من كونه
 معرباً أي يكون حركته عرابية فدفعه بقوله لكن اختلاف آه (قوله ليس من حيث أنه معرب)
 لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل هذا ما قال مولانا عاب وقال الفاضل السمرقندي
 مولانا عصمة الله وفيه أنه لو كان قبل مطلق العامل لم يختلف به آخر المعرب فيخرج قبل اعتبار
 الحيثية بقوله آخره إلا أن يقع اختلاف به آخر ما هو معرب في وقت ما لكن لا في زمان كونه معرباً
 فيدخل بهذا الاعتبار بدون قيد الحيثية ويخرج به فتأمل انتهى كلامه قول الاعتراض والجواب كلاهما
 ليس بشيء أما الاعتراض فلأن حاصل اعتراضه أنه كان اختلاف حركة نحو غلامي قبل مطلق
 العامل يلزم أن لا يختلف هذه الحركة آخر المعرب بل يختلف بها آخر المعرب لأن قبل مطلق العامل

ليس الا فلامى وهو مبني لان الاسماء قبل التبركيب مبني فم يخرج فلامى بقوله آخره في قوله ما اختلف آخره به لانه لم يختلف آخر الدعر بل آخر المبنى وحامل كلام الفاضل مولا بن عصب ابن اخذ لا فلامى آخر المضاف الى ياء المتكلم في نحو فلامى موجود قبل عامل الجزا في جاني فلامى بالرفع ورايت فلامى بالياء بل هو موجود قبل مطلق العامل كما اذا قيل فلامى بعد ما قال فلام بسكون الميم مثلاً فيصدق على هذه الحركة اذا ركب مع العامل تعريف الاعراب لانه معرب ح مع انه ليس بأعراب فجوابه ليس الا بقيد الحيثية واما سماجة الجواب فيظهر بادننى تامل (قوله وبهذا القدر تم حكاية) اشار به الى ان قوله ليدل انه ليس له دخل في الجامعة والمانمية فيتوهم انه اذا تم حكاية جمعها ومبدا بدون قوله ليدل انه فلا يحتاج الى ايراد فقوله لكن المصم انه لك فع هذا المتوهم (قوله على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وعلى فائدة وضع الاعراب واليه يشعر ما قال المصنف في شرحه ان قوله ليدل تنبيه على ملية وضع الاعراب في الاسماء فهذا القول منه اي ان بمنزلة التصريح على ان قوله ليدل انه ليس من تمام الحد فلا يرد ان المصم لم يقل في شرحه ان ليس هذا من تمام الحد (قوله لانه خارج من الحد اي لم يقل المصم انه خارج عن الحد ولم يقل ايضا ان اللام في قوله ليدل متعلق بما هو خارج من الحد فقوله واللام مطف على الضمير الذي في انه فانه اسم ان وخارج خبر ما وقوله متعلق عطف على خبرها (قوله يعني وضع الاعراب المفهوم آه لانه لما قال الاعراب ما اختلف آخره به فيفهم منه ان الاعراب موضوع للاختلاف (قوله فانه بعيد عن الفهم غاية البعد) اذ مع وجود العامل في منطوق الكلام وهو اختلف جعلوا متعلقا بشئ يفهم من فحوى الكلام بعيد غاية البعد وقيل معناه ان جعل قوله ليدل آه خارجا عن الحد بعيد وجعل اللام متعلقا بما هو خارج عنه ايضم بعيد فاذا اجتمع البعدان يصير بعيدا غاية البعد (قوله ليدل الاختلاف وما به الاختلاف) وهو الاعراب اي الرفع والنصب والجر والواو والالف والياء قيل ان نسبة الدلالة الى الاختلاف غير جائز لان الاختلاف لا يدل على المعانى لانه لو دل عليها فيلزم ان يكون الاختلاف اعرابا كما قال بعض المتأخرين وليس المصم على ذلك بل الاعراب عنده هو ما به اختلاف والجواب ان اسناد الدلالة على الاختلاف ليس على الحقيقة بل على مبدل المسامحة والمجاز لان مدلول الاختلاف ليس هو المعانى حقيقة بل مدلوله الحقيقي هو اختلاف المعانى فيكون ذلك الاسناد لمناسبة بين الاختلاف وما به الاختلاف لان الاختلاف انما يكون بسببه فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ثم ان تعريف بعض المتأخرين يدل على كون الاختلاف اعرابا والمصم عدل من تعريفه لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج بخلاف ما به الاختلاف والاولى في العلامة ان يكون موجودا فيه ولان الاختلاف لا يوجد في جميع افراد الدعر فان الدعر الذي ركب مع عامه ابتداء ليس فيه اختلاف

والكن يوجد فيه ما به الاختلاف وانما قدم في التردد فيه الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر
العكس لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف ومعرفة الكل موقوفة على معرفة الجزء فلا يردح ما قال
بعض المحشيين من انه لو قال ليدل ما به الاختلاف او الاختلاف لكان اولي لان ما به الاختلاف
مقدم على الاختلاف (قوله على المعاني جمع المعنى وهو عبارة عن ما قام بشئ فان الفاعلية معنى
قام زيد في جاءني زيد والمفعولية معنى قائم بزيد في ضربت زيدا وكذا المضاف اليه هذا ما قال
مولانا عب قال مولانا عصم ان جمل المعنى على المانم بالشئ المقابل للمعين اي الفائم بالذات
بعينه بل المعنى ههنا عبارة عن ما يقصد بشئ فان الفاعلية معنى يقصد بشئ هو الرفع والمفعولية
معنى يقصد بشئ هو النصب و كذا المضاف اليه اقول المناسب ان يكون المعنى عبارة عن ما قام
بشئ لان اعراب الرفع مثلا يدل على الفاعلية اي فاعلية قائمة بزيد ودلالته على الفاعلية
المقصودة منه غير ظم بخلاف دلالة عليها (قوله المعتبرة على صيغة اسم الفاعل) لان معناها
المتعاقبة يعني از يني در آيند » معرب راو المعاني تأخذ لمعرب متعاقبة متناوبة فعلية صيغة
اسم الفاعل تدل على اخذ تلك المعاني المعرب وطريقتها عليها على سبيل المناوبة وهي باعتبار
هذا الوصف في طريقتها عليها كك ما وضع الاختلاف وما به الاختلاف له واما على صيغة اسم
المفعول فنحمل على اخذ المعربات تلك المعاني على سبيل المناوبة بين المعربات وهذا لا تدل
على طريقتها تلك عليه بالمناوبة في اخذ المعاني لها فوصف المعاني بالاعتوار اشارة الى ان
كونها مقتضية للاعراب بسبب اعتوار ما على المعرب وانما لم يكتبوا بالاعمال لتلك الدلالة لانه
لا يدفع الاشتباه في بعض المواضع مثل ما احسن زيد وما احسن زيد وفيه ان لاعراب
ايضم كك اذا كان نقلا يري امثل ما احسن فتى وما احسن فتى فالاولي ان يقيم انهم
ارادوا ان يفهم تلك الالفة من نفسها (قوله على ضميين مل معنى الورود) او الاستيلاء وغيرهما
بما يصح ان يكون كلمة على صفة له وهو دفع بوال تقريره ان المعتبرة متعك بنفسه لانه يقا
عتور والشئ يعني بداهت كرفتنه انجماعه اين شي را فلا يحتاج الى ايراد كلمة على فلا بد ان
قول ليدل على المعاني المعتبرة اياها اي الاسم المعرب نقرا الجواب ان ايراد كلمة على
اجل تضمنه معنى الورد او الاستيلاء وما يعتمدان به على يقرانه واردا وورد عليه واستولى
عليه (قوله لا على سبيل الاجتماع) كانه لو اخذ جماعة على سبيل الاجتماع لا يقيم له نعاور
قوله فينبغي ان يكون علامتها) اي المعاني وهي الاعراب ايضم كك بان لا يكون على سبيل
لا اجتماع لانه اذا لم يجتمع الفاعلية والمفعولية والاضافة على الاسم المعرب اتضادها فينبغي
ان لا يجتمع علامتها من الرفع والنصب والجر فيه ايضم (قوله فوضع اصل آه) بصيغة المصدر (قوله
وضعه بحيث آه) يعني صعب ان وضع الاعراب لا يكون متفاهوا وان المعاني مختلفة فلو كان

الاعراب ح متفق بان كان الاعراب هو الرفع فقط في الاحوال الثلاث فلا يحتدل ح من العلامة على
 الفاعلية مثلاً لا شتر الك العلامة بين المعاني كلها (قوله وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب)
 اي في حرف آخره فمع لا يصدق الا على الاعراب بالحركة دون الحرف فينبغي ان يتركب على مجموع
 ليشتمل ما كان الاعراب دالاً في آخره او كان نفس آخره واجيب بان المراد انه جعل الاعراب
 في جانب الآخر فيصدق ح على الاعراب بالحركة والحرف معا (قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى)
 اي مسمى الاسم والاعراب على صفته اي المسمى الدال اول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلتها
 صفات للدال اول كذا قال مولانا ع. ولقائل ان يقول الاعراب يدل على صفة الاسم لا على صفة
 المسمى لانه يدل على المعاني وهي صفة الاسم اصطلاحاً فان الفاعلية مثلاً صفة الاسم اصطلاحاً
 وصفة المسمى لغة فالظان يقيم وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان الاعراب يدل
 على صفة ولا شك انه بدون ذكر قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى ويدل على ذلك قول
 الرضي حيث قال المعاني صفة الدال حيث قال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد
 الموصوف انتهى كلامه على ما اورد مولانا ع. ثم الميراد ان نفس الاسم يدل مطابقة على المسمى
 فقط والاعراب يدل مطابقة على صفته فقط فلا خدشة ح (قوله فالانساب ان يكون الدال عليها)
 وهو الاعراب ايضم متأخر عن الدال عليه اي على الموصوف وهو الاسم المعرب قيل الحوكة ليست
 متأخرة عن الاسم بل هي مع نفس الآخر واجيب بانه اعطي للاكثر حكم الكل لانها متأخرة عن اكثر
 الحروف قيل هذا هو الجواب الصحيح ولقائل ان يقول هذا يشكل بقولنا جاءني اخ ورايت اخا و
 مررت باخ لعدم تحقق الاكثرية فيه الا ان يقيم انها متأخرة عن اكثر الحروف في غالب المواد
 فاعطي للاكثر حكم الكل لطرد الجواب واجيب ايضاً بان المراد هو التأخر عن الدال بقدر الامكان
 ولا يجاب عنه بان المراد بالتأخر هو التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي
 لانه تابعة للحرف لانا نقول تأخر الذاتي لزم لها اينما وضعت فع لا معنى لقوله فالانساب
 لان اختيار الانسبية لاجل ان كون الصفة متأخرة عن الموصوف لا يوجب لكون دالها ايضاً
 متأخرة عن الدال عليه الا ان الانسب ان يكون حكمك بل يجاب بانها متأخرة بحسب الزمان
 من الحرف كما صرح به الشيخ الرضي (قوله وهو ما خوذ من اعرابه اي الاعراب مصدر عراب يقر
 اعرابه اي اوضحه فيكون الاعراب بمعنى الايضاح بقوله فان الاعراب يوضح) اذا كان
 الاعراب بمعنى الايضاح فتسميته بالاعراب لانه يوضح المعاني المقتضية لان الاعراب يجب
 لايضاح المانبي حيث يعرف المانبي بالاعراب فسمي سبب الايضاح ايضاحاً تسمية المسبب بها
 المسبب (قوله او من عربتاه) وكونه ما خوذ من عربت بان يكون الهمزة للسلب لان همزة باب
 الأفعال قد يكون السلب فالهمزة اذا سلبت العرب بمعنى الفساد يكون معناه ازالة الفساد وسلباً

(قوله لانه يزول التباسه) فان الالتباس من جملة الفساد فيلتبس في معرفة المعاني عند عدم
الاعراب ففي تسمية تلك الحركات الثلاثة امرابا مناسبة بكلام المعنيين لان هذه الحركات توضح
الكلام وتزيل فساد ابهامه لا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون لم يعلم ان ايهما فاعل
والاخر مفعول فاذا عرفت وضع الكلام ويزول فساد الالتباس لا يخفى ان الالتباس لا يزول بنفس الاعراب
بل بسبب اختلافه فانه لا يزول الالتباس بامراب الرفع فقط الا ان يقع الاعراب بسبب الاختلاف
وهو سبب ازالة الفساد فيكون الاعراب سببا لازما لان السبب للسبب بسبب (قوله ثلثة) اشار به الى
ان العطف مقدم على الحكم فيكون الخبر هو ثلثة اي انواعه مجموع الرفع والنصب والجر لعدم صحة
حمل كل واحد منها على الانواع لا يتم اذا كان المجموع خبرا واحدا فلا يدان يعرب بامراب واحد
" فان قيل لما كان لكل منها صلاحية الاعراب فلماذا يعرب كلمتها (قوله ولا يطلق على الحركات
البنائية) هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فهذه الثلثة مشتركة بين الحركة الاربعية والبنائية
بذلك الضم والفتح والكسر مختص بالحركات البنائية عند البصريين وعند الكوفيين يطلق عليهما
جميعا واما الضمة والفتحة والكسرة فمشتركة بينهما والشم لم يفرق بين كونها بالتاء وبين
كونها بغيره لتاء ولهذا اقال في بحث المبني ان الضم والفتح والكسر يطلق على الحركات البنائية
الباربعة على الاعرابية على قلته وقال الدليل على اطلاق الضم والكسر على الحركة الاربعية قول المصنف بالضم
فما والفتحة نصبا والكسرة جرا وقال مولا زاعب في بحث المبني ان اطلاق الضمة والفتحة
والكسرة على الحركات الاعرابية لا يكون دليلا على اطلاق الضم والفتح والكسر عليها مجاوز الفرق
بين عدم كونها مع التاء وبين كونها معها ثم قوله ولا يطلق اه تأكيد للمنفى المفهوم من قوله
تختص على الحركات الاعرابية او اشارة الى الاختصاص الاضافي وقوله اصلا اي لا على القلة ولا
على الغلبة بقرينة التقابل (قوله اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة) بجعل الياء مصدرية ثم جعل
الرفع علامة الفاعل وما هو ملحق به حقيقة ولم يجعل الرفع علامة الفاعل حقيقة وعلامة ملحقاته
بجازا كما ذهب اليه بعضهم اذ ليس لنا دليل على ان الرفع علامة لما على سبيل المجاز غاية
بافي الباب ان الرفع احق بالفاعل وهذا لا يستلزم ان يكون في ملحقاته على سبيل المجاز وصاحب
لمتوسط جعل الياء للنسبة وما فعله الشم اولي منه لورود الاعتراض عليه من وجهين اما الاول
لان معناه ان الرفع علامة شيء منسوب الى الفاعل فيلزم منه ان يكون الرفع علامة ذات
منسوب اليه لان الشيء الذي هو منسوب اليه ليس الا الذات مع انه لا وصف ومما انفاعلية
لها الثاني فلانه يلزم منه ان لا يكون الرفع علامة الفاعل بل علامة المنسوب اليه اجيب عن
الاول بان وصف الفاعلية ايضا له نسبة الى الفاعل لان لكل صفة نسبة الى موصوفها واجيب
عن الثاني بان لكل فرد الفاعل نسبة الى الاخر والاولي في الجواب ان يقال امراد من الفاعل هو

طبيعة الفاعل ولا شك ان للافراد نسبة الى الطبيعة لانها فرد لهذه الطبيعة حقيقة او حكما من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة كما يقيم زيد انسان اي له نسبة الى الانسان بانه فرد له (قوله علم المفعولية) وفيه ما فيه الا ان النصب ليس احق بالمفعولية اي يساوي جميع المفاعيل (قوله اي علامة كون الشيء مضافا اليه) لا علامة المضاف اليه فان قلت اذا كان الرفع علم الفاعلية يجعل الياء مصدريّة والفاعلية لا توجد الا في الفاعل فينبغي ان لا يوجد الرفع الا في المفاعل قلت ان الرفع علم الفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعان آخر كالمبتداء لمثلا على سبيل التبع واللاحق وكذا النصب علم المفعولية اصالة وجعل علامة لمعان آخر كالحال مثلام على سبيل التبع واللاحق وكذا الجر علم المضاف اليه اصالة ويجعل علامة لكون الشيء مضافا اليه صورة على سبيل الطبع والشبهة والتعديم المفهوم من (قوله حقيقة او حكما) ليس الا كك نم ارادة المضاف اليه من الاضافة بتريئة التقابل لانه اذا كان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية فيكون الجرح علم المضاف اليه لان الرفع والنصب يدخلان على المضاف يضم فلا يراد من الاضافة المضاف وانما لم يقل ههنا حقيقة او حكما لان المضاف اليه وان كان ملحقا لكنه قليل اولان الجار زائد فعلى كذا التقديرين لم يعتقد به اولان الجر زائد كالجار فكانه ليس علامة فلا يراد ان الجر يكون في غير المضاف اليه يضم مثل بحسبك درهم (قوله لم يحتج الى الحاق الياء المصدريّة) اليها لا يقيم حق العبارة ان يقيم لم يصح موضع لم يحتج لانه يشعر الى صحة الحاق الياء المصدريّة الى المصدر وليس كذلك لاننا نقول هذا القول مالبة وهي لا تقتضي وجود الموضوع فهو لا يستدعي صحة اللاحق (قوله وانما اختص الرفع بالفاعل) قيل المراد بالفاعل اما الفاعل الحقيقي او الاعم من الحقيقي والحكمي والاول بطلان ما اختصه به لوجوده في المبتدأ والخبر وغيرهما والثاني يضم بطلان صحة قوله لانه واحد واجيب بان المراد هو الاول لكن المراد من الاختصاص هو الاختصاص الاضافي لان الرفع لا يوجد في المفاعيل والمضاف اليه فلا ينافي ذلك وجوده في المبتدأ والخبر وغيرهما (قوله والفاعل قليل لانه واحد) قيل المراد اما ان فرد الفاعل قليل او نوعه قليل والاول مم والثاني مسلم لانه واحد لكن الدليل غير مثبت للمدعى لان المدعى هو اختصاص الرفع بفرد الفاعل لا بنوعه ويمكن الجواب بان المراد هو الاول لكن الفاعل اذا كان باعتبار نوعه قليلا وواحد افيضان ان افراد النوع الواحد يضم قليلا بالنسبة الى افراد انواع المفاعيل فيكون الدليل ظاهريا لا يقينيا فمع لا يرد ما قيل على قوله والنصب خفيف ايه بان النصب خفيف لا افراد هالا لنوعها والمفاعيل خمسة باعتبار الانواع لا افراد فجاز ان يكون افرادها قليلا بالنسبة الى افراد الفاعل كما لا يخفى (قوله فاعطى الثقيل للقليل) والمفعول الثاني لا عطي محذوف اي اعطي الثقيل مجمولا للقليل اعمارضا للقليل المتعادل وبهذا في قوله فاعطي الخفيف للكثير واليه اشار

بالنكرة إشارة إلى أن اللام في المعنى للمعنى الذي فيه فإنه في معنى النكرة وإنما قيل للمعنى بالاعتقالات
اقتضائه لا عراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعنوية (قوله اذ به حصل معنى
الفاعلية) لأن له استدعاء الا مناد الي زيد (قوله اذ به اي بالفعل الذي في رأيت حصل معنى الفاعلية
لأن له استدعاء التعلق وهذا عند البعثرين وعند الكوقيين مجموع الفعل والفاعل عام في المنفعل
لأنه صار فضلة بمجموعهما (قوله البناء عام) وهو عام في لفظ زيد وفي معنى الفعل لانه
المفعول به فيكون منصوباً به إذا كان حرف الجر مذكوراً فإنه إذا كان مذكوراً فإنه من هو الحرف
الجر بالتوافق وإذا كان مقدراً كغلام زيد ففيه خلاف قال بعضهم ان العامل هو حرف الجر المقدر
وقال بعضهم هو المضاف نيابة من اللام لانه في موضعها والحرف صار نفساً منسياً ولذا يختص بالمضاف
التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضوي (قوله فالمفرد المنصرف) قيل غير
المنصرف الذي يكون فيه الحركات الثلاث للضرورة او لاضافة الالف او لغيرها في غير المنصرف
لا في المفرد المنصرف مع ان اعرابها بالحركات الثلاث لا بالحركاتين واجيب بان المراد
بالمصرف اعم من المنصرف الحقيقي والحكمي فهو داخل في المنصرف وخارج عن غير المنصرف (قوله اي
الاسم المفرد الذي لم يكن مثني آه) واطلاق المفرد مشهور على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة
وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثني والمجموع والمراد هنا الاخير بقريضة المقابلة
قيل اذا كان المراد ما في مقابل المثني والمجموع فيلزم الدور لتوقف معرفة المفرد على معرفتهما
وكذا العكس لا اعتبار بالمفرد في تدويرهما لان المثني اسم ما لحق في آخر مفردة الف ونون والجمع
اسم ما لحق في آخر مفردة واو ونون ويحكم الجواب عنه بوجوه الاول انه لا يلزم اذا كان المفرد
المعرف هو ناعين المفرد المذكور في تعريفه لانه استحال الدور هو توقف الشيء على نفسه وهو موم
فاذا لم يكن ميمه فلا يلزم الدور والثاني ان الاسم لا يعمى لانه لا يجوز ان يكون حكماً من احكامه
والثالث انه لا يجوز ان يكون تعريفه لفظياً ولا يتوقف فيه المعرفة على المعرفة وتوقف معرفة
المعرف على معرفة المعرفة انما يكون في التعريف الحقيقي قبل لا بد من تقييد المفرد المنصرف
بكونه غير الاسماء الستة وغير ما لحق بالمثني والمجموع لانه اذا اختلف المفرد بالمعنى المذكور
وخارجة عن الحكم لعدم كون اعرابها بالحركات الثلاث ولا يجاب عنه بانها غير داخلية في ما حكم
عليه بناء على ان قوله فالمفرد المنصرف اه قضية مهمة وهي في قوة الجزئية لانه لا يرد هو قاعدة
وهي يجب ان يكون كلية بل يجاب باننا لا نصدق المفرد عليها لان المراد من المفرد ما ليس
مثني حقيقة او حكماً ولا مجموعاً حقيقة او حكماً فما هو من ملحقاتهما مثني وملاو ربع حكماً وركك
الاسماء الستة مثني او مجموع حكماً لمشاركتها بالمثني والمجموع في ان كلاهما يمتثلان لالتعدد
فان الالب يستدعي الابن وكذا الجد يقي منه وفي كل منهما المد واللين واجيب ايضاً

بان الاسماء الستة والملحق بها مذكور في الاصحق بمنزلة الاستثناء قيل فح
 لا يحتاج الى ايراد قيد المنصرف لانه راجح غير المنصرف لانه ايضا مذكور فيما بعد واجيب عنه بان له
 كان غير المنصرف كثير فلم يكتب فيه بما هو بمنزلة الاستثناء بل صرح بقيد الانصراف للاحتراز
 من غير المنصرف لتلايق غلط في امر كثيرة فالاحتياط في الاحتراز عنه لذلك بخلاف الاسماء الستة
 والاروف بالاشتراك والمجموع فانها محصورة في عدد فاكثرت في الاحتراز عن المحصور بادبي شي
 اي ما لم يرد الاستثناء اذ ليس الاستثناء بحالها كالاتي فلا ينحصر مع ان الانصراف في العبارة
 مطلقا (قوله وكذا الجمع تمكسر المنصرف) وانما لم يرد والمفرد والجمع المكسر المنصرف لانه
 ح يلحق بمعن الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر لانه صفة الجمع اولانه يتوهم
 التثنية بان كان المنصرف احدا لا جمعا اي الجمع والمفرد ولكن صيغة التثنية للتغليب كما
 في الشمس والقمريين اولانه يهمل ان يكون المنصرف فان صفة للجمع والمكسر (قوله اي الذي
 لم يكن بناء الواحد فيه سالما) قيل الاولى ان يتم المراد بالجمع المكسر المنصرف هو الذي لم يجمع
 بالواو والنون ولا بالالف والتاء ليخرج منون وارضون وخربات فلا يدخل فلك
 بضم الفاء فيه لان منون بكسر السين جمع سنة بالفتح وارضون بفتح الراء جمع ارض بالكسر
 وخربات بفتح الراء جمع خرب بسكونها فالواحد فيها غير سالم مع ان اعرابها ليس كك واما
 الفلك بضم الفاء جمع الفلك بضمها ايضا جمع المكسر المنصرف مع ان الواحد فيه
 سالم واعرابه كك ويمكن الجواب من الاول بان ما يكون الواحد فيه غير سالم واعرابه
 بالحرف قليل فلم يلتفت اليه فانه في حكم الندم وعن الثاني بان المراد بضم بقاء نظم
 الواحد اهم من ان يكون حقيقة او حكما فانه قد يقال ان ضمة الواحد فيه ضعيف فانها كضمة
 است بخلاف ضمة الجمع فاهي قوية ومنه بضمه قتل قيل ماذكرة ينتقض بنحو مصطفىون
 بضم الفاء في جمع مصطفى فلا يرد غير سالم مع ان اعرابه ليس كك والجواب
 عنه ان المراد انه لم يكن فيه سائمة للجمعية وليس فيه علامة السمة الواحد لاجل الجمعية
 بل لاجل الواحد لمقنضية قوله ان الامم في الاعراب ان يكون بالحركة لان لضم هو امتياز
 بعض المعاني من بعض فالحركة لما كانت اخلاصا من الحروف فالامتياز بها اولى (قوله والفتحة نصا)
 قال قد مر في هذا الكتاب ان قيل العطف على معمولي ساعلين مختلفين
 لكن المقدم مجرور اجازة للمصنف انتهى كلامه وذلك لان الفتحة عطف على الضمة
 ونسبها الى اعرابها على رفعها والعامل فيها هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه
 بضمه بضم اقسام الاعراب ومحالها ذلك ان تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملائحته
 في كونه عاملا ايضا ان نجعل عاملا هو عامل في الظرف المستقر (قوله على الظرفية)

بتقدير مضاف (أي وقت الرفع أو حال الرفع فهو مفعول فيه فحذف المضاف واللام المضاف
 إليه مقامه وإعطي أعرابه) قوله ويشتمل النصب على الحالية واللام مضافة (بجعلها بمعنى الاسم
 المنع والصادر للنوع وقال الشافعي الحاشية على معنى أنه أعراب هذا القسمان بالصفة حال
 كونهما مرفوعين أو أعرابا بالضم تلي أعراب رفع وعلى هذا القياس نهبا وجرا انتهى إلى الحل
 الأول إشارة إلى أنها حال عن الفاعل والمبلى والعامل هو أعراب المقدور والحل الثاني لا يفتل لأن
 أنها مفعول مطلق (قوله جمع المونثان حر سالم) قال قدس سره في الحاشية قوله هو مرفوع
 على أنه صفة للجمع انتهى فإنه يجوز توصيف المضاف إلى ذي اللام بنادي اللام عند الجموع
 لأنها في درجة من التعريف ما عند المجرى فتعريف المضاف المكتسب من المضاف المضاف إليه مثله
 بدل عنده ولا مجرور على أنه صفة للمونث حتى يكون للمعنى المونث الذي لا يتغير من التغير
 إذا جمع لأن هذا المعنى يستلزم أن يكون المراد من السلام هو السلامة من التغير وليس
 كذلك كما ذكره بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء ويضم بهندعي أن يكون واحداً مونثاً وليس
 كذلك كما أشار إليه بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء لا يقيم السلامة صفة الواحد لأن الجمع لأننا
 نقول نعم إلا أن الاصطلاح جري على توصيف الجمع بالسلامة ونقول أنه في مقابل الجمع المكسر فكما
 أن المكسر فيه صفة الجمع كذلك جعل السالم صفة له أيضاً (قوله وهو ما يكون بالالف والتاء) هو ما كان
 بناء الواحد فيه ما أما أو غير سالم وصواء كان واحداً مونثاً أو مذكراً وإنما قال كذلك لأنه على ما
 قال بعضهم المراد به هو الذي الحق في آخر مفردة الف والتاء وكان بناء الواحد فيه
 سالماً وإيضاحاً كان الواحد فيه مونثاً يشكل لقيد الأول بمثل سبيلات بفتح السين
 جمع سبيل بكسرهما لأنه إذا لم يكن جمع المونث السالم فلا يخاف أن يكون جمع
 المذكر السالم أو جمع المكسر لا مبيل إلى الأصل لأن أعراب سبيلات بالحركة بخلافه
 ولا مبيل إلى الثاني لأن أعراب جمع المذكر السالم بالالف والتاء سبيلات فان أعرابه
 بالضم والكسرة وإيضاح قوله واحترز به من المكسر من نفس الثاني يشكل بمثل
 المرفوعات والمكتوبات مما لم يكن واحداً مونثاً وإنما هي هذا هو جمع المونث السالم يكون
 واحداً مونثاً وسالماً غالباً السبيل شتر بزرك ومشترى بزرك كذا في المذهب لا يقيم مسلمات حال
 العلمية ليست بجمع فكيف يقيم لها جمعاً مونثاً سالماً (يجب به جمع في الأصل) سلام في الحال
 (قوله أجراء للفرع على وتيرة الأصل) يعني لو جعل أعرابه بالحركات التي يلزم للفرع
 مزية على الأصل ولما كان أعراب جمع المذكر السالم على حروفين فجعل جمع المونث
 السالم على حركتين قيل مع ذلك أيضاً يلزم المزية لأن أعراب جمع المونث السالم بالحركة
 وأعراب جمع المذكر السالم بالحروف والأصل في الأعراب أن يكون بالحروف وأما ما ذهب عنه فإنه

[illegible]

فلي الاع والاب والحم (قوله لكن لا مطلقا) ولما يتوهم من قوله بالواو والالف والياء ان اعرابها
 بهذه الحروف مطلقا سواء كانت هذه الاسماء مكسرة او لا وصواء كانت موحدة او لا لصحة حمل المطلق
 على اطلاقه فلذا امتدرك وقال ولكن لا مطلقا فما قال الفاضل السمرقندي انه لما اشار الى تجريده
 قوله اخوك وابوك اعم من خصوصية اياها بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة ان يتوهم تجريدها
 من مكسرة وموحدة ايضا امتدرك فقامت من لا مطلقا ليس بشي لان تجريدها ليس بالفعل لاف
 الاعتراض المتوجه عامي عمارته نعم فان كان حمل التوهم ولو سلم فلا سبيل للتوهم الذي هو الفاضل
المدكور ولو سلم فهو مما لا يلزم من البه (قوله اذ مضى اتيا) اي ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو
 لا يصغر هكذا قال مولانا عاب فيهم ان ذلك حكم على الغلب وكك في قوله موحدة لا كلمة
 ذولا يشني ولا يجمع (قوله اكتفاء بالامثلة) لا يقيم انما يصح الاكتفاء بالامثلة ان كان خصوصية
 الامثلة في الخبر وليس الاعراب كك ولد قال واعراب هذه الاسماء الستة بالحروف ولم يقل اعراب
 اخوك وابوك الحما عنفت لاننا نعلم لما يصح الاكتفاء بالاسماء الستة على نقدر عدم التصريح
 بكون القيد نصية الاكتفاء بالامثلة لذلك اولى (قوله مضافة) وهذا القيد باعتبار ذو
 للتحقيق لا للاختراز واما بادتجار البواقي فلما احتراز عما اذ كانت غير مضافة او مضافة الى الياء
 المتكلم لان اعرابها ليس كك كما ذكره قدس سره قيل فيه تغيير لانه لم يثن حيث اخر قوله مضافة
 من قوله بالواو والياء وذلك اما لانه حمل قوله مضافة دالا عن المستتر في الظرف وهو قوله بالواو فانه
 خبر وجعل الظرف مضافا فيه و يكون العمدارة محمولة على التقديم والتأخير والافعال لا يتقدم
على العامل المعنوي الثرف من العامل المعنوي كما ذكره في بحث الحال فلان قدم ما اخره اولان
 للمشارح تغيير الذات لمتعة وهي حسن الدوقع الموافقة الاسلوب السابق ولا يخفى بغيره يجوز
 ان يكون قوله مضافة حالا عن الاسماء الستة بأنه لم يبق بقدر بقدر الوقام اي اعراب هذه الاسماء
 الستة حال كونها مضافة (قوله كسائر الاسماء المضافة) وهو ان يضاف اليها ومنه قوله ان تلك
الاسماء الستة بالاعراب النقلية ولكن حر كتابنا في موضع البعد لا بد من فان الاسماء مبنية قوله
 ولم يختلف في هذا الشرط بالمال كما اكتفي في كونها مكسرة وموحدة بالحال لئلا يتوهم اشتراطها
 في ميله ان خصوصية المضاف اليه المدكور غير معنية بالتصديقية المدكور وهو نفي الضافة
 التي ياء المتكلم فقط في غاية الحشاء فالتصريح به مما يحتمل اليه وليس الا حراز من التوضيح بصيغة
 المكسر ولان المشني والمجموع بصيغة الواو كك وذلك لان غاية ما في الباب ان انه يتوهم
 من اكتفاء قيد المكسرة والموحدة بالمال اشراط كونها مكسرة وموحدة فان الالف
 والياء وهذا الوهم مطابق للواقع قوله لانهم جعلوا اعراب المشني وجمع ان الاسماء بالحر
 جيل المفرد بالجمع بتوهمه فالمفرد المتصرف ان الاسماء بالحر جيل المفرد المتصرف ان الاسماء بالحر جيل المفرد المتصرف

هي مفردة ايضا بالحركات لكن الناج على بالحروف لانهم لما جعلوا الله قال الفاضل السم مولا فاعصمة الله
ان قوله لما جعلوا اعراب المشني والجمع المنكر السالم بالحروف مشعر بتقدير اعراب المشني
والجمع والاستعمالها في كلام العرب عن استعمال هذه الاحاد مع ان ذلك غير ظاهري فالمراد انه لما
ارادوا ان يجعلوا اعراب المشني والجمع بالحروف بسبب وجود حرف صالح للاعراب في اخرهما
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كك انتهي كلامه اقول كما ان جعل اعراب المشني
والجمع المتكسر اسالم بالحروف قبل جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف من جملة ما هو رجم بالغيب
كك اربعة جعل اعرابهما بالحروف قبل اربعة جعل بعض الاحاد بالحروف من جملة ذلك لجواز
ان يكون الاخر بالعكس والحاصل ان الدفع المتوجه على عبارة الشم يتوجه بعينه على عبارة
الفاضل السم ووجود حرف صالح في اخرهما للاعراب لا يكون سبب لان يكون اربعة جعل اعرابهما
بالحروف مقدما على اربعة جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف لان وجود حرف صالح للاعراب
في اخرهما مشترك بين اربعة جعل اعرابهما بالحروف وبين جعل اعرابهما بالحروف فاذا عرفت
ذلك فاجواب الفاضل السم ليس بجواب عن المنع المنكر كور فالجواب عنه بان ضيغة الماضي
بمعنى المضارع فقوله لما جعلوا بمعنى لما يجعلوا فان التعبير عن المضارع بالمتحقق
الوقوع بالماضي شائع بينهم اما كون المضارع هنا متحقق الوقوع فلا نه اذا كان في اخر الاسم
حرف صالح للاعراب فيكون التعبير بالحرف اصلا من الاعراب بالحركة كذا قالوا ولان وجود
حرف صالح للاعراب في اخرهما دليل على جعلهم اعرابهما بالحروف لان دلائل علم النحوظانية
كذا قالوا فالمراد من التحقق في قولنا المضارع المتحقق بالوقوع هو التحقق الاعم من اليقيني
والظني ثم المراد من بعض الاحاد في قوله ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد كك هو هذه
الاسماء المفردة بالنسبة بالاسماء الستة من الاربعة الى الاحاد عدية فلا يردح ما قال
بعض المحشين من ان الدليل لا يدل على ذلك لانهم جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف
والدليل يدل على جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف وهو اعم من المعنى (قوله في كون معانيها
منبهة) اي مشعرة عن تعدد اما التعدد في المشني والمجموع فذا ما التعدد في الاسماء الستة فلان
الاب يشعر بالانس ويتعقل عند تعقله ويكلم في الخ والحم يتعقل بامرأة وزوجها وشخص اخر واما
التعدد في وفلاته لا يتعقل بغيره ومنه ومنه في من فلاته لا يتعقل بدون الصفات
الذميمة وبدن العورة وهي يستدعي ان يكون في شخص فعدة اي يشعر بالتعدد كمعاني الاخر
وكذا انهم يمتنعون ان لا يكون الا في شخص اذ هو يسند الى اللسان فاذا عرفت ذلك فما قال
الفاضل السم مولا فاعصمة الله من ان هنوك وفوك لا ينبئان عن تعدد والانباء عن التعدد الذي
يفهم من الاضافة مشتركة في جميع الاسماء المضافة ليس بشئ لان المراد من التعدد في قوله

معانيها منبهة عن تعدد هو التعدد في نفس معانيها بدون ملا حذاتها مع لاضافة وغير ما ولا يخفى
 ان المراد من قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة انه لم يختاروا الاسماء الستة الاخرى لمشابهة
 اء فم يرد عليه انه يتحقق التعدد في بعض الاسماء الستة الاخرى ايضاً مثل القرب والبعد وغير ذلك
 كالوالد والمولود والافضل والافضل فلم يختاروا ما ذكره دون غيره الا ان يقع هذا التغيير بالطريق
 وهو ليس من ادب البحث (قوله ولو هو د حرف صالح للاعراب اء) دليل الجواب عن هذه الاسماء
 الستة واليه يشعر قوله بخلاف سائر الاسماء لمجدد وقتة ويحتمل ان يكون دليل لا ضل المدعى
 وهو قوله وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف اء (قوله بخلاف سائر الاسماء اء) دفع حوال
 تقريره انه كما في اخر الاسماء المذكورة حروف تصلح للاعراب كذلك في اخر يدوم فان صلحها
 يدوم و هو في بعض كتب اللغة يدوم ودمي تقرير الجواب انه لما سمع من العرب اعادة الحرف
 الذي في اخر ما عند الاعراب جعلوها اعراباً ولكن لم يسمع منهم اعادة الحرف الذي في اخر يدوم
 عند الاعراب فان الحرف الذي في اخرهما مخدوف نسباً منسياً (قوله ويكدا كلتا) على وزن قعل
 وكلام على فعل واختلف في الف كلاً انه في الاصل واواوياً ولا كثرون على الاول والالف في كلتا
 للتانيث جعل اعراباً كالالف في كلاً لا يقيم ان التاء في كلتا للتانيث فلا يحتاج الى ايراد الف للتانيث
 لانا نقول التاء لم يتمحض للتانيث لكونها بدلاً من اللام ولهذا جار توحيطها فان تاء التانيث يكون
 في اخر الكلمة بل فيهما راحة من التانيث ولذا ليس ما قبله مفتوحاً ولا ينقلب هاء في الوقف ولا بد
 من ذلك في تاء التانيث فلما لم يتمحض للتانيث جاز الجمع بهما لا يقيم اذا كان الالف فيه للتانيث
 يلزم ان يكون غير مخدوف كجلبى فيمخا الحكم بان اعراب غير المنصرف بالضممة والفتحة لانا نقول
 الالف فيه ايضاً لم يتمحض للتانيث لاجلها يتغير الاعراب فجاز الجمع بينهما ونقول هذا مستثنى بقريضة
 ذكره كما ان الاسماء الستة مستثناة بقريضة ذكرها (قوله ولو لم يد كراً لكونه فرعاً) قيل هذا الوصح
 يلزم ان لا يد كراً الجمع المونث السالم ايضاً لانه فرع الجمع المند كراً والسالم والجواب انه انما لم يند كراً
 الفرع اذا كان اعرابه موافقاً لاعراب الاصل واما اذا كان مخالفاً في يند كراً المند كراً ويترك المونث
 على المقايسة كما في كلتا بخلاف ما اذا كان اعراب الفرع مخالفاً لاعراب الاصل كما في الجمع المونث
 السالم (قوله مضافاً اجمال عن كلاً لانه فاعل معنى اي اعراب كلاً و كلتا حال كونه مضافاً فلا يردح
 ما قول ان كلاً مبتدأ لانه معطوف على المشنى ولا يجوز الحال محرم المبتدأ (قوله وانما فيد بذ لك)
 ولم يد كراً فائدة القيد الاول لانه لا يحتاج الى البيان لان كلاً وكلتا من الاسماء اللازمة لضافة
 وقوله فروعي فيه كلاً الاعتبار بين ابا اعتبار اللفظ والمعنى معا ولكن رعاية اعتبار اللفظ بالامالة
 ورعاية اعتبار المعنى بطريق التبع والفرعية فحاصل قوله وانما فيد بذ لك لان كلاً انه انما
 خص الامانة الى المضموم بالاعراب بالحروف لان المضموم فرع المظهر فلما كان كلاً مفرد ابا اعتبار

المظهر ومثني باعتبار معناه فاذا اضيف الى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ واخرى بالحروف للمناسبة لانه فرع الاعراب بالحركات ولما اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل قال بعض المحشيين انه ينبغي ان لا يراعى جانب المعنى لان النحوي يبحث من اللفظ لا المعنى والجواب بان النحوي يبحث من المعنى ايض لكن بالتبع مردود لان قوله فروهي فيه كذا الاعتبار بن يدل على مساواة رعاية كذا الجانبين انتهى اقول بحث النحوي عن اللفظ انما يكون على الغلب والاكثر وقد يكون عن المعنى لخصوصية المادة كما في ما نحن فيه اما عرفت بان كذا مفرد باعتبار لفظ ومثني باعتبار معناه على ان هذا البحث في الحقيقة راجع الى اللفظ لان الكلام في ان كذا مفرد لفظا ومثني معنى (قوله يسقط بالتقاء الساكنين) قال الفاضل السم لا دخل لهذا القول في اثبات تقديرية الاعراب لان كون آخره الفامستقل في كون اعرابه تقديري اقول قوله يسقط بالتقاء الساكنين الدافع ما يقيم هذا كان آخره الفافوجه سقوطها ماذا فتح يندفع ايض ما يقيم لم لم ينقل كلاً رجلين فلا يسقط الالف ح لان كلاً لا يكون مضافاً الى المعرفة باللام (قوله فلذلك قيد كون اء) وهذا تفريع في ضمن بيان المراد اى المراد من التقييد المذكور في قوله وانما قيد اء هو تقييد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافاً الى مضمير فلا يردح ما قال الفاضل السم من ان هذا انكرار بقوله وانما قيد بذلك ثم اجاب بان ذكره لبعده العهد وجوابه لا يخلو عن ركاكة كما لا يخفى (قوله اثنان) وكلك مذروان بكسر الميم وفتح الراء وكثارة ايمه ونه اذ لا واحد لهما فان زعم وقيل يكون للمذروان مفرد نقديري لانه كان مذري ثم ثني وقيل مذروان فية قال فما نقول في ثنايان لانه لا يمكن فيه ذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الجبل وليس في الطرف لوجود معنى الثني كما لا يمكن ان يقيم لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى الثني اى صيرورة الشيء ثانياً فالثنايان طرفا الجبل المثنى فالثني في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه (قوله وكذا اثنان وتنتان) لفظان موضوعان لمونث مذكر هما اثنان وليست التاء المتانث لعدم كونها التانث في الوسط وانما كان حكمها حكم المثنى لشبههما بالمثنى لفظاً لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة على شئيين كما ذكره قبل من خبره (قوله فالحقت هذه الالفاظ بها) اي بالثنائية وهذا كلامه اشارة الى قوله وهم يلحقون (قوله وهو الجمع بالواو والنون) هو اء كان الواحد فيه مذكراً او مؤنثاً وهو اء كان الواحد فيه مالم لا غير سالم فيدخل ح في الجمع المذكور السالم نحو سمين وارضين وثبين او ضنون وارضون وشبون جمع ثبة والدراهم هو الجمع بالواو والنون في الجملة يعني في حالة الرفع او في وقت من الاوقات فلا يرد ان هذا التفسير لا يشتمل الجمع المذكور السالم في حالة النصب او في وقت من الاوقات فلا يرد ان هذا التفسير لا يشتمل الجمع المذكور السالم وما على

صفته من باب حذف المعطوف او المراد صيغة الجمع السالم فلا يردح ايضا بخومنين وارخصين
وثمين فان قيل قد قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة آخر ما واو بعد ضمة وهذا يستقضى بالو
واجيب بان الواو في معرض التفسير فلا يعتد به واجيب . ايضا بانه لما قام الواو مقام الضمة
صارت كأنها ضمة (قوله والو جمع ذولا من لفظه) فلا يكون جمعا لما لوجب ان يكون مفردا من لفظه
وكذا الاولات جمع ذات لامن لفظها فلا يكون جمع الواو نث السالم بل هي ملحقة فينبغي ان يذكر
اولات مع جمع الواو نث السالم ملحقاته واما ذر فهو جمع سالم فلذا لم يعد من ملحقاته وانما
قدم الواو على عشرين لانه داخل في الجمع من حيث وضع الجماعة بمعنى الاصحاب ولا يدل على
عدد معين كداهو مقتضى الجمع فشابه للجمع في الدلالة على الافراد مع وجود ما يصلح الاعراب
في آخره (قوله وليس عشرين جمع عشرة) دفع ما يقال لا يحتاج الى ذكره لانه داخل في الجمع المذكور
السالم لانه جمع عشرة وكذا اخواته اي نظائره وتفسير الاخوات بالنظائر على وجه الاستعارة
بتشبيه النظائر بالاخوات فافرد ما يكرر لكون اعراب الجمع مع انه ليست بجمع لمشابهة
له لفظا ومعنى (قوله ولا تعين في الجموع) قبل المراد ما فيه لا تعين فيها بحسب الوضع ولا تعين فيها
او لا سواء كان بحسب الوضع او لا فان كان الثاني فهو في حيز المنع لانه يصح ان يقرأ جاءني مسلمون
لعشرة رجال مثلا فصيح اطلاق الجمع على هذه الاعداد المعينة وان كان الاول فسلم لكن لانم ان يكون
عشرون موضوعا لاعداد كداهو المفهوم من قوله يدل على بيان معينة لم لا يجوز ان يكون موضوعا
لمعدوداته ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الاول ويكون عشرون موضوعا لاعداده ولا يمكن
اطلاقه عليها مجازا حيث اذا اطلق عشرون فالدلالة ينقل منه الى اعداده بلا قرينة فلو كان مجازا
فبحاجة الى قرينة ولو سلم ان يكون موضوعا لمعدوداته فيدل على معدودات معينة ولا تعين
في الجموع وفيه نظر لان المراد من عدم التعيين هو عدم التعيين بحسب اصل الوضع والتعيين ح
بحسب الاستعمال بان يقرأ عشرون درهما فإحدى المعدادات المعينة بقرينة ذكر الدرهم ولما قلنا
ان يقول حار ان يكون اطلاقه عليها على صيل المجاز وكانت القرينة هي الشهرة لان ارادة
الاعداد المعينة منه مشهورة بينهم (قوله وانما جعل اعراب المثني مع ملحقاته) قال الفاضل المهم
الاولى ترك ملحقاتها لان قوله لانها فرعان للواحد مخصوص بالمثنى والجموع وايضا
ملحقات المثني والمجموع يضم فرع الواحد بواحدة فرعية للمثنى والجموع وايضا بيان
الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية والجمع يدل على ان متطوري الاستدلال هو التثنية
والجمع لا الملاحق بهما انتهى كلامه اقول قوله لانها فرعان للواحد مخصوص بالمثنى والمجموع
في حيز المنع لان المثني والمجموع من ملحقاته ما فرع للواحد سواء كان فرعية بالدلالة وسبابة او بواسطة
وايضا بيان الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية والجمع يدل على ان آء يضم غير مسلم

لان المراد من التثنية والجمع في قوله وهو علامة التثنية والجمع هو التثنية والملحق بهما
فد موب الالة غير مسموعة (قوله وفي آخرهما حرف يصلح آء) وهذه الحروف في آخرهما انما
يكون بحسب الوضع وانما زاد هذا ولم يكتف بقوله لانهما فرعان للواحد لانه لو لم يزد
فيشكل ح بجمع المونك السالم لانه يضم فرع للواحد مع ان امرابه ليس بالحروف فخرج بقوله
وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وان قلت هذا كلامه يدل على ان علامة التثنية والجمع كانت
في آخرهما قبل دخول العامل مع ان الاعراب هو الذي يحدث بالعامل قلت هذه وصية كونهما
امرا بانما يكون بعد دخوله ولكن ذاتهما قبل دخوله (قوله وهو علامة التثنية والجمع) قيل
علامة الشيء لا يتغير مع ان الاعراب يتبدل فكيف يصح اطلاق العلامة على الاعراب واجيب
بان العلامة احدهما لا بعينه فالواو والياء بلا تعيين احدهما لا يتغير اصلا لانه اذا ذهب
الواو يجيء الياء في بدله ويمكن الجواب ايضا بان معنى قولهم لا يجوز التبدل في العلامة
انه لا يجوز تبدل العلامة بما مر آخر غير العلامة واما تبدل العلامة بالعلامة جائز فلا
ذهب الواو وجاء ببدله الياء فهو تبدل العلامة بعلامة قوله لوقع الالتباس قيل جاز ان يجعل
اعراب كل واحد منها بتلك الحروف الثلاثة ولكن فرق بينهما بمركبة ما قبلها اجيب
بان هذه الفرق انما يصح في الواو والياء بان فتح ما قبل الواو في التثنية وضم في الجمع وكذلك
في الياء ولكن لا يصح ذلك في الالف لانه يقتضي فتحة ما قبلها ابدالا ليقم جاز الفرق بحركة النون
لانا نقول قد يسقط النون بالاضافة مثل زيدا فالالتباس باق لا يقيم لوجعل اعراب المثني
مثلا بحروف ثلاثة وجعل اعراب الجمع بهذين الحرفين يرفع الالتباس وهذا اولي لان اعراب
احدهما ح على خلاف الاصل لانا نقول ح يلتبس حالة الرفع في الجمع بحالة الرفع في المثني
ولقائل ان يقول لوجعل اعراب الجمع بالحروف الثلاثة واعراب المثني بالحرفين المذكورين
لا يلزم الالتباس الا ان يتم انهم ارادوا اتحاد اعراب الفرعين اي المثني والمجموع في كونها
بحروف ثلاثة وبحرفين ثم لما كان في آخرهما حروف تصلح للاعراب لا يجوز ان يكون اعراب
احدهما بالحركة واعراب الاخرى بالحروف لدفع الالتباس لانه خلاف الاصل (قوله بقي المجموع بلا
اعراب) قيل يمكن دفع الالتباس بجعل مراب احدهما الفظيا والاخر تقدير يا واجيب بان الاعراب
التقدير لا يجوز الالة عند ظهور الاعراب او اشتقاله ولم يتحقق ذلك فيهما (قوله لانه ضمير الحرفوع
للتثنية) ودول دفع ما **لهم** يجعل الالف علامة الرفع في الجمع والواو علامة الرفع في التثنية
(قوله على الاصل) لان الاصل ان يكون حالة الجر بالياء (قوله اخفة الفتحة وكثرة التثنية)
والقيلش الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على ثلثة فرد وشرط ثلثة ان كان احدهما
واكثر من ثلثة ان كان صفة بخلاف التثنية فانها يتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا

فهو أكثر أفراد أولان في الثلاثة مثلاً يتصور ثلاثة أفراد تشبعية باختيار كل اثنين منها ولا يتصور
 فيها إلا جمع واحد (قوله لوقوع كل واحد منهما فضلة) أي لوقوع موصوف كل واحد من النصب
 والجر فضلة في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب والجر فضلة فيه ولو أريد من الجر والنصب
 المجرور والمنصوب كان له وجه وجيه (قوله ولما فرغ من تقسيم الأعراب آه) لا يقيم إن المصم
 لم يقسم الأعراب إلى الحركة والحرف فكيف يصح قوله ولما فرغ من تقسيم الأعراب من التقسيم هو الضمني
 وقد وقع هذا التقسيم منه حيث ذكر أعراب أنواع الأسماء فقال فالمفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف آه فإنه يعلم في ضمنه تقسيمه إلى سائر الأقسام (قوله أشير إلى تقسيمه)
 أي إلى تقسيم الأعراب إلى اللفظي والتقديري (فيما سبق) أي في ضمن ما سبق من تقسيم
 الاختلاف إلى الاختلاف اللفظي والتقديري في قوله وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل
 لفظاً وتقديراً وإنما تعرض ليصح تفسير قوله التقدير وقوله واللفظي المعرفين بلام العهد كما
 فسره وامتصل لاحق كلامه هذا بسابقه فلي هذا يكون قوله التقدير بآه ببيان المحال القسامين لألها
 كما قيل (قوله ولما كان التقدير ي أقل وأسهل ضبطاً أشار إليه أولاً) وإن كان المناسب تأخير
 من اللفظي لأن من حق العلامة أن يكون ظاهرة لا يقيم سهولة الضبط حاصلة عند التأخير أيضاً
 بأن يقرأ اللفظي في الاسم الذي أعرابه غير التقدير والتقدير في كذا أو يقرأ اللفظي فيما لا يستعذر
 ولا يستثقل والتقدير فيهما لا نأقول المناسب أن يذكر محل الأعراب التقديرية أولاً ثم يذكر
 أن ما عداها لفظي لا عكس ذلك ولا يتوهم تفسير الشيء بالجهول أيضاً فاندفع بذلك ما ذكره
 بعض المحشيين في هذا المقام ثم الإشارة قد يطلق على الدلالة الصريحة فلا يرد أن الإشارة هي
 الدلالة الخفية مع أنه صرح بالتقدير بقوله التقديرية آه (قوله أي تقدير الأعراب) أشار به
 إلى أن الألف واللام للعهد فهو إشارة إلى تقدير الأعراب الذي فهم من حكم المعرب إلى أنها
 موضع من المضاف إليه (قوله أي في الاسم المعرب الذي آه) أراد من كلمة ما الموصولة اسم المعرب
 لا الاسم المطلق لأن أعراب التقديرية لا يكون إلا في الاسم المعرب فإن في الاسم المبني أعراب
 المحلي لا التقديرية فإذا كانت موصولة فالعائد محذوف فلذا قال الذي تعذر الأعراب فيه
 والضمير المستتر راجع إلى الأعراب والـ أن تقول الذي تعذر أعرابه بحذف المضاف وإقامة
 المضاف إليه مقامه أعني الضمير فصار مرفوعاً مستتراً في الفعل أي في الاسم المعرب الذي تعذر
 أعرابه وما ذكره الشاوي لأن حذف الفضلة أهون من حذف العمدة لا ينبغي أن يكون ضمير فيه
 مائل إلا ضمير أعرابه بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قال مولانا موصوف لقوله
 التقدير كان أولى أي الأعراب التقديرية والأعراب المقدرة ووجه الأولوية هو التوافق لقوله
 واللفظي فيما عداه بمعنى أعراب الملفوظ انتهت أقول رعاية التوافق مستحسن والتقدير بخلاف

المتبادر ويجعل العبارة على المتبادر ما يمكن فلذا حمل اللام في قوله التقدير للمعنى إشارة إلى
 الأمر المعلوم ويمكن ان يقيم اذا قدر الموصوف فيحتاج الى جعل التقدير بمعنى التقديري
 او جعله بمعنى المقدرو على ما اختاره الشم لا يحتاج الى ذلك وانما جعل كلمة موصولة
 لان جعلها مصدرية لا يصح الا بجعل في في قوله فيما عدا بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت او بتقدير
 التعذر التو الامتثال في الامثلة والا لا معنى للعبارة اصلا وكل واحد منها تكلف وقيل
 انما جعل موصولة لا مصدرية للتبادر (قوله اي امتنع ظهوره اشار) به الى ان نفس الاعراب
 غير محتج بل الامتناع هو ظهوره والالم يكن الاعراب مقدر (قوله في اخره الف مقصورة) صحت
 بها لانها هذا المحمد ودها ولانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع لا يقيم ان اخره ههنا ظرف
 ولا الف المقصورة مظهر فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لان اخره لا هم ليس الا الالف لاننا نقول المراد
 ان في موضع اخره او محل اخره او جانب اخره او نقول الطرف هو الآخر وهو ام من ان يكون الفا
 او غير الف والالف ح خاص فيكون ح من قبيل ظرفية العام بالخاص وهو جائز فظهر مما ذكرنا ضعف
 ما ذكره مولانا عصم من ان الاولى آخره لاني اخره انتهى كلامه ونقول انما قال في اخره لرعاية
 صوق كلام المقص حيث قال كالقاضي ونحو مسلمي (قوله كعصا) وانما اختاره للاشارة الى ان الالف
 المقدر كالملفوظ وكذا في قاض اشار الى ان الياء المحذوفة كالمذكورة وهذا اعتراض مشهور
 وهو ان تعذر الاعراب في مثل عصا واستثقال الاعراب في مثل قاض اما قبل الاعلال او بعد فان كان
 الاول يلزم ان يكون الاعراب في كليهما مستثقالا اذ ليس في اخره عصا قبل الاعلال الف حتي يتعذر
 ظهور الاعراب فيه بل في اخره واوان كان الثاني يلزم ان يكون الاعراب في كليهما متعذرا لان
 حذف الاخر في قاض ليس متلفظا حتي يمكن ظهور الاعراب فيه واجيب بان المراد من تعذر الاعراب
 في هو بعد الاعلال ومن استثقال قبل الاعلال واختيار تعذر الاعراب في عصا تنبيه على انه جازان
 يكون مثالا لاستثقال ايض قبل الاعلال وجازا ايض ان يكون قاض مثالا لتعذر بعد الاعلال فلا تحكم
 ح واجيب ايض بان المراد هو الثاني ولكن المقدر كالملفوظ فالقمر في عصا هو الالف وفي قاض
 هو الياء لا يقيم اذا كان المقدر كالملفوظ فيلزم ح ان يكون الاعراب مستثقالا في العصا والقاضي
 مع اللام لان المقدم في العصا هو الواو لاننا نقول الالف في العصا يدل على الواو فانه لا يكون مقدر
 ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد هو بعد الاعلال وقبل الحذف فقبل الحذف
 يكون الاعراب في عصا متعذرا لان اخره الف وفي قاض مستثقالا لان اخره ياء قبل الحذف (قوله
 وكما في الا هم المعرب بالحركة لان ياء المتكلم ساكن كالف فلا يكون قابلا للحركة
 الامر اية قال مولانا عاب لوقيل بالحركة لفظا كان اولي ليخرج عنه نحو عصاي فان تعذر الاعراب
 فيه قبل الاضافة انتهى كلامه وحاصله ان عصاي معرب بالحركة ولكن حر كته تقديرية ومضاف

الى ياء المتكلم مع ان تعدد الاءراب فيه ليس بسبب الاضافة بل تعدد قبل الاضافة واذا قيد
 الحركة باللفظي فيخرج مصابي منه وانما قال اولى اشارة الى صحة كلامه بان المراد من قوله الاسم
 المعرب بالحركة المضاف انه كان سبب التعذر وهو الاضافة الى ياء الامة كالم مع انه تعدد في مصابي قبل
 الاضافة او المراد انه اذا لم يكن قبل الاضافة متعذرا فيخرج مصابي لانه متعذر قبلها وانما لم يقيد
 الاسم بالمفرد ولم يقل وكمافي الاسم المفرد المعرب بالحركة كما قيل ليدخل فيه الجمع المونث
 المضاف الى ياء المتكلم كمسلماتي والجمع المكسر المضاب اليه كعيادي ومجاهدي (قوله قبل
 دخول العامل) اي لما اشتغل قبل ياء المتكلم بالكسرة قبل دخول العامل لان اضافته الى ياء
 المتكلم بعد دخوله خلاف الظاهر ان الظم اضافة اليها قبل دخوله لان دخول العامل على الاسم انما
 يكون بعد تمام الاسم فالاسم اذا تم بالياء فبداخل العامل عليه فلا يروح ما قبل بعض المحشين من
 ان هذا لا يتم الا اذا كان اضافة الاسم المعرب الى ياء المتكلم مقدما على دخول العامل عليه
 وهو ماذ يجوز ان يكون دخول العامل على ذلك الاسم متا على اضافته الى ياء المتكلم (قوله
 غير مرضي) لان الحركة فيه وجدت بسبب الياء لا بالعامل ونقلتم لا يجوز ان يكون هذه الحركة
 اعرابية قلت لان هذه الحركة متقدمة على العامل لانها موجودة قبله وهو اي العامل تقدم على
 المعاني الشخصية وهي متقدمة على الاءراب فيلزم من ذلك تقدم حركة فلامية على كسرة
 الاءراب بوساطة فلو كانت عين الاءراب فيلزم تقدم الشيء على نفسه وهو بطل وانقلت لم لا يجوز
 زوال هذه الحركة البنائية عن عروض الحركة اعرابية بالعامل قلت يمتنع زوال الوجود مقتضيها
 وهوياء المتكلم وان قلت لم لا يجوز ان يكون هذه الحركة بنائية قبل دخول العامل وحركة
 اعرابية ايض بعد دخول العامل كما ان الحروف في الاءماء الستة موجودة قبل دخول العامل
 ويكون اعرابا بعد دخوله قلت هذه الحروف في الاءماء الستة حدثت بعد دخول العامل بعد
 ما كانت محدوفة فانقلت ما تقول في الالف والواو في التثنية والجمع فادعيا لمتان لهذا قبل دخول
 العامل ويكون اعرابا بعد دخوله ايض قلت يلزم ح توار والموثرين المستقلين الاصطلاحا على
 اثر واحد وهو بطل كما لا يجوز توارد الموثرين المستقلين على اثر واحد ولكن يجوز توارد
 السوثر الذين احدهما حقيقي والاخر اصطلاحى كما في علامتي التثنية والجمع (قوله مطلقا اي
 في الاحوال الثلاثة آه) قيل جعل قوله مطلقا قيد العضاو غلامية جميعا مع ان فائدة قوله مطلقا
 وهي التعميم لا يظهر الا في غلامية لان خلا فهم انما يكون في غلامية فاما بعضهم ان الاءراب فيه
 في حالة الجر لفظي فقوله مطلقا لدفعه لئلا يجعله بعض الشارحين قيدا للغلامية فقط حيث جعله
 حالا عن غلامية قيل انما جعله قيدا لها مع رعاية التتابل وهو قوله كقاف رفعنا وجره وقوا
 نحو مسلمي فلما كان الامتناع في قاف ومسلمي جميعا فاراد ان يكون التعميم فيهما وغلامية

معالان التعذر فيهما جميعاً ثم ان قوله مطابقاً لاحتتمل ان يكون ظرف ازمان اي تعذرهما في زمان المطلق (قوله واستثقل) وهو الفعل المجهول مع كون المعطوف عليه معلوماً لانه فعل متعذر فلم يكن على صيغة المعلوم يغنى عن المعنى لان الاعراب مستثقل اي ثقیل لاستثقل بامم الفاعل (قوله في آخره ياء مكسورة ما قبلها) احترز به عن نحو قاضي وكمرى فان امرأته الفظي لعدم انتقال الضمة والكسرة على الياء اذا كان ما قبلها ما كانا (قوله اي في حالتي الرفع والجبر) يعني ان قوله رفعاً وجراً ظرف الاستثقال المقدر والمعنى بالاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل مصدر اي استثقال رفع وجراً وحالاً مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعاً ومجروراً (قوله على الياء) اي على الياء المذكورة وهي التي ما قبلها مكسورة (قوله عطف على قوله كقاض) لاعلى قاض لانه يوجب زيادة واحدة من الكاف وكلمة نحو لكن لوقال مسلمي بدون عطف على قاض موافقاً لقوله وفلامي لكان اخيراً انتهى ما قال مولانا عصم وتبعه الفاضل اسم اقول هذا كلامه مما لا طائل تحته وذلك لان قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة اه الدافع ما قال الناضل المذكور بقوله لكن لوقال وبمسلمي اه فكان قائلًا قال لم اورد لقطن نحو في مسلمي ولم يورد في فلامي فحامل الدافع ان ايراده في مسلمي اشارة الى ظهور الفرق بين قاض ومسلمي بان تقدير الاعراب للاستثقال في قاض في الاعراب بالحركة وفي مسلمي في الاعراب بالحروف فان تغور السوق يشعر بهذا واما عدم ايراده في فلامي للاشارة الى ان تقدير الاعراب للتعذر فيهما وعلامي معاً في الاعراب بالحركة لا يقيم لان زيادة واحدة من الكاف وكلمة نحو على تقدير عطفه على قاض لان تشبيهه المستفاد من الكاف بالنسبة الى الاستثقال والتثنية المستفاد من كلمة نحو بالنسبة الى مسلمي اي كل جمع المذكور مضاف الى ياء المتكلم لاننا نقول هذه الفائدة تجري في قوله كعصا وعلامي وقاض فالاولى في العبارة ح ان يقيم التقدير فيما تعذر كنحو عصا وعلامي مطلقاً واستثقل كنحو قاض ومسلمي (قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في اه) اي مراد المهم من تعدد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف وليس المراد منه استيفاء جميع صور الاعراب التقديرية حتى يرد على المهم انه ترك الاعراب بالحرف التقديرية في الاحوال الثلاث كدائي الاصبياء الستة والجمع الدكر اسماء المضافين الى الامم المعرب باللام نحو جاءني اخو الحارث ونحو من اخو الحارث ومررت باخي الحارث ونحو جاءني صالحو القوم ورايت باخي القوم ومررت بصاحبي القوم وايضاً ليس مراده من ذكر عصا وعلامي في الاعراب التقديرية لتبعضها استيفاء جميع صور الاعراب المتعذر حتى يرد على المهم ان الاعراب في الاسماء المعربة بالحركة بطريق الحكاية تقديرية ايضاً للتعذر بسبب اشتغال او اخر تلك الاسماء بالحركات الحكائية

فامتنع ان يدخل ما به حركة اخري موافقة لها او مخالفة نحو قولك راكبا حال من زيد في جاءني زيد راكبا وحال من زيد في رايت زيدا راكبا وحال من يزيد في مررت بزيد راكبا (قوله فان اصله مسلموي) قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير عصا ما بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب نقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لامكان الحرف ونقد يرا الحركة (قوله فصار الاعراب في حالة الرفع قد يريا) وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الاعراب كما جعلت كـ مرة جمع المونث السالم بدلا من الفتحة لان الزايل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابا ن لقطي و تقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا (قوله فان الياء المدغمة ايهم ياء) باقية على سكونها (قوله وقد يكون الاعراب بالحروف) تقديريا في الاحوال المثلث وانما لم يذكر المصم لماد كـ زامن انه ليس مراد الحصري اي حصر اعراب التقدير في ما ذكر من الامثلة فليس مراد منه استيقاض جمع مور الاعراب التقدير بل مراد ما ذكرنا من ان تقديرا الاعراب الامثلة يقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف ولو سلم ان مراد الحصر فيه لكن الاعراب التقدير الذي كان التعذر والاستثقال لاجل نفس الاسم وذاته لاجل امر اخر انحصر فيه فان تقديرا الاعراب في نحر جاءني ابو القوم ورايت انا القوم ومررت بابي القوم وفي جاءني صالحو القوم لاجل الغير الذي هو عارض وهو القوم للثقل بسبب التقاء الساكنين لا يتمح يشكك بنحو مسلمي لان الاستثقال فيه ايضا لاجل الغير الذي هو ياء المتكلم لانا نقول الياء في غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة قيل لم يذكر المصم في بكسر الفاء وتشديد الياء مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديريا في حال الرفع كما في مسلم فلما لم يذكر من التقدير بطل قوله والمفطري فيما عداه وقد عرفت الجواب عنه فيما مر انفا وايضا المراد من قوله يعني فيما عدا ما ذكر هو التعذر والاستثقال وليس المراد منه الامثلة المذكورة فلا يرد ما ذكرناه مثل مسلمي فان اصله قوي كما قيل فيك خلة لزم ارب الحكايتي في الاعراب التقدير ايضا للتعذر كما عرفت تفصيله غير مرة واجيب ايضا بانه جهل د اخلافي باب فلا مي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة فهو محذور في الاعراب بالحركة التقديرية في مثل جاءني ابو القوم اي في نحوهم كما يجب بكون الاسماء الستة مضافة الى المعرف باللام او كان جمع الدكر لسالم مضافا الى ذلك المعرف باللام من جاءني صالحو القوم قوله من اللفظ دون الكتابة لان الاسماء الستة الدخالة الى غير ياء المتكلم يكون اعرابها بالحروف فلوسقط من الكتابة ايضا المتبعض اسماء الستة التي اعرابها بالحروف بالاسماء الستة لا بغيره

التي امر بها بالحركة فانه اذا قيل جاءني ابو القوم باسقاط الواو من اللفظ والكتابة لا يعلم انه من الاصماء الستة المفردة او من الاصماء الستة المضافة اليها في باب المتكلم و كك الجمع المذكور (قوله يعني فيما مدام ذكره) اشارة الى دفع ما يتم لما ذكر فيما سبق امرين اي التعذر والاستثقال فينبغي ان يقول فيما مدام قال مولانا مع ان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامرين اي فيما مدام التعذر والاستثقال اقول جواب الشك على تقدير التعذر فانه يرد عليه ههنا اخر ايضا بان يجوز ارجاع الضمير فيما مدام الى الاعراب المتعددة سواء كان في ضمن التعذر والاستثقال فتقرير الجواب لانم ان يكون الضمير راجعا الى التعذر والاستثقال لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الاعراب المتعددة سواء كان متعذرا او مستثقالا ولو سلم فنقول يجوز افراد الضمير في المتعددة بالعطف بكلمة او ولو سلم فيتاويل ما ذكر قيل اذا قيل جاءني زيد بسكون الدال يلزم ان يكون الاعراب فيه لفظيا لانه ماعدا المذكور من التعذر والاستثقال وليس كك وبعبارة اخرى بان حصر الاعراب التقديري في التعذر والاستثقال بط لان ما ذكر من الماد ففرد الاعراب التقديري مع انه لا يكون داخل في التعذر والاستثقال ودون ويمكن ان يجاب عنه بان جاءني زيد بسكون الدال لا يجوز بل لابد بالحركة لوجود العلة الباعثة للاعراب وهي العامل والاسناد وغيرهما من الامور فلم يتم تحقق الاعراب يلزم تخلف المعلول من اللفظ التامة ولا يتم في الجواب عنه بان زيد في المثال المذكور داخل في الاستثقال لان المراد من الاستثقال ما يشتمل الاستثقال الدبني ولا يكون مخصوصا بالاستثقال الذي هو بسبب الواو والياء فان الحركة ثقيل بالنسبة الى السكون لانا نقول قوله رفعنا وجرادون النصب يا بني من ذلك لانه لو كان مراد النصب ذلك فلا بد ان يقول رفعنا ونصبنا وجرادون لان النصب ايضا ثقيل بالنسبة الى السكون ولو اجيب عنه بان يكون السكون في زيد شيئا ممكن وكل ممكن لا يكون بلا علة فيكون السكون ضروريا مادام العلة فممكن يكون الحركة متعذرا فيكون داخل في التعذر فلنائل ان يقول فيه نظرا ما اولا فلانا لانم امكان بالسكون فيه ~~الحوكمة~~ التامة للحركة على ما عرفت واما ثانيا فلانه يا بني ما فكر من ان الاعراب للتعذر فيما اذا كان في آخر الاسم الف مقصورة او كان الاسم مضافا الى ياء المتكلم لانه ليس في آخر زيد في المثال المذكور شيئا منهما ولا يجعل كل البعد ان يتم المراد بكون الالف في آخر الاسم وبكون الاسم مضافا الى ياء المتكلم هو كون آخر الاسم مشغولا بشيء بسببه يتعذر الاعراب فيه فلما اشتمل آخر زيد في المثال المذكور بالسكون فتح يتعذر الحوكة وبهذا اندفع ايضا ما يقيم ان الجر في ارجلكم في قوله تع فاغسلوا وجوهكم وايدكم الى الديرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بكسر اللام جر الجوار لانه معطوف على قوله

وجوهكم لا ماى رؤسكم فهو لا يكون داخل في التعذر ولا الاستثقال ولا في الاعراب اللفظي لانه
 علي ما ذكرنا يكون داخل في التعذر لانه اشتغل آذنه بجرا الجوار فيعتذر الحركة ح متما ثلثة
 او متخالفة ولا يلزم تحريك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين او متخالفين وكل منهما
 غير جائز قوله واما ذكر في تفصيل اي لما ذكر المصنف في تفصيل انواع المعرب المنصرف
 وغير المنصرف وقد فصل انواع المنصرف فيما سبق حيث قال فاما افراد المنصرف اء والجمع المكسر
 المنصرف اء فاندفع ما قيل انه لم يفصل افراد المنصرف فح كيف يفتح قوله ولما ذكر في تفصيل
 الدهرب آء (قوله وكان غير المنصرف اقل من المنصرف) اي اقل افراد منه بحكم الاستقرار اولان
 غير المنصرف هرايطه ومعاندا ته اكثر وما كان هرايطه ومعاندا ته اكثر فهو اقل افراد وانواعا
 واء لم ان قوله بهر فته يعرف المنصرف لدفع سوال الا انه غير كاف في دفعه فزاد قوله وكان غير
 المنصرف اقل اء تقريره انه لم ذكر غير المنصرف فقط ولم يذكر المنصرف بل تركه ونقير الدافع
 ان المنصرف يعرف بمعرفة غير المنصرف علي قياس الاعراب اء فلا حاجة ح الي بيان له لكن
 يرد عليه انه لم لم يعكس الامر فانه كما يعرف المنصرف بمعرفة غير المنصرف كذلك يعرف
 غير المنصرف بمعرفة المنصرف فلندفع ذلك قال وكان غير المنصرف اقل اء قيل ان المعرفة
 انما يكون سببا للمعرفة اذا كانت بالتعداد كما قال الاعراب التقديري في كذا وكذا لا بالتعريف
 كما فيها نحن فيه واجيب عنه بان المعرفة بالتعداد اذا كانت تكون سببا فجعل المعرفة بالتعريف
 ايضا سببا لها تذنيلا لها خذلة المعرفة بالتعداد قيل لم لم يقل المصنف غير المنصرف في كذا
 و المنصرف فيما عدا اء علي قياس الاعراب التقديري واللفظي واجيب بان صيغة غير المنصرف
 يخبر عن كون المنصرف ما عدا غير المنصرف بخلاف لفظ اء اء بالتقدير (قوله غير المنصرف)
 مبتداء لتعرف غير ههنا لا شهارة بمغايرة المضاف اليه اي هو معائر للمنصرف فما هو مغاير له
 ليس الا غير المنصرف كما هو المشهور اولان غير المنصرف جعل ملما لهذا النوع المخصوص
 من الاصماء ثم ان المنصرف ما خوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما ممي المنصرف به
 لاشتماله علي زيادة علي الاعراب اعني علائقه وهي التنوين اولان ههنا زيادة تمكنه
 ولذا ايقم له الامكن ولما عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف (قوله اي اسم معرب)
 وقتل الامم بالمعرب لئلا يختص بخصار وتمار مبنيين لوجود العلين فيهما وهي العلمية والثانية
 وانما في كلمة ما بالانكارة دون المعرفة بجعلها موصوفة لامر صولة لان قوله غير المنصرف
 مبتداء واكلمة ما خبره وحق الخبر ان يكون نكرة فلو جعلها موصولة يلزم ان يكون الخبر
 معرفة والمبتداء نكرة لان كلمة غير اقترن بها في الابهام لا يكتسب التعريف من المضاف اليه
 ان يكون الخبر معرفة والمبتداء نكرة لا يجوز الا في الموضعين احدهما ان يكون المبتداء متضمنا

العلمى الاستفهام مثل من ابوك وثانيهما ان يكون الامتناء اتم تفصيل كان ضمة للنكرة
 مثل مررت برجل افضل منه ابوه فان ابوه معرفة بالإضافة خبر لاسم التفصيل وهو نكرة
 وقد عرفت ما فيه انفا في قوله وغير المنصرف (قوله توثران) اجترأ من مثل قائمة لوجود
 للتانيث والوصفية فيها ولكن التانيث غير موثرة فيها لان شرطه ان يكون علما وهي ليست
 بعلم لان العلمية لانجام الوصفية لا يقدح في الاحتياج الى القيد المذكور لاجراجهما لانها خارجة
 بقوله واستجماع شرايطها لاننا نقول الاولى اخراجها بقيد على حدة للاهتمام بشانها على انه
 يجوز ان يكون القيد الثاني مغنيا عن الاول قيل المراد من التأثير اما التأثير على سبيل
 الوجوب والاعم من الوجوب والجواز فعلى الاول يشكل بهندين كونه غير منصرف لكونهما غير
 موثرتين فيه على سبيل الوجوب وعلى الثاني يشكل به حين كونه منصرفا لوجود تأثيرهما
 فيه على سبيل الاعم ويمكن الجواب بان للتأثير شرط الجواز وشرط الوجوب فلما لم يكن فيه
 شرط الوجوب فلهذا جاز صرفه ويمكن تقرير المناقشة بعبارة اخرى بانه اما ان يكون في هذا
 علتان موثرتان باجتماعهما واستجماع شرايطهما او لا يكون فعلى الاول يلزم ان يكون غير
 منصرف على سبيل الوجوب وعلى الثاني يلزم ان يكون منصرفا على سبيل الوجوب فكيف يصح
 ح قوله فلهذا يجوز رقه والجواب الجواب (قوله باجتماعهما) اشار به الى ان تأثير احدا لسببين
 في وقت وتأثير السبب الاخر في وقت اخر غير معتبر فان العمية في قائمة في زمان وتأثير الوصفية
 فيها في زمان اخر (قوله واستجماع شرايطهما) وانما زاد هذا التثبيلا ينتقض بنحوه ونوع لان شرط
 التانيث والعجمة ان يكون متحركا لا وسطا ولا يلا ينتقض باسم الذي فيه اللام او كان مضافا كالحمد
 وحمدكم لان شرط التأثير ان يكون مجردا عن اللام والإضافة فلا يردح ما اورد على (قوله اثر
 سيحى ذكره) بانه يشكل بغير المنصرف الذي هو مضاف او معرف باللام لان التنوين ممنوع منه
 بسبب الاضافة واللام لا بسبب تأثيرهما فلما لم تؤثر بسبب كون اللام فيه او الاضافة فلا توثران
 في منع الجر منه قيل هذا ينتقض باسم الذي فيه علتان موثرتان باجتماعهما واستجماع شرايطهما
 مع انه ايضا منصرف للمضروفة او للتناصب كما ذكره بقوله ويجوز صرفه للمضروفة
 او للتناصب واجيب باننا لانم وجود استجماع الشرايط فيه ولو علم فنقول انه ليس منصرفا حقيقة
 بل حكما بادخال التنوين عليه قيل انه منقوض بمسلمات علم الوجود العلتين فيهما وهي
 العلمية والتانيث مع انها منصرفة حال العلمية عند صاحب الكشاف كما ذكره السيد قدس سره
 في بعض تصانيفه واجيب بان المراد من التانيث هو التانيث الذي كانت التاء متحفة للتانيث
 والتاء فيها كما تكون للتانيث تكون علامة الجمع ايضا ثم العلة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء
 وانما سمي كل من العلتين علة مع ان المعلول يحصل بهما معا لا بواحد منهما لان جزء العلة يسمى

علة ايضم (قوله من علل تسع) والحصر استقرائي قيل لم جعله من قبيل حذف الموصوف ولم يجعله من قبيل حذف المضاف اليه اي تسع علل لا يتم انما يجوز حذف المضاف اليه اذا كان شئ يقوم مقام المضاف اليه فحذفه وايض هذا شئ يقوم مقامه لاننا نقول التنوين يقوم مقامه فالجواب ان تقدير الموصوف اوفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع (قوله اي العلل لتسع مجموع ما في هذين البيتين) اشار به الى تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله و موانع الصرف تسع حكما اجتمعت ثنتان منها فما في المنصرف تصويب انتهى كلامه وانما لم يذكر اول الابيات مع انه اذا ذكر اولها لا يحتاج الى تعريف غير المنصرف لان التعريف المستفاد من اوها غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقام السلتير. الابضرب من التكلف بان يقيم المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما وانما زاد (قوله من الامور التسعة) ولم يكتف بما ذكره لدفع ما يقيم يكون فهذه بين البيتين شئ آخر غيرهما كالواو و ثم وقوله وهذا القول تقريبا قوله لمجرد محافضة الوزن وقيل ثم في قوله ثم جمع عدول عن المراجعة الادنى الى الاعلى لان الجمع سبب قوي يقوم مقام السببين وفي قوله ثم تركيب عدول من الاعلى الى الادنى (قوله والنون) فيه مساهمة في العلة مجموع الالف والنون (قوله فقوله زائدة منصوب) وانما لم يذهب الى رفعها لانها لو كانت مرفوعة كانت صفة للنون مع انه غير جائز لانها نكرة والنون معرفة قيل انما يكون معرفة اذا كان اللام فيه للتعريف ام لا يجوز ان تكون زائدة او المعنى انه هني ولو سلم لم لا يجوز ان تكون خبر مبتداء محذوف اي النون هي زائدة والجواب انه يتوهم ح ان يكون السبب مجموع قوله النون زائدة وهذا التوهم ناس من السوقة حيث قال وهي عدل فاذا قيل وهي النون زائدة يتوهم ذلك (قوله اذا المعني ويمض النون) فهي حال عن الفاعل وهو النون وانما قال اذا المعني ويمض لان قوله عدل انه تعدد للموانع لانه خبر مبتداء محذوف اي تلك التسع هذه الامور او بدل عن تسع اوبيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام (قوله الف فاعل الطرف) اعلم انه اذا كان الف فاعل الطرف اعني من قبلها فهذه الجملة اعني من قبلها الف يحتمل ان يكون حالا بعد حال فيكون من الاحوال المترادفة ويكون ذوا الحال فيهما واحدا وهو النون وهذا وسمي من المترادفة فالحال ان كانهما مركبة ذوا الحال ويحتمل ان يكون حالا من التضمير المستتر في زائدة وهو راجع الى النون فيكون ح من الاحوال المترادفة لان ذوا الحال ح دخل في حال الاول اوصفة (قوله لا يفهم من هذا التوجيه) اي من كون الالف فاعل الطرف او مبتداء خبره الطرف لا يقيم فعلي هذا لو قال من هذين التوجيهين لكان اولى كما قال بعض المشييين لاننا نقول هذا مثل ما قالوا من ان التضمير المفرد يجوز ارجاعه الى متعدد مطلقا بالآخر بكلمة اولانه

في الحقيقة راجع الى احد محار هذا هو الشائع بينهم فالمحشي المذكور غفل عنه ثم ان قوله من هذا التوجيه لدفع ما يقع ان قوله الف اذا كان فاعل الظرف او مبتدأ خبره الظرف وكان هذا الظرف متعلقا بمحذوف الذي هو كلمة زائدة اي والنون زائدة من قبلها الف فينهم زيادة الالف ايضم فكيف يصح قوله ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه اذ تقرير الدفع ان هذا توجيه اخر وهو ليس بمشار اليه بقوله من هذا التوجيه فان التوجيه المشار اليه بقوله من هذا التوجيه هو جعل قوله الف فاعل للظرف او مبتدأ خبره الظرف وانما لم يلتفت الى هذا التوجيه لان الشائع عندهم تقديرا متعلقا بالظرف من افعال العامة بلا قرينة واضحة اي حاصل وثابت من قبلها الف ولا يخفى انه كما لا يفهم زيادة الالف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون علة لمنع الصرف بل يفهم منه علية النون فقط مع ان العلة مجموعها وكذا لا يفهم هذا من توجيه الثاني ايضم (قوله مع انها ايضم زائدة) لا يقع ان كون زيادتها لا يكون سببا لكون زيادتها مفهومة من هذا التوجيه لانا نقول معناه انه منع انها ايضم زائدة وزيادتها مقصودة بالافادة ايضم واذا عبر عنها بالالف والنون الزائدتين وبما ذكرنا اندفع ما قال بعض المحشيين من انه لا يرد علي المصم الاعتراض من عدم فهم زيادة الالف لان الالف اوصافا كثيرة لم يتعلق بها الغرض فليكن هذا الوصف ايضم من جملة هذا الاوصاف انتهى ثم المتبادر من القبلية المفهومة من كلامه هو القبلية بحسب التحقق والوجود لالقبلية باعتبار الزيادة اي الالف قبل النون موجودا قبلها رائدة فالمنافضة فوعة (قوله واريك بزيادة الالف قبل آه) هذه الارادة بعيدة عن الطبع لا يقتضيه وضع ولا قاعدة الا انه قد من مرة اذ من ان هذا المعنى مفهوم عرفا بل لبل اذ مفهوم من نظيره وهو قوله جاء زيد راكبا من قبله اخوه (قوله وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا آه) فانه يحتمل ان يكون بمعنى انهما اشتركا في الركوب اية في المجيئة بوصف الركوب ولكن ركوب اخيه مقدم على ركوبه ويحتمل ان يكون بمعنى انهما اشتركا في هذا الوصف ولكن ركوب اخيه مقدم على ركوبه كما اذا ركبا على فرس واحد فيمكن اجراء هذا بين المعنيين في قوله واريك زيادة الالف قبل النون اشتركا كما آه بان الالف والنون اشتركا في وصف زيادة ولكن زيادة الالف متقدمة على زيادة النون او بانها اشتركا في هذا الوصف ولكن محل زيادة الالف مقدم على محل زيادة النون لان الالف مقدم عليها في الوضع والذكر وانقلت قوله ونقدم لالف عليها في هذا الوصف يا بني عن المعنى الثاني لانه لا يلزم من تقدم المحل وناخه تقدم وصف الزيادة وتأخره قلت نحمل قوله في هذا الوصف على المعنى الحقيقي والمجازي جميعا فالله في الحقيقة على تقدير المعنى الاول ومعنى المجازي على تقدير المعنى الثاني بان المراد من قوله في هذا الوصف هو محل هذا الوصف من قبيل تسمية المحل باسم الحال لمناسبة بينهما فعلي تقدير المعنى الثاني من المعنيين المذكورين اندفع التذاع

الذي اورد به بعض المحشيين في هذا المقام بان مفهوم من باب الترخيم ان يكون الالف والنون
 زيدتا معا والمفهوم من هذا المقام انه زيد الالف اولاً ثم النون ويمكن ان يقرأ لانه وان
 كان زيادة الالف متقدمة على زيادة النون ولكن مع ذلك يصح ان يقرأ انهما زيدتا معا لا تربي انه
 قد اجاء رجلا نعتا زيد في زمان واحد مع تقدم احدهما على الآخر ونأخر الآخر عنه بلا مهلة يقرأ
 في العرف انهما اجاء معا وانه جاء معه فاذا كان تأخر زيادة النون عن زيادة الالف بلا مهلة يصح
 ان يقرأ انهما زيدتا معا بنا على العرف (قوله علة تقريري بخلاف ياء النسبة) فان حذفه شائع بينهم
 كما يقرأ المزارق بمعنى العرضي المزارق إذ العلة في الحقيقة اثنان منهما فان الجمل وان كان
 ملحقاً واحداً لكنه في الحقيقة والامال اثنان وكذا الف في التانيث فلا يرد ملحقاً هذا الحكم لا يصح في
 التجمع والفي التانيث (قوله وقال بمفهوم اثنان) وهما الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي
 وزن الفعل وهو النقل من الفعل الى الاسم كزيد ويشكر علميين وشمر وضرب علميين فان امتناع
 الصرف فيهما بطريق الحكاية للعلمية يعني كما لم يدخل عليها الكسر والتدوين قبل نقلها من
 العلمية الى الاسمية كذا لم يدخل عليها بعد النقل ولا يخفى ان هذا المعنى لوزن الفعل يشناول
 القسم الاول منه لا القسم الثاني منه واما التركيب ففي البواقي من الاسباب فالمراد من التركيب
 هو التركيب من الشئين وهو شامل للتركيب الذي عرفه المصنف من تركيب اسمين كعبلهك و
 يشتمل الاسباب الاخرى ايضاً بتكلف وبهذا لم يختره المصنف لان النقل لا تجد بالذوق ان التركيب
 بالاعنى المذكور يشتمل الاسباب الاخرى اما شموله للالف والنون المزيدين في وجود التركيب
 بين الالف والنون او تركيب الالف والنون مع اللمة او مع الوصفية واما شموله للعدل فلتركيبه بالمعدول
 عنه واما الجمع فليكثره بمنزلة الجمعين واما تركيب التانيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف
 هو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم واما الوصف فلتركيبه مع
 الوصف لانه يستدعيه وانت خبير ان الوصف غير مركب مع الوصف لكنه يستدعيه فيكون
 بعيداً من العقل ولا تجده في قوله واما تركيب المعجمة وهو اما تكرره في المعجمة والعربية او تركيبيها
 من العلمية وكذا المعرفة وفي كله نظر وهذا قال مولانا عبيد واما التركيب ففي البواقي وقد
 تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفاً لا معنى له فلا فائدة في ايراد انتقوله كلامه ثم لا يخفى ان
 علماء المدرسين الذين في زمانني كانوا يريدون من التركيب التركيب الذي من العلتين
 فانا قلت على بعضهم في بلدة المسماة ببخارا ان حمل التركيب على التركيب من العلتين
 يشتمل وزن الفعل ايضاً فيمنبغي لمن خالف وقال اثنان ان يقول سبب منع الصرف واحد
 وهو التركيب فسكت هذا البعض ثم قال انهم قالوا ان المراد من التركيب هو التركيب
 من العلتين فلا بد ان يراعى من التركيب المذكور فيما عدا وزن الفعل بقراءة المماثلة

انتهى كلامه ولا يخفى ان هذا اول كلام واذا كان المراد من التركيب ما ذكر لا التركيب من العلتين
ايضمير وما قلت على بعض المدرسين بان التركيب في وزن الفعل موجودا والتكرار بين الفعل
والاسم لانه ينتقل من الفعل الى الاسم اولاً لانه مركب مع العلمية فينبغي ان ينحصر صلب منع الصرف
عند هذا البعض في واحد لا في اثنين (قوله قال بعضهم احدا عشرة) وهي هذه التسعة المذكورة ومراعاة
الاصل اي الوصف الاصلي في نحو احمر علما بعد التنكير وشبه الف التانيث المقصورة وهو
كل الف ليس للتانيث زيادت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت اللغات كارطى
اولا كقبحثري فانها زادت في آخر الاسم وليست للتانيث وكونها مشابة لالف التانيث لانها
بالعلمية يمتنع من التاء كالف التانيث وقبحثري اسم رجل وارطى اسم شجر خاص الا ان شبه
لف التانيث داخل في الف التانيث فهو اهم من ان يكون حقيقة او حكما كيف فانه يلزم
ان يجعل الجمع مبيِّن لانه حقيقي وحكمي بل يجعل العدل مبيِّن لانه تحقيقي وتقديرى واما
مراعاة الاصل فهي داخلية في الوصف الاصلي فلا يكون سبباً آخر (قوله وفي ايراد رينب مثلاً آه) فزيب
كما يكون مثلاً للمعرفة يكون مثلاً للتانيث المعنوي ايضم ففي ايراده بعد طلحة اي بعد
التانيث اللفظي اشارة الى قسمي التانيث وهما اللفظي والمعنوي (قوله من حيث اشتد به على
ملتين آه) وانما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة وقيل انما قيد
بذلك لان لغير المنصرف لامن هذه الحيثية احكام آخر فمن حيث انه معرب حكمه ما هو ومن حيث انه
فاعل حكمه الرفع الي غير ذلك (قوله ان لا كسرة فيه ولا تنوين) قيل لا حاجة الى نفي الكسرة لان
انتفاء ما قل علم بقوله غير المنصرف بالضممة والفتحة واجيب عنه بوجوه الاول انه اراد الجمع
بين الحكمين لانه اقرب ضبطا والثاني انه اشار به الى ان منع الكسرة من غير المنصرف ليس
بتبعية التنوين كما ذهب اليه كثير من النحاة والثالث ان قوله ان لا كسرة ولا تنوين تعريف
القوم لغير المنصرف والمصطلح من احكامه من غير تغيير فيه ولم يجعله تعريفاً لانه يلزم الدور كما
عرفت في تعريف المعرب (قوله اذ وقع في اسم علتان حصل فيه آه) لا يقيم اذ وقع في اسم علتان حكمتان
كالجمع كيف يكون فيها الفرعتان لاننا نقول الفرعتان اهم من ان يكون حقيقتين او حكمتين
لا يقيم اذ كان غير المنصرف لشبه الفعل فيكون مشابهاً للماضي فيكون مبني الا اننا نقول له مشابهة بالفعل
المطلق لا بالماضي والمراد ما طلب بالفعل المطلق ليس بمبني الاصل (قوله والتنوين الذي آه)
عطف على الامر اب قيل اذ كان صلب عدم دخول الكسرة والتنوين فيه المشابهة بالفعل فلما
لم يدخل مطلق الكسرة والتنوين في الفعل فينبغي ان لا يدخل مطلقهما على غير المنصرف ايضم اجيب
بان الكسرة الذي هو مخصوص بالجرو والتنوين التمكن لما يزيلان المشابهة بينهما فمنعاً منه
تخلاف الكسرة المشتركة وغير تنوين التمكن (قوله والتانيث فرع التنكير) والفرع هنا مقابل

الاصل فان المذكر اصل والمؤنث فرع وكذا وزن الفعل فرع وزن الاعم فان وزنه اصل بالذمة
 الى وزن الفعل والفرع المذكور في العدل ليس بمعنى الموقوف بل بمعنى كونه خلاف الاصل اي
 الراجح او المطابق للقياس على ما هو مناسب بالمحمل وهو (قوله لانيك بقول قائم) اي هو فرع لفظا ولكنه
 تختلف اول اية ثم بقائمة قيل هذه الفرعية فرعية وهمية لان التاء لا تدخل على القائم المذكور بل هي
 دالة على القائم المطلق وهو شيء له القيام فالقائم المذكور هو الذي مجرد عن التاء والمؤنث
 هو الذي مع التاء فالمطلق هو الذي لم يكن مقيدا بالتجريد والتجريد فالاول بشرط شيء والثاني
 بشرط لا شيء والثالث لا بشرط شيء (قوله لانيك تقول رجل ثم الرجل) قيل هذه الفرعية وهمية
 ايض لان اللام لم لا تدخل على الرجل المنكر بل على الرجل المطلق فان التعريف والتنكير
 قسمان له لكن توهم انها دخلت على الرجل المنكر للمشابة بينهما وقيل ان التعريف طار على
 للتنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة التعريف فهو فرع له لفظا فاحفظ قيل ان اللام منه ان
 التعريف باللام فرع التنكير لا التعريف بالعلم مع ان لعل من اسباب الالف واللام في الاولى
 ان يبين في وجد الفرعية ان الاشياء علمها كانت مجهولة لنا ولا نم حصل لنا العلم بها فيكون التعريف فرع
 للتنكير معنى اقول وعلى ما ذكرنا من ان التعريف طار على التنكير غالبا يكون مطلق التعريف سواء
 كان في ضمن العلم او الاداة فرع التنكير لانه مثل ما في ضمن الاداة لكونه اظهر (قوله والعجمة
 في كلام العرب آه) فيكون العجمة مرجوحة والعربي راجح في كلام العرب فليس الفرع بمعنى
 الموقوف فكما يكون العجمة في كلام العرب فرع العربي كذلك العربي في كلام العجم فرع العجمي
 واليه يدل قوله اذا اصل في كل كلام آه (قوله والجمع فرع الواحد) فيكون الجمع موقوفا عليه
 وكذا في التركيب والافراد (قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدنا عليه) واعلم انه
 اختلفوا في الالف والنون الحزبتان فذهب الكوفيون الى ان منعهما بالاصالة للمشابهة
 بالفي الثاني وح نكوتان فرع لما زيدنا عليه وذهب البصريون الى انها لما تمتعنا بصرف
 لمشابهة بالفي الثاني في عدم دخول تاء الثاني عليهما وكونه ما زيدنا معا وح فتاها وكون اولي
 بالحرفين في كل منهما مدة والدانية حرفا شبيهة بحرف العلة وقد قالوا لا يتحقق الفرعية على هذا
 الا لا بدح من اثبات الفرعية بين المشبه والمشب به فالتزم اثبت الفرعية على المنصب الغير
 المختار وهو من الكوفيين اقول هو ان كان منعهما من الحرف بالمشابهة او بالاصالة تكونان
 فرعين لما زيدنا عليه ولا يكون لاصالة دخل في ذلك لانهما كما لو كان فرعية للمشب به باعتبار التشبيه
 فلا بد من اثبات الفرعية بينهما بهذا الاعتبار كما انكولان فرعين لما زيدنا عليه باعتبار انهما
 موقوف ما زيدنا عليه فلا بد من اثبات الفرعية بينهما بهذا الاعتبار ايض (قوله فاذا وجد فيه)
 اي في الاصل وهو الاعم هذا الوزن المختص بالفعل كان هذا الوزن فرعاً لوزنه الاصل

وقال بعض السارخين ان وزن الفعل فرع لوزن الاسم لان الاعم كما يكون صلا والفعل
فرعا كذا لك وزنه اصلا لوزنه وفيه منع ظاهر لانه جاز ان يكون الاسم اصلا والفعل فرعاً ولكن كان
وزن الفعل اصلا ووزن الاسم فرعاً الا ان يقم المراد من الفرعية ههنا والفرعية الظنية لانه يبين
من اصلية الاسم اصلية وزنه ايضاً (قوله ويجوز صرفه للضرورة) ولا يجوز عكسه لان الضرورة
ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء عن اصولها واصل الاسم الصرف وجوز الكوفيون
وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية (قوله اي لا يمنع اه) لدفع ما يقيم ان الضرورة
في عباراتهم موجهة للجواز مع ان الضرورة يستدعي وجوب الصرف والجواز بمعنى الا مكان
الخاص المستلزمة لتساوي جواز المنصرف وغير المنصرف ينافي للضرورة فدفعه بانه اراد
من الجواز هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود وهو ملتبس بالضرورة من الجانب المقابل فيتناول
الوجوب ويمكن دفعه بجعل قوله للضرورة قيد للصرف اي صرفه للضرورة جائز (قوله اي جعله
في حكم المنصرف) فاراد من الصرف ههنا الاصطلاح وهو الجعل اشار به الى دفع صوال بقرينة
ان عبارة الاصم تدل ظاهر على ان كل واحد من الضرورة او التناسب يجعل غير المنصرف منصرفاً
حقيقة وليس كذلك لان المنصرف عند المصمم ما كان خالياً عن العلتين مطلقاً موثراً او غير موثراً
وعند الضرورة او التناسب لا يعرف الاسم عنهما فاصل الجواب هو حمل غير المنصرف على الحكمي
لا الحقيقي باعتبار وجود العلتين ودخول الكسر والتنوين فيه وحمل المنصرف ايضاً على الحكمي
باعتبار تحقق اثر المنصرف فيه وهو الكسر والتنوين فاذا عرفت ذلك فما قال مولانا عصم من انه
يصير منصرفاً حقيقة بدخولها فيه لعدم صدق تعريف غير المنصرف عليه وهو ما فيه علتان موثرتان
باجتماعهما واجتماع شرايطهما اثر ايجبي ذكره وهو عدم الكسرة والتنوين فيه فليس في غير
المنصرف الذي جعل في حكم المنصرف للضرورة او التناسب علتان موثرتان اه فيكون منصرفاً
حقيقة مدفوع لان تعريف غير المنصرف على ما ذكره المصمم يكون تعريفه مطلقاً اعم من الحقيقي
والحكمي ولهذا قال قدس سره فان غير المنصرف عند المصمم ما فيه علتان ولما زاد قدس سره
قوله موثرتان باجتماعهما واستجماع اه يكون تعريف غير المنصرف الحقيقي وقد عرفت ان
بادخال الكسر والتنوين ووجود العلتين فيه يكون غير منصرف حكماً وكذا يكون منصرفاً حكماً
فمح لا يرد ما ذكره الفاضل المذكور وبما ذكرنا لا يرد ايضاً ما ذكره الفاضل السمع مولانا عصم من انه
من ان العلتين الباقيتين بعد ادخال الكسر والتنوين اما موثرتان او لا فعلى الاول يلزم وجود
الموثر بدون اثره فان اثره المنع من الكسر والتنوين وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير
المنصرف على منسوب المصمم ايضاً فان كون العلتين موثرتين معتبر في تعريفه كما صرح به الشرح
في تعريفه انتهى كلامه وعلام ورود ظاهر مما ذكرنا (قوله فان غير المنصرف عند المصمم اه)

ملة لقوله لا جعله منصرفاً حقيقة وانما قال عند المهم لان غير المنصرف عند القوم هو ما لا يكون
 فيه الكسر والتنوين فعندهم يكون منصرفاً حقيقة بدخولهما فيه (قوله وقيل المراد بالصرف
 معناه اللغوي) والصرف معناه اللغوي هو التغير (وقوله راجع الى حكمه) اي الى قوله ونحوه
 هذا جواب اخر لما ورد على قول المهم ظاهر اثم اذا كان المراد من الصرف معناه اللغوي فالاولى
 ان يكون الضمير في صرفه راجعاً الى حكمه لا الى غير المنصرف لان رجاءه اليه اظهر من حيث
 المعنى وان جازار جاعه اليه فلا يردح ما قيل ان اللازم من كلامه قدس سره انه اذا كان المراد
 من الصرف معناه الاصطلاحي يكون الضمير في صرفه راجعاً الى غير المنصرف واذا كان معناه
 اللغوي يكون الضمير راجعاً الى حكمه مع ان ارجاع الضمير الى غير المنصرف يجوز على تقدير
 الثاني ايضاً يجوز صرفه اي تغير غير المنصرف بدخول الكسرة والتنوين كما يجوز تغير حكمه
 بدخولهما فيه (قوله صبت على الايام) في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها
 في مراثية النبي عليه السلام المراثية بتخفيف الياء برمودة متايش كرون وكر يستن (قوله
 ان ذكره) يجوز في ان الفتح بتقدير لام المعلى والكسر بحمل الكلام على الاستيناف في موقع
 التعليل كانه قيل ما علة الاعادة فقال في جوابه ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع وانما
 لم يمثل الضرورة لظهور (قوله فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين) ولقائل ان يقول ان
 الضرورة تندفع بامادة التنوين في نعمان مثلاً فلا حاجة الى اعادة الكسرة وجعل الاسم بحيث لم يبق
 فيه اثر من اثار منع الصرف والجواب ان الممنوع منه بالاصالة هو التنوين فلما اعيد التنوين
 عاد الاسم الى اصله بالكسرة فلم يبق شيء من اثار منع الصرف فيه (قوله عطوف رؤف) العطوف
 مهربان والرؤف بخشنده (قوله لا يخل بالوزن) اي لا من حيث الانكسار ولا من حيث الانزحاف
 فلا يرد ان السوق يستدعي ان يظل بالوزن ولا بالسلاسة ولكنه (قوله فان حرف الروي)
 مأخوذ من الرواء كسر الراء وهو عبارة عن الحرف الاخر الاصلية من الحروف القافية (قوله حيث
 صرف سلاصلاً) تعليل لصحة التمثيل به (قوله مثال لمجموع غير المنصرف آء) اشار به الى دفع ما يقيم
 الانسب في التمثيل الاكتفاء بقوله صلاصلاً بلدون ايراد قوله اغلالاً (قوله وما يقوم مقامهما)
 قال مولانا عبد اللايق نقد يهمل على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف انتهى كلامه قال
 الفاضل السم وقد اعتذر عنه بان بيان الاسباب كلها بيان لما ابهمه في التعريف اقول العذر ليس
 بشيء لان مراده من بيان الاسباب ما قوله وهي عدل ووصف آء وما قوله فلما عدل خروجه من صيغته
 الاصلية الى آخر بيان الاسباب كلها وشئ منهما ليس لبيان ما ابهم في حد غير المنصرف على ما هو
 مراد المجدد المحشي مولانا عبد لان مراده من ما ابهمه السبب الذي يقوم مقام علتين فانه
 لم يعلم في حد غير المنصرف انه ما ذاب خلاص جميع العلل لانه لم يبق الا بهام من حيث الاسم فيها

بل بقي الابهام في تعريفها ورفع الابهام من حيث الاسم مقدم على رفع الابهام من حيث المفهوم واذا علم السبب الذي يقوم مقامهما فيعلم السبب الذي لا يقوم مقامهما ايضاً : اذا عرفت هذا فلا يرد شيء مما ذكره الفاضل السم في حاشيته في هذا المقام كما لا يخفى على من رجع الى حاشيته فتأمل ادني تأمل ثم أقول وما قيل في دفع كلام المجدد المحشي ان من دأبهم ايراد الحكم بعد التعريف بلا واسطة ولهذا عرف المعري ثم اورد حكمه بعده ليس على ما ينبغي لان المراد ما ايراد الحكم بلا واسطة قبل بيان ما أبهم فيه او المراد ايراد بعده بعد بيان ما أبهم فيه فان كان الاول فذهنبه و نكان الثاني فنسلده و لكننه غير مفيد لعدم ايراد بعده بيان ما أبهمه (قوله واسار الجمع الاسورة وهي جمع السوار بكسر السين معناه بالفارسية يارة دست ومصابع جمع الاصباح بالفارسية چراغ وقيل انما يقوم هذا الجمع مقام العلتين لاجل ان لا يجمع له جمع التكسير مرة اخرى لعدم جمعه مرة اخرى بمنزلة علمة اخرى وقيل انما يقوم مقامه هذا لانه لا يوجد مفرد على وزن ذلك الجمع فيكون له قوة فيقوم مقامه لان عدم وجود مثل هذا الوزن بين الاحاد بمنزلة علمة اخرى ورد بانه يلزم ان يقع اكلب ايضاً مقام العلتين كما يقوم كالب مقامهما لكنه لم يوجد مثل وزن اكلب بين الاحاد فيكون فيه تكرار الجمعية ايضاً (قوله وحكما) . اشار به الى دفع ما يقيم ان تكرار الجمعية غير متحقق في مساجد ومصابع وتقرير الجواب ان الجمعية موجودة فيهما حكماً لانهما موافق بالجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة فان مساجد موافق باكلب ومصابع موافق باناعيم والمراد تكرر جمعية التكسير فلا يرد جمعية المساجد على مساجدات (قوله ونا نيهما التانيث) اشار به الى المسامحة التي في عبارته اذ نفس الالف ليست سبباً بل التانيث كما لا يكون الجمع اي نفس الالف سبباً بل الجمعية لكن لم يتعرض في الجمع الى ذلك لظهوره (قوله وهو الف التانيث) قيل هذا يدل على ان السبب هو الالف في حمراء وحبلى مع انهم قالوا ان السبب هو الهمزة لا الالف اجيب بان المراد من الالف هو الهمزة لان الالف اهم الهمزة واسم الالف هو لا قيل يلزم ح ان لا يكون الالف في حبلى سبباً لعدم الهمزة فيه فالاولى ان يقرأ ان الالف هي الهمزة لان الالف يطلق على المتحرك والساجن كما في علم الصرف فاذا كان كذلك فيكون المراد من الالف في حمراء هو الهمزة وفي حبلى هو الالف ولقائل ان يقول اذا كان الالف في حمراء هو الهمزة فكيف يصح اطلاق الهمزة عليه لان ما هو الممدودة هو الالف قبل الهمزة والجواب ان المراد بالممدودة هو الممدودة بها لان الالف سبب الهمزة ثم ما قيل ان الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه يخافي ما قال الشيخ الرضي ان السبب هو الهمزة لا الالف انقلبت اذا كان الالف المنقلبة عن الهمزة للتانيث فكيف

سمي الالف التي قبلها للتانيث قلت لما لم يفارق احدهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليباً
 فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر قليل اذا كان لزومهما بمنزلة تانيث آخر فيلزم ان
 التانيث بالتاء اذا كان لازماً ان يقوم مقام السببين وهما التانيث ولزومه مثل رحمت
 وبركت مع انه ليس كذلك اجيب بان النادر تابع للاغلب والاغلب في التاء ان يتكون الحاقياً
 ولزومهما نادر (قوله بغلاف التاء فانها ليست لازمة) كما اذا جعل طلحة او قائمة ملماً
 لانه عرض العلمية عليهما لانهما اولاً طلح وقائم وهما مناقشة مشهورة بانه يشكل بتجارة
 ورسالة حيث لا يقيم حجة ورسالة فالتاء لازمة فيهما بحسب اصل الوضع واجابوا عنه بان
 تانيث التاء ليست بلازمة في جميع الاحوال بل في بعضها بخلاف الف التانيث كما عرفت وبعبارة
 اخرى مراننا قول انقلبت على نقد ير هذا الجواب يلزم استدراك قيد بحسب اصل الوضع بل ينبغي
 ان يتم ان الف التانيث لازمة في جميع المواد قلت قيد المذكور ليس للاعتبار بالزوم
 فيهما في جميع المواد ثم اقول قوله فانها وضعت فارقة اذ قياس استثنائي استدلال به من وقع التالي
 على رفع المقدم يعني ان التاء وضعت لان تكون فارقة بين المذكور والمؤنث لكنها فارقة بينهما فلم
 يكن لازمة لها بحسب اصل الوضع وهذا لا ينافي المزوم في الجملة كما في الحجارة والزمان فمح
 لا يحتاج الى ان يجاب بان التاء ليست بلازمة في جميع المواد بخلاف الف التانيث (قوله فلو
 عرض المزوم عارض كالعلمية مثلاً لم يقو قوة المزوم) اي كقوة اللزوم الوضعي لا يتم هذا كلامه يشعر
 بعدم الوضع في اسم العلم وليس كذلك لاننا نقول المراد من الوضع ههنا هو الوضع الاول اي الوضع الذي
 بحسب بناء الاسم لا النوع التانيث ولهذا اقال بحسب اصل الوضع (قوله فالعدل) الفاء لتفسير
 العدل واخواته اي لتفسير نفس مفهوم السبب كما في العدل او لتفسير شرط تاثير السبب كما
 في الودف والتانيث بالتاء وغيرهما (قوله مصدر مبني للمفعول) وانه اجعله مصدر امبني
 للمفعول لا مصدر امبني للفاعل اي للعدل لانه صفة المستكمل مع ان العدل وكذا جميع ما يكون
 سبباً لمنع الصرف صفة الاسم وقائمه وقوله اي خروج الاسم تفسير للمضاب اليه وهو الضمير و
 قوله اي كونه مخرجا تفسير للمضاف فانقلبت الاولى ان يقدم التفسير الثاني على الاول لتقديم
 محله عليه قلت محله وان كان مقداً ما عليه ولكن العلم بالمضاب اليه مقدم على العلم بالمضاف
 فان العلم بالبصر مقدم على العلم بالعدم في قولنا عدم البصر وكذا العلم بزيد مقدم على العلم
 بالغلان في غلام زيد او بقول بتفسير المضاب اليه اولاً لمقربه وانه افسره به لان الخروج مصدر
 لازم فلا يصح حمله على المتقدم مع انه لا بد من صحة الحمل بين المعروف والمعرف وبما ذكرنا
 انه فع ما قال بعض المحققين من ان جعلهما مصدرين مبنيين للمفعول لصحة الحمل بين
 التعريف وبين المعروف الذي هو المعنى المصطلح ليس بشئ فان صحة الحمل بينهما لا يقتضي

جعل المصدر ربن مبنين للمفعول فان جعل الخروج فقط مصداقاً لمفعول كان في صحة حمل انتهى كلامه قليل لا يصح تفسير الخروج بالمخرج لان المخرج متعد بخلاف الخروج فانه لازم فيلزم التفسير بالمبائن نعم لو قال العدل اخر احوه يصح تفسيره الاخراج به لانه محتمل ان كان تفسير الشيء به شكه اجيب بان الخروج نوعان احدهما الخروج نفسه وثانيهما الخروج المنسوب الى الاخراج لوجود الخروج في ضمن الاخراج لانه لازم لمعلا يكون الخروج المنسوب الى الاخراج منافياً بالمخرج بل المنافي له هو الاول وانقلبت لا يصح تفسير الخروج بالمخرج لان الخروج مصدر والمجرد والمخرج اهم مفعول من المزيد فلا يصح تفسيره بالمجرد بالمزيد قلت هو تفسير باللام لان معنى الخروج بالفارسية بيرون امدن سواء كان الخروج بنفسه او في ضمن الاخراج فيكون المخرج لازماً له او نقول هذا من قبيل ذكر اللام واردة الملزوم وهو المخرج وهذا الجواب عن الشبهة الاولى ايضاً ولقبائل ان يقول لا يصح تفسيره بالمخرج لانه مصدر ولازم فلا يصح تفسيره بالمخرج الذي هو اهم مفعول لعدم خروج اهم المفعول من اللام والجواب الجواب ولا يقيم في الجواب عنه بان الخروج متعد بحرف الجر وهو كلمة عن لانا نقول تعدية الفعل بمعنى جعل اللام متعدياً يتضمن الفعل معنى التخصيص المختصة بالباء اي بادخال الباء على المفعول كما صرح اليه الشم في بحث الحرف والمزاد من التعدية ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر والتعدي بهذا المعنى في الحروف الجارة كـ كلمة سواء بدون اختصاف حرف دون حرف فاذا عرفت هذا التفصيل فلا منافاة بين ما ذكرنا وبين ما قال صاحب الزنجاني من ان التعدية بحرف الجر في الكل ثم المراد من خروج الاسم هو خروج مادة الاسم او معناه عن صيغته وهئيته اي عن صورته نفسه الاصلية فانه يكون لشيء واحد صور مختلف فان مادة نكت ومثلث متعددة مع مادة ثلثة ثلثة وانما قلنا بذلك لانه يمتنع خروج الاسم وهو عبارة عن مجموع المادة والصورة لانه يلزم خروج الكل عن الجزء وهو بطلان يقيم اذا خرجت المادة عن الصورة فيلزم خروج الجزء وهو ايضاً بطلان نقول قد عرفت ان مادة المعدول متحدة بمادة المعدول عنه بمعنى خروج مادة الاسم عن صورته الاصلية هو اعطاء صورة اخرى لهذه المادة لسما عرفت من انه يجوز ان يكون لشيء واحد صور مختلفة (قوله عن صيغته الاصلية) الاصلية صفة الطيفة والياء للنسبة وبعض الشارحين يفسر الاصلية هكذا اي بالقياس الاولية. معنى الصيغة التي كان الاصل والقياس ان يكون الاسم عليها فخرج منه المشتقات والمعتلات وجميع المغيرات من اصلها ما ليس بعدل انتهى فظهر من كلامه انه اراد من الاصل هو القياس والدليل واخرج المشتقات بتقييد الاصلية لا بزيادة الصيغة الى ضمير الاسم وسنذكر تفصيله (قوله اي عن صورته التي يقتضى الاصل والقاعدة المشار به الى ان الاصل بمعنى القاعدة لا به معنى الاولى وفيه يهائم الى ان الياء للنسبة قيل هذا التعريف لا يصدق على العدل التقديرى لعدم

الأصل والقاعدة فيه ويمكن ان يجاب عنه بان هذا التفسير للعدل الحقيقي والتعريف صادق
 على العدل التقديري لان المراد ان العدل خروج الاسم من صيغته الأصلية بان يكون لهذا
 الصيغة نسبة الى الأصل سواء كان المراد من الأصل بمعنى الأولي أو الأصل بمعنى القاعدة
 فالأصلية بمعنى الأولية يشتمل الأصل النقود والمفروض وفي صدق الأصل بمعنى القاعدة
 على الأصل المقنن والمفروض بعد غاية البعد ولما لم يكن في الأصل لمقدار خفاء اشتغل الى
 تفسير أصل المحقق لحفائه فلا يردح ما يقيم ان الأصل اذا كان بمعنى القاعدة فلا يصدق الأصل
 المقدر في العدل لتقديره لان القاعدة لا تكون مقدرة فلا يصدق التعريف عليه ثم الصورة
 اعم من الصورة الحقيقية والحكمية فح لا يرد ما قيل ان آخر معادول من الآخر مع ان الآخر ليس
 صورة آخر لوجود الالف واللام فيه وذلك لان صورته يكون صورة حكمية له وان لم يكن
 صورة حقيقية له لان اللام لها حكم الصورة والهيئة لانها زائدة على الكلمة أو لانها كجزء منها
 فيكون في حكم الصورة في كونها لازمة للكلمة كالصورة والهيئة قيل بقي اشكال آخر لانه ينتقض
 على خروج آخر عن آخر من اوعن آخر كم لانه ليس شئ من كلمة من وكم دخلا في الصورة الحكمية
 ايض لانهما ليستا لمرتبتين للكلمة كالهيئة فيها لوجود الفصل بينهما وبين مدخولهما ويمكن
 ان يجاب بان كون الامور الثلاثة من الاضافة واللام ومن على صيل الانفصال الحقيقي امر
 لازم لا فعل التفضيل فكانهما داخلان في الصورة الحكمية لاشتراك بينهما وبين الالف واللام
 في اللزوم ولا يرد خروج حكر الدمين من السكر واهن المعين من الامس ادعرفت من ان اللام
 داخل في الصورة الحكمية واعلم انه عرف بهضم العدل بغير ما عرفه الدص لدفع عدم خروج آخر عن آخر
 من وعن آخر كم فقال العدل هو خروج الاسم عما يكون حق هذا الاسم ان يكون عليه اي على حاله
 سواء كان صورته الأصل صورة هذا الاسم حقيقة او كان في صورة الأصل كلمة لازمة لها فالاول
 كخروج ثلث ومثلث من ثلاثة وثلاثي كخروج آخر عن آخر من او آخر كم فان كلامه لا يلزم لا آخر
 وان لم يكن من جملة صورته قيل هذا التعريف غير مانع لصدق على يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة
 لانه يصدق عليه انه خروج الاسم عن الشئ الذي يحق هذا الاسم ان يكون على حاله اي حال ذلك
 الشئ وهو في يوم الجمعة واجيب بان المراد من الخروج المعتمدين في اللدال هو الخروج التام فليس
 خروج يوم الجمعة عن قولنا في يوم الجمعة خروجنا ما لان كلمة من مقدرة والمقدار كالمفوف واجيب
 ايض بان في التعريف المذكور اي خروج الاسم عما يكون حق هذا الاسم عليه الى ما لا يكون حق
 هذا الاسم عليه قولنا الى ما لا يكون له متعلق بالامر اي خروج الاسم الى ما لا يكون له فح لا يصدق
 التعريف على يوم الجمعة لانه ليس على وجهه ان يكون على حال قولنا في يوم الجمعة
 وبالعكس ايض لان يوم الجمعة وفي يوم الجمعة جميعا يستعملان في لسانهم فحق كل واحد منهما

ان يكون على حاله واعلم ذلك فانه دقيق (قوله لا يخفى ان صيغة المصدر) فانه لا يقال ان
صيغة الضرب صيغة الضارب والضمير وبها ضافتهما الى ضمير الاسم خرجت اذ قيل كما يخرج بهذه
الافعال المشتقات كذلك يخرج ثلث ومثلث لان صورة ثلث ومثلث مع قطع النظر عن التاء ليست
صورة ثلثة ثلثة لوجود الضمة في ثلث دون في ثلثة واجيب بانك قد عرفت ان المراد
من خروج الاسم خروج مادة الاسم وما دة ثلثة ومثلث ومادة ثلث ومثلث متحدة لان المراد من
المادة هو الحروف الاصول وصورة المادة مختلفة لجواز ان يكون لشيء واحد صور مختلفة قيل
في الجواب نظر لانه يلزم ح عدم خروج المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لان مادة صورة
المصدر ايضاً مادة صورة المشتقات اما قلت ان المادة هو الحروف الاصول ويمكن ان يجاب
منه بانه لا شك في خروج المشتقات بقيد الاصلية لعدم الاصل والقاعدة على خروج الضارب
من الضرب فلما ضيف خروجها باضافة الصيغة الى ضمير الاسم كان له وجه ايضاً لان قوله الاصلية
مصحح لاضافة الصيغة الى ضمير الاسم لانها صفة الصيغة قال مولانا نعم فيه ان المراد من الصيغة
هنا اما الهيئة الحاملة لمادة الكلمة باعتبار الحروف الاصول او الهيئة الحاصلة للمادة
باعتبار المعنى الموضوع له فان كان الاول فيكون هيئة الضارب مثلاً متحداد هيئة الضرب وان كان
الثاني فهيئتهما وان كانتا متخالفتين لان الموضوع له في كل منهما على حدة لان معنى الضرب
غير معنى الضارب لكن يلزم ح ان لا يكون خروج ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عدلاً لان الموضوع له
في ثلثة ثلثة هو العدد وفي ثلث ومثلث هو المعدود ثم قال مولانا المذكور في دفع النقض
على المشتقات بان خروج المشتقات اما من المصدر المجرد او المصدر المزيد فان كان الاول فهي
خارجة بقيد الاصلية لعدم وجود الاصل والقاعدة على خروج الضارب مثلاً من الضرب وان كان
الثاني فهي خارجة بما يخرج به المغيرات القياسية وهو ان يكون الاول تحت اصل وقاعدة دون
الثاني فان مكرم خارج عن الاكرام ولكن الثاني تحت اصل وقاعدة وهي ان اسم الفاعل يحى
من الثلاثي المزيد على وزن المضارع المعلوم بايراد الميم المضمومة موضع حرف المضارعة
انتهى كلام الفاضل اقول المشتقات مطلقاً سواء كان خروجها من مصدر مجرد او مزيد خارجة بقيد
الاصلية وايضاً خارجة بما يخرج به المغيرات القياسية وذلك ظاهراً اراد اخراج كل واحد
بقيد على حدة ولا يخفى في صحة اخراج المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لما عرفت
من ان لا شك في صحة اخراجها بقيد الاصلية في اخراجها باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لان
قوله الاصلية مصحح لاضافة الصيغة الى ضمير الاسم لانها صفة الصيغة فهي خارجة باضافة الصيغة
المتممة بالاصلية الى ضمير الاسم فهي خارجة بقيد الاصلية مالا ويمكن ان يتأني تصحيح كلام
الشأن ان المراد من الصيغة هو الهيئة الحاصلة للمادة باعتبار المعنى المتأخر فلا يتوجه الاشكال ح

على ثلث ومثلث لان معنى ثلثة ثلثة بحسب الاستعمال هو المعدود وان كان معناه بحسب اصل
الوضع هو العدد ويشعر الى ما ذكرنا قول لاحقه من ان الوصفية العرضية التي في ثلثة ثلثة
صار اصلية في ثلث ومثلث لا اعتبارا لما وضعه به بخلاف الضارب بالقياس الى المضرب
فان معناه ما يخلفان باعتبار المعنى المراد (فوالخرجت المشتقات) اي خرج خروج المشتقات
فلا يرد ان العدل ليس نفس المشتقات بل خرجها واشار ي قوله كلها الى خروج بعض المشتقات
كضرب ويضرب بقيد الاسم (قوله وان المتبادر من خروجه) مطف على قوله ان صيغة المصدر
اشار به الى دفع سوال ورد على الاسماء المحذوفة الاعجاز اي الاخر كيد ودم فانهما
مخرجان من يد ودم ووقيل اصلهما يدي ودمي مع انهما ليسا بعدل وعلى الاسماء المحذوفة
الاولى كعدة اصلها وعد وعلى الاسماء المحذوفة الاوسط كمقول عنده من قال ان المحذوف
عين الفعل لا واو المفعول لان الواو الاصلية دخلت في المادة لا الزائدة و تقرير الجواب
خروجها عن العدل لعدم بقاء المادة فيه قال مولانا عصم ان ما يخرج به الاسماء المحذوفة
الاعجاز يخرج به المغيرات القياسية التي البدل حروف الاصلية فيها بحرف آخر كدقام ومختار
فان اصلهما مة قوم ومختير فيصدق التعريف على خروجها من مقوم ومختير ولكن لا يكون المادة
باقية فيها نعم لا يخرج به المغيرات القياسية التي هي مدغمة كعد وفر فيصدق التعريف على
خروجها من مدد وفر مع بقاء المادة ايضم فيحتاج في اخراجها الى القيد الذي ذكره بقوله ولا يبعد
ان انتهى حاصل كلامه اقوال المغيرات القياسية كلها لما كانت خارجة بالقيد المذكور بقوله
ولا يبعد اه فلها اسند اخراجها اليه وذلك لان صيغة الثانية فيها كمد او فر تحت اصل وقاعدة
وهي ادغام المراء في المراء بعد حذف حركاتها وكذا مقام ومختار حيث قلبت الواو الفاعل ونقل
حركاتها الى ما قبلها على ان عدم بقاء المادة في مقام ومختار غير مسلم لان المادة اعم من ان يكون
حقيقة او حكما والالف فيهما مادة حكمية لانها بدل من الواو لاية اخراج المغيرات القياسية
كلها بما ذكره بقول ولا يبعد اخراج المخرج لان بعضها خارجة بما يخرج به الاسماء المحذوفة
الاعجاز وعدم جواز اخراج المخرج على نقد ذلك القصد وقال الشافعي وقد خرج الترخيم
بقوله خروج مادة الهم عن صيغته الاصلية لان في الترخيم تغير المادة فلا خروجها عن صيغة انتهى
اقول لا يتم ان يد ودم ايضم يخرجان بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية لان فيهما ايضم
تغير المادة لا خروجها مع ان كلام الشافعي لا يدل على خروجها من يد ودم مولانا نقول جواب الشافعي
نقد الترخيم والتسليم لا يتم ان اخرا ما لا يكون مخرجا عن الاخر او عن اخرا الذي في الاخر
وكك بعينه في اخر اخر من واخر كم فانما لا زال فلم يكن اخر غير منصرف لعدم بقاء المادة
فيه وان كان الماني فيلزم ح ايضا ان لا يكون اخر غير منصرف لعدم تغير الصورة فيه كما يكون صورة

تلك ومثلها مغايرة لثلاثة ثلثة لاننا نقول المراد هو الثاني والتغير في الصورة باق فيه لان صورة
 اخر الذي هو مقيد بصورة اخر المطلق او نقول المراد هو الاول ولكن المراد ببقاء المادة هو
 مادة حروف الاصول والالف واللام داخلية في الصورة كما عرفت (قوله وان خروجه عن صيغته
 الاصلية يستلزم آه) اي المتبادر ان خروجه عن صيغة يستلزم آه لان صيغة الخروج
 تدل على تلك المغايرة ولكن مجرد المغايرة غير كافية في مانعية التعريف لانه يصدق على خروج
 المقام من المقوم والميزان عن الموزان لان صيغتهما غير صيغة المعدول عنه ولذلك راد قوله
 ولا يبعد آه وانما لم نصفه الى المنجادر لانهم ليس التبادر مما ذكر الا المغايرة بينهما لا المغايرة
 المقيدة بذلك الوجه ولكن لو اعتبر بهذا الوجه ليس فيه بعد لان خروجه عن صيغة الاصلية يشعر
 بان المعدول عنه اصلي والمعدول غير اصلي وقال مولا عصف هذا المعنى غير متبادر من التعريف
 وحمل الالف على المتبادر واجب في التعريفات اقول يتبادر هذا المعنى من التعريف لانه يدل
 على كون الصيغة الاولى تحت اصل وقاعدة حيث قال خروجه عن صيغة الاصلية اي عن صورة التي
 يقتضي لاصل والقاعدة ان يكون ذلك الهم عليها فلما دل التعريف على الاصل المغايرة فلا بد
 ان لا يكون المعدول تحت اصل وقاعدة اصلا والالم يحصل المغايرة التامة الكاملة بينهما واللفظ
 اذا اطلق انصرف الى الكامل والمغيرات القياسية على عكس ذلك لان الاصل والقاعدة يقتضي
 ان يكون الاسم على هذه الصورة لا على صورة الاصل فان الاصل ان يكون الاسم على صورة ثمري
 ومقام ومختار وميزان (قوله واما المغيرات الشاذة آه) وهي الجموع الشاذة اي الجموع
 التي جمعها على خلاف القياس والتصغيرات الشاذة وهي ما يكون تصغيره على خلاف القياس
 والمنسوبات الشاذة وهي ما تدخل عليه ياء النسبة على خلاف القياس وشاربه الى دفع
 سوال تقريره ان التعريف غير مانع لصدقه على خروج اقوس وانيب من اقواس وانياب
 وهما تحت اصل وقاعدة وهي ان كللفظ على وزن فعل كقوس وناب يجمع على افعال كاقواس
 وانياب فالجواب بالمنع باننا لا نتم انهما مخرجان عن الصيغة الاصلية لانهما انداكوزان كما
 اذا جمع القوس والناب ولا على اقواس وانيب ثم اعتبر اخراج اقوس وانيب عن جامع انداكوزان
 بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا نسبنا اليهما فيتم
 جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانيب لنسبنا اي الاقواس والانياب اليهما اي الى
 اقوس وانيب فكون اقوس وانيب من المغيرات الشاذة نظرا الى السؤال باعتبار ان جمعهما
 على اقواس وانيب مبني على ان يجمع القوس والناب على اقوس وانيب وكونهما من
 الجموع الشاذة نظرا الى الجواب باعتبار ان جمعهما على اقواس وانيب مبني على ان يجمع
 القوس والناب ولا على اقوس وانيب ثم جمعهما على اقواس وانيب فكونهما من الجموع الشاذة

باعتبار التوقف الذي لابد منه في السؤال والجواب قيل هذا المنع جار في العدل التحقيقي كجمع
 باننا نقول لانم ان يكون جمع مخرجا عن المصيغة الاسمية لانه انما يكون كك اذا جمع جمعا اولاً
 على فعل او فعلى او فعلا وانت كالمجمع والجماعي والتجديزات وهو ذير مسلم لانه جاز ان يجمع جمعا
 ابتداء على جمع بفتح الجيم على خلاف التماس فيكون من المجموع الشاذة ح فاذا اعتبر اخراج
 جمع بفتح الجيم من الجمع او الجماعي او الجمعيات لا يكون هي منها تحت اصل وقاعدة واجيب
 بالفرق بينهما بانهم لم يجمعوا المجموع الشاذة في كلامهم غير منصرف وقد وجدوا جمع في كلامهم
 ذير منصرف فاعتبر اخراج جمع منها على الوجه الذي ذكره وانقلت ما الفرق بين العدل
 التحقيقي والتقليدي فانما يجب تقدير العدل فيهما معا هو منع الصرف قلت وان كان يجب تقدير
 العدل في كليهما هو منع الصرف ولكن الاصل محقق في العدل التحقيقي ومقدر في العدل التقليدي يرمي
 والفرق بينهما باعتبار ذلك فلهذا هم (قوله فيمكن ان يقيم المقصم ههنا ميز العدل آه) قيل المقصم
 ههنا ليس مجرد هذا التمييز بل ينبغي ان يكون المقصم تمييز غير المنصرف من المنصرف فان
 المقصم من ذكر الاسباب ينبغي ان يكون هذا التمييز فاذا كان التعريف بالاعم جائزا فتميز غير
 المنصرف غير مانع فيصدق على يدوم ومري وغير ما بتحقيق العدل في يدوم مع امكان التسمية
 فيهما وكك يتحقق العدل في مري مع تحقق الوصفية فيه فلم يميز المنصرف وغير المنصرف
 مع كيف يصح قوله فيمكن آه وقوله فلا حاجة آه هذا ما قالوا قول التمييز بينهما لم يصل الى حد الضرورة
 فيكفي في التمييز بينهما باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتخوين فهو غير منصرف وعلى
 تقدير تحقق ما لا يعلم باستعمال العرب مع وجود السببين فيه حكم بانصرفه الى ان يعلم
 حاله باستعمال العرب فان الاصل في الالهام الانصراف (قوله الى ارتكاب تلك التكاليفات) قال
 الفاضل السم ولما كانت العبارة اي عبارة التعريف غير صريحة في افادة بعض القيود سماه نكلنا
 والا اي وان لم يحمل التكلف بهذا المعنى فهذه العبارة على وجه يفهم المقصم منها بتأنيق
 التبادر من غير تكلف انتهى كلامه اقول الارم من كلامه ان قيود التعريف اذا لم يكن
 صريحا في المراد مع اطلاق اسم التكلف عليها او مبالا يرضي به وايضا الارم من كلامه ان
 في عبارة التعريف تكلف باعتبار بعض القيود لاجمعيها مع ان الشرح ماها بتكلفا باعتبار جميع القيود
 التي اضاف التبادر اليها ولهذا قال الى ارتكاب تلك التكاليفات فاقول لما لم يكن حمل هذا
 التعريف على المتبادر خاليا من التكلف بل هو سببه الى بعض قيود فلهذا جوز اصناد
 التكلف اليه مع لا يرد ما قال بعض المحققين من ان جميع هذا التعريف متبادر من العبارة
 وحمل العبارة على المتبادر ليس بتكلف بل التكلف هو العدل ول من الظواهر المتبادر فقوله
 الى ارتكاب تلك التكاليفات ليس بحيد (قوله ولم يصلح للاعتبار الا العدل) فان عدم صلاحية

التركيب والجمع والفي الثاني والثالث والالف والنون والعجمة ووزن الفعل فيها فظا واما عدم صلاحية الوصف والثاني في عمر فلا متناع الاجتماع بين العلمية والوصف وبين التذكر والثاني فلم يبق الا العدل وهذه ناد ورمشور فان قوله لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف فاعتبروا العدل يدل على ان اعتبار العدل في هذه الامثلة يتوقف على منع صرفها او على وجدانها غير منصرف وبالعكس ايضاً فيلزم الدور ويمكن ان يجاب بانا لانم العكس فان منع صرفها او وجوبها غير منصرف يتوقف على اعتبار سبب من اسباب التسع ولكنه لا يتحقق الا في ضمن العدل غاية ما في الباب ان منع صرفها مستلزم لاعتبارها (قوله لا انهم تنبها العدل) اي لا انهم وقفوا وجزموا العدل فيماعد امور من الامثلة المذكورة لتحقيق الاصل والظاهر فيها فحكموا على منع صرفها بل السبب على اعتبار العدل في التحقيق والتقدير يري هو منع الصرف ولكن الاصل في العدل الحقيقي محقق وفي التقدير مقدر ومفروض وانما قال فيماعد امور لان من الجين ان لا يكون ذلك الجزم في امر اي في العدل التقديري وقال بعضهم ان السبب على اعتبار العدل في التحقيق هو وجود الاصل لا منع الصرف وفي التقدير هو منع الصرف الا ان الشك لم يعد حسناً (قوله احدهما وجود الاصل) اي اعتبار وجود الاصل لا وجوده في نفس الامر فيشتمل العدل التقديري ايضاً فان اعتبار وجود الاصل اعم من ان يكون محققاً او مقدراً (قوله اذ لا يتحقق الفرعية) اي لا يظهر بدون اعتبار ذلك الاخراج فان كون العدل مثلاً فرع المعدول عنه لا يظهر بدون ذلك الاعتبار (قوله فوجوده محقق بلا شك) بسبب وجود دليل غير منع الصرف على وجود الاصل وكون وجوده محققاً بلا شك لا ينافي كون مقدمات الدليل ظنية وقد حقق في موضعه ان دلائل النحو ظنية فلا يردح ما قال بعض المحققين من ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجوار كون مقدماته ظنية (قوله وفي بعضها لا دليل) غير منع الصرف) اي وفي بعض تلك الامثلة مثل عمر لا دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا يكفي ان يكون منع الصرف دليلاً على وجود الاصل في عمر مستلزم لعدم وجدان السبب فيه غير العلمية ولوجوب اعتبار سبب اخر فيه وعدم صلاحية اعتبار غير العلمية فيه وان كان مجموع هذه الامور غير منع الصرف فلا يردح ما قال بعض المحققين من ان فيه نظر لجواز كون مجموع وجدان عمر غير منصرف وعدم وجدان سبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب اخر فيه وعدم صلاحية اعتبار غير العدل دليلاً على وجود الاصل المعدول ولا شك ان هذا المجموع منع الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضها لا دليل على غير منع الصرف (قوله واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) لا يقيم ان الحصر المستفاد من قوله فانقسام العدل الى الحقيقي والتقديرى انما هو باعتبار كونها بط الجواز نحو ان الانقسام اليها بسبب اخراج المعدول عن ذلك الاصل المحقق

او المقدار لان اعتبار الاخراج امر محقق لا مقدار فلا يجوز الا نقسام اليهما بسبب ذلك الاعتبار
 (قوله فليس هذا) اي على ما قرر مفهوم العدل (قوله معناه خروجا كائنا من اصل محقق) اثار الى
 ان المصدر بمعنى اسم المفعول والى ان قوله تحققتا صفة المصدر المحذوف واخرجوا اعراب الموصوف
 على الصفة اي خروجا محققا والعامل في المفعول المطلق قوله خروج اي خرج خروجا محققا ولما
 لم يكن الخروج محققا بل هو امر اعتباري قال اي خروجا كائنا من اصل محقق فاثبات المحققية
 للخروج باعتبار الاصل المحقق وتفصيل المقام ان المحقق وان كان صفة الاصل في نفس الامر
 ولكنه صفة الخروج ظاهر او كك قوله او تقدير اي خروجا متدارعا من اصل مقدار فجعل ذلك من قبيل
 توصيف الشيء بحال متعلقه بكسر اللام والشيء ههنا عبارة عن الخروج والمتعلق هو الاصل فاصند
 المحقق والمقدار الى الخروج بسبب انهما مسندا الى الاصل مثل زيد قائم ابوه او زيد ضارب
 ابوه فان قيام صفة زيد ظاهرا ولكنه صفة اللاب في الاصل واذا عرفت هذا فاعلم ان المشهور ان توصيف
 الخروج بالمحقق والمقدار توصيف الشيء بحال نفسه بان يكون نفس الخروج محققا او مقدرا ولكن
 اصناد المحقق الى الخروج ليس على الحقيقة بل على المجاز واما اسناد المقدار اليه على الحقيقة
 قال مولانا عزم ان توصيف الشيء بحال المتعلق خلاف الظاهر ان توصيفه بحال نفسه خصوصا
 في قوله او مقدار كما في القسم الثاني من العدل لان كون الخروج مقدرا انما يكون على مبدل الحقيقة
 فيكون من قبيل توصيف الشيء بحال نفسه فليس على ما ينبغي ما فعله الشرح من توصيف الشيء بحال
 المتعلق انتهى كلامه اقول لما لم يكن توصيف الخروج بالمحقق الا على مبدل المجاز اي توصيف
 الشيء بحال المتعلق فعل في القسم الثاني من العدل ايض من قبيل توصيف الشيء بحال المتعلق
 لموافق بالقسم الاول وان جاز فيه توصيفه بحال نفسه ايض كما عرفت (قوله كثلث) وهو صفة
 ثانية لخروج اي خروج ثلث ومثلث او خبر مبتدأ به محذوف اي ذلك الخروج كخروج
 ثلث ومثلث او هو كخروج ثلث اهـ (قوله والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا) قال بعض
 المحققين وانت خبير بان كون المعنى مكررا دون اللفظ وكون الاصل انه اذا كان المعنى مكررا
 يكون اللفظ مكررا ايض لا يستلزم ان يكون اصل ثلث ومثلث لفظا مكررا الجواز كونهما شاذين
 ولو سلم ان اصلهما لفظ مكرر لكن لا يلزم ان يكون اصلهما بثلاثة ثلثة اذ يجوز ان يكون اصلهما
 ثلثا ثلثا لان ثلث ومثلث موزون لوقوعهما صفة الموزون في القرآن والظ ان يكون الموزون
 معدولا عن الموزون انتهى كلامه اقول كلامي لا يول ليس بشيء لما سبق من انهم وجدوا ثلث ومثلث
 في كلامهم غير منصرف ولا يصح للاعتبار الا العدل فلو لم يكن فيه اصل محقق فلا بد من اعتبار
 الاصل المقدار فيه فلما كان فيه اصل محقق والتم الحكم عليه بالشذوذ احدثا اعتبروا فيه
 (قوله اذا كان المعنى مكررا) اي اذا كان ملحوظا مرتين يكون اللفظ مكررا مرتين ايضا كما

في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فان لغظهما مكرر كاللهمني وهما منصوبان على الحالية (قوله الى رابع
ومربع) قال الفاضل السم الاظهر ان يتم ورباع ومربع بالعطف لاني الواصفة بين ثناء ومثنى ورباع
ومربع هو ثلث ومثلث وهو المشبه به فلا وجه لادخاله في المشبه الا ان يتم الى بمعنى مع انتهى
كلامه واليه اشار مولانا هم حيث قال لا وجه لقوله الى رابع ومربع والظ ورباع ومربع الا
ان يجعل الى بمعنى مع انتهى كلامه وقال مولانا عب اراد بالي تعيين الحد والا فلا يظهر
المواو بدل الى انتهى بكلامه اقول حاصل ما قال مولانا عب سوال وجواب ونقير السوال
على الوجهين الاول انه لو قال بدل بكلمة الى واوالعطف لكان اظهر لان الى لانتها الغاية
فتدل على ان بين مثنى وبين رابع ومربع اسم آخر من اسماء العدد مع انه ليس بينهما الا
ثلاث ومثلث وقد ذكر اولاً فلا وجه لادخاله فيه والثاني ان الى يدل على عدم دخول
الغاية في المفيط مع انها ههنا داخلية فيه وتقرير جوابه ان الشاراد بكلمة الى تعيين الحد
والغاية الى غاية لتي لا يكون فيه خلاف من الاعداد في كونه من العدل التحقيقي فمع معنى
كلام الشاراد ان العدل التحقيقي في الاعداد التي بلا خلاف ينتهي برابع ومربع واذا عرفت
هذا فما قال الفاضل السم في جواب الشبهة المذكورة من ان الى بمعنى مع ليس في
المقابلة لان كون الى بمعنى مع لم يخرج الكلام عن الاظهرية لان الاظهرية المذكورة
ثابتة مع كون الى بمعنى مع على ان نفي الاظهرية عن شئ لا يستلزم نفي الظاهرية منه بل
يستلزم ثبوتها فيه الا تري ان نفي الاصولية عن شئ لا يستلزم نفي الصوابية عنه بل يستلزم
ثبوتها فيه فمن نفي الاظهرية من كلمة الى لم ينف الظهور عنها فجاز ان يكون بمعنى
مع على تقدير ملاحظة الظهور ايتم (قوله لان الوصفية العرضية اه) اشار به الى دفع
سوال تقريره ان هذه الوصفية عرضية لا اصلية فلا تكون سبباً لمنع الصرف اما كونه عرضية
لان ثلاثة ثلاثة موضوعة للعدد فلا يكون فيهما وصفية ولكن الوصفية عارضة لهما في
الاستعمال نحو جاءني القوم ثلاثة ثلاثة وتقرير الجواب ان المقصود هو منع صرف ثلث
ومثلث لثلاثة ثلاثة فالوصفية العرضية التي في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لامتناعها
اي لوصفية فيما وضعه له وكلمة ما عبارة عن الموضوع له والضمير في له راجع اليها والضمير في وضعه
الى ثلث ومثلث فان معنى ثلث ومثلث بالفارسية هو هو بودن اي ذات هي متصفة بالثلث
فيتكون ثلث ومثلث موضوعين للعدد ولا للعدد حتى يكون الوصفية فيهما عارضة وفي حاشية
السيد قدس سره المختوم مكان الوصفية في ثلث مثلاً اصلية لانه معدول عن ثلثة ثلثة وهذا التكرار
لم يستعمل الاوضاع فالوصفية لازمة للمكرر فيكون اصلية فما يوجد من المكرر اعني ثلث
يكون اصلية ايضاً وان لم يكن الوصفية في اسماء العدد نحو احد والثنان اصلية تم كلامه ثم

لا يخفى ان ثلث ههنا بضم الـثاء لما عرفت من ان معناه ههنا هو دون بخلاف ما اذا كان بالفتح كما قالوا لفظ ان يكون ثلث بفتح الـثاء من اسماء العدد لا بضمها وعليه يدل ما قالوا ان اسماء العدد كلها موضوعة للعدد و مستعملها في المعدود على سبيل المجاز فاذا قلنا العشرة نصف عشرون فيكون العشرة ح مستعملة في المعنى الموضوع له واذا قلنا ان لى هـ لى عشرون درهمين فيكون مشرون ح مستعملا في المعنى المجازي (قوله لا اعتبارها فيما وضعها) يشعر بان ثلث بضم الـثاء ليس من اسماء العدد الا ان يحمل الـوضع فيه على الـوضع النحوي اذ في المجاز وضع نوعي لا اصيل او يحيل الاعداد اهم من اسماء العدد فانه صرح بعض الشرحين بكون ثلث ومثلث من الاعداد (قوله واخر جمع اخرى) لان جمع المونث في افعال التفضيل يحیی على وزنين كما يحیی الجمع المنكر فیه على وزنیه فيتم آخر آخران اخرون واو آخر اخرى آخريان اخريات واخر فيكون آخر جمع اخرى (قوله مونث آخر) اي اخرى مونث آخر (قوله واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا) لكنه لا يستعمل في هذا المعنى بل يستعمل بمعنى غير بعثي ديكر كما يقر بها نبي زيد لكن لابد ان يكون الغير من جنس زيد لا من جنس امرأة وغيرها وقيل اخر اسم تفضيل لان اشتقاقه كاشتقاق اسم تفضيل لانه يقر آخر آخران اخرون واو آخر اخرى آخريان اخر يعلت واخر كما يقر افضل افضلان افضلون وفصلي فضليان فضليات وفضل واذا نه لا يحتاج الى الدليل لان اصل اخر على وزن افعال اسم تفضيل قلبت الهمزة الثانية بالالف الذي هو مناصب بحركة ما قبله وهي الفتحة ثم المعنى المذكور وهو اشد تاخرا في الاصل لا يكون الا في افعال التفضيل فالاشتقاق لازم له فلا يردح ما قال بعض المحشيين من ان الدليل لا يدل على المعنى اذ اسم التفضيل من المشتقات والدليل يدل على الاشتقاق فلا يدل على المعنى وايضا ان التاخر الشد يد قد يكون في غير اسم التفضيل ايضاً انتهى (قوله ثم نقل الى معنى غير) لان معنى غير لار لمعناه (قوله وقيل اسم التفضيل) قيل ان هذا القياس اما في اسم التفضيل الذي يستعمل في المعنى التفضيلي اذ في اسم التفضيل مطلقا اي سواء يستعمل في المعنى التفضيلي او غير ذلك فان كان الثاني فلمنع فيه محال وان كان الاول فمسلّم لكنه غير مفيد لكونه اخر ههنا بمعنى الغير والجواب ان المراد ان قياس اسم التفضيل كك باعتبار الـلا اي بحسب الـوضع والعدل المعتبر ههنا هو العدل بحسب الـوضع فالجواب باختيار الاول قال بعض المحشيين ان الدليل لا يستلزم كون اخر معدولا عن احدها اذ يجوز ان يكون شاذا مخالفا للقياس انتهى كلامه اقول وفيه ما عرفت في ثلث مثلث فتذكر (قوله) وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه قيل لا يعلم ذلك بمجرد ذكر اخر بدون ذكره في التركيب فلا بد ان يذكر في التمثيل تركيبا في تركيب التركيب البالغ وقع فيه اخر بدون واحد من الامور الثلاثة ليعلم انكم لم يستعمل بواحد منها

واجيب بان ايراد اخر لهذا اشارة الى آخر الواقع في تركيب اللفظ قيل هذا القياس يستد هي
ان يكون اخر بمدة الهمزة ايضم معدولا عن اخر المستعمل مع احدها وليس كذلك لان فيه وزن
الفعل وسيجي ان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة واجيب بانه
قد مر ان مجرد وجود الاصل للاسم المعدول غير كاف بل لابد من اعتبار اخر اوجه عنه ولا حاجة الى
هذا الاعتبار في اخر بمدة الهمزة لوجود العلتين فيه وهما الصفة ووزن الفعل ولا بد من ذلك
الا اعتبار في اخر فافتراقا ثم ايراد ان احدا من هذه الامور الثلاثة يندكر مع اسم التفضيل في التركيب
كما يشعر به بحث اسم التفضيل وصيغته يستعمل في قوله وقياس اسم التفضيل ان يستعمل اء ايضم
يشعر به فلا يرد ما قيل ان استعماله بواحد من هذه الثلاثة اما ان يكون في اللفظ او اعم من
ان يكون لفظا او نقديرا فان كان الاول فممنوع وان كان الثاني فمسلّم لكن لم لا يجوز ان يكون
كلمة من مقدرة فيه كما في قوله الله اكبر اي اكبر من (قوله فقال بعضهم اء) قيل الاول
ان يحتفي بما سبق ذكره ولا يندكر هذا الكلام لانه يتوجه عليه ان المعدول عنه اذا كان معرفة فلا بد
ان يكون المعدول ايضم معرفة فاذا كان معدولا عما فيه اللام يلزم ان يكون المعدول عنه
والمعدول معا معرفة لان المعدول في حكم المعدول عنه مع ان المعدول ذكره لانه وقع صفة للذكر
في قوله تعالى من ايام اخر وان كان موافقا لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا ونذكيرا وانثيا كما هو شأن
المستعمل باللام ويتوجه على البعض الثاني ايضم ان اسم التفضيل اذا استعمل بمن يكون مفردا
من كذا فيلزم عدول المثني والجمع عن المفرد ويكون المعدول مطابقا لموصوفه بخلاف المعدول
عنه المستعمل بمن ويمكن الجواب عن الاول باننا لانم ان يكون المعدول عنه معرفة لجواز عدم
قصد التعريف من الالف واللام وعن الثاني بان الفعل لتفضيل اذا استعمل بمن يستوي فيه التذكير
والتانيث والتثنية والجمع وانما بانه لم لا يجوز ان يكون الموافقة بين المعدول والمعدول
عنه في العدل التقديري لا في التحقيق لقوله اي عن الآخر جمع اخرى لان الكلام في اخر جمع اخرى
(قوله انما لم يندسب) بصيغة المجهول وفي اكثر النسخ لم يندسب بصيغة التثنية بارجاع الضمير الى
المضامين المذكورين (قوله لانما نوجب التنوين) اي اذا حذف المضاف اليه هذا التنوين مسددا
كما في حينئذ (قوله واليهام) اي لا يحذف المضاف اليه الا مع بناء المضاف كذا في الغايات
مثل قبل وبعد لا يقدان قوله وانما لم يندسب الى تقدير الاضافة مما لا يقتضية السوق والمقام
لانه يقتضي ان يقد وانما لم يندسب الى انه معدول عما فيه الاضافة على ان التقدير في الاضافة غير
معقول لانا نقول المراد ان اخر اذا كان معدولا عن اخر المضاف اليه لوجب التنوين اء وليس شيء
معدولا في اخر فلا يكون معدولا عن اخر المضاف فكان المضاف اليه مقدرا (قوله او اضافة اخرى مثلها)
في المضاف اليه لا محتمل في المضاف ولكن بشرط المضاف في الاضافة الثانية ان يكون تابعا للمضاف الاول

هو ان كان التاكيد للمضاف الاول او معطوف عليه والاول مثل ياتيم تيمم يدي والثاني مثل ابوي واخويه اي ابويه بحذف المضاف اليه فان المعطوف عليه في حكمه (قوله مونث اجمع) اي جمعا مونث اجمع وطريقه ممكنة اجمع جمعا اجمعون جمع ولا يكون له تشنية وكلك اكتب كتعا اكتبون كتنع وكلك بتنع وبضع بالصار للمؤنث (قوله وقياس فعلاء فعل اه) اي لقياس في لفظ على وزن فعلاء ويكرن مونثا لا فعل كاجمع فيكون اجمع مذكرة لا يجمع فعلاء على وزن فعالي او فعلاوات لا يتوقف على ان يكون له مذكرة على وزن افعول فانه اوام يكن له مذكرة على وزن افعول افعول يجمع على فعالي او فعلاوات كصعراء على صحاري او صحراوات مع انه لم يكن له مذكرة على وزن افعول كاصعرا لان قول لما كان له مذكرة على وزن افعول في خصوص المادة فقال كلك قيل فعلاء انه يجمع على فعل افعول افعول مذكرة على فعل افعول مع انه يجمع على اجمعون لا على جمع بسكون الميم وبعبارة اخرى ان فعلاء افعول انما يجمع على فعل ذ لم يجمع مذكرة بالواو والنون او بالياء والنون مع انهم قالوا اجمعون واجمعين الا ان يقع هذا الجمع من لشواذ ولا يخفى ان معنى هذا التردد المستفاد من قوله ان كانت صفة ان يجمع اه ان جمع في الاصل صفة وصار اسما بالغلبة الاسمية فلو لاحظت اصله يجمع على فعل ولولا خطت اسميته يجمع على فعالي او فعلاوات قيل ان فعلاء لو كان اسما لكان اجمع ايضم كلك و افعول اذا كان اسما يجمع بالواو والنون اذا كان اسما وليس اجمع علما فلا يصح ان يجمع بالواو والنون وان كان صفة يجمع بالواو والنون اذا لم يكن افعول فعلاء كما يجيء في بعض الجمع واجيب بانه شاذ وقيل انه علم جنس (قوله ان يجمع على فعالي) في النكسير وعلى فعلاوات في التجميع وليد ابوي لمي (قوله والاخر الصفة الاصلية وان صارت) الوصفية (الغلبة الاسمية في باب التاكيد اسما) اي لا تصرف العبادة ايضا في باب التاكيد على الوصفية الاصلية كقولك جاني القوم اجمعون كلهم فان اجمعون تاكيد القوم ولا يكون المراد من اجمعون هو الذات المتصفة بالجمعية حتى يتحقق الوصفية فيه بل صار اسما فيكون المراد منه جماعة مخصوصة قيل لو كان في جمع صفة فاما ان يكون من باب احمر حمرا اي باعتبار انه افعول الصفة كاحمر او من باب الافضل اي باعتبار انه افعول التفصيل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل اي كلفعل الصفة هو فعل كجدر وباعتبار معناه الاسمي على فاعل كاساو ووالكان الثاني لم يكن مونث اجمع حمرا بل يجب ان يكون مونثه جمع على بضم الجيم واجانبه منه الشيخ الرضي بانه اسم التفصيل في الاصل فمعني قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتها من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن اوزم اسم التفصيل فهو كخرفصار في دهم اجمع لفظا ومعني فيصح ان يكون مونثه جمعا كجمعا لان العدل والصفة الاصلية انما يكون في جمع وانما يجمع كاخوانه كاجمعان و اجمعون وغيرهما وزن الفاعل على الصفة كما ذكره و اجمع اهم تفصيل دون اجمع وابيض وامور لان اهم

التفصيل لا يجمع من اللون والحيث (قوله وعلى ما ذكرنا) من تفسير معنى الخروج عن صيغة
 لاصلية وتبيينه بالامثلة لا بد بالجموع الشاذة اي لا ينتقض التفسير بها ولك ان تجعل اشار
 الى قوله واكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
 اعتبار اخر ~~احدهما~~ اي ذلك الاصل وانما اعاد اخراج الجموع الشاذة ههنا للاهتمام بشأنها فان فيما
 سبق كان مجرد منع وهو غاي يكون امتدالا لاثباتنا على كنهها جموعا شاذة بقوله وكيف ولو اعتبراه
 لا يردح ما قيل من ان ذكره مكرره خالا احتياجا اليه لا خراجها في ضمن التعريف ولقائل ان يقول
 اوجه ايراد الامتدلال في ذات الامثلة وعدم ايراده في ذيل المنع فيما سبق الا ان يتم ايراده
 ياخر الامثلة للاهتمام بشأنها في الاخراج او يقيم اخراجها ههنا بالمنع بعبارته اخرى غير عبارة
 لمنع الذي سميت في تعريفه فان قوله فانه لم يعتبر اخرجها اشارة الى المنع بعبارته اخرى
 انا لانم اعتبار الاخراج فيهما عما هو القياس فيهما مع ان اعتبار الاخراج معتبر في العدل كما
 سبق من ان الفرعية لا يتحقق بدون ذلك الاعتبار فمع قوله وكيف ولو اعتبراه من هذا المنع
 واستدلال فيكون هذا المنع ههنا للاهتمام بشأنها (قوله فانه لم يعتبر اخرجها عما هو القياس
) وانما يكون ذلك الاعتبار اذا جمع القوس والذاب اولا على اقواس وانساب ثم اعتبر اخراج
 قوس وانساب عندهما (قوله ولو اعتبر جمعهما اولا) اي بدون جمع القوس والذاب اولا على اقواس
الذباب (قوله فلا قاعدة اه) اشار به الى جواب سوال تقريره ان اطلاق اسم الشاذ على الجموع
 شاذة لا يتوقف على ما ذكره سابقا لانه جائز ان يكون شذوذها لاختلافها بالقاعدة للاسم المخرج
 لا بد اذ كره فيما سبق فاجاب بقوله ولا قاعدة اه (قوله فمن اين يحكم فيها اه) لا يتم لم لا يجوز
 ان يكون شذوذها لاختلافها للاهتمام بالانفعال فان مخالفة القاعدة كما يكون سببا للشذوذ كذلك مخالفة
 لاستعمال يكون سببا له لانا نقول الجموع الشاذة مستعملة بينهم (قوله ومن هذا تبين الفرق اه)
 ان الشاذ هو الذي لا يكون موافقا للاصل والمعدول هو الذي يكون موافقا له (قوله يكون الداعي
 الى نقليز متوفره منع الضرف لا غير) لا يتم هذا ايضا في ما ذكره سابقا في ذيل قوله واعلم انا نعلم
 قطعا نعم اه اذ يفهم من ان الداعي اليه تقديره امور ثلثة وهي وجدان عدم غير منصرف في كلامهم
 وعدم وجدانهم فيه سببا ظاهرا غير العلمية وكون العدل صالحا للاعتبار فقط دون غيره لانا نقول
 ان المعدول كور فيما سبق هو الداعي الى تقدير العدل واما المعدول كور فيما نحن فيه الداعي الى تقدير
 اصل المعدول عنه فلا منافات ح (قوله كهم خبر مبتداء محذوب) اي يكون ذلك الخروج كخروج
 عمر او عمر قبل العلمية جمع عامر وقر قبل العلمية بمعنى السيد ثم ان العطف في قوله وكذلك
~~في~~ من عن ذكر قوله ~~كله~~ الا ان يقر ان الكاتب في قوله كهم التمثيل لالتمشيه فلا بدح من ذكر
كله (قوله ومثل باب قلام) ولا يخفى ان ما يفهم من لفظ التمثيل يفهم من لفظ الباب ايضا فتقدير

المثل مالا يحتاج اليه الا ان يقيم ان التثنية يراد بها كلمة بقوله كعمر لا انقصها المعنى (قوله المعدولة
 من قاطمة) وانما لم يقل عن قاطم بدون التاء كما قال مأمور وزافر وام يقل عامرة وزافرة لان في معنى
 قاطم التانيث لأنها اسم امرأة فينبغي ان يكون المعدول عنه ايضاً مونثاً (قوله على فعال فلما
 للاعيان) والتقيد بالعلم احتراز عما لم يكن عادياً بل كان صفة مثل فساق بمعنى فاسقة والتقيد
 بالاعيان جمع العيان احتراز عما لم يكن علماً للاعيان الخارجي بل كان علماً للمعنى كنجار بكسر
 الفاء بمعنى الفجور والمراد بالعيان المونث الامر المونث القائم بذاته كالمراة والناقاة والارض
 والكوكب ويقابله المعنى المونث وهو المعنى القائم بغيره كالتجاجة مثلاً والتقيد بالمونث
 احتراز عما يكون مذكراً مثل كلاب وعلاب واعلم ان فعال اسم فعل كنز ل مبنى اتفاقاً وكذا
 فعال مصدر كنجار اوصفه كفساق واما فعال الذي هو علم للاعيان المونثة ففيه الخلاف وهو
 المراد بقوله ان فعال مبنى عند اهل المحارز ثم اعلم ان بناء الكلام على ان قوله كعمر ومثل باب
 قاطم تمثيل لثقل العدل في المعرب الذي هو غير منصرف فلا بد ان يراد بباب قاطم ما اراد الشارح
 بقوله واراد ببابها كل ما هو على فعال ا ليطابق المثال بالمدخل لانه معرب عند بني تميم بخلاف
 ذوات الراء فلا يزدح ما قال بعض المحشيين من اننا لانم ان مراد المص بباب قاطم كل ما هو على
 فعال علماً للاعيان المونثة من غير ذوات الراء لم لا يجوز ان يكون مراد بهذا الباب كل ما هو
 على فعال علماً للاعيان المونثة سواء كان من ذوات الراء او من غيرها لا يقيم ان هذا غير صحيح
 لان ما هو من ذوات الراء عند من قدر فيها العدل مبنى فليس مما نحن فيه فان الكلام في المعرب
 لا نأقول كون الكلام في المعرب يقتضي ان لا يبحث عن المبنى اصالة ولا يلزم منه ان لا يبحث
 عنه بالتبعينه ايضاً لانه تمثيل والتشثيل ليس يبحث عنه انتهى كلامه (قوله في لغة بني تميم) اي
 في مدحهم (قوله نحو حضار وعمار) وفي بعض النسخ ووبار قيل خطار علم للكوكب ونقل عن القاموس
 انها هم جبل وعمار علم الجنس المكان المرتفع ووبار ارض في اليمن (قوله وليس فيهما
 سببان) قيل المراد امانه ليس فيهما من اسباب منع الصرف الاسبابان اوليس فيهما اسباب
 البناء الاسبابان اوليس فيهما شيء اصلاً الاسبابان فائكان الاول فهو في النجاشي لكن ليس
 له فائدة لانه في صدر بيان بنائه حيث قال فانهما مبنيان وفي بعض النسخ فانها هي حضار مبنية
 فينبغي ان يقيم بدل قوله وليس فيهما اسبابان وليس فيهما الا الموافقة في الوزن وبمجرد الموافقة
 فيه لا يوجد البناء فقد راعى العدل لتحصل البناء وان كان الثاني فهو بطلان هذا ان السببان ليسا من
 اسباب البناء وان كان الثالث فهو بطلان لهما اوصاف كثيرة غير هذين السببين كموافقة الوزن
 هذا ما تعرضوا به ومنهم الفاضل السم الان الفاضل المذكور حرر هذه الشبهة على وجه لا يتم
 بيان الشقوق فيها بل غلط فارجع اليه حتى تبين لك ما ذكرنا اقول يمكن الجواب عنه باختصار

الفاني بجعل الاستثناء منقطعاً لا متصلاً حتى يرد ما ذكرناه والقريظة على كون الاستثناء منقطعاً قوله والسببان لا يوجبان البناء فإن هذا الكلام يشعر بأن المستثنى ليس مع جنس المستثنى منه لأن معناه أنه والحال أنهم ما ليسا من اسباب الموجب للبناء (قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء) أي يجمع بينهما إلى مناسبة من الغزال ورناس بينهما إلى عدل لا يحصل البناء وذلك لأن مجرد المناصفة الأولى لا يوجب البناء والأجنبي هلام وكلام وسحاب وإنما عنوا ببنائهما ليحصل الكسر الإلزام بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة الالة المطلوبة المقبوضة من قوله حملاً على نظائر ولأن الراء ثقيل لكونه حرفاً مكرراً والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب لأن البناء بحركة واجدة بلا تنوين وحركات ثلاث وقيل إنما تنزموا بنائهما لأنهما لفظان طويلان لأنهما يشتملان على حرف زائدة وهو الالف فاعتبر البناء للخفة لا يقيم هذا الوصف يارزم أن يكون غير ذوات الراء يضم مبنياً كقطام لا شتماله على حرف زائد فيكون طويلاً ثانياً لا نناقول في ذوات الراء نقل الحرفان الراء ثقيل لأنه مكرر في اللسان فبينهما فرق ثم إن حصار مبنياً لأنها مشابهة لنزال المشابهة الأمر لأنه بمعنى انزل بكسر الهمزة ووجه التشابه بين حصار ونزال أن كل واحد منهما معدول عن شيء فإن نزل معدول عن انزل وكذا اترك معدول عن اترك بضم الهمزة ثم الظان يكون العدل في ذوات الراء تحقيقاً لا تقديراً فأنزل بكسرتين أمر من نزل ينزل بضم العين فقياسه أن يجيء بضميتين فلما جاء بكسرتين علم أنه أي انزل بكسرتين معدول عنه أي عن انزل بضميتين وكذا اترك بضميتين أمر من ترك بفتح العين لا يقيم قد سبق أن تقدير العدل إنما يكون لمنع الصرف لا غير لأننا نقول ذلك في غير المنصرف وفي المبنى يكون سبب اعتبار البناء يضم لا يقيم لو كان اعتبار العدل سبباً للمبناء فكان قطام يضم مبنياً لا اعتباراً فيها لأننا نقول ليس فيها عدل حقيقة بل قد اعتبر والغرض الاطراد والاعتبارات لا تؤثر إلا في حق ما اعتبر فيه اصاله ليلا يلزم بدلان السعي والغرض فان قدر العدل للمبناء عازم البناء كما في ذوات الراء وان قدر الاطراد في تقدير العدل فلا وجه للبناء (قوله وهذا يقيم ذوات الباب قطام) واجيب بان قواه قطام ليس مثلاً بل تنظير وذكره استطراد وفيه إشارة إلى أن تقدير العدل لا يلزم أن يكون لمنع الصرف فقط بل تقدير في غير المنصرف قد يكون للعمل على الاخوات وقال بعض الشارحين ان المراد بالعدل التحقيق بما كان عليه دليل غير منع الصرف واطراد الباب والتقدير يغلاف في لك فلا يشكل نحو قطام (قوله وحمل ما عداها) عطف على اعتبار العدل (قوله وهو كون الاسم دالاً) وإنما فسر به لابل الدال لأنه هو السبب لمنع الصرف والحاصل ان الوصف قد يطق بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها وقد يطلق بمعنى الوصفية وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها وما هو سبب لمنع الصرف هو الوصفية لأنها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لأنها عين

ذلك الا ضم قلنا اختار المعنى الثاني في تفسيرة (قوله على ذات مبهمة) لم يتعين ببعض الصفات التي اخذت معها ولو دخلت تلك الصفات معها قيل هذا التعريف ليس بجامع لانه يصدق على الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى ذات معينة كالفياض الذي هو ماخوذ من النفيض الذي هو كثرة الماء فانه يدل على ماء كثير لا على ذات مالها الكثرة المألومة فانه بعيد وكك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف ايضم فان ادبر يضم الهمزة وفتح الدال منصرفا وور بفتح الهمزة وضم الدال جمع دار يدل على دور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفيه ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل لوزن الفعل فيما اوله احدا از واذا فالاولى ان يقر هو كون الهمزة على ذات مبهمة لم تتعين الابعض الصفات الماخوذة معها كاهمرا وبما فيس اليه ذلك البعض وهو الذات المعينة كغياض واد يرفان الحقارة وصف يدل على ذات مبهمة لم تتعين الابعاض اليه ذلك البعض وهو المصغر اعني اديو المتصف بالحقارة وانقلبت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع صرف طلحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توصعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قيل التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على رحن ورهم لان هذا لا يدلان على ذات مبهمة لان المراد منهما هو الذات المعينة واجيب بان المراد هو الدلالة على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع وانهما بحسب الوضع عام يتناول الواجب وغيره ثم استعمل في الواجب لغلبة الاسمية كما في الامود وفيه نظر لانه لا يحتاج الى قوله وشرطه ان يكون وصفا في الاصل لا اعتبار القيد بحسب الوضع في التعريف وايضم لا يحتاج الى قوله سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع الا ان يتم ايراد التوضيح والتصريح بما علم ضمنا قيل التعريف ليس بمانع لصدقه على الم بكسر الهمزة ومد اللام لان معناه المعبود وهو وصف اجيب بان المعتبر في الوصف ان يكون مقصودا ومعناه المعبود غير مقصود لان المقصود من الاله هو الذات المعينة (قوله سواء كانت هذه) القرينة على هذا التعميم قوله وشرطه الا (قوله اخذت) مع بعض صفاتها التي هي الحمرة) المذكورة وزاد قيد المذكورة مولانا عصم قال القابل للسم وفيه ان مثل المذكورة والا نوثة لو كانت من جملة الصفات التي كافي الاخذ معها موجبا للوصفية يلزم ان يكون جميع الاسماء المذكورة وصفا لانه يدل على ذات مبهمة ماخوذة مع المذكورة والا نوثة فيلزم ان يكون مثل انسان وفرس وحيوان وحجارة وتجارة وكتابة وصفا وايض تلك انتهى كلامه اقول دلالة الاحمر على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها انما يكون بحسب الوضع بدليل قوله سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فح ما قال الفاضل الاحمر على ما مر فته انما ليس بشئ لانه ليس دلالة شئ من الامور المذكورة على المذكورة والا نوثة بحسب الوضع بخلاف دلالة احمر على المذكورة فان الانسان مثلا يدل على الحيوان.

الناطق بالوضع وكل واحد من المذكورة والاثنية خارج عنه بخلاف لعمرفان معناه شيء يذكر له
المذكورة فالذكر في مضمونه وإيضا هو الدلالة على ذات مبهمه هو الدلالة على الذات
المختلفة الحقائق لان الذات المبهمة انما يكون على هذا التقدير وهذا قالوا ان ادوربهم
الدال معناه ذكر معينة متضمنة بالحقيقة كما عرفت في صدر هذا السبب (قوله فانه لما اجرياه)
ولفظ اجري يستعمل في موضع كان على صحة شيء او حالاً منه وهذا المراد هو الاول (قوله لاصالته)
وقوته لان الاصل في الاسم الانصراف وضع الصرف على خلاف الاصل ففي الوصف الاصل في قوة ينصرف
الاصل الى غير: بخلاف العرضي (قوله لا العرضي لعرضية) قال مولانا عاب فانه في معرض الزوال
فكانه لم يثبت والسبب الراجع للاصل وهو هذا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ
الرضي لم يقدّم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال على ذلك
بانصراف اربع مع وجود وزن الفعل والوصف العرضي فيه مدخول لاننا لم انم ان يكون انصرافه
للموصفة العارضية لم لا يجوز ان يكون انصرافه لعدم وجود شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله
التاء فانه يقبل التاء حيث يقع اربعة واجاب بعضهم بان هذه التاء ليست عارضة على اربع
كما هي عارضة في يعمل والا كان اربع مذكرا مقدما على اربعة مع ان المذكر هو اربعة والمؤنث
اربع والمذكر مقدم على المؤنث لانه اصل والمؤنث فرع وقيل في ردة هذا ليس بشيء
لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصل في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن فكيف
يعتد بسبب بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن
قال السيد قدس سره وليس بشيء ما قيل ان المراد من عدم قبول التاء عدم قبول تاء
التانيث والتاء في اربعة للتدكير لا للتانيث لان قولك اربعة رجال اوزيدان باعتبار
الجماعة انتهى والتدكير مفهوم من اختصاصها بجماعة المذكور ويؤكد ما قاله انقلاب تاءها
في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية واجاب المصنف بان المراد عدم قبول التاء
اذا كان دخولها قياما وليس دخولها في اربعة قياما بل على خلاف القياس والقاعدة لان
القياس والقاعدة دخولها على المؤنث انتهى حاصل ما قال مولانا عاب (قوله ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع) قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه
انتهى اي لتفرع دلالات الثلاث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة على الوضع صار الوضع
اصلا لان الاصل ما يبتني عليه شيء فيكون الدلالات الثلاث فرعا للوضع لا اعتبار الوضع في
مفهوماتها فيكون الوضع اصلا لا يتم لامنع لثرفية الوضع الموصف لانا نقول اما صار الوضع اصلا
والدلالة فرعاً له فصح نسبة الدلالة التي هي وصف الى الوضع بكلمة في لغوهم ان اشتمال
الاصل على الفرع كاشحتمال الطرف على المظروف فيكون الوضع طرفا حكما بالنسبة الى

الدلالات لان الدلالات تحصل منه فكانها فيه او نقول المضاف محذوف أي شرطه ان يكون
وضعا في زمان الوضع بان كانت الوصفية وقت الوضع فقل الفاضل السم يجوز جعل قوله في الاصل
خبر ان يكون فلا حاجة الى نقله وضاعحتي يتوهم جعل الاسم والخبر امرا واحدا انتهى كلامه
اقول انما قدر قوله وضعا لان قوله ان يكون في تاويل الكون ولا يجوز ان يقع شرطه كون الموصف في
الاصل أي في الموضع فانه ليس هذا الكون في الاصل بل يكون الموصف فيه فلذا قال شرطه كون الموصف
وضعا في الاصل ثم ما قال الفاضل السم من انه يتوهم ان يكون الاسم والخبر شيئا واحدا ليس بشيء
لان معناه ان شرطه ان يكون الموصف أي المستني بالوصف الاصطلاحي وصفاني الاصل (قوله
ولا يضرب بان يخرجها) الفاء للتفريع وإشارته بقرينه بان تشرحه الى دفع ما يقع ان الوصفية
نزول بالعلمة الاسمية لانها وان زالت بالغلبة في الجملة ولكنها لم يخرجها عن سببية منع الصرف
أي سببيتها باقية (قوله ومعنى الغلبة اختصاصه) والحاصل ان معنى الغلبة ان يكون اللفظ في الاصل
عاما للأشياء ثم اختص ببعضها كراه الاستعمال فيه بحيث لا يحتاج في الاطلاق عليه الى قرينة
وذمب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروط ببقاء المعنى الوصفي فاذن
لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة
اجزائه على غير ذلك الفرد وهو لا ما به لاعتباره في المفهوم ثم ما ذكره يستعمل ان يكون
تعريف الغلبة الوصفية او تعريف الغلبة الاسم المطبق سواء كان اسم الجنس او لافان النجم اسم
وهو في الاصل مطلق النجم ثم غاب على نحو السبعة كما في ابن عباس فان للعباس كان النون كثيرا
لكن اذا قيل ابن عباس فالله من ينسب منه الى عبد الله بن عباس ثم المراد بقوله اختصاصه
بعض افراده هو بعض افراد النوعية لا افراد الشخصية لانه ح يسمي علما فلا يؤثر في منع
الصرف لعدم معنى الوصفية فيه ح (قوله في الفهم عنه) أي في الفهم عن اسود بسبب الغلبة
لاسمية في الحمة السوداء فلا يرد ح انه لم لا يجوز ان يكون القرينة هي كثر الاستعمال على
فهمها عنه (قوله فلذلك المذكوراه) اشار به الى ان ارجاع ذلك الى الامرين وهما اشتراط
الوصف الاصلى وعدم مضرة الغلبة الاسمية بتاويل المذكور فلذلك نشر على ترتيب اللف
فارجاعه اليهما المتوضيع وايضاً المشار اليه في ذلك بعيد فنادى ارجاعه اليهما معا اولان
الغلبة منفردة على اشتراط اتصال الوصفية قيل ان الفاء للتفريع واللام للعلنة فاحدهما
يفني عن الآخر واجاب عنه مولانا عب بان الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام
للتعليل فيبين ترتيب المعلوم انتهى فيكون كل واحد منهما لغرض لا يتناوله الاخر
ومعنى كونه لترتيب العلم انه يحصل العلم من قبل الفاء الى ما بعد ما فيحصل العلم
من اشتراط الوصف الاصلى ومن عدم مضرة الغلبة الاسمية انصراف اربع وامتناع صرف

فلا يكون شئ منهما مسئلا لما لاخر فاذا عرفت ذلك فما قال هو لا ناعصم من ان الفاء لترتب النتيجة لا العلم بها كالفاء الواقعة في النتائج كما في قولنا فالعالم حادث فلهذا النتيجة حاصلة عند ترتيب الصغرى والكبرى وان لم يكن لنا علم بها لا طائل تحته اصلا ولا يخفى انه يحصل العلم بالنتيجة من فاء النتيجة فان اللام يدل فيه على استثناء صرف اربع على المشا را ليه بذلك وهذا الاستثناء اثر للاشتراط المذكور فيصبح فاء النتيجة ولام التعليل الذي يدل على العلمية في نفس الامر فتأمل (قوله صرف لعدم اصاله الوصفية اربع اه) و اشار بنسبة الانصراف الى اربع الى ان كلام المصم من قبيل نسبة الجزء الى الكل لا يقيم انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء لا لعدم اصاله الوصفية لانا نقول التاء في اربعة ليست للتانيث بل للتذكير و شرط وزن الفعل ان لا يكون فيه ناء النانيث لا يقيم ليس الوصفية العارضية في اربع لانه لا يقع صفة في التركيب لان العدد لا يكون محمولا على المعدود ولا بد في الصفة الختوية من الحمل فلم يكن الوصفية العارضية فيه ايضم لانا نقول المراد من الاربع ههنا هو ذات لها الاربعية وهي محمولة على النسوة كما يكون المراد من احمر هو شئ له الحمرة (قوله وامتنع اه) عطف على صرف واذنا زاد الجار والمجرور وقال امتنع من الصرف اسود ليصح الحمل بين قوله وامتنع اسود ويمكن تقدير المضاف لصحة الحمل اي امتنع صرف اسود لكن على تقدير ملا حظته الجار والمجرور يكون امتناع بمعنى الابعاء وعلى تقدير حذف المضاف يكون بمعنى المشهور واقتضى ان يقول ان تقدير المضاف اولي لكونه اخصر فالوجه في تقدير الجار والمجرور هو الموافقة بقوله صرف اربع لنسبة الانصراف الى نفس الاسم بجعله ناعلا له فالمناسب ان ينسب الامتناع ايضم الى الاسم نفسه بجعله فاعلا بخلاف ما اذا قدر المضاف (قوله حيث صار اسمين للحيية) لا يقيم ان اسود ليس اسما للحيية لان الاسم من اقسام الكلمة وهي لفظ موضوع وليس الاسود موضوعا للحيية لانا نقول يكون فيه وضع حكما وان لم يكن حقيقة (قوله اعنى السواد) اي السواد في الجملة كما هو معنى الدامة لا السواد مطلقا (قوله لم يهجر) بصيغة المجهول (قوله ايضم) اي لم يهجر حين غلبة الاسمية استعمالها في معانيها الاصلية بالكلمة بل يستعملون فيها ايضا كما لم يهجر استعمالها في معانيها الوصفية حين غلبة الاسمية وهذه الاستعمال ان استعمالها في معانيها الوصفية حين غلبة الاسمية لا يكفي في منع الصرف بل لابد في استعمالها في معانيها الاصلية بالكلية (قوله فالسانع من الصرف في هذه الاسماء اه) لا يقيم في اسود ليس وزن الفعل لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء حيث يقيم للحيية الاننى اسود لا ينافقه لقمه له التاء للحيية الاننى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذي لا جله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبته الاسمية العارضية كذا

ذكره فيما بعد ثم الفاء فيه للتفريع فلزوم الوصفية في هذا الاسماء مما سبق ظوا بالزوم وزن الفعل
فلعدم سبب الحرف فيها غير وزن الفعل فلا يردح ما ذكره بعض المحشيين من ان قوله ووزن الفعل
غير متفرع على ما سبق (قوله فلا اشكال في منع صرفها) يظهر منه ان حين استعمالها في معانيها
الغير الاصلية اشكال وهو انه يحتاج على هذا التقدير الى القول بانه لا نضره الغلبة الاصلية
حتى يكون سببا لمنع الصرف فتح يكون لكلامه فائدة فما قال بعض المحشيين من انه لا فائدة
في هذا الكلام اذ لا شبهة في منع صرفها عند استعمالها في معانيها الاصلية ليس بشئ لما ذكرنا
فيه من جنس الفائدة (قوله وضعف منع افعى) اي منع صرف لفظ افعى (اسم اللحية) واعلم انه جعل
بعضهم في زيل التفريع بعدد على صرف فيتفرع على الاشتراط الوصف الاصلى فقط ومن البين ان
الشم لم يذهب الى ذلك بل جعله كلاً ما مقتانفا وجعله عطفاً على التفريع وانما لم يذهب الى ذلك
لان ضعف هذه الاسماء من منع صرف لا يتوقف على اشتراط الوصف الاصلى اذ العارضى لو فرض كونه
سببا لمنع الصرف يتحقق ايضاً الضعف في منع صرف هذه الاسماء لعدم وصف العارضى فيها على سبيل
الجزم فاذا عرفت ذلك فالقول بانه لا بد من اعتبار ثلاثة امور فيما سبق احدها اعتبار الوصف
والثاني اشتراط الوصف في الاصل والثالث عدم مضرة الغلبة فلشرط الاولى وهو اعتبار
الوصف يصير في منع صرفها ضعف لعدم الوصف فيها ليس بشئ لان اعتبار الوصف من الامور
الثلاثة لانه واحد من الاسباب التسعة المذكورة (قوله على زعم وصفيته) متعلق بقوله منع افعى
فيكون ملته للمنع لاعلة الضعف فان علة الضعف ما ذكره بقوله ووجه ضعفه وكذا في الباقي
ثم الزعم بمعنى ادراك المرجوح فلا يرد ما قيل ان الزعم ادراك جانب الراجع والتوهم اما
ادراك جانب المرجوح واما ادراك غير مطابق للمواقع فعلى الاول الدليل غير مثبت للمدعى
لجواز ان يكون اشتقاق افعى من الفعوة متوهماً ولا يكون وصفيته متوهماً وعلى الثانى فالمقدمة
منوعة لجوار ان يكون اعتداد اشتقاقه منه مطابقاً للمواقع (قوله لنزعم اشتقاقه من الفعوة)
فيكون فيه الوصفية لصدق على كل ما فيه ذهب لكن توهموا اشتقاقه منها ثم سبب غلبة
الاصرية صار ما للحية في هذا التوهم ينجر الى ضعفه وكذا توهم في البواقى (قوله ذي ذيلان)
بكسر الحاء (قوله لعدم الجزم بكونها اوصافاً اصلية) اي ليس دليل يدل على انهما في الاصل اوصاف
وايضا لم يجزم بكون استعمالها بالتشوين حتى يعرف بهذا الاستعداد انهما منصرف فلما صار منع
جوازها ، مثلاً لا يتم هذا الكلام يدل على ان منع الصرف ينوقف على كون السبب فيه مجزوماً به فيلزم
ح ان لا يكون عمر غير منصرف لفرض العدل فيه فلا يكون مجزوماً به لاننا نقول بينهما فرق
وهو ان عمر غير منصرف قبل فرض العدل فيه لانه وجد غير منصرف في كلامهم بخلاف افعى مثلاً لانه
يصير بسبب ذلك السبب المشكوك غير منصرف والحاصل ان بالسبب الذي هو شكوك ومتروك

فيه لا يصير الاسم غير منصرف بخلاف الاسم الذي يمتنع من الصرف قبل فرض السبب فيه فانه
 جاز ان يكون غير منصرف بسبب المشكوك والدراد بالجزم هو ما هو الاعتقاد الشامل للظن
 فلا يرد ان وجه الضعف ضعيف لجواز ان لا يكون الجزم بكونها اوصافا ولكن كان الظن بكونها اوصافا
 (قوله فانها لم يقصد اه) هذا علة عدم الجزم بكونها اوصافا لا يتم ايراد قواه لافي الحال مستدرك
 لا حاجة اليه لان المعتبر هو الوصف الاصلي فان عدم الجزم يتوقف على عدم الوصف الاصلي فقط و
 لا يكون الوصف الحالي مستلزما للوصف الاصلي كما في اربع في مروت بنسوة اربع لا نناقول ايراده
 للمبالغة في الوصفية ويمكن ان يتم ايراد من قوله لافي الحال دون نفي الوصفية الاصلية التي
 نصد متحقق في الحال ومن قوله لافي الامل هونفي الوصفية الاصلية التي زالت بسبب غلبة
 الاسمية وان لم ينزل تلك الوصفية بالكلمة بل بقيت على وجه يصير مبالغة الصرف كما يشعر به
 كلام الشم فلا اشكال - لانه انما يرد اذا حمل قوله لافي الحال على نفي الوصفية العارضية (قوله
 مع ان الاصل في الاسم الصرف) هذا المدفع ما يتم ان اللازم مما سبق ليس الاكون هذه الامعاء مساوية
 في منع الصرف وعدمه ولم يلزم منه كون الصرف اقوى واغلب من منع الصرف حتى يكون منع
 الصرف ضعيفا فلما بين ان الاصل في الاسم الصرف علم ان الصرف اقوى فيها بالنسبة الى منع الصرف
 (قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء) وانما زاد اللفظي رعاية للتقابل باا معنوي ولا يصح
 قوله بالتاء التقابل لوجود ما في التانيث المعنوي ايضا لان التانيث المعنوي يضم حاء
 بالتاء تقديرا او بما يقوم مقامه وهو حرف الرابع وبعبارة اخرى انما زاد اللفظي ليعطف قوله
 والمعنوي كك عليه اي التانيث المعنوي الحاصل بالتاء اي بالتاء المقدور ولا يصح ان يكون
 قوله والمعنوي كك معطوفا على قوله بالتاء لوجود التاء في التانيث المعنوي ايضا والتقابل
 ان يقول لا يحتاج الى ذكر اللفظي لاحتمال ما ذكر لانه يمكن ان يعطف قوله والمعنوي كك على
 قوله بالتاء بان كان المراد من التاء هو التاء الظاهرة اي التانيث المتطلب بالتاء ظاهرا فيصح
 العطف لانه وان كان التاء في المعنوي يضم الا انه غير ظاهر ولا علم ان تاء التانيث هي تاء زائدة
 في اخر الاسم من متوحا ما قلبها ينقلب في الوقف فلا فليس التاء في اخذ التانيث لانتفاء القيد بين
 الاخبار ان قد ابل دي بدل من اللام فلو مدي باختلاف كردد و لو سي بما هونك كانت
 كمنه فيجوز منع صرفه للعلمية والتانيث المعنوي وقوله الحاصل متعلق بالار والحرور وانما
 اورد هبالا لف واللام ولم يقل حاصل مع انه او اي لانه على تمام الش يلزم ان الموصول مع بعض
 الصلة لان اللام في اسم الفاعل للموصول وبعض الصلة هو حاصل بمعنى حصل اذ ظاهر الكلام يستدعي
 الوصف لا الحال وبنى الش على مذاهب الكوفيين فانه يجوزون حذف الموصول من بعض الصلة
 و اشار بقوله لا بالالف الى ان قوله بالتاء احتراز عن التانيث بالالف فانه لا يشترط له لزوم الالف

(قوله اي علمية الاسم المونث) اشار به الى المساواة التي في عبارته حيث لا يكون شرط العلمية بل العلمية صفة للاسم كما يكون التانيث صفة له ايضاً ولقائل ان يقول ان الدقصة من اشتراط العلمية فيه هو لزوم التاء فان التاء نصير لا زماح فلو قال شرطه الوضع لكان اشمل لانه تشتمل الوضع العلمي وغيره الا ان يقيم اشتراط العلمية يحصل به سبب اخر لمنع الصرف مع حصول لزومها ولا يحصل سبب بوضع الغير العلمي (قوله اي نصير التانيث لا زماح) يشعر بان مدار منع الصرف فيه باللزوم لا بالعلمية فيل للزوم اعم من العلمين لانه يوجد بينهما كالتجارة والحجارة والرحمة والبركة فاذا كان مداره فيه باللزوم فلم يقل بشرط اللزوم والجواب المذكور جواب عنه ويمكن ان يجاب ايضاً بان اشتراط العلمية بناء على الاغلب لان الاغلب ان يكون التاء الحاقياً ولوجعل اشتراط العلمية عاماً بحيث يشتمل التاء التي هي جزء الاسم كالتاء في تجارة مثلاً لكان له وجه وان كان التاء في تجارة لازمة لا يحتاج الى هذا الاشتراط وذلك لان هذا الاشتراط فيها بتبعية تاء التانيث اللاحقة لان الاسم في تاء التانيث ان يكون الحاقياً ويجوز ان يكون معنى قوله ليصير التانيث لازماً انه فيما لم يكن لازماً ولا يشكل بما لا يكون التاء فيه لازماً ثم المراد بقوله لتصير التانيث لازماً لم ينفك عنه بقدر الامكان فلا يرد ان الدليل المذكور بقوله لان الاسم لا غير مثبت للمدعى لانه لا يلزم من كون الاعلام محفوظاً عن الصرف بقدر الامكان ضرورة تانيثهما لازماً بمعنى عدم الانفكاك (قوله بقدر الامكان) اشار به الى انه قد ينصرف فيهما كما في الترخيم وضرورة الشعر ولقائل ان يقول ان كان الترخيم للضرورة فنسلم ان رعاية الحفظ عن التصرف غير ممكن واما اذا كان الترخيم فيها للجواز فعلم ان مكان ذلك الحفظ ممنوع الا ان يقال ان الترخيم للجواز انما يكون للتخفيف فما دام الدقصة هو التخفيف فيه لا يكون التصرف فيه ممكناً بالامكان العام المقيّد بجانب الوجود فيكون عدم التصرف ضرورياً لا سلب السلب اثبات (قوله وضع ثان) وانما قيد الوضع بالتانيث لئلا يتوهّم ان العلمية وضع الاول فلا يرد ما قبل لم يقل ولم لان العلمية وضع كل حرفاء هم المدرّسان العلمية في اكثر الاعلام وضع ثان لان اكثر ما قبل الوضع للمعنى العلمي موضوع للمعنى الغير العلمي فان قائمة ملام قبل العلم يكون القايم فيهما موضوعاً على الشيء والتاء موضوع لشيء آخر (قوله وكل حرف وضعت الكلمة) اي كل حرف وضعت الكلمة معه على شيء لا ينفك هذا الحرف عنه فلا ينفك التاء عن قائمة عنده جعلها علماً ولقائل ان يقول اما المراد عدم انفكاكه عنها اصلاً او عدم انفكاكه عنها بظاهر الامكان فلان الاول فالمتقدمة منه ضرورة وان كان الثاني فتح يكون مال الدليلين واحداً (قوله والتانيث المعنوي) اي ما يكون بقاءه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزوم وهذا اما ان مال مولانا غلب لا يقيم هذا بشكل يعقرب لعدم التاء في نصفه لاننا نقول التانيث المعنوي هو الذي كان التاء مقدرة فيه

اَوْ كان في اللفظ حرف قائم مقام التانيث (قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء) لان المقدر عندنا هم
الضعف من الفاعل والظاهر العلمية فكون العلمية شرطاً للتانيث (قوله كما انما اراد به بقوله اه)
ان قيل الاشارة يطلق في الدلالة الخفية مع ان المصنف صرح على شرط الوجوب بقوله وفرضاً تحتها
فلم يقع لفظ الاشارة في موضعها قلنا لان ذلك بل يستعمل في الدلالة غير الخفية اي فهم ولو سلم
فنقول هذا انما يتوجه اذا كان الضمير في اليه راجعاً الى شرط الوجوب فقط بل هو راجع الى شرط
الوجوب والجواز جميعاً وتأويل المذكور والمجموع فلا اشكال ح لان الدلالة على شرط
الجواز دلالة خفية فان من اشتراط احد الامور الثلاثة التي هي شرط الوجوب يفهم جواز شرط
العلمية لان دلالة الدلالة لا يكون سبباً للوجوب منع الصرف بدون العلمية كما هو مذهبهم ايضاً
(قوله احد الامور الثلاثة) اشار به الى ان كلمة او في عبارة المصنف ليست انفرادية والتشكيك بل
لتنويح اي واحد من الانواع الثلاثة (قوله من هروفاً الثلاثة) اي او كان متحرك الاوسط
اكان ثلاثياً (قوله وانما يشترط في وجوب تانيث التانيث اه) قيل من اين يعلم ان هذا الشرط شرط
جوب التانيث المعنوي ولم يكن شرطاً للعلمية التي اجتمعت مع التانيث بالتاء في اسم او شرطاً
وللمعنوي جميعاً فلم يجعله المهم شرطاً لوجوب تانيث التانيث المعنوي اجاب عنه مولانا
هم بانه لو كان شرطاً لكانت مشروطة بهذا الشرط في غير ذلك المواضع ايضاً مع انه ليس كذلك لانها
اجتمعت بالعدل من لا لا يكون مشروطة بهذا الشرط فيكون شرطاً للتانيث المعنوي فقط
اجاب عنه مولانا عاب وانما جعله شرطاً للتانيث المعنوي لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث
المعنوي اي الكلام فيه فولاينا في ان يكون العلمية ايضاً مشروطة بهذا الشرط ورده مولانا عاصم
ان الكلام يكون في العلمية ايضاً فيما بعد اي فيما ذكر العلمية فيه مع انه لم يجعل العلمية فيما بعد
شرطاً بهذا الشرط انتهى كلامه اقول مراده اي مراد مولانا عاب من كلامه ان العلمية انما يكون
شرطاً بهذا الشرط اذا اجتمعت مع التانيث المعنوي لما عرفت من ان المراد هو العلمية التي
اجتمعت مع التانيث بالتاء في اسم فلم يجعله شرطاً كان شرطاً للعلمية ايضاً فلا يحتاج الى ان يشترط
ابعداً الشرط مرة اخرى او نقول ان ما قال مولانا عاب من انه لما كان الكلام في التانيث المعنوي
بعله شرطاً لنكتة بجعله شرطاً وان كان شرطاً للعلمية ايضاً فالقول بان الكلام يكون في العلمية ايضاً
ما بعد فلم لم يجعله شرطاً لما فيه ما بعد ليس في المقابلة واجاب البعض عن اصل الشبهة بانه انما
بعله شرطاً لوجوب تانيث التانيث المعنوي لان التانيث اللفظي لا يحتاج الى شرط اخر سوى
العلمية لقوته بسبب ظهور علامة فلا يحتاج الى شرط الوجوب بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب
يحتاج اليه وهذا الجواب مشهور بينهم وفيه بحث لان قوله ان تعارض ثقل احد السببين
بي من هذا الجواب بل اكثر كلام الشرح مهنا ينظر لي ان شرط الوجوب للضعف التانيث

المعنوي بل لامر آخر وذلك ان التانيث المعنوي لولم يكن مشروطا بهذا الشرط فيصير الاسم ثلاثيا ما كان الاوسط في غاية الخفة فخفته تعارض ثقل احد السببين فيزول ح ثقل احدهما اي التانيث المعنوي والعلمية فيكون شرط المذكور لا للضعف التانيث المعنوي كيف والالابد ان يتم موضع قوله ثقل احد السببين ثقل التانيث المعنوي كما لا يخفى واجاب بعض الشارحين عن اصل الشبهة بانه لا يوجد ثلاثي ما كان الوسط في التانيث بالتاء اللفظي وهذا ينحصر بمثل شاة وذات واجيب بان المراد بالتاء التاء المتمحضة للتانيث والتاء فيهما ليست كك بل هي بدل فان اصلهما شومة وذومة اذ تصغير شاة شويته وجمعها شياء و اذا كان اصل شاة شومة فليست ثلاثيا ما كان الاوسط لان التحريك التانيث يري معتبر كذا في حاشية المتوسط للمسيح قدس سره وفيه نظر لانه اذا صمي مونث بشاة وجب منع صرفها لانها ليست من التانيث بالتاء لان التاء فيها ليست متمحضة للتانيث على ما ذكر فيكون من التانيث المعنوي وهو مع كون الوسط في الثلاثي لا يكون متمحضا للتانيث (قوله لنخرج الكلمة) اي لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة من الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين وهما التانيث والعلمية فالخفة يقوم مقام ثقل احدهما اي يقوم مقام تأثير احدهما فتزاحم تأثيره فبقي الاسم بسبب واحد ح والحاصل انه لو لم يشترط في وجوب التأثير التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة يصير الاسم ح ثلاثيا ما كان الاوسط عربيا وهو في غاية الخفة فخفته يقاوم اء وانما قال من شأنها اي يمكن لها ان يعارض اء لان خفته لو تقاوم احد السببين او ثقلهما كما ذكر الاول في العجمة والثاني ههنا فيلزم ح ان يبقى الاسم بسبب واحد فلا يجوز ح قوله فهنا يجوز صرفه فقوله فتزاحم تأثيره بمعنى انه يمكن ان تزاحم تأثيره او من شأنها ذلك قال مولانا عصم ان كلامه يدل على ان كل واحد من اسباب منع الصرف مستلزم لثقل الكلمة وذلك لم يقع في كلام القوم الا ان الش تباع صاحب الهندي وما خذ ما قال صاحب الهندي غير معلوم وكيف كان كل واحد من هذه الاسباب مستلزم للثقل فان العدل ليس كذلك فان ثلث ومثلث مخرجان عن ثلثة ثلثة والخفة حاصلة فيهما بالنسبة الى ثلثة ثلثة لقلّة الحروف فيهما ولعدم دخول الكهرة والتنوين انتهى حاصل كلامه اقول الخفة الاضافية يجمع بالثقل في نفس الامر كما يجمع القليل الاضافي مع كثرة في نفس الامر كالانسان بالنسبة الى الحيوان فجاز ان يكون ثلث ومثلث خفيفا بالنسبة الى ثلثة ثلثة وثقيل بالانظر الى نفسهما قيل الدليل المذكور اوضح فلا بد ان يشترط في وجوب تأثير التانيث اللفظي ايضم احد الامور الثلاثة والا يلزم ان يكون الا هم ثلاثيا ما كان الاوسط وعربيا وهو في غاية الخفة فخفته تقاوم ثقل احدها واجيب بانه علم بالتتابع والاستقراء انه لا يوجد في التانيث اللفظي ثلاثي ما كان الوسط لا يتم هذا ينحصر بشاة وذاة لانا نقول انهما ليسا ثلاثيا لانهما في الاصل شومة

وذو همة كما عرفت فقيه ما فيه وقال في بعض الشروح في تعليل هذا الشرط ليخرج بثقل احد هذه الامور عن الخفة التي من شأنها ان تعارض التانيث ويمكن ان يعارض العلمية فما وجه تخصيص تحتتم تاثير المعنوي باحد هذه الشروط اجيب بان هذه الاشياء مقوية للتانيث والضعف من قبله لان علامته مقدار قوة الحق بان تعارض والاظهر ما ذكره الشيخ الرضي في حاشي التعليل وهو ان المعنوي لما كان ضعيفا بسبب تقدير علامة لا بد في اللفظ من شيء ينوب منابها وهو حركة الاوسط والام فيكون في غاية الضعف فلا بد من سبب اخر للمتقوية فاخص العجمة لما قيل انه لا يوجد في ثلاثي ساكن الوسط سوى العجمة اولانها لا تؤثر مع سكون الوسط فتعين ح ان المؤثر هو التانيث لا العجمة انتهى كلامه وقيل في وجه الاشتراط بان التانيث المعنوي اي الهم الذي فيه التانيث المعنوي خفيف لعدم التاء فيه في اللفظ فارادوا ان يكون فيه الحرف الرابع الذي يقوم مقامه او ما هو في حكم الحرف الرابع كتحرك الاوسط والعجمة ليصير التانيث المعنوي ثقيلًا كما لتانيث اللفظي واعلم انه قيل في بعض الحواشي ان النحاة جعلوا الهم الذي فيه سببان غير منصرف وايضاً شبهوا ذات ذلك الاسم بذات هي صاحب الثوب والما اثبتوا الثقل فيهما لا نهم اذا شبهوا السبين بالتوبين فوجه الشبه والمشبه به ليس الا الثقل فكما ان الثوبين ثقيلا ن على صاحبهما كك السبين ثقيلا ن على صاحبهما فلا يكون تاثيرهما الا بسبب ثقلهما فلما تعارض الخفة ثقل احد هما فتعارض تاثير احد هما فلم يبق الا بسبب واحد وقال السيد قدس سره وجه الاشتراط ان سكون الوسط موجب للخفة ومنع الصرف يكون للثقل لان مشاهة منع الصرف بفرميتين بالفعل الذي هو ثقل يوجب ثقل الهم فانه لو حظ في هذا سببان فهو غير منصرف واذا انظر فيه سكون الوسط او قللة الحروف فهو موجب للخفة وخفته تقاوم احد السبين فيجعلونه ح منصرفا فاذا عرفت ذلك فلا شك في صحة كلام الشافانك فع ما نقلت من مولا ناعص وغيره فيما مر آنفا وقد سمعت من بعض المتأخرين انه اصناد الغلط على الشافان في هذا المقام بما ذكرنا آنفا وفي غير هذا الموضع ايضاً سمعت منهم اصناد الغلط اليه ولكنهم غلطوا ولم يحضروا على غلطهم نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن هيات اعمالنا (قوله وثقل الاولين فلان الحركة) ثقيلة بالنسبة الى السكون وكذا الزيادة على الثلاثة ثقيلة بالنسبة الى الثلاثة واما العجمة فلان لسان كل قوم ثقيل بالنسبة الى لسان قوم اخر فلا بد ان يكون الهم عجميا حتى يصير ثقيلًا على العرب لان العجم يتبعون كلام العرب (قوله نظرا الى انتفاء شرط تحتتم اه) واعلم ان هذا كلامه صريح في انه اراد من الجواز هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود وهو ملتبس الضرورة من جانب العدم فانه اذا انتفى شرط وجوبه فلم يجب عدم صرفه اي منع صرفه ليس بضروري سواء كان صرفه ضروريا او لا لكن اذا لم يجب عدم صرفه فلا يكون صرفه واجبا بل جائزا وتقاتل ان يقول لو قال نظرا الى شرطين اي شرط الجواز والوجوب موضع قوله نظرا

الى انتقاء شرط لاحتتم انه بان يراد من الجواز هو الامكان الخاص لكان اولي لان المتبادر من
الامكان هو الامكان الخاص فمعناه ح ان وجوب الصرف وعلمه ليسا ضروريين فمع يكون هذا
غير منصرف فنظر الى وجود مذهب اي العلمية والتانيك المعنوي ويكون منصرفا ذرا الى
عدم تحقق شرط الوجوب ويمكن ان يجاب عنه بان اراد من الجواز الامكان العام رعاية لمقابلة
كلام المهم حيث قال فيما بعد ممتنع صرفها فينبغي ان يراد من الجواز ما لا يمتنع (قوله علمين
للبلديتين) اشار به الى التانيك المعنوي الذي فيهما لوجود التاء في البلدة قال مولانا عب
اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيكها بتاويل الجملة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم نكحها
بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر كلفها فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان
الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فذاك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها
بالقبيلة (قوله ممتنع صرفا) وانما لم يقل من الصرف كما قال في الوصف حيث قال وامتنع
من الصرف اسوداه وعينه للمقابلة حيث قال فهذا يجوز صرفه ولذلك ايضا لم يقل ممتنع
كل منها من الصرف لان صيغة ممتنع انما يجوز بهذا التاويل (قوله في صبغة منع الصرف) اي
في تأثيره اي في اصل التأثير لا التأثير على مبدل الوجوب لئلا يلزم جواز صرفه عند عدم كون
هذا الشرط في الاسم (قوله لان الحرف الرابع في حكم ناء التانيك) اي الحرف الرابع في حكمها فيما
هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملية الحرف الاخير في الراء
على الثلاثة ما دمسد التاء لان موضع التاء في كلامهم بعد ثلاثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة
فمحدوثة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعنى ومط الحوض فمحدوثة العين واصلها ثوب (قوله
فقدم اه) فيكون التانيك فيه باعتبار الرجل جارحة من الجوارح (قوله باعتبار معناه
الجنسي) اي معناه الكلي واطلافة علي قدس باعتبار معناه الجنسي فاذا سمى به رجل يزول
معناه الجنسي لحصول معنى الشخصي فيه فتزول التانيك المعنوي فيه لا يبق اذا سمى به
مؤنث ايضا يزول معناه الجنسي لحصول معنى الشخصي فيه فاذا زال معنى الجنسي فيه
بزول معنى التانيك المعنوي ايضا علي ما مر من انه مؤنث معنوي باعتبار معناه الجنسي
فلا بد ان يشترط الزيادة على هذا التقدير ايضا لانا نقول اذا جعل علما للمؤنث فمع وان زال
تانيكه المعنوي باعتبار معناه الجنسي ولكن يتحقق فيه ح تانيك معنوي باعتبار علميته للمؤنث
(قوله وعقرب وهو اه) والتانيك فيه باعتبار انه مؤنث من الموفيات (قوله ممتنع صرفها)
لا ينبغي ان السوف يقتضي ان يقال ممتنع من الصرف لان المهم نسب الانصراف الى نفس الاسم
حيث قال فقدم منصرف دون الى صرفه فلو قال ممتنع من الصرف لوافق به الا ان يقر اشار به
الى عدم ضرورة ذلك الانتساب (قوله المعرنة) اي التعريف فان المعرفة هي نفس الاسم كما قال

المصم المعرفة ما وضع لشيء بعينه والسبب هو الوصف الذي هو حال في الاسم وغير المنصرف ممنه
 الاسم فلا بد ان يكون السبب غير وانما لم يعط التعريف من الابواب التسعة مع ان المراد من
 المعرفة هو التعريف ولا يخرج النظم عن الوزن بذكره لانه لما اورد الشارح المعرفة في نظمه
 فاورد ما المصم ايضاً بخصوصاً في كلامه وقوله لان السبب منعاه اوجه تفسير المعرفة بالتعريف
 ويجوز ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة وان يعتبر الحيشية اي المعرفة من حيث انها معرفة
 (قوله شرطها ان يكون علمية) فانقلت لم لم يتل شرطها علمية اي المعرفة شرطها كونها علماً قلت
 ان المراد من المعرفة التعريف وهو لا يكون علماً لهذا قال المعرفة اي التعريف شرطها ان يكون
 علمية اي ان يكون المعرفة المتصفة بالتعريف حاصلة في ضمن العلم لا يقيم يجوز ان يقيم المعرفة
 شرطها علمية بمعنى ان التعريف الذي هو مفهوم كلي متحقق في ضمن فرد الذي هو العلم ويصح
 هذا المعنى لاننا نقول ما ل هذا يرجع الى ان التعريف الذي هو مفهوم كلي متحقق في المعرفة
 حاصلاً في ضمن فرد الذي هو العلم ان قلت يجوز ان يراد بقوله شرطها علمية اي علمية ما فيه
 التعريف كما اراد في قوله التانيث بالنشاء شرطه العلمية اي علمية ما فيه التانيث قلنا في التانيث
 في العلمية التي في التانيث اللام وهي بدل من المضاف اليه وليس ههنا لام لتكون عوضاً عنه هكذا قال
 مولانا عاب وفيه نظر لان اللام كما يكون عوضاً عن المضاف اليه كك التخيولين ايضاً يكون بدلاً منه و
 انقلت لم يات باللام ههنا ولم يقل لمعرفة شرطها العلمية لتكون بدلاً من المضاف اليه مع كونه اخصر
 للزوم التكرار لفظاً يعني يلزم تكرار المعرفة لفظاً بحسب النقدي لان التقدير التعريف شرطه علمية
 ما فيه التعريف فتكرر لفظ التعريف هذا محمول ما قال مولانا عاب وفيه نظر اما اولا فان هذا تكرار
 بحسب اللفظ والمعنى لا بحسب اللفظ فقط واما بانها فلانه تكرار صحيح غير مردود وهو ظاهر واما بالثا
 فلان هذا التكرار عينه لارم في اشتراط التانيث اذ تقديره ان التانيث شرطه علمية ما فيه التانيث لا
 ان يقيم لوقيل التعريف شرطه العلمية بابدال اللام عنه كان تقديره التعريف شرطه تعريف ما فيه
 التعريف لان معنى العلمية تعريف مقيد لانها قسم من التعريف قال مولانا عاب وانقلت فيلزم
 التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزياة قوله في العجمة انتهى كلامه ويرد عليه شيء وهو عدم صحة
 التفريع في قوله فيلزم التكرار في اشتراط العجمة يعني قوله العجمة شرطها ان يكون علمية في العجمة
 ويمكن ان يجاب بان قوله فيلزم في معنى الاستفهام يعني فهل يلزم هذا التكرار في اشتراط العجمة
 لوقيل العجمة شرطها العلمية في العجمة والقرينة على ذلك ان قبله استفهام اعني قوله لم يات
 اه وما بعده جواب الاستفهام اعني قوله لا في قوله قلنا لا ومنشاء هذا السؤال ان المصم جعل عبارة
 اشتراط العجمة موافقة لعبارة اشتراط المعرفة فلما قيل هذه العبارة في المعرفة لدفع التكرار كان محل
 ان يظن انها في العجمة ايضاً لدفع ذلك فقيل في الجواب لا لزياة قوله في العجمة يعني لا يلزم التكرار

العلم كونه هناك لأن العلمية التي هي التعريف صارت مقيدة بهذا القيد وهذا إلا أن كان حق
الجواب أن يقع لأن العلميته ليست قسما من العجمة كما كانت قسما من المعرفة والسر في إيراد
هذا العبارة في اشتراط العجمة أن الياء في العلمية هذاك ياء النسبة لا المصدرية فاعلم هذا الموضع
فانه دقيق وعلى ما فصلناه صاريحاً (قوله بأن يكون اء) أي التعريف حاصل في ضمن العلم
قال مولانا علي الاظم أن يقع حاصل في حصول الصفة في الموصوف انتهى والحاصل أنه لا يحتاج
إلى إيراد قوله في ضمنه فانه لو قال بأن يكون حاصل في حصول الصفة لكان من قبيل حصول
الصفة في الموصوف كما يقع العلم في زيد أي حاصل في حصول الصفة في الموصوف
أقول إنما زاد قوله في ضمنه إشارة إلى أن العلم قسم من أقسام التعريف فاذ قلنا هذا الأمر
في هذا الشيء فانه يستلزم أن يكون الشيء قسما من أقسام ذلك الأمر كما في قولنا العلم في زيد
فلهنا صرح بذلك بإيراد قوله في ضمنه وقد كتب الفاضل التميمي في قوله على أن يكون الياء
مصدرية هكذا فيه أنه على تقدير أن يكون الياء مصدرية لا حاجة إلى قول التميمي أن يكون بل
الأولى أن يقول شرطه العلمية إلا أن يقع أراد المصمم بالياء معنى النسبة فيوافق بشرط العجمة
وبين الشم احتمال المصدرية فيها ويقيم أن العلمية عين التعريف فالتعريف في ارتباط ذلك
الشرط لفظ أن يكون كما لا يخفى انتهى كلامه أقول قد ذكرنا فائدة قوله أن يكون وعدم
صحة قوله بشرط العلمية كما ذكرها مولانا علي أيضم فما ذكره الفاضل المذكور مما لا طائل تحته
ثم ما ذكره بقوله أو يقيم أن العلمية عين التعريف اه ليس بشيء لأن العلم من أفراد التعريف
لا عينه وهو ظ ولوسلم فقوله فالتعريف اه مما لا معنى له أصلا ومنشأ هذا القول منه عدم
وجدان فائدة قوله أن يكون وقد ذكرنا فائدة لذكره الياء كما ذكرها مولانا علي وقد
أوردنا حاصل كلامه فيما سبق (قوله والتعريف باللام أو بالإضافة اه) كما ذكره بقوله وجمع
الباب باللام أو بالإضافة ينجر بالانكسر (قوله فلا يتصور كونه اه) لا يقيم لم لا يجوز أن يكون
الالف واللام بالإضافة إذا وجد في المنصرف صار سببها المنصرف غير منصرف وإذا كانتا
في غير المنصرف صار سببهما غير المنصرف منصرف فالأنا نقول الألف واللام بالإضافة إنما
يجعلان غير المنصرف منصرفا أو في حكمه على اختلاف المذهبين لأجل أنهما خواص
الاسم فإذا جرتا في الاسم فمشابهنه بالفعل يصير ضعيفا فلا يؤثر في منع انصرافه (قوله فلم يبق
إلا التعريف العملي) لا يقيم بقية تعريف النداء لأننا نقول هو داخل في تعريف اللام لأن قولنا
يارجل في قوة قولنا يا أيها الرجل وقيل في الجواب أن بعض أنواع النداء من لمبنيات
وبعضها مضاف أو شبه مضاف فلا يصلح أن له جبهة من ذلك كما مر وأما النداء بالمتعانت
باللام وبالألف فلم يعتبر وهما لا طراد الباب لا يقيم السر باطل بعد لأن تعريف الألفاظ

التي وقعت توكيداً معنوية باقية لا نأقول هذا التعريف داخل في التعريف العلمي لأنه
 الالفاظ صارت املا ما وضعت له عند الاستعمال فيكون الالفاظ التاكيداعلام المعانيها ونقول
 هذا التعريف داخل في تعريف اللام والاضافة لان نقدير قولنا جاء القوم اجمعون الا جمعون او
 اجمعونهم (قوله كما جعل البعض) والظاهر الاول لان سبب منع الصرف ليس العلمية وح
 لا يحتاج الى الشرط (قوله اظهر من فرعية العلمية) لانا اذا قلنا العلمية فرع للتنكير فلقائل
 ان يقول لم فم يحتاج الى ان يقال لان العلمية فرد من افراد التعريف والتعريف فرع التنكير
 فالعلمية فرع له فيكون اظهر (قوله وضعه غير العرب) اي غمـ العرب فقط فلا يرد الالفاظ التي
 مشتركة بين العرب والعجم كالصايون والتنور (قوله اي منسوبة الى العلم) ولا يجوز ان يكون
 الاء مصدرية لانه لا يكون العلمية فردا من افراد العجمة حتى يصح ان يقال اي هذا النوع
 من جنس العجمة كما قال في المعرفة (قوله ينقله العرب من لغة العجم) اي من كلامهم وجعله
 هـما من غير تصرف فيه قبل النقل (قوله اسم جنس) فان قالون في العجم اسم لجنس الشيء الجيد صمي
 به اي العرب صوابه احدا واة القراء بعضهم الرء جمع الراوى فانه كان لقراء السبعة روايات ولكل
 منها راو يافوا هذا منهم اي نافع سمى اسم راويه اي عيسى قالون لجوده قراءته (قوله فكانه كان
 ا) اي لما لم يتصرف العرب فيه قبل النقل فكانه علم في العجم حقيقة (قوله وانه اجعلت العلمية
 في العجمة هو طاليل لا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم كدخول لام التعريف والاضافة
 او التنوين او غيرها (قوله فعلى هذا) اي على تقدير اشتراط العلمية في العجمة لوسمي رجل
 بمثل لجام لا يمتنع صرفه اي اللجام اي هو يصير منصرف فاح لعدم علميته في العجمة لاحقية ولا
 حكما اما حقيقة فظ واما حكما فلتصرفه فيه قبل العلمية لان فارسيه لكام فتبدل الكاف بالحيم
 فلو تصرفوا بعد العلمية فهو غير منصرف كجبرئيل بالهمزة وجبريل بدونها بفتح الحيم وكسر
 ثم المراد من الامتناع في قوله لا يمتنع صرفه معناه المفوي بالفارسية باز ايستادن لا يعرف
 بمعنى عدم المحال فلا خدشة ح او يقيم قوله يمتنع بمعنى الامكان العام المقيد بحاسب الوجود فمعناه
 ح ان عدم الصرف ليس بواجب فاذا لم يكن منع الصرف واجبا فيجوز الصرف لامتالة لا يقيم لو قال
 صرف بصيغة انماضي بدل قوله لا يمتنع لكان اظهر واخصر لانا نقول انما اختار لا يمتنع لرماية
 المقابلة بقوله لا يمتنع واما الم يقل لا يمتنع من الصرف لان قوله ممتنع بمعنى ممتنع صرفا لا
 من الصرف لان الصمير في ممتنع لا يرجع الى شئين (قوله ليلا يعارض الخفة احد السبعين) قيل
 اذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الوسط عجميا لا يكون له خفة ح لان لسان العجم ثقيل على العرب
 كما في ماء وجور ولو سلم فلا يج امان يكون فيه كمال الخفة او يكون فيه خفة في الجملتها
 والاول غير مسلم والثاني مسلم ولكن مقارنته لاحد السبعين لنقله غير مسلم وممت من بعض

العلمية فرع له فيكون اظهر (قوله وضعه غير العرب) اي غمـ العرب فقط فلا يرد الالفاظ التي

الكليل زمانى أنه جعل هذا الشبهة مبالغة لفظ الشارح وغيره من الشارحين والجواب عنه ان اعتبار العجمة مع سكون الاوسط غير جائز لان العجمة سبب ضعيف اذ ليس امر اذ حقيقا نابتا في الاسم بل هي امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط بخلاف التانيث المعنوي فهو امر محقق فيه فله نوع قوة لظهور علامته في بعض التصرفات فجاء ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر كما في مند ويجلب ايضاً بان قوله الاسم اذا كان ثلاثياً ساكن الاوسط عجمة لا يكون له خفة م لانه انما يكون كك اذا كان اعتبار العجمة لاجل عدم مقاومة الخفة لاحد السببين كما في ما وجور بخلاف ما اذا كان اعتبارها لمنع الصرف كما في نوح لان العجمة سبب ضعيف لا يجوز اعتباره الامرين المذكورين معا وما اجاب الفاضل السمع عن الشبهة المذكورة فهي لا يصح ان يكون جوابا عنهما بل ليس له ربط بهذه الشبهة اصلاً فارجع الي حاشيته حتى يتبين لك انه صادق فيه او كاذب (قوله وهذا اختيار المصنف) اي انصرف نوح اختياره (لان العجمة سبب ضعيف) وذهب الزمخشري الى ان نوحاً كهذا وهذا كلامه لفظ ما يقيم ينبغي ان يكون نوحاً كهذا جائزاً للصرف (قوله واما التانيث اه) هو لفظ ما يقيم كما ان العجمة امر معنوي كك التانيث المعنوي امر معنوي فلما صار هذا جائزاً للصرف التانيث والعلمية فلم لا يجوز صرف نوح ايضاً للعلمية والعجمة (قوله وفي بعض التصرفات) كما في التصغير فيق في هذا هنيئة لا يقيم نقائل ان يقول كما ان العجمة امر معنوي ليس لها علامة في اللفظ ولا في التقدير بحيث يظهر في بعض التصرفات كك جميع اسباب منع الصرف الا التانيثين فينبغي ان لا يعتبر مع سكون الاوسط واللازم بطلاننا نقول علامة اللفظة او ما هو في حكمها موجودة في جميع الاسباب فان وزن الفعل علامة في القسم الاول من اوزن الفعل وحرف الزيادة علامة في القسم الثاني منه وكذا في الالف والنون المزيديتين وكذا في التركيب والتثنية التانيث والعدل والجمع واما الوصف فلان الحمرة وصف فهو في حكم العلامة الملفوظة واما العلمية فلان الوضع في اسم العلم في حكم السلامة واذا عرفت هذا فالمراد من الامر المعنوي انه علامة له في اللفظ والاسباب منع الصرف كلها امور معنوية (قوله لتقوية السببين اخرون) وهما العلمية والتانيث المعنوي قال مولانا عصم اعتبار العجمة ليس لتقوية سببين بل لتقوية سبب واحد وهو التانيث المعنوي لان العلمية سبب قوي لا يحتاج الي التقوية وما يحتاج اليها هو التانيث المعنوي لانه سبب ضعيف من حيث عدم وجود علامته في اللفظ انتهى اصل كلامه قال الفاضل السمع مولانا عصم في تفسير قوله انما هو لتقوية السببين آخرون هكذا اي لتقوية احد السببين اي التانيث المعنوي اذ العلمية مستغنية عن المقوي والمؤيد انتهى كلامه ولا يخفى ان الفاضل السمع تبع الفاضل المذكور مولانا عصم في الايراد المذكور لانه اجاب عنه بتقدير المضاف وهو لفظ الاحد اقول الشبهة المذكورة لا يتوجه اصلاً وجواب الفاضل السمع تصحيحه لكلام الشبهة بتقدير المضاف غير صحيح

وذلك لأن مراد الشئ من كلامه ليس أن كل واحد من السببين وهما التانيث المعنوي والتعني
سبب ضعيف واعتبارها لتقويتهما اولتقوية التانيث المعنوي فقط بل مرادة أن كل واحد
من ماء وجور ثلاي ما كن الوسط وسكون الوسط فيهما يقاوم ثقل احد السببين سواء كان
تانيثا معنويا او علمية فاعتبارها لتقوية سببين آخرين ثلا يقاوم سكون الوسط احدهما
وقوله ثلاي قاوم سكون الوسط احدهما يدل على ما ذكرنا دلالة صريحة (قوله وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر) واعلم أن ديار بكر علم لبلدة والحصن علم قلعة فيه قال الفاضل السمعاني اخذ
من حاشية مولانا هم وفي القاموس هو قلعة وعلى النقد يرين يجوز أن يكون منع صرفه
للتانيث من حيث انه اسم بلدة وكان الشئ فر من هذا وقال اسم حصن ولم يقل اسم بلدة لكنه
لا ينفع اذ الظاهر انه اسم لنفس البلدة لا الجدار انتهى كلامه أقول قالوا ان اللفظ الدال على كمية
افراد الموضوع يعني دورا لانه ما خوذ من دور البلدة فكما انه يحصر ويحيط البلدة كذلك اللفظ
الدال على كمية افراد فلهذا القول يدل على ان الحصن اسم للجدار ان لا للبلدة فمح لا يكون فيه
التانيث المعنوي والحاصل انه اذا كان المراد من الحصن هو القلعة او البلدة ففيه تانيث
معنوي واما اذا كان المراد منه الجدار ان فليس التانيث فيه كما اذا عبر عن ماء وجور
بالبلدة ففيهما تانيث معنوي واذا عبر بهما بالمكان فليس فيهما التانيث فيكونان منصرفين
ح فعدم التانيث المعنوي فيه اما باعتبار ان المراد منه الجدار او باعتبار انه عبارة عن
القلعة او البلدة والمراد منها الجدار ان ويحتمل ان يكون عدم التانيث فيه باعتبار انه عبر
منه بالحصن وهو لفظ من كلام قدس سره (قوله وانما خي التفريع) وهو قوله فنوح منصرف
وشتر و ابراهيم ممتنع بالشرط الثاني لا بمجموع الشرطين لان غرضه التنبيهة وهذا التنبيه يحصل
من كونه مخصصا بالشرط الثاني لا لمجموعهما وهو لوجود الشرط الاول فيه فلا يرد ح ما
يقم انه لو كان متفرعا على مجموع الشرطين ايض يحصل انصرافه وانما يحتاج الى هذه التنبيه
لما مر من ان الزمخشري ذهب الى أن نوحا كهنا يجوز صرفه (قوله من انصراف نحو نوح)
قال الفاضل السمعاني ان يقول وعدم انصراف نحو شتر ايض فان في عدم انصرافه خلاف والمختار
من هذا المهم انه غير منصرف فعلى هذا التخصيص بنوح وتقديم انصرافه لا يخ عن شئ انتهى كلامه
اقول كلامه لو تم انما يدل على كون امتناع صرف شتر و ابراهيم متفرعا على الشرط الثاني
انصراف فنوح وهو في حيز المنع بل هو متفرع على الشرطين جميعا كيف نانه لا يلزم من وجود
زعم الشرط في شئ وجود المسبب والمشروط وهو منع الصرف لان وجود الجزء لا يوجب وجود
فلا يلزم من وجود احد جزئي الشرط وجود مجموعه بخلاف انصراف نحو نوح فان
انتفاء احد جزئي الشرط من شئ انتفاء المسبب والمشروط لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء

الكل وقوله لوجود شرط الثاني فيهما لا ينافي ما ذكرناه وايضاً قوله الاول نقديم ماهو متفرع
على وجوده لا يابى عنه اما الاول فلان مراده ان وجود الشرط الاول فيهما ما في شتر فلانه
قال وهو اسم حصن هو في ديار بكر ومواسم بلدة فيكون علماً في العجم واما في ابراهيم فلما مر من انه
علم في العجم حقيقة واما لثاني فلانه اذا كان متفرعاً على الشرطين جميعاً فيكون متفرعاً على الشرط
الثاني حقيقة لوجود الشرط الاول فيه ما فيصيح قوله والاولى نقديم ماهو متفرع على وجوده ثم
وجه وقوع الفاغل المذكور في الغلط وتزئيم كلامه بالاولوية انه لم يراي ان في نحو نوح خلاف
والاختار عند المصم انه منصرف وعند صاحب الكشف انه لا انزاع في كنهنا فزعم ان المصم لما نبه بهذا
التخصيص على ماهو الحق عنده من انصراف نحو نوح فينبغي ان ينبه على ماهو الحق عنده من عدم
انصراف نحو شتر اما من ان في كليهما خلاف بين المصم وغيره لا يقيم كما لا يلزم من وجود احد
جزءي الشرط وجود المسبب والمشرط وكل لا يلزم من وجود الشرط كله وجود المشرط فلو كان
شتر مثلاً متفرعاً على الشرط كله لا يلزم من وجوده وجود المشرط وهو امتناع صرفه لان وجود
الشرط لا يلزم من وجوده وجود المشرط لانا نقول المشرط وهو الاسم الذي فيه العجمة وشرطها
ان يكون اه كما قال المعرفة اي التعريف شرطها اه فعند تحقق الشرط كله يتحقق الاسم المذكور
الذي هو المشرط اذ قد يتحقق المشرط عند تحقق الشرط وان لم يستلزمه فيتحقق منع الصرف
فالاسم المذكور غير منصرف عند وجود الشرط (قوله واهذا قدم انصرافه اه) اي ولاجل ان غرضه
التنبيه على ماهو الحق عنده اه قيل لانم ان يكون نقديم بهذا الاعتبار بل لان نوحاً منصرف
والاصل في الاسم الصرف فهو بالتقديم اجداراً ولان النوح متفرع على جزء الشرط وشتر و ابراهيم
متفرعان على مجموع الشرط ومرتبة الجزء متقدمة على مرتبة الكل فمرتبة ماهو متفرع على الجزء
ايضاً متقدمة على ماهو متفرع على الكل (قوله لكونها عربية) والحاصل انه قد علم من الخارج انه
لا يكون فيها سوى العلمية والعجمة سبب اخر فاذا كان هذه الاسماء عربية فثبتت انهما منصرفان فاذ دفع
ما يقيم ان عربية هذه الاسماء لا تصلح ان تكون سبب الانصراف فها لان كثيراً من لاسماء العربية غير منصرف
(قوله لاختصاصها) وخفتها تقاوم نقل اجدا السببين (قوله لان سببويه عنه معه) حيث قال محمد
وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هود ابن نوح لا بشعيب فلم يكن هود اعرابياً لقدمه على نوح
وجعله مقارناً بشعيب (قوله من ان العرب من ولد اسمعيل) قيل انه عربي ايضاً عربي فكيف يصح هذا
القول الا ان يقر البراد ان العرب من ولد اسمعيل في المشهور من الاقوال وكون العرب قبله تير
مشهور رفع معنى قوله ومن كان قبل ذلك فليس بعربي انه ليس بعربي في المشهور بلامنا فاذح وقوله
اذك ذلك يتحمل ان يكون اشارة الى اسماعيل واولاده (قوله فيما يندكر) اي فيما يندكر فيه اسماء
الانبياء وهو التواريخ فانه يندكر اسماء الانبياء عليهم السلام فيها (قوله الجمع) اي جمعية الجمع لان

من الاسباب لا يكون الا وهو الجمعية لاذات الحروف فمخفف المضاف واقليم المضاف اليه مقامه
 باجراء حكم المضاف عليه (قوله اي شرط قيامه مقام سببين) قال مولانا عصم الاظهر ان يقول
 شرط تأثيره وما ذكره الفاضل المذخور بعيد عن الفهم انتهى اقول نعم ان السوق يقتضي
 ما ذكره الفاضل المذكور او يقيم شرطه في سببية منع الصرف صيغة منتهى الجموع وهو لا
 يحسن انه اختار ذلك اشارة الى ان صيغة منتهى الجموع لا يكون شرطا الا ان يكون الجمع قائما مقام
 السببين فلمو تمتحق الجمع ولكن لم يكن على صيغة منتهى الجموع لا يكون ح قائما مقام السببين
 كما قى الاسباب فلما كان ايراد العادة في موق الكلام عاما متنا ولا احتمالي غير المقصود
 فقال شرط قيامه مقام سببين (قوله وهو الصيغة التي اه) وانما عرفه ولم يكتف بالمثال ولم يقل
 ان الجمع كمساجد ومصابيح لئلا يتوهم ان زيادة حرف لاول من الجموع شرط فيه فان حرف
 الاول فيهما زائدة لانها على وزن المفاعل ولمفاعيل فيل هذا التعريف يصدق على الكمالات
 والصحاري اصله صحاري قلبت الياء الفا بالاصل الاول من اصول القلب مع انه لا يطلق صيغة
 منتهى الجموع عليهما فان الكمالات منصرف والصحاري وان كان منصرفا لكنه ليس بجمع مع ان صيغة
 منتهى الجموع لا يكون الا في ذير المنصرف والجمع ويمكن الجواب عنه بان المراد ان بعد الالف
 حرفان او لهما مكسوران او ثلثة احرف اولها مكسور ويحذف عنه ايض بان المراد من التروك
 التي بعد الالف هو ان لا يكون التاقية فلا يرد النقص على الامادتين المذكورتين واجيب
 ايض بان المراد من الجمع الذي على هذا الوزن هو ان يكون جمعا مكسرا وهما ليسا كذلك لا يقيم
 ح يشكل بصحاري لانه بالمزم ان لا يكون غير منصرف لعدم الجمعية المذكورة فيه مع انه غير
 منصرف لانا نقول انه غير منصرف لاجل الجمعية بل لاجل التانيث بالالف (قوله وبعد
 لال حرفان او ثلثة اه) اشارته الى تعريف الجموع (قوله وهي التي لا يجمع اه) اي
 الصيغة التي كانت اولها مفتوحة والثاني الفاء بعد الالف حرفان او ثلثة احرف هي الجمع الذي
 لا يجمع جمع التكسير فتبين من ذلك ان كل جمع لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى فو جمع على
 صيغة منتهى الجموع فيشكل على نحور جال لانه لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى مع انه
 لا يطلق صيغة منتهى الجموع عليه ويجاب عنه بوجهين الوجه الاول ان مراد منه وجه تسمية
 كون الجمع المذكور بصيغة منتهى الجموع فوجود وجه التسمية في غير صيغة منتهى الجموع غير
 ضروري وقالوا ان الاطراد في وجه التسمية غير لازم والوجه الثاني ان المراد من قوله وهي
 التي لا تجمع جمعا اه ان الوزن المذكور هو الذي لا تجمع جمع لتكسير مرة اخرى لا بمعنى ان
 الاسم الذي يتصف بصيغة منتهى الجموع هو الذي لا يجمع جمع اه والرجال وان لم يجمع
 جمع التكسير مرة اخرى ولكن جمع هذا الوزن جمع التكسير مرة اخرى كمدار فانه جمع على

دمج الجموع (قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين) وهو تعليل للعللة المستفادة من قوله
 واللامعنى ان صيغة منتهى الجموع بلغت الى صيغة منتهى الجموع بمرتتين اي الواحدة
 في ذلك بالجمع مرتبتان فلا يردح ان صيغة منتهى الجموع ثم يجمع في بعض الصور مرتين بل جمع
 الواحد مرتين (قوله فانتهى فكسير ما المغير للصيغة) هذا تفريع على قوله وهي التي
 لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى وانما قيد فكسير ما بالمغير للصيغة اشارة الى انه يجوز ان
 يجمع جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة (قوله كما يجمع ايامن) قال مولانا عصم الاولى كما
 جمع فافهم انتهى كلامه اقول معنى قوله تجمع بصيغة الخطاب لا الغائب وكلمة ما مصدرية في
 يدل ان الجمع واقع في كلام القوم (قوله وانما اشترطت) اي اشترطت في الجمع صيغة منتهى الجموع
 ليكون صيغته مصونة ومحفوظة عن قبول التغير لانه اذا جمع مرة اخرى فيحصل في جمعيته فتور
 وقصور لانه يصير واحدا بالنسبة الى جمعه فان كالب اذا اجمع على شيء فيصير جمعيته لازمة
 فلما فوه ح فيرجع الاصل وهو الصرف بخلاف ما اذا جمع جمع التصحيح فانه لم يقع في جمعية فتور ح
 لعدم التغير في الصيغة ح فكان جمعيته باقية (قوله بغيرهاء وهو خبر اخر للمشرط) اوصفة الصيغة
 والياء للملا بسة والغير بمعنى النفي اي بلا هاء لا بمعنى انها مغائرة للهاء وانما لم يقل غير
 قابل للهاء كما قال في وزن الفعل غير قابل للتاء لان المراد من عدم الهاء في قوله بغيرهاء
 هو عدم الهاء بالفعل وان كان قابلا لها فان حوارب جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف
 مع انه قابل لها حيث يقال جواربة وامافي وزن الفعل فالمراد فيه عدم قبولها فان يعمل منصرف
 بمجرد انه يقبل التاء (قوله منقلبة عن تاء التانيث) وانما قال ذلك لان عدم ذكره يلزم
 ان يكون فراراة غير منصرف لانها جمع فرزين او فرزان مع تحقق شرط الجمع فيها حيث لا يجمع لها
 جمع التكسير مرة اخرى ويكون بغيرهاء ايضم فلما زاد قوله منقلبة عن تاء التانيث اه اندفع ذلك
 لان فيها هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف (قوله والمراد بها) وفي العبارة لطاقة اي والمراد
 بها ذاء التانيث باعتبار انها تصير هاء عند الوقف وهذه الارادة على سبيل المجاز (قوله فلا يرد
 نحو فوار جمع فارسة) اي لما زاد قوله والمراد بها اه لا يرد نحو فوار ووروده بانه غير منصرف مع
 انها بهاء وانما قال جمع فارسة ولم يقل جمع فاره لان فاعل الصفة لا يجمع على نواعل بخلاف الفاعلة
 وقيل في دفعه ان المراد بالهاء هو ما الحاقى والحاء في فوار ليس كالحاء وقال قدس سره في الحاشية
 الفارة الحاذق وبق للبغل والحداد فاره بين الفروسة ويقم للفرس جواد انتهى الحاذق مردود
 ويقم للفرس رائع (قوله لانها لو كانت على رتبة المفردات) قيل التاء غير لازمة فينبغي ان يعتبر
 تغير الوزن لها واجيب بانها ان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل
 (قوله ولا حاجة الى اخراج نحو ما ينبغي) اعترض بعض الشارحين بان ما ينبغي مما يكون

صيغته على منتهى الجوع بغيرها فينبغي ان يكون غير منصرف مع انه منصرف فاخرج منه الاسم
 بعدم كونه ياء النسبة فيه فحصل كلامه انه لا حاجة الى اخراجه الى اعتبار فيد زائد لان مدائني
 ليس بجمع لافي الحال ولا في الاصل واما الجمع مدائن وهو لفظ اخر ومدائني لفظ اخر لا يقيم كلام
 بعض الشارحين في مدائن الذي في مدائني لافي مدائن فان مدائن جمع مدائنة لاننا نقول مدائن
 بدون الياء غير منصرف للجمعية فلا يطالع اخراجه واذا كان جمعا فلا يجوز النسبة اليه فلا يقيم
 فرائضي بل النسبة يكون الى الواحد فيقيم فرضي وصحفي ولا يثبت الجمع من حيث انه جمع
 ولكنه من حيث انه علم فيقيم فرائضي وصحفي من حيث انه علم الكتابين المعروفين وكذا يقيم
 مدائني بياء النسبة من حيث ان مدائن علم ولدنا قال ان مدائني ليس بجمع لافي الحال ولا
 في الاصل (قوله بخلاف فرازنة) اي فائده : يحتاج الى اخراجها لانها جمع فرزين او فرزان لا يقيم
 لا يحتاج الى اخراجها بتوابعه بغيرها لانها خارجة بقوله بعد الالف حرفان لان المراد انه بعد
 الالف حرفان فقط لاننا نقول التاء زائدة فان بعد الالف حرفان فقط لان الخاء داخله فيها من
 وجه وخارجة عنها من وجه (قوله فعلم مما سبق) وانما تعرض به ليحصل اخت دكلمة اما
 في قوله واما فرازنة حيث قال فاما ما كان بغير هاء (قوله واما فرازنة فمنصرف) لا يقيم ينبغي
 ان يقيم منصرفة لانا نقول ان الفعل او شبهه اذا اسند الى المونث الغير الحقيقي فلك الخيار
 في ايراد الفعل وشبهه مذكرا او مونثا فيصح ان يقيم طلع الشمس وطلعت الشمس واما اذا اسند
 الى المونث الحقيقي والملفظي فيجب تانيته واما اذا كان فيه ضمير راجعا الى المونث الغير
 الحقيقي فلا بد من تانيته وليس لك الخيار فاعلمه واجيب بتقدير المضاف ايض امانحو
 فرازنة او انظر فرازنة فمنصرف واجيب ايض بان المراد من المنصرف ليس معناه الوصفى لانه
 صار اسما الذي ليس به سببان فاعتبر اسديته قيل فعلى هذا فرازنة يكون غير
 منصرف العلمية والتانيث فكيف يصح التنوين فيه واجيب بان تنوينه لمناهضة ما بعده وهو
 منصرف ومشاكله المسمى واجيب ايض بانه جاز ان لا يكون منونا ويمكن ان يقيم ان تقدير
 الامثال لدفع ذلك والضمير في منصرف راجع الى الامثال لبطلان الجمعية (قوله وحضا جرعلماء)
 وفي بعض النسخ علم بالرفع وح لا اشكال لان قوله حضا جرمبتداء وقوله علم للضبع خبر له وقوله
 غير منصرف خبر بعد خبر واما على تقدير نصبه ففيه اشكال من ذكره (قوله تقديره) بالبدال او
 بالراء والاول يناسب قوله سوال مقدر والناني مشهور (قوله علم جنس للاسد) فليس اسم جنس
 كسر او ييل فالاسد اسم جنس فانه يكون نكرة بخلاف علم الجنس فانه يكون معرفة يطلق على
 الواحد والكثير قال مولانا علم هذا كلام يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيان وليس
 بمك فان اطلاقه على الكثيرين باعتبار اطلاقه على واحد واحد على هبيل التبدل ويوهم

ان الاما في جملة اطلاقه على الواحد دون الكثيرين مع ان اطلاقه على الكثير ايضا ينافيها
 فالاولى ترك الكثير انتهى كلامه واما اطلاقه على الكثير من تلك الجمعية فلان الجمع لا يطلق
 على واحد واحد كما في حضاجر اقول بالمراد من الواحد هو الواحد من حيث انه واحد وكل
 الكثير في كلاً التوهمين مطابقان لنفس الامر لان اطلاقه على واحد من حيث انه واحد ينافي
 اطلاقه على الكثير من حيث انه كثير وان كان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد فافهم
 (قوله ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط سبب) لا يتم شرط السبب ايضا سبب للتاثير فكيف
 يصح نفي السببية واثبات شرطيته واجيب بان المراد هو نفي السبب الحر في المعدود في تعريف
 غير المنصرف لان نفي مطلق السبب (قوله فلا ينبغي ان يكون منصرفا) هذا انتفريع بالنظر الى ظهور
 مدم ما اثر الاسباب في حضاجر (قوله ان حضاجر حال كونه علما) قيل هذا كلامه يدل على ان قوله
 علما حال من المبتداء وهو غير جائز واجيب بان كلامه بيان حاصل المعنى واجيب ايضا
 بانه حال من الضمير في قوله منصرف الراجع الى حضاجر وهو فاعل له ورد بان كلمة غير مضاف
 منصرف وما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله وبعبارة اخرى ومعمول المضاف لا يتقدم على
 المضاف واجيب بان كلمة غير بمعنى لا اي لا منصرف ايضا واجيب بان كونه حالا جاز
 ان يكون مبنيا على مذهب الغير كما هو مذهب ابن مالك فانه جوز الحال من المبتداء قيل
 قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف يدل على ان حضاجر حال غير العلمية كان منصرفا مع انه
 غير منصرف مطلقا واما كان علما او غير علم كما ستعرف بعد خطوط واجيب بان لا شك ان العلمية
 منافية للجمعية فاذا كان غير منصرف في الحالة التي منافية له لكونه غير منصرف في غير هذه
 الحالة اولى (قوله بل للجمعية الاصلية) واشار به الى المساواة التي في عبارة المصنف لان ظاهر
 قوله لانه منقول عن الجمع يشعر بان المنقول عن الجمع من اسباب منع الصرف مع انه ليس كذلك
 لا يتم ان العلمية قيد الجمعية فلا يصح اعتبار جمعيتها الاصلية حال العلمية لاننا نقول الممتنع
 اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار احد الضدين عند وجود الآخر وهنا اعتبر الجمعية
 وحدها لمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف فيه (قوله لان الضبع هي انثى
 الضبعان) قال قد صر في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين
 كسر جان وسراجين انتهى كلامه قال في الصراح حضاجر كفتار وضبان بالكسر كفتارنر وضبانة
 مادة وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال عما وال الذي اورد بقوله فان قلت لا حاجة
 اليه لانه تبين من الصراح وغيره ان حضاجر اسم لمطلق الضبع مذكر اكان او مونثا قوله والا لكان
 بعد التنكير منصرفا والحاصل ان العلمية في حضاجر غير موثرة لانها لو كانت موثرة يلزم ان يكون
 منصرفا عند التنكير مع انه غير منصرف ولذا ان ان يقول الملازمة ممنوعة لانه لم لا يجوز ان يكون مثل

احمـر علما لانه بعد التنكير غير منصرف فان العلمية غير مؤثرة في احمـر قبل التنكير وبعد التنكير
 يكون المؤثر فيه هو الوصفية في مانحن فيه جازان يكون العلمية مؤثرة في هذا الجـر قبل التنكير
 وكانت الجمعية مؤثرة بعد التنكير والجواب عنه نانه لا شك ان احمـر غير منصرف بعد التنكير عند
 مبنويه ومنصرف عند الاخفش فمعنى قوله ان العلمية لو كانت مؤثرة يلزم ان يكون حضاجر
 منصرفا لانه لا اقل ان يهدق على ذلك من باب الاخفش الى لا اقل اجراء من باب الاخفش يكون
 صحيحا في حضاجر بان يقرأ به منصرف مع انه غير منصرف بعد التنكير بالاتفاق فقول غير منصرف بمعنى
 انه غير منصرف بالاتفاق وبعبارة اخرى ان المراد من الملازمة المذكورة ان حضاجر عند
 التنكير يلزم ان يكون منصرفا عند من قال بهذه الكسبة وهي كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
 فانه لم يندسب الى منع صرفه بعد التنكير المبنوي ويدل على الجواب بوجه آخر بان المراد من الملازمة
 المذكورة ان حضاجر عند التنكير يلزم ان يكون منصرفا اذا لم يكن قبل العلمية سبب اخر هو
 غير منصرف به كما فيما نحن فيه اقوال الحق في الجواب ان يقرأ بينهما فرق بان الجمعية الاصلية
 لم تزل بالعلمية بخلاف الوصفية الاصلية فانه قد زالت بالعلمية وهوذا الجواب بابطال السند
 المسأوي المنع كمالا يخفى (قوله والتانيث غير مسلم) اي غير موجود فيه فليس قوله
 غير مسلم بمعنى لانم والا يلزم المنع على المنع لان قوله فانقلبت منع لما ذكره المجيب في جواب
 السؤال المقدر لا يقرأ لا احتياج الى نفي التانيث عنه لان حضاجر لو وجد فيه تانيث مع عدم وجود
 العلمية ايضم يكون منصرفا لعدم تحقق منع الصرف بسبب واحد لا بانقول انه اراد بذلك طريق
 الجواب عن ذلك الاعتراض من وجهين احدهما نفي العلمية عن التانيث وثانيهما نفي التانيث قال
 هو لا ناهى التانيث قوله والتانيث غير مسلم منافي لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان
 قوله والتانيث غير مسلم حقا بنفسه لان الضبع يشتمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح
 وهكذا نقل عن القاموس ايضم وكن اش في الحاشية المذكورة خصها بالانثى لانه توهم من كلام اهل
 اللغة انها مونثة لانه حكم بتانيثها في كلام اهل اللغة ومن ادعى انها مونثة صاعبة انتهى كلامه
 قال الفاضل السم وفيه ان كونه مونثا سماعيا ايضم يكفي في التانيث مع العلمية وكونه علم جنس
 لضبع مذكرا كان او مونثا لا يضر في كونه مونثا سماعيا مؤثرا في منع الصرف كارب وعقرب وسقر
 انتهى كلامه اقول المونث المفعول ما كان علامة التانيث مقدرة فيه واليه صرح مولانا عاب
 فيما سبق وقد ذكرناه في التانيث المعنوي فلا يكون المونث السماعية داخلية في المونث
 المعنوي فلا يكون المونث السماعي مؤثرا في منع الصرف والظان بين المونث المعنوي وبين
 المونث السماعي عموما وخصوصا من وجه ثم ما ذكره من الامثلة كالارب والعقرب والسقر
 مونث معنوي وان كان سماعيا لان في ارب وعقرب حرف الراء قائم مقام التانيث فان تصغيرهما

اريستو وعقيرين **وما في سقر فلان علامة التانيث** مقدرة فيه **علم** ما مر في موضعه ثم اقول ان
 ما ذكره مولانا **محمدا** من ان هذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفاؤه بشعر بان قوله
 غير مسلم كان بالنسبة الى الضبع على ما صرح بتانيثه في الحاشية المذكورة انما مع انه ليس كذلك
 بل هو بالنسبة الى حضاجر بدليل ما ذكره في الاعتراض من قوله فان فيه العلمينة والتانيث
 لان ضمير فيه راجع الى حضاجر بدليل قوله لانه علم للجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا لان معناه علمي
 ما ذكر الشئ في الحاشية ان حضاجر علم للجنس شامل للضبع بان يكون الضبع فيهما من افراد هذا الجنس
 لا بمعنى انه علم للجنس هو الضبع علما للمذكور **اليوناني** كحضاجر فاذا علمت ذلك فلا يكون قوله
 والتانيث غير مسلم مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفاؤه وهي قوله الضبع هي الانثى والضبعان
 هو لذكور والجمع اه وعلى هذا قوله وحضاجر علم للضبع غير منصرف معناه ان حضاجر حال كونه
 علما للجنس شامل للضبع بان يكون الضبع فردا لهذا الجنس **لانه** علما للجنس الضبع بحمل الاضافة
 بيانية (قوله لانه علم للجنس الضبع اه) قال الشئ في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم
 للجنس شامل للضبع لا للجنس هذا الضبع انتهى واعلم ان الجنس هو الذي كان موضوعا لمفهوم
 كلي كحضاجر واسم الجنس ايضم موضوع لمفهوم كلي كالضبع والاسد بينهما فرق معنوي
 ولفظي اما الفرق المعنوي فهو ان المعلوماتية والمعهودية بين المتكلم والمخاطب معتبرة في علم
 الجنس دون في اسم الجنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المتفرد ووضع بازائه من
 حيث معلوماتيته ومعهوديته بين المتكلم والمخاطب لفظا واسما وكذا اذا تصور مفهوم
 للضبع ووضع بازائه من هذه الحيثية لفظ حضاجر واما اذا وضع لفظ الاسد على هذا المفهوم فهو
 اسم جنس لعدم اعتبار المعلوماتية فيه وكذا اذا وضع لفظ الضبع والدليل على اعتبار المعلوماتية
 فيه اي في علم الجنس وعدم اعتبارها في اسم الجنس ان اسما غير المنصرف المتأنيك والعلمية
 بخلاف الاسد فانه منصرف فليس فيه اعتبار المعلوماتية وان امكن فيه المعلوماتية يجعله علما
 واما الفرق اللفظي بينهما فهو ان الصفة للعلم للجنس لا يكون الا معرفة بخلاف الصفة في اسم الجنس
 فانها تكرة قال الفاضل السمعاني قوله علما في قوله وحضاجر علما للضبع منصرف على الحالية
 من حضاجر مع انه مبنياء ولكن جوز ذلك ابن مالك وكان الشئ اختار هذا حيث قال نقيير الجواب
 ان حضاجر حال كونه علما للضبع وجعله حالا عن ضمير غير منصرف بتاويل غير بمعنى
 لا لئلا يلزم نقد الضاف تكلف بوجوب تقييد كون حضاجر غير منصرف بخالفة العلمية
 للضبع مع انه بدون العلمية ايضم غير منصرف انتهى كلامه اقول ما قال الفاضل السمعاني بقوله وكان
 الشئ اختار هذا حيث اه ليس بشئ لانه لم لا يجوز ان يجعل الشئ قوله علما حالا عن الضمير الذي في غير
 منصرف الا انه قال ان حضاجر حال كونه علما للضبع لبيان حامل المعنى لان الضمير راجع اليه

فيكون حالا من حضاجر حقيقة لان صاحب الحال ليس الضمير نفسه بل مولا لان الحكم وهو
 منع الصرف غير ثابت الاضاجر ثم ما دعى الفاضل السم التكلف فيه دعوى بلا وهو غير تام
 ووخا لانهم جعلوا الخبر في قوله بلا بمعنى لا وقد قال مولا ناعب في قوله بلا بغيرهاء الباء
 للملا بسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلاهه بل لا بهاء كذا في قوله كنت بغير مال فان
 المعنى كنت بلا مال بل لا مال لانك كنت بهاء ير المال فهو حمل الغير بمعنى لا وايضا ما
 ادعى الفاضل الدنا كور الوجوب في قوله يوجب تقييدا اي كونه حالا من ضمير غير منصرف
 يوجب اه ليس بصحيح لان ذلك ليس الاسباب للتوهم لا للوجوب وكلام مولا ناعب يشير الى
 انه سبب للتوهم لا للوجوب على ان هذا التوهم يكونه حالا من الضمير في غير منصرف ليس
 على ما ينبغي (قوله ولم يقل الجمع شرطه اه) والمقار منه اقامة نكتة لتغيير الاسلوب نان
 ما قال في الوصف فهو اسلوب في اعتبار الاصاله فلا يرد ان تعيين الطريق ليس من داب المناظرة
 (قوله لتلايتوهم اه) ويمكن ان يتم لو قال مثل ما مر في الوصف يلزم ان يكون المعتبر في الجموع
 هو الاصاله فقط مع ان الجموع كـ كل لا معتبرة وسبب لمنع الصرف (قوله اذ لا يتصور العروض
 في الجمعية) لا يتم ان الجمعية اذا لم يكن عارضية فالحكم بان شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل
 لغولانا نقول هذا الشرط لدفع توهم العارضية في الجمع ثم انك قد عرفت ان السبب لمنع الصرف
 هو الجمعية لا الجمع ولهذا قلنا الش في قوله وشرطه اي شرط قيامه مقام السببين اي شرط كونه
 قائما مقامهما وهو مساهل للجمعية (قوله ان يتم قد نصبت اه) ولا يخفى ان هذا كلامه الى
 قوله فدا نقول في سراويل يدل على وجوب تقديم السؤال الوارد على حضاجر على السؤال
 الوارد على سراويل اذ السؤال الوارد عليه ناش من جواب السؤال الوارد على حضاجر
 مع ان ذلك ليس بواجب لانه يجوز ان يجعل الامر بالعكس كما لا يخفى الا ان يتم لما
 كان المناسب بالانعام ان يكون السؤال الوارد على حضاجر مقدا لمقوله هذا جعل كلامه على وجه
 يدل على وجوب تقديم السؤال الوارد على حضاجر بالم بالم الاستحسان وقيل انما قدم
 السؤال الوارد على حضاجر لانه غير منصرف اتفاقا بخلاف سراويل وقيل وجه التقديم ان
 حضاجر جمع حقيقة بخلاف سراويل (قوله وهو لاكثر) لا يتم ايراد هذا القول يضر للمجيب
 لان السائل لم يراع لعدم حرفه فد ك في الجواب يستلزم تقوية السؤال لانا نقول يصح
 الجواب بهذا الوجه ايضا بل الجواب بهذا الوجه ابلغ كما لا يخفى (قوله انه اهم اعجمي)
 ومباراة المص يشير بان قوله اعجمي خبر مبتداء محذوف اي وقد قيل هو اعجمي والظن من
 كلام الش ان قوله اعجمي صفة للاسم الذي هو خبر ان (قوله ببناء هذا الجواب على تعميم
 الجمعية اه) وهذا الجواب على تقدير التسليم اي انالانم ان كونه ضمير منصرف بسبب الجمعية

بل الحمل على الموازن و بعضهم يجعل ذلك الحمل مبيا لمنع الصرف والحاصل ان من قال بكونه
 غير منصرف جاز ان يكون منع صرفه للحمل على الموازن وعلى تقدير كونه غير منصرف
 عند المص ايضاً جاز ان يكون منع صرفه للحمل على الموازن لا للجمعية لان المص فيما سبق
 من الابواب التي يكون بسببها منعيتها عندنا واليه صرح في شرحه لا يقيم هذا الجواب المتضمن
 لتعميم الجمعية عن الحقيقي والحكمي يكون جواباً عن السؤال بحضاجر ايضاً لان وزن حضاجر
 ايضاً من اوزان الجموع العربية كمساجد فلواقام المص هذا الجواب في حضاجر يندفع السؤال
 من سراويل فلا يحتاج الى ذكره ثانياً لاننا نقول تعميم الجمع من الحالي والاصلي موافق لاصل
 بخلاف تعميمه من الحقيقي والحكمي فانه خلاف الاصل وعند الضرورة او نقول تعميم الجمع من
 الحقيقي والحكمي كان لاجل الحمل على الموازن وذلك الحمل في لفظ العجمي دون العربي لان
 لفظ العجم بين الالفاء العربية قريب فينبغي ان يكون الغريب تابعاً للمتوطن بدون العكس
 وهذا اعتراض مشهور منسوب الى والد مولانا مص وجوابه مشهور عن مولانا الهنا كور تقرير
 الاعتراض انه لا بد ان يحتمل غير المنصرف على المنصرف لان الاصل في الاسم الانصراف يعني لو كان
 منع صرف سراويل لاجل حمل المد كور يلزم حمل الاصل على الفرع وهو غير جائز وتقرير
 الجواب ان لفظ العجمي قريب بين العرب فينبغي ان يكون العريب تابعاً للمتوطن لا العكس
 اقول الاعتراض غير متوجه ههنا لان سراويل مما وجد غير منصرف في كلامهم فهو من قبيل
 حمل غير المنصرف على غير المنصرف وذلك الحمل لعدم الجمعية فيه مع كونه غير منصرف في كلامهم
 كما عرفت فلا يحتاج الى الجواب الا ان يقرأ الجواب على نقدير التسليم (قوله وسيل عربي) وهو
 جواب على تقدير التنزل اي لانم ان يكون سراويل عربياً بل عجمياً والكلام في العربي ولو لم
 فهو جمع سرولة كما ان قوله قيل انه اعجمي جواب على تقدير انه تنزل اي لانم ان يكون عربياً
 بل هو اعجمي والكلام في العربي دون العربي اعجمي معاً ولو سلمنا انه حمل على موازنه اذ وفيه
 ايضاً مثل ما مر من انه اذا كان عربياً لم يحتمل على موازنة نجي العربي وهو اول من فرض الجمعية
 فيه والجواب ما مر من ان لفظ العجمي يكون تابعاً للعربي لانه قريب بين الالفاء العربية والغريب
 يكون تابعاً للمتوطن دون العكس (قوله بقدر) مفعول مطلق حذف فعله اي قدر تقدير او انما
 لم يقل المص الجمع شرطه ان يكون في الحال او في الابل او في التقدير لان الجمعية التقديرية
 احتمال يقيم مرتبة الجواب عن الامتناع فلا يجوز حملها في اول الامر بخلاف الجمعية الاصلية
 وبعبارة اخرى باننا اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمع التقديرية بهذا القول ولم يقل
 الجمع تحقيقاً او تقدير شرطه صيغة منتهى الجموع كما قال في البدل تحقيقاً كثلث و مثلث او
 تقدير كعمر اشارة الى ان كون الجمع التقديرية معنبراً في منع الصرف غير مرضي ولان الجمع التقديرية

ليس امرا محققا بل هو محتمل فلذا ذكرنا ههنا ولم يذكر في التعداد كذا ذكر السيد
 قلبي سره (قوله فانه لما وجد غير منصرف) في موارد استعمالهم لعدم دخول الكسر والتثنية مع كونه
 على صيغة منتهى الجموع ومن قائلهم انه (قوله فانه صمي كل قطعة من السراويل) اشارة
 الى ان له نسبة الى الجمع الحقيقي لانه صمي كل قطعة من سراويل سروالة ويقال لجموعها سراويل
 فهو وان لم يكن جمعا حقيقيا ولكن يكون له نسبة اليه ثم ان لفلا كان للظن وهو عبارة السيد قلبي سره
 اورد في شرحه لهذا الكتاب فهو للاشارة الى ان مفرد السراويل ايض من فروغ كجمعه لان سروالة
 لم يجمع في كلامهم بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرفة التي يتناول السراويل
 وغيره والحاصل انه لا يطلق السرولة على القطعة المطلقه ولا يكون مخصوصة بقطعة السراويل
 حتى يكون سروالة واحد سراويل ففرض ان سروالهمي قطعة من السراويل ثم جمعت على
 سراويل لا يقر لم لم يحمل اي الش سروالة بمعنى اقطاع الخرقه حتى يكون واحدة تحقيقا وجمعه
 فرضيا وهذا اول من فرضيته مما معالانا نقول هو غير متصور لان سراويل مختص بالازار فلا بد ان يكون
 كل واحدة بمعنى اقطاع الازار لا الخرقه قيل يجوز ان يكون سراويل غير منصرف للجمعية
 الحقيقية بان كان هذا الجمع مما ينقل من معنى الجمعي الى معنى الجنسي فجاز نقل سراويل من معناه
 الجمعي وهو اقطاع المطلق اي اقطاع الخرقه لا اقطاع السراويل الى المعنى الجنسي وهو جنس
 السراويل بدون ملاحظة معنى الاقطاع فيه اي في سراويل واجيب عنه بانه لم يجمع في كلامهم
 نقل الجمع الى الواحد الذي هو الجنس بل ينقل في كلامهم الى الواحد الذي هو الشخص كما سبق
 في مدائن وفيه نظر من وجهين الاول انه ينتقض بحضاجر لانه نقل ايض من معنى الجمعي الى الواحد
 الذي هو جنس والثاني ان قولهم ان الجمع لا ينقل من معناه الجمعي الى الجنسي انما هو الجموع الحقيقية
 لا الفرضية وسراويل جمع فرض واجيب عن الاول بان المراد من عدم نقل الجمع من معناه الحقيقي
 الى الواحد الذي هو الجنس هو اسم الجنس فلا اشكال لان حضاجر علم الجنس لا اسم الجنس (قوله
 والاصل في الاسماء الصرفة) والوجه الثاني ان لا احتياج الى هذه العبارة لا بالو
 فرضنا ان الاصل في الاسماء منع الصرف ايض اذا صرف سراويل بضم الهمزة الجمعية فيه فلا اشكال
 فيه نعم يجوز ان يراد بها اذا كان المقام ههنا بقوة الصرف مع انه ليس كذلك بل المقصود ان سراويل
 اذا كان منصرفا لعدم اعتبار الجمعية فيه فلا اشكال فيه الا ان يقر انما وردت اشارة الى علة جواز
 الصرف اي اذا صرف سراويل لعدم الجمعية فلا استحالة في صرفه لان الاصل في الاسم الصرف واعلم
 انه لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا وقع لفظ اذا في الاول في موقعه وفي الثاني وقع موقع
 ان للمشاكله فلا يردح ما قيل ينبغي ان يقر وان صرف فلا اشكال (قوله بالنقض به) اي سراويل
 اي بسبب النقض به على قاعدة الجمعية ولا يخفى انه لما كان مراد الش من كلامه هذا ان لا ننفي

الجنس أي نفي جنس الاشكال منه على قاعدة الجمع من انه يلزم ان يكون مراد ويل منصرفا لعدم
الجمعية الحالية والاصولية لانفي جنس الاشكال مطلقا سواء كان على قاعدة الجمع ولا فلا منافاة
بوجود الاشكال على غير قاعدة الجمع أي على تقدير كونه مفردا منصرفا بانه اذا كان مفردا منصرفا
فيلزم ان يكون منصوبا ببيع مثلا منصرفا لانه على وزن المفرد فيدخل في قوة جمعيته فتور
وقصور كما مر في الجمع واجيب عن بوجوه الاول نالانم ان يكون مراد ويل مفردا بل هو جمع
نقد ير او فرضا وان لم يوتر في منع الصرف ولو سلم فنقول هـ نادر لان المفرد المنصرف هـ اليه
الا مراد ويل فقط مع ان المعتبر في فتور الجمعية هو مشابهته بالمفرد الذي لم يكن نادرا قليلا
بل كان كثيرا ولو سلم فنقول المراد هو مشابهته في الوجود بالمفرد الذي هو عربي لا عجمي حيث
لا اعتبار لموازنة الاعجمي (قوله اعيال كل جمع منقوص على فواعل) قال مولانا عاب وكذا كل مفرد غير
منصرف منقوص كقاع اسم امرأة واعيل مصرا على لا مقصور كما على فان الالف فيه نابتة لجمعها
انتهى كلامه قال مولانا عصم لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص يشتمل قاض اسم امرأة
واعيل تصغيرا على لكان اعم فائدة انتهى كلامه قال الفاضل اسم فيه لم يناسب ببناء الجمع
الا من جهة الامثلة ولم يناسب ايضا لشبهه بقاض فانه داخل في المشبهة على ما ذكره مولانا عصم
انتهى كلامه اقول حاصل ما قال مولانا عصم ان الكلام فيما نحن فيه وان كان في الجمع ولكن الكلام
من باب العدل الى باب المرفوعات في منع الصرف فلو قال الشئ كل غير منصرف منقوص سواء
كان مفردا او جمعا لكان اعم فائدة ويناسب بالدقام الذي هو الهمزة المسمى بلا ينصرفات
فاذا عرفت ذلك فما قال الفاضل اسم بقوله وفيه انه ح لم يناسب ببناء الجمع الا من جهة
بعض الامثلة وهو جوار ليس بشئ الا ان يقيم المناسب هو جمع باب منع الصرف مع ما نحن فيه
وهو باب الجمع لا يقيم باب الجمع اقل في باب منع الصرف لانا نقول الكلام في باب الجمع من
حيث انه منصرف لان الكلام فيه ثم ما قال الفاضل المذكور بقوله ولم يناسب ايضا تشبيهه
بقاض فانه داخل في المشبهة ليس بجمع لان مراد الفاضل المذكور من كلامه الى قاض اذا
كان داخلا في المشبهة فيلزم تشبيه الشئ بنفسه ولكن هذا التوهم بعيد عن عقل السليم
لان ما هو داخلا في المشبهة هو قاض علم امرأة فانه غير منصرف للعلمية والنادية بخلاف قاض الذي
هو مشبه به فانه ليس علما لامرأة فلا يكون داخلا في المشبهة اقول المراد من قوله كقاض هو
قاض وما يشابهه في حذف اليا وادخال التنوين فقاض علم امرأة واعيل تصغيرا على مثل قاض
في الحذف والادخال المذكورين فيقارن اعيال بالتنوين وحذف الياء ورأيت اعيالي بفتح
الياء ومررت باعيال بالتنوين وحذف الياء كقاض فنحو جوار مثلها وايضا لما كان في جوار وما
يشابهه من الجمع المنقوص على فواعل خلاف في كونها منصرفا وغير منصرف خص نحو جوار اي

جمع منقوص على فواعل ولهذا قال رفعا وجرا ولم يقل رفعا ونصبا وجرا مع ان جوار في حال النصب
 كقاس في نهدم حذف الياء وعدم دخول التنوين واد اعرفت هذا فلا يبرء ما قال مولانا عصم
 ثم ان التقدير الذي اوردناه مولانا عيب ما لا كلام فيه وفي بعض كتب اللغة الجارية افتاب وكتبه زلف
 وكشتي والجاريات والجواز جمع (قوله اي في حالتي الرفع والجرا) اشار به الى انهما منصوبان
 على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف هذا ما قال مولانا عيب فيكون رفعا و
 جرا منصوبين على حذف المضاف وهو الحالة اي حالة الرفع وحالة الجر فحذف المضاف واعطي
 اعرابه على المضاف اليه ويحتمل ان يكون رفعا وجرا بمعنى مرفوعا ومجرورا فيكون كل واحد
 منهما حالا عن جوار والعامل هو المماثلة المفهومة من الكاف لان الظرف لتوسعه يتقدم على
 العامل المعنوي وهذا الحال يتقدم عليه عند بعضهم الا انه غير مرضي للمصم حيث قال ولا يتقدم
 الحال على العامل للمعنوي ويحتمل ان يكون نصبهما على المصداقية اي ترفع ونجر رفعا وجرا
 كقاس اي كرفع قاس وجره الا انه يحتاج الى تقدير المشبه به ولهذا لم يتعرض اليه قال مولانا
 عصم قوله رفعا وجرا ظرف متعلق بمعنى "لنحو" انتهى كلامه قال الفاضل السم وفيه ان هذا
 خبر مناسب اذا بس المراد ان ما هو مماثل لجوار في حالتي الرفع والجر فحكمه اند مثل قاس كما
 لا يخفى بل المناسب ان يكون الظرف بل الحال متعلقا بالمماثلة المفهومة من الكاف في قوله
 كقاس فان الظرف لتوسعه يتقدم على العامل المعنوي وهذا الحال عند بعضهم انتهى كلامه
 اقول ما قال مولانا عصم معناه ان قوله رفعا وجرا ظرف متعلق ومرتبطة بمعنى لنحو وليس
 متعلقا ومرتبطة بقوله جوار في معنى قوله ونحو جوار وامثاله في حالة الرفع والجر حكمه حكم
 قاس لان امثاله فقط حكمه حكم قاس كما توهمه الفاضل السم فهذا كلامه حسن وتحقيق
 جيد لا ريب فيه فلام الفاضل السم على ما سبق من جملة ما لا يعنى (قوله والتنوين فيه تنوين
 الضرف) يعنى به التمكن فلا يردح ما قال بعض المحشيين من انه يلزم ان يكون التنوين
 زائدا على خمسة وليس كذلك (قوله لان الاعلال المتعلق) قال مولانا عصم لا اعلال في جوار
 نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه في التركيب انتهى كلامه قال الفاضل
 السم وفيه ان الاولى ان يصلح مفردات اللفاظ بالاعلال ثم تتركب بعضها مع بعض فما وجه
 ما ذكره بعض المحققين وهو مولانا عصم انتهى كلامه اقوال مراد مولانا عصم من كلامه ان
 الاعلال لا يكون متعلقا بجوهر الكلمة بل يعرض بعد تركيبها بالعامل فيكون الاعلال
 متأخرا عما يعرضها وهو منع الضرف والحاصل ان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ما يكون
 في وسط الكلمة لانه لا دخل للعامل فسماه وسط الكلمة بخلاف الاعلال في اخرها فان
 للعامل فيه دخلا لان في عامل الرفع يكون الضمة سببا لالتقاء الساكنين وفي عامل الجر

يكون الكسر سبباً له فالاعلال في آخر الاسم المنكرة يكون بعد دخول التنوين عليه لان التقاء الساكنين إنما يكون بالتنوين واما منع الصرف فلا يتوقف على تركيبه بالعامل فيكون مقدماً على الاعلال فلما تبين معنى كلامه مما ذكرنا فتبين مما جازى ما ذكره الغاضل الاسم ثم اقول في دفع ما ذكره مولانا مع ما نالنا ان يكون الاعلال بعد التركيب بالعامل لم لا يجوز ان يكون الاعلال بعد ملاحظة تركيبه بالعامل وهي مما يتعلق بالعقل والعقل ان يلاحظ الاسم قبل تركيبه بالعامل بالتنوين وبعد ذلك يتوجه بالاعلال فلا يلزم حتمية منع الصرف عليه فما ذكره الشرح من ان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم انه اندامو باعتبار تلك الملاحظة فاندفع النقض ح (قوله بعد تمامها) لان احوال الكلمة انما يكون بعد تمامها (قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف) وهذا لدفع ما يقيم ان الاعلال كما يكون مقدماً على منع الصرف يكون مقدماً على الصرف لان الصرف يضم من احوال الكلمة بعد تمامها فمكيف يصح الحكم على كون الاسم منصرفاً قبل الاعلال ونقرر الجواب بوجهين الاول ان الملاحظة بالصرف مقدم على الاعلال لان الاصل في الاسم الصرف والثاني انه اذا كان الاصل في الاسم الصرف فكان الصرف متعلقاً بجوهر الكلمة وقوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف جازان يكون علة لكون اصل جوار جوارى ما انضم والتنوين دون انضم فقط (قوله فمبنى الاعلال) اي اذا كان الاصل في الاسم الصرف فمبنى الاعلال على ما هو الاصل هو الصرف (قوله فصار جوار على وزن سلام) اي يكون في الوزن مشابهاً بسلام وكلام قيل هذا يدل على انصرفه لاجل انه على وزن المفرد كسلام وكلام وقوله لم يبق انه يدل على ان انصرفه لاجل عدم بقائه على حرفين بعد الالف وبينهما نناف والجواب عنه اما اولاً فلان كونه على وزن المفرد يستلزم عدم بقائه بعد الالف حرفان ولهذا اوردناه بفاء التفریع واما ثانياً فلانه اشار به الى انصرفه بوجهين المذكورين لا يقيم ان التنوين سقطت بسقوط الضمة لانها تابعة لحركة آخر الكلمة فاذا سقط المتبوع سقط التابع لاننا نقول بالتنوين تابع للحركة في التلفظ لا في السقوط (قوله ولهذا لا يجري الاعراب على الراء) لانه لو كان آخر الكلمة هو الراء فلا بد من اجراء الاعراب عليها لوجود العلة لمقتضية الاعراب وهو العامل (قوله فانه لما سقط تنوين الصرف) فاصل جوار جوارى بالتنوين فلما حذفت الضمة فالتقى الساكنان فحذفت الياء وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل للصرف عوضاً عن حركة الياء او يقيم بعد حذف الياء حذف تنوين الصرف ايضم ثم عوض عن الياء او عن حركتها تنوين آخر وان قيل تنوين العوض هو الذي كان عوضاً عن المضاف اليه على ما سبق في بحث الاسم وعلى ما سيجي في آخر الكتاب فكيف يكون عوضاً عن الياء او عن حركتها قلنا جازان يكون تسمية هذا التنوين بالعوض عند من

اخرو وجود منع الصرف (قوله لان الاضافة) ولان تأثيرها اما في الجزء الاول وهو بوط لما عرفها
 واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا بطلانه مشغول بالاعراب الحكيمتي والمراد من
 الاضافة هو التركيب الاضافي (قوله فكيف توثر) اي اذا كان تركيب الاضافي تخرج المضاف
 الى الصرف او الى حكمه فكيف توثر هذا التركيب في المضاف اليه ما يضاف اليه اي تأثير الذي
 هو هذا المضاف اي ضد تأثيره قيل غاية ما لزم من الدليل ان يكون المضاف منصرفا والمضاف
 اليه غير منصرف ولا بأس به كما في مرت بغلام احمد بنتح الدال فانه مضاف اليه مع انه غير
 منصرف والمضاف منصرف وذلك لا يسوغ لزم اجتماع الضدين في كلمة واحدة بل في كلمتان
 وهما المضاف والمضاف اليه الا ترى ان بعلبك جزء الاول مبني والاخر معرب مع ان المنفقات
 بين المعرب والمبني اشد والجواب ان يقيم ليس المراد ان يجعل الجزء الثاني منصرفا بل المراد
 ان الاضافة لما كان مبالا نصرف الجزء الاول فلا يناسب ان يجعل مبالا لعدم انصرف الجزء الثاني
 اذا اضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا يناسب ان يجعل واحدا من هذين المنتسبين علته
 بحكم مخالف للاخر وهذا كلام لا غبار عليه ويمكن ان يجاب ايضا بانه اما كان التركيب من المضاف
 والمضاف اليه في حكم كلمة واحدة فيحقق الضدين في الجزئين في حكم اجتماع اذا كان علمين لشخص
 واحد فلا يكون فيه معنى الاضافة فكيف يصح قوله لان الاضافة واجيب بان حكم التركيب
 المضاف العلم كحكم التركيب المضاف الغير العلم في كونهما معربين باعرابين ثم ان الاضافة اذا
 لم يوتر في منع صرف المضاف ولا المضاف اليه فلا يوتر في مجموعهما ايضا لما مر فلا يردح ان المراد
 ليس منع صرف المضاف او المضاف اليه كما هو الظاهر من كلامه بل المراد منع صرف المجموع من حيث
 المجموع (قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات عند جماعة) ينهم المصنفون
 من قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعدح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لهذا هذا
 ما قال مولانا عاب قال مولانا عهم وتبعه الناضل السم وفيه انه لا فائدة في الحكم بمنع صرفه عند عدم
 ظهور الاثر انتهى كلامه قال السيد قدس سره في حاشية التتوسط لما كان الجزء الاخير من تابط شرا
 مشغولا باعراب الحكمي الدالة على الصفة امتنع ظهور الاعراب فيه لثنا فصار اعرابه تقديريا
 فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات انتهى اقول كلام السيد قدس سره يشعر بان
 الاعلام المذكورة لو كانت غير منصرفة بعدم ظهور اثرها لثنا عند من ذهب الى انها من المعربات
 المحلية فمما لا بعد له فكلما الناضل السم مما لا طائل تهمته قال مولانا عهم على قوله لان الاعلام
 المشتملة وما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات ان التركيب الاسنادي
 ليس بمعرب ولا مبني انتهى كلامه اقول لم لا يجوز ان يقر ما وقع في بحث المركبات فيقول العلمية
 وما ذكره الشافعي هو بعد العلمية فلا منافات ح ويدل عليه ما ذكره السيد قدس سره حيث قال

ان مثل تأبطشرا علمنا من قبيل المبنيات العلمية على بنائها ثم لا يخفى انه لو قال لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات فكيف يتصور رفيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات لثم اللام بلا احتياج الى باقي المقدمات الا انه ذكره لدفع ما يقيم ان ما هو من قبيل
المبنيات هو التركيب المشتمل على الاسناد وهذا المركب اذا جعل علما لم لا يجوز ان يكون فيه
من احكام المعربات فيكون غير منصرف (قوله فان التسمية بها) وهم يجعلون الجملة علما اذا دلت
على قصة غريبة ونكلموا في القضية الغريبة قيل ان من الناس من اخذ شيئا في ابطنه وراي
رجل له كذا لك فقال ذلك ارجل له تأبطشرا ثم سمى له بها وقيل رجل كان قد حطب وجاء
به في بية وامراء ته فتح ذلك ورايت حية بينه فقالت تابطشرا ثم سمى له بها (قوله فلو بطرق)
وهو من الدربق بالانها سيرة ربه رقتن اي توتغير تلك الجملة بعد العلمية سواء كان التغير بالحركة
او بغيرها يدكرها ان نعوت عندها تلك الدلالة (قوله فان قلت اه) واجيب بان ما تضمنه حرف العطف
فهو خارج بقوله من نبر حرفية جزء واما المركب من الاصوات فهي خارجة بقاء الكلمة
لان المراد منه هو الكلمة الحقيقية والاصوات ليست بكلمة لانها ليست بلفظ (قوله علمين) قيد
لما يكون الجزء الثاني منه صوتا وما يكون متضمنا لحرف النطق فمع ما قال الفاضل السمع قيا خمسة
عشر وستة عشر بكونهما علمين لان العلمية لا بد في كلها ليكون مواد النقص الا انه اكتفى
بكون سبويه ونفطويه مشهورين بالعلمية ليس بشئ كما لا يخفى (قوله كانه اكتفى في ذلك اه)
وانما قال كان وهو المظن لان لا كتفاء بما يندكر فيما بعد ليس مجزوما به لان فيما تضمن بحرف
العطف اختلاف قال بعضهم انه مبني وقال بعضهم انه معرب غير منصرف فعلى الاول يصح
الاكتفاء بما يندكر فيما بعد ولكن يحتمل ان يذهب المصنف الى الثاني الا انه غير مجزوم به لا يقيم
بذلك ان كان غير منصرف عنده فما وجه ذكره فيما بعد ان الجزء الثاني اذا كان متضمنا بحرف العطف
بهيانا نقول ما هو من كور فيما بعد قبل العلمية وهما بعد العلمية فلا تدافع وكذا ما يكون
الجزء الثاني منه صوتا كونه مركبا من كلمتين عنده غير مجزوم به لانه جاز ان يكون مراد
من كلمتين ان لا يكون احدهما تابعا للآخر في التلفظ بان كانتا مستقلتين ولا يكون الصوت
كك بل هو تابع للآخرى فيه فهو خارج بقاء الكلمة الا ان خروجه بها غير مجزوم به عنده
قال مولانا عصم والجامع على قوله كان بالظن ان خمسة عشر مثلا خارج بقوله من غير
حرفية جزء لان الحرف فيه جزء اقول ان المراد من الجزء في مفهوم التركيب جاز ان يكون
الجزء الذي كان التركيب موقوفا عليه وليس حرف العطف كك فان تركيب خمسة بعشر
لا يتوقف على حرف العطف وما ذكر يتبادر من مفهوم التركيب ويشعر به اخراج قوله النجم
والصق (قوله بما ذكره) الى صريحا او كناية فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان المصم لم يندكر

فيماء بعد الا ما هو المتضمن بحرف العطف و لم يذكر فيما بعد ان سيبويه و نفطويه من قبيل
المبنيات لان ما هو الجزء الثاني منه صوتا يكون مذكورا فيما بعد بالكناية وان لم يكن مذكورا
صراحيلا انه قال فيما بعد ان الدركب الذي لم يتضمن الجزء الثاني منه حرفا فهو معرب باعتبار
الجزء الثاني مثل بعليك فهذا يقتضي ان يكون مثل سيبويه و نفطويه معربا بهذا الاعتبار
(قوله اصلا) اي لا صريحا ولا كناية (قوله مثل بعليك) فانه علم البلدة قال الفاضل السم فيه انه
اذا كان بعليك علما للبلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث كما هو وحور فلم يكن
مثالا قذعيا للتكرير كيب الموثر في منع الصرف انتهى كلامه اقول التانيث فيه غير معتبر لانه لو جعل
بالميك علما للرجل ايض كان غير منصرف للتكرير كيب والعلمية فيكون ح مثالا قطعيا للتكرير كيب الموثر
في منع الصرف او نقول اسماء الاماكن يكون غير منصرف بتا ويلها بالبلدة ومنصرفا بتا ويلها
بالمكان لعدم التانيث كما قالوا فح يلزم ان يكون بعليك منصرفا عند ناء ويلها بالمكان مع انه
ليس كذلك فيما ذكرنا ظاهره حاجة كلام الفاضل السم (قوله من غير ان يقصد بهما نسبة) اي لا في
الحال ولا في الاصل فلا يرد الاشكال على عبد الله علما لانه قصد بين جزئية نسبة في الاصل (قوله
الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف) اشار به الى ان الالف واللام للمعدودان
لم يتعرض في اسباب الاخرى الى ذلك لان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون من نفس الكلمة
وتانيهما ما يكون لمنع الصرف فاشار به الى ان هذا الشرط ليس لمطلق الالف والنون بل للالف
والنون المزيدين بخلاف التانيث والجمع فكل تانيث فيه العلمية يكون سببا لمنع الصرف
وكل جمع مع صيغة منتهى الجموع سببا لمنع الصرف ويتصل ان يكون اشارة الى دفع ما قيل ان
اسباب منع الصرف لا يكون الا ما نال الاسم والالف والنون لا يكون صفة له فلا يجوز ان الالف
والنون من اسباب منع الصرف وذلك لان الالف والنون المعدودين بينهما من اسباب منع
الصرف هو الالف والنون المزيدين فان فكونهما من اسباب منع الصرف باعتبار زيادتهما فيه
والزيادة وصف فيه ثم ان قوله المعدودان بصيغة التثنية دون الافراد لرعاية عبارة المصم
وهي قوله ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسهما فتأخر حذف ما ذكره مولانا عصم من ان الاولى
المعدود بالافراد لانهما معدودا واحدا من اسباب انتهى كلامه (قوله لانهما من الحروف الزوائد) التي
يجمعها هويت الاسمانا ويجمعها قولهم اليوم تنسأها وحروف هذه الكلمة رائدة قيل لو فسر قوله
مزيدين تين بانهما زيدا في اخر الاسم لكنا اولي لانهم صرخوا ان قولنا حسان بفتح الحاء المهملة
وبالسين المهملة المشددة ان كان من الحسن بكسر الحاء والسين المشددة على وزن فعلا فف هو غير
منصرف لكونهما رائدين وان كان من الحسن بضم الحاء فهو على وزن فعال بالمعين المشددة فهو
منصرف لكون النون اصلية في مقابلته اللام مع ان الالف والنون على هذا التقدير ايض مزيدين

لأنهما من حروف كلمة المذكورة أقول ما ذكره الشرح وجه التسمية وفي وجه التسمية يكفي هذا
 القدر (قوله لمضارعهما ألفي اه) فالالف والنون مشبه وا ألفي التانيث مشبه به وقوله
 في منع دخول ناء التانيث وجه المشبه قيل لم جعل وجه الشبه المنع المذكور مع إن وجه الشبه
 كثير ككون سكران مثل حمرا في كون الحرف الأول منهما مفتوحا واجيب بان منع الصرف دائر
 ومتوقف على منع دخول التاء وجود أو عدمه فكلما كان المنع المذكور موجودا فمع الصرف
 يضم موجود وفي مثل ذلك ما أن لا يكون المنع المذكور موجودا فلذلك لم يمنع الصرف بخلاف فتح
 الأول فان منع الصرف ليس دائر عليه لا وجودا ولا عدمه أما وجوده فلا يمتنع في ذلك ما أن فتح الأول
 موجود كحمراء مع عدم منع الصرف فيه وأما عدمه فلا يمتنع في عمران وعثمان ليس فتح الأول مع
 وجود منع الصرف فيهما (قوله في منع دخول ناء لتانيث عليهما) أي على الألف والنون والقي
 التانيث لا على أحدهما فقط كما يقتضيه المعنى لأن وجه الشبه ح يكون وصفا للمشبه والمشبه
 به معا بخلاف إرجاعه إلى أحدهما لا يخفى على نقدير إرجاعه إلى أحدهما يضم يكون وجه
 الشبه وصفا لهما إلا أن الوصفية ح في أحدهما يثبت صراحا في الآخر التزاما ما قوله والمنع
 خلاف حاصل الخلاف أن بعضهم قالوا أن الألف والنون إنما يمنعان الاسم من الصرف لأجل
 أنهما فرعان لما زيدنا عليه وقال بعضهم إنما يمنعان الاسم من الصرف لمشابهتهما لألفي التانيث
 في عدم دخول ناء التانيث فإذا كان مشابهين لهما في وجودهما يضم فرعية حكمية فيكون
 سببا لرفع الصرف (قوله وأما ما ساء بهتهما لألفي التانيث) انقلبت لابد في السبب من فرعية ولا
 فرعية على هذا المذهب فنقول كون مشابهتهما لألفي التانيث لا ينافي فرعيتهما لما زيدنا
 عليه واجاب عنه مولانا عاب بان السبب إما المشابهة أو المشابهة فان كان الأول فهي فرع للمطرفين
 وهما المشبه والمشبه به لأنها نسبة بينهما والنسبة بين الشئيين فرع لهما وان كان الثاني فهي
 فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير أصيل لتوقفه على المشابهة مع أن المشبه من أعداء المشبه به
 فلا حاجة فيه إلى إثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به انتهى (قوله والراجع هو القول
 الثاني) مع أن الظاهر يكون الأول راجحا من الثاني لوجود الفرعية في الأول حقيقة دون
 الثاني على ما ذكرنا أولا في قوله والمنع خلاف اه إلا أن عبارة المصنف وهي قوله فشرطه
 انتفاء فعلا أنه يشترط أن يكون الثاني راجحا من الأول لأن الأول لا ينافي عن دخول التاء عليه
 بخلاف الثاني فإنه ينافي عنه (قوله إن كان متا في اسم يعني به ما يقابل اه) ويطلق الاسم على
 ثلاثة معان الأول ما يقابل الفعل والحرف والثاني ما يطلق عليه العلم المقابل لللفب والسمية
 والثالث ما يقابل الصفة والأول والثاني غير مراد ههنا أما الأول فلأن الحكم في قوله فشرطه
 العلمية غير صحيح لأن سكران غير منصوب مع أنه اسم وليس بعلم ولا يجوز أن يضم مقابله

بقوله اركاننا في صفة وإما لثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد والاسم المقابل
 للصفة قسم من الاسم الذي هو مقابل للفعل والحرف فيكون اخص منه (قوله فاني الاسم المقابل
 ا) هذا على مصححة لارادة هذا المعنى معه لا على ارادة هذا المعنى منه لان ارادة هذا
 المعنى منه واجب لا يحتاج الى دليل لان المصم جعل الاسم مقابلا للصفة فلم يكن الاسم في قوله
 او كانتا في اسم شاملا للصفة ايضاً فايراد قوله او كانتا في صفة مستدرك ولا يصلح للمقابلة (قوله
 اما ان لا تدل على ذات ما ا) اي على ذات من الذات وانما قدم المفهوم العدمي على الوجودي
 لان العدم مفهوم الاسم والوجودي مفهوم الصفة والاسم مقدم على الصفة (قوله كرجل و فرس)
 الاول ان يقر كزيد و فرس لان لقوله اما ان لا يدل ا احتمالين الاول انه لا يدل على الصفة
 اصلاً بل على الذات المعين كزيد والثاني ان يدل على طصفة بان يكون له اوصاف ولكن لم
 يلاحظ معه صفة منها كرجل و فرس او يدل على ذات من الذات التي لوحظ معها صفة من الصفات
 كاحمر و لضارب والمضروب وهذه الصفة هي الحمرة والضاربة والضرورية (قوله فاما كرجل و فرس
 ا) جاز ان يكون نفي الوجود المراد من الاسم هو ما يقابل الصفة ولكن الدليل على ذلك التفرع
 سطوي وهو ان المصم جعل الاسم مقابلاً للصفة فلا بد ان يراى من الاسم ما يقابلها و ا حاز ان يكون نفيها
 لا مدعى فيكون قوله فالمراد بالاسم ا بمعنى انه يصح ان يراه بالاسم ا (قوله لا الاسم الشامل
 ا) وهذا هو المعنى الاول من المعاني الثلاثة المذكورة قال مولانا عيب ولا الاسم المقابل
 للمهمل ولا القابل للظرف الذي هو لازم الظرفية (قوله و افراد الضمير ا) وتثنية الضمير في قوله
 ان كانتا باعتبار تعددهما في نفسيهما وهذا الملاحظة حاصلة لو كان الامر بالعكس ونقل مولانا المصم
 مكتة عن استاذ مولانا داود الخوافي لا يرد التثنية في قوله وان كانتا دون قوله و شرطه والنكتة
 المنقولة حسنة وهي ان المصم نسب في الاول الوجود الى الالف والنون لانه نسب اليه الوجود
 المفهوم من كان وهو الوجود فيكون الالف موجودة على حدة كالنون واما في الثاني فنسب الشرط
 اليه في التأثير فلا يكون لكل واحد من الالف والنون فتح يكون الضمير في شرطه في موقعه وانما
 اختار الشئ هذا لئلا الاول مع ان الظان يكون الثاني مقدماً للموافقة المرجع لان السوق يقتضي
 تقديم الاول ليوافق قوله شرطه بما وقع فيما سبق فان الضمير في شرطه فيما سبق راجع الى نفس
 السبب (قوله كعمران فان اللفظ) على هذا الوزن اذا كان غير صفة فهو غير منصرف سواء كان الفاء
 فيه مكسور كالمثال المذكور او مفتوحاً كسلمان او مضموماً كعثمان واما اذا كان صفة يكون
 مفتوحاً او مضموماً كسكران و عريان (قوله او كانتا في صفة فانتفاء) فعلاية قال المجدد المحشي
 مولانا عيب فيه عطف على العمولين بحرف واحد والعامل مختلف ولا يكون المعمول المحرور
 مقدماً انتهى كلامه ا ببيان العطف المذكور فلان قوله في صفة عطف على قوله في اسم والعامل فيه

كان لانه خبر له فيكون منصوباً محلاً وقوله فانتفاء فعلا نة عطف على قوله العلمية والعامل فيه هو
الابتداء لان قوله شرطه مبتداء وقوله العلمية خبره وانما انتفى كون المجرور مقداً لانه انما
يكون كك اذا كان عبارة المصم او صفة بدون كلمة في فانه ح يكون معطوفاً على قوله اسم لا على
قوله في اسم كما في قوله والفتحة نصباً وفي كلام المصم مجموع الظرف معطوف على مجموع الظرف و
يمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان كلمة في في قوله او في صفة جازان يكون تأكيداً فيكون قوله
صفة معطوفاً على مدخول كلمة في في قوله اسم وكون كلمة في للمؤكد واقع فيها تشير من المواضع
والوجه الثاني ان قوله او كانتا في صفة معطوف على مجموع الشرط وهو قوله ان كانتا في اسم واليه
اشار بقوله او كانتا في صفة فانه لا وجه للزيادة الا الاشارة الى ذلك ثم انما ان يقول او ان كانتا
في صفة لا بلو كانتا في صفة لان قوله او في صفة عطف على قوله في اسم فيكون انما ير الكلام بحكم العطف
او ان كانتا في صفة الا ان يقيم ان يراد كانتا ممالاً له منه ليصح قوله او في صفة فان صحة هذا القول
يتوقف على ابراز كانتا دون ان يضم فان ان يلاحظ بحكم العطف وقيل حذف كان بعد ان شاع
من قبيل ان خيراً فخير قيل الاولى ايراد الواو وبدل اولان الالف والنون نه جذا ان في الاسم والصفة
جميعاً واجيب بان كلمة او للتنويع لا للمترديد (قوله يعني امتناع دخول ناء التانيث
عليه) اشارة الى ان انتفاء خصوص فعلا نة بفتح الفاء غير مقصم حتى يرد ان في عريان بضم العين
تحقق انتفاء فعلا نة بفتح الفاء مع انه منصرف بل المراد عدم قبول ناء التانيث (قوله ليبقى
مشابهته لالف التانيث) هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني الذي هو ان سببية
الالف والنون باعتبار المشابهة لالف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول الذي هو ان سببية
الالف والنون لكونهما فرعين اما زيد عليه فلا لان قبول ناء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق
الفرعية لما زيد عليه وعدمها (قوله على حالها) اي على المشابهة وعدم دخول ناء التانيث
بقوله ولهذا انصرف عريان) لا يخفى انه لا يحتاج الى هذا التفريع لان المصم نفع ذلك بقوله
ومن ثم اختلف اه الا ان يقيم الشاراد ان يشير او لا اي بدون ان يتوسط بينهما شيء بخلاف تفريع
المصم فان فيه الواسطة وهي رحمن وسكران (قوله لانه متي كان موشه اه) قالوا اشار الشاراد بهذا
القول الى ان اعتبار هذا الشرط ليس لذاته بل لانتفاء فعلا نة فمن شرط وجود فعلى يكون
مراد منه انتفاء فعلا نة لانه متي كان موشه فعلى فلا يكون فعلا نة لا يقيم ان من جعل شرطه
وجود فعلى جازان يجعل له شرطاً بالذات لا بسبب استلزامه لانتفاء فعلا نة لانا نقول ح لم يتحقق
مشابهته لالف التانيث في عدم دخول ناء التانيث مع ان مبنى الكلام على ذلك فلا جل ان اشتراطه
ليس لذاته بل لاستلزامه لانتفاء فعلا نة اورد بلفظ قيل واشار الى ضعفه لان الاولى هو اشتراط
الامر الذي كان مقصود لذاته قيل اذا لم يكن اشتراطه لاجل الذات بل لاجل انه مستلزم لانتفاء

فعلا نة فلا بد ان يكون رحن غير منصرف بالاتفاق اي على مناسبت من اشتراط وجود فعلى
 ايضم مع انه منصرف عند واجيب بان المقصود لذاته هو انتفاء فعلا نة اذا كان مبنيا على دليل
 لفظي والانتفاء المبنى على الدليل اللفظي لا يكون الا على وجود فعلى منه مع انه ليس في رحن
 وجود فعلى (قوله لانه صفة خاصة به تع) ولقائل ان يقول اختصاصه به تع في الاستعمال لانه
 لغلبة الاسمية في الاستعمال لاني الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له موند بحسب القياس اما بالتاء
 لان الاصل في التثنية التاء واما بالالف وهو الراجع لان فعلا ن فعلى انكثر من فعلا ن فلانة فعلى
 الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا لان
 يقيم ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفي (قوله فعلى مناسبت من شرط انتفاء فعلا نة اه) واما قال
 ليس له موند لا رحن ولا رحمة فهو غير منصرف لا محالة لان انتفاء التاءام يستلزم انتفاء الخاص
 ومثل ذلك في قوله ومن اشترط وجود فعلى اه (قوله دون سكران) لا يخفى ان الاختلاف
 في الشرط مستلزم للاختلاف في رحن لانه لزم بكن الاختلاف في الشرط بل وقع الاتفاق في الشرط
 الذي هو انتفاء فعلا نة او في وجود فعلى لم يختلف في رحن لانه لو انفق في الشرط الذي هو انتفاء
 فعلا نة فيكون رحن غير منصرف ولو انفق في الشرط الذي هو وجود فعلى فيكون رحن منصرفا
 بالاتفاق واما الاختلاف في الشرط فلا يكون مستلزما لعدم الاختلاف في عدم انصراف سكران وعدم
 الاختلاف في انصراف ندمان لانه لو فرض انتفاء الاختلاف في الشرط ايضم يكون سكران غير منصرف
 بالاتفاق ويكون ندمان منصرفا بالاتفاق وهذا الاعتراض منقول من مولا احمد ابو ورد رحمه
 الله واجاب عنه مولا ناصب بان عدم الاختلاف في سكران الاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص
 حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لا حتمل ان ينفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران
 فافهم انتهى كلامه ويمكن ان يحا ب بان الاختلاف في الشرط علته مجموع من حيث المجموع
 لعلته كل واحد واحد (قوله دون ندمان) جاز ان يكون بفتح النون بلا تنوين فيكون غير منصرف
 وجاز ان يكون بالتخوين فيكون منصرفا وعلى التقدير الاول يكون ندمان مالا ندمان الذي
 هو منصرف ففيه الف والنون المزيديان والعلمية وعلى تقدير الثاني يكون ندمان عبارة
 عن الندمان المنصرف فاعطى حال المدا لول المدا ل فالدال ايضم منصرف (قوله بمعنى النديم)
 بالفارسية صحبت اراي يقيم جاءني رجل ندمان وامراة ندمانة (قوله وورن الفل) وضافة الوزن
 الى الفعل يكون لاصل مناسبة الوزن للفعل لا لزيادة مناسبة الوزن بالفعل والالزم استدراك
 قوله وشرطه ان يختص بالفعل لان زيادة مناسبة الوزن به لا يكون الا باختصاصه بالفعل ويجوز ايضم
 ان يكون الاضافة لزيادة مناسبة الورد والالزم استدراك قوله وشرطه ان يختص اه لانه انما يلزم
 ذلك لو كان هذا الشرط شرط التاثير السبب فانه لو كان شرطا لتحقيق السبب فلا يلزم ذلك الا انه

يلزم ح مدام الموافقة بما سبق لان الشروط المذكورة كانت للتأثير لا للتحقق ثم انك قد عرفت
ان كل سبب فرع لشيء وهو لا يتحقق بدون الفرعية وذلك لا يتحقق الا اذا كان الوزن مختصا
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم اصالة لانه لو وجد في الاسم اصالة فلا يكون هذا الوزن فرع
وزن الاسم بخلاف ما اذا كان الوزن مختصا بالفعل فانه ح يكون فرعاً للوزن الاسم لانه اذا وجد
وزنه في الاسم فيكون وزنه عربياً في الاسم فيصير فرعاً للوزن الاسم (قوله وهو كون الاسم على
ورن) وانما فسر الوزن بالكون الذي هو المعنى المصدري مع ان الوزن هو الحالة والهيئة الحاصلة
للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهي غير الكون لان انجئون هو اتصاف اللفظ
بهذه الهيئة فلو قال وهو حالة وهيئة للاسم لقم الا انه فسر به رعاية للسوق لانه لما عبر
عن الكثرة للعلل بالمعنى المصدري انما ال على هذا الاتصاف وعلى حالة قائمة بالاسم الغير
المنصرف فلها فسر به وبما ذكرنا ظهر وجه ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان في تفسير وزن
الفعل بكون الاسم على وزن اه نظر لان الوزن ليس مصداقاً بل كيفية تحدث في حروف
الفعل ولا ضرورة ولا داع الى حمله على هذا المعنى انتهى كلامه (قوله يعد من اوزان
الفعل) وانما لم يقل يختص موضع قوله يعد اي على وزن يختص بالفعل فان المقصود ليس الا
ذلك لان فيه ايضاً رعاية لسوق الكلام لان في الاسباب المذكورة جعل المفهوم فيها عاماً ثم
جعلها بالشرط خاصاً وايضاً لو قال كل يلزم استدراك قوله وشرطه ان يختص بالفعل (قوله
في اللغة العربية) وانما زاد ذلك لان للفعل معنى عاماً لا يكون مختصاً بلغة العرب بل يوجد
في لغة العجم كما يقيم في العجم زدر زمان كدشته فلاني را فلاني وهذا المعنى بعينه
معنى ضرب لا يقال نعم مفهوم الفعل عام مختص بالعربي وغيره لكن الكلام في وزن الفعل
لا في مفهومه ولا يوجد وزنه الفعل في لغة العجم لاننا نقول المراد انه عند عدم ايراد قوله في لغة
العربية يتوهم من العبارة ان المراد هو كون وزن الفعل مختصاً بالفعل الذي هو عام غير
مختص بلغة العرب مع انه ليس كذلك بل المراد اختصاصه في لغة العربية (قوله بمعنى انه
لا يوجد فيه اه) هذا تفسير لمجموع قوله ان يختص في اللغة العربية بالفعل وايراده
للدفع السؤال لانه يتوجه شيان على ظاهر عبارة الاسم احدهما انه اذا كان مختصاً بالفعل
بمعنى انه لم يوجد في الاسم ادلاً كما هو الالظ من عبارته فكيف يوجب منع الصرف وهو في
الاسم وثانيهما ان يكون نسو بتم وشلم من الاسماء العجمة على وزن الفعل فاذا كان هذا
الوزن مختصاً بالاسم كما هو المفهوم من هذا كلامه فلم يوجد في غير الفعل والاسم بل وجوده
في بقم وشلم اما المدافع الاول فظ لان معنى قوله ان يختص بالفعل سواء لا يوجد في الاسم العربي
اصالة بل وجوده فيه بالنقل من الفعل واما المدافع الثاني فلان عدم وجوده في الاسم العربي

اصالة لا ينافي وجوده في الاسم العجمي اصالة (قوله كشر على صيغة الماضي المعلوم) فان وزن
شهر على صيغة الماضي المجهول وان كان مختصا بالفعل ولم يوجد في الاسم العربي اصالة ولكن
لا يوجد في الاسم العربي بالنقل ايضاً (قوله فانه نقل من هذه الصيغة) اي التشهير وجعل
علما للفرس فنقل من معنى الفعلي الى الاسمي فان التشهير في الاصل بمعنى دامن بر حيدان
و خود را جست ساختن فجعل علما للفرس معروف هو سريع السير لمناسبة بينهما (قوله وكلف
بذر علما للماء) اي لما في بذر مكة وهو في الاصل من التبذير بمعنى الاصراف في شيء اي اصراف
وعشر في الاصل بمعنى ابرر وافتاد بسبب ضرب راحلة لشيء وخضم بالضاد المعجمة اي اكل
الشيء بجميع فمه (قوله فهو من الاسماء العجمية المنقولة) اي نقل من الكلام العجمي الى
التركي اي من الاسمي الى الفعلي على عكس ما سبق (قوله فلا يقدح في ذلك) ويظهر تفريع
للجواب عن السؤال المذكور من ان هذا الوزن يوجد في الاسم العجمي اصالة بدون النقل
من الفعل بان المراد وجود هذا الوزن بطريق الاصالة في الاسم العربي فوجود هذا الوزن
في الاسم العجمي بالاصالة غير مضر ولهذا جعل شلم و بقم غير منصرفين في العجم للمعجمة والعلمية
لا لوزن الفعل (قوله اذ جعل علما للشخص) اشار به الى فرض هذا المثال بالعلمية بخلاف
التماثيل المذكورة (قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص) قيل على البناء للمفعول
ايضاً غير مختص بالفعل كما في دئل بضم ال دال المهملة وكسر الهمزة فانه قد جاء اسم جنس
لنوع طير من الطيور وفي الصراح جانور يستماند راسه وقد جاء علما لقبيلة ايضاً واجيب
على التقدير الاول بان وجود البناء للمفعول فيه بطريق النقل من دئل المقم بمعنى اسرع
ونقل الفعل الى الاسم الجنس وان كان قليلاً بينهم ولكنه قد جاء كما في قوله عليه السلام نهيتكم
من قيل وقال فان القيل والقال اسما جنس وهما منقولان من قيل وقال فعلين ماضيين
الاول مجهول والثاني معلوم وعلى التقدير الثاني بان وجود البناء للمفعول فيه
اما بطريق النقل من دئل المنقول او من دئل المعلوم لكن الفاعل بمعنى مشى شيئاً مخصوصاً
والتفسير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم قيل ح يشكل بقولنا وعل
والرثم بمعنى الاست والاول اسم لما يكون في الجبل يعني بزكوهي والثاني اسم لنقب
اسفل الذي هو في الانسان ويكون كشفه عورة مع ان هذين الوزنين ليسا منقولين من الفعل
واجيب بشذوذهما (قوله ولم يذهب الى منع صرفه لا بغنى لنجاة) قال مولانا عصم لافائدة
لا يرا هذا القول لان الدليل المذكور على كون الفعل على بناء للمفعول يتم بدونه لانه
على البناء للفاعل يوجد في الاسم اصالة كفرس واسد هذا حاد دل ما ذكره مولانا عصم و
مبارته هكذا القول لا يصلح وجهاً للمقيد بالبناء للمفعول انتهى كلامه اقول هذا الكلام ليس

وبيان ذلك انه يقيم لم اشتراط اخصاص هذا الوزن اي الوزن المختص بالفعل لمنع الصرف و
نم يتركه عاما بحيث يشتمل الوزن الذي هو مشترك بين الفعل والاسم بان يوجد في كل منهما
اصالة فقلوله ولم يذهب الى منع الصرف الا جواب عنه والحاصل انه لم يذهب الى منع
صرف الوزن الذي هو مشترك بينهما الا بعض النحاة مع ان الكلام في ما ذهب اليه الجمهور
وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده صيب مطلق وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب
ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم (قوله ان يكون غير مختص
لكن يكون في اوله) قال الفاضل السم قيل الاولى ان لا يقيده هذا القسم بكونه غير مختص
بل يحمل كلمة او على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما في اوله زيادة مختصة ايضم بالفعل
ولا يجوز في الاسم الا بطريق النقل مثلاً بزيد ويشكر علميين قلنا نعم لكن لا يحتاج الى اشتراط عدم
قبول التاء فيه انتهى كلامه هذا حاصل ما ذكره مولانا عصم حيث قال خسر هذا القسم بغير المختص
مع انه يصح ان يكون اوجانة الخلو لان الوزن المختص بالفعل مما في اوله زيادة كزيادته
لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعلها مانعة الخلو اظهر كما قيل انتهى كلامه اقول
انما قيده بقوله غير مختص بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالناثير لان مشابهة
الشرط الاول بالفعل اقوى من مشابهة الشرط الثاني بدلان المشابهة في الثاني بين كون الحرف
الزائد في اول كليهما اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل بخلاف المشابهة
في الاول لان فيه الوزن المختص بالفعل الذي لا يوجد في الاسم فاذا وجد الاقوى والاضعف يتقدم
الاضعف ولم يظهر على القولين الواقعيين فيه فع لا يؤثر الا الاقوى ولهذا خصه بقوله غير
مختص ثم ان الفاضل المذكور رغم ان تقييده بقوله او غير مختص بسبب جعل كلمة او لمنع الجمع
وهو بطلان منع الخلو يتحقق في الشيئين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه وبين الشرطين
المذكورين كذلك لا بهما يجتمعان في بزيد ويشكر علميين ويجتمعان ايضم في استخراج سواء
كان ما ضيا معلوما او مجهولا او امر الا يقيم لا يجوز ان يكون امر الوجود هذا الوزن في الاسم كما في
استبرق لانه اعجمي لا عربي كذا قالوا او يوجد الشرط الاول بدون الثاني في شمر وضرب ويوجد
الشرط الثاني بدون الاول في احمر فاذا وجد الشرط الثاني بدون الاول فيصير قوله غير مختص
بالفعل ثم ما قال الفاضل السم بقوله قلنا نعم لكن لا يحتاج الى اشتراطه ليس ذلك على ما ينبغي لان
الفاضل المذكور رغم ان وجه عدم الاحتياج الى هذا الشرط انه لو لم يقيده بقوله غير مختص يصير
معنى قول المصنف ان يكون هذا الوزن مختصاً بالفعل وفي اوله زيادة كزيادته واذا كان هذا الوزن
مختصاً به فمن البين انه لا يقبل ناء التانيث المختصة بالاسم فلا يحتاج الى الاشتراط المذكور
ح ولكن هذا محل تأمل لان عدم تقييده بقوله غير مختص بالفعل لا يستلزم تقييده بالاختصاص

بل هو أهم من ان يكون مختلفا أو غير مختص لكن الاشتراط المذكور نزع نظرا الى الوزن الذي هو غير مختص بالفعل فيكون نحتاج الشرط المذكور بالنظر الى هذا الفرد من الوزن (قوله اي في اول وزن الفعل) وقد عرفت ان وزن الفعل هو كون الاسم فلا يصح ان يكون حرف الزائد في اول هذا الاسم المعنوي لان الزيادة كما يكون صفة الاسم وحالة فيه كذلك الوزن حال ووصف فيه ولكن يصح ذلك بالمساهمة بان كان المراد منه هو الاسم الذي هو صاحب الوزن فتح يجوز ان يضم الى وزن الفعل في قوله الى وزن الفعل رعاية لللفظ لان ما سبق صريحاً هو وزن الفعل ويجوز ايضاً ان يضم الى ما كان على وزن الفعل وهو الاسم الذي فيه وزن الفعل رعاية للمعنى بدون المساهمة (قوله اي زيادة حرف او حرف رائد) نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن الفعل والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فعلى التقدير الاول يكون المصدر بمعنى وعلى الثاني يكون بمعنى الفاعل اي الزائد وهو ثلاثي يوقف بمانه على مقدمة وهي انه لا شك ان نسبة الزيادة بالمعنى الاول الذي هو المعنى المصدرى يصح بقوله في اوله لان اول وزن الفعل اي اول ما يكون وزن الفعل فيه حرف فيصح انتساب الزيادة بالمعنى الاول اليه لان الزيادة بهذا المعنى امر معنوي قائم بشئ فيصح ان يكون اول وزن الفعل ظرفاً والزيادة بالمعنى الاول مظهر وفان نسبة الصفة الى موصوفها بغية شائع بينهم واذا عرفت ذلك فلا يصح نسبة الزيادة بالمعنى الثاني الى اول وزن الفعل بالمعنى الثاني وهو ما كان على وزن الفعل لان الزيادة بالمعنى الثاني حرف كما يكون وزن الفعل بالمعنى الثاني حرفاً فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وهو بوط واجيب بان لا نام ذلك بل اللازم هو ظرفية العام للخاص او العكس والاعم يصلح ان يكون مظهر فالخاص وبيان ذلك ان بين الزيادة بالمعنى الثاني وبين اول وزن الفعل بالمعنى الثاني عموم وخصوص من وجه لتضاد قهصافي همزة احمرا لانها في اول وزن الفعل كذلك تكون حرفاً زائداً الزيادة بالمعنى الثاني توجد بدون الاول المذكور في الحرف الذي هو في وسط الكلمة واول وزن الفعل بالمعنى المذكور يوجد بدون الزيادة بالمعنى الثاني في حرف الشين في شمر واجوب ايضاً بان المراد من قوله في اوله هو في موضع اوله (قوله اي مثل زيادة حرف اوله) وفيه ايضاً اشارة الى انه يصح تفسير الزيادة بالمعنى المصدرى اي زيادة حرف ولا شك ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون في الاول الا بالمساهمة بان كان المراد هو الحرف الزائد لكن يصح تفسيره الزيادة به رعاية للفظها لانها مصدر وواضح ان يراد منها اسم الفاعل رعاية للمعنى اي حرف زائد في اوله (قوله اي حال كونها) شمر الى ان قوله غير قابل حال عن ضمير في اوله قبيل الضمير مضاف اليه وكون الحال عن المضاف اليه غير جائز واجيب ان الحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومهنا يصح

ان يقيم او يكون فيه زيادة او المضاف معه بواسطة حرف الجر (قوله لانه يخرج الوزن) فاذ
يخرج الوزن عن اوزان الفعل بمجرد قبوله التاء كما ذكرنا فيما سبق فلا يرد ان الوزن يخرج
من اوزان الفعل عند دخول التاء عليه بالفعل لا بمجرد قبول التاء فجاز ان يقبل التاء ولم تدخل
عليه ولا يرد ايضاً انه كما يخرج الوزن بسبب دخول تاء التانيث المحركة كك يخرج الوزن
بسبب دخول تاء التذكير لان تاء التذكير غير مختص بالاسم لوجوده في الفعل مثل ضربت بخلاف
تاء التانيث فانها مختصة بالاسم فيشابه الاسم ح مشابهة قوية (قوله قياساً باعتبار الذي امتنع
من الصرف) قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقص باسوداد قياس مونثه ان يكون
على فعلاء ونحن نقول يكفي نقيض عدم القبول بكونه قياساً اذ الفرق بين منكر الاسم ومونثه
بالتاء خلاف القياس وانما القياس الفرق بالصيغة كما في ردل وامرأة صرح به الرضي في بحث
الجمع كذا في كثره مؤلاً ناعصم (قوله لم يرد عليه اربع اذ اسمي به) لانه قبل التسمية منصرف وكذا
لا يرد اسود وتقرر الاعتراض بأربع هي ان اربع غير منصرف بوزن الفعل والعلمية مع انه قابل
للتأنيث يقيم اربعة وتقرير الجواب انه لا يقبل التاء قياساً بل بغير القياس لان القياس هو مجيء
التاء في المونث وعدمه في المنكر وفي الاسماء العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس ذلك على
خلاف القياس واما الاعتراض باهود فلانه غير منصرف مع قبوله التاء والجواب ان قبوله التاء
ليس باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجل ذلك الاعتبار لانه ممتنع من الصرف الموصف الاصل
لان الوصفية الاصلية لا يضرها الغلبة الاسمية وهو بهذا الاعتبار لا تقبل التاء لان مونثه ح يكون
هو اء لا هود فان قبوله التاء لغلبة الاسمية التي مرصت له (قوله ومن ثم امتنع احمر) وهذا
اعتراض مشهور وهو ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة بالنسبة الى الصلوة
فجاز ان يكون احمر منصرفاً مع وجود الشرط وهو عدم قبول التاء والجواب ان الشرط هو ما بمعنى
العلة والسبب فان النحويين يطلقون الشرط على السبب فاذا كان الشرط بمعنى السبب يستلزم
المسبب وان لم يكن الشرط مستلزماً للمشروط والطهارة شرط لا محجب ولقائل ان يقول ان السبب
هو وزن الفعل وكونه غير قابل للتأثير شرط لا محجب والجواب انه جعل اشتراط هذا الشرط
ملة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل وكون هذا الاشتراط محبباً للحكم المذكور مما لا يخفى
(قوله لقبوله التاء) ولقائل ان يقول في اول يعمل يكون الزيادة اذ لم يكن في الاسماء
لفظ على وزن فاعل وليس كك لوجود جعفر فلم لا يجوز ان يكون يعمل على وزن فاعل
وقياس يعمل بالاسم على يعمل الفعل قياساً مع الفارق ويمكن الجواب بان تسليم الزيادة في اوله
على تقدير التنزيل اي على تقدير تسليم الزيادة فيه نقول فشرط الاخر اي عدم قبول التاء
منتف فيه (قوله اي كل اسم غير منصرف) انما اراد لفظ كل لان الظاهر ان يكون قواه وما فيه علمية

مؤثرة القاعدة من قواعدهم والقواعد انما تكون قضية كلية (قوله او مع شرطية لسبب اخر) بان كان سببا وشرطا لسبب اخر ايضا (قوله واحترز بذلك) اي بقوله مؤثرة عما تجتمع في الثاني من اي لفظ واحد منهما (قوله او صيغة منتهى الجموع) ولقائل ان يقول لا شك ان المراد من صيغة منتهى الجموع هو الجمع لان السبب هو الجمع لا شرطه مع انه لا يصح اجتماع العلمية مع الجمعية والجواب ان العلمية اجتماع ما هو جمع في الاصل لا في الحال كما في حضاجر فلولا لم يقل قوله مؤثرة ينتقض به لانه اذا انكر لا ينصرف (قوله لغير انكر بان ياول العلم اه) اقول اذا اريد من العلم الذي هو زيد مثلا المسمى بزيد فهو نكرة ح لانه وصح لشي لا بعينه لعدم التعيين في ذاته مع تحقق الوضع فيها فانه لا حجر في التصور والوضع فمحال الفاضل السم بقوله وليس المراد ان يجعل نكرة حقيقة لانه ما وضع لشي لا بعينه ومن التاويل المذكور لا يلزم الوضع ايس بشي ثم المراد من ياول العلم بمفهوم صالح لان يصدق على واحد غير معين من الجماعة المسماة به فيراد من زيد هو المسمى بزيد هو اء كان المسمى به متعددا او منحصرة في فرد واحد في نفس الامر ولا يمكن اهم باعتباره التصور فيكون في عبارته مسامحة واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره بعض المحشيين من ان المسمى بزيد اذا كان منحصرا في فرد واحد في نفس الامر واعم باعتبار التصور فهو نكرة مع انه لا يكون داخل في التاويلين المذكورين في هذا الكتاب اعدام الدخول في التاويل الثاني فظروا ما في التاويل الاول فلان هذا التاويل لا يكون تاويلا بواحد من الجماعة المسماة بالعلم لانه لا تعدد في المسمى انتهى كلامه (قوله هذا يريد اه) هذا بيان لصحة ارادة المسمى بالعلم من العلم فان زيدا في قوله هذا زيد معرفة وفي قوله رأيت زيدا نكرة وقوله اخر اشارة الى نكارتة لان قوله اخر نكرة فاريد بزيد في قوله رأيت زيدا هو المسمى به (قوله فانه اريد به المسمى بزيد) ومما ينبغي ان يعلم ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا (قوله لكل فرعون موسى) فتنكيره بان يراد من فرعون هو المبطل لانه مشهور به ومن الموصى هو المحقق لانه مشهور بالحقانية ولا يصح تنكيره على وجه الاول بان يذكر فرعون ويراد المسمى به لانه ح صدق قوله لكل فرعون موسى غير مسلم لانه جازان يكون فرعون من المسمى به لم يكن له موسى (قوله لما بين) اي ليل ظهر به بالالتزام (قوله ستناؤه) اشارة الى ان المستثنى منه مغاير لكل واحد من الاستثنائيين فلا يرد ح ما قلنا ان الاستثنائيين اذا كانا من المستثنى منهما لولا ابدال من ايراد الوكر في الاستثناء الثاني فلم لم يورد الواو فيه فلذلك قال استثناء مما يقتضي من الاستثناء الاول وحاصل الاستثناء الاول ان العلمية لا تجتمع اسبابا من اسباب منع الصرف الا ما هي شرط فيه ومحصل الاستثناء الثاني ان العلمية لا تجتمع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فيكون الاستثناء في الاول

استثناء من المطلق وفي الثاني استثناء من المقيّد ونظير ذلك ثار فان كانا من جنس واحد وكانا متعلقين بفعل واحد بلا عطف مثل ضربت زيداً في البلد في الدار فانه نسب الفعل اولاً الى العام الذي هو البلد ثم الى الخاص الذي هو الدار فلا يصح ان يقيم ضربت زيداً في الدار في السوق لاختلافهما بحسب الجنس فلا يصح ان يكونا متعلقين بفعل واحد ثم ان قوله العدل ووزن الفعل منصوبان اما الاول فلانه في موضع الفعل اما الثاني فلانه في التقدير كلام تام موجب والاستثنى منه مذكور لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وتقدير الكلام ان العلمية تجمّع مؤثراً ماهياً شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قيل ان المصم لوقال الامامي شرط فيه والعدل ووزن الفعل لكان اغيور من حيث الدلالة واخصر من حيث العبارة بان كان قوله والعدل ووزن الفعل معطوفاً على قوله ماهياً شرط فيه واجيب بان النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف عليه لان المشروط في المعطوف عليه لا يؤثر به ون العلمية فتاثيرها شرط لتاثيره بخلاف تاثيرها في المعطوف واجيب بانه اختيار الفصل لغرضه الاسلوب فاذا عرفت هذا التفصيل فانظر الى حاشية الفاضل السم فانه حرر كلاماً طائلاً تحتها اضلاً وانما نشاء هذا الكلام منه لاجل عدم اطلاعه على مضمون هذا المحل (قوله كما في عمر واحد) قال مولانا عبد الحق النخاعة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علاماً كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع ويزيد واخففوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث واحمر فذهب اكثر النخاعة الى انصرفه لان العدل تابع المودف وقد رآل الودف بالعلمية فزال التابع ايضاً وذهب جماعة الى عدم انصرفه لاعتبار العدل الاصلية واليه مال الشيخ الرضي قال لان العدل امر افظي وهو باق واما اخر وجده واخواته اعلاماً فغير منصرفه عند سيبويه اعتبار العدل الاصلية ومنصرفه عند الكوفيين انتهى كلامه قد تبين من هذه الحاشية التفرقة بين الامثلة الاربعة المذكورة فالمراد من قوله كما في ثلث ومثلث ان فيهما العدل والوصف الاصلية وليس فيهما العلمية فلم يكن العلمية شرط فيهما (قوله لان اصحاء المدولة بالاشتقراء اه) يعني ان التضاد بينهما ليست بحسب مفهومهما كما بين الوصف والعلمية بل باعتبار ان في كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمي وزن الفعل فيه بالاشتقراء فان النخاعة تتبعوا اللفاظ التي اعتبر فيها العدل فوجدوا اوازانها منحصرة في ستة وهي فعل بفتح الفاء ومكون العين كاص وفعل بفتح العين كسحر وفعل بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفعل بضم الفاء وفتح العين كآخر وجمع وسفعل بفتح الميم والعين كمثلث وفعل بضم الفاء كمثلث وليس في شيء من هذه الاوزان شيء من قسمي وزن الفعل ثم ان قوله وهي متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل ووزن الفعل والعلمية فان العلمية مؤثرة

فيهما مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقلنا يدفع ايضاً بان العلمية غير مؤثرة بهما لاستقلالهما
بمنع الصرف قبل ورودها وانما قال بالاستقراء لانه يجوز العقل احتواءهما لا يقيم لا يحتاج
الى قوله بالاستقراء لان العقل لا يجوز اجتماعهما لان الوزن الذي في الفعل على سبيل الاصل
والقاعدة بخلاف اوزان العدل فانها على خلافها لاننا نقول على نقد ير تسليم كون الوزن في الفعل
على سبيل الاصل والقاعدة جار ان يكون على خلاف الاصل والقاعدة على نقد ير وجود
هذا الوزن في الاسم على سبيل العقل (قوله اي لا يوجد شيء اه) اشار بهذا التفسير الى ان كان نامة
لناقصة ولم يحمله على الناقصة لعدم صحة المعنى ح كما لا يخفى وافما حمل كلام المصنف على
الاستثناء المفرغ على هذا الوجه بان يكون المستثنى منه هذا الامر المذكور لدفع الاعتراض
من عارته بان معنى كلام المصنف اما انه لا يوجد شيء من اسباب منع الصرف معها الا احدهما
اولاً يوجد معها سبب منهما الا احدهما فان كان الاول فهو كذاب بالضرورة وان كان الثاني فيلزم
استثناء الشيء من نفسه لانه لم يرد بقوله احدهما احداً معنياً فهو بمعنى احدهما فيكون حاصل
المستثنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما لا يقيم جار ان يكون معناه ان لا يكون معها مجموع
هذا من السببين الا احدهما فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يكون المستثنى منه مفهوماً
مردداً لاننا نقول اذا لم يكن معها المجموع من حيث المجموع فيكون معها احدهما ف يلزم
ما ذكرنا لا محالة فاذا كان مردداً جار ان يكون المستثنى منه مخرجاً من متعدد الجزئيات
وجار ان يكون مخرجاً من متعدد الاجزاء ومعناه على الاول انه لا يوجد معها شيء من
جزئيات مفهوم المردد وهو العدل ووزن الفعل او احدهما فقط قوله الا احدهما اي الا هذا
الفرد الجزئي وهو احدهما فقط ومعناه على الثاني انه لا يوجد شيء من اجزاء المفهوم المردد
الا الجزء الثاني وهو احدهما فقط (قوله الا احدهما فقط لا مجموعهما) قال الفاضل السم لا حاجة
بعد الحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط ولا الى قوله لا مجموعهما كما بين في محله انتهى
كلامه واشار الى ما ذكره الفاضل المذكور مولانا عصم حيث قال لا يخفى الحاجة هذا التوجيه
و مع ذلك جميع الا مع قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان
المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم
استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر
والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد انتهى كلامه اقول نعم كلمة الا في زيل النفي للحصر
ولفظ فقط ايضاً للحصر كما بين في موضعه ولكن قوله فقط ههنا ليس لحصر قوله احدهما حتى يلزم
النكرار في الحصر بل المقص من ايراد بيان المستثنى بانه استثنى قوله احدهما فقط من
المستثنى منه لان قوله فقط داخل في المشهور المردد الذي هو المستثنى منه كما ان

لفظ مجموعهما داخل فيه فمرادة من قوله لا مجموعهما امتيازاً للمستثنى عن غيره فقوله
أخذ هذا فقط إشارة إلى اختيار جزئي من جزئيات المستثنى منه أو اجرائه (قوله أي لم يبق
 فيه سبب من حيث هو سبب) لبقاء ذات السبب كما بينه بقوله والسبب الآخر المشروط
 أنه علما فلما اعتبر فيه الحيثية لا يراد النقص على قولنا ذر بيجان فإنه اسم بلادة في الراق
 لا اجتماع الاسباب الأربعة وهي التانيث لأنه علم بلادة والتركيب لأنه مركب من كلمتين
 والعجمة والالف والنون. لمزيدان وعدم ورود النقص لعدم بقاء وصف السببية فيها بعد
 التنكير وأما أن الاسباب الخمسة من الصرف أربعة أقسام قسم لا يجتمع معه العلمية كالصفة والجمع
 وقسم يجتمع معه العلمية ولكن ليست مؤثرة كالقي التانيث وقسم يجتمع معه العلمية ومؤثرة
 ولكن ليست بشرط كوزن الفعل والعدل وقسم يجتمع معه العلمية وتوثر وشرطت أيضم كالتانيث
 والعجمة والتركيب والالف والنون. لمزيدان وفوله وما فيه علمية مؤثرة أنه يخرج ما لا يجتمع
 معه لعلمية وما يجتمع ولكن ليست بمؤثرة والقسمان اللذان إذا ذكر أحدهما ما فيه علمية مؤثرة
 وليست بشرط وما فيه علمية وشرطت فيه (قوله فيهما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل)
 قال مولانا عصم الظاهر أنه حصر السبب الباقي بعد التنكير في العدل ووزن الفعل وليس كذلك فإن سكران
 مثلاً إذا سمي به ثم نكر يبق على سبب واحد هو الالف والنون كما سيصرح الشارح به في شرح
 قوله اعتبار المصفة الأصلية بعد التنكير انتهى كلامه قال الفاضل السم وفيه أن الوصفية الأصلية
 بعد زوال العلمية غير معتبرة عند الرسم وفي الالف والنون إذا كانا في اسم العلمية شرعاً فبزوالها زال
 المشروط أيضاً كما في سائر أسباب المشروط بالعلمية فأنحصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل
 انتهى كلامه أقول مراد مولانا عصم من كلامه أن الظاهر من كلام الشرح أن السبب الباقي بعد التنكير هو
 العدل ووزن الفعل مع أنه ليس كذلك لأن سكران إذا سمي به ثم نكر يبق على سبب واحد وهو ليس
 ببدل ولا وزن الفعل بل هو الالف والنون كما صرح به الشرح في شرح قوله اعتبار المصفة الأصلية
 بعد التنكير حيث قال فلم يبق فيه إلا سبب واحد وهو وزن الفعل كما في أحمر والالف والنون
 لمزيدان كما في سكران وإذا عرفت هذا فما ذكره الفاضل السم على مولانا عصم بقوله وفيه
 أن الوصفية الأصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة عند الرسم مدالاً غائلاً نحتته ومن جملة
 ما لا يعنى تم أقول ما ذكره الفاضل السم بقوله وفي الالف والنون إذا كانا في اسم أنه ليس بشيء ولا
 مناسبة له بكلام الفاضل المذكور من لا داعي لأن كلامه في الالف والنون المذكورتين في الصنفا
 في الاسم ولذا قال فان سكران مثلاً إذا سمي به أنه فيجعل مادة النقص هي الالف والنون لمزيدان
 في الصنف لافي الاسم إلا أن الفاضل السم توهم أن مادة النقص هي الالف والنون لمزيدان
 في الاسم وإنما قال أن الوصفية الأصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة مع أن التعرض به ح

ايضا مما لا طائل تحته أقول في دفع كلام الفاضل مولانا عظم ان المراد من السبب الواحد في قوله
او على سبب واحد الم من ان يكون العدل او وزن الفعل او الالف والنون المزيدين ان لكن
المراد من كلمة ما في قوله فيهما هي هو السبب الذي هو في الاسم غير الصفة ولهذا خص السبب
بالعدل ووزن الفعل ووجه تخصصه كلمة ما به بان الكلام ههنا انما يكون في العدل ووزن الفعل
او نقول المراد من قوله فاذا انكر غير المنصرف الذي اه انه اذا انكر غير المنصرف الذي احدا صبا به
العلمية غير الالف والنون المزيدين تين في الصفة بقرينة ما ذكره فيمنا بعد بقوله فلم يبق فيه
الا اه فهو من قبيل ما ذكره فيمنا بعد فيكون بمنزلة الامتناء (قوله هذا) اي اخذ هذا او مضى
هذا او فاعلم هذا (قوله وقد قيل اه) هذا الكلام احتلال على عدم صحة الحكم بان العدل ووزن
الفعل متضادان لانهما قد اجتمعت في اصمت بكسرتين على ما ذكره فالجواب بطريق المنع قال
الفاضل السم واذا قرر هذا البحث بطريق المنع باننا لا نم تضاد العدل ووزن الفعل فانهما مجتمعان
في اصمت فتح لا يصح الجواب او منع السند غير مسلم انتهى كلامه اقول اذا جعل هذا البحث منعا
فيكون السند ح منضعا للدعوى فان كون وجود العدل في صمت بكسرتين دعوى من الادعاء
فاستدل بها بقوله فانه امر من صمت يصمت اه فيصح المنع على مقدمة من مقدمات الدليل ح (قوله
من اوزان الفعل) اي اوزان مختصة بالفعل لان وزن الامر مختص به ولا يوجد في الاسم اصالة
بل بالدليل والقياس ان يقول ان اصمت اذا كان علما لانم انه امر بل هو اسم فلا يتحقق فيه الدليل
وان لم يكن علما فلا يتحقق فيه العدل ايض لان خروج الاسم مع انه فعل وقيد ان كونه علما
لا ينافي كونه امر لان الفعل هو الذي دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحسب
الوضع الاول ويصدق عليه تعريف الاسم لان المراد هو علم اقتترانه بحسب وضعه الاسم ويمكن
تسميته بوجه اخر كدأ وهو مشهور (قوله علم انه معدول عنه) اي علم ان اصمت بكسرتين معدول
عن اصمت بضمين ويمكن ان يحاط به نانه لا بد ان يكون المعدول عنه في تحت اصل وقاعدة
دون المعدول كما في ثلثة ثلثة لان اللفظ اذا كان مكررا يتكون المعنى ايض كك وبالعكس وليس
اصمت بضمين تحت اصل وقاعدة وانقلبت هو في تحت الاصل لان عين الفعل اذا كان مضموما
تبتدئ بهمزة مضمومة وهذا من قواعد الصرف قلت فيكون المعدول وهو اصمت بكسرتين ايض
تحت الاصل لان عين الفعل اذا كان مكسورا تبتدئ بهمزة مكسورة مع ان المعدول لا بد ان يكون
تحت الاصل كما مر في بحث العدل فلا بد ان يجعل توافق المعدول والمعدول عنه بالتاء
جوابا عنه لان يقيم كون اصمت بكسرتين تحت الاصل غير محقق لانه انما يكون كك اذا جاء صمت
يصمت بكسر الميم في المضارع مع انه مجرد احتمال لم يتصل بالوقوع (قوله ان هذا) اي كون اصمت
بكسرتين معدولا عن اصمت بضمين امر غير محقق وفيه لطافة لا ينبغي (قوله لجواز ورود اصمت)

ابا جاز مجي اصم بكسرتين من صمت يصمت وان لم يشتدراي صمت يصمت بكسر الميم
 (قوله وايضاً قد عرفت) هذا جواب آخر وبه يندفع الاعتراض الذي يتوجه على آخر نوجود
 العدل والوصفية والعلمية فيه (قوله ابا) ابا اعتبار العدل وقوله اعتبار عطف على قوله
 اقتضاء (قوله لوجود السببين في اصمت وراء العدل) وكك في آخر واما الوصفية والعلمية اما
 كون العلمية في اصمت فلانه علم المنارة بالفارسية بيابان واما التانيث فلو جود الناء
 في المنارة (قوله الاخفش المشهور هو) اشار به الى رد الجواب عما يقم بان المصم اصم
 المخالفة الى الاستاذ وهو غير مستحسن واجيب بان الاخفش انما قال لا خفش هذا جازان
 لا يكون تلميذه فكلامه ارد هذا الجواب (قوله ولما كان قول التلميذ) اشار به الى الجواب
 عن المخالفة المذكورة من ان سيبويه اسناد الاخفش فاسناد المخالفة غير مستحسن فظهر
 مما ذكره من الجواب انه يجوز الاول عن مقتضى الظلمة قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش
 فاعلاً من فوعا و سيبويه مفعولاً قدام المفعول لشرفه ولعظمه لانه استاذ الاخفش واجيب بان
 جعل الاخفش مفعولاً لان السناد من كلامه ان يكون قوله اعتباراً مفعولاً له بحذف اللام ولا شك
 ان فاعل الاعبار هو سيبويه وحذف اللام من المفعول له انما يجوز اذا انحذف فاعل الفعل
 وفاعل المفعول له فلا بد ان يكون فاعل المخالفة سيبويه ايضاً ليتحد فاعلهما وايضاً لوجعل
 الاخفش فاعلاً يلزم جعل قول سيبويه اصلاً مع انه مناف للقاعدة الحققة عنده وانما قلنا ان
 السناد ان يكون قوله اعتباراً مفعولاً له لانه يحتمل ان يكون منصوباً على الظرفية اي في
 وقت اعتبار الوصفية ويحتمل ان يكون حالاً عن الفاعل ويحتمل ان يكون بدل لاشتمال
 بحذف الضمير على نقد بر جعله اي سيبويه مفعولاً اي خالفه الاخفش سيبويه اعتباره ولقائل
 ان يقول ان اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعاً واقع في عبارة الفقهاء حيث قالوا قال
 ابو حنيفة رح كذا خلا فالابي يوسف رح بمعنى خالف ابو حنيفة رح ابا يوسف رح خلا وقال
 ابو يوسف كذا خلا والابي حنيفة رح فمعنى يخوز ان يقم اسناد المخالفة اليه غير مستحسن
 ويمكن ان يجاب عنه بان جواب الشئ على نقد ير التنزل ولهذا قال وان كان غير مستحسن بان
 الوصلية او يقم المراد من الاسناد هو الاسناد بحسب الرتبة فان نسبة المخالفة قصد الى الاستاذ
 لا يلائم ترتبته نعم لو كان نسبتها اليه لقصد اظهار الصواب فلا باس بهما من كلا الجانبين كذا قالوا
 (قوله تنبيهها على ذلك) لا يقم لا يحتاج الى مزيد لانه يتم الكلام بالشرط والجزاء لانا نقول
 مجرد اظهرية قول التلميذ مع موافقته للقاعدة لا يكون سبباً لاسناد المخالفة الى الاستاذ
 بل التنبيه على اظهرية قوله على قول الاستاذ يكون علة لذلك الاسناد ثم الاستاذ بالذال
 المعجمة مربوي وبالذال المهملة فارسي (قوله عنهما) حال من معنيهما اي ما يمانل احمر

حال كونه علما او تمييزا على التمرة مثلها زيدا اي في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله
 علما بقوله خالف لفساد المعنى (قوله اذ انكر) ظرف المبالغة (قوله نحو اجمع) فانه منصرف
 المصنعة ووزن الفعل فاذا جعل علما يكون غير منصرف المعلقة ووزن الفعل فاذا انكر ان يؤثر
 الوصفية في منع لصر ف لضعف معنى الوصفية فيه لانه بمعنى كل مثل اشترى بت العبد اجمع
 اي كمله لا ذات بتصرف بالكل فان اداة الذات كك منه غير معلوم (قوله بالانفاق) اي
 بين شيويه واخفش (نصف معنى الوصفية) فيه لاسم التفضيل المجرد عن من التفضيلية
 يكون معنى الوصفية ضعيفة فيه (قوله حتى صار افعول التفضيل اسما) فاذا صار اسما منصرفا
 فضتف فيه معنى الوصفية لان معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله في معنى التفضيلي
 فلا يردح ان يقيم ان افعول التفضيل اسم حتى يقيم افعول التفضيل اسم تفضيل فكيف يصحح
 ان يقيم صار افعول التفضيل اسما اذا المراد من الاسم في قوله حتى صار افعول التفضيل اسما هو كاهم
 الحائي عن الوصفية (قوله وان كان معه من فلا ينصرف) اي هو غير منصرف بالانفاق بينهما
 فاذا سمي رجل بافضل من اقرانه مثلا فانه بعد التنكير غير منصرف بالانفاق للوصفية ووزن
 الفعل قيل معنى الوصفية اذا كان في اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية ظاهرة غير خفية فكيف
 يجوز الخلاف في نحو احمر اعمى في كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل التفضيلية غير خفية فان بينهما
 تدافعا لظهور الخلاف من الاول والانفاق من الثاني ويمكن الجواب عنه بان المراد من قوله معنى
 الوصفية فيه ظاهر انه ظاهر من نفسه اي نفس الاسم لا من الخارج فلا اشكال لظهور معنى الوصفية في
 افعول التفضيل المستعمل بمن التفضيلية عن كلمة من بعد التنكير (قوله للصفة الاصلية) مفعول
 به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل وانما قال الاصلية لان الوصفية الحائية غير موجودة بعد
 التنكير بالانفاق الا ترى ان معنى رب احمر بعد التنكير رب شخص مسمى باحمر لا رب شخص
 فيه الحمرة وقوله لاجل اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له وقوله بعد التنكير ظرف اعتبار (قوله
 كوزن الفعل) في مثل احمر (قوله والالف والمون) في مثل مكران (قوله فان قلت كما انه) والحاصل
 ان مجرد رفع المانع لا يكفي في اعتبار ما بل لابد من وجود المقتضي وهو مفقود ههنا مع ان منع
 الصرف خلاف الاصل ولا يجوز ارتكاب خلاف الاصل بلا ضرورة وحاصل الجواب ان وجود
 المقتضي هو القياس اي قياس احمر على اسود وارقم لانه قدر الت الوصفية فيهما بغلبة الاسمية
 مع انها معتبرة فيهما وحاصل الرد ان القياس بينهما مع الفارق اي قياس احمر بعد التنكير على اسود
 وارقم. ال غلبة الاسمية قياس مع الفارق لانه قدر الت الوصفية في احمر بالكلية بخلاف اسود وارقم
 فان فيها اشارة من الوصفية فان قلت لا شك ان ارقم مثلا يستعمل في فردة واربع منه فردة وبقي
 الوصفية فاذا وضع احمر على الفردة الذي فيه الحمرة فلا بد ان يبقى الوصفية كما بقي عند استعمال

الاسود والارقم بفرد ، فلم يكن بينهما فرق قلت فرق بين الاستعمال والوضع لان الاسود استعمال
 في فردة ولكن وضعه على الوصفية بخلاف احمر فانه اذا وضع وجعل علما للفردة لم يبق الوصفية
 فيه بسبب التغير بالوضع وقد اجاب عنه بان احمر جاء غير منصرف في كلامهم بعد التنكير وليس
 فيه الا وزن الفعل فالهاء ث على اعتبار الوصفية فيه هو بحيث غير منصرف في كلامهم بعد التنكير
 (قوله فقد ذهب الى انه منصرف) اي القياس عنده ان يكون منصرفا لانها قد زالت بالعلمية
 وهي بالمتكبر والزائل اه ونقل عن الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافا في نحو
 احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف (قوله والزائل لا يعتبر من غير
 ضرورة) ولقائل ان يقول ان الضرورة ههنا هي وجدان احمر غير منصرف في كلامهم بعد التنكير
 الا ان يقال وجدانه كك ليس امر قطعيا (قوله فلم يبق فيه) اي في نحو احمر السبب واحد هو وزن
 الفعل في احمر والالف والنون في سكران قال الفاضل السم وفي بقاء الالف والنون في سكران
 على مناهب الاخفش بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم وبعد زوال
 العلمية التي هي شرط الالف والنون ايضم لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط وقد
 اشرنا الى هذا البحث سابقا انتهى كلامه ومراة بالاشارة الى هذا البحث سابقا ما ذكره على
 كلام مولانا عصم بقوله وفيه ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية اه كما سبق في قوله او على
 سبب واحتمل فيما هي ليست شرطا فيه وقد اوردناه هناك وذكرنا ما فيه ايضم فافول ما ذكره بقوله
 فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم قبل بطو ذلك لانهم قالوا ان الدراد
 بالاسم في قيام الالف والنون ان كانا في اسم هو الاسم المقابل للصفة لا الاسم المقابل للفعل
 والحرف ولا الاسم الذي يطلق عليه العلم لان الحكم ح في قوله فشرط العلمية غير مفيد وايضم
 يلزم الواسطة بين العلم والصفة لان الالف واخرون قد تكونان في غير العلم والصفة وقد ذكرنا
 تفصيله في الالف واخرون الذين تين فما ذكره الفاضل السم سفسطة باطلية (قوله وهذا القول
 اظهر بورد الاعتراض عليه وقد عرفت الجواب عنه فلم يبق الا ظهريته ح وقيل في وجه الاظهرية
 ان المعدوم من كل وجه لا يؤثر (قوله ولما اعتبر سيمويه الوصف الا صلي بعد التنكير) قال
 الفاضل السم الاولى ترك قوله بعد التنكير وان كان في الواقع محك فانه لا يناسب تاليه اي قوله
 لزمه ان يعتبره في حال العلمية بل المناسب بهذا التالي ان يقول بدل قوله بعد التنكير وقاس
 اعتبار الوصفية في احمر على اعتبارها في اسود وارقم في حال غلبة الاسمية لزمه ذلك انتهى
 كلامه افول ان سيمويه لم يقس اعتبار الوصفية في احمر على اعتبارها في اسود وارقم حال غلبة
 الاسمية ويكون القياس المذكور هو فتا كمنهجه غير معلوم ايضم بل القياس المذكور قول بعض
 منهم ولهذا قال قدس سره قيل الباعث على اعتبار ما اه فح قوله قلت وقاس اعتبار الوصفية اه

ليس ملحق ما هو الواقع بل هو كاذب لانه جاز ان يكون الباعث على اعتباره ما فيه مجيئه غير
منصرف بعد التنكير في كلامهم كما ذكرنا انفا فالقياس الذي كور من سببويه انما يكون بحسب
الوهم والاحتمال فكما ان الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية كذلك اعتبار
لوصفية بسبب القياس المفارق لا يستلزم اعتبار الوصفية في حال العلمية مع ان الشرط القياس
الذي كور بقوله وفيه بحث اذ كيف يصح ان يمتنع اللام على القياس المردود وايضا لان
ان الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية لان منشاء الاعتراض المفهوم
من قوله ولما اعتبر سببويه اذ هو لفظ الاعتبار الذي كور في قوله اعتبار الصفة لاصلية اذ سببويه
لما اعتبر الوصف الاصل في احدى بعد التنكير لزمه ان يعتبر في باب حاتم حال العلمية ايضا لان
الاعتبار عمل المعتبر فله ان يعتبر فيه حال العلمية ايضا لكنه غير معتبر فيه فلم يكن معتبرا
في مثل احدى بعد التنكير ايضا بيان الملازمة ان الوصفية اذا زالت فان لم يكن معتبرة لكونها
زائلة لم يكن معتبرة في احدى بعد التنكير بل كان منصرفا فان كانت كافيته بعد زوالها كانت
معتبرة في مثل حاتم حال العلمية فيكون غير منصرف وباعتبار اخر عالم لم يعتبر فيه حال العلمية
لزم التحكم او الترجيح من غير مرجح لعدم المانع من الاعتبار في شيء من نحو احدى باب حاتم كما
انه لان مانع ولا استحالة في اعتبار اجتماع النقيضين واعتبار ارتفاع النقيضين ويؤيد كلامي هذا
ما ذكره بعض الشارحين لان المجتمع المتضاد بن في حكم واحد لا اعتبارهما بقوله لزمه
ان يعتبر في حال العلمية قال الفاضل السم الاولي يتوهم اعتباره حال العلمية او يقيم كان مثله
ان يعتبر في حال العلمية فان اللزوم ليس في نفس الامر ولا يناسب ايضا بالجواب بقوله ولا يلزم
باب حاتم انتهى كلامه و اشار الى ما ذكره الفاضل الذي كور مولانا عصم قال الاولي ان يتاخر كان مظنة
ان يلزمه لتلا يكون هو وقوله فاجاب متناقضين انتهى كلامه اقول بطلان اللزوم في نفس الامر
ظهر مما ذكرنا في الحاشية السابقة التي ذكرناها بقولنا وايضا لان ان الاعتبار بعد التنكير اذ فارجم
اليها ثم اقول قوله ولا يناسب ايضا بالجواب بقوله ولا يلزم باب حاتم ليس بشيء لان عدم النسابة
للزوم التناقض الموهوم وهو بطلان قوله ولا يلزم باب حاتم في مرتبة الجواب عن السؤال المفهوم
من قوله ولما اعتبر سببويه اذ فالعصم لما منع اللزوم في الجواب فنفيه اللزوم فيه يشعر بان
السائل ادعى اللزوم في هواله ودعوى اللزوم منه ليس الا بحسب الوهم والظن منه كما هو
المتعارف في مثل هذه المواضع فيكون قوله ولا يلزمه مقويا لما جعله الشرط بقوله لزمه
كما قال العصم في باب التنارع ليس منه لفساد المعنى لان السائل ادعى التنازع بغير كفاني
ولم اطلب في قليل فقال العصم ايس منه اي من باب التنازع وايضا قال العصم فيما بعد وليس
مثل ازيد ذهب به منه فالسائل ادعى انه من باب ما ذكر عامله وايضا قوله ولا يلزم باب

حاتم لا يناهض بقوله يوهـم وبقوله يظن ايضم فكيف يهـم قوله الا ولي يتوهـم اغتباراه هذا كله
 اذا كان قوله ازمه وقوله ولا يلزمه من اللزوم والالزام واما اذا كان احدهما من اللزوم والاخر
 من الالزام فلا يتوهـم التناقض على ما زعم (قوله ولا يلزمه باب حاتم) اي اعتبار الوصفية في باب
 حاتم وهذا جواب عن الزام الاخفش فيجوبه كما اشار الشـم اليه بانه لو كانت الوصفية معتبرة
 في مثل احمر بعد التنكير لكانت معتبرة في مثل حاتم علما لكنها ليست بمعتبرة في مثل حاتم
 فلا يكون في مثل احمر ايضم بعد التنكير معتبرة وتقرر الجواب انه لا يلزم من اعتبارها في مثل
 احمر بعد التنكير اعتبارها في باب حاتم حال العلمية لما يلزم من اعتبارها في باب حاتم اعتبار
 المتضادين اهـ (قوله اي كل علم كان في الاصل وصفامع بتاء العلمية) ولم يكن فيه سبب اخر غير
 العلمية فح لا يرد ما قيل ان مجرد ما ذكره الشـم غير كاف في المراد لصدقه على احمر علما مع انه
 لا يحتاج الى اعتبار الوصفية فيه لوهـود السببين فيه غير الوصفية وقوله بان اعتبر بيان
 اللزوم اي لزوم باب حاتم على ما يجوبه بان اعتبر فيه ايضم اهـ (قوله فان العلم للخصوص
 والوصف للعموم) يعني انه اراد بالتضاد التقابل لان الخصوص والعموم هما بمعنى التعيين
 وعدمه وهما ليسا وجوهين حتى يتصور التضاد بينهما وارا دبا التقابل التقابل بالعرض لا التقابل
 بالتعيين لان الوصفية والعلمية باعتبار موصوفيهما اعنى العلم والوصف مستلزمان لتعيين
 المدلول واحد م تعيينه الذي هما من صفات معانيهما المراد من ان يبين مفهوم العلمية والوصفية
 تضادا فلا يردح مثقال بعض المحشيين من ان المفهوم من كلامه ان بين الوصفية والعلمية تضادا
 وهو م لجواز ان يكون اللفظ الواحد باعتبار وضع واحد متصفا بالعلمية والوصفية انتهى
 كلامه وذلك لان كون التضاد بين مفهوميهما لا ينافي ان يكون اللفظ الواحد متصفا بالوصفية
 والعلمية (قوله في حكم واحد) اي في تحصيل الحكم واحد (قوله وهو منع صرف لفظ واحد) بان
 كان اللفظ واحد ابا للوحدة الشخصية ومنع الصرف ايضم واحد ابتلاك الوحدة فلا يردح ان الالفاظ
 كلها واحدة بالنوع فاذا وجدت العلمية في لفظة والوصفية في لفظ اخر فهما في لفظ واحد مع انه
 ليس اعتبار المتضادين ح ولا يرد ايضم اعتبار المتضادين ح ولا يمنع صرف احمر في حالتي الوصفية
 والعلمية لتعدد منع الصرف لان اعتبار الوصفية قبل الاسمية واعتبار العلمية بعد ما فلا يكون
 اعتبار المتضادين في حكم واحد بل في حكمين فعلم ما ذكرنا ان قوله واحد في قوله وهو منع
 صرف لفظ واحد متعلق بمنع الصرف واللفظ معا قال مولا باعصم يتجه عليه ان الوصفية والعلمية
 ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقان ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ثم
 قال لا يحتاج الى قوله وهو منع مدرج لفظ واحد بان معنى الذي ذكرناه لان قوله في حكم واحد
 بمعنى يلزم اجتماعهما معا انه في كلامه اقول قوله معا ما بمعنى انهما في زمان واحد وفي مثل

احدهما في زمان واحد ومحل واحد جميعا فان كان الاول قهوبط لانه ح يلزم امتناع وجود كل
 احدهما في محل على حدة اذا كان الزمان متحدا وان كان الثاني فهو ايضا لا يجوز لانه
 يلزم ح اعتبار المتضادين في حكم واحد في نحو احمر ايضا لا اعتبار احدهما الضدين حال العمية
 الاخر بعد التذكير فيه مع انه لا يستعمل اجتماع المتضادين في حكم واحد على شئ من النقديرين
 ان كان الثالث فنقول لان صحة ااردة كلا المعنيين منه فتأمل فان قيل لان عدم جواز اعتبار
 لمتضادين في حكم واحد لانه قد جعل حر كنان مختلفتان سببا لحكم واحد وهو لا خلاف واجيب
 بان الاختلاف وان كان حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين حقيقة لكونه عبارة عن تحقق
 حالة وزوال اخرى وايضا الحكم الذي لا يقتضي اجتماع المتضادين بل يقتضي مجرد وجودهما
 ولو متعاقبين يجوز اعتبار المتضادين فيه (قوله كما في اسود وارقم) ولا يخفى ان المقصود
 ههنا هو امتياز احمر من باب حاتم اي امتيازهما غلبت فيه الاسمية فينبغي ان يقر كما في احمر
 يكون اعتبار الوصفية قبل العلمية ثم اعتبارها فيه بعد التذكير فيكون فيه اعتبار المتضادين
 في حكمين لا في حكم واحد اي في منع صرف واحد بل في منع العرفين وان كان في لفظ واحد ويمكن
 ان يجعل احمر تنظير الاعتبارين المنكوريين حتى يكون واحدا في قوله وهو منع صرف
 لفظ واحد قيد اللفظ ومنع الصرف معا الا ان يقر قوله كما في اسود وارقم تنظير لا تشييل اي
 بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية مع سبب اخر في احمر كما في اسود وارقم فقولنا في احمر ملحوظ
 في الكلام بمعونة المقام واقتضاء السوق ولا يبعد ان يجعل قوله بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
 اذ دفع سوال تقريره ان الوصفية كما تزول مع العلمية كك تزول مع غلبة الاسمية فكيف
 يجوز اعتبارها في اسود وارقم دون باب حاتم في جواب العلمية تقرير الجواب انه ليس في اسود
 وارقم اعتبار المتضادين لما عرفت من ان العلمية لم تزل منهم بالكلية بسبب غلبة الاسمية
 بل فيهما شائبة من الوصفية باق بخلاف احمر وحاتم (قوله لا يلزم اجتماع المتضادين) في حكم
 واحد لا يخفى ان السوق يقتضي ان لا يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اجتماعهما الا
 ان يقر لافرق بين الاعتبار والاجتماع ههنا لان اعتبار الشئ فرع وجوده فلما يمتنع اجتماعهما
 يمتنع اعتبارهما (قوله فلما نقدر احدهما الضدين) لان فرض الشئ هو اعتبارا ويمكن تقرير
 الجواب بوجه اوضح بان احدهما المتضادين ههنا محقق وهو العلمية والاخر وهو الوصفية ليس
 بمحقق بل اصالتها في حكم المحقق واجتماع المتضادين بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما
 محققا والاخر غير محقق ممكن ولكن اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن لماذا ذكر من انه
 شبه به ثم لماذا ذكرنا ان التقدير هو الاعتبار فلا يرد ما ذكره بعض المشييين في رد هذا الجواب
 من ان نقدر احدهما الضدين بعد زواله مع ضل اخر مسلم لكن لا يستلزم اعتبار الوصفية الزائل

في نحو هذا تم حال العلمينة بل يستلزم تقدير اعتبار الوصفية الزائلة في نحو حاتم مع العلمينة
 انتهى كلامه قال مولا ساعب بل نقول ليس في هذا المتنام ، لا توهم اجتماع المتضادين وبيان
 ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو لا بين العموم
 والخصوص لا اختلاف محلهما وهو الاول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال لفظ
 المشترك بين المعنيين وان لم يجوز ذلك ليس للمقابل انتهى كلامه (قوله لكنه شبهه به)
 فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة ناثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق
 فاعتبارهما معا غير مستحسن قال الفاضل السم لا يخفى عليك ان اللازم من موق الدليل قبل ايراد
 السؤال والجواب ان اعتبار المتضادين في حكم واحد باطل ومقتضى جوابه ان اعتبار الوصفية
 حال العلمينة غير مستحسن فبينهما تدافع انتهى حاصل كلامه اقول لانم ان اللازم من الدليل او صوقه
 بطلان اعتبار المتضادين بل اللازم عدم اعتبارهما مطلقا سواء كان باطلا محضا او غير مستحسن
 لعدم التصريح بشئ فجاز ان يراد واحد معين منهما وهو غير مستحسن فح لا منافاة بين الدليل و
 الجواب او كان جوابه مبنيا على تحرير الدليل وتغييره فما ذكره الفاضل السم بقوله ولا يخفى
 عليك انه ساقط باصله لان قوله فاعتبارهما غير مستحسن بناء على تغيير الدليل وتغييره ولا يبعد
 ان يقال الجواب في الحقيقة هميم اجتماع الضدين عن غير المستحسن الحقيقي والحكمي فكلما
 يضم ما قاطلان ماذكرة التعميم بناء على هذا التعميم على انهم قالوا ان صدور الامر الغير المستحسن
 من الثقة والطمع قبيح جدا فح جازا طلاق البطلان على ما هو غير مستحسن (قوله اي
 باب غير المنصرف) اشار به ان اللام للمعهد (قوله اي بدخول لامه) اشار به الى ان الباء
 للسبب (قوله اي بصورة الكسر) يعني ان المصم اراد بالكسر صورة الكسر فان الكسرة بصورة
 الكسر وذلك لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين كما مر فلا يوجد في المعرب
 فلا بد من حذف الحذف فأتت صورة الكسرة مشتركة بين القاب البناء والاعراب جميعا
 (قوله لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايض) الظان قوله ايض زائد لان الكسر
 لا يطلق على الحركات الاعرابية بل هو من القاب البناء عند البصريين لكن قوله ايض يشعر بانه
 ذهب الى منهج الكوفيين مع ان الكلام في منهج البصريين الا ان يقال اراد بالكسر صورته
 وانما يورد قوله ايض لان صورة الكسر مساوية للكسرة وهي مشتركة بين البناء والاعراب
 (قوله الى انه منصرف مطلقا) سواء بقي العاثنان مع اللام والاضافة او لا بقريضة اللاحق ذلك
 مطلقا قوله غير منصرف مطلقا (قوله اعني اللام والاضافة) دون سائر الخواص كاشاعلية
 والمفعولية قيل وجه ذلك انهما الميزتان لاول الاسم بخلاف البواق (قوله والممنوع من غير
 المنصرف) جواب سوال تقريره ان باب غير المنصرف اذا كان مع دخول اللام او لاضافة غير

منصرف فلا بد ان لا يدخله الكسرة كالتنوين وتقرير الجواب ما ذكره بقوله بتجمعية التنوين لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر في غير المنصرف الذي ليس فيه الالف واللام والاضافة يتوهم جواز دخول التنوين ايضاً لما مر من تعاقبهما في مثل غلام زيد فحذف الكسر بحذف التنوين وهذا التوهم غير ممكن مع اللام والاضافة فيعود الكسر في غير المنصرف الذي مع اللام والاضافة (فوله لم يؤثر) اي المشابهة الضعيفة (قوله الا في سقوط التنوين) وفيه نظر لان التنوين سقط قبل دخول اللام والاضافة بسبب كون الاسم غير منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالاسقاط ههنا عدم عود ما يعود الكسر واعلم ان التنوين اذا كان للتنكير فبيهما وبين اللام تناف فلا يجتمعان واذا كان لغير التنكير فلا يجتمع ايضاً لاطراد الباب واما الاضافة فتقتضي الاتصال والتنوين يقتضي الانفصال فهما متنافيان اقتضاء فلا يجتمعان (قوله المرفوعات) اما بالسكون بان لا يكون لها محل من الاعراب فيكون المنفصل عن سابقها واما بالرفع على انها مستنداء محذوف الخبر وخبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعة عات هذه او هذه المرفوعات وهذا ذكر المرفوعات او باب المرفوعات (قوله جمع المرفوع لا المرفوعة) يحتمل ان يكون تحقيقاً للمعدارة ويحتمل ان يكون لدفع سوال وهو ان ضمير هو لا يجوز ان رجاءه الى المرفوعات ولا الى واحد لان واحد جمع المونث يكون مؤنثاً والحمد على مركب من الايجاب والسلب فقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل لاثبات الجزء السلبي واثبات الجزء الايجابي بقوله ويجمع هذا الجمع اي هذا النوع من الجمع اهـ (قوله لان موصوفه الاسم) اي لفظ الاسم غلام مرفوعات صفة له والصفة ههنا بدعنى القائم به ثم ان الاسم اهم من الحقيقي والحكمي فتناول الخبر الجملة (قوله ويجمع هذا الجمع اهـ) وقوله هذا الجمع منجم مطلق للنوع اي يجمع هذا النوع من الجمع اي تجمع صفة المذكور الذي لا يعقل هذا النوع من الجمع مطيحاً اي دائماً اي بالمعيار القاعداً (قوله كالمصنفات المذكور من الخيل) اي المصنفات صفة المذكور من الخيل قال قد سرب في الحاشية المصنف من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الاربعة على طرف الحافرة ناقلاً عن الصحاح (تسمى المصنفات صنفات) لانه لا يعقل مع انه جمع بالالف والتاء (قوله وجمال) بكسر الجيم جمع حمل بفتح الحاء بالفارسية اشترنر وسبحلات اي ضخمة وانما قال كالايام وعطف على (قوله كالمصنفات) ولم يعطف على مدخول الكاف ولم يقل والايام لان المصنفات والسبحلات من جملة الاجسام بخلاف الايام فانها من الازمان فان الحالي صفة اليوم وهو مذكر لا يعقل (قوله لان التعريف انما يكتمل للماهية اهـ) دفع سوال تقريره انه لم يقل هي موضع هو بارجاعه الى المرفوعات والمراد بمرجع هو اليها بتاويل المذكور وباعتبار الخبر وهو ما في ما تضمنه لا يقيم كما لا يجوز التعريف بالافراد كذلك لا يجوز للفرد وعلى تقدير ارجاعه الى المرفوع يلزم التعريف للفرد لان المرفوع

فرد من المرفوعات لاننا نقول كما يطلق المرفوع على الفرد يطلق على جنس المرفوع وطبيعته
والمراد هنا جنسه وطبيعته لا يتم كما يكون للواحد طبيعة كذلك للجمع طبيعة فجاز ان يكون
المرجع اليه لفظ المرفوعات وكان التعريف لما هيته لاننا نقول ح يلزم ان لا يكون التعريف
ما نعا صدقه على زيد في جاءني زيد مع انه مرفوع وليس بـ مرفوعات لان طبيعة المرفوعات
لا يصدق الا على ثلاثة فصاعدا (قوله اي علامة كون الاسم) اشار به الى ان الياء مصدرية
(قوله وهي الضمة والواو والالف) لا يقدح ان الالف قد تقع علامة انصب كما في الاسماء الستة
فلا امتياز بين الرفع والانصب وبين المرفوعات والخصوبات بما ذالنا نقول الامتياز بينهما
بقيد الحيشية فالالف من حيث انها علامة الفاعلية فالاسم مرفوع ح ومن حيث انها علامة
المفعولية فهو منصوب ح (قوله ان يكون موصوفا بها) اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف
الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويحتمل
ان يكون اطلاق الصفة عليها باعتبار ان مدلول الرفع وهو الفاعلية صفة لمدلول الاسم وهو
الذات من قبيل تسمية الدال باسم المذاتون ففي عبارته مسامحة (قوله ولا شك ان الاسم
موصوف) اشار به الى ان الرفع المذكور هذا لا يختص بما عدا الرفع المحلي بل يشتمل له
فهذا ما دللنا على بعضه وهو ان الرفع المحلي حيث قال ان اللفظ المرفوع لا يشتمل الاعراب المحلي
فلا يكون هولا في جاءني هولا مرفوعا لان الرفع المحلي يكون في المبنيات كهذا في جاءني
هذا وحاصل الرد ان الاسم المعرب يكون موصوفا بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه
في محل اه (قوله وكيف يختص الرفع اه) يعني كيف يختص الرفع المحلي بما عدا الرفع المحلي
فان المص في ما يسمى بجمع عن احوال الفاعل المبني وهو الضمير المتصل مع ان رفعه
ليس الا محليا (قوله فمنه) اعلم من المرفوع فارجاه الى حسن لانه مقصم بالذات ولعدم
انتهار الضميرين لان التقسيم ايضا يكون المحقيقة والماهية كالتعريف فان قوله فمنه الفاعل
في المعنى نقسيم وحسن ارجاع الضمير الى ما شتمل اه لفرب المرجع اليه (قوله لانه جزء
الجملة الفعلية) اي جزء ما غالبا بخلاف سائر المرفوعات فلا يرد ان ابوه في قولنا زيد قائم
ابوه فاعل لقائم مع انه جزء الجملة الاسمية واما كون الجملة الفعلية اصل الجمل فلان الفعل
الذي هو جزء الفعلية يشتمل الاسناد بان يكون موضوعا للاسناد ولانه وضع الفعل لان يكون
مسندا اد ثامع ان ان فرض من الجملة هو افادة نسبة امر الى اخر بخلاف الجملة الاسمية فان
الاسناد يعرض له بسبب التر كيب زينة اخرى ان الجملة الفعلية مرتبطة بنفسها بخلاف
الاسمية فانها مرتبطة بالرابط (قوله ولان عامله اقوى اه) لان عامله موحود محسوس
بخلاف عامل المبنى وما هو مثله كالخبر فانه عديم معقول وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر



قيل يكون في جانب المبتدأ شيء يعارض بكون عامله اقوى من عامله وهو ان المبتدأ باق
 على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل فانه لا يتقدم على المسند وهو
 الفعل واجيب بان اللازم منه كونه حال المبتدأ اقوى من حال الفاعل مع ان المقصود هو
 كونه عامل الفاعل اقوى في الاثر من عامل المبتدأ نعم يصح ذلك ان يعارض اذا كان المبتدأ
 اقوى من الفاعل من حيث كونه عامله اقوى في الاثر من عامله وفيه نظر لان المراد من اولوية
 الفاعل وعدم اولوية المبتدأ اولوية نفسهما لا حالهما ولهذا قال واتماقده ا ه فكون المبتدأ
 باقيا على ما هو الاصل في المسند اليه هو المراد ههنا لا يقيم ان اللازم من الدليل هو كونه الفاعل
 اقوى من المبتدأ لا من سائر الامور فوعات وهو المدعى لا نناقوا . المبتدأ اقوى من سائر
 الامور فوعات واذا كان الفاعل اقوى منه فيلزم ان يكون الفاعل اقوى من سائرهما وقيل الفاعل
 اقوى من المبتدأ لان عامل الفاعل يعمل في جميع الاعمال مثل ضرب زيد ضربا شديدا امام الامير
 في دارة عمر واقائماتا يدا ابا فان زيد فاعل وضربا شديدا مضموم مطلق واما امير ظرف زمان
 وفي دارة ظرف مكان فيكونان مفعول فيه وعمر واعمروا مفعول به واقائماتا حال من زيد واعمروا وتاديبا مفعول
 له وابتايميز والعامل في كلامهم الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه لا يعمل الا فيه او فيما هو مثله
 كالخبر (قوله ولانه يحكم عليه بكل ا ه) فيقيم زيد قائم وزيد جسم فيكون في جانب المبتدأ
 الاستيعاب والشمول دون في جانب الفاعل (قوله فكان اقوى) التفرع من نزع وهو الذي يلزم
 التفرع من ما قبله بضم مقدمة و اشار الى تلك المقدمة بقوله بخلاف الفاعل فانه لا يرد ان
 التفرع ينبغي ان يكون بعد قوله بخلاف ا ه حتى يتفرع من ما قبله فانه قدس سره اراد ان يكون
 التفرع عند التفرع عليه (قوله الا بالمستق) لان العامل فيه اما فعل او شبهه وكل منهما
 مشتق قال مولانا عاب ان زيد في قولنا اعجبني ضرب زيد فاعل المصدر مع ان المصدر مشتق منه
 واجاب عنه بان المشتقات اعم من ان تكون حقيقة او حكما وهو مشتق حكما لان المصدر في قوة ان
 مع الفعل هذا حاصل كلامه قول يمكن الجواب ايض بان المراد من المشتق ما ليس بجامدا فيشتمل
 المشتق منه قال مولانا عصم ان من حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة
 ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم المسنفاد من قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لعدم الحكم لان
 الحكم لا يكون الا فيما كان الاسناد تاما فيه واسناد المصدر الى فاعله غير تام اقول الظان يكون
 المراد من الحكم في قوله لا يمكن الا بالمشتق الاسناد ويراد من الاسناد مطلق النسبة مثبتة كانت
 او منفية ناقصة كانت او تامة بقرينة قوله اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد ههنا مطلق النسبة
 كذا قالوا والا يلزم ان لا يكون تعريف الفاعل جامع لعدم صدقه على زيد في اعجبني ضرب زيد
 (قوله ما ايا اسم حقيقة ا ه) فان قيل ما الشائد في تذهيص كلمة ما بالاسم ثم التعهيم عن الحقيقي

والحكمي اجيب بان تخصيصها بالاسم لاجل تخصيص كلمة ما بالاسم في تعريف الامر وقوع على
 ما مر من ان موصوفه الاسم وقيل لو اكتفى على عمومها ولم يفسر ما بالاسم يصدق تعريف الفاعل
 على ذات الذي هي معنى الفاعل مع ان الفاعل في اصطلاحات النحاة هو الاسم لا معناه
 وان كان الفاعل في الحقيقة هو المسمى (قوله ليدخل فيه مثل قولهم اه) اي ليدخل فيه
 الفاعل الذي في مثل قولهم اه فيكون قوله ان ضربت في قوة ضربك فهو اسم حكما قيل
 او بقي ما على عمومه ويراد منه شئ فح لا يحتاج الى تعميم الاسم عن الحقيقي والحكمي
 لان الشئ يشتمل ان ضربت واجيب بان تخصيص لفظة ماسنة مؤكدة بينهم فيفسر بالاسم
 الاقرب المعرف والاسم الاقرب هو الاسم لان الشئ اعم من الاسم وهو اعم من الفاعل
 (قوله اسند اليه الفعل بالاصالة) قال مولانا عصم الا ولى ان يقيم اسندا اليه بالاصالة الفعل
 او شبهه ليستدل به الفعل الذي اسند اليه بالاصالة اقول وما اختاره الشئ يضم طريق
 من المارق المعروفة بينهم لان ذكر المقدم وترك المواخر بالمقايسة شائع وكك ذكر الاصل
 وترك الفرع بالمقايسة مألوف بينهم وشبه الفعل فرع بالنسبة الى الفعل قيل التعريف
 ينتقض بقولنا ما ضرب زيد لان فيه سلب لامناد وكك ينتقض بفعل الشرط مثل ان ضربت
 ضربت لان فيه فرض الاسناد واجيب بان المراد من الاسناد مطلق النسبة تامة كانت
 او ناقصة فان اسناد المصدر الى فاعله ناقص خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية
 محقة كانت او مقدرة واليه اشار مولانا عجب (قوله يخرج عن الحد توابع الفاعل) المراد
 باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدال اذا اسناد في التابع ليست الا فيهما
 بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فان التابع اذا كان صفة مثل جاءني زيد العالم لا يحتاج
 الى القيد بالاصالة لعدم اسناد الفعل الى العالم اصلا وكك اذا كان تاكيدا مثل جاءني القوم
 كلهم وكذا عطف البيان كذا في محرة مولانا عصم (قوله بقرينة ذكر التوابع اه) اي اعتبار القيد
 بالاصالة في الحد وكلها بقرينة ذكر التوابع بعد ما قال مولانا عجب ان التوابع بعيدة غاية البعد
 والقرينة لا بد ان يكون في نفس التعريف او متصلا به (قوله او شبهه) كلمة او للتنويع لا للمشك
 والتشكيك فاشار الى ان الفاعل نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل وثانيهما ما اسند اليه شبه
 الفعل فلا يرد ان ايرادها لا يلائم بمقام التعريف لان التعريف للتحقيق وكلمة او للترديد
 (قوله اي ه يشبهه في العمل) وانما قال ذلك ولم يقل ما يشبهه في الاشتقاق لن لا يخرج فاعل
 المصدر لانه مشتق منه وانما لم يقل ما يشبهه في الدلالة على الحد ثانيا لخروج فاعل الخارف لانه
 لا يدل على الحد (قوله وقدم) اي الفعل عطف على اسند او حال ولا بدح من تقدير قد لانه
 لا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة (قوله لان الاسناد الى ضمير الشئ اه) فقوله

وقد علم عليه قيد احترازي عندك من عموم الاسناد من الظاهري والحقوقي لا يتم زيد في زيد ضرب خارج بالقييد بالاصالة فلا يحتاج الى اخر اوجه اليه لانا نقول القيد بالاصالة في مقابلة التبعية مع ان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة فايراد قوله في الحقيقة لدفع ما ذكر (قوله تقديمه عليه) اي على ذلك الاسم وجوباً لان الفرد الكامل في التقديم هو التقديم على سبيل الوجوب والمطلق ينصرف اليه (قوله قلت المراد وجوب قدومه) اي نوع ما اسند الى الفاعل (قوله على جهة قيامه به) اي على طرزه وطريقه وشكله (قوله اي اسناد واقعا على) اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به صفة المصدر المتدوف فان كون الظرف صفة انما يكون باعتبار متعلقه (قوله على طريقة قيام الفعل) يقر عملت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهتي على طرزه وطريقه وشكله والمراد من قيام الفعل قيام مدلوله اي مدلول الفعل الاصطلاحي فلا يرد ما قيل ان المراد من الفعل في قوله ما اسند اليه الفعل اما لفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر لا سبيل الى الاول لان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل ولا سبيل الى الثاني لانه لا حاجة الى قوله او شبهه فالضمير في قيامه يرجع الى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي وهو الحدث الذي هو فعل حقيقي والضمير في قوله او شبهه يعود الى مدلول الفعل الاصطلاحي لان شبه مدلول الفعل الاصطلاحي هو مدلول شبه الفعل الاصطلاحي لان شبه الفعل الاصطلاحي هو شبه الفعل لا مدلوله (قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اي ذلك علامتها ومن لوازمها (قوله مثل زيد في قام زيد) اشارة الى المسامحة التي في عبارة العصم وهو من المسامحة المشهورة لان من البين ان الفاعل ليس عين هذا المركب (قوله والاصل ان يلي) اي يقرب والاصل في اللغة ما يبني عليه الشئ وفي العرف القاعدة والمراد ههنا ما ذكره الشئ فيكون بمعنى الا واي (قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه) والحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قرباً من الفعل ورجحانه اي طبيعة الفاعل تقتضي قرباً بالفعل وهو الظاهر كلامه لكن قد تزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ان طبيعة الماء لا تقتضي البرودة لكن قد تزول لمانع هو الشمس او النار وانما لم يتل والاصل ان يليه مع انه اخصر واشمل اما الاول فظا واما الثاني فلان الضمير يرجع الى احد الامرين وهو الفعل او شبهه لزيادة التمكين في الداهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به فوضع المظهر موضع المضمحل لاشارة الى ذلك وقيل انما لم يتل والاصل ان يليه لانه لو قال كذا يتوهم ان المقص هو قرب الفعل الى الفاعل مع ان المقص هو العكس فكنا قال مولانا عصم (قوله ان لم يمنع مانع والمانع ما ذكره بقوله واذا انما به) (قوله الفعل المسند اليه) اشارة الى ان

اللام للعهد (قوله ان يكون بعده اه) اشار به الى ان المراد من الوالي هو البعدية بلا واسطة وهذا هو مفهوم الولي عند بعضهم فلا يردخ ما قيل ان قوله يلبي يشتمل ما اذا كان الفاعل قبل الفعل ايضاً (قوله يدل على ذلك اسكان اللام اه) اعلم ان اسكان اللام في ضربت دليل اني على جرئية الفاعل له وهو الذي يلزم من العلم بالعلية المعلم بالمعلول (قوله فلذلك الاصل اه) قيل للام والفاء للتعليل فالحكم كما كاف واجيب بان اللام للتعليل دون الفاء فانها تفيد ان كون الوالي اصلاً علة لجواز تركيب الاول وامتناع تركيب الثاني والفاء للمخبر فيفيد ان العلم بالجواز والامتناع في التركيبين المذكورين مترتب على العلم بالاصل المذكور سابقاً واول جعل الفاء للتعليل ايضاً لا يلزم الاستدراك لان اللام للاستدلال من وجود العلة وهي الاصل المذكور على وجود المعلول وهو جواز التركيب الاول وامتناع التركيب الثاني والفاء للاستدلال من العلم بوجود العلة على العلم بالمعلول فاللام استدلال من الوجود والفاء استدلال من العلم واعلم ان ما بعد ذلك يكون دليلاً على ما قبله وهو الذي يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلية وما قبله دليل على ما بعده وهذا الجوار ليس دليلاً على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول ايضاً ينهمز نحو ضرب غلامه زيد (قوله خلافاً للاخفش وابن جني) بسكون الياء فانهما جوارز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل من تقدم الفاعل لشدة افتضاء الفعل للمفعول به كافتضاء الفاعل هذا ما ذكره مولانا عاب (قوله جزى ربه عنى اه) والمقصود بالتمثيل هو الضمير في ربه فانه راجع الى العدي وهو مفعول به وقوله ربه فاعل وقوله جزاء الكلاب نصب على نزع الحافض والكلاب جمع الكلب والعاءوي صوت الكلب وقيل المراد من الكلاب العاويات الظلمة فانه يكون لظلم جزاء في الاخرة والمراد من الظلمة شرار الناس (قوله وقد فعل) اي وقد فعل الله تعالى بعد جزاءه عنى اي عن جاني او المراد وقد يفعل الله تعالى فقوله وقد فعل على سبيل التناول فانهم يعبرون عن المتكلمين بالوقوع بالماضي فقوله وقد فعل جملة خبرية وقوله جزى ربه عنى اه جملة دعائية (قوله وبانه لانم اه) ولا يخفى ان الجواب الاول اولى من الجواب الثاني فلذا اقدم التسليم على المنع ونقول نقديمه على المنع ايضاً من الاستلزام الواقع بينهم فان ذكر كلام الخصم وجره الى نفسه ثم التكلم به طريق خاص (قوله جزى ربه جزاء) اي صاحب الجزاء وهو الله تعالى واذا كان الضمير واحداً الى العدي يكون الرب بمعنى يرب ويرنداه لا بمعنى صاحب (قوله اي في الفاعل المتقدم اه) اي في جنس الفاعل المتقدم اه لاني فردته المذكور سابقاً لانه غير مقصود وهو وكنى المراد في جنس المفعول المتقدم اه اشار به الى دفع ما قيل من ان المص لم يذكرا المفعول من قبل مع ان المرجح اليه لا بد ان يكون المذكور اقرب الجواب ان الفاعل قد سبق جنسه صريحاً لانه عرفه و قد سبق في ضمن الامثلة في قوله قدام ربه لانه يمنع تحقق الفرد بدون الطبيعية فلا يرد نه لم يسبقاني

ضمن الامثلة الافرد الفاعل لاجنحه وايضا قد سبق المفعول في ضمن المثال في قوله ضرب غلامه زيدا
وقد عرفت ان وجود الفرد بدون وجود الطبيعة محتج (قوله المفعول المتقدم ذكره) وكذا
المفعول المتقدم ذكره في ضمن الفاعل لان الفاعل مقابل للمفعول وينتقل الدال من احد المتقابلين الى
الاخر كانه قاله من الورد الى البلبل وبالعكس مع انهما متقابلان (قوله اي الامر الدال عليهما)
اي على الفاعلية والفعولية واعلم ان القرينة هي الامر الدال على الشيء بلا وضع لا الامر الدال
عليهما بلا وضع لكن لما كان البسمت ههنا عنهما فقال كك فلا يجب بسبب وجود القرينة بتقديم الفاعل
في نحو اكرمتم موسى حبلي واكل العشي يحيى ولقائل ان يقول لا بد ان يكون القرينة هي الامر
الدال على الشيء بالوضع لا بد ونه لان القرينة مستعملة والمستعمل اخص من الوضع والاخص
مستلزم للاعم فتدبر قال الفاضل السم فيه انه ان اريد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ الدال
على المعنى المجازي قرينة عليه وام يقل به احد وان اريد لا بالوضع له ولا بما يستلزم
يلزم ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي مع انه يكون اللفظ قرينة لهما فالاولى
ان يقيم في تفسير القرينة هي الامر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه انتهى كلامه هذا
اللام وقع من مولانا عصام الدين وتبعه الفاضل السم الا ان مولانا عصم قال موضع قوله فالاولى
فان الصواب ان يقيم هي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما واعلم ان حاصل كلامه انه ان اريد ان
القرينة هي الامر الدال على الشيء لا بوضع ذلك الامر له فيلزم ان يكون اللفظ الدال على المعنى
المجازي قرينة عليه كالمسند بالنسبة الى الرجل الشجاع وان اريد به انه لا بوضعه له ولا بوضعه لشيء
يستلزم ذلك الامر له فيلزم ح ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي ببيان الملازمة
ان اللفظ يكون موضوعا للمعنى المطابق ولا يكون موضوعا للمعنى التضميني والالتزامي والمعنى
المطابق يستلزم للمعنى التضميني والالتزامي استلزاما مغائرا لاستلزام الاخر وح اندفع الاشكال
بالمعنى المجازي لان لفظ الامد مثلا وان لم يكن موضوعا لمعناه المجازي ولكنه موضوع لما يستلزمه
وهو الحيوان المفتر من اقوال لقائل ان يقول عند المحققين منهم ان في المجاز وضعانوعيا
فيكون اللفظ موضوعا للمعنى المجازي بوضع النوعي فلم لا يجوز ان يكون المراد من قول
الشيء لا بالوضع اعم من الوضع النوعي والشخصي فلا يلزم ان يكون اللفظ الدال على المعنى
المجازي قرينة عليه لا يقيم المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي ويجب حمل الالفاظ
في التعريفات على المتبادر بلا قرينة واضحة لانا نقول ان لم ان يكون ذلك تعريفا لم لا يجوز ان يكون
بيان حكم من الاحكام وتفسيرها ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد من قوله لا بالوضع
ان لا يكون للموضع دخل فيها ف لا يرد الاشكال على اللفظ بالقياس الى معنى المجازي لان
للموضع دخلا فيد وان قلت يلزم ح ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي لان للموضع

و خلا فيهما قلت لانم ذلك لانهم صرحوا الى التضمن والالتزام قسمان للدلالة العند
عند ارباب النحو لا للدلالة اللفظية الوضعية وهما قسمان للدلالة اللفظية الوضعية
التمييزانيين ثم اقول ما ذكره الفاضل المذكور بقوله ان الاولى ان يقول بدل قوله لا بالو
بالاستعمال مما فيه نظر لان هذا التبدل لاخراج اللفظ الدال على المعنى المجازي من
القرينة وادخال اللفظ الدال على معنى التضمني والالتزامي فيها وكلاهما حاصل من قيد بلا
اما الادخال فلعدم الوضع في الدال عليهما واما خروج المجاز فلان اذا وجد استعمال
في المعنى المجازي كاستعمال لفظ الاسد في الرجل الشجاع فلا شك ان الاستعمال اخص من الو
فاذا كان فيه الاستعمال فيكون فيه الوضع ايض لان صدق الاخص يستلزم صدق الاعم ولقا
ان يقول مفهوم القرينة يصدق على الماهل وهو اللفظ الدال بلا وضع فيلزم كون الماهل
قرينة ايض الا ان يتم المعتبر في الماهل سلب الكلي اي لم يكن فيه وضع اصلا بخلاف القري
فان فيها وضع في الجملة كما ان الحمام في رايت الامم في الحمام قرينة على ان المراد من
الاسد هو الرجل الشجاع وفيه وضع نوعي (قوله اد القرينة شاملة له) بناء على زعم ان القرينة
هي الامر الدال على الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او لا قيل لو كان المراد من القرينة الامر الدال
على الشيء مطلقا ايض يصح ولا يلزم الاستغناء عن الاعراب فان استغناء القيد الثاني عن الاول جائز
لان التعميم بعد التخصيص شائع بنهيم ولقائل ان يقول هذا غير نافع لو قيل ان المصم لو قال اذا
انتفي القرينة بدون ذكر الاعراب لكان انساب بالمتن للاختصار الا ان يتم انما يكون الاختصار
مع رعاية حفظ التوضيح في الكلام قال الشيخ الرضي ان قوله وجب تقديم الفاعل على المفعول
بمعنى ان تقديم المفعول على مجرد الفاعل غير جائز للزوم الالتباس لكن يجوز تقديمه على
الفعل والفاعل مثل عيسى اكرم موسى لعدم الالتباس لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
قال مولانا عصم ان كلام الشيخ الرضي مما لا يحتاج اليه لان تقديم المفعول على الفعل قرينه لكون
المقدم عليه مفعول لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل فهو خارج بقوله واذا انتفي القرينة
انتفى كلامه اقول كلمة اذا في قوله واذا انتفى يدل على الوقوع فالدعوى ان وقوع انتفاء
الاعراب والقرينة ثابتة عند تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصورة واما عند تقدم المفعول
على الفعل والفاعل لا يمكن انتفاء القرينة لان تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه
مفعول فلا التباس مع ان الكلام في الالتباس قال مولانا عصم ان الاعتراض بان الاعراب مستغن عنه
اذ القرينة شاملة له مع جوابه ليس بشيء لان القرينة هي الامر الدال على تعيين الشيء او تعيين
المحدد في كماله الاكل في قوله اكل الكمثرى يعنى على حركة الفتحة في الكمثرى ولا يكون
الاعراب دالا على ذلك المتعين فالامتنان بين القرينة والاعراب حاصل بدون القيد المذكور

وهو لا بالوضع وبعبارة أخرى ان القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ وعلى تعيين المعنى وف
لا ما يدل على المعنى فالمعنى انه اذا انتهى الاعراب لفظا وانتهى قرينة الاعراب فلم يعلم
ان الاعراب الساقط ما هو وح لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة انتهى حاصل كلامه
اقول ان الاكل في قوله اكل الكمثرى يحتمل يدل على تعيين الشيء وهو نفس الفاعل ولا يحتاج
الى تعيينه ولا الحركة ثم دلالة الحركة على الفاعلية او المفعولية اي لا يحتاج الى الواضحة
فاذا عرفت ذلك علمت ان القيد المذكور في تعريفها وهو قوله لا بالوضع ليمتاز القرينة عن
الاعراب لا يقيم لا بد من اعتبار شيء آخر حتى يجب تقديم الفاعل وهو ان لا يكون للمفاعل تابع
مثل اكرم موسى الفاضل عيسى الفاضل برفع الفاضل في الاول ونصبه في الثاني فلو قدم عيسى
عليه ايضاً يعلم ان الفاعل ما ذا بقريضة اعراب الرفع لا نأقول هو خارج بقوله والقرينة فان
اعراب الصفة قرينة لفظية لا معنوية (قوله ضربتاه) فان ثناء التانيمة موضوعه للتانيمة فهي
تدل على كون الفاعل مؤنثا والالف في الجملى للتانيمة فالقرينة لفظية بخلاف اكل الكمثرى
يحتمل فان القرينة فيه معنى الاكل لا لفظه فالقرينة فيه معنوية (قوله او كان الفاعل مضمر امتصلا
بالفعل) والمراد من الاتصال معناه الاصطلاحي وهو كون الضمير ممالا يستقل في اللفظ لا معناه
المعنوي والمراد من الفعل اما الفعل اللغوي فيشتمل شبه الفعل او المراد الفعل الاصطلاحي
لكنه ذكر الاصل وترك الفرع بالمقايضة والمراد من الفعل العامل كما في تنازع الفعليين فلا يرو
ح ما قال الفاعل السهم من ان ذكر قوله بالفعل يدل على ان الشئ حمل المتصل على معنى اللغوي
كما ذكر مولانا عصام الدين ان قوله متصلا يطلب صلة على تقدير ان يراد منه المعنى اللغوي
لا الاصطلاحي فلا فائدة في قوله بالفعل بل يتوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك جريانه
في رويك زيد امثلا انتهى فيلزم خروج صورة اتصال شبه الفعل واسماء الافعال مع انه ايضا مميل
يجب تقديمه فالاولى ترك قوله بالفعل وحمل المضمر المتصل على المضمر المتصل اصطلاحاً
وهو يتناول الضمير المتصل لشبه الفعل واسماء الافعال ايضاً انتهى كلامه (قوله بشرط ان يكون
٤١) لا يقيم لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقديم المفعول على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه
مفعول لا مثناع تقدم الفاعل على الفعل لا نأقول هذا انما يصح اذا كان الكلام في الانتباس وليس
كذلك بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه مضمر امتصلا قيل ينبغي ان يذكر هذا الشرط فيما اذا
انتهى الاعراب فيهما لفظا مثل اكرم موسى عيسى فانه اذا قيل عيسى اكرم موسى لا يجب تقديم
الفاعل عليه واجيب بان انتفاء القرينة عند تقديم المفعول على الفعل مع تحقق الاعراب غير متصور
لان القرينة تقدم عليه لا مثناع تقدم الفاعل عليه فام تقدم عليه لا يجوزها الا مفعولا واجيب
ايضاً بانه لا يصح التركيب المذكور وهو قوله عيسى اكرم موسى لا انتباس المفعول بالمتقدم بان كان

ليس بجنداء وما بعد خبره (قوله لئلا ينتقض) فان الفاعل فيه مضمون متصل مع عدم تقيد بـ
على المفعول لانه لا يصح تقديمه على الفعل (قوله اي مفعول فل يتعلق ذلك الفعل
 بالفاعل او المراد من المفعول معناه اللغوي فيصح اضافة المفعول الى الفاعل (قوله بشرط توصلها)
 لانه لو قيل ما ضرب الا زيد عمر و يلزم الفاصلة بين المستثنى وبين التالفة استثناء وهو بد
 وقد بانه جاز تقديمه المفعول على الفاعل مع الامثال ما ضرب الا عمر و اريد ولا يقلب الحصر يضم
 كما منذ مرة (قوله في صورة تن التاميم والتاخير) اي تاخير الفاعل فان تقديمه ينضم
 تاخير المفعول (قوله او بعد معناها) قيل لو قال بعد الا وانما لكان اخصر واجيب بان
 لو قال كك يكون القول كاذبا لانه ليس بعده دل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب اه لان
 انما يتضمن شيئين احدهما لفظة ما ونا نيهما معنى الا فلا يكون المفعول بعد لفظة ما فلا يكون
 انما بعد ايضم ولكنه يكون بعد معناها لا محالة (قوله في جميع هذه الصورة) وايراده ليس
 لاجل ان الجملة الجزائية وهي قوله وجب تقديمه غير تامة فيتم بضم قوله في جميع هذه
 الصورة بل ايراده لانه لما وقع بعد بين الشرط والجزاء فاورده لانه لاظهار المراد فان المراد
 هو تعليق الوجوب الى جميع هذه الصور لا الى بعض منها وهو محل التوهم او نقول المقصود
 من ايراده بيان هذه الصورة على سبيل الاجمال ليستدل على كلفها بالتفصيل بقوله اه
 في صورة انتفاء الامر اب اه (قوله فلمنافاة لانصال الانفصال) قالوا لانه يلزم خلاف الفرض
 لانه فرض كونه متصلا به انتهى كلامهم ولقائل ان يقول هذا لو صح فاذا فرض انفصال زيد به
 في قولنا ضرب زيد عمر واجيب ان لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض فالاولى ان يقيم لاجل
 انه يلزم خلاف المقرر لانه لو قدم عليه يلزم انفصال الضمير وهو خلاف المقرر ويمكن حمل
 عبارته على هذا المعنى ويمكن ان يراد من الفرض الواقع في كلام المجمل المحشي هو الفرض
 المطابق للواقع فلا اشكال في وقيل انما وجب التقديم في هذه الصورة لانه كجزء من الفعل
 وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء الكلمة (قوله انحصار رتبة زيد في عمر ومع جواز ان اه)
 قال المجمل المحشي مولا دعب هذا انما يصح اذا كان الفاعل من الامور الخاصة كزيد مثلا واما
 اذا كان من الامور العامة فلا مثل ما ضرب احدا الا زيد فلا يجوز ان يكون زيد مضروبا لشخص
 اخر لعدم وجود فاعل اخر حتى يكون زيد مضروبا له لانه جميع الفواعل مندرج تحت احد
 فلمو قيل ما ضرب زيد الا احدا لا يقلب الحصر انتهى حاصل كلامه قال مولا ناعصم الدين على المجمل
 المحشي ان المراد اما ان جميع الاحد ضرب زيد اي ما ضرب احدا اجمع احدا اجمع احدا ضرب
 زيد او المقصود انه ضرب جماعة مخصوصة له اي ما ضرب احدا من الجماعة المختصة احدا لا زيد
 فان كان الاول فكيف يمكن ان يكون الثاني فيكون الفاعل ح من الامور الخاصة انتهى

كلامه أقول الجواب عنه بان يحمل التراكيب على معنى الاول لانه منع ان يحمل الكلام على غير ظاهره وما ذكره من الكذب مدفوع لان المراد من قولهم فان المفهوم من قولنا انه ان التراكيب كان دالا على انحصار الضاربة وعدم انحصار المضروبة فالتراكيب المذكور يدل على ذلك مع قطع النظر عن الخارج ونفس الامر وعدم دلالة على ذلك انما يكون لخصوصية المادة فمع لا يرد ما ذكره مولانا عيب وما ذكره مولانا عصام الدين ايضاً كما لا يخفى على المتأمل اقول لا يتم ان ما ذكره مولانا عيب جاز ان يكون تحقيقاً للكلام الشم لا اعتراضاً عليه وماله يرجع الى جواب سوال مقدر بان ما ذكره الشم بقوله فان المفهوم من قولنا انه يستتقضى بقولنا ما ضرب احد الا زيد العدم حصر المذكور فيه فما ذكره مولانا عيب جواب عنه وحاصله ان الحصر المذكور فيما اذا كان الفاعل خاصاً واما اذا كان عاماً فلا يكون الحصر المذكور فيه لانا نقول على هذا التقدير يلزم ان لا يجب تقديم الفاعل على المفعول فيما اذا كان الفاعل من الامور العامة واللازم بطبيعة الحال يشعر كلام المصنف ثم اقول ان المصنف مختلف باهتمام باختلاف التراكيب فالحصر المصنف في قولنا ما ضرب زيد الامر وما ذكره الشم والحصر المصنف في قولنا ما ضرب احد لا زيد اموضار بية احد في زيد مع عدم حواضار بية لغير زيد وايقن ان المصنف لا يفتقير الى هذا الحصر لانه يفهم من قولنا ما ضرب زيد الا احد انحصار مضروبة زيد في احد مع جواز ضاربة احد لغير زيد فينتقلب الحصر المطلوب منه ويمكن حمل كلام الشم على هذا المعنى فذكر قوله فان المفهوم من قولنا انه على سبيل التمثيل فاذا كان كذا فلا يرد ما ذكره مولانا عيب ثم المراد من قوله فان المفهوم من قولنا انه هو من مثل قولنا او من قولنا ومثله قبل اذا كان الفاعل من الامور الخاصة ايضاً لا يصح الحصر المذكور كقولنا ما خلق الله على احسن الصور لا يوسف فان يوسف لا يكون منقولاً لآخر واجيب بان المراد ان التراكيب كان دالا على انحصار الضاربة وعدم انحصار المضروبة فالتراكيب المذكور يدل على ذلك ولكن عدم الجواز انما يكون في نفس الامر ولا يخفى عليك لو قيل ان قاعدة البلغاء ونكاتهم منتهية بالتراكيب الصادقة ولا يوجد في كلام البلغاء تراكيب صادقة مع كونه الفاعل او المفعول عاماً غالباً وان كان موجوداً مع قلّة ولا يلتفتون الى التراكيب الكاذبة فمع لا يجوز اجراء القامدة المذكورة على قولنا ما ضرب احد الا زيد لانه كاذب فلا يرد ما ذكره مولانا عيب فتأمل (قوله قد ايلي الا) فيكون الحصر في عمر وفي المثال المذكور . فالقصر هذه انحصار ضاربة زيد في عمر ومع جواز ان يكون عمر مضروباً بالشخص اخر (قوله لكن لم يستحسنه بعضهم) وهذا البعض هو الاخفش وعبد القاهر والسكاكي ولم يجوزوه جمهور النحاة لانه لا يجوز ان يكون ما يشبه الاستغنى بالاسم ولا

أقلها فما بعده في المثال المذكور هو زيد والمستثنى بالاهو هو مروا فالشمل على ما
على من ذهب هذا البعض لأنه يجوز ولا يرد له لم يستحسنه أو حمل كلامه على ما هو المنفق عليه
لأن أكثرهم لم يجوزوا والبعض المذكور لم يستحسنه كما عرفت فعدم الاستحسان متفق عليه
(قوله قصر الصفة) لأن المقصود قصر ضاربية زيد في مرو وضاربية لا يتم إلا بعد ذكر زيد مع
أن القصر متحقق قبل ذكره ومعنى تمام الصفة أنها نسبة إلى موصوفها (قوله لاحتمال أن يكون
معناه) أي معنى ما ضرب الأعر وازيد ما ضرب أحد الأجزاء فيكون المستثنى مفرغا والمستثنى
منه فيه متعلق كما يكون المستثنى أيضا متعلقا فيه فيكون ح زيد ضارب بالعمرو فقط ولا يكون عمرو
مضروبا بالآخر بل قيل قوله ما ضرب أحد الأجزاء ثم أعلم أن قوله لاحتمال أن يكون ليس دليلا
للمظهر الذي ادعاه الشرح هو بيان الاحتمال الذي يستدعيه الظهور الذي ادعاه ودليل
الظهور هو البساطة لأن استفادة المعنى المذكور من التركيب المذكور بداهة لا يحتاج
إلى دليل فلا يرد أن الدليل لا يثبت الدعوى الذي هو الظهور (قوله انحصار صفة كل) أي
صفة الضاربية والمضروبية يعني يكون الحصر في كليهما مع أن المقصود الحصر في أحدهما
(قوله بأن الألفاظ) ولم يقل بشرط بوسطها كما قال فيما سبق للمتفنين في العبارة (قوله
مثل ما عرفت نفا) من أنه لو لم له مع ألا لا يجب تقديم المفعول (قوله أو اتصل مفعوله) أي مفعول
الفاعل به وإضافته إلى الفاعل مثل إضافة الفاعل إليه كما وقع في تعريف المفعول سالم بسم فاعله
فالمراد مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل إلى الفاعل والمراد من المفعول معناه المفعول ويجوز
إرجاع الضمير إلى الفعل أيضا (قوله وهو أي الفاعل غير ضمير متصل) أي الفاعل غير ضمير متصل
به بأن لا يكون ضميرا أو كان ضميرا ولكن لم يكن متصلا به بل بالمفعول أو كان ضميرا منفصلا لأنه
لو كان متصلا بحكمه سائر من وجوب تقديم الفاعل لأن الساعل إذا كان ضميرا متصلا به يجب
تقديمه على المفعول سواء كان المفعول متصلا أو لا فلا يرد ح ما قيل لا يحتاج إلى قوله وهو غير
متصل بعد ما قال أو اتصل مفعوله فلا يرد أيضا أن في نحو زيد ضاربك يكون المفعول فيه ضميرا
متصلا بالفعل مع أنه يجب تقديم الفاعل فيه وذلك لأنه خارج بقوله وهو غير متصل به لأن
الضمير المستتر فيه فاعل منهض بالفعل (قوله وجب تأخير) ولم يقل وجب تقديمه أي تقديم
المفعول لأن التام في الفاعل فينبغي أن يثبت الأحوال وفيه ما صرح في قوله وجب تقديمه (قوله
لأنه لا اتصال الانفصال) أو الحاصل من المفعول متصل بالفعل في المثال لا في الأمثلة
بخلاف الفاعل المتصل به فإنه متعلق في اللفظ والمعنى ولهذا لا يلزم نواله أربع مرات
في ذلك بخلاف ما إذا قيل ضربت بالحر كات الأربعة فإذا كان المفعول متصلا به في اللفظ فهل
الاتصال أيضا بخلافه تواسط الفاعل الغير متصل به بين الفعل والمفعول المتصل به وإذا كان الفاعل

ضمير متصل يجب تقديمه سواء كان المفعول متصلاً أم لا ولهذا قال وهو غير متصل لأنه لو كان متصلاً به فحكمه مأمور من وجوب تقديمه على المفعول ولهذا أيضاً لم يقل فيه ماسق إذا كان الفاعل مضمراً متصلاً والمفعول غير متصل فإن المفعول سواء كان متصلاً أو غير متصل يجب تقديمه بم الفاعل عليه (قوله وقد يحذف الفعل) وكلمة قد يفيد التحليل وحذف الفعل يكون فليلاً لأنه على خلاف الأصل أو مع قلته لا يصح إلا من وجود قرينة لفظية أو معنوية له دلالة على تعيين المحذوف (قوله الرفع للفاعل) أشار به إلى جواب سوال تقريره أن البحث عن الفاعل يقتضي بيان احوال الفاعل مع أن حذف الفعل من احوال الفعل تقرير الجواب أن حذف السند وإن كان من احوال الفعل ظاهر ولكن من احوال الفاعل لا لأن حذف الفعل من حيث اندراج المفاعل فهو من احوال الفاعل بمعنى أن البحث عنه يرجع إلى البحث عن الفاعل بأن الفاعل إما فاعل يحذف فعله جوازا أو إما فاعل يحذف فعله وجوبا (قوله اقيام قرينة) أي وقت قيام قرينة بجعل اللام للتوقيف لا للاجل والعلم لا بقيام القرينة شرط لعلته فإن العلة ينافي جواز الحذف لأنها تقتضي وجوبه وانقلبت المناقاة بين العلة المستلزمة والجواز لا بين العلة المحتملة والجواز فلا حاجة ح إلى جعل اللام للتوقيف قلنا نعم إلا أن المتبادر من العلة هو العلة المستلزمة فينبغي أن يجعل اللام للتوقيف ولقائل أن يقول أن القرينة علة مصححة للحذف فلا يحتاج إلى قوله جواز إلا أن يتم إرادة المتوضيح والتصريح بما علم ضمنا واختيارهم الاختصار في المتن بشرط حصول التوضيح أو يتم إرادة لرعاية المقابلة بقوله وجوبا (قوله حذفاً جائزاً) أشار به إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل وصفة للمصدر المحذوف ويحتمل أن يكون تمهيداً لضم (قوله لأن نقدير الخبر) ونوقش على جوابه بوجهين الأول أن السائل يعلم الفعل وهو قيام زيد فالقيام معلوم عنده بقرينة السؤال فالجهول عنده من يقوم به القيام ولا يسأل عنه فينبغي أن يقدم ما هو مجهول في الجواب بأن يتم زيد قام والثاني أن السؤال جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب يضم كك لي مطابق مع السؤال واجيب عن الأول بأن مناط القاعدة على الجزء الأخير كما قالوا فينبغي أن تياخر زيد بأن يجعل جزء الآخر ويمكن الجواب يضم بأن الجواب المطابق أن يكون من يقوم به القيام هو الفاعل لا المبتدأ لأن حذف الشيء على المبتدأ أنه يكون مقص في الجملة الاسمية لا الفعلية مع أن السؤال جملة فعلية ما لا لأن من قام في قوة أقام زيد أم عمر وإلى غير ذلك واجيب عن الثاني بأن السؤال يضم جملة فعلية لأن من قام في قوة أقام زيد أو عمر وإلى غير ذلك ولكن السؤال عن كل واحد واحد متعسر فسأل منه في ضمن المفهوم الكلي فيقيم من قام ففي الجواب روعي المطابقة حقيقة لا صورة تنجيزاً على أصل السؤال وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصم حيث قال في قوله لأن نقدير الخبر البحث وهو أن في حذف الخبر مناسبة بين السؤال

والجواب وفي حذف الفعل تثليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يرجح ما فيه الا ترى
انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة
التفسير انتهى كلامه لا يقام زيد ليس جملة فعلية لان الجزء الاول همزة الاستفهام
فالجزء الاول حرف لا فعل لانا نقول همزة الاستفهام حرف والحرف لا يقع جزء الجملة فهي
لا تخرج الجملة الفعلية عن الفعلية لا يقيم لم لا يجوز ان يكون تقدير من قام زيد قام ام عمر وقام
الى غير ذلك لا اقام زيد اقام عمر ولا نانا نقول الاستفهام بالفعل ولي من الاستفهام بالاسم (قوله
وايبيك يزيد) اي على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها حذف لكثرة استعمال (قوله واما
على رواية ليبيك يزيد على البناء للفاعل) ولا يخفى انه على تقدير البناء للفاعل تقدير
المفعول اما لو وزن الشعر او للاهتمام بشان يزيد لان الكلام فيه واما عدم كونه مما نحن فيه لانه
لا يكون جوابا للسؤال المقدر لعدم محل السؤال لان الفعل لا يتم بدون الفاعل لان مفهومه
يستلزم الفاعل فهو كالجزء فالسؤال يكون بعد ما تم الفعل به فيكون فعله مذكورا بخلاف
ما اذا كان على البناء للمفعول لان المفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل فيتم الكلام معه فيكون
للسؤال محل ونقلوا عن العارف الرومي قدس سره انه على تقدير بناء المفعول يضم ليس
مما نحن فيه لانه يحتمل ان يكون قوله ضارع مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبيك وقوله يزيد
منادى حذف حرف النداء عنه اي يا يزيد والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسبة للمقام
ان يدعى ان الضارع والمختبط ما وقع في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي
عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة اقول كلام مولانا الرومي حسن ولكنه غير مضر للمقصد
لان المقصد هو التمثيل وهو حاصل بجعله مبنيا للمفعول وذلك لان قوله فليس مما نحن فيه ملب
كلمي ونقيضه الايجاب الجزئي لا السلب الجزئي وعلى البناء للمفعول مما نحن فيه في الجملة فيصح
جعله للتمثيل بخلاف ما اذا كان مبنيا للفاعل وقوله ليبيك امر الغايب معتل الاخر ويحتمل ان
يكون يزيد مفعول ما لم يسم فاعله وقوله ضارع منادى حذف حرف النداء منه وقيل يحتمل
ان يكون ضارع بدل الغلط من قوله يزيد (قوله متعلق بضارع) مع انه لم يعتمد على شيء لان الجار
والمجرور من الظروف ويكتفي فيها راحة من الفعل فلا يرد ان شبه الفعل يعمل عمل فعله
اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وليس فيه من الشروط المذكورة في بحث اسم الفاعل وانما
لم يجعل متعلقا بيبكيه المتقدر لان هذا البكاء يكون بكاء لقوت يزيد لا بكاء الخصومة فلو كان متعلقا
بيبكي المتقدر يازم ان يكون علت البكاء خصومة الباكي وهو ضارع ويكون ذات الباكي منظورا
وملحوظا بالذات وذات المبكي منظورا وملحوظا بالتبع بخلاف ما اذا كان متعلقا بضارع فانه
ح يكون ذات يزيد منظورا وملحوظا بالذات (قوله لانه كان ظهيرا) يعني يشبه پناه وهو علت

البكاء لضارع بسبب فوته (قوله واختبط السائل من غير دليل) وقيل السائل في الدليل لأنه يمنع
الحياء من السؤال في اليوم (قوله على غير القياس) والقياس جمعها على مطيحات (قوله كلوا فتح
جمع ملقحة) من الالتحاق بستين كردن والقياس جمعها على ملقحات (قوله وما يتعلق بمختبط) قال
قدس سره في الحاشية وتعلقه ببيكبيه (قوله وما ياباه سليقة) الشعر لأنه طاب من سبب الضراعة لنا
أن يبين سبب الاختباط ايضاً انتهى (قوله وما مصدرينه) ويحتمل أن يكون هو صولة ولكن لابد من
القول بحذف العائد في تطيح (قوله ماله) جاز جعل ما موصولة (قوله وما يتوصل به) عطف على
قوله ماله وما يتوصل به إلى نحصيل المال مثل صحة البدن والبقر للذراعة وغير ذلك (قوله لقرينة
دالة على تعيينه) قيل القرينة لو كانت دالة على تعيين المحذوف فب هذه الصورة لا يلزم الإبهام
من حذفه ولا يحتاج إلى ذكر المفسر بل القرينة في هذه الصورة تدل على أصل الفعل مطلقاً
لا على تعيينه فان حرف الشرط قرينة أصل الفعل لا لخصوص الفعل وهو استجارك واجيب بأن
مرادة من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المجموع من حروف الشرط ووجود المفسر
إلا أن حرف الشرط تدل على تعيين النوع أي نوع الفعل والمفسر يدل على تعيين الشخص
(قوله أي حذف فواجباً) أشار به إلى أن المصدر بمعنى الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار
الموصوف (قوله كقولك جاءني رجل أي زيد) لأن هذا التفسير للمعنى لا للمحذوف والمتناع
الجمع بين المفسر والمفسر فيما نشاء الإبهام فيه عن حذف المفسر لا عن خفاء معناه (قوله لا متناع
دخول حرف الشرط) وهو أن ولودون غيرهما فلا ولي أن يقر لا متناع دخول أن على الأهم
ولا يخفى أن قوله أحد تخصص بالصفة أي أحد من المشركيين فلا يرد أن أحد نكرة فلا يقع
مبتداء (قوله دون الفاعل وحده) وإنما لم يحذف الفاعل وحده لأن نسبة الفاعل جزء للفعل
والنسبة يستدعي الطرفين فلا يجوز حذف الفاعل لا يقر هذا نوصح يلزم عدم جواز حذف
الفعل لما مر من أن النسبة يستدعي الطرفين لأننا نقول النسبة إنما يكون في الفعل لا في الفاعل
فلو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيهما وهو بطبع خلاف ما حذف الفعل فإنه
لا يحذف إلا مع النسبة التي فيه فلا محذور ويمكن أن يقر أنما قال دون الفاعل وحده لدفع
وهم من أنهم أن الفاعل محذوف في مثل نعم قام جواباً عن قال قام زيد لأنه يصح أن يقر في
جواب أقام زيد نعم قام بدون ذكر الفاعل وذلك لأنه ليس حذف الفاعل ح لأن الفاعل ضمير
مستتر في قام راجع إلى زيد المذكور في السؤال لا يقر أن الشئ من المطلق الحذف على الضمير المستتر
فيما سبق حيث قال لم لا يجوز أن يكون معنى زيد في جواب من قام زيد قام لا قام زيد وأجاب
بأنه على تقدير أن يكون نقد به قام زيد يكون الفعل محذوفاً بخلاف ما إذا كان نقده زيد
قام فإنه يكون الفعل والفاعل محذوفاً والتقليل في الحذف أولى لأننا نقول الحذف على

لفاعل الذي هو الضمير المعتبر في زيد قام بتبعية الفعل لان حذف الفعل يستلزم حذف الضمير
 المستتر فليس حذف فيه بالاصالة قبل قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول ما لم يسم فاعله
 ما قيل في الجواب بانه لا يجوز حذف الفاعل وحده اذ لم يكن ما يقوم مقامه والمفعول ما لم يسم
 فاعله يقوم مقامه ليس على ما ينبغي بل الجواب ان بقى المفعول انه لا يحذف الفاعل وحده مع بقاء
 الفعل على حاله لان لا يتغير وهذا يتغير في المفعول ما لم يسم فاعله فيصير الجملة متغيرة فهو يدخل
 فيما حذف الفعل والفاعل معا قيل يشكل بقولنا اضربوا القوم واضرب من دون التاكيد لان الواو
 الميم وف فيه ما فعل الا ان يقع هذا الحذف بالقاعدة فهو مستثنى مما ذكره لان الحذف المذكور
 انما يكون لقيام القرينة ثم الفائدة في حذف الفعل ثم ايراد المفسر دعاء ان التفسير بعد الايهام او قم
 في النص لا تختار الذهن لذكر الفعل بخلاف ما اذا ذكر الفعل اولا (قوله بقرب منه السؤال) لان
 في كل ما كان السؤال حقيقة او هند را يكون فيه حوازا لحذف لا وجوبه (قوله لعدم قيام ما يودي
 موداه) قال الفاضل السمعاني قلت قد ذكرنا انها انه ذكر نعم مقام الجملة فبدي موداهما
 قلت نعم ذكر نعم مقام الجملة لكن لا يودي موداه بل هي قرينة تدل على ان الجملة المحذوفة
 ولفظ الجملة المحذوفة تدل على معناها انتهى كلامه وانما قال بل هي قرينة تدل على ان الجملة
 ولم يقل بل هي تدل على لفظ الجملة اشارة الى ان دلالة على لفظ الجملة بدون الوضع لا بالوضع
 لان القرينة مردال بلا وضع اقول ليس لها دلالة على لفظها لا بالوضع ولا بد منه كما لا يخفى
 على من له عقل سليم بل قوله نعم لتصديق الكلام السابق فيكون التصديق للسؤال وهو اقام
 زيد فان تصديق الشيء يستدعي الحكم معه فيكون نعم يودي معنى الجملة لانه تصديق اقام زيد
 فالجواب عن السؤال المذكور ما افاده الشرح من ان نعم وان قام مقام الجملة ولكن لا يودي
 موداهما في مقامهما كالمفسر فانه قام مقام المحذوف ويودي موداه حتى يلزم في الكلام استدراك
 عند ذكر المحذوف وليس نعم كذلك لانه وان قام مقام المحذوف ولكن لا يودي موداه في مقامه مثل
 المفسر بان كان في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف فان عند ذكر قام زيد لا يكون في الكلام
 استدراك لانه يقع نعم قام زيد قيل الدليل المذكور لوضح يلزم ان لا يكون الخبر في قولهم لولا
 زيد لكان كذا واجب الحذف اي لولا زيد موجود لان ما يقوم مقامه وهو لكان كذا لا يودي
 موداه ويهمل ان يجاب عنه بانه لم لا يجوز ان قيام ما يودي موداه في مقامه كان في وجوب حذف
 الفعل والفاعل جميعا في وجوب حذف الجملة فالقياس مع الفارق والجواب بالفرق يتم في النقص
 الاجمالي وان قلت في قوله لعدم قيام ما يودي موداه في مقامه نظر لانه لا يلزم من انتفاء السبب
 الخاص وهو عدم القيام المذكور المفهوم من قوله لعدم قيام ما يودي موداه انتفاء السبب
 الذي هو عدم وجوب الحذف لانه جاز ان يكون له اسباب اخر لا تترى ان انتفاء الحرارة

الخاصة التي بسبب النار لا يستلزم انتفاء مطلق الحرارة لوجود الحرارة بسبب وجود الشمس
قلت المسبب ههنا ينصرف في السبب المذكور بالاستقراء (قوله فيلزم في الكلام استدراك) الفاء
للتعقيب او بمعنى حتى اي حتى يلزم فيه استدراك بسبب ذكر المعذوف (قوله وانما قدرت
الجملة الفعلية) قلت لابد ان نقدر جملة اسمية ليؤكد فيصلح جوابا للتردد كما لا يخفى ههنا
ذكره مولانا عصم اقول الكلام ههنا مجرد حذف فهما معا وما ذكره لخصوصية المادة (قوله ليكون
الجواب مطابقا) اولان التقليل في الحذف اولي لانه على نقد ير نعم زيد قام يكون الخبر جملة
بخلاف ما اذ قيل نعم قام زيد (قوله واذا نازح) اي في النسبة والقنب اذ بعد تلفظ احدهما
هو متعين للعمل ولا مجال للاخر ان يتنازع وكل واحد منهما استوى في معموله من مضمرة ونحوه
كذا افاده بعض الفضلاء ثم اما كان باب التنازع مشتملا على ذكر الفاعل من اضمارة وحذفه
فناصب ايراد اى باب التنازع في فصل الفاعل (قوله بل العاملان) قيل كلمة بل للتفسير اي هذا
من قبيل ذكر الشئ وارادة الصفة المشهورة منه وقيل ارادة العامل من الفعل من قبيل
تغليب لاصل على الفرع او تغليب الاكثر على الاقل لا يقيم قوله واقتصر على الفعلين يابى
عنه لانا نقول معناه انه اقتصر عليهما صورة ويحتمل ان يكون للترقي او للاضراب وينبغي
ان يختص العامل بغير المصداق في نعمه المحبني ضرب قتل زيد لا يصح قطع النزاع على المذهبين
اذ لا يضر الفاعل في المصدر (قوله زيد معظوم مكرم عمرو) في هذا المثال يكون التنازع في
المفعول وفي المثال الثاني في الفاعل فان قوله ابو فاعل وقوله كريم وشریف صفتان مشبهتان
(قوله مع ان التنازع قد يقع) وما قيل ان مرتبة الاقتصار بالفعلين مقدم على مرتبة ارادة
العاملين من الفعلين فكان ينبغي ان يسئل اربابنا لم اورد الفعلين بصيغة التثنية مع ان
التنازع متصور في صيغة الجمع ايضا وبما اورد بصيغة التثنية ام قال الفعلان مع ان النزاع
متصور في غير لفعل ايضا فهو مجرد وهم لان ما ذكره الشارح لا يتعلق بمادة الفعل بخلاف الثاني
فان كون الشئ نشئية او جمعا من هيئته وصورته ثم مثال تنازع الاكثر من الفعلين قولنا صليت
وسلمت وباركت وترجعت على ابراهيم وحي يكون الفعل الثاني هو الفعل الاخير وباقي الافعال
كالفعل الاول ههنا البصريين والفعل الاول هو الفعل السابق والباقي كالثاني عند الكوفيين
فلم يذهب البصريين بعمل فعل الثاني ويضرب في الافعال الباقية وعند الكوفيين يعدل
فعل الاول ويضرب في الافعال الباقية (قوله اقتصارا) على اقل مراتب المع (وبعبارة اخرى اقتصارا
على اول مراتب التنازع) قوله اى اسما ظاهرا واقعا بسببها (اشار الى ان قوله بعدهما
ظرف مستقر متعلق بقوله واقعا وصفة لقوله ظاهرا فان كون الظرف صفة انما يكون باعتبار
متعلقه ولا يكون ظرفا لقوله ظاهرا لعدم صحة المعنى ح لان المراد من الظاهر ح ليس معناه

الاصطلاحية وهو الاسم الظاهر بل المراد منه المعنى اللغوي المقابل للخفي (قوله اذا المقدم عليهما
ا) وهذا وقع على غير ترتيب اللف والنشر لان مرتبة بيان الظاهر مقدم على بيان المعنى
وذلك المقرب اولان بيان قوله ظاهر طويل بخلاف قوله بعدد (قوله معمول للفعل الاول)
اتفاقا فلا تجري فيه التنازع بين الفريقين (قوله اذا هو يتقدم قبل الثاني) اي يستحقه قبل
وجود الفعل الثاني فبرجح هذا الاستحقاق لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يرفع
وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفاعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان الاسم
المذكور اذا كان في نفسه يلزم ان لا يكون للفعل الثاني مجال التنازع لان الاول ح يضم
يستحقه قبل الثاني ر لانه ح يستحقه قبل استحقاق الثاني لا قبل وجوده واستحقاق الاول
قبل استحقاق الثاني لا يمنع التنازع وانما يمنعه استحقاق الاول قبل وجود الثاني (قوله انهما
بحسب المعنى بنوعيهما ا) قيل التوجه بحسب المعنى يستغنى في قولنا حسبني وحسبتهما الزيدان
منطلقا لان الفعل الاول يستلزم بحسب المعنى مفعولا مفردا والثاني يستلزم مثنى اجاب
منه مولانا ج بان المراد هو التنازع في طبيعة المطلق اي الذي من باب الاطلاق لافي خصوص
منطلقا انتهى قال مولانا هم لا يحتاج الى هذا الجواب بل هو مندفع من عبارة الشالان قوله
يصح بمفعول ممكن فيمكن جعل التثنية مفردا او بالعكس اي يمكن وقوعه معمولا لكل واحد
منهما على البدل لان افرادة وتثنيته ممكنان فيتصور التنازع انتهى حاصل كلامه وقوله مع
وقوعه في ذلك الموضع لدفع الضمير المتصل الذي بعدها لانه لا يكون متصلا بالفعل الثاني
فمع وقوعه متصلا لا يصح التنازع لانه معمول الثاني ولهذا فرعه بقوله في لا يتصور تنازعهما
ا وانما قال على البدل لانه يمتنع ان يعمل فيه معالانه يلزم توارد العلتين المستقلتين على
معمول واحد وهو ب (قوله ما الضمير المنفصل الواقع بعد هما ا) قال مولانا عصم هذا منقوض
بمثل قائم وقاعد انت فان قائم وقاعد تنازعا في انت ويمكن قلع التنازع بالاضمار على
المنهيب الكيفية والبصرية بلا كلفة انتهى كلامه اقول ينبغي ان يقر قائم وقاعد بالواو ووح
لا تنازع ثم المراد من الاسم الظاهر في تعريف المبتداء هو الغام منه ومما يجري مجراه فيشتمل الضمير
المنفصل فلا يردح ما ذكره الفاضل المذكور من ان قائم مثلا في المثال المذكور مبتداء مع انه
واقع لمضمرة فلا يصدق تعريفه عليه (قوله لانه لا يمكن اضماره مع الا ا) قيل اللازم من ذلك
هو عدم التنازع في الضمير المنفصل الثاني به الا ولا يلزم منه عدم التنازع في الضمير المنفصل
الذي لم يقع بعدها مثل ما ضرب واكرم انا فالتنازع فيه في الفاعل كما يكون التنازع في
الفاعل في قولنا ما ضرب واكرم الا انا مع انه لا يصح اضمار انا لانه ضمير المتكلم ويمتنع اضماره
في الماضي واجيب بان التركيب الهاد من الفصحاء هو ان يكون بعد الا فان قولنا ما ضرب

واكرم انا بمعنى قولنا ماضربت واكرم مستعمل في هوالترتيب الصحيح فالقيل الترتيب
 المذكور تجري في الاسم الظايض مثل ماضرب واكرم الا زيد فلا بد ان لا يكون في الاسم الظايض
 تنازع والجواب انه لما كان في اكثر مواد الاسم الظا تنازع فاعطي للاكثر حكم الكل واما في الضمير
 فليس فيه التنازع اصلا فان كان متصلا وان كان منفصلا فليس فيه التنازع بين الفريقين
 واجيب ايضاً بأنه ذهب في ذلك الى مذهب الكسائي لان حذف الحرف جائز عند دون اضمارة
 والجواب عنه بان قوله واذا تنازع الفعلان اه قضية مهمة وهى في قوله الجزئية ليست بشئ لصحة
 المهمة على تقدير اطلاق الاسم من غير تخصيص بالظاهر (قوله ولا بد منه) ايا ولا يمكن
 اضمارة بدون الفساد المعنى قال مولانا عاب ان كلامه يدل على ان الاضمار المذكور متصور
 في نفس الامر مع انه ليس كذلك لان الفاعل وهو انا ضمير المتكلم ويمتنع اضمارة واستتارة في
 الماضي نعم اذا كان بدل انا هو يصح الامر انتهى كلامه اقول هذه المناقشة في الحقيقة مناقشة
 في المثال فلا يكون من داب المناظرة او نقول كلامه قدس سره سألبة وهى لا يقتضى وجود
 الموضوع فلو لم يتصور ذلك الاضمار ايضاً يصح كلامه (قوله مراد المصم بالتنازع ههنا)
 اى في هذا الدقام (ما يكون اه) والحاصل ان مراد المصم بالتنازع هو التنازع في الفاعل بان
 يورد ضمير الفاعل للمفعول الاول قبل المرجع وذلك يختص بالاسم الظا من امتناع التنازع
 في الضمير المنفصل ولا يكون مراد التنازع في المفعول بل ذكره بالتبع ولهذا قال ومراده
 بالتنازع اه لان المصم لما قال فيما سبق ان الاصل في الفاعل ان يلي فعله فلذلك اه فعلم منه
 ان الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة غير جائز فلا بد ان يقول اذا كان الاسم معمولاً للثاني
 وضمير الفاعل الاول فيلزم ح الاضمار قبل الذكر فالصم ذكر بفتح التنازع وشار الى استثناء
 ذلك من القاعدة المذكورة (قوله يقطع بالحذف) اى ماضرب انا واكرم انا لان حذف
 الحرف جائز عند الاضماره (قوله فيعملان معا) والاعلام الجواز لتوارد علتين المستقتتين
 على معمول واحد لكنه جوزة عند الضرورة (قوله كما عرفت) من ان الاضمار ا ماع الا
 او بدونه وكل واحد منهما غير جائز والقال ان يقول اذ لم يتحقق التنازع عند الفريقين في قولنا
 ماضرب واكرم الا انا فيكون انا معمولاً للثاني فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل وهو ب
 لى امر من ان النسبة الى الفاعل جزء في الفعل وهى يسد عى بطريق والجواب انهم ذهبوا فيه
 الى مذهب الكسائي لان حذف الحرف جائز عند الاستعمال لا ضار كما عرفت (قوله فقد يكون
 في الفاعلية) والفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ايضاً المفعول ما لم يسم فاعله (قوله
 في المفعولية) والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ايضاً المفعول بواسطة حرف الجر
 راعلم ان قوله فقد يكون في الفاعلية اه بحسب اللفظ جزء لقوله اذا تنازع الفعلان وبسبب

المعنى تقسيم التنازع وعلى تقدير الثاني يكون الجزاء قوله فان اعملت الثاني اثمرت اياه
 اي هذا الشرط منع جزائه جزاء له ويكون الجزاء مقدرا اي اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فلكل
 منهما اعدال فم يكون الفاء في قوله فقد يكون اة اعتراضية والجملة معترضة وكك قوله ويختار
 جملة معترضة وهذا عند عدم الفاء في قوله ويختار البصريون اة واما على النسخ التي فيها
 الفاء فيكون الجزاء قوله فيختار البصريون اة (قوله فيكونان متفقين) وايراد المقابلة
 بقوله مختلفين والا فلا يحتاج اليه (قوله وذلك يكون على وجهين) قال الفاضل السم وله وجه
 اخر ايهم غير مذكورة من الوجهين وهو ان يقتضي احد الفعلين الفاعل والمفعول والثاني المفعول فقط
 نحو ضرب وحسبت زيدا منطلقا لان النزاع في زيد منطلقا في ان يكون احدهما فاعلا والاخر مفعولا
 الاول او يكونان مفعولين الثاني انتهى كلامه اقول هذا الكلام نشاء من الفاضل المذكور لعدم
 اطلاعه على كلام الشارح لان قوله بل هو اجتماع القسمين الاولين يشير الى ان الوحدة
 النوعية معتبرة في التقاسيم والالام يكن شيء من التقسيمات حاصرا لوجود قسم بسبب اجتماع
 القسمين فاذا عرفت ذلك فما اورد الفاضل الماء كور و مثله بقوله ضرب وحسبت زيدا
 منطلقا يكون فيه اجتماع القسمين الاولين (قوله وليس هذا) اي ليس احدا الوجهين (قوله
 بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان احدا القسمين الاولين ما يفهم من قوله في الفاعلية
 و ثانيهما ما يفهم من قوله في المفعولية واذا اجتمعا حصل تنازع الفعلين في فاعلية اسم واحد
 وتنازع الفعلين في مفعولية اسم واحد فاذا كان القسم المذكور اجتماع القسمين الاولين
 فهو خارج عن المقسم لما عرفت ان المقسم في كل قسميه مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من
 حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وليس هذا قسما واحدا من التنازع بل اجتماع
 القسمين فهو خارج عن المقسم (قوله فقوله مستثنين لتخصيص هذه الصورة) اي الوجه
 الثاني (بالارادة) اي لتخصيص الارادة بهذه الصورة بادخال الباء على المقصور لا على المقصور
 عليه قال السيد قدس سره ان قوله مختلفين احتراز عن القسم الاول وهو ما اذا تنازع كل منهما في
 اسم باعتبار الفاعلية والمفعولية مثل ضرب واهان زيد عمروا وعليه يدل قوله فقوله مختلفين
 لتخصيص هذه الصورة بالارادة فهذا خارج القسم الاول الذي في الوجهين المذكورين لانهما
 متفقان فيه في الافتضاء مع كون المتنازع فيه متعددا فيه صورة لا معنى ولهذا قال السيد قدس
 سره فقوله مختلفين مما لا بد منه في حجة الكلام فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل لا يحتاج الى قوله
 مختلفين لخراج القسم المذكور خارج بقيد المتنازع فيه لان المتنازع فيه في القسم الاول
 متعددا مع ان الاسم المتنازع فيه لابد ان يكون واحدا كما هو واحد في القسم الثاني (قوله
 حال كون الفعلين مختلفين) اقول مولانا عيب قوله مختلفين حال والمانل فيه معنى فعلي

يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون الضمير هو الذي تنازع الفعلين المذكورين عليه
بقوله إذا تنازع الفعلان لأن العامل نفس الضمير فيكون هذا الترتيب مثل ما إذا تنازع في
أن العامل فيه معنى فعلي توهمي انتهى كلامه وحاصل كلامه أن قوله مبتدئين حال من الفعلين
وهو فاعل لتنازع الذي هو مصدر فقوله يعني قد يكون تنازع الفعلين إشارة إلى أن يكون
من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير كما قد يكون قوله من يكون
أي تنازع الفعلين لأن الخبر بكونه حالاً كونه تنازع الفعلين المستتر في قوله
صحيح كما لا يخفى (قوله ذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم مستتر في قوله) قوله
قولنا ضرب وحسب زيدا منطلقا يكون الفعلان مختلفين في الآلة والعلل فينضمي العامل
والمفعول والثاني يقتضي المنعولين مع أن المتنازع فيه شيء لا ينافي أن قد عرفت بما فيه أو تقول
التنازع في هذه الصورة وإن كان في الشيئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شيء واحد وهو فاعلية
زيد ومفعوليته وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفاعلين المفعولية في منطلقا (قوله وغير ذلك
مما يكون) أي من الأمثلة التي يكون اسم الفاعل فيها مرفوعا كعكس الأمثلة المذكورة وكون
الاسم اللفظ مرفوعا فيها لأجل أن الاسم الظاهر هو المفعول للمفعول الثاني كما هو من ذهب البصريين (قوله
فيختار النحاة البصريون) والمراد من البصريين من يكون من المصرة وممن واقفهم وإن كان من غير
البصرة فلا يرد أن الكسائي كوفي فكيف يصح هذه من البصريين (قوله لقرب) أي لعدم الفاصلة
بين الطالب والمطلوب وعدم لزوم انفصال بالاجنبي بين العامل والمعمول وهذا ينظر إلى أن
الفاصلة بالاجنبي وإن كان جائزا في باب التنازع ولكن الاجتناب عنه مستحسن قيل هذا الوجه يلزم
أن يكون لا كرمك بنون التاكيد في قولنا والله إن أكرم مني لا كرمك جزاء الشرط لا القسم لقربه
مع أنه جزاء القسم لا الشرط ولا ينبغي أن يقال لا كرمك بالتاء لا بنون التاكيد لأن جزاء الشرط
يكون محذوفا بخلاف جزاء القسم فلا يردح أنه لم لا يجوز أن يكون لا كرمك بنون التاكيد
جوابا للقسم والشرط جميعا فإيراد بنون التاكيد يدل على كونه جزاء القسم (اجيب بأن
أعمال الثاني أولى لقربه إذا كان اقرب والبعيد في مرتبة واحدة أي متساويان وفي المثال
المذكور ليس في مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوى من مرتبة أداة الشرط لأن القسم لاقتضائه
التصديق أقرب من هذا حاصل ما ذكره مولانا عاب ثم المراد من قوله لقربه هو قوله بشرط مساواة
العاملين في القوة فلا نقض به مثل زيد يضرب ومكرم عمر الضمير ضعف ما ذكره ولا يعصم
من أن المراد هو قوله مع مساواة العاملين في القوة وينتقل بمثل زيد يضرب ومكرم عمر وأما
(قوله مع تجويز أعماله) أشار به إلى أن المراد بالاختيار المستفاد من قوله يختار هو الاختيار
على سبيل الترجيح لا على سبيل القطع والجزم قيل لو قال فالخيار عند البصريين أمثال الثاني

بخلاف الكوفيين كان لاخصرا قول وقد ذكرنا ما فيه غير مرة (قوله اي اعمال الفعل الاول)
 مر قبيل حذف المضاف واجراء اعرابه على المضاف اليه (قوله لسبقه وللأحترار عن الاضمار
 قبل الذكر) ولو حذف يلزم حذف الفاعل من غير سد شيء مسددة وانما تركه لظهوره قال الفاضل
 السم مولانا عصم ولما كان مجرد السبق في الاقتضاء وجها ضعيفا لا يوجب ترجيح اعمال الاول ضم
 الاحترار من الاضمار قبل الذكر ليقوي وجهه انتهى كلامه اقول كونه وجها ضعيفا لا بد له
 من دليل وايضا الاحترار لما ذكره سبب مرجح قوي فلا حاجة الى ان يضم اليه قوله لسبقه فان اعادة
 اللام في قوله والاحترار وعطفه على قوله لسبقه دون على سبقه بدل على ان كل واحد منها سبب
 على حدة (قوله وبداء به) ولقائل ان يقول كان ينبغي ان يذكر هذا القول في قوله فيختار
 البصريون ان عند ذكره ههنا لكل واحد ان يقول بداء لتقدمه في العنوان فلا بد ان يرد به لرعاية
 الموافقة لما ذكره سابقا الا ان يقر انما تعرض لوجه التقدم ههنا لان مبنى الحكم على ما ذهبين
 على قوله فان اعماله لا على قوله فيختار البصريون (فانه لانه المذهب المختار) اي مختار
 المختار بين المذهبين لا المختار البصريين لعدم الغائب ولا المختار الكوفيين لانه كاذب (قوله لجواز
 الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) فانه اذا عمل للفعل الثاني فاضم الفاعل في الاول
 فاذا كان الضمير فاعلا فيلزم اضمار قبل الذكر في العمدة والحاصل ان المقصود من ايراد المرجع بعد
 الضمير ان كان رفع لا بهام مع كونه مفسرا ايضم فالاضمار قبل الذكر جائز اتفاقا كما قال في ضمير
 الشأن في قل هو الله احد فان المقصود من ايراد قوله الله احد هو ان يكون مفسرا ويرفع الابهام عن
 ضمير هو لانه ليس شيء يرجع الضمير اليه فيكون مبهما وكذا في ربه رجلا وما اذا كان
 المقصود من ايراد المرجع بعد التفسير ورفع الابهام مع شيء اخر وهو كونه معمولا او مفعولا
 ففيه خلاف بينهم وجوز البصريون (ما الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط
 محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض
 التفسير (قوله ولما زوم التكرار بالذكراه) والحاصل انه اذا عمل الفعل الثاني ففي معمول
 انفسه الاول ثلاث احتمالات الاحذف والتكرار والاول لجواز الاضمار قبل الذكر
 في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسددة ولم يختاروا
 ذكر الفاعل لانه يوجب التكرار فيكون زيد واكرمني زيد وهو غير مستحسن فاذا عرفت
 هذا فلا يرد ان الاولى ترك اللام لا ليراد به يشعر بكونه دليلا على حدة مع ان المجموع دليل
 واحد ويمكن جعله جوابا متضما لاول الالفاظ فانه قيل لم يذكره والجواب المتضمن للدليل
 ان يقر لزوم التكرار لا يقر لزوم التكرار في حسبي وحسبتهما منطلقا ان منطلقا لا نقول
 الاظهار ليس من باب التكرار مطلقا لاختلاف اللفظ افراده تشنيعة (قوله دون الحذف) ظرف لقوله

اضمرت الفاعل ولما كان اختلاف الكسائي في الحذف ولم يذهب الى الاظهار احد فعرف الحذف
دون الاظهار وقيل انما تعرض بالحذف لترتب به قوله خلافا للكسائي (قوله لانه لا يجوز
حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل
في نحو ما ضرب واكرم الا ان ذلك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى مذهب الكسائي
وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه .
وفي نحو اضر بن بصيغة الجمع والواحدة المخاطبة وفي نحو اكرموا القوم بحذف لواو واياه
في الاول والواو في الثاني بسبب النقاء الساكنين وقد اوجب عنها ما عن الاول فبان لمصدر
قد ينزل منزلة الجوامد فان المصدر لا يعمل اذا وقع مفعولا مطلقا فليس له فاعل لانه لا تقدر
واما عن البواقي فبانها من باب نقد ير الفاعل لا من باب حذف فنهسيا والمخدوف في باب التنارع
مخدوف نسيا وفيه بحث لان المخدوف في باب التنارع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل
ضربت واكرمت زيد منزلته اللازم فلم يكن من باب التنارع لعدم اقتضاء المفعول لانه
منزل منزلة الارم ولزم وجود الفعل لا فاعل في مثل ما ضرب وما اكرم الا انا فالاقرب ان يعتذر
عن البواقي اما عن مثل ما قام وكرم الا انا فبان في عداد المستثنى واما عن نحو اسمع بهم وابصر
فبان انه ليس مما ذهب اليه الجمهور اي كون بهم فاعلا ليس مما ذهب اليه الجمهور واما عن الاخيرين
فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء لم تكن الفاعل غير مخدوف لسد جزئه مسد الكل (قوله خلافا
للكسائي) اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا فيكون مفعولا مطلقا وليس حالا من
فاعل اضمرت لان اسناد المخالفة الى المتبوي غير جائز (فنه عند البصريين) لانهم يضمرون
الفاعل في الاول على وفق الهم الظ (قوله ضربني واكرمني الزيدان) فانه لا يصح ضماري
الاول لكون الفعل مفردا فيكون مخدوفا اي ضربني الزيدان اه (قوله وجاز) لا يقدح لا يحتاج
الى ايراد قوله جاز لانا نقول نعم لا يحتاج اليه عند ايراد قوله خلافا للفراء بعد قوله
ويختار البصريون بان يقدح ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع
الفريقين فانه اي الفراء لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا انقضى الاول المتبوي بن يجب
عنده اعمال الاول لكن لما لم يذكر كما ذكرنا اورد به هنا لبعده المسافة وبيان قول الفراء
فيكون قوله جاز حمله اعتراضية فظهر مما ذكرنا ان له خلافا للفراء متعلق بقوله يختار
اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين ويختار اعمال المباني عند البصريين لا يقدح لم لم يورد
قوله خلافا للفراء يلي قوله ويختار البصريون لانا لم نذكر ان يكون كل واحد من
الخلافت يلي الاخر ونقول قوله خلافا للفراء متعلق بقول الفريقين مع الامر بقول البصريين
فقط كما يظهر من بيانه قدس سره وقيل لشرنا اليه آتيا وتقدیر قوله خلافا للفراء به يخالف قول

البصريين او يخالف قول الفرقيين خلافا ثابتا للفراء (قوله كما هو مذهب الجمهور) اي
البصريين وانما لم يتعرض للتكرار لانه لم يقل به احدا في الفاعل (قوله تشرىك الرافعين)
فان قلت يلزم ح توارد العلتين المستقلين على معلول واحد وذلك غير جائز لان العوامل
النحوي بمنزلة الموثرات الحقيقية عندهم قلت ان الفراء يجوز توارد العلتين ولا يسلم
كون العوامل النحوي بمنزلة الموثرات الحقيقية عندهم بل العامل عندهم بمعنى العلامة
ولا باس بكون الملا متين شيئا وهذا كضرب والاكرام (قوله واذا ضارة بعد الظ) اي على
تفسير اعمال الثاني والمراد انه نقل عنه روايتان احدهما التشرىك والثاني الاضرار بعده
فيكون كلمة والمثل من الراوي دون التخيير (قوله كما في صورة تاخير الناصب) اي اذا
اقترن الفعل الثاني بالمفعول والاول الفاعل روي عنه اعمال الثاني وضمارا للفاعل للفعل الاول
بعد الاسم الظاهر اخره سلم معمو ايته للفعل الثاني على هذه الرواية لا يقيم من اين يعلم ان قوله
ضربي واكرمني زيد مثالا على مذهب الفراء فانه يحتمل ان يكون زيد معمولا للاول لا نناقش
انما يعلم ذلك من قوله تاخير الضمير من الاسم الظالنه لو اضرب قبله مع كون الاسم الظالم معمولا
للثاني يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة ائضم بخلاف ما اذ جعل معمولا للاول (قوله ورؤية المتن
غير مشهورة عنه) وانما جعل رواية الغير المشهورة عنه رواية المتن ليصير مشهورة عنه ويخرج
من سرتبة غير الاشتقاق فلا يردح ما ذكره بعض المحشين من انه يمكن حمل عبارة المتن على
الوجه الذي يوافق احدي الروايتين المشهورتين عن الفراء وهما المذكورتان في الشرح بان
معنى قول المصنف جاز خلا فاللفراء اي جاز اعمال الفعل الثاني فقط مع اقتضاء الفعلين الفاعل خلافا
لفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني منه بل يجب منه تشرىك الرافعين في الظاهر اعلى تقدير
احدى الروايتين او معناها انه جاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعلين الفاعل واضمار
لاول قبل الظ خلا فاللفراء فانه لا يجوز اضمار الفاعل للاول قبله عند بل يجب عند اضمار
الفاعل للاول بعده هذا على رواية اخرى انتهى كلامه فاعتراضوا على الشم بانه على
~~هذا المعنى~~ ^{يصح} قوله ورؤية المتن غير مشهورة عنه وقيل روي عنه ويمكن الجواب
منه بان قوله ورؤية المتن غيرا بمعنى ان رواية المتن على ما فسرها او على الرواية
التي فسر المتن بها غير مشهورة (قوله وحذف المفعول) عطف على قوله اضمرت (قوله
تكرر زامن التكرار) اي تكرار اسم المتنازع فيه وان كان فاعلا لاحد هما وسفعولا للآخر وان
قلت قد وقع التكرار في مثل ضمير مني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا قلت التكرار غير جائز اذا كان
الاستغناء عن ذكره (قوله وعن الاضمار قبل الذكر في امثلة لوا) والمراد انجل الذكر في الفضلة
اذا كان بعد اسم وكان المقصود من ايراد محظوظة ^{التي هي} افعالا بهام واما اذا كان المقصود من

ايراده وقوعه معمولاً للفعل ايضاً فلا يجوز وهذا المعنى يفهم بقريضة ما سبق فلا يرد ان الاضمار
قبل الذكر في الفضلة جائز كما في مثل ربه رجلاً وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات وذلك لان
ذكر قوله سبع سموات في المثالين المذكورين لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه فان ذكر
المرجع فيه ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكن معمولاً للفعل الثاني عند اعماله وحمل بعض
الشارحين قوله ربه رجلاً على الشذوذ (قوله ان استغني عنه) شرط الاستغناء عن الجزاء لتقديم
ما يدل عليه وهو قوله حذف المفعول والمراد هو الاستغناء عن ذكر المفعول واظهاره لا
عن المفعول نفسه مثل ضربت واكرمته زيد فلا يرد ان الاستغناء عن المفعول في الفعل المتعدي
غير جائز (قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت) قيل يختص هذا بمثل قوله نعم
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم فيمن قراء لا يحسبن على صيغة
الغيبته نقديراً لا يحسبن بخلهم هو خير لهم فاحد مفعولي يحسبن وهو بخلهم محذوف والاخر
منه كور وهو خير لهم واجيب بانه يجوز ان يكون المفعول الاول ليحسبن في الآية ضمير هو بوجوه
الى البخل اي لا يحسبن البخل هو خير لهم ويجوز وضع التفسير في موضع موضع المتصوب كانت
في قولك انت العليم الحكيم لا يقيم يجوز تنازه في ريد في الفاعلية والمفعولية فاذا
جعل معمول الثاني يضر الفاعل في الاول ولا ضمار قبل الذكر في الفضلة غير جائز لانا نقول
هذا اذا كان المقصود من ايراده محض التفسير للايهام لكن كونه معمولاً مقصود فيما نحن فيه
بقريضة النزاع فيه (قوله ولا يجوز اضراره الخ) لا يقيم انما يلزم الاضمار قبل الذكر لو اضر
قبل الاسم الظاهر ولو اضر بعده فلا لانا نقول يحلزم الفاصلة بالاجنبي بين الابتداء والخبر
كما ذكره الشيخ الرضي وتبعه الشارحون فلانهم يتبعون الفاصلة بينهما قيل يلزم الفاصلة
بالاجنبي بين العامل والمعمول لان الفعل مع معموله اجنبي ويرد عليه ان الفاصلة بالاجنبي
جائز في باب التنازع قيل انما لا يجوز حذف احدهما لان معموله بالحقيقة مضمون المفعولين
لانه متعلق الحسبان والعلم فلم يحذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء من مفعول واحد
واعترض بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه ~~رسر مقتضى~~
لا امتناع حذف احد مفعوليه الا ان يقر لانهم ان يكون علة امتناع حذفه (قوله اذا جعلت زيدا اء)
لانه يصلح ان يكون معمولاً لكل واحد منهما (قوله بن مفعول) لانه معمول الاول فيكون
مقدماً رتبة (قوله على المذهب المختار) قيل لم يندب المذهب المختار المفعول او حذفه في الفعل
المتعدي بعد اضرار الفاعل في الفعل الاول فلا يجوز قول ~~على المذهب المختار~~ ولما قال
مولانا عصم وانه اراد من ~~الاسم المختار~~ انتمي فله ان اراد من المذهب المختار الذي
لا العرقي فيجوز ان يراد من المذهب المختار ايضاً كما هو مختار بعضهم (قوله

يتوهم الخ لا يقيم كجواب المختار عدم الحذف لا يحتاج الى الدليل لانه الاصل لما مر من ان المختار هو الاضمار فاذا كان الاضمار اصلا فلا يجوز اختيار الحذف لانا نقول نبيه به على اقامة وجه اخر لعدم الحذف وهو التوهم المذكور ثم لا يخفى ان التوهم باعتبار كون المفعم بعد الفعلين فانه ح يكون مفعولهما متحدا في الحقيقة فالتوهم وقع في موقعه بخلاف ما اذا كان المفعم الثاني مغايرا للاول فلا بد ح ان يقيم ضربت زيدا واكرمت عمر و ابايراده بينهما في اللفظ (قوله مغاير للمذكور) اي للمفعم المذكور فاذا كان مغايرا فلا يكون الاسم المتنازع فيه ح واحدا بل متعددا فلا يتصور التنازع (قوله ويكون الضمير ح) اي حين اضممار المفعم في الفعل الثاني (قوله الا ان يمنع مانع) اي اضرمت في المفعول في جميع اوقات الا وقت منع مانع وقوله الا ان يمنع مانع مستغن عن الحذف والاضمار جميعا اي اضرمت على المختار وحذف على الغير المختار الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو (قوله نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيد ان منطلقا) وانما لم يقل حسبي الزيد ان وحسبتهما ان الزيد ان فاعل لحسبي اشارة الى التنازع الاخر بينهما في الفاعلية والمفعولية لان ما ذكره مثال لصورة قطع النزاع المذكور ويجوز ان يكون صورة النزاع باعتبار قولنا حسبي وحسبت الزيد ان منطلقا فالفعل الاول يقتضي ان يكون الزيد ان فاعلا له والفعل الثاني يقتضي ان يكون مفعولا له لا يقيم لا يجوز ان يكون الزيد ان مفعولا لان نصبه بالياء لا بالالف لانا نقول كما يكون في الاسم المتنازع فيه تبديل الرفع بالنصب كذلك فيه تبديل الالف بالياء لانهما قائمان مقام الرفع والنصب وفيه ما يناه في ماسياتي ظاهر فتأمل (قوله ومنطلقا مفعولا له) لا يقيم لا يحتاج الى هذا القول للمزومه من قوله حيث اعمل حسبي اي في منطلقا فيكون مفعولا له لانا نقول فاعل الزيد ان اه تفريع على ما ذكر فلا يلزم الاستدراك (قوله خالف المفعم الاول) ما انه لابد ان يكون موافقا له لان المفعم الاول موصوف له ولا بد من توافق الصفة الموصوف (قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اه) اشارة بقوله لا يتصور الى ان تاويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبا به فانه اذا اول له بكل واحد فلو اضرما المفعول الثاني مفرد لا يخالف المفعم الاول فم لا يجوز قوله وهو انه لو اضر مفرد اخالف المفعول الاول (قوله والا فالظان لا تنازع بين الفعلين) قال الفاضل السم في هذه اعراب التثنية في الاسم الظ المتنازع فيه كاعراب الرفع والنصب والتذكير والتأنيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب او التذكير والتأنيث عند الاعمال يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فكما لا يضر التبديل الاول في وحدة المتنازع فيه كانه لا يضر التبديل الثاني فيها انتهى كلامه وما ذكره الفاضل المذكور هو حاصل ما ذكره مولا باعصم اقول الفهم بين بيده لان تنازعهما في نفس الهم فلا يضر التبديل في الوصف والاعراب والتذكير والتأنيث بخلاف الافراد والتثنية

فان التبدل يل فيهما في نفس الاسم لا في وصفه والتبدل يل في الاسم المتنازع فيه يستلزم عدم التنازع
لانه لا بد ان يكون المتنازع فيه واحدا حتى يتصور التنازع لا يقيم اعراب التثنية ايضاً كالوصف
في الاسم كالأعراب بالحركة فيفسد التبدل في الوصف ههنا فكيف لا يضر في الرفع و لنصب لاننا
نقرل اعراب التثنية داخل في نفس الاسم بخلاف الاعراب بالحركة بدليل ان اطلاق اسم التثنية
لا يجوز بدون اعرابها بخلاف اسم المفرد فانه يصح بدون الحركة لا يقيم ان قوله والا فالظان لا تنازع
انه يخفى قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع انه وهو لا ننقل المراد من عدم تصور التنازع موثقي
التنازع الا ان المبالغة في النفي لاجل ما مر من ان ناوليل المفعم الاول بكل واحد بعيد فاعلم
ذلك ثم اعلم ان قوله والا فالظان انه لا تنازع انه بمعنى انه وان لم يلاحظ المفعم الثاني اسماد الاعلى
انصاف ذات ما بالانطلاق مع عدم ملاحظة التثنية وافرادها فالظان المتبادر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعم يعني لو حمل الكلام على خلاف الظاهر المتنازع بينهما في المفعم الثاني عند عدم الملاحظة
المذكورة بجعل المفعم الاول في ناوليل كل واحد فاشارة الشئ بقوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
انه الى نفي ما هو غير ظو متبادر من العبارة لبعده وعدم الاعتداد بشانه وانما بقوله والا فالظان
الى احتمال الظاهر وهذا الملاحظة في قبله من عند الله ثم فاداء رقت هذا فلا يرد ما ذكره بعض
المحشيين من انه يفهم من ظا العبارة جواز تنازع الفعلين في المفعم الثاني على نقد ير عدم ملاحظة
المفعم الثاني اسماد الاعلى اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافرادها وليس الامر
كذلك فالاولي ان يقول والا فالظان انه لا تنازع بين الفعلين في المفعم الثاني انتهى كلامه (قوله لادنى
معيشة) المعيشة زند كاني ونجه بان زند كاني كنند والمراد هو هذا (قوله اذ لا فائل بتساوي
الاعمالين) دفع سوال تقريره انه لا يلزم من اختيار الشاعر اعمال الاول ان يكون اعمال الاول
اولى من الثاني لانه لو كان اعمالهما متساويين يجوز ايضاً اختيار اعمال الاول لانه معبر في ذلك
فاجاب بانه لم يقل بالتساوي احد ولقائل ان يقول ان الشاعر لم يجعل معمولاً للثاني فلا يكون
ح اعمال الثاني اولى من اعمال الاول او كانا متساويين فاختار الاول للتخفيف لا حاجة
الى قوله اذ لا فائل بتساوي الاعمالين ويمكن الجواب بانه اشار بايرادها الى اقامة الدليل على
اولوية هذا الكوفي من بالتصريح او نقول قد عرفت انه لم يقل بالتساوي احد قال من لا تأعب
لا يقيم القائل ان يفي لا يجوز ان يكون قول الشاعر من بلاه اعمال الاول والا لزم حمل الكلام على
الوجه المرجوح و قد ف المفعم وذلك لانه لو جعل قوله فليعلم مفعولاً لاول فيلزم ان يكون مفعول
لم اطلب محد وفا لا مضمراً مع ان حذفه غير مستلزم من اختيار الشاعر الذي وافصح
من شعراء العرب غير من اننا نقول ان حذفه ضرورة انكار الرزق يعني ان اختيار مر له تارة
انما يكون في سعة الكلام وهو كذا المفعم ضرورة الشئ لانه لو اضمر وقيل لم اطلب يشرح لبيت

من وزنه انتهى جادل كلامه قال مولانا عصم ان اعتراضه وجوابه ليسا بشئ اما الاعتراض فلان اختيار الشاعر المذهب النير المختار مداهم قوي ولو لوية اعمال الاول لانه مع اختيار المذهب الغير المختار عمل لفعل الاول فلم يجعل الشاعر بعض المحذورات مانعا عن اعمال الاول فيكون اعماله الاولى واما الجواب فلان قول امرأ القيس جازان لا يكون من باب التنازع فانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المعصم على الغير المختار انتهى كلامه اقول مراد الفاضل المذکور مولانا عصب من غير اعتراضه انه لا يكون ذلك من باب التنازع لانه لو كان كذلك فلم يختار المذهب الغير المختار فكلامه من جانب البصريين لكلام المعصم فم كلام الفاضل المذکور مولانا عصم لا يكون في مقابلة كلامه ثم اقول جواب الفاضل المذکور مولانا عصب مبني على كون قول امرأ القيس من باب التنازع فلا يرد ما ذكره على جوابه قال الفاضل السم قوله اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فيه انه يجوز ان يكون مذهب امرأ القيس لتساوي الاعمالين لكنه اختار الاول لاستانام ما هو الواجب انتهى كلامه اقول المراد من قوله اذ لا قائل اه انه لا قائل من النحويين بتساوي الاعمالين بقرينة الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فالشاعر المذکور وان كان فصيحاً لكن لا يكون صاحب مذهب في علم النحو بل هو زائد الندوة في مسائل النحو بمذهبهم فكون مذهب الشاعر على تساوي الاعمالين غير معتبر (قوله وقول امرأ القيس) صرح باسمه تنبيها على قوة الاستثناء على ضرورة الجواب وفرد كتابي بدل او بيان لقوله ليس منه اي من باب التنازع ان كان الواو في ولم اطلب المعطف على كفاي كما هو الظاهر المتبادر كذا في بعض الشروح (قوله لفساد المعنى) ولو جعل الواو للمعطف على مجموع الشرطية او الاعتراض او للحال لا يلزم الفساد ويكون من باب التنازع لكنه لا يصلح الاستدلال لكونه محتملا غير منصوص كذا في بعض الشروح (قوله على تقدير توجه كل من كفاني اه) وانقلبت هذا اذا كان لم اطلب معذروا على كفاني واما اذا كانت الجملة الحالية معرفة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد لان قوله لم اطلب لا يمكن في حيز الوو فلا يلزم كونه مثبتا فلا يفسد المعنى ولكن ثبت - اذ لية اعمال الاول قللت المتبادر ان يكون الواو في قوله ولم اطلب للمعطف على كفاني فالعصم نفى كونه من باب التنازع لحمل كلامه على المتبادر وقيل في جوابه لا يستلزم ان يكون الواو والحال لانه يلزم ح تقييد الجزء ببعض الشرط وذلك لان الحال يكون قيد المأمول فملمزم ان يكون الشرط مأمورا ما لم يكن مقيدا بانتفاء الطلب بل ليس كذلك لان السعي لا دنى من يشاء كفاية للميلان الحال يكون مطلقا سواء علمه ولم يطلبه ولا استوزن يكون الجملة معترضة او معطوفة على الشرط لانه يلزم ان يكون الكلام معمو لا على التاكيد لا على التأسيس مع ان واو المعطف والاعتراض ينبغي عن ذلك لان نفي السعي مستلزم اخني الطلب بقا السعي

هو الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب فان الطلب المكنة مع عدم السعي اليه ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا اذا ادعى السعي فهذا الطلب المطلق لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ (قوله لا استلزامه) اي لا استلزام توجد كل من كذا نفي ولم اطلب الى قليل المال قوله وثبوت طلبه اي لا استلزامه لثبوت طلب قليل من المال قوله اذنا في صفة الطلب وقوله لكل منهما اي من عدم السعي وانتفاء الكفاية (قوله والمنفي من ذلك اه) عطف على المثبت اي لو جعل مدخوله المنفي من ذلك اي من الشرط والجزاء والمعطوف على احدهما مثبتا فمع يصبر الشرط والجزاء منفيين لانهما مثبتان والمعطوف على الجزاء منفي فيصير مثبتا وكون ثبوت الطلب منافيا لكل من عدم السعي وانتفاء الكفاية ظاهر ولذا لم يذكره اما كون ثبوت الطلب منافيا لعدم السعي فلان السعي والطلب بمعنى واحد وكل ادنى المعيشة والقليل من المال بمعنى واحد فكانه قال اطلب ولم اطلب وهو تناقض فيكون ثبوتها الطلب منافيا لعدم السعي ويرد عليه ما مر من ان السعي هو الطلب البليغ فالطلب يتحقق في غير السعي فلا تناقض والجواب ما مر واما كون ثبوت الطلب منافيا لانتفاء الكفاية فلمضمون الشرطية فمعناه ح لو انما اطلب ادنى معيشة كفاني فيكون الكفاية لازمة للطلب فاذا كانت الكفاية لازمة له فنقضى الكفاية وبه انتفاء الكفاية مناف للطلب لان نقيض اللازم يكون منافيا للملزوم (قوله وعلى هذا ينبغي ان يكون اه) وانقلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما السعي لان لكن للاستدراك قلنا لان فيه معلوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة الحالية ومعتزلة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم اطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجد الكنه اطلب في الحال والازمنة اللاحقة المجهول الموثل ولو سلم كونه معطوفا على الجزاء فنقول صحة الاحتراك باعتبار توصيف المجد بالموثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة اللاحقة وبيان ذلك انه ما قال طلبت المجد كان مقتوهم ان يتوهم انه طلب مجد ما في بعض الازمنة الماضية اذ من شان الناقل القناعة وعدم الارتكاب على طلب ما لا يعني قد دفعه بقوله لكنما اه ولكن يحوز ان يناقش في الوجه الاول وهو صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالموثل بان القرينة على اعتبار المجد المقوم لم اطلب هي البيت الاتي وهو مقيد بالموثل فاما مناسب تقدير المجد الموثل لا تقدير المجد مطلقا هذا ما ذكره مولانا عاب قال مولانا عصم على مولانا عاب ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا ظن انك لا ترضى بسماعه فذكر الفاضل المذكور صحة الاستدراك بقوله ولكنما السعي اه بانه يتوهم من قوله ولو انما السعي انه لم اطلب مجرد قليل من المال اي قليل من المال فقط بل يطلب قليل من المال مع المجد الموثل فيدفع هذا القوم بانه يطلب المجد الموثل فقط انتهى كلامه ولا يبعد ان يقر يتوهم من عدم سعيه وطلبه لادنى معيشة ما لم يطلب المجد ايضاً فيدفع هذا القوم واكتفى بمعنى اه قيل

اذالم يكن قول امراء القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفاني والا يلزم
 الفاصلة بالاجنبي و هوام الحلب لان الفعل ليس من ممولات كفاني فيكون اجنبيا والفاصلة
 بالاجنبي انما يكون جائزا في باب التنازع دون غيره واعلم ان المشهور من مذهب النحاة ان
 لو تبدل على انتفاء الثاني لانتفاء الاول وفيه نظر من وجهين احدهما ان الاول ملزوم والثاني
 لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس والثاني انه منقوض بقوله تع لو كان
 فيهما الهة الا الله لفسدتا والمراد من الآية انتفاء الالهية لانتفاء الفساد لانه في معرض التوحيد
 (قوله اي مفعم فعل ارشبهه فعل) فكلمة ما عبارة عن الفعل او شبهه وانما لم يقل اي مفعم عامل
 لم يذكر فاعله مع انه اخصر لان هوق كلام المصم يستدعي ذلك حيث قال واذا تنازع الفعلان و
 لم يقل اذا تنازع العاملان وايضا قال في تعريف الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه ولم يقل
 وهو ما اسند اليه العامل وكون كلمة او المتنوع كثير بينهم فتوهم كون او المترديد توهم غير
 ملتفت اليه فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من الاظهار والاخصر ان يقيم مفعم عامل لثلا يتوهم
 ان كلمة او المترديد وانما قال ارشبهه فعل ولم يقل شبهه مع انه اخصر لثلا يتوهم ان المراد من
 قوله شبهه هو شبهه مفعم الفعل وما قالوا ان المصم في المتن الاختصار وان خير الكلام ما قل ودل
 فهو علي نقد ير دلالة على الوضوح (قوله لم يذكر فاعله) اشار به الى وجه التسمية فقوله
 لم يذكر اشارة الى ان المراد من التسمية هيئنا بالفارسية نام بردن نه نام كردن وبام نهادن
 لان التسمية جاءت بكلا المعنيين ولا يخفى ان وجه التسمية جارية في كل فعل حدث فاعله كما
 في تنازع الفعلين وكك في قولنا ضرب بن بصيفة الجمع او الواحدة المخاطبة وكك اضربوا القوم
 واضربي القوم وامثالها لا يحصى لكن وجه التسمية لا يلزم ان يكون مترددا يمكن ان يدعى
 اطرادها هيئنا لان قوله لم يذكر فاعله بمعنى لم يذكر فاعله لاجل المفعم بان يقيم له مقامه
 فان عدم ذكره في اضرب بن غيره لا يكون لاجل المفعول بل لاجل لتقاء الساكنين فاذا عرفت
 هذا فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من انه يصدق على مفعم المصدر المحدث والفاعل وعلى مفعم الفعل
 المحدث والفاعل نحو اضربوا القوم واضربي القوم ومثالها مما لا يحصى انتهى
 كلامه (قوله وانما لم يفعله عن الفاعل) قال مولانا عصم هذا لا يحتاج الى النكتة بل ايراد لفظ
 منها في المبتداء والخبر يحتاج اليها لان غرض المصم ايراد لفظ منه او منها في المبحث الذي هو اول
 المباحث ثم تركه في البواقي من المباحث كما اورد في المفعم المطلق وتركه في المفاعيل الباقية
 فلما اورد في الفاعل فتركه ههنا انتهى كلامه اقول ويمكن ان يجاب بان قول الشم بكته
 لا يرد في المبتداء حقيقة الا انه ذكر النكتة في ضمن بيان المناسبة بين الفاعل وبين مفعم ما لم يسم
 فاعله للاحتياج الى بيان المناسبة بينهما وبيان ذلك انه اورد في المبتداء اشارة الى عدم

دخوله في الفاعل ولم يرد في المفعول مالم يسم فاعله اشارة الى مناسبتة الفاعل والمفعول بان
 المناسبة بينهما وذكر عدم ابراده فيه على سبيل التتميم (قوله لسا ا ص به بالفعل) لقيامه
 مقام الفاعل واشترائه معه في الاحكام (قوله حتى سماه بعض النحاة فاعلا) لان الجمهور فانهم
 يسمونه مفعلا مالم يسم فاعله فقوله سماه يشعر بان من سماه فاعلا يسميه فاعلا حكما لا حقيقيا
 فان صيغة التسمية تشعر بانك فلا يرد كما ان هذا البعض يسميه فاعلا - كدنيا كك الجمهور يسميه
 فاعلا حكما (قوله كل مفعلا) فيل التعريف للمماهية والحقيقة لا للافراد وانظر كل لاجابة الافراد
 والجواب ان لفظ كل مقحم ههنا ولا يرد منه المعنى وايراد في المعرف بالكسر لما يعينه التعريف
 ولو ذكر الامر العام في جانب المعرف بالفتح فهو اشارة الى جامعيته فاذا قلنا كل انسان حيوان
 باطلاق ومعناه ان كل ما هو فرد المعرف بالفتح يكون فرد للمعرف بالكسر فيكون جامعوا اذا
 قلنا الانسان كل حيوان باطلاق ومعناه ان كل ما هو فرد للمعرف بالكسر فهو فرد للمعرف بالفتح
 فيكون مانعا لانه لو كان صادقا على الغير فلم يصح ان يقال كل ما هو فرد للمعرف فهو فرد للمعرف
 بالفتح ويل التعريف يصدق على الربيع في قواهم انبت الربيع البقل فان لفاعل الحقيقي للانبات
 والربيع والبقل هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقي وقيم المفعول الذي هو الربيع مقام واجيب
 بان المراد بالفاعل هو الساعل النحوي (قوله واما اضيف) الفاعل (الى المفعول) مع ان الفاعل
 اما يكون فاعلا للفعل لا للمفعول بلا بسطة كون الفاعل فاعلا للفعل يتعلق هذا الفعل بالمفعول
 والاضافة بادنى بلا بسطة (قوله واقيم هو اي المفعول مقامه) قيل في اقيم ضمير متصل مرفوع
 هو مفعول مالم يسم فاعله فضمير هو مستندرك لا يحتاج اليه واجيب بانه ذا كيد للنهدير في اقيم
 وانما يحتاج الى هذا الكيد لدفع الوهم وبيان ذلك ان قوله واقيم مقامه جملة معطوفة على
 الجملة السابقة التي هي صفة لمفعول وهي قوله حذف فاعله فلا بد من ضمير عائدا الى الموصوف المذكور
 في كل من الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها اما في الجملة المعطوفة عليها فلان الجملة اذا وقعت صفة
 لا بد لها من عائدا راجع الى موصوفها واما في الجملة المعطوفة فلان حكم المدطوف حكم المعطوف
 عليه فلو قال واقيم مقامه بدون الضمير يتوهم ان قوله مقامه مفعول مالم يسم فاعله لقوله اقيم فضمير
 هو يخبر عن الضمير في اقيم ثم اعلم انه ليس المراد من قوله واقيم هو مقامه انه اقيم المفعول مقامه
 في جميع الاحوال بل المراد انه اقيم هو مقامه في كون كل واحد من مامسند اليه واليه يشير قوله
 في اسناد الفعل او شبهه اليه او المراد من اقامته مقامه في اجراء لرفع فلا يردح ما اورد مولانا عصم
 من انه يمتنع اقامته مقام الفاعل لان في الفاعل قيام الفعل به وفي المفعول وقوع الفعل عليه لا يتم
 تعريف المفعول مالم يسم فاعله لا يصدق على ضرب من صيغة المجهول لعدم حذف فاعله واقامة المفعول
 مقامه لا نأقول المراد من حذف فاعل المفعول هو حذف فاعل فعل الذي يتعلق هذا الفعل بالمفعول

كما اشار اليه بقوله وإنما اضيفه فمصدق على ضربه انه حذف فاعل الفعل وهو باء المتكلم
 للمعلوم واقيم المفعم مقامه وهو تاء المتكلم للمجهول واعلم انه لا يندكر الفاعل لا غرض وهو
 الافتصار نحو ضرب زيد والتعظيم فتصونه من لسانك والتحقيق فتصون لسانك منذ اول ما علم
 او قصد صدور الفعل عن اي فاعل كان ولا غرض في الفاعل فتم قل ما ربحه وان لغرض
 المهم قتله لا قابله او لغير ذلك مما يقرر في عام المتاني (قوله اذ كان عاملا فلا) قرينة
 قوله ان تغيير صيغة الفعل وترك ما كان عاملا شبه الفعل بالمقايضة لان الفعل اصل فشرعه
 اذ كان شبه الفعل ان تغيير صيغته الى اسم المفعم (قوله الى فعل) اب الى الماضي المجهول
 يعني انه ارد بانعلم اشهر ما هو من قبيل ذكر لشيء واردة الصفة المشهورة منه
 ونظيره لكل ورعون موسى اي لكل ظالم عادل وفعل كما انه مشهور بانه الماضي المجهول
 المجرد كك بانه الماضي المجهول وان كان مجردا في الواقع فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان
 الصفة التي يكون فعل مشهورا بها هي الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول
 مطلقا ونقول لادم ان كونه ثلاثيا مجردا من الصفة المشهورة له بل من صفة في نفس الامر لا
 من صفة المشهورة او اراد بالشخص جنسه ويجوز نقول ير معطوف اي الى فعل ونحوه (قوله
 ولا ينع) اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والالمان الانسب ان يقول لم يقع وايض
 الانسب ان لا يحكم بالحكم بالمفعول الثالث من باب العلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في
 الاستعمال مقام الفاعل هكذا قال مولانا عاب (قوله المفعم الثاني) نقل ان المتأخرين جوزوا
 وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر مسندا اليه بشي آخر نعم لا يجوز
 ان يكون مسندا اليه لذلك الامر (قوله لان احد الاسنادين غير تام) واجيب ابضم بان المسند مطلق
 وهو الضرب والمسند اليه مقيد وهو الضرب المقيد بزيد واعلم انه ظهر مما ذكره الشافعي في هذا
 المقام ان المستحيل هو ان يكون شيء واحد مسندا او مسندا اليه بالاسنادين التاميين لان الواو
 في قوله ولا يكون اسناده الا تاما للحال فلو كان احد الاسنادين غير تام فهو غير مستحيل
 عنده ففي شبه الفعل احد الاسناد غير تام فيباز ان يقع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب
 علمت مقام الفاعل عنده نعم اذا كان احد الاسنادين غير تام فهو غير جائز عند العلامة التفتازاني
 حيث قال في بعض نصابه لا بأس ان يكون الواحد مسندا بالانسبة الى شيء ومسندا اليه بالانسبة الى
 آخر ولا دليل على امتناعه وانما الممتنع يكون لشيء الواحد مسندا بالانسبة الى شيء ومسندا اليه
 بالانسبة الى ذلك الشيء وان كان غير تام انتهى كلامه وادعرت هذا فلا يرد ما ذكره الفاضل السم
 اخذ من كلام الفاضل مولانا عصم حيث قال قوله ولا يكون اسناده الا تاما فيه ان هذا في الفعل
 مسلم واما شبه الفعل فاسناده غير تام فلا شبه الدليل عدم وفوق المفعول الثاني لشبه الفعل

من باب علمت موقع الفاعل في نحوز يد معلوم ابوه قائما واعجنبي علم ابوه قائما مع ان المفعلي
عام انتهى كلامه والحاصل ان قائما في المثال المذكور لواقيم مقام الفاعل لا يكمه مسند ابوه
بامداد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير باين قوله اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا) وكذا ثاني مقامه عند الاسم نحو علم موهيل عيسى
اخاه بخلاف علمت زيد هذا اذ هبة كذا قال الشم الهندي (قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية)
اي النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية اي بعلية الفعل ولا يرد عليه انه لو صح الدليل يلزم
ان لا يقع المفعول به مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بكونه مفعولا به لان كون النصب فيه مشرابه
في حيز المفعول كمالا يخفى على المتأمل (قوله فدوا هذا اي فوات النصب ولا شعار) قيل على هذا يلزم
جواز ذلك عند قيام القرينة وليس كذلك ويلزم ايضا ان لا يقع الظرف كالنصب فيه مقام الفاعل
لان النصب فيه مشعر للظرفية فلواقيم مقام الفاعل فوات النصب ولا شعار والجواب بالفرق بان
المشعر للظرفية في المفعول فيه شأن احدهما النصب و ثانيهما نفس الاسم اي ذاته بخلاف
المفعول له فان نفس الاسم فيه لا يشعر بعلية الفعل قال الفاضل الاسم في تفسير قوله فان النصب
والاشعار هكذا اي فوات النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفوات الاشعار بسبب النصب
المشعر الى العلية فعلى هذا لا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك انتهى كلامه اقول ومع
ذلك يكون له ورود لان ذكر الاشعار كاف في المرام لانه اذا فوات النصب المشعر الى العلية فيكون
مرفوعا مسندا اليه وهو لا ولى ان يقع في جوابه ان قوله والاشعار عطف تفسيرى لقوله
النصب وانما احتاج الى ذكر النصب تنبيها على ان المشعر بالعلية هو النصب لا غير والحاصل انه
اذا قيل فوات الاشعار بدون ذكر النصب يكون معناه انه فوات ما هو مشعر بالعلية فاي راد عطف
تفسير بالنصب تنبيه على ان ما هو مشعر بالعلية ليس الا النصب (قوله اي كن من المفعول له اه)
اشار به الى ان قوله كذلك متعلق بالمفعول له والمفعول معه جميعا لا بالثاني فقط لا يقيم لم لم يجعله
متعلقا بالثاني فقط لانا نقول يلزم ح ان يكون قوله والمفعول له موطوفا على سابقه في لابه
من ابواب حرف التثنية عليه لانه اذا عطف شئ على المعطوف عليه المنفي يعيد نفيه كما في قوله
ولا يقع المفعول الثاني والثالث ولو حمل كلامه على العطف لم يحصل التنبيه الذي ذكره مولانا
عب كما سنذكره عنقريب ولهذا انما يقع ما يقع من انه لم لم يجعل كليهما معطوفا على سابقهما
وهذا اولى للاختصار لعدم الاحتياج الى قوله كذلك قال مولانا عب لعله لم يكتبه بطف المفرد
على منورد تقديم مع اختصار التنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم
من الامتناع في الاثنين المفعولين وان انفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه اي في
عدم كنفاءه باللغة فيرد من جوز قيامهما مقام الفاعل انتهى كلامه وقال الشم الهندي ان المفعول له

لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام المسند ثم اعترض بأنه يوجب امتناع ضرب المتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرر ، ونحكم انتمى كلامه ولقائل ان يقول ايضاً انه ليس جواباً عن سؤال نشأ من الدليل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولاً لمقدر لا للمفكر فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم اندمع عامله يصح ان يندكر في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب المتاديب (قوله تعيين له) فاقامته تمامه واجب عند البص. أي و او اي وانسب عند الكوفييين ثم اذا كان المفعول به متعدداً فالظن ان الاول منه كالمفعول الاول من باب اعطيت والثاني كالثاني منه (قوله فان الضرب مثلاً) قيل الدليل لا يثبت المدعى وهو التوقف لجوار ان يكون عدم امکان تعقل الفعل بدون تعقل المفعول به بسبب كون تعقل المفعول به لازماً له وحسب بان الشئ شبه عدم امکان تعقل الفعل بلا مضروب بعدم امکان تعقل الفعل بلا ضارب فعدم امکان تعقله بلا ضارب لا يكون الا بسبب كون تعقل الضارب موقفاً فاعلى تعقله واذا كان عدم امکان تعقل الفعل بلا مضروب مثلاً عدم امکان تعقل الفعل بلا ضارب لم ان يكون تعقل الضارب يضم موقفاً فاعلى تعقله (قوله بخلاف سائر مفاعيل فانها ليست بهذه الصفة) قيل ان المفعول المطلق يكون بهذه الصفة بل اقوى من المفعول به في هذه الصفة لاني نقل مفهوم كل فعل لازماً او متعدداً موقفاً فاعلى تعقل المفعول المطلق لان مفهوم المطلق جزء في مفهوم الفعل وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء بخلاف مفعول به فان تعقل مفهوم الفعل المتعدي بنفسه او بواسطة موقوف على تعقل المفعول به فان مفهوم ضرب مثلاً هو الزمان والحدث والنسبة الى الفاعل ونسبة هذا الحدث الى المفعول به موقوف على تعقل المفعول به فيكون المفعول المطلق بهذه الصفة اقوى من المفعول به واجيب بان المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص وهو من حيث انه مقيد لم يكن موفراً عليه لتعقل الفعل بخلاف المفعول به فانه يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص فيكون باعتباره وقوعه مقام الفاعل موقفاً عليه لتعقل الفعل بوقوعه مقام الفاعل (قوله اذ لا فائدة فيه) اي المفعول المطلق التاكيدي لا يقع موقعه لدلالة الفعل عليه فلا فائدة بخلاف المفعول المطلق للنوع ولعدد رانما اورد قوله يوم الجمعة وامام الامير بلام التعريف اشارة الى ان الزمان والمكان المبهمين لا يقعان موقعه لعدم الفائدة فاذا قلنا ضرب زمان وضرب مكان لا فائدة فيه فان من الامور البينة ان الضرب يكون في زمان من الازمنة ومكان من الامكنة قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به اهم كان مبهما غاية الا بهام مقام الفاعل بان يقع ضرب شخص قيل لوضح الدليل المذكور يلزم ان لا يكون فائدة في المفعول المطلق التاكيدي لما مر وانقلبت ايراد ضرباً بعد الفعل المتاكيد فقلت لم لا يجوز ان يكون في وقوعه موقعه ايضاً فائدة التاكيد والجواب ان الفاعل كصفة فلا بد فيه من الفائدة المتعدي بها فلا يكفي فيه الفائدة التي

هي مجرد التأكيد لغير ف مفعم فانه فضلة فيكفي فيه ادنى فائدة وهو التأكيد وبعبارة اخرى
 ان الفاعل يكون غير الفاعل ولا يسمى الفاعل مدلول الفعل فالمناسب ان يكون ما قام مقامه ايض
 بمره (قوله جار ومجرور شبيهه بامفعيل) فيه ان الجار والمجرور مفعم عند المفعم لكنه بواسطة نعم
 الجار والمجرور شبيهه به عند الجمهور لا عند الجواب ان المراد ان الجار والمجرور شبيهه بالمفعول
 بلا واسطة فيكون الجار والمجرور من المفعول ح ثم ان الجار والمجرور يكون المفعم به بواسطة
 في غير ما بعد دخلت لئلا ينتقض بقوله فيما بعد وما بعد دخلت على الاصح (قوله وان لم يكن
 فالجميع سواء) قيل لو قال والبواقى سواء لكان اخصروا ظهر (قوله اي جميع مأمومى المفعم به)
 وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر والمقيد والمفعول بالواسطة قيل ينبغي ان يكون
 المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعم به واجيب بان صور الجر ما كانت منافية
 لحال الفاعل اعنى الرفع منته ان يكون في درجة المفعم بلا واسطة (قوله سواء في حوار وقوعها
 موقع الفاعل) وانما قيد الاستواء بجواز الوقوع ولم يتركه على عمومه لانه على تقدير
 وجود المفعم به مع المفعول ايض يكون مأمومى المفعم به سواء في عدم وقوعها موقعه فيكون المراد
 هو الاستواء في جواز الوقوع ولا يجوز ان يراد من الاستواء هو الاستواء الشامل لجواز وقوعها
 موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل لانه لا معنى لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن
 وقيل في وجه تقييد الاستواء به ان خال البواقى قد علم على تقدير وجود المفعم به فيها وانما
 المجهول حاليا على تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستلزم مع انه اراد
 التصريح برد من قال ان البواقى على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان
 المفعم به اذا وجد من المفعول لم يتعين المفعم به فقال واذا وجد المفعم به اياه (قوله لان فيه معنى
 الناعلية) قال مولانا صاحب لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون المفعم الاول من باب
 اعلمت اولى لان يقوم مقامه من المفعم الثاني لانه وان كان مفعولا لا علام فانه فاعل للمعلم لان
 الاول عالم واما قى معلوم انتهى وتبعه مولانا عصم لا يقيم هذا لا يتوجه على من ذهب الى ان
 المفعم الثاني والثالث من باب اعلمت لا يقعان موقعه واما عند من قال بوقوع المفعم الثاني
 منه مقامه فعدم وقوعه مقامه بان المفعم الثاني هو مضمون الجملة اعني فاعل هو وفي قولنا
 اعلمت زيدا عمر وافاضلا لان المقصود اعلام فضيلة عمر ولا نقول المفعم الثاني فيه في الحقيقة
 اذا كان مضمون الجملة فالدليل يفيده ان اقامة المفعم الاول منه مقامه اولى من الثاني ولم
 يقل به احد واعلم ان هذا الدليل يفيده اقامة المفعم الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
 الى مفعولين لا خصوص فعل اعطيت لان المفعم الاول من باب اعطيت لكونه مفعولا اي اخذ وفيه معنى
 الناعلية وفائدة تفسير اعطيت بالاخذ امر ان احدهما انه لو لم يفسر به لاشتمل باب اعطيت

وَإِنِ ابْتَهَمَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُفَسِّرْهُ بِهِ لَمْ يَهْدَقْ عَلَى الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ مِنْ قَعْلِ اعْطِيتَ أَنَّهُ دَلِيلُ الْعَاطِي
 هُوَ مِنْكُمْ فِي قَوَائِمِ اعْطِيتَ زَيْدًا وَهَذَا وَإِنْ قُلْتُمْ تَفْسِيرُ الْعَاطِي بِالْأَخْذِ تَفْسِيرُ الشَّيْءِ بِالْمُبَازِينِ
 وَالتَّوَلُّوْا أَنَّهُ جَازٍ مَجْمُوعٌ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْأَخْذِ مِمَّا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ فَنَقُولُ لَأَنَّهُمْ إِنْ تَفْسِيرُهُ بِالْأَخْذِ
 تَفْسِيرٌ بِالْمُبَازِينِ لِأَنَّ اعْطَاءَ شَيْءٍ لَزِيْدٍ مِثْلًا يَسْتَلْزِمُ اخْذَهُ لَهُ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةُ
 الْأَزْمِ لَا يَقُمْ جَازًا أَنْ يَتَحَقَّقَ الْأَعْطَاءُ مِنْ رَجُلٍ إِلَى زَيْدٍ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْأَخْذُ مِنْهُ لَأَنَّا نَقُولُ إِذَا
 لَمْ يَتَحَقَّقْ الْأَخْذُ مِنْهُ فَلَمْ يَوْجَدْ الْأَعْطَاءُ مِنْهُ أَيْضًا قَالَ الْفَاضِلُ السَّمُّ هَذَا الدَّلِيلُ يَفِيدُ مَا هُوَ أَخْبَرُ
 مِنَ الْمُدْعَى لِأَنَّ الْمُدْعَى أَنَّ اقَامَةَ الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ أَوَّلَى فِي كُلِّ فِعْلٍ مَتَّعِدٍ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ثَانِيَيْنِ
 الْأَوَّلِ وَكَوْنِ الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ عَاطِ مَخْصُوصٍ بِفِعْلِ اعْطِيتَ أَنْتَهَى كَلَامُهُ أَقُولُ مَا ذَكَرَ الْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ
 مِنْهُ فَجَزَّ بِتَفْسِيرِ الْعَاطِي بِالْأَخْذِ لِأَنَّ جَمْعَ ثَابِ اعْطِيتَ يَكُونُ اخْذًا وَقَادِرًا لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَاعِلِ فِي
 قَوْلِهِ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ مَا يَعْمُ الْقَابِلُ فَإِنَّ الْقَبُولَ لَا يَزِمُ الْأَخْذَ فَكَمَا يَكُونُ فِي الْعَاطِي مَعْنَى
 الْفَاعِلِيَّةِ كَلِكٌ فِي الْقَابِلِ كَمَا مَشْتَعَرَفٌ فِي ضَمَنِ السُّوَالِ وَإِنْ قُلْتُمْ فِي قَوْلِهِمْ جَعَلْتُ اللَّبْنَ شِيرَازًا
 وَجَعَلْتُ الْمَتْرَابَ طِينًا لَيْسَ فِي الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ قُلْتُمْ لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْفَاعِلِ هَهُنَا
 مَا يَشْتَمِلُ الْقَابِلَ فِيهِ أَيْضًا مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الثَّانِي فَالْبَبْنُ قَابِلٌ لِلشَّيْرِازِ كَمَا أَنَّ الْمَتْرَابَ
 قَابِلٌ لِلطِّينِ لَا تَرَى إِذَا قِيلَ شَرَفَ زَيْدٌ وَمَاتَ زَيْدٌ وَكُرِمَ زَيْدٌ فُزِيْدَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ فَاعِلٌ
 بِمَعْنَى أَنَّهُ قَعْلُ الْمَرَاةِ وَالْمَوْبَتِ وَالْكَرَامَةِ فَيَكُونُ فِيهِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ (قَوْلُهُ
 وَذَلِكَ) أَيُّ كَوْنِهِ أَوَّلَى لِاقَامَةِ مَقَامِهِ (عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ اللَّبَسِ) فَإِنَّ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ الدَّرْهَمَ لَا يَصْلَحُ
 أَنْ يَكُونَ اخْذًا أَوْ اعْطَاءً أَوْ أَلَا مِنْهُ فَيَجِبُ اقَامَةُ الْمَفْعَمِ الْقَبْلُ يَحْزُرُ رَفْعُ الْاِتِّبَاسِ بِلِزُومِ الْاِتِّبَاسِ
 الْاِتِّبَاسِ مَوْقَعُهُ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْاِتِّبَاسَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْمَلْزُومِ أَيْضًا وَاحْتِجَابُ بَابِ خَوْفِ اللَّبَسِ بِأَنَّ لَانَ تَأْخِيرِ
 الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ وَإِنْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْدَمَ مَفْعَمٌ ثَانٍ لَكِنَّ الْمَفْعَمَ الثَّانِي لَمَّا كَانَ مَعَ ذَلِكَ صَالِحًا لِأَنَّ يَكُونُ
 مَفْعُولًا أَوَّلًا وَهُوَ أَوَّلُ مَا يَقُومُ مَقَامُ الْفَاعِلِ أَمْكَنُ أَنْ يَقَعَ الْحَيْرَةُ وَالِاسْتِثْبَاهُ وَكَثِيرًا مَا يَحْتَرِزُ عَنْ
 خَوْفِ اللَّبَسِ (قَوْلُهُ وَمِنْهَا ابْتِدَاءُ وَالْخَرِ) عَذَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَهِنَّ الْفَاعِلِ (قَوْلُهُ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ
 وَمِنْهُ) أَيُّ مِنْ مَفْعُولٍ مَرْفُوعٍ وَمِنْ أَفْرَادِ مَفْعُولِهِ قَالَ مَوْلَانَا عَصَمُ الْأَوْجَهُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي مِنْهُ
 رَاجِعًا إِلَى الْفَاعِلِ وَفَائِدَتُهُ التَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَلْحَقَاتِ الْفَاعِلِ وَلِذَا جَعَلْنَا الرَّفْعَ عِلْمَ الْفَاعِلِيَّةِ
 أَنْتَهَى كَلَامُهُ وَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ (قَوْلُهُ أَوْ مِنْ جُمْلَةٍ
 آمُرُكُمْ) بَيَانُ لِحَاصِلِ الْمَعْنَى لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَفْعَمُ الْأَوَّلُ بَاعْتِبَارِ ثَانِيَةِ الضَّمِيرِ وَالثَّانِي
 بِاعْتِبَارِ تَنْكِيرِهِ فَتَنْكِيرُهُ بَاعْتِبَارِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَاحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ التَّعْيِينَ بِتَقْدِيرِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ
 مِنْ جُمْلَةِ أَفْرَادِهِ (قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ مِمَّا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِمَا) أَيُّ فِي بَابِ الْمُبْتَدَاءِ وَالْخَبَرِ أَيْ التَّلَازُمِ
 بَيْنَهُمَا عَلَى نَقْدِ رِوَايَةِ الْأَصْلِ فِيهِمَا وَهُوَ كَوْنُهُ مَحْنَبًا إِلَيْهِ وَالْخَبَرُ مَسْخُودٌ فَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ

* فَيَنْتَهَى الْاِتِّبَاسُ *

والمسند اليه بدون الآخر فيكون بينهما تلازم بتألف القسم الثاني من المبتدأ فإنه يكون بلا خبر لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل ويمكن ان يقيم بينهما تلازم مطلقا سواء كان في القسم الاول من المبتدأ او القسم الثاني منه ولكن الخبر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان الفاعل في القسم الثاني منه يساد مسد الخبر الا ان هذا خلاف المتبادر قال مولانا عصم ولا يخفى ان الظاهر ما هو الاصل فيه فتأمل انتهى كلامه اقول وحده التام ان الشئ اراد بقوله فهما وحده التلازم واذا قيل فيه بارجاعه الى التلازم لم يفهم ذلك (قوله واشتراكها في العامل المعنوي) وهو هنا سجير يد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه والحاصل انه ليس المراد منه ان شئ العامل فيهما واحد بل المراد ان العامل فيهما من نوع واحد وهو العامل المعنوي ولكن التحريد عن العوامل باعتبار الاسناد بان يسند الى شئ عامل في الخبر وباعتبار ان يسند اليه شئ عامل في المبتدأ (قوله فالمبتدأ هو) وايراد اللام في المعرب اشارة الى جامعية التعريف فان ايراد اللام في المعرب بالفتح اشارة الى الجامعية فان المسند اليه اذا عرف باللام يفيد حصرة على المسند وضمير الفصل للمحصر المسند في المسند اليه فهو اشارة الى المانعية وقيل انما اتى بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما يسم فاعله لانه اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لوجود الاطراد والانعكاس في الحدود وصرح بذلك في بعضها ليكون صورة لتعريض ذلك على صورة الاكتفاء (قوله الاسم) ولا يراد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقاديرته للمصفة لجواز ان يكون التسم الاول من المبتدأ صفة مثل المنطلق زيد ولكن الصفة المذكورة في القسم الثاني من المبتدأ مقابل المقسم الاول (قوله ان نقدير) اي ناويلا وهو الذي يصح وقوع اسم في موضعه فليس النقدير بمعنى الماخذ (قوله ان بصومرا خيرا) اي صيامكم مبدأه وخيرا لكم خبره (قوله ان رد من العوامل) قيل الشجر يد من الشئ يقتضي سبق وجوده فلا يصح في الحد الا على ما جرد عن العوائيل بعد دخوله واديب بان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقوائيل ضيق فم الجير وذلك لا يقتضي فتح فم الجير وكما في قولهم سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم النمل (قوله اي اسم الذات لم يوجد عليه عامل لفظي اصلا) وانما فسرته لفائدة بين احد هما ان التجريد من الشئ يقتضي سبق وجوده كما هو امتداد فلا يصح للمعريف لا على ما جرد عن العامل بعد دخوله لكن لما كان عدم وجوده لا ينافي لازما للتجريد فاراد من التجريد عدم وجوده من قبيل ذكر الملبس واردة التلازم وتنايهما ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم بسبب ايراد العوامل بصيغة الجمع لكن ان ارد عدم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فهما بالمعنى هو الجنس واما باعتبار ان سلب العموم وكونه من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام وانما اكمل النقي

يقوله اهلا ردا على من زعم ان المراد باللفظ اللفظية نواحي المبتدأ والخبر كباب ان واخوانه
 لبلا ينتقض التعريف بقولك بحسب ما زيد وذلك لان اللفظ لا ينتقل من العوامل اللفظية الى
 خصوص النواحي (فوله) كما ياراد بالعام اللفظي ما يكون هو في المعنى لان الظاهر ان المؤثر لفظا
 مؤثر معنى هذا ما ذكره مولانا عبد فلا يردح ما ذكر الباضل الاسم مولانا عاصمة الله من ان
 هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر انتهى كلامه
 واجيب ايضا بان الحرف التثنية كالمعنى ومو بان النجود اعم من ان يكون حقيقيا او حكما فلا يرد
 مثل بحسبك درهم فانه لا تأثير له في المعنى بل في اللفظ فقط لان معنى قولنا بحسبك قولنا
 حسبك واحد ولا بد من قيد اخر وهو ان يكون عمل اللفظ محفوفا لئلا ينتقض بقولنا انما زيد
 منطلق فانه لم يبق عمل فيه بسببها لكافة (قوله) وباني فسمي المبتدأ لانه قسم اخر من
 المبتدأ والقسمان متباينان فلا بد ان يحترز عنه اي عن باني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ
 لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهومان يندرج فيه هذان
 القسمان وقوله مستند اليه حاله ان التفسير المستعمل في المجرى (قوله او الصفة) بالرفع عطف
 على الاسم وكلمته او التفسير المحدث فلا ينافي التعريف فقال مولانا عبد لفظ او للانفصال
 لحقيقي ومن قال انها مانع التوضيح الجمع لم يأت بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين
 اما امتناع ان نفعها ما فلو ثبت كان بالامتياز قيل التعريف يصدق على قائم في قولنا قائم
 بزه زيد مع انه ليس بمبتدأ لان الاصل في المبتدأ ان يكون مسندا اليه فلا يصار الى
 تونه مسندا الى الضرورة ولهذا لم يكن قائم في قائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون
 بر الزيد واجيب بان قائم مبتدأ في جملة وهي قائم ابوه بان قائم مبتداء وابوه فاعل له
 لجملة خبر زيد قيل التعريف لا يصدق على اسم الفعل مثل هيأت زيد مع انه مبتدأ على
 فتيار المصنف في بعض المشرّح ويمكن ان يجاب بان المعروف خاص وهو مبتدأ الذي كان
 تقعا بينهم او يقر ان اطلاق مبتدأ على اسم الفعل ليس على الحقيقة فالتعريف يصدق على
 هو مبتدأ حقيقة (قوله) كقرشي فاذا قلنا اقرشي انت فقرشي مبتداء وانت خبره فقرشي
 ز محرفي الصفة لان معناه رجل منسوب الى قریش او منتسب الى قریش والمنسوب صفة
 للمبتدأ حرف النفي او الف الاستفهام) الاولي حذف الحرف والالف ليكون اخضر واشمل
 لعل ما هو بعد اسم النفي كغيره من الاستفهام لانه قال بعد حرف النفي لشبهة
 لعلها بعد وقوعها بده اكثر من غيره واما تخصيصه بالالف فلان الف الاستفهام اصل قال
 الشارحين جميع اداة الاستفهام كهل ومن ومتى واين وكيف واين وكم مثل الهمزة في
 مع الصفة لانه كورة بشبهها وذكّر بعضهم ان غير الهمزة لا يقع بعد هانك الصفة فتخصيص

الالف اما لانه الاملى واما للاحتراز واما شرطه على حرف الهمزة والالف الاستفهام ليحصل
 الاعتماد فلا يقيم اسم الفاعل في اقامه الزيد ان لما عتمة على الهمزة عمل في الزيد ان وهو معمول اللفظ
 لا يكون خيرا لانا نقول ولما جعل النحويون الزيد ان في المثال المذكور صادما لخبر (قوله كهل
 وما ومن) قيل التعميل بمن لا يجوز لانه لا يصح ان يقال من قائم ابوه لان قائم صفة صالحة لان
 يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ لان الخبر يكون مستندا
 فلا يصلح ان يكون قائم مبتدأ وابوه خبره واجيب بجعل تعميلاه بقولك من ضارب زيد على
 ان يكون من مفعم لضارب مبتدأ وزيد خبره ثم ان زيد في قولنا المخطئ زيد فاعمل ايساد محذو
 الخبر وليس خبر فلا يرد المنع على قولنا وما يصلح ان يكون خبرا (قوله فخير نحن عند الناس
 منكم) فخير مبتدأ ونحن فاعله فانه صفة ولا يكون مبتدأ حرف المنفى والاستفهام قال السمع فيه
 ان المفهوم من بحث اسم التفضيل انحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكحل
 فالمناسب لهذا ان يجعل نحن مبتدأ ومنكم مفسر المحذوف هو خير نقلا يرة فخير منكم عند الناس
 منكم فلما حذف فسر بقوله منكم فلو صح ما ذكره لتبين في مثل اخير زيد عند الناس منكم كون
 زيد فاعلا فينتقض قاعدة فان طابقت مفرد اجاز لا فزان انتهى كلامه واليه اشار مولانا عاصم ايض
 اقول المذكور في بحث الكحل ان اسم التفضيل لا يعمل في اهم مظهر الرفع بالفاعلية الا بشرائط
 المذكورة في بحث الكحل ولكن يعمل في المضمرة بدون الشرائط المذكورة فيه ثم انهم صرحوا
 ان المراد من الاسم الظفي بحث الكحل هو الاسم الظ للمفوي وهو ما يكون بارزا ولم يكن مستترا
 فنحن في قوله فخير نحن عند الناس منكم ظاهر بهذا المعنى لانه ظاهر ملفوظ لكن الشارح اراد من
 الظاهر في العربية امة من الاصطلاح المقابل للمضم لان الحمل على الظ واجب في
 التريقات وما ذكره الشافعي في بحث الكحل من ان اسم التفضيل يعمل في المضمرة بدون الشروط
 المذكورة فيه وهو المضمرة المستتر لان عمل اسم التفضيل ضعيف في المضمرة المستتر لانه لا يظهر اثره
 في اللفظ اولا فلا يحتاج الى الشراء في قوة العامل واما الضمائر البارزة فانه يظهر اثرها في
 اللفظ وان كان ظهور الاثر محليا فاذا عرفت هذا التفصيل فمادكرة الفاضل لسم بقوله وفيه ان
 المفهوم من بحث اة غير صحيح لان نحن في المثال المذكور اسم ظ بالمعنى المذكور وما ذكره
 من ان اسم التفضيل لا يعمل في الاسم الظ بالمعنى المذكور الا اذا كان فردا من افراد الكحل واسم
 التفضيل فيما نحن فيه ليس كذلك لعدم الشرط المذكور في بحث الكحل فيه فكيف يصح ان يعمش
 خبر في نحن ويهكن الجواب بان مادكرة في بحث الكحل هي الشرائط مناصب صيغويه وتكون
 الاخفش على مناديه مما المنع فيه مجال (قوله ولو جعل خيرا خيرا عن اة) جواب سوال تقريرية انه لم
 لا يجوز ان يكون قوله نحن مبتدأ وخير خبره نقرا الجواب لو كان كذلك يلزم الفاصلة بالاجنبي

بين العامل والمعمول وهو نحن لان المبتدأ اجنبي بينهما والمعمول هو الطرف اعني منكم لا يتم
 بن قوله عند الناس ايضاً معمولا لقوله غير فلم ام يجعله من الفاصلة المذكورة مع انه مقدم عليه
 واقرب بالعامل لاننا نقول بكون قوله عند الناس معمولا لاسم التفضيل ليس مما يجزم به لانه
 جازان يكون معمولا لامر آخر ملحوظا كان او مقدرا بخلاف قوله منكم فانه معمولا لامحالة
 لان معناه انا خير منكم عند الناس اي بزمهم ويحتمل ان يكون تقديره انا خير منكم فيكون قوله
 عند الناس معمولا لمقدور لا يتم لانم ان يكون منكم معمولا لاسم التفضيل بل هو مفسر فيكون
 بالكسر والجمع هو مفسر بالفتح فتقديره فخير منكم نحن عند الناس منكم فلا يلزم الفاصلة
 بالاجنبي ح لاننا نقول بناء كلامه قدس سره على الفاظ المتقدم بخلاف المتبادر واجيب عن قول
 الشاعر بانه شاذ (قوله لكونه كالجزم) اقول لا يتم الاحتجاج اليه لانه اذا كان فاعلا فيكون
 معمولا والمعمول لا يكون اجنبيا لاننا نقول اشار به الى احتياج كون الفاعل فاعلا اجنبيا لانه
 اذا كان كالجزم من الفعل فكانه لم يكن فاعلا اصلا لعدم كونه فاعلا اجنبيا اولي والجواب عنه
 بانه لما كان الجزاء في الواقع فقال كلك او الجواب بان ذكره ابلغ في المقصود مما لا يناسب الشارح
 المدقق (قوله رافعة حال) من الضمير في الرافعة او ما يجري مجراها بتقدير المعطوف او من باب
 مهور المجاز فيكون المراد من الظما يطلق عليه لفظ فاراد اشم ابتداء من الظما المعنى الاصطلاحي
 وهو المقابل للضمير ثم هذه المعنى الاصطلاحي بان كان ظاهرا حقيقة او حكما فان الضمير
 المنفصل ظاهر حكما وانما لم يرد من الظما معناه اللغوي وهو البارز اي الظما في اللفظ كما هو اختيار
 بعض الشارحين لانه لا ينبغي الخروج عن الاصطلاح ما يمكن لا يقيم ما ذكره الشارح خروج عن
 المعنى الاصطلاحي لان ما ذكره معنى مجازي لاننا نقول كونه مجاريا باعتبار حملته على عموم
 المجاز ولا باس به بعد ما حملته اولا على المعنى الاصطلاحي (قوله اراض انت من الهتي
 يا ابراهيم) هذا الكلام وقع عن والد حضرة ابراهيم عليه السلام عند انكساره اي ابراهيم اصفه
 بالفارسية ايا اراض كنند وروي كرد اندك و توازن خدايي من اي ابراهيم (قوله رافع
 للضمير عائدا الى الزيدان) ولا يلزم ح الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان الزيدان مبتدأ
 مقدم رتبة لان الاصل في المبتدأ النقديم (قوله لم يجر تشنيته) لان من قاعدتهم ان الاسم الظ
 اذا كان فاعلا سواء كان مفردا او مثنى او جموعا يحذف الفعل بخلاف ما لو كان الفاعل ضميرا
 فانه ح يوافق فيقام زيد قام والزيدان قداما الزيدون قاموا فالفاعل الضمائر الراجعة الى
 الاسم المتقدم واما الضمائر حين كون الاسم مؤخرا عن الفعل يكون علامة لهذا الاسم الظا اي
 علامة لفاعليته وليست فاعلة له فيكون الزيدان ح مبتدأ وما قبله خبره وقدم الخبر لتضمنه
 الاستفهام وقد جوز بعضهم توافق الفعل بالاسم الظا حين كونه مؤخرا عن الفعل فاعلا له وهذا غير

مشهور (قوله فان طابقت مفردا جار الامر ان) بخلاف ما اذا لم يطابق شيئا املا او طابقت تعبير
المفرد فبانه ح تعيين كونه مبتدأ وخبر ان نحو قائم الزيدان او قائمان الزيدان على ترتيب اللغز
والنشر وانما رجع الضمير في طابقت الى الصفة متقابلا وكونها رافعة للظاهر لدفع سرائل وهو
ان الظان يكون الضمير راجعا الى الصفة المذكورة التي كانت رافعة للظاهر فاذا كان راجعا
اليها فلا يجوز فيها لامر ان بل امر واحد وهو كون الصفة مبتدأ وما بعدهما فاعلها يسد مسد
الجبر ولا يجوز العكس لا اعتبار التجرد عن العوامل اللفظية في المبتدأ ولقائل ان يقول ان الضمير
المذكور اما راجع الى الصفة التي لا يكون رافعة للظاهر اصلا او راجع الى الصفة التي هي رافعة
لظاهر في الجملة وان لم يكن رافعة لظاهر في بعض الازمان كما في صورة المطابقة ان كان الاول
كما هو ظ كلام الشئ فبقي للصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان في جانب المبتدأ حيث لم يعلم
حالها بانها تقع مبتدأ ام لا وان كان الثاني فصح كلام المصنف ولا يتوجه السؤال المذكور عليه فيصح
ان يكون الضمير المذكور راجعا الى الصفة المذكورة التي هي رافعة للظاهر لا ان يقع ان كون
الضمير راجعا الى الصفة متقابلا وكونها رافعة لظاهر معناه ان الضمير راجع اليها مع قطع النظر
عن كونها رافعة لظاهر اي كونها رافعة لظاهر ليس في النظر وان كانت رافعة في بعض الازمان و
يمكن الجواب باحتمال الاول بانه لو بقي تلك الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان ولم يعلم
حالها لاسس به لغيره من المسائل في علم النحو لا يستفاد من هذه النسخة وفيه تأمل قيل هذا
يشكل بقولنا ارغب انت عن الهتي لانه لو جعل انت مبتدأ والصفة خبرا فيلزم الفاصلة بالاجنبي
بين العامل والمعمول وهو المبتدأ لان مالا يكون من معمولات العامل فهو اجنبي والمعمول
قوله عن الهتي ولقائل ان يقول ان الفاصلة بالاجنبي لا يجوز اذا كان العامل ضعيفا كما سبق
في قوله فخير نحن عند الناس منكم واما اذا كان العامل قويا كاسم المفاعل مثلا فلانم عدم
جوازها وكك يشكل بقولنا اخير نحن عند الناس منكم فان عند الناس من معمولات الصفة
فلا يجوز ان يكون نحن مبتدأ وايضه القاعدة المذكورة يشتمل بقولنا اطالع الشمس لانه لا يجوز
ان يكون الشمس مبتدأ والصفة خبر لان الصفة مسندة الى الضمير الراجع الى الشمس لا الى
الشمس والا يلزم ان يكون الصفة رافعة للظاهر مع ان المفروض خلافه فاذا كان الصفة مسندة
الى الضمير فلا بد من ثانيته بان يقع اطالعة لان الفعل او شبهه اذا اسند الى الضمير الراجع
الى المونث الغير الحقيقي لا بد من ثانيته ويمكن الجواب عنه بان الصفة مسندة الى الشمس ومع
قطع النظر عن كونها رافعة لظاهر بدليل رجوع الضمير المذكور اليها مع قطع النظر عن كونها رافعة
لظاهر فان الفعل او شبهه اذا اسند الى المونث الغير الحقيقي لا يجب ثانيته بل لك الخيار وايضا
ينتقض هذه القاعدة بقولنا افانم رجل لا يصح ان يكون رجل مبتدأ لانه نكرة وينبغي النكرة

باعتقادهم الخبير المظرف دون غيره ويحتمل الجواب عن جميع النقض بتقنين القاعدة المذكورة بغيره
 ان لم يمنع مانع كما اعتبر المصنف في تنازع الفعلين واعتبره الشم ايضاً في قوله والاصل في الفاعل ان
 يلي الفعل وفي قوله اصل المبتدأ المتقدم (قوله نحو ما قائم زيد واقائم زيد) فزيد مبتدأ او خبر
 قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا بصار اليه الامتناع وجه آخر فلما جاز وجه آخر انتفت
 الضرورة واجيب بانه اذا جعل الاسم الظاهر فاعلاً فلا وجه في الصفة ح سوى رفعها على الابتداء
 فيتحقق الضرورة (فواء قانها ح خبر ليس الا) اي ليس الخبر والمراد منه التاكيد لان اقائماً
 مثلاً لو كان مبتدأ فكان راقعة لظمع انه ليس كذلك على ما مر (قوله كون الصفة مبتدأ وما بعد ما
 فاعلها يسند مسند الخبر) في اتمام الجملة قيل لم لم يجتنبوا عن الالتباس المبتدأ بالفاعل في مثل
 قائم زيد واجتنبوا عن الالتباس المبتدأ بالفاعل مثل زيد قام حيث لم يجوز واتاخير المبتدأ
 احد ولم يقولوا قام زيد واجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل واحد من الوجهين
 مخالفاً للاصل كما فيما نحن فيه لان في جعل زيد في قائم زيد فاعلاً خلاف الاصل وهو انه يلزم
 ان يكون المبتدأ مسنداً مع ان الاصل في المبتدأ ان يكون مسنداً اليه وفي جعله مبتدأ خلاف
 لاصل آخر وهو تاخير المبتدأ عن الخبر لان الاصل في المبتدأ التقدم فهما متساويان في مخالفة
 الاصل فلا يسبق الذهن الى احدهما والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين
 موافقاً للاصل لانه يحسب الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيجوز التشويش والالتباس
 ويمكن ان يقرر الجواب بعبارة اخرى بان الالتباس فيوما اذا كان غير المقصود اظهر من المقصود وفي
 مثل قائم زيد ليس كذلك لوجود خلاف الاصل في كلا الوجهين اما في صورة كون الصفة مبتدأ فلان
 الاصل في المبتدأ ان يكون ذاتاً ومسنداً اليه وما في صورة كون الاسم مبتدأ فلان الاصل
 في المبتدأ التقدم بخلاف ما اذا قيل قام زيد فان فيه خلاف المقصود الذي هو فاعليته زيد اظهر من
 كونه مبتدأ وقال مولا باعصم في جواب الاعتراض المذكور اقول لا ضرورة في تقدم الخبر في زيد قام
 حتى يرتكب الالتباس لاجل ذلك الضرورة وفي قائم زيد يجب تقدم قائم لتضمنه الاستفهام و
 تعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقدمه فارتكب الالتباس ههنا للضرورة لا يقال
 فالضرورة قائمه في اقام زيد مع انه لا يجوز الالتباس فيه للضرورة لاننا نقول الضرورة مفقودة
 ههنا لجواز زيد اقام بخلاف زيد قائم فتأمل انتهى كلامه (قوله فهنا تلك صور) واقائمون
 الزيدون في الحكم مثل قولنا اقامان الزيدان واقائمون الزيدون في الحكم مثل قولنا اقائم الزيدان
 فاشارة ذكر الصورة التي كانت مختلفة في الحكم لا يقيم بقي احتمال آخر وهو ان يكون الصفة
 ثنية او جمعا والاسم مفرد الانثى لانه لا محذور احتمال لا تحقق له لانه يجب توافق الصفة
 بالصورتهما (قوله في يمين ح ان يكون الخبر مبتدأ) لانه لو كان اقائماً مبتدأ فلا يكون الا

مسند الى الزيدان وقد مر انه يقره الفعل او شبهه الى الامم الظاهرة او مثنى او
 جموعاً وايضاً يلزم ان يكون اثنتان ح مسند الى شئيين في حالة واحدة احدهما الزيدان
 والثاني الضمير المرجع الى الزيدان (قوله ان يكون الزيدان فاعلاً) لانه لو كان قائم خبراً عن
 الزيدان فلم يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر (قوله اي الاسم المجرد) ولك ان تقول المرفوع
 المجرد انه لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس
 مرفوعاً بل معنى المذكور في المرفوعات وعلى كلا التقديرين يكون في الكلام نقدي الموصوف (قوله
 لان الكلام في مرفوعات الامم) فلما كان الكلام فيها فلو قال هو المرفوع المجرد لكان له وجه وجيه
 الا ان الامم اذا ذكر الاسم في تعريف المبتدأ فتبعه الشئ فقال هو الاسم المجرد ولم يقل المرفوع المجرد
 لرمية المطابقة ولا يخفى ان هذا الكلام علة لعدم ذكر الاسم ههنا وذكره في تعريف المبتدأ
 وكتناؤه ههنا في هذا النوحه الاولى وهو ظان ما ذكره الشئ الاولى لانه يصير وجهها لا يراد الاسم
 في تعريف المبتدأ ايضاً وهو المراد ههنا (قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد) وكذا لا يصدق
 على يضرب في زيد يضرب مع انه خبر وما ذكره بعض الشارحين من ان ما قيل المراد من المجرد
 في تعريفه هو الاسم المجرد لاخراج يضرب في زيد يضرب بتريخه انه في بحث الاسم ليس بشئ لانه
 يلزم خروج خبر الجملة لان المحققين منهم ليسوا قائلين بتاويل الجملة بالاسم ليس بشئ لان المصنف
 ذكر خبر الجملة فيما بعد فذكره بمنزلة الاستثناء فخرج خبر الجملة عن التعريف غير مضر
 (قوله انه المجرد المسند به) فان العامل في المضارع ايضاً معنوي وهو تجرد عن العوامل
 اللفظية قيل المراد بالاسم اما الاسم الحقيقي او الاسم من الحقيقي والحكمي اثنان الاول
 يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً فانه اذا قيل بهن الفعل الماضي ضرب وبعض الحروف من
 وبعض المهدل جسق فضرب ومن وجسق في الامثلة المذكورة خبر مع ان كل واحد منها اسم حكمي
 اما الاول والثاني فلا نهما اسمان لضرب ومن وهما فعل وحرف واما الثالث فلعدم كونه
 موضوعاً لمعنى فيكون اسماً حكماً لا حقيقة وان كان الثاني فلا يرد النقض على عدم الما نعية
 بانه يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه داخل في التعريف لانه اسم حكمي يجعل ضارب
 موقع يضرب او نال عكس فانهم جعلوا ذلك من الاسم الحكمي وايضاً يلزم ان يكون قولهم والخبر
 قد يكون جملة مستنداً لان الجملة اسم حكمي ويمكن الجواب عن الاستدراك بان الحكم
 مستندل ان يذهب الى انه يجب للمحققين عدم فائهم ليسوا قائلين بتاويل الجملة بالاسم ويمكن
 الجواب عنه بوجه اخر بان المراد من التاويل بالاسم ان يكون اللفظ الذي هو مؤول بالاسم واحداً
 والجملة متحدة فلا واحدة ويجاب عن يضرب في يضرب زيد بلاختياراً الشق الثاني بان المراد من
 اللفظ الواحد الذي هو مؤول بالاسم هو ان يكون متحداً بالجنس باللفظ منه والمعنى المنفاد في يضرب

فيكون غير المعنى المفاد من ضارب زيد لان الحمل في الثاني بهو هو بخلاف الاول والحمل المواظفة
 في الحمل بالاشتقاق (قوله اي ما يوقع به الاسناد) قال الفاضل السم ولا يخفى ان المراد بالامر
 الذي يوقع به الاسناد هو المسند فلا فرق بحسب المعنى بين المسند به والمسند بدون بدال انه ذكر
 ليكون مستمرا للاحتمال الاخر الذي يذكره انتهى كلامه اقول الفاضل المذكور لم يطلع على
 مضمون كلام الشارح ولذا صرح به كلام من جملة ما لا يعني فاعلم ان المقصود من كلامه قدس
 سره ان قوله به متعلق بالايقاع لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند في حاجة الى قوله
 به واليه اشار مولانا عبيد حيث قال قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء
 متعلقة بالايقاع واشارة الى ان قوله المسند به من قبيل اسناد الفعل الى المصدر كما في
 قوامه لدار او تسلسل اي لزم الد وراو التسم فقول الشارح دفع سوال عن عبارة المصدر وهو ان
 قوله به في قوله المسند به مستدرك لا يحتاج اليه لان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول
 فنيه ضمير مستتر هو مفعول ما لم يسم فاعلمه راجع الى المجرد وهو الخبر فيكون ح قوله به لغو لا
 فائدة فيه واما اذا كان قوله المسند به من قبيل اسناد الفعل الى المصدر لا يتم ح بدون قوله
 به ثم ان الباء في قوله به للسبب او الاستعانة وقوله يوقع من باب فعل يفعل لا يتم تعريف
 الخبر ليس مانع لعدم علمه في زيد قائم لانه المجرد عن العوامل اللغوية مسند به
 اي ما يوقع بسببه الاسناد اه لاننا نقول المراد السبب القريب فان لفظ قائم في زيد قائم سبب
 قريب لا يطاق الاسناد بخلاف زيد (قوله ولك ان نقول المراد المسند به الى المبتدأ) اي المسند
 به الذي هو المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان
 (قوله او يجعل الباء) عطف على تقول قال الشارح في الحاشية وكان النكتة في تغير العبارة ان
 لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه
 انتهى كلامه وحاصل ما ذكره في الحاشية ان النكتة في ان المصدر قال المسند به بجعل الباء بمعنى
 الى ولم يقل المسند اليه نه لو قال كذا يلزم الالتباس بين المسند اليه في تعريف المبتدأ وبين
 المسند اليه في تعريف الخبر لانه يتوشك من في كون المسند اليه في تعريف الخبر مثل المسند اليه
 في تعريف المبتدأ فتظهر منه ان لقوله بد فائدة على تقدير حمل كلام المصدر على الحمل الثاني اي
 قوله او تجعل الباء لانه لو قيل الى موقع الباء في قوله به يلزم الالتباس فقال المسند به
 وجعل الباء بمعنى الى قال مولانا هم لا يلزم الالتباس لو قال المسند اليه موقع المسند به
 في تعريف الخبر للفرق الواضح بينهما لان في المسند في تعريف الخبر ضمير مستتر راجع الى
 الخبر على تقدير الحمل الثاني المذكور بقوله او تجعل اه وهذا الضمير مفعول ما لم يسم فاعلمه وقوله به
 ظرف متعلق بقوله المسند به ما في تعريف المبتدأ يكون قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعلمه لقوله

المسند وليس فيه ضمير مع انتهى حاصل كلامه أقول مراد الشئ من الالتباس هو الالتباس بحسب اللفظ لا الالتباس بحسب المعنى واليه يشعر صيغة تشبيهه لمناسبة الاشتباه بالالتباس بحسب اللفظ فانهم اطلقوا الالتباس على معان مختلفة كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم (قوله وعلى التقديرين) يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد قيل ان ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مستند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر واجيب بان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده واسم الفاعل مع فاعله مستند الى المبتدأ ولكن لما لم يكن المجموع قلابا للامراب اجري الامراب على الخبز والامراب واجيب انضم المراد ايا الامناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظرا لما ولا فلان ضاربا لم يسند الى شئ ادلا اذ الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة وامثانها فلا نه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب وفيه ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد (قوله اي تجريد الاسم) قيل التجريد امر عديم فلا يؤثر في شئ فالاولى ان يفسر المبتدأ بجعل الاسم في صورة الكلام تحقيقا وقد ير الاسناد اليه واسناده الى شئ واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات لثبوت المتكلم وليس بدوثرات والعدم الخاس يجوز ان يكون علامة (قوله ليسند الى شئ) كما في الخبر وقسم الثاني من المبتدأ (او يسند اليه شئ) كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للمعد (قوله كل واحد من المبتدأ والخبر عامل اه) ان قلت فيلزم النور لان رفع المبتدأ يتوقف على الخبر وبالعكس وهذا المتوقف ثابت بينهما مع كون المبتدأ والخبر متلازمان ولا دخل لتلازمهما في ذلك التوقف كما لا يخفى قلت ان السبب والعلية عند النحاة بمعنى العلامة فجاز ان يكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر (قوله ان لم يمنع مانع) قال الفاضل السم الاولى ترك هذا القيد اذ عند وجود المانع اذ لم يكن الاصل تقديم المبتدأ لم يكن رتبة المبتدأ التقديم فيلزم الاضمار قبل الذكر رتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل فتذكر انتهى كلامه اقول هذا هو من الفاضل المذكور لانه مدفوع بقوله لفظا في قوله التقديم على الخبر لفظا فاذا لم يكن مقدما عليه لفظا فلم يتحقق فيه هذا الادل بحسب اللفظ ولكن مرتبة الجواز حاصل فيه بسبب ذلك الاصل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة وفقد ذكرنا في بحث الفاعل فتذكر (قوله التقديم على الخبر لفظا) لان الحكم على الشئ انما يتصور بعد وجوده فتقدم في الذكر ليوافق الوضع الطبع (قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال اه) قيل قد يكون المبتدأ صفة كما في القسم الاول من المبتدأ ولا يكون الخبر حالا من احواله فيه مثل المنطق زيد واجيب بان المراد ان ذات المتصف بالانطلاق

هو المسمى بزيتك فهو ذات والخبر حال من احواله واجيب بان المراد ان المبتدأ ذات والخبر
 حال من احواله في القسم الاول من المبتدأ غا ليا فيعتبر الغلبة في قوله والاصل في المبتدأ
 التقدير قبل هذا الفاعل لم يصح ينبغي تقديم الفاعل على الفعل واجيب بان تقديم الحكم في
 الجملة الفعلية اكونه عاملا في الحكم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعوم وبان الفعل محتاج الى
 الاسم والاسم مستغنى عن الفعل فاراد في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل ويمكن
 ان يجاب ايضاً بان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدأ الا يتم ان المبتدأ في قولنا
 زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات فكيف يصح قوله لان المبتدأ ذات وكذلك في الخبر لاننا نقول
 المراد ان مداول المبتدأ ذات ومداول الخبر حال من احواله فاعني ان يكون الدال على
 الذات مقدما على الدال على الاحوال ولا يرد عليه القسم الثاني من المبتدأ لان مداوله ايضاً
 ذات لان المراد من القائم في قائم زيد ان هو الذات المتصف بالقيام وليس زيد ان خبرا
 جزمي يكون خالفا من احواله بل فاعل يسد مسد الخبر (قوله جاز في داره زيد) وانما لم يقل في داره
 رجل اذ لا بد ان يناقش في اصالته تقديمه لوجوب تاخير (قوله وامتنع قولهم اه) ولقائل ان يقول
 اذا كان هذا التركيب ممتنعاً فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستدعي ان يكون مستعملاً
 بينهم فح كيف يصح قوله وامتنع قولهم اه ويمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان الامتناع منها
 به معنى الضعف لا بمعنى المع اي هو قول غير فصيح لانه جور بهضم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة
 فيكون مستعملاً بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفاعل والثاني ان استعمال هذا التركيب
 باستعمال اجزاء اه اعني صاحبها في الدارقيل امتناع هذا التركيب لا يتوقف على ذلك الاصل فانه
 لو لم يكن هذا الاصل لكان الاضمار قبل الذكر ايضاً واجيب بان الاصل المذكور علة للحكم بامتناع
 التركيب الثاني وليس علة الامتناع تركيب الثاني نفسه لانه ممتنع في نفس الامر لكن الحكم
 به يتوقف على هذا الاصل واجيب ايضاً بان الاصل المذكور علة للمجموع من حيث المجموع
 لاملة كل واحد واليه يشعر عدم امادة العلة في التركيب الثاني وعلة المجموع جازان يكون باعتبار
 احدهما فان قلت مرجع الضمير في التركيب المذكور خبر فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو
 المضاف اليه للمبتدأ فيكون مقدماً رتبة على الضمير فلم يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة وهذا مدفوع
 من كلام الشم كما اشرنا اليه انما ويمكن الجواب ايضاً بانه ليس رتبة الشيء ان يكون بين المضاف
 والمضاف اليه لانهما في حكم كلمة واحدة فلما كان المضاف مبتدأ مقدماً على الخبر ورتبة فيكون
 الضمير الذي هو المضاف اليه للمبتدأ ايضاً مقدماً على الخبر فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً
 ورتبة وفيه نظر لان المضاف والمضاف اليه في حكم كلمة واحدة في الدلالة على المعنى لانه لا يتم
 معنى المضاف بدون المضاف اليه وليس هو في حكمه في جميع الاحوال فح جاز تقديم الخبر على

الضمير رتبة واجيب من اصل الشبهة ايضاً بان تقديم العلة اعني قوله ومن ثم لمجرد الاهتمام
 بان في المبتدأ التقديم لا المحصر اي لحصر العلة في الجواز والامتناع (قوله وهو في حيز) الخبر
 هو المكان والموضوع وهذا الدافع ما يقيم لا يجوز ان يكون الخبر مقدماً على الضمير رتبة فلا يلزم
 الاضمار قبل الذكر رتبة تقرير الدافع ان كون الخبر مقدماً على ما وقع موقع الخبر رتبة غير معقمة
 (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة) هذا اصل آخر للمبتدأ وكذلك قوله والخبر قد يكون جملة لانه
 يفهم منهما ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة وان الاصل في الخبر ان يكون مفرد ولكن
 يفهم من ان الاصل ان منهما على سبيل الكناية قيل الاولى ايراد الفروع وهي قوله واذا كان
 المبتدأ مشتملاً على وقوله واذا تضمن المفرد اية موضع هذين الاصلين لان هذه الفروع يتفرع
 بالاصل الاول من المبتدأ افعالاً مناسب ان يكون يليه كما وقع في الفاعل حيث قال والاصل ان
 يلي فعله ثم قال فلذلك جاز ضرب غلامه اية ثم قال واذا انتفى الاعراب اية واجيب بانه اراد
 ان يكون كل واحد من الاصول ان يلي صاحبه وان يكون كل واحد مما يتفرع عليه ايضاً كذلك
 مع ان المتفرعات بعضها يتوقف على هذين الاصلين لانه قال اذا كان الخبر فعل المبتدأ يجب
 تقديم المبتدأ عليه فهذا يتوقف على معرفة الجملة لان الخبر اذا كان فعلاً للمبتدأ فيكون
 جملة لا محالة وايضاً قال اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر عليه فاثبات النكرة على
 المبتدأ يتوقف على معرفة النكرة والى هذا اشار مولانا عب قال مولانا عصم ان ما ذكره عن
 يشابه غداً ربنا لفرسية قريب وبازيد ادناه يجوز تقديم المتفرعات على الاصول كلها انتهى
 حاصل كلامه ولا يخفى ان صورة المنار والقدر واحد فاقول ما ذكره مولانا عب نكتة هذا ايراد
 الاصل الاول فالقول بانه جائز تقديم المتفرعات على جميع الاصول ليس على ما ينبغي كما لا يخفى
 (قوله اذا لا تخصصت بوجه ما) قال مولانا عصم لا خسر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبه مومن خير
 انتهى كلامه ومراعاة الفاضل المذكور انه لو قال اذا تخصصت بمثل ولعبه مومن خير من مشرك
 وبمثل ارجل في الدار امرأة وبمثل ما احدث خير من ذلك وبمثل قولهم شر اعداءنا اب اي بمثل
 ولعبه مومن اية فيما تخصصت الصفة اللفظية وتخصص بالمكلم او تخصص بالعموم الا ان المقصود اراد
 ان يشير الى وجوه التخصيص (قوله اذا بالتخصيص يقل اشتراكها) او يرفع اشتراكها لم يكن
 الحكم باقلية الاشتراك حكم على الاغلب فاندفع ما قيل ان في قوله ما احدث خير من ذلك ليس
 قلة الاشتراك بل رفعه بالكلمة لكن الظاهر ان يقيم اذا بالتخصيص يحصل فيه التعيين في الجملة بان يكون
 للتخصيص وجوه كثيرة وفائدة الاشارة بذلك عدم انتشار ذلك من اية ذهن المتألم الى ما لا
 قصد اليه فان ذهن المخاطب ينتشر بمجرد قوله اذا تخصصت الى ما هو غير مقصود وبعد ما علم
 المخاطب ان للتخصيص وجوه كثيرة فلا ينتشر ذهنه الى غير المقصود لكن ذهن المخاطب ينتظر

إلى استغناء وجوه التخصيص وهو من جملة قصود المخاطب بخلاف ما ذكر الفاضل المذكور
 فإن عدم انتشاره إنما يكون بعد استيفاء الأمثلة وانقلت ما الفائدة في عدم انتشاره من
 المخاطب قلت تصنيف المصنف هذا الكتاب إنما يكون للمبتدئ فالمخاطب ههنا هو المبتدئ
 فالمناسب بحال المبتدئ أن يكون ذلك معلوماً له من أول الأمر قبل استيفاء الأمثلة فإن اللائق
 به أن المبتدئ هو أن يكون كذلك كما لا يخفى على من يراجع وجد أنه فلما لم ينتشر ذهنه إلى
 ما هو غير مقصم قبل استيفاء الأمثلة بسبب ذكر قوله بوجه ما فكان وجوه التخصيص معلومة
 للمخاطب قبل استغنائها ولكن لم يحصل العلم بوجوه التخصيص له وهو في هذا التامل الصادق
 (قوله يخص بالصفة) قيل لو كان تخصيص الصفة ^{صحيحاً} لوقوع النكرة مبتدأ فيلزم أن يكون
 الإنسان في قولنا إنسان حساس مبتدأ بسبب ذلك التخصيص لأننا إذا قلنا حيوان ناطق قائم
 يكون الحيوان الذي نخصص بالناطق مبتدأ وكذلك إذا قلنا جسم نام ناطق فيكون الجسم
 الذي نخصص بالنامي مبتدأ فكذلك إنسان في إنسان حساس لوجوه التخصيص فيه لأن بعد
 ما لم يكن التخصيص الفردي لازماً في الابتداء ثمة فتخصيص النوعي موجود في قولنا إنسان
 حساس كما في ولعبد مومن لأن فيه تخصيص النوعي أيضاً لأن العبد من نوع المومن لا الكافر
 كذلك لأنسان أيضاً من نوع الحساس لا غير والجواب عنه أن التخصيص النوعي بحسب المعنى
 غير كاف في الابتداء ثمة ولا بد فيها من التخصيص بحسب اللفظ فانقلت إذا لم يكن قولنا إنسان
 حساس من باب التخصيص بالصفة فهو من أي باب قلت فهو من باب التخصيص بالعموم إذ لا يشهد
 فرد ما عن هذا الحكم كما في تمرخير من جرادة لاحتمال خروج المدود عنه (قوله فان المتكلم
 بهذا الكلام اهـ) لأنه لو لم يعلم فإريق السؤال كان بوجه آخر بأن يقر رجل في المدار أن السؤال
 بالهمزة ولم عن التعيين فالمبتدأ تخصص فيه بعلم المتكلم بأنه جاء من عدم العلم بصفة العلم
 وما قال مولانا عصم وتبعه الفاضل السم من أن علم المتكلم غير كاف فيه بل التخصيص المعتبر هو
 التخصيص عند مخاطب لينفذ الحكم والا فالمتكلم عالم بالذي حكم منه فع بقوله فيسأل المخاطب
 عن تعيينه اهـ لأن هذا قول الشم يشعر بأن المخاطب أيضاً عالم بذلك لأن السؤال عن تعدد الإنسان
 في بيت مثلاً يستلزم عرفاً علم المخاطب بوجود ما فيه فاذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه
 بأنه يلزم من علم المتكلم بكون أحدهما في الدار تخصيصه عند مخاطب أيضاً فإن المخاطب يعلم ح
 أن المبتدأ هو الرجل الذي صح تعلق علم المتكلم بكونه في الدار فالمبتدأ فيه تخصص بالصفة انقدرة
 وهي المعلوم لأنه قوله الرجل في الدار في ناويل أي من الرجل وإيضاً ما ذكره المحشي المذكور
 من أن علم المتكلم غير كاف فيه بل التخصيص المعتبر اهـ ليس بشيء لأن المقصم ههنا هو قلنه الاشتراك
 الجائز بالتخصيص وهي حاصلة بمجرد تخصيص النكرة بعلم المتكلم وهو ظاهر (قوله فجعل

مبتدأ (افعال جعل كل من الامرين مبتدأ ومما الرجل والمرأة وانقلبت المرأة لا يصح ان يكون مبتدأ لانه معطوف على المبتدأ او المعطوف على المبتدأ لا يكون مبتدأ لكما لا يكون المعطوف على الفاعل فاعلا ولا المعطوف على المفعول مفعولا قلنا اراد من المبتدأ هو المبتدأ حقيقة او جعله او المعطوف على المبتدأ أحكما ولك ان ترجع التمييز في قوله جعل الى الرجل لا الى كل واحد منهم كما هو الظاهر قوله فتعينت وتخصصت فظهر من هذا القول ان التخصيص المفسر بقلته لا يشترط المعنى المتعنين في الجملة لان قوله تخصصت في زبل التفريع الا ان تفسيره بقلته لا يشترط الحكم على الاغلب كما ذكرنا فاعلم انك قد فحنا في قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها (قوله فانه لا تصح في جميع الافراد) اي يختص الاشتراك باعتبار الوارد في صورة النفي مثل ما احك خير منك فانه قال ما هذا الا احد خير منك بخلاف ما اذ اقل احد خير منك بدون الغني فانه صادق على كل واحد من الافراد واعلم ان لفظ ما في قوله ما احك منك زائدة نافية ولا يكون بعد نفي ليس والا لوجب ان يقر ما احد خير منك بالنصب في خير كما يكون لفظة ما في قوله بوجه ما زائدة لفادة العموم (قوله بمر خير) اي جنس التمر خير من جرادة لا تمر واحدة من هذا الجنس حتى يكون نكرة ولو قربا تمره خير من جرادة بالتاء ايضم بهج لان معناه ح كل فرد فرد من التمر خير من جرادة (قوله بما) يتخصص به الفاعل وهو تقدم الحكم لان الفعل متقدم على الفاعل قطعاً وقوله اذ يستعمل في موضع ما ادراة علة لشبهه به اي لشبهه قوله شر بالفاعل اي بالفاعل النكرة فان المراد بالفاعل هنا هو الفاعل النكرة ومعناه ان قوله شر اهر ذاناب يستعمل في موضع ما اهر ذاناب الاشراب العرب يستعمل هذا التركيب اي شر اهر ذاناب في معنى ما اهر ذاناب الاشراب فيكون شر في قوله شر اهر ذاناب فاعل لاهر في قولنا ما اهر ذاناب الاشر (قوله قبل ذكره) وايراده ابيان التخصيص على الوجه الاتم ولا يتخصص به الفاعل بعد ذكره ايضم وايضم بعد ذكره ليس ما يتخصص به الفاعل وهو صحة كونه محكوما عليه بالقيام هو كونه محكوما بالفعل (قوله هو صحة كونه محكوما عليه) اي ما يتخصص به الفاعل هو تقدم الحكم (قوله فانك اذ اقلت فام) اي اذ اقليل قام علم منه ان ما يذكره بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام لا بالقعود فحصل التخصيص بتقدم الحكم وبه حصل قلته الاشراب وكل اذا قلت ما اهر ذاناب فالمخاطب منتظر ان المتكلم يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالامرار فاذا قلت شر فانه قيل شر موصوف بصحة الحكم عليه بالامرار اي الشر اهر (قوله واعلم ان المهر) وايراد هذا القول لاجل ان التركيب معنيين احدهما باعتبار معنى المعتاد للكلب وثانيهما باعتبار معنى غير المعتاد له وعلى الاول يصح التخصيص بمعنى قلته الاشتراك وعلى الثاني لا يصح فعلي الاول يصح الحصر الاضافي المستفاد من التركيب انما كور لوجود جاد سائر وعلى الثاني

لا يضح الحصر الاضا في لعدم وجوه جانب آخر لاح (قوله قلنا يكون) اي النباح المعتاد قلنا يكون
خير ابا النسبة الى المتكلم اي صاحب الكلب لا الى الكلب نفسه اما بالنسبة اليه فشر (قوله مجيء
حبيب) اي حبيب صاحبه لا حبيب الكلب (قوله مجيء عا و) اي عا و صاحبه (قوله يصح
القصر) اي الحصر الاضا في بالنسبة الى الخير (قوله وعلى الثاني لا يصح) اي القصر بالنسبة
الى الخير لما مر من ان النباح الغير المعتاد ليس الا شرا بالنسبة الى صاحبه قيل انما لا يصح
القصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشرا بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح
الغير المعتاد يتشأ م به بالنسبة الى صاحبه لا محالة واما اذا كانا بالنسبة الى الكلب نفسه
يصح القصر على التقدير الثاني لانه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد ايضا خيرا وشرا بالنسبة
الى الكلب نفسه لانه كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذلك جار ان يرى
الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايض للتشويق لا يقرح ينبغي ان يكون الخير والشرا في
النباح المعتاد ايض بالنسبة الى الكلب مع انهما في النباح المعتاد بالنسبة اليه شر قطعا لان
نباحه لا جل انه لا يعرفه فيكون شرا بالنسبة اليه لا بانقول حاز ان يكون كل واحد فيهما
خيرا بالنسبة اليه بان كان نباحه عند مجيء صاحب او حبيبه للتشويق (قوله فيكون المسمى
شر عظيم) والمراد انه على نقد بنباحه المعتاد تخصر الشر بتقدم الحكم وعلى تقدير نباحه
الغير المعتاد تخصر بالصفة المقدرة (قوله وهذا) اي شر امر ذانا ب مثل يورد ارجل قوي
كديوان السلطان (ادراكه) اي وقعه العجز في حادثة (قوله بصحة استقراره في الدار)
فاذا قيل رجل فكاند قال رجل موصوف بصحة الحكم عليه في الدار فتقدم الجبر عليه في قوة
التخصيص بالصفة وكون التخصيص فيه لاجل انه يخرج عنه الرجل الذي لا يكون موصوف بصحة
هذا الحكم فمحصول قلته الاشتراك في رجل قيل الدليل المذكور لوصح يلزم ان يكون رجل
في قائم رجل مبتدأ لانه اذا قيل قائم علم ان ما يندكر بعد موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
فاذا قيل رجل اء اجيب بان التخصيص بالظرف للتوسع فيه ولا يجوز ذلك في غيره قال مولانا
عصم وهذا الجواب لا يجدي نفعا لان الكلام في ان تقدم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة
التخصيص بالصفة كذلك تقدم الخبر الغير الظرف في قوة التخصيص بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدأ
في قائم رجل ايض الا ان بقى ان النكرة يقع مبتدأ فيما هو في قوة التخصيص بالصفة اذا كان الخبر
ظرفا وما قيل فالاولى لتخصصه بتقدم الخبر الظرف كما قال الشماهتي وغيره ممدفع لانه
اكتفى بالمثال والاكتفاء بالمثال واقع في الكلام كما سبق في الاهداء المستثنى فان المص في الاسماء
المستثناة اكتفي اء فالمراد عي جاسب المص في الاكتفاء وقد قيل عن النقض المذكور بانه فرق
بينهما فان قائم في قولنا قائم رجل لا يكون نصا في الخبر لاحتمال وقوعه مبتدأ بخلاف في

الدار فانه نحن فيها فيكون ما يند كمر بعد ان في اذنه محكوم عليه فيكون في قوله اللعنة بالصفة ورم بان قائم في قولنا قائم رجل ليس مبتدأ لعدم دخول في القسم الثاني من الايتداء ولا هو في القسم الاول لان الصفة لا يكون مبتدأ الا اذا كان معرفة كقولنا المنطلق زيد وكذا القائم زيد (قوله اذا سلمت ملا ما به) وقوله صلا ما مفهم مطلق قيل التخصيص بالمتكلم لا يجري في كل دعاء لعدم جريانه في ويل لك اذ ليس معناه ويلي لك لعدم صحة المعنى لان المويل بمعنى الهلاك ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك فلا فائدة ح لا يراد المثل في قوله ومثل سلام عليك وقد قيل في تصحيحه بان الجرايد بالويل دعاء الشر اطلاقا لا هم المسبب وهو الهلاك على السبب وهو دعاء الشر فيكون تقديره دعاء الشرالك وانما اخر الجار والمجرور ولم يقل عليك سلام لانه لو قدم الخبر في سبب الوهم الى اللعنة لانك اذا قلت عليك قبل ان يقول سلام ربما يند سبب الوهم اليها قيل لا معنى لذلك عليك بعد ما وجد لسلم مفعولا وهو سلاما واجيب لانه في الاصل سلمك الله بدون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الى وام زيدا لفظ عليك (قوله وعدل الى الرفع) لان النصب علامة المقدم قيدال على الفعل المقدر وهو يدل على التجدد والجدوث وهذا غير مناسب بالمقام فعدل اليه فان المرفوع مبتدأ ح (قوله فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك) انما قال كان بطريق الظن لان كونه بهذا المعنى على تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل المقدر ح فيصع ارادة معنى المتكلم منه واما ارادة معنى المتكلم على تقدير الرفع فلا ان هذا الرفع هو الرفع الذي جاء على موضع النصب فيمكن ان يستفاد معناه على ما يستفاد من النصب وانما فسر قوله سلامي بقوله سلام من قبلي اشارة الى ان المراد من سلامي ليس تعريف المضاف وهو السلام بل المراد تخصيصه ويحتمل ان يكون تفسيره به ليكون شاملا لقولنا ويل لك اي ويل من قبلي لك لانه لا معنى لقولنا ويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وقد مر تفصيله آنفا فتأمل (قوله هذا مشهور فيما بين النحاة) وهو اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان يتخصص حتى يقع مبتدأ فح يكون قوله وقال بعض المحققين منهم انه عدل لاله (قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة) فان المخاطب لو كان جاملا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة كما في كوكب انقض الساعة فقوله كوكب مبتدأ مع انه نكرة فان له فائدة لانه امر غريب يسمعون هذا الكلام من المتكلم ويتوجهون اليه وان كان المخاطب عالما به لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة مثل زيد شئ لان من الامور البينة انه شئ (قوله وهذا القول اقرب الى الصواب) قيل لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تع وجوه يؤمنون ناظرة وقوله يوم لنا ويوم علينا وارجاع الاشئلة الى الاختصاصات المان كورة تكلف (قوله ولما كان الخبر

المعروف فيما سبق مختصاً بالمفرد (هـ) فاراد الشئ من الاسم في تعريف الخبر هو الاسم الحقيقي كما
هو المختار في التعريفات بقريظة المقابلة فإن الجملة من حيث هي جملة تقع خبراً عن المبتدأ
بلا تأويلها إلى المفرد عند جماعة منوم فالظ من بيان كلام المصم ان يكون من حيث على هذا النمط
فهذا حمل الشئ على الوجه المذكور ولا بد ان يعمم الاسم عن الحقيقي والحكمي في تعريف
الفاعل والمبتدأ ليشتمل الجمل الواقعة فاعلاً او مبتدأً وأما في تعريف الخبر لا بد ان يراد من
الاسم هو الحقيقي بقريظة مقابلة اعني قوله والخبر قد يكون لا يقيم لم لم يجعل الاسم اعم
من الحقيقي والحكمي في تعريف الخبر بترك قوله والخبر قد يكون جملة ليوافق بتعريف الفاعل
والمبتدأ الا نأقول لما كان الخبر الجملة لواحق لا بد من بيانها فلهذا افردنا بذلك كرفع لا يرد ما قال
الفاضل السم وغيره من المحشيين ان الاسم اعم من الحقيقي والحكمي في تعريف المبتدأ و الفاعل
فيكون في تعريف الخبر اخص كك فيكون الجملة داخلية في الاسم الحكمي فح كيف يستقيم قوله ولما
كان الخبر المعروف فيما سبق وقيل ان الخبر المعروف يحوز ان يكون مطلق الخبر فقوله قد يكون جملة
الإشارة إلى القسمة وكون افراده اصلاً (قوله ولم يذكر الظرفية) لانها راجعة إلى الفعلية بمعنى
انها نائبة عن الفعلية قال مولانا عصم ولك ان نقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متعملاً
بهذه المسئلة انتهى معناه ان مثال الخبر الظرف قد سبق مثل سلام عليك وفي الدار رجل اقول
مثال الخبر الذي هو جملة فعلية ايهم قد مر مثل شرا هذا ناب وكذا الخبر الذي هو جملة اسمية
مثل ولعبد مو من خير من مشرك ويمكن ان يقيم الوجه بان لا يكون نصاً في كونه جملة لان
فيه خلاف كما بين بقوله وما وقع ظرفاً فلا كثر انه مقار بجملة وانما لم يذكر الشرطية لانها
داخلية في الاسمية والفعلية مثل زيد ان جاءك فاكرمه فزيد مبتدأ وما بعده خبره فان
عند النحويين يكون التالي قيداً للمقدم فمعنى قولنا انك انت الشمس طالعة فالنهار
موجود هو وجود النهار على تقدير طلوع الشمس فيكون ح داخلية في الاسمية و اذا قيل
فوجد النهار على تقدير طلوع الشمس فيكون داخلية في الفعلية ح (قوله كاللام في نعم الرجل
زيد) لانه للعهد على تقدير ان يكون نعم الرجل خبراً عن زيد مقداً عليه لانه يحتمل
ان يكون الرجل فاعلاً لنعم وزيد خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد اي هو مسمى بزيد
فلا خدشة ح قال الفاضل السم وفيه ان الجملة الانشائية لا بد من تأويله بمقول في حقه نعم
الرجل كما هو المشهور فيكون الخبر مفرداً انتهى ما قال الفاضل المذكور اقول لم لا يجوز
ان يكون المصم على ما ذهب جمهور النحاة حيث ذهبوا الى ان الانشائية صم ان يكون خبراً بخلاف
بعض النحاة وتبعه السيد الشريف قدس سره حيث قل ان الخبر يجب ان يكون حالاً من احوال المبتدأ
والانشاء ليس من احواله لا بالمازيل مثلاً اذ قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفته قائمه بالمتكلم

ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه ولهذا قال المهم
والخبر قد يكون جملة ولم يقيد بكونها خبرية فلا مانع من ان يكون خبره (قوله الحاققة ما الحاققة)
ف قوله الحاققة مبتدأ و لفظة ما مبتدأ ثان وقوله الحاققة خبره وهذا المبتدأ الثاني مع خبره
خبر المبتدأ الاول وكل القارعة ما القارعة (قوله وكون الخبر نفس المبتدأ) قال الفاضل
السم قال بعض المحققين الاول ان يقرأ وكون الخبر عين المبتدأ لم يتناول قولنا الشان زيد
قائم ومقولي عمر وقائم انتهى كلامه اقول في هذين المثالين ايضاً يكون الخبر مفسراً للمبتدأ
وكل في قل هو الله احد يكون الخبر عين المبتدأ وكون الشيء مفسراً لاينا في العينية كاستجارك
في قوله نعم وان احد من المشركين أو وليه يشعر ما قال المجدد المحشي حيث قال قوله وكون الخبر
تفسير للمبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور
وقولك مقولي زيد قائم انتهى كلامه فما قالوا ان الخبر اذا كان عين المبتدأ لا يحتاج الى العائد
معناه انه لا يحتاج الى ما هو خارج عن الخبر بان لم يكن حالا من احوال الخبر وكون الخبر
مفسراً له وكونه عيناً له حال من الاحوال فلا اشكال فم اعلم ان حمل التركيب في قل هو الله احد
مثل قوله الحاققة ما الحاققة بان يكون هو مبتدأ والله مبتدأ ثان واحداً خبره والمبتدأ الثاني مع خبره
خبر المبتدأ الاول لا يقرأ المبتدأ يكون مجرداً عن العوامل اللفظية وهو اس مجرداً عن الطوامل
اللفظية لوجود العامل الذي هو قل لانا نقول هو ضمير مرفوع منفصل فلا يسمع جعله مفعولاً لان
فاعل الامر مستتر او نقول قوله قل هو الله احد جملة مستقلة وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
(قوله اذا كان ضميراً) معناه ان العائد اذا كان ضميراً قد يحذف وقد لا يحذف ولكن حذفه قياسي
اذا كان مجرداً عن في الجملة الاسمية وكان جزء الخبر الذي هو المبتدأ الثاني جزء من المبتدأ
الاول كما في المثالين المذكورين فان الكر ومنوان بعضاً من البر والسهم وانما حذف الجار والمجرور
للتخفيف لا يتم لا يحتاج الى تقدير العائد لان الالف واللام عائدان لانا نقول التعريف غير مقصود
كما في واقد امر على اللثيم يسبني ولهذا يحتاج البائع الى ذكر الضمير والا لم يتحقق البيع الا
ان يكون العائد غير مقصود فهو اول الكلام فالخلص ما سندا كر (قوله البر والكر) لا يقرأ
ان يكون اللام في الكر عائد لانا نقول اللام للعهد انما يكون عائد في المدح او الذم دون في غيرهما قال
قدس سره في الحاشية الكر وازد شتر وار مذهب انتهى كلامه قال المجدد المحشي الكر اثناء مشروعا
والوصق متون صاعا والصاع اربعة امداد والمدا من انتهى (قوله اي الخبر الذي وقع طرفه ان
او مكان او جار ومجرور) وهذا التفسير يحتمل ان يكون من قبيل التفسير على المعنى الاصطلاحي
لان بعضهم جعل الطرف اسد الكل من الثريد والجار والمجرور اصطلاحاً ويحتمل ان يكون من قبيل
التفسير على المعنى الحقيقي لان اطلاقه على اثار والمجرور مبرز ونقلت ح يلزم الجمع بين الحقيقة

والمجاز في قوله وواقع ظرفا قلنت المراد من الظرف معنى العام وهو ما يطلق عليه الضرف ويستعمل
تفسيره على ان يتركز الاصل ويترك فرعه بالمتأينة (قوله على انه) وانما قد راجع الجار ليكون الخبر
مرتبطا ومحمولا على المبتدأ وهو قوله فلا كثيرا اي اكثر هم كائنون واقعون عليه قال مولانا عصم
ولو جعل المحدث مضافا الى المبتدأ اي حكم الاكثر انه مقدور بجملة كان احق انتهى كلامه اقول
المستعارف بينهم ان يقولوا ان هذا النحوي ذهب على هذا لانه حكم على هذا اثم الفاء في قوله فلا كثيرا
لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة (قوله اي ما اول) اي ليس المقدر بمعنى
المفروض ولا بمعنى المقدر للمقابل للمذكور لان الخبر وهو في النار من كونها وان التقدير يلزمه
التأويل والصرف من الظا (قوله بتقدير الفعل) وهو من الافعال العامة فالجاء بالحصول والكون
والثبوت والوجود وقد يكون من الافعال الخاصة عند قيام القرينة وقد قالوا ولا يجوز اظهار ذلك
العامل لقيام القرينة وقيام الظرف مقامه فهذا كلامهم يدل على ان تقدير العامل واجب في الظرف
فيمشكل بقوله نعم فلما راء مستقرا عند لان العامل في مستقرا هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرفية
لانه حال واجيب بان قوله نعم مستقرا بمعنى ما كنا اي ليس بمتحرك فهو مقدم ثان له فلا اشكال
(قوله فانه يصير ح مفردا) قال الفاضل السمعاني ما هو في تقدير اهم الفاعل قد يكون جملة ايضم كما
اذا كان بعد حرف النفي او الف الاستفهام مثل ما في الدار ابوه وفي الدار زيد فان الصفة بعد حرف
النفي او الف الاستفهام مع فاعله جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ اقول المراد من الصفة
التي هي اهم الفاعل غير الصفة المصدرة بالنفي والاستفهام بقرينة مقابلتها بما سبق في تعريف
المبتدأ ونقول لم لا يجوز الفرق بين الصفة المذكورة الواقعة بعد هما وبين الصفة التي نقدرها
واجب (قوله لا بد له من متعلق) واتفق النحاة عليه وفيه بحث بان نسبة الظرفية يستدعي الظرف
والظروف ولا يستدعي شيئا آخر غيرهما ومما موجود ان لان ما بعد في ظرف وما قبلها مظهر وف
واجب بان الحكم بوقوع الظرفية ليس الا بهو هو فاذا لم يقدر متعلق فيلزم ان لا يكون الحكم
بوقوعها بهو هو وبانا لانم ان لا يكون الحكم بوقوعها الا بهو هو ولا بد لذلك من دليل على ان
تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل الفعل باسم الفاعل كما يكون الحكم في زيد ضرب
بهو هو اذا اول ضرب بضارب واجيب بعبارة اخرى بان الظرف في قولنا زيد في الدار مثلا
يكون ظرفا لامر من امر زيد من قيامه او مكنونه او حصوله او غير ذلك ولا بد من تقديره ليتم
البيان (قوله واذا اوجب التقدير فالاصل اولي) فانقلبت الظان يراد بالاكثر من تقدير الظرف
بالجملة وجوب تقديره بما والدليل يدل على الاولوية قلت لما كان تقدير الفعل اولي فاختاروا
ما هو لا اولي وهو الفعل فيقدر الفعل البتة ولم يقدر واغيرة وهذا معنى وجوب تقدير الجملة
منهم لو قالوا بالوجوب انتهى ما قال الفاضل السمعاني اقول الاعتراض والجواب جميعا غلط اما

الجواب فظ واما الاعتراض فلان مراد الشئ من قوله فالاصل اولى معناه ان الاصل اولى بوجوب
التقدير اي ليس الفرع في العمل اولى لوجوبه بقرينة قوله فاد اوجب التقدير (قوله والاصل
في الخبر الاقواء) لينوافق الركنان لانه اسرع قبولا للربط لا يقيم وجه الاقل يعارض وجه الاكثر
فلا يلزم من ذلك ان يكون وجه الاكثر اقوى لاننا نقول الاكثر اقوى لان السبب في التقدير
عنده هو العامل لان في الدار معم وهو يحتاج الى عامل بخلاف سبب التقدير عند الاول فان
سببه هو الخبر مع ان الخبر موجود وهو في الدار وان كان اهم القائل بعد التقدير خبرا بانه لازم
التقدير (قوله مشتق على ماله) فان الاشتغال اعم من ان يكون بطريق الجزئية كما في قوله
من ابوك او على سبيل المجاورة بامر متقدم عليه مثل ازيد قائم او بامر متأخر عنه مثل غلام
من جاءك (فرله اي معنى وجب له) اي لداله صدر الكلام او الضمير راجع الى المعنى باعتبار الدال
فيكون فيه تسامح (قوله كالاستفهام) وكك القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط
وانما يقتضي الاستفهام ونحوه صدر الكلام لانه يدل على تغيير معنى الجملة فلا بد ان يكون في
اول الكلام ليفهم التغيير من اول الامر ولانه لو لم يورد في اول الكلام لم يفهم انه لتغيير ما قبله
او لتغيير ما سيأتي بعده فيتشوش الذهن (قوله فان معناه هذا ابوك اه) وهذا دفع لشبهة وهي
ان من في من ابوك نكرة فلا يصلح ان يكون مبتدأ ونزل عن ميبوبه جواز كون المبتدأ نكرة
والخبر معرفة اذ كانت النكرة متضمنة للاستفهام والسر فيه انه معرفة مالا فانه في قوة قولنا هذا
ابوك ام ذاك فالمبتدأ مح تخلص بالعموم مثل احد في ما اخذ خير منك ولكن اورد في مرتبة الاجمال
وقال من ابوك لان السؤال عن كل فرد فرد على حدة مما لا لعدم التناهي (قوله ان ابوك
مبتدأ لكونه معرفة) ومن نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وانما لم يمثل المصدا بالمثال
المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه للاشارة الى ان المختار
مناسب سبب (قوله او كانا معرفتين) سواء كانا متساويين في التعريف او لا قال مولانا عصموا كتنفي
بقوله او متساويين لكفى فانه اعم من ان يكون التساوي في التعريف او التخصيص فاجاب بانه
لو اكتفى به يتوهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز ان يكون تعريف
احد هذان الدال على تعريف الآخر قول هذا التوهم باق في قوله او متساويين فانه يتوهم منه
ان يكون التساوي في مقدار التخصيص فالجواب منه بانه فصله لتفصيل القسمين واثبات الحكم لكل
منهما على حدة توضيحا (قوله ولا قرينة على كون اه) لان عند وجود القرينة لا يجب تقديمه عليه
كقولهم بنونا بنونا بنائنا فان من البين ان بنوا بنائنا مبتدأ وبنونا خبره فان المراد منه ان بنو
ابنائنا بنونا لان بنونا بنوا بنائنا لانه ليس بصحيح بحسب المعنى وكقولنا ابو حنيفة ابو يوسف
فان المقصود منه تشبيه الثاني بالاول لا العكس لان ابو حنيفة اعظم منه فيكون المراد ان ابايوسف

مثل أبي حنيفة فأبو يوسف مبتدأ أو أبو حنيفة خبره فان الحكم في جانب الخبر (قوله نسحو زيد المنطلق) فانه لا قرينة فيه على كون احدهما مبتدأ نعم القرينة موحودة على كون زيد مبتدأ عند من قال ان الجزئي الحقيقي غير محمول على شيء ولكن النحوي غير قائل بالجزئي الحقيقي فضلا عن ان يكون محمولا وغير محمول فلو كان حال زيد معلوما لنادون حال المنطلق فيقيم زيد المنطلق وان كان بالعكس فيقيم المنطلق زيد فان مناط الغائبة على الخبر (قوله او كانا متساويين) في اصل التخصيص فلو تخصص احد هما دون الاخر فما تخصص فهو مبتدأ دون الاخر مثل ضارب غلام رجل وانما لم يقل ههنا ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ مع انه لابد له من الاعتبار لان عند وجود القرينة ههنا ايض لا يجب تقديمه عليه اكتفاء بما سبق (قوله مثل غلام رجل صالح) وايراد هذا المثال لاجل ان تخصيص احدهما زائد على الاخر فان المبتدأ تخصص برجل لانه مضاف اليه ويكون للمضاف اليه صفة ايض وهي صالح ويحتمل ان يكون صالح مرفوعا على انه صفة الغلام بخلاف الخبر وهو خير منك فان المفضل عليه وان كان معلوما وهو ضمير المخاطب ولكن المفضل وهو خير في غاية الابهام لانه يشمل الغلام وغيره واما الغلام فقد تخصص ممن هو غير الغلام ثم تخصص بالرجل الصالح وانما اورد هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذي اورد المصنف مع ان فيه ايض تخصيص احدهما وهو افضل مني زائد على الاخر لان ضمير المتكلم اعرف من الضمير المخاطب لان زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التي في المثال الذي اورد المصنف لما عرفت (قوله رفعاً للاشتباه) وان قلت لا اشتباه على تقدير كونهما معرفتين مثل زيد المنطلق لان من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات قلت لو كان المبتدأ هو المنطلق ايض يكون المبتدأ هو الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزيد فيكون الخبر حالا من احواله (قوله لجواز قام ابو زيد) لا يقيم التبع المبتدأ ببدل الفاعل لانه جاز ان يكون زيد في المثال المذكور بدلا عنه لاننا نقول لا يجوز ذلك لانه ح يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان المبتدل منه مقدم على البديل رتبة فقوله لجواز عملة عدم وجوب التقديم فهو استدلال من رفع التالي على رفع المقدم فقوله لعدم الالتباس بمعنى لعدم الالتباس في قام ابو زيد وهو ايض استدلال من رفع التالي على رفع المقدم على طريق القياس الاستثنائي (قوله مثل زيد قام) قيل ان الخبر فيه لا يكون فعلا له بل الخبر هو الفعل مع فاعله جملة فلا يكون فعلا له هذا هو المشهور في تقرير الاعتراض اقول من البين ان الفعل مع فاعله فعل المبتدأ لان قيام زيد يكون فعله فلا بد من تصحيح الاعتراض لانه وقع من بعض الفضلاء فنقول المراد من الفعل في قوله او كان الخبر فعلا له هو الفعل الاصطلاحي كما اشار اليه بعض الشارحين فع لا يكون الفعل مع فاعله فعل المبتدأ اي فعل الاصطلاحي لا يقيم اذا كان المراد

من الفعل هو الفعل الاصطلاحي فلا بد ان يقيم او كان الخبر فعلاً بلا ذكر قوله له لعدم وجود الربط
على تقدير قوله له وموظ لاننا نقول قوله له جار مجرور فلا بد له من متعلق اي اذا كان الخبر
فعلاً ثابتاً له اي فعلاً ثابتاً مفهوماً له فالجواب عن الاعتراض ان يقال ان المراد من الفعل هو
الفعل بحسب الصورة كما جعل ايب في ايب زيدا مفرد صورة وجملته بحسب المعنى كما صيأتى و
يجاب ايضاً بأنه يجب ان الجملة الفعلية فعل تسمية للمكل باسم جزءه ويمكن الجواب ايضاً بان المراد
من قوله او كان الخبر مسنداً الى المبتدأ والفعل مع فاعله مسند اليه قيل لا بد ان يقول او كان
الخبر بعد الا ومعناها نحن ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح والجواب ان المبتدأ ح مشتمل
على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفي ويجاب ايضاً بان حاله يعلم بالمقايضة على ما سبق
لان حال ما بعد الا ومعناها علم فيما سبق على سبيل التكرار ثم اذا عرفت ما ذكرناه فما ذكره
الفاصل السهم من ان المراد من كون الخبر فعلاً له هو كون الجملة فعلية فاعله الضمير الراجع
الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلاً بل جملة من جملة ما لا يعنى (قوله في هذه
الصور) ليس الخبر متيداً بقوله في هذه الصور والاثان المقيد لغوالان الشرط مغنى عنه الا انه
اوردته لئلا يتوهم ان الوجوب متعلق ببعض المواد دون البعض او اوردته مجملًا ليقع تنويع
للتفصيل الذي ذكره بقوله اما في الصورة الاولى فليس ايراد قوله في هذه الصور لاجل
ان يتم قوله وجب تقديمه لانه تام بدونه فح لا يرد انه لا يحتاج الى ايراد قوله في هذه الصور
لانه ما قال اذا كان كذا وكذا وجب تقديمه يتم الكلام ح ولا يستدعي شيئاً (قوله التبس المبتدأ
بالفاعل) قيل هذا الوصف يلزم ان لا يصح اقائم زيد لا لتباسب المبتدأ بالفاعل فلا يصح ح قوله
فان طابقت مفرد اجاز الامر ان وتحقيق جوابه قد سبق في القاعدة المذكورة (قوله او بالبدل
عن الفاعل) لا يتم نمنع ان يكون الزيدان والزيدون في قام الزيدان وقاموا الزيدون به لا
من الفاعل وهو الاف والواو لان البدل يكون متأخراً عن المبدل منه رتبة فيلزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ورتبة وهو غير جائز لاننا نقول الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير
فيكون كل واحد من الزيدان والزيدون مفسراً له (قوله فزيد مبتدأ) قال مولانا عصم قيل
وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل منه حسب الكتاب على عدم الوجوب صح قوله
فزيد مبتدأ لا يتم لم لا يجوز ان يكون زيد فاعل ايب لانه يشبه الفاعل لانه ظرف لاننا نقول شبهة
الفعل انما يعمل اذا اعتمد بشئ من الامور التي نقرر رتب بيننا م وهو لم يعتمد بشئ منها (قوله
واحترز به) اي بقوله الخبر المفرد لان الخبر في زيد ايب ابوة جملة (قوله اذا لا يبطل بتأخيرها)
دفعه دخل فقد نقرر به انه يخرج بقوله ماله صدر الكلام لعدم كون ايب ابوة في صدر الكلام وتقرير
الجواب ان ايب في صدر الجملة التي هي فيها فلا يصح ان يقيم زيد ابوة ايب ثم اعلم ان المصم قال

تضمن وام يقل اشتمل للتفنن (قوله او كان الخبر بتقدمه) وانما زاد قوله بتقدمه لانه لو كان وجود الخبر مصححاً له فيلزم ان يكون رجل في قولنا رجل في الدار مبتدأ لوجود الخبر فيه قيل احذر بقوله بتقدمه من ان يكون الخبر متأخراً مصححاً له كما في زيد قام فانه لو اخر زيد ح لا يكون زيد مبتدأ بل هو فاعل (قوله من حيث انه مبتدأ) انما زاد قيد الحيثية لان تقدمه ليس مصححاً لذات المبتدأ واللام يكن ذاته قبل تقدم الخبر مع انه ليس كذلك بل هو مصحح لوصف الابتدائية ولا يكون هذا الوصف قبل تقدمه عليه (قوله فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة) قال الفاضل السم فانقلت لوقدم الخبر وقيل في الدار رجل التبص المبتدأ بفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير محذور فما وجه ترجيح احدهما على الآخر قلت الفرق ان في صورة تقدم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفاً غير منعيد للمعنى بخلاف تأخيرها فانه عند التأخير يخصص وتفيد الكلام فائدة تامة واحتمال الالتباس ايضاً ليس على السوية بل عند حملها على المبتدأ يكون كلاماً تاماً خبرياً وهذا الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدراً باسم الفاعل وح لم يكن الكلام تاماً فيرجع جانب الابدائية فكانه لم يلتبس على من حمل كلام المتكلم على التمام انتهى كلامه (قوله فلا يرد على الله عبده متوكل) وقوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق بالخبر ويكون متعلقه ضمير فيه مع انه لا يجب تقدمه على المبتدأ ولكن لا يكون للمتعلق تبعية يمتنع بها تقدمه على الخبر لجوار على الله عبده متوكل فان المراد من التبعية هو التبعية التي يلزم بتقدم المبتدأ على الخبر ضمناً قبل الذكر لفظاً ومعنى وهو منتف في وجه واجيب عنه بوجه آخر بان المراد او كان متعلق الخبر السام مسدود فلا يردح على الله عبده متوكل او المراد او كان متعلق الخبر ضمير في المبتدأ اذا كان الخبر ظرفاً فلا يردح ايضاً على الله عبده متوكل ولقائل ان يقول ان صحة الابتدائية يتوقف على تقدم الخبر ونقد تقدم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية فيلزم الدور وهو بطل ويمكن الجواب بان الموقوف عليه لصحة الابتدائية تقدم ذات الخبر من غير النثار الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها لاذانه فلا دورح (قوله من ان المفتوحة الواقعة مع اسمها) وشار بهذا الى المسامحة التي في عبارة المصنف لان كلامه انه كانت كلمة ان مبتدأ مع انها لا يقع مبتدأ بداً منه فالمراد ان الخبر خبر عما يشتر كعب عن ان (قوله اذ في تأخيرها خوف لبس) لا يقيم لو اخر وقيل انك قائم عندي ليس فيه خوف اللبس لان من البين كونها ان المكسورة لوقوعها في صدر الكلام لاننا نقول الكلام في انه حين التأخير لوجعل انك قائم مبتدأ بحمله في تأويل المفرد وعندي خبره يلزم حذف الالتباس في التلغظ او في الكتابة اما التماسي فظ واما الاول فلان الفتحة اخف على اللسان فامتكلم اذا تكلم بها بالفتحة يحتمل ان لا يعلم المخاطب انه قرأها بالفتح او بالكسر وايضاً يحتمل ان يحتمل

المخاطب على سبق اللسان للمتكلم لان صدر الكلام ليس الاموضع ان المكسورة وانما قال خربت
 اللبس ولم يقل اللبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم ثبتت او ثابت عندي فيكون
 الحكم في جانب الخبر قطعا فيكون انك قائم مبتدأ وعندى خبره فلا التباس ظاهر ولكن خوف اللبس
 باق لتكونها في صدر الكلام (قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه) قيد به نصحيحا لتقليل
 قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمر قائم (قوله ويستعمل ذلك
 على وجهين) قيل هذا يشكك بقولناهما عالم وجاهل لان العطف فيه واجب واجيب بان الكلام فيما
 اذا كان المخبر عنه واحدا صورة ومعنى وفي امثال المذكور يكتفى بالمخبر عنه متعدد حقيقة لان
 معناه احدهما عالم والاخر جاهل (قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مر) فانه حالة متوسطة بين
 الحلاوة والحموضة وانما يكونان خبرا واحدا حقيقة لعدم حمل كل منهما على المبتدأ بل المحمول
 عليه هو المجموع لا يقيم اذا كان الخبر هو المجموع فكيف يجمع اجزاء الاعراب على كل واحد منهما لانا
 نقول اذا كان كل واحد من اجزاء الخبر صالحا لالاعراب لم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا له
 فمجرى الاعراب على كل منهما (قوله ترك العطف اولى) لعدم التعدد في الحقيقة (قوله وجوز
 العطف) فيقيم هذا حلو وحامض بالعطف فالعطف مجرد تعدد في التلفظ ولكن يكون الحمل بعد
 العطف لا يقيم قوله ترك العطف اولى يجمع بالجواز فلا احتياج الى بيانه على حد ذلك لانا نقول ان
 بالاولى هو الجواز في ضمن الرحمان اي جوار ترك العطف على سبيل الرحمان ونثار بعض النجاة
 انما يكون في مجرّد الجواز مع قذاع النظر عن كونه راجحا ويمكن ان يقال ابداه لاجل قوله
 ونثار بعض النجاة الى صورة التعدد فبينهما فرق بمن في ضمن الرحمان (قوله فلا فتصار عليه
 لك) اي فلا فتصار على غير العطف لاجل انه لا خفاء به اولا لان المتعدد بالاعطف ليس بحبر بل
 من توابته (قوله معنى الشرط) والاضافة بيانية اولامية (قوله وهو سببية الاول للثاني) اي الشرط
 هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقيق الثاني والحكم بتحقيق الثاني فالاول
 نسوان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجه فالشمس
 طالعة وقوله نع وما بكم من نعمة فمن الله من قبيل الثاني (قوله فلا يرد عليه وما بكم ا) وروده
 بان الشرط مسبب والجزاء مسبب فكون النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من
 الله نع وهو ظ. وعدم وروده بان كون النعمة ملصقة بهم يكون سببا لان يحكم انها من الله
 ثم لما كان المشهور عند النحويين في معنى الشرط هو سببية الاولى للثاني وهو ما ذهب اليه
 جمهور النحاة فاحتاج الى قوله ان للمحكم به (قوله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته الخبر)
 والمحكم به قال الفاضل السم فيه بحث اذ مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا يستلزم هذا
 التفرع فانه يجوز ان يكون تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شيء آخر غير الخبر انتهى

كلامه وذلك لان الثاني في قوله وهو سببية الاول للثاني لا يلزم ان يكون خبرا اقول الكلام في القسم الاول من المبتدأ والخبر وهما متلازمان فسببيته للخبر حاصل وان كان له سببية بالنسبة الى شئ آخر اضم فيصح تفريع الشئ (قوله الى مجرد تضمن اه) وهذا القول لدفع الاعتراض الوارد على قوله فيصح دخول الفاء في الخبر وتقديره ان يقيم اما ان تقصد الدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد وعلى الاول يجب دخول الفاء في خبره وعلى الثاني يجب عدم دخول الفاء فيه فح كيف يصح قوله فيصح دخول الفاء في خبره فلما قال نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ اه اذ دفع ذلك لانه ان اهتمر بشرط شئ فح يجب دخول الفاء وان اعتبر بشرط لا شئ فح يجب عدمه وان اعتبر لا بشرط شئ يصح دخولها فيه بمعنى الا مكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين اى دخول الفاء وعدمه ليسا بضروريين (قوله في اللفظ) متعلق بالدلالة اى اذ قصد دلالة لفظ المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط على ذلك المعنى الذي هو سببية الاول للثاني (قوله واما اذ لم يقصد) بان يقصد عدمه بقراءة التقابل وهي قوله نذرا الى مجرد تضمن اه (قوله بفعل او ظرف) والفعل يعم شبه الفعل كاهم الفاعل والمفعول فانهما اذا وقعا صلة الموصول يقعان جملة فانهما نامتتين في الموضعين احدهما في القسم الثاني من المبتدأ والاخر في هذا الموضع وكك الظرف اذ اوقع صلة الموصول يكون مقدر ابا الفعل فيكون جملة قطعا بخلاف الظرف الذي هو خبر المبتدأ كما في زيد في الدار فان فيه خلاف على ما سبق ولهذا اقال او ظرفية مآولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق (قوله الموصوف به) اى بالاسم الموصول المذكور لانهما في حكم لفظ واحد كذا الحال في المضاف والمضاف اليه (قوله بهما اى باحدهما) وانما قدرا لمضاف لان المكره لا يكون موصوفة بهما معا بل يكون موصوفة باحدهما (قوله الذي يا بني) الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال (قوله ار في الدار) ليست لفظة اول المترديد بل للتخثير بين العبارتين (قوله فقوله نع قل ان الموت الذي نقر من منه فانه ملا فيكم) فقوله الموت موصوف بالاسم الموصول المذكور وهو الذي تفرون لايقيم ان الموت لا يكون مبتدأ ههنا بل هو اسم ان لانا فتقول اسمها في الحقيقة مبتدأ لانها من داخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الاول سببا للثاني في الاية المذكورة لان فرار زيد مثلاً عن الموت لا يكون سببا لملاقاته الموت لانا نقول الاول سبب للمحكم به فيها لانه اذا فرعن الموت ثم لاقاه فيحكم عليه بان هذا هو الموت الذي انت تفر منه (قوله واما مثال اسم المضاف اه) لايقيم لا احتياج الى ايراد المثال له لان قوله كل رجل ياتيني اه مثال له لان الكل مضاف الى رجل لانا نقول ان الكل لا يصح ان يقع مبتدأ فامبتدأ هو ما دخوله وهو لتعميم الماخول (قوله اذا دخلا على المبتدأ الذي اه) فيه انهما اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء في خبره اضم مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص الصلة

بالاتفاق والجواب ان منعهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على تقدير الصحة لان نفي العام يستلزم نفي الخاص (قوله لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اي الجملة الشرطية لا يكون الاخبارية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا قيل الدليل لا يثبت المدعى لان اخر احدهما الكلام من الخبرية الى الانشائية لا يستلزم ازالة المشابهة وهي سببية الاول للثاني لانه جاز بقاء المشابهة مع ذلك واجيب بان المراد هو السببية التي في ضمن الكلام الخبري وهي السببية الكاملة فيكون المراد من المشابهة لمنفية في قوله تزيلان تلك المشابهة هو المشابهة الكاملة وهي التي كانت في الكلام الخبري واجيب ايضا بانه اذا صار الكلام من الخبري الى الانشائي فيصير المشابهة ح ضعيفة لان في الاول يكون مشابهة الكلام الخبري الى الخبري وفي الثاني يكون مشابهة الانشائي الى الخبري لا يقال ان ضعف المشابهة لا يستلزم ازالة التماثل المدعى هو ان التماثل اذا صارت المشابهة ضعيفة فكانها غير موجودة (قوله لا مطلقا) اي لا مطلقا مانع بالاتفاق (قوله ويؤيداه قوله نعم ان الذين كفروا وما نواها) وانما جعله مؤيدا ولم يجعله دليلا لانه يحتمل ان يكون قوله فلن نقبل من متفرعات الخبر والخبر محذوف وهو توهم بلا فائدة فيكون فلن تقبل توهم مما يتفرع على الخبر وفيه مالا يخفى (قوله واعلموا انما غنمتم اياه) وكلمة ما يحتمل ان يكون موصولة وان يكون موصوفة وعلى الاول يكون المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط اسم الموصول بفعل وعلى الثاني يكون المبتدأ اسم النكرة موصوفة بفعل لان ما الموصوفة لا يكون الانكارة وكلمة ما في قوله ما يفتضى يحتمل الاحتمالين (قوله فوالله ما فارقتم قاليا اياه) وكلمة ما نافية وقاليا ليس هو باعك لمفارقة بكم بل هو قضاء الله تع فسوف يكون اي يظهر (قوله لقيام قرينة) اللام للوقت لا للاجل والعللة لان قيام القرينة مصحح لا مقتض ولا داع ولكن هذا اذا كان مصححا فجاز ان يكون اللام للاجل ايضا (قوله لفظية او عقلية) وهما مجروران بجعلهما صفة لقرينة ويحتمل ان نصب على الحالية لان الحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويحتمل ان نصب على ان يكونا مفعولين لفعل محذوف اي سواء كانت لفظية او عقلية (قوله وقد يجب حذفه) ولو كان هذا القول اعتراضا على المصم بانه لم يذكر ههنا وجوب حذف المبتدأ فجوابه ان موضع بيان النعت ليس هذا الموضع بل موضعه في جملة النعت ولكن المصم لم يذكره في شئ من الموضعين لان كتابه مختصر وكثير من الاشياء لم يذكر فيه ولكن يحتمل ان يكون قول الشمر عن ابي جهم بانه لم يذكره لقلته وايراد قد يشعر اليه لان قد للتقليل في المضارع وقيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام وقوله الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو فيكون من باب حواز حذف الخبر (قوله اذا قطع النعت بالرفع) اي بسبب الرفع اي اذا قطع النعت اي

الصفة اي الامر الذي يدل فحوى الكلام على انه صفة وقطع النعت بان يترك عنه اعراب الصفة
واخري عليه اعراب اخر كما في الحمد لله اهل الحمد فان ط الكلام يستدعي ان يقرأ اهل الحمد
بالكسر بجعله صفة لله نعم فاذا قطع بالرفع فينتقل ذهن السامع الى انه في الاصل وصف ثم غير لان
التركيب واقع في صورة الوصف و تغير الكلام لا يكون بلا قصد وغرض فالغرض ههنا هو الملاح
فيجب حذف المبتدأ لانه لو ذكر وقيل هو اهل الحمد لم يفهم الملاح منه بل ينسب الذهن الى
انه جملة مثل الحمد لله فيكون مبتدأ وخبراً وانما لم يقطع بالنسب لانه لا يكون خبر مبتدأ
محذوف بل هو مفعول لفعل محذوف اي اعني اهل الحمد (قوله لقصد الملاح) واعترض بان الملاح
حاصل على نقل ير حملة على الصفة ايهم وكك الدم والترحم و هو ظهما الفائدة لتعيره لقصد
الملاح واجيب بان الملاح حاصل على نقل ير الصفة بدون افادة التحصر منه وعلى تقدير كونه خبر
المبتدأ يكون المحصر مفاداً منه لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي حصر المسند اليه في المسند
(قوله او الدم او غير ذلك) كالترحم اما الدم فكما اذا قطع السارق بالرفع في قولنا مررت بزيت
السارق اي هو السارق وكما اذا قطع الرجيم في اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اي هو الرجيم واما
الترحم فكما اذا قطع المسكين بالرفع في قولنا مررت بزيت المسكين وكما اذا قطع آخاك بالرفع
في قولنا ضربت زيت آخاك بان يقرأ اخوك (قوله اي المبتدأ المحذوف جوازاً) انما زاد هذا
القول لظهور المسامحة التي في عبارة المصم لان من البين ان المبتدأ المحذوف جوازاً ليس
قول المستهل (قوله المبصر للهلال) وقوله المبصر صفة للمستهل كما يكون الرافع صفة له
ويحتمل ان يكون قوله المبصر للهلال معنى المستهل وقوله الرافع صوته عند ابصاره ببيان
الواقع لانهم يرفعون صوته في هذا المثل (قوله غالباً) اي في غالب الاوقات وهو متعلق بقوله
مستهلين لا بالعادة (قوله ولثلاثتهم نصب الهلال) وذلك لان الاصل في الكلمة الواحدة
ان يكون على الوقف فاذا ريد الوقف فيه فيذهب الوهم الى انه كان منصوباً بان تقديره
رايت الهلال فحذف الفعل لضيق الوقت فح لا يكون مدائن فيه واما عند اتيان القسم لا يتوهم
ذلك لان اخر الكلمة هو الهاء فلا يكون الوقف الاعلى لان الوقف لا يكون الا في اخر الكلمة
لا في وسطها (قوله اي حذفاً جائزاً) اشار به الى ان الجواز مصدر بمعنى اسم الفاعل ويكون
صفة لمفعول المطابق المحذوف (قوله من غير اقامة شئ مقامه) لانه لو اقيم شئ مقامه فح يكون حذفه
واجباً كما ياتي (قوله على المذهب الصحيح) الفاء في قوله فاذا السبع المتعقيب بلا مهلة انما قال
ذلك لانه قال بعضهم ان اذا ظرف مكان فيكون اذا ح خبر لقوله السبع اي خرجت فركاني السبع اي
السبع حاصل في مكاني فح لا يرد انه لا معنى لقوله خرجت فمكاني السبع فمعناه بالفارسية يبرون
آمدن من پس در مكان آمدن منست سبع لكن هذا المذهب ليس مما نحن فيه لان كلا منافي جواز

حذف الخبر وعلى التقدير المذكور لا يكون الخبر محذوفاً لان الخبر ح وهو اذا ظرف مكان (قوله
 اولها المبتدأ) اي الاول من اربعة الابواب اي اربعة المواضع موضع المبتدأ افع يص
 حمل المبتدأ على قوله اولها (قوله كما في قوله ولو لا الشعراء) فقوله الشعر مبتدأ وقوله
 يندري مع فاعله وهو الضمير الراجع الى الشعر خبره (قوله اي لولا وجوده) فقوله وجد فعل
 وجب حذفه قيل وجه ضعف هذا المذهب ان حذف الفعل انما يكون واجبا اذا وقع في جواب
 القسم او كان بعده مفسر وليس هو من هذين القسمين (قوله كان مصدرا صورة) اي كان مصدر
 بتسبب الصورة كما ان كان مصدرا بحسب المعنى ايضم (قوله اوبتأ ويله) اي اذا كان صورته
 مصدرا بالتأويل (قوله منسوب) اي متعلقا الى الفاعل والمفعول او كليهما وليس المراد منه المضاف
 لانه لم يجز ان يكون الشئ الواحد مضافا الى شيئين (قوله او كان اسم تفضيل) وانما لم يقل
 او اسم تفضيل بل زاد قوله كان حتى لا يتوهم انه معطوف على قوله حال اي او بعده اسم تفضيل
 وايضم لا يتوهم انه معطوف على قوله الفاعل اي منسوب الى اسم تفضيل (قوله مثل ذهابي
 واجلا) هذا مثال للمصدر الذي هو مضاف الى الفاعل اي الى ضمير الفاعل فلا يرد انه ليس ههنا
 مضافا الى الفاعل (قوله وضرب زيد فايما) هذا المثال يحتمل ان يكون مثالا لمصدر المضاف الى
 الفاعل فيكون معناه ح بالفارسية زدن زيد در حالي است كه زيد قائم است ويحتمل ان يكون
 مثالا لمصدر المضاف الى المفعول فمعناه ح بالفارسية زدن زيد را در حالي است كه زيد قائم است
 ولهذا قال اذا كان زيدا مفعولا به ولكن هذا المثال لما حتمل ان يكون مثالا لهما فلمواكتفى بهذا
 المثال لا يحتاج الى المثال الاول (قوله وان ضربت زيد فايما) هذا مثال للمصدر الذي هو مأول
 بان (قوله واكثر شربي السويق) هذا مثال لاسم لتفصيل الذي هو مضاف الى المصدر المذكور
 اي المضاف الى الفاعل او المفعول به او كليهما لا يقيم ان المصدر او رد المثال الذي فيه مصدر منسوب
 الى الفاعل او المفعول او كليهما بقوله مثل ضربت زيد فايما فلا حاجة الى ما ذكره الشم بقوله مثل
 ذهابي واجلا لانا نقول اراد ان يذكركم لعل واحد من المصدر المنسوب الى الفاعل او المفعول مثالا
 للمصدر ويجعل مثال المصدر مثالا للمصدر اليهما مع انه يحتمل ان يكون مثالا لمصدر
 المنسوب الى كل واحد منهما ايضم (قوله واخطب ما يكون الامير قائما) هذا مثال لاسم التفصيل
 الذي هو مضاف الى المصدر والمأول بكلمة ما لانها مصدرية اي احسن خطابة الامير حال كونه قائما
 لفاعله فان الخطباء في الزمان السابق كانوا اسلاطينا واسراء لانهم كانوا عالمين (قوله اذا اردت
 الحال عن المفعول) وهو الضمير البارز في يلا بسه لان الحال اذا كان عن الفاعل فلا يتحدج عامل
 الحال وعامل صاحبه لان عامل صاحبه هو المصدر وعامل الحال هو يلا بسه فالضمير في يلا بسه ضمير
 المفعول لانه راجع اليه بخلاف الضمير في يلا بسهني فانه ضمير الفاعل لانه راجع اليه فلا يرد ان قائما

في بلا بسني قائما حال من المفعول لا من الفاعل (قوله اولى) اي نقلا برة بهذا الوجه اولى مما ذكره
 البصريون (قوله الذي ضربت فائما زيد اي ضربته) فيكون ذوالحال وهو ضمير مبتدئ وقرينة
 الدالة عليه هي زيد وهو خبر لقوله الذي فاقرة ينة نكون حالينه لان التقل حاكم بان صاحب
 الحال هو زيد لا هو والذي ليس هو في التركيب فاما اراد من يلا به في المثال المذكور وهو بلا به
 بقرينة زيد اقبله (قوله كما نقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا) وفي هذا المثال كما يكون عامل
 الحال محذوف فاكذلك ذوالحال ايضم محذوف وهو انت فهذا المثال يكون مثالا لحذف ذي الحال
 ولحذف عامل الحال جميعا الا انه اراد ايراد المثال لكل منهما على حد فصح قوله ثم نقول حذف
 المفعول الذي اء (قوله من متعلقات المبتدأ) فيكون معناه عند الكوفيين ضرب زيد في وقت
 المقيام حاصل (قوله ويلزمهم حذف الخبر من غير هذا شئ مسد) وذلك لان قائما لما كان من متعلقات
 المبتدأ فلا يصح ان يقوم مقام الخبر لان الخبر انما يكون بعد تمام المبتدأ فينبغي ان يكون ما
 يقوم مقامه ايض كك (قوله وبقييد المبتدأ المقصص عمومه اء) اي يلزمهم ايضم بقييد المبتدأ
 الذي يكون المقصص عمومه بدليل الاستعمال اي هذا التركيب يستعمل عامما يستعمل لا بهم
 فان المصدر المضاف اذا كان مبتدأ يصير جنسا معرفة فيكون المقصود منه عموم (قوله ضرب
 زيد اضر به قائما) وفيه نكلف لان مصدر العاقل في قوة ان مع الفعل وكلمة ان موصولة فيلزم حذف
 الموصوم مع بعض اجزاء الصلة دون بعض آخر وهو معموله الذي هو الحال فيكون معناه ما ضربني اياه
 الا هذا الضرب المقتيد مع انهم لم يجوزوا حذف الموصول مع بعض الصلة (قوله لكونه بمعنى الفعل)
 وهذا الرفع ما يقيم ان المبتدأ لا يكون بلا خبر الا ترى ان القسم الثاني من المبتدأ بلا خبر لان فيه
 معنى الفعل ايضا (قوله مثل كل رجل وضيعته) اعلم ان قوله وضيعته معطوف على كل رجل باعتبار
 انه معطوف على الصمير الذي في الخبر لان هذا الصمير راجع الى كل رجل وهذا مفعول ما لم يسم فاعله للخبر
 ولقائل ان يقول انه اذا كان معطوفا على الصمير الذي في الخبر فيلزم العطف على الصمير ارفوع
 المتصل وهو غير جائز لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالانفصال ولا بغيره الا ان يقال انما لا يجوز
 ذلك اذا لم يكن عطفه راجعا الى شئ آخر مالا كما فيمان نحن فيه (قوله فهذا الخبر واجب حذفه)
 هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فالخبر هو قوله وضيعته اي مع ضيعته قيل عليه فالخبر ح
 هو مع لان الضيغة عطف على المبتدأ فيكون مبتدأ ويكون الخبر هو مع وهو غير جائز لعدم اعراب
 الرفع فيه واجيب بان اعراب الرفع انتقل منه الى مدخوله كما في قوله تع لو كان فيهما الاله الا الله
 الا انه فان الالف بالصفة والموصوف هو آلهة مع اني باليست بمر فوعة بل روعها انتقل الى مدخولها
 وان قلت ليس في مع اعراب الرفع حتى ينتقل اليه بل فيه اعراب النصب لانه ظرف وهو مخصص فقلت
 مع حيثيتان فانه مرفوع من حيث انه خبر ومنصوب من حيث انه ظرف كما في زيد عندك فان

فندك مرفوع من حيث انه خبر مع انه اعرف ايظا قيل الضمير في ضعيفته اما راجع الى كل رجل
 رجل وكل منها غير جائز لانه لا يحصل على كلا التقديرين غرضنا وهو كون كل واحد من الناس
 مقرون بصيغة واحد بان المراد في هذا المحل هو الفصل اي هذا الرجل مقرون بصيغة وذات
 الرجل مقرون بصيغة ولكن يمنع ذلك التفصيل لعدم التناهي فاورد بصورة الاجمال (قوله
 لان القسم موضع تخفيف) هذا القول يحتمل ان يكون علة لما قبله ويحتمل ان يكون علة لوجوب
 حذف الخبر من هذا التركيب اما كونه موضع تخفيف لكثرة استعماله فالكثرة يناسب التخفيف (قوله
 اي من المرفوعات خبر ان اه) فيكون لفظ منها مقدر افي صبارته فقوله خبر ان مبتدأ ومنها خبره
 وهذا الكلامه يشعر بان هذا مرفوع على حدة كما هو من ذهب البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر
 كما هو من ذهب الكوفيين لا يقيم اذا كان المقصود هذا فلم لم يورد المصنف لفظ منها كما اورد في المبتدأ
 والخبر لانا نقول انما لم يورده ليتناول كلامه كلا المذهبين وان لم يكن من ذهب الكوفيين مراد المصنف
 (قوله اي اشباهها) فيكون الاخوات بمعنى الاشياء لمشابهة الاخوات بالاخت (قوله لما شابه الفعل
 المتعدي) اي شابهت له استعمالا لافهما ان الفعل المتعدي يلزمه اهما ان احدهما فاعل والاخر مفعول
 كك هذه الحروف يلزمها ايمان والمراد انهما شابه الفعل المتعدي لفظا ومعنى اما لفظا فلنكون
 كل واحد منهما ثلاثيا ورباعيا كالفعل المتعدي واما معنى فلنكون كل واحد منهما بمعنى الفعل
 فان معنى ان حقت لانها للتحقيق ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس (قوله رفعاً ونصباً مثله) اي
 مثل الفعل المتعدي لكنها يعمل خلافه لانها فرع الفعل المتعدي فينبغي ان يكون عملها ايظا فرعاً لعمله
 (قوله اي شئ اخر) وانه اقال ذلك تنبيهاً على ان المعتبر في المسند وهو المسند الى شئ اخر سواء كان
 ذلك الشئ اسماً او فاعله (قوله احد هذه الحروف) وانما قدر لفظ الاحد حتى لا يختص التعريف
 بقائم في قولنا ان زيد قائم لانه لا يكون مسنداً بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول
 احد ما ولقائل ان يقول المعروف اما مجموع خبران وخبر اخواتها وخبر ان واخواتها على سبيل التوزيع
 لا سبيل الى الاول لان معناه ح ان خبران واخواتها اي مجموعهما هو المسند بعد دخول احد هذه
 الحروف وهذا المعنى غير صحيح ولا سبيل الى الثاني ايضاً باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضاً
 جمع فلا يجوز ان يقر خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف والجواب بتقدير لفظ
 الاحد هذه في جانب المعروف ايضاً بان يقر خبران وخبر احد اخوات ان هو المسند بعد دخول احد
 هذه الحروف (قوله عليهما) لا يقال لانه ان يقر عليه لانه لا يقر في المسند لا في المسند اليه
 ايضاً لانا نقول هذا انما يرد اذا كان الضمير في عليهما راجعاً الى الاسم والخبر وما اذا كان راجعاً الى
 خبران واخواتها كما فعله المصنف فلا اعتبار ان خبرهما خبر واحد من حيث ان كل ما يقع خبران تقع
 خبر اخواتها ايضاً راجع الضمير المفرد اليه ويجوز ارجاع الضمير للتثنية اليه ايظا من حيث انه

شيئين ظاهرهما كالألف والنون المزيدين فإنه يصح أرجاع ضمير المفرد إليهما من حيث أنهما سبب
 واحد وبصح أرجاع ضمير التثنية إليهما أيضاً من حيث أنهما شيان وإذا عرفت هذا فظهر منه ضعف
 ما ذكره مولانا عصم حيث قال قوله عليهما أي على المسند وشيء آخر ولا يخفى أن المفهوم
 من العبارة دخول هذه الحروف على المسند نقلاً على المسند وشيء آخر وإن كان صحيحاً في الواقع
 ولا حاجة إلى الحسل عليه فالأولى الاقتصار على ما هو المتبادر انتهى كلامه وقد ذكرنا
 أن كون عليه متبادراً عليهما م (قولنا لفظاً ومعنى) قال الكوفيون أن هذه الحروف لا تعمل
 في الخبر بل تعمل في الاسم فقط لضعف عملها قال البصريون يعمل هذه الحروف فيهما معاً لأن
 أثرهما وهو تأكيد مضمون الجملة باقٍ وتأكيد مضمونها لا يتصور بدون التأثير في الجزئين
 ولا يخفى أن هذا التأثير وهو تأكيد مضمون الجملة تأثير معنوي فعجاز أن يؤثر
 في الخبر تأثيراً معنوياً ويمكن أن يراد من التأثير هو التأثير التقديري والمعنى كما هو الظاهر
 لكونه مقابلاً للمعنى فلا يردح أن الأثر المعنوي كالتأكيد مثلاً قد يحصل في صيغة الغاء هذه
 الحروف مع أن خبرها ح خبر المبتدأ (قوله فإن يقوم ههنا من حيث اسناده إلى أبوه) وذائدة
 قيد الحبيبة أن يقوم في قولنا أن زيداً يقوم مما دخل عليه أن بهذا المعنى وأما من حيث اسناده
 إلى أبوه فلا فظهر ح ضعف ما ذكره مولانا عصم من أن يقوم ههنا ليس مما دخل عليه أن بهذا المعنى
 أصلاً فلا وجه لتقديمه بالحبيبة انتهى كلامه أقول الباعث على صدور هذا الكلام من الفاضل
 المذكور أنه جعل قوله دجاً في قوله فإن يقوم ههنا من حيث اسناده إذ إشارة إلى المثال
 المذكور فإن يقوم فيه ليس مما يدخل عليه أن بهذا المعنى أصلاً بل اندخل على جملة يقرم
 أبوه بأن يكون إعراف الأثر عليه لأن يقرم فيه مسنداً إلى أبوه دون الضمير الرجوع إلى زيد
 فلا وجه لتقديمه بالحبيبة ولكن كون ههنا إشارة إلى المثال المذكور بعد غاية البعد بل لفظ
 ههنا في عرفهم يكون إشارة إلى الباب أو المبحث والمقام ولأن من لفظه فيه موضع ههنا لو كان
 المقصود هو الإشارة إلى المثال المذكور كما لا يخفى (قوله ههنا) إشارة إلى خبران وأخواتها
 فالمعنى أن يقوم ههنا أي في خبران وأخواتها من حيث اسناده إلى أبوه ليس مما يدخل عليه
 اهـ وأما من حيث اسناده إلى الضمير الرجوع إلى زيد فهو مما يدخل عليه أن بهذا المعنى
 بأن يقرم أن زيداً يقوم بدون ذكر أبوه على ما ذكرنا في صدر هذا الكلام (قوله ويلزم منه
 استدراك قوله اهـ) لأنه إذا كان المراد بالمسند هو المسند إلى إسماء هذه الحروف فيكون اسناده
 بعد دخول هذه الحروف قطعاً فخرج بقولنا مسنداً إلى إسماء هذه الحروف خبر كان وخبر المبتدأ
 وغيرهما فلا يحتاج إلى قوله بعد دخول هذه الحروف قال مولانا عصم إنما يلزم الاستدراك
 إذا لوحظ هذا القول بعد الجواب وهو قوله مسند إلى إسماء هذه الحروف لما مر من أن كل ما هو

مسند إلى أسماء هذه الحروف فهو يكون بعد دخول هذه الحروف قطعاً وأما إذا لم يحن هذا القول قبله أي هو المسند بعد دخول هذه الحروف إلى أسماء هذه الحروف لا يلزم الاستدراك لجواز أن لا يكون القيد الثاني مغنياً عن الأول انتهى حاصل كلامه أقول مراد الشئ منه هو عدم الاحتياج إلى هذه العبارة لطلب الاختصار في المتصمات كانت بعدة أو قبله ثم أقول قوله ويلزم منه استدراك أي وايضاً يلزم منه أنه فيكون عطفاً على قوله فلا يحتاج إلى كلام مستأنف لبيان الاستحالة فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من أنه عطف على قوله يجب فيكون المعنى ولا حاجة إلى أن يلزم منه ولا خفاء في حاجته واللائق أن يقول على أنه يلزم أنه انتهى كلامه (قوله فلا يحتاج إلى أن يجب عنه) يعني أن الجواب المذكور سابقاً يعني من هذا الجواب فإن المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند إلى أسماء هذه الحروف وما حملته الشئ من معنى الدخول فهو معنى متبادر من اللفظ متعارف بين القوم كذا قبل (قوله فيحتاج إلى ناويل الجملة بالاسم) وأما إذا لم يرد من المسند الاسم المسند فمع الاحتياج إلى هذا التأويل قال مولانا عصم لم لا يجوز أن يكون المعروف خاصاً وذو خبر ن فإن كان مفرداً كما كان المعروف في خبر المبتدأ هو الخبر المفرد انتهى كلامه أقول لا يتم تخصيص الخبر بالمفرد في خبر المبتدأ لأن خبر الجملة بعدة بقوله والخبر قد يكون جملة وليس في خبر أن كذا لك لانا نقول لم لا يجوز أن يكتفى بالخبر الجملة في خبر أن بقوله وأمره كخبر المبتدأ أي في أقسامه وأحكامه وشرائطه فتأمل ثم أقول ناويل الجملة بالاسم ما لا بد منه سواء أريد من المسند الاسم المسند أولاً وذلك لأن خبر أن من المرفوعات وهي قسم من الاسم فيحتاج إلى التأويل المذكور قطعاً فالأولى أن يقال أن الجواب المذكور بقوله المراد بالمسند الاسم المسند لا يتكسب مادة الشبهة بالكلمة لصدقه على قائم في قولنا ن زيد أبوه قائم وإن زيد أفائم أبوه لأنه اسم إلا أن يقع أن مراد الشئ من قوله فيحتاج إلى ناويل الجملة بالاسم أنه إذا نوقش وقيل أن خبر أن إذا كان جملة فيوليس باسم فلا بدح أن يقع في الجواب أن الاسم من الحقيقي والحكمي ولا نعني بتأويل الجملة بالاسم إلا هذا مع أن المتبادر من الاسم هو الاسم الحقيقي ويجب حمل اللفظ في التعريفات على المعنى المتبادر فالجواب بأن المراد بالمسند هو الاسم المسند ليس على ما ينبغي لا يتم أن وجوب حمل الألفاظ على المتبادر إنما يكون عند عدم القرينة وكون خبر أن من المرفوعات التي هي قسم من الاسم قرينة على أن المراد من الاسم في تعريف خبر أن وأخواتها هو الاسم العام من الحقيقي والحكمي لانا نقول هذه القرينة يكون قرينة مصححة لأن يراد من الاسم الواقع في التعريف هو الاسم العام من الحقيقي والحكمي مع أنه لا بد في ذلك من القرينة وهي خبر موجودة وهنا (قوله مثل فائم في أن زيد أفائم) وهذا المثال قرينة على أن المراد بخبر أن وأخواتها هو خبر واحد منها وإن المراد بدخول هذه الحروف

هو دخول احد هذه الحروف كما لا يخفى (قوله وفي احكامه من كونه واحدا) انما كان ذلك من اقسامه بان كان واحدا من اقسامه واحدا والاخر متعدد الخ كما يكون واحدا من اقسامه مفردا والاخر جملة اه الا ان الشئ على ما من احكامه لان اللفظ في الاقسام ان يكون بين الاقسام معاندة وتضاد وهما ليس كذلك لانه يجمع الواحد بالمتعدد لان الواحد اذا ركب يصير متعددا وايضا يكون الواحد والمتعدد مجتبأ ومختار ولكن لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة وايضا لا يجمع النكرة مع المعروفة (قوله ولا يحدف) اي لا يحدف العائد الا اذا قام القرينة في هذا الحكم ايضا هو شريك بخبر المبتدأ (قوله وماراد ان امره) والحاصل ان المراد من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ انه اذا وقع شئ خبر ان حكمه كحكم خبر المبتدأ عند وجود الشرايط ان لم يمنع مانع وليس المراد منه ان كل ما يصح ان يقع خبرا مبتدأ يصح ان يقع خبرا ان حتى يرد انه يجوز ان يقرأ اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقرأ ان زيد وان من ابوك لان التحقيق واين للاستفهام فبينهما تناف وما قيل في وجهه من ان كل واحد من ان واين يقتضي صدر الكلام فلم يبق الصد عند دخول ان على الاستفهام ليس بشئ لان ان وقعت في صدر كلامه وهو اين زيد وكذلك امين وقع في صدر كلامه كما قال المصنف واذا انضمت الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين ثم ما قبل ان ارادة المعنى المذكور من كلام المصنف خلاف الظاهر ان يقع المراد من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ ان كل ما يصح ان يقع خبر المبتدأ يصح ان يقع خبرا ان الا اذا كان متضمنا للاستفهام وامثاله مما في حيز المنع وهو ظ على ما بينا حاصل كلام الشئ (قوله وان من اباك) ومراده قدس سره ان اين في اين زيد يقع خبر المبتدأ ولا يقع خبر ان عند صيغته والمصنف معا وكذا من في من ابوك وقع خبر المبتدأ عند غير صيغته وغير المصنف ولا يقع خبر ان فلا يجوز ان يقع خبرا مبتدأ يجوز ان يقع خبرا ان فاذا عرفت ذلك فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا من ان قوله ان من اباك ايراد على مذهب غير صيغته من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب صيغته انتهى كلامه (قوله الا في تقديمه) اي في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه لا يمنع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فلا يرد ح ما قيل حق العبارة ان يقرأ الا في التقديم بدون الضمير لانه استثناء من وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبّه به والقول بان الضمير في تقديمه راجع الى المتكلم لا الى الخبر بعيد كما لا يخفى (قوله كما ينصرف في معمولي الفعل) بتقديم المنصوب على المرفوع وبتقديم المفعول على الفعل لان الاحل قوي في العمل فيعمل هو اذا كان معمول مفعول عليه او مفعول اخر عنه (قوله لنقصاتها عن درجة لفعل) اي في العمل (قوله الا ان يكون الخبر ظرفا) هذا الاستثناء من الاستثناء الاول كما اشار الشئ اليه في تفسيره بقوله اي ليس امره كما مر خبر المبتدأ اقليل اللازم منه ان حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقديم

اذا كان ظرف فاع انه ليس كذلك لان الخبر الظرفي ان يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجوز تقديمه نحو
 ان زيد القى الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقر اللام له صدر الكلام في غير باب ان
 (قوله ان من البيان لسحر) فقله من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور ومعناه بالفارسية ان
 حملته بيانست مرآينه سحر يعني اين بيان وكلاميكه ميگوئي از جمله سحر است (قوله وان من
 الشعر لحكمة) معناه بالفارسية از جمله شعراست مرآينه حكمت يعني اين شعر توحكمات است
 يعني ما بق نفس الامر است (قوله لتوهم في الظرف) لانه لا يوجد شيء كان جاليا من الظرف
 لان كل شيء انما يكون في زمان او مكان وانما هي الجار والمجرور ظرفا لاجري مجرى
 الظرف لما صبه بالظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور (قوله خذ لا الكائنة لنفي الجنس)
 وان قلت الاولى نقد يرتبط بدون الالف واللام كما هو المتعارف في مثل هذه المواضع لان
 الالف واللام في اسم الفاعل بمعنى الذي والتي فيلزم حذف الموصول وهي التي مع بعض
 اجزاء الصلة وهو كائنة وعدم حذف بعض الاخر وهو قوله لنفي الجنس وهو غير جائز عنده
 البصريين قلت الشم جوز حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وجعله صفة للالف التي لنفي الجنس
 لان كلمة لا علم فيجب ان يكون صفتها معرفة ايظا فلندا اورد ما بالالف واللام وما اذا كان
 المتعلق بدون الالف واللام فيجب نصبه ح بناء على الحامية بان يجعل حالا من كلمة لانها
 مفعول معنى اي خبر ثبت لا الكائنة وهذا تكلف فيمتنع نصبها مع جعلها صفة للالف لان كلمة
 لا معرفة لانها علم وكائنة التي بدون الالف واللام نكرة (قوله اي لنفي صفة) قيل اذ قيل لارجل
 فتقدير لارجل موجود فليس فيه نفي صفة الجنس لان الخبر اذا كان من الافعال العامة فلا يقر
 ح انها لنفي صفة الجنس فان نفي الوجود مثلا يكون نفي الذات حقيقة وان كان الوجود صفة في
 نفس الامر فالاولى ان يقر ان كلمة لا قد يكون لنفي الجنس كما في لارجل موجود او ثابت او
 غيرهما ما يكون الخبر من الافعال العامة وقد يكون لنفي صفة الجنس كما في رجل قائم ويمكن
 تقريره بعبارة اخرى بان كلمة لا كما يكون لنفي صفة الجنس كذلك يكون لنفي الجنس نفسه كما
 ذكرنا قبل و حمل قوله لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لا يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود
 ولو حمل على نفي الجنس لا يتم فيما لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية بملا حظة حال بعض
 الافراد و ح يصح حمل عبارة المصم على ظاهرها ولا حاجة الى صرفه عنه وهذا التقرير لمولانا عصم
 اقول يمكن ان يقر في لارجل موجود وفي لارجل قائم معانفي صفة ولكن في الاول يكون نفي
 صفة الجنس يستلزم نفي الجنس وفي الثاني ليس كذلك بل فيه نفي صفة حقيقة فلا اشكال ح اصلا
 (قوله هو المستبعد خولا) اي اصالة لا بالتبعية بقريضة ذكر التواب بعدها فلا يرد نفي لارجل
 حيا في الدار (قوله لا جرمال حلف الخبر) اي لارجل في الدار موجود لان خبر لا يحذف كثيرا

منها ما لا يرد في الدار

وايضاً الاحراب لا يكون ظاهراً في قوله في الدار فيحتمل الصفة ايضاً فيكون مثال المص اولى لان
المص من المثال هو التوضيح فالتمثال الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه
احتمال واحد وانما غير الاسم ايضاً كالتحير ولم يقل لا رجل ظريف لان مجرد تنشير التحير غير كاف
لان قوله ظريف يكتمل ان يكون صفة لرجل على ان يكون محمولاً على محله بخلاف ما اذا غير
الاسم فانه يحذف معرباً لان اسم لا اذا كان مضافاً فهو معرب واليه اشار بقوله بخلاف ما ذكره
لا يقيم قد جاوزوا في المعرب ايضاً الحمل على المحل فمحال ان يكون ظريف صفة في هذا المثال ايضاً
لانا نقول المتبادر في المعرب هو الحمل على اللفظ فان الحمل على المحل فيه خلاف اللفظ فانه قول
بعضهم و اشار الشم الى فعه بقوله على ما هو اللفظ لا يقيم اذا قيل لا رجل ظريف فيمتنع ان يكون ظريف
مرفوعاً على انه محمول على محل رجل لان رفعه ليس الا للابتدائية ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ
لانه نكرة لانا نقول هو ايج لان يقع مبتدأ لانه تذهب بالعموم مثل ما احداً خير منك (قوله لا ظرف
ظريف) بان كانت ظرفاً مقيدة بالدار (قوله ولا حال لان الظرافة لا تنقيد بالظرف ونحوه)
وهو الحال وهذا دليل لقوله لا ظرف ظريف ولا حال وذلك لان معناه ح انه لا غلام رجل في الدار
ظريفاً ومعناه انه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فيلزم من هذا انظر افته في غير الدار
وهو غير جائز اذا استعمل الظرافة بمعناها فيكون معنى المثال ح انه لا غلام رجل ظريف حال
كونه في الدار اي لا يكون متصفاً باحدهما بان كان ظريفاً ولم يكن في الدار او بالعكس اذا لم يكن
متصفاً بكليهما فان قلت قوله ان الظرافة لا تنقيد بالظرف مم لصدق قولهم صار زيد ظريفاً
فصار ظرافة زيد ح مقيدة بالزمان قلت المراد من قوله ان الظرافة لا تنقيد بالظرف ان
الظرافة لا تنقيد بهذا الظرف وهو الدار ونحوه هذا الظرف اعني الحال او يتناول المراد منه ان مبدء
الظرافة اي الظرف بالطبع لا يتقيد بالظرف ونحوه وليس المراد منه ان اثر الظرافة لا يتقيد
اذا حتى يقيم انه يشك كل بقولنا صار زيد ظريفاً لانه يقتضي جواز كون زيد ظريفاً في وقت و
عدم كونه ظريفاً في وقت آخر ثم المتبادر من الظرافة في كلام المص هو الظرافة في نفس
الامر المستعمل بمعناها لا الظرافة المستعملة بمعنى التكلف ولهذا جملة الشم عليه فما قال
الفاضل السمع مولانا عصمة الله من انه اذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية اعني
التكلف في اللباس والطعام والكلام ونحوها يجوز نقضها بنفي الدار من جملة ما لا يعني
(قوله لئلا يلزم الكذب اه) لان نفي ظرافة جنس غلام الرجل كذب فان النكرة في
سياق النفي تنفي العموم وايضاً نفي جنس غلام الرجل عن كونه في الدار كذب ايضاً بخلاف
ما اذا اجتمع الظريف مع الدار لا يقيم نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب ايضاً وغير
محمول عليه لانا نقول نعم لكن نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل اقرب الى الصدق

من نفي واحد منهما منه كما لا يخفى لا يقيم له لا يجوز ان يكون قوالة غلام رجل ظريف رقيق
 الايجاب الكلي فيجتمع بالايجاب الجزئي فلا يلزم الكذب لانا نقول وقوله المشكوك في سياق النفي
 صور السالبة السالبة فلا يكون رفع الايجاب الكلي (قوله وليكون مثالا لنوعي اد) اشارة الى
 ان الخبر نوعان الظرف وغيره وقيل ايراد قوله فيها اشارة الى ان خبر لا يكون متعددا ايضم
 قال الفاضل السم قوله وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ولو لم يقيده النوعين بالظرف
 وغيره لمتناول المتعدد ايضم لكان اولي انتهى كلامه وهذا كلام وقع من مولانا عصم وتبعه الفاضل
 المذكور وحاصل كلامه انه لو قال الشم وليكون مثالا لنوعي خبرها بدون ذكر قوله الظرف وغيره
 لكان اولي لان التعرض للخبر المتعدد اخرج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان اشمل
 لانه حين تناول ما اذا كان الخبر ظرفا وغيره وما اذا كان الخبر متعددا ايضم اقول اذا كان هذا اشارة
 الى الخبر الظرف وغيره فيكون اشارة الى تعدد خبر لا ايضم فلا يحتاج الى ما ذكره الفاضل السم
 ولكن ما كان الكلام في الخبر الظرف وغيره فلهذا اخصهما بالذكر وتعدد الخبر لا يزم فكلما الشم يشعر
 بتعدد الخبر ايضم على ان التعدد مما لا خفاء به فلا يحتاج الى البيان لان اهم لا وخبرها مبتدأ
 وخبر حقيقة وقد مر ان خبر المبتدأ قد يكون متعددا لا يقيم ان خبر غير الظرف لا يشمل إلا للخبر
 المتعدد الذي هو غير الظرف ولا يشمل خبر المبتدأ الذي هو ظرف لانا نقول يشمل قوله خبرها
 الظرف (قوله لدلالة النفي عليه) لان النفي يدل على المنفي ومن قاعدتهم انه اذا لم يكن قرينة
 على الخصوص فعدم القرينة على الخصوص قرينة على العموم اي على الافعال العامة فهنا لا يكون
 قرينة على الخصوص فان اختيار واحد من الافعال الخاصة دون الاخرى ترجيح بلا مرجح فهو ح قرينة
 على العموم وقيل لان النفي يدل على المنفي والمنفي هو رفع الوجود فيدل على الوجود الذي
 هو من الافعال العامة وقال صاحب الكشاف ان لا اله الا الله يتم بدون الخبر لانه في الاصل لا اله الا
 بالفارسية الله پروردگار است فكذا التركيب يتم لانه مضمين للمسنند والمسنند اليه فعند ايراد آية
 الحصر وهي الا لا يدل الا على الحصر الذي بين المسنند والمسنند اليه لا على نفي موجود كما يتم قوله
 انما الله اله واحد وانما الا اله الله لان انما المحصر فلا يدل على الوجود بل يدل على الحصر الذي بين المسنند
 والمسنند اليه واجيب عنه بان تقيد بوجود فيه لاجل المعدولية لان كلمة لا تطلب المعمول لا
 لاجل انه لا يتم معناه بخلاف انما الاسم لانه لا يطلب المعمول (قوله فيقولون معنى قولهم لا اله الا
 فيكون كلمة لا في لا ادل ولا مال بمعنى انتفى فيكون لا اسم فل فيجب ان يكون متاخول لاح
 مرفوعا وقد زيفه المصمبان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة وايضا نصب الاسم بفعل لا يدل
 على فساد هذا القول لان اسم الفعل الذي بمعنى فعل اللازم لا ينصب ما بعده الا ان الشم لم يلتفت
 الى ترتيب المصمبان لانه يجوز ان يكون نائبة لا تقف كما يكون يائبة لا وهو ويكون فاعل الفعل

هو التمهيد المبهمة المميز بالمنصوب بعد ما كنا ذكره مولانا عظم قال الفاضل السمع مولانا عظمة الله
 قوله فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفي الامل والمال فان قلت فيكون لاح اسم فعل
 لازم فما وجه نصب مدخول لا اذا كان مضافا قلت لانم كون الاسم فعل بل يجوز ان يكون نائبة له
 كناية بحرف النداء فانه نائب لادعوا انتهى كلامه وهو اخذ كلامه من كلام مولانا عصم ولكن انت
 خبير بسماجته (قوله وعلى لتقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل فاذم على الصفة دون
 الخبر) فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل الرجل لان الرجل مبني وتابع المبني تابع لمحل
 وما في مثل لا غلام رجل ظرف قائم فرفع ظرفا وقائم محمول على انه صفة باعتبار كون غلام
 رجل مبتدأ (قوله والدخول على المبتدأ والخبر) لا يقيم كلامه يقتضي ان يكون الاسم قبل دخولهما
 مبتدأ وهو بطلان النكرة لا تقع مبتدأ لاننا نقول المراد من قوله والدخول على المبتدأ هو الدخول
 على ما يصلح لان يقع مبتدأ وخبر والنكرة تصلح ان تقع مبتدأ بعد دخول لا لتخصيصه بالعموم ح مثل
 ما احد خير منك (قوله وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم) قال الفاضل
 السمع في قوله وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم قال بعض المحققين
 قد عرفت ما يمنعك عن القبول وهو ان المراد بالدخول وروده عليه لا يراث الاثر لظنا
 معني ولا شك انها اثرت معنى في ابوه باعتبار نفى قيامه قلنا الاثر المقصم معنى هو الخفي عن زيد
 كون ابيه قائما لانفى القيام عن الاب فيصح ان يقيم انه لم يكن وروده على ابوه لا يراث هذا
 الاثر معنى فتأمل انتهى كلامه اقول الجواب عن كلام بعض المحققين وهو مولانا عصم بانه وان كان
 ايراث الاثر في ابوه ولكن ليس هذا في ابوه فقط بل في ابوه قائم وذلك لان ابوه من حيث ذاته
 مسند اليه لقائم ليس مما يدخل عليه ما بهذا المعنى بل انما دخلت على حاملة ابوه قائم وهذه
 الجملة مسند لا مسند اليه فجواب الفاضل السمع بقوله قلنا الاثر المقصم ليس بشيء كما لا يخفى
 (قوله وانما اتي بالنكرة بعد لان لا لا يعمل اه) فهذا اشارة الى ان لا لا يعمل الا في النكرة
 لا يقيم لما ارد المثل لما المعرفة فيقتوهم ح ان ما لا يدخل الا على المعرفة وليس كذلك لاننا نقول
 الاصل في المسند اليه هو المعرفة فالمصم اورد الاصل وترك فرعة ولما اورد المثل للامن
 النكرة التي هي الفرع فيحتاج الى نكتة ح فلهذا تعرض الشم بها وقال انما اتي بالنكرة بعد لا
 اه (قوله ما هذا الا بشرا) بايراد الالف بعده لعدم القراءة بدون الالف (قوله اي عمل
 ليس) لا يقيم ان العمل لم يسبق من قبل فكيف يصح ارجاعه اليه لاننا نقول انما اخذ العمل من
 اسناد الاسم الى كناية لا لانه معمول لهما فهو يدل على العمل فالمرجع اليه قد سبق حكما
 لا يقيم هذا لان الالف لا يدل على العمل لا ولا ولا يدل على عمل ليس لاننا نقول المراد من قوله وهو
 اي عمل اي عمل لا يدل على عمل ليس في لا دون ما شاذا لكن الشم والمصم بين حاصل المعنى

او نقول ان عمل ما ولا وليس متحد فما ذكر اذ دل على عمل ما ولا يدل على عمل ليس ايضاً .
 (قوله فاذا قليل) وايراد القليل بعد : اشارة الى ان المراد من الشاذ ما يكون محالاً
 للاستعمال وموافقاً للقياس (قوله مطلقاً) اي لنفي الماضي والحال والاشتغال وقد يكون ليس
 لنفي المطلق ايضم لكنه قليل (قوله على مورد السماع) وهو انه لا يدخل الامل في النكرة
 (قوله لا براح لي) فان البراح اسم لا موقوف ونكرة ايضم فعلم ان لا يعمل في النكرة وقوله لي
 خبره فان قلت لم لا يجوز ان يكون البراح مبتدأ ورفعه بالا مبتدأ ثنية كما هو عند بني تميم
 لان رفعه انما يكون بكلمة لا اذ كان الاعراب في الخبر ظاهراً وههنا ليس كذلك وما قيل في جوابه
 ان براح نكرة فهي لا تصلح ان تقع مبتدأ مزدود لانه يجوز تخصيصه بالعموم مثل ما احد خير
 منك او تخصيصه بتقدير الجبر لان تقدير الجبر جائز الا ان يقع الظاهر ان الشاعر الفصيح ذهب الى
 المذهب الاصح وهو مذهب الحجازيين فانهم لم يذهبوا الى عدم عمل لا بل عمل على مورد السماع
 بان يعمل في النكرة فقط قال قدس سره في الحاشية الصدا الاعراض و البراح لازوال والضمير في
 نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي باعراض عنه انتهى كلامه (قوله
 ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس) لانه اذا كان لنفيه لا يجوز فيما بعدهما الرفع ما لم يتكرر كلمة
 لا ولا تكرار في البيت اقول الرفع ليس متفرعاً على التكرير حتى يلزم من نفي التكرير عدم
 الرفع فيه بل رفعه مشروط بالمعرفة والمفصول بينه وبين لا فلا بد ان يقع لانه اذا كان لنفي
 الجنس لا يجوز فيما بعدهما الرفع ما لم يكن معرفة او مفصولاً بينه وبين لا وهو ليس بمعرفة ولا
 مفصول الا ان الشئ نفي اللازم الذي هو التكرير لانه جزء الشرط ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
 فهو نفي على قياس الاستثنائي وهو الاستدلال من رفع التالي على رفع المقدم اي لا يجوز الرفع
 فيه لانه لو جاز لكان معرفة او مفصولاً واللازم بطسبب انتفاء لازمه الذي هو التكرير فالملزوم
 مثله ويمكن ايضاً ان يتم ان الاسم ههنا معرفة حكماً لانه نكرة مخصصة مثل ما احد خير منك فمح
 يصح قوله لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز ان لا يحصى (قوله اعلم ان المراد بالمسند والمسند
 اليه) فيل لا حاجة الى هذا البيان لانه ذكره سابقاً في اول المرقوعات في تعريف الفاعل واجيب
 بانه اراد ان يشير اليه في اخرها ايضاً كما اشار اليه اولاً اقول هذا الكلام اعم من كلامه الاول لان
 مراده فيما سبق انما يكون في المسند اليه فقط لا مطلقاً بل في المسند اليه للفعل وههنا يكون كلامه
 في المسند والمسند اليه اعم من ان يكون المسند اليه للفعل اولاً فان قلت المسند اليه فيما سبق ايضاً
 اعم من ان يكون للفعل اولاً حيث قال فيما سبق وكذا في جميع حدود المرقوعات والمنصوبات
 والمحرورات قلت هذا مجمل وما ذكره ههنا تفصيل بعد الاحمال وهو جائز (قوله ما فرع من المرقوعات
 شرح في المنصوبات) فان قيل ليس الفرع من المرقوعات سبباً للمشروع في المنصوبات فلم يصح

هذه الشرطية قلنا لانما ان يكون هذه الشرطية لزومية بل يمكن ان يكون اتفاقية وح لا اشكال
 ولئن سلمنا كونها لزومية لكن لا نسلم ان يكون ازومها عقلياً لم لا يجوز ان يكون عادياً فان كان
 عادياً فلا اشكال ايضاً ولو سلم ان لزومها عقلياً قلنا لما ارتكب المصنف بان يبحث عن المنصوبات
 بعد الفراغ عن مباحث المرفوعات فلما فرع عنها ازم الشرع فيها بشرط ارتكابه لذلك (قوله
 وقد مهأه) اي قدم بحث المنصوبات على المجرورات لكثرة مبحثها من المفاعيل والمعلقات
 بها وانما لم يتعرض الى تقديم المرفوعات عليها لانه لا يحتاج الى البيان لانها عمدة بخلاف
 المنصوبات والمجرورات فانها فضلة لا يقيم انما قدم المنصوبات عليها ومآية للمترتيب الذي
 قد سبق في قوله وانواعه رفع ونصب وجر رفع لا يحتاج الى علة اخرى للمتقديم لاننا نقول
 ننقل الكلام اليه فنقول لم قدم المنصوبات على المجرورات في قوله وانواعه رفع ونصب وجر
 فالشئ تعرض به هذا ليكون ذلك وجه تقديم المنصوب عليه في قوله وانواعه رفع ونصب وجر
 (قوله ولخفة النصب) لا يقيم الخفة انما يكون في افراد النصب لا في مبحثه مع ان المقصود هنا
 وجه تقديم مبحثها على مبحثها لانا نقول نعم لكن لما يلائم تقديم افرادها على افرادها كما
 مر فالمناسب ان يقدم مبحثها على مبحثها ايضاً (قوله فقال المنصوبات) وايراد المفرد بصيغة
 الجمع للإشارة الى تعدد المنصوبات اي هذا باب المنصوبات فيكون المنصوبات ح خبر المبتدأ
 المحذوف على سبيل المجاز بحذف المضاف الذي هو الباب واقامة المضاف اليه مقامه ويحتمل
 ان يكون المنصوبات مبتدأ وما بعدها خبرها والضمير راجع الى المنصوب لالا الى
 المنصوبات لان الضمير مفرد مذكر فلا يصح ارجاعه اليها وان قلت لم لم يقل هي حتى يرجع
 الى المنصوبات قلت لان التعريف انما يكون للماهية لا الافراد لانها لو كانت معرفة فلا يخ
 امل يكون المعروف مجموع الافراد من حيث المجموع او كل واحد منها او بعض الافراد دون
 البعض لا سبيل الى الاول لان المفعولية كالفاعلية ليست ثابتة لمجموع الافراد من حيث
 المجموع لان مجموعها لم يقع مفعولاً في شئ من التراكميب ولا سبيل الى الثاني لانه يلزم ان يكون
 التعريف اعم من المعروف لان المعروف لو كان زيد مثلاً فهو مبني على لغز ومثلاً مع ان التعريف
 يصدق على عدد وغيره ايضاً ولا سبيل الى الثالث لانه يلزم ان لا يكون التعريف مساوياً
 للمعرف ح وايضاً يلزم الترجيح بلا مرجح لان نسبة كل واحد من الافراد مساوياً للملاخر
 لا يقيم كما لا يخ من التعريف للافراد كك لا يجوز التعريف للمفرد ايضاً وعلى تقدير ارجاعه الى
 المنصوب يلزم التعريف للمفرد لان المنصوب فرد واحد من المنصوبات لا نأقول المنصوب كما يطلق
 على الفرد يطلق على جنس المنصوب وطبيعته ايضاً فالمنصوب منها جنس المنصوب وطبيعته
 لا فرد لا يقيم كما لا يخ كون الواحد جنس وطبيعته فكذلك للجمع ايضاً فجاز ارجاع الضمير اليه

الى جنس الجمع وطبيعته لاننا نقول ح يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً لان فرد الجمع ثلث مثلاً فيكون قوله ما اشتمل على علم المفعولية تعريف للطبيعة الجمعية فلا يصدق على زيد في رأيت زيداً لانه لا يكون فرد الجمع بل هو فرد لطبيعة الواحد (قوله قد نبين شرحه اه) من ان الضمير راجع الى المنصم الذي في ضمن المنصوبات وان المراد من الاشتغال على علم المفعولية هو ان يكون الاسم موصوفاً بالفظا وتندير او محلاً (قوله مفعولاً حقيقته ا وحكما) والمفعول الحقيقي كالمفاعيل الخمسة فالنصب فيها علامة للمفعول الحقيقي والمفعول الحكمي كالحال والتمييز واهم ان وغيرهما فالنصب فيها علامة للمفعول الحكمي (قوله وهي اربع المتحة والكسرة اه) لا يقيم كل واحد من الفتحة والكسرة يكون علامة للمضاف اليه ايضاً فلا يكون علامة للمفعول كما في مررت بمسلمات و مررت باحمد فان الفتحة والكسرة فيهما ليست علامة للمفعول بل للمضاف اليه لان مررت مضافاً الى احمد ومسلمات بواسطة حرف الجر لفظاً كما في مررت بزيداً لاننا نقول قيد الحيشية معتبرة فالامتنياز بينهما بقيد الحيشية اي ان المراد به علم المفعولية هو علامة كون الاسم مفعولاً من حيث انها علامة كون الاسم مفعولاً ففي المثالين المذكورين يكون علامة ذات المفعول بدون وصف المفعولية فاذا عرفت ذلك فضمير هي راجع الى المطلق لا المقيد اي علامة كون الاسم مفعولاً لا من حيث انه مفعول ويصح ارجاعه الى المقيد لكن المراد من الكسرة والفتحة والالف والياء من حيث انها في المفعول بوصف المفعولية (قوله اي من المنصوبات اه) والاول باعتبار انه هو المقصود بالانبات والثاني باعتبار انه قريب (قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه) اي على المفعول اللغوي الذي بالفارسية كروية شدة لان ضرباً في ضربت ضرباً مفعولاً للمتكلم بخلاف المفاعيل الباقية فانها ليست مفعولاً للمتكلم فلا يصح اطلاق المفعول عليها واذا عرفت ذلك فلا يرد انه اذا لم يصح اطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة مفعولية لان عدم اطلاق المفعول اللغوي عليها لا ينافي اطلاق المفعول الاصطلاحي عليها قيل يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على المفاعيل الباقية ايضاً مثل كرهت كراهتي و ضربته نادياً لان الكرامة والتأديب في كراهتي وتاديباً مفعول للمتكلم وكذلك قولنا فعلت الضرب والتأديب واجيب بان اطلاق المفعول اللغوي على افراد المفعول المطلق لازم واما اطلاقه على افراد المفاعيل الباقية فغير لازم بل اطلاق المفعول اللغوي على اربعة بالنسبة الى بعض افراد هادون البعض فالفرق بينهما بالضرورة وعدمه فظهر من هذا الجواب وجه ايراد المطلق فيه وعدم ايراده في المفاعيل الباقية لانه يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على مطلق افراد المفعول المطلق ولكن لا يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على جميع افراد المفاعيل الباقية كما في ضربت زيداً فان زيداً لا يكون مفعولاً لغوياً للمتكلم فان قلت صحة اطلاق المفعول على

الضرب أمثلاً باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا مفعول مطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلاً بخلاف المفاعيل الاربع فانه ليس في جميعها كذلك واما القول ان تعلق الفعل به يستلزم التسلسل فدفعه واضع علمي اهله كذا ذكره مولانا عصم (قوله لا بعد تقييد ما) قيل لا بد ان يصدق عليه المفعول اللغوي ايضاً والالزام صدق المقييد بدون المطلق وهو باطل يقيم الكلام في الاطلاق فلانم بالان المقيد بدون المطلق لاننا نقول مبنى جملة اعدام صدق المطلق على تقدير جواز صدق المقيد انما يكون علمي عرفهم مع ان الكلام في صحة اطلاق المطلق المستفاد من قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة الجواب اننا لانم ذلك بل اللازم ح هو صدق المقيد بدون المقيد الاخر وذلك لان المطلق وهو بالان مكية كرهه شدة وهو عام من ان يكون نفسه بان يكون نفس الشيء مفعولاً او كان مفعولاً في المكان او في الزمان او لا جله او عليه كما في المفعول به فجميع ذلك افراد الطبيعة المذكورة فالمراد من قوله لا يصح اطلاق صيغة المفعول هو المفعول الذي كان المفعول يعني كرهه شدة نفسه فهو قابل للمفاعيل الباقية فلا يكون صدقاً مستلزم ما لصدق هذا المقابل ولكن المطلق موقوف فيه الاحالة ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بان معه وله وفيه وبه في مفاعيل البقية لا يكون قيداً حتى يلزم صدق المقيد بدون المطلق بل هذه الامور مقيمة في نفس الامر اي صغيرة المعام وهو المشتمل (قوله فاعل فعل) ولفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً اي دخل ضرباً في ضرب با على صيغة مجهول فاف قيل ضرب زيداً ضرباً على صيغة المجهول فيكون زيداً فاعلاً حكماً لا يقيم يا بلى من هذا التعجب قوله قيامه به لان في المفعول ما لم يسم فاعله يكون الوقوع لا القيام لاننا نقول المفعول هو قيام المفعول بالفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله عليه وقوع الفعل لا وقوع المفعول المطلق فلا منافاة بينهما لا يقيم قيامه به يستلزم قيام الفعل به فيما نحن فيه فيلزم ما مر من الالباء المذكور لاننا نقول ان اللزوم غير معتبر ثم اعلم ان تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي مذاهب مجتهدات شتى مولانا عصب قد مره وقال مولانا عصم لا يحتاج الى هذا التعديم لادخال ضرباً في قولنا ضرب زيد ضرباً على صيغة المجهول لانه لما قال الشارح والمزاد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون مؤثراً فيه موجد اياه لا يرد في ضرب زيد ضرباً على صيغة المجهول لان زيداً في المثال المذكور يصير مضرراً ولا يكون زيداً موجد المضرورية بل يصح اسناد المضرورية اليه فيحتاج الى التعميم المذكور انتهى كلامه اقول يجب تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي لادخال ضرباً في ضرب زيداً ضرباً على صيغة المجهول حتى يقيم بصدق اسناد الفعل الى الفاعل لان بدون التعميم كيف يصح ان يقيم اسناد الفعل الى الفاعل كما يحتاج لادخال ضرباً في ضرب زيداً ضرباً الى شيئين التعميم المذكور ونانية ما جعل الفعل بمعنى القيام المذكور لا بمعنى اليجاد

واما قواه مات زيد مونا وامثاله انما يحتاج الى الثاني فقط كما لا يخفى على المتأمل (قوله
بحيث يصح اسناده اليه) اي على تقدير ان يكون الاسناد بطريق الاثبات او المراد ان الاسناد اعم
من ان يكون بطريق النفي او الاثبات فلا يرد الاشكال عليه. اما ضربت ضربا شديدا (قوله فلا يرد
مثل مات مونا) وكلك لا يرد مثل قال زيد قولاً (قوله واداريك لفظ الاسم) وهو المسمى بالدال
ايكون الكلام على سبيل الحقيقة والا لا يحتاج اليه لانهم يدلون دقات المدلولات المطابقة
على الدال تجوز او بالعكس ايضاً فيطلقون على لفظ الضرب في ضربت ضربا اثر فاعل الفعل تجوزاً
كما يقولون ذلك في المفاعيل الباقية لعدم زيادة لفظ الاسم فيه او اكتفاء المفاعيل الباقية على
المفعول المطلق في زيادة لفظ الاسم لا ينافي ذلك وقال بعض المشرحين وانما قدر الاسم ههنا دون
في المفاعيل الباقية لانه لا يحتاج الى تقديره ههنا دون في المفاعيل الباقية لانه لو لم يقدر ههنا فيصدق
التعريف على ضرب الثاني في قولنا ضربت زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه مفعول فاعل
فعل المذكور بمعناه لان مفعول الفاعل هو الحدث والفعل يشتمل عليه ولكنه ليس باسم فيخرج به ورد
ذلك بانه ح يشكّل على ضارب الثاني في قولنا زيد ضارب ضارب مع انه اسم لا يقيم المراد بضرب
الثاني اما لفظه اوله لوله الذي هو الضرب وايا ما كان لا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد به
لفظه فلانه لم يفعل فاعل لفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد منه
مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يصح الاعتراض عليه لانه نقول المراد هو الثاني ولازم
انه مفعول مطلق وانما يكون كك لو عبر عنه بلفظ لاسم واما اذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولاً مطلقاً
(قوله ويدخل فيها المصادركلها) اي سواء كان فعله مذكوراً ولا فقوله مذكوراً يرجح ما ليس
فعله مذكوراً ثم المراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً فيدخل فيه مثل سقيا ورعيا
(قوله نحو ضربت ضرباً) فانه مذكور حقيقة (قوله نحو ضربت ارقاباً) اي فاخر به ضرب ارقاب
فانه كلام من كلام الله تعالى وقع في حق الكفار (قوله واسما فيه معنى الفعل) عطف على قوله
مذكور يعني ان الفعل المذكور يشتمل المصداق الملقوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل
وشبهه كما هو الشائع كذا ذكره مولانا عصم واذا كان قوله واسما فيه معنى الفعل معطوفاً على
مذكور في قوله وهو اعم من ان يكون مذكوراً حقيقة يكون معناه واسما فيه معنى الفعل
حقيقة كما اذا كان مذكوراً بعينه او حكماً كما اذا كان مقدراً (قوله اشتمال الكل على الجزء)
فمعنى قواه الفعل بمعناه ان معناه التضمني بمعناه المطابقي لان معناه المطابقي هو ما لا يتم
به تفسير الشئ ويحتمل عبارة المصنف تفسيره فلا جدشة فانهم جعلوا اسناد التعريف قرينة وبداهة
فساده اولى ان يكون قرينة عليه لا يرد ان حمل الالفاظ في التعريف على ظاهره فيجب قيل
هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق النوعي والعلوي لان معناه ما زال عند معنى الفعل

فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه واجيب بان المراد من احتمال الفعل معناه اعم من ان يشتمل
معناه المطا بقى او التضمني فهو مشتمل لمعناه التضمني قيل هذا التعريف لا يصدق على انواعها
في قولنا ضربت انواعا واجيب بان معناه ايض ان معنى الفعل مشتمل على مفهوم المفعول المطلق
بل المراد ان معناه مشتمل على افراد فلا اشكال ح لان افراد الانواع في قولنا ضربت انواعا هي
افراد الضرب ويشتمل معنى الفعل افرادة وبهذا الجواب اندفع الاعتراض الوارد على المفعول
المطلق النوعي والعددي ايضا لان افراد المفعول المطلق النوعي والعددي هي افراد الجلوس
ومعنى الفعل يشتمل افرادة قيل هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق الذي يكون في
حاصله معنى الفعل مثل ضربتي ضربا فان معنى الفعل ليس مشتملا على معناه بل عينه فالاولى
ان يعمم عن الحقيقي والحكمي واورد هذا المناقشة مولانا عصم بكلام لا يخاصب الشم
الفصيح المذقق حيث قال غفل الش عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه
قد يكون معنى الفعل عين المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه احتمال الكل على الجزء
اذا كان مصدرا انتهى كلامه والجواب عنه بان المصدر في قوة ان مع الفعل فيكون قولنا ضربتي
بمعنى ان نضرب لا يتم اذا كان المصدر في قوة ان مع الفعل فيكون الذي هو مفعول مطلق يضم
في قوة ان مع الفعل فمع لا يكون معنى الفعل مشتملا على معناه لاننا نقول ليس مطلق المصدر
في قوة ان مع الفعل بل المصدر العامل في قوة ان مع الفعل ان قلت هذا التعريف لا يصدق على
نباتاتي قولنا انبت الله نباتا لان انبت لا يشتمل معنى النبات بل يشتمل معنى الانبات التي
هو المصدر المتعدي قلت المراد ان معنى الفعل مشتمل على نفس المفعول المطلق او على ملزومه
فان الانبات ملزوم النبات قيل هذا التعريف لا يصدق على صوت حمار في قولنا مررت به فاذا له
صوت صوت حمار لان معنى الفعل وهو صوت زيد لا يشمل صوت الحمار والجواب انه من قبيل
تسمية المشبه به باسم المشبه اي يصوت صوتا كصوت حمار فالمفعول المطلق هو الصوت المشبه
لا المشبه به فمع لا يرد الاشكال على قولنا ضربته ضرب الامير ايضا لان معناه ضربته ضربا كضرب
الامير وكذا لا ينتقض التعريف على موطن في قولنا ضربته سوفا لاننا ايضا مفعول مطلق مجازي من
قبيل تسمية آلة الشيء باسم ذلك الشيء او نقول المصدر حقيقة هو المحذوف لا الملك كورواطلاق
المصدر عليه لنيابته عن المحذوف اي ضربته ضرب هو طاي ضربته ضربا كضرب هوا (قوله لكنه
ليس مشتملا عليه معنى الفعل) قال مولانا عصم ان معنى الفعل يشتمل معناه لان التأديب
هو عين الضرب وبالعكس انتهى كلامه وقال مولانا عصم كلاما يندفع به كلام مولانا المذكور
وهو ان الضرب وان كان هو التأديب بحسب الحقيقة لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو
الضرب بل من حيث انه ملته له انتهى كلامه والحاصل ان التأديب وان كان عين الضرب

بحسب تحقق الخارجي الا ان مفهوم الفعل لا يكون مشتملا على معنى تاديبا لان معنى الضرب غير معنى التاديب وان كان متحدين في الخارج فاذا قلنا الانسان ناطق فمفهوم الانسان غير مفهوم الناطق مع كونهما متحدين في الخارج لا يقال قد قالوا ان الضرب سبب التاديب فكيف يصح ما ذكره مولانا عيب من انه لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه ملته لانا نقول الضرب سبب له في الخارج والتاديب سبب له بمعنى انه علة غائية له كذا قالوا فلا منافات ويمكن ان يقيم في دفع شبهة المذكورة ان المراد من التاديب في قولنا ضربته تاديبا هو التاديب من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم فلا يكون التاديب عين الضرب لانه صفة المضروب بخلاف التاديب لا يقيم فيلزم ان يكون المفعول هو تاديبا لا تاديبا مع انه لا يصح ان يقال ضربته تاديبا لعدم شرط حذف اللام من المفعول له لان فاعل الفعل هو المتكلم وفاعل التاديب هو المضروب لا نأقول وان لم يصح ان يقيم ضربته تاديبا ولكن يصح ان يقيم ضربته للتاديب نعم حذف اللام يحتمل منه اذا اقيم الملزوم مقام اللازم بان يقيم ضربته تاديبا لوجود شرط حذف اللام ح (قوله وكك خرج به) اي بقوله بمعناه لا بتقيد زائد وهو ان يكون المفعول المطلق بيانا للفعل كما اخرج به بعض الشارحين به (قوله فان المكراهة اعتبارين) اي للمكراهة التي في كراهتي اعتبارين لا لكراهتي اعتبارين فواحد من الاعتبارين كون الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل احده ذلك الفعل الى الفاعل فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه والاعتبار الآخر كون الكراهة بحيث وقع عليها فعل الكراهة فمعناه على الاعتبار الاول بالفارسية مكروه شمردم من مكروه شمردني وعلى الاعتبار الثاني مكروه شمردم من مكروه شمردني را فاذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد ان كلام الشرح من قوله فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول يدل على ان في كراهتي اعتبارين لاني كراهت كراهة مع ان قوله فان للمكراهة اعتبارين اذ يدل على ان في كراهتي كراهة اعتبارين (قوله فاذا ذكرت) اي كراهتي بعد الفعل بالاعتبار الاول اي بملاحظة المعنى الاول في كراهتي كما يكون اعتبار المعنى الاول في كراهتي كراهة على سبيل الحقيقة لان الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل احده اليه فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه فيكون كراهتي مفهوم مطلقا فمعناه بالفارسية مكروه شمردم من مكروه شمردني خود يعني مكروه شمردن خود مكروه شمردم ته مكروه شمردن ديگري فيكون مفعولا مطلقا لاتحاد الكراهتين ذاك فاذا عرفت هذا مع ما ذكرنا في الحاشية السابقة فلا يرد انه اذا اشتق منها فعل فلا بد ان يكون المفعول مشتقا كراهتي مشتقا منه مع انه ليس كذلك بل المشتق منه هو الكراهة وايضا لا يرد انه لا يقول كما في قولك كراهتي موضع قوله كما في كراهتي ثم اعلم ان تدكير الضمير في قوله

فهو في الموضوعين يشعر بان يقرء فاذا ذكرت بفعل الخطاب في الموضوعين ولكن لو قرء ذكرت بصيغة المذكر لكان له وجه فلا ينافي بالضمير المذكر كما لا يخفى على المتأمل (قوله فهو ممنوع به)
 فمعناه بانشار " مية " مكررة شمر د م من مكررة شمر د ن خود را فيكون ممنوع به اثر الكراهتين ج
 بالذات ويمكن دفع النقص بعبارة اخرى بان يقرء المراد ما فعله فاعل فعل باعتبار ذلك
 ان يكون اثر ذلك الفعل ولا شك ان كراهتي ليس اثر الكراهية المذكورة بل هو اثر الفعل
 آخر وقع عليه وان قصد بكراهتي ما يكون اثر هذا الفعل كان مفعولا مطلقا ويظهر الفرق لك
 بين قولنا كراهت داشتم كراهت داشتم خود را وقولنا كراهت داشتم كراهت داشتم
 خود فاعلم هذا المحل فانه دقيق فانه خفي على موالى هذا الزمان (قوله فخير - بهذا الاعتبار)
 اي باعتبار كونه مفعولا به (قوله وانطبق الحداه) وقوله جامعا ومانعا اشارة الى ان النقص
 على كراهتي في كرهت كراهتي وارد جمعا ومنعا كما لا يخفى (قوله للتاكيد) اي للتاكيد
 مامو المسند حقيقة كقولك ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المداول عليه بضربت للتاكيد
 الزمان والاسناد ايض فلو قيل انه لتاكيد الفعل فهو مسامحة لان المتبادر من الفعل هو المجرم
 لا الحدث فقط فعلى هذا قوله على ما يفهم من الفعل بمعنى على الحدث الذي يفهم من الفعل
 فلا يؤد ان كلامه يشعر بان كل ما يفهم من الفعل يفهم من المصدر مع انه ليس كذلك قال
 مولانا هم قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه اية اي لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا
 كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره مثل ضربت ضربا ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا
 في الزمان الماضي مفعولا مطلقا لتاكيد انتهى كلامه ثم اعلم ان التاكيد هنا يكون لا ريب
 اما لدفع توهم السهوا والتجاوز فانه اذا قيل ضربته يتوهم ان الضربة من المتكلم على
 سبيل السهوا ثم اذا قيل ضربا لم يتوهم ذلك وايضا جاز ان يكون القول بضربته على سبيل
 التجوز بان المتكلم لم يضربه ولكن امره بالضرب فقال ضربته بمجرد الامر بالضرب تجوزا ثم
 اذا قيل ضربا لا يتوهم ذلك (قوله ان دل على بعض انواعه) اي انواع الفعل اذ على جميع
 انواعه فامتنع ليس بحصر لكنه ذكر اقل مراتبة النوع لانه لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي
 وجود بعض النوع كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين فاندفع ما قيل انه يخرج المفعول
 المطلق الذي يدل على جميع الانواع كما في قولنا ضربت زيدا بجميع انواع الضرب او ضربت كل
 انواع الفرج او ضربت كل الضرب ويجاب ايضا بان المراد هو الدلالة على بعض انواعه فاذا دل
 على بعض انواعه فيدل على جميع انواعه ايضا فلا يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع انواعه
 واعلم ان الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذكره كقولنا جلست جلست وقد يكون بصنفته
 مثل ضربت ضربة (قوله ان دل على عدة) اي وجدته او كثرته سواء كان العدد مفهوما

من المصدر نحو ضربته ضربين او من صفة نحو ضربته ضربا كثيرا (قوله لانه دال على ا)
اي هو دال على الماهية المطلقة اي على الماهية المطلقة المدركة من الدلالة على التعدد
والالكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل بخلاف التثنية والجمع فانهما يدلان على
الماهية المقيدة بالتعدد وانما تعرض بالدلالة ولم يقل لانه دال على الماهية المدركة من التعدد
كما هو الظاهر الى نفي الاشعار منه على التعدد فضلا عن ان يكون التعدد مدلوله كما في
التثنية والجمع (قوله الا اذا قصد به النوع) وليس هذا استثناء من قوله فالاول لا يثنى
ولا يجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا يكون حاكما كيد فهو استثناء من قوله فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات (قوله وقد يكون المفعول المطلق) ولقائل ان يقول لا احتياج الى ذكره بعد
ما قال بمعناه في تعريفه لانه اذا كان بمعناه فهو مفعول مطلق سواء كان موافقا للفظ فعله او مغايرا له
والجواب بانه انما اورد ليعلم ان المفعول المطلق الذي هو موافق للفظ فعله فهو كثير مما هو مغاير
للفظ فعله لان كلمة قد المنقليل ويمكن الجواب ايضا بان ابراده ارد منه مسبويه لانه ليس
بقائل بالمغاير لما ذكره كما ذكره بقوله وصيبوه يقدر (قوله اي مغاير اللفظ فعله) وانما فسر الغير
بالمغاير لان قوله بغير لفظه يحتمل ان يكون بمعنى بلون لفظه لان الغير جاء بهذا المعنى ولا يجوز
ان يراد هذا المعنى منه لذكر ما ذكره في التعريف (قوله اما بحسب المادة) اي اما مغاير بحسب المادة
ومستند بحسب الباب لا يقيم لا يكون قعدت جلوسا مستند بحسب الباب لان قعدت من مضموم العين
وجلس من مكسور العين لانا نقول المعتبر في الاتحاد بحسب الباب ان يكون كلاهما من الثلاثي
المجرد لان ابواب الثلاثيات المجردة كلها يكون بابا واحدا على ان المقصود هو الاتحاد في
الماضي وان كان الاختلاف في المضارع ومعنى المغايرة بحسب الباب ان يكون احدهما من المجرد
والآخر من المزيد كما في انبت الله نباتا ونقول المراد هو المغايرة بحسب الباب سواء كان
مغايرا بحسب المادة ام لا كما في مقابلة وهو انبت الله نباتا قيل كلام الشم يشعر بان معنى
العود عن معنى الجلوس في قعدت جلوسا مع ان القعود هو ان يكون من القيام والجلوس هو ان
يكون من النوم فبينهما فرق معنى والجواب ان هذا مبني على ما ذهب من لم يفرق بينهما (قوله
هي قعدت وجلست) فان احدهما تأكيد للآخر فلا يرد ان ايراد احدهما مستدرك فان كليهما
بمعنى واحد بخلاف انبت الله فنبت نباتا لعدم صحة المعنى بلا نقد يرتب كما لا يخفى (قوله لقيام
فرينة) وقد مر ما فيه من ان اللام للوقت لا للاجل والقرينة دهناء هي خير مقدم من سفره
(قوله ومصدر ريته باعتبار الموصوف) وهو قد وما لان الصفة والموصوف شيئا واحدا حقيقة ولكن الهم
الصفة مقامه وتسميتها بالمفعول مجازا لا يقال كلام الشم يشعر بان المفعول المطلق ثم يكن الا
المصدر مع انه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت انواعا وانواع الضرب لانا نقول المصدر المطلق ههنا

في الحقيقة هو افراد الانواع لا مفهوماتها وافراد ما هي افراد الخرب وهي مفاد رايهم ان الموصوف
لا يكون الا ذاتا مع ان قوله قد وما وصف فلا يصح ان يكون موصوفا لاننا نقول الصفة بمعنى الصفة
النحو ما زان ان يكون موصوفا بصفة بخلاف الصفة بمعنى القيام بشيء (قوله لان اسم التفضيل له
حكم ما اضيف اليه) لان اسم التفضيل اذا اضيف الى شيء فهو ح بعض من المضاف اليه ومن افراد
لا يقيم الا ظهور ان يقيم لان اسم التفضيل له حكم الموصوف او ما اضيف اليه ليتم التعريف لانا نقول
لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات امتنع عن التصريح بالجزء الاول وكان المدعى
هو الجزء الثاني فلما اورد فقط (قوله مما عا) صفة بعد صفة حذف ياء النسبة وحذفها كثير بينهم
(قوله من خاب الرجل خيبة) يأي من هذا الوادي لا بمعنى ان خيبة مشتقة من خاب
هتلى يكون كلامه على مذهب الكوفيين وبما ذكرنا لا يرد ما ذكره الفاضل السم من ان قوله
من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب يدل على ان خاب خيبة باثبات الفعل كان مستعملا
في كلامهم وحذف الفعل وجوبا عما ينافي ذلك انتهى كلامه وذلك اي عدم الورد لان
الخرب يقول خيبة بمعنى خاب خيبة بدون استعمال الفعل الا ان المراد ان خيبة من وادي
خاب المراد خيبة ثم قوله خاب خيبة وقوله جديع جديعا كلاهما دعاء الشر (قوله والجمع
قطع لان في الج) والجمع بالبدال المهملة قطع واحدا من المذكورات فلما كان ببدال الواو لفظه
او كما في بعض الشروح كان اظهر (قوله فانه لم يوجد في كلامهم) وهو سلب كلي وفي الحذف
القياسي يكون رفع الا يحاب الكلي لا السلب الكلي ولو سلم فنقول الحذف في القياسي بسبب
ضابطة كسمية فالفرق بين فلا يردح ما ذكره مولانا مهم وتبعه الفاضل السمرقندي من ان في
حذف القياسي ايهم لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في المصدر فيلزم ان يكون هذا من
قبيل وجوب الحذف سماعا ثم اجاب بان المراد انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
في هذه المصادر ولم يوجد قاعدة انضم يعرف منها الحذف لكنه تركه اكتفاء بما سبق في تفسير
قوله سماعا انتهى كلامه (قوله فيما استعمل باللام) وامثلة المهم ايضا مستعملة باللام
ولكن ترك اللام الاختصار فلا خدشة ح في كلامه وظهر به ايهم ضعف ما ذكره الفاضل السم
من ان الجواب الثاني يقتضي ان يقال في المثال حمداله وشكراله وعجباله فالجواب الثاني
لا يوافق بالمثال انتهى (قوله اي حذف قياسي) حذف ياء النسبة منه فهو صفة بحد صفة ويحتمل
ان يكون مفعولا مطلقا بحذف فعله اي يقاس قياسي (قوله في مواضع متعددة) وايراد المتعددة بعد
المواضع اشارة الى كثرة هذه المواضع لكن المصنف اورد ما هو المشهور (قوله اي من هذه المواضع موضع
ما وقع له) واراد الشرح من الموصول المفعول ثم قدر المضاف وهو الموضع اما تقدير المضاف فلانه لو لم
يقدره لم يظهر بجديع المفعول المطلق بل يبين بعض المواضع وما ارادة المفعول المطلق من الموصول فلانه

لو اريد منه الموضع فلا يصح ان يكون الضمير في وقع راجعا الى الموصول مع ان المتبادر ان يكون الضمير فيه راجعا اليه كما يكون كذلك في مثل هذه المواضع ولكن يحتاج الى تنوير اعاند بعد الموصول اي ما وقع المفعول المطلق فيه اي في ذلك الموضع ونقد ير العايد شايع واذا عرفت ذلك فانه قد يقع ما قيل ان ارادة الموضع من الموصول اولى من ارادة المفعول المطلق منه لانه على تقدير ارادة المفعول المطلق منه يلزم حذف العمدة لان المضاف وهو الموضع اما خبر عن قوله منها او مبتدأ وقوله منها خبره وعلى كلا التقديرين يلزم حذف العمدة لانها من المرفوعات واما على تقدير ارادة الموضع منه يلزم حذف الفضلة وهي العائد (قوله اريد اثباته) فان الكلام ليس بمثبت بل منتهي لان الكلام المنفي هو الذي كان في اوله حرف النفي او النهي او لاستفهام فاريد اثباته بالا فظهر ح ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته ثم كلامه وفذلك لان المفعول المطلق وقع في ذلك الموضع مثبتا بمعنى اريد اثباته لانه اسم مفعول مع كونه في كلام المنفي (فولد داخل على اسم لا يكون) اشارة الى ان قوله داخل على اسم لا يكون الخ متعلق بهما معا (قوله لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه) اي لا يصلح ان يقع خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة في لا يرد ما قيل ان المهم في بيان المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله فلا يحتاج الى قوله لا يكون خبرا عنه لان من الامور البينة ان المفعول المطلق لا يقع خبر الوجود العامل المقدر ههنا مع انه لا يكون للخبر مامل لا لفظا ولا تقديرا وايضا الخبر يكون مرفوعا والمفعول المطلق يكون منصوبا وانما قلنا بلا تاويل او مبالغة لان سيرافي قولنا ما انت الا سير مثلا جارا ان يكون خبرا عن انت بقا ويله بالسائر او كان هيرا خبرا عنه للمبالغة كما في زيد عدل (قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه) اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته فيخرج مثل ما زيد الا سير بالرفع لقصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول هو الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان ريدا الا سير ا بمعنى الا سير سير افان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه انفى السير عن زيد كذا ذكره مولانا عصم (قوله لا يكون منه) اي ما نحن فيه لان فعله مذکور (قوله لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري ا) وان قلت الاعتراض عن هذا المثال بقوله لا يكون خبرا عنه ليس مما له وجه لعدم الاحتياج الى هذا الاعتراض لان الكلام في المفعول المطلق الذي يكون فعله محذوفا فهو منصوب والخبر مرفوع لا يقيم المفعول المطلق قد يكون مرفوعا اذا وقع موقع الفاعل مثل ضرب ضرب شيئا لانا نقول الكلام في المفعول المطلق من حيث انه مفعول مطلق لا في ذاته بدون هذا الوصف فالجواب منه بانه ليس القول المذكور قولا احترازا بل هو تحقيق وبيان للمفعول المطلق الذي يجب حذف فعله ويمكن تقرير الاعتراض بعبارة اخرى بانه لا يحتاج الى الاحتراز بقوله لا يكون خبرا عنه لان التعامل في الخبر معنوي بخلاف التعامل في المفعول المطلق وفيه نظر لانه جاز ان يكون التعامل في المفعول

المطلق معنويا ايضم كما يكون العامل في المفهوم به معنويا (قوله او وقع المفهم) وانما زاد قوله وقع
 كئلا يقرهم ان قوله مكرر انظف على قوله خبر الا على قوله مثبتا وبعبارة اخرى بانه اورد
 تنبيها على انه ضابطة على حدة لا جزا من الضابطة الاولى (قوله فلا يرد نعود كـت الارض
 وكادكا) بانه وان كان مكررا لكنه ليس في موضع الخبر عن اسم لعدم وجود الاسم المقضي للخبر
 في هذا المثال فان الارض مفهم ما لم يسم فاعلم لقوله دكت يعني شكة شد زمين شكسته
 شدن بعد از شكسته شدن (قوله لا اشتراكهما في الوقوع) قيل معرفة هذا خلاف المتبادر مما
 نحن فيه وانما يعرف ذلك اذا كان قوله لا يكون خبرا عنه بعد قوله او وقع مكررا هذا ما قيل فيه
 اقوال لا شك ان ايراد هذه الضابطة في الضابطة الاولى يدل على منامبة بينهما لا على خصوص
 هذه المناسبة وهي الاشتراك في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لكننا نجد بعد التتبع والملاحظة
 هذه المناسبة المذكورة بينهما كما يدل عليه المثال ايضم قال مولانا مصم ان الاشتراك قيد
 واحد فلو كان جملة لا اجتماع الضابطتين فلم لم يجمع الضابطتين الاتيتين ومدا قوله ومنها
 ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها وقوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل ا لا اشتراكهما
 في مضمون الجملة انتهى كلامه ويمكن الجواب عنه بوجوه اما اولا فلان هذه نكتة بعد الوقوع
 واما ثانيا فلان بينهما وبين الضابطتين الاتيين فرق ظاهر وهو ان هذين الضابطتين قد
 يجتمعان في مادة واحدة كقولنا ما زيد الاسير اصير بخلاف الضابطتين الاتيين واما ثالثا فلانه
 لما كان لكل من الضابطتين الاتيين اسم على حدة بان يسمى الاولى تأكيد النفس والثانية
 تأكيد النيرة فلها لم يجمع بينهما وتسمية الضابطة الاولى تأكيد النفس والثانية تأكيد
 لغيره من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (قوله اي تسير ميرا) اي ما انت الاتسير ميرا ولا يجوز
 ان يسم تسير الاسير بايراد الفعل قبل الا لانه يلزم استثناء الشيء من نفسه لان صيراح يصير
 ٢ استثناء من تسير كما لا يخفى والقرينة على حذف الفعل هي نفس المفهم المطلق لانه يتعين
 ان يكون بمعناه ولقائل ان يقول ان كون العامل بمعنى المفهم المطلق لا يدل الا على حذف عامله
 لا على حذفه وجوبا الا ان يقال ان وجوب حذفه يعرف من الضابطة الكلية يعني في كل موضع وقع
 المفعول المطلق فيه مثبتا بعد نفى او معنى نفى ا يكون فيه وجوب حذف العامل (قوله وانما
 اورد مثالين) قيل المفهم المطلق في المثال الاول للتأكيد وفي الثاني للنوع لان سير البريد نوع
 من السير وانما لم يتعرض للشئ له لانه انما يتم اذا كان المفهم المطلق منحصرا في التأكيد والنوع مع
 انه قد يكون للعدد ايضم وقيل انما اورد مثالين اشارة الى ان تقدير الفعل قد يكون قبل الا
 وقد يكون بعدها ويجب تقديرهما في المثال الاول بعد الا والا يلزم استثناء السير من السير
 المطلق فيلزم استثناء الشئ من نفسه وفي المثال الثاني يصح تقديره بعد الا كما يصح قبلها

فانه على تقدير انتقال يوة قبلها يلزم استثناء الخاص عن العام ويوجائز (قوله اوالى ما هو مفهوما
 للمبتدأ) اي فعل ذات المبتدأ (قوله والى ما يشبه به فعله) اي الى شئ يشبه بهذا الشئ فعل
 المبتدأ وهذا الشئ هو مير البريك فيكون المفعول المطلق مشبها به والبريك بالفارسيه يواك (قوله
 وقع تفصيلا) قيل القرينة على حذف العامل هي مضمون الجملة فانويذنتقل الذهب منه الى
 اثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى اثاره قرينة لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة اليه بيينة
 بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفس المفعول المطلق لانه يتعين ان يكون بمعنى
 هذا ما ذكره مولانا هضم اقول اثاره هي منة المؤمنين بهم وهي غير مذكورة لان المنة مفهومة
 من العامل وهو حذف فكيف يصح قوله لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة اليه بيينة واقول ايضم
 ان يكون العامل بمعنى المفعول المطلق انما يدل على حذف عامله لانه حذفه وجوبا الا ان يرقم
 ان وجوب حذفه يعرف من الظابطة الكلية لان في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثـر
 مضمون جملة اه يكون فيه وجوب حذف الفعل قيل لم يقع كل واحد من مناه فداء تفصيلا لاثـر
 مضمون جملة متقدمة بل وقع مجموعها تفصيلا لاثـر مضمون جملة واجيب بان المثال هو مجموعها
 لا كل واحد منهما ويصح اطلاق المفعول المطلق على مجموعهما لانه اسم جنس يطلق على التليل
 والتثمين واجيب انضم بان قوله تفصيلا منصوب على نزع الخافض اي وقع للتفصيل سرى كان
 نفسه للتفصيل او وقع بانضمام امر آخر اليه للتفصيل فتحصح التمثيل بكل واحد منهما لان كل واحد
 منهما مع انضمام امر آخر للتفصيل (قوله والمراد بمضمون الجملة اه) قيل الاثر المذكور في
 العبارة قبل مضمون الجملة فبياناه مقدم بحسب امارتية فلا بد من بياناه اولا واجيب بان معرفة
 المضاف من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف اليه اولا ويمكن الجواب عنه ايضم بان
 بيان اثر الشئ انما يكون بعد معرفة ذلك الشئ مع قطع النظر عن كونه مضافا اليه وبهذا الجواب
 مقتضا ما يرقم ان التفصيل مقدم على الباقي من القيود فلا بد من بياناه اولا لان بيان تفصيل
 الشئ انما يكون بعد معرفة ذلك الشئ وقوله متقدمة ببيان للواقع او احتراز عما قدم التفصيل على
 الجملة مثل اما تمنون منا واما تفنون فداء ففنون والوثاق (قوله مصدرها) اي مصدر المفهوم
 منها فنى العبارة مسامحة فلا يرد انه لا يكون للجملة مصدرا وان قلت هذا يصح في الجملة الفعلية
 دون الاسمية كزبد جسم او انسان لانه ليس له مصدر قلت لاذم وقوع المفعول المطلق تفصيلا
 لاثـر مضمون جملة اسمية ولو سلم فنقول اخذ معنى المصدرى من الجملة الاسمية باعتبار ترتيبها
 المسند بالمسند اليه بالحق تاء المصدرية بالمسند نحو جسمية زيد او انسانية زيد على انه
 يمكن استنباط المعنى المصدرى من الجملة الاسمية ايضم (قوله وبانـره غرضه) اي غايتها زانها
 هي غاية الشئ اثره لان غاية الشئ يحصل بعد ذلك الشئ كما ان الاثر بعد المـثر وانهم

ابن ابيتهوم من كلامه ايضاً لا يجوز جعل 'مافعم' الملق مفعولاً له مالا فهذا لا ينافي كون منادياً
 مفعولاً مطلقاً في الكلام بتقدير الفعل فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من ان فرض الشيء اثره عليه وبينه
 الواضحة يسمى اثره وح نقول الظان يجعل مثل فشد والوثاق فاما ما نابعد واما فداء مفعولاً له
 فيستغني عن تقدير العامل كما يستغني عن تقدير العامل في ضربته تاديباً بان يقر ضربت
 وادبته تاديباً انتهى كلامه وايضاً جعله مفعولاً له يابى عنه قوله بعد في قوله منابعد لان علة
 المنية هي شد الوثاق كما ان علة التأديب هي الضرب في ضربته تاديباً في ذكر بعد لغوبعد
 كما لا يجوز ان يقر ضربته تاديباً بعد وايضاً فاء التعقيب يابى عن جعله مفعولاً له فان كلمة بعد
 تأكيداً للتعقيب عند جعله مفعولاً مطلقاً وفي جعله مفعولاً له لا يجوز ذلك كما لا يخفى ثم
 المراد من الاحتمال المفهوم من قوله بيان انواعه المحتملة هو الاثر على سبيل البدل (قوله
 اي لان يشبه به امر آخر) واعلم ان المفعم المطلق هو المشبه لا المشبه به فمعنى قوله مررت به فاذا
 له صوت ١٢ هو يصوت صوتاً مثل صوت حمار او كصوت حمار لكن شاع اطلاقه على المشبه به
 باعتبار قيامه مقامه فيكون المفعم المطلق هو الموصوف وهو لا يكون مشبهاً بل المشبه به
 هو الصفة فيقيم للصفة مفعولاً مطلقاً باعتبار الموصوف ولكن اطلاق المشبه به على الصفة باعتبار
 نفسها لا موصوفها نقول لان يشبه به امر آخر بمعنى لان يشبه بمائات منابه امر آخر لان
 الواقع بعد الجملة هو مائات منابه لا المفعم المطلق لا يقر اذا كان قوله لان يشبه به امر آخر
 بمعنى المذكور فيخرج عن الضابطة ما اذا وقع المفعول المطلق نفسه بعد الجملة لا نقول قد جرت
 مادتهم على خلافه ولزوم المصدر في موضعه وانك خبير بان لو فسر قوله ما وقع للمتشبيه بقولنا
 اي موضع مصدر وقع اي المصدر لان يشبه به امر آخر لم يتوجه عليه هذه المناقشة كما لا يخفى
 ولذا قل ان يقول لم لم يفسر قوله ما وقع للمتشبيه بقولنا اي لان يشبه المفعم المطلق بامر آخر
 وبارة المصدر لا يابى عن هذا التفسير نعم لو قال ما وقع للمتشبيه به فتفسير الشارح مناسب له
 والجواب ان الظ من كلامه ان يحذف العامل بدون المفعم المطلق فلو فسر كلامه عليه يلزم خلافه
 ايضاً فالشم حمل كلامه على الظ (قوله واحترز به) اي احترز به من الالهام الذي لم يكن للمتشبيه
 تحول بين صوت صوت حسن فلا يكون الصوت الثاني مفعولاً مطلقاً بحذف فعله وجوباً فهو خارج بقوله
 للمتشبيه فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من انه يرد عليه واخوانه وهوانه خارج من المفعم المطلق
 لان القيود انتهى كلامه ويمكن ان يقر انه احتراز من المصدر الذي ليس للمتشبيه مع قطع النظر عن
 كونه مفعولاً مطلقاً ثم ان هذه الالهام الثلاثة مرفوعة والصوت الثاني محتمل ان يكون بدلاً من
 الصوت الاول فيحتمل ان يكون صفة له باعتبار لاحقه وهو حسن لانه صفة للصوت الثاني في يلزم
 ان يكون الجنس صفة للعام فلا يلزم ان يكون الشيء صفة لنفسه كما يكون قرآناً جالاً باعتبار كونه

عربيا في قوله نعم انا انزلناه قرآنا عربيا ولو كان قرآنا فقط حالاً من الضمير في انزلناه وهو راجع الى
 القرآن لا معنى للكلام بخلاف ما اذا كان حالاً بامتجار قوله عربيا لانه ح يكون الاخص حالاً من
 الاعم وهو جائز ويكون قرآنا من الاحوال الموطئة والاحوال الموطئة هي التي يكون صفتها حالاً في
 الحقيقة (قوله اي حال كونه د الاية) فيكون قوله علاجا حالاً عن الفاعل اي المعنى المطلق
 يحتاج في هذه الصورة الى فعل من افعال الجوارح وانما اعتبر هذا لانه يدل على الفعل
 المقدر وهو الحدث و افعال الجوارح كما تتجدد اي تحدث على سبيل التجدد كك يتجدد
 بامتبار الحدث (قوله لان الزم ليس من افعال الجوارح) بل من افعال القلب لان الزم
 هو الاجتناب عن المناهي وهو من افعال القلب وان كان يظهر اثره في الجوارح (قوله واحترز به عن
 نحو صوت ا) اي احترز به عن المصدر الذي ليس بعد جملة مع قطع النظر عن كونه مفعولاً مطلقاً مع
 كونه صالحاً له كما احترز بقوله للتشبيه عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر عن كونه مفعولاً
 مطلقاً على ما مر (قوله مشتملة على اسم) انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر لان الجملة
 بسبب اشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل لان هذا الاسم بمعنى المفعول المطلق فيدل على
 الفعل المقدر لان الفعل ايضاً بمعناه وبسبب اشتمالها على صاحبه يدل على ما لا بد منه وهو الفاعل
 (قوله بمعناه) وقائل ان يناقش بان الصوت الاول في المثال ليس بمعنى الصوت الثاني لان الصوت
 الاول لزبه والثاني لجمار وجوابه يظهر مما ذكرنا في بيان التعريف فتأمل (قوله فاذا له) بدون
 التنوين واعلم ان الصوت الثاني منصوب على المصدرية بنقلير العامل كما هو المقصود من التمثيل
 هنا ويجوز نصبه بنزع الخافض اي كصوت حمار ويجوز نصبه على الحالية ويجوز رفعه ايضاً
 على انه يدل من الصوت الاول او طاف بيان له او صفة له بنقلير المثل (قوله اي يصوت)
 بسكون الواو لا بالتشديد لانه لا بدح ان يقول التصويت موضع الصوت وانما يجب الخذف
 لسد الجملة السابقة مسدداً للخلاف ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون عاملاً هو الصوت الاول
 اي مررت به امس او الان فاذا له صوت ا لان المصدر يعمل عمله اذا كان بمعنى الماضي
 او الحال او المستقبل والجواب ان المصدر العامل اما يعمل اذا كان في قوة ان مع الفعل وكلمة
 ان للرجاء والطمع مع ان الصوت الذي وقع منه متحقق الوقوع (قوله من صات الشئ صوتاً) يعني
 ان صوتا جاء مصدره بمعنى التصويت فتح يكون بمعنى صوت بتشديد الواو ومعناه ح او ازكر ون
 وجاء غير المصدر ايضاً ومعناه ح او ازكر والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولاً مطلقاً فلا يصح التمثيل
 على هذا التقدير فلان قال من صات الشئ صوتاً يعني صوت نهو بتا فاد اعرفت هذا فذكره
 الفاضل الحلو في شرحه لا كما فجة من ان الناهل فيه هو يصوت بنضعيف العين وهو ظاهر
 لا يتم ان اصل التركيب مررت به فاذا له صوت يصوت بنضعيف العين صوت حمار ولا منبأ قشبة

في ان اصله هك ابد ايل قوله من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويوتا فيصح ح ما ذكره الفاضل
الخلواني لانه اورد الاصل في كلامه لانا نقول عند رعاية الاصل لا بد ان يقول مررت به فاذا له
تصويت يصوت بتضعيف العين تصوييت حمار وايضم يهيج ح قوله من صات الشئ صوتا بمعنى
صوت تصوييتا لغوا بلا فائدة (قوله نحو مررت به فاذا له صراخ) انما مثل بمثاليين لان المفعول
المطلق في الاول جاء بمعنى المصدر وفي الثاني لم يجزى بمعنى المصدر بل استعمال استعمال
المصدر فانه اسم بمعنى المصدر (قوله وقع مضمون جملة) والمراد بمضمون الجملة ههنا ليس ما سبق
من المصدر والمضاف الى الفاعل او المفعول بل المراد به ههنا محمل الجملة فما ذكره الفاضل السم من
ان مضمون الجملة ههنا ما ذكره سابقا والمصدر المنسوب الى الفاعل او المفعول وحقا بالندبة الى
زيد قائم ليس كذلك ليس بشيء ثم اجاب عنه وقال اللهم الا ان يقيم المصدر الماخوذ من زيد قائم
حقيقة هو ذلك القول المحتمل انتهى كلامه ويناقش فيه بان المفعول المطلق وهو حقا لم يقع مصدر
مضافا الى الفاعل او المفعول ناسل واحترز به عما وقع مضمون مفرد كالمفعول المطلق المتاكيد في مثل
ضربت ضربا فان ضربا وان اكمل نفسه لكبه وقع مضمون الدخول الذي هو ضرب (قوله لا محتمل له
غيره) واحترز به عن المفعول المطلق الذي وقع مضمون جملة ولكن يكون له احتمال غيره كالضابطة
الثانية لا يقيم لوجه للاحتراز عنه لان المفعول المطلق الذي احتمل غيره داخل في هذه المواضع
فلا وجه لاجراجه بهذا القيد لانا نقول نعم هو داخل فيها ولا يمكن ما كان كل واحد منهما مسمى
باسم على حدة وهو التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره فاحترز عنه فانه ح اقرب بالقبض ثم اعلم ان
مجدا محشي مولانا عاب قال ان لا ي قوله لا محتمل لها بالنفي الجنس والمجنس مصدر ميمي بمعنى
الاحتمال وهو اسم لا ولها خبره وقوله غير بالانصب مفعول لقوله محتمل انتهى كلامه وقال مولانا
عصم والمشهور هو غير بالرفع لا بالانصب فيكون غير بالرفع خبر لا وقوله محتمل اسم مفعول كما هو
الظن فهو اسم لا وقوله لها صفة له اي ثابت لها فيكون ظرفا مستقرا اقول انما لم يذكر مولانا عاب
الى هذه الاحتمال لتوافق الضابطة الثانية لان قوله لها في الضابطة الثانية خبر لقوله محتمل
لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره لعدم جواز تقدم الصفة على موصوفها ثم قوله غير محتمل ان يكون
منصوبا على المفعولية ومحتمل ان يكون مرفوعا على الصفة ثم اعلم ان المراد من الغير هو
الغير المضافي فتح انك دفع ما يقرر ان الاعتراف قد يكون بطريق الصدق وقد يكون بطريق الكذب فتح
يكون لها احتمال غير وذلك لان الجملة لا محتمل الغير المضافي لان من قال له علي الف درهم
هو ضم اليه قوله اعترافا او لا وج يجب عليه الف درهم ولم يكن لها احتمال غيره والحاصل
ان الجملة لا محتمل ما ينافي الاعتراف من حيث الاقرار وان احتمل الصدق والكذب من حيث
انه انخير (قوله علي الف درهم اعترافا) بقوله الف درهم مبتدأ والخبر هو قوله علي ومحتمل

ان يكون الظاهر قوله له لان كلاهما ظرف يحتمل ان يكون خبرا وعلى التقدير الاول معناه
 بالفارسية هزار درهم بر من است ويراو على التقدير الثاني معناه هزار درهم ويراو است بر من
 فيكون قوله له من متعلقات الخبر على التقدير الاول ويكون قوله علي من متعلقات الخبر على
 التقدير الثاني (قوله يوكد نفسه) اي نفس معناه كالمفعول المطلق المتاكيد في مثل جلست جلوسا
 واعلم انهم لما جعلوا كل واحد من الضابطين مسمى باسم واحدة فجعلهما ضابطين والا يمكن
 جعلهما ضابطة واحدة بان يقال منها او وقع مضمون جملة سواء لا محتمل لها غير اولها محتمل غير
 (قوله ولو بالاعتبار) وهو في ذيل النفي اي لا يوكد امر ايغائره ولو كان هذا التغاير بالاعتبار
 اي ليس بين قوله له علي الف درهم وبين قوله اعترافا تغايرا اعتباريا ايضلا لان مضمون الجملة
 من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدر عين ما هو منصوص عليه بلفظ الجملة فلم يكن التغاير
 اعتباريا فيه ايض بخلاف زيد قائم حذانا لان مضمون الجملة فيه من حيث انه منصوص عليه بلفظ
 المصدر يوكد نفسه ولا يكون له احتمال الغير واما من حيث انه يفهم من لفظ الجملة لا يوكد اي
 المفعول المطلق نفسه ويكون لها احتمال الغير وهو الكذب فمضمون الجملة فيه من حيث انه منصوص
 عليه بلفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة لا يتم المغايرة الاعتبارية بوجوده هنا كالضابطة الثانية
 لان الاعتراف من حيث انه يفهم من لفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة لانا نقول هذا التغاير
 ليس بملفت اليه لان التغاير هنا في الدال لافي المدلول والتغاير المعتبر هو الذي كان في جانب
 المدلول لا الال فان الدال على تقدير هو قوله اعترافا وعلى تقدير آخر هو قوله له علي
 الف درهم ولكن لا يمكن ان يكون التغاير في مدلوليهما بخلاف زيد قائم حذانا لان مدلوليهما متغايران فيكون
 التغاير ح ملفتا اليه (قوله مضمون جملة) احتراز عما وقع مضمون مفرد مثل القهقري في رجع
 القهقري يعني كرجوع كردن پس پس فان القهقري وقع مضمون مفرد وهو الرجوع وله
 محتمل غيره فان الرجوع يحتمل القهقري وغيره وان قلت مضمون الجملة ما يفهم منها وما يفهم
 منها وهو الصدق والكذب معا فلم يكن المفعول المطلق مضمونها ويمكن الجواب عنه بوجوبين الاول
 ان مجمل الصدق والكذب كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كك الصدق فقط مضمونها ولثاني
 ان مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا لان مضمون الجملة هو الذي يدل
 الجملة عليه وهي انما يدل على الصدق فقط وقد قال بعض الشارحين ان الخبر يدل على الصدق
 ويحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ (قوله والحق والباطل) عطف تفسير لقوله الصدق
 والكذب لا يقال قوله علي الف درهم ايضلا يحتمل الحق والباطل لانه ايضلا كلام خبري وكل
 كلام خبري كك فلم يقع اعترافا فاح مضمون الجملة ولها احتمال غير ايضلا لانا نقول نعم لكن
 المقص من قوله يحتمل الحق والباطل انه يحتمل لهما باعتبار هذا المعنى والمقص من قوله له

بالفرد هم هو عدم الصدق والكذب جميعا باعتبار هذا المعنى فالمقصود في الاول هو افادة
مضمون الاقرار فانه لا يحتمل الكذب وان كان يحتمل الصدق والكذب في نفس الامر واما المقصود
في الثانية هو افادة مضمون الحق والباطل وهي يحتمل لهما فان قلت الاقرار قد يكون كاذبا
وقد امتهن اقرار الكاذب عند الفقهاء نعم يكون فيه ما فيه قلت لو تأملت في الجواب تاملا تاما يزول
هذا التردد منك (قوله لانه من حيث ا) هذا دفع دخل مقدار تقريره ان تاكيد الغير محال لان
معنى التاكيد هو ان يقلب بشيء واحد مرتين فلا يكون حقا تاكيدا الا لنفسه من حيث هو
محتمل الجملة فكيف يصح قوله ويسمى تاكيد الغير وتقرير الجواب ان المراد من المغايرة هو
المغايرة الاعتبارية وهي موجودة ههنا فان مضمون الجملة من حيث انه منصوب عليه بلطف
المصدر راي من حيث ان المصدر يدل عليه مريحا مغاير له من حيث ان الجملة محتملة له بخلاف
المغايرة التي في الضابطة الاولى كما ذكرنا ثم لا يخفى عليك ان الضمير في قوله لانه راجع الى
مضمون الجملة والضمير في يؤكد الى المفعول المطلق وقوله وصف الاحتمال اي احتمال الموكد
اسم مفعول لانه يحتمل الحق والباطل وقيل انهما يعنيان في الضابطة الاولى تاكيد النفسه لان الجملة
المتقدمة كما كانت مستلزمة له جعلت بمنزلة نفسه فيسمى تاكيد النفسه وسمى في الضابطة
الثانية تاكيد الغير لانه لما لم يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الاول فيسمى تاكيدا
لغيره (قوله فالموكد اسم مفعول) وهو الجملة والموكد اسم فاعل هو المصدر ثم ان التعريف وقع
في موقعه وان كان فيه نوع خفاء عند من لم يتأمل فيه (قوله وصف الاحتمال) وشاربه الى ان احتمال
الكذب في الجملة والخبر احتمال عقلي فمضمونها ليس الا الصدق فلا يرد ان مضمون الجملة وهو
الصدق والكذب ليس منصوبا عليه بالمصدر (قوله ويحتمل ان يكون المراد ا) بان يكون اللام
للاجل والعللة لا للمصلحة فمعنى قوله لاجل غيره وهو انه لم يدخل الغير في الداهية فقوله ليندفع
بمعنى ليندفع الغير عن ذهن المخاطب فـ يكون الباقي هو احتمال واحد وهو الصدق ويحتمل ايضاً
ان يكون المراد من قوله ليندفع اي ليندفع الاعتراض لا ليندفع الغير اي غير هذا الاحتمال لانه
اذا كان اللام للمصلحة قد يرد الاعتراض عليه وهو ان تاكيد الغير محال ما مر آنفاً واما اذا كانت للاجل
لا يرد ذلك كما لا يخفى ولكن يحرج يرد عليه انه ينبغي ان يكون اللام في الضابطة الاولى ايضاً للاجل
للمصلحة لتحسن التقابل فلهذا قال الشارح وعلني هذا ينبغي اياه وحاصله انه جاز ان يكون
اللام في الضابطة الاولى ايضاً للاجل اي تاكيد الاجل نفسه بان يكون نفسه علته للتاكيد فمعنى
قوله ليتكرر ويتقرر اي ليتكرر ويتقرر نفسه في الداهية فـ يحسن التقابل لان قوله لاجل
نفسه مغاير لقوله لاجل غيره بتدبير المعنى قال مولانا عصم اذا كان اللام في الضابطة الاولى
للاجل يضمن لا يحسن التقابل لاسك فاعرف فيما ان قوله لاجل نفسه بمعنى ان نفسه علة للتاكيد

كما يشهر به قوله ليكثر ويتكرر فذا كان كذلك والتاكيد لاجل النفس بهذا المعنى موجود
ههنا ايهم مع قبيح آخر وهو نكاح احتمال الغير فلم يبق التقابل ح اقول نعم تلك لكن مثلاً
وجه التسمية في الضابطة الدانية اعتبار احد الاحتمالين المذكورين مع شيء آخر وهو ان نكاح
احتمال الغير وليس في البداية الاولى كذلك فاما بلغة بينهما باعتبار القصد (فوله على
صيغة التثنية) اي على صورتها وان لم يكن المراد منه معنى التثنية فان المقصود الاصلي وهو
ان يكون على صورة التثنية (قوله بل للتكرير والتكثير) اي يكون فعله واجب الحذف
على هذا التقدير وهو احتراز عن مثل ضربت ضربين لان قولنا ضربين مفهم مطلق وقع مثني
مع ان فعله مذكور فاما انما للتكرير و لتكثير خرج ضربين في المثال المذكور لانه ليس
للتكرير والتكثير (فوله لئلا يرد مثل قوله نعم فارجع البصر كرتين) فان كرتين مفهم مطلق
مثني ويكون المراد منه معنى التكرير والتكثير لانه بمعنى رجعا مكررا كرتين مع ان فعله
ليس واجب الحذف ومعنى الآية ارجع اي اجعل بصرك رجعا بعد رجوع الى الموجودات فاستقل
منها الى وجود الواحد نعم ولا بد في تسميها من قبيل آخر وهو ان لا يكون المفعول المطلق
للنوع اي لم يكن المراد منه معنى النوع لئلا يرد قولنا ضربت زيدا ضربتي الامير فان الامير
فاعل المصدر وهو مضاف الى الفاعل وقيل المراد من الفاعل والمفعول وهو فاعل الفعل ومفعوله
لا المصدر والمراد من ضربتي الامير في قولنا ضربت زيدا ضربتي الامير هو الضرب بعد الضرب
اي ضربا مكررا كثيرا كما في قوله نعم فارجع البصر كرتين ضربتي الامير مثل صوت حمار
فلا يرد ما ذكره مولانا عصمة الله من ان المثال المذكور خارج بما ذكره الشرح من ان المراد من
المثني ليس معنى التثنية بل مراد منه معنى التكرير والتكثير انتهى وورد على الجواب نفي
ضرب زيد ضربة وهذا الايراد من مولانا عصم (قوله من نعمة التعريف) قيل الاولى ان يتم
من نعمة الحكم والقاعدة لعدم التعريف ههنا ولكن لما يستنبط منه اي من قوله ومنها ما وقع
اي التعريف فلها قال من نعمة التعريف واذا جعل المثال من نعمة فيكون معناه ومنها ما وقع
مثني الذي هو مثل لبيك وسعديك (قوله نكلف) لان امثلة هذه القاعدة لو جعلت داخلية
فيها لزم ان يكون مخالفة للقواعد السابقة لان الامثلة ليست داخلية فيها ولانه يعرف الشيء اولا
ثم يورد الامثلة للتوضيح ولانه لو جعل المثال من نعمة يوهم ان اضافة المفعول المطلق الذي
هو مثني الى المفعول الذي هو ضمير المتكلم شرط لا يتم وقد جعل الشرح المثال من نعمة التعريف
والحكم في قوله واخوك وابوك وحموك ايهما قال وانما لم يصرح بكون القيدين اكتفاء
بالامثلة مع وجود مثل هذا الوهم فيه ايضاً لانه يتوهم ان كون اعراب اسماء الستة بالحروف
مشروطة بكونها موحدة مع ان المثني والمجروح منها ايضاً اعرابها بالحروف فلا يانقول قوله اخوك

اية ايضاً يريد ما بعنوان الا مثابة بل جعلها موضوعاً واثبتت الاحوال ليراد في قوله بالواو
 والالف والياء وايضاً الوهم في الاسماء الستة ليس مثل هذا الوهم كما لا يخفى على المتأمل (قوله الب
 لك الجابيين) وه وصيغة المتكلم من لب لب من باب افعل يفعل فحذف الفعل على سبيل الوجوب
 واقيم المصدر وهو الجابيين وقامه واضيف الى الكاف بتقدير اللام فسقط نونه بالاضافة فصارت الجابيين
 ثم نقلت حركة الباء الى اللام وحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
 وادغمت الباء في الباء لوجود شرط الادغام فيه فصارت لبك (قوله من لب بالمكان) ويراد قوله بالمكان
 اشارة الى ان لب يتعدي بالباء كك الب يتعدي بالياء كما يتعدي باللام فاي راد اشارة الى
 ان لب بمعنى الب (قوله معد يك) اصله معدك اساد ين فحذف الفعل على سبيل الوجوب واقيم
 المصدر مقامه واضيف الي لك فقط الخون بالاضافة فصارت معدك ثم نقلت حركة العين الى
 طاقها وحذفت الهمزة للتخفيف ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصارت معدك الا انه لا يجوز
 ان يكون قوله معد يك غير محذوف الزايد كلبك لانه لم يجرى الثلاثي في معد بمعناه كما جاء
 في لبك (قوله الا ان اسعداه) اي لافرق بين اسعد واللب في كون المراد من كل منهما التكرير و
 التكتثير ولكن الفرق بينهما باعتبار ان اسعد يتعدي بنفسه بخلاف اللب فانه يتعدي باللام ولقائل
 ان يقول ينبغي ان يجعل هذه الضابطة صامعية لا فيامية لان كون المشنى للتكثير يكون صامعياً
 والجواب بان جعلها قياسية لاجل انه اذا دخلت الضابطة القائلة بان كل مصدر مشنى هو للتكثير
 يكون حذف هامله واجب (قوله المفعول به) لبا - للملابسة او للسبب اي هو مفعول بملابسة او
 بسبب لان الفعل تعلق به فوجوده علة له (قوله اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق) ويحتمل ان يكون
 تركه لظهوره لان من البين ان المفعول به لا يكون الا اسماً لا فعلاً ولا حرفاً وانما قد راعى لان ما وقع
 عليه الفعل هو المعنى والمفعول به من اقسام اللفظ قيل لا يحتاج الى تقدير الاسم لانهم يجرون صفات
 المدلولات المطابقة على دوالها فيقيم اللفظ زيد في ضربت زيد انه وقع عليه فعل الفاعل وان كان ذلك
 الوقوع صفة لمعناه ورد ذلك بان هذا انما يصح اذا كان فعل الفاعل واقعا على المدلول المطابق في
 جميع افراد المفعول به وهو محمول جوار ان يقع فعل الفاعل على المدلول التضمني فان من الاستفهامية او
 الشرطية في قولنا من تكرم وقولنا من يكرم اكرم مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات
 وهي مدلول التضمني ومدلول المطابق هو الذات مع معنى الاستفهام والشرط ولقائل ان يقول ان
 المدلول المطابق فيهما هو الذات ومعنى الاستفهام والشرط عارضان لهما واثن علم لكن لا شك ان
 ما وقع عليه فعل الفاعل يكون مدلولاً مطابقاً في اكثر افراد المفعول به فسمى الجميع كذلك تغليباً فهو
 من قبيل تغليب لاكثر على الاقل واعتراض بانه اذا كان ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى والمفعول به
 هو اللفظ فاذا قلنا تلفظت زيد افما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد فلم يصح ان ما وقع عليه فعل

الفاعل هو المعنى كلية ويمكن الجواب عنه باننا لانم ان التلفظ وقع على انظر زيد بل وقع على ما يكون ذلك اللفظ اخبارا منه فيكون ذلك اللفظ آلة لملاحظته وهو معنى بالنسبة الى هذا اللفظ وملامنا ؛ ولكن يجوز ان يكون الحكم بوقوع فعل الفاعل على المعنى حكما على الاغلب ويمكن الجواب ايضا ان لفظ زيد يكون موضوعا لنفسه ايضا لان اللفظ كما يكون موضوعا للمعاني كك يكون موضوعا لانفسها ايضا قيل هذا التعريف يصدق على عمر في قولنا يشارك زيد عمر لانه وقع عليه الفعل واجيب بانه وقع فيه الاسناد لا التعلق وبينهما فرق واجيب ايضا بان المراد من وقوع فعل الفاعل عليه انه كان المفعول عن الفاعل ولا شك ان عمر وايضا فاعل معنى لانه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل معنى وان لم يقولوا له فاعل لفظا ورده مولانا عصم بانه ح يشكل بقولنا ضربت زيدا عمر وافان عمر وا وقع عليه فعل الفاعل مع انه غير فاعل وليس بمفعول به اقول انه وان لم يكن مفعولا به لفظا لكنه مفعول به معنى لانه معطوف على المفعول به فكما يكون المعطوف على الفاعل فاعلا معنى فكذلك المعطوف على المفعول به مفعول به معنى ولقائل ان يقول لو قيل ضربت زيدا عمر وا مع انه لم يضر به في الواقع فيكون الكلام كاذبا ح فيلزم ان لا يكون مفعولا به لعدم وقوع فعل الفاعل عليه مع انه مفعول به ويمكن الجواب باننا لانم انه مفعول به على هذا التقدير ونقول المراد من شأنه ان يقع عليه فعل الفاعل (قوله نعلقه به ا) اي المراد من الوقوع هو التعلق لا التعلق مطلقا لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيدا لانه تعلق فعل الفاعل على زيد مع انه لا يكون مفعولا به بل المراد تعلقه بلا واسطة الحرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع اي متعلق على زيد ولا يقولون في مررت بزيدا ان المرور واقع عليه بالمعنى المذكور على سبيل الاطلاق ولكنهم يقولون ان المرور واقع ومتعلقة به بواسطة حرف الجر لا يقيم لا معنى لا خراج له لانه ايضا مفعول به لانا نقول لانم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر ولقائل ان يقول ان نصب اللغوي ينبغي ان يكون شاملا لنصب المحلي ايضا فالمرور بواسطة حرف الجر منصوب محلا الا ان يقيم ان قولنا مررت بزيدا حارج بقيد بلا واسطة حرف سواء كان منصوبا محلا او لا ثم اعلم ان المراد من التعلق هو تعلقه عليه اولا وثانيا فلا يصدق لتعريف على الحال لانه تعلق الفعل اولا على زيد وعلى قائما ثانيا في ضربت زيدا قائما رلا على التمييز والمستثنى لما ذكرنا ولا يشكل بالمفعول الثاني والثالث من باب العلمت لانه نعلق بمجموع المفاعيل مع ان كونه مذكورا اولا وثانيا وباننا لا يستلزم ان يكون التعلق ايضا كك فان المفعول في الافعال القلوب هو مضمون الجملة فلا اشتغال ح على المفعول الثاني محلا قال مولانا عصم ان الحال خارج بقوله بلا واسطة حرف الجر لان

ضرب زيد قائما في الحقل يربط زيد في حال القيام اقول فيه بعد لا يخفى على ذي عقل ثم
 المراد من التعلق اهم من ان يكون لغيا او اثباتا فم يدخل فيه قولنا ما ضربت (قوله والمفعول المطلق ا) دفع
 دفع دخل مقدر تقرير ان التعريف صادق على المفعول المطلق لانه وقع عليه اي تعلق عليه
 فعل الفاعل وتقرير الجواب ان المفهوم من قوله وقع عليه فعل الفاعل هو مغايرة المفعول به لفعل
 الفاعل فم يخرج المفعول المطلق لانه ليس مغايرا لفعل الفاعل بل هو عين فعل الفاعل ولهذا قال بمعنى
 في تعريفه لا يتم اذا اقيم المفعول المطلق موقع الفاعل مثل ضرب ضرب شديدا فم وقع الفعل عليه
 لان في المفعول ما ام بهم فاعله يكون وقوع الفعل لا قيامه فكيف يصح ما ذكر من انه لا يصح احداث
 الوقوع اية لانه عين فعله لانا نقول المفعول المطلق لا يقيم مقام الفاعل بل اقيده مخصص فم يكون
 مغايرا لفعل الفاعل فم يصح اسناد الوقوع اليه قال مولانا ضم وتبعه الفاضل السمع ان المفعول
 المطلق خارج من تعريف المفعول به بما خرج به المفاعيل الثلاثة الباقية لان ضربا في ضربت ضربا
 لم يقع عليه فعل الفاعل لانه لا يتم ان الضرب واقع على الضرب بل الضرب في ضربت ضربا
 مفاعلا فاعل فعل مذكور بدعنا لانه واقع عليه فعل الفاعل وكذا في المفاعيل الثلاثة الباقية
 فان المفعول فيه م لا لم يقع عليه فعل الفاعل بل هو مما فعل فيه فعل مذكور وكذا المفعول له
 والمفعول معه فلا يحتاج في خراجه الى ما ذكره الشارح لانه لا صلة ما ذكره الفاضلان المذكور ان اقول
 ان كلام الفاضلين المذكورين مبني على انهما حذرا الحرف في قوله بلا واسطة حرف على حرف
 الجر كما حمله المدرسون الذين في زمانى على هذا والمشهور بين طلبة العلم ايضا كك فنقول
 المراد من الحرف في قول الشارح هو الحرف مطلقا سواء كان حرف الجر او غيره وعليه يدل اياد الحرف
 منكرا فان النكرة في سياق النفي تفيده العموم اي بلا واسطة شئ من الحروف فم كما يخرج قولنا
 مررت بزيد كك يخرج المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان الواسطة فيها هي في واللام ولو او
 به معنى مع لانه وان وقع اي تعلق عليها فعل الفاعل لان معنى التعلق هو النسبة والربط ويكون
 للمعامل ربط بمعموله ونسبة به ولكن ذلك بواسطة الحرف فاذا تعلق الفعل بلفظ الضرب من حيث
 انه مفعول مطلق فيصدق تعريف المفعول به عليه فم بقي المفعول المطلق فهو خارج بما خرج الشارح به
 لعدم واسطة الحرف فيه فاعلم ذلك فاني رأيت علماء رماني فابهم تكلموا علي وفق الكلام الفاضل
 المذكور مولانا عصم ولكن الكلام بعدا لوجه يدخل كلام الشارح الموفق النصيح وبما ذكرناه خرج كلامه
 من الخلل كما لا يخفى (قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبارا سنادا ا) وهذا دفع دخل مقدر تقريره
 ان التعريف صادق على زيد في ضرب زيد علي صيغة الجمع لانه وقع عليه فعل الفاعل وتقرير الجواب
 ان المراد بفعل الفاعل فعل اعتبارا سنادا الى الفاعل الحقيقي لا الحكمي فلا بد ان يكون المفعول به
 غير الفاعل حقيقة او محكما كما يكون غير الفعل ايضا وكك خرج الفاعل الابان الشارح جعل المفعول مالم

يسم فاعله مادة الاشكال دون الفاعل لما مبتته الى المفعول به في الاشتراك في المفعولية وحي يظهر الجواب
من الفاعل بالطريق الاولى لا يتم لا يرد الاشكال على الفاعل لان الفعل قائم عليه لا نأقول قد عرفت
ان المراد من الوقوع هو التعلق قيل التعريف يصدق على المبتدأ مثل زيد ضربته فانه وقع
عليه فعل الفاعل اي فعل اعتبار اسناده اليه لانه وقع فعل الفاعل على ضمير الراجع الى زيد فيكون
الوقوع على ضمير الشيء وقوعا على ذلك الشيء كما يكون الاسناد الى ضمير الشيء اسنادا اليه
لا يتم في جوابه بان المراد ان المفعول به اسم المنصوب الذي وقع عليه لانه نأقول ح يلزم الدور
لانه عرف المفعول به الذي هو من المنصوبات واخذنا المفعول في المعرفة يستلزم الدور تأمل فالجواب
منه بان المراد ان التركيب يدل على وقوع الفعل عليه فلا يدل تركيب زيد اضربه عليه
بل يدل على ان يكون زيد فيه محكوما عليه ويمكن الجواب ايضا بان المراد وهو وقوع فعل
الفاعل عليه بلا واسطة كما هو متبادر من التريف قيل هذا التريف لم يصدق على عمر واني قولنا
اعجبني ضرب عمر فان قوله ضرب فاعل اعجبني وهو اي الضرب فاعل في عمر وافيكون عمر وامفعول
به للضرب لا اعجبني مع انه لم يصدق عليه انه فعل اعتبار اسناده الى الفاعل لان الفعل الذي
اعتبر اسناده اليه هو اعجبني لا الضرب ويمكن الجواب بان يتم جازا ان يعتبر اسناد الضرب
لا يضم الى الفاعل لان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل فيكون الضرب في قوة ان يضرب وفيه
ضمير هو فاعله قال مولانا عظم الاول فاعل اسنادا مفعول قوله فعل اعتبار اسناده وكذا الاولى موضع
قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يصدق انتهى كلامه اقول يصدق على زيد في ضرب زيد انه اسنادا فعل
الفاعل الى ما هو فاعل حقيقة في نفس الامر الا ان عدم ذكر الفاعل اما لجهله او لتعظيمه او غيرهما
لكن لم يعتبر اسناده اليه فم قوله الاولى لم يصدق موضع قوله فانه لم يعتبر اسناده كاذب لما عرفت
(قوله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما) تقرير الاشكال ان درهما في اعطي زيد درهما يلزم ان
لا يكون مفعولا به لعدم وقوع فعل الفاعل عليه بل وقع عليه فعل المفعول وتقرير الجواب قائم من
كلامه قصص سر لا يتم لا يحتاج الى هذا التعميم في الجواب لانه وقع فعل الفاعل الحقيقي على درهما
في تركيب من التركيب وان لم يقع هو لا نأقول المراد من كونه في هذا التركيب لا يتم يكون وقوع
فعل الفاعل الحقيقي في هذا التركيب ايضا كما يكون فيه وقوع فعل الفاعل الحكمي لان داد
شدن را دادن لازم است لانا نأقول المراد هو وقوعه صريحا مطابقة لا التزاما فان الملزوم لا اعتبار له
(قوله وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل) لانه بسبب ذكره خرج زيد في ضرب زيد ودخل درهما
في اعطي زيد درهما (قوله فلا يرد انه لو قال ما وقع الخ) لا يتم عدم الورد ممنوع لان للمعتراض
ان يقول ان الاختصار في المتن مطلوب لانا نأقول نعم لكن المعتراض لم يدع مجرد الاختصار بل
يدعي صحة التعريف بدون ذكر الفاعل مع كونه اخصر فجوابه ليس الا ان يتم بان الاختصار مسلم

لكن صحة التهذيب بدون ذكر الفاعل من لاء مررت فائدة ذكره (قوله وقد يتقدم المفعول به)
وكذا يتقدم جميع المفعولين على ما ملأها الا لمفعول معه ولما كان الكلام في المفعول به فلذا خصه
بالذكر فلا يرد ما ذكره الفاضل الصمم من ان هذا الحكم جار في المفعول ايضاً فلا وجه لتخصيص البيت
بالمفعول به انتهى كلامه اعلم ان الظن من الفعل هو الاصطلاح مع انه يتقدم على غير « ايضاً كاسم
الفاعل والمفعول ولكن مراده هو الفعل وما هو قريب به في العمل واليه يدل قوله لقوة الفعل
في العدل لقوة العامل الذي هو اسم الفاعل والمفعول ايضاً في العمل كما صرح به الشرح في آخر بحث التمييز
فاشار الشرح بقوله لقوة الفعل في العمل الى ان ذكر الفعل في عبارة المفعول ليس من قبيل الاكتفاء
بما هو الاصل كما في نظائره ولا يتقدم على العامل الذي هو غير اسم الفاعل والمفعول لضعفه في العمل
(قوله من رايتاه) فالاول مثال الاستفهام والثاني مثال الشرط والمراد بتضمنه لهما هو تضمن
ماله صدر الكلام ولا يخفى انه قد يجب تقديم المفعول به عليه اذا كان بين كلمة اما وبين فاء الجزاء
مثل قوله نعم واما اليتيم فلا تقهر فان اليتيم مفعول به لقوله نعم فلا تقهر ولا بد من تقديمه لانه
يجب الفاصلة بين اما وفاء الجزاء وانما لم يتعرض به الشرح لانه لا يجب تقديمه بعينه لان ايراده
قبل الفعل للفاصلة بينهما وهي متحققة بايراد هذين آخر بينهما بان يقرأ واما اليوم فلا تقهر اليتيم
(قوله هذا اذا لم يكن) اي المذكور وهو المتقدم على « بيل الجواز والوجوب اذا لم يكن الجواز
فقوله اما جواز الخ اشارة الى ان تقديم المفعول به على الفعل يكون باحد الوجوه الثلاثة وهي
الجواز والوجوب والامتناع (قوله نحو من ابر ان تكفاه) فلم يجز فيه تقديم المفعول به على
فعله لان المصدرية اذا دخل على المضارع يصير في تناويل المصدر فيصير جانب فعليته ضعيفا
فلا يعمل فيما قبله لا يقرأ جاز تقديمه بان يقرأ ان لسانك تكف لا بنا نقول ح يلزم دخول ان على الاسم
وهو غير جائز ويكون مانع آخر من تقديمه عليه وهو ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة
مثل يضرب زيد فلا يصح ان يقرأ زيد يضربن ووجه المنع ان تقديم المفعول به للتأكيد والاهتمام
اي اهتمام المفعول به ونون التأكيد يكون لاهتمام الفعل فبينهما تخاف ظاهر فان من راي تقديم
المفعول به عليه حين اتصاله بالنون الثقيلة يتعير ذهذه ظاهرا فانه لم يعلم ان المقصود منه اهتمام
المفعول به او الفعل لما عرفت ان التأكيد يوجب كون الفعل اهم فبينا في التقديم الدال على كون
المفعول به اهم وانه اقلنا ظاهرا لعدم المناجات في الحقيقة لانه جاز ان يكون تقديمه عليه لاهتمام امر
واتصال نون التأكيد به لاهتمام امر آخر قال مولانا مصم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص
للاهتمام انتهى كلامه وحاصله ان تقديم المفعول به لا ينحصر في الاهتمام فان تقديمه قد يكون
للتخصيص باننا ضرب زيد اولنا ضرب عمر وامثالا اقول تقدم المفعول به ليس الا للاهتمام ولكن بسبب
الاهتمام قد يكون للتخصيص وقد يكون للمدح او غيرهما وانه ما يجد لك نفع اذا كان تقديمه متعمدا

للتخصيص بدون الاهتمام وليس كذلك (قوله وقد حذف الفعل) قيل توحيث الفعل بالعمال
 إشارة إلى أن هذا الحذف غير مختص بالفعل بل يعم شبه الفعل أي (قوله من اقرب) لا يحقق عليك
 أن هذا القول المضمون المحتمل أن يكون مثالا لتقدير المفعول به على الفعل فإن من مفعول (قوله للمقرينة
 الحامية) أي حاله قرينة وهو قصد و أرادته إلى مكة فقوله أي تريد مكة بمعنى إتريد مكة
 (قوله نخسيسها بالذكر ليس للحضر) فإن ذكر الأعداد هذا الجمهور ليس للحضر فإنه لو قيل
 في مثل البيت مشرون رجلا ليس ذلك للحضر بل للتكثير لأنه يصح وإن كان فيه أكثر من عشرين
 رجلا (قوله في باب الاعزاء) وهو بالفارسية تدرساختر، مثاله اخاك أي الزم اخاك وقوله الزم
 بفتح الهمزة فحذف الفعل لضيق الفرصة (قوله والمنصوب) أي باب المنصوب ومثال المنصوب
 على الملاح نحو الحمد لله الحميد فإن الظم أن يكون الحميد مجرورا بأن كان صفة نعم فلما نصب
 قبلها نصب الله من إلى تقديري أي أعني الحميد وأما ما أقرء رفعه يكون المقدر ح هو أي الحميد
 هو فيكون هو مبتدأ والحميد خبره ولكنه ح ليس مما نحن فيه ومثال لزم نحو أتاني زيد الفاسق
 الخبيث فإن الظم أن يكون الخبيث مرفوعا لأنه صفة زيد فلما نصب في نصب الله من إلى تقديري
 أي أعني الخبيث ومثال الترحم نحو مررت بزيد المسكين فإن الظم أن يكون المسكين مجرورا
 فلما نصب في نصب الله من إلى تقديري أي أعني المسكين وأما رحم المسكين فتفسير الكلام من
 الظم يدل على هذه الأمور (قوله بل لكثرة مباحثها) أي مباحث لأبواب الأربعة لما عرفت
 أن ذكر الأعداد عندهم يكون للتكثير لا للحصر (قوله بالنسبة إلى هذه الأبواب) أي باب
 الأغراء (قوله مقصور على السماع) أي لا يكون قاعدة يعلم له بها مغلاف القياس فإنه أيضا يعلم
 بالسماع من العرب لكن يكون قاعدة يعلم ويقاس بها غيره فلا أشد ح (قوله أي أترك أمراء
 ونفسه) أي أقصر يدك ولسانك منه فالواو في قوله ونفسه يحتمل أن يكون بمعنى مع ويحتمل
 أن يكون للعطف بأن كان معطوفا على قوله أمراء أي أترك نفس المرء (قوله وأقصدا وخيرا لكم)
 قيل لأنم أن خيرا مفعول به لم لا يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أي انتهوا انتزاء خيرا لكم فيكون خيرا
 صفة لمفعول المطلق المحذوف كما سبق في قوله خيرا مقدم و صلماة ولكن العرب قد يذكر فعله
 فاذا قلنا انتهوا من التعطيل تحصيله فيدل انتهوا على القصد الذي بعده أي وأقصدا وتحصيله
 فإنهم قد يذكرون الفصل وجوابه ما نقل عن العلامة التفتازاني من أنه يجب حذفه من حيث أنه
 وقع في كلام الله نعم فلا يجوز ذكره قال مولا ناعم أن خير اسم تفضيل والمفضل عليه هو التثليم
 أي التلبيك الله نعم فيلزم أن يكون في تثليبه الله نعم حسن لكن الأحسن هو القول بوحده انتهى نعم
 مع أنه لا يكون الحسن في التثليم أصلا فاجاب أنفاضل المذكور عنه بأن المفضل عليه ليس هو
 التلبيك بل كل شيء أي وأقصدا وخيرا لكم أي من كل شيء أقول يرد عليه ما ذكره أيضا لأن

واحد من كل شيء والثالثة الا ان يتم انما في كل شيء هو غير التثنية او يتم كون كل شيء
مفضلاً عليه بما متباركاً له صلاحية المفضل عليه من الاشياء او يتم اسم التفضيل قد يستعمل بطريق
الفرض كما في قوله نعم احسن الخالقين او يتم اسم التفضيل قد يستعمل في معنى الفعل ومما ي
الاخير ان جواب من اصل الاشكال (قوله املاً لا جانب) فان من جاء من المفضل فيتم له اتيتم املاً
لا جانب ولا جانب جمع الاجنبي وهذا اشارة الى جواز كون الامل في هذا التركيب في مقابلة
الاجانب فيكون معناه اتيتم الاقارب لا الاجانب فالتنوين في املاً على هذا التقدير عوض عن
المضاف اليه اي اهلك (قوله مهلاً من البلاد) يعني زمين صحت ونرم والحزن زمين يست وبلند
وكلوخ زار والوطى كوفتن راء قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجمل والحزن ما غلظ
من الارض (قوله المنادي) اي موضع وقوع المنادى وفيه معاشرة وقوله هو المظم اقباله اي الاسم
الذي طلب اقباله لا يتم اذا كان الالف واللام عبارة عن الاسم لم يصدق التعريف على شيء من
افراد المعرف لانه لا يكون الاقبال للمفظ بل يكون للمذات لاننا نقول انهم يجرون صفات المذات لولا
المطابقة على ذلك والها ومهنا كذلك ويرد عليه مثل يا الله لانه لا يصدق عليه انه مظم اقباله واجيب
بان نداه تع مجاز لتشبيهه تع بماله صلاحية النداء وزد بان القول بانه تع غير صالح للنداء
بعيد وايضاً القول بالتشبيه اي تشبيهه الله تع بما يكون مظم الاقبال غير مناسب ويمكن ان يجاب
بان المراد المطلوب الاقبال ولو حكما قم يصدق التعريف عليه لانه مظم الاجابة بالفارسية جواب
دادن ويرد عليه نحو يا زيد لا تقبل لانه منهي عن الاقبال فلا يكون مظم الاقبال والجواب انه
مطلوب الاقبال لسماع التهي والمنهي عن الاقبال بعد توجهه (قوله بوجهه او بقلبه) وبهذا التعميم
يدفع الاعتراضين الاول ان من يكون وجهه الى المنادى باسم الفاعل فاذا اطلب توجهه بوجهه
يلزم تحصيل الحاصل والثاني ان طلب التوجه بالوجه غير صحيح اذا كان بين المنادى باسم الفاعل
ومين المنادى باسم المفعول حائل كالحائط مثلاً فلا يصح الاكتفاء بالوجه في تعريفه واجيب عن الاول
ايضاً بان طلب توجهه اعم من ان يكون جواراً ونقاء فيكون فيه طلب التوجه لاجل بقاء وجهه
اليه فيكون الحدوث فيمن لا يكون وجهه الى المنادى وقال مولانا عظم انما عظم التوجه عن الحقيقي
والحكمي لنا قولنا يا الله ويا سماء ويا جبال ويا ارض ثم قال وفيه بحث من وجهين الاول
ان جعل الله تع منزلة من له صلاحية النداء ترك الادب والثاني انه لما عظم التوجه عن الحقيقي
والحكمي قلنا التعميم يغني عن التعميم الاول وهو بوجهه او بقلبه بل لابد ان يكتفي بالوجه
ح لان من يكون وجهه الى المنادى باسم الفاعل ومن يكون بينه وبين المنادى حائل داخل
في الوجه الحكمي بالمعنى الذي ذكره اقول نعم التوجه بالوجه حقيقة داخل في التوجه الحكمي
ولكن لا يحتاج الى دخاله فيه لصحة اجراء توجه الحقيقي الى الوجه بخلاف السماء والارض

والجبال فانه لا يصح اجراء توجه الحقيقي اليها وان قلت تفسيره بالوجه والقلب يشكل بقولنا يا الله
قلت لم لا يجوز ان يكون المراد من القلب هو العلم من قبيل ذكر المحل واردة الحال ويكون
للمواهب تع علم وايض جاء الوجه بمعنى الذات ايضم فيكون الوجه شاملا للمعنيين فشميل الواجب
(قوله كما اذا ناديت مقبلا) اي يوجه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت من هو متوجه
اليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد ومتوجه اليك بوجهه حكما مثل يا صماء ويا جبال اه ولو علم
ان كون الشيء مطلوب الاقبال حكما يستلزم كونه منادى حكما فنقول لما كان الكلام في المفعم به
الذي يكون فعله واجب الحذف قيا ما فينبغي ان يجعل المنادى اعم من الحقيقي والحكمي ليتناول
جميع اقسام المفعم به (قوله من له صلاحية النداء) اي من له صلاحية كونه مطم الاقبال حقيقة
(قوله فهي في حكم من يطلب اقباله) حقيقة بوجهه او بقلبه (قوله بل لا ف المنادى) اي ليس
المنادى منادى حكما لانه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفعج لا بان نزل منزلة المنادى
فادخل حرف النداء عليه (قوله وقصد ندائه) بالكسر عطف على تنزيله لا يقيم ان المصم لو لم
يدخل المنادى تحت المنادى فلا بد على المصم ان يقول وجوبا في خمسة مواضع لا في اربعة
مواضع لانا نقول ذكر الاربعة في العنوان اشارة الى ان له مناسبة للمنادى ثم بين فيما بعد احكاما
خاصة له اشارة الى انه ليس من المنادى (قوله فخرج) اي المنادى بهذا القيد وهو المطم اقباله
(قوله وفيه تحكم) اي في اخراج المنادى ببقوله المطم اقباله وادخال امثال يا صماء ويا جبال بتعميم
هذا القول من الحقيقي والحكمي تحكم او في عدم ادخال المنادى بتعميم هذا القول وادخال امثال
يا صماء ويا جبال ويا ارض فيه تحكم (قوله مطم قبله حكما على وجه التفعج) فيكون في المنادى طلب
الاقبال فقط وفي المنادى طلب الاقبال المقيد بوجه التفعج واليه يشعر قوله فاذا قلت اه فاذا
ناديت ميتا على وجه التفعج فكذلك نقول فارجع الي فاني مشتاق الي وجهك لا تخفى عليك
يمكن تسميق عبارة المصم على وجه لم يتوجه عليه قوله وفيه تحكم بان المصم انما قال في العنوان
وجوبا في اربعة مواضع ولم يقل في خمسة مواضع المتنبية على انه داخل فيه ثم بين احكاما خاصة
له مثل دخول لفظ وعلى المنادى وبه دون المنادى للاشارة الى ان المنادى ايضا قسم من اقسام
المنادى لكن لما كان لهذا القسم من المنادى احكاما خاصة افردة بالذكرة غاية ما في الباب ان هذا
خلاف المتبادر (قوله ونقول له نهال) هو امر بالافارسية بيا تو (قوله فالأولى ادخاله اه)
قيل انما لم يدخله في المنادى لعدم لفظة وافيته مع انها موجودة في المنادى فاذا ادخله
في المنادى فينبغي ان ينادى بآلة نداء المنادى مع ان لفظة واليست من آلة ندائه واعترض
ايضم بانه لو ادخل فيه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان استعمال ياتي بالمنادى مجازا واستعمالها
في المنادى على سبيل الحقيقة (قوله وايضا) بفتح الهمزة واعلم ان يا يكون للنداء اقرب والبعيد

والمتموسط ونقل عن المصنف أنها للنداء البعيد ويرد عليه قولنا يا الله واجيب من ذلك بان الداعي في أمثال هذا النداء استبعد نفسه من مرتبة النداء ويا وهيا للنداء البعيد اتفاقا ويا للنداء المتوسط والهمزة للنداء القريب ثم لا ينادي الله تعالى بالنداء في الهمزة كما قد يحذف ياء في المادى دون غيرها (قوله ليقتبل ريد) فإنه ليس منادى وإن طلب إقباله لعدم صدق قوله بحرف نائب مناب ادعو (قوله بان يكون آلة الطلب) لا يقيم جواز حذف حرف النداء مع كونه نائباً محل بحث لا نناقش قول قد يحذف النائب إذا كان له قرينة كما في ضرب زبد قائما والقرينة ثابتة ههنا وهي كون المندى علماً لأنه إذا حذف حرف النداء منه يسبق الذهن إلى أنه منادى لكثرة نداء العلم (قوله اوللنداء) وإنما لم يجعل تفسير الحرف زلم يقل الحرف لفظاً وتقديراً كما يقتضيه سوق كلام المصنف حيث قال وهو الماطم إقباله بحرف نائب مناب ادعوا لأنه لا يصح جعله تفسيراً للحرف إلا بتكلف بان يقرأ صواء كان الحرف لفظاً وتقديراً بتقدير كان حتى يحصل العامل لقوله لفظاً وتقديراً بخلاف ما إذا كان تفسيراً للنائب فإن نفسه عاملاً فيهما فعلياً ما ذكره من الاحتمالين يكون لفظاً وتقديراً صفة للمفعول المطلق المحذوف لا يقيم ان حاصل ما ذكره صوان حرف النداء في المندى قد يكون ملفوظاً وقلة يكون مقدرافلاً حاجة إلى ما ذكره المصنف فيما بعد من قوله ويجوز حذف حرف النداء لا نناقش ذكره فيما بعد لإفادة الاستغناء المذكور بقوله الامع اسم الجنس اه (قوله اوللنداء) فح يكون قوله لفظاً وتقديراً حالاً من الضمير في إقباله ويجوز الحال عن المضاف إليه حين جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يقيم إذا كان قوله لفظاً وتقديراً تفصيلاً للمندى فلا حاجة ح إلى قوله وقد يحذف المندى على ما ذكره في آخر المبحث لا نناقش ذكره لإفادة قوله لقيام قرينة جوازاً قيل إذا كان لفظاً وتقديراً تفسيراً للمندى فما وجه تخصيص المندى باللفظي والتقديرى فان المفعول به والمفعول المطلق وكذا الحال والتمييز يكون محذوفاً ومذكوراً والجواب بان قوله لفظاً وتقديراً يكون تفسيراً لا حوال المندى لا تفسيراً لنفسه لأنه الماطم إقباله صواء كان ملفوظاً ومقدراً (قوله الا يا اسجدوا) بحذف الالفين مع الاناء هما همزة الوصل فهي ساكنة والالف ايضم ساكنة فيلزم التقاء الساكنين (قوله لكثرة استعماله) فيكون الحقة فيه مطلوبة واللفظة يا حقيقة بالنسبة إلى ادعوا لأنها أول حرف (قوله وإدالة حرف اه) لأنه للنداء وهو طلب التوجه اه فيدل عليه وهي الطلب فقوله ولا فادته فائدته عطف تفسيرى لسابده اي وتفيد فائدته بحسب المعنى اي معنى الفعل وهو لطاب (قوله لسد مسد الفعل) اي قايم مقام الفعل في العمل لا في افادة معنى الفعل فلا يرد ما ذكره مولانا عصم على قوله وعند المبرد حذف النداء قائم مقام احداه يعنى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدار منه جزئى الجملة انتهى كلامه والحوال ايضاً ان الحرف يقوم مقام الفعل في افادة

معناه لان معناه الطلب وان قامت لا يكون بين ميبويه والمبرد مخالفة في ذلك لان ميبويه ايهم
 قائل بكون لفظة يا نايب منا بدلا لمبرد فيكون ما ملائمة مما جميعا قلت المبرد يجعله ما ملا فيه
 حقيقة عدم الفعل كما يكون العامل في الضمير الذي في تحت الظرف في قولنا زيد في الدار
 هو الظرف وهو في الدار حقيقة عدم الفعل واما عند وجود الفعل يكون عامل الضمير المالك
 هو الفعل واما ميبويه لا يجعل عاملا الا على سبيل التجوز فحرف النداء عند مبرد النيابة وفيه
 بحث بان قول المبرد لنداء مسد الفعل يدل على ان اطلاق الانتصاب الي حرف النداء ليس اصالة
 بل بالمجاز لان هذا الاطلاق لاجل انه نائب منابه فيكون الناصب حقيقة هو الفعل المقدر فلا
 يكون بين مذهب ميبويه وبين مذهب المبرد مخالفة لان ميبويه ايضم قائل بكون حرف
 النداء ما ملا فيه مجازا لا يتم ان في الدار في زيد في الدار نايب مناب العامل مع انه عامل في
 الضمير حقيقة فالنيابة لا ينافي العمل على سبيل الحقيقة لاننا نقول لانم ان الظرف نائب مناب العامل
 بل العامل فيه مقدار فعند عدم العامل انتقل الضمير من الفعل الى الظرف كما قالوا واجيب عنه
 بانه جاز ان يكون معنى قول المبرد ان الفعل قد صار معز ولا عن العمل واخذ عمله حرف النداء
 بطريق الارث فيكون ناصبا له حقيقة (قوله اسماء الافعال) اي اسماء الافعال التي هي ناصبة لانه
 ح يكون الضمير مستقرا فيه بخلاف ما اذا كانت رافعة لا يتم ان اسم الفعل بمعنى الماضي والامر مع ان
 حرف النداء بمعنى ادعوا بصيغة المتكلم المضارع لاننا نقول جاز ان يكون اسم الفعل عند بمعنى
 المضارع او نقل حرف النداء بمعنى اقبل وقاعله ضمير المخاطب فاحد جزئي الجملة هو المنادي
 عنده (قوله مثل يا زيد جملة) اي نائب منابها ونقيدها فادتها (قوله ويبني) اي يجب ان يبني
 لانه يجوز ان يبني لان ظ الحال في المسائل الوجوب لا الجواز فالعالم الموصوف بادن مستثنى عن
 الحكم كما ياتي كذا ذكره مولانا عصم (قوله قدم بيان البناء والحذف اه) اي قدم بيان المنادي
 المفرد المعرفة وبيان المنادي المحفوض وبيان منادي المفتوح بالالف على المنادي المنصم الذي
 يكون مضافا ومشبها به ونكرة صرفة وانت خبير باننا لا نحتاج الى بيان التقدم الا ان المسائل
 ان يقول الاولي نقدر بيان المنادي المنصوب عليها لانه قسم من اقسام المفعم به وهو منصف فبحسب
 الى بيلن التحقير قطعاً (قوله لقلتها) لا يتم ان المراد اما قلتها باعتبار الانواع والافراد وان كان
 الاول فالثلاثة متنوعة لان كل واحد من البناء والحذف والفتح يكون نوعا واحداً فالجميع ثلاثة
 انواع وكل انصب ثلاثة انواع مضاف ومشبها به والنكرة الصرفة وان كان الثاني فهو غير معلوم وعلمه
 مستبعد جد لاننا نقول المراد هو الاول لكن المراد من قوله لقلتها هو قلته كل واحد من انواعها بالنسبة
 الى انواع النصب ونقول المستغاث نوع واحد سواء كان باللام او الالف واليه يدل قوله وينصب
 ما هو مما يحمى القلة على القلة بحسب التحقيق ولا استعمال غير مناسب لان الشرح في الكثير بعد

الترافع من القليل يناسب الكثير والقليل بحسب الذكر لا بحسب التحقق (قوله ولطلب الاختصار) لا يتم يمكن اختصار المنادى في المفرد المعرفة ايضاً بان يتم المنادى المنصوب في كذا والمنادى المستغاث باللام في كذا والمنادى المستغاث بالالف في كذا وما صوامعاً منادى مفرد معرفة لانا نقول الاختصار المذكور في الكتاب مرجح لان الاختصار فيه في ثلثة اشياء وهي المنادى المضاف والمشبّه به والنكرة لصرفه بخلاف الاختصار فيما ذكرنا من الاختصار فيه في شيئين واحد وهو المنادى المفرد المعرفة (قوله اي على الضمة) فان قلت لم يبنى على الضمة دون السكون او على حركة اخرى قلت اما بناء على الحركة فللاشارة الى ان بناء عارضي لا أصلي ولو بني على الفتح لا لتبس بعمل لا ولو بني على الكسر لا لتبس بمنادى المضاف الى ياء المتكلم الذي حذف ياءه واكتفى بالكسر كما في قوله تع يا عباده والاصل يا عبادي لا يتم الاعراب لا يختصر فيها فان البنون في ضربان ايضاً اعراب لانا نقول الكلام في اعراب الاسم (قوله في غير صورة النداء) انما قال ذلك لدفع ما يقع ان المنادى المبني لا يكون مرفوعاً حين كونه منادى ويحتمل ان يكون ايراده لدفع ما يقال يلزم من كلامه ان يجتمع البناء والاعراب في اسم واحد ويلزم ان يكون كل من الضمة والالف والواو رفعا في المنادى المفرد المعرفة فيكون اطلاق المنادى عليه باعتبار ما يؤول اي باعتبار ما يصير منادى بعد ذلك ففيه مجاز وار تكاب المجاز لاجل ان الضمير في يرفع راجع الى المنادى وما اذا كان راجعاً الى الاسم يندفع المجاز كما هو اختيار بعض الشارحين فهو خلاف سوق الكلام لان السوق يقتضي ان يكون الضمير في يرفع الى المنادى لان الكلام فيه (قوله او الفعل مسنداً) وح لا يحتاج الى قوله في غير صورة النداء لا يتم لا يكون لهذا القول معطوف عليه لانا نقول هذا عطف بحسب المعنى بان المراد من قوله يرفع به ان الفعل وهو يرفع معنداً الى الضمير الذي هو راجع الى المنادى فكأنه قال ان الفعل مسند الى المنادى فمحتمل ان يكون قوله به ظرف لغو متعلق بالفعل المذكور والفعل مسند الى قوله بضمي يبنى المنادى على ما يكون الرفع به فلا يند كرمحل الرفع فقول به ح مفعول ما لم يحسم فاعله (قوله وارجاع الضمير الى الاسم) اي ارجاع الضمير في يرفع الى الاسم لا الى المنادى لدفع ما هو غير ملائم لسوق الكلام متاعرفنا انفا قال الفاضل المسم يجوز ارجاع الضمير الى الاسم الذي في المنادى لان المراد بالمنادى الاسم المطلوب اقباله فيجوز ارجاعه اليه مع قطع النظر عن وصفه كارجاع هو الى العدل في اعد لو هو اقرب المتقوى انتهى كلامه اقول المراد من الاسم المذكور اما الاسم المطلوب اقباله وهو المنادى او الاسم الاعم وعلى الاول يلزم كون المنادى المبني مرفوعاً او يلزم اجتماع الاعراب والبناء وعلى الثاني يلزم ما ذكره من ان ارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام كما لا يخفى ولعل الفاضل المذكور اخذ كلامه من كلام مولانا احمد حيث قال ولعل ان تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعد له اعد له اعد له

تم كلامه اقول ذات المنادى هو اسم مع قطع النظر من كونه منادى فمع يرفع قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام فان ارجاع هو الى العدل لسوق الكلام مخالف لارجاعه الى ذات المنادى (قوله ولا شبه مضاف) قيل ان المفرد لا يقع مقابلا لشبه المضاف في كلامهم واجيب بان المفرد هو ما مقابل للمضاف فقط لكنه اراد من المفرد هو المفرد الكامل وصوبيا حاصل المعنى فانه اذا لم يكن مضافا فيحتمل ان يكون له مناسبة به فاراد نفيه ايضاً لانه يصير مفردا كاملا (قوله وهو كل اسم لا يتم) اي المشابه للمضاف كل اسم اه قيل ان رجلا في قولنا يارجلا يصلح ان يكون مشابها للمضاف مع انه يتم معناه ولا يحتاج الى انضمام قولنا يصلح اليه كما يحتاج الى الانضمام في قولنا طالعاجلا و الجواب عنه بان المشابه للمضاف كل اسم عامل في اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه او اسم نكرة موصوفة بالجملة مثل يارجلا يصلح او اسم علم عطف عليه اسم آخر مثل يا زيد او عمرو (قوله معرفة قبل النداء او بعده) ولقائل ان يقول ان كونه معرفة بعد النداء غير جائز لانه شرط وهو مقدم على المشروط الا ان يقع هذا الشرط يكون شرطا للاسم الذي يجعل له منادى اي لذات المنادى الا ان كون ذات المنادى معرفة يكون باطلاق العام اي قبل النداء او بعده (قوله لفظا ومعنى) اما لفظا فلكونهما جميعا مفردا واما معنى فلكونهما معا للتعريف ولكونهما معا للخطاب (قوله لكاف الخطاب الحرفية) وانما يكون الكاف في ذلك كلف الخطاب لان الكاف عارض على اسماء الاشارة لاجزائها فان اسم الاشارة هو ذا واذا خال اللام للفرق بينه وبين ذلك وكلك الكاف عارض لضمير المنفصل مثل اياك وانما اعتبر هذا الكاف حرفا لا متناوع وقوع اسم الظموقعها فان اسم الظ لا يقع موقع الحرف ولا موقع ما اعتبره حرفا واذا عرف هذا فلا يرد ان هذا الكاف اذا كان حرفا فكيف يكون معرفه لان المعرفة والنكرة قسمان من الاسم ويمكن ان يقع عدم كون الحرف معرفة يكون في غير الخطاب الحرفي فليتامل (قوله وكونه متلها) اي ولكون المنادى المفرد المعرفة مثل الكاف الالهية افراد الخ وانما زاد هذا البناء المنادى المذكور ولم يكتف بوقوع المنادى موقعه لان مجرد الوقوع لا يكون سببا لبنائه والا يلزم بناء جميع المنادى لوقوع جميع المنادى موقع الكاف في ادعوك كما لا يخفى قيل وقوع المنادى موقعه اما ان يكون سببا للمشابهة او لا وان كان الاول فلم لم يقل اولا ان المنادى المفرد المعرفة مبني لانه مشابه للكاف في ذلك واياك لان المشابهة للمشيئ مشابهة لذلك الشيئ لا يقال لانم كون المشابهة للمشيئ مشابهة لذلك الشيئ لجواز تغاير المشابهين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه للكاف التي في ادعوك في الافراد والتعريف فيكون المنادى المذكور متشابها للكاف التي في ذلك واياك في الافراد والخطاب والتعريف ولو سلم التغاير فنقول المراد من المشابهة هو المناسبة والمناسب للمناسب المشيئ مناسب لذلك الشيئ وان كان بواسطة نقولهم المبني ما مناسب مبني الاصل

بمعنى المناجاة مطلقا سواء كان بواحدة او بغير واحدة وان كان الثاني قد كره مستدرك وبلا
فائدة واجيب باختيار كل من الشقين اما باختيار الثاني فلانه لما وقع موقعه فوجد له بوقوعه
موقعه مناسبة الى الكاف الذي في ادعوك ولكنه اي الكاف الذي في ادعوك يشبه الكاف الذي في
ذلك واياك فم يكون للمنادي مناسبة بامر هو مشابه لمبني الاصل فواحد من المواضع التي هو سبب
للمشابهة لمبني الاصل هو هذا كما ذكر في مبحث المبنيات واما باختيار الاول فلانه يحصل زيادة
المشابهة وذلك لان مشابهة لكاف ادعوك اكثر من مشابهة لكاف ذلك واياك لانه مشابه لكاف
ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه ووقوعه موقعه منتف في مشابهة لكاف ذلك
واياك (قوله وانما قلنا ذلك) اي الكاف في ادعوك مشابه لفظا ومعنى لكاف ذلك واياك (قوله
لان الاسم لا ينبغي) قيل هذا المحصر بطم لان الاسم مبني لعدم كونه مركبا مع الغير مع انه غير
مشابه للحرف والفعل واجيب بان المراد بالاسم هو الاسم الذي ركب مع غيره واجيب ايضا
بان المحصر اضافي فالمراد ان الاسم لا ينبغي الا لمشابهة الحرف والفعل لا لمشابهة اسم المبني واصله
اشار بقوله ولا ينبغي لمشابهة الاسم المبني (قوله قبل النداء) قيل ح يلزم اجتماع التعريفين
والجواب ان اجتماع التعريفين ليس بباطل بل الباطل هو اجتماع التي التعريف قيل اجتماع
التي التعريف حاصل في المنادى المضاف مثل يا عبد الله لان الاضافة هي التي التعريف واجاب عنه
مجد المشي مولانا عبا بان الاضافة ليست متعينة للتعريف فانه قد يكون للتخصيص قول لقائل
ان يقول ان الاضافة الى المعرفة متعينة للتعريف بخلاف الاضافة الى المنكرة الا ان يقوم يكفي لنا
في ذلك مجرد كون الاضافة مطلقة غير متعينة للتعريف اقول ويمكن الجواب بوجه اخر بان المحال
هو اجتماع التي التعريف اذا كانتا في اللفظ والاضافه ليست اللفظية ويمكن ان يقوم ان الاضافة
الى المعرفة ليست متعينة للتعريف بل يكون للتعريف عند القصد (قوله ويا زيدا ويا زيدا)
ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم ان يعرف باللام دلا عن تعريفه الزايل بالتنكير اي نكره
اولا ثم ادخل الالف واللام عليه ثم يثنى ويجمع فكيف يصح هذا ان المثالان فالصواب يا رجلا
والجواب انه مخصوص بما سوى المنادى واجيب ايضا بان لفظيا قائمة مقام اللام (قوله اي ينجر)
وانما فسر المتعدي باللام لان الخفض في الحقيقة صفة الخافض فلا يكون حالا من احوال المنادى
بخلاف الانجرار فانه حال من احوال المنادى والاحسن ان يبحث عن احواله فهو من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم (قوله اي بلام يدخله) اي يدخل اللام في المنادى في وقت الاستغانة
وانما فسر به اشارة الى انه ليس المراد من قوله بلام الاستغانة ان مدلولها ومعناها استغانة
لان مدلولها الاختصاص فانما هو اللام الجارة بل المراد به هو ما ذكره فاشار به الى ان اضافة اللام الى
الاستغانة بادنى ملاسة (قوله وهي لام التخصيص) فانهما يتخص زيدا مثلا من بين امثاله بالنداء

(قوله على المستغاث) اي المستغاث منه (قوله من بين امثاله) فاذا كان جماعة من الناس وكان زيد منهم فانك يفتي من بينهم زيد امثالا اي انت يخص من بينهم له فيقول يا زيد للضعيف مع ذكر المستغاث له اي زيد مستغاث والمستغاث له محذوف اي يا زيد للضعيف ومعناه بالفارسية اي زيد مخصوص گردانیده ام ترا بخوانند و بحاظ رشدن از جهت اينك بفر ياد رهي تو اين شخص ضعيف را قيل لام الاختصاص يدل على اختصاص شيء بمدخوله لا على اختصاص مدخوله بشيء واجيب بان الباء في قوله بالمدعاء دخلت على المقصور فان المعنى ان المدعاء مخصوص به فمحذوف اختصاص شيء بمدخوله (قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف اه) قيل لم لا يجوز ان يكون دفع الالتباس بالقرائن الخارجية وايضا حذف المستغاث لا يكون الا بقريضة فالقريضة يدفع الالتباس فلا حاجة الى فتح اللام في المستغاث وكسر ما في المستغاث له ويمكن ان يقر في دفعه بان ما يدفع به الالتباس فهو اذا كان في نفس الاعم وهو المستغاث والمستغاث له اولي مما كان من الخارج (قوله يا للماطلوم) بفتح اللام في المستغاث وكسر ما في المستغاث له ومعناه ادعواكم لهذا المظلوم الضعيف لتنظروا اليه ويعينوا اياه (قوله فانه لو لم يفتح لام المستغاث بشئ لم يعلم اه) وهذا العلم فلكون اللام فيهما مجرورا واعلم ان المستغاث هو الذي يطلب الاستغاثة والمستغاث هو الذي يطلب منه الاستغاثة والمستغاث له هو الذي يطلب الاستغاثة لاجله اذا مر فت هذا فاعترض بان المظلوم صريح في المثال المذكور بكونه مستغاثا له لانه مظلوم ولا يطلب الاستغاثة منه فالاولى ايراد زيد مثلا موضع المظلوم اقول غاية الامر ان ايراد موضع المظلوم اظهر في التمثيل وذلك لانه جاز ان يكون المظلوم امما من اعماء من هو مستغاث على ان المظلوم مع كونه مظلوما جاز ان يقع مستغاثا ولا يابى عنه شيء كما لا يخفى على المتأمل (قوله ولم يعكس الامر) لدفع الالتباس لان المنادى المستغاث واقع موقع كان اه وحاصله ان اللام اذا دخلت على المظهر فهي مجرورة واذا دخلت على المضمرة فهي منتوحة فلما كان المستغاث موضع الكاف في ذلك ففتحت اللام فيه ويمكن اقامة هذا الوجه لفتح لام المستغاث لكنه اختار وجبا آخر غير مع حصول هذا الوجه في نظام الكلام وترتبه ليجوز به ايض (قوله فان عطفت شيئا على المستغاث اه) وهو تفرع لعدم الفرق بين المستغاث والمستغاث له على تقدير كسر اللام المستغاث من لو لم يفتح اه (قوله لان الفرق بينهما اه) اي فرق المعطوف في المثال المذكور بينهما اذ يعني فرق بينهما مستغاث لا مستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فالمعطوف ايضا مستغاث (قوله حاصل بعطفه على المستغاث) اي عطف ذلك الشيء عليه فانه يكون معطوفا على مدخول يا فيكون المعطوف ايضا مستغاثا فان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا عطف مع ياء فتح يكون المجموع معطوفا على المستغاث فيقع فيه الالتباس على تقدير كسر اللام فيهما على امر في قوله يا للمظلوم الا ان المستغاث يحصر بمعددا.

فلا بدح من فتح اللام ح ليعتبر انه مستغاث ح ايهم اقول فح لا بد ان يقيم في يا اريد ويا اعد ويا يا اعد
بتكرار حرف النداء لانه لا بد من ايراد يا على المعطوف عليه على المعطوف الا ان يقيم فالتزمه
ولا استحالة في هذا الالتزام غاية ما في الباب انه يلزم تعدد طلب النداء في المستغاث ومورد اخل في
النداء فانه يصح ان يقيم يا يا الله للمساكين بتكرار يا و يقيم لا بد من ايراد يا على المعطوف عليه على المعطوف
اذا لم يكن على المعطوف عليه بعينه على المعطوف (قوله فبدح جوهرا غصفت مشابهة للحرف) قيل لام الجارة
لو كانت علة ضعف المشابهة فيلزم ان يصير غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام لان غير المنصرف
انما يكون غير منصرف لمشابهته بالفعل وايضا يلزم كون انصرافه اولي لان غير المنصرف والمنصرف
جميعا من نوع واحد بخلاف المعرب والمبني فانهما نوعان مختلفان فان انتقال الشيء من نوعه
الى نوع نفسه اهل من انتقاله من نوعه الى نوع آخر فجعل غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام
اهل من جعل المبني معربا واجيب بان علة بناءه وهي حرف النداء في غاية الضعف فحرف النداء
واللام اذا اجتمعتا كانت الغلبة للام لقربها لا يقيم ان علة بناءه هي المشابهة بالحرف لاحرف النداء لانا
نقول حرف النداء سبب المشابهة لان يا زيد بمنزلة ادعوك كما يرتفعيله فاقيم السبب مقام السبب
(قوله على ما هو الاصل فيه) اي على الحرف او الحركة الذي هو الاصل في المنادى المستغاث باللام
هذا اذ اريد بقوله انما اعرب المنادى الخ انه انما اعطي للمنادى اعراضا ما اذا اريد به انما جعل
المنادى معربا فيكون معناه ح بناء على المعربة التي هي الاصل في المنادى لانه في الاصل معرب
منصوب والبناء عارض عليه (قوله يا للنداء ويا للنداء) ومعنى الداء هي حادثة وسختي فيكون
التعجب في نفسها وانه ان يكون التعجب في حادثة تقع في اثنائها (قوله وكيف يصدق قوله
فيما بعده) ومنشاء الاعتراض باعتباره ميرا لتثنية في قوله وينصب ما سواهما لان المنادى مجرور
ايضا فيما فيه لا ما التعجب ولتهد يد مع ان المنادى الذي بعدهما ايضا يكون ما سواهما فيل يصح
قوله وينصب ما سواهما كلياً بان قوله مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين من تنمة
القاعدة بان يكون الامثلة المذكورة قيودا لقوله وينصب ما سواهما فيكون قوله مثل يا عبد الله
اه متعلقا بها ما سواهما اي وينصب ما سواهما الذي هو مثل يا عبد الله اه ولكن جعل المثال من تنمة
القاعدة بعيد (قوله واجيب بان كل من هاتين اه) اي اجيب عن الاعتراضين احدهما قوله
فلم اهل المص فكري والاخر قوله فكيف يصدق قوله فيما بعده فاذا كان كل من هاتين
اللامين لام الاستغاث فيندفع الاعتراضان قطعا لكن يرد عليه انه اذا كان احدهما اللامين لام
التعجب والاخرين لام التهديد فكيف يكونان للاستغاث اي ادخالهما في الاستغاث بماذا
فلهذا فعذ لك قال كان المهمل اسم الفاعل الخ (قوله كان المهمل اسم فاعل يستغاث) فيكون المستغاث
واستغاث له في المنادى الذي بلا مي التعجب والتهديد شيئا واحدا فان من يقول لا قتله

فكانه لم يقدر على حفظ نفسه بان يكون في قلبه خدشة فاراد ان يدفع تلك الخدشة به اي بطلب الاستغاثة فيقول يا ملهد اسم مفعول يا الزيد لاقتلتك فكانه يقول على الملهد اسم مفعول انت هيئت نفسك لقتل يقع مني عليك حتى تغلص من هذه العقوبة التي عرضت علي من عدم قتلك ويمكن بيان معنى يا الزيد لاقتلتك بعبارة اخرى بانني استغيت بك يا زيد من الم خصومتك وينبغي ان يكون حاضرا عن خصومتي لئلا اقتلك فالضمير في ليحضر ومنه وخصومته راجع الى الملهد اسم مفعول والضمير في ينقم ويستريح الى الملهد اسم فاعل فالاستغيت يستغيت من الملهد اسم مفعول بهذا الوجه وكك في التعجب فان من تعجب الماء لقوته مثلا يقول يا الماء فكانه وقع بسبب التعجب في قلبه خدشة فاراد ان يدفع تلك الخدشة بطلب الاستغاثة وقوله ليحضر اي المستعجب منه وقوله يقضي من القفاء وهو الاداء اي فيقضي المستعجب منه العجب الذي عرض له بسبب كثرة الماء في قواها يا الماء فكانه يقول يا الماء بعد التعجب مني لانه منادى حكما وبعبارة اخرى فيقول يا للماء استغيت بك لا قضي منك التعجب واخلص من العجب واورد مولانا عصم ههنا بحثين الاول انه يمتنع ان يحضر الملهد اسم مفعول لاعانة الملهد اسم فاعل لان الاعانة هي تحميل الملهد اسم فاعل المقصود من الملهد اسم مفعول فان مقصوده اما القتل او الضرب فيمتنع ان يحضر الملهد اسم مفعول ليصير مقتولا للملهد اسم فاعل او مضروا له والتاني ان المستعجب منه حاضرا فكيف يطلب منه الحضور فان المستعجب لا ينادي الا الحاضر لان النداء بعد وقوع التعجب له بسبب الماء فكيف يصح ح قوله ليحضر قول الاعتراض ان مرفوعا ان اما الاول فلان مقصود الملهد اسم فاعل ليس قتل الملهد اسم مفعول او ضربه بل مقصوده دفع الخدشة التي عرضت على نفسه منه في دفع تلك الخدشة بطلب الاستغاثة فليس سرادة القتل او الضرب حقيقة كما عرفت تفصيله آنفا واما الداني فلان المراد من الحضور ليس الحضور من الغيبة بل المراد هو بقاء الحضور بان لم ينعقد بالتفويض كما ان المراد من قولهم هم اوفتح او كسر هو بقاء الضم والفتح والكسر ويمكن الجواب عن الاتهام باننا لانم ان مقصود الملهد اسم فاعل اما القتل او الضرب بل هو بقاء الحضور (قوله ونداء الراد يا قوم ويلهؤلاء) معناه ادعوكم يا قوم لاجل الماء لينظروا فيه وتعجبوا منه اي يا قوم اعجبوا للماء ويلهؤلاء اعجبوا للمدواهي فالمستغاث هو القوم وهؤلاء وللماء والمدواهي مستغاث له نقوله اعجبوا لكسر الهمزة وفتح الجيم (قوله على نقدير كسر اللام ظ) لانه ح يندب لك من اي ان المنادي ههنا محذوف فلهؤلاء مكسور يكون مستغاثا له (قوله واما على نقدير فتحها فذلك) اي امان القول بحذف المنادي على نقدير فتح اللام فمشكل لان المنادي ح محذوف فكيف يجعل لامه مفتوحة وليس فيه ما يقتضي فتحها (كما هو) اي ما يقتضي فتحها كان ظاهرا سابقا وهو الجواب عن المستغاث بالمستغاث له او وقوعه في قول اللام موقع الداف اي ليس

بين المستغاث والمستغاث له التباس بسبب كسر اللام في المستغاث له اي في للماء وياللد واهي
حتى يفتح اللام فلهذا لا التباس بينهما كما كان الالتباس بينهما على تقدير كسر اللام في المستغاث
وكك ام يقع مدخول اللام وهو المستغاث له موقع الكاف حتى يفتحها فيه فالقول بفتح اللام فيه
مشكل وان قلت قد وضع له موضع الامنادى فاللام في المنادى مفتوحة قلت لانم كونه في موضعه
(قوله لاقتضاء الالف فتح ما قبلها) سواء كانت الاستغاثة اولا قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى
لجواز ان لا يقتضي الالف فتح ما قبلها اذا كان الاسم الذي الحق اخره الف معربا مثل جاءني العصا
واجيب بان هذا الدليل ليس دليلا على بناء المنادى بل هو دليل على كون البناء على الفتح
وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قوله لاحاق الفها ان كانت لعللة يكون علته لفتحه دون البناء
على الفتح وان كانت للوقت فيجوز ان يكون البناء على الفتح في وقت الحاق الفها كما لا يخفى
(قوله فلا يحسن الجمع بينهما) اي بين اللام والالف لانه اذا كان بين الاثرين تناف فكذلك
بين المؤثرين لان التنافي بين الاثرين يستلزم التناقض بين المؤثرين وانتقلت اذا كان التناقض
بين المؤثرين لازما فكيف يصح قوله فلا يحسن بل يجب ان يتم لا يصح قلت انما يكون ذلك اي
كون التناقض بين المؤثرين لازما في الامور الحقيقية دون الاعتبارية واعتراض علي
قوله لان اللام يقتضي الجر بان المراد اما ان اللام يقتضي الجر اللفظي فهو م او اراد ان اللام
يقضي الجراءم من ان يكون لفظا او نقديرا او غيرهما مسلم لكن قوله فبين اثريهما تناف
مم كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء يقتضي كسرة ما قبلها و
اعرب بالاعراب التقديرية اقول يمكن تحقيق كلام الشارح على وجه لم يرد هذا المنع ولا ما ذكر
بقولنا وان قلت آه ان المراد من قوله وبين اثريهما تناف ان بينهما تناف في الجملة وهو
ظاهر فهذا القدر كاف لعدم حسن الجمع بين المؤثرين وبهذا التحقيق متقط مناقشة وهي انه
لا يكون التناقض بين الاثرين مثل يالا حمدا بفتح اللام فان جر غير امنصرف بالفتح
بان يتم مرت باحدهما لتحقيق الفتح والجرف فيه لان الجرف فيه تابع للمنصب واجيب بان الممكن
هو اجتماع حركة الاعرابي والبناءئي معا فسقطت المناقشة لاني اعمد في المثال المذكور
كلتا الجركتين بنائيان وقيل لو اجتمع اللام مع الالف يلزم اجتراح عوض والمعو عن عته
لان لام الاستعاثة عوض عن الفها (قوله بالحق الهاء به الموقف) قيل الحق الهاء للموقف في
كلمة كان آخرها حرفا متحركا وهذا آخرها الف وهو ما كن فيصح الوقف على الالف بدون
الهاء لان الوقف انما يكون على حرف ساكن اقول اولانا لم كون الوقف على حرف
ساكن عند ادغم حيث قل في قوله والاضاف الى ياء الامة كلم يجوز فيه الى قوله
يوثا لها عوقفا ولانما بان اقول معناه بالحق الهاء للموقف على الالف لكن الحق الهاء لاظهار

الالف لا تلي الهاء فتح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بانه ليس المراد منه ان الحاقها الوقف فقط بل معناه انه يكون المرقف فبازن يكون الحاقه لا مرآ حز يضر قوله ان كان معربا فيل دخول حرف النداء) انما زاد هذا ليدفع الاعتراض بتقريره ان المراد اما ان المنادى منصوب فيما هو اما انما او نقدير افتراضا لا م من ان يكون انفا او تقديرا او محلا وان كان الاول فيشكل على المنادى المبني على الفتح كما في يا يوم لا ينفع مال ولا بنون فان اليوم منادى ليس مفرد معرفة ولا مستغنى بل مضاف مع انه ليس بمنصوب بل هو مبني على الفتح وكك يا خمسة عشر وان كان الثاني فيلزم دخول جميع المنادى تحت النصب لان الجميع منصوب محلا لان المنادى مطلقا سواء كان مفرد معرفة او لا قسم من المفعول به وهو منصوب وتقرير الجواب باختصار المشق الاول بان اليوم مثلا في المثال المذكور مبني قبل دخول حرف المنادى ايهم غاية ما في الباب انه لا يعلم حال المنادى المذكور ح (قوله وما غيره مغير عن حاله) اي ليس دونما شيىء هو كان مغيرا للمنادى عن حاله فما نافية وقوله مغير فاعل لقوله غير والضمير المنصوب الى المنادى بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغنى لان فيوما شيىء مغير مما من حاله ما في المستغنى هو اللام والالف واما في المنادى المفرد المعرفة هو البناء فان البناء مغير له كاللام (قوله مثل يا طالعا جبلا) قيل قوله جبلا مفعولا لقوله طالعا واسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد بامتناد او الاستفهام او انفي او غير ذلك من الامور التي ذكرنا وهو لم يعتمد بشيىء منها جيب بانه اعتمد بموصوف مقدر ورد هذا الجواب بان موصوفه اما معرفة بان يقم يا رجل طالعا جبلا بان يكون موصوفية الرجل باعتبار نصبه المحلى لانه من اقسام المفعول به او نكرة بان يقم يا رجلا طالعا جبلا وان كان الاول فيكون الموصوف ح مفرد معرفة فيكون ح منادى مفرد معرفة لا المنادى المشابه بالمضاف واما كون الموصوف مفرد معرفة فلان الصفة معرفة بحسب المعنى لانه قصد تعريفا لکن المناسب ان يكون بحسب اللفظ ايض معرفة بان يقال يا الطالع جبلا بالالف واللام وقيل الوجه لكون الموصوف معرفة ان طالعا معرفة بدليل تعريف صفته في نحو يا طالعا جبلا الطريف ومآلهما واحد كما يظهر لك من الحاشية التي اوردناها في قوله يا حسنا وجهه طريفا فصياقي لا يقم اذا كان طالعا معرفة بدليل تعريف الصفة فكيف يصح كون موصوفه نكرة لانا نقول الصفة لما وقع الموصوف لم يستنع قصد تعريف الموصوف وان كان الثاني فيدخل تحت المنادى الذي هو نكرة غير معينة ويمكن الجواب بالفرق بين كون الموصوف مذكورا وبين كونه مقدرا بان الموصوف اذا كان مقدرا فيقيم له مشابه المضاف وان كان مذكورا فيجعل له قسما من المنادى المفرد المعرفة قالوا هذا الموضع من منزلة الخويين (قوله وهذا رقيقا) اي قوله لغير معين فوقيه وتعين لنصبه ولا يكون نقمدا او قيدا له ليكون

مخصصا وقيدا احترازا وبالجملة انه قيد واقعي لنصب رجلا اي رجلا منصوب في هذا الوقت .
اي في وقت ان يراد به غير معين وليس تقيدا له لانه يكون معناه ان رجلا منصوب على تقدير

وللتدو حال كونه والاعلى غير معين فيلزم منه صحة دلالة على تقدير النصب على المعين
ايض مع انه على تقدير النصب لا يستلزم المعين فانه اذا اريد المعين منه يقر يارجل بالضم لا
بالنصب (قوله يا حسدا وجدة ظريفا) ووصفه مشبهة باسم الفاعل فيكون المراد منها معنى
الفاعلية فيقع قوله ظويفا مفعلة له فهذا التسمي ما هو مشابه للمضاف فلا يكون مفردا قال
قدس سر في الحاشية وانما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نهيا في كونه نكرة لم يقصد به معين
فانه لو قصد به معين يقال يا حسدا وجهه الظريفا انتهى كلامه اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به
معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منصرفا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه
بالنكرة فلا يقال يا حليما لا تعجل التدوين بل يقر قد وساو ذلك لانه كره وصف الشئ
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء (قوله اضحيث) واذا لتعليل وحيث
للمظرف اي لما انزع انتفاء كل من القيدتين بمثال هو لانه من القيدتين هو المفرد بالمعرفة
لاننا قال وموما لا يكون مفردا مثل يا عبد الله فانتهى هذا القيد فيه وايضا قال وموما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يارجل لا يبر معين فانتهى هذا القيد فيه ايضا في وجود مثال على
انتقائهما معا بالسهولة (قوله هذه عبارة) اي نفس طالعا بجلا اعم من ان يراد بها معين
او غير معين لكن اذا اريد بها اسم يكون مثلا للقسم المائي واذا اريد بها غير المعين
يكون مثلا للقسم الاربع (قوله يا سوي مستجاب ايض) كما يكون مثلا يا سوي المنادي
المفرد بالمعرفة (قوله ونوبع المنادي) ولما كان نوبع المنادي المبني احكاما خاصة لم يكن
في نوبع شئ اخر كما فعم المطلق والمفهم به والتميز وغير ما افردنا بالذكر ولم يكتف بذكر
النوبع الذي يجبي بعد ذلك وبعبارة اخرى وانما افردنا بالذكر مع ان للنوبع باب مفرد بعد
ذلك لانها يخالف حكم النوبع باعتبار النداء والبناء (قوله لان نوبع المنادي المعرب تابع
للفظه نقط) وانما قيد النوبع بالمنادي لان تابع المعرب قد يكون تابع محله ايضا كتابع اسم ان
المكسورة مثل ان زيد قائم وعمر يرفع عمر لانه محم على محل زيد وهو الرفع بالابتداء ولكن تابع
المنادي المعرب لا يكون تابعا محله (قوله زيدا المبني بكونه على ما) وانما اضاف التقيد
الى نفسه لانه اراد من الالف واللام في قوله المبني الجنس واما اذا كان الالف واللام فيه للعهد اي
المبني الذي بينه بقوله وابتدى على ارفع به يكون التقيد مضافا الى المعنى قال مجد المشي
مولانا عب وجاز ان يجعل الالف في المبني للعهد اي ما فهم من قوله ويبنى على ارفع به فلا حاجة
الى التقيد لا يقر لم لا يوزان يكون قوله على ما ارفع به بيانا لمراد المص بان الالف واللام

في قوله المبني للعهد لا يا نقول لو كان هذا بيان مراد فلا بد ان يضيف القيد الى المص لا
الى نفسه ثم اقول جعل اللام للجنس اولى من جعلها للعهد لان نفس المسئلة التي هو في صدق
بيانها شامد على ان المراد من المبني هو المبني على ما يرفع به وهو الحكم فلا يحتاج ارادته ح
من كلامه الماضي بل فيه بعد بالنسبة الى الشائد الحاضر الذي يشهد اليه كما لا يخفى على من
رجع الى وجد انه فان قلت من اين اخذ الشئ هذا القيد اي على ما يرفع به قلت اخذ من الحكم
وهو قوله يرفع على لفظه وينصب على محله لان الحدل على اللفظ حين الرفع لا يكون الا فيما
يرفع به ونقول اخذه مما سبق لانه لم يسبق بعنوان المبني الا المبني على ما يرفع به بخلاف
المستعاض بالالف كما لا يخفى قيل ينبغي ان يقيد المنادى المبني بان لا يكون مبهما كما
قيده بقوله على ما يرفع به مثل يا ايها الرجل فان الرجل تابع المنادى المبهم الذي هو اي مع
انهم التزموا الرفع فيه واجيب بانه مستغن عنه لذكره فيما بعد والمراد التابع صورة وحقيقة
فان الرجل في ايها الرجل صفة لاي صورة لاحقيقة فان الرجل في الحقيقة منادى لانه ادخل
حرف النداء على الاسم المبهم اشلا يلزم اجتماع التي التعريف كما سيجيء (قوله انما جعلنا
المفرد اعم) والحاصل انه لو اريد من المفرد المفرد الحقيقي فيخرج المضاف بالاذن المعنوية
واللفظية والمشبه بالمضاف واما اذا عمم المفرد من الحقيقي والحكمي فيخرج المضاف بالاضافة
المعنوية ويدخل المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف (قوله فانهما اي المفرد الحقيقي
والحكمي) (قوله كانا) اي المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف انما انتفاء على نقادير
المفرد المتبقي دنا واما الانتفاء على نقادير المفرد الحكمي فلان المفرد الحكمي هو الذي
كان مضافا لفظا او شبه مضاف فلم يكن مضافا معنويا ولا يخفى ان قوله فانهما لهما انتفت
علة لكون المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به مفردا حكميا في ينبغي ان يقول فانه لما
انتفت فيه اشارة بارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فان في المفرد الحقيقي انتفت الثلاثة جميعها
لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلاثة لا يترتب الجزاء على الشرط فان انتفاء الثلاثة جميعا
لا يكون مبنيا لكونها في حكم المفرد بخلاف ما ذكره الضمير واجبا الى المفرد الحكمي الا
ان يقال مال ضمير المفرد والتثنية واحد غير مفائر (قوله ليدخل) متعلق بقوله وانما جعلنا اي
ليدخل فيها المضاف لانه الحكم وهو قوله نرفع وننصب جارا فيهما ايضم (قوله يا ايها الحسن
الوجه) بضم الدال بدون التنوين لانه مبني وهو مثالان للاضافة اللفظية (قوله ويازيه
الحسن) بضم الدال بدون التنوين وبضم الياء فانها مثالان للمشبه بالمضاف (قوله ولم يجز
فيما هو) عطف على قوله لم يجز (قوله فصل لتابع ا) لا يتناول الجزاء لا يترتب على الشرط لان
عدم حريان الحكم الآتي في التوابع كلها لا يكون سببا لفصل التوابع فانه يكفي بيانها بالاجمال

لأننا نقول المراد من قوله فصل معناه اللغوي وهو البيان وهو اعم من التفصيل والا جمال
ونقول يعتبر البيان بالتفصيل في جانب الشرط ايضاً (قوله في الغلب) اي في الغلب الاستعمال
او الغلب لهذا لان الثاني عين الاول لفظاً ومعنى (قوله وقد يجوز) من التجويز لا من
الجوار ولو كان من الجواز فله وجه ايضاً (قوله وكان المختاراً) وقوله كان بالتحديد لا يقر
اذا كان المختار عند المصنف ذلك فلم يفسر! لشم التاكيد في قوله من التاكيد بالمعنوي لانا
نقول تبين في ذلك بالجمهور (قوله والصفة مطلقاً) سواء كانت الصفة موضحة او ما دحة او غيرهما
(قوله والمعظم بحرف الممتنع اه) والمراد من يا مطلق حرف النداء فذكر يا على سبيل
التشثيل ويجوز ان يراد خصوصها بسبب ان امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول اخواتها ايضاً
وبالعكس ونداء يقل والمعظم المعروف باللام مع انا نحتاج في تفسيره اليه كما فسر الشم به
وايضاً هو اخص لان ما قال المصنف احتراز عن قولنا يا زيد والله برفعهما معا ولو قيل المعطوف
المعرف باللام يشمل هذا التركيب مع عدم جريان الحكم الذي كور عليه لعدم صحة نصبه حملاً
على المحل لانه لم يقل بنصبه احداً ولانه يظهر من قول المصنف وجه امتناع دخولها عليه فلما
اختاره فان العلة فيه هي الالف واللام (قوله على لفظه الظاهر) مثل يا فتى ويا مولاء
فان عظمهما تقديري مفروض كما ذهب اليه الشيخ الرضي لانه يكون لهؤلاء لفظ بطريق الفرض
والتأويل بان يقوم مقامه شئ يظهر الضم معه او يؤل بهذا المشي فيظهر الحركة فيه كما في يا
هذا العاقل والعاقل والاظهر ان يقر ان هؤلاء ضمها محلياً لانه لو وقع مفرد معرفة معرب موقده
يضرب كما ان له نصبا محلياً لانه لو وقع مضاف موقده لكان منصوباً (قوله لان بناء المنادى
مرضياً في شبه المعرب اه) وهو دفع اعتراض تنزيلاً عن اعتراض يمكن بوجهين الاول ان يقر الحمل
على لفظ الظاهر ليس بصحيح لان تابع المبنى يكون تابعا لمحلله لا للفظه والثاني انه اذا كان تابع
المنادى المبني تابعا للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكرام كان الكرام تابعا للفظ هؤلاء مع انه ليس كذلك
ونقرر الجواب عنهما ان تابع المنادى المبني تابع للفظه اذا كان بناءه مرضياً في شبه المعرب في ان
تابعه ايضاً تابع للفظه واما اذا كان بناءه اصلياً لا يكون كذلك كما في المنادى الذي كور (قوله لانها
اكثروا شهر) وقيل الاختصار على مثالها لاجل ان بعضهم لم يجوز كون المنادى موصوفاً فان التابع
اذا كان صفة يكون المتبوع موصوفاً قطعاً وذلك لان المنادى موضع كاف ادعوك فيكون
موضع الضمير وهو لا يقع موصوفاً (قوله يا زيد والحارث والحارث) قيل ينبغي ان يقر يا زيد
والحارث والحارث بحرفي العطفين لان الحارث الثاني معطوف على مجموع الحارث الاول باحد
حرفي العطف ثم عطف الحارث الثاني على المنادى بحرفي العطف الاخر فلا بد ان يقر
ووالحارث بوازيين واجيب بان الحارث الثاني لا يكون معطوفاً على مجموع والحارث

الاول بل هو معطوف على جزء وهو الحارث بدو حرف العطف فيكون الحارث الثاني مع مفعول
 على المنادى بحرف العطف الذي هو في الحارث الاول لا يقيم لوقال المسمى المعظم الممتنع دخول
 يا عليه لثان اولى لانه انما هو يغيد ما افاده قوله بحرف الممتنع اه لان المعظم لا يكون
 الا بالحرف لانا نتناول لازم ذلك لان عطف البيان قد لا يكون بالحرف فقوله في المسمى بحرف الممتنع
 دخول يا عليه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المعطوف للمعظم وانما يكون هذا الخلاف في المعظم
 المذكور لان التابع في المعظم المذكور يصلح ان يكون منادى مستقلا بخلاف توابع الاخرى
 كما لتاكيد والصفه وعطف البيان فان العاقل مثلا هو عين زيد في الخارج كما لا يخفى (قوله ولكن
 لما يباهر) اي لما لم يكن حرف النداء يليه بسبب الالف واللام جعل تلك الحالة وهي الضمة
 امر اباني التابع فيكون الضمة علامة البناء في المنادى وعلامة الاعراب في التابع بسبب عدم مباشرة
 بحرف النداء له ولك ما يقوم مقام الضمة قيل هذا الذي اوضح لزوم ان يكون الرفع اولى في تابع المنادى
 المضاف مثل يا عبد الله والحارث مع انه لا يجوز رفع الحارث بل هو منصوب وجواب لان تابع المنادى
 المعرب يجب ان يكون نابه باللفظه والجواب ان الرفع اولى فيما كان الرفع جائزا وهو خالص كذلك لان
 المنادى المضاف منضم والحاصل ان الرفع انما يكون مختارا ان لم يمنع مانع ويكون المنادى مضافا مانع
 لذلك وقيل ايضا لو صح هذا الدليل لزم ان يكون الرفع اولى في المفرد الحكمي كالمضام - بلاضافة
 اللفظية وشبهه فان المفرد في قوله وتوابع المنادى المبني المفرد اعلم من المفرد الحقيقي والحكمي كما
 مر ح به الشرح مع انه ليس اولى ويمكن الجواب بان هذا الحكم جاز ان يكون في المفرد الحقيقي فقط
 (قوله وابوء رب العلاء النحوي القاري المتقدم على الخليل يختار فيه النصب) وقوله العلاء بالضم
 والتخفيف وقوله المتقدم عليه اي المتقدم عليه زمانا لارتبة فانه قال بعضهم لم يصبق مثل
 الخليل احد ولم يبي بعد ذلك مثله ايضا والعلاء النحوي واحد من اقراء السبعة وانما زاد قوله
 القاري المتقدم على الخليل لانه جاز ان يكون ابوء رب العلاء النحوي متعدد افايراد قوله
 القاري اه للامتياز واعلم ان ابوء مر عطف على فاعل يختار وهو الضمير المستكن فيه لجواز
 العطف على المضمر عند الفصل بلا تاكيد والنصب معطوف على الرفع فلا يلزم العطف على
 معمولين عاملين مختلفين بحرف عطف واحد واقتل ان يقول ان كلام الشم بأبي عنه والا
 فينبغي ايراد قوله يختار قبل قوله وعمربن العلاء فيكون معطوف على قوله والخليل فالعاسل
 غير متعده الا ان يقيم ما ذكره الشم ببيان حاصل المعنى فالامر في العبارة سهل (قوله وادى
 العباس المبرد) وقوله المبرد اعم وابوء العباس كهيئة (قوله ان كان المعظم كالحسن فكا الخليل)
 وفي هذه العبارة لطافة لان الحسن في الاصل صفة يمكن نزاع اللام عنه فيمكن ان يكون معنى
 قوله فكا الخليل انه كما هم الخليل في جواز نزاع اللام منه او كنهه الخليل كما هو البراء

(قوله اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه) سواء كان علما او غيره فدخل فيه الرجل وخرج :
فهو الصعق واذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه عنه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا
كالفصل لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقر في محمد وعلى ابي محمد والعلي وكذا ان كان اسما له
معني جنسي يقصد به مدح او فح كلاسدوا لكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان
موضوعا مع اللام لم يجوز نزع اللام عنه لانه كـ بعض حروف الكلمة وبعبارة اخرى ان العلم اما ان
يكون فيه معنى الوصفية او المصدرية او الجنسية قبل العلم والالف واللام تدخل في مثل هذا
العلم وان لم يكن العلم كك فانها لم تدخل عليه والعلم الذي دخله الالف واللام على قسمين
احدهما ما يمكن نزعها عنه وثنانيهما ما لا يمكن نزعها عنه والذي لا يمكن هو العلم المعروف باللام
الذي دخله الالف واللام باعتبار استعماله في فردة ثم يجعل هذا المعروف باللام علما لهذا الفرد
مثل النجم والصعق فان النجم اسم جنس للكوكب عرف باللام وجعل علما لفرد منه وهو الثريا
والصعق اسم جنس للصاعقة ثم اريد به الرجل الذي اضر به ذلك الصاعقة وقيل الصعق هو الرجل
الذي ليس له شجاعة ثم اريد به الرجل الخاس (قوله لا مكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه)
وبهذا الكلام اذفع ما قال بعض المحشيين على قوله وادوا لعباس المبردة بان له لو كان الامر على العكس
لكان اولى لان المعروف باللام الذي يجوز نزعها عنه يكون للمتعريف فلم يجوز اجتماع حرف النداء معها
فلا يكون منادى مستقلا ان لم يجوز نزعها عنه يكون اللام جزء الكلمة فلا يكون للمتعريف فيجوز
اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلا (قوله والمضافة عطف الخ) لا يخفى انه فيه وان كان
هناك اشبه على معمولي عاملين مختلفين بحرف عطف واحد لكن لا يكون عامل كل منهما مختلفا
اما الاول فلان قوله المضافة عطف على قوله المفردة وقوله تنصب عطف على قوله ترفع واما الثاني
فلان قوله المفردة صفة للتوابع فيكون العامل فيها الابتدائية كما في التوابع وقوله ترفع خبرها
فيكون العامل فيه ايضا الابتدائية وكك في قوله المضافة وقوله تنصب (قوله بالاضافة الحقيقية)
اي الاضافة المعنوية لان الاضافة اللفظية والمشبه بها دخلا في المفرد لانه اعم من الحقيقي والحكمي
كما عرفت (قوله لانها اذا وقعت منادى) فيه ان هذا الكلام لو صح يلزم ان يكون توابع المنادى
المبنى الذي يكون توابعه مضافة بالاضافة اللفظية او مشبها بالمضاف ايضا تنصب لانها اذا كان
منادى يبين ينصبان كما مر من قوله وينصب ما سواهما فنصبهما اذا كانا توابع راي لان حرف النداء
لا يباشرهما مع انهما اذا وقعوا بغير لا يكونان منصوبين بل هما مرفوعان حملا على لفظه المبني
ومنصوبان حملا على محله لان المفرد في قول المصنف اعم من الحقيقي والحكمي كما عرفت هذا خلاصة
ما ذكره الفاضل السمع وهذا ليس بشيء لان الضمير في قوله لانها راجع الى توابع المنادى اذ كانت

مضافة بالاضافة الحقيقية لان الكلام فيها كما لا يخفى على كل واحد له مقل ما (قوله اذا وقعت
توابع اولى لان) اي لبعدها من حرف النداء الذي هو موجب للبناء ثم اذا انضم اولوية نصبها
فيجب نصبها ح فان المراد بالاولوية نصبها هو اولويته على سبيل الوجوب فلا يرد ان الكلام
فيما كان النصب واجبا مع انه ازم منه اولويته لا وجوبه كما لا يخفى عدم ورود على المتأمل
(قوله يا نعيم كلهم) وان قلت ينبغي ان يقر كلكم موضع كلهم لانه جهل التميم مخاطبا قلت مثل هذا
وقع في كلام الله تعالى مثل قوله نعم يا ايها الذين آمنوا لعلكم آمنتم موضع آمنوا (قوله يا رجل ابا عبد الله) فان
ابا تابع هو مضاف الى عبد الله ونصبه بالالف ولا يخفى انه لو قال يا رجل عبد الله بدون ذكر ابا التميم بدون
ذكر قوله ايا لان ان يقر هذا على نقد يران لا يكون عبد الله علما بل مضاف لكن الظاهر فيه ان يكون
علما فح لا بد من ذكر ابا كما لا يخفى (قوله لان اللام يمتنع دخولها على المضاف) وفي بعض النسخ
لانه لا يمتنع دخول يا على المضاف اه فان عدم امتناع دخول يا عليه لاجل عدم اللام عليه اي
على المضاف بالاضافة الحقيقية فيصح هذه النسخة ايضاً لكن لما لم يجد بعضهم معني هذه النسخة فاختاروا
النسخة الاولى فالنسخة الاولى من قبيل اقامة العلة مقام المعلول (قوله والمعطف غير ما ذكرناه)
وهو مبتدأ وقوله غير ما ذكره مفعله او بدل منه وقوله حكمه مبتدأ ثان وقوله حكمه المستقل
خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول ولقائل ان يقول كما ان للمعطف حكمه
حكم المنادى المستقل اذا لم يكن معرفا باللام كالمبتدأ حكمه المنادى المستقل اذا
لم يكن معرفا باللام واما اذا كان معرفا باللام فلا لعدم دخول حرف النداء على المعرف باللام فان
المبتدأ ايضاً قد يكون معرفا باللام وقد لا يكون واذا كان كذلك فلم ام يقيدها بالبدل به ايضاً لان يقر
لما كان في المعطوف مضافة نوهم كونه مع اللام فلذا تعرض به فالمراد من البدل ما لا يكون معرفا
باللام وهو ظ ثم اشار بقوله اي غير المعطوف الخ الى ان كلمة ما عبارة عن المعطوف (قوله
اي حكم كل واحد) وهذا التفسير لدفع ما يقر لا بد ان يقول او حكمها موضع حكمه ولما كان هذا
التفسير شاعرا بينهم فاختاره فلا يرد انه لا يصح ارجاعه الى المنادى كور (قوله حكم المنادى
المستقل) فيصير مفعلا لو كان مفردا معرفة ومنصوبا اذا كان مضافا او مشبها به او نكرة مضافة
(قوله مطلقا اي حال كون كل واحد) ولا بد من التعميم بانهم سواء كانوا تابعين للمبني او لمعرب
ولذا اعترض مولانا عصم في شرحه للكافية بانها اذا قلنا يا عبد الله وعمر بضم قوله عمر و فانه
مفرد معرفة مع انه لم يصدق تعريف التابع عليه وهو كل ثان باعراب سابقه لان اعراب سابقه
النصب ثم قال المولانا المنادى كور وهذا الاعتراض مما اشكل على الافاضل الى الان ويمكن
الجواب عنه بانه يصدق عليه انه باعراب سابقه لا بصيغة فانه لو ارد موضع المنادى المضاف مفرد
فهو ح باعراب سابقه قطعا فانما د اعرابها اعم من ان يكون نغما او نقدا يراى ولا بد ان يقر

أن تابع المنادى المعرب لا يكون إلا تابعا للفظه بخلاف تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى فإنه يكون تابعا لمعناه بهم اقول إنما ترك الشئ التعميم المنادى كورلان اللام في توابع المنادى المبني لا المعرب ثم قوله أي حال كون كل واحد منهما إشارة إلى أن مطلقا حال من المضاف إليه المحكم في قوله أي حكم كل واحد منهما وإشارته يضم إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يرد ح المناقشة في حاليتها ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن قوله مطلقا منصم على الظرفية أي زما نامدلمقا (قوله أي مواء كانا مفردين اه) تفسيرا لقوله غير مقيد بحال من الاحوال فإن المراد من الاحوال كونهما مفردين أو مضافين الخ ثم قوله نكرتين بمعنى عدم كونها معرفتين فيعم النكرة المخصصة فالمثال الذي ذكره لكونهما نكرتين صحيح (قوله يا زيد زيد) وغير المثال بعضهم وقال يا زيد عمر لان يا زيد زيد يحتمل أن يكون مثالا للتاكيد مناديا وعلم أن يا زيد زيد إنما يكون مثالا للتاكيد إذا كان زيد الأول علما للشخص وزيد الثاني علما للشخص آخر لان مفهوم البديل مغاير لمفهوم المبدل منه فتقولنا يا زيد عمر صريح في البدلية وكك يا رجل زيد ثم جعل يا زيد زيد مثالا للبديل بان زيد الأول توطئة لثاني فيكون المقصود الأصلي هو زيد الثاني وأما إذا جعل مثالا للتاكيد يكون المقصود الأصلي هو الأول والثاني تأكيد له (قوله يا زيد اخا عمر و) فإن التابع فيه بدل مضاف وفي يا زيد اخا جبلا مشابه للمضاف وفي يا زيد رجلا صا لما يكون بدلا ولكنه نكرة وكك في المعطوف قال مولانا هم لا شك أن البديل من التوابع فمخيمتنع أن يكون اخا عمر ومنصوبا لان اعراب التابع كاعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه وكذا يرد هذا الاعتراض في الأمثلة لا تية اقول يمكن الجواب عنه بان اتحاد اعرابهما اعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا فيكون يا زيد اخا عمر ومنصوبا محلا لانه من المفعول به فمخيمتنع اعراب التابع كاعراب متبوعه (قوله أي العلم المنادى اه) إشارته إلى أن الالف واللام المعهود قيل إذا كان العلم منادى لا تابعا فلا بد من إرادة في مبحث المنادى لا في توابعه والجواب أن إثبات المحكم وهو اختيار الفتح عليه أنما يكون باعتبار مدخلية التابع لتوصيفه بالابن فيكون الابن صفة وتابعه فالعلم متبوع ح (قوله فلان اللام فيه) أي في المنادى لا يقيم أنه في حيز المنع بل الكلام في توابعه لا نأقول معنى كون الكلام في المنادى هو البحث من أحواله فاللام في توابعه هو الكلام فيه (قوله من اختيار فتح المبني) أي المشعر من جواز الضمة أي كون الفتح أولى فيما إذا كان الضم جائزا فإن قلت اختيار الفتح مشعر لجواز حركة أخرى غير لفتح سواء كانت ضمة أو كسرة كما في المنادى المستثنى باللام قلت المراد من جو ز حركة أخرى حركة التي كانت في المنادى المبني لان اللام فيه فان الفتح من علامة البناء وهي لا يكون إلا الضم (قوله فان جواز الضم) أي إذا علم جواز الضمة من قوله يختار فتحه فيثبت البناء أيضا لان جواز الضمة لا يكون إلا في المبني هل الضم

اى فى الاغلب او على سبيل التبادر فلا يرد ان الضم يكون في غير المبني ايضم كما نقوا ، جاء تنبيه
 جوارى بالضم بلا تنوين في جوارى ولا فرق بين الضم والضمه عند الشم (قوله مجرد من الناء او
 المحقوق بما) مثل يا زيد ابن عمر فاراد من الابن ح ما يكون بالالف والباء والنون هواء كان مذكرا
 او مؤنثا فخرج بنت لعدم الالف فيها ودخل ابنة لوجود هذه الحروف الثلاثة فيها ان قلت يمكن
 ان يكون مراد الشم ان الضم ذكر الاصل وترك الفرع بالمقاييس قلت يلزم ح ان يكون الحكم جاريا
 في البنات ايضم لانها فرع الضم الا ان يراد من الفرع هو الفرع الواحد فان فرعه ليس الابنة (قوله
 كما هو المتبادر الى الفهم) فانه اذا قبل زيد متصف بصفة القيام فالمتبادر منه انه متصف بها
 بلا واسطة اى بلا اعانة شخص وحائط او غيرهما فلا يرد ما ذكره الفاضل السم من ان التبادر ممل
 المتبادر هو الاعم (قوله اى حال كون ذلك الابن مضافا) وهو اشارة الى ان قوله مضافا منصوب
 على الظرفية بتقدير الزمان اى زمان مضاف (قوله الى علم آخر) قال مولانا عصم في شرحه
 للمكافئة ان هذا يشكل بقولنا يا محمد بن محمد او يا زيد ابن زيد فان الحكم جار فيه وهو اختيار
 الفتح في الاول مع جواز الضمة ولكنه لا يكون مضافا الى علم آخر اقول هذا انما يرد اذا كان علم في
 قوله الى علم آخر بالتنوين لانه ح قوله اخر صفة له واما اذا قرء بالاضافة بدون التنوين فلا لان
 الاضافة بتقدير اللام فتح جار ان يكون كلا العلمين متعديين فالمراد انه مضاف الى علم اخر اى شخص
 آخر ولو سلم فنقول المغايرة اعم من ان يكون بالذات او بالاعتبار فان محمد من حيث انه
 علم لشخص مغاير من حيث انه علم لشخص آخر (قوله كما عرفت من اه) حيث قال ويبني على
 ما يرفع به (قوله يختار فتحه) واما الصفة وهى الابن فمفتوح لانه تابع مضاف وهو منصوب
 في الصفة كما مر (قوله لكثرة وقوع المنادى اه) ولتبعية ما بعده وهو الابن (قوله هي حركته
 الاصلية لكونه مفعولا به) لجواز موافقه الحركة البنائية للحركة الاعرابية فان دفع مناقشة حيث يقر
 لم لم يخففه من الضم الى الكسر لان الكسر ضعيف بالنسبة الى الضم كما قالوا (قوله واذا نودي
 بالمعرف باللام فيل اه) فيه ان نداء العلم الذي هو مثني ومجموعا ومعرفين باللام يكون
 بخلاف اللام لا بالتوسط فيقال في نداء الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون واجيب بان
 اللام فيهما اى في مثني العلم وجمعه المعرفين باللام لجبر نقصان التعريف الزائل بالتذكير لا
 بالتعريف اى اذا نكر مثني العلم مثلاً واريد منه المسمى به فاذا خال الالف واللام لجبر
 النقصان لا التعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام فحذف الالف التعريف لئلا يلزم اجتماع آلتين
 التعريف (قوله اذا اريد نداء اه) وانما زادة لان النداء فعل اختياري فانهم كثيرا ما يذكرون
 الفعل الاختياري ويريدون مبدأه اعني الارادة فان كل فعل اختياري مسبوق بالارادة
 وقيل انما زاد لانه يفهم من كلام المتن ان نداء المعرف باللام شيئا وقوله يا ايها الرجل شيئا

اخبر بل نداءه فين نداء المعروف باللام (قوله مثلا) وانما قال مثلا لدفع ما قيل ان الشرط لا يتبع
 هذا الجزاء لا يترتب عليه لان الشرط نداء المعروف باللام اي معرف كان فوي هامة ومن البين ان
 هذا الجزاء لا يترتب على الشرط لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرم ويا هذه المرأة ويا هذا ان العالمان
 وغير ذلك وان نقول في جوابه ان المراد بقوله يا ايها الرجل هو الكلام الذي وسط فيه اي
 او هذا او اي هذا فان هذا القول مشهور بهذا التوسط فيكون من قبيل ذكر الشئ واراادة الصفة
 المشهورة منه كما في لكل فرعون موسى لان المراد به لكل ظالم عادل لا يقم لم لا يجوز ان يكون
 قوله اذ انودي حزئية لا كناية اي في بعض الزمان الذي انودي اياه لانا نقول مسائل العلوم كناية
 لا حزئية (قوله هذا بمنزلة المستثنى) اي قوله والتزموا رفع الرجل اياه بمنزلة المستثنى
 فهو دفع دخل بان يقيم ينبغي ان يكون ارفع والخصب جايزين في صفة الاسم المبهم اي في تاء
 الاسم المبهم وهو الرجل في الامثلة المذكورة حيث قال ان توابع المنادى المبني من الصفة ترف
 على لفظه وتنصب على محله وجوابه ما ذكره بقوله لانه مقصود بالنداء فالمراد بقوله توابع
 المنادى المبني اياه ان توابع المنادى ترفع على لفظه وتنصب على محله اذ لم يكن التابع المذكور
 مقصودا بالنداء لا يقيم ان الحمل على اللفظ غير مقصود لعدم الضم في المنادى المبهم فكيف يصح السؤال
 لانا نقول هذا غير مضر في السؤال بل هو يؤيده كما لا يخفى او يقيم ان قوله ترف حملا على لفظ
 فيما اذا كان الضم في المنادى وهو مفقود في المنادى المبهم (قوله واهذا لم يذكر) اي ولاجل ان
 هذا القول بمنزلة المستثنى من قاعدة جوار الوجهين لم يذكر هناك قيد يخرج صفة الاسم المبهم
 من القاعدة المذكورة لانه لو ذكر هناك قيد لخر اجهان الحمل على اللفظ والحمل جائز اذا
 لم يكن المنادى مبهما فلا يضحح ان يكون هذا القول بمنزلة الاستثناء هنا لا يخفى انه لو اريد من
 التابع في قوله وتوابع المنادى المبني التابع الذي ليس مقصود بالنداء واريد بالمنادى المنادى الذي
 كان مقصودا بالنداء فم لا يكون هذا القول بمنزلة المستثنى عنها وايضا لو اريد من التابع هو التابع
 الذي كان تابعا بالفعل وبالمال واريد من المنادى يضحك بحكم التبادر فخرج صفة الاسم المبهم
 منها لانه تابعة بالفعل اي ظاهرا لا في الحقيقة ولكن لو ترك القول المذكور على ظاهره فم يكون
 قوله والتزموا رفع الرجل بمنزلة الاستثناء (قوله لانها توابع منادى معرب) وانما قدر منادى
 لان تابع المعرب انما يكون تابعا للفظ اذا كان المعرب منادى فان تابع المعرب الذي هو ليس
 بمنادى يكون تابعا لمحله ايض كتاب اسم ان المكسورة مثل ان زيدا قائم حق فان قولنا حرك
 محل زيد فانه مرفوع مثلا ويمكن تصحيحه بكون تقدير المنادى بان التقوين في قوله معرب
 للوحدة اي تابع معرب واحد فالمعرب الذي له اعرابان كانه معربان بخلاف المعرب الذي له
 اعراب واحد وهو لا يرب اللفظي فهو معرب واحد (قوله يا الله خاصة) وهذا استثناء من القاعدة

المذكورة وحواصا هوال مقدار من حيث المعنى وقوله خاصة اي خص حرف النداء وهو ياء و
اخواتها ياء لفظ الله خصوصا فان حرف التعريف في لفظ الله عوض عن الهمزة التي هي فاء الفل في الله
واصله اي اصل الله الاله نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا فصار الله وحذفت
حركة اللام الاولى وادغمت في الثانية فصار الله ويجوز حذف الهمزة بدون نقل حركتها اي ضم
فحرف التعريف صار عوضا عن الهمزة وخرج عن معنى التعريف صار بمنزلة جزء الكلمة ولذا جاز
اجتماعه مع حرف النداء ثم اصل الله الاله واصل الله الاله ويحتمل ان يكون اصل الله الاله حقيقة
لا بواحدة اليه لكن اجتماع العوض والمعوض عنه مخصوص بلفظ الله كاثبات الهمزة ودخول ياء عليه
دون غير ما من حرف النداء لانه ان الهمزة لله للموصل فلا بد ان يقيم ياء الله بحذف الهمزة من اللفظ
لانا نقول همزة الله للاثبات في النداء ولكنها الموصل في غير فيسقط في الدارج كما في اعوذ بالله و
من الله لا يقيم الله علم لذات الواجب فاللام في حالة العلامية ليست للتعريف لانه بمنزلة جزء
الكلمة فبادخال حرف النداء عليه لا يلزم اجتماع آتي التعريف حتى ذكره كاستثناء عن
القاعدة السابقة لانا نقول اللام في الاصل للتعريف فهو معدن كون اللام في وقت ما للتعريف مانع
من اجتماع حرف النداء معها (قوله بناء على قاعدة) وقيل يمنع التوسط بياها بين حرف
النداء وبين لفظ الله لان ايا سئلزم التوسط وما المشبهة والله تع منزه عن التعدد والتنجية وهذا
للاشارة الحسية والله نعم متعال عن ذلك (قوله وسمى اجتماع امرين الخ) اقول وما قيل ان كون
هذا الاجتماع قاعدة فهو محل تأمل ليس بنبي لان القاعدة هي امر كلي يندرج على جميع
جزئياته ففي كل ما اجتمع فيه هذا ان الله تعالى ذكره يختص بذلك الجواز واختصاصه بلفظ الله
لا ينافي بكونه قاعدة لانه من الكلمات المشبهة في حركاتها كالشمس والقمر لا يقيم الشمس
والاقمار باعتبار الافراد المفردة (قوله في هذه الكلمة لاه) وجاز في الشعر المضروبة (قوله
بذلك الجواز) اي جواز دخول حرف النداء في اللام (قوله وان كانت اللام لار منه فيه) لانه
علم فيكون بمنزلة جزء الكلمة (قوله لار الله الناس) وفيه ايض مثل ما مر من ان اصله
اذا كان الناس فلم يكن اللام عوضا عنها (قوله لكن ليست لارمة لاه) لانه لا يكون علماء مع الالف
واللام واصل الله لاناس حذفت الهمزة تخفيفا وادغمت اللام في النون لقرب المخرج الذي بينهما
فانه من ادغام المتقاربين لا المتجانسين (قوله فلا يقيم يا النجم ويا الناس) بل يقيم يا ايها النجم
ويا ايها الناس (قوله ولعدم جريان هذه القاعدة) المذكورة في قوله بناء على قاعدة اذ وهو
متعلق بقوله حكوا وقوله لان لامها اذ دليل لعدم جريان اذ (قوله من اجلك) بكسر الكاف
واخيرة وانت بخيلة بالوصل عني معناه يا الفارسية از جهت عشق تو اي آني كه خوار
ماختي تود ل مرا و حالانكه تو بخل كند در حالتي كه نگاه دارنده تو وصل را از من

فيقول متعلق بقوله بخجلة علي تضمين معنى الامساك (وهو في الغلامان) في قوله
 في الغلامان (اي واعداد جريان هذه القاءة في الغلامان في قوله في الغلامان) ولما كان في التي
 في قول الشاعر من اجلك انتفاء احد الامرين وهو عدم كونها عوضا وفي الغلامان في قوله
 في الغلامان انتفاء الامرين معا فلهذا احكموا في الاول بالشذوذ وحكموا في الثاني بانه اشذ
 الشذوذ واعلم ان قوله شذوذ اتميز اي اشذ شذوذ لان التميز في المعنى فاعل فاذا كان كذلك
 فلا معنى لقوله اشذ عند ذال انه اذا كان شذوذ شاذ فلم يكن ح شاذ امع ان المقصود ان شذوذ فوق
 شذوذ الاول فلا بدح ان يقرأ قوله اشذ بالذال المهملة لا المعجمة بالفارسية محكم تراست الا ان ية
 معناه ان شذوذ اكثر من شذوذ الاول بدليل افعال التفضيل واخر البيت ايا كما ان تبغيا شراو
 في بعض النسخ ان تكسبا موضع قوله ان تبغيا وقوله ان تبغيا بمعنى تطلبنا وقوله تكسبا من الكسب
 وقوله ايا كما انخذيرا اي بعد ايا كما والمراد من الغلامان هو العبد والامة ومعناه بالفارسية اي
 د و غلام كه گریخته اید شما یان د ورد ارید شما یان آنکه طلبید ید شما یان شررا ایا کسب کرد ید
 شما یان شررا یعنی شما یان از من بغیر هت و بغیر شرح گریخته اید پس د ورد ارید طلب کردن شرراو
 في بعض الشرع لا يقال هذا الله كما لا يقيم يا ايها الله لان هذا للشارة الحسية والله نعم متعال عن
 ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي كان محمولا على اي طرد الباب ثم كلامه
 (قوله اي في تكرار الح) وقوله صورة اما متعلق بقوله المنادي المفرد المعرفة واما متعلق
 بقوله تكرار باعتبار انه مستند الى قوله المنادي المفرد المعرفة واما كون الاول مفردا صورة فظ
 واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار الاول بعينه واما عدي فجعله مجهول بحسب الظلانه لا يعلم انه
 مضاف اليه الاول او الثاني فلا يرد ان الثاني ليس مفردا صورة ولما لم يكن المنادي في المثال
 المنادي مفردا معرفة حقيقة بل كان مضافا عند صيويه وكان مفردا معرفة صورة عند حكم
 بكون تكراره صورة على احد الاحتمالين المذكورين وحكم بكون المنادي مفردا معرفة على
 احتمال آخر ثم اعلم ان المعرفة في قوله تكرار فيه المنادي المعرفة صفة المنادي لان المنادي يجوز
 تذكيره وثنائيه (قوله وذلك) اي كونه مضافا الى عدي المنادي كورا من صيويه (قوله و
 السيرا في) اي ابو سعيد السيرا في بكسر السين اجاز الفتحة مكان النصب الذي اجاز المبرد ويصوبه
 ثم ان تيم الاول عند صيويه والمبرد مضاف حقيقة ومفرد معرفة صورة وعند السيرا في منادي
 مفردا معرفة حقيقة وصورة فلذا جعله مفتوحا تباعا لنصب الثاني لا منصوبا وذلك لان بناء
 المنادي عرصى فيشبه المعر فيجوز ان يكون حركته البنائية موافقة للحركة الاعرابية (كما في
 يزيد بن عمر) حيث قال فحففوه بالفتحة التي هي الحركة الاصلية لكونه معولا به لان الحركة
 البنائية مشابهة للحركة الاعرابية (قوله على ان يكون في الاصل ياتيم بالضم) لانه مفرد معرفة

حقيقة وصورة عند السيرا في (قوله اما نابع مضاف) بالاضافة كما ذ صب اليه محبوبه بانه تاشيخ
لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول سواء كانت حر كته امر ابنة او بنائية فكما ان
الاول محذوف التنوين للاضافة كك الثاني وان لم يكن مضافا (قوله او نابع مضاف) بالتوصيف كما
هو ذ صب لمبرد والسيرا في (قوله يعني مهاجراته) اي يعني الجريير بالمكر وه مهاجراته اياهم اي عمر واد
هجي لي فانا هجوت اياهم وقوله ان يهجو بفتح الواو ثم لمصرع الاول وهو قوله يا تيم تيم عدي لا ابالك
باغباع الميم لرعاية الوزن (قوله والمضاف الى ياء المتكلم اه) ولو قال والمضاف الى الياء والى
ياء لثم واحضر واما الثاني فظ واما الاول فان الياء المضاف اليه لا يكون الا ياء المتكلم اقول التصريح
بياء المتكلم لدفع الوهم لان الياء اذا كان باللام يتوهم الجنس والاستغراق فيتموهم الاضافة الى
جنس الياء وكك اذا كان بدون اللام لان المكرة في الاثبات يفيد العموم (قوله واسقاط الياء
اكتفا بالاكسرة) ليدل الكسرة على الياء ولذا قال اذا كان قبله كسرة احتراز عن مثل يافتاي لان ياء
المتكلم ولا يسقط الياء فيه لانه لا يكون قبله كسرة فلا يحذف الياء في فتى قيل اشتراط كون
ما قبل الياء مكسورا يخرج نحو يا مسلمي تشنية وجمعا فانه اذا اضيف مسلمين الى ياء المتكلم
يقال مسلمي بالتشديد مع انه ينبغي ان يجوز حذف الياء منه لعدم الالتباس بعد الحذف لان ياء
التشنية والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفة انتهت كلام القاضل مولانا نعم اقول مراد
المحشي ان بعد حذف ياء المتكلم لا يلتبس بالمفرد لما مر من ان ياء التشنية والجمع الا انه يتوهم ان
المسلم كان مفردا مضافا الى ياء المتكلم ويمكن ان يقع في دفع الشبهة المذكورة ان اشتراط كون قبله
كسرة انما يكون في المنادى المفرد لا الجمع والتشنية كما هو الظاهر من كسر ما قبل الياء لاجل دلالة
على الياء (قوله وهذا الوجهان) اي استاذا الياء اكتفاء بالاكسرة وقلب الياء الفا اي هذا
الوجهان يقعان غالبا في المنادى بالنسبة الى الوجهين الاولين وان كانت الوجوه الاربعة كلمة
مختصة بالمنادى فاندفع ما قيل ان قوله غالبا يدل على كون هذين الوجهين في غير النداء على
قلة مع انه في حيز المنع (قوله فيقصد الفراغ من النداء بسرعة) لايقيم هذا الدليل انما يصح في نحو
يا غلام باسقاط الياء اكتفاء بالاكسرة لقلته الحرف فيه بسبب اسقاط الياء فيكون زمان تكلمه اقل
من زمان تكلم يا غلامي بالياء ولكن لا يصح في نحو يا غلاما لعدم حذف حرف فيه بل فيه تبدل
الياء بالالف فلا يكون زمان تكلم يا غلاما اقل من زمان تكلم يا غلامي فلا يكون التخليص هذا
بسرعة بالنسبة اليه لانا نقول الياء ثقيل بالنسبة الى الف فيكون تلفظ نحو يا غلاما اهل من تلفظ
نحو يا غلامي وكان زمان تكلمه اقل منه وايضا ابدلت الكسرة بالفتحة وهي خفيفة بالنسبة الى
الكسرة فيكون اقل منه من هذا الوجه ايضا ولما قال لان الف والفتحة اخف من الياء والاكسرة
(قوله ليتخلص الى المقصود) اي ليتخلص المتكلم عن النداء حال كونه متوجها الى المقصود (قوله دليلا

ما فيه) اي لدلالة الكسرة على الياء وقوله قلب الياء الفاعطف على قوله حذف الياء (قوله لان
 الالف والفتحة اخف) وهذا في المعنى و قد دخل تقريره ان حذف الياء والاكتفاء بالكسرة تخفيف
 بلا ريب واما قلب الياء الفاعطف بتخفيف لان الفتحة فيه تكون بازاء كسرة غلامى والالف
 فيه بازاء الياء في غلامى فلا يكون قلبه بالالف تخفيفا فاجاب بقوله لان الالف والفتحة اه
 فيكون النشر على ترتيب اللف (قوله في كل منادى كك) اي المضاف الى ياء المتكلم قوله
 بل فيسا) اي في المنادى المضاف الى ياء المتكلم الذي غلب عليه اه (قوله واشتهر بها) اي اشتهر
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالاضافة (قوله لتدل الشهرة على الياء المنفردة بالحذف او القلب)
 فقوله المنفردة بفتح الياء قال مولا ناعص وغير الشم عبارة الرضي حيث قلل لتدل الشهرة على الياء
 المنفردة او المنفردة وهو الاولى لانه لا يسمى المنفرد مغيرا انتهى كلامه وحاصله ان التمييز
 انما يكون في القلب كقلب الياء بالالف دون الحذف فان فيه الترك دون التمييز فالاولى ما
 ذكره الرضي والحواس انه قد يطلق التمييز على الحذف ايض ويمكن دفعه ايض بان كلام الشم
 مبنى على ان الترك يستلزم التمييز كما اذا كان لزيد مثلا في ريد يصوم في يوم كذا فاذا تركه
 فغيره (قوله فلا يقال يا عدو ويا عدوا) فانه في الاصل يا عدوي فلا يجوز فيه حذف الياء
 والاكتفاء بالكسرة او قلب الياء الفاعطف لشهرته بالاضافة فانه لا ينتقل الذهن اليها (قوله
 بالفتحة عن الالف) اي بالفتحة التي ثبتت عنها او بسبب وجودها قوله ويكون المنادى المضاف اه
 اشار به الى ان الداء في قوله وبالياء للملازمة والى ان الجملة الظرفية معطوفة على الجملة
 الفعلية الواقعة خبرا اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا او يكون بالهاء وقفا اي حال كونه
 موقوفا وعطف على معذوف اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا بغير هاء وبالياء وقفا ويجوز
 ان يقدر فعلا معطوفا على الجملة الفعلية المذكورة اي يوقف بالهاء وقفا ويحتمل ان يكون خبر
 مبتدأ معذوف اي وهو بالهاء وقفا (قوله فرقا بين الوقف والوصل) فانك لو وقفت في يا غلامى
 بسكون الياء وقلت يا غلامى بسكونها ايض بالوقف على الحرف الساكن يلزم الالتباس حيث
 لا يعلم انه وقف او وصل فان الوقف بالهاء انما يكون في كلمة كان اخرها متحركا واذا كان اخرها
 ما كذا فيصح الوقف عليه وكك لوقيل في يا غلام بالكسر يا غلام بالسكون لا يعلم المختار
 انه وقف او غير وقف وكذا يا غلاما قبل زيادة الياء في صورة قاب الياء الفاعطف بالانقباس
 بالمستغاث بالالف وهذا الالتباس انما يكبر في المعنى بخلاف التباس حال الوقف بالوصل
 فانه لا يغلب بالمعنى الا ان يقم ان هذا اللفظ منسوبة من الياء وليس الف الاستغانة كك وايض
 الغلام لا يصلح ان يكون مستغاثا كما هو الظم بل يقع مستغاثا به (قوله في محاوراتهم) انما اراد هذا
 اشارة الى ان يا ابي ويا امي مثل باب يا غلام في الاشتداد الى الاضافة المذكورة (قوله لكثرة

استعمال ندائهما) فان ندائهم اللاب واللام كثير بينهما غاية الكثرة فلذا اجاز فيهما وجوه اخر على غير الاربعة المذكورة في باب يا غلامي (قوله ويا ابت ويا امت) واعلم ان هذه التاء ليست بمختصة للتانيث بل يكون بدلا ايضم فلا يردح ما قيل من ان تاء التانيث لا يكتب با لطول كما في قائمة واعلم ان التاء فيهما بدل من حرف زائد وهو الياء فح لا يكون في كونها بدلا كمالا فكانها ليست ببدل بخلاف ما كان بدلا عن حرف اصلي كالتاء في نحو بنت لانها بدل عن الهمزة في ابن فيكون في بدلية اكمال ح فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قيل من ان التاء المطولة بقماها حين الوقف ما التاء لا بالهاء فيقال يا بنت بالسكون حين الوقف فينبغي ان يقرأ في يا ابت ويا امت ايضم كك مع انه ليس كذلك رقعتهما بالهاء وذلك لعدم كمال بدليتهما فيهما بخلاف التاء في بنت والوقف بالتاء فيما اذا كانت بدلا عن حرف اصلي وانت خبر ان جواب الشبهة الاولى جواب عن هذه الشبهة ايضا قيل كيف يجوز الحاق تاء التانيث في المذكور في نحو يا ابت ويمكن الجواب عنه على ما عرفت آنفا واجيب ايضم بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة واجيب ايضا بان التاء في يا ابت للحمل على يا امت على ان التاء تكون في المذكور ايضم كما يقال الحمالة للمذكر والانثى (قوله لمناسبة الياء) اي الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه فح يكون في البديل شائبة من المبدل منه وقوله اي حال كسر التاء مفتوحة اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا منصوب على انظر فيه اي زمان مفتوح و كسور (قوله وقالوا يا ابت ويا امتا) وهذا كلام الشم يدل على ان قوله وبلا لف مدغم على قوله ويا ابى ويا امى اي وقالوا ابالاف ويحتمل ان يكون معطوفا على مقدار في قالوا يا ابى ويا امى بغير الالف والالف ويحتمل عطفه على قوله فتحا وكسرا اي حال كونه كأنابالاف (قوله فانه غير جائز) اي في هجة الكلام لانه يوجب اللغو (قوله هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم) اي هذا الاختصاص بالنظر الى المضاف اليه فلنوكان في موضع الابن في الجملة كالبنات فالوجوه الاربعة جائزة فيها ايضا لعدم الاختصاص الى الابن لا يستلزم ان يقع جميع غير الابن في موضع الابن في الوجوه الاربعة المذكورة فح لا يرد ما قيل من ان هذا الاختصاص اذا كان بالنظر الى المضاف اليه فقط فاذا قيل موضع المضاف شيئا آخر مثل يا غلام ام ويا غلام عم ينبغي ان يكون الحكم المذكور فيهما لجا ريامع انه ليس كذلك فالاولى ان يقرأ ان قوله خاصة بالنظر الى المضاف والمضاف اليه جميعا ولكنه ذكر الاصل وترك الفرع وهو المونث بالمقابلة وقوله خاصة مفعول مطلق لفعل مقدور اي يخصونهما خاصة (قوله لكثرة الاستعمال) اي حذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال فيهما بالنسبة الى باب غلامي ركك طول اللفظ بالنسبة اليه فيهما يستدعيان الخفة وح وهذه الثلاثة اي كثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وهو الميم المشددة دليل والمدا فاذ قيل يا غلام ام او عم فيكون الا بر الاول

منتقيا فـ وهذا هو الذي ينبغي ان يكون الامر الثالث مختلفيا فيه (قوله وما كان من خصائص المنادى
الترخيصية) اعني بان الترخيم ليس مخصوصا بالمنادى كما قال المصنف بقوله وفي غيره ضرورة ويمكن
الجواب بان المراد ان الترخيم على مبيل الجواز الوقوعي مخصوص بالمنادى او الترخيم الذي في
سعة الكلام مخصوص به وهو في اللغة نرم كردن (قوله شرع) اي اراد ان يشرع فلا يرد انه يلزم
منه ان يكون الشرع غير القول بالترخيم مما انه ليس كذلك ويحتمل ان يكون الفاء في قوله فقال
للتفسير اي تفسر قوله شرع (قوله اي واقع) اشار به الى ان الحذف وقوعي فهو بمعنى الامكان
الخاص (قوله في سعة الكلام) وهذا يتبادر اليه الذين ومقابلة الجواز الضرورية يؤيد ذلك
ولك ان لا تقيد بها وتجعل الجواز بحيث يشتمل الضرورية فيكون بمعنى الامكان العام
المقيد بجانب الوجود اي لا يجب عدم الحذف فجار ان يكون وجود ضروريا (قوله فان دعت
اليه ضرورة) اي في المنادى لا في غيره كما هو الظاهر من العبارة فقوله اي لمجرد التخفيف لعلته
اخرى اذ معناه انه لمجرد التخفيف في سعة الكلام لانه اذا دعت اليه ضرورة فلا يكون في سعة
الكلام (قوله اي ضرورة شعرية) هذا اشارة الى ان قوله ضرورة مفعول له لا يقيم انما يجوز
حذف الملام من المفعول له اذا اتحد فاعل الفعل و فاعل المفعول له وفيما نحن فيه ليس
محتمل لان الفعل هو قولنا جاز و فاعله الترخيم وليس فاعل الضرورية الترخيم بل فاعله هو
المتكلم لان الضرورية بمعنى الاضطرار لا ننا نقول ليس فعل المفعول له جاز بل فعله
الترخيم اي يرخم في غيره ضرورة ويحتمل ان يكون ضرورة بالرفع بان كان خبرا للترخيم
اي الترخيم في غيره ضرورة اي آيتها و علامتها فحذف المضاف واجري اعرا به على
المضاف اليه ويحتمل ان يكون اللام في قوله اي ضرورة شعرية للموقوت لالاجل اي
في وقت الضرورة فلا يكون مفعولا له (قوله وهو اي ترخيم المنادي حذف) فيل لو قال و
هو حذف في آخره جوازا وتخفيفا كان اولى لئلا ينتقض بنحوه ودم فان حذف آخرهما واجب
واجيب بان المراد ليس الا هذا بقريضة العنوان حيث هو معتبر فيه وانت خبير انهما على تقدير
كونهما منادى حكما خارج بقوله لمجرد التخفيف لعلته اخرى لان فيهما يكون الترخيم
لعلته اخرى مقتضية للحذف المستلزم للتخفيف ثم قوله حذف في آخره اجترأ عن حذف
الياء في نحو يا غلامي لان الياء ايسر اخرة والا لوجب اجراء الاعراب على الياء وليس كذلك ودخل
فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها (قوله لمجرد التخفيف لعلته
اخرى) واحترز به عن نحو عصا وقاض لان حذف الياء والواو فيهما للاعلال لا لمجرد التخفيف
لان الاعلال يستلزم التخفيف لا يقيم هذا ان الهمثالان خارجان بقيد المنادى لانا نقول
اي فيهما اذا وقع كل واحد منهما منادى وهو ظرف وجوه اجترأ ان يضم من نحو ودم لان حذف آخره

للزوم احد الامرين اما ان يقدر الا مراب اذا سكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا
جرى الآخر وهذا ان قيل وقيل في اخر اجده ان الترخيم حذف في التركيب مع ان الحذف في يد جالة
الافراد (قوله بالمقاييسه) ولقائل ان يقول كيف يقاس ترخيم غير المنادى على الترخيم في المنادى
فان ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا وترخيم غير المنادى ايسر للتخفيف بل الضرورة
الا ان يقيم القياس في اصل الترخيم (قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا) لان ذكر
المقيد مستلزم لذكر المطلق (قوله والضمير المجرور الى الاسم) وان قلت ان ارجاع الضمير
الى الاسم خلاص السوق لان الكلام في المنادى قلت الترخيم لا يوجد في غير الاسم لا يقيم اذا كان
الضمير المرفوع راجعا الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم فقوله تخفيفا غير مرتبط
الى ما قبله لان ترخيم غير المنادى ليس لاجل التخفيف بل للضرورة لانا نقول قوله تخفيفا ح
بمعنى انه اذا كان واقعا في المنادى لا يقيم هذا خلاف المتبادر ويجب حمل الالفاظ في التعريفات
على المتبادر لانا نقول هذا عند عدم القرينة وهي ههنا قوله اذا كان واقعا في المنادى لانه
قد علم ان الترخيم في غير الضرورة فالظهور والبداهة قرينة على ان التعريف المذكور جاز ان
يكون مشتملا للتعريفين فان تعريف الترخيم المطلق هو قوله وهو حذف في آخره بطرون قوله
تخفيفا وما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل السم من انه كيف يصح جعله تعريفا للترخيم المطلق مع
وجود قيد تخفيفا في هذا التعريف انتهى خلاصة كلامه (قوله اذا كان واقعا في المنادى) اشافا
ذلك لان شرط الترخيم المطلق ليس ما قال المصنف من قوله ان لا يكون الع دل هو شرط ترخيم المنادى
(قوله على التقدير الثاني) اي ارجاع الضمير في شرطه الى الترخيم المطلق انما يصح اذا كان
الضمير المرفوع المذكور راجعا الى الترخيم المطلق ولا يخفى انه يصح ارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير في شرطه الى ترخيم المنادى لكنه خلاف سوق الكلام
فانه انتشار الضميرين فم لا يرد ما قيل يفهم من ظ العبارة ان ارجاع ضمير شرطه الى الترخيم
المطلق على التقدير الاول والى ترخيم المنادى على التقدير الثاني غير جائز وليس الامر كذلك
لان ارجاعه اليهما على كل من التقديرين جائز (قوله وان لا يكون مضافا) قيل ولو قال
مفردا كان اولي لانه اظهر في اخراج شبه المضاف لانه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه
فيما سبق واعلم ان لجواز الترخيم ستة شرائط خمسة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا
ولا مضارعا للمضاف وان لا يكون مستغانيا ولا يكون مناديا ولا جملة والشرط الاخير ثبوت
غير متعين بل هو احد الامرين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء
التانيث وانما لم يذكر المصنف شبه المضاف لاني حكمه حكم المضاف فهما متحدان دكما وانما لم يقل
منه وبالا لان المنادى عند ليس منادى كما معنى (قوله لانه ليس اخر المنادى بنظر الى المعنى)

هو في بعض النسخ لانه ليس آخر اجزاء المنادى اى لان الاول وهو المضاف ليس آخر اجزاء المنادى
 انظر الى المعنى وهذا اذا كان المركب الاضافي ملما بان الجزء الاول بحمزة زاء زيدا فان آخره
 بحسب المعنى هو آخر المضاف اليه كما يكون آخره بحسب اللفظ ايضم آخر المضاف اليه اذا كان
 ملما واما اذا لم يكن ملما فبيان ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه
 فلو رخم في آخر المضاف يلزم الترخيم في وسط الكلمة اى في وسط ما هو في حكم الكلمة لا يتم اذا
 رخم من آخر المضاف فلم يرخم من آخر المنادى بحسب المعنى وان كان غير علم لما مر من
 ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه لانا نقول آخر المنادى بحسب
 المعنى في غير العلم هو آخر المضاف لا المضاف اليه لكن المضاف لا يتم بدون المضاف اليه من
 حيث انه مضاف لا من حيث انه منادى فيكون آخر المضاف من حيث انه مضاف هو آخر المضاف
 اليه ولكن ليس آخر المضاف من حيث انه منادى آخر المضاف اليه وما قيل ان النحوي انما
 يحدد اللفظ لا المعنى الا بالتجعية فنظر النحوي يكون الى لفظه فاذا تم لفظه يصح الترخيم فيه
 ليس بشيء لان النحوي يبحث عن اللفظ الموضوع للمعنى لا عن اللفظ مطلقا فالمضاف بحسبه
 المعنى يستدعي المضاف اليه فقد عرفت مما ذكرنا ان المضاف من حيث انه منادى لا يكون آخره
 آخر المضاف اليه بحسب اللفظ والمعنى ولكن لما كان آخر المضاف من حيث هو مضاف آخر المضاف اليه
 بحسب المعنى فاعتبر حالة الاضافة حال كونه منادى ايضم كما اعتبروا حالة الاضافة في حالة
 العلمية في عبادة الله علما فيصح قوله لانه ليس آخره آخر المنادى انظر الى المعنى فاعلم ذلك وقال
 مولانا عوفي وجه قوله لانه ليس آخره اذ كذا لان المنادى في يا غلام زيدا الغلام المخصوص وهو
 لا يستفاد بدون زيد انتهى كلامه اقول اما انه لا يستفاد بدون زيد من حيث انه منادى او من
 حيث انه مضاف فالاول مهم والثاني غير مفيد لان الكلام في الاول (قوله لانه ليس آخره آخره نظرا
 الى اللفظ) وهذا اذا لم يكن المركب الاضافي علما لانه اذا كان علما يكون الجزء الثاني
 آخر اجزاء المنادى بحسب اللفظ واما اذا كان علما فلا ان المركب الاضافي يراعى حال
 جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه والحاصل ان المركب الاضافي من حيث
 كونه علما يراعى حال جزئيه قبل العلمية اى بكل من جزئيه قبل العلمية مهتقل في الاعراب
 وكذا في حال العلمية ولكن الاعراب لا يحري الاعلى الاول في المركب الاضافي حال كونه
 غير علم وكذلك في العلم رعاية لمخالفة اضافة فلو رخم من آخر المضاف اليه فلا يكون الترخيم في
 آخر المنادى بحسب اللفظ لان آخره بحسب اللفظ آخر المضاف في العلم لان الاعراب لا يحري الاعلى
 المضاف رعاية لمخالفة الاضافة (قوله فامتنع الترخيم فيهما) اى بعد رعاية اللفظ والمعنى (قوله من
 النصيب والبناء) ايضاً (قوله فامتنع الترخيم فيهما) اي بعد رعاية اللفظ والمعنى (قوله من

ولما قل ان يقول ان حرف النداء لا يكون الا في المنادى فلا بد من اخرجاء الترخيم الخدي هو من
خصائص المضاد عليه ويمكن الجواب بان حرف النداء قد يكون في غير المنادى ايضاً فلهذا العلامة قد
يختلف عن في العلامة الا ترى ان القاعدة عند التيام قد يقول يا الله مع ان الله منهم منه ليس نداء
الله نعم وهو واجب ايضاً بان حرف النداء قد يكون في الممتد وبجاء فلا يجب ان يكون في المنادى
ويمكن ايضاً ان يقيم لا بد في الترخيم من اثر النداء ليقرب تب عليه قوله وهو في حكم التاب
فيقيم يا . ار الى قوله وقد يجعل اسماءه (قوله لان الزيادة تنافي الحذف) وانت خبير انه يصح
اقامة هذا الدليل في المستغاث بالالف وهو وايضاً يصح اقامة الدليل الاول على المستغاث بالالف
لعدم النصب فيه ح ايضاً اي النصب الذي هو بسبب الاضافة فان حركة الفتحة التي وجدت تسبب
الالف ليست بنصب وهو الا ان هذا الحركة مشاحة بالنصب فلهذا لم يلتفت اليه (قوله اظهرا
للانفج) تعليل لقوله هذا الصوت (قوله زائدة على ثلاثة احرف) واجاز الكوفيون ياعم في ياعمرو
وبازي في يازيدا (قوله لكثرة نداء لعلم) لا يقيم ينبغي ان لا يحذف من العلم شيئاً من حرفه لما قالوا
الاعلام لا تتغير لاننا نقول عدم تغيرة في غير ضرورة ترخيم النداء (قوله ولز يادته على البلغة لم يلزم
نقص الاسم) اي نفس الاسم الذي يكون بقاءه عارضياً فان ما يكون بناءً عارضياً فهو في حكم المعرب
فلا يردح انه لا معنى لقوله نقص الاسم من اقل ابنية المعرب لان الكلام في المنادى التامني
لا المعرب فمع يجوز النقص اي نقص الاسم فيما ليس بمعرب ولا في حكم المعرب نحو ما ومن واما
نحو يد فالخذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به وبهذا اندفع ما يقيم ان يد منادى حكمي فيكون بناءه
ما رضى مع وجود الترخيم وعدم وجود الشرط فيه (قوله بلا علة موجبة) انما قيل به لجواز
النقص بالعلة الموجبة كعصا وجاز اخراج يدودم قوله بلا علة موجبة (قوله لان وضع التاء على
الزوال) لان نداء التانيث ليست بداخلية في الشبهة فلا يشترط الزيادة على الثلثة ولا العلمية
لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على القطع فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علماً
لا يقيم ان التاء علامة التانيث والعلامة لا تحذف لاننا نقول عدم حذفها في غير الترخيم واعلم
ان ضبوته شروط في ترخيم ما فيه تاء التانيث على لغة من يجعل الباقي اسماءه ان يكون علماً
لئلا يلبس بما لا ناء فيه فلا يقيم في ترخيم يا حبيبة اذا كان مئة يا حبيب لحصول الالتباس لجواز
تانيث الذكور غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علماً فلا يحطل الالتباس لانه يؤنث
المذكور وبالعكس في الاعلام حملاً على المعنى ولهذا شرط في حذف تاء التانيث ان لا يكون مئة
مثل قائمة وفائمة لانه لو رخم ح لالتبس بالماذكر (قوله فكيف اذا وقع) يجب كسبه لم يسقط التاء
اذا وقع موقفاً كان سقوط الحرف الاصل في كثر اماكن بسبب الترخيم يستط الحرف الذي كثيراً
(قوله نحو ثبه) بالانارسية گروه وجماعة (قوله لم يستوف) صفة المنادى فان حبيباً

لم يستوف الشروط المذكورة كلها لان صاحب اسم حسن وايس بعلم (قوله شرع في بيان
 ان لو قيل لما فرغ من شرائط الترتيب شرع في بيان تقسيمه ليصح ايضاً (قوله في آخره اه)
 اي في جانب آخره فلا يلزم ان يكون المظرف و المظروف شيئاً واحداً مع كونهما متغايرين (قوله
 في حكم الواحدة) هفة له باد تان و لئلا يعلق الصفة على الجار والمجرور باعتبار المتعلق وهو ههنا
 قوله كائنتان (قوله فان الباب احسن فيهما) اي المباءة في ثمانية والنون في مرجانة (قوله اي الحسن)
 الموصلة بمعنى العلامة وهي ههنا كناية عن الحسن (قوله لا افعالا) لانه اذا جعلتها فعلا لا يكون
 في آخره حرف صحيح قبله مدة فيكون داخل في القاعدة التي يد كرمها بذلك (قوله من باب
 ههنا) بالعين والراء المهملتين فانه داخل في القاعدة التي يد كرمها بقوله او كان في آخره حرف
 صحيح قبله مدة (قوله لان العالب في الحرف الح) اب الغالب في الحرف الصحيح هو الاصاله كما ان
 الغالب في الحرف العلة الزيادة فخرج نحو معللا لعمامة اصاله التاء فيها فقوله فيخرج اه لرد قول
 الشيخ الرضي فانه انتقض نحو معللا لوجود الحرف الصحيح في آخره ما مع انه لا يحدث نها حرفان
 بل حرف واحد ثم قال في دفعه والمراد انه كان في آخره حرف صحيح وبغير التاء ايضاً فخرج
 نحو معللاه لكن ما قال الشيخ في دفعه اولي مما قال به الشيخ الرضي لانه علم دفع الشئ يكون بين هاتين
 القاعدة تين نسبة التنازل فلا تجتمعان واما علمي تقديز دفع الشيخ الرضي يكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما اسماء ومروان ومادة افتراق القاعدة الاولى بصري
 ومرجانة ومادة افتراق الثانية مختار واعلم انه اذا ز بقوله او كان في آخره الى ان قوله او
 حرف صحيح عطف على قوله زيادنان ولو اراد من قوله آخره هو الآخر الحقيقي لا يرد معللا لان
 تاء التانيث يكون آخره حكماً وكلمة اخرى حقيقة ومعللة بالكسر القول او ما حرة العن
 كذا قيل (قوله في حكم الصحيح في الاصاله) فيكون الياء والواو في مري وماء وحرفاً صحيحاً حكماً
 كما عرفت ان المتبادر من الحرف الصحيح هو الاصاله فهما اصليتان وانما هم وقال ومواءم
 اه لان ترخيم مثل مري وماء و يكون بحذف حرف الاخير اهلة السابقة (قوله حركة
 مة قبلها من جنسها) احترز به من نحو رجيل و دنور فانهما لا يسميان مدة (قوله لغلبة ههنا)
 اي زيادته المدة وكثرتهما (قوله اي والحال) اشار به الى ان قول المصنف جملة حاله فهو
 حال من الضمير المجرور في آخره فانه مضاف اليه ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
 وهو مفعول كان بمعنى وجد فيكون المضاف اليه مفعولاً (قوله انما لم ياخذ هذا القيد اه) وانما
 يظهر عدم اخذ ههنا بايراد الضمير المفعول لانه قل هو لا مما قال مولا اعصم يصح ارجاع
 الضمير المفعول اليه بابتداء ويل المفعول ولا يرد الاشكال على ثبوت وقلون لانهما اكثر من اربعة
 احرف في الاصل لان الحذف فالحذف هو اكثر من اربعة الح اعم من ان يكون في الحال

أو في الأصل تم كلامه أقول كلام الشارح في الجمع بوزن الحال لا وزن الأصل فإن
ثبوت جمع ثبوت وقلوب جمع قلة بضم التاء والقلب فهما جملتان بوزن الحال فكلام الشارح
فيه فهما أي ثبوت وقلوب ليس في الأصل ثبوت وقلوب حتى تكونا أكثر من أربعة أحرف
في الأصل لأنه إنما يكون كك إذا كان ثبوت وقلوب جمع ثبوت وقلوب وليس كك كما لا يخفى على
المتأمل ومعني ثبوت بالفارسية گروه از گوشتك ومعني قلة هو الخشبة الصغيرة التي ينصب
ويعلق بها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى لا يتم هذا الشكل بنحو جوار لانه أكثر من أربعة أحرف في
الأصل لأن أصله جوار ي مع أنه لا يخذف منه عند الترقيم إلا حرف واحد لانا نقول جوار غير داخل
تحت هذه القاعدة لأن آخره ليس حرف صحيح فإن آخره في الأصل هو الياء فإن قلت قد صم
الحرف الصحيح من الحقيقي والحكمي والياء حرف صحيح حكما لا اشتراكا به إمالة قلت حذف
الياء في جوار ليس المترخيم بل لعلته موجبة وهو الأعلال وإن قلت لو قال المصم فإن كان
ما قبل آخره مدة حذف فتايش مثل القسمين معا وكان أخضر وجوابه ما ذكره من أن ناعب حيث قال
لما كان مدة الحذف في القسم الأول مقابلة لعلته الحذف في الثاني كما ترى من قوله أما في
الأول فلما أه فضل المصم هذا التفصيل ولم يقل تخذف حرفان في ما قبل آخره مدة انتهى
كلامه قال مولانا عصم ولو قال المصم فإن كان ما قبل آخره مدة حذف فتايش مثل سفلة ومعين
نعم قال ولو قال كك لكان أحضروا ثم لأنه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في حذف الحرفين
فقد غفل انتهى كلامه أقول أما إذا لا يوافق بالمتقول عنه وأما ثانياً فلأن الانتقاض بسفلة
مدفوع باعتبار قيد حرف الصحيح الأصلي في آخره كما هو مذهب الشافعي واعتبار عدم كون الياء في
آخره كما هو مذهب الشافعي والاختصار حاصل على هذا التقدير وأما انتقاض معين
فباعتبار قيد أكثر من أربعة أحرف مع حصول الاختصار أيضاً (قوله في كلا القسمين) وإيراده
البيان المراد والحقائق التعليل به فانه قد وقع ما ذكره مولانا عصم من أنه لا يحتاج إلى ذكر الشرط
في الجزاء وعبارته مكد لا يوجب في الجزاء التقيد بالشرط لأنه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي
تم كلامه (قوله المثل السائر) أي المشهور بطريق الكناية قال قد من مرة في الخاشية بالنقد صفار
لنعم تم كلامه والظ من إضافة الصفار إلى الفخم وهو شاة قصيرة ورجله وهو بالفارسية
بره يكون صفند (قوله يعلم من بيان شرطه) وهو لا يقع ما يقع لا يجوز الترقيم في المركب لما سبق
من قواه وشرطه أن لا يكون مضافاً ولا جملة غار من المركب ما لا يكون مضافاً ولا جملة أي المركب
الغير الإضافي وغير الجملة وقوله يعلم الإشارة إليه (قوله علمين) وهذا التخييل لأنه لما كان الشرط
العدمى متحققاً فيه فلا بد من تحقق الشرط لوجودها أيضاً (قوله غير ذلك) أي كواكب وانما ورد لفظ
المدكور لأن المشار إليه لذلك لا يكون من الأقسام الثلاثة المذكورة (قوله في حذف

حرف واحد وانما لم يجعل الجزاء جملة اسمية ولم يقل قلنا حذف حرف واحد ليطابق ما
سبق من الجزاء وهو قوله حذف الهمزة الأخيرة ولكل قلنا لموافقة يقتضي ايراد هـ بصيغة
الماضي بان يتم حذف حرف واحد قلنا انما لفاء الجزاء لا يدخل على الماضي الا بالجر
نقطة قبل علم قلنا حذف حرف واحد مرابع كثر الحذف وبهذا ظهر ضعف ما ذكره مولانا مع
من انما لا نسب ان يثبت التقدير فقد حذف حرف واحد ثم كلاً (قوله لمواصلة الفاعل) و من ما
ذكره من قبل من ان الالف معروض لتخفيف لان المقصود غير فائدة هذا الغرض ثم المراد من المركب
المركب من اسمين بقرينة قوله حذف الهمزة فلا يرد مثلاً يا ضاربة لان المحذوف
منها المتاء (قوله اي المنادى المرخم في حكمه) لا يقل لو كان المضمير راجعاً الى المحذوف فلا يحتاج
الى قوله بجميع اجزائه لان ايراد الالف يخلو من تكلف لا نأخذ بقول ارتكب منه المتكلف
لرعاية قوله وقد جعل امتداداً لان المضمير في جعل راجع الى المنادى فالباء لا رتقاب هذا
التكلف من الموازنة وعدم انعتاق المضمير بين لا يتم جازاً ان يكون المضمير في جعل راجعاً
الى الباقى ايما بقى من المحذوف لان قول الباقي لا يكون الا المنادى قيل انما يجعلون
المحذوف في حكم الالف لان الحذف لعلته موجبة وليس الحذف من الالف لعلته موجبة
فحينئذ ان يجعل المحذوف فيه كما محذوف في يد ود هو واجب بان المحذوف من الالف لعلته
قياسية مطردة فجعلوه كما محذوف في الالف الموجبة (قوله قلنا ما كان عليه قبله) فلا يكون
الامر ببحارياً على الحرف الذي هو آخر الكلمة بعد الترخيم (قوله هـ) لا استعمال
الاكثر لانتفاء الاستعمال ولم يقل قلنا ما قبله لاكثر لعدم الخلاف بل هو متفق عليه
بانى عنه قوله وقد يحتمل (قوله فيم يا حاروا) اسمي ويذكر (وا) والالف لعلته اي اذا كان
فيق اء وحمل ثلاثة امثلة لان التخيير لا يستلزم الاقل والباء في الالف فقط هو بالالف
بكلية (قوله وفي يا حاروا) ان قلنا قدس سر في الحافضة ان حروا ان طائر ضعيف طويل العنق (قوله
كانه لم يترك منه شيء) فيكون الامر ببحارياً على قلنا (قوله فيكون له) اي المنادى
المرخم (في بناءه) اعني كونه منادى مفرد معرفة (قوله و) اي علم اعلا له وهو من
الصريح نزل على عدم التخيير خلاف الاخلال فان فيه الخلل والفاء في غير نازل (قوله
قلا جرم قلنا) ياء لانه لم يأت في الاخرى واولاً فلهذا لا يقلب الواو
ياء والفاء كسرة (قوله كما في الف) لان المنادى في حكم المندوب ببناءه فاعل بما
اعل به لا يندوب (قوله و) اي المنادى في حكم المندوب ببناءه فاعل بما
لم يندوب بعد اسد على انما في المنادى لان المنادى ببناءه فاعل بما
من عو حاروا

وقيل صيغة يا في النداء هي صيغة النداء المستعملة في النداء المستعمل في النداء
النداء وبه يكون النداء من قوله صيغة النداء هو صيغة موضوعية للنداء فيكون استعمالها في
النداء ونداءه لانه لو لم يكن على سبيل المجاز لكان استعمالها فيه على سبيل الحقيقة وليس كذلك
لانه لا يستعمل صيغة يا فيه على سبيل الحقيقة فلم يكن صيغة النداء موضوعية للنداء
ولكنها موضوعية له فلم يكن استعمالها فيه على سبيل الحقيقة فلا يرد على عبارة المصنف ما
من انه اذا كان صيغة النداء مستعملة في النداء وبه يكون موضوعية للنداء وبه يضم لانه
لاستعمال اخر من الوضع وذلك لانه انما يرد اذا كان استعمال صيغة يا في النداء وبه على
سبيل الحقيقة لانه على هذا التقدير يلزم من استعمال صيغة النداء في النداء وبه ان يكون
صيغته موضوعية للنداء وبه يضم وقد اطلقنا بطريق القياس الاستثنائي وهو الاستدلال من
وضع التالي الى رفع المقدم فاعلم ذلك (قوله يعني يا) ولما كانت يا اشارة صيغة النداء مع
انصراف مطلق صيغة النداء الى مالا ينطلق ينصرف الى الكامل وفي هذا التفسير انما يرد على صيغة
يا اصل في باب (قوله ويشاركوه في التمتع) فلم يبق اهم طريق الاعتراض عليه بسبب
تفجعه (قوله ما تمتع عليه) الظاهر المتفجع له ولعل كلمة على بمعنى لام الا جلي كملريتم في
في العمود عليه في الحمد او لتضمين معنى المباء والالف واللام فيه بمعنى الذي وادناه الامم و
اسم المفد اي معنى الفعل المجهول (قوله بيا ورا) صيغة التمتع والباء الا اهاق (قوله ما تمتع على هذه)
اشار به الى ان كلمة على في قوله على هذه بناية وليست من التمتع واللام يصح قولنا
وامصبتا لان التمتع لا يكون على اية صيغة نحو لا ينفذ (قوله كالميت الذي يعني طوبى الغائب)
مثل وازيد (قوله وا تمتع عليه وجود) بان يكون وجوده حيا للمتفجع لا هذه مثل
وامصبتا والجمعية التجارية بناية وجوده مما له على تقدير ونعتبر هذه صيغة على تقدير
آخر فان الحسرة بمعنى النداء والويل بالفارسية مخشى لنادب جعل الحسرة والويل في
نقته كناية عن وجود المتفجع عليه فانه لو كان موجودا لم يكن الحسرة والويل عليه (قوله عند فقد
المتفجع عليه هذا) واما قال هذا ولم يكتف بقوله عند فقد المتفجع عليه لان اللفظ بالفارسية
لا يرد في اصوله لانه لا يمتثل لانه يجمع بكونه مخفيا (قوله هذا شامل لقسمي ا) و
انما يشمل هذا خلا القسمين اذا كانت كلمة على بناية واما اذا كانت صلة المتفجع فلا يشملها بل
يشمل هذا وما هو المتفجع عليه وما لا يشمل المتفجع عليه وجوده مثل وامصبتا لان
المتفجع لا يكون على اية صيغة نعم يكون التمتع بناية على وجوده بل وجوده على
يكون على التمتع على النداء وبه ضم من مجموع عليه ويمكن ان يشتمل على عدم
الظن وان كانت صلة التمتع بان كانت التمتع على التمتع بل على التمتع بل على التمتع موقع

المتفجع عليه (قوله ممتاز به من المنادى) أي حال كون المنادى ممتازا به أي بواجب المتفجع عليه
 فيكون لفظ وأما به الامتياز بين المنادى والمنادى و المنادى وهذا اللفظ مناقشة بتضمنين قوله اختص
 معنى الامتياز لان الاختصاص بالشئ يستلزم الامتياز به فاعتناح أي المنادى وب مختص بواجب
 أي ممتاز من المنادى فيكون نعلق قوله بواجب الاختصاص بتضمنين معنى الامتياز وليس صلة
 الاختصاص بالوجه التي هي صلة الاختصاص لا تدخل على المقصور عليه كذا ذكره مولانا عاصم فلا يرد
 الاعتراض بأن المنادى لا يكون مختصا بواجب إلا أنهم فيه كما عرفت انفا كلامه إشارة إلى أنه
 لا يحتاج إلى أن يجعل كلام المصم على القلب نادخال الباء على المقصور بيان بقوله مختص به فان الأصل
 أن تدخل الباء في المنصور عليه (قوله أي مثل حكمه) فانه تشبيهه بليغ وهو الذي حذف عنه أداة
 التشبيه (قوله ليرد انه لا يقع ذكره) فقوله يعني اذا وقع المنادى وب على صورة قسم أو المدفع هذا
 الايراد لا يقيم لا يحتاج إلى هذا القول للرفع هذا الايراد المتكور لان قوله ولا يندب الا المعروف
 بمنزلة الامتناء لا نأخذ قوله يكون للمنادى وب حكم آخر لا يكون في المنادى وهو ان المنادى
 لا يكون مضافا إلى مخاطب الخطاب ولا يلزم أن يكون الخطاب إلى الأمرين من الان النداء يضم خطاب
 بملاب المنادى فانه يضاف إليه كما في ياعلامك فان المخاطب هو امرأة والتفجع لا يكون عليها
 بل على غلامها ولا يجوز الاكتفاء بما هو بمنزلة الامتناء لان المحصر يا بلى عنه وبما ذكرنا من
 التمهيل ظهر ضعف ما ذكره مولانا مضم من انه ليس ورود هذا باعتناقوا على تأويل قوله وحكمه
 في الا راب والبناء حكم المنادى بما الأول به لكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى
 من قوله وحكمه في الاعراب أنه تم كلامه وايضا كون كلام اللاحق بمنزلة الاستثناء يكون في
 مرتبة التأويل عند الاحتياج فاراد الشئ تصحيح كلام المصم على وجه لا يحتاج إلى هذا التأويل
 (قوله وجار لك زيادة الالف) وقيل ان زيادة الالف واجب اذا كانت الندبة بيانا لثلا يلتبس
 بالمنادى ورد بان مع ذلك يضم يلتبس بالمنادى المستغاث بالالف (قوله هذا الصوت المظفر في
 الندبة) ويرد في الالف لانها احف وزيا فتها اكثر من اختصارها والم يزدلختها وان حصل
 هذا الصوت بهما يضم (قوله عدلت) أي من الالف الى حرف مدقة (قوله قلت واغلامك)
 فانه في الأصل واغلامك بكسر الكاف فالكسرة مناسبة للياء فزيد الياء لرفع الالتباس وكذلك
 واغلامكم في الثاني في الأصل واغلامكم وآخرا المنادى وب فيه الضم لان الياء الضم فالياء مناسبة
 للواو (قوله بتم كلامه مخاطب) لانه لا يعلم انه في الأصل واغلامك بكسر الكاف اربعة (قوله
 لا وعلامة) لانه لا يعلم ان الالف فيه لندبة بان كان في الأصل واغلامكم والمتنحية
 بان كان في الأصل (قوله لا الا المعروف) فلا يكون المراد من المعروف المعروف لان
 الاسم التي يندب بها يكون معرفة واقسام المعرفة متعلقة بما يندب

[illegible]

(الاذ كان مقارنا مع اسم جنس) بان كان المناد على اسم جنس (قوله اولم يتعترف مثل يا رجلا) فانه لم
 يتعترف بالتعريف من حرف النداء فانه يتعترف عند قصد التعريف منه (قوله لان نداءه لم يكن نداء)
 لا يقر هذا اليك لعل على ان حرف النداء يختص باسم المعلم وليس كذلك لان حذفه جائز
 من اي واو وضو لا يتكسر لانه نقول المراد هو العلم وما في حكمه واي مثلا في حكم
 العلم ولائيل ان يقول اذ كان حذف حرف النداء لقيام قرينة فيسبق الفهم الى انه منادى
 عند قيامها سواء كان علم او اسم جنس او غيره ويمكن الجواب بان القرينة حذف حرف النداء
 لا لكونه منادى فلما لم يكسر نداءه بكثرة تبادله العلم فلم يسبق اليه انه منادى لانه جاز ان
 تكون منادى باو غيره كما يقول زيد عند القيام مثلا يا الله وليس المقصود منه النداء ح و اعترض
 بان المراد منه اما ان نداء اسم الجنس في نفس الامر ولكن لم يكسر مثل كثرة نداء العلم او المراد
 ان نداء اسم الجنس لم يكسر في نفس الامر ان كان الثاني فهو في جيز المنع وان كان الاول فمعلوم
 لكن قوله فليجوز حذف منه حرف النداء لم يسبق اليه (قوله سواء كان) اي جواز الحذف مع بدل الله وهذا
 التعميم في الاعتراض بقرينه ان عبارة المص قاصرة لعدم حذفه من العلم مثل الله فلا بد ان يترك
 المص لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف لان لفظ الله منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم من منه
 في اخره ونقير الجواب ان جواز الحذف اهم من ان يكون بغير بدل كما في يوسف اعرض من
 هذا بقرينة المقام لان المقام للخطاب او مع بدل فيقول اللهم فلا يجوز ان يقال يا اللهم جميعا
 بين البذل والبدل منه (قوله اي يا يوسف) بقرينة المقام لان المقام مقام الخطاب قال بعضهم هو
 اي يوسف لفظ جري وكمل بعضهم هو لفظ عربي وعلى التقدير الاول لا اشكال في منع صرفه
 لوجود العلتين فيه وهما العجمة والعلمية واما على التقدير الثاني فمنع صرفه غير ظ لعدم
 وجود العلتين فيه لانه ليس فيه الا العلمية مع انهم صرحوا على منع صرفه واجيب باختيار
 المعدل فيه بانه في الاصل يوسف بكسر الهمزة مفتوح على المقدر وهو المنادى اي ويجوز حذف حرف
 النداء عن لفظة اي وانا قال لفظه بالتاء لانه كلمة لان المص عدلاني بحذف الفعل من مكلم
 المجازات (قوله اد اوصب بندي اللام) فان لفظة اي وان كانت اسم جنس معر فا بالنداء الا
 ان المقصود بالنداء لما كان صفة كما سبق وهي معرفة قبل النداء فلذلك اجاز حذف حرف النداء
 منها اي من كلمة اي ثم اعلم انه ظهر من قول الله انه لا يحذف حرف النداء من اسم الجنس
 فلا يردح ان الرجل اسم جنس فلا يجوز حذف حرف النداء منها وذلك لانك قد عرفت ان
 المراد من اسم الجنس ما كان ذكره قبل النداء فهو في حكم العلم اذا لم يوصف لها بندي اللام
 فلذلك قال مولانا هم فعل على المص ان يستثنى ذلك ايضا كالاشارة والمستغاث والمندوب

اقول يمكن ان يتم ان المصممة تثنى ما لا يحذف منه حرف اضلا لا اشارة والمستغاث والمندوس
 بخلاف كلمة اي فانه يحذف منه حرف النداء في الجملة اي اذا كانت مقارنة بلدي اللام فيعلم
 عدم حذف حرف النداء من كلمة اي وايضا من بيان كلام المصممة كما لا يخفى (قوله او بالموصور)
 اي اذا وصف اي بالموصور بلدي اللام وهو هذا في اي هذا الرجل (قوله اي يا اي هذا الرجل)
 بقريضة ان صورة ايها وايضا يختص بالنداء (قوله والمضاف الى) عطفا على قوله ولفظة اي وكك
 قوله الموصولات ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله العلم اي فبقي على هذا من المعارف التي
 تجوز فيها حذف حرف النداء المضاف الى اي معرفة كانت نحو قلام زيد افعل كذا اي يا قلام زيد
 والقريضة هي الخطاب كما في الموصولات فيكون المقام قريضة له (قوله والموصولات) عطفا على
 قوله العلم او على قوله المضاف الى اي معرفة وحاصل معنى المثال يا من هو ذا المصممة خا
 الي (قوله صريحا) اشارة الى ان اصح بمعنى صار فيكون اصبح بمعنى صر صريحا (قوله مع انه
 اسم جنس) لانه نكرة قبل النداء ومكك محذوف وكروان (قوله شد وذا) اي هذا فاذا (قوله
 وفيه شد وذا) بل ثلثة هذا وذا كل ما حذف حرف النداء من اسم الجنس وثا نيها اثر خيم
 غير العلم وثالثها جعل المرخم اصحابه (قوله قيل هي ربيعة) التانيث باعتبار الخبر
 وهو ربيعة بكسر الراء وسكون القاف ومعناه انا فصول (قوله بطرق) سرد ريش افكندن من باب افعل
 يفعل وكك يسكن (قوله فلا محلي) وهو اذا كان مجهولا معناه بالفارسية محالي كذا فته
 نمي شوي تو واذا كان معلوما بكسر اللام معناه بالفارسية پس خالي نمي شوي تو
 يعني انت لا محلي وهو كناية عن مكونه (قوله فان ان با صرعا للمضارع) فانه في الاصل
 ان لا فابك لت النون باللام لقرب المخزج وادغمت اللام في اللام (قوله بالنصب) اي بان الناصبة
 (قوله ما اي مفعول) وان كان المضاف من المفعول هو المفعول به كما يكون الكلام فيه فينبغي ان
 يراد من الاسم في التعريف ايضم المفعول به الاسم المطبق والاي يلزم التعريف بالاعم فع يصدق
 التعريف على يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صحت فيه مع انه ليس مفعولا به وان اريد
 من المفعول هو المفعول مطلقا فلا بد ان يراد من الاسم ح ايضم هو الاسم المطلق بحيث يتناول
 جميع المفاهيم للاسم الخاص وهو المفعول به والاي يلزم التعريف بالاحسن ما اراد الشئ من كلمة ما هو
 المفعول مطلقا اي ما اضمر ما مله مطلقا لكن المضاف من المفعول به الا ان بيانه في نفس هذا العام
 كما لا يستثنى فان جميع المستثنى ليس من المصوبات بل بعضها منها ولكن ما هو منها تبين في
 ضمن هذا العام فع لا يرد النقص على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه (قوله بمعنى واحد) كالحقيقة
 والحقيق وايراد التاء في شريطة لكونها صفة للعلة اي الموصوف هو العلة اي اضمر ما مله على
 العلة الشريطة التفسير (قوله اي اضمر ما مله بناء على) اشارة الى ان كلمة على بنائية (قوله اي

تفسير العامل بما بعده (إضافة المصدر إلى المفعول أي الشرط تفخير العامل بحبيب ما بعده أي
بسبب أنه بعد العامل فمع ربط قوله بما بعده على ما قبله وإنما ذكره لاقتضاء السوق له
حيث قال كل اسم بعده فعل اه وإن قلت تسمية المفسر باسم الفاعل بالشرط بما إذا قلت هذه
التسمية بخلاف حقة قوله لوطط عليه إلا أن المفسر شرط لأن ضرورة تطبيق المفسر شرط وقد
قال الشافعي ما سبق وقد حذف إذا في إذا كان قايما مع شرط العامل في الحال ومؤكد وفايدة حذف
الفعل ثم أيراد فعل آخر بالتفسير أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس (قوله إنما وجب حذفه
احترازا من الجمع بين المفسر والمفسر) قال مولانا عصم الأولى الاحتراز عن ضرورة التفسير عبثا
لثلاثين في بمثل جاءني رجل أي زيد وبعد فيه نظر لأنه العبد إنما يلزم في زيد إذا ضربته وزيد
مررت به وأما في زيد أحسبت عليه فلا بد في أن لم وجوب الخلاف من اعتبار قصد الطراد الباب
ثم كلامه يعني وجوب الخفاء في حسبت عليه ليس لأجل كون التفسير عبثا بل وجوبه لأجل طراد
الباب أقول النقص الأول وارد بمثل جاءني رجل أي زيد من نوع بما هو المشهور من أن عدم جواز الجمع
بين المفسر والمفسر مشروط بأن لم يكن إبهام مع وجود المفسر بالفتح فإنه إذا كان فيه إبهام فيجوز
الجمع بينه وبين مفسره مثل جاءني أخوك أي زيد وجاء رجلا أي زيد ثم دعوي الأولوية
باطل لأن وجه عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر ليس إلا كون التفسير عبثا واليه يدل قوله ما
أضمر ما مله على شريطة التفسير كما لا يخفى ثم ما ذكره الفاضل المذکور من أنه لا بد في إتمام
وجوب الخلاف في نحو حسبت عليه من اعتبار قصد الطراد بعيدا عن المقام فاية البعد فإنه ينبغي
أن يكون وجوب الخلاف في جميع الأمثلة لأجل عبثية التفسير ففي نحو حسبت عليه ولو لم يكن حذفه
واجبا لكون التفسير عبثا لأن حبس الشيء يلزم ملابسته له بحسب عليه فالملابسة بزيد لازمة
للحبس وتحقيق اللازم يستلزم تحقق الملزوم وهو الحبس فلو ذكر الحبس بعد ذلك لزم أن يكون
ذكره عبثا فلا يجوز الجمع بينهما لا يقيم أن اللازم قد يكون أعم فلا يكون تحقيق اللازم مستلزما
لتحقق الملزوم لانا نقول اللازم هو ما متساو له لأن ملابسة زيد لا يتحقق بدونه بخلاف الحرارة
لا يقيم لما كانت الملابسة لازمة للحبس لا تجوز أن يكون الحبس لازما للملابسة لانا نقول كون
الملابسة لازما للحبس إنما يكون باعتبار ذات الحبس وكون الحبس لازما للملابسة إذا ما يكون باعتبار
آخر فلا منافات ح ثم أنه لا يرد النقص بقوله نعم أي رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر
زايتم لي ما جدين لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة الثانية لم يأت لمجرد التفسير بل أتى بها
لتبيين الجملة الأولى قبل تمامها بامتبار ما تعلققت به من كونهم ما جدين له كقولك علمت
زيد علمته كاتبا (قوله كل اسم) ويلفظ كل مقحم وإيراده في التعريف للمانع فافاد صدق المحدود
على كل أفراد الخلافان معنى المفعول وهو أن كل ما صدق عليه الجحد صدق عليه المحدود والى في الحد

ان يكون لها معنى فيكون الاشتغال (قوله ولا يريد بها) اي بقوله الاشتغال او شبهه (قوله لا يريد بها)
 هو ضرب من اشتغال المثال الاول يكون الاشتغال للاسم هو الاشبه الفعل هو الاسم الثاني هو في المثال الثاني
 يكون الاشتغال للاسم هو الضمير المفضل باسمه الاشبه الفعل ولا بد لاشبه الفعل مما يعتمد عليه وهو ما
 قيل الاسم الاشتغال هو زيد هذا الاشتغال او بعد الاشتغال كذا الاشتغال كذا الاشتغال كذا الاشتغال كذا
 ان يكون الاشتغال مبدءا و الاشتغال خبرا (قوله الاشتغال) والجار والمجرور متعلق بالاشتغال
 بتضمن معنى الفراغ كما يفهم من قوله وحاصله اي حاصل كلام المصنف ويحتمل ان يكون الاشتغال
 بمعنى الا مراض فلا حاجة الى ارنكاب التضمنين وقوله الاشتغال لا حكاية الا مراض من لفظة
 او لكل من الامرين على سبيل التنازع (قوله الاشتغال في العمل) اي الاشتغال من عمل الاسم
الاشتغال في معنى من ويجعل الاسم هو ما من المضاف ويجعل الاشتغال بضمته بمعنى في (قوله الاشتغال)
 عن العمل فيه) انه اقال هذا لدفع ما يقدح ان كلمة من لا يقع صلة الاشتغال بل صلتها الاشتغال اي الاشتغال
 به لانه وتقرير الجواب ان الاشتغال يتضمن معنى الفراغ او هو بمعنى الاشتغال وقوله الاشتغال لا من كل
 من الفعل او وجهه اي ما نزع عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال اي اشتغال الفعل او شبهه بالفعل في
 ضميره او متعلق فلان الاسم او متعلق ضميره فان متعلق الاسم ومتعلق ضميره هو الغلام في المثال الثاني
 فيكون الاشتغال هو الاشتغال لا بمعنى الفراغ (قوله الاشتغال) التسليط بر كذا شئ بر كذا يعني
 ينبغي ان يكون الفعل بحيث لو لم يكن له مفعول بعده يعمل في الاسم المقدم كقوله زيد اضربه فانه
 لو لم يذكر الضمير يعمل ضربت في زيد بخلاف قوله زيد اضربه فانه لو لم يذكر الضمير لم يعمل
 ضربت في زيد لان ما بعد الاشتغال لم يعمل فيما قبله فهو احرار ولا يقع بينهما ما له صدرك الكلام
 مثل زيد ملضربه (قوله الاشتغال) وهو ليس في اكثر النسخ وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة
 الثلث الاخيرة ولكن يمكن ان يراد بالتسليط تسليطه بعينه او بلازمه في دخول الامثلة
 الاخيرة الى الحاق (قوله الاشتغال) اي الاشتغال بالفعولية ويحتمل ان يكون متعلقا
 بقوله الاشتغال (قوله الاشتغال) عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال) اي بمجرد ان الفعل عامل
 في ضميره او متعلقه قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال مجبا للفراغ لذكور لا شيء آخر فليصدق
 التعريف على شيء من افرادة بل يخرج منه جميع صور ما اضموعا مله لان عمل فعل المقدار فيه
 ايضاً موجب لغرافه من العمل فيه واجيب بان المراد ان الفعل او شبهه فارغ ظاهر من العمل فيه
 بمجرد ذلك الاشتغال فان السبب ظاهر هو مجرد ذلك الاشتغال وعمل الفعل المقدار ليس سببا ظاهرا
 لان الفعل المقدار غير ظاهر ما اذا قلت زيد ضربته يعمل الاسم مرفوعا لان الفعل او شبهه مشتغل
 من العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال وبسبب تكون معنى الاشتغال افعاله فقولنا الاشتغال من العمل
 فيه بمجرد ذلك الاشتغال يخرج زيد في زيد ضربته ويخرج ايضا اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح

فيه القبله وذلك بان يكون بعد اعم فعل او مصدر او صفة مشبهة اركان الفعل او شبهه مذكور
لذلك الكلام كان واخواتها ولا بد من الابتداء وما نافية وغيره مما له صدر الكلام كما مر تفصيله
في باب اضم بار الفعل الثاني يعمل فيه صورة ولا يكون عمل الفعل الاول مانعا صورة لان عملها
صورة واحدة فاعتبر بعمله فيه بخلاف الابتداء فان عمله مخالف له واعترض بان زيدا في
الضربت غلامه يخرج جهنمه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا من العمل فيه بل فساد
منه مانع ايضا الضرب لم يقع على زيد لا يقيم فسادا لمعنى غير مانع فيه من العمل صورة لانا نقول
دخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزر لانه لو لم يكن فسادا لمعنى مانعا من العمل فيه صورة
يلزم دخوله فيه فيختار فيه النصب مع ان المختار فيه الرفع كما سيأتي الا اذا اعتبر صحة المعنى في
التسليط لم يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزر ولم يخرج عنه اضم زيدا في زيد اضربت غلامه
لما لا يخفى على المتأمل (قوله ورفعه) اي رفع معنى الابتداء اياه فهو عطف تفسيري لقوله معنى
لا بد من اذ كان رفع معنى الابتداء مانعا من العمل فيه فرفع المانع من الامور الواجبة (قوله
ي نحو زيد اكنيت اياه) فان زيدا خبر كان فان خبره يتقدم على اسمه اذ كان معرفة فانه اهم بعده
قوله مشتغل عنه بضمير ولكن لو سلب عليه لا ينصبه بالمفعولية (قوله نقدير تسليطه بعينه) ولم يقل
مع تسليطه بعينه بل زاده التقدير اراعاة كلمة لوفي قوله لو سلب عليه كما عرفت معناه من انه
اوقد ركونه عاملا لينصبه اي كان الفعل بحيث لو لم يكن بعد مفعول يعمل في الاسم المقدم (قوله
ولا يتصور ح) اي حين اشتغال الفعل بالمتعلق (قوله ولهذا) اي ولا جمل ان ههنا صور اربع (قوله
والاحسن في ترتيبها) وانما قال الاحسن لوجود الحسن في ترتيب المصم لان في زيد اضربت زيدا
ضربت غلامه يكون تعلق الفعل بالانتم بلا واسطة حرف وفي نحو زيد امررت به وزيدا احسبت عليه
تعلق الفعل به بواسطة قوله به وعليه (قوله كما لا يخفى وجهه) وهو ان الا مثلية التي يكون
الفعل فيها مشتغلا بالضمير في ذيل واحد وما يكون الفعل فيه مشتغلا بالمتعلق في الاخر لا يقال ماذكر
يدل على اصل الحسن لا على الاحسنية ويكون في ترتيب المصم اضم حصن كما ذكرنا لانا نقول الحسن
الذي في ترتيب المصم ليس الكلام فيه في هذا المبحث بخلاف الحسن الذي في كلام الشافعي فان الكلام فيه
في هذا المبحث فالاحسن ان يكون ترتيب لا مثلية على ما يكون الكلام فيه فيصع قوله والاحسن
اقول وما ذكره مولانا عصم من ان ما فعله المصم اضم له حسن من وجهين الاول انه اراد ان يكون
الافعال المعلوم في ذيل واحد والفعل المجهول في طرف واحد والثاني تقدم المصم بنفسه ثم
المسلط بمراوده ثم المسلط بلا زمه ليس على ما ينبغي لان الكلام ليس في معلومية الافعال ومجهوليتها
ولا في كونه معلوما بنفسه او مرادفه وبلا زمه بل الكلام في الاشتغال بالضمير والمتعلق والكلام في كونه
مسلطا بنفسه او مرادفه او لازمه يكون بالتبع لان تحققه يتوقف على تحقق الجزء الاخر في

التعريف فيمنبغي ان يكون ترتيب الامثلة باعتبار ما يكون الكلام فيه تبعا وامالة (قوله زيد اضربت
 غلامه) فان الغلام كما يكون متعلق الاسم يكون متعلق للضمير ايضا لا يتم لو ملأ ضربت عليه لنصبه
 فلا يحتاج الى تسليط ما ينامجه بالضرورة لاننا نقول ان الضرب وقع على الغلام لا على زيد فلو سلط
 عليه لنصبه ولكن يفسد المعنى وقد مرقت ان صحة المعنى معتبرة في التمهيل (قوله فان مررت
 بعك تعك يته بالباء) لا يتم الا على المنعدي ينصب المفعول به فمررت بعك تعك يته بالباء مراد ف تجاوزت
 لاننا نقول مررت متعك يا بالباء فيكون مدخوله مجرورا فان حرف الجر لا فضاء معنى الفعل الى الاسم مع
 بقاء عمليه لا يقال قد فالوا لا يغير شي من حرف الجر معنى الفعل الا الباء مع انها لم يغير معنى مررت
 بزيدا لاننا نقول مراد هم من التغير هو التغير في الحملة لا كلية بخلاف الهمزة والتضعيف فانها يغيران
 معناه لا محالة ثم اذا لم يغير الباء معناه فهي اي الباء بمعنى مع فيجب ح مصاحبة الفاعل المفعول به
 (قوله فان حبس الشيء يلزمه) اي الحبس بالفارسية گرفتار ما ختن شيى بر شيى فم يكون المحبوس
 عليه عبارة عن الشيء الاول فلا يرد ان الظاهر ان يقول فان حبس الشيء يلزمه اي حبس الحبس
 الشيء يلزمه (قوله ينصب زيدا) وانما جعل الشم له اي لزيد مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
 ينصب ولم يجعل ما اضمر عامله مفعول ما لم يسم فاعله كما هو الظاهر لانه يابى ح عنه تفسيره بتثوله
 اي ضربت واهنت لانه لا يكون في حمية ما اضمر عامله خصوصية هذه الافعال بل هذه الافعال في
 الاسم المذكور في الامثلة المذكورة (قوله يعني فعل المفسر) وهو تفسر جميع كلام المصم فلا يرد ان
 ذكر المفسر لغولا ان قوله ضربت المقدري يودي موداه (قوله فان اصل فيه ضربت زيد اضربت) وفيه
 وفيه مسامحة فان من الامور البينة ان اصل زيد اضربت زيد لثم جئى المفسر بالكسر لرفع
 الابهام الذي من حذف المفسر فلا يرد ما قيل ان اصله ضربت زيدا فلما حذف الفعل وقع في الكلام
 ابهام فحتمى بالمفسر بالكسر لرفع الابهام فلو اجتمعا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر ودو غير جائز
 لا يقال لم لا يجوز ان يكون العامل فيه هو المفسر بالكسر لاننا نقول هو عامل في الضمير فلا يعمل فيه
 فلما اقدار عمله فيه حيث قال لو ملأ (قوله اهانة صيد) اي اهانة صيد عرفا فاد من الغلام
 هو العبد مع انه لو اريد منه الابن يضم يصح فان ضرب ابن زيد يمتلزم اهانتته لكنه لما كان في غاية
 الظهور فلما اراد منه العبد اعلم انه ذهب بعضهم الى ان زيد منصوب بالمفسر بالكسر وذهب
 المصم الى انه منصوب بالمفسر وذلك لانه لا يجوز ان يكون الفعل الذي هو طالب لمفعول واحد
 ان يتعلق بمفعولين بالاصالة فيكون تعلقه باحدهما بطريق التجمعية بان يكون احدهما بدلا
 من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول ازم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالبدل منه مع لزوم
 الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني ازم تقدم التابع وهو البدل على المتبوع
 وهو المبدل منه مع لزوم الفصل بالجملة وهو غير جائز ثم ما ذكرناه من انه اهانة صيد عرفا فاد ما يتم

لأنه ان يكون ضرب الغلام امانة عليك ، لانه انما يكون كك لو كان ضرب الغلام يستلزم ضرب
سيد ، او صب سيد ، بلفظ قبيل وايض كك (قوله كما المختار والواجب) اي اما المختار فيه الرفع
والنصب او لو اوجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامر ان قال قدس سره في الحاشية قوله في
مضان الاضمار اي في مواقع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن
منه في الواقع وانما قال في مضان الاضمار لان الاسم اذا كان مما اضره ما مله على اليقين لا يكون فيه
الا للنصب (قوله ويختار في الاسم المذكور) اي في الاسم الذي وقع في مضان الاضمار على شريطة التفسير لان
الاسم الذي مما اضره ما مله لما عرفت انفاقيل الاولى ان يدكر او لا ما يكون المختار فيه النصب لما عرفت
في هذا المقام واجيب بان تقديمه لا مستفناؤه عن الخذف اي لا يكون في الكلام حذف او للاهتمام بشانه
لعدم مناصبته بهذا المقام لان مناصبة النصب بالباب وان كان اشد الا ان جعل ما هو ابعد من
الباب منه اهم (قوله اي بكونه مبتداء) وانما فسر به مع انه جاء بمعنى الابتداء ايض وهي التجرد
من العوامل اللفظية فانه يصح تفسيره بها ايض لان العامل الذي هو الابتداء ثمة لا يكون الا فيما
كان مبتداءً ويمكن الجواب بانه انما فسر به لان العامل في الخبر ايض معنى الابتداء ثمة فلا
يكون اختيار الرفع نصافي المبتداء (قوله يصح رفعه بالابتداء) ان قلت تجرد من العوامل
اللفظية لم يصح رفعه بل يوجب رفعه لعدم وجود العامل فيه ح قلت المراد من التجرد في قوله لان
تجردة هو صحة التجرد اي صحة تجرد عن العوامل اللفظية يصح رفعه كما يكون تجرد عنها
يوجب رفعه بالابتداء (قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع) وانما قيد القرينة بالمرجحة ولم
يتر كها مطلقا هو ان كانت صحيحة او مرجحة لانه لو لم يكن جنس القرينة صحيحة او مرجحة في
خلاف الرفع وهو النصب فيجب فيه كما لا يخفى وان قلت لا احتياج الى تقييد القرينة بالمرجحة
لانه لو ترك مطلقا ولكن كان التضمير في خلافه راجعا الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف
اختيار الرفع هو اختيار النصب فع ايض يصح المعنى لانه اذا لم يكن قرينة بسببها يختار النصب
فيكون الرفع مختارا لا محالة كما لا يخفى قلنا ح لا احتياج الى قوله او عند وجود اقوى منها اي
المقابلة بينهما ليس على ما ينبغي لانه لما كانت القرينة المرجحة لا اختيار الرفع اقوى من القرينة
المرجحة لا اختيار النصب فع يصدق قوله عند عدم قرينة خلافا اي يصدق عليه انه لم يكن
لنصب قرينة هي تجمله مختارا فيكون الظابطة الاولى شاملة للثانية فيكون الظابطة
الثانية تخص بصاحب التعميم وتقابل العلم بالخاص فبحر مستحسن (قوله يعنى النصب) ذا الجر
غير متصور فيه ولم يكن الاسم مما نحن فيه كما لا يخفى (قوله لان قرينته) وهو
متعلق بقوله يختار لا بقوله قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب كما توهم (قوله لان وجود
ما له صلاحية) وهذا عند وجود القرينة الصحيحة لاعتدال تساوي القرينتين وانما قال وجود ماله

صلا حية التفسير و ام يتل وجود ما هو مفسر لان وجود المفسر قرينة لوجوب النصب
 لا لصحته كما يكون التجرد عن العوامل قرينة لوجوب الرفع فهذا اقول الشئ يشعر على ان
 قوله لان تجرده بمعنى صحة تجرده كما ذكرنا (قوله ترجع الرفع بسلا مته عن الحذف)
 او سلامة الاسم من العامل المحذوف فان القرينة المرجحة لازمة الرفع فالحاصل ان في جانب
 النصب خلاف اصل وهو الحذف اي حذف الجملة وليس في الرفع خلاف الاصل بل الكلام فيه صالما
 عنه فهذا قرينة مرجحة له قيل في جانب الرفع خلاف اصل آخر وهو كون الخبر جملة وهو يعارض
 بالحذف الذي هو خلاف اصل في جانب النصب فلم يثبت كون الرفع مختارا واجيب بان
 خلاف الاصل الذي في النصب قوي من خلاف الاصل الذي في الرفع فان وقوع الجملة خبرا اهلون
 واسهل من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه ردبانه يلزم ح ان يخرج مثل زيد ضربته
 من هذه الضابطة ويدخل في الضابطة الثانية وهي قوله او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة
 المصححة والمرجحة فيها ولكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب وذلك
 لان كون الخبر جملة في جانب الرفع قرينة مرجحة للنصب وكون الجملة محذوف في جانب النصب
 قرينة مرجحة للرفع فاذا كان وقوع الجملة خبرا اهلون من حذفها فيه فيكون القرينة المرجحة
 للرفع اقوى ويمكن ان يقال انه في النصب قرينة مرجحة اخرى وهي ان يكون الكلام ح جملة فعلية
 وعلى تقدير الرفع يكون جملة اسمية والجملة الفعلية اولى من الجملة الاسمية (قوله تجوز زيد
 ضربته) وكون هذا المثال مما نحن فيه على تقدير عدم جعل الاسم مرفوعا بعمل معني الابتداء فيه لانه
 لو عمل فيه فيجب الرفع فخرج هذا المثال بقاء الفراغ عن العدل فيجوز ذلك الاشتغال لا يدخل
 بالمقصود كما توهم بعض الا ان يتم ان حذف الجملة يعارضه كون الرفع مختارا غير مسلم (قوله مع
 غير الطلب) ولو قال مع الخبر كان احضر واظهر لكنه اشار الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب فان نفى
 الطلب يشعر به قيل لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في مر فهم خبرا مبتدأ (قوله كالا مروا النهي
 والدعاء) وذكر هذه الثلاثة من افراد الطلب اشار الى ان الحكم مخصوص بها فقط فاذا كان كذلك ففي
 اطلاق المصنف نظر كما لا يخفى والجواب ان ما للطلب اذا كانت مع غير هذه الثلاثة كالا متفهم والتمهي
 والغرض لم يكن من هذا الباب لانه يستعمل التسليم على ما قبلها فاستغنى عن التمهيد (قوله مع انها
 اي كلمة اما) (بآيات) (قوله بان المختار هو النصب) وفعل الطلب ما يكون فيه الطلب : عم من ان
 يكون فيه طلب الفعل ازكف النفس فانه يضم فعل ولا يشكل بدليل القيمة القوم واما زيد فاطلبه لان
 معنا ليس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب او نقول المراد من فعل الطلب هو فعل الطلب الاصطلاحي
 بخلاف اطلبه فان صيغته تدل عليه (قوله وهو لا يجوز الابتداء) اي زيد مقول في حقه اضربه
 اولا بخبر به ويرد عليه انه كما يكون تاويل الطلب بالخبر خلاف الاصل في الرفع كك هذا السلامة

من الخلف خلاف الأصل في النصب فيعارضه فلا يكون النصب مختاراً ويمكن الجواب بان
 في الرفع أيضاً خلاف الأصل وهو كون الخبر جملة فيعارضه فتقضى في الرفع خلاف الأصل الذي
 هو الأول للطلب بالخبر فيكون النصب مختاراً (قوله غلبة وقوته ببعدها) والمراد من اللزوم هو اللزوم
 الاستعمالي الاعتباري المنبثق عن الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا نناقض أو ما هو دبلزوم الأهمية
 في غير هذا الموضع لأنه كما يكون المذكر فيما بعد بمنزلة الاستثناء كك المذكر فيما
 قبل أيضاً بمنزلة هذا المبحث مقدم على ما وقع في بحثه الذروفي (قوله نحو خرجت فزيداً
 لقيته) أي خرجت فلتقيته زيداً القية ولا يخفى أن اختيار النصب فيما يكون القرينة المصححة
 في جانب الرفع والنصب جدهما ولكن لا تكون القرينة المرحمة في الرفع بل في النصب فقط وهي عطف
 الجملة الفعلية على الفعلية لا يقرى كور في الرفع أيضاً قرينة مرحمة وهي السلامة عن الخلف
 لأن قول كون الخبر جملة في الرفع يعارض لها ولا يعمل خرجت في زيد لأن جزء الجملة لا يعمل
 في جزء جملة أخرى (قوله دس عامله في المضارع) فإذا كان لم وما ولن عاملة فلا يتصور
 وقوع الاسم بعدها (قوله لا بد من) قيل وإن لم نقدر الفعل بعد لم ولن ولكن يقدر الفعل
 بعد لما كما قال في بحث الفعل في الفرق بين لم ولما من أن لما يختص بالاستفراق وجواز حذف
 الفعل بعدها بخلاف لم ويمكن الجواب بان الشافعي ذهب إلى أنه من قال لا يقدر الفعل بعدها
 لا إلى أنه من ذهب إليه ويمكن أن يقر بأن المراد من قوله لا يقدر معمولها أنه لا يتقدم معمولها
 وجوباً لأن ما اضمراً عامله مما يكون حذف الفعل فيه وجوباً فلا إشكال لأن ما علم من بحث الفعل
 هو جواز حذف الفعل هذا خلاصة ما ذكرناه لا أن معناه أنت خبير بأن الدليل وهو قوله لضعفها في
 العمل يدل على عدم جواز حذف أيضاً مما مل فوله ولا (رأ) وإنما كره ذلك لأن الاسم لا إذا كان
 معرفة وحسب فيه الرفع والتكرير كما ينبغي وإن قلنا أم لم يجب الرفع فيه أيضاً قلت إنما يجب الرفع
 في غير ما اضمراً عامله بخلاف التكرير لا يتم إنما يجب الرفع والتكرير في اسم لا التي لنفي الجنس ولأن
 أن يكون لا ههنا لنفي الجنس لم لا يجوز أن يكون لا المشابهة بل ليس لأننا نقول لا المشابهة بل ليس
 لا يدخل على المعرفه (قوله وإن زيداً ضربته إلا نادياً) إشارة إلى كون أن في هذا المثال باقية
 فإن بعد ما لا يقع إلا في الأسماء التي لا نبات قوله لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام (إذا كان اسم
 الاستفهام مما اضمراً عامله مثل من أكرمته أي أكرمته فيكون نصبه محلياً وأما إذا كان الاسم
 المذكر كور بعد اسم الاستفهام مثل متي زيداً ضربته فإن حكمه حكم هل فيختار فيه النصب قال الشيخ
 الرضي أن اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل المصريح فلا يجوز متي زيداً ضربته كذا ذكره
 مولانا غصم (قوله فانه يجوز) ب هل زيداً ضربته وإن استقبلته النجاة (قوله لا فتضاء هل لفظ الفعل)
 علة الاستقبال (قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل) حتى يكون مما اضمراً عامله ما عرفت أن هل

يقتضي لفظ الفعل ولقائل ان يقول اذا اقتضى فعل لفظ الفعل فلم يجز هل زيد خارج مع انه جائز
بناقاهم من غير قبح والجواب ان هل تطلب الفعل فاذا لم تجد فعلا فتصبر وتسكت كما في هل زيد خارج
واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضي الابان تعاقبة ولهذا قبح هل زيد خارج (قوله
بعد اذا اشراطية) اي المنسوبة الي الشرط نحو اذا زيد اضربته اضم بك ومائر ادوات الشرط
يجب النصب بعد ما لود خلت على مثل هذا الاسم واحترز به عن اذا المفاجأة (قوله على مجازات
في الزمان) اي على العصبية في الزمان وحديث يدل على المجازات في المكان اي على النسبة فيه
فمعنى قوله على المجازات ان اذا تدل على الشرط والجزاء اي تدل على كون الشيء جزءا لشيء آخر
وكك حيث تدل على ذلك ولذلك يتم تجده بسكون الدال واكرم به بسكون الميم (قوله نلقه) لاتلقيه
لانه مجزوم بكلمة اذا كما ان اكرمه مجزوم بها (قوله وفي الامر والنهي) عطف على قوله بعد ولما
لم يكن لعبارة المصم معنى ظاهرا فاورد الشما الموصولة مع لفظ قبل وذلك لانه لا يختار النصب في نفس
الامر والنهي بل في الاسم الذي قبلهما قال مولانا عصم على تقدير حمل الشم يلزم عليه شيان
احدهما حذف الموصول مع بعض الصلة وهو قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء المضاف
اليه وهو الامر والنهي على امر او بدو قرأته باعراب نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح مع انجم اذا
حذفوا المضاف وضعوا المضاف اليه موضعه فاعطوا اعراب المضاف على المضاف اليه وابقاء
المضاف اليه على امر او بدو قبل فالشائبان في التكلف ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر
والنهي لان حذف لزمان عن المصادركثير ثم خلاصة كلامه اقول يمكن الجواب عن الثاني بان
هذا عند عدم المانع وكلمة في من الحروف الجارة فهي مانعة عن كون اعراب المضاف على المضاف
اليه وعن الاول بان لا بد ان يكون ما موصولة بل موصوفة ويدل عليه تفسيره بالنكرة وهي
قوله موضع وقال بعض السارحين في تفسير قوله وفي الامر والنهي اي وقت وقوع الامر والنهي
بعده وح وان لم يلزم الحذف والاول واكن يلزم المحذوران الثاني كما لا يخفى وانما لم يقل المصم
والامر والنهي على طبق كلام سابقه اي بعد الامر والنهي بل زاد لفظة في لان كل واحد من الامر
والنهي ح عبارة عن المفسر باهم المفعول لان الاسم بعده مع انه محذوف وجوبه لا بعد الامر والنهي
المفسرين باسم الفاعل فاذلاق البعد يتعمله ليس بصحيح (قوله اي موضع وفوق الاسم) اشار به الى ان
المراد بما هو موضع ويصح ايضاً ان يراد منه الاسم اي في الاسم الذي قبل الامر والنهي لكنه اراد منه
الموضع ليطابق بقوله اذ هي مواقع الفعل فان ضمير هي راجع الى المواضع ولا يصح ان يرجع الى
الاسم وظنر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا حاجة الى تفسير كلمة ما المقدرة بموضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ثم كلامه (قوله اذ هي مواقع الفعل) اي يقع بهما الفعل
فالباقي ان نصب الاسم المذكور اذ قال مولانا عصم تقدير الفعل بعدها لا يستلزم ان ينصب الاسم

المذكور بعد ما جواز ان يرفع الاسم بعله لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا ايهم فيتم
 في ازيد يقتله اذا قتل زيد يقتله والجواب ان الاولى ان يكون بين المفسر والمفسر مطابقة في
 كون كل منهما فعلا معلوما ماضيا او مضارا وفيما ذكرته فوات ذلك هذا ما قيل اقول الشبهة منك نعمة
 بقوله فاذا نصب الخ لان معناه انه على تقدير نصبه يقع فيها الفعل تقدير او الا فلا يتعين فيها تقدير
 الفعل لجواز رفعه بلا تقدير فان وقوع الفعل فيها ابا لاد اذنا (قوله عند خوف لبس المفسر)
 مطلق على قوله في الامور انما قال عند خوف لبس المفسر ولم يقل عند لبس المفسر لان عند
 اللبس يجب النصب اذا التحرز عن اللبس واجب بخلاف الخوف لانهم يستعملون الخوف فيما اذا كان
 معنى المقصم راجعا على المعنى الغير المقصم كما فيمانحن فيه لان شيئا اذا كان دائرا بين الخبر
 والصفة الاولى جعله خبرا لان الكلام يصير تاما بالخبر بخلاف الصفة وان قلت على تقدير جعله صفة
 يصير الكلام تاما ايضا بتقدير شيء فيه كما اذا جعلنا ظريفا في قولنا لارجل غاريف خبرا لا احتياجا الى شيء
 فهو تام وما اذا جعلناه صفة فجاء في شيء بعدة حتى يتم الكلام وهو في الدار مثلا فلا فرق حدين
 جعل شيء خبرا في الكلام وبين جعله صفة فيه قلت الاولى ان جعله خبرا لا نحتاج على تقدير الصفة
 الى التقدير بخلاف ما اذا جعل خبرا يمكن ان يتم ان فيمانحن فيه يكون بعدة شيء آخر وموقوله
 بقدر فلا يحتاج الى التقدير فيه يمكن جعل خلقنا صفة لا خبرا لان الكلام تام على كل من التقديرين لان
 يتم ربما يحتاج الى التقدير في بعض المواد ففي موضع لا يحتاج الى التقدير ايضا يحكم بكونه خبرا
 لا مراد الباب (قوله اي التباس ما هو مفسر الخ) وانما مفسرة به لانه على تقدير الرفع لا يلتبس المفسر
 بالصفة بل يلتبس شيء كان مفسرا على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع كما في نحو خلقنا
 ناه مفسر على تقدير النصب واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون خلقنا صفة له وكان الخبر قوله
 بقدر (قوله مع مخالفته للمعنى المقصم) وانما قال هذا لانه لو كان موافقا للمعنى المقصم لا يضر هذا
 التباس في المقصم (قوله فان التركيب لا يحتملها معا) فلا يحتمل ان يكون خلقنا مفسرا وصفة
 معا لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل الاول وان نصب لا يحتمل الثاني (قوله وهو خلاف
 المقصم) قيل لا فرق بين كونه خبرا وبين كونه صفة لان المراد بالشيء هو المخلوق لا المطلق الشيء
 لانه متناول للممكنات المعنوية مع انها لا تكون مخلوقة لله تعالى لانها معدومة لا اعتبار الوجود في
 المخلوق فمعنى خلقنا جعلناه موجودا فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقنا صفة يكون
 المعنى كل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبرا للاول او
 صفة لا يتم او جعل له صفة فالوهم المذكور باق لان معناه ان كل مخلوق صفته ان يكون مخلوقا لنا
 بقدر فيستلزم ان بعض من المخلوقات ام يكن مخلوقا لله تعالى لاننا نقول ان لفظ كل لا حاكمة
 الا افراد فمعنى ان كل فرد من افراد المخلوق صفته ان يكون مخلوقا لنا بقدر وليس فيهم

المذكور ولكن فيه نظر لان الشيء عند اهل السنة معنى الموجود ولو سلم تناوله للمعكوم فانه
يراد بالشيء الموجود على ما ذهب اليه اهل السنة لا المخلوق فيمتوجه عليه ما ذكر بقوله فانه يتوهم انه
وعلى كلا التقديرين لابد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته والا يلزم من كونهما مغلوبة
له كون كل منهما ممثلا للحوادث ولو سلم تخصيصه بالمخلوق فلان ان المعنى كل مخلوق مغلوب
بالتقدير بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالتقدير ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المعنى او
بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقنا صفة لم يحصل المقصود لانه يتوجه ما ذكر بقوله لانه يتوهم
كونه لا يقيم ان خوف اهل المفسر بالصفة في الآية المذكورة على نقد يرفع ليرجع النصب لانه
على نقد يرفع النصب يلزم كون الواجب وصفاته مغلوبيين لله نعم فيلزم منه كون كل واحد منهما
محملا للحوادث وهو مرجع للرفع لانا نقول قد عرفت من التفصيل الذي ذكرناه جوابا عنه (قوله
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق) بقريضة قرائة النصب فلورفع وجه على الصفة فانت
من الملة هم وتبدل بالمعنى الغير المقصود (قوله في الافعال الاختيارية للعباد) فانهم قبلوا الافعال
الاختيارية للعباد كإقامة الصلوة مثلا مخلوقة للعباد واما الافعال الغير الاختيارية كالقوة والذبح
فهي فعل الله نعم (قوله لعدم التضمير) لانه اذا كان معطوفا على الصغرى فلا بد من ضمير عائذ
الى المبتدأ لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من عائذ ليربطها بالخبر المبتدأ بخلاف ما اذا كان معطوفا
على الكبرى فان المعطوف محبب مبدء التضمير في اكر متع عائذ في الخبر قال مولا ناصب اذا كان عائذ
او في دارة ونحو ذلك مقدرا على نقد يرفع النصب فلا يهيج كونه مما يستوى فيه الامران لترجع
الرفع باستغنائه عن نقد يرفع التضمير ثم اجاب عنه بانه اذا كان المقصود اقترام عمر وعنده ايجاب عند زيد
فلا بد من نقد يرفع عنده مثلا في الرفع ايضا انتهى كلامه اقول هذا الجواب يقتضي ان يكون
اختيار النصب في عمر وفي قولنا زيد قائم وعمر اكر متع على نقد يرفع ان يكون المقصود منه اكرام
عمر وعنده زيد والا فلا وان يكون الرفع فيه في المثال المذكور على نقد يرفع ان يكون المقصود منه
هدم اكرامه عنده والا فلا بد من نقد يرفع عنده مثلا في الرفع ايضا المقصود المذكور فيلزم ان يكون
النصب والرفع مقيدين بهذين القيدين ومما جتته اظهر من ان يخفى فالجواب عنه ما عند كره
من قريش على انه على نقد يرفع الجواب المذكور ايضا يلزم ان يكون الرفع راجعا لان التقدير
فيه غير لازم لانه انما يجب على تقدير المقصود المذكور بخلاف النصب فان التقدير فيه واجب
ولا يكون التقدير فيه مقيدا بل المقصود لان العائد واجب في الخبر الجملة على مبدل الاطراف
مع ان المقصود المذكور في الرفع امر موهوم جاز ان لا يتحقق اصلا (قوله على جملة ذات وجهين)
اي على جملة هي صاحبة الوجهين وهما الرفع والنصب فوجه الرفع على تقدير الرفع على
الكبرى ووجه النصب على تقدير المعطوف على الصغرى فيكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة

الكبرى بأخبار المبدأ وهو الجزء الأول علم نقد يرفع وهو خطوف على الجملة الكبرى باعتبار المنتهى
وهو الجزء الأخير على تقدير النصب فلا يرد ح ما قيل على تقدير العطف على الصغرى لا يكون
الجملة الثانية معطوفة على جملة ذات الوجهين أو المراد هو العطف على جملة ذات الوجهين
في الجملة (قوله فان قلت السلامه) فان قلت بنسبتي ان يكون النصب متار الوجود خلاف
الاصل في الرفع وهو كون الخبر جملة ولا يكون ذلك في النصب فكون الخبر جملة خلاف الاصل فهو
يعارض بالسلامة عن الحذف فبقى في جانب النصب قرب المعطوف عليه وهو قرينة مرجحة له
فلا بد ان يكون النصب مختاراً من خلاصة ما ذكره مولانا عصم اقول لان عدم تحقق كون الخبر جملة
في النصب لأن الجملة اللاحقة معطوفة على الصغرى وهي خبر فالمعطوف على الخبر ايضم خبر
فيكون جملة (قوله قلنا هي معارضة) بفتح الراء اي قرب المعطوف عليه بعارضة لا يقيم عدم حذف
العائد مرجح للمرفع لاننا نقول اخص ذلك المثال من باب حذف العائد بل هو من باب الاقتصار على
بعض اجزاء التركيب اعتماداً على علم المخاطب بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة (قوله قلنا
هذا باعتبار المنتهى) هذا جواب على تقدير التسليم باننا نقول لانم ان كون الكبرى قرينة غير
مفصلة عنها لانه انما يكون كذلك اذا حمل الجملة وهي قام مع فاعله خبر او اما اذا جعل الفعل وحده
مخبراً واعتبر امادة الى المستتر الذي هو في حكم المنفوط كما قيل في زائد عرف كانت الكبرى
مفصلة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير وله علم ان يكون الخبر هو الجملة لا الفعل فنقول هذا باعتبار
المنتهى (قوله باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب) قال مولانا عصم لم يعمد فيما بين ارباب العربية
اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لا اعتبار من شاهد تم كلامه اقول اعتبار القرب باعتبار المنتهى
شاهد لا اعتبار القرب باعتبار المبتدأ والا يلزم الترحيح من غير مرجح على ان اعتبار الجملة
يكون من ابتدائها ففيه مرجح (قوله لوجوب دخوله على الفعل) وفيه ان هذا لا يستلزم
ان يكون الاسم بعد ما منصوب بالان الفعل كما يكون ناسباً يكون ولغوا ايضم فتأمل ليطهر لك
ما فيه (قوله لو فوج الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام) ويكون بعده فعل مشتغل عنه بضميره
(قوله فانه اي زيد) وان صدق عليه (ان لا يصدق عليه ذلك لان معنى الاشتغال عنه بالضمير
هو الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير مع ان الضمير فيه مرفوع فانه وان صدق عليه انه فارغ
من عمل النصب فيه لانه فعل معجم ولكن ام يعمل النصب في الضمير لان الضمير مفعول لم يسم فاعله
الا ان يقر معناه انه وان صدق عليه في بادي النظر انه اهم بعد ان او يقر ان الصلية يكون اولى
بالنفيض فان لم يقر انه وان لم يقر انه صدق عليه انه اسم بعده فعل انه قوله لان ذهب به لا يعمل انما
زاد قوله لانه يخبر بها الى ان ذهب لا يعمل النصب وان تعدى بالباء ومعنا انه لا يعمل النصب لفظا
كما هو المراد لانه يعمل النصب محلاً (قوله زيد ايلابسه الدسابة) وهذا المعنى لازم لمعنى زيد ذهب به

فيكون الملا بس به في المثال الاول هو الاذهاب الذي هو معنى الذاهاب المتعدي
 بحرف الجر وفي المثال الثاني يكمن الملا بس به هو احد من احاد الانسان فظهر منه وجهه ايراد
المثالين (قوله فالا تجماد فيماد كونه مفقود) لان المسند اليه في المثال الاول هو الذاهاب اي
 الذاهاب وهو فاعل وفي الثاني والثالث هو احد وهو ايضم فاعل والمسند اليه في الفعل المنفرد
الذي هو ذهاب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول ما لم يحم فاعله فليس المسند اليه لفعل
المفهر باهم الفاعل وفعل الذي هو ينام به متحد ابمعنى انه فاعل فيهما معا ومفعول فيهما
(قوله واذ كان الامر كك) اشار به الى ان الفاء في قوله فالرفع فصيحة فالشرط مقدم (قوله
 واحد بالابتداء) لا ينبغي ان المقصود ههنا عدم النصب فلا بد ان يكون مرفوعا لكن جاز
رفعه بفعل المجهول لا بالابتداء فلا ولي ترك قوله بالا ابتداء الا ان يتم الوجوب متعلق بالرفع
 لا بالابتداء وقد قيده المصنف به ايضاً وحده ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لا حاجة
الى الخلف المستغنى عنه بالابتداء (قوله لانهم لا يوقعوا فيها فعل بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
كتابة افعالهم) كانه ذكره دفعا لحمل الفعل على الكتابة فانه لو حمل عليه لا ينفع في هذا المقام لانهم
 لم يكونوا كاتمين وفيه انه بعد تحمله على الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانه سبب
 لكتابة كرام الكاتبين (قوله بل اكرام الكاتبون) اي الكاتبون المكرمون وهم الملا شكة
 ولقائل ان يناقش بانه لم لا يجهز ان يكمن اسناد الفعل الى الناس على سبيل المسامحة والمجاز
 كاسناد الفعل الى السلطان موارد الفعل واقع من غيره (قوله مع انه خلافه) لوقوع الواسطة بين
 الصفة والموصوف ودور فعلوه ولا يتم اسناد الصفة بينهما غير جاز رفع كيف يصح قوله خلافه الاية
 لانا نقول خلاف الذاهاب يتناولونه وفهمه (قوله فالت معنى المقصود) وان قلت لوقال ان المقصود
 من الالة ان يكون فعلوه صفة لشيء فهو كمنيت مما اضر عاملة فالت المعنى المتهم لكفي سواء كان
 غير المعنى المقصود فاسنادا ونبر فاسد فبيانه انه يوم ان عدم كون هذه الاية مما اضر عاملة لفساد
 المعنى على نقد ير ولقوات المعنى المقصود على تقدير آخر مع انه ايضاً قلت لما كان المعنى وهو
قولنا ان المقصود من الاية ان يكون فعلوه صفة لكل شيء ويحتاج الى دليل او تنبيه فاذ اوزم هذا
الدعوى من بيانه ولهذا قال فالرفع لازم على ان يكون (قوله مستطر) السطر نبشتن (قوله لا ان
كل كائن) لانه يوم منه ان بعضا من افعالهم لم يكن في الذب وهو خلاف المعنى المقصود فلا يردح
 ما قيل هذا المعنى ايضاً يصح فمن اين يتم هذا المعنى غير مقصود على ان صحة هذا المعنى غير
ان يكون في الذب شئ لم يكن من افعالهم ولو سلم ان كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول الذي يمكن ان يتم
لا شك ان معنى اللفاظ باعتبار المقام وهو يستدعي المعنى الاول فان هذا المعنى لا لا يمكن ان يصدر
من الناس افعال قبيحة والمقام لا يستدعي المعنى الثاني وان غاية المعنى الثاني ان كرام الكاتبين

صادقون في الكناية وليصوا كاذبين فيها فان مرهم الامر البينة انهم صادقون فيها فلا يحتاج الى بانه (قوله لا يفا در) اي لا يترك صغيرة ولا كبيرة اي سيئة كبيرة ولا صغيرة هذا ما ذكره المحشيون مع ان الاية يتناول اعمال الخير والشر جميعا فهذا ان كان لاجل ان الصفة وهي الصغيرة والكبيرة موشة فينبغي ان يكون الموصوف ايضاً كذلك فهو من فوج لانه جاز ان يوضع موضع السيئة الخصلة التي يتناول الخير والشر جميعا الا ان يقر انهم قد روا السيئة دون الخصلة للاهتمام بشانها لانها المقص في كتابة الاعمال وعمل الخير في كتابة الاعمال ليس بمقصود وان كانت الاية متناوئة لهما معا (قوله والظن ان قوله تع الزانية ا) لا يقر خلافاً لان الفاء لا يعمل ما في حين ما على ما قبلها لانها تقول ليس حكم الفاء مطلقاً لذلك لان الفاء قد يكون زائدة او واقعة في غير محلها كما في قوله نعم ربك فكبر اي فكبر ربك وما بعد هذا الفاء يعمل فيما قبلها فظهر منه ان الـ (قوله لئلا يلزم انفاق) واعتراض بانه ينبغي ان يقول لئلا يلزم احد الامرين اما انفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لا يكون قاعدة المختار مختاراً اقول لما كان الامر الاول مستلزماً للثاني فاكتمت به وبيان الاستلزام فلانه لو لم يستلزم تنفاق القراء على غير المختار لم يقدّم قاعدة المختار المختاراً فيلزم كون قاعدة المختار مختاراً على تقدير انفاق القراء على غير المختار والالزام بطم فاللزم ومثله وهذا كما يقر انسانية زيد يستلزم عدم تأمقته ولا يلزم ان يكون ناهية زيد على تقدير انسانية والالزام بطم وكذا الملزوم (قوله ونحو الزانية والزاني) الواو والمعطف فيكون معطوفاً على كل شيء فعلوه فتقديره وكذا نحو الزانية والزاني وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله جملتان بتقدير مبتداء اي هذا لا يتجه لثان تعليل آخر معطوف على الاول ويحتمل ان يكون قوله ونحو الزانية المعطوفاً على قوله كذا اكل كل شيء فعلوه فمع لا يكون جملتان تعانياً بل جملة قوله الفاء بمعنى الشرط خبر القوله ونحو الزانية والزاني بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف على جملتها جملته لئلا يحل من لا عراب (قوله مرتبة) اي مرتبة مدخوله بمعنى الشرط فيكون البناء صلة ويجوز ان يكون للمسببة ايضاً هذا الفاء يرتبط بيمين الشرط والجزاء (قوله مبة ١٠٠٠) اي مبتداء تضمن معنى الشرط فيكون الموصول بفعل اي التي رنتك والذي رني (قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ا) وانما ذكر المثل لان الفاء ان كانت رايدة او غير واقعة موقعها فرض كافاً في التخصيص فلا تمنع من العمل اذا المعهم في الحقيقة متأخر كما في قوله تع واما اليتيم فلا تقهر (قوله فامتنع تسليط الفل) وصحة تسليط ما يناسبه هذا معلوم فيما نحن فيه فلا بد انه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل ان تمنع الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ما يناسبه ايضاً (قوله جملتان مستقلتان) وانما رادق انه مستقلتان في صورتها لا في حقيقتها فربطت على حريضة التفسير ايضاً لكونها المستامستقلتين لان

الجملة الثانية التي هي المفسر بالمكسر يكون مفسر الاولى فلا يكون الجملة الثانية مستقلة
فان المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احد هما متفردا على حذف الفعل من آخرى وان لا يكون
متفردا على الاخرى وانما قال عند سيبويه لان الاية ليست جملتين مستقلتين عند المبرد لما
عرفت ان الفاء ترتبط بالجزء الشرط الدال على سببية المبتداء لجزء ولا نفى بالارتباط الا انه
اللا لانه لا يقيم فعلى هذا لا يكون مستقلتين عند سيبويه اي ضم لوجود الشرط والجزء عند ايضم حيث
قال ان ثبت زناهما فاجلوا فالفاء الدالة على خلقة عليه من جهة بالشرط لا بانقول الشرط صريح كما ان الفاء الشرط
والجزء من نبطيين بنفسهما بخلاف ما اذا كان المبتداء منضمنا بمعنى الشرط كما في قوله تعالى
واما اليتيم فلا تقهر وانما آخر هذا الحمل عن حمل المبرد لكونه الحذف في حمله سيبويه هو لفظ الحكم و
والجبر ايضم وهو فيما يستلزم عليكم وكذا ا قوله ثبت (قوله عند سيبويه) وهو ظرف للنسبة بين
المبتداء والخبر كما ان قوله عند المبرد ظرف للنسبة بين المبتداء والخبر ويحتل ان يكون قوله وعند المبرد
ظرف لقول بمعنى الشرط فيكون ظرفا مستقرا (قوله ان الزانية مبتداء محذوف المضارع) فيكون المبتداء
حقيقة هو المضارع واطلاق المبتداء على المضارع اليه مجازا لقول بتقدير الخبر ليضع الحمل بينه وبين
المبتداء فلا يرد انه لم لا يجوز ان يكون قوله فاجلوا والخبر كما هو خبر عند المبرد (قوله لبيان
الحكم الموعود) وهو قوله فيما يستلزم عليكم بعد (قوله او المتفسير) اي لتفسير الحكم الموعود (قوله والاول
اي وان لم يكن) وقيل معنى قوله ولا اي وان كان قوله ازيد فمبببه وقوله كل شئى فعلوه
في التدبر وقوله الزانية والزاني مما اضر عامليه فالاعتبار فيه بالنصب وهو بوط وما فكره قياس
امتسنا اي استدلال به من رفع التالى الي رفع المقدم اي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عند الالاية
جملتان فكان المختار فيه النصيب ولكنه ليس بمختار بل بط فيكون الفاء بمعنى الشرط
والاية جملتان (قوله وجعل لاية جملتين) لما عرفت ان جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
لا يقيم هذا ينتقض بقوله ان يرد اضر بته لانه لو لم يضر الفعل عليه لنصبه مع ان الاسم جزء الجملة الاولى
اي ضربت ريد الانا نقول لما اردوا الجملة المستقلة والجملة الثانية مفسرة الاولى فلا يكون مستقلة
لما مر (قوله لتقدير) اي موضع التقدير وموضع وقع فيه التقدير فلا يرد ان التقدير لا يكون محذورا
على قوله الرابع (قوله لضيق الوقت) اي لعدم الفرصة عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقسم التقدير كما في
القسم الثاني الذي احيى بعد الى تكرار التقدير عند عدم اشتماله على مخالفة سر السامع بها الى الا
حتراز منه بمجرد ما عهذوا لا بد ذكر المحذور واعلم ان ضيق الوقت علة موجبة للحذف في مادة
من المواد وعلة من حجة له في مادة اخرى فم لا يرد ما قيل ان كون ضيق الوقت علة موجبة للحذف
خلاف ما يفهم من العلم المعاني من انه علة من حجة للحذف وايضا لا يرد ما قيل من انه لو كان علة موجبة
له يلزم ان يكون حذف المبتداء واجبا في قولنا غزا في وقت الصياد فان نقول يرد في قوله تعالى ان

نحك (قوله معم اي اسم) وانما فسر المعمول بالاسم لان المعمول هو الحركة التي يحصل بسبب العامل وهي ليست بتحد ير فلذلك افسره بالاسم فيكون من قبيل ذكر الحال واردة المحل ويحتمل ان يكون قوله معم بمعنى معمول فيه فهو اسم كالمشترك بمعنى المشترك فيه (قوله عمل فيه) وهو فعل مجهول وقوله فيه معم ما لم يسم فاعله وايراد قوله بالنصب بالمفعولية لبيان حاصل المعنى (قوله اي حذر ذلك المعم) وانقلبت لم يجعل قوله تحذيرا مفعولا له للتحذير في قوله بتقدير اتق وما قيل من ان التحذير لا يكون علة لتقدير اتق مردود لانه علة لتقديره لضيق الوقت فالجواب منه انما قدر حذر او ذكر المصطلح المعطوف عليه لقوله او ذكر المحذر منه مكرر او في مطلقه على قوله معمول لا يخلو عن بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في المعطوف عليه مضافا اي هو ذكر معم بصيغة المصدر فيكون قوله او ذكر المحذر منه بصيغة المصدر كما هو قراءة ايضم معطوفا على قوله ذكر معم ولكن فيه نظر ايضم لان التحذير من انواع المفعول والمذكر ليس منها وفي بعض القراءات لو ذكر على صيغة المفعول وح ايضم مطلقه على معم ليس على ما ينبغي لان كلمة او معناها التسمية اي ليست اضرابية بمعنى بل كما في قولنا انا مقيم او امش اي بل امش فاذا كانت اتصالية ينبغي ان يليها مثل المحذر في المعطوف عليه مع ان المحذر كور فيه مفرود ما يليها جملة انما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) والضمير في منه راجع الى الالف واللام وقوله مكررا حال منه واحترز به عن قولنا الطريق عن غير التكرار فانه يجوز كرفعه فليس من هذا الباب واقا ئل ان يقول ان المعطف باو في المحذر وما يصح اذا كان صدر به متناولا للمعظم والمعظم عليه ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس المصدر ههنا متناولا لهما لجواب انه لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه في الحقيقة باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعد فكان القيد هو المعظم عليه في الحقيقة فمع يكون قوله معمول متناول للقسمين نما قلنا لما كان التقابل بين المعظم والمعظم عليه باعتبار القيد لان قوله او ذكر المحذر منه اذا كان فظ الماضي فهو عطف على ذكر المقدر اي ما كان ذكر المحذر تحذيرا مما بعد او ذكر المحذر مكررا (قوله فانقلبت فعلى هذا لا بد من ضمير) وذلك لان صفة الشيء او خبره او المعطوف به لا يمكن ان يكون جملة فلا بد فيه من ضمير نقول اهم او ذكر المحذر منه مكررا جملة او فاعله جملة اخرى وهي ذكر او حذر المقدر الذي هو صفة لقوله معم فلا بد فيه من ضمير والاظهر ان يقر في وجه قوله لا بد من ضمير انه ان المعطوف في حكم المعظم عليه فيما وزع يمنع (قوله قلنا نعم) اي نعم لا بد من ضمير في المعظم اذا لم يكن عائدا آخر فيه غير ضمير وهذا العائد موجود فيه وهو وضع المظهر موضع المضمرة اذ عرفت هذا فلا يرد ما ذكره ناعم بل ان قوله لا بد من ضمير في المعظم م لا بد من عائده وهو اعم من الضمير فكيف

لا ولو سلم وجوب الضمير فيكون العلم بالتسليم مضرا بالمجيب لان تسليم الضمير تستدعي اثباته وهو
ظاهر فلا نفع ما ذكره في الجواب لولا ان يحتمل في الجواب لانم انه لا بد من الضمير في المعظم كما هو
في المعظم عليه بل لا بد فيه من العائد وهو مذكور فيه وهو وضع المظهر موضع المضمير ليصح ما ذكره
مع تسليم الوجوب ارادة العائد من الضمير المذكور في السؤال خلاف المتبادر واجيب عن
السؤال ايضا بان الضمير في ذكر مستتر وقوله المحذر منه بدل منه (قوله قد نقدير الكلام) وهذا
القول ملته لكون وضع المظهر موضع المضمير فيكون كل واحد من تقدير اتق و ذكر مكرر اصفة
لمعم فم يكون في ذكر ضمير راجعا الى ما رجع اليه ضمير المعطوف عليه (قوله الا انه وضع المحذر منه)
هذا القول دفع دخل مقار تقريره ان وضع المظهر موضع المضمير فيما هو مظهر الشان نحو الحاقبة ما الحاقبة
بمعنى القيامه فم كيف يصح وهنا وضع المظهر موضع المضمير وتقرير الجواب ان وضع المحذر منه موضع
الضمير العائد الى المعم تنبيه على ان المعم ههنا محذر منه لا محذر فالتنبيه به امر ضروري فكان
وضع المظهر موضع المضمير عظيم الشان بهذا المعنى (قوله ومعناهما بعد نفسك من الاسماء)
وكل واحد من المعنيين معناه وكك قوله اياك وان تحذف فان كل واحد من المعنيين معناه
فان قوله اياك والاسم في الاصل بعدك والاسم وانما اورد الخفض لئلا يتوهم جوار اتصال
ضمير الفاعل الذي في اتق وضمير المفعم بالفعل ويكون المراد منهما شيئا واحدا وهو الخطاب
مع ان ذلك لا يجوز في غير افعال القلوب مثل علمتني فان تاء المتكلم وكلمته نى كالتأني
متصلة ويكون المراد منهما شيئا واحدا وهو المتكلم واما على تقدير ايراد النفس لا يتوهم
ذلك لان المفعم اسم الظ وهو نفسك وفي بعد ضمير الفاعل فلما حذف الفاعل فصار النفس ايهم
محذوف لعدم الاحتياج اليها لان الاحتياج اليها انما هو لضرورة كرامة الجمع بين ضمير الفاعل
والمفعم وقد عدم الضرورة بحذف الضميرين وحذف ضمير الفاعل يكون بحذف فعله وحذف
ضمير المفعم ببقاء يلمه بالمتنصل فعند حذف الفعل لم يبق شيء يتصل بالضمير المتصل به فصار
منفصلا وكك اياك وان تحذف مما ذكرنا داخل تحت القاعدة التي هي اتي وهي قوله ولا يجوز
المنفصل الا لتعذر المتصل فان التعذر ههنا انما هو بحذف الفعل وقيل معنى اياك والاسم اتق
نفسك ان يتعرض الاسم ان يهلك (قوله والاسم من نفسك) ايا بعد الاسم من نفسك وانما
المحذر منه يكون بعد كلمة من فاذا قيل بعد نفسك من الاسم يكون النفس المحذورة هو الاسم
محذورا منه واذا قيل بعد الاسم من نفسك يكون الاسم محذورا والنفس المحذورة منه مع ان
النفس لا يصلح ان تكون محذورة منه قلت المراد من قولنا بعد الاسم من نفسك هو نفسك
من الاسم للمبالغة والتاكيد واليه يدان قوله وعلى التقديرين المحذورة منه هو الاسم
والحذف ولا يمكن لم يقل بعد نفسك من الاسم من تبين حتى لا يلزم التكرار فيجب الخطو

انما يحسن بحسب المعنى تكرار في قوله بعد نفسك من الاعداء من نفسك فانه لا بأس
 في التكرار بحسب المعنى وكذلك بعد حذف الارنب عن نفسك والحذف موضح الارنب بعضا
 (قوله والطريق والطريق) وكذا قولهم الصبي المصبي والجدار والاسد والاسد
 والتكرار التأكيد فان احدا المكررين منهما نايب عن العامل مع عدم افرصة لفظ الفعل يضم ولذا
 قال ابياتق الطريق الطريق بالتكرار فان قيل كيف يصيق المقام عن ذكر العامل ولا يضيق عن تكرار
 المحذر منه قلنا لما في التكرار من التأكيد والمبالغة في التحذير الذي هو المقص باننا نحتاج الى التكرار
 الذي هو مستلزم للتأكيد والمبالغة في التحذير لعدم اشتغاله على مخالفة صريح السامع الى الاحترار
 عنه بدور دمه (قوله غير صحيح) واجاب عنه بعضهم بانه قد يستعمل اللفظ في معناه الارمي
 فجاء استعمال اتق في لارم معناه ودو بعد اقول عدم صحة تقدير اتق في اول التوعين لاجل انه
 فعل اللازم ومعناه اللازمي غير صحيح في اول التوعين فمعنى بعد ليس لارما لمعنى اتق الذي
 هو لازم لاتق اذا كان متعديا بحرف الجر مثلا واجيب عنه بوجه اخر بانه جازان يتضمن اتق
 معنى التبعين ويكون التقدير اتق متعبدا بنفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعين
 تأكيد لا يكون هذا التأكيد في تقدير بعد (قوله لانه لا يقيم) بقيت زيد (اسد) لانه فعل لازم
 فيكون معناه بالافارسية پر هيزيدان لا پر هيزانيدان فلا يصح ان يقيم اتق نفسك من الاعداء بمعنى
 پر هيزان كن تونفس را از اسد (قوله وبع) من النحو بمعنى يرگردانيدان اوسع بالجيم من النجاة بمعنى
 گردانيدان وپالداشتن (قوله وبتقدير بعد في المثال النوع) اي في المثال المذكور في النوع
 الثاني وهو الطريق الطريق لاني جميع الامثلة لا يجرار الارتفاع عن الطريق بان يقيم بعد نفسك عن الطريق
 اي مديان ضرر عن في الطريق لانا نقول قوله غير مناسب مما يشتمله ايضم (قوله فالصواب) والمراد به
 لاوله لانه يحتمل ان يكون المراد من قوله بتقدير اتق مثلا واتق ونحوه (قوله فان المعنى على بعد
 نفسك مما يوذيك) فان كلامه يشعر بان المحذر منه هو يوذيك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر
 منه نفسك لانه من افراقات النوع الثاني فالجواب بان نفسك نفسك محذر منه بالفعل ولكنه
 محذر بالمال اما الثاني فطواها الاول فلان من الامور ما هو لارم للنفس بسبب الرجس الذي
 في نفس رجل فمحصل في نفس حذر بسبب رجس الذي فيه فيكون المحذر منه هو الضرر فالمحذر منه
 في قوله وذكرك المحذر منه مكر راعم من ان يكون المحذر منه في الحال او في المال وفي المال والمحال
 معا فمعنى قولك بعد نفسك نفسك بالافارسية دورباش تونفس را يعني از نفس تونفس ضرر به ميرسد
 فاذا عرفت ذلك فلا يراد ما ذكره مولانا عصا ان قوله بعد نفسك مما يوذيك ليس من افراد
 النوع الاول كما لا يكون من افراد النوع الثاني لان تقدير بعد نفسك مما يوذيك يوجب كون النفس
 محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني لان في النوع الثاني يكون المحذر منه مكر ر

هدم كونه من افراد النوع الاول فلانه ليس تحتد ير مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده للفظ و
 نقلا يرا تم كلامه اقول الشم جعل دخلا في القسم الثاني كما ذكرنا فلا يصلح جعله في القسم الاول
 لانه يجب ان يصح كلام العاقل ولم يحصل على السهو وغيره كما هو المقرر فلهذا هم (قوله خارج من
 النوعين) اما خروجه من النوع الثاني فط لانه لا يكون مكررا واما من النوع الاول فلانه لا
 يكون بعد الاسد في التركيب المذكور شبي حتى يصح قوله تحتد ير اما بعده وانت جدير ان هذا
 الاشكال غير متوجه بعد ما قال ان تقدير اباك والاسد بعد نفسك من الاسد لانه تحتد ير نفسه من الاسد
 فيكون دخلا في القسم الاول الا ان الشم اغمض عما قال من ان تقديره بك نفسك من الاسد
 ونكلم على ما مثال المص لتحقيقه (قوله والتوابع خارجة من المحدث) فجاز ان يكون خارجة
 من الحد ايضه ولقائل ان يقرح لا يكون المثال مطابقا للمثال الا ان يقرح ان هذا مناشئة في المثال وهي
 ليست من داب المناظره وبقا انما جعل تابع التحد ير تحذير ابا الحجاز لان ايراد المثال للتوضيح وهو
 يحصل به اويق ان التعريف صادق عليه الا ان المحذر منه مقدرا بعد اياك الاسد مما يوذيها
 والاسد هذا اذا كان مخاطب حافظا للاسد (قوله في قسمي النوع الاول) وانما بعم للتسم الاول
 قسمين من المثال فان في واحد من المثالين المحذر منه اسم صريح كالاسد وفي الاخر اسم غير صريح
 (قوله وفي المثال الاخير) بكسر الخاء وكذا في المثال الاول اشارة الى ان المراد من قسمي النوع
 الاول هو المثالان (قوله لان حذف حرف الجر من ان) لان حرف موصولة طويلة بصلتها
 لكونها مع الجملة التي بعد ما في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فاجازوا فيه
 التخفيف قياسا بحذف حرف الجر (قوله لا امتناع نقلا يز من ان) اي لا امتناع حذف حرف الجر من الاسماء
 الصريحة لا يتم بحوز حذف حرف الجر من الاسماء كذا في الدعف وفيه والمفهم له لاننا نقول حذف حرف
 الجر وفيهما للمشرائط التي سباني ذكرها فهم مستثنان عن هذا القاعدة وقول الشاعر فياك اياك من المرء
 فلضرورة الشعر والمرء با كسي ستم كرون (قوله شاذ كذا في غيرهما) اي حذف حرف الجر قياسا معهما ولكن
 حذف في غيرهما شاذ كذا في خلاف حذف العاطف ولقائل ان يقول اذا كان حذف حرف الجر شاذ كذا في
 غير ان وان اي في الاسم فيكون حذفه واقعا فيه واليه اشارة بقوله وشاذ مع غير ان وان فح كيف
 يصح قوله لا امتناع نقلا يز من ان فان الامتناع ينافي به ان يقرح المراد من الشاذ في المواضع والحد
 من اقسامه وهو الذي يخالف للمقياس والاستعمال وهو لا يخاف في الامتناع بالغير وهو الشاذ و
 ضرورة ان المراد من الامتناع هو الامتناع بالغير وهو الشاذ ولانه يقتضي عدم تقاير حرف الجر اي
 هو يقتضي بحسب المذهب هذه وان كثرة وقوعه لا يقرين قوله بنا وبين قوله كثير تناف لشي الشاذ
 بمعنى القليل لا بانقول الشاذ هذا معنى خلافا للمقياس والقاعدة لا بمعنى القليل فلان منافات بينهما
 او نقول ان كبر صفة الشاذ اي غلب الشاذ ويحتمل ان يكون المراد من الامتناع هو ان لا يستحسن

من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام فيكون الشاذ بمعنى خلاف القياس وإن كثر حذف حرف الجز الذي هو من فيما نحن فيه ثم إن قوله إن حذف الجر قياس مع إن وإن وشاذ كثيراً دفع سوال بأن يتم إن المضم بين حذف حرف الجر الذي مع غير إن وإن فلم لم يذكر حذف الحافظ مع أنهما معاً شاذ فلما علم الفرق بين معد و ذيهما فلا يرد ذلك كمالاً يخفى (قوله المفعول فيه) وهو مبتدأ وخبر معد حرف أي منه المفعول فيه وخبر مبتدأ محذوف أي هذا باب المفعول فيه وقوله فيه مفعول بالم بسم فاعله والضمير مائد إلى اللام الموصم (قوله ما يفعل فيه فعل) لا يخفى أن ما فعل فيه فعل هو المداول مع أن المفعول فيه هو اللفظ لا المدلول فلا بد أن يراد من كلمة ما هو الاسم والضمير في قوله فيه راجع إلى المدلول ويراد منها المداول ولكن المضاعف محذوف أي هو اسم ما فعله والضمير راجع إلى ما ولكن فيه مصاحبة بانه من قبيل تسمية الدال باسم المداول فانه قد يعطى صفة المداول المطابق إلى الدال (قوله أي حدث) وهو الفعل اللغوي واستعمال اللفظ في معناه اللغوي مجاز فلا يجوز ذلك إلا بالتقرينة وبما هنا قوله فعل فيه لأن الفعل وعدمه لا يكون إلا في الفعل اللغوي الذي هو المعنى لا في الفعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ (قوله في ضمن الفعل الملفوظ الخ) وهو إشارة إلى أن المراد من المذكور ليس معناه الحقيقي الذي هو اللفظ بل المراد منه الأداء والمذكور بمعنى الموقوف والمتناول (قوله أو مطابقة) في ضمن العامل الملفوظ والمقدر بان كان العامل ملفوظاً ومقدراً ولم يذكره اكتفاء بما سبق وانما لم يقل أو التزاماً مع أنه جاز أن يكون العامل شيئاً كان معنى الفعل لازماً له وعاملاً فيه بهذا الاعتبار لأن المراد من المطابقة هو الصريح فالمراد من المذكور بالتضمن هو المذكور بغير الصريح فتح يتناول المذكور بالالتزام أي ضم لأنه يضم المذكور بغير الصريح كما تتضمن (قوله لا أسماء الزمان والمكان) وليس المراد منه المعنى الاصطلاحي بل المراد كل ما يدل على الزمان والمكان سواء كان اسم الزمان والمكان بمعنى الاصطلاح أي كالجلس أو كالفعل (قوله فانه لا يبع زمان ومكان من أن يفعل فيهما) إشارة إلى أن المراد باسم الزمان والمكان في قوله فانه لا يبع زمان ومكان هو المعنى الإضافي لا الاصطلاحي ومعناه أن لا يكون زمان ومكان فيهما أي في أسماء الزمان والمكان من أن يفعل فيهما وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولا ناصب من أن صوابه فيه لا فيهما ثم كلامه (قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما) لفظاً وتقديرًا وهو الجراد بالذكور (قوله لا كنهه ليس يذكور) قيل لأنهم إن لا يكون مذكوراً لأن الطيب في المثال المذكور صفة مشبهة فهي تضمن الحدث فطيب يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة ففعل فيه فعل بخاس وهو طيب يوم الجمعة وأجاب عنه مولا ناصب بأنه لم يفعل هذا الفعل الخاص فيه ولا يلزم أن يكون للزمان زمان لأن فعل طيب يوم الجمعة في يوم الجمعة يستلزم كون يوم الجمعة في يوم الجمعة ثم كلامه أقول فيه نظر فإن الملازمة المذكورة

ممنوعة فان شهود يوم الجمعة ايهم لا يكون الا في يوم الجمعة فيلزم ان يكون الشهود في يوم الجمعة
 مستلزم ما لكون يوم الجمعة في يوم الجمعة مع انه ليس كذلك قال مولانا ميم والكا ان تقول في تقرير
 الا عتراض اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه فان في ضمن الطيب الخاص
 يكون الطيب المطلق لان ذكر المقييد لا يمكن بدون المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل
 مذكور تضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا وكثيرا
 ما يغيب المفعول فيه من المذكور ضمنا ففعل لطيب المطلق في يوم الجمعة قطعاً ففعل فيه فعل مذكور
 تم كلامه اقول فيه نظر لان الطيب المطلق الذي هو في ضمن الطيب الخاص ليس بمذكور فيه
 مطابقة ولا تضمنا وفي كونه مذكوراً فيه التزاماً مناقشة فتأمل ويمكن الجواب بان المخالفة
 المذكورة مناقشة في امثال وهي ليست من ادب المحصلين لانه يمكن ايراد مثال اخر بان يقر يوم
 الجمعة زمان (قوله لكن بقي) اي بقي ولم يخرج عنه مثل شهدت يوم الجمعة (قوله داخل فيه) اي
 بقي داخل فيه اي دخل الغير فيه فهو اشارة الى عدم ما نعية التعريف (قوله فلو اعتبر في التعريف قيد
 الحيشية) لا يقيم لا يجوز ان يكون المراد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه ان بدل بكلمة في فع لا يحتاج
 الى اعتبار قيد الحيشية لانا نقول لو كان المراد منه ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد
 الحيشية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا
 شهدت في يوم الجمعة (قوله فان ذكر يوم الجمعة فيدليس من حيث ا) اي ذكر يوم الجمعة في قولنا
 شهدت يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل في فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
 فان معناها بالفارسية حاضر مذكور. يافتهم زوجه جمعها كما يقيم شهدت صلوة الجمعة وشهنت الحرب
 فالمحضور وقع على يوم الجمعة فاذا ثبت ان المفعول المراد به المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور وذكر
 من حيث انه فعل فيه فعل مذكور (قوله لا حاجة الى هو مذكور) لانه لاخراج قولنا يوم الجمعة يوم
 طيب وهو خارج بقيد الحيشية لانه وان صدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور ولكن ليس من
 حيث انه فعل فيه فعل بل من حيث انه حمل عليه قولنا يوم طيب ثم اعلم ان حاصل كلامه قدس سره
 انه لو لم يذكر قوله مذكور لكان انساب للاختصار المطم في المتن لا ينعني انه يلزم التكرار حتى
 يقال ان التكرار غير مسلم لان قيد الحيشية قيد ثان فيجوز ان يكون مغنياً عن الاول اهـ ثم ان
 احد ما في اللفظ دون الاخر فلا يلزم التكرار وبما ذكرنا من الاختصار في المتن لا يرد ايضا ما ذكره
 سيد المحشي مولانا عبدحيث قال قد يقصد بقيد ممي الاجتزاء عن هي ولم يقصد به الاحتراز عن يخرج
 القيد المحريج تم كلامه وعدم ورود ممالا في (قوله لزيادة تصوير المعرف) اي لزيادة الكشف
 وقوله المعرف بصيغة اسم المفعول ولو كان بصيغة اسم التامع لايضم له وجه (قوله بيان ما اوصولاً وان كان
 موصولاً يكون معرفة واذا كانت موصوفة يكون نكرة فيكون كلمة ما في قوله ما فل عبارة عن الزمان

والمكان (قوله وتمهيدا) اي توطئة لبيان اياه (قوله حيث جعل الجبرور ايضاً مفعولاً فيه) لان التعريف عام صادق عليه ويدل عليه ايضاً قوله وشرط نصبه تقديري لانه لو كان المفعول فيه هو المنصوب بتقدير في فلا بد ان يقول وشرطه اي شرطاً المفعول فيه تقديري لا شرطاً نصبه تقديري واليه اشار بقوله ولذلك قال اياه واذا عرفت ذلك فلا يرد انه جاز ان يراد من ما الموصولة هو الاسم المنصوب لما عرفت من ان الجبرور ايضاً عنده مفعول فيه (قوله تقديري) وانما لا يعمل في اذا كان مقدراً لان المقدار نوعان المقدار من حيث العمل والمقدار من حيث المعنى والمراد ههنا هو الثاني لا الاول وقولهم جلست بالمسجد بمعنى جلست في المسجد فلا يرد ان المفعول فيه يكون بالباء ايضاً (قوله اذا التلغظ بها يوجب الجر) اي يوجب الجر المفعول في محل موقابل له وتوجب الجر التقديري والمحل فيصليح له فلا يرد ح ما قيل من انه ان اريد به الجر المفعول فم وان اريد به الجر اعم من ان يكون مفعولاً او مقدراً فمسلم لكن لا يتم التقريب ثم كلامه وانقول الجواب منه بان الوجه في قول المحشي لا يتم التقريب ان الجر التقديري موجود عند عدم التلغظ بها ايضاً فنقول نعم ولكنه ليس بمدعى فان المدعى هو النصب اللفظي والتقديري والجر التقديري ليس بمدعى وان كان موجوداً عند عدم التلغظ بها ايضاً فلا يصح ما ذكره من انه لا يتم التقريب (قوله لو محدود) وهو الذي كان له حد ونهاية مثل اليوم والشهر والا صبوح والمبهم مالا يكون له حد ونهاية مثل زمان ودهر وحين بدون الالف واللام او الزمان والدهر والحين بالالف واللام فالمبهم بالمعنى المذكور يكون فيهما وان كان بالالف واللام والمحدود بمعنى المذكور يكون محدوداً وان كان نكرة مثل يوم وشهر واصبوح فلا يكون المراد من المبهم والمحدود هو النكرة والمعين فلذا قال او محدوداً واشار الى ان المبهم ههنا مقابل للمحدود لا للمعين والمعرفة والازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبال داخل في الزمان المبهم لانه لا حد ولا نهاية للزمان الماضي والمستقبل وهو كذلك للحال لان ابتداءه وانتهاءه غير معلوم وان كان معلوماً بوجه ما من الوجوه اي بانه انتهاء زمان الماضي وابتداء زمان المستقبل وكلم ان اضافة الظروف الى الزمان بمعنى من فيكون الاضافة ببيانيتها الى الزمان اسم جنس يطلق على القليل والكثير والالف واللام في الزمان للجنس (قوله لان المبهم منها جزء مفهوم لفعل) وليس جميع المبهم منها جزء مفهوم الفعل بل الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل يكون مبهماً سواء كان الفعل الماضي او الحال او المستقبل واردة هذا المعنى من كلامه ممكن لانه جاز ان يكون قضية مهملة كقوة الجزئية (قوله فيصح انتصابه بلا واسطة) حرف الجر (قالوا) اي المفعول المطلق مثل ضرباً ضرباً فان الضرب جزء مفهوم الفعل فيصح انتصاب جزئه بلا واسطة شي ولقائل ان يقول قولنا جلست دهر امثلاً ليس مثل ضربت ضرباً لان الضرب جزء لمفهومه وليس الدهر جزء لمفهوم الفعل الذي هو صفة لأن الدهر شامل للزمان الماضي

والحال ان لا استقبال وهذا لازم لاجتماع جزء في صفة نعم الله من زمان مبهم وكذا جزء من زمان مبهم ايضاً ويمكن الجواب بان هذا لازم لاجتماع جزء من الفعل بالاطلاق العام على سبيل التوزيع وان لم يكن جزء له مجتمعة وهذا التردد كاف وبان الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل لما كان مبهما يصح انتصابه بلا واسطة لا طراد الباب ولقائل ان يقول ان انتصابه له يكون بواسطة الامر المتدر وهو في كما يفهم ذلك من قوله وشرط نصبه تقدير في فلما فهم من الدليل انتصاب بلا واسطة بجواب ما فهم من الدليل وبين ما ذكره تدافع والجواب ان المراد بهذا الانتصاب بلا واسطة صورة لا حقيقة فلا تدافع (قوله ان كان المكان) وايراد المكان لدفع ما يقيم ينبغي ان بقول ان كانت لا يكون واجعا الى الظروف فحاصله قلعه ان المهم انما قال كان ليحكون الضمير واجعا الى المكان ولا يحتاج الى ارجاع الضمير الى الظروف لان اضافة الظروف الى المكان بيانية فارجاع الضمير الى البيان هو ارجاعه الى المجهول والمكان اهم جنس يقع على التليل والكثير فاذا كان ما ذكره المجهول باسم المفاضل هو ما ذكره المجهول فلا يرد ان قوله وظروف المكان مبتدأ وقوله ان كان مبهما لا خبر له والخبر اذا كان جملة فلا بد له من ما ذكره ويحتمل ان يكون مقصوده من كلامه بيان حاصل المعنى بان الضمير وان كان واجعا الى الظروف ولكنه راجع الى المكان حقيقة لما عرفت من ان الاضافة بيانية وما يدعى المجهول هو ما يدعى المجهول ولو كان الضمير واجعا الى ظروف المكان بتأويله بالقسم فانه قسم من الظروف لكان له وجه ومن ادعى الاظهرية فيه فهو غير مسلم كما ادعى مولانا نعم ثم ما ذكره الشارح اظهر لان الاضافة صريحة في كلام المهم بخلاف الظروف المطلق فانه مفهوم من صوق كلام المهم وينبغي ان يكون الاظهرية وعداها بالنسبة الى كلامه (قوله قبل ذلك) اي تقدير في او بالنصب بتقدير في (قوله لا ختلافهما اذا وصفة) اي لا ختلافهما زمانا ومكانا ومبهما ومحدودا فان المجهول والمحدود صفتان لظروف الزمان المجهول وظروف المكان المحدود فلا يصح حمل على الزمان المحدود ولا على المكان المجهول لانه يستلزم الاستعارة من المستعير لاختلافها على الزمان المجهول فان قلت قد حمل على المكان المجهول لانه يستلزم الاستعارة ولفظ مكان وما بعد دخلت فالاستعارة من المستعير لازم قبل الحكم المراد من قوله وحمل عليه عند ذلك هو الحمل باعتبار الجهات الست لا الحمل عليه في النصب بتقدير في حتى يلزم الاستعارة من المستعير لان المراد من قوله وظروف المكان ان كان مبهما هو انهم من الجهات الست ومن عند ذلك وشبههما او وحمل عند ذلك على المجهول المفسر بالجهات الست انما يكون باعتبار الجهات الست لا في النصب بتقدير في وذلك لانه بما علم من قوله وظروف المكان ان كان الخ انما المجهول منها يقبل النصب بتقدير في والمحدود منها لا يقبل ذلك فلا احتياج الى تفسير المكان انما هو ليمتاز من المكان المحدود فقال وصرا المجهول من المكان بالجهات الست اي المكان المجهول هو الجهات

لست فالتفسير المذكور ينتقل على عند ولدي اء لعدم الجهات الست فيها فلان اقال وحمل عليه
 عند ولدي اء ووجه الحمل هو الابهام او كثرة الاستعمال كما ذكره والى هذا التفصيل يشعر كلام
 الشرح من مره كما تعرف من بيانه لا يتم حمل عند ولدي على المكان المبهم كما يكون باعتبار الجهات
 كك يكون في النص بتقديري فيلزم ح المحذور المذكور لاننا نقول قبولهما مثلاً النص بتقديري في
 لاجل اء اء ان المبهم من المكان فقولهما النص بتقديري في لاجل انهما محمولان على الزمان
 المبهم لا محذور (قوله : فسر المبهم من المكان بالجهات الست) اي فسر المبهم من المكان بالجهة
 التي هي منحصر في الجهات الست فلا يرد عليه ح ما قيل ان كل واحد من فوق وتحت وامام
 وخلف ويمن وشمال من المكان المبهم يقبل النص بتقديري في مع انه لم يصدق على شي من
 الجهات الست فتفسيره بها ليس على ما ينبغي واعلم ان هذا التفسير عند اكثر المتقدمين واختاره
 المصنف وفسر المتأخرون المبهم منه بالنكرة والمحدود منه بالمعرفة ولم يحزن هذا التعريف لورود
 الاعتراض عليه لانه يشكل بقولنا جلست خلفك لانه منصوب بتقديري في بالانفاق مع انه معرفة
 بالاضافة واجيب عنه بوجوه الاول انه ملحق بالنكرة لابهامها والثاني انه نكرة في الاصل اي
 مع قايح للنظر عن الاضافة فيكون نكرة حكماً والثالث ان الجهات الست لا يعرف بالاضافة كما لا
 يتعرف لفظ مثل بالاضافة صرح بها الفاضل الهندي في الارشاد (قوله وما في معناه) كالعلو
 والسفل والجنوب والشمال بفتح الشين (قوله ولما يتناول هذا التفسير اء) هذا كلامه يشعر
 بان المراد من ظروف المكان في قوله وظروف المكان ان كان مبهماً مواءم من الجهات الست (قوله
 عند ولدي اء) لكون مشابهة ما بالجهات الست من حيث الابهام لا ترى انك اذا قلت جلست خلف
 المسجد فانه مبهم يتناول جميع ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض وكك اذا قلت جلست عندك
 يتم الاول جميع الامكنة التي حوانبك فيكون حمل عند مثلاً على المبهم المفسر بالجهات الست
 باعتبار انما لا باعتبار ان له جهة من الجهات الست (قوله ولم يدك وجه حمل الخ) فيل يجوز ان
 لا يكون قوله لا مبهماً وجه حمل عند ولدي على الجهات الست بل كان وجه حمل عند ولدي وجهيهما
 عليهما بان كان المبهم في لابهامهما الى المشبه والمشبه به فان عند ولدي مشبه به وشبههما
 مشبه ويحتسب ايضاً ان يكون المضمين المذكور واجداً الى المبهم من المكان وعند ولدي وشبههما
 بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه وايضا في كلامه على عدم جعل قوله لابهامهما للمشبه والمشبه به او المحم
 والمحمول عليه نسخة لابهامهما كما لا يخفى على المتأمل (قوله لان حكمه حكمهما) فان وجه المشبه
 به من جهة المشبه لا حاجة الى بيان الوجه عليه (قوله لفظ مكان) وما في معناه مثل جلست مجلسك
 في مكان يعني ووضعت موضع فلان ثم مراد انه حمل عليه لفظ مكان بشرط ان يكون في عاملة معنى
 ما في المشبه بالامثلة المذكورة فلا بد من كذا المصحف مكان عندك

لاشتراك المكانية بينهما لانا نقول هذا الاشتراك اشتراك لفظي واعتبره الاشتراك منسب
المفهوم في الحمل (قوله وان كان معينا) اي وان كان معرفة او وان كان له حدا ونهاية فلا يكون التعريف
دخل ح فان المعين الذي هو مقابل للمبهم بمعنى ان يكون له حدا ونهاية والمبهم هو الذي لا حد
ولانهاية له فالمعين بخلافه ثم قوله وان كان معينا اشارة الى جواز كون لفظه كان هيم معين فان المكان
اذا اضيف الى شخص وكانت الاضافة للعهد الخارجي يكون معينا واذا اضيف الى شخص وكانت
الاضافة للعهد الذاتي لم يكن معينا بل يكون مبهما وكذا في دخلت الدار بجعل الالف واللام للعهد
الخارجي والذاتي (قوله لكثرة في الاستعمال) اولانه مبهم كالجملات الكثيرة الا ممكنة قال
مولانا عصم ان الشم وغيره حمل قوله لكثرة على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العيارة مع انه
يمكن ان يرجع الضمير في شترته الى المكان اي لكثرة المكان وابهامه فان كثرة المكان هي
ادماة فقولك جلست خلفك يتناول ما كان خلفه الى انقطاع الارض فيكون مبهما تم خلاصة
كلامه اقول لو حمل على هذا المعنى فلا يصح انفصال قوله ولفظ مكان من قوله وحمل عليه عند
ولذلك لا شتر اكهما في الدليل وهو ابهامهما وايضا قوله ما بعد دخلت الدار على ان
حمله على هذا المعنى لان العلة فيه اضم هي الكثرة في الاستعمال (قوله وهذا مل يامل)
اي كون ما بعد دخلت مفعم فيه على المذهب الاصح ميل تأمل (قوله فان الفعل لا يطلب اه) قال
بعض المحشين هذا البوصع ازم ان لا يكون الدار مفعم فيه على تقدير استعماله بفي مفعول زيد بل الدار عند
فكنا الملزوم تم كلامه اقول لانم ان الدار على تقدير استعماله بفي مفعول زيد بل الدار عند
استعماله بفي اضم مفعم به فالملزمة الواقعة في كلام المحشي منه وهو له لكن الاصح انه
مفعم فيه والاصل استعماله اه ليس دال على كونه مفعولا فيه بل بيان مراد المصنف بان مذكورة
الشم بقوله وهذا مل تأمل ليس الا فيه اي قوله لكن الاصح انه اه (قوله ولا شك ان معنى الدار خارج
اه) اقول الدخول متعدي بواسطة حرف الجر لا بد ونها حينئذ قال مجيد المحشي مولانا عصم
معنى اللزوم ان ما ذكره الشم الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة تم كلامه
المنكور يدل على ان الدخول متعدي بواسطة حرف الجر فاذا كان كذلك فيكون الدار خارجا
ويصدق تعريف المتعدي عليه فلا يصح ان يكون الدار مفعولا فيه ثم الظاهر انه معنى قوله
الفعل لا يطلب المفعم فيه الا بعد تمام معناه فم لا شك ان معنى اللزوم لا يتم بدون الدار فيكون
مفعولا به لا مفعولا فيه فاذا عرفت هذا التفصيل فلا بد ان يكون الدار خارجا اذا كان الدخول متعديا
المتعدي واما اذا كان من المصادر اللازمة فلا لا يتم معناه ح وبعض ما استدل به البعض بان
كون الدخول لازما ان الدخول ضد الخروج وهو لازم وكذا الضدين لا زما بان كان مفعولا
الضد الآخر تم كلامه اقول لا يتم اذا كان الدخول متعديا بحرف الجر لا بنفسه فليكن الجملات

كون مراد المص من قوله ومما يؤيد ذلك على الاصح انه حمل عليه ما بعد دخلت من ان يكون
 بعد يا بحر ف الجرف فيكون ح لازما فيطلب المفعول فيه لانه تم معناه فلا يرد ح ما ذكره قدس سره
 نا نقول قوله على الاصح ليس على ما ينبغي لان بعض النحاة ذهب الى انه مقدم به فاذا
 ن لا رما لا معنى له فتاب بعض النحاة اليه فعلم ان الكلام في كون الدخول متعديا فلا يرد ح ان
 ذكره الشانما يصح اذا كان الدخول من المصادرة المتعدية واما اذا كان من المصادرة اللازمة فلا
 نه تم معناه ح او يقيم اذا كان ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح فيكون الدخول متعديا قطعاً
 ر ف الجرف الذي في المفعول فيه فلا يخلو ان يكون لازما اصلاً (قوله كما اذا قلت دخلت الدار في
 البلد الذي في المفعول فيه هو ابلد لا الدار لان الفعل تم بالدار فبعد ذلك يطلب المفعول فيه
 له فالذا ان الدار مفعول به لا مفعول فيه) وليس ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه بل معناه
 م بالمفعول به (قوله ان كل فعل نسب الى مكانه) اي المعتبر في المفعول فيه ذلك فالتك اذا قلت ضربت
 في اني البلد فان البلد شامل للدار وغيره وان نسبة الدخول الى الدار في دخلت الدار ليست كذلك
 يخفى ان العبارة المشهورة هي يؤيد ما يؤيد وقال الشارح ومما يؤيد ما اشار اليه ان له مويديات اخر
 ر ما ذكره لان من المتبعيض كما في قوله تع ومما رزقناهم ينفقون (قوله فانه اذا قال الداخل في البلد)
 من هو لا يكون خارجا عن البلد بل يكون مقيما فيه لا يصح ان يقول دخلت البلد لانه
 خل فيه حين ان يقول دخلت الدار فانما يصح ان يقول دخلت البلد اذا كان خارجا عن
 الدار قال مولانا عصم على قوله ان كل فعل نسب الى مكانه بان هذا بطلانه يصح ان يقيم
 ربك زيد في جميع اجزاء البيت او جلست في جميع اجزاءه ولا يصح ان يقيم ضربت زيد او
 ست في جميع اجزاء البلد لانه كذب تم كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه وان لم يصح ان ينسب
 العام بهذا الخصوص ولكن يصح ان ينسب اليه بان يقيم ضربت زيد في البلد حين ضربه في اجزاء
 وانه يصح ان ينسب قوله ان كل فعل نسب الى مكان خاص اذ فانه لم يقل ان ينسب الى جميع
 ان التاديب على ذلك ثم اعترض المتأصل المذكور على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى
 ذلك لان ذلك فانه اذا الخ ما لا يصح بطلان الداخل في البلد يصح ان يقول دخلت الباب
 والشم الدار مع ان الدار من الباب والدار اعم من الدار فليز واذ كان الباب مفعولا
 قوله كما ما بعد دخلت تم كما في قوله وفعل الدخول بالنسبة الى ان فعل الدخول في
 كور مع الدار بالنسبة الى او هو الجاذب كلية لان قوله ان كل فعل نسب الى مكان خاص
 في كل موضع (كلية فهذا لا باء) هذا هو الدخول بالنسبة الى الباب والدار فليز كذلك والحاصل
 يصح ان يقول دخلت في ناد يسبي لا يصح نسبته بهذا العام وان صح نسبته ببعض العام قال بعض
 في قوله ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكانه لا يكون البلد في قولنا

دخلت الدار في البلد مفعولا فيه واللازم بط فكذا الملزوم وبيان الملازمة ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه اي بسبب وقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى البلد ايض كك فانه اذا قال الداخل في الاقليم دخلت في البلد لا يصح ان يقول دخلت في الاقليم فنسبة الدخول الى البلد ليس كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون البلد مفعولا فيه ثم كلامه اقول ان البلد في قولنا دخلت الدار في البلد مفعول فيه بلا ريب لان الفعل يطلب المفعول فيه بعد تمام معناه بالدار وايضا يصدق عليه ان كل فعل نسب الى مكان خاص اذ لانه يصح ان يقيم دخلت الدار في الاقليم الفلاني وان كان داخل في الاقليم ومقيما فيه وما ذكره المصنف المذكور في بيان الملازمة بقوله وبيان الملازمة ان كل فعل نسب الى لا ينتهض بكذب الملازمة المذكورة لان قوله وفعل الدخول بالنسبة الى البلد ليس كذلك لان فعل الدخول بالنسبة اليه كذلك في المثال المذكور وهو قولنا دخلت الدار في البلد كما عرفت وما البلد في قولنا دخلت البلد مفعول به لا مفعول فيه فلو قال الداخل في الاقليم دخلت في البلد ولم يقل دخلت في الاقليم لعدم صحته لا باس به نعم لو قيل دخلت البلد في الاقليم الفلاني يكون قولنا في الاقليم مفعولا فيه فالبلد في قولنا دخلت الدار في البلد غير البلد في قولنا دخلت البلد في الاقليم كما لا يخفى على من له ادنى تأمل لا يقيم في دفع كلام الشارح بان المراد ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان لم يمنع مانع وكون المتكلم داخل في البلد ومقيما فيه مانع من ان ينسب اليه لانه لو لم يكن مقيما فيه يصح ان ينسب اليه لانا نقول الداخل في البلد اذا قال ضربت زيدا في الدار يصح ان يقول ضربته في البلد فان المانع موجود فيكون وصف المنع في ذلك قوله نسبة الدخول الى الدار ليس الخ (قوله وقيل معناه) اي معنى قوله على الاصل هو معنى الاستعمال الاصح (قوله فيكون) اي فيكون قوله على الاستعمال الاصح اشارة الى ان ما ذكرناه من تفسير ما خرج من قوله من سببه (ا) وانما ذكرنا اشارة الى احسنية تفسيره من تفسير ما خرج من قوله من سببه ذلك لانه لما اختار سببه شذوذه فهو يدل على ان تفسيره احسن من تفسيره لانه اذا كان قوله من سببه ما اذا حمل على الاصح ليس على ما ينبغي ان يكون ذلك فلا يراد بالدار في كل ذلك ثم لا يجوز ان يحمل قوله على الاصح على الاستعمال الاصح ان ما ذكرناه من تفسيره لا يراد ما ذكرناه لان الاستعمال الاصح ان ما ذكرناه من تفسيره لا يراد ما بعد مفعولا به لا مفعولا فيلان هذا المعنى لا يستلزم ان يكون ما بعده مفعولا به والاستعمال الغير الاصح ان ما بعده مفعول به كما هو الظاهر في الكلام فانقول لا فرق بين

هذا هو الاصح وبين قولنا على الامتعمال الاصح لانهما متساويان فمراده من ايراد قوله ونقل عن ميبويه
 انه استحكام ما ذكره بقوله وهذا محل التأمل فان الفعل اه (قوله بلا شريطة التفسير) وانما زاد هذا
 ليحصل المقطع عليه لقوله وعلى شريطة التفسير (قوله والتفصيل فيه بعينه اه) فانه قد سبق فيما
 اضر عامله وهو المفعول به اختيار الرفع والنصب وقد سبق ايضاً ما يجب نصبه وما يستوي فيه
 الامر ان فيختار الرفع في يوم الجمعة صمت فيه ويختار النصب في يوم الجمعة صمت فيه واذا يوم
 الجمعة صرت فيه ومثال ابس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف ومثال ما يستوي فيه
 الامر ان نحو نبيس بار ويوم الجمعة صرت فيه اي معه ومثال ما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة صرت فيه
 (قوله المفعول له) اي هذا بيان المفعول له فالمبتدأ محذوف او هو مبتدأ والخبر محذوف اي منه
 المفعول له او هو مبتدأ وما بعده خبره وهو ضمير الفصل والضمير في له راجع الى الف واللام وله مفعول
 ما لم يسم فاعله فيكون في محل الرفع (قوله ما فعل) اي اسم ما فعل وقد مر تفصيله في المفعول فيه (قوله
 مما فعل مطلقاً) اي مما فعل فعلاً مطلقاً وبه اه (قوله اي حدث مذكور اي ملفوظ) واسناد التلظظ
 الى الحدث محاز وهو باعتبار داله وذلك لشدة الاتصال بين الدال والمدلول فالمراد من الفعل
 المذكور مهنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي (قوله احتراز من مثل اعجبني التاديب) اي
 احتراز من التاديب الذي في اعجبني التاديب لان فعله ليس بمذكور وهو الضرب الذي فعل
 لقصد تفصيل التاديب وفيه نظر لان التاديب يخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له
 واما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله وهو اعجب مذكور فان وجود التاديب
 في زيد مثلاً بسبب لوقوع التعجب وانقلت المراد انه اي المفعول له ما فعل لاجله فعل فاعل مذكور
 ولا بد ان يكون المفعول له غير الفاعل فخرج التاديب في اعجبني التاديب قلت ح يلزم استدراك
 قوله من كور لان التاديب في اعجبني التاديب خارج بدونه فالجواب عن اصل الشبهة
 ان التاديب في المثال المذكور اذا جعل من القسم الثاني من المفعول له ايضاً خارج بقوله مذكور
 بذلك لان التاديب لا يكون الا بعد حصول التاديب ووجوده وحصوله لا يكون الا بالضرب
 والشتم (قوله كما في) اي في قوله من كور (قوله من كور في الجملة) اي في تركيب من التراكيب
 قوله كما في (لانه في هذا النص تفصيله فعل مذكور وهو ضربت) قوله قلنا المراد
 مذكور معه (لانه في هذا النص تفصيله فعل مذكور وهو ضربت) قوله قلنا المراد
 ومذكور معه (لانه في هذا النص تفصيله فعل مذكور وهو ضربت) قوله قلنا المراد
 مع مذكور معه فيه لان التاديب لا يكثر غير التاديب المعروف ولو سلم فنقول المراد اه فح لا يرد
 قيل لا نعم ان يكون الفعل مذكوراً معه في ضرب التاديب لان التاديب لا يكثر غير التاديب المعروف
 وله في ح اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله ، اه ، كور معه في التركيب الذي

هو اي ذلك الاسم فيه وان كان مؤخر او انقلب المراد ان يكون من كور معه ومقدم عليه ايضاً قلنا
هو من كور معه في التركيب الذي هو فيه ومقدم عليه ايضاً في قولنا ضربت زيداً او اعجبني القاديب
مع ان التاديب ليس بمفعول بل هو فاعل لا اعجبني (قوله الا ان يراد بدكره اه) واعتراض
بانه يصدق في ضربته تاديباً انه من كور معه في التركيب الذي هو اي ذلك الاسم فيه للمعمل فيه
ايضاً والقول بان التاديب المنكر غير التاديب المعروف ليس بشي لان لو كان جواباً في جواب عن
اصل الشبهة فالشك لم يلغى اليه لان مراده قرئيب البحث والا فهذا الاعتراض خارج بقيد الحيثية
كما سبق في المفعول فيه ففى اعجبني التاديب وان صدق عليه انه فعل لاجله فعل من كور في الجملة لكن
لا من حيث انه فعل لاجله فعل من كور في الجملة بل من حيث انه امثلة قوله اعجبني فيه اقول على
ما بينا كلامه بان قوله قلنا المراد اه جواب على تقدير التسليم فابتراد الاعتراض المذكور هنا
مما لا طائل تحته كما لا يخفى لا بقيد العمل فيه بغيره بل بغيره في المحرور ونحو ذلك للمسمى لان
العامل في المحرور هو الجار لا الفعل لان اقول التحقيق ان العامل في المحرور هو الفعل ايضاً وانه
منضم محلاً كما يكون العامل في المفعول فيه المحرور وفي هو الفعل وهو ايضاً منضم محلاً (قوله مثل
ضربته ناديباً) واملح ان المفعول له علتة غائية للفعل اي سبب لفعل الفاعل والفعل قد يكون
سبباً للمفعول له في الخارج كالمثال المذكور وقول لا دكره نحو قعات من الحرب جينا فان التعبد
ليس سبباً للتجيب في الخارج (قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب) اي بسببه والفعل علتة
للمفعول له بخلاف المفعول له فلا يرد ما يقيم اذا كان الضرب علتة للتاديب ودال على ان
يكون مقدم ما على التاديب ومتأخراً عنه ايضاً بالوجوب لان علتة متقدمة على المفعول بالوجوب
وفيه بحث بان السبب غير المسبب فيلزم ان يكون التاديب غير الضرب مع انه عينه بحسب
الذات فان الضرب هو التاديب واجاب عنه شجداً المحشي مولانا عاب بان المراد من التاديب
هو لا زمه وهو التاديب فلانه صفة المضروب بخلاف التاديب فانه صفة للمضارب
التاديب غير الضرب قال مولانا عصم يلزم على نقدي هذا الجواب ان يكون المفعول
مع انه ليس كذلك فلا يقيم ضربته ناديباً بالنصب بالاتفاق فاجاب عن منع ان التاديب سبب
هو أحداث التاديب والضرب سبب الأحداث وسيلته في كلامه اقول التاديب يكون
لما كان مستعملاً باللام مثل ضربته ناديباً نعم لا يقيم القاصد في معرفة ما اذا كان يدون
ان يقيم ضربته ناديباً او كونه مفعولاً لا يوجب كونه ناديباً وان اللام لعدم وجود شرط حيزي في المضروب
وانما يجوز هنا اذا كان فعلاً لان الفعل فاعله ناديباً والتاديب قائم بالمضروب ولا يوجب
تقدير الشبهة المذكورة على وجه آخر احسن وافهم من الوجود الذي تورد بانه لا يوجب
التاديب في قولك ضربته ناديباً والى الباعث لا قيام العامل على الفعل مع التاديب فثبت ان التاديب

لان التاديب عين الضرب لانهم لم يصدر منها عن المتكلم حد ثان احدهما الضرب واثناني
 التاديب بل الصادر منه حدث واحد فلا يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه والجواب ان العلة
 في الحقيقة هي اثر التاديب وهو التاديب الا انه لم يصرح او نقول ان المضاف محذوف تقديره
 ارادة تاديب ويمكن منقريه بعبارة اخرى ايضاً باننا نقول المفعول له في ضربته تاديباً مسبب
 الضرب فلا يكون مسبباً له لان الشيء الواحد لا يكون مسبباً ومسبباً معاً والجواب انه لم لا يجوز ان
 يكون مسبباً ومسبباً باعتبارين وههنا كذلك لان التاديب ليس علة لوجود الضرب بل علة لاقدام عليه
 ووجود الضرب هو السبب لوجود التاديب ووجود التاديب مسبب وتصوره في الذهن
 مسبب الاقدام فقد تغاير الجهتان (قوله يخالف خلافاً ظاهراً للزجاج) وانما قد رمتعلق الطرف
 من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهراً ولم يقدر من الافعال العامة كالحاصل والثابت والكائن مع ان
 الشئ في مثل هذه المواضع جعل متعللاً من الافعال العامة تنبيهاً الى ظهور هذا الخلاف الذي وقع
 من الزجاج بمعنى انه ظلاً خفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تاديباً هو اذ بته بالضرب
 تاديباً لان الضرب والتاديب متحدان ذاتاً ومعنى ان هذا الخلاف ظاهرياً لا حقيقة له فان
 اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت ان الضرب والتاديب متحدان ذاتاً ورد قول
 الزجاج انه يشعر به وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا فائدة لقوله ظاهراً تم
 كلامه على ان الفائدة التي تحصل من الافعال العامة وهي ربط الكلام وصحة حاصله حاصلة من
 قوله ظاهراً ثم قال مولانا المنصور والظاهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا التائيل خلافاً لان قول
 النحاة اصل والخلاف انما وقع منه ثم كلامه وحاصل كلامه مع ما يتعلق به ان القائل في قوله والقائل
 يكون المتعمل به عبارة عن القوم فيكون في قوله يخالف ضمير الفاعل راجعاً الى القائل وقوله
 وفيه مفعول مطلق وقوله ظاهراً صفة فيلزم من ذلك ان القوم خالفوا الزجاج فيلزم ان يكون كلام
 ن التاديب كلام القوم فرامع ان الامر بالعكس فالمناصب اسناداً المخالفة الى الزجاج ههنا لا
 ذلك لان التاديب سبق في قوله خلافاً للفرع اقول ما ذكره مولانا المنصور انه لا يرد اذا كان قوله
 من صيغة المعلوم واما ان كان على صيغة المجهول فلا لان القائل يحكون مخالفاً
 والشتم اذ
 قوله كما في
 نال لان الفاعل هو الزجاج فيلزم ان مقتدر ذلك قوله الزجاج ويضم ما ذكره الفاضل
 كور مع
 من ان تقديره يخالف الزجاج هذا القائل خلافاً مما لا يحتمله عبارة المصم على انه
 ومنه
 زيادة اللام في قوله للزجاج هو على زيادة اللام بعيد (قوله من غير لفظ فعله) اي
 فعله ولكنهما متحدان بحسب المنطوق كما سبق مثل ذلك في قوله وقد يكون بغير لفظه
 فيل لان
 اي التغاير بتفسير المعنى منتف بينهما بل معناهما متحدان فلا يرد

ما قبل اذا كان ناد يبا مصدر رامن غير لفظ فعله فاذا قبل ادبته بالضرب ناد يبا فيكون المفعول
المطلق ح موافقا للفظ فعله والحق ان يقيم هذا الايراد مد فوع بد كمر المعنى في قوله فاما المعنى عنده الم
اي معنى التركيب هذا الا ان التركيب المذكور مفعول من لفظ الى اللفظ اخر حتى ير وما ذكر (قوله
ادبته بالضرب ناد يبا) فان معنى الضرب والتاديب واحد بالذات (قوله جبننت في القعود
من الحرب جبننا) وان قلت قوله جبننا كما يكون مغاير اللفظ فعله كذلك مغاير اللفظ بالمعنى
فان معنى القعود غير معنى الجبن مع انه لابد من اتحاد المعنى بينهما قلنا المراد من الجبن
اثره وهو القعود لان من حصل فيه الجبن فهو يقعد وان لم يقعد في بعض الا زمان والمراد
بالقعود عدم القيام بالحرب لا القعود الحقيقي ويحتمل ان يراد منه المعنى الاعم (قوله اوضربته
ضربا تاديبا) اي ضربته هذا النوع من الضرب وهو الضرب الذي للتاديب وقعدت هذا النوع من
القعود فيكون مفعلا مطلقا نوعيا قال مجيد المحشي مولانا عيب ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور
واطلاق المصدر على المذكور لن يبا بته من المحذوف كما في ضربته هو طاي اي ضرب هو ط فبالقول بانه
على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخ عن شي انتهى كلامه اقول مراد الشئ ان اضافة
الضرب الى التاديب بيانية فيكون الضرب عين التاديب بحسب الذات فاذا كان عينه بالذات
فمن قال ضربته فكانه قال ضربته ضربا واذا بته ناد يبا فيكون المفعول المطلق تأكيد حقيقة الا ترى
ان ماناب مناب الشئ لابد ان يكون مغاير اللفظ بحسب الذات لا عينه بحسب الذات وان قلت
هذا لا يصح في قولنا قعدت جبن لان القعود ليس عين الجبن لتغايرهما بحسب المعنى
قلت قد عرفت ان المراد من الجبن هو اثره وهو القعود المقيد بالجبن وان قلت ان اضافة الضرب الى
التاديب وكذلك اضافة القعود الى الجبن من قبيل اضافة المسبب الى السبب فكيف يصح ان يكون
احدهما عين الاخر بالذات لان السبب لا يكون عين المسبب وبالعكس قلت لما عرفت السببية بينهما
لا يتوجه ما ذكرت كما لا يخفى على المتأمل (قوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويله) اي صحة كون
احد النوعين ما ولا وراجعا الى نوع آخر لا يوجب ان يكون النوع الاول دخلا في النوع الثاني
ولم يكن للنوع الاول اهم فان الحال مؤل الى الظرف اي المفعول فيه مع ان هذا التاويل لا يترج
من حقيقتها ولا يدخلها في حقيقة الظرف اي المفعول فيه فان الحال ايض منضم على جهة من المنصوبات
قال مولانا عصم ان هذا الترديد انما يتوجه على الزجاج اذا كان مقصودا من كلامه تاويل
المفعول له وارجاعه الى المفعول المطلق وهو في حيز المنع بل مراد من معنى ضربته ناد يبا ادبته بالضرب
تاديبا لانه ما اول اليه تم كلامه اقول كلامه الشئ في الحقيقة ترديد ولكن ترك احد شقي الترديد
لظهوره فالحاصل ان مراد الزجاج من كلامه اما ان معنى ضربته ناد يبا ادبته بالضرب تاديبا
واما ان معناه انه مؤل اليه وان كان الاول فهو مضموم والسند فيه عدم بقاء العلامة على ما ذكرته

الزجاج لعدم بقاء العلوية في قوله (د بته بالضرب تادي باز الالماكان الاتعا في المعنى بينهما الايقم
عدم بقاء العلوية بينهما غير مضر عند الزجاج لانه مصدر رهنك ، لاننا نقول منه ضرب الزجاج اي ذمابه الى
شي لا يبطى منه ضرب القوم نعم يشبهت بطلان منه ضرب القوم بدليل اقامه الزجاج به ومنها ليس كك
فلا بد من بقاء العلوية على القوم فتأمل وان كان الثاني كما هو الظاهر في توجه عليه قوله ورد قول
الزجاج بان صحة اه وكيف كان معناه كك عند من قال ان المفهوم منه عند العرب العلوية وعلى
ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلوية وايضاً القول بان معني ضربته تادي بما هو اد بته تادي بما ليس الا
التاويل المذكور الا ترى ان معني جاءني زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب مع صحة اهم التأويل عليه
وراء المضم قول الزجاج ايضاً بان معني ضربته تادي بما ضربته المتا ديب اتفاقاً وقولك للتا ديب ليس
بمفهم مطلق فكذلك للتا ديب الذي بمعناه (قوله اي شرط انتصاب لمفعله) من قبيل ذكر الملزوم واردة
اللازم وانما الاختيار لان معني قوله وشرط نصبه نقد ير اللام هو شرط جعله منصوباً بتقدير ير اللام
فلاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول ففسر النصب بالانتصاب الذي هو اللازم لا المتعدي و
اشار الى ذلك داخل جعل المتكلم له منصوباً فاختر ذكر الملزوم واردة اللازم لان الانتصاب لازم لجعله
منصوباً (قوله لا شرط كون الاسم هـ) لان ما هو باللام ايضاً مفهم له كما بينه بقوله فالسمن والاكرام
الخ ثم ان اضافة الاكرام الى الكاف اضافة المصدر الى المفعول اي اكرام لك لاجل انك زائرني فاي اراد
الزائر اشارة الى جملة الاكرام (قوله نقد ير اللام) لانها الوالم يكن مقدرة لم يفهم منه العلوية (قوله
لانها اذا ظهرت لزوم الجر) اي لازم الجر اللفظي فيما صلح له والجر التقديري والمحلي فيما صلح لهما
فلا يرد ما قيل ان اراد به انه لازم الجر اللفظي فهو موهوم وان اراد به انه لازم الجر في الجملة اي اعم من ان يكون
لفظياً وتقديرياً فلا يتم التحريم (قوله وخص اللام بالذكر) مع ان الباء وفي ومن ايضاً من داخل
المفعول له لانها ايضاً المتعليل قال مولانا عصم ان الشئ محتمل من ان يقول هذا الكلام في المفعول فيه لان الباء ايضاً
من داخل المفعول فيه مثل جلست بالمسجد اي في المسجد اقول انما لم يتعرض اليه في المفعول فيه لقلته
فانه لا يكون غير الباء بمعنى في في المفعول عليه فان كون غير الباء بمعنى في غير مشهور وما اللام ههنا يكون
بمعناها امور كثيرة كما ذكره فلما تعرض اليه على ان خلاصة هذا الدليل جارية فيه فكانه ترك لا تترك
الدليل باننا نقول الغالب في الظرفية هو كلمة في فلا يقدر غير ما لانه لو قدر غير ما فيتم بادراكها
بحكم غلبتها في الظرفية (قوله فلا يقدر غير ما) لانه لو قدر غير اللام فيتم بادراكها من الي تقدر اللام
ما ذكر من انها الغالب في تعليلات الأفعال وبعبارة اخرى بان كثرة استعمال اللام في تعليلات
الافعال تأمل على بقاء اللام في النية بخلاف تقدر غير ما لعدم كون شي يدل على بقاء غير ما في النية
(قوله كقوله نعم خاشعاه) اي لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً و الخاشع بالخارجية
وكون شؤنه والمتصدع بمرأته شؤنه والخشعة الخوف (قوله ونزوله نعم فبظلمه) معناه بالخارجية

بهن بسبب ظلمي كه صادر شد ، است ازان جماعتی كه در آمله انداد ردين يهود حرام كرد ؛
 ايم ما (قوله ولا حاجه في اتيائه في النية) لانه يوافق الاصل بخلاف الحذف من اللفظ (قوله ولم
 يكتف بأرجاع ضمير الفاعل ابان لم يقل وانما يجوز بدون ذكر قوله ، فعلا انه يتوهم ان الحذف
 من اللفظ والابقاء في النية معاً مباشر وطمان بهذا الشرط لانه يكون الضمير في يجوز راجعاً الى تقدير
 اللام وقد مر فتان تقدير اللفظ من اللفظ والابقاء في النية والابقاء في النية لا يحتاج
 الى شرط لانه يوافق الاصل فلم ياتى بالواو وانما يجوز حذف في الم يكتف بذلك لان المراد من الحذف هو
 الحذف من اللفظ فتدبر في امر فتان التقدير عبارة عن الشيئين احدهما الحذف من اللفظ والآخر
 الابقاء في النية فلم يصرح بتدوير الحذف فالمراد هو الحذف من اللفظ فقط وقبل انه اوضح ما ظهر في موضع
 المضمرة اشارة الى اتياء الحذف والتقدير بان كليهما الحذف من اللفظ والابقاء في النية وقد يفرق بينهما
 بان التقدير هو الترتيب في اللفظ والابقاء في النية والحذف هو الترتيب من اللفظ والنية (قوله
 مما كان عينا) لا و ان كان بعد ان ايسر بفعل حتى يتناول الامراض مثل حثثك للعلم او
 للسداد لانه اطلاق في اللفظ عليه ما لا الا انه اراد من العبد ما ليس بفعل (قوله لفاعل الفعل
 المفعول به) انما هو في اللفظ المفعول به والضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل (قوله اي احد
 فاعله وادخل ما في اللفظ ان الاخص والاضح في العبارة هذا الا ما ذكره المصنف ولقائل ان يقول هذا
 يشكك بقوله نعم الم نرا الى الذي حاج براسهم في ربه ان اتاه الله الملك فان قوله ان اتاه الله الملك مفعول به
 حذف لامه مع ان اتحاد الفاعل خبر متحقق فيه لان فاعل الفعل هو الخبر و هو فاعل المفعول به هو الله نعم
 والجواب ان حذف اللام من المفعول له جائز عند اتحاد فاعلهما اذ الم يمكن المفعول له مصدر ايان وان لان
 حذف حرف الجر منهما قياس وقد كنت في بلدة بخاري وجاء بعض من الطلبة من بلدة همرقند وقال
 هذه الشبهة علمي وقلت هذا الجواب عليه ثم رأيت هذا الجواب في بعض التفاسير (قوله اذ لا مغايرة بينهما)
 اي بمعنى زمان الضرب وزمان التاديب او بمعنى الضرب والتاديب اما الاول فلانه لا يكون المغايرة
 بمعنى الزمان بين لعمري التفاتين بين المضاف اليه لهما وهو الضرب والتاديب وعدم التفاتين المضاف
 اليه يستلزم عدم التفاتين بين المضاف واما الثاني فلانهما اذ اليه يكونان متغايرين فلم يكونا متغايرين
 بخسب الزمان ان يفهم لان اتحاد المضاف اليه يستلزم اتحاد المضاف قال مولانا في هذه العبارة
 الى اضافة الموحدة ان يتم وانما جار حذف اذ الاتحاد فاعله و فاعل عام له وزمانهما متماثلان كما اقول
 ان قال اذ الاتحاد زمانهما فلا يدل كلامه على التسوية بين الإختصاص لانها لا يفهم ان من لفظ المقارنة (قوله
 الابالاعتبار) ان الحدث الصادر عن الفاعل باعتداله هو المسمى ضرباً وباعتداله انه متبلا نضاف
 المضروب بالاخلاق الحسنة يسمى ناديباً ثم اعلم ان مفهوم الضرب والتاديب متغايران لان الضرب
 حدث صادر عن الاضواء الظاهرة التي هي ذمير المساءن وكان مؤثراً للمضروب والتاديب حدث

صدر من شخص سواء صدر من لسانه او غيره وكان سبباً لا تصاف المفعول بانطلاق الحسنة فالناديب
 بعدق على الشتم والفضيحة دون الضرب واحاز بعضهم عدم المقارنة بالزمان كقوله تع في القراءة
 الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين لقد قهم بالنصب اي لصد قهم في الدنيا ولا يخفى انه يدل على انه
 لا يشترط اتحاد الفاعل ليرضم (قوله فان زمان الفعل اه) فان زمان الجبن مقدم على زمان القعود
 ويكون القعود في بعض زمان الجبن قيل لاحاجة الى هذا المجرى بالبعضية لتصحيح المثال المذكور لان
 علته القعود وهي الجبن الموجود على القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقوم بهذا الجبن من اوله وآخره
 جنباً واحداً لا اجناساً متعددة (قوله لانه بهذه الشرايط اه) لان هذه الشر ايطام وجوده في المصدر
 اي المفعول المطلق بالنسبة الى الفعل فيمتثل المفعول له بالفعل بلا واسطة شيء نعلق المصدر
 به فالفعل ينصب جزءه بلا واسطة شيء بخلاف ما اذا اختل شيء من هذه الشرايط فانه يحتمل
 المشابهة ايضم كما لا يخفى على المتأمل (قوله اي الذي فعل اه) اشار به الى ان الالف واللام بمعنى
 الذي والمفعول بمعنى فعل وقوله بان يكون الخ ببيان اقوله اي الذي فعل الخ (قوله في صدور
 الفعل عنه) اي عن الفاعل مثل جئت وزيد اقوله او المفعول به عطفاً على الفاعل اي بان يكون
 المفعول مصاحباً له في وقوع الفعل عليه مثل كفالك وزيد ادرهم لا يقيم صفة الصد ولا بلانم بقم لنا
 اسنوى ماء والخشبة لان الاسنوى لم يصدر من الماء لانا نقول الصد وراعم من ان يكون حقيقة
 او حكماً فان الاشياء لا يتصور ان الالماء فكانه صدر منه او يقال هذا في الحقيقة وجه التسمية و
 الاطراد غير لازم فيها ولقائل ان بقول قوله عنه في قوله في صدور الفعل عنه مما لا يحتاج اليه لان
 قوله في صدور الفعل وجه المصاحبة فلا بد ان يكون مشتركين المصاحب والمصاحبه كما يكون
 وجه الشبه مشتركين المسجود والمشبه به وهذا وانما يحصل بترك قوله عنه وكذلك قوله عليه
 فتأمل حتى يترك ما فيه (قوله كما اسند اي المفعول الى الجار والمجرور اه) وانما تعبر عن الى
 حاصل تركيبه دون المفعول به وفيدلان به وفيه وله جار ومجرور فالضمير فيها مبني فرفعه
 محلي قطعاً بخلافه فانه معرب فينبغي ان يكون مرفوعاً بالفعل المجهول فهو يحتاج الى البيان
 لا غير (قوله والضمير مجرور) اي في معوله لانه مضاف اليه (قوله واعتنا عن نصبه اه) دفع دخل
 بانه لا بد ان يكون مرفوعاً لانه مفعول ما لم يسم فاعله والجار ادناه اعتنا عن نصبه في اي موضع وقع
 (قوله من اسناد الفعل اه) بيان لما في قوله بما حوزة يا اعتنا عن نصبه وهو ان اسناد الفعل اليه
 الامر ان يلازم المنصب يقتضي رفعه لانه ترك المنصب له منصرفاً جرياً على ما هو عليه في الاكثر
 وضمير هو راجع الى لزم المنصب والضمير في عليه الى ما هو عبارة عن المنصب وكرره عليه اي
 على المنصب الذي هو الاكثر هو اكان على الظرفية او الحالية والظاهر ان يكون هذا على الحالية فاحرم
 ا على هذا المنصب الذي هو الاكثر واليه يتبع قوله مصاحباً واذا عرفت هذا التخصيص من هذا

يخطر ببال بعض الناظرين من ان يبنى قوله لازم النصب وبين قوله في الاكثر تدافع بين شي
كما لا يخفى على المتأمل فيه بادني تأمل (قوله واليه) اي الى الامتنان ارا هذا كور ذهب في
قوله تعالى او انما قال على قراءة النصب لانه قرأ بينكم بظلم النون ايضم ولكنه فاعل سواء
كان بضم النون او بفتحها (قوله هذا الراى شريف جدا) اي كون قوله معه مفعول مالم يضم فاعله
شريف جدا اما كونه شريفا فلهو وافقة كلام الله نعم ولانه يوافق بقوله المفعول به وفيه وله قيل
كونه شريفا جدا الخلو عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع
ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اتصال (قوله وقيل الوجه) اي وجه نصب قوله معه ان يجعل قوله
المفعول معه من قبيل قولهم وقد حيل بين العير بفتح العين والنزوان بالنون والزاء المعجمة فان
المفعول مالم يضم فاعله فيه هو الضمير الراجع الى مصدر الفعل وهو الحيلولة لان المصدر يجوز
تذكيره وبانيته فيكون معنى قوله المفعول معه الذي فعل فعل فما وقع موقع الفاعل هو المصدر
لامعه لا يخفى انه اذا قيل حيل الحيلولة لابد ان تجرد الفعل عن معناه بان كان بمعنى دفع لانه
لا معنى لقوله حيل الحيلولة وانقلبت انما يقوم المصدر مقام الفاعل اذا وصف له بشي فلا يقال
ضرب ضرب بل ضرب ضرب شديد قلت لم لا يجوز ان لا يقوم مقامه بدون التوصيف المصدر الحقيقي
والواقع مقامه ههنا هو الضمير الراجع اليه تأمل قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي
والاهلى والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب برجستن (قوله لان بين للزوم
ظرفيته) فعلى هذا المذهب لا يقوم الامر الذي هو لازم النصب مقام الفاعل فلم يكن بين في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم فاعلا متدا على قراءة النصب ولقائل ان يقول لو قام هو مقامه
لاستحالة فيه فان الجار والمجرور مثل في الدار يقع موقعه كما قال المصنف فيما سبق وان لم يكن
فالجميع سواء مع ان في الدار ايضم لازم الظرفية هو امر زائد فيه لم يكن في بين وهو كون حرف الجر
على اوله ويمكن الجواب بان معناه انه لا يقوم مقامه بحيث يقع مفعولا به ولكن يقع مقامه من
حيث المعنى الذي هو باعتبار نفسه فان الدار في قولنا ضرب في الدار لا يقع مقامه من حيث كونه
مفعولا به اي من حيث كونه مضر وبالمثل يقع مقامه من حيث كونه مضر وبالمثل وكذلك بين في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم فانه ايضم لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به لعدم صحة معناه ح
وانقلبت من جوار كونه مقام الفاعل كما هو على تقدير الحيل الاول فانه يجوز كونه مفعولا به مع
كونه مقامه فماذا وجه قلت فانه يقال له المفعول به مجازا فيكون الدار وبينكم في قولنا ضرب في
الدار وضرب بينكم مفعولا به على التعميم والالا معنى لا اصلا على الحقيقة كما لا يخفى (قوله
والضمير المجرور والموصول) اي الضمير للموصول على هذا المذهب ايضم فلا يرد انه لا احتياج
اليه بل هو نكر ارحيم قال آغا والضمير المجرور راجع الى اللام (قوله كالفاء) اي الفاء ونحوها

وهو المذكور بعد لفظ مع مثل جئت مع زيد فانه ايضاً ليس مفعولاً معه فعبارته احسن عما يقال مع موضع الغاء لكون المناجاة بين الواو والغاء وقد وقع الاحترار به عن المذكور بعد غيره مطلقاً سواء كان بعد مع او لغاء ولكن المناجاة الى التمثيل ذكرها لغاها لما مر فلا يرد ما قال مولانا عصم الا حصن ذكر مع موضع لغاء لان المقصود الاصل هو الاحترار به عن المذكور بعد لفظ مع وقد حصل بنا كر قوله فيره (قوله لمصاحبة معمول فعل) واحترار به من كل رجل وضيعة (قوله اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة) فخرج مصر وفي ضربت زيد او عمر واذا كان الواو بمعنى مع لان ذكره بعد الواو ليس لاجل مصاحبة معمول فعل اي ليس المقصود فيه ذلك بل ذكره بعد ما لاجل الحذف لانه معطوف على المفعول به اتفاقاً فيكون مفعول به لا مفعول معه فهذا الكلام لرد ما قال بعضهم من ان المفعول لابد ان يكون فاعلاً ولا ينتفع بتولنا ضربت زيداً وعمر واذا كان الواو بمعنى مع وهو ليس بمفعول معه لانه معطوف على المفعول به كما عرفت على انه يورد على قول هذا المبدع نحو حسبك وزيد اوان حسباك مضان ومضاف اليه لان الكاف في المعنى مفعول اذ معناه يكفيلك ثم اعلم ان قوله مذكرة في قوله متعلق بمذكرة وقع ما قبل الحكاية فاما ما هو المذكور الذي في عبارة المصنف الا و اي ان بقى متعلق بالمذكور لانه له احتمالان احدهما ما افاده الشئ والثاني هو ان المذكور رايعين وهو المذكور في عبارته وليس هذا الاحتمال على تقدير عبارة الشئ لانه ذكره فيكون معناه ان متعلق بمذكور من المذكورات وهو غير مقصود الا ان الشئ حملة على الوقوع على سبيل الحكاية ولم يلتفت الى هذه اللطافة المذكورة فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من ان في قوله متعلق بمذكور لطافة ولو قال بالمذكور لكان اللطف تم كلامه ويمكن ان يقيم او قال بالمذكور يتعين الاحتمال الخائتي لان الاحتمال الثاني يحتمل ان يكون مراد اللام الدالة الاشارة فلا يكون ح في لفظ المذكور الاحتمالان حتى يتبين اللطافة (قوله اي لفظاً) اثار به الى ان قوله لفظاً ومعنى خبر كان الناقصة المقدرة لانها انما يكونان خبراً اذا كانا بمعنى المفعول والمعنوي او بمعنى افعالاً ومعنويهما كما لا يخفى (قوله وافادته اياماً) اي افادة المذكور بعد الواو للمصاحبة (قوله نحو صرت وزيداً) اي في زمان واحد لان مع يدل على المقارنة الزمانية ثم اعلم اذا كان المراد من المصاحبة المذكورة مشاركتها في ذلك الفعل فلا يجوز ان يقال ضحك زيد وطلع الشمس اي مع طلوعها ولكن جوازهم ويكون لتجويزه وجه وذلك لان المراد من الضحك اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فاعطى الضحك على طلوع الشمس مجاز كما ان اطلاق السبر على جريان الماء مجاز (قوله او مكان واحد) نحو لو تركت النافذة وفصيلتها) اي في مكان واحد قال مولانا عصم كونهما في مكان واحد يستلزم كونهما في زمان واحد ايضاً لانه لو تركت النافذة في الميس وتركت فصيلتها في هذا المكان يوم الجمعة لا ترصعهما كذلك كونهما في زمان واحد يستلزم كونهما في مكان واحد

ايضاً لأنه لو صار زيد في شهر ربيع ومارس وفي بشارى لا يقيم حيزاً في زمان واحد فالمراد
 الاخصان ان يكتفى بالزمان هذا خلاص كلامه اقول انما جملتها قسمين باعتبار القصد لا باعتبار انها
 قسمان متقاربان لان لا بد يكون القصد في زمان فقط دون المكان وقد يكون المقصود
 عكسه وانقلبت معيدل على المقارنة الزمانية لا المكانية فكيف يراد منه المكانية قلت
 يراد منه المكانية بتريخه قوله ارضه والانهما لو كانا في مكانين لا ترصهما (قول واعلم ان
 مذهب جمهور النحاة) وقبل ان العامل يدخل في الواو لكن الامر اب يظهر فيهما بعد الواو
 ونقل من عبد القاهر انه منصوب بنفس الواو واعتراض عليه بان الاولى زمانية اصل الواو
 في كونها غير عارضة وانقلبت ان الواو وانما نصب لكونها بمعنى مع قلت فلا بد ان تنصب ضيعة
 في كل رجل وضيعة (قوله اي وجد) فيكون كان تامة ح فلا يحتاج الى الخبر ويحتمل ان يكون
 ناقصة بان يكون الفعل اصمالة ولفظاً خبراً له وانما المصنف ذهب اليه لانه قوله انظروا لا يقع خبراً
 الا بالتأويل بان كان بمعنى المفعول او بمعنى لفظياً (قوله اي ما يدل على الحدث) واتما اراد من
 الفعل ما يدل على الحدث ليندخل شبه الفعل في العمل ولهذا اقال فيعم الفعل الاول يصح ادخاله في
 الفعل المعنوي لانه لا يستنبط منه الفعل (قوله اي لم يجب العطف ولم يمتنع) وانما لم يكتف
 بقوله ولم يمتنع لانه حازان يكون العطف واجباً فلا يضاق الجزاء بفسره بل لم يمتنع
 اشارة الى ان المراد من الجواز هو الامكان الخاص لا يقيم او اكتفى بقرينه لم يجب لا يحتاج الى قوله
 لم يمتنع لان مثل ضربت زيداً وعمروا يخرج بقوله لم يجب لو هو ب العطف فيه لانا نعدل العطف
 اذا لم يكن واجباً حازان يكون ممتنعاً فم لم يندق قوله فالوجه ان (قوله لو حوب العطف فيه) لان
 الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل منه للتنصيص على المراد وهو المصاحبة وفي المثال المذكور
 لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لان النصب بالعطف الذي هو الادل في اظهر وبعبارة
 اخرى بان النصب بالمفعولية غير جائز لان النصب بالعطف فيه اظهر واقرى لما عرفت انما النصب
 بالمفعولية اضعف والاقرى يفهم من الاضعف قيل فم لا يكون عدواً في المثال المذكور مفعول معه
 مع ان كلامنا فيه فم لا حاجة الى اخراجه بقوله لم يجب ويمكن الجواب بان الاحتراز منه بسبب
 جعل الواو في قوله وعمروا المصاحبة مع انه مفعول به لو حوب العطف فيه لما عرفت انما ويمكن ان
 يحاب ايضاً اننا لانم ان الكلام هنا كان مختصاً به واليه يدل ما ذكره بعد ذلك بقوله تعين العطف (قوله
 لا لوجهان) قيل الجزاء عمن الشرط اذا لم يجب العطف ولم يمتنع فيكون العطف جائزاً مع جاز
 النصب ايضاً لان الكلام في المفعول معه وهو منصوب وقيل انما يتصل الشرط والجزاء له اريد من
 الوجهين العطف وعدمه مع ان الجراء من الوجهين هو العطف والنصب بالمفعولية (قوله بن يمتنع
 اشار به الى ان المراد من الجواز هو الامكان العام المقيد بجانب العطف فوجود العطف ليس

二二二

الجملة المذكورة حالاً لانا نقول لا بد ان يكون الحال في الاحوال المنقلبة جزء الكلام واذا لم يجعلها
حالا لا يصير جزء الكلام لا يقيم التعريف صادق على وجوعا في قولك رجع زيد رجوعا لانا نقول
لا بد ان يكون في الاحوال الموكدة اهم غير حدث فتح يخرج رجوعه عا في رجوعه ما وحدا الموكدة هو اهم
غير حدث يكون مقرر والمضمون جملة (قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول به) اي الحال ما تبين
هيئة الفاعل او المفعول من حيث انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما
لا بمعنى ان الحال تدل على ان مدلوليها هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحو
حيث بر د ان كونه دلالة الحال على ان مدلوليها هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحو
منتف وهذا الايراد خلاصة ما ذكره سولانا عصم حيث قال ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او
المفعول النحوي بل يبين ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به ثم كلامه (قوله لا من حيث هو فاعل
او مفعول) كالعالم في قوائمه جاءني زيد العالم لان زيد فيه لو لم يكن فاعلا يضم يمين العالم هيئة
ذات الفاعل او المفعول سواء كانت متصفة بالفاعلية او المفعولية ولا اي صفة لا تدل على هيئة
الفاعل او المفعول النحوي لان زيد في جاءني زيد العالم بوصفه ولا بالعالمية ثم يستدل
المجئته اليه كما هو المتقرر عندهم في التركيب التقييدي بخلاف قائم في ضرورة رتبة قائما لانه
جار ان لا يكون التقيام ثابتا في غير وقت الضرب (قوله لفظا او معنى) اشار بشو له اي سماء ان
ان كان خبر لكان المقدر ويحتمل ان يكون تميزا عن الفاعل او حالا عنهما (قوله باعتبار لفظ الكلام
ومنتوقه) كالتاء في ضربت زيدا قائما وكذا لك زيدا وهما ملفوظان واما كونهما باعتبار لفظ الكلام
ومنتوقه فلتنسيق الفعل فيه (قوله حكما) كالضمير المستتر في تحت في الدار في نحو زيد في الدار
قائم فيكون ملفوظا حكما وفاعليته باعتبار لفظ الكلام وهو في الدار (قوله باعتبار معنى يغم من
فحوى الكلام) كانه على صيغة المتكلم الواحد وكذا لك اثير في هذا زيدا قائما (قوله والمراد بالفاعل
او المفعول) اي المراد بالفاعل او المفعول اللفظي او المعنوي اهم من ان يكون حقيقة او حكما
(قوله اكونه في معنى الفاعل والمفعول) لان المفعول معه ان كان شريكا بالفاعل في صدور الفعل
من الفاعل فهو فاعل حكدي مثل جئت وزيدا راكبا وان كان شريكا مع المفعول في وقوع الفعل عليه
فهو مفعول حكدي مثل كفك وزيدا درهم راكبا (قوله فانه بمعنى حدثت الضرب شديدا) فيكون
الضرب مفعول به ح فالرفع المطلق يكون مفعولا حكما لا يقر لم لا يجوز ان يكون المفعول
المطلق مفعولا حكما باعتبار وجود النصب فيه لان المفعول شريك مع المفعول المطلق في النصب
فعاي هذا لا يحتاج الى قوله فانه بمعنى حدثت الخ لانا نقول يلزم ح ان يكون التمييز يضم مفعولا
حكما بوجود النصب فيه ايضا (قوله حنيفا) بالدارسية ما يل شونك ابراهيم (قوله مصحح) اي
دالين في الصباح (قوله فان ابراهيم اصله) وهو علمة الجزئية اي ابراهيم اصله واصل التي

يكون جزء له (قوله ولو قرئ تبين) فقرأءة الأصل هي تبين على صيغة المضارع المعلوم المذكر
او المؤنث لان كلمة ما عبارة عن الحال واغظا الحال مؤنث وعلى كلا التقديرين يكون الهيئة مفعولا
والفاعل مركبة ما ويكون قوله به متعلقا بالمفعول فيكون المفعول ح مقيدا بقوله به واما اذا قرأ تبين
على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل يكون الهيئة ح فاعلا ويكون قوله به متعلقا بقوله تبين
فيكون المفعول ح عامما متناولا للمفعول معه والمفعول المطلق ولقائل ان يقول هذا ايضا في ما سبق
في بحث المفعول المطلق من ان اطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الاربعة الباقية لا يصح الا بعد
تقييده بالباء او فيه او معه او اللام الا ان يتم ان التقييد المذكور مخصوص بما اذا وقعت المفاعيل
الاربعة في التراكيب وفيما نحن فيه ليس كذلك ويمكن ان يجاب ايضا بان اطلاق صيغة المفعول
اللفظي لا يجوز في المفاعيل الاربعة ويجوز اطلاق صيغة المفعول الاصطلاحي عليها وقد اشرنا
اليه في بحث المفعول المطلق واذا قرأ تبين على صيغة المضارع المجهول يكون الهيئة مفعول
ما لم يسم فاعله ويكون قوله به متعلقا بقوله تبين فالمفعول ح ايضا عام قيل هذا موافق لما قال
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه ومن المصدر بلا تاويل والجمهور جواز الحال عنهما التاويل
بالفعل او المفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه وقوله من باب
التفعّل احتراز عن قراءة تبين من باب فعل فلان لا احتياج اليه وقوله من باب التفعّل
ايضا احتراز عما ذكرناه (قوله مثل ضربت زيدا فالحال) لا يقال ان الشئ لم يأت امثال للمفعول
اللفظي الذي كان مفعوليته حكما وكان الحال حال عنه لانا نقول انه اتى بمثاليين له احدهما
قوله تع بل نتبع ملّة ابراهيم حنيفا وثانيهما قوله تع وان يا كل لحم اخيه ميتا (قوله مثال اللفظي
الملفوظ حكما) هذا يكون ارد ما وقع في شرح المهم حيث جعله مثالا للحال عن الفاعل معنى اي
جعل مثالا للمعنوي فان فاعلية الضمير المستكن في تحت في الدار باعتبار المتعلق وهو حاصل او حاصل
فحذف حاصل او حاصل واقيم في الدار مقامه وانتقل مستقرة اليه فيكون في الدار باعتبار قيامه
مقامه فعلا معنويا ويكون المستقر فيه فاعلا معنويا نوقش عليه بان فاعل الظرف فاعل لفظي لان
عامله مقدر في نظم الكلام والمقدر كالملفوظ فيكون فاعليته باعتبار لفظ هذا الكلام وهو في الدار كما
سبق في قوله كيف جئت فيقيم في جوابه راكبا اي جئت راكبا فالعامل المقدر كالملفوظ واجاب
بعضهم عن جانب المهم بالفرق بين قوله زيد في الدار قائما وبين قولنا كيف جئت بان العامل في
كليهما وان كان مقدرا ولكن في الثاني لا يتم معنى الكلام بدون العامل وهو جئت بخلاف الاول
فان معنى الكلام وهو زيد في الدار يتم بدون العامل لانه يصح ان يقال بالفارسية زيد در دار است
وان لم يقل زيد حصل في الدار واكن نقدر العامل للمقابلة النحوية وهو طلب الظرف المستعلق
ولذلك ان يقول لم لا يجوز ان يكون قائما محالا عن زيد لانه وان كان مبتدأ لكنه فاعل معنى

لا اتحاد ، مع الضمير الذي هو فاعل الظرف والمحجب عنه يلزم ، اختلاف عامل الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو في الدار والعامل في صاحب الحال هو الا بتداء فلم يصدق قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ولقائل ان يقول في ان دابر ، ولاء مقطوع فالدابر مفعول مالم يسم فاعله لمقطوع باعتبار الضمير الراجع في المقطوع كما سبق انفاً فمع يكون زيدا ايضم فاعل في الدار باعتبار ضميره الراجع اليه الا ان يقيم ان مفعول الظرف لا يتقدم عليه عند ضميره وان كان يتقدم عليه عند الاخفش فبناء الكلام ههنا على من ذهب صيدويه فلا يلزم كونه قائماً حالاً من المفعول لفظاً (قوله والضمير المستكن) اي الضمير المستكن في تحت في الدار ملفوظاً حكماً لان الضمير يكون في العامل وهو حاصل از حاصل ولكن حذف واقيم في الدار مقامه فالضمير انقل منه ليه فالتعلق خبر فيكون في الدار ايضم خبراً فالتعلق ملحقاً حكماً لان المقول كالملفوظ فيكون الضمير فيه ملفوظاً حكماً (قوله بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا) بان يراد من الهاء معنى انبه ومن ذا معنى اشير وليس انبه او اشير مقدراً في نظم الكلام حتى يكون مثلاً للملفوظ حكماً لانا وان اشرنا الى زيد بقوله لنا هذا ولكن لا يكون الاشارة والتنبيه مقصوداً بالافادة وانما يكون مقدر اذا كانت مقصودة بالافادة لان الاشارة والتنبيه قد اشرنا الى زيد باستلزام معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام هذا حاصل كلامه قاسماً (قوله بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير وانبه الخارج) وكلامه بل لا خلاف فهو متعلق بالنفي الذي مفهوم من قوله ولا شك انهما اي انهما ليسا بمقصودين بالافادة حتى يكونا مقدرين في نظم الكلام وكان زيد ملفوظاً حكماً بل مفعوليته (قوله المعتبر صفة بالخارج) ولقائل ان يقول ان مفعوليته اذا كان باعتبار معنى انبه فيكون المفعول مجموع قوله هذا زيد لا زيد فقط فزيد جزء للمفعول وهو ظم فلا ولي ترك قوله او التنبيه وغاية ما يقيم في نصيبه ان التنبيه اذا وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما ايضم فاذا وقع المجموع منبهاً عليه فيكون كل واحد منهما ايضم منبهاً عليه لان كل واحد منهما جزء للمجموع (قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه) والغرض من تفصيل العامل ههنا بيان ما لا يتقدم الحال عليه وكأنه اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا لان كان الا ولي ان يذكر عقب ذلك التفصيل قوله ولا تتقدم على العامل المعنوي (قوله وهو من تركيبه) بان كان مشتملاً بحروف الفعل فلا يكون مالم في نحو مالم وزيد شبه الفعل لانه ليس من تركيب ما تصنع قيل يشكل بام الفعل مثل صه مثلاً لانه شبه الفعل كما قالوا مع انه ليس من تركيب امكت الا ان يقيم لا تم ان يكون اسم الفعل داخل في شبه الفعل بل هو فعل حكماً فقوله وهو من تركيبه لاخراج اسم الفعل وقيل هو لاخراج الحروف المشبهة بالفعل كما قال بعضهم فان الملفوظ اعم من الحقيقة والخيال ولا يجوز ان يكون اسم الفعل داخل في معنى الفعل كما هو في معنى الفعل

هو الذي يستنبط من فحوى الكلام من غير نصريح به او نقل يره وهو ايسر ذلك لان اسكت مثلا ليس
مدا يستنبط من انظر مثلا هو معنى صد بخلاف النداء والتمني وغيرهما وهو ظ قيل الاولى
ان يكون اسم الفعل داخل في معنى الفعل بان يقال لمعنى الفعل معنى دخل بد اسم الفعل حتى
لا يخرج الحال منه مثل ذلك زيد فائده اي خديك قائمائم اعلم انه يخرج بقوله من تركيب اسم الفعل
الذي لا يكون على حال اي بمعنى الامر بخلاف ما كان على حال بمعنى لا مكنزال بمعنى انزل
لانهم من تركيبه (قوله وكهه سد دال) بالعامة حذله كند (قوله لان لتكر دال) والنكرة اعم
من النكرة المختصة ويكون المراد من التعريف الذي يقابلها هو التعريف الحقيقي فلا يرد
ما قيل ان هذا امل لو دمع ان لم كان الحال نكرة محضة شرط الحال لجرى ان الدليل واللازم
وكذا الملازم (قوله وهو تقييد الحدث) اي تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بالحال يحصل
بالنكرة والمراد من تقييد الحدث هو نسبته فاذا كان ذوالحال فاعلا ويكون المقصود تقييد الحدث
لصاحب الحال في صدور الفعل واذا كان مفعولا يكون المقصود تقييد الحدث لصاحب الحال في
وقوع الفعل (قوله وان يكون صاحبها) اشار به الى ان قوله وصاحبها معرفة عطف على
الضمير المرفوع في قوله ان نكون اي شرط الحال ان يكون صاحبها معرفة غالبا فيكون قوله غالبا
قيدا لاشتراط لا لكون صاحبها معرفة حتى يرد ان غالبية كون صاحبها معرفة تنافي الشرطية كما
ذكره لان كون التعريف شرطيا في صاحب الحال يجعل قوله وصاحبها معرفة عطف على الضمير
في شرطها يستلزم ان يكون صاحبها معرفة مطلقا متناح تحقق المشروط بدون الشرط فقوله
غالبا ينافي فيه واليه يدل قوله اي ليس اشتراطها ان يكون اذ فقوله غالبا متعلق بمفهوم قوله
وصاحبها معرفة لا بأكبر الحال لانه واجب لا غالب اي شرط ان يتعرف صاحبها تعرفا غالبا
اي في غالب الاستعمال اوزمان غالب (قوله نكرة موصوفة) قال مجد المحشي مولانا غالب الاحسن
ان يقر نكرة مخصوصة بدل قوله موصوفة ليشمل النكرة الموصوفة والمضافة معا انتهى كلامه قال
مولانا مصلو قال مخصوصة يتناول جميع الصور لان ذوالحال في جميع الصور نكرة مخصوصة ولا يحصل
التقابل بينه وبين باقي الصور ثم كلامه وحاصله انه لو قال كذلك لم يبق المقابلة بين هذا القسم
وبين الاقسام الباقية فان قوله مغنية وقوله اوبعد الانقضاء تخصيص ايضم بالعموم والاستغراق
وكذا البواقي من الصور اقول ان المخصوص في كلام مجد المحشي بمعنى المقيد بقيد اي النكرة هي
مقيدة بقيد لا بمعنى انها مخصوصة اي بالعموم والاستغراق او غيرهما من وجوه التخصيص واليه
يشعر قوله اي قول مجد المحشي لو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بلاضافة لكان
احسن فان تقييد المخصوصة بدل موصوفة يشعر به كما لا يخفى وايضا لفظ المخصوصة يشعر به لان
اسم مفعول من خص مصدره الخاص والتخصيص بمعنى قلة الاشتراك من خص ولهذا يقال لعبد

في قوله تع ولعلكم مومن نكرة مخصصة لانكرة مخصوصة (قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر)
 لوجوه الاستغراق المفهوم من لفظ كل فانه اذا كان حالا من المستتر في حكيم لا يكون فيه استغراق
 فلا يكون مدنا نحن فيه فيصح قوله او مغنية غناء المعرفة ثم انه امر حال عنه باعتبار قوله من
 هذا نانا لا معنى له والحكيم بمعنى الامر الذي فيه حكمة يعني استوار كردة شد (قوله او بعد
 الانقضاض) عطف على قوله في حيز الاستفهام فاعترض بانه لا يكون في الحال بعد الا في المثال
 المذكور بل بعد ما دوا الحال فكيف يصح العطف عليه واجاب عنه مجد المحشي مولانا غيب بان قوله
 الحال في قوله او مقدما عليه الحال معمول لقوله وقد ما بانه مفعول ما لم يسم فاعله ومعمول
 للظرف ايضا وهو قوله بعد الا فانه فاعل له على سبيل التخازع والبدائية انتهى حاصل كلامه قال
 مولانا عصم ان قوله بعد الا ظرف مستقر لان عامله قوله واقعة والظرف المستقر لا يعمل في الفاعل
 انتهى كلامه اقول لا يعمل الظرف في الفاعل حقيقة ولكنه يعمل فيه محضا فان العامل فيه حقيقة
 هو عامل الظرف وهو قوله واقعة وايراد بهجاء التردد اسلم لا يقيم لانم اند ظرف مستقر بل
 ظرف لغو لان عامله مقدراي وقع بعد الا الحال فيكون الحال معمول للظرف في كلام المصم وفي الحقيقة
 هو معمول للمفعول المقدر فلا يكون محطوفا على قوله في حيز الاستفهام لانا نقول كلمة او حرف
 عطف فلا بد من المعطوف عليه وعلى تقدير ان يكون عامله مقدرا فلا معنى لحرف العطف
 قيل لا يصح مقابلة هذا لقسم بقوله او مغنية لان في هذا القسم يضم يكون ذوالحال نكرة مستغرقة
 لوقوعه في سياق النفي واجيب عنه بان المراد من الاستغراق في القسم الاول هو الاستغراق الذي
 لاجل نفس ذي الحال لا الاستغراق الاعم كداني كل امر في المثال المذكور بخلاف الاستغراق في هذا
 القسم فانه ليس لاجل نفس ذي الحال بل لاجل وقوعه في حيز النفي فان في رجل في المثال المذكور
 ليس الاستغراق في نفسه ولو سلم ان الاستغراق في القسم الاول عام لكن المقابلة بينهما باعتبار ان
 في الاول استغراقا وفي الثاني نقضا للنفي فانه ليس في الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب
 الحيثية والاعتبار واجيب ايضا بان ذوالحال يكون بعد الا ما لان معنى قوله ما جاءني رجل الا
 راكيا هو ما جاءني رجل بصفة من الصفات الاجاءني رجل كما قيل لو قاني قبل الانقضاض للنفي لكان
 سالما من التعسف المذكور واجيب بانه لو قال كلك لوجب ان يقول قبل الا لداخلة على الحال فيطول
 الكلام فلعلمه قال ذلك رومالا اختصارا واما قال نقضا للنفي اشارة الى ان الكلام بمنفي لامثمت لان
 الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء منزه ولا يكون في الموجب الا نادرا ولا يخفي ان
 النقص هو ريجوز نكثير وتانيشه فلا يرد اندلاد ان يقال بقضة او ناقضة بالتاء لكون الا حرفا
 (قوله او مقدما) عطف على قوله نكرة (قوله المنبئ) صفة غالبة وقوله في الشر عليه خير ان وقوله
 يحتاج عطف على قوله يقال وقوله ويجعل عطف على قوله يحتاج او على وقوله يقال وانما الحال

ان يهرف الكلام من ظاهره لان الظاهر ان يكون قوله ما حبه اسد القول يكون وقوله معرفة
 خبره موافقا لقوله ولا يظن ان يكون نكرة (قوله الاين) جمع الانان بالفارسية خزما
 (قوله وكان المراد به لارسال البعث) فان معنى الارسل بالفارسية فرستادن فلا يصح اسناده الى
 الحمار الوحشي فيكون المراد به معنى المجازي وهو ابعث بالفارسية بر نگیختن ودرماندن
 وكذا شئت (قوله والتخلية بين المرسل الخ) اي او المراد من الارسل التخلية وعدم المزاحمة
 بين المرسل بالفتح وهو الاتن وبين الموضع الذي اراد المرسل بالفتح له فيكون هذا من قبيل
 ذكر المازوم وارادة اللازم لان التخلية لارم الارسل لان من ارسل زيد الى موضع كذا فهو
 تخلية ليدفع اليه ذلك البع لا لارسال الحمار (قوله معتركة) اي حال كون الاتن معتركة
 اي متزاحمة والمراد مزاحمة كل واحد من الاتن الآخر (قوله ولم يزد ها) قال قدس سره في
 الحاشية الزود المنع (قوله ولم يشفق على نفص الدخال) قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف
 والنفس بالصاد المهملة والهمزة المعجمة المفتوحة من نفص الرجل نفصا اي لم يتم مراده انتهى في
 الصراح الغرض من تمام ناره يدن وميراب ناشد شتر فقوله على نفص الدخال اي على نفص بسبب
 الدخال بل ايل قوله اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال اي بسبب الدخال فيكون اضافة
 الغرض الى الدخال من قبيل اضافة المسبب الى السبب وكلمة على في قوله اي على انه بمعنى من
 (قوله ثم ترد من العطن) قوله ترد مضاعف مجبول قال قدس سره في الحاشية العطن ماحول
 الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابا نيدن (قوله ليشرب
 منه) اي من الحوض وكلمة ما في ماعساها مامو صولة ويراد بها الماء ولكن الظاهر ان يكون ماء بالهمزة
 والضمير المستتر في ماعساها الى البعير اي قربه والضمير البارز الى الماء (قوله ولعل المراد به) اي بالدخال
 نفس الخ يعني اي المراد به هذا هو شربه او ما اخلتها وعدم تمام شربها بالدخال (قوله او المعني
 الخ) بان كان شبيها بتقديرا مضاف وهو المثل (قوله ونحوه) اي نحو ما ذكرنا من المعارف حالا
 ظاهرا هو ان كان تعريفة باللام او الاضافة فالمعني انه لم ينف من نفص مثل عدم خوفه من نفص
 الدخال اي من نفص بسبب الدخال (قوله مثل فعلته جهلك) قوله فعلته بضعفة الخطاب اليه
 يعني الاجتهاد (اي السعي) قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها
 الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة فمعنى التركيب المذكور على تقدير
 كونه مصدر بالفارسية كردي تو اين كار را دري التي به سعي ميكردي سعي كردني تو يا در
 حالتی كه مقت ميكردي نو ميشت كشيدني تو يا در حالتی كه طاقت مي آوردی تو طاقت
 آوردني تو (قوله الخ اول) اي كل واحد منها او نوعها (قوله انها صادر) والمراد من الماء الخ
 هو المفعول المطلق فالخال هو الفعل المصداق فيكون الحال جملة والجملة من حيث نواجز الجملة

نكون نكرة (قوله اي تعترك العراك) وانما قلنا تعترك على صيغة المزيك مع ان العراك مصدر
المجرد فيمنعني ان يقال صيغة المجرد لان المجرد منه غير معمول بينهم والمستمع منه من
المزيك ومثل هذا كثير بينهم (قوله وينفرد وحده) يجوز ان يكون الواحد والوحدة مصدر واحد
يحد كالوعاء والوحدة لوعاء يعد وانما لم يقل يحده وحده لان شهور بخلاف ينفرد فهو مفعول
مطلق مغاير للمفرد فله (قوله اي انفراد) اي ينفرد انفراد (قوله وقعت جالاً) الظاهر ان يقع احوالاً
لا حالاً هذا ما ذكره مولانا عصم الا ان يقال الحال اسم جنس لانه مصدر يقع على القليل والكثير
(قوله ومجتهداً) فمعني قوله فعلته جهداً كـ دي توان كار را در حالت بودنت سعي
كشده يا مشقت كشده يا طاقت آرنده (قوله في التقدير نكرة) بان يكون الالف واللام في
العراك للمعهد الذهني او زائدة فيكون نكرة كدافي قوله ولقد امر على اللثيم يسبني وكذا
الاضافة في كلا التركيبين المعهد الذهني وانما قال ان الصورة في هذه الاسماء وان كانت معرفة
لتحقق الالف واللام فيها لكنها نكرة بحسب المعنى كما ان حسن الوجه كك لانه مضاف بالاضافة
للفظية وهي المتخفيف لا للتعريف والتخصيص ولهذا يقع صفة النكرة في قولهم مررت برجل
حسن الوجه (قوله فان كان صاحبها نكرة) والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب الواو لا لتقديم
(قوله نكرة مفعلة) انما اورد هالك فع ما يقال ان صاحب الحال اذا كان نكرة مخصصة بوصف او
باضافة وبسبب نفي او نحو ذلك لا يجب تقديمها فاجاب بان المراد من النكرة هو النكرة المخصصة
ثم قوله لم يكن فيها شايبة تخصيص بما سوى التقديم ليعم ما يقال ليس ذوالحال نكرة مفعلة
لوجود التخصيص فيه بسبب التقديم الحال عليه (قوله ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
مثل حاء ني رجل وزيد راكبين) وكذلك ضربت زيد او رجلاً راكبين ومعناه انه على
تقديم اعتبار هذا القيد وهو قوله لم يركب الحال الخ لا يرد مثل هذين التركيبين وورد لان صاحب
الحال في مثل هذين التركيبين نكرة مخصصة لان المراد من النكرة المخصصة هو ان لا يكون مخصصة
فلا يكون النكرة في مثلها مخصصة بل مولانا عصم لا يحتاج الى هذا القيد لان صاحب الحال فيهما
مركبان المعرفة والنكرة والمركب منهما كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة ايضاً لانهما قسمان
من الاسم وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشترك فلا حاجة
الي زيادة القيد اقول المركب منهما وان لم يكن مفردة حقيقة ولكنه مفرد حكماً لانه
يعبر عنهما بمفرد فانهما مفرد لعدم دلالة جزء افاده على جزء معناه وهو المنفرد المراد في
تعريف الكلمة ويمكن ان اجاب بوجه اخر بان يقال ليس ههنا تقيد بل هو بيان مراد وحاصل
المعنى الا ان قوله مخصصة اي عند نوع اباء لانها قيد بلا ريب (قوله اي في المعنى مبتدأ
وخبر) فيكون ذال كان موضع المبتدأ فاذا كان نكرة يجب تقديمها عليه كقوله ثم انشأ

على المبدأ وفيه بحث بأنه لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ بمجرد كون المبتدأ نكرة بل
يجب ذلك إذا كان الخبر ظرفاً فيجب أن يكون الحال ظرفاً فاحتمل يجب تقديم الحال عليه مع أنها
ليست بذarf قال مولانا هم لا يقال أن يكون في الحال معنى الظرفية فيجب تقديمها عليه لأن
تقديمه ح كقديم الخبر الذarf لأننا نقول في الحال لو كان ظرفاً أنما يكون ظرف زمان فيلزم أن
يكون الاخبار من الحيثية التي هي ذوالحال عن الظرف الزمانه بان يكون ظرف الزمان
محمولاً عليه على الحيثية مع أن الاخبار عن الحيثية بظرف الزمان غير جائز عندهم فلا يصح
أن يقال زيد يوم أو زيد زمان لأن معنى قائماً إذا كان حالاً هو في حال القيام أي في وقته
وزمانه مع أن الزمان غير محمول عليه انتهى كلامه أقول يصح الجواب المذكور بان يقال
أن الزمان لا يكون محمولاً على الحيثية بحمل هو هو بخلاف ما إذا كان الحمل بالاشتقاق
لأنه يصح أن يقال زيد في اليوم أو في الزمان أو غيرهما فلم لا يجوز أن يكون مبنى الجواب
المذكور على ذلك ثم أقول يمكن الجواب عن أصل الشبهة بوجه آخر بأنه يجب تقديمها
عليه لاشتراك الدليل الذي ذكره الشئ في تقديم الخبر على المبتدأ وهو أن من قال في الدار
ينتظر الخطاب أنه يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بكونه في الدار بان يكون في الدار محكوماً
به وما يذكر بعده محكوماً عليه لأن الظرف لا يكون الا خبراً فلا يكون مبتدأ فيكون محكوماً
به لا محكوماً عليه فيكون الانتظار ثابتاً بخلاف ما إذا قيل قائم فإنه لا ينتظر الخطاب إلى
أن يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بالقيام بان كان القائم محكوماً به لأن القيام ليس بظرف
فلا يكون نهياً في كونه خبراً لأنه يحتمل أن يكون مبتدأ فلا يشبه الانتظار ح فكذلك الحال
أي هي ايضاً مثل الخبر الظرف لأنه إذا قيل قائماً ينتظر الخطاب إلى أن يذكر بعده شيء يصح
أن يحكم عليه بالقيام لأن قائماً ايضاً نص في كونه حالاً لوجود معنى الظرفية فيه فلا يصح أن يقع
في الحال ولقائل أن يقول فيه نظر لأن قائماً جاز أن يقع في الحال المصوب مثل ضربت قائماً
شاعراً أي ضربت من له القيام حال كون من له القيام شاعراً فلا يكون ح نصاً في كونه محكوماً به
اللهم إلا أن يقال إن هذا التركيب مصنوع غير مستعمل في كلامهم فان قائماً لم يقع مفعولاً به في
تركيب من التراكيب المستعملة بينهم (قوله ولئلا يلتبس بالصفة اه) قيل هذا الدليل لو صح
لوجب تقديم الحال عليه إذا كان نكرة مخصصة ايضاً لتحقيق الالتباس ح ايضاً إذا كان ذوالحال نكرة
مخصصة كما صرح به بعض الشارحين حيث قال في فائدة قوله له غالباً في قوله وصاحبها معرفة
ذالها وقد يكون نكرة مخصصة كما سمعنا انتهى (قوله فيما عدنا مل زيد وما كعدت زفامد)
أي في كل تركيب فيه حال أو شئيين وكان العامل فيهما واحداً أو مخرجا ايضاً فان العامل
فيهما هو التشبيه الذي يعدهم من الكاف فليكن جازان غير متعيزين فيكون في الحقيقة

حدث واحد تعلق احدهما بالمشبه به الذي هو مدور وقاعدا يكون جالا عنه فاذا قيل زيد
كعمر وقائما وقاعدا يلتبس ان قائدا مثلا اما صفة زيد او عمر ولانه ح لا يعمل ان قائما مثلا
حال من زيد او عمر وفلا بد ان يكون حال الشيء ~~الشيء~~ ذلك الشيء ادفع الالتباس وان لزم
التقدم على العامل الضعيف وكك قولنا زيد يوم الجمعة ~~يوم السبت~~ يوم السبت اي في المقابلة وانقلبت
العامل في الحال في مثل زيد قائما كعمر وقاعدا هو متعلق الجار والمجرور وهو ثبت او ثابت اي
زيد قائما ثبت كعمر وقاعدا فيكون عاملا مقدر فلا حاجة ح الى قوله فيماعد امثل زيد قائما
كعمر وقاعدا قلت المقصود من التركيب المذكور هو اعلام ان قيام زيد مثل قعود عمر فالمناسب
ح ان يكون العامل هو التشبيه الذي يفهم من الكاف اي قيام يشبه قعوده فذا قيل في جوابه
من انه لما احتمل ان يكون العامل في الحال هو المعنى المستنبط من الكاف فلذا قل فيماعد امثل
زيد قائما كعمر وقاعدا مما ليس بشئ لانه لا يجدي نفعا كما لا يخفى على المتأمل (قوله
على العامل المعنوي) ولكن نقديهما على العامل اللفظي جائزا لمانع كتصدير الحال بالواو
لمراعات اصل الواو وهو العطف وكك لا يتقدم على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل
المضارع بماله صدر الكلام ولا على المصدر باللام الموصول ولا على الفعل التفضيل قيتما عداهما
بسررا اطيعب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمر وقاعدا كذا قيل (قوله وان ماضيا) اي قد
عرفت ان ماضيا (قوله خارج عنه) اي عن العامل المعنوي ودخل في العامل اللفظي وهو الفعل
او شبهه (قوله فعلي هذا) اي على تقدير معرفة مفهوم العامل المعنوي (قوله اتفاقا) قال
مولانا عصم ان الاتفاق لا يفهم من عبارة المصدر وكذا الاختلاف في العامل الطرف فمن اين
اخذهما الشئ فلا واي ان يقيم الحال لا يتقدم على العامل المعنوي املا اي في جميع المواد
بخلاف العامل الطرف تم خلاص كلامه اقول قوله في جميع المواد ايضم مما لا يفهم من عبارة
فمن اين اخذ فان اخذ من الخارج فالشئ ايضم اخذهما من الخارج لا يقيم ان المحشي المذكور
اخذ قوله اصلا من قول المصنف لانه كسلب الكلبي اي شي من افراد الحال لا يتقدم اه وقد يصح
حمل اصلا على السلب الكلبي كما فعله الشئ فيما سبق لانا نقول ان حمل عبارة على السلب
الكلبي من ماذ فهو ايضم ليس الا من الخارج واعلم ان ايراد قوله بخلاف الطرف تقريبي على هذا
الاجتهال لان الكلام في تقدير الحال وعدم تقديرها على العامل المعنوي ان العامل الطرف لفظي
وايضم على هذا الاحتمال قوله بخلاف الطرف حال عن قوله على العامل المعنوي وعلى الاحتمال
الثاني حال من الضمير في قوله لا يتقدم ويحتمل ان يكون اعتبارية باعتبار المبتدأ اي
وهو متلبس بخلاف الطرف (قوله زيد فائدا في الدار) فان هذا الحال هو الضمير في قوله في الدار
(قوله ويحتمل ان يكون معناه اه) اي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الطرف سواء

كان حالاً اولاً فانه يتقدم على العامل المعنوي في لا يرد ما قيل بقي وهو احتمال اخر لم يتعرض
 اليه وهو انه بخلاف ما ذكره الحال ثانياً فانه يتقدم على العامل المعنوي (قوله لان
 الظرف يتقدم) اي المفعول الذي هو الظرف يتقدم على عامله المعنوي حيث يتسع فيه مالا يتسع في
 غيره لكثرة دوره في الكلام قال مولانا عدم ان الظرف كما يتقدم على العامل المعنوي كذا لك
 يتقدم على العامل اللفظي اي العامل الفعل فلا وجه للتخصيص انتهى خلاصه كلامه اقول ان
 تخصيص المفعول الظرفي بالتقدم لاجل الحال لان فيه من معنى الظرفية فحكم المفعول الظرف ح
 يخالف حكم الحال كما ذكره (قوله هذا اذا لم يكن اه) اي ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان
 لا يكون الظرف داخل في العامل المعنوي ولقائل ان يقول ان الظرف اذا لم يكن داخل في
 العامل المعنوي ايضاً لا يصح الاحتمال الثاني لان المراد من العامل المعنوي في قوله الا ان يتقدم
 الظرف على العامل المعنوي هو اعم من العامل الظرف كذا قالوا فيكون الظرف ح داخل فيه فانه
 قيل ان الظرف لا يكون داخل في العامل المعنوي ودخوله فيه ايضاً وهو تناقض والجواب ان القول
 بان الظرف لا يكون داخل في العامل المعنوي انما هو على طريقة المصطلح الحكم بانه داخل فيه
 على طريقة القوم بان يراد من العامل المعنوي هو اعم فلا تناقض (قوله فالمراد هو الاحتمال
 الثاني لا غير) وهو الاحتمال الاول وذلك لانه اذا كان داخل فيه فلما قال لا يتقدم الحال على
 العامل المعنوي فلا معنى ح لقوله بخلاف الظرف بل هو تناقض فلا بد ح ان يستثنى ويقال لا
 في الظرف اي الا في هذا النوع من العامل المعنوي فان المتعارف بينهم في مثل هذا الموضع هو
 الاستثناء بالاول وان صح قوله بخلاف الظرف ايضاً في نفس الامر لكنه ليس بمتعارف لانه لا يقع جاعلي
 المقوم بخلاف زيد بل يقال الا زيد كما لا يخفى فيعلم منه ان الاحتمال الاول غير مراد (قوله سواء
 كان مجروراً بالاضافة اه) قيل يشكل هذا بقولنا يتحرك ما شيئاً زيد وبقولنا تتبع حنيفاً ملته ابراهيم
 حنيفاً والجواب عن المادة الاولى بان عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة اذا لم
 يكن المضاف جزء المضاف اليه وعن المادة الثانية بان عدم تقدمه عليه فيما لم يجز خذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه (قوله جاء تمي مجرد عن التياب فجاربة زيدا اه) فلا يجوز هذا
 التركيب المتقدم الحال من ذي الحال المجرور بالاضافة ولقائل ان يقول ان مجرد ادخال من الضاربة
 لا من زيد ولا يجوز اضافتها اليه بيانية الا ان يقال انها مصدر باعتبار معنى الضرب الكافية
 والعافية فانه ما صدر ان باعتبار معنى الكف والعفو فعلى هذا يكون الاضافة معنوية لكون
 المضاف غير صفة معنى فالمضاف مع المضاف اليه كشيء واحد فالحال عن المضاف هو الحال عن المضاف
 اليه فان كونهما في حكم شيء واحد في الاضافة اللفظية ممنوع ولهذا قال الشارح والاضافة
 اللفظية في حكم الانفصال فلا يرد انه لم يورد التركيب بدون التاء (قوله لان الحال تابع و فرع

(١) لأنها صفة والصفة تابعة لموصو فها قيل هذا الموصغ يلزم مدام صحة قولنا ر كبا جاءني زيد
لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل فكذا انما به وفردته مع انه يصح واجيب بان الفاعل من حيث
انه معند ايمه يكون محله قبل الفعل وان كان كونه قبل الفعل ممتنعاً بسبب العارفين وهو
الالتباس بالمبتدأ (قوله للعلمة المذكورة) بان المجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه (اكانه من
تمام الفعل) اي من اجزاء كذا ان الهزلة في اجليسته والراء في فرحة من اجزائه (قوله فالمجرور
بحسب الحقيقة) اي المجرور بحرف الجر بحسب الحقيقة ليس مجروراً بخلاف المجرور بالاضافة
فانه مجرور حقيقة وانما اورد قوله ولعل الفرق الخ لتصحيح قوله على الاصح لانه اذا لم يكن
المجرور بحرف الجر مجروراً بحسب الحقيقة فيصح قوله ان الحال لا يتقدم على ذي الحال المجرور
لعدم تحققه ووجوده (قوله حالاً من الكاف) لان الناس فيصح الاستدلال ولكن القاء للمبالغة
كالكافية والشافعية لا المتأنيث فلا ينافي كونها حالاً من الكاف ثم اذا كان كافة حالاً من الكاف فيكون
ح بمعنى المانع بخلاف ما اذا كان حالاً من الناس فانه ح بمعنى الجميع قيل على تقدير كونه
حالا من الكاف يكون المعنى ما ارسلناه الاحال كونك مانعاً للناس عن المنع مع انه عليه
الصلوة والسلام للاوامر ايض واجيب بان المحصر اضافي بان المراد من منعهم عن المنع هو عدم
الامر الى المنع كما اذا كان حالاً من الناس ايض يكون المحصر اضافياً لانه عليه الصلوة والسلام
مبعوث اليه الشقلين بان المراد من ارساله الى جميع الناس هو عدم ارساله الى بعض الناس وفيه
بحسب بان الحال يكون قيداً للمعاملة فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال مع ان الكف بعد الارسال
ويجاب بان كافة حال متدرة ففرض كفاي منه عليه الصلوة والسلام في وقت الارسال (قوله
يجعلها مصدراً) اي مفعولاً مطلقاً بمعنى الكف كالكاذبة والعافية بمعنى الكذب والصفة فيكون
المعنى يكف كفاً والجملة حال قال بعض الشارحين ان كافة مصدر باعتبار معنى الكف الذي هو
مصدر فيكون كافة مفعولاً له تقدير ما ارسلناك الا منع الناس ثم كلامه اقول شرط حذف اللام من
المفعول لتقدير متحقق هو ما كمالاً يخفى فكيف يجوز حذف في الآية (قوله واكل الكلف وتعف) (قوله
اما كون الاول نكلاً فلان دخول تاء المبالغة على اسم الفاعل غير ظاهر على ان بعضهم صرحوا
ان تاء المبالغة لا تدخل الا على ما هو على وزن فعال او فاعول او مفعال والامثلة بالکافية و
الشافعية غير مدية لانه يحتمل تقدير موصوف موند كالفائدة وغير ما كذا ذكر مولانا صاحب واما الثاني
فلانه يستلزم التقدم في الآية واما الثالث فلان دخول تاء المبالغة على المصدر غير معلوم قوله
ونكلموا في ناوليل الجامد بالمشق) قال مجيد المحشي مولانا صاحب نقلنا عن الرضي ان الحال الموطئة
من جملة الحال التي هي جامدة وهي في ما يليها الى التاويل بالمشق والحال الموطئة هي التي
يكون الجامد فيها توطئة للمعانيات ان في ما يليها ناوليل ما قرأنا عربياً بقوله قرأنا اسم جامداً وقع حادث

ظاهر الكنه توطية للحال الذي هي مربي وهو مشتق هي حال كونه فربيا ولا يحتاج الى ان يقال
 كونه قرانا مربيا وكما في قولنا رايت زيدا رجلا بهيا فرجلا جامدا وقع حالا ظاهر الكنه توطية للحال وهو
 بهيا من البهاء بالفارسية خوش روي اي حال كونه بهيا ولا يحتاج الى ان يقال كونه رجلا بهيا
 قال مولانا عصم والظم ان يكون الحال الموطية من جملة الاحوال المترادفة ويكون على منسوب
 من جوز ان يكون الحال جامدا بلاتا ويله بالمشتق فيكون قرانا مربيا حالا بعد حال انتهى كلامه
 اقول لا بد ان يدل الحال على الهيئة والصفة فلا يصح ان يكون رجلا في المثال المذكور حالا بدون
 تاويله بالصفة فان من قال بحامدية الحال قال بكونها دالة على الصفة وكذلك قرانا حال
 باعتبار الصفة وهي العربية والقرآن علم كالفرقان فلا يدل على القرأنية كما لا يدل زيد على
 الزيدية وتدخل الالف واللام في علم الجنس دون علم الشخص (قوله لان المقصود من الحال بيان
 الهيئة اه) قال مولانا عصم فيه ان المقصود من النعت ايض بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف فيه
 ان يكون مشتقا او جامدا او يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايض كذلك اذ
 لا اعتداد بماد دل على الهيئة وليس لغرض من وضع الحال هو الهيئة انتهى كلامه اقول لما كان
 من الامور البينة ان وضع الحال مطلقا مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى اي لغرض
 الدلالة على المعنى الواقع في ذي الحال عموما اي في جميع الاستعمالات لان تعريف الحال يدل
 عليه فلهذا لم يشترط فيه ذلك لان الشرط المذكور في النعت انما يكون باعتبار قوله عموما
 وخصوصا لا باعتبار كونه مشتقا او غيره ولا باعتبار ان يكون وضعه لغرض المعنى اما الاول فظ
 واما الثاني فلان النعت تابع يدل على معنى في متبوعه فيكون وضعه لغرض المعنى في متبوعه
 قطعاً (قوله مثل هذا بسر اطيب منه رطباً) واعلم ان من في قوله منه من التفضيل والضمير في
 منه راجع الى المشار اليه بهذا وقوله بسر احوال عنه باعتبار انه مفضل وقوله رطباً حال من
 الضمير في منه باعتبار انه مفضل عليه فيكون بسر احوال رطباً جميعاً حالين من شيء واحد باعتبارين
 مختلفين وهما المفضل والمفضل عليه فانه فضل واثبت الزيادة على التمر البسر من التمر
 الرطب واليه اشار الشم بعد خطوط (قوله ولا حاجة الى ان ياول البسر بالمبسر) ولا يخفى ان
 من ياول البسر بالمبسر والرطب بالرطب فعنده لا معنى لقوله هذا بسر اطيب منه رطباً لان
 الرطب صفة التمر وكذلك البسر صفة له بخلاف المبسر والرطب فانهما صفتان للنخل فلا معنى ح
 لقولنا هذا مبسر اطيب منه رطباً والدليل على كون المبسر والرطب صفة للنخل قوله من ابسر
 النخل اذا ما راجع الى ان يقال قوله هذا راجع الى النخل لا الى التمر فتدح من ارتكاب مسامحة
 اي هذا النخل حال يكون تمرته بسر اطيب منه حال يكون تمرته رطباً عند عدم ارتكاب هذه
 المسامحة لا معنى له كما لا يخفى وان قلت لم لا يجوز ان يكون المبسر والرطب بالفارسية ترش

شونكة وشيرين شونكة نه ترش سازندة وشيرين سازندة فع يصح ان يسم هذا مبهرًا لطيب منه
 مرطبا قلت قوله ابصر في قوله بسر الخيل العل على انه بالمعنى الداني لا الاول لانه متعل
 تأمل (قوله وبقدم بسرا على اسم التفضيل اه) دفع سوال تقريره ان العامل الذي هو اهم
 التفضيل ضعيف العمل فلم قدم معموله وهو بسرا عليه واجاب بقوله اذا تعلق بشيء واحد
 وهو ذوالحال وهو مشار اليه بهذا حالان اه فلقد دفع الالتباس قدم بسرا على اطيب لانه لو قيل
 هذا اطيب منه بسرا رطبا يلزم الالتباس لانه لا يعلم ان الحال من المفضل هو بسرا او رطبا وقد
 قالوا ان قوله اذا تعلق بشيء واحد حالان يلزم ان يلي كلمتهما متعلقه مثل مامر من قوله
 زيد قائما كعمر وقاعد فلا يرد عليه ببحث بان هذا ايضا مثله لان الكاف في قوله كعمر متصل
 بخلاف منه في المثال المذكور فيمكن دفع الالتباس بان يسم هذا اطيب بسرا منه ارطبا لان رطبا
 حال من الضمير في منه وهو مفضل عليه فقال والبصرية تعلق بالمشار اليه بهذا اه نهذا القول الى
 قوله الابعدا ضماره في اطيب اشارة الى البحث المذكور بان بسرا حال من المشار اليه من حيث
 انه مفضل وهذه الحيثية اي حيثية المفضلة انما يكون معتبره في المشار اليه الابعدا ضماره في اطيب
 لانه لا يصير مفضلا عند عدم امتداد اطيب اليه فيكون المفضل بحسب المعنى هو الضمير في اطيب
 فاذا كان كذلك فلما ورد بسرا بعد اطيب ايضم يحصل المفضلية والالتباس ايضم كما عرفت تنصبله في
 تقرير البحث وقوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة اه جواب عن البحث المذكور بان الضمير في اطيب
 بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه في كون الحال بعده بلا فاصلة اي كما لو وقع بسرا
 بعد اطيب لم يقع فاصلة بينه وبين ذي الحال كذلك حين وقوع بسرا قبل اطيب فاندفع به ما قيل من
 ان الضمير في اطيب واهم الاشارة يكون قبله فكيف يقوم المظهر مقامه ثم المراد من الضمير
 في قوله لكنه لما كان الضمير اه هو الضمير المستتر فح لا يرد انه اذا كان الضمير بالنسبة الى المظهر
 كالعدم فلا بد ان يكون رطبا ايضم يلبي قوله هذا لان ذوالحال في منه ايضم ضمير لانه بارز لا
 مستتر (قوله متعلقه) وهو ذوالحال (قوله ومع هذا) اي قال الشمر الرضي مع ان الضمير في اطيب
 كالعدم لو قيل زيد احسن قائما مند فاعدا فلا ادري باصا وان لم يكن مثل هذا التركيب مسموعا
 من العرب فع يصح ان يسم هذا اطيب بسرا منه رطبا (قوله وهذا ليس بصحيح) اي كايحة لانه
 اشير الى التمر في حال رطوبته وقيل اشير اليه حال كونه بسرا اعني بسرا منه رطبا يصح لان البصر
 كما يكون حالة البصرية كلب يكون حالة الخلاوة واما لو اشير اليه بال يبوسته لا يصح لعدم
 حال البصرية في التمر اليابس فلا يبعد الاشارة اليه قيل لم لا يجوز ان يكون قوله بسرا
 حالا مقدرة بان يفرض البصرية في وقت البوثة كخالد بن في قوله تع بادخلوها خالدين
 فان معنى الخلود هو المكث الطويل فلا يتصور الخلود في وقت الدخول فيكون قوله خالدين

حالة مقدرة بان فرض الحلو في وقت الدخول كما سبق في صدر البحث (قوله فلا يتقيد ا)
ومبناه على ان زمان الحال وزمان العامل المنسوب بذى الحال لابد ان يكونا متعديين وعلى
تقدير ان يكون المشار اليه التمر اليابس يكون الاتحاد منتف (قوله ولانه لا يصح ا) ايجاز
اسم الاشارة عاملا فيه ليس بصحيح كلية لانه لا يصح اعماله فيه حيث وقع ا فاذا كان كذلك فلا بد
ان يكون العامل فيه هو اطيب لا اشير وفي معنى النسخ ولانه يصح بدون حرف النفي وح معناه
انه يصح اعمال اطيب فيه حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه بان كان اسما جامدا
كالتمر فلا بد ان يكون العامل هو اطيب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولانه
لا يصح ا لا يرد ما قيل لم لا يجوز ان يكون المراد ان اعم الاشارة عامل فيه في تركيب يكون
اسم الاشارة عاملا والا فلا قال مولانا هم اننا لانم ان يكون التركيب المذكور وهو تامة نخلي
بسر ا ا صحيحا بل هو مصنوع ولا يخفى ان التركيب المذكور اذا كان على وفق قاعدة النحو فالقول
بانه مصنوع غير معتول والا فلا بد من بيانه اي بيان عدم الموافقة (قوله لدا لانتها على الهيئة)
اقول النقص على المعرفة والجمال الانشائية بان الدليل لوصح لزوم صحة وقبح المعرفة والجمال
الانشائية حالا والا لزم بط فاللزوم مثله ليس بشئ لان الجملة الانشائية خارجة بقوله خبرية
كما ذكره من ان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وخروج المعرفة بقوله كالمفردات لانها من تنمة
الدليل فالمراد منها هو الاحوال المنردة وهي لا يكون الانكسرة فح لا يحتاج الى ان يحاب عنه
بتحريك الدليل بان يقر لدا لانتها على الهيئة كالمفردات وكونها نكرة كالمفردات الواقعة حالا
وصحة الحكم بها على شئ (قوله خبرية محتملة ا) قيل تعرض بذكر الخبر به ههنا ولم يتعرض
بذكر ما في بحث الخبر ايضا ولم يقل والخبر قد يكون جملة خبرية لان المراد من الجملة هنالك
ايضام الجملة الخبرية ولهذا يكون الحال جملة خبرية لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال ويجب
بان ههنا ليس شئ يشعر الى خبرية الجملة فلذا تعرض بها ههنا واما في تعريفه يكون شئ يشعر بها
وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة (قوله واجرائها عليه) اي اثبات الحال عليه
ا (قوله لقوة الاسمية في الاستقلال) وهذا الدليل لوصح لزم ان يكون الخبر ا بضم بالواو
والضمير معا او بالواو وحدها مع انه ليس كذلك بل العائد فيها هو الضمير او الالف واللام او وضع
المظهر موضع المضمرة وكان مفسر المبتدأ والجواب بالفرق بينهما بان الخبر عمدة في الكلام
بخلاف الحال فانه فضلة فيه وتوجه الفعل الى العمدة على وجه الكمال فلا يحتاج فيها الى
الرابعة القوية غاية القوة بخلاف توجه الفعل الى الفضلة فالمناسب ان يكون في الفضلة
رابعة قوية هي الواصلان رابعة في الالزام ثم معنى قوله لقوة الاسمية في الاستقلال انها
مستقلة في الاستقلال على وجه الكمال بخلاف الجملة الفعلية فان لها ليست كمال فيه لا يقر

اما تقرير الا مترا من فوجهين احدهما ان الحالى في الاصطلاح ، اي بين هيئة الفاعل او المفعول
 به لا ما بين الحال الذي هو متوسط بين الماضي والمستقبل و هو الحال بمعنى زمان الكلام
 للمنافاة بينهما والثاني ان لفظ قد انما تقرب الماضي الى حال التكلم والمتصور مقاربة
 زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل لا زمان التكلم ومنشأ العطف اشتراك لفظ الحال واما تقرير
 الجواب فبان الحال المبين للهيئة يارز مهارمان الحال بمعنى التكلم استعمالا وان لم يلزم تعريفه
 بك ليل ان الحال المبين للهيئة يكون في جواب كيف الموضوع للسؤال عن الحال لانه اذا قيل
 ضربت زيد افيسأل بانه كيف حاله حين الضرب فيجزم في جوابه قد قام او قد ركب فع لفظه اذا
 قربت زمان الماضي الى زمان الحال بمعنى التكلم فلا بد ان يقرب زمانه الى زمان الحال بالمعنى
 الشعوي ايض وفيه نظر لانه يهمل اذا كان تحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم وليس كذلك وقد قيل
 لا بد من لفظ قد في الماضي المثبت الواقع حالا لان عاملها قد يكون مقرا بالزمان التكلم فاشتراط في
 المثبت الواقع حالا من لفظ قد لتعرف زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل فاشتراط فيملاءه ايض
 طرد الباب (قوله قد المقربة زمان الماضي الى الحال) اعلم ان قد يقرب زمان الماضي الى الحال
 بمعنى زمان التكلم لا الحال بمعنى انتهى كما ذكره قدس سره فلا يشتبه لك (قوله لغة) اي كونها
 متروكة لزمان الماضي الى الحال بمعنى زمان التكلم انما يكون بحسب اللغة اي الحقيقة (قوله
 ليدل بها) اي ليدل الماضي المثبت الواقع حالا بسبب لفظ قد على قرب زمان الحال الاصطلاحي
 الى زمان صدور الفعل من ذي الحال انما هو الحال فاعلا وعلى قرب زمانه الى زمان وقوع
 الفعل من ذي الحال ان كان مفعولا (قوله بجزا) اي بانه الدلالة الحاصلة بسبب دخول قد عليه
 انما يكون على صييل التحوز اي لفظ قد تدل على هذا المعنى بسبب المعاز لا الحقيقة لانها
 بحسب الحقيقة يقرب زمان الماضي الى الحال بمعنى التكلم لا الحال الاصطلاحي (قوله لان
 المتبادر) اي لا بد من دخوله قد عليه لان المتبادر اذا قيل جاء زيد وقد ركب فالمتبادر
 ان يكون مضي الحال بالنسبة الى العامل بان كان ركوبه مقدا على المجيئة لابان كان ركوبه
 معها او كان متأخرا عنها مع ان زمان الحال الاصطلاحي لا بد من ان يكون متحدا مع زمان عامل
 الحال اي زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه فلذلك لا بد من دخول قد حتى
 يقرب زمان الحال الشعوي الى زمان عاملها اي يقارنه حكما لا المقارنة الحقيقية (قوله جاؤكم
 حصرت صدورهم) يعني امدن ان جماعة براري قتال ثمانين راد حالي كه تنگ بود
 دلهاي ان قوم (قوله فانهما لا يجوز ان حدثا) اي لا بد من لفظ قد مما من لفظ قد لا يكون جملة
 حصرت صدورهم حالا عندهم لانه لا بد من لفظ قد لفظا عندهما وهي منتفية فيها (قوله صفه
 موصوف محذوف وهو الحال) فالحال ح هو قوله قوم و هو اسم جامد فلا يحتاج الى لفظ قد فيكون

هو انه قد ما عند الجمهور حالا موطئة لانه توأمت كالحالية قوله حضرت مدورهم والحال الموطئة
 هي الذي لا يصلح ان يقع حالا في نفسها لانها جامدة لكنها حال باعتبار لاحقها كما سبق تفضيلا
 (قوله جملة دعائية) ولا يكون لها مثل من الاعراب اي جاءكم للقتال حضرت ا يعني تلك
 باد دلوي ان قوم فقوله حضرت مدورهم مثل قولهم رحمة الله وهو للمعناء قوله وانما لم
 يشترط ذلك اي دخول قد في المنفي لاستمرار معني المنفي بلا امر هو يقطع المنفي فاذا كان
 المنفي مستمرا فيشمل زمان الحال الاصطلاحي لزمان الفعل مثل جاء زيد وماركب فلا يحتاج
 الى دخول قد ح (قوله ويجوز حذف العامل في الحال) ولم يقل حذف الفعل لان المتبادر هو
 حذف الفعل وشبهه كما هو الشايع مع ان المقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلاثة من الفعل
 وشبهه ومعناه و مثال الثالث انسان موعضا اي هذا انسان موعضا (قوله او المتهمة له) يعني
 مهيا سا زنده خود را از بر اي سقر قال مولانا عصم والمتراد بسر راشدا مهيا يا الراشد بنفسه مهما
 امكن اهتدي اذ لم يكن الا شاكدا ون الهداية فلا يرد ان الرشاد فرع الهداية فينبغي تقديم
 مهديا ثم كلامه (قوله او حال بعده حال) اي سر راشدا اي سر مهديا فيكون من الاحوال
 المترادفة ح ويشتمل ان يكون حالا من الضمير الذي في راشدا فع يكون من الاحوال
 المتداخلة وهي التي يكون حالا من الامر الذي هو جزء من الحال الاول فاذا كان من الاحوال
 المتداخلة لا يكون مما نسين فيه لان عامله وهو راشدا المذكور ح (قوله اي حسب الانسان)
 فان القرينة فيه ايض مقاليه وهي السؤال معناه بالفارسية اياكم ان مي برنداد ميان هيح
 وقتي جمع نميكم استخوانهاي ايشان را آري جمع ميكنم ماد رحالتي كه قادريم برايكنه بران
 كنيم انكشتههاي ايشان را (قوله في بعض الاحوال) اي في بعض افراد الاحوال الموكدة لا في
 جميعها وذلك لان الحال الموكدة نوعان احدهما ما يكون مقررة لمضمون جملة فعليته والثاني
 ما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما يجب حذفه في الثاني لا الاول (قوله مطلقا) اي
 سواء كان عاملها جائزا الحذف او واجب الحذف لان الحال الموكدة التي هي مقررة لمضمون جملة
 فعلية يجوز حذف عاملها وان لم يجب حذفه فايراد قوله مطلقا لئلا يتوهم ان هذا التعريف
 للحال الموكدة التي يجب حذف عاملها وانما يجب حذف العامل في الموكدة دون غيرها لان
 في الابوة ما يشعر بالعطف واذا كان لها اشعار بالعطف فيدل على ان الموكدة لا تستلزامها
 اياه والمتكلم اثبت الملو في قوله زيد ابوك عطوف فالزيد واثبات الزموم اشي موجب لاثبات
 اللازم فيدل زيد ابوك عطوف على اثبات العطف لزيد فاستغني عن العامل الذي هو احقه
 واثبته (قوله غالبا) اي الحال الموكدة لا يفتقر الى اجبهائي غالب المتواد وكثيرا فينتقل منه
 على صبيلا الخدرة (قوله مادام موجودا) اي مادام صاحبها موجودا والحال الموكدة نومان

الاول منهما لا ينتقل من صاحبها اصلا والثاني ينتقل عنه على سبيل القلة وقوله وهي التي لا ينتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا يشمل كلا نوعيهما لان ما لا ينتقل عن صاحبها اصلا يصدق عليه انه لا ينتقل عن صاحبها غالبا (قوله بخلاف المنقلبة) فانها ينتقل عن صاحبها غالبا كالمركوب في جاني زيد راكبا فان زيد الا يكون راكبا غالبا في المتعارف (قوله والمنقلبة فيهما للعامل) ومخصص له بخلاف المؤكدة للعامل لا قيدها. مصاله فما قيل ان الحال مطلقا قيد للعامل ليس بصحيح الا ان يريد انها قيد لها بحسب العبارة والصورة ولقال ان يتول ان التاكيد ما لفظي او معنوي وهو ليس من التاكيد اللفظي كزيد زيد ولا من التاكيد المعنوي لانه في الفاظ مخصوصة وجوابه يظهر من الحاشية التي ذكرها في قوله اي شرط وجوب حذف عاملها (قوله اي احقه) بفتح الهزة او بضمها وعلى الاول من الثلاثي المحرر وعلى الثاني من الثلاثي المزيد وعلى كلا التقديرين يكون مضارعا متكلما قيل في هذا التقدير نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت لآب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حالي فالاولى ان يتم نقديرة يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر وهو ابوك الى المبتدأ فكان العامل فيهما معنويا وهذا الاعتراض من الشئخ الرضي وقد دفعه الشافعي بقوله ايجد تحققت ابوته ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبتته (قوله من حقت الامر) هذا على نقديرة كونه بفتح الهزة (قوله او من احققت الامر) وهذا على تقدير ان يكون بضمها (قوله او بمعنى اتمته) بتشديد التاء وهو صيغة الماضي المتكلم المعبروم من باب الافعال عطف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق بصيغة المزيد معنيان ودما التحقق والاثبات ولاحق بصيغة المجرد معنى واحد وهو التحقق ثم لما بين المعنى اللغوي لهما راد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين و متعلق الاثبات في الصورة الاخرى هو الالف من حيث انه اب لاذنه اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك (قوله او اثبتتها لك عطوفا) عطف على قوله تحققت ابوته لك اي معني قوله زيد ابوك عطوفا اما تحققت ابوته لك واما اثبتتها لك فقوله لك عبارة عن قوله لك وصرت معها على يتبين (قوله ان يقدر يحوي عطوفا) بالفارسية زنديكاني ميكنك زيد در خالتي كه مهر بانسبت يعني نأزنده اسم مهر باني ميكنك (قوله اي شرط وجوب حذف) اعلم ان بعضهم قال الحال المؤكدة تكون مقررة مضمون جملة اسمية وقال بعضهم هي مقررة مضمون جملة اسمية و فعلية جميعا والمصم مال الى المنصب الاول واهذا قال الشافعي في بعض الاحوال وهو اني كان مقرر المضمون جملة اسمية ولما مال الى الاول المنصب الاول فاول قوله وشرطها بقوله اي شرط وجوب حذف عاملها لشرط الحال المؤكدة مطلقا فيكون هذا الشرط شرطا لحال المؤكدة التي عاملها

معدوف على سبيل الوجوب وإنما يجب حذف عاملها لأن الالب يشعر بالعداف وبإثبات
العطف له امتغنى عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته أو أحقه أو أثبت فهذه الحال من المفعول
أو من الفاعل وهو الضمير في اثبت وبعبارة أخرى وإنما يجب ذلك الحذف لأن في الالبوة ما يشعر
بالعطف وإذا كان لها شعار به فيدل على إثبات المتكلم العطف لامتيازها إياها وامتكلم أثبت
الملزوم في زيد أبوك عطوفاً لزيد وإثبات الملزوم لشئى موجب لإثبات اللازم فيدل زيد أبوك
عطوفاً على إثبات العطف لزيد فامتغنى عن العامل (قوله مضمون جملة) وأما أراد بمضمون جملة
هو مضمون الجملة فمحصل معنى زيد أبوك هو العطوفية كما يكون المراد من مضمون
الجملة هو هذا المعنى في قوله ومنها ما وقع مضمون جملة ويجب مضمون الجملة بمعنى معنى الجملة
فيكون معنى ضرب زيد هو ضرب زيد بالاضافة (قوله أنا أرسلناك للناس رسولا) فإن قوله رسولاً
يو كذا بعض أجزائها وهو أرسل لا كلها وهو أرسل الله تعالى لأن كون الشخص رسولاً لا يطلب إلا
مجرد الأرسال لا إرسال الله تعالى قال مولانا هم هذا أي تاكيد بعض أجزائها إنما يصح إذا كان المراد
من الرسول في قوله رسولاً معنى اللغوي فيتناول الرسول ما إذا كان المرسل فيه واجباً ونسباً وأما إذا
كان المراد منه معنى الاصطلاحى فيكون قوله رسولاً مقرر المضمون الجملة كلها فإن كون الشخص
رسولاً بالمعنى الاصطلاحى يطلب إرسال الله تعالى أقول ينبغي أن يراد من قوله رسولاً معنى اللغوي
والألم يرتبط قوله رسولاً إلى ما قبله بلا تجريد عن بعض معنى وهو بعثه الله تعالى لأنه بمعنى
إرسال الله تعالى وهو إرسالناك بعينه فلم يبق ح إلا المعنى اللغوي للرسول لأن عمل الرسول بالمعنى
اللغوي لا يكون إلا في تبليغ حكم وكلام إلى الناس ويمكن أن يقر أن الاعتراض المذكور على
تقدير أن لا يكون المراد من الرسول معنى اللغوي ولا بعد في أرجاع كلام الفاضل المذكور إلى
ذلك (قوله من فاعل شهد) أي شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط أي
بالعدل يعني گواهي ميدها الله تعالى مع أنه نبيست خدای مگر الله وشهادت میکنند ملئكة برهمن که نیست
خدای مگر الله تعالى ونیز شهادت صاحبان علم برهمن امر در حالتی که الله تعالى است بعدل و راستی
فيكون شهادة الله تعالى صادقاً وقوله قائماً بالقسط يؤكد لها فيكون من الأحوال الموكدة
(قوله ولا بد منها من وید آخراً) قال مولانا عصم لا احتياج إلى هذا القيد لأن المتبادر من
المضمون في قوله مضمون جملة اسمية هو المضمون الذي مخصوص بالجملة الاسمية بأن لم يكن
مضمون جملة فعلية فح يندفع الاشكال لأن مضمون الجملة في قوله الله شاهد لا يكون
مخصوصاً بالجملة الاسمية بل يوجد في الجملة الفعلية أيضاً مثل شهد الله لأن مضمون الله شاهد
شهادة الله وهو مضمون شهد الله أيضاً أقول دعوى المتبادر مما في حيز المنع كذا لا ينبغي على من
يرجع إلى وجدانه على أنه راجع إلى المناقشة في المثال وهي ليست من داب المناظرة ثم

قال الفاضل المذكور لم لا يجوز ان يكون عاملا في الآية مقدرا اي الله شاهد الحقه قالوا
 بالقسط اقول يلزم فيه استدراك لوجود العامل فيها وهو شاهد فان فيه الفعل عامل قوي كما
 قالوا ثم مناقشة الفاضل المذكور فيه بانهم لما أخذوا العامل في بعض افراد الحال الموكدة التي
 هي مقررة لمضمون جملة اسمية فلم لا يجوز ان يحذفوا في بعض افرادها الاخرى لا طراد الباب
 وان كان في بعض افرادها الاخرى امر يصلح ان يكون عاملا مما لا يلتفت اليه (قوله التمييز) مبتدأ
 وخبره محذوف او على المعكس وعلى الاول تقديره من المنصوبات او من الملحقات التمييز وعلى
 الثاني تقديره هذا ابيان التمييز وهو مصدق بمعنى المميز باسم الفاعل على معنى ان هذا الاسم يميز
 مراد المتكلم من غير مراده او بمعنى المميز باسم المفعول بمعنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من
 صائر الاجناس التي يرفع الابهام فيكون المميز بالفتح يحذف الايهال اي المميز به (قوله اي
 الاسم الذي يرفع الابهام) واحترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قتلت فان قتلت يرفع
 الابهام الوصفي من فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبي شيى حسن زيد وكك ينتقض
 بنحو زيد حسن لوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام مع انه ليس بتمييز عند البصريين
 للتعريف المانع من كونه تمييزا بل هو شبه بالمفعول كما اذكرة مولانا عصم ولو اريد بالاسم
 هو الاسم النكرة فلا يزد ذلك (قوله فان المبدال منه في حكم التنحية) اي الترك وقال بعض
 المحشين في هذا الموضع كلاما طويلا لا طائل تحته اصلا وخلاصة كلامه ان المراد اما ان كل مبدال
 منه في حكم التنحية فهو م لان صاحب الكشاف قال قوله تع صراط الدارين انعمت عليهم بادل
 من قوله الصراط المستقيم مع ان المبدال منه ليس في حكم التنحية بل هو مقصم بالنسبة اصاله والمراد
 ان بعض المبدال منه في حكم التنحية فهو مسلم لكن الدليل غير تام انتهى خلاصة كلامي اقول المراد
 هو الاول فان المقصم بالنسبة هو المبدال في الآية لا المبدال منه واليه اشار القاضي البيضاوي
 فالمراد من قوله ان المبدال منه في حكم التنحية هو انه في حكمها من حيث القصد لا من حيث العبارة
 واللام لا يقر ان المبدال منه في بدل الكل ايضا مقصود بالنسبة لانه قصد نسبة الفاعل اليه ايضا
 لانا نقول انهم لم يريدوا ان المتبوع ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
 اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدا فيه الاسناد الى الاول وجئت
 بالثاني تتمله اي للاول توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدا فيه الاسناد الى الثاني وجئت
 بالاول توطية ومبالغة في الاسناد اي في اسناد الفعل الى الثاني فالثاني بدل وحيث يكون التوضيح
 الحاصل بالاول مقصود اتبعه والمقصود اصاله هو الاسناد الى الثاني بعد التوطية هكذا افاده
 الشافعي بحيث البديل يظهر مما ذكرنا في ذكر اصالته في كلام المحشي المذكور صحيح لانها قيد
 النسبة بخلاف اصلياني ما ذكرنا فانه قيد المبدال عنه فلا تغفل عنه (قوله بل مورك مبهم وايراد

●
 في
 باب
 التمييز
 ●

معين) أي المقصود من ذكر البديل هو ترك مبهمة ما يراد معين فلا يرد أن التارك امر معنوي وليس
 البديل هذا الأمر المعنوي ثم المراد من الإبهام والمعين ما يشمل المجهول والمفصل فلا يرد ما قيل أن
 هذا إنما يصح في بدل الكل ولكنه لا يصح في بدل الاشتغال مثل ما لب زيد ثوبه لأن فيه تفصيلاً
 بعد الاشتغال لا ترك مبهمة ما يراد معين فيخرج بقوله يرفع الإبهام مثل أعجبني شيء حسن رجل لأن
 فيه ترك مبهمة ما يراد معين وأقائل أن يقول ينتقض التعريف بنحو زيد حسن الوجه لصدق على
 الوجه مع أنه ليس بتمييز كما ذكره في بحث المجرورات حيث قال الوجه فيه بمنزلة التمييز والجواب
 بأن المراد من كلمة ما هو الأهم المنصوب بقريظة أن التمييز قسم منه ليس بشيء لأن التمييز قد
 يكون غير منصوب أيماً ولكن هذا التمييز من المنصوبات حكم على الأغلب فاعطى الأكثر حكم
 الكل فعلا الكل من المنصوبات تجوز كما ذكره الشم فيما سياتي في قوله المنصوب بلا التي لنفي
 الجنس ألا ترى أن المجرور في نحو خاتم فضة تميز فالجواب عنه بأنه خارج بقوله المستقر لعدم الإبهام
 في الموضوع له الحسن بل الإبهام فيه من حيث أنه صفة لزيد وبأنه خارج بقوله من ذات لأنه يرفع
 الإبهام من حسن زيد وهو وصف ثم اعلم أن المراد من الاحتراز عن البديل هو الاحتراز عن بعض
 أقسامه كما في جاني أخوك زيد لأن الاحتراز إما بمعنى يرهيز كردن أو بمعنى الإخراج على
 القولين وكلمتهما يستدعيان دخول بوجه ما من الوجوه والأصل في الاحتراز أن يكون كك فاذا
 مررت ذلك فلا يحتاج إلى أن يحتراز من هو في قوله ما ضربت زيد أعور لعدم الإبهام فيه
 بوجه ما من وحوه الإبهام ولا يرد أيضاً أن التعليل بقوله فإن البديل منه في حكم التنجيمية أنه غير
 صحيح لأنه تعليل للاحتراز عن بعض أنواع البديل لأن كلها لعدم صدق قوله بل هو ترك مبهمة
 وإيراد معين على قولنا جاني زيد عمر ولا في فيه ترك معين وإيراد معين آخر لا ترك مبهمة وإيراد
 معين ثم اعلم أنهم احترازوا بالاحتراز عن البديل مما ليس له وجه لذلك أحكام التوابع فيما بعد
 فالبدل ح مستغن عن الحكم أقول ذكر الشيء فيما بعد لا ينافي الاحتراز عنه بقيه فان
 الاكتفاء بذكر ما بعد جائز لا واجب وهذا لا ينافي الاحتراز عنه من غير الاكتفاء بذكره كما
 قال الشم في بحث الفاعل اسند إليه الفعل بالاصالة بقريظة ذكر التوابع فيما بعد فيكون
 قوله بالاصالة احتراز عن توابع الفاعل ولكن اعتبار هذا القيد في تعريفه بقريظة ذكره فيما
 بعد ثم اعلم أنهم قالوا أراد الاسم من كلمة ما يخرج فقلت في قولنا فعلت أي قتلت فإن قتلت
 يرفع الإبهام عن فعلت لكنه ليس باسم أقول قتلت بدل من فعلت فهو خارج عما يخرج منه البديل
 فالأولى أن يقال إن المراد الاسم من كلمة ما لأن الكلام فيه بل فيه أهم النكرة فإن التمييز عند البصريين
 لا يكون إلا نكرة (قوله أي الثابت الراجح في المعنى) أي الثابت المراد من الذي هو يكون
 في المعنى الموضوع له من حيث أنه موضوع له فإن جارية لا يرفع الإبهام عن موضوع له العين

من حيث انه موضوع له بل يرفع الابهام عنه باعتبار تعدد الموضوع له فلا بد ان قيد الحيشية
 مما لا طائل تحته لان التعريف يتم به (قوله فان المستقر وان كان) و لغاى للتعليل فهو
 حلة لصحة تفسير المستقر بما فسر به وانما فسر به له فع كلام الرضي بان مثل رأيت عينا جارية
 لا يخرج بالمستقر لان مفهومه هو الثابت المطلق من ان يكون في المعنى الموضوع له او لا فاذا كان
 المراد من الثابت هو الثابت المطلق لم يخرج جارية في نحو رأيت عينا جارية قم ايراد المستقر
 لغوي التعريف فعلى ما ذكره الشرح جارية عنه لان العين في الاصل لم يوضع منهما بل حصل
 الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب ويمكن دفع ما ذكره الشيخ بان الثابت قد يقم في مقابلة
 المعدوم وقد يقم في مقابلة الحادث الطاري والمراد ههنا هو الثاني قم يخرج جارية في رابت عينا
 جارية كما لا يخفى (قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي) هذا اذا تعدر العمل
 بالاطلاق والتعدد ههنا لانه لو كان على اطلاقه يكون ذكر المستقر لغوا كما لا يخفى وقيل قوله
 المستقر مستدرك لان جارية في نحو رأيت عينا جارية يخرج بقاء الابهام لان الفرد الكامل للابهام
 هو الابهام الوضعي واجيب عنه انما لانم ان ما ينصرف الى الكامل في الابهام هو الوضعي بل
 الكامل هو غاية الابهام ونهايته سواء كانت بحسب الوضع او لا ولقائل ان يقول ان المطلق انما يكون
 منصرفا الى الكامل اذا كان المراد من المطلق الفرد المنتشر وههنا ليس كذلك لان المراد من الثابت
 دون نوع الثابت سواء كان بحسب الوضع او لا فكيف يراد منه الفرد الكامل الا ان يقم هذا حكم على
 الاغلب والاكثر (قوله واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية) اي جارية فيه قيل الكلام في
 المعمولات الاصلية وقوله جارية عن المعمولات الطبيعية لانها صفة لقوله عينا وهي من التوابع
 وحكمها بعد ذلك والجواب عنه بان هذا مناقشة في المثال لانه حاز ان يقع القرينة على
 وجه كانت من المعمولات الاصلية كما اذا قيل رأيت في الحمام اسدا فان الاسد يرفع الابهام
 عن الحمام فانه جاز ان يكون فيه رجل شجاع او اسدا وغيرهما فالاسد قرينة على ان المراد
 هو الرجل الشجاع فان الاسد لم يرفع الابهام عن موضوع له الحمام لعدم الابهام فيه بل الابهام
 فيه انما نشأ في الاستعمال كما في رأيت عينا جارية (قوله عن اوصاف المصنوعات) اي عن صفات
 الاصماء والمراد ههنا اسما لا شارة كهذا في هذا الرجل (قوله ولا ابهام في هذا المفهوم
 الكلي) اي لا ابهام في المفهوم الكلي من حيث انه مفهوم كلي وانما كان فيه ابهام من
 حيث الذات وكله ليس في جزئيات ابهام من حيث انها جزئيات وان كان فيهما ابهام من
 حيث الوصف فليس فيهما ابهام من حيث انها موضوع لهما والمفهوم الكلي هو كل مفرد مذكر
 محسوس وكونه موضوعا لمفهوم كلي مناهض المقتدمين واليه ذهب العلامة التفتت زاني وقوله
 بشرط استعماله في الجزئيات بمعنى انه لا يستعمل في المفهوم الكلي اصلا وقوله اول كل جزئي

منه بمعنى انه يكون موضوعا لكل واحد من الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي لانه يمتنع
 وضعه للجزئيات من غير ملاحظة المفهوم الكلي لانها غير متناهية ويقم له الودع الفام والموضوع
 له الخاص وهو من صلب المتأخرين (قوله من تعدد الموضوع له) عند المتأخرين اونداد المستعمل
 فيه عند المتقدمين لان عندهم يستعمل في الجزئيات ولا يكون موضوعا لها فيكون النشر من
 غير ترتيب اللف فانه اذا قيل هذا الم يفهم منه انه اراد المتكلم هذا المستعمل فيه او ذاك فاذا
 وصف هذا بالرجل المعروف باللام فمع يرفع الابهام الناشي عن تعدد الموضوع له او من تعدد المستعمل
 فيه فلا يكون توصيفه بالرجل لدفع الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له بل
 من حيث تعدد وتعدد المستعمل فيه قيل عدم الابهام في المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته
 نفتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة وهو بطلان رجلا في حبلا تميز عن اسم الاشارة
 وهو ذاك بشكل بقولنا نعم رجلا ورية رجلا فان رجلا تميز من الضمير في نعم والضمير في رية
 مع انه لا يكون الابهام فيه لما ذكره بعينه في اوصاف المبهمات كما بين في موضعه واجيب عن
 الاول بان هذا مبني على ارادة المبهم من اسماء الاشارة من معارف ذامع حجب في المبهم بحيث
 صار موضوعا له فكانها موضوعة لمبهم فمع يكون رفع الابهام عن الموضوع له وهذا الجواب بعينه
 جواب عن الاشكال الثاني ويمكن ان يقع لانم ان يكون رجلا تميز عن اسم الاشارة بل هو تميز
 عن نسبة حب اليها واجيب عن الثاني بان المرجع للضمير في نعم مثلا قد يكون مقدا ما لفظ
 وقد يكون مقدا معنى وقد يكون مقدا حكما وههنا يكون المرجع للضمير وهو رجلا في نعم
 رجلا مقدا حكما وهو الموضوع له للضمير في نعم فمع يرفع الابهام عن الموضوع له وانما قلنا ان المرجع
 ههنا مقدا حكما لان رجلا في المثال المذكور لا يكون تميزا على هذا التقدير فانه اذا كان
 مقدا ما لفظا او معنى لا يكون رجلا تميز عنه كما لا يخفى (قوله فان اكلوا احدا من ابي حفص وعمر اة)
 لا يقيم المقصص بيان ازالة الابهام من ابي حفص فقط فلا بد ان يكون ابي حفص موضوع لشخص معين
 بدون ذكر عمر وانه موضوع له لانا نقول انما جمعهم في ذلك تنبيها على ان يكون عمر عائش بيان
 له على نقد يركون كل واحد منهما موضوعا للشخص واحد (قوله عن ذات) اي ذات الموضوع له اي
 ذات جنسه اعم من الـ يكون تلك الذات فرد الموضوع له او لا واليه يشعر قوله الا من حيه
 ذاته اي جنسه فلا يردح ما قيل ان الـ من الذات هو الفرد مع ان التمييز قد يرفع الابهام هر
 فيرفرد الموضوع له ايضم كما في رطل زيتا مثلا لان الابهام في ما يوزن بالرطل وهو ليس فردا لرطل
 بل مفرد له فقط وفيما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا هم من ان زيتا في رطل زيتا يرفع الابهام
 المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للموزن وهذا الاشكال لم يوجد
 الى الآن انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر على وضع له الرطل وموابهم موزونه وليه

الموضوع له مراد آتم كلامه ثم قال الفاضل المذكور ان لازما في هذه فارساتميز مع انه يرفع
الابهام عن الوصف وهو دور المص فان الغرض من وضع المشتق هو المعنى تم كلامه ويمكن ان يقيم
في دفعه ان المضاف والمضاف اليه في حكم شيى واحد فالصفة ثابتة للموصوف فكانه تميز من
زيد (قوله واحترربه من النعت والحال) وكلك من القهقري في نحو رجع زيد القهقري لانه لا
يرفع الابهام عن الذات وهي زيد بل يرفع الابهام عن الرجوع الذي هو الانتقال الى الموضوع الذي
ابتداء الذهاب منه وهو هيئة الذات قيل هذا القيد لا يخرج الحال والصفة مطلقا كما في جأني
رجل ظريف او راكبا لان الرجل ذات مبهمه بحسب الوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال
فكل واحد من الصفة والحال تميز فرد من افراد اخر ولو اجيب عنه بان المعتبر في الفرق بينهما
اي بين الصفة والحال وبين التميز بان وضع الصفة والحال لبيان الوصف ووضع التميز لبيان
الذات فالمقصود في المثال المذكور رفع الابهام عن الوصف ورفع الابهام عن الذات غير مقص منه فهو
مما ليس في سياجته خفاء فالجواب عنه بان مادية الرجل معلومة ولا ابهام فيها ولا ابهام في الافراد
فالموضوع للرجل هو ماديته وهي الماديون الناطق المذكور لا يقيم ح يخرج نحو خاتم فضة او حديدة
لان مادية الخاتم معلومة والابهام في الافراد فيلزم ان لا يكون فضة تميز او اللزوم بط كما قال
المص ومن غير مقدار نحو خاتم حديدة والحفض اكثر لانا نقول بينهما فرق بين وذلك لان في
حاء نبي رجل ظريف يكون مادية الرجل معلومة والابهام في الافراد من حيث وصف الظرافة او
الركوبية او غيرهما واما مادية الخاتم غير معلومة من حيث انها من جنس الفضة والحديدة او غيرهما
وقد عرفت ان المراد من رفع الابهام عن الذات هو من ذات الجنس (قوله وتحقيق ذلك) اي
تحقيق ان التمييز يرفع الابهام عن الذات والحال والنعت يرفعان الابهام عن الوصف (قوله
اي عن جنسه) وفسر الذات به لان في ذات الرطل ليس ابهام لان ذات الرطل نصف المن وهو
معلوم وانما الابهام فيما يجوز ان يربط بانه من جنس العسل او الخل او الزيت او غيرهما (قوله
انه من جنس العسل او الخل او غيرهما) من الزيت والزبد وغيرهما وكون زيتا تميزا في رطل
زيتا بهذا الاعتبار (قوله فيقم رطل بغدادي) في الصفة ويقم في الحال عندي رطل بغداديا
ولقائل ان يقول ان ما يرفع الابهام عن الوصف يخرج بقوله المستقر ولا يحتاج الى اخراجه
بقوله عن ذات وبيان ذلك ان الرطل موضوع لنصف المن والموضوع له معنى معين متميز
عما هو اقل من النصف وعما هو اكثر منه لكن نصف المن متفاوت باعتبار الامكنة فان لنصف
المن في بغداد مقدار معين وفي مكة مقدار كلك فلا يكون في الموضوع له الرطل ابهام لكن
الابهام نشأ في الاعمال باعتبار تعدد الموضوع له فح لا فرق بينه وبين قوله رايت عينا
جارية فيكون قولنا رطل بغداديا خارجا بقوله المستقر لا بقوله عن ذات

فقله من ذات اشارة الى تقسيم التمييز بان التمييز قسمان الاول ما يرفع الابهام من ذات
مذكورة والثاني من ذات مقدرة كما ان قوله من زمان او مكان في المفعول فيه اشارة الى
ذلك ويمكن تقرير الشبهة بوجه آخر بانه قد اخرج النعت بقوله المستقر كما خرجت جارية في رايت
مينا جارية ثم اخرج النعت بقوله من ذات اخرج المخرج وهو غير جائز والجواب ان اخرج
جارية في رايت مينا جارية بقوله المستقر ليس من حيث انها صفة بل من حيث انها قرينة
للفظ المشترك وان كانت صفة له ايضاً والحاصل ان الرطل موضوع لنصف الممن فال موضوع له
معني معين متميز عما هو اقل من النصف وعما هو اكثر منه ولا ابهام فيه لان نصف الممن
وان كان متفاناً باعتبار الامكنة لكن الرطل موضوع لنصف الممن مطلقاً سواء كان بفداً دياراً
مكياً او غيرهما فمما يكون الابهام في الموضوع له لكن لا في ذاته وجنسه بل في وصفه بخلاف رايت
مينا جارية فانه ليس فيه ابهام في الموضوع له فظهر الفرق بينهما فرقاً واضحاً (قوله والا من
حيث وصفه) عطف على قوله الا من حيث ذاته وهذا بالحقيقة راجع الى الوزن بخلاف الاول
وهو الابهام من حيث الذات فانه في الحقيقة راجع الى الموضوع (قوله قيل زيتاً) او عسلاً او خلا
او غيرهما (قوله لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتاً اي هما لا يرفعان الابهام عن الذات
(قوله ونفسا يرفع الابهام عن ذلك التمييز المقدر فيه) واعتراض بان هذا لا يصح في بعض
الاقسام المقدرة مثل كفى زيد رجلاً فان الرجل لا يرفع الابهام عن الشيء المنسوب اليه زيد
لان الشيء المنسوب اليه زيد يمتنع ان يكون نفس زيد والجواب عنه على ما حقق الشيخ
الرضي بان الذات المقدرة نوعان احدهما ان يكون مضافاً الى ما انتصب منه اذا صح اضافة
التمييز اليه وقولنا طاب زيد نفساً وعلمنا من هذا القبيل وثانيهما ما لا يكون مضافاً اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز اليه كقولنا كفى زيد رجلاً او شهيداً فذلك نقول فيه كفى شيء زيد
على ان يكون زيد بدلاً من شيء او عطف بيان له وابحسرت على ما حققه المحقق الشريف
قدس سره بان الذات المقدرة في كفى زيد رجلاً او شهيداً ايضاً مضاف الى ما انتصب منه لانك
اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما هو ام رجوليته او شهادته واذا قلت
رجلاً او شهيداً كان المعنى كفى رجوليته او شهادته فيكون الشيء المقدر ح وهو الكافي مضافاً
ولا يخفى انه اذا قيل كفى شيء زيد وجعل زيد بدلاً من الشيء او عطف بيان له فمما لا يكون في كلا
التقديرين في شيء ابهام حتى يزول عن زيد ابهامه اما على التقدير الاول فلما ذكره الشرح
من ان البديل ليس يرفع الابهام عن الشيء بل هو ترك مبهمة ويرياد معين او اما على الثاني فلما
ذكره الشرح ايضاً من انه ليس في ابو حنيفة ابهام بل فيه خفاء وعمر يزول خفاءه واذا عرفت هذا فما
قيل اقول ان البديل زيد عن الشيء ركناً جعله عطف بيان له يزول ابهامه فاي حاجة الى

اسمى من جملته ما لا يعني وهو الغامض ثم ان قولهم فتأمل وقولهم فافهم اشارة الى دقة الكلام وصعوبته بخلاف قولهم تأمل بدون الفاء لانه اشارة الى ضعف الكلام كما قالوا فما يكون من جملة ما لا يعني كيف يكون فيه دقة ولو سلم كون الابهام فيه لكن المقصود الابهام ان ييزيل رجلا وشهيدا فان معناه ان الكافية من زيد ما اذا قيل رجلا وشهيدا فيكون المعنى كفى رجوليته او شهادته واعترض بان ظاب زيد كلام تام لا يحتاج الى التقدير واجابوا عنه بان المراد من المذكورة في قوله المذكورة او مقدرة هو ان يكون الذات المذكورة في نظم الكلام اهم من ان تكون ملفوظة او مقدرة وبان المراد من المقدرة هو ان لا يكون الذات المذكورة في نظم الكلام بل يفهم انما من فحوى الكلام ايا يفهم ليا حين ان يقصد المعنى من التركيب وفيما نحن فيه كك كمالا يخفى وبهذا الجواب مقتضاها قال بعض المتأخرين من ان كون ظاب زيد نفسا في قوة قولنا ظاب شيىء منسوب الى زيد لا يقتضي تقدير لفظ شيىء فيه الا ترى ان الحيوان انسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احدا الى تقدير البعض في قولنا الحيوان انسان وبعبارة اخرى بان هذا الوصف ازم ان يكون اغظ البعض مقدرا في القضايا المهمة مع انه لم يقل به احدا وجه السقوط قلنا ظهر من الجواب المذكور ظهورا بينا ويمكن في دفعه ان بقى ان عدم هذا الاقتضاء لا ينافي تقديره فيه فان عدم الاقتضاء والاستلزام يجمع بتقديره وعدم تقديره معا (قوله يرفعه عن مفرد) جعل كلمة عن صلة المرفوع ويحتمل ان يكون كلمة عن للتعليل فتح لا يحتاج الى تقدير قوله يرفعه ايا القسم الاول من التمييز ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة لاجل مفرد بان يكون المفرد علة لرفع الابهام كالرطل في قولنا رطل زيتا ويحتمل ان يكون بمعنى بعد اياي القدم الاول من التمييز ما يرفع الابهام بعد مفرد كزيتا في رطل زيتا كما في قوله تع طبقا عن طبق اياي بعد طبق (قوله ويعنى به ما يقابل الجملة اه) وهذا المجموع اياي المعاني الثلاثة من حيث المجموع معنى مجازيا للمفرد لا ندل على معنى المفرد ما يقابل هذه الثلاثة فكانه اراد معنى مجازيا بقريضة المقابلة والمعنى الحقيقي للمفرد اربعة احدها ان يكون مقابلا للمركب كالمفرد في تعريف الكلمة وثانيها ما يقابل المثني والمجموع كالمفرد في قوله المفرد المنصرف وثالثها ما يقابل الجملة كالمفرد في الخبر المفرد ورابعها ما يقابل المضاف وقيل هذا التقابل يشعر بان يقول اللهم ويعني به ما يقابل النسبة في الجملة والنسبة في ما يشابه الجملة والنسبة في الاضافة موضع قوله ويعني به ما يقابل اه لان المفرد متايل بالنسبة في هذه الثلاثة فاما المقابلة فتقتضي ان يراد من قوله ويعني به ما يقابل الجملة اه ما يقابل النسبة في جملة او شبهها واضافة (قوله والمضاف) اعترض بان قوله على التمرة مثالا زيدا مثال للقسم الاول من التمييز مع ان زيدا يرفع الابهام عن المضاف وهو المثل المضاف الى الضمير والجواب انه لا شك ان المراد من المفرد هو المفرد من حيث انه مفرد .

بمعنى ما يقابل الجملة اه ومن المضاف هو المضاف من حيث هو مضاف فقوله زبد في المثال المذكور لم يرفع الابهام من المضاف من حيث هو مضاف بل من ذات المضاف اي المثل هو الزبد بخلاف اعجبني طيبه ابا فان ابا يرفع الابهام من نسبة الطيب الى الضمير اي طيبه لاجل انه اب فيكون الابهام في نسبة الطيب اليه لاني نفس الطيب بخلاف المثل وبعبارة اخرى بان المراد من المضاف هو النسبة الاضافية فزبد لم يرفع الابهام عن نسبة المثل الى الضمير بل من المضاف فقط وبعبارة اخرى بان المراد من المضاف هو التركيب الاضافي فقولنا على التمرة مثلها زبد ليس تركيباً اضافياً (قوله ويبين) اي بين قدرة (قوله اي رفع الابهام مطلقاً) اي رفع الابهام عن ذات المذكورة هو ان كان في المفرد المقدار او غيره متحققاً اي هذا المطلق متحقق في ضمن هذا المفرد غالباً (قوله اما متحقق في ضمن عدد) لا يخفى ان المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس وكل واحد منها فرد له فزاد قوله متحقق في ضمن عدد و اشار الى ان ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للام او ظرفية الجزئي للكلّي ويحتمل ان يكون عبارة المصم بمعنى ان المقدار اما ان يستعمل في العدد او يستعمل في غيره لان المفرد المقدار مستعمل في عدد وفي غيره وح يكون من قبيل ظرفية المدلول للدال (قوله وسياتي ذكر تمييز العدد و بيانه في باب اسماء العدد) قال بعض الناظرين اقول لا يخفى على الناظر في الكتاب ان المصم لم يبين احكام تمييز العدد بامرها في باب اسماء العدد بل بين بعضها فيه وبعضها في باب الكنايات فالحوالة على باب اسماء العدد ليس على ما ينبغي انتهى كلامه اقول كلامه من جملة ما لا يعني اما اولاً فلانه ليس في كلام الشم ولا في كلام المصم حصر حتى يقر ذلك واما ثانياً فلان المراد من قوله ذكر تمييز العدد هو ذكر تمييز ما هو موضوع للعدد والظاهر من قوله فسياتي هو هذا المعنى بعينه بقريئة قوله عشرون درهما وما ذكره في الكنايات يدل على العدد على سبيل الكنايات هذا ثم قال هذا الناظر وقوله فسياتي ليس على ما ينبغي لان المصم لم يبين مميزات كذا وكأين لاني باب الكنايات ولا في باب اسماء العدد فاقول هما بمعنى كم الخبرية انتهى كلامه اقول نسبة هذا الى نفسه كذب حيث قال الشم في باب الكنايات انهما بمعنى كم الخبرية (قوله و كالمقياس) فانه يحتمل الوزن وغيره (قوله والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات) واعلم ان المقدرات بمعنى مجازي فان عشرون موضوع لعدد معين واطلاقه على المعدود مجاز فاذا قلنا عشرون ضعف عشرة يكون المراد من عشريين نفس العدد لا المعدود بخلاف ما اذا قيل عشرون درهما فانه يحتمل المراد منه هو المعدود لان الدرهم هو المعدود لا العدد وكذا اذا قيل ذراع نصف ذراعين يكون المراد من الذراع نفس الذراع لا المذرع فاذ عرفت ذلك فاعترض بانه اذا كان المراد من المقادير هو المقدرات اي صادق التعريف على تمييز المقادير فان عشرون موضوع

للعدد لا المعدود وكذلك الرقل موضوع للوزن دون الموزون وقوله زيتا و ذرهما انما يرفعان الابهام
 من الموزون والمعدود اللذين هما المعنى المجازي لا من الوزن والعدد اللذين هما المعنى الوضعي
 فالجواب بان المراد من الموضوع له هو المعنى المراد اي التمييز ما يرفع الابهام في المعنى المراد
 وهو اعم من ان يكون المعنى الحقيقي او المجازي واجيب ايضاً بان المراد هو ان التمييز يرفع
 الابهام الذي نشأ من الموضوع له ولهذا قال في تصحيح التعريف وهو الوضعي بقاء النسبة
 فان ابهام المعدود نشأ من العدد لكن الابهام من حيث الجنس وكذلك الوزن وبعبارة اخرى بان
 التمييز في المواضع المذكورة يرفع الابهام عن الموضوع له باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى
 الموضوع له اليه وهو المقدرات فيصح ان يقيم في الموضوع له ابهام باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى
 الموضوع له اليه وهو المعدود والموزون والمندروع والمقيس (قوله وانما اقتصرنا على
 الامثلة الثلاثة) في المفرد المقدار من غير العدد بقرينة احوالة تميزه الى باب اسماً العدد فلا يرد ان
 الامثلة التي ذكرها المصنف اربعة لا ثلثة (قوله لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد)
 الذي هو ناصب التمييز فلا يرد ان الالف واللام ايضاً من الامور التي يتم بها الاسم فانه لا يصح
 الاضافة معها لانه وان تم به الاسم ولكن لا ينصب التمييز عنه واليه اشار بقوله الا ترى ان لام
 التعريف (قوله وهو التنوين) اعم من ان يكون لفظاً او نقلاً يراو الاول كما في رطل زيتا والثاني
 كما في خمسة عشر رجلاً وكم رجلاً فان كم في كم رجلاً مفرد ناصب للتمييز والتنوين فيه تقديري
 (قوله والنون) اعم من ان يكون نون التشنية او نون شبه الجمع نحو عشرون لانوان الجمع نحو حسنون
 وجهالان التمييز فيه عن ذات مقدرة فلا اشكال ح (قوله ولهذا لم يستوف ا) اي ولاجل ان مطمح
 نظره التنبيه على بيان ما يتم به الاسم لم يستوف اقسامها وكرر بعضها وهو الوزن قال مولانا
 عصم يفهم من كلامه انه لو لم يتكرر الوزن لم يحصل المقصود وهو كون الاسم تاماً بهذه الاشياء مع انه
 حاصل بدونه فانه اذا قيل فقيراً بمراموضه منوان سمنا يحصل المقصود ايضاً فلا يتكرر انواع الواحد ح
 فهذا الاولى انتهى كلامه اقول مقصوده قدس سره ان التنبيه يفهم من التكرار فعند عدم التكرار
 وان حصل المقصود في نفس الامر ولكن التنبيه ح منتفٍ ولهذا قال مطمح نظره التنبيه وان قلت
 المفرد قد يتم بنفسه ايضاً مثل ربه رجلاً وقوله تع ما ذاراد الله بهذا مثلاً فان رجلاً تميز عن الغدير
 تام بنفسه وكذلك هذا مثلاً تميز عن هذا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم
 الاشارة وهما تامان بنفسهما فلم ترك بيانه والجواب بان المقصود في بيان المفرد الذي يتم بسبب
 الغير لا في مطلق المفرد مما لا يلتفت اليه فجوابه ما عرفت آنفاً من التنبيه المذكور (قوله لان
 المضاف لا يضاف ثانياً) قيل هذا يشكك بقولنا حب رمانك لان الحب كما هو مضاف الى
 الرمان يكون مضافاً الى الكاف ايضاً واجيب بان المراد ان المضاف لا يضاف ثانياً بحسب الصورة

والمنظور بحسب المعنى والحب مضاف الى الكاف ايضا بحسب المعنى ولا يكون مضافا بحسب اللفظ الا الى الرمان فلا يتم غلام زيد مديان يكون الغلام مضافا الى زيد ثم الى عمرو ويمكن الجواب ايضاً بان المضاف الى الكاف هو حب رمان لا الحب فقط ومعناه بالفارسية دانه انا رتويق هذا التركيب على من في بدء حب الرمان دون الرمان فيقيم هذا حب رمان تلك واعتراض بانه يشكل بكل فرد فرد وبكل واحد واحد وشي من الجوابين المذكورين لا يصلح ان يكون جوابا عنه واجيب عنه بان نقدير المثلين المذكورين كل فرد وفرد وكلمة واحد واحدوا والعطف فقطاه كلمة فرد فرد مثلا بحذف العاطف لان الهم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف والا فافه بحذف المضاف ايضا خلاف المفروض لان المفروض ان المضاف لا يضاف لان حذف الاضافة كحذف المتنوين والنون لا يكون الا بحذف المضاف اليه اقول يمكن الجواب بان معناه جازان يكون كل منفرد فرد اذ ان كان الفرد الاول بمعنى المنفرد والفرد الثاني صفة له اي كل منفرد صفته ان يكون فرد اي لا يكون منضمما الى شيء آخر اي المنفرد من حيث انه منفرد وايضا جازان يكون الفرد الثاني الامر الاول فيكون الكل ح مضافا الى الفرد الواحد حقيقة لا الى فردين (قوله كما ان) فان ندين عشرين مثلاً مفرد صواباً كان جنساً اولاً ومواء قصداً بهذا النوع اولاً (قوله ان كان) فيقيم عنديار طلا زيتا وارطال زيتا (قوله وهو سراً يتشابهه) اي يشارك اجزائه والضمير المستتر راجع الى ما يشارك اجزاه في انه كما يكون افعال الكل يكون افعال جزئه ايضم فيل الاول ان يكتمى في بيان معنى الجنس بقوله ويقع علم القليل والكثير حال كونه مجردا من التاء لان افعال لا يكون اجزاء كما مضى ركاضرب والابوة فانه لا يكون للمحدث اجزاء بخلاف الماء ولكن يصدق على الجميع اطلاق القليل والكثير ويمكن الجواب بان المراد انه ما شابه اجزاه ان كان له جزء وقال بعض المحشين لا يقال ليس للضرب اجزاء لاننا نقول ان الضرب عبارة عن تأثيرات متعددة فكما يلحق لفظ الضرب على مجموع التأثيرات كذلك يطلق على كل واحد من التأثيرات انتهى كلامه اقول اما ان يكون التأثيرات متعددة في ضرب واحد وفي ضرب متعددة متعددة وان كان الاول فهو م لا يند لا يكون للمحدث اجزاء وان كان الثاني فتاثير الضرب الثاني مثلاً ليس من اجزاء ناهي الضرب الاول ثم المراد من قوله مجردا عن التاء للوحدة لمنافاة الجنس بالوحدة كما قيل اقول هذا في ما مر في اول الكتاب من انه لا منافات بين الجنس

والوحدة لان الجنس يدل على كثرة ما تحته من الافراد والتاء تدل على وحدة المفهوم فلا منافاة بينهما وانقلبت التاء لوحدة الفرد لا المفهوم قلت ان التاء اذا دخلت على كلمة لها معنى في اللغة فاذا اريد منها المعنى العرفي يرجع وحدة التاء الى وحدة المفهوم فتأمل حتى يظهر لك ان التاء فيما نحن فيه تدل على وحدة الفرد لا محالة بخلاف ما سبق في تعريف الكلمة فان بينهما فرقا بينما كما لا يخفى على المتأمل وما قال بعض الناظرين من اعتبار قيد المذكور وهو اذا كان له جزء يوجب صدق التعريف على الثمرة مع انها ليست بجنس ما بين الجنس والوحدة من التنافي وهو لا مسترة فيه من جملة ما لا يعني لان التجريد من التاء معتبرة في كلا اطلاقي الجنس ثم ما قال هذا الناظر من ان اعتبار هذا القيد وهو ان كان له جزء لا يلأثم شأن التعريف ليس بشيء لان للجنس اطلاقات وقوله ما يشابه اجزاء اطلاق واحد منها وقوله ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير اطلاق اخر منها فلا يكون تعريفا ويكون له اطلاق آخر وهو ما كان مقولا على كثيرين ويسمى المنطقي له كليا وبعبارة اخري وهو ما يدل على ذات مبهممة والرجل والفرس من هذا النوع من الجنس (قوله بخلاف رجل وفرس) فان الرجل ليس اسم الجنس بالمعنيين المذكورين فلا يقيم لرجلان رجل ولا لفرسان فرس بل يقيم رجلا وفرسان فهما اسمان جنس بمعنى ما يدل على ذات مبهممة (قوله اي ما فوق النوع الواحد) اي اذا قصد الانواع المختلفة يطابق فيقيم عندي رطلان زيتين وارطال زيوتا وهذا الدافع ما قيل اذا قصد نوعين يطابق ايضا فلا وجه ليراد الانواع بصيغة الجمع (قوله قصد الانواع بالاستثناء نظر) لانه جاز ان يقصد الاشخاص لا الانواع (قوله طاب ريد جلتين) بنتج الجيم للمعد يعني خودستزيد ازروي دوشخص نشستن قيل الاعتراض الموردين قوله قيل اليس علي ما ينبغي لان المثال لا يكون مطابقا للممثل لان الكلام في التميز الذي يرفع الابهام عن مفرد مقدر مع ان المثال ما هو تميز عن النسبة فان جلسنتين يميز عن نسبة طاب الى زيد وايضا لا يكون جلسنة اسم جنس لانه اشترط فيه ان يكون مجردا عن التاء وهي موجودة فيها لاحتياج الى جواب قد سره والجواب ان جوابه على تقدير التنزل باننا لانم ان يكون المثال من لقهم الاول من التميز وايضا لانم ان يكون التاء فيها فارقة بين الجنس والوحدة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافي كونها في اسم جنس شامل للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها ويمكن الجواب عن الاول بان قوله طاب زيد جلسنتين ليس مثالا بل تظهير ولو سلم فانه ناقشة في المثال ليست من دأبهم ونقول انما ورد المثال من التميز في النسبة واشارة الى ان قصد الانواع يكون في التميز عن النسبة ايضا ويمكن الجواب عن الثاني بان وجود التاء فيها لا ينافي جنسيتها لان المراد هو تجرده عن الداء في اغلب المواد فح جاز ان يكون الداء فيه ومع ذلك يقع على القليل والكثير كالمصادر والجلسة من هذا القبيل (قوله بان المراد بانواع حصص الجنس اه) واعلم ان

الجنس اذا اضيف الي الشخص يقر له حصته الجنس مثل حيوان زيد وحيوان هـ و غيرهما ويقال له ح
شخص و فرد اعتباري واذا اضيف الى النوع مثل حيوان انسان وحيوان فرس يقال له يضم حصته الجنس
ويقال له ح نوع اعتباري واليه اشار بقوله هـ وان كانت بالخصوصيات الكلية اذ لانه باضافة الجنس الى
الشخص يحصل خصوصية يسميها شخصا وفرد اعتباريا وذلك باضافته الى النوع يحصل خصوصية اخرى
يسميها نوا اعتباريا وهذا عند المنطقيين هذا خلاصة ما ذكره مولانا عصم اقول المراد من حصص
الجنس ههنا افراد لا حصته كما هو عند المنطقيين لما عرفت ان الحصة فرد اعتباري والكلام
في الحقايق الموجودة وافراد الجنس اعم من ان يكون نوعية او شخصية فاذا عرفت هذا فدا قال
بعض الناظرين من ان قوله حصص الجنس ليس على ما ينبغي فان الحصة في المتعارف لا يطلق الا
على الفرد الذي لا تحقق له في الواقع بل ويحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع
الاضافة الى معين فهو لمصر بشيء وما سبق من كلام بعض الناظرين هو بدعيه ما ذكره مولانا عصم
(قوله اي يورد التميز على ما في الواحد) ولكن ان قصد المثنى فع يشني في غير ذلك لان يجمع
فاراد من الجمع معنا التميز وهو ضد فضلا عن ان يقع مقابلا للمفرد الذي هو بدعيه معنى ما ليس
بمثنى ولا مجموعا (قوله حيث هو ضد الواحد) وهو لفع ما يقع انه لا يجمع في مقام الافراد
بل يح يفرده فقوله ويجمع في غير ذلك ليس على ما ينبغي (قوله ثم ان كان اي المفرد المقدر انما ا)
وانما قال تاما بتنوين اذ لان المفرد المقدر يتم بهما بخلاف التميز فانه لا يتم بهما بل هو متلبس
بهما ولهذا قال او المعنى ان وجد التميز متلبسا به ولم يقل تاما فارجاع الضمير الى المفرد المقدر
اولى لتوافق الحقيقة بقرينة قوله بتنوين اذ لان الكلام ههنا في تنوين المفرد المقدر لا في
تنوين التميز ثم ارجاع الضمير الى التميز ثانيا يوافق السوق لان الضمير في قوله يفرده وقوله
كان في قوله فيفرده ان كان جنسا راجع الى التميز ثم اعلم ان الشئ لما لم يتغير لفظا كان اولاً فعلم
منه انه حمله على الناقصة لان المتبادر ان يكون ناقصة لانامة ثم في ارجاع ضميره الى التميز
حمله على التامة وحمله عليها خلاف المتبادر فلذلك اذره فلا ير ما قيل انه يصح حمله على
التامة على التقدير الاول اي ان وجد المفرد المقدر حال كونه تاما بتنوين فيكون قوله تاما
ح حالا وعلى تقدير كونه ناقصة فهو عامل في قوله بتنوين كونه خبر المكان باعتبار متعلقه و هو تاما
وانما كثر التنوين وعرف النون لتعدد انواع التنوين وعدم تعدد انواع النون ثم التنوين في قوله
بتنوين عوض عن المضاف اليه اي بالتنوين الذي في المفرد المقدر فان قيل لم يقل او بنون التشية
او الجمع ليدخل فيه الزيدون وحسنون وجوهما اجيب بان هذا ليس من تميز المفرد بل هو من تميز
ما يضاف الى الجملة والكلام ههنا في تميز المفرد لا يتم قواما الزيدون وحسنون وجوهما داخل في قوله
والا فلا فيجوز حسنو وجوه بالاضافة على قلنا لاننا نقول المراد من النون في قوله والافلا هو

النون المشابه للجمع بخلاف النون في حسنون (فوله فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز) فلما يستدعي الحكم بكون التمييز متلبسا بتموين المفرد المقدر مثلا العلاقة بين المفرد والمقدار ونين التمييز فلما قال فانه لما تم الاسم لان التمييز لا يكون الا متلبسا بتموين نفسه لا بتموين المفرد المقدر فلما اقتضى المفرد المقدر التمام بالتنوين او بانه التثنية تميزا فقال ان كان التمييز متلبسا بتموين المفرد او ببنونه التي للتثنية (قوله حوازي اشاعا كثر) انما قال هذا لرعاية ما يقابل له وهو الجواز المستفاد من قوله والافلا (قوله في نون الجمع) اراد به شبه نون الجمع لان التمييز في الجمع يرفع الابهام عن النسبة مع ان الكلام فيهما يرفع عن اللغات المذكورة الانرى ان وجودها في فرانا الربدون حسنون وجودا يرفع الابهام عن نسبة الحسن الى زيدون (قوله لتلا يلزم ضافه المضاف) وما قال بعض المتشبهين من انه يجوز اضافة المضاف باسماء المضاف اليه كما يسقط التنوين واخون حين الاضافة ليس بشيء لان المتبادر من المضاف في قولنا بان يكون بنون الجمع والاضافة هو المضاف من حيث هو مضاف فلم يضيف له يلزم اضافة المضاف ونحو اضيف بحذف المضاف اليه يلزم خلاف المفروض (قوله نعو عشر يك) فان عشرين مضاف الى غير المميز ح فان الكاف لا يصلح ان يقع تمييز لانه لا يصح ان يقيم عندي عشر يك بالغارسية نرد من است بسبت غلام كه اين بست غلام مثلا تويكي فيكون مضافا الى غير المميز فيكون معناه بالغارسية نرد من است بست تويكسر التاء يعني بست غلام تو مثلا (قوله وعشري رمضان) فان المراد منه الايام التي هي عشرين فيمكن ح مضافا الى المميز وان كان المراد منه يوم عشرين بكون مضافا الى غير المميز ح وعلى الاول يكون الاضافة بيانية وعلى الثاني يكون الاضافة بتقدير من يعني بست روز رمضان يابستم روز رمضان ولا يخفى انه لما قال وما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز ينبغي ان يكتفي بنعو عشر يك بدون ايراد عشري رمضان ويكتفي في بيانه بقوله فلم يضيف الى المميز الا ان يتقدم قولنا كما يضاف الى المميز بقوله جاز ان يضاف الى غير المميز ان يقيم قوله عشري رمضان يحتمل ان يكون مضافا الى غير المميز ايضم على تقدير كون الاضافة بتقدير من فيكون مثالا للاضافة الى غير المميز كك (قوله لكثرة الحاجة اليه) اي حاجة اضافة الاسم الثاني بنون الجمع الى غير المميز وقال مولانا عصم دليلا آخر للاضافة الى باب اسماء العدد او من قبيل مثل قولنا حسنون وجها فهو ايضا خارج مما نحن فيه لان الكلام في المميز الذي يرفع الابهام عن فوات مذكورة لاعت ذات مقدرة وينهم من دليل الفاضل المذكور انه لم يكن فائلا في الاضافة بنون الجمع على قلة كما لا يخفى (قوله لا يعم مثلا) لا يخفى ان مضافا لو كان تميزا يكون نكرة لان التمييز يكون ذكره عند الجسر بين ولولم يكن تميزا احتمل ان يكون عللا بل الثالثة علم لثلاثين يوما والا لتباس ليس الا على تقدير ان

لا يكون علما هكذا قيل (قوله انه اراد عشرين رمضان) وعلى الاول الاضافة بيانية فيكون
 الاضافة الى المميز ح وعلى الثاني الاضافة بتقدير من فيكون الاضافة ح الى غير المميز اما
 الاول فلان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فيكون رمضان بملا حظة
 اليوم به يرفع الابهام عنه بخلاف اليوم العشرين فانه لا ابهام فيه باعتبار الموضوع له كما لا يخفى
 قال مولانا عصم يجب ان يقر عشرين رمضان بالتشويين لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية
 والالف والنون المزيدان الا انه قد تقع تميزا كما فيمانحن فيه فيجب تشكيكه لوجوب تنكير
 التميز الا ان يقر مختاره ما ذهب اليه الكوفيون انتهى كلامه اقول لما كان رمضان في عشرين
 رمضان مضافا اليه لكن جره بالفتحة لكونه غير منصرف فاعطي اعراب الاضافة في غير الاضافة قال
 رمضان دون رمضان بالتشويين ومثل هذا شائع بينهم كما في عبد الله علما على ان رمضان بدون
 التشويين جاز ان يكون نكرة ايضاً بان يراد من رمضان هو المسمى به وهو يتناول ثلثين يوماً
 ويتناول ما اذا سمى له برهضان من افراد الانسان وعلى تقدير الاضافة الى غير المميز في عشرين
 رمضان جاز ان يراد به ماسمي به من افراد الانسان ولا يعلم انه اضاف الى المميز واراد من
 رمضان الايام التي هي رمضان واضاف الى غيره واراد به ماسمي له من افراد الانسان كما يقال
 هذا الشيء من فلان وقال بعض المحشين في الالتباس في هذا المثال نظر لانه في صورة اضافته
 الى التميز يكون رمضان نكرة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة انتهى كلامه اقول وان لم
 يكن فيه الالتباس باعتبار وصف التعريف والتشكيك ولكن الالتباس المعتبر بينهم هو الالتباس
 بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكتابة ايضاً وقد وجد فيه الالتباس بالاعتبارات الثلاثة جميعاً وانقلت
 ما الفرق في عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافاً الى التميز وبين ان يكون مضافاً الى غيره فانه
 يجوز ان يكون الاضافة في كليهما بيانية فان معنى الاضافة البيانية على كلاً التقديرين صحيح فالحكم
 بانه على تقدير الاضافة الى التميز يكون الاضافة بيانية وعلى تقدير الاضافة الى غيره يكون
 الاضافة بتقدير من ليس على ما ينبغي فيكون رمضان تميزاً على كلاً التقديرين لا يقال على تقدير
 اضافته الى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين لان رمضان لا يكون محمولاً على اليوم
 الواحد لان رمضان علم لثلاثين يوماً فلا يكون الاضافة بيانية ح لاننا نقول على تقدير الاضافة
 الى المميز ايضاً لا يصح صدقه على عشرين ما من ان رمضان على تقدير ان يكون مميزاً لا يكون
 علماً بل هو نكرة لان التميز عند البصر يبين لا يكون الا نكرة فيكون اهم جنس ح بل الالتباس
 المذكور ليس بان يكون رمضان نكرة كما لا يخفى قلنا الفرق بينهما بانه على تقدير الاضافة
 الى المميز يكون رمضان تميزاً عشرين لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس
 اليوم او غيره فرفع رمضان الابهام ح بانه من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته

التي غيرة فان رمضان لا يصلح ان يكون تميزا لانه لا بهام في اليوم العشرين اي في موضوع
 له العشرين فان الموضوع له في عشرين ح هو يوم عشرين لان معنى عشرين ح هو بهتم وهذا
 المقنى لا يطلق على غير اليوم عرفا واصطلاحا فمع رمضان لا يرفع الابهام المستقر عن ذات جنس
 الموضوع له لوجود الجنس وهو اليوم في عشرين مع ان التميز ليس الا انه يرفع الابهام المستقر
 عن ذات جنس الموضوع له وبما ذكرنا لا يرد ما يقيم يكون في عشرين ابهام على تقدير اضافته
 الى غيرة ايضا بان اليوم العشرين مبهم باعتبار ان اليوم العشرين من رمضان او من غيرة
 لا يقيم يلزم من كونه قدس سره ان يكون الاضافة زائدة على ثلاثة اقسام وهي الاضافة بتقدير
 من لانا نقول الاضافة بتقدير من د اخذت في الاضافة البيانية لان من المقدرة ليست الامن
 البيانية ففي الاضافة الى غير المميز يكون من البيانية مقدرة بحسب المعنى بخلاف الاضافة
 الى المميز فاعلم ما ذكرنا فاننا قد فصلنا لانه غفل عن هذا المحل كثير من ذوي العقول وقد
 رأيت كثيرا من المدرسين يقولون هذا ومثله من المحال ولم يعلموا ما يقولون (قوله ليكون
 الباب اقرب الى الاطرد) وانما قال اقرب اليه ولم يقل لا طراد الباب كما هو المتعارف لجواز
 الاضافة مع القلة فيجوز ان يقر لا طراد الساب على الوجه الكلي والقاتل ان يقول ايضا الظ
 ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراد لا اقرب اليه لان الاقرب اسم تفضيل وهو يستدعي
 المفضل عليه وهو غير ظهري هنا ويمكن الجواب بان التفضيل قد يستعمل في ادل معنى الفعل
 (قوله مبهم باعتبار الجنس) بانه من جنس الذهب او النخبة او غير هذا (قوله اكثر استعمالا)
 اي خفضه اكثر من نصبه او اراد ان خفضه اكثر من خفض القسم الاول وهو ما يكون المفرد
 المقدار مضافا الى التميز والظاهر هو الاول بقريضة قوله اكثر استعمالا فان الشيوع قريضة
 للاول والدليل الاول يفيد الاول والثاني يفيد لثاني ويحتدل افادة الدليلين معا للاول
 (قوله مع الحقة) بخلاف التنوين (قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التميز) وذا كان قاصرا
 من طابعه لم يحتج الى نصب التميز الذي يكون للتنصيص عليه فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو
 طالب التميز (قوله كان الظان يقول عن ذات مقدرة) لان الابهام الذي يستدعي التميز ليس الا
 في الذات يمكن اذا كان في الذات المذكورة فهو داخل في القسم الاول وذا كان في الذات المقدرة
 التي هي ظرف النسبة فهو من القسم الثاني (قوله لكن لما كان الابهام في ظرف) ولا يخفى انه لا فائدة
 لثبوت هذا الكلام في المقصود لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع
 اللازم يستلزم رفع المفروض كما لا يخفى الا ان يقر ايراد ابغ و أكد في المقصود لان كون الابهام
 لازما في النسبة انما يثبت من اقدمته الاولى فلذا ورد ما اعترض بان كون الابهام في ظرف
 النسبة يستلزم الابهام في النسبة لانا قد قلنا انما يثبت من اقدمته الاولى فلذا ورد ما اعترض بان كون الابهام في ظرف

رطل مع انه ليس في نسبة مندي الى الرطل ابهام وعترض ايضاً بان رفع الابهام عن النسبة لا يكون
 مستلزماً لرفع الابهام من طرفيها فانه لو قيل طاب رطل صاحبها فصاحبها يرفع الابهام في النسبة
 ولم يرفع الابهام في الطرف لانها لا يعلم ان الرطل من ابي جنس والجواب بان الابهام في طرف
 النسبة يستلزم الابهام في النسبة و رفع الابهام عنها يستلزم رفع الابهام عنه اذا كان الطرف
 مقدراً مثل طاب زيدنه ساو في المثالين المذكورين يكون الطرف مذكوراً كما لا ينبغي ويمكن
 الجواب عن الاول بارجاعه الى الشرطية اي ان كان في النسبة ابهام (قوله تنبيهها على ان مقابلة)
 اي النكتة في انه قال والثاني عن نسبة ولم يقل عن ذات مقدرة في نسبة وان كان رفع الابهام عنها
 يستلزم رفع الابهام عنه تنبيهها على ان مقابلة هذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان في القسم الاول
 يكون رفع الابهام عن الذات وفي القسم الثاني يكون رفع الابهام عن النسبة لا باعتبار عدم ذكر
 الذات في الثاني وذكرها في الاول لانه قد يكون عدم ذكرها في الاول ايضاً مثل نعم رجلاً فان
 رجلاً يرفع الابهام عن ذات مقدرة وهي الضمير في نعم هكذا قيل وفيه بحث بان الضمير فيه لان
 ان يكون مقدراً بل هو معنوي فان معنى المقدّر هو الحذف من اللفظ وهو ليس كذلك وانقلت المراد
 من الحذف منه هو عدم ذكره في اللفظ قلت فيلزم ان يكون نعم رجلاً من القسم الاول وذلك لان
 المراد من المذكورة في القسم الاول على ما سبق هو ان يكون الذات مذكورة في نظم الكلام اعم من
 ان يكون ملفوظاً ومقدراً اذ المراد من المقدرة في القسم الثاني هو ان لا يكون الذات مذكورة في
 نظم الكلام بل يفهم انها حين ان يقتصد المعنى من التركيب وقولنا نعم رجلاً من قبيل الثاني لا الاول
 (قوله وهو اسم الفاعل) اي اهم الفاعل مع فاعله لان من البين ان ما يشابه الجملة ليس اسم الناعل
 فقط ففيه مسامحة فقوله ما يرفع الابهام عن نسبة اهم الفاعل الى ضميره الرجوع الى الحوض وكذا
 البواقي (قوله والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا) وانقلت ان الطيب مصدر مضاف الى الفاعل فهو
 اذا كان داخل في ما يشابه الجملة فلا يصح مقابله بقوله او في اضافة لان التمييز الذي يرفع الابهام
 عن النسبة التي تضاف لا يكون الا في المصدر المضاف وورد هذا المثال مثالاً لها ايضاً فايراد هذا
 المثال من جملة ما يشابه الجملة ليس على ما ينبغي فاقول الشئ او المثال بطريق الاضافة
 ويمكن ايراد بغير الاضافة ايضاً بان يقرأ اعجبني طيب زيد ابا برفع الطيب وزيد معاً فيكون
 هذا مناقضة في المثال ولو سلم كونه مصدراً مضافاً كما هو الظاهر لكن فيه حتميتان احدهما هيثية
 اللفظية لظاهرة وهي الاضافة واخرها هيثية المعنوية وهي الغائية لان الضمير فاعل في المعنى
 ولكنه مضاف اليه فاما اذا كان كذلك فيعدله من الاضافة باعتبار الاول اي باعتبار ان الضمير
 مضاف اليه ويعدله من جملة ما يشابه الجملة على التقدير الثاني وهو فاعله فيكون المراد
 منها هيثية الغائية فلا اشكال فاعلم ذلك فاذا عرفت هذا فما قل به من الخاتمين اقول فيه

بجملان المراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة العامة والاضاع قوله اوفي اضافة
بل لا يصح فالتمثيل بمثل اعني طيبة ابال من يستقيم من جملة ما لا يعنى كما لا يخفى وقد اخذ
الناظر كلامه من حاشية مولانا غيب حيث قال قوله او المصدر جعله الشيخ الرضي د اخلا في شبه الجملة
ولهذا اقال لا حاجة الى قوله اوفي اضافة لكن المصدر لم يجعله من هذا القسم ولهذا اقال اوفي اضافة
وكلفه اراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة العامة وليست الاضافة كذلك
انتهى كلامه (قوله وكذا اكل ما فيه معنى لفعل) اي كل ما فيه معنى الفعل فهو يشبه الجملة قال مولانا
عصم هذه الكلمة كاذبة لان اسماء الافعال فيها معنى الفعل وليست مشابهة للجملة بل هي جملة
فان قوله اكل ما فيه معنى بعد زيد فهو جملة تم كلامه اقول يمكن ان يقال المراد ان كل ما فيه معنى
الفعل بطريق الالتزام مع الاسم افعال موضوع لمعنى الفعل وما قبل يدخل فيه ما يشمل على
النسبة الاضافية مع انه مقابل بما يضاهي الجملة ليس بشيء على ما عرفت في الحاشية السابقة
(قوله نحو حسبك زيد رجلا) اي يكفيك زيد قال مولانا عصم والاولى ان يقيم كقولك حسبك رجلا
زيد لئلا يتوهم ان رجلا تميز عن نسبة حسبك الى زيد فانه تميز عن نسبة الحسب الى الكاف اقول
هذا التوهم ليس مما يلتفت اليه على ان الاولى ايراد التمييز بعد ما صار الكلام تاما ولا يتم الكلام
الا بعد تقديم زيد على رجلا لان معناه يكفي شيئا منسوب لك فزيد بدل من شيئا او عطف بيان
له فيكون الذات المقدرة ح هو شيئا واحتمل ان يكون الذات المقدرة هي الكاف لانك اذا
قلت كفاك زيد كان هناك ابهام في ان الكافي ماذا من زيد فبقم رجلا اي الكافي منه رجوليته
ثم اظ ان يكون الكاف في حسبك خطابا لمؤنث (قوله خاص بالمنتصب عنه) بضم الميم اسم
مفعول اي الذي نصب تميز لا جله ان قلت لا يكون التمييز من زيد في طلب زيد نفسا كذلك فكيف يصح
اطلاق المنتصب عنه عليه قلت كلمة من بمعنى بعد وسيا تي تفصيله (قوله والتمييز فيه يصلح ان يكون
ما انتصب عنه) فمعنى قوله زيد طيب ابا على تقدير ان يكون التمييز لما انتصب عنه بالفارسية
زيد خوش هست از روي پدرى يعني زيد را خوش پدرى (قوله وحيث لا فرق في التمييز
بين الجملة ا) لان كل واحد منهما يرفع الابواب عن نسبة وهذا القول المدفع ما يتوهم ههنا لان في
المثال الاول يكون التمييز خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني يصلح ان يكون ما انتصب عنه وملتعلقه
فيتوهم ان في كل جملة يكون التمييز خاصا بالمنتصب وفي ما يشبه الجملة يصلح ان يكون له
ومتعلقه (قوله فكذلك قال طاب زيد ا) اي كانه مثل بفعل او شبهه متنازعا على نفسا و ابا وكذا
فيما عطف اعني ابوة (قوله بحسب المعنى) لان بحسب اللفظ عطف على قوله ابا (قوله فالنفس عين
غير اضافي) وهذا المدفع ما يقيم ان يراد خمسة امثلة لكل واحد منهما مما لا حاجة اليه بل يكفي
لكل واحد منهما ا بال واحد لانه اشار بتكثير الامثلة الى كثرة اقسام التمييز والعين هو القائم

بالذات ومعنى العرض هو القيام بالغير كالبوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضافي هو ان يكون متعلقة بالقياس الى الغير كالبوة فان تعقلها بنا لنسبة الى البنوة (قوله والاب ميم) لانه هو الذات ولكنه اضافي لان تعقله بالنسبة الى الابن (قوله عطف على قوله في جملة او ماضا ماضا) اي او عطف على قوله ماضا ماضا فان كلمة او للعطف (قوله اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة) لا يفتقر الى اشارة اليها مالا يحتاج اليه لان كون التمييز صفة مشتقة يظهر من قوله وان كان صفة اه لا نناقول نعم لكن لما كان مراد المصم من تكميل الامثلة ببيان كثره انواع التمييز في ضمن الامثلة قلنا اقال به دره فارما الاشارة المذكورة (قوله مثلا لتمييز المفرد) واعلم ان الضمير في دره ان كان مبهما فالتمييز من المفرد وان كان رجوعه الى ضمير معلوم فعن النسبة في الاضافة والضمير في دره مبهم باعتبار انه لا يعلم رجوعه الى افراد الانسان او ضميرها وقوله فارما يدل الى رجوعه الى افراد (قوله كضمير ربه رجلا) وان ضمير ربه نكرة مبهمة لان رب لا تدخل الاعلى الشكره وما قالوا ان الضمير الغائب كلمة معرفة فاراد به ضمير ربه رجلا (قوله فاريد به الخير) يا الخير المطلق (قوله فمن التفرس) والفراصة مصدر المجرد والتفرس مصدر المزيدي والاسلوب بينهم ان يقولوا ان المزيدي من وادي المحر دلا العكس الا ان التفرس لا يكون مشهورا في معرفة الادمي فلذا اقال ان الفراصة من التفرس (قوله بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه) انما اراد هذا ليصح الجزاء وهو قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه لانه لو كان نصافي المنتصب عنه يصح الشرطية ايضم مع انه لم يترتب الجزاء عليه فلو لم يقيّد مقدم الشرطية بهذا القيد ينتقض الشرطية بطاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه وكك لو لم يقيّد مقدم الشرطية الثانية بهذا القيد ينتقض بمثل طاب زيد نفسا ونفسا لانه ان الشاراد من قوله يصح هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود فيج لا يترتب الجزاء على الشرط فلذا لك ارتكب خلاف الظاهر وقال بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه وكك اراد من الامكان هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود في قوله والا فهو لمتعلقه لان معنى قوله وان لم يصح جعله اه انه وان لم يكن العدم اي عدم التمييز عن المنتصب عنه ضروريا فهو لمتعلقه فانه بطلانه جاز ان يكون نصافي لما انتصب عنه فيج لا يصح قوله فهو لمتعلقه ولذلك ابضم ان نكتب فيج خلافه وقال بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه فانما عرفت ذلك فقوله ان المتبادر من الامكان هو الا مكان الخاص فلو اراد من الامكان هو الا مكان الخاص في الشرطية الاولى لا يحتاج الى هذا التكلف لان معنى قوله يصح حانه لم يكن وجب التمييز عن المنتصب عنه ضروريا وعدم التمييز عنه فيج يصح الجزاء كما لا يشفى نعم يحتاج الى ان نكتب هذا التكلف في التنية ونوقوله والا فهو لمتعلقه لعدم صحة حمل الامكان فيه على الامكان الخاص لانه حانه لا يترتب الجزاء وهو قوله فهو لمتعلقه عليه لان معناه حانه ان لم يكن شيئا من الوجود.

والعدم ضروريا فهو متعلقه اي وجود التميز اذا كان لما انتصب عنه ليس بضروري ولا عدمه
ليس بضروري فهو متعلقه وهو بطم لانه جاز ان يكون لما انتصب عنه فاذا كان كذلك فالاحسن
ان يرتكب خلاف الظاهر في الشرطية الثانية فقط دون الاولى لانه لا حاجة الى التقييد الا في القسم
الثاني واليه اشار مولانا عصم اشارة خفية الا انه قدس سره اراد ان يكون كلمتا الشرطيتين على
وتثيرة واحدة لا يقيم لا يصح ان يراد من الامكان هو الامكان الخاص في الشرطية الاولى ايض لانه
ح يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان معناه ح ان التميز لو كان اسما جاز ان يكون لما انتصب عنه
ومتعلقه جاز ان يكون ~~متعلقه~~ متعلقه فيلزم اتحادهما وهو باطل لانه لا يصح ان يقيم ان كان هذا
انسانا فهو انسان بخلاف ما اذا كان المراد من الامكان في جانب الشرطية هو الامكان العام فانه ح يكون
الجزاء اخص من الشرط فانه جاز ان يقيم ان كان هذا حيوانا فهو انسان لانا نقول المراد
من الجواز في جانب الشرطية هو الجواز في نفس الامر اي ان كان التميز اسما جاز ان يكون لما انتصب
عنه ومتعلقه في نفس الامر واما المراد من الجواز في جانب الجزاء هو الجواز التركيبي اي جاز ان يجعل
في التركيب تميزا لما انتصب عنه مرة ومتعلقه مرة اخرى واجاب عن اصل الشبهة الشارعية بان نفسا
كما يصح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح
ان يكون متعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به ثم قال الشارح المذكور
هذا الجواب حسن بدعي قيل فيه نظر لان للنفس ثلاثة معان ذات الشئ والقوة المدركة والقوة
الحيوانية والنقص ليس الا بالمعنى الاول وهو لان يكون متعلق ما انتصب عنه وانما قلنا ان
النقص ليس الا بالمعنى الاول لان كون نفسا في طاب زيد نفسا تميزا خاصا لما انتصب عنه لا يكون الا
بان لا يكون تميزا عن المتعلق وانما يكون نفسا تميزا عن المتعلق اذا اريد من النفس القوة المدركة
او القوة الحيوانية واردة احد المعنيين من النفس خلاف ما فرض لانه فرض ان نفسا تميزا خاص
لما انتصب عنه وقيل في جواب الشارح المذكور نظر من وجه آخر بان جوابه لا يخسم مادة الشبهة
اذ لو انتصب الشرطية بمثل كفي زيد رجلا لا يكون جوابه به جوابا عنه كما لا يخفى الا ان يقيم انه
خارج عن هذا الحكم لانه في حكم تميز الصفة كما هي بقوله وان كان صفة كانت له لانه معناه
هو الكامل في الرجولية والكامل صفة مشتقة وللبعض الشارحين جواب آخر وهو قد ير معطوف
في مقدم الشرطية الاولى فالمتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ومتعلقه جاز ان يكون
له ومتعلقه واعتراض عليه بان يلزم ح اتحاد المقدم والتالي وهو غير جائز واجيب عنه بتقييد
المقدم بكونه قبل جعله تميزا او تقييدا التالي بكونه بعد جعله تميزا او اعلم ان الضمير المرفوع
في قوله لما انتصب عنه راجع الى التميز والضمير المجزور راجع الى ما ايا ان كان التميز اسما كانا
لما انتصب عنه اي اسما لما انتصب التميز عن حامله كزيد ابا فلما انتصب عنه هو ما ينسب اليه عامله

و جعله ما انتصب عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنتصبه حيث
انتصب باعتباره نسبة الفعل اليه يسمي ما انتصب عنه مجازا فالاعتبار عن المنسوب اليه بما انتصب
عنه باعتباره انه اراد بما انتصب عنه ما انتصب بسببه فان انتصاب التميز في طاب زيد ايا بسبب
زيد ايا بسبب نسبة الطيب اليه فيكون من في قوله عنه للسبب واذا كان من بمعنى بعد فلا خلافة
فيه قال مولانا عصم ويتجه على قول المصنف والا فهو متعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان
التميز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون متعلقه بلا خفاء وهذا المقام من من القى الاذ بكياؤ تم كلامه
اقول يكون لقوله والا فهو متعلقه فائدة تامة باعتبار القيد المذكور وهو قوله بعده عالم يكن
نصافي المنتصب عنه على ما عرفت تفصيله مناعلى وجه يستغني عن البيان لـ قوله لا صفة اشار
بقوله لا صفة الى ان المراد من الاسم المقابل للصفة لا الاسم المقابل للفعل والحرف لانه لو
كان المراد هو الاسم المقابل لهما فتح يدخل الاسم المقابل للصفة تنبيه مع ان التميز الذي هو صفة
لا يصدق عليه (قوله جار ان يكون متعلقه) لانه تميز عما انتصب عنه فقط كما سيأتي (قوله والاراد
بجعله له اطلاقه ا) قيل معنى المنتصب عنه بالغا رسية شي كنه منصوب ميثود تميزان
شيء بان ذلك الشيء عامل فيه ففي قولنا طاب زيد ايا ما ان يكون ما انتصب عنه هو زيد
او طاب لا سبيل الى الاول لان العامل في القسم الثاني من التميز هو الفعل وشبهه لا الاسم التام
بالاشياء المذكورة كما هو في القسم الاول منه ولا سبيل الى الثاني لانه لا يصدق عليه قوله يصح
جعله ما انتصب عنه لان المراد من جعله له هو اطلاقه عليه ولا يصح اطلاق الاب على طاب وان
كان اطلاقه على زيد صحيحا والجواب بان ما انتصب عنه هو زيد ولكن اطلاقه عليه مجازا فالمراد
ما انتصب بسببه كما عرفت آنفا وقيل المراد بما انتصب عنه بعد بان يكون كلمة عن بمعنى
بعد ايا التميز ان كان اسما يصح جعله بما انتصب عنه بعد فيصدق على ايا في طاب زيد ايا انه
منسوب بعد زيد فيكون زيد ما انتصب عنه بهذا المعنى (قوله بان يكون تميزا يرفع الابهام
عنه) ان قلت ان التميز في القسم الثاني منه لا يرفع الابهام منه بل يرفع الابهام عن النسبة في
الجملة قلت فيه مسامحة والمراد انه يرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب عنه (قوله
بحسب القرائن والاحوال) فانه اذا قيل ان زيدا اب حسن فهو قرينة على ان ابا في طاب
زيد ايا تميز عن زيد في اقل ان لزب ابا حسنا فهو قرينة على ان ابا فيه تميز عن
متعلقه (قوله ان يكون تارة تميزا عن زيد) لا يقال لا يكون ابا تميزا عن زيد
بل هو تميز من متعلقه فقط لانه فرد من التميز الذي يرفع الابهام من ذات مقدر
اي طاب شيء منسوب الى زيد وهو متعلقه لانا نقول ان الشيء المنسوب اليه كما يجوز
ان يكون متعلق زيد كذلك يجوز ان يكون نفس زيد فمعنى قولنا ان ابا تميز من زيد انه

تميز من شئ متحقق في ضمن زيد ومعنى انه تميز عن متعلقه انه تميز من شئ متحقق في ضمن متعلقه فلا اشكال (قوله فهو متعلق زيد) فان ابوة في طاب زيد ابوة متعلقه لانه وفي كون الابوة تميزا عن متعلقه خاصة خفاء وذلك لان تميز النسبة اما ان يكون صفة او اما والصفة مخصوصة بما انتصب عنه والاصح على قسمين قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بان يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه ويريد برجوعه اليه ان يكون عنه وقسم يكون التميز معني قائما به فالاول مثل طاب زيد ايا والثاني مثل طاب زيد ابوة والتمييز في القسم الاول يجوز ان يكون للمنسوب اليه ويجوز ان يكون له متعلقه يعني يجوز في المثال الاول ان يكون زيد هو الاب وان يكون من توالده وفي المثال الثاني يجوز ان يكون الابوة ابوة من تولده منه وكون العلم والدار من متعلقاته خاصة مما لا يخفى (قوله وهو الذات المدركة) لا يقيم على تقدير ان يكون تميز لما انتصب عنه ايضم يكون كونه عن الذات المدركة وهي الشئ المنسوب الى زيد فما الفرق بينهما ؟ يا نقول نعم لكن قد عرفت ان الذات المدركة هي الشئ المنسوب الى زيد قد يكون نفس زيد وقد يكون متعلقه فعلى التقدير الاول يكون ذلك الشئ نفس زيد وعلى التقدير الثاني يكون متعلقه وهو مغاير لزيد بالذات (قوله اي فيما جاز ان يكون اه) وانما اختار في ارجاع الضمير هذا ولم يقل اي في الصورتين ودما ما انتصب عنه ومتعلقه سواء كان يصلح لما انتصب عنه او لا كما اخبره الشارحون وهو الظاهر لانه لما زاد قيما وقال بعد ما لم يكن نصا في المنتصب منه فيتوهم ان ما هو نفس فيما انتصب عنه كان خارجا عن قوله فيهما فلما في ذلك التوهم اختار في ارجاعه ما يفيد التفصيل وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان الضمير فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحقيقه يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا ثم كلامه ولا يخفى ان التوهم المذكور لا يزول بل يدون التفصيل المذكور في ارجاع ضمير فيهما فلا يصح ان يقيم برفع التوهم على تقدير حمل قوله فيهما على المتبادر لا بل التوهم المذكور ليس الا على تقدير حمل على المتبادر كما لا يخفى (قوله سواء كانت) اي الوحدة والاثني والجمعية (قوله او المعنى في نفسه) اي سواء كانت موافقة نفس ما انتصب او موافقة المعنى الذي هو في نفس ما انتصب عنه اذا اردت اياه فقط اي اذا اردت ان يكون له اب واحد (قوله اذا اردت ابا واجدا له) والمراد بالاجداد ما فوق الواحد فيشتمل الاثنى (قوله فعلى كل من التقديرين) وهما كانت الموافقة لما انتصب عنه وبمعنى كان في نفسه (قوله لا اذا كان التمييز جنسا) اي يطابق التمييز في جميع الاوقات والوقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفردح كلعلم والابوة فانك اذا اردت المعلم من حيث هو فلم لا يطابق ذلك اذا اردت الابوة من حيث هي الابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع

المختلفة فم يُسمى ان كان المراد مثني ويجمع ان كان جمعا (قوله الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الا نواع) والمراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات النوعية او الشخصية كما عرفت فلم يتعرض ههنا اكتفاء بما سبق آنفا فلا يرد ما ذكره مولانا من اسناد النسيان على الشئ المدقق الفصيح حيث قال هذا ينافي ما سبق منه ان تشنية الجنس وجمعه لا يخص قصه الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بجمل الانواع ما يشد الافراد ما عجب نصيانه من قريب بيانه ثم كلامه (قوله من حيث امتيازاتها النوعية) فم يفرد لامحالة (قوله من كل من الزيد بن وزيد نوع آخر) كلمة من المبيان وقوله نوع آخر خبر ان (قوله وان كان التمييز صفة مشتقة) اعلم ان التمييز عن النسبة ان كان صفة يكون ما انتصب عنه ويكون مطابقا له اما الاول فلان الصفة لابد فيها من ضمير راجع اليها ما انتصب عنه ويكون التمييز له لا متعلقه واما الثاني فلان تشنية الصفة وجمعها لا يستلزم ضمير مستتر فيها الراجع اليها ما انتصب عنه واذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفرد او جيب ان يكون الضمير العائد اليه مفردا ويجب ان يكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها ويلزم من ذلك مطابقة التمييز لما انتصب عنه في الافراد ومكانا في التشنية والجمع فتقول له درزيد فارسانه درالزيدين فارسين وهه درزيدين فارسين وقال قوم هو حال والمعنى عندهم هو التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف وذلك لانه لا يخلو ما ان يكون حالا مقيدة او موكدة وكلاما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك له دره فارسان لم يرد به الامح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول له دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك له دره عالما واما الموكدة فلان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت له دره لكان محتملا للفروسية وغيره فبدل ما ذكرنا على انتفاء الحال المقيدة والموكدة واذا بطلنا ثبت التمييز ثم اعلم ان قوله له دره كلام معناه التعجب واغرب اذا عظموه الشئ غاية الاعظام اضافة الى الله تعالى ايننا بان ههنا الشئ لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى ولذا في الاصل مصدر در اللبن يدر در او قيل المراد بالدر هو الخير فانهم كانوا يعتقدون ان اللبن منشاء خير لانه من غالب اقواتهم (قوله او ماوله به) نحو كفى زيدا رجلا فالرجل ماول بالكامل في الرجولية والحال صفة فيكون رجلا في حكم الصفة فالتمديد كفى شئ منسوب الى زيد وهو الكمال في الرجولية او الشئ المقدر هو الكافي من زيد ماذا فيقال رجلا اي الكافي الرجولية (قوله والمذكور اولي بموصوفيته) فيكون ما انتصب عنه المذكور بخلاف متعلقه (قوله ولا يَحتمل) اي لا يحتمل ان يكون الوالد والداه اي لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الاولوية كما لا يحتمل ان يكون زيدا في ضرب زيدا

فأعلا مع ملاحظة المنعولية و يحتمل ان يكون قوله يحتمل على صيغة المجهول اي لا يعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة الاولوية فلا يردح ان قوله اولئ يدل على جواز كون الصفة بمتعلقه وقوله لا يحتمل يدل على عدمه فبينهما نذاف (قوله الواو بمعنى مع) وهي تنفيذ مشاركة ما بعد ما لا خبر كان من حيث انه فاعل معنى اقول الواو بمعنى مع اذا دل بمشاركة ما بعد ما لمعمول الفعل ومعموله في الشرط وهو الصفة خبر كان مع ان الضمير الذي في قوله مع مطابقتها فاعل فانتفى بالمشاركة ح فلا بد من ناول خبره بالفاعل بحسب المبنى فان خبره فيهما نحن فيه فاعل معنى لان الصفة الواقعة في الجزاء فاعل والظان ان يكون الصفة الماخوذة من قوله وطبقه هي الصفة الواقعة في الشرط لا في الجزاء وانكاسا متعديتين لان الواقع في الجزاء انما يكون مرتبا على ما وقع في الشرط على ان كلام الشئ يحتمل كون المفعول معه مشاركا بالصفة التي في الجزاء وهي فاعل كانت فظهر مما ذكر ما حذف ما ذكره مولانا عصم من ان الواو بمعنى مع والابق مفعول معه صاحبته فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه والتعجب ان المجمع جعل المفعول معه صاحبته خبر كان فاعل جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه يتأويل ببيت اللام فاحتجج الى ادلة الصحة جعل الخبر فاعلا معنى وهذا اوهن من بيت المنكسوت فاعل في المندعي بما هو واحد الى الشبهات انتهى كلامه (قوله مع ما انتهت اياه) وهو اشارة الى ان المصدر يحتمل ان يكون مضافا الى الفاعل وهو ضمير اياه نانه عبارة عن الضمير في طبقه فانه صار منفصلا بسبب وقوع الفاصل بينهما اي بين المصدر والضمير وقوله او مطابقتها اياه اشارة الى ان المصدر مضاف الى المفعول وجعله أصلا بالتقدير مع ان كون المصدر مضافا الى المفعول اولى من كون المصدر مضافا الى الفاعل غير ظاهر بل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قيل ويجوز ارجاع الضمير على التقديرين اي الصفة لان ثانيتهما غير حقيقي وكل ثانيتهما كذلك يجوز ذلك كبره ونايته لان الكلام في الصفة لانه قال كانت الصفة صفة له فهو يقتضي تعليله (قوله والواو والمعطف على خبر كانت) في قوله كانت الصفة صفة له (قوله الاتفاق) اي اتفاق الصفة لما انتصب عنه في الافراد والثنائية اه (قوله لكونها حاملة) اي لكون الصفة حاملة للضمير الذي هو راجع الى ما انتصب عنه فلا بد من الاتفاق بينهما (قوله واحتملت الصفة المذكورة الحال) وقد عرفت ما فيه آنفا فتذكر (قوله عز من قائل) ويترجم بالله قويا وتوانا است از هيثيه گويند گي يا انكه وي كم يا بست از هيثيه گويند گي (قوله يؤيد التميز) ان قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد بتمييز الحال كذا ذكره مولانا عصم اقول لا لم ان زيادة من تنصيص على ان المراد هو التمييز حتى يؤيد زيادتها احتمال الحال بل زيادتها تنصيص على انه تمييز فع لا يؤيد زيادتها جنسها كونه حالا (قوله وايضاً مقتضى المدح بالفروسيه) في ما ذهب جعله تمييزا لان

المقصد المباح وهو حاصل ح (قوله لاحال الفروسية) اي لا يكون المقصود مدحه بالغروسية في حال
 الغروسية اي في زيادتها اذ قد يمدح حال الغروسية بغيرها من الصفات كما في قولنا حسن
 زيد قائما فان من البين انه ليس المقصد في قوله مدحه فارصا مدحه بالقيام ففيه لم يمدح بغير
 الغروسية من الصفات فلم يكن المقصد من هذا التركيب مدحه بالغروسية وهذا في الحقيقة قياس
 استثنائي امتدل فيه من رفع الثاني على رفع المقدم بانه لو كان المقصد مدحه بالغروسية فلا بد
 ان يمدح حال الغروسية بغيرها من الصفات وليس كذلك فلم يكن المقصد مدحه بالغروسية حال
 الغروسية (قوله اذا كان امما ناما بالاتفاق) لا يخفى ان التمييز الذي يكون عامله اسما ما
 يتنوين او نون التثنية او الجمع لا يكون الا في القسم الاول من التمييز والاعامل فيه اسم جامد فاذا
 كان كذلك فلا يرد ما قال مولانا عصم من انه يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او
 المفعول فانه يتقدم ح على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى
 ان يقول ولا يتقدم لتمييز على عامله اذا كان من ذات مذكورة بالاتفاق انتهى كلامه (قوله
 لكونه من حيث المعنى فاعلا) اولان الغرض من التمييز هو البيان بعد الاجمال ليكون او وقع لكن
 البيان بمن البياضية لا يمنع من التقدم كذا قيل (قوله اي طاب ابوه) وانما يكون تقديره
 كذلك اذا كان قوله ابانه يميزا عن متعلق زيد واما اذا كان تمييزا عن نفسه يكون تقديره طاب
 ابو عمرو وهو زيد ولكن لما كان الظاهر ان يكون تمييزا عن المتعلق فقال اي طاب ابوه
 (قوله او فاعلا له اذا جعلته لازما) معناه ان ما قالوا ان التمييز عن النسبة فاعل او مفعول هو
 انه فاعل او مفعول للمفعول نفسه او اذا جعلته متعديا او لازما (قوله اي انفجرت عبونا) فهو
 فاعل ح ولو قيل فجره هيونها فهو مفعول ح لكن بلا جعله لازما (قوله امتلاء الاناء ماء) لانه
 لا يمتلي الماء من الاناء بل يمتلي الاناء منه بخلاف قولنا ملاء الماء (قوله فكنا ما هو بمعني
 الفاعل) لا يقيم هذا لوصح يلزم عدم جواز زيد ضرب لان المبتدأ فيه معنى الفاعل لان الضمير
 في ضرب فاعل والامناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة لانا نقول لانم كونه في معنى
 الفاعل لان كل ما هو فاعل بحسب المعنى فهو فاعل بحسب اللفظ ايض كعكسه ولهذا قال في
 تعريف الفاعل وقدم عليه (قوله لما فصد المتكلم اسناد لا متلاء الى بعض متعلقات الاناء)
 اي الشيء المنسوب الى الاناء وهو الماء ولو كان ذلك اسنادا على هبيل التجوز لابي
 اسناد لا متلاء حقيقة الى الاناء لا الى الماء (قوله وفناره) اي فرضه عطف على قوله
 قصد والحاصل ان اسناد الفعل الى الفاعل الحقيقي غير لازم فان من هو اصل السنة والجماعة
 يعلم ان المنسب الحقيقي هو الله تع في قواهم انبت الربيع البقلة يغنى رويانيمه بهار صبرة را
 مع ان الربيع لم ينبت البقلة بل المنبت هو الله تع ولكن لما كان انبت في هذا الوقت اسند

الانبات اليه فجعلوه فاعلا لا ثبت فح يصح ان يقال الماء في قواني امتشئ ماء الاناء فاعلا باعتبار ان الماء سبب لامتلاء الاناء فيجوز اسناد الفعل الى بعض متعلقات الاناء مجازا بقريضة انه سبب لامتلائه ومراده من البحث المذكور ان مذكر القوم من ان التمييز فاعل اذا جعلته متعديا بما لا يحتاج اليه لان الفاعل الحقيقي كما لا يتقدم على الفعل كلك الفاعل المجازي فلا يتقدم مامو في معنى الفاعل حقيقيا او مجازيا فلا حاجة الى جعل التمييز في معنى الفاعل ان يجعل الفعل متعديا فظنوا ما ذكرناه في مذكرنا من اننا علمنا من انه ليس بالبحث وارد الان سبب وجوب تأخير التمييز عن الفعل كونه فاعلا حقيقيا لورد الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالارد انما هو ظاهر لما خفي من الوجه ثم كلامه (قوله فاعلا في قوله في قصدك هو التجارة) فالمراد منه هو الشيء المنسوب الى زيد وهو التجارة كما في قوله تع فما ربحت تجارتهم ثم لما لم يكن اسناد الفعل الى المفعول المجازي فلهذا في المفعول المتعدي الى اللازم في قوله فجرنا الارض ميونها ولم يقل وفجرنا ميونها لان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى المفعول وكون العيون مفعولا مجازيا ظم لانها بالعمل يتفجر بنفسها (قوله اليه حقيقة) لان الرابع في الحقيقة ليس الا زيد ولكن اسنادها اليها مجاز لانها سبب للربح (قوله وبهذا ايند فعاه) اي بما ذكر من التعميم وهو كونه فاعلا للمفعول بنفسه او فاعلا له اذا جعلته لا رما او اذا جعلته متعديا وجار ان يشار به الى ما ذكر في قوله وبهذا بحث اه (قوله خلا فالمازني والمبرد اه) فيل في عبارة المصنف لان المراد من الفعل في قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اما الفعل الصريح فقط او الاعم من الفعل الصريح وغيره وان كان الاول فح لا يكون محل خلا فهما الا الفعل الصريح فح كيف يصح قوله وعلى اسم الفاعل والمفعول اي على ان اسم الفاعل والمفعول يشار كانه في عدم تقدم التمييز عليهما على الاصح مع مخالفة المازني والمبرد فيهما وان كان الداني فح يكون محل الخلاف الفعل الصريح وغيره بحيث يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل فح كيف يصح قوله بخلاف الصفة المشبهة لعدم خلا فهما في الصفة المشبهة اه هذا خلاصة ما ذكره مولانا عصم قول ويمكن الجواب بان مرادهما ان ما ذهب اليه اصح المذكورين من عدم تقدم التمييز على الفعل الصريح وغيره مطلقا ليس على ما ينبغي بل لا يتقدم اذا كان العامل غير الفعل الصريح وغير اسم الفاعل والمفعول لضعفهما في العمل واما اذا كان العامل فعلا صريحا واسم الفاعل او المفعول يتقدم التمييز عليهما لقوتها في العمل فاشار الشما ذكره هنا الى القصور الذي في عبارة المتن لان الظاهر من قوله خلا فالمازني والمبرد وهو انه كان خلا فهما في العمل مطلقا انه ليس كذلك (قوله نثار الى قوة العامل) الذي هو الفعل الصريح واسم الفاعل والمفعول فلما جاء في نثارهما قوة العامل وعدم قوته فخر قابين العوامل واخذ منها ما هو قوي في العمل وجوزا

تقدم عليه واما من ذهب الى المذهب الاصح فيكون في نظره عدم تقدمه عليه لاجل انه فاعل في معناه فلم يفرقوا بين التوابع (قوله لضعفها في العمل) اي لضعف صفة المشبهة واسم التفضيل وما فيه معنى الفعل في العدل واما المصدر فلانه في قوة ان مع الفعل فان الضرب في قوة ان يضرب فلا يتقدم ما في حيزان على ان (قوله وتمسكهما) باسم المفعول واعلم ان الاستفهام فيه للانكار وقوله تجوز بمعنى تترك وملحق اسم الحبيبة والالف فيها المتانين وقوله ماكاد بمعنى ما قرب والواو فيه الحال (قوله على تقدمه) اي تمسكهما به على تقدمه برأيي يكون تطيب صفة المونث فان الضمير فيه راجع الى ملحق اي وماكاد تطيب ملحق بالفراق حبيبتها نفسها (قوله لتذكير) هلته لقوله فانه ح في كاد ضمير الشأن اي يكون الضمير كاد هو مرجع لعدم صحة ارجاعه الى ملحق وان قلت لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الحبيب اي وماكاد حبيبتها يطيب ملحق بفراق حبيبتها نفسها قلت لا يكون للكلام ربط صحيح على انه ينبغي ان يكون الضمير في كاد وهو اسم والضمير في الخبر وهو تطيب الى امر واحد (قوله عن نسبة تطيب اليها) لا يتم هذا البيت يكون تمسكا على تقدم التمييز على الفعل الصريح فقط وما يتمسك به على تقدمه على اسم التفاعل والمفعول لا نقول انهما يشاركان مع الفعل الصريح في قوة العمل اذا تقدم عليه يتقدم عليهما ايضم (قوله فلا تمسك) اي على تقدير نذكير الضمير في يطيب فلا تمسك به لعدم تقدم التمييز على العامل ح لان العامل ح هو كاد والحبيب فاعله فهو مقدم ح والحادث ان نفسا يحتمل ان يكون تمييزا من نسبة كاد اليه على تقدير نذكير الضمير في يطيب ويحتمل ان يكون تمييزا من نسبة تطيب اليها على تقدير نذكير الضمير في يطيب فلا تمسك ح لانه اما يكون تمسكا اذا كان نفسا نصافي كونها تمييزا من نسبة تطيب اليها وقيل الرواية الصحيحة وماكاد نفسي فلا تمسك ويمكن ان يتم ايضم ان المراد بعدم تقدم التمييز على العامل كما هو المذهب الاصح في غير ضرورة الشعر والتقدم في الشعر لضرورة (قوله هذا الوجه) بانه يصلح ان يقع تمسكا لانه جازا رجاع الضمير المونث الي المذكر باعتبار تاويله بالنفس فجازا رجاع الضمير في تطيب بصيغة المونث الى الحبيب بتاويل النفس لانه نفس من النفوس فيكون نفسا ح ايضم تمييزا من نسبة كاد الى الحبيب ولغايل ان يقول على تقدير نذكير الضمير في يطيب ايضم يحتمل ان يكون راجعا الى ملحق بتاويل الشخص لانها شخص من الاشخاص فجازا ان يكون نفسا تمييزا من نسبة تطيب الى ملحق على تقدير نذكير الضمير في يطيب ايضم فح كيف يصح قوله واما على تقدير نذكير الضمير فضمير كاد الحبيب اه ويمكن الجواب بان وجه تخصيص ما ذكره بتانيث الضمير لا يستلزم كبره ان النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص فانه ليس بذكر فيها واهل قال معنى البيت وماكاد نفس الحبيب (قوله اذا لمعني وماكادت) وهذا بيان حال المعنى والا يكون الضمير في كاد الى لفظ الحبيب والضمير في تطيب

الى الحبيب باعتبار الخفى اى وما كاد الحبيب نفسا تطيب نفسه بفراقه (قوله غير قاده) اى مضر
 في التمسك اذ بناء تمسكهما على الذم الذي يقبله الطبع السليم فالظن ان يكون الضمير في يطيب
 على تقدير تانيته راجعا الى ملهى فقوله غير قاده في التمسك في ذيل التفرع (قوله ولما كان
 معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج) فقوله الغير المحتاج صفة لقوله معلومية وقوله كافية خبر كان وهذا
 القول دفع اعتراض لا يخفى وايضا هو اعتراض على المصم فانه قال في شرحه انه الم اعرف المستثنى
 المطلق الشامل لهما لا متناع تعريفه بحيث يطلق له على كل واحد منهما علمية لان المستثنى
 ليس مشترك معنويا بين قسميه بل مشترك لفظيا كلفظ العين والمراد منه بيان الموضوع له بان يطلق
 لفظ العين على هذا وذاك وماهية كل واحد منهما مغايرة لماهية الاخر فان ماهية المتصل هي المخرج
 وماهية المنقطع هي مير المخرج فيمتنع اجتماعهما فلا يتصور تعريف واحد شاملا لهما مع ان قوله ولما
 كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى المطلق فتقرير اعتراضه
 بان المستثنى مشترك معنوي ويمكن ان يعرف بحيث يشمل لهما بان المستثنى هو المذكور
 بعد الاواخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا كما وقع التعريف بهذا الوجه في الرضي فعلم التعريف
 قبل التقسيم لاجل اننا نحتاج الى التعريف بل يكفي للتقسيم المعلومية بهذا الوجه فعلى المصم
 ان يصحح كلامه في شرحه على هذا الوجه لا بما ذكره فيه واعتراض على المصم بان التباين بين
 الماهيتين لا يستلزم عدم اجتماع تعريفهما لانه جازن يكون لهما قدر مشترك كما ان الانسان ماهية
 مغايرة للفرس مع انه يكون بينهما قدر مشترك وهو الحيوان الماشي وفيما نحن فيه كل بان المستثنى
 المطلق هو المذكور بعد الاواخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فانه شامل للم متصل والمنقطع معا
 ويمكن ان يقال مراد المصم من عدم امكان التعريف الشامل لهما هو التعريف الذي وقع حدا
 تاما وهو ليس كذلك لعدم اشتماله على جميع اجزاء الحد التام فتدبر واعتراض عليه ايضاً بانه اذا لم
 يكن للمستثنى المطلق وجود في ضمن التعريف فكيف يعد له من المنصوبات واجيب بانه عدم هذا
 العموم المجاز وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى منها وعموم المجاز هو ان يراد من اللفظ معنى عاما
 لم يكن هذا معناه (قوله لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤه عليه) اى على كل
 واحد منهما بخصوصه الا بعد معرفة كل واحد منهما بخصوصه والمراد انه لا يمكن اجراؤه عليه
 على وجه البصيرة الا بعد معرفته على وجه البصيرة فان المعرفة على وجه البصيرة انما يكون
 بالتعريف فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحشين ومحصله ان المراد من المعرفة في قوله الا بعد
 معرفته ذو المعرفة بالتعريف والمعرفة المطلق وان كان الاول فالدليل في حيوان المنع وان كان الثاني
 فمسلم لكن الدليل غير مثبت للمدعى لان المدعى هو التعريف لكل منهما (قوله اى الاسم
 الذي اخرج) اشار به الى ان الالف واللام في اسم المفعول بمعنى الموصول واسم المفعول بمعنى

الفعل المجهول (قوله من متعدد جزئياته) بان يكون المتعدد الذي هو المستثنى منه كلياً
 كاحد فان كل شيء هو فرد له والمتعدد الأجزاء هو الذي كان المستثنى منه جزئياً حقيقياً كالعبد
 في قولنا اشترى العبد الانصفه وهو اي المستثنى اعم من ان يكون اقل من المستثنى منه واكثر
 منه او مساوياً له ومهما اشكال مشهور وهو ان زيد اتي جاءني القوم الا زيدا اتم داخل في القوم
 او خارج عنه وعلى الثاني يلزم اخراج شيء وهو خارج عنه وهو بطلان اخراج شيء من فرع
 وخواه فيه ويلزم ايضاً خلاف الاجماع لان القوم حكموا بكخوله فيه في المستثنى المتصل فانك
 لو قلت علي عشرة الادرها كان الدهرم داخل في العشرة وعلى الاول يلزم التناقض الصريح
 فكيف يقع في كلام الله تعالى كلام العقلاء واجيب عنه بان المستثنى وهو زيد اخرج من النسبة التي
 لا يكون متعلق الاذعان والقبول فاخرج عنها اولاً ثم حكم بالمجيئة فيكون الاستثناء متبذراً
 من النسبة متقدماً على الحكم فلا تناقض لان النسبة التي هي ليست متعلق الاذعان
 والقبول ليست بصادقة ولا كاذبة مع ان التناقض يستلزم الصدق والكذب وهما يستلزمان
 الحكم وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولاً المجيء الى القوم على احتمال ان يكون
 الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض
 الاخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب انما يكون بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلاً
 بجاء القوم نقرر السلب بالقياس الى زيد وتقرر الايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى
 الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المستثنى المنقطع تشريك لم
 يكن هناك اخراج واجيب عنه بوجه اخر بان المستثنى يكون مخرجاً من المراد لا من الحكم فاذا
 قلنا جاء القوم يعلم في بادى النظر انه كان المراد مجيء المجموع فالاستثناء يدل على انه ليس
 المراد هذا فاخرج اولاً من المراد ثم حكم بالمجيئة نعم يلزم التناقض على تقدير اخراجه عن المراد
 بعد الحكم به وهو ليس بتناقض لانه يستلزم الصدق والكذب وهما يستلزمان عيان الحكم مع انه
 مخرج من المراد لا من الحكم فيكون الجواب باختيار الاول (قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظاً
 اي ملفوظاً او سوائه كان المستثنى لفظاً ونقلاً يراد به ان القوم الا زيد فاشار بقوله ملفوظاً الى
 ان المصدر بمعنى المفعول ويكون فيه ضمير راجع الى اسم كان وهو قوله ذلك المتعدد وقوله لفظاً
 خيرة وكذا لك قوله تقدير اقل لا حاجة الى قيد المتعدد اذا لاخراج لا يكون الا من متعدد لكنه ذكره
 بيان التفصيل بالا غير الصفة واخواتها وقوله غير الصفة بيان للواقع لئلا يفتل عنه واخواتها
 خلا وعدا وما خلا وما عدا وغيره وبيد فتح الباء ومكون الياء وهو احترام من ما استثنى عنهم زيد
 او اخرج منهم زيد وذلك امر اصطلاحى ولا مناقشة فيه ولا محتمل ان يكون غير الصفة احترام
 مما وقع بعد الا للصفة فابه معرب باعراب الموصوف ثم ان قلت ان ضمير راجع الى المستثنى

وما بعد الا الصفة ليس مستثنى قلت يمكن ارجاع الضمير الى ما هو بعد الا واخواتها فلا احتراز
على هذا التقدير (قوله بعد الا واخواتها) ولا يقع المستثنى المنقطع الا بعد الا وغيره ويبدى هكذا قالوا
(قوله حيث علم) وهو لدفع ما يقال ان المستثنى المطلق غير من كور فيما سبق فكيف يصح ارجاع
الضمير اليه (قوله ينظرن له) على صيغة المجهول بمعنى العلم والضمير في قوله له راجع الى المستثنى
المطلق (قوله لتلاين هل عنه) اي عدم دخول الواقع بعد الا التي للصفة في المستثنى ويفهم منه
انه لو لم يورد قوله غير الصفة فيتموه المبتدئ على وجوب نصبه بعد الا مطلقا سواء كانت
للصفة اولاً (قوله اي ليس بنفي ولا نهي) اي ان لم يكن في اوله شيئاً منها فيكون غير الموجب
هو الذي كان في اوله واحد منها لان نقيض السلب الكلي هو الايجاب الجزئي هذا هو المعنى
الاصطلاحي للموجب (قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب) وانما وجب نصبه اذا كان
بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلاً والتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه واما في غير موجب فلا يلزم ذلك لجواز تكرير اصل العامل بترك
النفي العارض (قوله ولا حاجة هنا الى قيد اخر) دفع شبهة تقريرها ان القول بان المستثنى
اذا كان بعد الا في الكلام موجب فهو منصوب على الاستثناء غير صحيح لان قولاً فرأت الا يوم
كذا يكون المستثنى منه بعد الا في كلام موجب مع ان المستثنى منه غير منصوب على الاستثناء
بل منصوب على الظرفية لانه منصوب قبل دخولها فلا بد من التقييد بان كان الكلام اليه حسب
تاماليخرج نحو قرأت الا يوم كذا عن هذا الحكم ومحصل الجواب انه لا حاجة الى هذا التقييد لاجل
ما ذكر لان الكلام هنا في كون المستثنى منصوباً مطلقاً سواء كان منصوباً على الاستثناء وعلى
الظرفية او غيرهما بدليل قوله او كان بعد خلا وعد لان المستثنى بعد ما منصوب على التمدد فيكون له
لا على الاستثناء فعلم مما ذكرنا ان قوله لان الكلام في كونه اليه دليل لقوله ولا حاجة اليه وقوله
قانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء دليل لخروج نحو قوله قرأت الا يوم كذا على
نقد يراعتبار قيد كور فالمتعرض كانه اراد بقوله فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
ان نحو قرأت الا يوم كذا من قبيل المستثنى المفرغ فينبغي ان يكون داخل في المسئلة لا تية
فما علم ذلك (قوله وهو ان يكون الكلام موجب تاماً) الكلام التام اصطلاحاً في باب الاستثناء ما فصره
بقوله بان يكون اليه والكلام الناقص اصطلاحاً في هذا الباب ما يقابل له (قوله فانه منصوب على الظرفية)
لا يقيم لم لا يجوز ان يكون منصوباً على الاستثناء والظرفية معاً لاننا نقل الدليل على كونه منصوباً
على الظرفية كونه منصوباً قبل دخول الالف فانه يظن منه ان نصبه بعد دخولها انضم للظرفية
لان دلائل النسيو ظنية على انه يلزم توارد العلتين على معمول واحد شصبي (قوله انما هو
الاخراج من مرقى الا) فانه مفعول مائم يسم فاعله فيكون مفعولاً لا يقال على نقد يراعتبار

قيد المذكور كما يخرج اليوم في مثل قرئ الا يوم كك يخرج اليوم في نحو قرأت الا يوم
 كذا الا نأقول قد عرفت المراد من الكلام فالمراد ان المستثنى منصوب مطلقا اذا كان بعد الا في
 كلام موجب تام او لا فيكون هذا القيد لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا كما لا يخفى (قوله او معنى
 الفعل) وقد عرفت معنى الفعل كما في مالك وزيد اي ما تصنع (قوله لانه) اي المستثنى شيء
 يتعلق به والضمير في له راجع الى المستثنى وكلمة ما عبارة عن المستثنى منه والضمير في
 قوله اليه راجع اليه (قوله احدا) اي الفعل او معناه واعتراض المص على كلام البصر يبين
 بانه منقوض بقولنا القوم اخوتك الا زيد فان المستثنى فيه منصوب مع ان نصبه ليس بالفعل
 ولا معناه لعدم وجود الفعل ولا معناه فيه ويمكن ان يقر ان الش اورد كلام البصر يبين ولم
 يلحظت الى نقض المص لانه كون التركيب المذكور من الفصحاء غير مسلم عنده بل هو من مصنوعات
 ويمكن ان يقال ايض في الاخوة معنى الفعل وهو الانتساب بالاخوة (قوله او مقدما مطلق
 على قوله بعد الا) وفيه بحث وهو انه لا يفهم ح من العبارة ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا مع
 ان انتصابه مشروط به كما ذكره بقوله والعامل في نصب المستثنى اء وكلف في قوله او منقطعا
 فانتصابه فيه ايض مشروط بكونه بعد الا والا يلزم ان يكون المستثنى بعد غير منصوبا في قولنا
 ما جاءني القوم غير زيد وفي قولنا وما جاءني القوم غير حمار مع انه مجرور فيهما وجوبا فلا بد
 ان يعطف قوله منقطعا على قوله في كلام موجب حتى يكون قوله بعد الا معتبرا فيه الا ان يقر
 المستثنى الذي بعد غير مذكور بعد ذلك فهو مستثنى عن هذا الحكم ويمكن تقدير الكلام بعبارة
 اخرى بان يقال قوله في كلام موجب خبر كان وقوله بعد الا متعلق بكسر اللام بهذا الخبر وقوله
 مقدما عطفا على قوله في كلام موجب فانه اذا عطفت شيء على الخبر الذي كان قيده مقدما عليه
 يكون القيد ح مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه فالصحيح ان المتعلق بكسر اللام على المتعلق
 بفتح اللام اشارة الى ذلك فيكون قوله بعد الا معتبرا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا بخلاف ما اذا
 كان قيد الخبر موخر عنه فانه جائز ان يعتبر له في المعطوف وان لا يعتبر فيه فاذا كان كك ففي عطفا
 الشم نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في المثالين المذكورين الا ان يقال ذكر الشيء
 فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما عرفت فنامل قال مولانا عصم نبيه الشم ايض على ان هذا الحكم
 في المنقطع يقتدر الى تقيده بكونه بعد الاحيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او
 مقدما نكلامه اقول كيف يصح اسناد الغفلة اليه فانه افاد هذا الحكم في قوله او مقدما في ضمن
 المثال وايض لا يحتاج الى تقييده بكونه بعد الا في المنقطع ايض بعد ما ذكره اولان نصب المستثنى
 انما يكون بتوسط الا وهو ظم وايض انما لا بد عطفه بقوله في كلام اذا لم يصرح بعد ما قال انه عطفا
 على قوله بعد الا الى ما ذكره بقوله ان نصب المستثنى انما يكون بتوسط الاحيث قال والعامل

في نصب المستثنى إذا كان منصوباً على الاستثناء (قوله على المستثنى منه) وقوله منه مفعول
 ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير راجع إلى اللام والموصول (قوله لا متناع تقديماً للبدل)
 فإنه لا وجه لرفعه إلا أن يكون بدلاً من المستثنى منه (قوله في الأكثر) متعلق بمنصوب
 هو ملحوظ في الكلام (قوله فإنهم فبإل) علة الأكثرية (قوله فإن أكثرهم) فهو إذا كان منصوباً
 عند أهل الحجاز فيكون منصوباً عند أكثر النحاة أيضاً فإن أكثرهم ذهبوا إلى لغة الحجاز (قوله
 مطلقاً) سواء كان من جنس المستثنى منه أولاً (قوله إذ لا يتصور فيه إلا) فإنه إذا كان الحمار مثلاً
 بدلاً عن القوم على تقدير الرفع في قولنا ما جاءني القوم الأحمار لا يكون ذلك إلا بدلاً للعاطف
 مع أن المستثنى المنقطع لا يصدر إلا بطريق الروية والفتانة والروية هي الفكر والتأمل والغائبة
 بالفارسية زبركي (قوله قبله اسم يضح) سواء كان ذلك الاسم متعدداً والمتعدد ما ذكره
 الشم أو غيره مثل ما جاءني زيد إلا عمرو (قوله لا عاصم اليوم) أعلم أن قوله عاصم اليوم
 يكون مستثنى منه وقوله من رحم مستثنى ولا يضح حذف العاصم لأن حذف اسم لا التي لنفي
 الجنس لا يثبت في كلامهم ولكن يضح حذف خبره أي لا عاصم اليوم موجود فلا يكون المستثنى
 هو من رحم أي من رحمه الله وهو ماحوم داخل في المستثنى منه فإن المعصوم لا يدخل في العاصم
 فإن العاصم هو الله تعالى والضمير البارز في قوله من رحمه الله راجع إلى من وهو عبارة عن حضرة
 نوح عليه السلام ومن نابعه يعني نبيست نگاه دارنده از طوفان نوح اموزان از خدای مگر آن
 کسی که رحمت کرده است الله نع آنکس را که از معصوم است و نگاه داشته شده است از طوفان
 وأعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن المستثنى متصل بان العاصم بمعنى المعصوم كما في قوله تعالى
 من ماء دافق وهو بمعنى ما فوق وقال بعضهم إن العاصم صفة النسبة بمعنى ذو عصمه كما أن
 الضارب بمعنى ذو ضرب وقال بعضهم إن من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى وقال بعضهم المضاف
 محذوف والتقدير ما رحمة من رحم أو مكان من رحم أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مكان من
 رحمه الله تعالى من المؤمنين وهو السفينة (قوله جاوزة) فيكون على متعدداً بنفسه (قوله وقد ينصب)
 أي خلا معنى جاوز فيكون متعدداً لأن جاوز متعد فكذا ما هو بمعنى (قوله أو يحذف من)
 ويتعدى إلى المفعول بحذف من ويوصل الفعل إلى المفعول فتعدي بنفسه لأن الفعل
 المتعدي بحرف الجر إذا حذف حرف الجر ويوصل الفعل إلى مفعوله فتعدي بنفسه ويهـ
 هذا الحذف إيصالاً (قوله هي أم الباب) أي أم باب الاستثناء لأنها موضوعة للاستثناء وماعداً
 ليس موضوعة له بل هو موضوع لها لآخر فإن غير موضوعة لموضوعان للمعربة ومغلا موضوع
 للمخلو وعدا موضوع للمجازاة فإنها استعملت في الاستثناء بضرب من الجذاسة (قوله إلى اسم
 المفاعل منه) أي من الفعل المتقدم لأن الفعل يدل على ما حبه (قوله أو إلى بمعنى مطلق من

المستثنى منه) أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد واحد من أفراد المستثنى منه بحيث يصح الاستثناء ولهذا قال مطلق فإنه يحتمل الابعاض لأن مجاوزة البعض للمعين لا يستلزم المطلق ولا تنال العبارة عليها ولا يصح أن يكون فاعلها ضمير راجعا إلى نفس المستثنى منه لأن إرجاع ضمير المفرد إلى الجمع غير جائز ومراده أن الضمير راجع إلى بعض منكر للاستغراق في الإيجاب كما في علمته نفسا أي كل نفس (قوله والتقدير جاءني القوم هذا) إذا قيل هذا أي كذا كان معناه انتفى عني كذا إذا قلت جاء القوم هذا مجيئهم زيد كان معناه انتفى المجيء منه وإذا قلت هذا الجائي زيد أو بعضهم زيد كان معناه انتفى الجائي أو البعض عن زيد بمعنى أن ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم وهو زيد وإذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فإذا قيل جاء القوم خلا زيد كان معناه انتفى المجيء عن زيد أو انتفى الجائي أو البعض أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه من زيد (قوله وهذا) أي خلا هذا مع الفاعل والمفعول في محل النصب ملئ الحالية من المستثنى منه (قوله ليكون اقبحه بالآلة) وذلك لأن قد من خواص الفعل فإذا لم يكن معها قد فيكونان حرفا الجر والا يضم حرف فيكونان ج شبه بالآلة التي هي الأصل في باب الاستثناء (قوله لانهما فعلا ماضيان) عدم امتناع بنفسه وخلا بعد الإيصال بخلاف من والمستثنى بعد ماضيا مفعول (قوله تقديره خلوزيد) بضم الخاء وسكون اللام وقوله وعدو زيد مر وفتح العين وسكون الدال قيل أن الفعل إذا كان مسندا إلى الضمير المستتر فهو إذا صار مأولا بمصدر يصير مؤلا بمصدر والمضاف إلى الفاعل لا بالمصدر والمضاف إلى المفعول وفيما نعت فيه يكون مضافا إلى المفعول لأن زيد مفعول لهما فالأولى أن يقر خلوه زيد وعدو زيد أي خلوه مجيئهم أو الجائي منهم أو خلوه بعض منهم زيد على أن الضمير راجع إلى المجيء أو الجائي أو البعض (قوله بالنصب على الظرفية) وهو أن يكون قبله لفظ الوقت مقدرا (قوله وقت خلوهم) المراد هو خلوه بعضهم بأن يكون الضمير راجعا إلى بعض من المستثنى منه وعلى تقدير قوله وخلوه مجيئهم يكون الضمير راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم وبقي احتمال آخر لم يذكر وهو أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه إلا أن يقر أولا أن الشئ لو لم يستوف جميع الأقسام لا بأس به وذلك لأن كلمة أو في قوله وفاعلها ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أو إلى اسم مانعة الخلوفين أن يكون جميع الأقسام مجتمعا في بعض المراد دون بعض الآخر وعبارته لا تأتي عنه وثانیا أنه هكذا قال مولانا عصم أقول في قوله وقت خلوههم أي وقت خلوههم جميع الأقسام وكذا في قوله وقت مجاوزتهم أي وقت خلوههم جميع الأقسام ولم يبق شيء من الاحتمالات المذكورة لأن قوله وقت خلوههم يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى بعض منهم وهو ظاهرا فإما بال بعض المستثنى من أن قوله وقت خلوههم

على تقدير ارجاع الضمير الى المستثنى منه وقوله وقت خلوص مجيئهم : على تقدير ارجاع الضمير
الى مصدر الفعل المتقدم وجازان يكون الضمير واحداً الى اهم الفاعل من الفعل المتقدم او الى
بعض مطلق من المستثنى منه والشك لم يتعرض على هذا في الاحتمالين ليس بشيء كما لا يخفى
(قوله و وقت مجاوزتهم) اي مجاوزة بعض منهم او مجاوزة الجائي منهم وهذا تفسير قوله وماعدا
همرو الان هذا بمعنى جاوز متعدي بنفسه كما عرفت فما قال بعض المحشين من ان قوله وقت
مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم همرو امثل قوله وقت خلوصهم او خلوص مجيئهم في التعرض على
الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين الآخرين ليس بشيء ايضاً كما لا يخفى وقوله
او مجاوزة مجيئهم اشارة الى ان الضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم (قوله اي جاوزا
خاليا بعضهم) اي بعض منهم او بعض الجائي منهم وكذلك مجاوزا بعضهم اي مجاوزا بعض
منهم او بعض الجائي منهم فيكون المصدر وهو المجاوزة بمعنى اهم الفاعل وهو المجاوز
فلاقسام المذكورة باسرها فما قال بعض المحشين من ان هذا احتمال اخر وهو حاء وخاليا
الجائي منهم او مجاوزا الجائي منهم ليس بشيء كما مر غير مرة (قوله وكذا المستثنى منصوب) ولم
يقبل وجوباً كما يقتضيه السوق اكتفاء بقوله وانما يكون النصب بعد هاء (قوله او الى
بعض من المستثنى منه مطلقاً) غير مختص بفرد من افراد المستثنى منه حتى سمح الاستثناء
كما عرفت وانه لم يتعرض الى ارجاع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الواجب اليه الذي
هو زيد مثلاً لا يجوز ان يقع خبرا عن المصدر في الكلام المثبت لان في هذا ما لا يليق
بغلاف ما اذا كان الكلام منفيًا كما فيمان نحن فيه فيكون ذلك لانه لا مانع للمسلم من ان ما التعرض
اليه بتقدير المصدر المذكور لا يستلزم خروج المستثنى منه وذلك لان نفي زيد عن المجيء
لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه ولهذا لم يتعرض الشك الى ارجاع الضمير الى المصدر نعم
لوجبه لزيد اهـ فالايد المعنى فيكون التقدير ليس المجيء محض زيد يفيد المطلوب لكنه تكلف
لفظاً ومعنى كذا اقل (قوله لا يستعمل هذه الافعال) اي ما خلا وما عدا وليس ولا يكون لا يستعمل
في المستثنى المفرغ ولا في غير المستثنى المتصل من اقسام الاستثناء فجاء استعمالها في غير الاستثناء
فيصح ان يقيم ليس زيد قائماً ولا يكون همرو قائماً لان الحصر اضافي لا حقيقي على ما اشرنا اليه
(قوله وهي لا يتصرف فيها) بان يقيم ام يمين او كان او كائنا او يقيم ليست او يقيم يخلو
ويعدو ويجعل لهما الاستثناء فلا تستعمل في موضع لا يكون مثلاً غير مثلاً ما كان وام يكن اهـ (قوله
النصب على الاستثناء) ويضعف الاستثناء في نحو لا اله الا الله من حيث انه يؤذم وجهاً مستنفاً وهو
الابدال من اللفظ لانه اذا كان بدلاً من اله فيكون المبدل منه في حكم التثنية فيصير لا اله وهو
ممتنع وان قلت اذا كان الاستثناء فيه ضميراً فيجب ان يرفع ما بعده لانه يعمل الاعلى كلامه

غير وهو غير جائز لانه لا بد في ذلك من كون الانبا بعة لجمع منكور غير محصور وهذا الشرط منتفص فيه لان الـ ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا قلنا قد يحمل الاعلى كلمة غير بدون هذا الشرط ايضاً واليه اشار الشارح فيما بعد بقوله غالباً (قوله حال من الضمير المجرور) فانه راجع الى المستثنى ووقوع الجار والمجرور حالا انما يكون باعتبار متعلقه وهو واقعا وقوله في محل اشارة الى ان كلمة ما عبارة عنه فقوله بعد الاحترار عما اذا اء وما قيل ان الشرح جعل قوله فيما بعد الاحترار الضمير المجرور وجاز ان يكون بدلا من قوله فيه بدل البعض عن الكل ليس على ما ينبغي لان المقصود ههنا بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدال منه في حكم التنكية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه فتح يكون قوله فيما بعد الاظر فاما متعلقا لقوله يجوز او يختار على سبيل التنازع ولا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد قوله فيما بعد بكل من الفعلين كما هو المناسب ولك ان يجعل قوله فيما بعد الاعلى نقديير النسخ التي فيها لفظة فيه متعلقا بقوله يختار وحيث يكون قوله في كلام غير مراد بمتعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان حوازي النصب في المستثنى هو لادل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع في اختيار المبدال (قوله وحال انه قد ذكرنا) اشار به الى انه ايضاً حال من الضمير المجرور المذكور بنقد ير لفظة قد فلا ضمير في انه راجع الى المستثنى منه فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا ايضاً كس الامر ايضاً ما هو من المتقضى ان قيل هذا يشكل بنحو ما جاء في احاديث كذا جالساً الا زيد احيث لم يكن البديل ح اختار ابلح يختار لنصب ويجوز البديل وكذا يشكل بنحو ما قام النور الا زيد في جواب من قال اقام القوم الا زيد ا فان النصب فيه او الى لي طابق الجواب السؤال لوجوب النصب في السؤال والجواب من الاول بان الحكم المذكور فيهما اذا لم يكن بين المستثنى والمستثنى منه واسطة وعن الثاني بانه فيما اذا لم يكن جوابا لكلام نص من الاستفهام (قوله ولم يشترط) كما اشترط في وجوب نصب المستثنى ان يكون منقطعا ومقدما على المستثنى منه (قوله لان حكمهما قد علم) معناه ان حكمهما علم بان المستثنى في الصورتين منصوب وجوبا في الابرد ما قيل هذا لوصح فينبغي ان لا يذكر قوله فيما بعد الا وقوله في كلام غير موجب لان حكمهما قد علم ايضاً ليس بشيء كما لا يخفى (قوله على البدلية التي بدل البعض من الكل فان قليل بدل من الكل وفي فعلوه وقليل من الجماعة منها ومن نوع البديل في الاستثناء هو انتفاء ضمير المبدال منه لانه لا يستثناء المتعلق يغني عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فلا حاجة الى ضمير كما هو في امثال المذكور فلا حاجة الى ان يقر ما فعلوه الا قليل والا قليلا منهم (قوله بان نصب) اي اراد النصب على سبيل المشاكلة فلا بد انه لا يحتاج الى ايراد قوله بالنصب لان ايراده لدفع توهم الرفع والجور فلما يكون في آخره الف فلا يتوهم ذلك (قوله انما هو بسبب التشبيه بالمفعولية) ودواطة الا لا بالاصالة بل

بالتشبيه فقلوبه بوامطة الاعطاف على قوله بسبب التشبيه (قواه و غراب لبدال بالاصالة) وهي واقعة
في مقابلة التشبيه لافي مقابلة التبعية اي اعراب لبدال بالاصالة اي لا بسبب التشبيه بالمفعول
فلا يرد ان اعراب البديل ليس بالاصالة بل بتبعية المستثنى منه (قوله ويعرب على حسب العوامل)
واعترض بان المراد بالعامل اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه وان كان الثاني فيشكل
بنحو ما مررت الابرز لك فانه معرب بعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه وان كان الاول فلا معنى
للتقديم الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور لان جميع المستثنى معرب بعامل نفسه
هواء كان المستثنى منه فيه مذكور او لا واجيب بان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويكون
لزيد في مررت الابرز جر الفظا ونصبا محليا وعامل جره هو الجاء التي كانت دخلت في المستثنى منه
ولكن حذف من المستثنى منه وانتقل عامله الى المستثنى وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الجاء
وقيل بتوسط الا وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه ويمكن الجواب بان المراد بالعامل اعم
من ان يكون عامل المستثنى او المستثنى منه فالقصد انه يرفع ان كان العامل رافعا وينصب ان كان
ناصبا ويجوز ان كان جار او ان قلت فيه نظر لان عامل المستثنى وهو المجرور به في مررت الا
بزيد وهو غير الحار في المستثنى منه شخصا قلت انهما متحدان نوعا وان نفاير اشخصا (قوله
لانه فرغ له العامل اه) اي لان المستثنى فرغ لاجله العامل عن العمل في المستثنى منه ظاهرا بان
تعمل في المستثنى ونما قلنا ظاهرا لان ما هو عامل في المستثنى فهو عامل في المستثنى منه المحذوف
ايضه ويمكن ان يقال ان هذا المستثنى يختص باسم المفعول لانه فرغ له عن المستثنى منه ظاهرا
وعلى هذا المفعول وصفا للمستثنى بحال متعلقه وبحال المستثنى هو العامل وح لا يكره ان المراد
بالمفعول المفعول له وانما قلنا ظاهرا لان المستثنى دخل في المستثنى منه المحذوف حقيقة (قوله فالمراد
بالمفعول المفعول له) فالعامل مفعول والمستثنى مفعول له والمستثنى منه المفعول منه (قوله اي
والحال) فهو حال من الضمير في قوله يعرب فانه مفعول ما لم يسم فاعله وجاز ان يكون الواو
للعطف لا للحال بان يكون معطوفا على المستثنى منه وقوله غير الموجب على غير مذكور ويحتمل
ان يكون الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب
جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم
المعنى مع عدم الذكر في الموجب فيصح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف
واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى عن فحوى الكلام اي لا يعرب على حسب التوجيهات
في الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى (قوله ليفيد) اي ليفيد الكلام اوليفيد
المستثنى ويحتمل ان يكون فاعله هو المثل في قوله مثل ما ضربني اه واعلم انه اراء
بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد هو كون المستثنى معربا على حسب العوامل في هذه

الدلالة متحققة في غير الموجب وغير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل
قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقضي متعدد اولما لم يكن قرينة خصوص اي خصوص جماعة
جائئة فحمل على العام وليس لها اي لارادة العام وقرينته معارض فتعين المراد واما الثاني فلان
الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فهي
تعارض بقرينة العام فلم يتعين المراد ح نعم اذا استقام المعنى بقي قرينة العام بلا معارض
ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل
في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد فاذا عرفت هذا
فلا يرد ما قيل لم لا يجوز جواز الموجب عند قيام القرينة على الخصوص كما ينقم في جواب من
قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاء بني الاباك لاننا لم ندم الجواز على ذلك الاعتبار
بل هو جائز ح لانه راجع في صورة الاستقامة ولذا قال الشا او يكون هناك قرينة حاله على
ان المراد اولا يرد ايضاً ما قيل لم لا يجوز ان يكون نحو ما جاءني الازيد على وجه المبالغة
في الغلو اي غلو جمع كثير غاية الغلو كما في قولهم واخنت اهل الشرك حتى انه * تخانتك النطف
التي لم تخلق * لانا نقول ايضاً لاننا لم ندم الجواز على ذلك الاعتبار لانه راجع ح في صورة
الاستقامة ايضاً ولا يرد ايضاً ما قيل ان ارادة اصل المعنى متحقق في الايجاب والنفي على العموم
والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحو الا ترى انه
يجوز بحرام المسك ولقيت العنتاء والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي
ان يجوز نحو جاءني الازيد بجعله معرباً على حسب العوامل لاننا نقول قد عرفت انه اراد
بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي المتفنية ح على ما عرفت وجهه واذا نظرت في كلام
الشا فضلاً في الجواب عن التشبهة لا يرد ما ذكرناه ايضاً فتأمل (قوله الا ان يستقيم المعنى) قيل
لا بحث للنحوي من استقامة المعنى وليس وظيفته النحوي الا بيان الحقيقات التركيبية وان كان
ذلك مستلزماً لاستقامة المعنى فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله واجيب بان هذا
البحث يرجع مآلاً الى ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب
فانه قليل لقلية استقامة المعنى فيه اذا عرّب المستثنى كك والبحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفته الفن (قوله كل حيوان يحرك فيه الاهل اه) وقيل الاسفل قيد واقعي اذا الملك
لا يكون في غير الاسفل ثم لا يخفى ان هذا المثال مجرد ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وقيل
وقع مثل ذلك في كلام القوم حيث قال مولانا فخر الدليل في شرحه المختصر وشارح الوقاية
في قوله والولي العصبة على ترتيبهم اي على ترتيبهم في الارث والحجب اي يقدم الجزء كالابن
وابن الابن فهذا التمثيل مجرد ترتيب الاصباغ مع ان الكلام فيمن صلع وليا منهم والجزء

لا يمكن ان يكون ولي الصغير والصغيرة فلظهوره لم يتعرض الشئ المذكور به فلا يرد ما قال بعض
المحشيين من ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كون المستثنى منه مفرغا مع ان الكلام فيه
(قوله لظهوره لا يريد ان كل ما في ايام الدنيا) اي من اول ايام الدنيا الى اخره لانه يستلزم
ان يكون زيد مثلا موجودا في جميع الازمان من الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته
هي الظهور والبداهة ويمكن ان يقال لم لا يجوز ان يكون المراد انه قرأت في جميع عهري من الايام الا
يوم كذا في جميع ايام الدنيا وهذا المعنى مستقيم الا ان في الاستقامة محل تامل (قوله نحو
مات الا زيد) وما خلق الا بشر فينبغي ان يشترط في غير الموجب ان يضم استقامة المعنى لانهما
سيان في الاستقامة وعدمهما (قوله واجيب بان) هذا جواب عن الشبهة الاولى (قوله على
العموم) اي على تقدير عموم المستثنى منه وقوله في النفي عكسه اي في غير الموجب يكون
الغالب استقامة المعنى وانما استثنى الاقل الذي في الموجب لانه المراد ههنا لانه داخل
تحت قوله ويعرب على حسب العوامل ولم يستثن الاقل الذي في غير الموجب لعدم احتياج
اليه لعدم دخوله تحت الحكم لانه غير مستقيم المعنى فمح لا يرد ما قيل انه استثنى الاقل الذي
في الموجب فلم يستثن الاقل الذي في غير الموجب (قوله لان اشتراكه) دليل لقوله وفي
النفي عكسه وقوله واما اشتراكهما في نعلق الخ دليل في الحقيقة لقوله والغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم فاننا اذا قلنا ما ضربني الا زيد فان جميع افراد الجنس مشترك في
انتفاء تعلق الفعل الذي هو الضرب بهذا الافراد ومخالفة واحد منها في ذلك الا انتفاءها بخلاف
الايجاب ولم يفرق بين الجنس والخواص فلهذا قال في جميع افراد الجنس ولم يقل في افراد النوع
كما هو الظاهر (قوله كما في المثال المذكور) وهو ما ضربني الا زيد (قوله وبيان الفرق) وهو جواب عن
الشبهة الثانية (قوله مقطوع) اي دخول المستثنى في بعض معين عن المستثنى منه وقوله
دخوله في مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مقطوع وقوله الاولى اي في المثال الاول وهو قرأت الا يوم كذا
(قوله كما ذ قيل من ضربك من القوم) فالقرينة هو السؤال (قوله لم يجوز ما زال زيد الاعمال) لانه
لو كان جائزا يلزم تحقق المشروط بدون الشرط لانهم قد سبق من كون المستثنى المفرغ في كلام موجب
مشروط باستقامة المعنى وهي منتقاة ههنا لدخول جميع الصفات فيه غير صفات العلم لان من
الصفات هو الصفات المتناهية كالسواد والبياض والقيام والقعود والحركة والصفة وغيرها
فلو كان فيه جميع الصفات يلزم اجتماع الخقيضين (قوله اذ معنى ما زال ثبت) لان ما باللفظ
وفي زال معنى انفي كما يكون في انفك وفيما انفك وفي روح بكسر الراء وفيما روح معنى النفي
قال مجتد المحشي مولانا عفا الله عنهما ان يقال اذ معنى ما زال ثبت دائما لان ما زال لا يستدري
ثبوت الخبر الاسم لكن البداهة لا يلح غير مفيد للمعنى لان كون النفي انما لا يفيد الامور ما يدل

على ثبت فقط لا بمعنى ثبت دائما ثم قال مولانا المذكور الا ان يقع معنى قوله لا نفي
 في اثبات هو ان نفي لنفي يفيد دوام الاثبات ثم قال ولكن في افادة نفي النفي دوام
 ثبات بحيث معناه انه في حيز المنع انتهى حاصل كلامه اقول قال الشافعي بحكم الحال ان النفي
 هو بلا قاطع اي بلا قاطع النفي فاذا كان كذلك فنفي النفي يستلزم دوام الثبوت واستمراره
 ل مولانا مع قوله ثبت بقيد الدوام اي الاثبات يفيد الدوام ويظهر ذلك من كتب اللمعة معناه
 قال مجد المحشي الا ظهر ان يقال اذ معنى ما زال ثبت دائما ليس على ما ينبغي اقول
 به مفهوم ما من كتب اللغة في حيز المنع ثم قال مولانا عصم ولو سلم ان لا يكون الثبات مفيد للدوام
 ان ما زال فهنا بمعنى دائما وذلك لان معنى ما زال وقع زوال فمعنى ما زال لم يقع زوال
 ولما زال في قوله لم يقع زوال نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم فيفيد انه ثبت زيد
 دائما انتهى كلامه وهذا الكلام الغاضل المذكور لزيد مولانا عطف بقوله وفي افادة نفي
 نفي دوام الاثبات بحيث اقول فيه بحكم اما اولافان العموم حاصل على وجه الكمال لحصوله
 من وجهين احدهما العموم الحاصل من نفي النفي والاخر عموم النكرة التي في سياق النفي
 كون العموم مطلقا يستلزم الدوام في حيز المنع ونقلت نكرار العموم يستلزم بالغة فاللدوام
 اصل منها قلت فيه نظر ايضاً واماناً نينا فاننا لانم كون زال بمعنى وقع زوال فمعنى ما زال
 يقع زوال بل معنى زال في ما زال زيدا الا ما انه وقع زوال زيد فمعنى ما زال فيه انه لم يقع
 زال زيد فلا يكون زوال نكرة حتى يفيد العموم على ان افادة قرينة العموم ايضاً مما
 لا يل تحته كما عرفت ثم لك ان تتوجه المنع المذكور على التفریع وهو قوله فيكون المعنى ثبت
 دائما اقول في دفع الشبهة بان ما زال الاستمرار والدوام اي استمرار ثبوت خبر ما لا صحتها
 ابين في محله وخبره محذوف اي ما زال زيد على جميع الصفات اي ثبت زيد على الصفات كلها
 عالما فاذا كان للاستمرار والدوام فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات الا على صفة
 لم فقوله معنى ما زال ثبت يكون المراد منه الثبوت على سبيل الدوام والدليل يكون
 بتا اللمعة لان المراد ان هذا نفي النفي اثبات لم ير لنفي النفي مطلقا اثبات حتى كانت المقدمة
 بنوعة (قوله لان نفي النفي اثبات) اي مستلزم للاثبات لانه عينه لان تصور نفي النفي
 توقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف على تصور النفي وانما يكون عين الاثبات
 كان تصور الاثبات موقوفا على تصور النفي وليس كذلك وقال مولانا عصم ان نفي النفي اثبات
 اعرف لاني اللمعة (قوله المراد كل من يتصوره) وبترجم له مركس كه متصور بودا زويا
 ن از اشنايان توزد ند مرا مگر زيد مرانزد (قوله واذا نعت بالبدل) اقول لما كان الكلام
 بـ اعرابه المستثنى فبين اول اعرابه وجوباً ثم بين اعرابه جوازاً ثم اعرابه على حسب العوامل

فمح لا يبرؤ ما ذكره مولانا عصم حيث قال ولا ينفي ان هذه المسئلة من تنمة اختيار البديل فينبغي
ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل انتهى كلامه ثم انه اذا عذر البديل
على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو خمسة عشر درهما لك الادرم فان خمسة عشر له محل
قريب هو انصب ويدخل عليه ما ذكره في الكتاب في حمل على محله البعيد وهو الرفع (قوله
فعلى الموضع اي يتحمل) وفي كلام بعض الشارحين فيحمل على الموضع فاخر المتعلق ههنا لا فائدة المحصر
او تنبيه على جواز تلخيرها ولقائل ان يقول ان ناخيرها لا يصح لا فائدة المحصر لانه جاز انصب
بالاستثناء ايض وان كان البديل مختارا فيوافق بما ذكره سابقا بقوله ويجوز فيه انصب ويختار
البديل اه والجواب ان المراد من الجواز في قوله ويجوز فيه اه هو الجواز بلا ضعف وهذا انصب
ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ اده (قوله عملا بالمختار على قدر الامكان) وقد سبق
انه يجوز انصب ويختار البديل في المستثنى ولا يقتدر البديل بمحرد تعذر البديل من اللفظ
فانه يمكن ان يبدل من المحل عملا بالمختار بقدر الامكان (قوله على موضع احد) فانه مرفوع
بالفاعلية محلا (قوله فمرفوع محمول على محل احد) لانه مبتداء تخصص بالعموم قيل يجوز
ان يكون مرفوعا بانه كان بدلا من الضمير المستكن في الطرف اي الضمير المستكن في
قوله فيها فانه فاعل له راجع الى احد والقول بانه حاز ان يكون منصوبا على الاستثناء
ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ احد (قوله على محل شيئا) الاول لانه مرفوع
على انه خبر المبتداء (قوله ولا يخفى انه لو جعل اه) وبتواضع على قوله اما وصفه به
وقيل اوله يوصف بقوله لا يعباء به يصح ان التثوين في شيء الماني جاز ان يكون
للتحقير اي شيء حقير فان نسوين التنكير للتحقير وقيل اما وصفه به املا يتوهم استثناء
المشيئ عن نفسه وعلى هذا يندفع قوله ولا يخفى كما لا ينبغي (قوله كان ادق والدق) اما
الاول فلزيادة التوجه والتأمل في دراهم امانه فعدم الاحتياج الى قوله لا يعباء به
(قوله لانتقاص النفي بالا) وقيل لوزن من الاشارة في نية يلزم زبانا في الشخص وهو
غير جائز فانها لا تدخل الاعلى الكلامي ونداء كسمة من بالا منه فافدة لان الاخفش جواز
دخول من الزايدة في الموجب كقولنا وقد كان من مدار (قوله لانه لنا كبد النفي) اي نفي مجرورها
صواء باشرت له اوله نحو ما جاءني من رجل وامرأة (قوله الامر بالنصب) لا يقال على
نقد ير البديل لا يجوز انصب فيه لان اعراب البديل يكون مثل اعراب المبدل منه مع ان اعراب
البديل هو انصب واعراب المبدل منه الفتح لا يقول اعرابه يكون مثل اعراب المبدل منه
او في حكم اعرابه وههنا كك لان اعرابهما معا بسبب العامل ولهذا قال لان فتمتته شبيهة اه (قوله
كلت) اي حقيقة او حكما والاول على مذهب من قال ان البديل بتكرير العامل حقيقة فقولنا

صلب زيد ثوبه في التقدير صلب زيد سلب ثوبه و الثاني على من ذهب من قال ان العامل في المثال
 منه هو العامل في البديل و اشار اليه بقوله حقيقة اذالم يكن البديل اه (قوله وما ولا لا تقدر ان لاحقيقة
 اذالم يكن البديل الا بتكرير العامل) و ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبديل مقدار و هو ما ير
 التوابع يكون العامل في المتبوع و اعتبر سر اية حكم المتبوع فيه و بعضهم الى ان البديل والمعطوف
 كساير التوابع ف اشار الى المذهبين (قوله ولا حكما اذا اكتفى اه) ابا نقدير الحكمي اذا اكتفى اه
 وكك قوله اذالم يكن البديل الا اه اي نقدير الحقيقي اذالم يكن البديل اه (قوله حال كونهما) فهو
 حال عن الضمير المستكن في قوله يقدر ان فانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله يقدر ان و يحتمل
 ان يكون قوله عاملتين تميزا و يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا لقوله يقدر ان بتضمين معنى
 الجعل اي ما ولا لا تجعلان ما ملتين (قوله بعد اه) وفي بعض النسخ بعد ما اي بعد الا (قوله لا هما
 هم لالتفني) يعني ان النفي علة حملهما على ليس وان اي حمل ما على ليس وحمل لا على ان
 فان ما مشبهة بليس ولا لنفي الجنس مشبهة لان فاذا كان النفي علة حملهما على ليس وان في
 العمل او جزء للعلة فعلى كلا التقديرين . لمزم من انتفاء النفي انتفاء عملهما لان انتفاء العلة
 مطلقا سواء كانت تامة او ناقصة يستلزم انتفاء المعلول ثم ان حمل لا على ان لاجل ان لا للمبالغة
 في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات فيكون من قبيل حمل النقيض على
 النقيض (قوله وهو الفعلية) لان معنى ليس في الاصل ما كان بدايل لحوق علامات الافعال عليه
 نحو ليست و لست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فحكمه حكم ما كان و ان لم يبق فيه معنى
 الكون و هو قد ينتقض عليه و يبقى عمله نحو ما كان زيد الا دائما لبقاء معنى الكون بهذا (قوله
 بفتح السين وكسر ها) قيل الكسر في صوي مع القصر والفتح في صواء بالما مشهوران (قوله لكونه
 مضافا اليه) علة لكون المستثنى مجرورا بعد ما (قوله وبعد حاشا في الاكثر) لا يقر ايراد بعد
 مستدرك بل ينبغي تركه لطلب الاختصار في المتن لا نأقول ايراد تنبيه على ان قوله في
 الاكثر متعلق بقوله حاشا فقط و غير صواء و صوى (قوله لكونها حرف جر) وقد جاء بعدها
 النصب كذا في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي واسمع دعائي حاشا الشيطان والدليل على حرفيتها
 دخول ياء المتكلم بدون نون الوقاية مثل حاشا يانه اذالم يكن حرف فيكون فعلا لانه ام يقل
 احك بكونها اسما و قال في المبنيات ان ياء المتكلم اذا لحقت اخر الفعل تدخل نون الوقاية عليه
 لتقي اخر الفعل عن الكسر الذي مواخت الجرم مثل جاءني و ضربني فلمو كان حاشا فعلا فلا بد من النون
 هذه لحوق ياء المتكلم و ليس كك و لقائل ان يقول ان اخر حاشا يامن من الكسر بسبب الالف
 فجاز دخول ياء المتكلم عليها لان الحاق النون ليس الا ليامن اخره عن الكسر وهذا الا من حاصل
 بالالف الا ان يقال الحكم جار في جميع الافعال مطلقا لاطراد الباب (قوله بصرية المستثنى) بفتح

التاء وسكون الباء بنقطة التختانية بمعنى بري شدن وپاك شدن وفي بعض النسخ تنزيه
يالنون والياء اي تنزيه المستثنى عما نسب اليه وهو الفعل واعلم ان حاشا اذا عمل في
الاستثناء وغيره فمعناه التنزيه اي تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر (قوله اني برأه الله
من ضرب عمر) فالضمير في حاشا راجع الى الله تعالى وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل حال
وصاحب الحال هو زيد وضافة الضرب الى عمر ومن قبيل اضافة المصدر الى المفعول اي عن
ضرب زيد عمر او يترجم زدند قوم عمر را در حالي كه بري گردانيد الله تعالى زيد را از ديدن زيد
عمر را يعني زيد الذي من جملة القوم لم يضرب عمر اقبل ارجاع الضمير في حاشا الى
مصدر الفعل المذكور اظهر اي بري الضرب عنه نفسه اي نفس الضرب اي لم يقع الضرب
منه وقد جعل الله فاعلا له ولم لم يجعل المتكلم فاعلا اي بري المتكلم عن ضرب عمر وانقلت
انما لم يجعل فاعله المتكلم لان بر اصفة الغائب فيجب ان يكون فاعله ايضاً غائباً قلت لتأويل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون برامثل ليس ولا يكون فانه شاغ بينهما ايرادهما مفردا حالة
الاستثناء وان كان الاستثناء من الجماعة المخصوصة فجاز ان يكون في صيغة برء ايضاً كذلك بان
شاغ ايراده بصيغة الماضي وان كان المقصود المتكلم وفيه اي في قول القائل نظر لا يخفى وذلك
لان ليس ولا يكون وان كان مفردين لكن الضمير فيهما راجع الى بعض من الجماعة او الى الجائي
منهم كما سبق تفصيله لا يقال لا يجوز ارجاع الضمير في حاشا الى الله تعالى لانه تعالى لم يسبق
مع ان المرجع اليه للضمير الغائب لا بد ان يكون مذكور الا نأقول ان الله تعالى معلوم قدماً
فكانه سبق ثم لا يقال اذا كان ضمير الغائب الى الله تعالى فلا بد ان يكون غائباً فكيف يحكم بكونه
تعالى غائباً لا نأقول الضمير راجع الى لفظ الله وهو غائب لان الاسماء الظاهرة كلها غايب (قوله
واعراب غير) وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف للاضافة المانعة من البناء اولاً الحرفية
مارضة له وانما لم يقل اعواب غير وحاشا وليس ولا يكون وغيرهما مما سبق لان بعضها فعل وبعضها
حرف والاعراب فيهما بخلاف غير فانه اهم فلذا خصه بالذكر والمراد الاعراب بسبب العاقل
ولا يرد النقض على المضارع لانه معرب (قوله على التفصيل المذكور فيما سبق) من وجوب النصب
في المستثنى الموجب والمنقطع وجواز الاختيار البديل في غير الموجب التام والاعراب على حسب
العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير
حمار بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء وما جاءني
غير زيد على التفرغ (قوله فانه لما انتجرب داه) انما قال بطريق الظن لانه غير جارم به بل هو ظان
فيه قال مجد المشي مولانا عباد اذا انتقل اعرابه الى غير فلاحسن ان يقول اعرابه اعراب
المستثنى بالابدون الكاف فان اعرابه عين اعرابه وقال مولانا عباد في رد بان اعراب غير فيد عيني

١: اعراب المستثنى بنفيير لا عين اعراب المستثنى بالابل اعرابه كاعراب المستثنى بالانما يرد الاعتراف
 اوفال لمصر واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بنفيير اقول اعراب غير ليس عين اعراب المستثنى بنفيير
 لان اعراب المستثنى مجرور ولا يكون اعرابه عينه فاقول الجواب عن الشبهة المذكورة بان اعرابه
 ليس عين اعراب المستثنى بالانما يرد الاعتراف كاعراب المستثنى بالابل اعرابه كاعراب المستثنى بالانما يرد الاعتراف
 نعم اقول في معنى كلامهم ان اعراب غير كاعراب المستثنى بالابل اعرابه كاعراب المستثنى بالانما يرد الاعتراف
 لا احتياج غير اعراب هذا الاسم واستثناء ما بعد غير عن اعرابه لان غير لما كان بمعنى الاكان ما بعده
 مستثنى نفيير متيق اعراب المستثنى ولكن للمستثنى اعراب اخر لاجل الاضافة ولا وجه ان يكون
 اعراب غير باعراب الاضافة فيعدى ما بعد غير بما فذل عن حاجته اليه بقريضة احتياجه اليه اي
 الى ما فضل من حاجته فقول الشم انقل اعرابه اليه بهذا المعنى في ما ذكره مجدا لمعني على
 اعرابه بقوله لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالانما كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب
 المستثنى بالانما حسن و ما ذكره مولانا: هم كلام ظاهري خال من الحقيقة كما لا يخفى على
 المتأمل ثم ما ذكره من معنى الكلام هو قريب بما ذكرنا من ان الاعراب كاعرابه نوعا لا شخصا لان
 مال معناه ان اعرابه في الانتصاب لا غير (قوله و غير اي كلمة غير ا) وقوله غير بالتنوين
 مبتدأ وصفه خبره وقوله حركات على الاستثناء خبر بعد خبر اوصفة والضمير المصنعة او الغير
 بتاويل الكلمة او باعتبارها حمل الصفة عليه فالمبتدأ هو كلمة حقيقة تخصبت بالصفة (قوله
 لد لا تتباع على ذات مبهمة) فيكون المراد من الصفة هو الاسم الصفة بمعنى ما يدل على ذاته
 مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها فتكون مقابلة للاسم الذي هو قسم من الاسم المقابل للمفعول
 والحرف (قوله باعتبار رعيام معني مغايرة بها) واعلم ان كلمة غير تدل على مغايرة ما قبلها
 اي موصوفها لما بعدها سواء كانت تلك المغايرة بحسب الذات او بحسب الوصف بان كانا متغاثرين
 ذاتا او متغاثرين وصفا وقيل دلالة كلمة غير على المغايرة بحسب الوصف مجازا (قوله فالاصل
 فيها ان تقع ا) اي المناسبات تقع كلمة غير صفة في التركيب ايوافق اصلها (قوله جاءني رجل غير
 زيد) ان موصوفها نكرة لا يزول الابهام عنها باضا فتها الى المعرفة (قوله وذلك لا شترك ا)
 اي ارتكاب خلاف الاصل بسبب المناسبة بينهما وهي الاشتراك في المغايرة لان كلوا هما منهما
 يدل على مغايرة ما قبله لما بعد فان غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا
 والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل واحد منهما في معنى الآخر
 بعلاقة المشابهة فيكون ذلك الاستعمال في غير الموضوع له بسبب المشابهة بين المعنى الموضوع
 له وبين المعنى المجازي وهو المسمى الاستعارة (قوله كما حملت الا) بسبب المناسبة المذكورة
 عليها في الصفة فان كلمة الا في الاصل للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا في الاصل الحرف ان لا يكون

صفة (قوله لكن لا يحمل الاية) اي حمل الاعلى كلمة غير في الصفة في اغلب المواد مشروط
 بان يكون الانابعة اياه فقوله ما بالمدفع مافي عبارة المص حيث يهمل ان يحمل الاعلى كلمة غير
 في بعض المواد بدون كونها مشروطة بهذا الشرط مع ان عبارته يفيد الكلية كما في قولنا لا اله الا
 الله فان الشرط منزه فيه فان الدابس بجمع لا لفظا ولا تقيد بر (قوله اي واقعة بعد متعدد)
 اراد من التابع للبعدية وقوله واقعة عامل الظرف الماخوذ من لتابع واراد من الجمع معناه
 المفوي وهو التعدد (قوله فوجب ان يكون موصوفها المذكور) والتفريع نظري وهو يتم بضم
 شيى وهو ان استعمال الالف معنى الصفة خلاف لاجل فعند اعتبار الصفة يظهر هذا المعنى في الا
 فوجب ان يكون موصوفها المذكور يظهر هذا المعنى لا مقدرا بخلاف غير فانها في الاصل للصفة
 فجاز ان يكون موصوفها مقدار اقال بعض المحشين من ان هذا لا ينفرع على ما قبله لان كون
 الشئ بعد متعدد لا يقتضى ان يكون موصوفه المذكور اثم الجواب عنه بان الغاء للمتعقيب فالمعنى
 واذا عرفت هذا فوجب ان يكون موصوفها ليس بشئى فان كون الغاء للمتعقيب مما لا يقبله
 العقل السليم وايضا كونها للمتقيب لا يستلزم تقيد بقوله اذا عرفت هذا ايراد ينهى على
 انها في جواب الشرط المقدر (قوله فلا تقول في الصفة) اي في الا للصفة جاءني اه لعدم التعدد
 في الموصوف ولا يكون للاستثناء ايضا لوجوب التعدد فيه ايضا فلا يهمل هذا التركيب (قوله فيدخل
 فيه) اي في التعدد ما جاءني رجلا ن الازيد وهذا الاستثناء منقطع لان الموصوف وهو المحكوم
 عليه اثنان من افراد الانسان وليس زيد كك وانما يكون متصلا اذا قيل جاءني رجلا ن الازيد
 لانه حين يكون الا للصفة (قوله اي منكر) فسر المذكور بالمكر اشارة الى ان مجيى نكربا لتشديد معلوم كما
 قال المصم واد انكر صرف واما مجيى اهم المفعول بالتخفيف كمذكور غير معلوم (قوله لا يعرف باللام)
 اقول الفرض التخصيص باللام مثلا لا الخصوص والحاصل انه لما فسر بقوله اي منكر اعلم ان المراد بالمنكر
 ما ليس بمعرفة فاذا لم يكن معرفه فلم يكن معرفا باللام ايضا فعدم كونه معرفا باللام يحتاج الى
 البيان لخصائه بخلاف ما لم يكن معرفا باللام من المعارف فانه لا خفاء فيه مع ان كونه معرفا باللام اكثر
 استعمالا من المعارف التى بغير اللام كما لا يخفى فلا يرد ما قال مولا با عصم من ان كلامه يشعر بان
 المنكر احتراز من المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز من كل معرف سواء كان
 ذلك المتعدد معرفا باللام او كان مضافا بان كان تعريفه بالاضافة مثل جاءني اخوة زيد الاممرا
 فاي الاخوة معرفة باضافة الى زيد فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة فلا يتعذر فيه الاستثناء
 او كان من اسماء الاشارة مثل جاءني مولا الا ريد ان اسم الاشارة من المعارف فلا يتعذر فيه
 الاستثناء او كان اسما موصولا نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وقيل فيك المذكور لاجل
 ان الا بمعنى غير والموصوف فيه لا يكون الانكرا وكك ما هو بمعناه (قوله حيث اراد به

العهد) أي اللعن الخارجي لا الذهني لأنه في حكم النكرة ولا يراد به الجنس ايضم لأنه امر واحد كتابته قضي
فلا تعدد في الجنس أصلاً فيكون منحصر فيهما (قوله وعلى تقدير ان يشار) أي يعلم التناول قطعه
 على تقدير ان يشاراه (قوله او عدم التناول) أي يعلم عدم التناول على تقدير ان يشار به اه
 (قوله والمصور نوعان) واما يعرف غير المحصور من معرفة المحصور فلذلك تعرض الى بيان المحصور
 فقال المصور نوعان اه (قوله اما الجنس المستغرق) فان النكرة الواقعة في سياق النفي جنس مستغرق
 (قوله نحو ما جاءني رجل اه) ان قلت الكلام في الجمع المذكور الغير المحصور والرجل ليس بجمع قلت
 الرجل جمع بالمعنى المذكور وهو المتعدد فهو وان لم يكن جمداً حقيقة لكنه جمع بمعنى لأنه
 نكرة واقعة في سياق النفي ففيها تعدد قطعاً واليه يشعر فيما بعد قوله كل رجل الا زيد اجاءني
 لأنه جعل المفرد الاستغراقية جمعاً واستغراقية مقارنتة بلفظ كل وانما جعل الشا لا نوم والرمط
 من المجموع التقديري فيما سبق آنفاً والظاهر انهما كرجل جمع معنى فالأحسن ان يعمم التعدد
 بالجمع حقيقة ومعنى لا بالجمع لفظاً ونقد ير الا ان يقيم اذا جاء بالجمع لفظاً لما سبق في عشرين في
 قوله على عشرة دراهم وعشرون من انه جمع لفظاً وصورة ثم المقابل بقوله لفظاً ليس الا تقدير
 واطلاق الجمع التقديري على الجمع معنى بعيداً بل ان يقول لو قال المتعدد اعم من
 ان يكون جمداً صورة او معنى ليعتم ايضم (قوله واما بعض منه) اي من الجنس المستغرق
 وهو ظم والتثنية بمعلوم العدد مجرد صفة معنى الكلام (قوله على عشرة دراهم وعشرون)
 ولو قال له على عشرة وعشرون بدون ذكر الدراهم ايضاً يصح لان المحصور ج ايضاً بعض منه
 معلوم العدد وان لم يكن معدوداً معلوماً وانما مثل بمثاليين ايوافق بما سبق من المثاليين
 وهما ما جاءني رجل او رجال ولقائل ان يقول لا يراد المثاليين فيما سبق فائدة جليلة لان احدهما
 جمع صورة ومعنى والاخر مفرد صورة ولكنه جمع معنى كقوم ورهط مع ان عشرة وعشرون ليسا كذلك
 الا ان يقيم كما يكون لا يراد المثاليين السابقين فأيده مثاليها يكون فيضم لان عشرة مفرد صورة وجمع
 معنى وعشرون جمع صورة ومعنى اما معنى فظم لأنه متعدد واما لفظاً وصورة فليس وجود الواو
 والنون في آخره وهو جمع حكماً لانه ملحق به وان لم يكن جمداً حقيقة لعدم الجمع الحقيقي في
 الاعداد (قوله لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد ما فيه) في الجملة اي
 في بعض افراد الاستثناء وهو المتصل لا مطلقاً وذلك لان المقصود منها مجرد نفي تنافي الاستثناء
 وبيان أن الاستثناء فيه متساو على تقدير كونه محصوراً وهذا القدر كاف لذلك اقول اذا عرفت
 هذا فلا يزوم اقال بعض المحققين من ان هذه المقدمة متنوعة لجوار ان يكون المتعدد محصوراً على
 احد الوجهين ولم يكن المستثنى د اخلافه نحوه على عشرة دراهم الا حماراً ونحو ما جاءني رجلاً
 الا حماراً ولا نورد العبارة ايضاً بوجه آخر بان المتعدد قد كان محصوراً بان يراد من الجنس بعض

عنه معلوم العدد نعم اذا اريد به جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل ودا اريد
 به جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع (قوله نحو كل رجل الا زيدا حاء ني) وقد عرفت
 ان رجل جمع معنى فانه مفرد استغراقى بسبب مقارنته بلفظ كل وانما اخر الفعل وهنا اشارة الى
 ان فيه كما يصح حمل الاعلى الاستثناء يصح حملها على اللفظ ايضا اي كل رجل هو غير زيد جاءني
 ولو قيل كل رجل جاءني الا زيدا فلا يظهر كونه صفة لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف
 ولو قيل جاءني كل رجل اذ فكونه صفة لا يخالف عن خفاء والظن هو الاستثناء بخلاف تاخير
 الفعل (قوله يصار) بالفارسية كريد ميشود (قوله لتعذر الاستثناء) وما كان في هذا المقام صعوبة
 فاردت ان اورد قبل لشروع في كلامه قدس سره مقدمة لتوضيح كلامه فأقول اما تعذر الاستثناء
 فلان الجزم بالدخول لا رم في المستثنى المتصل والجزم بعدمه في المنقطع ولا حزم لنا هنا لا بالدخول
 ولا بعدمه فتعذر ويتوجه اليه ح ان ضابطة التعذر منقضة بـ رد او عكسا اما طردا وهو التلازم
 في الثبوت فلانه انما يكون مطردا اذا تعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرايط مطلقا من غير
 اختصاصها بمادة من المواد مع انه ليس كذلك كما في جاءني رجال الا واحدا والارجلا والاحمار افران
 واحدا ورجلا د اخلان في الرحال بيقين فيكون متصلا والاحمار خارج عنه بيقين فيكون منقطعا
 اما الانعكاس وهو التلازم في الانتفاء فلانه انما يكون منعكسا اذا لم يتعذر الاستثناء في المحصور
 مطلقا ليس كذلك كما في جاءني جماعة رجال الا زيدا فان الاستثناء فيه متعذرا اما المتصل فلم
 دخوله في المائة بيتين ولا بد فذلك في المتصل واما المنقطع فلم اجم بخروجه منها ولا بد لذلك
 فيه فكان الاولى على المصمم ان يقول الا اذا كانت تابعة لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا
 عدم تناوله فانه ح يتعذر الاستثناء مطلقا ما عرفت من انه لا بد ان يكون التناول في المتصل
 بيقين وعدم التناول في المنقطع بيقين ولهذا تكلف بعض الشارحين واراد بقوله غير محصور
 غير معلوم لان الغلب في المحصور ان يكون معلوما الا نادرا فحصر عن غير المعلوم بغير المحصور
 للملازمة بينهما غالبا نادرا عرفت هذه المقدمة فقوله لتعذر الاستثناء بمعنى انه لتعذره غالبا فلا
 يرد ما ذكرنا من عدم طرد ما وعكسا كما افاد قدس سره بقوله وانما قلنا غالبا (قوله عند
 وجودها) اي وجود الشرائط المذكورة كلها فيه ان التمس من كلامه قدس سره انه يتعذر الاستثناء
 عند كل واحد من الشرائط المذكورة فردا فردا مع ان عند وجود الشرط الجمعية لا يتعذر
 الاستثناء بل الجمعية يلائم الاستثناء كما نبه به الشم سابقا وكذلك التابعة اي كون المستثنى
 بعد المستثنى منه ايضا يلائمه وكذا قيد النكارة ان ام يلائم الاستثناء ولكن لا فيه ايضا
 بالجملة يتعذر الاستثناء عند وجود الشرط الاخير وهو غير محصور كما ذكره والجواب عنه من
 عبارة المصنف ظاهر بان قوله لتعذر الاستثناء علة بالنسبة الى الشرط الاخير فقط بانه يكون قيد

الحكم ومثل ذلك كثير في كلامهم ولا يجدي ذلك نفعا من مبالغة الشك حيث قال عند وجود جميع
الشرائط فالجواب عنه ح بان قوله لتعذر الاستثناء ~~من~~ لمجموع الشرائط من حيث المجموع
ولكنه ملته له باعتبار الشرط الأخير فقط (قوله جاءني مائة رجل لا يريد) وإنما يتعذر فيه
الاستثناء لعدم دخول زيد في مائة رجل بيقين على ما سيأتي من قوله لعدم دخول الله
لا يقيم هذا التركيب مثل قولنا جاءني القوم إلا زيد أو هو يحتمل أن يكون مستثنى متصلا
ومنقطعا معا فزيد في المثال المذكور لو كان داخلا في مائة رجل بيقين فهو مستثنى متصل
قطعا ولو كان خارجا عنها بيقين فهو منقطع فبحسب كيف يصح قوله يتعذر الاستثناء في المحصور
لأننا نقول أنه مدفوع بإيراد قد أغيد للتقليل على قوله يتعذر فتعذر على تقدير أن
لا يكون دخوله وخروجه عنها متيقنا فاعلم ذلك (قوله نتوجأ بنى رجال الأواحدة) فقوله
واحدة أي واحدة من أفراد الرجال يكون مستثنى متصلا مخرجا عن متعدد الجزئيات ومستثنى
متصل مخرج عن متعدد الأجزاء لأن لفظ الرجل جزء من لفظ الرجال إلا أن حكم الجملة يشير إلى
الذات ثم أعلم أن في أكثر النسخ وقع ما جاءني به بحرف النفي وبدون في النسخ النادرة والحق
أن كونه بدون حرف النفي غلط لا مبالاة وإنما اشتبه ذلك الغلط في الالفة لعدم تفرق اللفظين
بين ثبوته ونفيه لصعوبة مقام وعدم وقوف أكثرهم وإذا عرفت هذا فما قال بعض المتأخرين
من أن قوله رجال أن كان غير محصور لم يصح إيراد في أمثلة الجنس المستغرق كما أورده
فيها ما بقا وأن كان محصورا لم يصح إيراد في أمثلة غير المحصور كما أورده في أمثلته
من جملة سالا يعني وإنما قال الأواحدون إلا زيد لعدم تناوله زيد إلا أن معناه أنه جاءني
رجال عشرة مثلا إلا زيدا فلا يجوز استثناء المعدود منه لما مر من عدم تناوله لكم يجوز
الاستثناء من العدد فيجوز أن يقيم جاءني رجال أي رجال عشرة مثلا إلا (قوله ولكن
لما كان ذلك) أي كون اللفظة عند عدم هذه الشرائط نادرا لم يلتفت لمص إلى هذا النادر
ولكن أرجاع ذلك إلى تعذر الاستثناء في المحصور أقول أقول بان المص قد التفت إليه حيث
قال وضعف في غيره فإنه يفهم منه مفهوم الغلبة ليس بشيء لأنه قدس سره دفعه بقوله في بيان
هذه القاعدة لأنه لم يلتفت إليه في ضمن بيان هذه القاعدة وأجاب عنه مولانا عصم بأنه لا ضعف
مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة إلا أن يقال لما دل التعذر في المحصور
جعل استعماله صفة فيه ضعيفا ثم كلامه لا يقيم قد التفت المص إليه أي النادر في ضمن بيان
هذه القاعدة بان مراد المص من الحمل في قوله كما حملت عليها هو الحمل على مجيل الغلبة فبحسب
التفت إليه لأننا نقول مراده أنه لم يلتفت المص إليه التفت اهتمام بان يكون مذكورا في الكلام
لا يقيم يفهم من كلامه قدس سره أن المص لو التفت إليه في بيان هذه القاعدة أيهم يصح مع أن ذلك

فيجوز جازل لانه تكرار مع ذكر قوله وضعف في غير لانا نقول معناه انه يجوز ان يكون هذا
 الضابطة ولم يلتفت اليه بايراد فيه لندارته فاعطى للاكثر حكم الكل لان الضابطة من حيث
 انها ضابطة ينبغي ان يكون كليا بل التفت اليه بعد بيانها (قوله فيهما الهة) لا يتم كون الآلهة
 فيهما يستلزم كون الله تعالى في المكان وهو بطل لانا نقول لان ذلك لان المقصود من الآية نفى
 الوهية والآلهة فيهما ولا فساد فيه ح ثم ان الآلهة جمع آله بهذا اللام ومعناه مطلق المعبود سواء كان
 بالحق او بغيره (قوله اي خرجت عن الانتظام) وهذا دليل اقناعي اي ظني على وحدانية الله تعالى كما
 اذا كان في هذه ملكان فلا ينتظم البلدة واثما بل خرجت البلدة عن الانتظام (قوله فالاني
 الآية صفة) قال صيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف اي لا يجوز البطل لانه لا يكون الا في غير الموصوف
 قال المصم ولا يعتبر النفي المستفاد من اولان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما وقل
 وابل متصرف فانه اي متصرفات ابل و يضم البطل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولقائل ان
 يقول لا يجوز ان يكون الا بمعنى غير في الآية ولا يجوز ان يكون صفة لآلهة مع انه ليس كذلك
 لانتفاء الامور الاربعة المعتبرة بين الصفة والموصوف الا ان يتم ان الصفة مثل الموصوف
 في الامور الاربعة اذا كانت الصفة اسما صورة ومعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك (قوله لعدم
 دخوله الله في آلهة) اي انا نعلم دخوله فيها على سبيل اليقين واما اذا كان قيد للنفي فلا لان
 معناه ح انه ليس دخوله الله في آلهة فله ح احتمالا لان الال انه ليس دخوله فيها وعدم دخوله
 فيها يتيقن فيكون في دخوله فيها وخروجه عنها شك لان الجمع المنكور يتناول المستثنى ولا بعدم
 تناوله فيتعارف فيه كلا النوعين من الاستثناء فيه انه يمكن الاستثناء المنقطع اذا كان خلاف
 الجنس مثل ما جاءني رجال الاحمارا فالاولى ان يراد الحكم على تعذر الاستثناء لا على
 كونه جمعا منكورا غير محصور والاني انه ليس دخوله فيها يتيقن بل اليقين عدم دخوله فيها
 وعلى التقدير الاول لا يرد الاشكال لان في المستثنى المتصل يجب ان يكون الدخول قبل الاستثناء
 يقينا وفي المنقطع يجب ان يكون عدمه قبل الاستثناء يقينا واما على تقدير الاحتمال الثاني فلان
 عدم الدخول اذا كان يقينا فلا يتعارف المنقطع ان قلت ان عدم تيقن دخوله الله في آلهة ان كان
 يجمع الدخول مطلقا في تصور المستثنى المتصل ح لان قوله لعدم دخوله الله يدل على ان
 في المتصل يجب ان يحصل لنا العلم بالدخول بان لا يحمل النقيض او يحمله ولكن يكون مرجو جامع
 ان المستثنى المتصل وقع بالظن فان علم النجوى ظني قلت هذا انما يتوجه اذا كان اليقين بمعناه واما
 اذا كان بمعنى ما ليس بشك لا يتوجه ذلك فم يكون في الدخول شك ثم على ما عرفت لا يرد انه
 لا يلزم من عدم كونه مستثنى ان يكون صفة لانه يحتمل ان يكون بل لا ما عرفت ان البطل فيما اذا
 كان الكلام منفيًا والآية كلام موجب وان قلت الآية كلام منفي ايض لان لولا انتفاء الاول لانتفاء

الثاني وذلك لان الاول ملزوم والثاني لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس ولان المقصود من الآية هو انتفاء الالهية لانتفاء الفساد في معرض التوحيد فيستدل من انتفاء الفساد الذي هو معلوم الى انتفاء المجهول الذي هو تعدد الاله فيكون الثاني علمه الاول وان كان المشهور انه لا يدل على انتفاء الثاني لا انتفاء الاول قلت هذا نفي معنوي والكلام في النفي اللفظي واجيب عن اصل الشبهة بان البدل فيما ذكر كان الاستثناء متصورا فيه والآية لا يحتمل الاستثناء (قوله فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) اتصالا او منقطعا لان شرط المتصل ان يكون دخول المستثنى في المستثنى منه يقينا وشرط المنقطع ان يكون خروجه منه يقينا اي قبل الاستثناء ولا يخفى ان وصف الالهة ح بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله فلا يرد ان الصفة ليست مما بقية لموصوفها او بدلا ذكر ظهر انه يصح الاستثناء ايض لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها الا ان يقع هذا المعنى اي كونه مستثنى عنها على تقدير كون الالهة لا على تقدير كون الالهة مستثناء (قوله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعداه) وقع دخل تقريرة ان اللازم من الآية عدم الالهة وكون اثنيتهما الاله غير منتفية منها تقرير الدافع انه يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المفارقة لان التعدد غير الواحد والمفارقة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها (قوله وعليه) اي على مناهب صبيوية ذهب اكثر متأخريين والمصم منهم (قوله فالفرقدان صفة لكل اخ) مرفوع وكاك الفرقدان مرفوع بالالف اي كل اخ هو غير الفرقدان يفارقه اخوه لعمر ابيك اي قسمي او اقسام لعمر ابيك ولقائل ان يقول ان الفرقدان مثنى لان رفعه بالالف فكيف يقع صفة لكل اخ الا ان يقع انه مفرد لانه علم للمنجدين (قوله بالنصب) لان المستثنى منصوب ونصب التثنية بالياء (قوله على الشذوذ) لانه اذا كان ضعيفا فيكون شاذا قليلا (قوله وقال في البيت شذوذان) قال مولانا مصم الاول ان يقع وفي الفرقدان شذوذان آخر ان لان المقصم هو الفرقدان لانه نسب الشذوذ الى البيت دون الفرقدان والشار الى ان الشذوذ لا يصح ان ينسب الى الفرقدان ان قول الشاذ الاول والثاني يكونان في الفرقدان ولكن الشاذ الثالث الذي ذكره بقوله وثانيهما ان يكون في البيت وهو ظ ويمكن ان يقع ان نسبة الشذوذ لم يقع الى البيت حيث قال في البيت شذوذان واذا كان شذوذان في الفرقدان ايض يصح ان يقع في البيت شذوذان (قوله وصف كل دون المضاف اليه) لانه مرفوع دون المضاف اليه كما يكون الفرقدان مرفوعا (قوله والمشهور وصف المضاف اليه) كما يقع كل انسان عالم بكسر الميم فالاولى ان لا يكون مضموما (قوله وبأيهما الفصل بالخبر) وهو قوله مفارقه اخوه لا يقع كما يكون الخبر فاعلا بينهما كاك القسم

وهو لعمري عليك هو اجنبى من الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به الى في الشذوذ من التعرض
 بالخبر لانا نقول المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما والقسم من متعلقات الخبر قليل لم لا يجوز
 ان يكون الا في قوله الا الفرقان بفتح الفاء للشرط اي حقيقة هذه الموجهة الكلية الثالثة كل
 اخ مفارقة اخوه ثابت ان لم يوجد الفرقان فلا شذوذ ح في البيت اصلا كذا ذكره مولانا عصار
 والفرقان النجمان اللذان في جانب المشرق قريمان من القطب (قوله وعند الكوفيين) وانما
 جعلهم مقابلا لسليبيوه لان سيبويه راس البصريين فكانه جعلهم مقابلا لهم (قوله والتصرف) عطف
 على قوله خروجهما اي يجوز التصريف فيهما رفعاً ونصباً وجراماً مثل كلمة غير فانيها باعراب موصوفها
 وكذا هما باعراب موصوفهما او بما يقتضيه الاعمال (قوله ولم يبق سوى العدوان) والمقصود بالتمثيل
 هو سوى فانه منصوب فان نصبه بناء على الظرفية فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه
 فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف مع انه يجب ان يكون مرفوعاً لانه فاعل لقوله لم يبق وليس
 فيه معنى الظرفية المفادة للمكان ومعنى البيت باقي نمازاد وقريره سوى دشمنان دشمني ميكنم
 ما يشاء را چنانكه دشمني كرده بود ندا يشايان وقوله ونا صيغة المتكلم من دان يدون بمعنى
 الجزاء وقد قيل ان سوى وهواء في الاصل صفة للظرف هو المكان كما وقع صفة له في قوله تع مكانا
 سوى وقوله ثم سوى في الاية بمعنى الاستواء اي مكانا مستويا وقد حذف الموصوف واقيم الصفة
 مقامه مع قطع النظر الى معنى البدل فيصير بمعنى المكان فقط وجرد له من هذا المعنى وجعل له
 ظرفاً ثم نقل عن المعنى الظرفي الى معنى البدل بطريق الاستعارة والمجاز لاستعمال لفظ مكان
 في افادة معنى البدل نقول انت لي مكان هو واي بدله لان البدل كائن مكان البدل منه فيقال
 جاء زيد سوى هو واي بدله ثم جرد له عن هذا المعنى ايضاً ونقل الى الاستثناء لانك اذا قلت
 جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيد الم يأتك فظهر من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل وغير
 ظرف بحسب المعنى المراد ففي ما ذهب اليه سيبويه من نصبهما بالظرفية رعاية الى حالهما الاصل وهو
 الظرفية وفي ما ذهب اليه الكوفيون رعاية الى حال المعنى المراد منهما هو الاستثناء لعدم معنى
 الظرفية في الاستثناء واجيب عن تمسك الكوفيين بانه شاذ اذ لا يكون اعراب صفات الظروف
 بعد حذف موصوفاتها الا بالنصب على الظرفية (قوله استكرا) اي استكراهما (قوله جاءني
 هوالك) بالنصب مع انه ينبغي ان يكون مرفوعاً لانه فاعل الفعل وكلك سوى منصوب وينبغي
 ان يكون مرفوعاً لانه مبتدأ وفي الدار خبر قد م لكونه ظرفاً (قوله قوله تع) اي مثل هذا قوله
 قوله تع لقد تقطع اة قيل هذا انما يصح اذا كان قوله تع تقطع اة من قبيل اسناد الفعل وهو تقطع
 الى الفاعل وهو الذين واما اذا كان من قبيل اسناد الفعل الى مصدر هذا الفعل فلا اي لقد وقع
 التقطع والنشر كما في قوله دارا وتسلسل لعدم الفاعل لهما لكوننا من قبيل اسناد الفعل الى

مصدر هذا الفعل اي وقع اولزم الدور والتسلسل (قوله واستعرفها) اي انشأت كان وليحتمل ان يكون
 راجعا الى كان واخواتها جميعا فانها من الافعال الناقصة فانها مذكورة في بحثك الفعل (قوله
 اي دخول كان) اي بعد دخول كان او احدا في اي بعد دخول احدها الحروف وانما قال ذلك
 لانه على تقدير عبارة المصنف لا يصدق التعريف على شيء من افراد خبر كان واخواتها فانه لا يصدق
 على خبر كان مثلا انه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو ظم لا يقيم بقيه منها شيء اخر فانه ح
 يارزم ان يكون خبر صار مثلا خبر الاصبح مثلا لما ذكر من ان خبر كان واخواتها هو المسند بعد
 دخول هذه الحروف لاننا نقول المقص هو التفصيل وهو ان خبر كان وخبر صار هو المسند بعد دخول
 كان وصار على هذا الكن هذا الاجمال للاختصار والمظهر وقد سبق تفصيل هذا في خبر ان واخواتها
 (قوله والمراد ببعده المسند لدخولها ان يكون ا) قال مولانا عصم فيه ان اخذ الخبر في تعريف
 الخبر تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقول المراد ببعده المسند لدخولها ان يكون
 اسنادا واقعا بعد دخولها وفيه نظر بان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية
 يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها انتهى كلامه
 اقول في كلام اوله انه ليس اخذ الخبر في تعريف الخبر بل اخذ في تعريف التفسير ومقصوده
 فلا يكون تعريف الشيء بنفسه وفي كلام ثانيه بان اسناد خبرها الى اسمها ليس اهلا بعد
 دخولها على ما قبلها والا اسناد الذي هو قبل دخولها ليس اسناد خبرها بل هو اسناد خبر
 المبتدأ وليس الاسناد الثاني عين الاول (قوله ولا شك ا) راجع الى قوله اسنادا الى
 اسمها (قوله المقدم) صفة الاسناد (قوله بل يكون قبله) لا يقيم ان الاسناد الذي بين زيد
 وابوه قائم في قولنا كان زيد ابوه قائم وكذا الاسناد الذي بين زيد ويضرب ابوه في قولنا
 كان زيد يضرب ابوه ايضم قبل دخولها لانها من دواخل المبتدأ والخبر فيكون مدخولهما
 مبتدأ وخبر فيكون بينهما اسناد لا محالة لانا نقول قد يتغير هذا الاسناد فانه بسبب دخولها
 عليهما يحصل اسناد آخر بينهما (قوله في اقسامه واحكامه وشرائطه) اما الاولى كما اذا كان خبر
 المبتدأ مفردا او جملة او معرفة او نكرة فكن لك خبرها واما الثاني كما اذا كان خبر المبتدأ
 واحدا او متعددا او محذوفا او مذكورا فكن لك خبرها واما الثالث كما اذا كان خبر المبتدأ
 جملة فلا بد له من مائذ مطلقا فكن لك خبرها لا يقد لا يكون امره كما مر خبر المبتدأ في الاحكام
 مطلقة لانه لا يكون خبر كان فعلا ماضيا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ وعند جمهور النحاة
 وان كان خبرها فعلا ماضيا ولكن لابد فيه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة بخلاف خبر المبتدأ
 فان خبره يكون فعلا ماضيا بدون لفظة قد لانا نقول ان حكم خبر المبتدأ في الاحكام
 السابقة لا في جميع الاحكام واليه يشعر قوله على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر (قوله لا اختلاف

اسمها وخبر ما (١) هذا الدليل لوضوح لزوم نقلا عنه عليه على تلك ير كونه نكرة مخصصة ايضاً الا ان يتم
 انهما في الاصل مبتدأ وخبر والاصل في المبتدأ المتكلم بخلاف ما اذا كان خبر كان معرفة فانه مع
 يصح ان يقع مبتدأ ويمكن ان يتم ان تخصيص قوله ويتقدم معرفة بالنسبة الى خبر المبتدأ
 اذا كان معرفة لانه ح يجب نقلا يم المبتدأ عليه فلا يرد انه اذا كان خبر كان نكرة ايضاً يصح نقلا يمه
 على اسمه لعدم الالتباس باختلاف اسمها (٢) قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة (٣) وهذا لا يمنع
 ما ينتج على المصم بان المخالفة لخبر المبتدأ لا يختص بذلك بل يتقدم اذا كان نكرة مخصصة ايضاً
 فلهذا قال حقيقة او حكماً (قوله او كان هذا يريد) والقرينة على كون هذا خبر كان هو رفع
 زيد واعراب الخبر محلي (قوله وذلك اذا كان الاعراب اء) وهذا اشارة الى ان اطلاق كلام
 المصم ليس على ما ينبغي (قوله بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب اء) فاذا كان الخبر معرفة
 لا يجوز تقدم الخبر عليه وكذلك اذا كان نكرة مخصصة لا يجوز تقدم يمه عليه كما قال المصم
 فيما سبق او كانا معرفتين او متساويين بخلاف خبر كان (قوله كان الفتى هذا) وقا انتهى
 الاعراب فيهما جميعاً اما في الاول فلان في اخره الف واما في الثاني فلانه مبني او في اخره
 الف ايضاً (قوله لا خبر كان واخواتها) اي لا عامل خبر كان وعامل اخواتها لانه لا يحذف من هذه
 اء فيم انه اذا كان لم يحذف من الافعال النافعة سوى كان فذاً الاخصر والاظهر ان يقول وقد
 يحذف كان قال مولانا عصم ان ارجاع الضمير في قوله عامله الى خبر كان فقط دون خبر كان
 واخواتها مع ان المذكور فيما سبق هو خبرهما بعينه فضلاً عن ان يكون قبل هذا الضمير ضمائر
 اخر كانت راجعة الى خبر كان واخواتها كالضمير في قوله ويتقدم فالاولى ارجاع الضمير في قوله
 عامله الى خبر كان واخواتها ولكن ما يتوجه عليه من انه ح يلزم حذف عامل اخواته كان و
 ذلك بطم من دفع لان قوله في مثل الناس مجزيون باء ما هم مخصص بحذف كان فقط لان المحذوف
 فيه هو كان لا غير انتهى حاصل كلامه اقول ان قلت ان قوله الناس مجزيون اء مثال ولا بد ان
 يكون المثال مطابقاً للممثل فكيف يكون ح تخصيصاً له قلت لا نعم ان يكون مثلاً بل هو قيد
 وهو مخصص له ولهذا اقال في مثل بكلمة في دون مثل بدونها ولكن الاول ما قبله الش من ارجاعه
 الى خبر كان فقط فكان تخصيص هذا الضمير به يجوز بالقرينة وهو قوله الناس مجزيون اء لان
 المحذوف فيه ليس الا كان (قوله لكثرة استعمالها) فان الحذف انما يكون الخفية وهي لا يكون
 الا فيما هو كثير الاستعمال (قوله ويجوز في مثلها) ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف
 لانه لم يرد بمثلها ما اراده اء بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الش ثم المراد من قوله
 هذا الصورة هو صورة الجملة بجعل اللام عوضاً عن المنان اليه فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من
 ان الاظهر ارجاع ضمير مثلها الى هذه الجملة لان ما فسر الش الخبر ح (١) وايضاً ان كان عامله خيراً

فجزاؤه خير) لقوله خير الخبره فيكون محال مع انه محذوف وقوله في جزاؤه خير مبتدأ وخبر ولكن
المبتدأ محذوف وفي الاحتمال الثاني يكون كان مع اسمه محذوف وفي الاحتمال الثالث يكون
المحذوف في جانب الاسم هو كان مع خبره لكن قدّم الخبر على الاسم لكونه ظرفاً في جانب الخبر هو المبتدأ
وفي الاحتمال الرابع يكون المحذوف في جانب الاسم هو كان مع الخبر ولكن قدّم الخبر عليه لما مر
في جانب الخبر هو كان مع اسمه والتقدير قد كان لأنه لا بد للغاء من قد في الماضي لأنه لو حذف فعل
الجزء لا بد له من الغاء (قوله بحسب قلته لحذف وكترينه) ولا شك ان الوجه الاول قليل الحذف
بالنسبة الى الثاني والوجه الثالث فهو ضعيف من الوجهين الاولين بحسب المعنى و اللفظ
جميعاً اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خير الا ان كان في عمله او معه خير واما
الثاني فلان الحذف فيه اكثر استعمالاً من الوجهين الآخرين من حيث انه حذف كان مع الامر
الذي هو في صورة الفضلة وهو الخبر كثير بينهم فضلاً عن ان يكون ذلك الامر جار ومجرور فان
حذفه في غاية الكثرة واما حذف كان مع الامر الذي في صورة العمدة وهو الاسم قليل بينهم فضلاً
عن ان يكون ذلك الامر هو الضمير المستتر فان حذفه في غاية القلة فان الاسم هو الضمير
المستتر في كان وهو راجع الى العمل ثم الوجه الرابع ضعيف ايضاً بالنسبة الى الوجهين السابقين
لما ذكرنا في الوجه الثالث واما ضعفه بالنسبة الى الوجه الثالث في ذكر في الوجه الثالث مع
زيادة حذف كان ايضاً في جانب الخبر فيكون اضعف منه قيل لم يصح الوجه الثالث والرابع
في جانب اسمها بوجه لا يحتاج الى كثرة الحذف بان يجعل كانه نامة بمعنى ثبت ورجحاً فيكون
قوله خير ح فاعل له لا اسماله واجيب بان استعمال كان الناقصة كثير بينهم بخلاف استعمال
التامة فانه قليل والحذف لا يكون الا للتحفة وهو في الحذف للتخفيف لا يكون الا في كثير الاستعمال
ولذا جعله ناقصة لاتامة (قوله اي حذف عامله) فإشارته الى ان الالف واللام فيه عوض عن
المضاف اليه وهو عامله ليطابق بقى له ويحذف عامله وانما يجب حذف كان بهذا لان كلمة ما عوض
هنا فلواتي بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز (قوله اي لان كنت منطلقاً
انطلقت) اي انطلقت لا بطلاقك قال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية قال
الرضي لا ارب قواهم بعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا ستقامة التعليل واما اللفظ
فلمعنى الغاء بعد ما في الكلام معناه بالفارسية اگر به ده ناشي تو منطلق ميشوم من ارجحة انطلاق
تو (قوله فيا سا) اي قياماً جازاً في حذفها (قوله فانقلب اه) اي انقلب الفاعل متصل منفصلاً بحذف
ما متصل به فصار ان انت منطلقاً انطلقت فقوله انطلقت جزء الشرط (قوله زيدت لفظة ما) زائدة بعد
ان في موضع كان لكونه دالة على ذلك المحذوف مع كونه عوضاً من حيث ان المصدرية تدل على
الزمان كما ان كان يدل عليه وقد صرحوا بزيادة ما في قوله زيدت ايما الى زيادتها وهذا قال مولانا

هم ان موضع زياد فلا يكون بعد ان ولو سلم لكنه ليست بزيادة لان الغرض من ايرادها ان يكون
 هو ضامن المعنوف فلا يكون زيادة فان الشيخ الرضي قال ان لفظة ما في حيثما لا تكون ايدة
 لان ايرادها لا يقتضي الاضافه لان حيث ما يلزم اضافة ونقول ان كلام الشيخ يدل على ان الامر
 الذي ايراده لغرض لا يكون زائدا انتهى حاصل كلامه وفيه كلام لا يخفى على المتأمل ولقائل ان
 يقول ان ما لمصدرية يدخل على الفعل دون غيره كما في ما خلا وما عدا الا ان يقال معناه انه
 يدخل على الفعل اذا لم يكن موضوعا عن الفعل او اذا لم يكن زائدا (قوله وادغمتم النون في المقسم)
 قالوا ان ادغام النون الساكنة في الميم واجبة (قوله على حاله) اي على النصب (قوله وافتصر
 المقسم علم الا و) حقه قال اي لان كنت بايراد اللام فايراد ما يدل على كونه الهمزة مفتوحة
 (قوله بعد دخول ان واحدي اخوانها) وقد عرفت ما فيه في خبر كان واخواتها والمراد غير التابع
 بقريظة ذكر التواضع فلا يرد نحو اخال في الدار (قوله لنفي صفة الجنس وحكمه) نقدر الصلة اشارة
 الى نقدير المضاف وقوله وحكمه اشارة الى نقدير المعطوف واعتراض بان نقدر المعطوف مما
 لا يحتاج اليه بل نقدير المضاف كما - لان نقديره لاجل ان المتبادر من قوله لنفي الجنس هو نفي
 نفس الجنس مع ان المقصود من لا غلام رجل غريف ليس نفي جنس غلام رجل بل المقصود هو نفي
 قرافته جنس غلامه والجواب عنه بان ايراد الحكم اشارة الى ان الصفة بمعنى الحكم لانه ينفي
 الحكم بكونه في الدار او في غير الدار فايراده ليس لنقدير المعطوف حتى يرد ما ذكر وانما
 يحتاج اليه لان المتبادر من نفي صفة الجنس هو نفي وجود الصفة لانني حكم الجنس
 مع ان المقصود نفي حكمه (قوله ولا مجاز) وانما يصح جعله من المنصوبات مجازا اذا كان
 من المنصوبات منه اكثر مما لا ... ام يمكن كونه كالمستثنى فانه ليس كله منصوب بخلاف
 الحال فان كلها من المنصوبات (قوله ولا يبعد ان يقال انه) هذه البيان ان كله من المنصوبات
 لانه اذا كان نكرة مضافا وشبهه به يكون منصوبا لفظا واذا كان مبنيا على التثنية كما سئل
 يكون منصوبا محلا فاعرفه فهو ليس اسم لاف هذا قوله قلنا هو صرنا يحتمل ان يكون اعتراضا
 على المقصود بانه عليه ان يقول اسم لان ما لا يكون منصوبا لفظا ولا محلا فهو ليس اسم لا ويحتمل
 ان يكون كلامه على تحقيق سابقه بانه لا تفاوت بين ايقال اسم لا وبين ان يقال المنصوب بلا ان
 المنصوب بلا هو بعينه اسم لا وبا لعكس (قوله هو المسند اليه) اي هو الذي اعند اليه خبره
 (قوله ما عرفت) من معنى البعدية او الدخول قيل لا يحتاج الى اخراجه بما ذكره ما بقالانه
 خارجا بقوله يليها والجواب ان تعريف اسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله
 يليها تعريف المنصوب بلا كما اثار اليه بقوله لكنه لما اراد ان ويمكن الجواب بانه لما اخرجه
 في التعريفات السابقة في خبر كان واسم ان بما عرفت ما بقا فامتنع من اخراجه به ههنا ايضم ويعد

ذلك لا يهم اخراجه بقوله يلبيها ليلا يلزم اخراج المخرج ويجوز اخراجه بقوله المسند اليه لان
معناه الذي امكنا اليه خبره كما عرفت انفاقيل التعريف ليس بمانع لصداقه علي المرفوع بعضها
معرفة كان او نكرة مع انه لا يسمي امما لها واجيب بان المراد من الدخول عليه هو العمل فيه
(قوله في حد امها مطلقا) سواء كان منصوبا لفظا او محلا او لم يكن منصوبا (قوله يلبيها اي يلبي
المسند اليه لفظة لا) اشار به الى ان الضمير المستتر في يلبي ضمير الفاعل راجع الى المسند اليه
والضمير البارز راجع الى لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصبه كما يجيى
وكك اذا فعل بين الامم وبين لا لم ينصبه كما يجيى وهذا اشترط في نصبه ان يكون يلبيها
وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه اذا كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيى (قوله
او مشبها به) قيل يشكل بقوله تع لا تشرب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم نفعمكم وايضه يشكل
بقوله ولا عامم اليوم من امر الله فان حرف الجر في المثال الاول صلة للمصدر وحرف الجر في
الثاني صلة اسم الفاعل وهذا لا يقتضي ان يكون صلة فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان
على الفتح وحيث عنده اي عن الاول بان الجار الاول مع محرورة خبر لا واليوم ظرف لا والعاكس
اجيب عن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عامم اليوم وقوله من امر الله اي لا يعصم من
امر الله وليس هذا الجار والجر وخبر كما في الصورة الاولى لان الجار والمجرور اذا كان صلة لمصدر
جاز ان يكون خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيما واما الحرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل
ام يجوز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا نقول لك ما رملى ان بك خبر عن ما (قوله من الضمير المجرور
في اليد) فانه مفعول ما لم يسم فاعله لا عند المستفاد من المسند (قوله او الاولى منه) اي ان الحال
الاولى من الاحوال الثلاثة من المجرور في اليه ومن الضمير او على هذا التقدير يكون هذه
الاحوال متداخلة لا مترادفة والاحوال المترادفة هي التي يكون ذوالحال فيها واحدا ثم ان الضمير
المجرور في دخولها مضاف اليه فالحال عنه جائز ان يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف
فاعل الظرف فان بعد من الظروف الزمانية (قوله لتحقيق قوله فيها) من انه يلزم عند عدم ايراد الكذب
بنفي ظرف جنس غلام رجل وقد عرفت ما فيه (قوله مشبها بالمضاف) ومشابهته به من حيث ان كل واحد
منهما مامل فيما بعده من حيث ان ما بعدهما متم ومخصص بهما كذا في بعض النسخ (قوله على
النسخ المشهورة) هي لا غلام رجل بدون قوله ظريف فيكون لك خبر اي لا غلام رجل لك ولا عشرين
درهما لك وانما لم يورد لك بعد المثال الاول ايضه لانهم لا يقولون لا غلام رجل لك في الاستعمال
بل يقولون لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين تنبيههما على ان الخبر في الاول من دون وفي الثاني
من كور وفهم الاول لكثرة حذف خبر لا حيث قال فيما سبق ويحذف كثيرا (قوله في المسند اليه)
فان رجع الضمير الى المسند اليه اذ من ارجاعه الى المنصوب بلا او الى اسم لا فليس هو

بكونه مضافا ومشبهابه فانهما بمنزلة حال واحدة لانه اذا كان احدهما حالا فلا يكون الاخر
حالا لان الفصل لا يتعلق بحاليتين كما فيكونان في الحقيقة شرطا واحدا (قوله فانه لو كان
مفردا) اي لو انغفى الشرطان الاولان اضم ومما لا اتصال والنفك ثبانا يكون مفصولا ومعرفة
لم يكون حكمه وجوب الرفع والتكرير كما سيأتي (قوله في الموحدة) اي فيما لا يكون مثني
ولا مجموعا وهو المفرد المنصرف فان نصبه بالفتحة قبل دخول لا فيكون مبنيا على الفتح بعد دخولها
ايضم وفيما كان نصبه بالياء قبل دخولها يكون مبنيا بالياء بعد دخولها ايضم (قوله بلا تنوين) وقيل
قري بها ايضم لان المنوع من المبنى هو تنوين التمكن فقط فهي تنوين المقابلة ومن قراء بلا تنوين
اراد ان يمنع منه ما هو مشابه بالتمكن فان جميع اقسام التنوين في آخر الكلمة تابعة لحركة آخرها
(قوله ويعني) اي المضم بالفتح و ما ليس بمضاف او هذا هو طية للتفريع المستفاد من قوله فيدخل
فيه المثنى ا فلا يردح ان ذكره يستلزم التكرار كما لا يخفى (قوله لتضمنه معنى من) فمن المواضع
التي يصير الهم مبنيا لتضمنه معنى الحرف فتمتد ونقد ير اجواب السؤال سواء كان محققا ومقدار
او الاول علم والثاني ثبانه اذا جاء رجلان في البيت فخرج وقال لرجل في الدار
فهو جواب لسؤال مقدار فكان الرجل الذي في البيت قال وقال هل من رجل في الدار ولا بد في
الجواب ان يقيم لا من رجل في الدار ليكن في جوابه مطابقة لما في السؤال فخرج وقال لرجل في الدار
في الجواب تخفيفا (قوله ليكون البناء على) اي ان يفرق بين ما كان بناءا اصليا وبين ما كان
بناءا عرضيا (قوله ولم يبين المضاف ولا المضارع له) اي ان يضم متضمنا معنى من اذ معنى لا غلام
رجل ظريف فيها لا من غلام رجل ظريف لانه ايضم جواب لمن يقول هل من غلام رجل ظريف فيها
(قوله لان الاضافة) اي الاضافة الى الاسم العر يج يرجح جانب الأهمية فان المضاف الى الاسم
الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه (قوله اعني الاعراب) فان الاصل في
الاسماء الاعراب (قوله هي ست صور) الاول ما يكون معرفة ولا يكون مضافا ولا مشبهابه ولا
مفصولا وثانيها ما يكون معرفة مضافا ولا يكون مفصولا مثل لا غلام زيد في الدار ولا عمرو وانما
يكون معرفة باضافته الى معرفة وثالثها ما يكون مفصولا ولا يكون معرفة ولا مضافا ولا مشبهابه
ورابعها ما يكون مفصولا ولا مضافا ولا يكون معرفة لان المضاف الى النكرة لا يكون معرفة
مثل لا في الدار غلام رجل ولا امرأة وخامسها ما يكون معرفة ومفصولا ولا مضافا ولا مشبهابه المذكورة
في الكتاب على ترتيب ما ذكر من الصور الست (قوله والتكرير) وكذا اوجب التكرير في النكرة
المتصلة بلا اذا انفقت عن عدلهما في الترانة على اراء ثلثي الجنس اوجب الانصب الهم او بناء
وقد انتفيا فلا بد من التكرير للمتغيرين في رتبة نفس الجنس (قوله لكن مطلقا بعينه) اي ارادة تكرير
نوع اسم لا لا يكرر شخصه (قوله في التكرير) اي وجب التكرير في المعرفة

لان في التكررة نفى الاحاد فيكون فيها التعداد وليس في المعرفة تعدد فجعل التكرير في المعرفة
ليصير مشابهة بالنكرة في التعداد (قوله في الدار رجل ام امرأة) فيقال في الجواب لاني الدار
رجل ولا امرأة لا يقيم ان السؤال بام والهمزة انما يكون عن التعيين فلا بد ان يكون احدهما في الدار
فلا يصح الجواب ح بقولنا لا في الدار رجل ولا امرأة لانا نقول المراد بقولهم ان السؤال بهما عن
التعيين ان المتكلم يعلم ان احدهما فيها فيطلب من مخاطب التعيين وهو اعم من ان يكون
علمه مطابقا لواقع اولاً ويمكن ان يقيم لم لا يجوز ان يكون المراد ان السؤال بهما عن التعيين
اذ اتعلق لهما الخطاب مثل ازيد عندك ام عمرو ولا فلا (قوله ليكون) اي التكرير في النكرة
(مطابقا لما دواء) اي التكرير المذكور جواب له من مثله وكلمة من بيان ما في ما هو جواب له (قوله
جواب د خ ل مقدار على قوله وان كان) ويحتمل ان يكون جوابا عما يرد على تعريف المنصوب بلا
لانه قد ذكر ان النصب بلا مشروء بان يليها نكرة مضافا او مشجها به فاباحسن منصوب لان
نصب الاء الستة بالالف مع انه ليس فيه من الشرائط الا الاتصال (قوله كناية) بضم الكاف
وسكون النون (قوله لاشتهارة) فكانه اسم جنس موضوع لا فادة ذلك المعنى لان متنب قضية ولا
اباحسن لهما لا فيصل لهما اذ علي كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه
وسلم اقضاكم على رضى قضا راسه كالجنس المغيث المعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل وهذا كما قالوا الكل
فرعون موسى اي لكل جبار قهار (قوله لا فيصل لهما) فيكون فيصل نكرة وقد سبق انه اذا كان اسم
لانكرة فهو منصوب فاباحسن منصوب ذلك ولا شك ان اباحسن لا يكون فيصلا بل فاصلا وفارقا
الا انه مثل قولهم رجل عدل (قوله ويقوي هذا التأويل) واعلم ان نزع اللام واجب على
التأويلين معا وان كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن لان
الله والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى فلا يصح تقدير التنكير فيهما ولما كان النزاع على التقدير
الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان التنوين للتنكير جعله مقويا للتأويل الثاني (قوله
يراد حسن بحدف اللام) يقيم حذف اللام من العلم القايم مقامه المثل وما قبل بالصفة التي اشتهر بها
مسميا ما واجب الا ان تنوينه فيما اذ اول به وقع مكانه من التنكير قلنا جعل حذف اللام مقويا له
(قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله) اي لا حول عن المعصية الا بعصمة الله ولا قدرة على الطاعة
الا بتوفيق الله تعالى (قوله اي فيما كررت) لا يقيم هذا اي صدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها مع انه
لا يجوز فيه نصب الثاني لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة
وكون العاطف بعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر كذا قيل (قوله فانها بحسب التوجيه تزنيك
عليها) لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لاني المرضي لنفي الجنس ويحتمل ان يكون في الاول لنفي
الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون لاني في الموضعين انفي الجنس ملغاة عن العمل

ويحتمل ايضاً ان يكون في الموضوعين بمعنى ليس ويحتمل ايضاً ان يكون الاول به معنى ليس
والثانية زائدة ويحتمل ايضاً ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة واذا فتحت الاول
ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولاً على اهم لالنفي الجنس اي على محله البعيد
وهو الرفع بالابتداء ولا زائدة ويحتمل ايضاً ان يكون بمعنى ليس ورفعته على انه اسماء ويحتمل
ايضاً ان يكون للجنس مفعلة (قوله اي لا حول ولا قوة) الاظهر ان يقال موجود ان هذا ما قال
مولانا عاب اقول اشارة الى الخبر المحدث وهو لا يكون الا موجوداً اي لا حول موجود ولا قوة موجود
وان قلت ح يلزم عطف الجملة على الجملة لا المفرد واللام فيه قلت هو من قبيل عطف المعمولين بحرف
مطف واحد على معمولين فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد بتلك الملاحظة (قوله او
مطف جملة على جملة) ولما كان عطف الجملة على الجملة اظهر على هذا التقدير لوجود الخبر
في التركيب وهو الاباءه ولهذا فسر بقوله اي لا حول الاباءه ولا قوة الاباءه ولم يفسر به على تقدير
عطف المفرد على المفرد فلا يرد ما قال بعض المحققين من ان الشئ فسر على تقدير عطف مفرد على
مفرد بقوله اي لا حول ولا قوة موجود الاباءه وعلى تقدير عطف جملة على جملة بقوله اي
لا حول الاباءه ولا قوة الاباءه مع ان هذا التفسير ايضاً صحيح على تقدير عطف مفرد على مفرد
فلم لم يفسر قولنا لا حول ولا قوة الاباءه على تقدير عطف مفرد على مفرد اي لا حول الاباءه
ولا قوة الاباءه ايضاً (قوله لمشابهة حركته) لوحده حركته بالعامل وهو لا (قوله ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد) وهو من قبيل عطف المفرد على المفرد فيلزم توارد العنيتين وهو جائز ههنا كما مر
انفاً ويجوز ان يقدر لكل منهما خبر عليحدة فهو عطف الجملة على الجملة ح ولكن تقدير الخبر الواحد
منه البعض فان لا عاملة عنده في المتبوع والتابع معاً عند سيمويه لا يجوز تقدير خبر واحد لان
لا عنده مع اسمه المبني معتداً والمعطوف منصوب بلا فير تقع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر
لكل منهما خبر فالجملة الاولى والثانية منهما مرفوع بلا الاولى والثانية جملتها جميعاً محلاً لا يقم
كيف يجوز الرفع بعاملين لانا نقول انهما بحكم الممانعة في حكم عامل واحد كما في ان زيدا
وان عمر اقايم نعم يمتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معمول واحد
قياساً على امتناع حصول اثر من مؤثرين (قوله فلان لا زائدة) ويجوز ان يجعل لا غير رائدة
بل لنفي الجنس لكن نلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصلة بشرط التكرير
سواء الغيت الاولى والثانية او كليهما (قوله ويجوز الامر ان ههنا ايضاً) وهو عطف مفرد
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر عليحدة
(قوله بالتكرير) اي بتكرير اسمها (قوله ولا دخل فيها) اي التوافق في الاعراب في الاسمين
بعدها ليس شرط لصحة الغاء عملها (قوله فهذا على التوجيه الاول) اي التركيب المذكور على

فانه معرفة لاننا نقول الكلام في انه لم يجهل المص كلامه على وجه صار جميعها وصف الموضوع بان يقول ونعت مبني اول مفرد يليه فان النعت ح مضاف الى النكرة فلا يكون معرفة (قوله اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير) قال مو لانا عصم لا يحتاج الى زيادة ملين القيدان في كلام المتن والصواب ما ذكره في المتن اما الاول فلانه اذا كان المعطوف معرفة فلا يكون معطوفا على اسم لابل معطوف على المبتداء واما الثاني فلانه قد سبق حكمه انتهى اقوال القول بانه معطوف على المبتداء لا يلزمفت اليه لانه معطوف على اسم لا باعتبار محله الذي هو المبتداء فالقول بانه معطوف على المبتداء لا يصح الا بارتكاب المجاز وايضا القول بانه قد سبق حكمه ايهم ليس على ما ينبغي لان الشئ انهم اعرض دانه قد سبق فمقصود منه توضيح المقام (قوله ولا يجوز فيه) اي في المعطوف المذكور البناء لمكان الفصل بينهما بحرف العتاب من انه قد سبق ان البناء مشروط بكونه يليه (قوله منته الفصل) اي يغلب توهم الفصل بلا الواو كذا (قوله اذا المعطوف) قيل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالمعطف وكأنه لم يأت به العطف لفته اد مر على حرف واحد وهو ضعيف بخلاف ثم ولكن وحتى فاعلم لا يكون فصل كثير (قوله وابنه) وهو مسمى بعبد الملك يعني ليست از حسن پسر و نیست از حسن پسر مثل مروان و پسرش ازین جهت که هر يك از مروان و پسرش بزرگی را در ای خود و ازار خود ساخته اند و این کنایه از آنست که از سر پای ایشان بزرگی ظاهر میشود (قوله وسایر التوابع) دفع دخل تقریر ان المص لم یذكر التوابع كالمبدل والمعطوف بحرف الامتنع دخول یا علیه و غیر مما بل قصر بیانہ بالنعته والمعطف فاجاب بما ذكره (قوله لان عن عنهم) اي من النحاة في سائر التوابع انقلت لما نقل من الاندلسي ان حكمها حكم توابع المندى فكيف يصح قوله لان عن عنهم في ما قلت جار ان يذكره بطريق الالتزام لا على طريق النص والتصریح وایضا جاز ان يكون المراد من النحاة النحاة المدونة والاندلسي ليس منها (قوله ومثل لا اباله) اي يجوز ان يقال في لا اباله ولا غلامين لا اباله ولا غلامي له باعطاء حكم الاضافة لهما والمراد بمثل الاب هو اسماء الستة غیر ذولان غیره یقبل عن الامانة بخلاف ذولان من لاسماء اللازمة الاضافة والمراد بمثل غلامين هو المثنى والمجموع قوله فيهما اي التركيبين وقع اسم لا على الاصل بان يكون مبنيا على ما ينصب به وقد سبق ان اسم لا ان كان مفرد فهو مبني على ما ينصب به والجار مع مجرور في هذا التركيبين خبرا لها (قوله بتشبيهها له) مفعول له اي اجيز تشبيهها او مفعول مطلق اي شبه تشبيهها والجملة فعلية (قوله مع انه ليس بمضاف) يعني لو كان كل واحد من التركيبين مضافا فالتشبيه باضافة منتزح كما تدوم منه هو بيوي فلا يردح ما قال بعض المحشين من انه يفهم من هذه العبارة ان تشبيه اسم لا في هذا التركيبين على نقيض بكونه مضافا بالمضاف والى وايضا لا مركبات فالاولى ترك هذا التركيبين

(قنوا جراً للاحكام اه) عطف على قوله تشبيهاً وانما زاد هذا التثنية ليتوهم كون اسم لا منقوباً بسبب المشابهة بالمضاف لانه لو كان كك لكان اسم لا منوناً في لا اياه كما نون في لا حسناً وجهه ولكن النون غير محذوف في لا غلامى (قوله فيكون مربياً) لمشابهة بالمضاف لانه لو كان منسافاً يعرب (قوله اى مشاركة اسم لا حين يضاف) اى بمشاركة اسم لا في هذين التركيبين حين يضاف اسم لا بسبب اظهار اللام بين اسم لا وبين ما يضاف اسم لا اليه بالمضاف بمعنى ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشترك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثانى الذى بينه بقوله او المعنى اه فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشترك له فكلمة حيث في قوله حيث لا اضافة فيه للمضاف (قوله في اصل معناه) لان المضاف وهو اياه وغلما به بمعنى اب اه وغلما بان له (قوله يعنى الاضافة) اى المضمع يعنى بقوله اصل معناه (قوله وهو الاختصاص) وان ختاماً في التثنية والضعف حتى يبلغ الاختصاص في احدى درجتي التعريف دون الآخر واليه اشار بقوله الا بغير الاختصاصين اه (قوله ان المعنى ان مثل اه) والفرق بين المعنيين بارجاع ضمير اب زى يكون بينهما فرق مألاً وبيان ذلك ان التفرقة يكون في حل تركيب المضمع بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف وتارة الى مثل هذين التركيبين وارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه (قوله فكيف يشبه اه) يعنى لا يصح ان يشبه تركيب لا اياه بتركيب يضاف فيه الرب الى الدار لعدم صحة تركيب يضاف فيه الاب الى الدار (قوله وليس بمضاف) اى لا اياه ولا غلامى له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه هيبويه فانه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اياه مضاف الى الضمير واللام زائدة لتأكيد الاضافة وكك لا غلامى له والمصنف اشار الى بطلان منهجه فقال وليس بمضاف لانه لو كان مضافاً لفسد المعنى من وجهين اما اولاً فلان المعنى لا اياه ح لا اياه فبقي لا بلا خبر فالسلام ح غير تمام لان معناه بالفارسية نيست جنس پدر فلا يتم الا بتقدير الخبر لهما اى لا اياه موجود ولا غلاميه موجودين وانا نانيا فلانه يلزم ان يعمل في المعرفة وليس كك هذا حاصل كلامه قدس سره (قوله المتبادر) صفة بعد صفة للمعنى (قوله من ابيه المعلوم) لان الاضافة تفيد التعريف مع المضاف اليه المعرفة فلا خدشة ح (قوله لانه العمدة فيما بينهم) اى هو عمدة فيما بين البصر بين فانه رئيسهم كما سبق فلا يرد ما ذكره مولانا مصم من ان فيه بطلاناً في حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف ان التحليل اعلم منه وقال صاحب اعراب الساتعة لم يسبق مثل التحليل فيما بعد علماء النحو (قوله واقتمام اللام) اى ايراد ما في اللفظ وعدم ارادة مناهما وهو المدفع واللام بينهما يابى عن كونه

مضافا وقوله اقسام مبتداء وقوله تاكيده خبره (قوله ماعرفت) من عدم حصول المعنى المقصود
منه (قوله ليلا يكون احجافا) لان حذف المبتدأ والسند اليه جمعا احجافا في الكلام وكذا لا يحذف
الخبر الا مع وجود الاسم للدلائل المذكورة بعينه وانما لم يذكر هذا القيد وهو قوله وجود
الخبر اكتفاء بالمثال فان المراد من قوله في مثل لاعليك هو كل مركب كان الخبر فيه مذكورا
وانقلت يلزم ان يكون المثال من نعمة القاعدة مع ان ايراد لا يكون الا بعد تمامها توضيحا
قلت لانم كونه مثالا بل هو قيد له يحذف اسم لا ويدل عليه ايراد بكلمة في والا فلا بد ان
يقول بدونها (قوله اي خبرية خبر مازلا) و جاز ارجاع الضمير الى خبر مازلا لكن الثانية
باعتبار الخبر وقيل الضمير راجع الى لغة ماولا اي لغة اعمال ماولا عمل ليس على لغة اهل
الحجاز فان بني تميم لا يعملون بها عمل ليس له خواصها على التميلتين اعنى الاسم والفعل
(قوله وخص الخبرية بالذكر) ولشئ جعل الضمير الى الخبرية فاحتمل الى بيان النكتة للاقتصار
على الخبرية ولو كان الضمير راجعا الى عاملية ماولا لم لا يحتاج الى بيان هذا النكتة وهي تخصيص
الخبرية بالذكر هذا ما ذكره مولانا عصم اقول ارجاعه الى خبرية ماولا حسنة من حيث ان
مستفاد الخبرية منه والخبر مذكور بخلاف العامل (قوله ما هذا بشر او ما من امهاتهم) بكسر التاء
فانها عملت في الخبر لان الاسم فيهما مبني فانها لو لم يعمل في الخبر فلا بد ان يقال ما هذا بشر
بالرفع وما من امهاتهم برفع التاء لا بكسرهما مع ان القراء اتفقوا بكسرهما لان جمع المونث السالم
حال النصب امر ابه بالكسرة (قوله وهي) اي ان زائدة عند البصريين ولكنها لتأكيد النفي
(قوله وناقية مؤكدة) لانها لو لم تكن مؤكدة للنفي فيلزم ان يكون النفي في النفي وهو يفيك
الا ثبات مع ان الفرض انه نفي وانقلت هذا في ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين الحرفين
اللتين معناهما نفي الا اذا كان بينهما فصل قلت لم لا يجوز ان يكون المراد منه هو الحرفان
ماللان ان لم يكن في شيء منهما حيثية التاكيد بان كان مقصدا للنفي (قوله اي عمل ما) فيكون
الالف واللام فيه عوضا عن مضاف اليه او العهد انقلت كما يدل بهذا الامور عمل ما كذا يبطل
عمل لا فلم خصه بما قلت اذا بدل عمل ما بها فبطلان عمل لا بها اولى لان عمل ماولا بسبب المشابهة
يلبس وعمل ليس في لاشاذ و جاز ان ينسب العمل في قوله بطل العمل بعمل ماولا مع ما بان يتناول المراد
انه بطل عمل ماولا لو تحقق فيهما شيء من هذه الامور الثلاثة فلا يرد ان احدي من الشروط
الثلاثة مخصصة بما فلا بد ان يترتب عليه حكم الباقي من الشروط ثم اقول انما انتقني
النفي فيما بعد الا لا مطلقا في نفي ان لا يثبت العمل الا في ما بعد لا دون الاسم الا ان يقال انهم
اعتبروا ما هو من العمل ظاهرا (فواء واذا عطس عليه) اي على خبر ماولا بدو جب (اي بمالك
مشبه وهو بل ولكن فان بل للاضرار بل على اليتباب الذي بهما النفي وان لم يكن ولا انها

إليه قطعاً فلا حاشة (قوله فالرفع) حملاً على محل خبر ما ولا لأنه خبر المبتدأ في الأصل في
 بطل عملهما لا يقيم لم لا يجوز ان يكون المعطوف على خبرهما مجروراً بسبب الباء الزائدة
 لداخلة على خبرهما فلا يصح قوله فالرفع على الاطلاق لانا نقول الباء الزائدة على خبرهما
 انما يكون لتأكيد النفي وقد انتقض النفي بالعاطف المذكور تمت المنصوبات بعون الملك
 الوهاب الحمد لله على الاتمام (قوله المجرورات) مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر
 المجرورات (قوله موما اشتمل) والضمير راجع الى المجرور في ضمنها لئلا يلزم التعريف بالافراد
 وارجاع المذكور الى المونث ولان المطلوب ان يعرف المفرد والمذكر ويترك فرعه بالمقارنة
 وهو المفرد المونث والتثنية والجمع (قوله لتخرج الحروف) وليخرج اي ضم الحرف الاول والوسط
 اذا اخذ به بالحرف الآخر الا انه تعرض بالحرف الآخر فقط لان مادة النقص لا يتحقق الامعة وما
 قيل لم لم يتعرض اليه في المرفوعات والمنصوبات ليس بشيء لان الاختيار بهذا الوجه ايضاً مطلوب
 فاختر هذا واليه يشعر قوله فانه لا يطلق عليها المرفوعات (قوله لفظاً ونقديراً) وقوله لفظاً
 او تقديراً متعلق بالمكسرة والفتحة والياء ايضاً نحو يا غلام اخي القوم كذا ذكره مولانا عصم ثم الكسر
 اللفظي مثل مررت بمسلمات والتقدير يري مثل مررت بفتى والفتحة اللفظية مثل رأيت احمد
 والتقدير يري مثل مررت باحمد والياء اللفظي مثل مررت بابيك والتقدير يري مثل بابي القوم وانما
 لم يقل او محلاً كهذا في مررت بهذا لانه في بيان الاعراب بالحركة والحرف جميعاً والاعراب بالجر
 لا يكون متعلماً ولان المراد هنا هو اعراب الاسم المعرب لا غيراً ولان المراد بالتقدير يري ما لا يكون
 لفظياً فالاعراب المحلي ح د اخل في التقدير يري ثم اعلم انه اراد بالجر المكسرة وما يقوم مقامها
 المعنى المصدرية ويؤيده قوله سواء كان بالكسرة او فتح اندفع توهم الدوربان معرفة المحرور
 يتوقف على التعريف باعتبار مبدء الاشتقاق وهو الجر لان الحذف في المجرور باعتبار الجر ومعرفة
 التعريف يتوقف على جزئه وهو علم المضاف اليه ومعرفة يتوقف على الجر ويمكن الجواب
 عنه بوجه بان المراد من الجر هو الاعراب حركته كان او حرفاً لا المعنى الحداثي منه وانما يتوقف
 معرفة المجرور باعتبار مبدء اشتقاقه من حيث معناه الحداثي ثم ان المص لوقال علم الاضافة كما
 قال سابقاً لكان اظهر الا انه قصد توطئة لبيان المضاف اليه ولقائل ان يقول لوقال علم الاضافة يلزم
 ايراد اللفظ المشترك في التعريف وهو غير جائز وذلك لان الاضافة جازان يراد بها كون الشيء
 مضافاً وكذا جازان يراد بها كون الشيء مضافاً اليه الا ان يقيم القرينة على ان المراد منها المضاف
 اليه لا المضاف هي المعرف ويرد عليه ما قالوا من ان القرينة لا بد ان يكون في نفس التعريف
 والمعرف خارجاً عند (قوله لان الجر ليس ملائماً لذات المضاف اليه) ولقائل ان يقول انا نحتاج الى
 اعتبار هذا القيد اذا كان المضاف في مضاف اليه اسم مفعول فلم لا يجوز ان يكون مضافاً

ميميا فان المصداق الميمى يشترك مع اسم المفعول واسم الزمان والمكان في غير الثلاثي المجرد وقع
 يكون معناه علامة كون المضاف اليه فلا يحتاج الى قيد الحيشية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه
 المشيى البغير المذكور هذا خلاصة ما ذكره مولانا عصم اقول ويمكن الجواب بان كلام الشرح
 على تقدير التسليم بان يقيم في تقرير الشبهة ان تعريف المجرور ليس بصحيح لان المجرور ليس
 مشتملا على علم المضاف اليه لان الجر ليس علما الذات المضاف اليه فالجواب بان المضاف لان
 ان يكون اسم مفعول وورود الشبهة على تقدير كونه اسم مفعول لم لا يجوز ان يكون مصداقا
 ميميا ولو سلم فالمراد هو المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه او يقال المتبادر من المضاف ان
 يكون اسم مفعول لا مصداقا ميميا وحمل الالفاظ في التعريفات على المتبادر واجب (قوله لكن المشتمل
 على علامته) والحاصل ان المجرور عام من المضاف اليه واعم ايضم مما هو مشبه به والمراد من
 المشبه بالمضاف اليه مثل كفى بالله وبحسبك درهم وما جاءني من احد فيهم واعم من المضاف اليه
 لانه موجود في المشبه به واعم من المشبه به لاجوده في المضاف اليه فبهذا الكلام انك قد ما قيل ام
 لم يقل المص المجرور هو المضاف اليه مع انه اخصر و اظهر فان كل مجرور يكون مضافا اليه ولقائل
 ان يقول ان هذه الاعمية يصح اذا حمل المضاف على معناه المشهور لعلهم حرف الجر في اللفظ في المشهور
 بخلاف المضاف اليه على مذهب المصم فيكون مثل كفى بالله داخل في المضاف اليه عند فلا يكون
 المجرور اعم منه عند والجواب انه ليس من المضاف اليه عند لانه لم ينسب الى الله في كفى بالله
 شيى بواسطة حرف الجر بل نسب الفعل الى الفاعل بلا واسطة شيى وكذا البواقي من الامثلة (قوله
 وان لم يكن) اي المضاف اليه بالاضافة اللفظية (داخليا في تعريفه) كما هو مذهب القوم فان المضاف
 اليه في اصطلاح القوم هو الذي كان حرف الجر مقدرافيه وهو لا يكون مقدرافى الاضافة اللفظية
 عندهم بخلاف مذهب المصم (قوله والمضاف اليه) قيل الظاهر ان يتناول هو موضعه لانه قد سبق المضاف
 اليه في تعريف المجرور والجواب عنه بانه اختار وضع المظهر موضع المضمرة لشارة الى ان المراد من
 المضاف اليه غير ما هو المصطلح بينهم ولهذا قال وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وانك ايضم قال المصم
 نسب اليه شيى دون اسم ويمكن الجواب عنه ايضم بانه انما يرد اذا كان المضاف اليه في تعريف
 المجرور هو المضاف اليه المعروف وهو في حيز المنع ولم لا يجوز ان يكون بمعنى الاضافة بان كان
 مصداقا ميميا وفيه امر آتفا قيل وانما اراد من المضاف اليه غير ما هو المصطلح بينهم ليصح ما سبق
 من قوله والجر علم الاضافة لوجود الجر في الاضافة اللفظية والتأويل ان يقول ح يشكك بمثل بحسب
 درهم وكفى بالله لوجود الجر فيه مع عدم صدق تعريف المضاف اليه عليه ويمكن الجواب بان
 الجر علم الاضافة وعلامة الشبهة قد تختلف عن ذلك التبيين كما قالوا ويجب تصحيح كلامهم مما يمكن
 فخرج الاضافة اللفظية عن التعريف ليس على ما ينبغي فلا خلاف في (قوله المشتمل على التبيين)

فان قوله ينفع مع لفه مير المستتر جملة وبهذا التعميم لا يرد الاشكال على مضاف اليه اذ و اذا و حيث
ايضم فانك اذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديرا اجلس في مكان جلوس زيد فتكون اضافة
الى المفرد تحت بقا (قوله اي ملفوظا) اشار به الى ان قوله لفظا وتقديرا مصدر بمعنى اهم المفعول وخبر
لكان المقدر (قوله حال يكون ذلك المقدر مراد) والظاهر من كلامه قدس سره ان قوله مراد احوال من خبر
كان مع ان كون الحال منه غير ظاهرا لان يقع ان الشئ بين حاصل المعنى فقوله مراد اما صفة لقوله مقدر
او خبر بعد خبر لكان قيل هذا التعريف منتقض بمثل الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث
ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه لتقديرها الا ان يقع الحسن الوجه من باب الاضافة
الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمرة فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل
وعلى هذا يمكن تقدير من البيانية كما سياتي (قوله وهو الجر او هو بيان المواقع لان الاثر ملحوظ
بهذا العنوان حتى ينتج ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء في المجرور
باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف معرفته على المجرور لزم الدور فمعرفة المجرور يتوقف
على معرفة المضاف اليه ومعرفته يتوقف على معرفة الجر ومعرفته يتوقف على معرفة المجرور لان
معرفة الصفة يتوقف على معرفة موصوفها فتأمل (قوله مجردا) اي منسلخا باسم المفعول انما فسر
به لان اسناد التجرد الى التنوين ليس على ما ينبغي بل المضاف ان يسند له الى اسم الملائس
بها لان التنوين بمنزلة اللباس في الالام فينبغي ان يقع الاسم مجردا عنها لا بالعكس ولهذا
اراد من التجرد الانسلاخ لان التجرد لا ر م معنى الانسلاخ ويجوز ان يجعل له من قبيل تضمنه معنى
الانسلاخ ويمكن تصحيح كلامه بارادة معناه على القلب فمعني جرد التنوين عنه هو انه جرد الالام
منها كما في قولهم عرضت الناقة على الخوض اي عرضت الخوض عليها لا احتياجا اليه دون العكس
(قوله او ما مقامه من نوني التثنية والجمع) قيل يشكل بنحو الحسن الوجه لتحقيق المطر
فيه وهو تقدير حرف الجر لان الاضافة اللفظية داخلية في الاضافة بتقدير حرف الجر عند المصدر
بدون تحقيق الشرط اي شرط الاضافة وهو التجرد عن التنوين او ما يقوم مقامه لانه معروف باللام وهو
لا يجتمع معها واجيب عنه بان هذا الشرط باعتبار اغلب المواد واكثرها واجيب عنه ايضم بان قوله الوجه
في قوله الحسن الوجه في الاصل الحسن وجهه وهو فاعل الحسن والفاعل كالجاء من الفعل والضمير
الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام التنوين فكان المحذوف من المضاف هو الضمير ما عرفت ان
الفاعل كالجاء من الفعل لا يقع ان ما يقوم مقامه منصرف في نوني التثنية والجمع فا ضمير ليس منه
لانا نقول ليس المراد من قوله نوني التثنية والجمع هو الحصر بل المقصود منه التمثيل وان
قلت ح يشكل بنحو انوار الرجل لعدم الضمير ايضم فيه قلت هو محمول على قولنا الحسن الوجه
كما سياتي واجيب عن اصل الشبهة بان المراد انه لو كان فيه نونين او نون كحذف فلا يرد

الاشكال على قولنا حواج نيت الله ولا بقولنا كم رجل ولا بقولنا الضارب الرجل بان المشروط موجود
فيهما مع عدم تحقق الشرط لعدم تجرد عن التنوين لاجل الاضافة اما الاول فلانه غير منصرف
للمجموعة واما الثاني فلانه مبني واما الثالث فظم فيندفع الاشكال المذكور ايضا بما ذكرنا من ان هذا
الشرط باعتبار اغلب المواد واكثرها قليل على تقدير ارجاعه الى الشرطية بان المضاف ينبغي ان
يكون بحيث لو كان فيه التنوين او ما قام مقامه تجرد عنه ذلك يلزم جوار اضافة الفلام لصحة ذلك
التقدير فيه والجواب انه لا يلزم تحقق شرط الشيء عند تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون
ذلك الشيء مشروطا بشرط آخر وهو هنا كلك لان شرط الاضافة المنوية تجريدها المضاف عن التعريف
كما مضى تي (قوله لا جلا في لاجل الاضافة لان التنوين لان التضاد ولان التنوين
يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال (قوله التعريف او التخصيص او التخفيف) كلمة
او منع الخلو لاجمع لان التخفيف لازم للكل (قوله نه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اه)
لان القوم لا يقولون بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية وانما قال المتبادر لانه يمكن ان
الاضافة اللفظية فيه نظر الى كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود تر حرف الجر فيها فيكون
تقدير حرف الجر فيها حكما وانما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية ما في حسن الوجه
فلان حمل الوجه على الحسن حمل هو هو فلا معنى لتقدير حرف الجر فيه ما في ضارب زيد
فلان الضارب متعد بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجر وانما يحتاج اليه اذا كان لازما قليل اذا لم يكن
الحرف مقدر را فيهما فالعامل في المضاف اليه منحصر في حرف الجر والمضاف فاذا لم يكن حرف الجر
مقدرا فيهما فلا يكون المضاف ايضا عاملا فيه لان المضاف انما يكون عاملا فيه لنيابته عن حرف
الجر وهي منتفية فيهما واجيب عنه بان المضاف عامل فيه لمشابهته بالمضاف بالاضافة الحقيقية
في كون كل منهما مجردا عن التنوين او ما قام مقامه رد بان هذا يصح في قولنا ضارب زيد لتجريد
التنوين فيه فلا يصح في قولنا الحسن الوجه لانه ليس مجردا عن التنوين ولا ما قام مقامه وقوله
عرفت الجواب عنه بانه في الاصل الحسن وجهه والضمير قايم مقام التنوين ما عرفت انفا (قوله
فلما ارادوا ان يمزجوا اه) وهذا الدافع ما يقيم من ان المضاف اذا كان تاما بالتنوين او ما قام مقامه
فلا حاجة الى حذفه واتمامه بشيء آخر وحاصل الدافع ان الاضافة لغرض اخر غير تكميم الاسم
(قوله الظاهر من كلام المعصم في المتن) لان الظاهر ان يكون ضمير هي في قوله وهي معنوية ولفظية
راجعا الى الاضافة بتقدير حرف الجر (قوله والنصريح في شرحه ان اه) حيث قال في شرحه وهي
اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية ولفظية (قوله وقد تكلف بعضهم اه) اي قال بعضهم ان المقدار
فيها اللام ووجه التقدير لتقوية عمل المضاف لا التعدية فانه متعد بنفسه وانما قال له تكلف
لان اللام لتقوية العمل يكون زائدة فهي بمجرد ربطها ما قبلها بما بعد ما قبلها من ذلك

اللام في اللفظ لا في التقدير (قوله وفي اضافتها) عطف على قوله في اضافة الصفة اي تكلف بعضهم في اضافتها الى فاعلها وبيان التكاف بان الفاعل ليس من هذا اخل حرف الجر فلا وجه لتقدير من البيانية الا ان يقال حسن الوجه من باب المشبه بالمفعول كما مر (قوله فان ذكر الوجه) وقيل لوقوع من البيانية موقعها (قوله فكانه قال من حيث الوجه) فيكون الاضافة بتقدير ير من البيانية (قوله فان قلت هذا) اي يراد من البيانية في الاضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لان الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه او غيره فبذكر الوجه حصل التخصيص قوله هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة) لا نأذا قلنا الحسن وجهه بدون الاضافة هو ان كان برفعه او بفتحفه فهذا التخصيص موجود فيه وبعد الاضافة حصل التخصيص بخلاف الضمير على ما عرفت وان كان فيه التخصيص ايضاً فهذا لا ينافيه الا ترى ان الاضافة المعنوية كفلام زيد يوجد فيها التخصيص قبل الاضافة لان الغلام مبهم من حيث الجنس وغيره ولكن بعد الاضافة يحصل التعريف فيه (قوله لانها نفيد معنى في المضاف) وهذا كلامه لبيان وجه التسمية بالمعنوية والمراد بالمعنى في قوله لانها نفيد معنى هو الصفة وهي ماقام بالغير وليس بمعنى مدلول اللفظ والمعنى في قوله دون المعنى مقابل اللفظ اي الاضافة المعنوية نفيد معنى في المضاف سواء كان ذلك المعنى تعريفاً او تخصيصاً فان المضاف اليه اذا كان معرفة تفيد تعريفاً واذا كان نكرة تفيد تخصيصاً واعلم انه قد علم منه ان وجه التسمية بالاضافة المعنوية لاجل ان المضاف يكون معنى هو التعريف او التخصيص فان المفيد هو الاضافة المعنوية والمضاف هو المعنى والمضاف له هو معنى الثاني في المضاف ففيه بحث بان وجه التسمية بالمعنوية ان كان كونه المضاف معنى وهو التخصيص فيلزم ان يكون الاضافة اللفظية اضافة معنوية لان المضاف فيه المضمع معنى وهو التخفيف فالاولى نسبة المعنوية الى المضاف له وكذا اللفظية فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه فينبغي ان يقول ان وجه التسمية بها هو كون المضاف له فيها هو لفظ المضاف لان التخفيف انما يكون في لفظه بخلاف التنوين او ماقام مقامه من خلاصة ما ذكره مولانا عصار قول يمكن حمل كلام الشم وهو قوله لانها يفيد معنى في المضاف اعلى كون المضاف له معنى في المضاف فان افادة الاضافة المعنوية معنى هو التعريف او التخصيص في المضاف بان يكتفى بالمضاف له معنى في المضاف على ان وجه التسمية لا يلزم ان يكون مطرداً (قوله فالمعنوية علامتها) وانما قدور العلامة ليصح الحمل بين المتعرف لان قوله يكون بمعنى ان يكون بسبب دخول ان المضاربية عليه وهو غير محمول على الاضافة المعنوية ولذلك قدور العلامة قيل ام قدور العلامة ههنا ولم يقدور ما في الارل بان يقدور فعلا مة المعنوية اه فان الكلام في اخبر لعل ما احتياج الضمير في واجب بان المحدث عنه ههنا هو الاضافة المعنوية فينبغي ان يجعلها موضوعاً ودون

العلامة ويمكن الجواب بوجه آخر باننا نقول يلزم التقدير قبل الاحتياج لما عرفت ان التقدير
لاجل ان كلمة ان يجعل المضارع في نأويل المصدر والكون غير محمول على المعرف فهذا امثل
نزع الحرف قبل البلوغ الى الماء ويمكن تقدير الذات بان يقال المعنوية ذات كون المضاف كذا
ولكن تقدير العلامة اجدر معنى كذا قيل (قوله قبل الاضافة) وانما قال هذا لدفع ما يقال من
انه يلزم ان يكون اضافة المصدر الى القائل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف اليه
ليس بصفة ويلزم ايضاً ان يكون الاضافة في قولنا هذا مضروب زيد امس اضافة معنوية لان
المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي ويلزم ايضاً ان يكون
الاضافة في قولنا هذا مضارب زيد امس اضافة معنوية لما مر من ان المضاف اليه لا يكون معمولاً له
لانه بمعنى الماضي ويلزم ايضاً ان يكون الاضافة في قولنا زيد افضل لقوم اضافة معنوية مع
انه ليس كذلك ونقرر الجواب ان المراد ان يكون المعمول فاعلاً او مفعولاً قبل الاضافة وفي
المواد المذكورة ليس كذلك اما في الاول فان المصدر انما يعمل عمل فعله اذا كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال والمصدر قبل الاضافة ليس بشيء من هذه المعاني فان قولنا ضرب زيد
مبتداء وخبر والعامل مخوب في تمام الخبر ضرب زيد امس او اعتنبي اكرام عمر
خالد اغدا او الان واما في الثاني ولما لم لانها اذا كانت بمعنى الماضي لا يعملان واما في الرابع
فلان اهم التفضيل لا يعمل في الاسم الظاهر الا في مسألة الكمال (قوله سواء لم يكن صفة) فان المنفى
ح باعتبار المقيد وعلى التقدير الثاني يكون باعتبار القيد فان الاعاب قولنا صفة مضافة الى
معمولها باعتبار كليهما فيكون المنفى ايضاً باعتبارهما معاً (قوله كم صارح مصر وكر بم البلد) فان
المصر والبلد ليسا معمولين لهما بل هما ظرفان لهما فان المصدر اذا كان معمولاً فهو ما فاعل او مفعول له
كما قرره فعند م كونه مفعولاً ظاهراً لعدم صحة معنى المفعول فيه وعدم كونه فاعلاً ايضاً ظاهراً لانه
ظرف له فلا يصح ان يقيم ان المصدر هو المصدر باسناد الفعل اليه وكذلك البلد ظرف له بعين مآمر
(قوله واحترز به) اي بقوله غير صفة مضافة لانه لان المضاف في هذين التركيبين صفة مضافة
الى معمولها فان زيداً في ضارب زيد مفعول قبل الاضافة والوجه في الحسن الوجه قاعلي قبلها
(قوله فيما اي في المضاف اليه) وجاز ان يراد من كلمة ما الوقت والاضافة ويجوز ان يكون موصولة
او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف اليه فيه جنس المضاف
وظرفه ففي كلام الشم مسامحة فلا يرد ما قيل ان ارادة المضاف اليه من كلمة ما مآل يفهمه
المقل من الكلام معنى بحسب الذوق واعلم ان الظاهر ان يقول ان كان المضاف اليه جنس المضاف
فالاضافة بتقدير من وان كان ظرفه فالاضافة بتقدير في والا فالاضافة بتقدير اللام كما هو
مهلك القوم وايضاً قال المصنف مثل ذلك فيما سبق الا ان المصنف اختار هذا الطريق ههنا لان الاصل

في الاضافة ان يكون بتقدير الملام ثم بتقدير من ثم بتقدير في فوق كلام موهنا على ما والاصل
(قوله بشرط ان يكون المضاف اه) قال مولانا عهم لا احتياج الى هذا الشرط لانه اذا كان
المضاف اليه من جنس المضاف فيجب ان يكون المضاف ايضاً كك والاي لمزم اضافة الخاص الى العام
كزيد انسان وهي ممتنعة كما ذكره في بيان الحاصل اقول المقصود بهذا بيان الاعمية من وجه
بينهما في الاضافة بتقدير من بدون انضمام القاعدة المذكورة اي بدون ملاحظة امر خارج وبعبارة
اخرى بانه لا يعلم عدم جواز اضافة الخاص الى العام الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط
ان يكون المضاف اه فعلى ما ممتنع اضافة الخاص الى العام نعم من يعرف قواعد النحو من
الخارج فلا يحتاج الى بيان الشرط المذكور عند بل لا يحتاج الى البيان عند شيئا من الاشياء
(قوله والحاصل) اي حاصل بمعنى الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل
عبارة المقصود لان عبارته لا يدل على ما ذكره الشرح الا ان يلتزم التقدير في عبارته (قوله وحان كان ظروفا)
فان الظرف مبين للمظروف ولا يكون صادقا عليه (قوله واما مساو كليث واحد) قال مولانا
عهم والمراد من المساواة اما المساواة المقابلة للمباين والاعم المطلق والاعم من وجه والمراد
هنا المساواة في الاستعمال فان كان الاول فالمثال غير مطابق للممثل له لان المساواة المقابلة
لها يكون الاتحاد فيها نهما صدقا عليه ولكن التباين بينهما في المفهوم مع ان الميث والاسد
متحدان فيكونان مترادفين فان الاتحاد في المفهوم يستلزم الاتحاد في صدق عليه وان كان
الذاني فع يصح المثال لا نكلما يستعمل الميث يستعمل الاسد وبالعكس ولكن لم يصح المقابلة
لان الاعم والخاص مطلقا او من وجه والمباين يكون بمعنى المشهور اقول المراد من المساواة
هنا ما يعم الترادف والمساواة لا يقال كيف يصح ان يراد منها الترادف والمساواة لا اعتبار
اختلاف المفهوم في المساواة والاتحاد في الترادف لانا نقول المراد من المساواة هو المساواة
اي الامر ان اللذان هما متعديين سواء كان الاتحاد فيما صدقا عليه نقط كالانسان والكناب
او فيهما جميعا كالاسد والليث فانهم يريدون منها المساواة (قوله كاحد اليوم) فان اليوم
يشمل ايام غير يوم الاحد لا يقال ان الاحد ايضاً يشمل ايام الاخر لانه يوحد في غير يوم الاحد
لانا نقول المراد من يوم الاحد هو اليوم الاحد فان الاحد لا يطلق الاعمية (قوله على التقديرين
ممتنعة) اما على التقدير الاول فلان الاضافة اما التعريف او التخصيص وليس شئ منهما
على هذا التقدير لا يقيم يتحقق التخفيف مع انه لا بد منه في الاضافة المعنوية ايضاً لانا نقول
المقصود الاصلي في المعنوية هو التعريف والتخصيص فان التخفيف ايضاً وان كان حاصلها فيها
ولكنها ليس مقصودا اصليا لانه لا زام فيهما لان تجريين التنوين شرط في الاضافة مطلقا نعم
المقصود الاصلي في الاضافة المعنوية هو التخفيف واما على التقدير الثاني فلانه يلزم اضافة

الخاص الى العام وهو غير جائز لانه لا يتصل التعريف ولا التخصيص فيه لان عدم افادة التخصيص فيه ظاهرا لم يفد التخصيص لعدم افادتها التعريف اولا لانها لو افادت التعريف قيلزم ان تفيد التخصيص ايضلا متلزما له (قوله واما اخص من وجه وان كان اه) وهذا الكلام الى قوله واعلم انه لا يلزم اه اشارة الى ان الاضافة بتقدير اللام وبتقدير من على ما ذكره المصم ليستا ببيانيتين لانه يلزم ان يكون الاضافة في قولنا فضة خاتم اضافة دمانية لان المضاف اليه فيه جنس للمضاف صادق عليه وعلى غيره فاذا اعتبر قيد الاصلية في المضاف اليه لا يلزم ذلك لان الخاتم لا يكون أصلا بالنسبة الى الفضة بل الامر بالعكس لحصول الخاتم منها وايض يلزم ان لا يكون فضة في قولنا فضة خاتم اضافة لامية ما عرفت ان المضاف اليه فيه جنس للمضاف صادقا عليه وعلى غيره فان الخاتم يكون من غير الفضة ايض كالعكس مع انه اشترط عدم الجنس في الاضافة للامية فلما اعتبر قيد عدم الاصلية في المضاف اليه في الاضافة للامية لا يلزم ذلك ففي كل موضع لم يكن المضاف اليه جنس له ولا صادقا عليه يكون الاضافة فيه لامية وهذا هو الموضع لا يكون المضاف اليه جنس له مثل غلام زيد او كان جنس له ولكن لا اصل له مثل فضة خاتم (قوله فان كان المضاف اليه اصلا اه) بالمولانا نص وفيه نذر لان الاضافة للامية لا يحسن في ثلثة رجال فان المراد من الثلثة هو الرجال لان الرجال وقع في مرتبة التمييز وليس انما فيه بيانية ينهم لان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف ثم خلاصة كلامه اقول في الاضافة للامية يكفى الاختصاص الذي هو مفهوم اللام بينهما اختصاص ان الرجال من افراد الثلث ثم قال مولانا نص يشكل دمانية رجل لانه لا يصح حمل الاضافة على اللامية وهو ظاهر ولا البيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يتم المراد برجل الجنس والتنوين لله حكمة الجسمية ابي مائة هي هذا الجنس ثم خلاصة كلامه اقول فيه ما فيه (قوله واعلم انه لا يلزم اه) هذا القول دفع ما يقال لا يصح اضافة العلم الى الفقه لامية وكذا اضافة اليوم الى الاحد واضافة الشجر الى الاراك لانه لا يصح اظهار اللام فيها لانه لا معنى لقولنا شجر لراك فان الاراك شجر خاس ولا يكون شجرا اخر فيكون معناه عند عدم ظهور اللام هو الشجر الذي له خصوصية ومناسبة بالاراك بان يكون الاراك فردا له وكذا في قولنا علم الفقه وبوم الاحد ولذا قال المصم بمعنى اللام وهو الاختصاص ولم يقل بتقدير اللام (قوله ولا يصح انهار اللام فيه) اي في القيل المذكور وهو الاصل في المنة المذكورة التي يكون فيها اضافة الاعم الى الاخص المطلق وانما لم يصح انهار الالا فيسالا في اسم لم يستعمل هذه الامثلة بيانية بحسب المعنى وجازا غلظا من فيها بان يقال علم من التقدير في الفقه وشجر الذي الاراك وانما لعرب جعلوها في الاضافة لانه لا يكون الاضافة لاني كل رجل وكل واحد بيانية اي على الذي هو من رجلين او رجل واحد لان اضافة

الكل الى رجل بيانية فلا بد من جملة على الكل مع انه غير جائز لان المفرد لا يكون متعددا على
الكل لاننا نقول المراد هو حمل المفرد فيصدق الرجل على كل واحد من افراد الانسان فان الكل
لا حاجة لافراد وكل في كل واحد فيصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لان المفرد متناول
للمتعدد على سبيل البديل (قوله وبهذا الاص) وهو عدم لزوم اظهار اللام في الاضافة اللامية
(ير نفع الاشكال اه) وهو ان في كل رجل وكل واحد اضافة لامية مع انه لا يصح اظهار اللام فيهما
لان لكل لا حاجة لافراد اولاه من الامور اللازمة لاضافة فتح يستقط ما يقيم يصح ان يقيم
كل لرجل لان معنى كل رجل بالاضافة وهو كل اجزاء برجل فمعنى كل لرجل كل اجزاء ايض
فظهر مما ذكرنا انه لا يصح اظهار اللام في الاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى (قوله
مثل كل رجل) فانه لا يصح اظهار اللام فيه معناه عند عدم اظهار اللام هو الكل الذي له خصوصية
برجل بان يكون الرجل فردا لان الكل لا حاجة لافراد والتكلف فيه ما قال بعضهم من انه
يصح اظهار اللام فيه بان يقيم كل فرد لرجل اي ثابت له فانه تكلف ظم لان اللام ينبغي ان
يكون في مدخول الكل لاني مدخول كل وشيخ آخر (قوله ضرب له اختصاص باليوم) وايراد لفظ
له لاظهار اللام الذي هي للاختصاص و اراد به ان هذه الاضافة بادنى ملازمة ويكفي في
الاضافة بمعنى اللام ادنى ملازمة اختصاص فالاولى ان يكون اضافة لمظروف الى الظرف بمعنى
اللام على ما ذهب اليه كثر النحاة (قوله للاختصاص الواقع بين المبيين اه) مثل خانم فضة فان الفضة
مختصة للخاتم (قوله قلنا نعم لكن اه) والحاصل ان يجب الرد ليس هو امكان الرد فقط حتى يرد
ما ذكر بل هو امكانه مع قللة الاقسام وهي منتفية في الاضافة بمعنى من (قوله اي ضرب واقع
في اليوم) هذا كلامه لبيان حاصل المعنى فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان تقدير الواقع يدل على
ان يكون اليوم صفة المضرب فانه قال اصل ضرب اليوم ضرب في اليوم فهو متعلق بالضرب وليس
صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم (قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه اه) وظاهر كلام المصنف ان
الاضافة المعنوية نفيك تعريف احد مام المضاف والمضاف اليه مع المعرفة اي كون احدهما
لا بعينه معرفة ولكنه قد من سره اخذ هذه القيود من قوله وشرطها تجريد المضاف عن التعريف
لانه لو كان المضاف معرفة يلزم تحصيل الحاصل وان كان المضاف معرفة مع المضاف اليه النكرة
يلزم طلب الادنى مع حصول الاعلى وهو غير جائز (قوله لان الية التركيبية اه) يعني على
تقدير ان يكون المضاف اليه معرفة وقال بعض الشارحين وانما يفيد التعريف مع المعرفة بعناية
التعريف الى المضاف عن المضاف اليه كان الاتصال والامتزاج (قوله لان نسبة امر اه) اي
انتساب النكرة الى المعرفة مستلزم لعلو مية المضاف فلا يلزم ان يكون تعريف المضاف
اليه سببا لتعريف المضاف ايض فانا اذا قلنا غلاما رينا بالقنوين فان ذلك الانتساب

موجود فيه من عدم المعلوماتية فيه كك اذا نسب الفعل الى الفاعل المعين وقلنا ضرب زيد فهذا لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه ولقائل ان يقول ان انتساب امر الى المعين في الاضافة يستلزم معلوماتية المضاف مكان الامتزاج بينهما الا ان يقع هذا الامتزاج ثابت في الفعل والفاعل لان الفاعل كجزء من الفعل مع انه لا يستلزم معهودية الفعل (قوله ومعهوديته) وشاربه الى ان تعريف المضاف اليه يغير تعريف المضاف عند قصد تعريفه فاذا كان غلام زيد معهود ابين المتكلم والمخاطب فعند حضور غلام يقرأ جاعني غلام زيد اي الغلام المعهود (قوله من غير اشارة الى واحد معين) فانه قد يراد منه غلام لا بعينه وقد يشار به الى واحد معين ايضاً فح يلزم ان لا يكون الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعاً للمعلومية المضاف ثم ان قوله لان عطف على قوله لان اي لان نسبة امره لان حذف حرف جر عن ان وان قياس مطرد فما قرء المارصون لان بتخفيف النون خطاء ظاهر غير خفي (قوله ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين) على صيبل المجاز فكذلك الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعاً لمعلوماتية المضاف ثم قد يشار بها الى واحد غير معين بطريق المجاز (قوله راقن مر على اللثيم يسبني) فمضيت ثم قلت لا يغيبني فان الالف واللام في اللثيم للمعهد الذهني مع ان الالف واللام في اصل اللفظ لمعين فارادة غير معين منها على غير وضعها وقوله يسبني جملة خبرية وهو في حكم النكرة كالاسم الذي فيه المعهد الذهني ثم عدم كون اللام في اللثيم للتحقيقة والاستغراق ظاهر وامام عدم كونها للمعهد الخارجي فلانها لو كانت للمعهد فينفوت مقصود الشاعر من بيان مدحه وكماله بان كان مروريا دائماً على ايتم من الليام ويسبني دايماً ليتم من الليام لا ليتم خاص لان التمدح على مروره على كل ليتم من الليام ولهذا قال امرو يسبني بصيغة المضارع ليدل على مروره بعد سبب بخلاف الماضي فانه يدل على الماضي والا لقطعاً فمن هذا عرف ان حمل جملة يسبني على الحال دون الصفة وتقييم المارور بوقت مخصوص وهو وقت سبه ليس بجيد لانه يغوت التمدح الذي هو مقصود له واليه اشار السيد السند قس سره في حاشية المطول (قوله وذلك على خلاف وضعه) وقد قالوا انك اذا قلت غلام زيد ولزيد غلامان فلا بد ان يشير به الى غلام من بين غلمان له مريد خصوصيه بزيد اما لكونه اعظم غلماناً او اشهر بكونه غلاماً او بكونه معهوداً بينك وبين مخاطبك وبالمجمل يرجع اطلاق اللفظ الى غلام معين دون ما يراد به ان هذا اصل وضعها ثم قد قال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل اللفظ لو اوضحوا احد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى غير معين قيل لا يكون ذلك على خلاف وضعه بل يكون الفرد لا على التعيين المفهوم من المعروف باللام للمعهد الذهني موضوعاً له بالنسبة الى المعروف باللام الذي للمعهد الذهني والجواب عنه بان الالف واللام على قسمين الاول للمعهد الخارجي

والذاني للجنس وهو الذي يشار به الى تعيين المدخول ايا الطبيعة المعينة فان كانت الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فهي للجنس وان كانت الاشارة من حيث كونها في ضمن الافراد فهي للاستغراق وان كانت من حيث كونها في ضمن فرد ما فهي للعهد الذماني فيكون العهد الذماني فردا من الجنس وقد عرفت ان اللام للجنس يشير بها الى الطبيعة المعينة فيكون الموضوع للعهد الذماني هو الطبيعة المعينة و تحققا في ضمن فرد ما تحقق في غير الموضوع له فكانه قيد له (قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل) وانما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناها كشيءك ونظيرك وسواك وانما قال وليس يجري اه ولم يستثن ولم يقل الا في نحو غير ومثل لعدم الاعتداد بها لقلتها ويمكن ان يقيم انما قال كك لا اختياره قول بعض فانه ذهب الى ان اضافتهما لفظية لانهما بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للمحال او الاستقيال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وسرعك وكفاك ونهاك لانها بمعنى الفعل فان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا البواقي (قوله نحو غلباني ا بهام) فان مماثلة زيد لا يختص في صفة واحدة بل يشمل كل ما هو في وجوده (قوله يعرب بعيريه) اي يعرف الضم الواحد بغيرية المضاف اليه فان الحركة ضم السكون (قوله وكك اذا كان للمضاف اليه) بان يكون لزيد مثل في الشيعة ويكون هذا المثل مشهورا بملك المماثلة فقوله في شئ من الاشياء بيان وجه الشبه ثم قوله ذا قصد يشعر بان القصد معتبر في التعريف (قوله اذا كان معرفة) هو لدفع ما يقع جاز نجر يد المضاف من التعريف اذا كان معرفا باللام او علما واذا لم يكن فيه شئ منهما فلا كما في غلام زيد ويمكن ان يقيم ان التعريف في المضاف في نحو غلام زيد يكون حكما وان لم يكن حقيقة بان ينزل ما يمكن فيه التعريف منزلة ما فيه التعريف محققا وهو اختيار بعضهم ولما كان فيه بعد فلم يشتره واعلم ان المضمرة والمجهول ايضا فان اصلا لا متناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على المعرفة ثم ان التجرد من حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف لان الغرض الاصلي منه التنبيه لا التعريف (قوله بان يجعل واحدا من ا) اي بان يجعل العلم واحدا اي فردا واحدا من المفهوم الذي هو صادق عليه على غيره فيكون في عبارته مساهمة فهو مفهوم عام شامل له ولغيره فح اندفع ما قيل من انه قد سبق في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف ان طريق التذكير على نوعين احدهما ما ذكره والاخر وهو ما يذكر ذات ويراد بها الصفة التي هي مشهورة بها فانه ان لم يكن تلك الذات نكرة ولاكن الوصف الذي هي مشهورة به نكرة كما يذكر الحاتم يناديه الجواد فانه مشهور بوصف الجواد فيكون الجواد نكرة وكما يذكر النوشيروان

ويراد به العادل لانه مشهور بالعدل فالعادل نكرة وكما يذكر موسى ويراد به الحق وكذا
 يذكر فرعون ويراد به المبطل ووجه انك فاعه ظم لانه ايضم مفهوم يصدق عليه وعلى غيره
 ويمكن الجواب عنه ايضم بان طريق التنكير على ما اختاره هبناجارية في جميع الاسماء بخلاف
 التنكير على الوجه الآخر فانه مخصوص ببعضها وجود من لم يكن مشهورا بوصف قال مولا باعصم
 ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف
 النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما
 وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة
 انتهى كلامه اقول ما هو في حكم النكرة فهو نكرة وان كان نكرة حكما لا حقيقة ويمكن ان يقيم
 ايضم ان ما هو موضوع لمعين يصير نكرة بالعمل المذكور لانه لا حجر في التصور والوضع غاية
 ما في الباب انه يمتاز بقيد الحيزية (قوله ذا مراد بالتجريد تجرده وخلوه) فان التجرد لازم
 للتجريد فيكون من قبيل ذكر المازوم واردة اللازم ثم ان التجرد لازم اعم لانه يوجد بدونه
 فيما هو مجرد بنفسه او اراد بالتجريد ارادة بلا تعريف وهو التخصيص قال مولا باعصم ان الشئ
 تكلم على خلاف العرف والامطلاح فان اللائق اراد التوضيح موضع التخصيص لان المضاف
 اذا كان معرفة لا يتسبب الا التوضيح منه لا التخصيص اقول كلامه قدس سره في الطلب نفسه
 مع قطع النظر عن ان يكون المطلوب في المضاف حاصلا وذلك الطلب بطم مع حصول الاعلى واوسلم
 فنقول لما قال سابقا ان المضاف اليه اذا كان نكرة يفيد تحديضا فيه فيجوز حصول التخصيص هو قلة
 يلزم طلب الادنى مع حصول الاعلى لا محالة وحصول التوضيح فيه لا يخافيه في نفس الامر
 وان قلت اذا كان المضاف معرفة كيف يجوز حصول التخصيص فيها لان معنى التخصيص هو قلة
 الاشتراك ورفعه مع ان المضاف معرفة قلت اذا اضيف المعرفة الى النكرة يصير المضاف نكرة في
 باد النظر كما مر في قوله وتنفيذ تخصيص النكرة او نقول طلب التخصيص لا ينافي ان يكون المضاف
 معرفة و لكلام في الطلب او نقول المراد من التخصيص في قوله وهو التخصيص هو التعريف في الجملة
 لانه لازم للتخصيص والمراد من المعرفة في الجملة هو المعرفة بوجه من الوجوه بان يعرف زيد مثلا
 بانه عالم مثلا والحاصل ان زيدا اذا كان معلوما من حيث ذاته فيصح فوائدها ان طلب الادنى اذ لانه
 مع كونه معلوما من حيث الذات لا احتياج الى معرفته بوجه ما فاذا عرفت فالقول بان لا باس
 بان يعرف زيد بوجه انه عالم مثلا مع كونه معلوما من حيث الذات ايضم بشيئ مما عرفت من
 عدم الاحتياج الى هذه المعرفة التي هي بالوجه (قواعدا كان تحصيل الحاصل) ولقائل ان يقول
 انما يلزم تحصيل الحاصل في الاضافة الى المساوي واما اذا كان المضاف اليه امر فلا يلزم ذلك
 لانه يكون ازديادا مرتبة لمضاف والجواب انه لما لم يكن الاضافة في صورة المساواة فـ

عليه صورة الاضافة الى الاعرف طرد الباب (قوله فتضييع الاضافة) قال مولانا علم ان تحصيل
الحاصل ممتنع فلا بد ان يقول وهو ممتنع موضع قوله فتضييع الاضافة لانه يوجب البطلان و
بعبارة اخرى بان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله
فتضييع الاضافة اقول اضافة المعرفة الى المعرفة ممكن وليس بممتنع وذلك لان المراد من
تحصيل الحاصل ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول التعريف وقد حصل اصله للمعرفة
فلماضيف الى المعرفة كان تحصيل ما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف ويصح قوله فتضييع
الاضافة وان قلت تحصيل الحاصل واقع في كلامهم مزيل بالمتنع والمحال فيكون ممتنعاً لا ممكناً
قلت هو ممتنع بالامتناع لغيره لا لذاته والامتناع بالغير ممكن فان سبب امتناعه تضييع الاضافة
فانه قدس سره اقام السبب مقام المسبب واقامة العلة مقام المعلول كثير بينهم (قوله في نحو
النجم والثرياء) فان مدخول الالف واللام في النجم مثلاً معرفة بسبب الالف واللام ويراد به نجم
بينه ثم جعل المجموع علماً له فهو تحصيل الحاصل لان المراد منه معين من غير جعله علماً فجعل المجموع
علماً ليحصل بعينه تحصيل الحاصل فلا فرق بين تحصيل الحاصل وبين تعريف المعرفة فلا يرد
ان المجموع علماً هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علماً وكذلك الابن معرفة
بالاضافة الى العباس ويراد به ابن له بعينه ثم جعل المجموع علماً له فيكون تحصيل الحاصل
وكذلك الصعق فانه يراد به الرجل الخاس وهو الذي لا يكون شجاعاً بسبب اللام ثم جعل المجموع
علماً فلا فرق بينهما اي لزوم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف واجيب بانه فرق بينهما
فان في الامثلة المذكورة يكون التعريف في المضاف اليه كما في ابن عباس وفي الباقي من الامثلة
يكون التعريف في المدخول الالف واللام مع ان العلم شئ آخر وهو مجموع الالف واللام مع
مدخولها ومجموع المضاف والمضاف اليه بخلاف اضافة المعرفة الى المعرفة فان التعريف ح في
الاسم بسبب الالف واللام او بالعلمية ورد بانه نعم بينهما فرق بهذا الوجه ولكن المراد انهما
يشتركان في الاستحالة وهي تحصيل الحاصل وهذا كك ما عرفت من ان النجم هو النجم بعينه
بسبب الالف واللام ثم جعل المجموع علماً له فهو تحصيل الحاصل واجيب عنه ايضاً بانه انما جعل
مجموع النجم مثلاً لانه لا جل ان يصير التعريف الذي كان حاصله في الاسم بسبب الالف واللام
لزماً (قوله في لزوم تعريف المعرفة) مع اختلاف جهتي التعريف (قوله فما بالهم) اي فما شأنهم
(قوله بل فيها زال تعريف) وحاصله ان العلمية لما كانت وضعاً نانياً يزيل مقتضى الوضع
الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم يكن وضعاً نانياً لم يزل مقتضى الوضع الاول فلماضيف المعرفة
الى المعرفة فيكون الاضافة حودية الى اجتماع التعريفين في الارادة (قوله بل تبدل
تعريف بتعريف) فيه بحث بانه ح يضييع جعل مجموع النجم مثلاً علماً لحصول التعريف قبل

جعل علمه والحاصل انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة
في ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر فالجواب الحسن
ان جعل المجموع علما لاجل ان يصير التعريف الحاصل باللام لازما لا يقال لم لا يجوز ان يكون
ذلك التبديل في صورة اضافة المعرفة الى المعرفة ايض لاننا نقول فرق بينهما لان في الامثلة
المذكورة يكون العلم هو المجموع فالتبديل صحيح ورضى العقل به واما في صورة الاضافة
يكون التعريف في نفس الامر فلما ضيف المعرفة لا يكون فيها تبدل التعريف بتعريف اخر
فاضافتها لا تكون الا بحذف الالف واللام عنها او بتذكيرها (قوله وما اجازة الكوفيين)
وهذا اشارة الى جواب اخر عن السؤال المقدر الذي هو وارد على قوله وشرطها تجريد المضاف
من التعريف فانه ينتقض بقولنا الثلاثة الاثواب مثلا ووجه الاشارة اليه بان هذا التجويز
ليس عند نابل عند الكوفيين (قوله ضعيف) واجيب ايض بان تجويز الامثلة المذكورة يستلزم
جواز نحو الخاتم الفضة فان ما ذكر موجود فيه مع انه لم يقل به احد ونقل عن الشيخ بانه قال
ولا يبعد ان يتم ان الاضافة فيها لفظية لان مميزها اي التثنية كان في الاصل موصوفا بها فمعني
ثلاثة رجال هو رجل معدود وموصوف بهذه الاعداد كما في ضارب زيد وحسن الوجه ولم يشترط
في اللفظية تجريد المضاف عن التعريف (قوله ثلث الانافي و الديار البلاقع) ونقل قدس سره
في الحاشية البيتين **وما** ايامنزلي سلمى سلام عليكما **هل** الازمن اللاتي مضين راجع **هل**
يرجع التسليم او يكشف العمى **ثلث** الانافي والديار البلاقع **هل** قال في الحاشية في هل يرجع
التسليم اي يرد جواب السلام وقال في او يكشف العمى من المستشير الذي هو في عمى عن حال
سلمى وقال في ثلث الاثا في جمع اثنية وهي واحد من الاجاز الثالث الذي ينصب القدر عليها
وقال في البلاقع جمع بلمتع يعني الخالي (قوله علامتها ان) وقدمت فائدة تقديرها
وبعبارة اخرى بان المراد وهو علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ او اللفظية
ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل (قوله مصارع البلدان
و كريم العصر) وكذلك الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة فيل ان
كل واحد من المصارع و الكريم مضاف الى المفعول فان البلد مفعول فيه المتأني اي المصارع
في البلدان و العصر ايضا مفعول فيمكنه زمانى اي الكريم في هذا الزمان واجيب بان المراد من المفعول
هو الفاعل وانفعول واجيب ايض بان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الجال او الاستقبال بخلاف
ما اذا كان بمعنى الماضي فانه لا يعمل وقيل انما يعمل اذا اعتمد بالموصوف وهوذا ليس كذلك وقيل
ايض اذا كان بمعنى الاستمرار قوله لا نعريه ولا نخصيها (قيل الا ولى ان يقول اني نعيم تخفيفا
في اللفظ لا تعريها) ليكون تفسيره لان التاكيد بلا بلد الحصر بما لا غير ثابت في كلامهم نعم

يكون ذلك بعد الحذف (فوله لكونها بتقدير الانصال) فقولنا ضارب زيد في قوة قولنا
ضارب زيد بالتنوين فكان الضارب في ضارب زيد منفصل عن زيد وكذا الحسن الوجه لا يفيد
تعريفا ولا تخصيصا بل تخفيفا فقط ثم لا يخفى انه اذا كانت الاضافة في تقدير الانصال فلا يكون الهيئة
التركيبية فيها دالة على معلومية اضافة لعدم وجود ما فيها (قوله لا في المعنى) وهو دفع
ما قيل ان قوله في اللفظ مستدرك لان التخفيف لا يكون الا في اللفظ بتقدير الدفع انه احتراز من
الخفة في المعنى ~~لان~~ ~~تفقط~~ ~~واجب~~ ايضا بان لا يشار الى وجه التسمية باللفظية وقيل اي راد
المتصر يح با مقابل لان الاضافة للمعنوية نفيد معنى في ذات المضاعف (فوله بازاء ما سقط من
اللفظ) من التنوين وما قام مقامه اقول حار ان يكون المعنى موصوفا بالخفة التي بهذا المعنى
الذي قررناه اشبه نعم لا يكون موصوفا بالخفة التي يكون اللفظ موصوفا بها فلا يرد ما قال مولانا
عصم من ان قوله لا في المعنى انما يصح اذا كان المعنى موصوفا بالخفة كاللفظ مع انه ليس كذلك ثم قال
مولانا المذكور ان قوله لا في المعنى صريح في ان المراد من الحصر هو الحصر الاضافي اي تفيد
تخفيفا في اللفظ دون المعنى فيكون الحصر بالنسبة الى المعنى مع ان قوله لا تعريفا ولا تخصيصا
يفيد ان الحصر كان بالنسبة الى التعريف والتخصيص فبينهما تدافع انتهى حاصل كلامه اقول
في قوله لا تخفيفا في اللفظ حصر ان اضافيان الاول بالنسبة الى قوله تخفيفا فقط ولما في بالنسبة
الى مجموع قوله تخفيفا في اللفظ فالاول بالنسبة الى الاول والثاني بالنسبة الى الثاني كما
لا يخفى ويمكن ان يقر انما قال في اللفظ اشارة الى ان المراد من اللفظ هو لفظ المتكلم لا لفظ
المضاف كما في الاضافة المعنوية سواء كان ذلك التخفيف بسبب المضاف او به وبالمضاف اليه جميعا
او بالمضاف اليه فقط كما يكون كلام لا حقه يشعر اليه (فوله مثل ضارب زيد) والاصل ضارب زيد
(قوله واحكما مثل حواج بيت الله) فان فيه التنوين قبل الاضافة حكما فانه بحيث لو كان فيه
التنوين يسقط بهذا الاضافة اولانه اذا قيل حواج بيت الله بدون الاضافة يجيء الحواج بالتنوين
في بادى النظر فالجواب منه هو التنوين فيه بخفيف حكما وبهذا سقط الخفض باضافة الفعل
التفضيل نحو افضل الناس باله اضافة لفظية مع انه لا يفيد تخفيفا في اللفظ لعدم حذف التنوين
منه لانه غير منصرف ويمكن الجواب عنه باننا لم انه اضافة لفظية بل معنوية كما قال بعضهم
ولو سلم لكن لانم انه لا نفيد تخفيفا به اذ لم يكن مضافا فيستعمل بمن او الالف واللام وهما
يحدثان عند الاضافة فتح نفيد تخفيفا في اللفظ (قوله بتدفع الضمير واستتارة) لا يقيم لا يكون
التخفيف في المضاف اليه بتدفع الضمير واستتارة في المضاف لانه وان سقط الضمير منه لكن اورد
الالف واللام فيه لانا نقول حرف التثنية الخف بالنسبة الى التثنية (قوله واستتري القائم) وحين
استتارة في الصفة يكون معناه ان قائم الغلام او هو قائم الغلام وانما جار اضافة المضاف باللام

في اللفظية لعدم العلة الحاربة في المعنوية فيهما وذلك لان اللام في اسم الفاعل او المفعول اهمية
بدعنى الذي لا حرفية فلا يكون لتعريف مدغوه لهما لانه لا يكون لتعريف المدخول الالام الحرفية فلام
الاهمية يكون نفسها معرفة لمدخولها (قوله و ضيف القائم اليه) ولقائل ان يقول كيف يصح
اضافة القائم اليه لانه يلزم ح اضافته الى موصوفها لكن الرفع من الصفات يكون نعتا لمرفوعها
بخلاف الناصب مع المنصوب ولما لم يجوزوا هذه الاضافة في المعنوية لم يجوزوها في اللفظية ايضاً لان
اللفظية فرع المعنوية الا ان يقال انما لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها اذا لم يكن الصفة مشابهة
بالمفعول وهما هي مشابهة بل لا نأد اقلنا رايت القايم الغلام يكون القايم مفعولاً فيكون القايم في
القايم الغلام مشبهاً به لقيامه مقامه ويمكن ان يقال انما لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها لانه لا يمكن
الوصفي وفيه ليس كذلك (قوله فمن جهة انها الح) الفاء للتفريع وكذا الفاء للمحو كما يحكم العطف
في قوله ومن جهة انها نفيد تخفيفاً الح فتح اصح قوله ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع (قوله
وامراد ان) دفع دخل تقريره انه لا دخل لامتناع التخصيص لا بالامثال الاول ولا بالثاني فكيف
يصح ان يكون المشار اليه بشم هذه الثلاثة المذكورة قال مجمل المحشى مولانا صف لا يخفى ان المجموع
المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزماً لأمور ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك
الاستلزام لكن هذه العبارة ومثاله انما يقال فيما كان الكلام اللاحق مبنياً على الكلام السابق اي السابق
على لفظة وايضاً كان اثبات الكلام السابق باللاحق والاول مسلم والثاني لان التخصيف وعام
افادته التعريف يشبهان باللاحق وذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فلا بد ان يجعل قوله
ومن ثم اشارة الى التخصيف وانتفاء التعريف ويرتكب فيه مجازاً كما يقال فلان قبل تلك القبيلة
مع انه ليس الا قبل بعضها انتهى حاصل كلامه اقول امرا ان اثبات مجموع الكلام السابق من حيث
المجموع يكون باللاحق ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاثبات بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها كما يستفاد من تحتج بقوله المش (قوله في ذلك الاستلزام)
اي استلزام جواز التركيب الاول وامتناع الثاني لان التركيب الاول جائز والاساس ممتنع عند
حصول التخصيف اي لان النكرة المخصصة يقع دفع النكرة ولا نتج صفة المعرفة (قوله لا دخل في هذا
التفريع) اي في هذا الانتفاء فانه في حكم التفريع (قوله وعلى) هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع
لان هذا اصل التفريع وهو التخصيف المذكور صريحاً بخلاف اصل الفرعين السابقين وهو
التعريف والتخصيص فانه مذكور ضمناً في ضمن التخصيف فالتفريع على المذكور بالصريح
او اي بالتقديم على التفريع بالمذكور بصريح قوله لكثرة لواحقه وهي قوله لا خلاف للمفراء قوله واجاب
المص منه واجاب عنه الشارح الهندي بان الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال
اللام عدم بقاء ما والرحوح الى النصب الذي هو الاصل لزال ما مرضت الاضافة لاجله (قوله اللام

المتقدمة حسا) وكذا المتقدمة لفظا في قولنا الضارب زيد (قوله فهو من باب الضارب زيد) فكما
لا يمتنع الواهب عبدا كك لا يمتنع الضارب زيد قال مولانا هم الواهب مضاف إلى المائة
وهو ايضاً مثل الضارب زيد فلم يجوز الحكم عليه فلا حاجة إلى إحرائه على ما هو بواسطة المائة أقول
قوله الواهب المائة ليس مثل الضارب زيد بل هو مثل الثلاثة لأثواب وقد عرفت حكمه وهو مثل
الضارب الرجل وستعرف حكمه فإن التعريف في المضاف إليه في الضارب زيد والواهب عبدا
معنوي لالفظي (قوله هو ضعف) قيل الأولى أن يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم
يوثق به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة انتهى (قوله يعني هذا القول) أي هذا التركيب
ضعيف فيكون المراد من الضعيف هو الضعف في التركيب كـ هو المتبادر لا الضعف في الاستدلال
ولهذا قال بلفظ اللهم في الجواب من المصادرة (قوله لعدم الفائدة) لأن فائدة الإضافة التخفيف
وهو منتف ما عرفت من أن التنوين انما سقط بالالف واللام دون الإضافة ولقائل أن يقول
أن قوله وعبد ما عطف على المائة وقوله الواهب مائة ممتنع ما عرفت آنفاً فكذلك الواهب عبدا
فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع فالأولى أن يقال يمتنع موضع قوله
ضعف وإن قلت قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه كما
قالوا فيكون جائزاً لا ممتنعاً قلت قوله الواهب المائة ممتنع لذاته ولغيره وهو الحمل ولكن
قولنا الواهب عبدا ممتنع لذاته ولغيره معاً لأنه باعتبار العطف يصير مثل الضارب زيد وهو
ممتنع فكذلك هذا فالجواب أن المعطوف قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه ولهذا جاز
أن يقال يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث وكك جاز رب شاة وسخلتها ولا يجوز رب سخلتها
لأن مدخول رب لا يكون معرفة فلا يكون حكمه كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه (قوله
ولا يخفى أن فيه) أي في الدليل ويتضمن الجواب شوب مصادرة على المطام لأن ثبوت المدعى
وهو امتناع مثل الضارب زيد موقوف على إبطال دليل الخصم وإبطاله يتوقف على إثبات المطمور
إنما قال شوب مصادرة ولم يقل فيه مصادرة لأن الشوب بالفارسية آميزش فمعناه أن فيه ما يكون
له شوب بها وهو الدور لأن المصادرة هي التي كان المدعى عين الدليل وأجزاء منه وهذه ليس
كك ولكن المراد ما يستلزم المصادرة له ومندرجا فيها وهو الدور ولا يبعد أن يقال إن إضافة الشوب
إلى المصادرة إضافة المصدر إلى المفعول إضافة شيمي وهو الدور والمصادرة أي شوب الدور بها
بأن يكون الدور مندرجا فيها فيصح لفظاً انشوب (قوله اللهم إلا أن يقال) ولا يخفى بعد المفهوم
من اللهم لأن المتبادر من قولنا الواهب هو الضعف في التركيب بأن يكون هذا التركيب
ضعيفا في التركيب لا الضعف في الاستدلال أن يدعى لا يقال إن الضعف في التركيب يستلزم الضعف
في الاستدلال وكذا العكس لا بد من العكس بدليل قوله أدل أنص فيه على الجواب لأنه يحتمل

ان يكون قوله وعبدها منصوبا حملا على محل المائة فانها مفعول المواهب او يكون مفعولا معه بان يكون الواو بمعنى مع فتح يكون التركيب جائزا بـتلاف الاستدلال به لا يقال لم لا يجوز ان يكون قوله وضعف الواهب اه معطوفا على قوله وجاز الضارب بازيد وليس فيه ح شوب مصادرة على المطلوب ولا يابى عن هذا العطف قوله وانما جاز الضارب الرجل اه كما لا يخفى لانا نقول افادة الاضافة اللفظية التخفيف لا يكون سببا لضعف هذا التركيب بل هي سبب لامتناعه كما في الضارب زيد كما لا يخفى (قوله اذ لا نه فيه على خبر) قيل رواية الجر مشهورة ودي كافية في الاستدلال (قوله حيث جاز هذا التركيب) فلهذا وذكر دخول رب على المعرفة بالعطف ولا يجوز به انه اي بلا واسطة والسخلة ولد الناة (قوله ما موحه) اي ممدوح لشاعر هو واهب المائة (قوله اي البيض) جمع الابيض والنوق جمع النافذة (قوله يستوي فيه) اي في الهجان الجمع والواحد اي مشترك بينهما فيقع صفة الممدوح والمزنت فيستوي في الهجان الجمع والواحد كما يستوي في الفلك الجمع والواحد ولكن يقدر ان كسرة الواحد اصلية وكسرة الجمع دارجية وكذا ضمة الفاء في فلك يقال ناقة هجان ونوق هجان فحركة هجان في المارد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال (قوله او من قبيل المنة الا تواب) بان يكون من قبيل اضافة العدد الى المعدود وقد عرفت ضعف المنة التواب فهذا قول الشارح الى ضعف آخر في هذا التركيب (قوله بتشبيها له) وراى من العبد الراعى بالمجاز فكما يكون الراعى يقوم بخدمة هذه المائة الهجان كذلك العبد يقوم بخدمة مولاه (قوله او عبد هاه) اي او يكون اضافة العبد الى المائة حقيقة لان العبد لا يخدم الا اهل وكن اضافة العبد الى الضمير الراجع اليها بادنى ملائمة اي عبد صاحبها (قوله اي احد يشاء الاستانج) يعني نوزاينده (قوله حال من المائة) فانها مفعول الواهب فيكون ضافا اسم الفاعل الى المفعول به (قوله على المفعولية) اي مفعول يزجي (قوله وحقيقة الامر) اي حقيقة قوله يزجي بصيغة المعلوم او المجهول لا يكشف الابعداه او معناه حقيقة قوله اطفالها لا ينكشف الابعداه والمراد من حقيقة الامر هو حقيقة امرها معا فاذا كان في القصيدة حرف الروي منصوبا فتح قواك يزجي بصيغة المعلوم وقوله اطفالها منصوب وان كان مرفوعا فهو ح على صيغة المجهول وقوله اطفالها مرفوع قوله واما لانه قاسه عطف على قوله واما لانه توهم (قوله وهو جاز الوجه بالاضافة) المفيدة للتخفيف بتدافع الضمير واستتاره في الصفة وقلب الضمة كسرة فان اصل الحسن وجه وعرف الوجه باللام ليكون معرفة كما كان (قوله ونصبه على التشبيه بامفعول) وان كان فاعلا اما كونه مشبها به فكما ذكر ان الوجه بمنزلة التميمي (قوله مفعول) لان المضاف اليه ليس بجنس فيه ثم ان قوله حملا مفعول للمفعول المضموم من اللام اي انما جوز اي المنكلم حملا او انما جوز اي تقوم حملا او انما جاز حملا ولكن ح

يكون قوله حملا المصدر المجهول اي المحمولية والا لا يتحد الفاعل (قوله ونحوهما) كالجمع منهما
 الضاربيه والضاربوه او الضارباه والضاربيه في التثنية (قوله اي في قول من قال) وانه جعل
 نوله جارا مفعولا لقوله فيمن قال بتقدير القول لان الجواز قول من الاقوال مع ان كلمة من عبارة
 عن القائمين فيمنع ان يكون القول مفعولا للقائلين بل ظرف القول هو الاقوال ولك ان تجعل
 قوله ~~جاء مفعولا~~ فاعلا فيمن قال في بمعنى عند و لا يحتاج الى تقدير القول لكن يكون
 الاستدراك في ايراد الفاء (قوله مضاب) فيكون الكف محرورا عن (قوله اي محمولية ونما
 جعل المصدر مجهولا لدفع ما يقال من انه لا يتحد الفاعل ح لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان
 الحامل ايسر المتكلم وقابل للمفعول ~~في الضاربك~~ فاذا كان بمعنى المحمولية فيتحكم فاعلهما لان
 المحمول ليس بالتركيب ويحتمل ان يكون قوله حملا لمفعول له للمفعول المفهوم من قوله حاز وهو
 جوزواي القوم فيكون قوله حملا بمعنى الحاملة فان الحامل ايضا والقوم وقيل يحوران يكن
 الفعل هو قال فيكون فاعلهما متحدا ح قال مولانا عصم لا بد ان يذكر الحمل المذكور بقوله اي
 المحمولية في الحمل المذكور في قوله وانما حاز الضارب الرجل او يترك الثاني بالقياس اليه فاشارح
 فنقل عنه فصدق وحق ما قال ان الانسان مشتق من النسيان اقول لا شك ان بيان كل واحد منهما
 يستلزم بيان الآخر وليس فيه طريق القياس الا انه توجه الى بقاء الثاني لا الاول لانه اراد ان
 يفرغ من بيان المقص الا صلي من الكلام ثم يشرع الى بيان حل التركيب الذي هو المنص
 بالتبع على ان بيان الواحق واكتفاء السابق عليه ايضا كثير (قوله وبيان) اي بيان حمل
 الضاربك على ضاربك (قوله وان لم يصح التخفيف بالضافة) وانما التزموا التثنية من غير
 نظر الى الاضافة لامتناع اجتماع التنوين مع الضمير المتصل لان التنوين يوجب بانفعال ما بعده
 مما قبله والضمير المتصل به ذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك ام ينظر الى
 الضاربك (قوله محذوفين) صفة لقوله اسما فاعلا (قوله لانهما ليسا من باب واحد) لان
 المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا قيل لم لا يجوز ان يحل الضارب زيد على ضارب
 زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف فيهما صفة والمضاف اليه
 علما ويمكن الجواب بالفرق بينهما اي بين المثالين بان الضاربك مشابه لضاربك في انه حذف
 التنوين فيهما انظرا قبل الاضافة لا للاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك
 لانه حذف التنوين في ضارب زيد للاضافة وفي الضارب زيد قبل الاضافة والقائل ان يقول ان حذف
 التنوين في باب ضاربك اذا لم يكن للاضافة فكيف يصح ما قال ان الاضافة اللفظية تفيد تخفيفا
 في اللفظ ويمكن ان يجاب بل ان هذا اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا متصلا ويمكن الجواب ايضا بان
 الآخرين قد ربا اتصال الضمير لان اتصال الضمير انما ينافي بالتنوين لفظا ثم حذف من الخلق

بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله فان التنوين قد ربي حواج لمنع ضربها ثم حنفي من
التقدير بعد اعتبار الاضافة وفيه نظر من وجهين اما اولاً فلانه يلزم ان يجوز الضاربك بدون
الحمل على ضاربك لما مر من ان التنوين قد ربي باتصال الالف واللام ثم حذف من التقدير بعد
اعتبار الاضافة فعلى ذلك ينبغي ان لا يجوز الضارب زيد لما عرفت انفارolan ما قال ان الاساندة
المفظة يفيد تخفيفا في اللفظ يفيد حذف التنوين من اللفظ لا من التقدير (قوله ولين يتصور
ضاربك) اي لا يمكن له الحصول العقلي المقارن بالوقوع بان يقال ضاربك بالتنوين اولاً ثم
يضاف بعده فيلان التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل بالضمير او مجرور لما عرفت فلا يرد
ما يقال انه لا مانع للتصور فكيف يصح قوله وان يتصور ويمكن ان يكون ذلك للمبالغة في النفي
(قوله وحصل التخفيف جداً) وانما قال جداً الحصول التخفيف في المضاف والمضاف اليه جميعاً
اما في المضاف فظم بحذف التنوين منه للاضافة واما في المضاف اليه فلتبدل اللفظ المتصل بالمتمصل
(قوله ثم حذف ضاربك عليه) قال مولانا عصم ان التخفيف في المضاف اليه لا يكون الا بحذف شيء
منه فلا يكون تبدل اللفظ المتصل تخفيفاً فلا يرد من ما قيل انه لا يحتاج الى حمل الضاربك
على ضاربك الحصول التخفيف في المضاف اليه بالتبدل انتهى كلامه اقول حصر التخفيف في
المضاف اليه بحذف شيء منه في جيز المنع ولا بد له من دليل وما ذكره الشافعي قوله ولا تفيد الا
تخفيفاً في اللفظ اي في لفظ المضاف او المضاف اليه لا يفيد الحصر فيه بحذف شيء ولو سلم الحصر
فيه بحذف شيء فانه اعم من الحذف حقيقة او حكماً وفي التبدل يلزم ان يكون حذف حكماً كما
لا يخفى ويجاب ايضاً ما ذكره المصنف في شرحه من التوهم المذكور انفاروا يضم ما ذكرنا في فائدة قوله
وحصل التخفيف جداً يابى عنه فانه لو لم يذكر في هذه الفايذة المذكورة فلا طائل لقوله جداً
قال لقول لابد ان يدفع المناقشة الواردة بقوله فلا يرد ما قيل من انه لا يحتاج الى بوجه آخر وانما
نتوجه الى تفصيل المناقشة اولاً ثم الى دفعه اما بيان ضاربك اذا كان في الاصل ضارب اياك
فيكون الضاربك ايضاً في الاصل الضارب اياك كما هو الظاهر فصار الضمير المتصل متصلاً تخفيفاً
فصار الضاربك فلا يحتاج حمله الى ضاربك الحصول التخفيف ثم المضاف اليه واما دفعه فبان
يقال لا يحتاج الى الحمل اذا كان التخفيف الحاصل في المضاف اليه بالتبدل اللفظ المتصل بالمتمصل
متيقناً فيه وليس كذلك ولهذا اورد قوله ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون (قوله
من غير اعتبار حذف الـ) اي لم يعبر في ما ثلتهما اي في كون كل منهما من باب واحد ان لا
يكون حذف تنوينهما معاً للاضافة قبل الاضافة وانما قلنا معاً لانه وان كان حذف تنوين
ضاربك للاضافة قبل الاضافة لكن لا يكون حذف تنوين الضاربك للاضافة قبل الاضافة اما
المانعي فظم واما لا ول فلما ذكره من قوله لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك

بقوله من غير اعتبار حذف اف اهنا في الحقيقة دفع حوال متقد وهو على وجه المنع (قوله مناسبه) صفة
مسئلة (قوله عطف المحذ) نصب على نزع الحافض اي هنا التركيب من قبيل عطف المحذ عن اللام
وهو قوله وعبد ما على المعرف باللام الذي هو المضاف اليه لصفة مصدرة باللام وهي الواصب (قوله
ليه قد يتحمل ا) اي قد يكون شيئ في المعطوف بها يزاد ون المعطوف عليه فاذا حاز شبه في
المعطوف فلهذا لم يحكم عليه بالامتناع (قوله وح يدفع ا) ي حين يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل
في المعطوف عليه يشد فعا لان شوب المصادرة على المطلوب على تقدير ان يكون قوله عبد ما الجر
لان استدلال الفراء بذاء عليه على النقد بر الاول اي على نقد بر حذف التركيب المذكور على
لا جوبة عن استدلال لان ليس على جواز المضروب زيد (قوله الى مسئلة) اي عليه فهي هنا
يفخر الى ان ارجاع الصورة الاولى الى مسئلة علمية غير ظلم بل هي ظاهرة في الرد على الفراء
ب الاستدلال بهما في غدر التضمن لان التركيب اذا كان ضعيفا فلا يجوز الاستدلال به (قوله
وينضمن الرد ا) اي تضمن كل من الصورتين الاخيرتين (قوله و يضاف موصوف الى صفة)
لان الموصوف يجب ان يكون احض او مساويا والمضاف لا يجوز ان يكون كلك اولان الصفة
يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يبق وجوب التدعية ح
فوق لا قوم حدهما) اي لا يراد من احدهما معنى الاخر (قوله وا هنا المعنى بعينه) اي ولا دل
ان لك من هستى التركيب الوصفي والانتال معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر لا يضاف صفة
الى موصوف فها لا امتناع تقدم التابع على المتبوع فان الصفة يجب ان يكون متاخرا عن الموصوف
فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة عليه (قوله فان مسجد الجامع عندهم) ف عندهم يجوز ارادة
المعنى الوصفي من التركيب الاضافي ود ليعلم هو التركيب المذكور في عبارته وهي قوله مسجد
الجامع وجانب الغربي (قوله و برد على القاعدة الاولى وهو ا) و ذلك كبر الضمير باعتبار التجبر
وهو قوله لا يضاف ا هو علم ان الكوفيين ذهبوا الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس
للتخفيف مع افادة لتعريف او التخصيص بمسجد الجامع واخوانه وجرد قطيعة وامثاله
فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع للتخفيف ب حذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه
لان المسجد هو الجامع بعبارة ب خلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعله
لغيره في النام بسبب الضمير المستكن في الحسن وقس عليه اخوانه وان اصل جرد قطيعة قطيعة
جرد قدم جرد واضيف للتخفيف ب حذف التعويين والتخصيص وقس عليه امثال احاد البصريين
بالتاويل كما اشار اليه امهم بقوله ومثل مسجد الجامع ا (قوله فان الجامع صفة مسجد ا)
لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي ا فيقال مسجد الجامع مثلا بمعنى المسجد الجامع مع بقاء المعنى
الاضائي والوصفي مع حصول التخفيف ب حذف اللام من المضاف مع حصول التعريف او التخصيص

فأما المضاف الى الجامع معنوية لان المضاف غير صفة وجاز حصول التخفيف في الاضافة للمعنوية مع حصول التعريف والتخصيص فيها الا ان المقص فيها هو حصول التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية ولهذا قال وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة بدون المحصر وقال في اللفظية ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ مع المحصر (قوله متاول بمسجد الوقت الجامع) بحذف الموصوف من المضاف اليه كما في البواقي فان فيها ايقم حذف الموصوف وهو المكان والساعة والجهة (قوله فيمنع الايراد بوجهين) اي يندفع الشبهة بطريقتين والشبهة على ما عرفت هي ان الجامع صفة المسجد فيكون مضافا اليه له ايضا فجوابه بوجهين الاول ان الجامع ليس مضافا اليه للمسجد بل المضاف اليه له الوقت والطائفي ان الجامع ليس صفة له بل للوقت (قوله منظويا عليه) اي مشتقا على الوقت فم يكون الجامع بمنزلة الصفات الغالبة وهي التي يراد منها فرد واحد وفي اراد هذا الفرد الخاص منها لا يحتاج الى قرينة فان الاحتمية غلبت على الوصفية كالاسود والازرق والادهم فان الجامع هو ما ثبت له الجمعية سواء كان مكانا او شخصا او غيرهما فاريك من الجامع هو الفرد الخاص منه وهو الوقت الجامع فان الوقت الجامع هو يوم الجمعة فمكان هذا اليوم يوم الناهي المصلوة (قوله وهو ان الجامع ليس صفة له مضاف) بل هو صفة للوقت ولا يجري وجها لآخر وهو عدم كون الجامع مضافا اليه له لانه مضاف اليه له قطعاً الا انه حذف المضاف اليه وهو الوقت واقية صفة مقامه واضيف هو اليه والفرق بين المقدار والمحدد ان المقدار هو المحدد من النظام البقاء في الزمان والمحدد هو المحدد من اللفظ والنية (قوله متاول بصلوة الساعة) وهي او ساعة بعد زوال الشمس وقيل هو اول ساعة التي فرضت الصلوة فيها فيكون الاولى صفة الساعة والحقاء صفة الجهة سواء كانت الساعة مثلاً مقدرا في نظام الكلام او محدداً وفواح يكون الاول قائمة مقامها وكذا الحقاء قائمة مقام الجهة وعلى التقدير الاول يندفع الايراد بوجهين وعلى الثاني يندفع بوجه واحد كما عرفت تفصيله وايه اشار بقوله على الاحتمال لم المذكورين وانما نسبوا البقعة الى الحقاء امؤنة للاحقاق فانها تنبت في مجاري السيرا ومواطن الاقدام (قوله لا يتمشى) اي لا يندهب في جانب الغربي بل ان يقال جانب مكان الغرب (قوله لا توصيف مكانه) اي لا توصيف مكان بها اي بالغرب جهة وضمير هو راجع الى الجانب والضمير في جانبه الى المكان والظاهر ان يكتب في بقوله لا توصيف مكان بها الا انه لما كان الجانب مذكورا في المثال ففي توصيف المكان بالغربي ينبغي ان يراعى معنى الجانب ايضاً (قوله هناك) اي في قوله جانب الغربي (قوله والاضافة بيانية) اي الجانب الذي هو المكان وصفة الجانب ان يكون غربيا (قوله والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل) وهو الغربية (قوله ويرد على القاعدة الثانية) بان يقر الجرح والاخلال صفتان للقطعة

والثياب وقد اضيفتا اليهما (قوله متأول) بجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تخفيفا وحيانا
وليس من باب اضافة الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيعة جرد وثياب اخلاق فخذاف الموصوف
وبقي الصفة مبهمة اي لما خذف الموصوف استعملت الصفة مقامه فحصل الالتباس بان الجرد من اي
جنس هو والاخلاق من اي جنس هي فاضافها الى موصوفاتها ليتخصص والبيان بتجريد النظر عن
كونه موصوفا فهذه اضافة بمعنى من (قوله كانه اسم غير صفة) بخلاف موصوفه فكانه لم يكن صفة
فان الصفة لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر قال الشافعي الحاشية الجرد ريشه ازكهنكي وفرمودكي
انتهى قطيعة جاد زبيجيد صراح وقال بعض الشارحين القطيعة دوتار مخمل والاخلاق جمع
خلق (قوله اي جنسه) وهو اسم النوع لعدم الفرق بين الجنس والنوع فلهذا فلا يردح ان الجنس
مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة والقطيعة ليست كذلك بالنسبة الى الجرد (قوله من حيث
انها صفة لها) وهذه الحاشية مقصودة في هذه الاضافة (قوله من حيث انها جنس) يتناول
موصوفها وغيره وهذه الاضافة للتخصص (قوله اي مشابه للمضاف اليه) اي لما يعبر مضافا اليه
على تقدير الاضافة فيكون في العبارة مسامحة وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل
فيه المترادفان والمتساويان جميعا لان المراد بالماثلة في العموم ان يكون مدلولهما كليين
متعدد افراد مما هو كانه مترادفين او متساويين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولهما
شخصا واحدا قيل وقولهم ايوت الالهة متأول ومعناه ايوت كاملة من بين الليوت بحيث انها
ليوت بالنسبة الى سائر الليوت كما يقيم هو اخص الخواص واشرف الاشرف (قوله في العموم و
الخصوص) وقوله في العموم اي في الشمول والاطلاق فان كل ما يطلق عليه الليوت يطلق عليه
الاسم وبالعكس وقوله والخصوص اي في عدم الشمول والاطلاق فان كل ما لم يطلق عليه الاسم
لم يطلق عليه الليوت وبالعكس (قوله هو كانه مترادفين) اجاز الفراء اضافة احد المترادفين
الى الآخر للتخفيف مقصدا لا لمتعمال وتبعه الشيخ الرضي (قوله كليته واسم) فانهما
متعددان في الاعميان والجنس فانهما قائمان بلباتهما فيكونان عينين قال مولانا عصم نقلا عن
الصحيح والقاموس ان الجنة هي شخص الانسان فيكون اخص مطلقا من العين اقول اما كون
الجنة اخص من العين ظاهر لوجود العين في الغرض مثلا لكن يلزم ان لا يصدق الجنة على الالهة
لما عرفت ان الجنة هي شخص الانسان الا ان يقر ان ما قال في الصحيح والقاموس ان الجنة هي
شخص الانسان باعتبار الغالب والاكثر استعمالا والمراد من الجنة ما ليس من المعاني والاهداث
فيصدق على الالهة بقريظة المقابلة (قوله وحبس ومنع) فانهما مترادفان في المعاني والاهداث بفتح
الهمزة جمع الحدث فان المنع صفة المانع والحبس صفة الجابس وليس شيء منهما قائما بالذات (قوله
بجانب اضافة) متعلق بقوله لعدم الفائدة كما هو الظن من كلامه ويحتمل ان يكون متعلقا

بقوله مماثل (قوله مثل كل الدراهم وعين الشيء) وكأف جميع القوم فان الجميع يقع على القوم وعلى الفرس وعلى الشجر وجميع الاشياء فجازا اضافتها للتخصيص كما في خاتم فضة (قوله فانه اي المضاف) الفاء للتعليل فان قيل لم يرجع المضاف الى المضاف اليه مع كون صحة هذا الارجاع فان المعنى ان المضاف اليه في قوله كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاشياء المماثلة في العموم والخصوص لان الدراهم اخص من الشيء والشيء اخص من العين اذا كان اللام فيه لانعينه فيكون اضافة العام الى الخاص قلنا قوله يختص ينمى عن حدوث وهو في المضاف دون المضاف اليه او نقول الكلام مصوق لفائدة الاضافة (قوله سواء افادت ا) اشار بهذا التعميم الى ان قوله يختص ليس بمعنى التخصيص اذ قابل المتعريف بل المراد منه معنى شموله لانه لا يكون المراد من الاختصاص ما هو في مقابلة العموم لا ما يقابل التعريف لان التعريف حاصل للمضاف بالاضافة الى المعرفة (قوله اذا كان اللام للعهد) فان المراد من الشيء ح هو الشيء المعهود (قوله وفيها خفاء) و يمكن ان يراد من العهد في قوله اذا كان اللام فيه للعهد هو الاعم من العهد الشخصي والذوقي واطلاق الشيء على الموحود الخارجي هو العهد النوعي كما يكون المراد من العهد النوعي من الكلمة المذكورة على السنة النحاه كما مر في تعريف الكلمة فلا يردح مادكرة مولانا عصم من انه ليس فيها خفاء اذا كان الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو مذهب المتكلمين لانه لا شبهة في ان الذين بمعنى الذات اعم منه لان العين يطلق على المعنوم بتلاف الشيء ويكون الشيء بمعنى الموحود المطلق الشامل للموجود الذاتي والخارجي عند جماعة وح لا يكون العين اعم منه لشموله كل مفهوم فتح في اعميته عنه خفاء ويمكن ان يقيم اذا كان الشيء دائرا بين المعاني فيصح قوله ففيها خفاء ويمكن ان يراد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الذات من اذ في الخارج واما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذات فهو فرد من افراد الشيء فان مفهوم الانسان من حيث انه متحقق في الذات فهو فرد من الانسان فتح يكون العين اعم منه قال محشي مولانا عصف الا مميته خفاء اذا اريد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الذات لانه لا يشتمل على مفهوم ولما اخذ من حيث تحققه في الذات فهو اي المفهوم فرد من افراد الشيء وح يكون العين اعم منه اي من الشيء وهو الموجود في الذات قال مولانا عصم خفاء في اعميته عنه ح ايضم لانهم يقولون عين الاشياء مع عدم صدق الشيء عليه انتهى كلامه اقول المراد من قولنا عين الاشياء هو المفهوم لانه لا فرد له فيكون مفهومه فردا للشيء لا مميته فيكون الشيء ح صادقا عليه ثم لا يخفى ان ما قال مولانا عصف برده على ما قال المش بقوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء كما يرد على المحشي ايضم كما لا يخفى ولكنه مدفوع بما ذكرنا (قوله كليث واسد) اي معيد وكرز مثل لبث واسد في العموم والخصوص

لكن مفهوم كل واحد منهما هو الخيوان المفترض بخلاف مفهوم بعيد و كرز فان مفهومهما شخص واحد ولا يخفى ان هذا السؤال يراد على القاعدة السابقة وهي قوله و شرطها تجريدها المضاف من التعريف لانه اضيف السعيد الى الكرز مع عدم تجريده من العلمية والجواب عنه ايضاً ما ذكره بقوله متأول واعلم ان سعيد او كرز ليسا مماثلين في العموم والخصوص بل في الخصوص فقط لانهما علم لشخص واحد وايضاً لا يزد ذلك على ما عرفت معنى قوله في العموم والخصوص فيما سبق آنفاً كما لا يخفى (قوله بحمل اخذ مما على المدلول ا) بان يراد من المضاف المسمى والمدلول و من المضاف اليه الاسم واللفظ ولا يجوز التأويل بالعكس لا متناعاً أصداً المحيى وشبهه الى اللفظ (قوله فليت جاءني هذا ا) قيل من الجواب بعيد فالاولى تذكير مما بان يراد بهما المسمى بسعيد والمسمى بكرزاي المسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاولى ان يراد من الكرز المدلول و من سعيد مسماه اي المسمى بسعيد هو مسمى مدلول كرز فيكون من قبيل اضافة الاسم الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ (قوله ولم يقولوا كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم لان قصدهم بالاضافة ا) ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا يفني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرون اللقب على صبيح المتبع بان يكون عطف بيان او على صبيح القطع مرفوعاً او منصوباً لا يتم جازان يضاف ليث الى استند بهذا التأويل لانا نقول نعم لكن المراد من قوله لعدم الفائدة انه لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه بدون التأويل لعدم وقوع التأويل منهم في نحو ليث احد بخلاف سعيد كرز (قوله غالباً) والمغلوب لاحكم له فان من عزبه اي من غلبه سلب البر والسلب ربودن (قوله ما ليس في اخره حرف ملة) والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا لان بحثهم عن احوال اواخر الكلام وقوله في عرف النحاة احتراز عن عرف الصرفيين واصطلاحهم (قوله وهو ما في آخره واوا) ولم يقل وهنا وهو في عرف النحاة ما في ا) لانه ليس لهم عرف واصطلاح في الملحق به كما كان لهم في الصحيح ذلك ومعنى الا لحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح (قوله في الوقوع) اي في وقوع حرف العلة بعد استراحة ا) فان اللسان اذا بلغ الحرف الساكن يتوقف ضرورة ليستريح فيتم لفظ غيره وكك بعد السكوت (قوله يعني في الابتداء) اي الحروف العلة التي عليها الحركة بعد السكوت هي التي كانت في الابتداء كوجل ووعد (قوله والياء مفتوحة) الواو للحال (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة) فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكماً فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا استقلالها في حكم صدر الكلام (قوله فان كان آخره ا) يعني ان لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاته فان كان ا) فيكون الفاء في جواب الشرط المقدر (قوله تشبث) اي الالف حال الاضافة الى الياء (قوله على اللفظة المفصحة) احتراز عن لغة غير المفصحة كلغة مزيل (قوله لعدم موجب الانقلاب) اي الالف

يا بيا كما في لغة هزيل فان المشاكلة اي مشاكلة ياء المتكلم لا يوجب الانقلاب كما في لغته
 و بيل مبتداء وقوله تقلبها خبره وتانيته هزيل بتاويل القبيلة (قوله مشاكلة ياء المتكلم)
 ان مشاركتها والمشاكلة هي موافقه شي بما هو قبله او بعده كقوله تم ومكروا مكرا الله فان امناه
مكرا بيل الله تعم مشاكلة ما قبله وذلك لان اصل هذا الالف اواوا والياء وان كان اصلها اواوا واوا
 الالف الى الواو ثم نقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وان كان اصلها ياء يرد الى الياء ويدغم
 في الياء قال مولانا عصم قوله مشاكلة ياء المتكلم لان مشا كلتها حركة الكسر فلم تعد التمزيم الياء
 التي هي اختها تم كلامه فتأمل فيه (قوله وتدغم) اي هزيل (قوله كفلاما) فلا يق غلامي بالياء
المشودة مثل عسي ورمحي لانه لا اصل لهذه الالف من الياء والواو نقلب ح (قوله لا لتباس)
المرفوع بغيره) لان الالف علامة الرفع في التثنية و الياء علامة النصب والجر فيه فلم قلبت ياء
لا لتباس المرفوع بغيره قيل هذا الوصف لزم عدم صحة قلب الواو ب الياء في مسلمي فان اصله مسلموي
فقلبت الواو ياء باصل من الاصول وبيان الملازمة ان الواو في الجمع المذكور علامة الرفع
والياء علامة النصب والجر واجيب بالفرق بينهما بانه انما قلبت الواو ياء في الجمع للقاعدة الكلية
 التي توجب القلب وا ها فيها نحن فيه فقلبها بالياء للمشا كلمة وهي لا توجب القلب فان
الاصل مدم فأب الالف الذي قبل الياء لغتها لانها ها كنة (قوله لا اجتماع المزمين)
 لانه اذا اجتمع المثلان قيما هو كالكلمة الواحدة ادغم احدهما في الآخر فيقال في قاس وعاص
قاضي وعاصي بالياء المدغمة وان كانت الياء معدومة للتنوين ردت الياء وادغمت في الياء
فيقال فيهما قاضي وعاصي وكذا في المثنى والجمع حالة النصب والجر (قوله فصار مسلمي) بنتج
الميم ان كان مثنى وبكسر ما ان كان جمعا (قوله لانها ما نقلبت اه) علة لكسر ما قبلها والحاصل
ان الواو والسا كنة لما انقلب ياء السا كنة فج بقاء الضمة قبل الياء يوجب تغير الياء بقلبها واو لان
الياء السا كنة اذا كانت قبلها ضمة يقرب واو افلا بد من كسر ما قبلها ولا يلزم ان يكون
الانقلاب المذكور لغوا قيل قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا الميرود الى اللبس واملا
ادي الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو لي بضم اللام وتشديد الهاء في
جمع الواو اذا يشبهه فعل بضم الفاء بفعل بكسر ها ثم ان الواو بمعني شديد الخصومة وجمع لي على
وزن فعل بضم الفاء (قوله وفي المصطفون مصطفى) اصل مصطفوي با سقاط النون بالاضافة
حرك الياء بالتقاء الساكنتين وفتح لحقة الفتحة (قوله ان لم يتحرك) اي ياء المتكلم قيل مذا يشكل
بقوله تعالى محيا ب بالسكون في قرآ نافع والجواب ان قرأته بسكونها بخال فامل لعرشية فيكون
ضعيفة (قوله واما لا هماء الستة اه) ولما كانت كلمة اما التفصيل الاجمال فقال التي من التي عنها
اه والفاء في قوله فا خي اه وقعت في جواب اما (قوله فاخي) وانما قد الاخ على الاب ليوافق

قوله نعم يوم يغفر المرء من اخيه وامه تقديماً للاب على الاخ في آية فلرمائة اخلوب الترقى
اي الترقى من الادنى الى الاعلى فان الآية في بيان احوال التهمة اي يوم يغفر المرء من اخيه
بل من امه بل من ابيه فان مرتبة الاب اعلى من مرتبة الام ووجود الترقى في قوله
اخي وابي مفقود كما لا يخفى (قوله فاحال في اخ) او يقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي
وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله ونقول حمي عليه مطف فعلية
على فعلية واما على ظاهر توجيه الشم فيكون عطف فعلية على اسمية مكناً اقل (قوله بلارد
المخدوف) اي بلارد لام الفعل اي لام الفعل مخدوف من اخ واب كما هو مخدوف من يدوم فكما
يقم في يدوم يدي ودمي من غير رد لام الفعل عند الاضافة فكذلك يقم في اخ واب اخي وابي
من غير رد ما (قوله وجعلها ياء) اي جعلها ياء وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها فان اصلهما اخوي
وابوي بفتح الخاء والياء ثم الدليل على كون لام الفعل هي الواو انه لو ثني لهما يقيم اخوان و
ابوان (قوله وابي مالك ذوا مجاز بدار) واجاب مولانا عصم عن قول الشاعر بانه جازان يكون
لضرورة الشعر وقوله مالك بكسر الكاف فان الخطاب الى المونث وكلمة ماللنفي قال الشم في الحاشية
ذوا مجاز اسم موصوف بمناد وقال ايظا وله قد را حلتك ذوا مجاز وقد ارى قوله قد ربح معنى القضا والقدر حيث
قال في الحاشية في تفسيره اي قضا وقال في الحاشية ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول
(قوله وحمل الاخ على الاباء) وهذا يدفع ما يقيم ان قول الشاعر لا يدل الاعلى جعل اللام ياء وادغام
الياء في الياء في ابي فقط دون اخي (قوله لفظاً ومعنى) اما لفظاً فظم واما معنى فلان الاخ ابن الاب
ومواو (قوله بان ذلك) اي رد لام الفعل فيهما وجعلها ياء وادغام الياء في الياء خلاف القياس
اقول لقائل ان يقول كونه خلاف القياس والقاعدة في حيز المنع لان قلب الواو بالياء وادغام
الياء في الياء موافقة للقاء مدة المعروفة بينهم كما مر في مربي فعطف قوله واستعمال الفصحاء عليه ليس
على ما ينبغي ايضاً لان يقال المراد ان حذف الواو نسياناً وجعل هذا الواو ياء وادغام الياء
في الياء خلاف القياس قوله مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابياه فان الواو في قوله وابي
للمقسم وهذا جواب آخر كما ذهب اليه المبرد وحاصله انا لانم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب
جواز ان يكون المضاف اليها هو ابيين جمع الاب والذي تدل على ان الاب يجمع على ابيين و
ان كان شاذ اقول الشاعر فلم تبين اه كما ان اخين جمع اخ ثم قوله يحتمل اشارة الى ان انبات
المذهب لا يصح بمجرد الاحتمال لان جعل الواو فيهما ياء وادغام الياء في الياء يكون مجزاً احتمال
ايضاً (قوله فلما يبين اصواتنا) وهذا لم يمت وقع في حق نسوة كانت اسيرة على يد قوم فإراد واجماعة
ان يتخلصوا من منهم فتقول هذه الجماعة فلما تبين اه وقوله بكيين بفتح الباء والكاف والنون
والمقصود بالتمثيل قوله بالابينا فان مقوط النون من الابين بالاضافة (قوله ونقول) صرح المصنف

مهنا بلفظ نقول ولم يعطف على اخي واي تحرزاهن نسبة اللحم والهن الى نفسه قيل لو قال
 يقال لكان اولي للتحرز عن نسبتهم الى المخاطب ايضم مع ان اضافة اللحم الى المخاطب غير صحيح
 لانه لا يضاف الا الى الانثى الا ان يحذف مضاف بان يقال اي نقول دم امراتي (قوله امرأة قائلة)
 اشارة الى ان قوله تقول صيغة الغائبة لا المخاطب فاندفع ان انادا اللحم الى المخاطب غير صحيح (قوله
 لا تمنع اضافة اللحم الى المذكور) دليل على عدم صحة حمل قوله تقول على صيغة الخطاب (قوله بلا رد
 المحذوف) اي يقال في حم ومن حمي ومني كما يقال في يد ود م يدي ومني عند الاضافة بلا رد
 المحذوف فانه حين رد لا يقال حمي ومني بالياء المتعجمة بجعل الواو ياء وادغام الياء
 في الياء فان اصلهما حمو ومنو بفتح الحاء والميم وكذا فتح الهاء واخون (قوله في الاكثر) اي اكثر
 موارد المتعمالات فم اي اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في بالرد والقلب والادغام
 وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما
 هو لاجل الضرورة وهي منقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فمي قوة بسكون الواو فحذف الهاء
 تخفائه فصار فو فلولم يقلب الواو ميما لقلب الواو الفالتحرز كما ح وانفتاح ما قبلها فوجب حذف
 الالف لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتدوين فبقى الاسم المتكلم على حرف واحد وهذه
 العلة غير موجودة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيما عند قوم
 ومعر بانقليراء عند الآخرين لكن لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم
 موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار قوي
 فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ما كن فوجب قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر
 ما قبل الياء لاجل الياء كما في مرمي (قوله واذا قطعت اه) اي اذا قطعت هذه الهماء الخمسة
 من الاضافة كان امرابها بالحركات فليل هذا اخ واب وحم ومن وفم ورايت اخا وابا وحمما و
 منا وفما ومررت باخ واب اه لكن يفتح الفاء ويضم ويكسر في فم الا ان نفتح الفاء افتح اما يكون
 فتح الفاء افتح لكونه مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء لبدل على الواو المحذوفة واما كسرها
 فلانه لما انقلب الواو ميما لعله ذكرها فكانها انقلبت ياء فكما اذا انقلبت ياء كسر ما قبلها
 فكذلك اذا انقلبت ميما دحنا قيل وقيل جواز الحركات الثلاث في الفاء لم تابعة العين مثل ان يقال
 فوك وفاك وفيك عند الاضافة بلاميم فيكون الحركات الثلاث في الفاء بتبعية الحركات الاعرابية
 ثم قيل في تشبيه اخ واب اخان وابان وقيل اخوان وابوان وفي جمعهما اخون وابون ثم اعلم
 ان لام الاربعة الاول او او بدليل اخوان وابوان وحموان ودخوان والثلاثة الاول مفتوح العين
 لان جمعهما على افعال كباء وآخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجيل على اجبال
 وامان فلم يسمع فيه اهناء حتى يستبدل به على تحريكه فيضم ومنه ما لا بدل على تحريكه

حقيقة لأنه يتمكن أن يكون صاعداً في الأصل لكن لما حذف اللام فتح العين لأن ما قبل تاء التانيث
 لا بد من فتحها ولام الخامسة ثناء وعينه واو بدليل اقواء وعينها ساكنة لا بد لدليل على الحركة
 والاصل السكون ولا يدل صيغته على حركة العين لأن فعلاً ما كان العين يجمع معتلاً على افعال
 كحوض وجواز (قوله وجاء حم مثل يد) حال الافراد والاضافة فنقول في الافراد هذا حم ورايت حم
 ومررت بحم ونقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك (قوله وخباء) اي جاء
 حم مثل خباء مهموزا اللام معناه الستر ومنه الخباء للخيمة فيقال هذا حم ورايت حماء ومررت
 بحماء في الافراد ويجوز في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك وجاء حم مثل
 ولو فيقال هذا حم ورايت حم و مررت بحم وفي الافراد ويقم في الاضافة هذا حمك ورايت
 حمك ومررت بحمك (قوله وذو) اعلم ان عينه وولامه ياء اما الاول فلان مونثه ذات واصلها
 ذوات بدليل ان مثناها ذواتا حذف عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان اللغيف المقرون
 الذي يكون عينه واوا ولامه ياء اكثر من اللغيف الذي يكون عينه ولامه واوين والحمل على
 الاغلب اولي (قوله لانه وضع وصله اه) اي ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس
 في تلك الاسماء المتكررات كجعل المال صفة لرجل فيقال جاءني رجل ذو مال فلم ينهم اذا ارادوا
 ان يصفوا شخصاً بالثياب مثلاً ليس لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب بل يوردون له بذو وقاضاؤه
 ليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الي الوصف
 بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من
 نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب (قوله
 نسا يعرف ذا الفضل اه) والمتصم بالتمثيل قوله ذووه فانه مضاف الى المضمرة وفاعل لقوله يعرف
 وقوله ذا الفضل مفعول له وهذا مضمون ما هو المشهور بينهم من قولهم قلدر زر زر كرسنا سد
 نك رجوه رجوه ري ومثله المذموم صلي محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على
 جميع محمد واله وذويه فذلك اقتباس من الداء المأثور (قوله ولوقيل ولا يضاف اه) يعني لما
 ام من الدليل المذكور انه لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة في تخصيص
 انه لا يضاف الى مضمرة فلو قال لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل لان غير اسم الجنس اعم
 من ان يكون ضميراً او اسماً ظاهراً غير اسم الجنس وانما قال ولوقيل ولم يقل ولوقال كما هو
 لظم لتعظيم الفاعل (قوله وكأنه خص اه) يعني ان لبعض هذه الاسماء كلاب مثلاً يكون له حية خاص
 به الاضافة الى ياء المتكلم والمخاسب للمقام كما ذكره النظر الى حال اضافته الى المضمرة الخاصة
 ان يقال ذو لا يضاف الى ياء المتكلم الا انه عدل الى نوعه واما العدول الى جنسه فبمعين
 قوله نفياً لا اختصاص اي اختصاص ذو وبحكم باعتبار اضافته الى الاسم الجنس ونفي هذا الاختصاص

[illegible]

(قوله متلبس) بكسر الهمزة والسين اشارة الى ان الباء في قوله باعراب ما بقه للملا بسة وقوله متلبس من الافعال العامة لا الخاصة مثل ثابت وواقع وجايز وباء الملا بسة بقتضي تقدير المتلبس فلا يرد ان الظرف المستقر لا تكون متعلقة الا من الافعال العامة والمتلبس ليس كذلك اذ قول متعلق الظرف المستقر من الافعال العامة اذ لم يكن شبيها يقتضي المتعلق ومنها يقتضية وهو الباء بحيث يكون اعرابه من جنس اء ولا يجوز ان يكون اعرابهما واحدا شخصا ولا يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخصية بمحليين ولقائل ان يقول ان الاعراب كالصفة في الاعم وايس صفة حقيقة كما بين في موضعه فماده ومثل الصفة في حكم من الاحكام لانم ان يكون شريكا في الاستحالة بما وصفه حقيقة فقوله اي بجنس اعراب ما بقه جواب على تقدير التنزل والتسليم (قوله من جهة واحدة) اي المقتضي الاعراب فيهما واحد يرفع عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلمية موصوفه لا من جهة فاعليته وكذلك ساير الاحوال وساير التوابع (قوله شخصية) اراد ان المراد من الوحدة هو الوحدة الشخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت واعطيت لان جهة نصبها متحدة نوعا وهي المفعولية لا شخصا لان مفعوله الثاني غير مفعوله الاول (قوله ناش من جهة واحدة شخصية) وان كان الغير الواحد الشخصية مدخل في كل منها وهو كونه بعننا للمفاعل (قوله لان المحيي المنسوب الى زيدا) واعترض بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيدا وموافقا لعلية غلام لان انجس المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا وجيب بان المراد من المعية هو المعية في الانتساب اليه لان اللمت هو المنعوت بحسب الذات فالانتساب الى المنعوت هو الانتساب الى اللمت حقيقة بخلاف الانتساب الى غلام بالنسبة الى زيد قيل تعريف التابع ليس بمانع لصاحبه على الجزء الثاني في توانا قرأت الكتاب جزء جزء والجواب ان جزءا ثانيا اندماجهم نائي الذكر مع ان المراد من الثاني الثاني في المراد لا الذكر اذ كونه ثانيا في الذكر حفظا واما عدم كونه ثانيا في المرتبة لانهما معادال اكر اكان كل واحد منهما صالحا للاعراب فاعر بامعا ويجب بعبارة اخرى بان المراد ان اعرابه من جنس اعراب ما بقه ولا يمكن ان اعرابهما متغايرين شخصا بحسب الاتصال ولا يرد البقن المذكور لان اعراب جزء الاول والثاني فيه واحد بحسب القصد لكنه ظهر في موضعين لصلاحيتهما اعراب ولما اريد من الوحدة هو الوحدة الشخصية فلا يرد النقص على الخبر بعد الخبر وعلى الحال بعد الحال وعلى المستثنى بعد المستثنى كما لا يخفى واجيب عنه ايضا بان اراد من قوله ثاب هو ان يكون فرما في استحقاق الاعراب (قوله لا اليه مطلقا) اي المحيي المنسوب الى زيد في قصد لا يكون منسوبا اليه مطلقا سواء كان مع نابعه او بدون (قوله لا سناد) اي لاجل انه مسبب اليه او مسند (قوله اعم من ان يكون لفظيا)

لهؤلاء كان الاعراب في اللاحق والسابق جديدا لفظيا او قديما بر يا ومحمليا او كان متبعضا فيهما واما
 مدم الاعراب من المحكي لا يرد النقض بمثل لك انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه و
 لك ان نقول ان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبعده لفظا او محلا فان انت
 وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل جر تانيه تأكيد (قوله حقيقه او حكما) وهي قيدان لقولنا
 لفظيا (قوله فلا يرد ايه) اي فلا يرد ما عجم الاعراب من اللفظي والمحكي ثم عجم الاعراب
 للفظي من الحقيقي والحكمي وذلك لان هـ ولاء مبني فليس له اعراب لفظا ليكون اعرابه باعراب
 سابقه لفظا بل يكون اعرابه محليا وكذلك ضمة زيد في يا زيد العاقل تشبه بالحركة الاعرابية
 من حيث مرفوعه ايه في الاسم فانه ايمادي المبني على ما يرفع به ففيه اعرابه لفظا حكما وكذلك فتحة
 رجل في نحو لا رجل طريقا يشبه بالحركة الاعرابية من حيث العروض فان انضم لامبني على ما ينصب
 به ففيه اعراب لفظا حكما ثم في يا زيد العاقل يكون الحمل على اللفظ وعلى المحل جميعا فيقال
 يا زيد العاقل والعاقل وفي لا رجل طريقا يكون الحمل على اللفظ فقط (قوله نعم ان لفظه كل ايه)
 وكل اللفظ التوابع لان التعريف والتجنس ويمكن ان يقيم ان ضيغة الجمع والفظة كل مقسمتان زيد
 تا ابيان الجمع وامنع (قوله لا لافراد) وبالافراد اي لا يكون المعرف بالفتح هو الافراد وكل المعرف
 بالكسر لا يكون الافراد بل الحقيقة والماهية (قوله ايراد صدق محدود ايه) فيفيدان كل ما هو ثان
 باعراب سابقه فهو تابع (قوله فاحد ود في الحقيقة) لئلا يرد (قوله لا يرد) فيكون المحدود هذا وقا اي
 دو كل ثان باعراب سابقه ايه (قوله لا يكون مانعا) لان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد
 صدق عليه المحدود (قوله والظم انحصار المحدود) اي افراد في افراد الحد فيكون الظم هو هذا الاجل
 جمعية المحدود فبدل جمعية على جامعة التعريف فبح لا يجوز ان يسأل وان يقيم لم يثقل لشم
 ان لفظ لتوابع ليس في موضعه كما قل في كل (قوله لا يرد دكر غيرها) اي غير التابع في الحد فيكون
 جامعا لان معنى الجمع هو ان كل ما صدق عليه الحد وصدق عليه الحد لا يقيم معنى الانعكاس هو
 الخلازم في الانتفاء لا التلازم في الثبوت فيكون معنى الجمع هو ان كل ما لم يصدق عليه المحدود
 لم يصدق عليه الحد لانا نقول التلازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت فتفسيره بقولنا
 كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد تفسيره بالتلازم وقيل ايراد التوابع بصيغة الجمع يدل
 على الجماعة اي جميع التوابع وهذا في التل في التعريف يدل على مانعية كما افاد
 الش (قوله لا يكون جده و منعه كما ينص على) انما منعه كما ينص على عليه فللفظ كل واما منعه
 كما ينص على عليه فللظهور بقوله و لانا ايه (قوله جنس شامس) وانما قدم المسمى الذي
 هو فرد من افراد التوابع على سائر التوابع من التاكيد وعطف ابيان وغيرهما لان تبعيته
 اشد بالمتوابع بالنسبة الى الباقي من التوابع ولانه اكثر استمالة بالنسبة الى البقية قيل تعريف

النعمة غير جامع لعدم صدقه على النعمة بحال المتعلق أي على الوصف بحال متعلق الموصوف فان
النعمة نوعان أحدهما الوصف بحال الموصوف مثل جاءني زيد العالم والآخر الوصف بحال متعلق
الموصوف مثل مرت برجل حسن غلام رفيع الغلام فانه فاعل الحسن وهو مجرور لانه صفة الرجل فانه
لا يدل على المعنى الذي هو الحسن في رجل بل يدل على معنى صوفي متعلقه وهو الغلام فلو قال تابع
يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان أولى ليشمل التوحيين والجواب ما حققه الشرح فيما بعد
من ان المراد من الوصف بحال المتعلق ليس ان يكون الوصف قائما بمتعلقه بل المراد منه هو الوصف
الاعتباري الحاصل للموصوف بسبب متعلقه وهذا الوصف كون الرجل بحيث يحسن غلامه فهذا
الكون المقيّد وصف اعتباري ثابت للرجل فيصداق التعريف عليه لان حاصل التعريف ان النعمة
تابع يدل على معنى أي صفة في متبوعه أي نفسه او على معنى في متبوعه بسبب متعلقه أي
على معنى اعتباري في متبوعه بسبب متعلقه (قوله أي دلالة مطلقة) والحاصل ان الدلالة على
حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع تلك الهيئة غير منفكة عنه ثم قوله دلالة مطلقة اشارة
الى ان قوله مطلقا صفة للمفعول المطلق المندوف ولكنه حذف واقيم الصفة مقامه انقلبت
هذا يقتضي ان يقول مطلقة بالتاء قلت الدلالة مصدر يجوز تذكره وتانيشه فيجوز جعل المذكر
صفة له واعلم انه قال بعض الشارحين ان قوله مطلقا لاخراج الحال فان قائما في ضربت زيدا
قائما وان صدق عليه انه تابع يدل على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل الدلالة مقيدة بزمان
نسبة الحال الى صاحبها وبعبارة اخري بل هي مقيدة بحال صدور الفعل عن ذي الحال او بحال
وقوع الفعل عليه قيل الحال خارج بقوله تابع لاعتبار قيد من جهة واحدة وليس اعرابها مع
ذي الحال ناش من جهة واحدة كما لا يخفى وحمل التوابع على المعنى اللغوي غير مرضي
لا يقيم اذا كان الحال خارجا بقيد التابع فيكون خارجا بقوله مطلقا يرضى فيلزم اخراج المخرج لانا
نقول القصد لم يتعلق باخر اجها بقوله مطلقا ولا بد في اخراج المخرج من ذلك وقيل قوله مطلقا
لدفع توهم دخول الحال فيه ومنشأ التوهم هو حمل التوابع على معناه اللغوي قيل التعريف
منقوض بالنعمة الواقعة بعد الالصفة كقوله نعم لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلان الله
نعمة لا آلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه واجيب بان المراد من النعمة هو النعمة حقيقة
وليس هو النعمة حقيقة بل هو مضاف اليه للنعمة من حيث المعنى فالتقدير لو كان فيهما آلهة
غير الله لفسدتا ولكن لما لم يكن اعراب الا وضافتها الى ما بعدها لكونها حرفا عربيا ما بعدها
اعراب المنعوت واطلق اسم النعمة عليه مجازا (قوله احتراز) أي قوله يدل على معنى في متبوعه
مطلقا احتراز عن سائر التوابع من التاكيد وغيره (قوله اعجبني زيد علمه) فان معناه اعجبني علمه
فيدل على معنى في متبوعه (قوله على معنى الشمول في القوم) فانه يدل على عدم خروج فرد

من القوم بخلاف ما اذا قيل جاءني القوم بلا ذكر قوله كلهم فانه يحتمل ان يكون بعضهم خارجاً
من الحكم بالمجئته بان كان امناً المجئته الى جميع افراد القوم مجازاً فاذا ذكر قوله كلهم فهو مع
تاكيد للقوم وشامل لجميع افراد قوله انما هي (خصوص موادها) قال مولا باعصم هذه التوابع خارجة
بقوله يدل على معنى في متبوعه لان العلم في اعجبني زيد علمه لا يدل بهيئته التركيبية مع
متبوعه على حصول معنى في المتبوع بل يدل عليه باضافة العلم الى ضمير المتبوع وكذا التاكيد
والمعطوف فان دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبية بل باضافة
الكل الى الضمير فلا فايكة لقوله مطلقاً ولم يتم ما ذكره في بيان فايكة فاذا كان كذلك
فاخراجها بقوله مطلقاً اخراج المخرج اقول البطل هو العلم المضاف الى الضمير لا العلم بدون
اضافته اليه فيصدق عليه انه يدل على معنى في متبوعه وكذا التاكيد والمعطوف (قوله في اي
مادة كانت) نحو جاءني زيد العالم والفاضل او الشاعر والكاتب او غيرهما (قوله غالباً) انما
اخذه عن المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد الثناء ثم قوله وفايكة له لبيان الفرق بين النعت
والخبر لان كلا منهما يدل على معنى في شيء ويحتمل ان يكون لبيان انه ليس الغرض من الوصف
هو الا علام لحصول المعنى بل تخصيص المتبوع وغيره (قوله تخصيص في النكرة) وهو تقييد الاشتراك
مثل جاءني رجل عالم حيث خرج رجل جادل (قوله وبوضيح في المعرفة) وهو رفع الاحتمال منها كزيد
الظاري فانه توصيفه بالظاري يرفع عدم الظرافة عنه فانه قبل التوصيف به يحتمل له وغيره
(قوله نحو باسم الله الرحمن الرحيم) فان توصيف الله بالرحمن والرحيم لمجرد الثناء والمدح وليس
لغرض التخصيص والتوضيح فيه بالمعنى المذكور وقد يكون المتعديم مثل كان ذلك في يوم من الايام
ووقت من الاوقات فان توصيف اليوم بالايام والوقت بالاوقات لمجرد التعميم وقد يكون
للمترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا
فان توصيف الجسم بهذه الثلاثة لمجرد كشف الماهية فان كل جسم لا يكون الا كذلك والفرق بين
المصفة الكاشفة والصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة وقيل لفرق بينهما ان
الموكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كنفخة واحدة والكاشفة تكشف تمام الماهية كالمثال المذكور
ولم يذكر نعت الكاشفة لما قا بنعت الموكدة واعتراض بان كلامنا الطويل والعريض والعميق نعت مع
انه ليس كاشفاً لان الكاشف هو المجموع وما ليس بنعت وان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح
لكن كاشفاً لانه مساو للجسم قلنا لا يشتبه احد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المعرف
هو المجموع على ان الجواب المذكور لا يجرب في مثل الانسان الحيوان الناطق فلا ظهر في الجواب
ان يقم ان النعت هو المجموع لا كل واحد من ما كان كل واحد من الاجزاء صالحاً للعرب اجري
الامر ب عليه كما سبق في قولنا قرأت الكتاب جراً (قوله زعم دكن هذا اس فيها المصم) عطف

على مدخول كلمة ما لم يكن ا وقوله ردة ا جزاء له وبناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا (قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون ا) قال مولانا عصم الاختصار في العبارة ان يقول ولا فصل بين المشتق وغيره اقول ان عبارة المصنف اوضح اوجود الربط فيها فان ربط الالف واللام ليس مثل الضمير والدلالة الواقعة في قولهم بخير الكلام قل ودل يكون المراد منها الدلالة على سبيل الوضوح وكذا من الاختصار في المتن هو الاختصار على وجه الايضاح قيل الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين الايضاف الى المتعدد واو لاحد الامرين واجيب بان او بمعنى الواو وانما اتى باو دون الواو لمشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان اوقع بين المتقابلين (قوله في صحة وقوعه) خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق لغلبته راجع الى غيرة (قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق) يعني في التركيب فهو قيد لكونه غير مشتق والمراد من الوضع ما يعم الوضع النوعي الشامل للموضع النوعي الذي في المجاز فيراد منه الاستعمال فلا يرد مررت بنسوة اربع فان الاربع نعت نسوة مع انه لا يكون موضوعا للمعدود بل للعدد واستعمال اهم العدد في المعدود مجاز وكذا اي في نحو مررت برجل اي رجل لا يكون موضوعا للرجل الكامل في الرجولية بل موضوع للاستفهام واستعماله في الرجل الكامل في الرجولية مجاز والمقرر عندهم انه اذا اضيف اي الى الموصوف وهو الرجل في المثال المذكور يكون المراد منه هو الكامل في الرجولية (قوله لغرض المعنى) واللام للاجل للدلالة ولفظ الغرض مقحمة وايراد التنبيه على ان اللام فيه للاجل للدلالة والالكان الموضوع له هو غرض المعنى وهو بطن والمراد من المعنى هو الحالة التي هي الدلالة اي لاجل الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (قوله عموما) اي دلالة عامة او وضعاء ما اي في جميع استعمالاته مثل اننسوب نحو تميمي وذو مال وذات مال معلوم فيقال جاءني رجل تميمي وجاءني رجل ذو مال وجاءني امرئة بنات مال وجاءني رجل علوي فان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته (قوله فان التميمي يدل دائما) ولذلك يجب ان يكون الموصوف لفظا وتقديرا (قوله خصوصا) اي اذ نابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض الاستعمال لانه نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع ولم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع مثل رجل عند لحي مررت برجل اي رجل عندك فان اي هنا على وجه الاستفهام فلا يصح ان يقع نعتا لعدم الدلالة على معنى في متبوعه بخلاف مررت برجل اي رجل فان استعمال اي هنا بخلاف وضعه اي المثال البالغ غاية الكمال في مدح او ذم فيصح ان يقع نعتا فان اي

وقع وصف النكرة ومضافا الى ما هو ثمة معناها ويقرب منه كل واحد وحق فان كلا منهما تابع للجنس ويكون مضافا الى مثل متبوعها لفظا او معنا يقال انت الرجل هذا الرجل اي كان من صواك مهزل وانت الرجل حق الرجل اي كان من صواك بطم (قوله مثل اي رجل عندك) اي مررت برجل اي رجل عندك فيكون في هذا التركيب موصوفا فلا يردح ما قال مولانا عصم من انه يريد عليه انه ليس في التركيب شيى يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال و في مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نهتا انتهى كلامه (قوله وفي نحو مررت بهذا الرجل) فان الرجل يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات المبهمة في هذا الموضع دون موضع آخر نحو مررت برجل عندك (قوله و مثل مررت بزيدا هذا) فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد فان امم الاشارة يقع صفة للمعلم او مضاف الى العلم او الى المضمرة او الى مثله كاهم الاشارة لا الى الموصوف ح اخص او مساو وفي غير هذه المواضع فلا يقع صفة (قوله وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى ا) وقد مثله بعض الشارحين بنحو هذا زيد اقول لقائل ان يقول ان هذا زيد مثل قوله مررت بهذا الرجل فكما ان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فكذلك هذا زيد بعينه الا انه مرفوع بما قال مولانا غف فانه قال معنى قوله لا يدل على هذا المعنى لا يقصد به دلالة هذا المعنى انتهى كلامه فالمراد من هذا زيد هو كون هذا مبتدأ وزيد خبره فلا يقصد به دلالة المعنى الحاصل في المتبوع (قوله ونوصف) اي يوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تشمل الصدق والكذب وهي اربعة انواع نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قائم ابوه ومررت برجل القائم ابوه ومررت برجل في الدار (قوله دون المعرفة) لامتناع وصف المعرفة بالجملة لان الجملة في حكم النكرة ويجب مطابقة الموصوف للصفة في التعريف والتذكير والمعرفة لا تقع موصوفا للجملة اصلا سواء كانت خبرية او انشائية ثم المراد من النكرة هو النكرة وما في حكمها فان المعروف بلام التثنية الذي يقع موصوفا للجملة الخبرية (قوله التي هي في حكم النكرة) لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست بذكر حقيقة لان النكرة والمعرفة من اقسام الذات والاسم فافهم واعلم ان في قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قوله ان النعت يجب ان يكون موافقا للمنعوت في التعريف والتذكير مع ان الجملة قد يكون نعتا ولا يكون معرفة ولا نكرة ثم اعلم ان المراد منها في حكم النكرة بحسب الوضع اي الجملة الخبرية لافادة النسبة المجهولية بحسب الوضع فاندفع ما قيل من ان فادة النسبة في الجملة الخبرية التي تقع صفة يكون معلومة ولهذا يصير الموصوف معلوما وذلك لان استعماله في النسبة المعلومة عارض على وضعها (قوله لان هذا لان المعنى ا)

اولا ان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد تخبر بالجملة الخبرية كما يخبر بالمفرد وقيل
المفرد والجملة متساويان في وقوعهما نعتا ولكن المشهور ان المارة اصل ولعل وجهه ان الجملة
التي لها مثل من الاخراب انما يكون في تاويل المفرد (قوله لان الانشائية لا تقع صفة) لان الصفة
يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فايدها وهي ان يعرف المخاطب
الموصوف المبحر بما كان معلوما له والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
وكذا حكم الصلة (قوله الا بتاويل بعيد) انما قيد التاويل بالبعيد لوجود اصل التاويل في
الخبرية ايض لان قولنا فائمه ابوه في قولنا جاءني زيد قائم ابوه او قائم ابوه في قوة قائم الاب واما
بعد التاويل في الانشائية وقربه في الخبرية فلان التاويل في المفرد في الخبرية في نفس الجملة بلا
امر زائد عليها والما في الانشائية يكون التاويل به ليس في نفسها بل بضم امر خارج عنها وهو
مقول في حقه في قولنا جاءني رجل اضربه ويمكن ان يقر الانشائية لا تقع صفة اصلا فان الصفة
هي مقول في المثال المذكور وقولنا في حقه اضربه من متعلقاته (قوله اي مستحق) اي المراد
من المقول ليس المقولاية بالفعل بل المراد استحقاق المقولية لان يومر بضربه واعلم ان الجملة
الانشائية كما لا تقع صفة بلا تاويل كذلك لا تقع خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا تثبت لها في
نفسه واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه (قوله الى تلك النكر : الربط) لان الجملة مستقلة
بنفسها فلا بد من ضمير يربطها اليها (قوله واذا لم يكن فيها الضمير الربط تكون اجنبية اه) قيل
في الملازمة منع ظاهر لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ واجيب بان المراد من
قوله تكون اجنبية الخ هو انه يكون اجنبية في بادي الرأي والربط بغير الضمير لا يظهر الا بعد
تعمق النظر والتأمل فيه قيل اوضح هذا فيلزم ان يكون الربط في الجملة الواقعة خبرا الضمير
فقط والا يلزم ان يكون اجنبية في بادي نظر والالزام بط واجيب بان توجه الذهن في الخبر
اعلى من توجهه في الصفة فيكون التوجه الى الصفة دون التوجه الى الخبر فحيث يكون التوجه
الى الخبر فوق التوجه اليها فيعرف الربط الذي هو غير الضمير فيه بالتوجه والتأمل (قوله ويوصف
بمحال الموصوف) الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله (قوله وبحال متعلقه) المتعلق
اهم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كلاب والغلام او ماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب اياه زيد وقال بعض الشارحين في تفسيره اي يوصف الموصوف باعتبار
حاله مثل من يرتب رجل مالم يوصف باعتباره حال متعلقه نحو من يرتب رجل حسن غلامه فحسن
وان كان صفة له حال من حيث اللفظ لكنه صفة متعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والجملة (قوله
يعني بصفة اعتبارية) وهذا الكلام لا يقع بما توجه على تعريف النعت من انه لا يصدق على النعت
بحال متعلق المعتبر وقد ذكرناه في تعريفه وانما صح الوصف به لانها بمنزلة حاله باعتبار

نفسه في حصول الفائدة فمعنى قوله وبحال متعلقه انه بصفة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق
لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالة على معنى في متبوعه قال مولانا عيسى
هذا الجواب بعيد من العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو
يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقر حسن دال باعتبار
اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه
باعتبار تركيبه مع المتبوع يدل على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه انتهى
بعلامه اقول كون الرجل بحيث يحسن غلامه اي كونه حسن الغلام معنى في رجل وان كان اعتباريا
فما ذكره الفاضل المذكور ليس غير ما ذكره الشئ بحسب الحقيقة والمآل كما لا يخفى على المتأمل
(قوله في عشرة أمور) وانما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياها في المعنى اي الذمت هو المنعوت في
الحقيقة مع عدم استقلاله لقيامه به (قوله رفعا ونصبنا وجرا) وهذه الثلاثة من العشرة المذكورة ههنا
ويعتبر في كل تركيب واحد من هذه الثلاثة لا مجموعها لامتناع اجتماعها في التعريف والتنكير
يعتبر واحد منهما فيه لما مر وكك في الافراد والتثنية والجمع يعتبر واحد منها فيه لما مر وكك
في التنكير والتانيث لما عرفت (قوله الا اذا كان) استثناء من قوله والتنكير والتانيث
وينبغي ان يستثنى شيى آخر من الخمسة الاخيرة وهو ان يكون الذمت مصدرا مثل رجل عدل
ورجلان عدل ورجال عدل وامرأة عدل وكذا اذا كان اهم التفضيل المستعمل بمن هذا ما قيل
اقول هذا داخل في الاستثناء المذكور لان المصدر اذا وقع نعتا يستوي فيه التنكير والتانيث
والتثنية والجمع (قوله بمعنى مفعول) قال مولانا عيسى ان المفعول الذي يستوي فيه التنكير
والتانيث هو المفعول بمعنى الفاعل لا المفعول به معنى المفعول فوق من الشئ هو انتهى حاصله اقول
قد رايت في كثير من النسخ كفعول بمعنى الفاعل الانادرا العمل هذه النسخة النادرة نقلت من
نسخة الفاضل المذكور (قوله كعلامة) فانه صفة جارية على المذكور فقط ولا تقع صفة للمؤنث
(قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول) جمع الاول قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر
فيه ضميرا لموصوف نحو غلام رجل حسن وجهه وح يطابق الموصوف في العشرة لا في الخمسة
الاول واجيب بانه ح من قبيل وصف الشئ بحال نفسه (قوله في كل تركيب ثنان) فيوجد
في كل تركيب واحد من الرفع والنصب والجرك وكك من التعريف والتنكير لانهما متنافيان
كالرفع والنصب والجرك (قوله وفي البواقي كالفعل) والحاصل ان الصفة التي هي حال
متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول لانها لما جعلت صفة لما لك الموصوف من
حيث اللفظ والمجاز جعلتها تابعا له في هذه الامور مراعاة للفظ ولم يكن تابعا له في الخمسة الباقية
بل كان حكمه ح حكم الفعل لانه اي الذمت مسند الى الظم الذي بعده كما لفظا فيكما ان الفعل اذا

كان مسند الى الظم الذي بعده يجب اقراده ولم يجوز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك
الصفة لانها عاملة فيه وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظم يجب تكثيره عند كون الفاعل
مذكرا ويجب تانيته اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك الصفة (قوله لشبهة به) اي لمشابهة
النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل (قوله يعني ينظر) اي ينظر الى فاعل النعت بحال المتعلق
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افراد النعت كما يفرد الفعل سواء كان فاعله مفردا او مثنى او
مجموعا (قوله او مؤنثا حقيقيا) وهو الذي كان مقابله مذكرا من الحيوان كالمراة والخاقة فيكون
مقابله مذكرا من الحيوان وهو الرجل والجملة (قوله بلا فصل) اي بلا امر فاصل بينه وبين فاعله
مفردا او مثنى او مجموعا (قوله في التكثير والتثنية) اي يطابقه وجوبا في التكثير والتثنية
(قوله نحو مررت برجل قاعد غلامه) فان النعت فيه يوافق الموصوف في اثنين من خمسة الاول
وهو اي التوافق كونهما باعراب واجدا وكونهما نكرة واما في الخمسة البواقى كالفعل فهذا المثل
لما يكون فاعل النعت مفردا وهو الغلام المضاف الى الضمير الموصوف فافراد النعت ح كما في
الفعل مثل يقعد غلامه (قوله وبرجلين) اي مررت برجلين اه وهو يضم يوافق له في اثنين من
خمسة الاول وهما الاعداد اي اعراب الجر لان الياء علامة الجر في التثنية والتكثير وهذا مثال لما
يكون فاعل النعت مثنى وهو غلامان في غلاماهما وكك قوله وبرجال اه (قوله ومررت بامرأة قائم)
فان قائما فيه نعت بحال المتعلق يوافق له في الاثنين من خمسة الاول وهما الاعداد والتكثير
وفي البواقى كالفعل فيحيطابق له وجوبا لما عرفت من انه اذا كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا اه (قوله وبرجل
معمورا ومعمورة اه) هذا مثال لما يجوز تكثيره وتانيته لان فاعله هو الممار وهو مؤنث غير
حقيقي (قوله ممل يعمل او نعمل) وفي بعض النسخ بعمر او تعمرداره (قوله قائم او قائمة) مثال
لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله وهو الممار (قوله اذا نظرت حق
النظر) اي اذا ناملت حق التامل (قوله لان فاعله كالضمير المستكن الراجع الى موصوفه) فلا بد
ان يكون مذكرا موصوفه في الخمسة البواقى فيكون النعت بحال الموصوف في الخمسة البواقى
كالفعل (قوله ولذلك قيل اه) اي ولاجل ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقى كالفعل
قلت مررت برجل ضارب فان فيه ضمير ارجع الى الموصوف فيطابقه وكذا في الفعل فهما مفردان
وكذا مررت برجلين فان فيه ضمير التثنية راجع الى الموصوف فيطابقه كما في الفعل وكذا
البواقى لا يتم الا ما ذكره انما يصح في الوصف المشتق مع ان الوصف قد يكون غير مشتق
فالوصف حكم في الجواب مشتقا او غيره حكما واحدا وهو ان يتبعه في الامور العشرة تغليبا وان كان
بعض الوصف وهو المشتق في الخمسة البواقى كالفعل لانا نقول الوصف المشتق وغيره كما يكونان
في الوصف بحال الموصوف كك يكون في الودف بحال متعلقه والحكم المذكور بقوله والباقي

كالفعل يكون في كلا الوصفين (قوله يضرب ويضربان) أي زيد يضرب وزيدان يضربان وزيدون
 يضربون ومنه تضرب ومنه تضربان ومنه تضربون فزيد يضرب مثل مررت برجل ضارب
 وزيدان يضربان مثل مررت برجلين ضاربين وعلى هذا القياس على ترتيب اللفظ
 والنشر (قوله وكان لا يخرج) أي ولما كان الظم لا يخرج الوصف الأول والضمير البارز راجع
 إلى الوصف الأول ومفعولا للمفعول وقوله مشابهة فاعل له والحاصل أن مشابهة الوصف
 الأول في الخمسة البواقى بالفعل لا ينافي تبعيته موصوفه بخلاف الوصف الثاني فإن
 مشابهته فيهما بالفعل ينافي تبعيته به كما لا يخفى على المتأمل في ما ذكر (قوله لما عرفت) في ضمن
 الأمثلة المذكورة من قوله برجل ضارب وبرجلين (قوله فانه ما حكم عليه) أي لما حكم المصنف
 على الوصف الثاني بأنه تابع لموصوفه في الخمسة الأول فظهر من تحقيقه أن لا يكون في الخمسة
 البواقى تابعا لموصوفه فلم يكتف في البواقى بالحكم بعدم التبعية بل راد امر آخر وهو قوله وفي
 البواقى كالفعل (قوله فانه غير مضبوط) أي لا كتنافض بالحكم بعدم التبعية غير مضبوط لأنه لا يعلم
 حاله في الخمسة البواقى ح (قوله إلى ما ربيعه) أي بعد الوصف الثاني وهو متعلق (قوله
 حسن) قام رجل فاعده غلمان (بافراد فاعده عند كون فاعله جمعا وذلك لأن الجمع مؤنث غير حقيقي
 وقد عرفت أن فاعله إذا كان مؤنثا غير حقيقي يذكر ويؤنث جوازا) (قوله وحسن يضم قاعدة)
 أي قام رجل فاعده غلمان فلم يكن الوصف الثاني في البواقى كالفعل وتابعا للموصوف لا
 يكون هذا التركيب جائزا بل يصير ممتنع لعدم مطابقة موصوفه وكل لو لم يكن الوصف الثاني
 في البواقى كالفعل يكون قوله قام رجل فاعده غلمان ممتنعا لما مر لا جائزا ضعيفا (قوله لأنه
 بمنزلة) أي لأن الوصف الثاني كالفعل والفعل إذا قدم على الاسم لا يشترى ولا يجمع قيل ضعف
 قاعدة غلمان أقل من ضعف يقعدون غلمان لأن الالف والواو في الفعل فاعل في الأغلب بخلاف
 الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا (قوله وإن كان يعود جمعا) أي ضم غلمان فاعل له
 كقاعدة (قوله لأنك إذا كسرت الاسم) علة لجواز التركيب المذكور من غير حسن ولا ضعف أي
 الاسم الذي هو مشابه للفعل كقاعدة إذا جمع جمع التفسير فتقبل قعود يخرج لفظا عن مناسبتة بالفعل
 لأن الفعل لا يجمع جمع التفسير فإذا جمعه جمع التفسير يقم قعود وإذا جمع جمع السلامة يقم قاعدة
 وإنما قال خرج لفظا عن موازنته لأن جمع التفسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع بخلاف قاعدة
 فانها مثل يقعدون لفظا ومعنى (قوله مثل يقعدون) فلم يجمع الفعل جمع التفسير فيكون قعود
 ح مثل يقعدون فيكون في حكم المفرد ولا يحتج يضم فاعلان في الظم وانما يقال في الظم بدليل قوله
 إلا أن يخرج الواو (قوله إلا أن يخرج الواو) وح لا يلزم اجتماع الفاعلين لأن الفاعل لا يكون
 إلا اسمان بعضهم جعل كون الالف والواو حرفا لإعلاء تشييع الفاعل وجمعهما في ضرب من هذا

قوله او يجعل الفعل خبرا مقدا ماعلى (مبتداء) لا يلزم اجتماعهما ايضم اذا كان يقعون خبرا وعلما انه مبتداء وفيه نثار لانه قد سبق ان الخبر ~~كان~~ كان فعلا مفردا وجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام وكك يجب تقديمه عليه اذا كان مثنى او مجموعا لئلا يلتبس بالبدال عن الفاعل فلا احتمال الثالث غير صحيح اقول الا ان يقر الاحتمال الثالث عند من لم يقل بوجوب تقديم المبتداء في مثل الزيد ان قاما مثلا لان هذا القائل لم يلتفت الى الالتباس بالبدال او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه بل يحمل على المبتداء وما قبله خبره وح يلزم اضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة لان الاصل في المبتداء التقديم لا استكمال امه عود الضمير قبل ذكر موجه قيل الا ولي ان يقر او يجعل الجملة خبرا مقدا ووجه ما ذكره الشافعي ما ذكره العلامة النخعي ان في المثل في آخر احوال المسند ان كثير ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل (قوله والمضمر لا يوصف) اي لا يقع موصوفا (قوله فلا حاجة لهما) وقد سبق ان النعت يفيد تخصيصا في الذكر وتوضيحا في المعرفة فلا شك ان الضماير لا تقع نكرة لان نفيها في المعرفة فما اذا كان ضمير المتكلم والمخاطب اعرافا معارف فلا يحتاج اليه (قوله وحمل عليهما) دفع دخل تقريره ان الكلام في موصوفية مطلق الضماير فالدليل ح قاصر فاجاب بقوله وحمل عليهما قيل الضماير البغايب يقع موصوفا كقوله نعم لا اله الا هو العزيز الحكيم واجيب بان العزيز الحكيم يدل عن ضمير هو لا صفة واجيب ايضاً بان هو ليس بضمير بل هو اسم الله نعم فح يكرن هو بسكون الواو لان اسمه نعم هو بسكون الواو (قوله وعلى الوصف) اي حمل على الوصف اه دفع دخل تقريره ان الدليل لا يفيد الا عدم احتياج الضماير بوصف الموضع لا بمطلق الاوصاف كالوصف الدال على المدح والضم والتكيد فاجاب بقوله حدل الوصف اما مدح والدام وغيرهما على الوصف الموضح لا طراد الباب (قوله ولا يوصف به) اي بالمضمر فقوله به مفعول مالم يسم فاعله قيل انما لم يوصف به لان الموصوف اخص او مساو ولا شيء اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به ولان المضمر بمعزل عن الموصوفية لما عرفت وغيره دونه في التعريف فلا تقع غيره موصوفا له (قوله لانه ليس في المضمر اه) وبعبارة اخرى لانه لا يدل على معنى في متبوعه فلا يقع صفة (قوله لانه) اي المضمر (يدل على الذات اه) قيل المضمر يدل على الوصف ايضم ان يكون فيه معنى الوصفية اذا كان راجعا الى الوصف كاسم الفاعل فيصع كونه صفة ح لانه يدل على قيام معنى بها اي بالذات اجيب منه بان كون مدحها بضمائرها ذات كثيرة وكون مدحها وصف نادراً فلم يعتبر به فيل يتوجه عليه ان الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل يدل على ذات مخ نه صفة لئلا ويمكن ان يقر في دفعه بانه يدل على قيام معنى بالذات لان المشار اليه بهذا هو الرجل فمعناه مررت بهذا الذي هو الرجل اي متصف با رجولية (قوله لانه ندين ذات بقوله والموصوف اخص او مساو اه) اذ ليس

المراد من الاخص والمساوي ههنا ما هو المراد عند المنطقيين بل المراد بالاختصاص هو الاعرف في التعريف
ومن المساوي هو المساوي فيه كما ذكره قدس سره وعنه من جعل الاختصاص والمساوي على ما هو
المصطلح بين المنطقيين وهو الاختصاص والمساوي بحسب التصديق وذلك بطرأ ما اولاً فلان الموصوف
معرفة كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق واجيب عنه بان الموصوف
انما يكون موصوفاً بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق والحيوان بعد
التوصيف بالابيض في قوله حيوان ابيض اخص من الابيض وح يكون هذا الكلام بياناً للمواقع
فلا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم اصلاً واما ثانياً فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف
باللام على ذلك كما لا يخفى واجيب عنه بطريق الاستخدام بان يكون قوله ثم اشارة الى الاختصاص
والمساوي في التعريف أي اعرف في التعريف والمعلوم مية ومساو فيه قيل في الاستخدام لابد من
الضمير وهو منتف ههنا واجيب بان اعم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة
قولك من اجله (قوله لانه المقصود الاصلي) ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منطقي الرتبة
مما ليس مقصوداً (قوله اعرفها لمضمرة انت ا) قالوا كون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ثم واما
كون ضمير الغائب اعرف فلانه يحتاج الى لفظية بمراد الضمير له وهذا الاحتياج جعل له اي اضمير
الغائب بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على اللفظ وما كون العلم اعرف من اعم
الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اعم الاشارة فان مدلوله
هناك الوضع غير معين وانما يكون تعيينه بالاشارة الحسية وكثيراً ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفاً في كلامهم وهذا لم يفصل بين اسم الاشارة
ووصفه لشدة احتياجه اليه واما كون الاسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين
والموصول كذا في اللام واما المضاف الى احد الآخر بعته فتعريفه بتعريف المضاف اليه هو لانه
يكسب التعريف منه (قوله الا بمثله) اي ذي اللام الاخر وانما فسر به لانه لو لم يتعين ذات
المثل ليس فيه كثير فائدة فلذلك اعينه بقوله اي ذي اللام اه فانه جعل اضافة مثل الى
التصدير مهذبة وانما قال الا بمثله ولم يقل الا به ليدخل الموصول وتنهى اقال الشم فانه اضم
مما نزل في اللام اه (قوله لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف) وكلمة من البيان
وانما حكم بان الموصوف مماثل بذي اللام في التعريف لئلا ينقض بقوله ثم بان ان الموت الذي
تقررون منه لكونه في حكم المعرف باللام وان كان تعريفه بالموصول لا باللام لا يقيم ان الموصول
الواقع صفة هو الذي كان في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن والرفع كيف يصح قوله
ان الموصول مطلقاً لا نأقول ان الموصوف فيه جاز ان يكون اعم من الموصوف والمراد من

ضرورة اعلم ان الشئ الهندي قسر قوله الابدثله اي مثل
 المعروف باللام وح ينقص بالاية المذكورة وهي قوله نعم قل ان الموت الذي تفرون منه
 واجاب عنه تارة بان المراد ما عود واللام ولو صورة فلا اشكال ح لكونه في حكم المعروف باللام
 وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة وتارة بان الموصول مع الصلة في قوة
 المعروف باللام اي بمعنى فان قولك الذي ضرب بمعنى الضارب (قوله على الخلاف الواقع
 بين صيبويه وغيره) فان عند صيبويه تعريفه مساو لتعريف المضاف اليه وعند غيره تعريفه
 انقص من تعريفه وعلى الاول يكون الموصوف مساويا لها وعلى الثاني اخص اي اعرف منها
 (قوله بخلاف ساير المعارف) متعلق بقوله لم يوصف ذي اللام الابدثله اه فلا يجوز وصف
 المعروف باللام بالاسم المضاف الى المظهر او العلم او المجهول لانه اخص اي اعرف من المعروف باللام
 التعريف فلا يقال جاذي الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا على تقدير الحمل على
 الصفة (قوله هو محمول) اي النعت اخص محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وهو
 المص لان من قال ومن ثم لم يوصف ذي اللام الابدثله اه هو المص (قوله وذا التزم وصف
 باب هذا اه) فالمراد من وصف باب هذا هو وصف اهم الاشارة وهذا جواب عن سوال مقدر
 وهو ان يقال يلزم من الاصل المذكور وهو ان الموصوف اخص اي اعرف او مساو ان يجوز وصف
 اسماء الاشارة بندي اللام والموصوف والمضاف الى احدهما لكونها اخص اي اعرف منها او مساو لها
 ويمكن تقرير السوال بانه لما استوى ذي اللام والمضاف الى ذي اللام في الرتبة فما وجه ان اسم
 الاشارة التزم وصفه بندي اللام دون المضاف الى ذي اللام وتقرير حاصل الجواب بانه التزم
 وصف باب هذا بالاسم المعروف بلام التعريف للابهام في باب هذا فان المجهول يطلب الصفة التي
 هي نعين ذات الموصوف والاسماء الدالة على الذات هي اسماء الاجناس وتعريفها بانهما
 معناه انما هو باللام (قوله مع ان القياس يقتضي جوار وصفه بندي اللام والموصول اه) وذلك
 لان الموصول مثل ذي اللام حكما واما المضاف الى ذي اللام او الموصول فان وصفه به اما عند من
 قال ان تعريف المضاف مساو للمضاف اليه كصيبويه او عند من قال ان تعريفه انقص منه كغيره
 فعلى الاول يكون الموصوف مساويا بالصفة وعلى الثاني اخص اي اعرف منها (قوله للابهام)
 حلة الالتزام والحاصل انه لما كان في اسم الاشارة ابهام فينبغي ان يوصف بندي اللام حتى يخصه
 ويرفع الابهام عنه لا لكي لا يتصور رفع الابهام باضافتها الى مثلها لابهامها وايضا رفع الابهام لا يليق
 بالمضاف الذي اكتسب التعريف من المضاف اليه لانه يلزم الامتناع من المستعير فتعين ان
 يوصف بندي اللام لتبين جنس باب اسم الاشارة مثل مررت بهذا العالم (قوله مقتضي لبيان
 الجنس) ووصفه للابهام اي ابهام المجهول يقتضي بيان جنسه ليزيل الابهام عنه لا يقيم لاجتياج

في بيان الجنس الى كونه معرفا باللام فانه لو قيل مررت بهذا اجل ايضم يبين جنسه لاننا نقول
 ما ذكره بعد التزام التوصيف اي التزامهم التوصيف لان باب هذا من المعارف فلا بد من توصيفه
 بالمعرف باللام وليس المراد ان الابهام ابيان الجنس لا يكون في غير ذي اللام حتى يرد ما ذكر
 (قوله لانه كالاتعارة من المستعير) قول لا يقيم هذا ليل لو صح لزوم عدم صحة توصيف ذي اللام
 بما اضاف الى مثله لزوم الاستعارة من المستعير لاننا نقول فرق بينهما بان الموصوف المجهول
 يكتسب التعريف من المضاف ايا معرف باللام ولكن الموصوف المعروف باللام لا يكتسب التعريف
 فلا يلزم الاستعارة من المستعير ووجه التوصيف هو جواز عند كون الموصوف اخصا مساويا لهذا
 قال ومن ثم ام يوصف ا فاذا عرفت ذلك فاللزومة ممنوعة منها بيننا (قوله مثل ذي اللام)
 ايا في رفع الابهام (قوله ايا الكريم) اي مررت بهذا الكريم فيكون الذي كرم بمعنى الكريم
 (قوله وصف مررت بهذا لا يبيّن) وان كان الصفة ذي اللام وذلك لان الاسماء الاشارة يجب ان يدل
 على الذات ايا ذات المبهوم لا يبيّن لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا او امرأة
 او كغدا او غيرهما والدلالة على الجنس جاز لك على الضعف فلا بد في صفة اسماء الاجناس من بيان
 الجنس (قوله ان اشارة اليد انسان بل رجل) اما كون اشارة اليه انسانا فلان العلم لا يكون
 الا في الانسان لا يقيم ان العلم يكون في الملائكة ايضا لاننا نقول المراد هو علم الانسان بقريته
 المرور واما كونه رجلا فلا يراى الموصوف مذكرا كالصفة حيث لم يقل مررت بهذه العالمة واعلم
 اننا نبين هذا كلاما لتحقيق لمقام فنقول انما التزام وصف باب هذا بذى اللام لان باب هذا اشارة
 بما بعده اشارة حسية بالجوارح والاعضاء واذ لم يكن الصفة ذي اللام فلا يدل على الجنس والنوع فلا
 يكون الاشارة حسية ولهذا ضعف مررت بهذا الابيض لان اللام فيها لتعيين النوعي والجنسي
 وليس في مررت بهذا الابيض شيئا منهما والمراد من الاشارة الحسية التي في باب هذا هو التعيين
 من قبيل ذكر الملزوم واردة اللزوم سواء كان التعيين شخصا او نوعيا او جنسيا ويحتمل
 ان لا يكون الاشارة الحسية مقصودا في هذا عنهما توصيفه بذى اللام وان كان موضوعا للاشارة
 الحسية وفيما ذكرنا اندفع ما فيه من المناقشة من وجهين (قوله العطف) وهو في اللغة الامالة
 لقب هذا الباب به لانه جرف العطف ما بعد الى ما قبله اعرا با حكما وسمي ايضم بعطف المنسق
 لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة (قوله اي قصد نسبه) اي
 قال مجد المحشي مولانا عبي في صدق في هذا القول مثل البيت مظهر راجح ان خفاء انتهى
 كلامه قول ان كان خفاء فصديق النسبة فيه لاجل انه لم يقصد نسبة الجداران الى البيت ولا نسبة السقف
 الى الجدار بل قصد نسبة البيت الى مجموع السقف والجداران فنقول نسبه الى المجموع يستلزم قصد
 نسبه الى كل واحد منهما ولكن قصد النسبة الى المجموع يكون بالنسبة التامة اي يكتفيها من

لا يجاب والسلب (قوله بالنسبة الواقعة في الكلام) قيل هذا التعريف غير مانع لصدق على التبدل
 مثل جاءني زيد اخوك لا غير وكثيرا قولنا جاءني اخوك وزيد وعمر وفان يصدق على اخوك
 انه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه واجيب بان المراد من النسبة الواقعة في الكلام هو النسبة الواقعة
 في الكلام الذي فيه متبوعه فلا يختص بالشيء وان صدق على اخوك انه مقصود بالنسبة مع متبوعه
 وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد بل في الكلام فيه تابعه ودو قوله لا غير او قوله او زيد
 وهو لان التبدل متتابع متهم بسبب نسبة شيء نسب اليه الى المتبوع (قوله نقوله بالنسبة متعلق
 بالقصدية) والغناء للخبر يعنى قوله اي قصد نسبتها الى شيء اى والحاصل انه ليس متعلقا بالمقصود
 والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك لان المقصود بالنسبة هو نسبة المعطوف فيكون
 متعلقا بالقصدية المضمرة من المتبوع لانه عبارة عن قصد نسبتها الى شيء او نسبة شيء اليه (قوله غير
 التبدل من التوابع) كالنعمت والتاكيد ومطف البيان لانها غير مقصودة فالمقصود متبوعا لها وذلك لانك
 تبين بالوصف المتبوع به كذا كذا في المتبوع وكذلك توضح بعطف البيان المتبوع به كذا كذا
 اسمه وذلك تبين بالتاكيد ان ما هو المنسوب اليه بحسب الظاهر هو الموكك هو المنسوب اليه بحسب
 الحقيقة ايضاً لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة الا ترى انك اذا بينت شيئاً بشيء فالمقصود هو المبين
 والبيان فرعه (قوله قيل يخرج بقوله اى) وما له عدم جامعية التعريف (قوله وجيب بان المراد اى)
 قال مجيب المتشبهى مولانا غلب لا يكون التعريف مانعاً لصدق على بدل الغلط فان بدل الغلط ثلاثة
 اقسام احدها انك غلطت بالتبدل منه بحسب الواقع بسبق اللسان وثانيها انك توهمت انك غلطت به
 مثل هذا نجم بدو الشمس وثالثها انك نسبت التبدل فنكرت التبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته
 ولا شبهة في ان التبدل منه في تلك الاقسام ليس توطية فيك خل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن
 قوله ويتوسل اى داخل في انتهى كلامه اقول يخرج من التعريف اقسام التبدل غير بدل العطف بقوله
 ان لا يندكر لتوطية ذكر التتابع لان التبدل منه فيها توطية ذكر التبدل ويخرج عنه بدل الغلط ايضاً لانهم
 حكموا بان التبدل منه مطلقاً اي في اقسام التبدل جميعاً انه كالتوطية تغلب بالاكثرة على الاقل فيكون
 التبدل منه في بدل العطف ايضاً كالتوطية حكمها ومجازاً افاذا عرفت فلا يرد ما ذكره من اننا عصم من ان
 ارادة هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جداً على انه يرد عليه ان بدل
 الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حمارة
 وبين قولنا جاءني زيد حمارة فحذف احد هما داخل في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر
 فحذف انتهى كلامه (قوله من غير استقلالية) اي بالتام ومم بيان لنزوله ان لا يكون كالفرع
 على المتبوع فالمراد ان التابع مستقل (قوله ويبان ان الحد بما ذكره اى) وهو يحتل معنيين احدهما
 ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله قام زيد وعمر ولانه يوجب

زيادة توضيح فكأنه من تامة التعريف اولاً انه قصد تمثيل الحكم ايهم وثانيهما انه داخل في التعريف
 كما ينساق اليه الفهم ويؤيد ذلك ناخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك
 في تعريف الاعراب (قوله لان الحرف قد يتوسط بين الصنات) وكذا يتوسط بين الابدال نحو قطع
 زيد يد ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف (قوله بتبعية
 المعطوف عليه) وهو الصفة الاولى (قوله نابعا لها) فيكون زيد في الجهة الاولى هو المتبوع والصفة
 المتقدمة ح المعطوف عليه (قوله على هذه الصفة) اي صفة التي دخلت حرف العطف عليها
 (قوله وهي من هذه الجهة ليست اهل هي تكون معطوفا باعتبار الجهة الثانية وذلك لانه
 لا بد في اطلاق اسم المعطوف على شئ ان يكون ذلك الشئ معطوفا على متبوعه مع ان المتبوع
 باعتبار الجهة الاولى هو زيد في المثال المذكور لا العالم (قوله وقيل قد جوزاه) هذا جواب
 اخر لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احدى الحروف العشرة
 (قوله ناكيد المصوق) بمعنى الجمع وكون الواو لتأكيد فلان الواو والجمع فكما يجمع
 المعطوف بالمعطوف عليه كذلك يجمع الموصوف بالصفة (قوله ونقل من المصنف) لا يقيم هذا دليلا
 اولاً في قوله جاءني زيد العالم والشاعر والديبر لاننا نقول فيما قلنا ولا يكون له اي المنع
 جهتا النعت وجهة العطف وفيما قال هذا نقلا عن المصنف يكون له جهة واحدة وهي النعت
 لا محالة ولا يكون معطوفا (قوله في امالي الكافية) جمع املة بكسر الهمزة والاراد منه هذا هو
 الشرح فان اسم شرح الكافية الذي صنفه المصنف هو امالي (قوله وانما هو داق) اي التابع باق
 على ما كان عليه في الوصفية فانه كان وصفاً مع وجود العطف ح ايضم (قوله لنوع من الشبه)
 اي لابل نوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التناثر فكما يكون المعطوف مغاير للمعطوف عليه
 كذلك الصفة يغاير الموصوف (قوله لدلالة) اي لدلالة الحروف في الصنات على ما يدل الحروف عليه
 في غير الصنات وهي العطف وكلمة من في قوله من الجمع ايمان ما لكن الجمع في الواو والترتيب
 في الفاء وقوله وغير ذلك محمول على غير الواو والفاء من الحروف الساكنة (قوله واذا عطف)
 اي اذا اريد ان يعطف على المضمر فلا يرد ان الجزاء لا يترتب على الشرط لان العطف لا يتحقق الا
 بعد التأكيد فلا يصح قوله اذا عطف على المنصوب المرفوع وهذا كما قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
 فافسلوا الآية فان اقامة الصلوة لا يمكن الا بعد تحقق الرضوخة فانه اذا اراد ان يقيموا الى
 الصلوة فافسلوا الآية (قوله لا المنصوب والمجرور) لانه اذا كان منصوباً ومجروراً جار العطف عليه
 بلا تأكيد بمنفصل نحو ضربك وزيد او مررت بك ورسول الله لا بد من وجوب الفصل في قوله مرزبان
 وبزيد هو الباء الجارة فتح يجوز عطف الظم على المنصوب المجرور مع ان الاول هو الذي هو معمول
 في المقصود ما عرفت ان المراد هو جواز العطف عليه بلا تأكيد مع ان المراد بالفصل هو ما هو معمول

المستقل في اللفظ والباء الجارة ليس كذلك (قوله اكد منفصل) اي بمر فروع منفصل ولا يعاد الرفع
كما يعاد الحافض لان التاكيد اخذ من الاعادة (قوله بتاكيد) اي بسبب تاكيد فيحصل نوع
امنقلال في الضمير بسبب افراد والتاكيد فان التاكيد عينه حقيقة فكان العطف على المستقل
(قوله لم يكن كالجاء لفظا) بل معنى نقط (قوله لم يكن كجزء معنى) بل لفظا فقط (قوله وزيد ضرب هو
وفلامه) فان في المثال يكون المعطوف عليه الضمير المرفوع المتصل المستتر في ضرب وضمير هو
تاكيد وما في ضرب من الضمير المستتر بغيره به (قوله وهو با نا) عطف على ياء المتكلم والفصل
هو لا اي ليس لنا الكفر بالشرك ولا لبا نا (قوله فكذبوا فيهم واذن) عطف على ضمير الجمع
لوجود الفصل وهو فيها ووجود التاكيد ايضم وهوهم والكذب بالفارسية بزورا فتادن والغاؤن
بافارسية كمرادان (قوله وعد لا توبد) كما في مثال المذكور في المتن (قوله الا مران متساويان)
اي التاكيد مع وجود الفصل وعدم التاكيد مع وجوده متساويان فان قلت لم يجوز لعطف على
الضمير المرفوع المتصل باعادة الرفع مثل ضربت وزيد كما يجوزون في الضمير المجرور باعادة
الرفع مثل ضربت وزيد قلنا لا يقول الكلام فان ضربت طويل بالذنب الى التاكيد وهو انا وقد
يرى ان هذا هو الذي اشار اليه في المتن (قوله ان المص خالف القبيحتين) لانه اوجب
التاكيد حيث قال كما نقلت يجوز ان يراد به لوجوب الاستحسان قلنا انى عن ذلك ما ذكره
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجر العطف تعيين النصب مثل حدثت وزيد اذ لا تعيين النصب
يستلزم الوجوب لاجل عدم التاكيد بالمرفوع المنفصل (قوله اعيد الحافض) قيل هذا يشكل بشل
قوله تع تساءلون به والارحام فان الارحام مجرور بالباء احيب بانه شاذ واجيب ايضم بالانتم
ان الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون للقسم (قوله لان اتصال الضمير) هذا ملية اعادة الجار اي
اتصال المجرور بجارها واشد واكثر من اتصال الفاعل المتصل بما اتصل به لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا
متصلا حجازا يراد به متفصلا واما المجرور سواء كان متصلا او منفصلا لا ينفصل عن جاره فيكون
اشد منه قال مولانا محمد منقوض بقوله تع فجارحة من الله فان قوله رحمة مجرور بالباء مع
انه انفصل بينهما بكلمة ما ترك منقوض بقوانا ضربتني من غير ما جرم انتهى كلامه اقول الجواب
منه بان كلمة ما عبارة عن رحمة الله وعن جرم فانه لم ينفصل بينهما شيى ولقائل ان يقول
قوله جاز انفصالي ليس على ما ينبغي لعدم ترتيبه على الشرط لانه يجب انفصاليه عند عدم كونه
ضميرا منفصلا وليس بمتار الا ان يقال المرفوع بالجواز هو الا مكان العام المقدم بجانب الوجود
اي عدم الانفصال ليس بضروي فيجتمع بوجوب الانفصال (قوله على بعض حروف الكلمة)
لان المجرور كالجاء من الجار فيلزم العطف على بعض الحروف بخلاف ما اذا اعيد الجار فانه
يكون مجرورا كالجاء والجار معطوف فاما المجرور (قوله وليس المجرور ضمير) منفصل

(١٠) ادفع موال مقدرة تقريره انه لم لا يجوز ان يعمل فيه مثل ما عمل في المرفوع المتصل من ايراد ضمير
 منفصل بينهما حتى يؤكد به اولاً ثم مدح عليه في لا يلتزم العطف على بعض حروف الكلمة على ما
 مرحت في العطف على الضمير المرفوع المتصل بقوله لان ذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
 منفصلاً من حيث الحقيقة ومحصل الجواب انه ليس للمجرور المتصل ضمير مرفوع منفصل حتى
 يعمل فيه مثل المرفوع المتصل (قوله وفي استعارة المرفوع مدح) وهذا المتصل يستلزم التباساً
 كما ينبغي وهذا ادفع موال مقدرة تقريره انه لم لا يجوز ايراد المرفوع المنفصل بينهما حتى يؤكد به
 اولاً ثم عطف عليه اي على المجرور المتصل تقوير الجواب ان العمل على هذا الوجه ليس الا على سبيل
 الاستعارة والمجاز لان استعمال المرفوع المنفصل في معنى المجرور المتصل ليس على سبيل الحقيقة
 وفي ارتكاب المجاز هذه ويستلزم التباس المجرور المتصل بالمرفوع المتصل في العطف المذكور قوله
 ولا يكتفى بالفصل) ادفع دخل تقريره انه لم لا يجوز الاكتفاء بالفصل بينهما لاجل ان المجرور المذكور
 وهو العطف على بعض الحروف كما يكتفى به في المرفوع المتصل حيث قال الا ان يقع فصل فيجوز تركه
 ومحصل الجواب ان الفصل كان لاجل ترك التأكيد بالمنفصل اي يجوز ترك التأكيد على ان وجود
 الفصل بينهما فلما لم يكن التأكيد بالفصل هو العدم وجود المنفصل في المجرور فلا يتصور له اي
 للفصل اثر اي تأثير في جواز ترك التأكيد بالفصل فلا يجوز الاكتفاء به (قوله ولما بيني وبين
 زيد) وهذا المثال لما يكون المضاف اسماً وهو المضاف (قوله وجره بالاول) اي بالجار الاول
 اسماً كان او حرفاً فيصح قوله بدليل (قوله والذاني) لعدم معنى (للفظ لان العطف على الضمير
 المجرور بلا اعادة الجار غير جائز) (قوله اذ بين لا يضاف اذ) فيح لا يتصور عطف المضاف وهو بين
 الثاني على ياء المنكلم فاذا كان الجري زيد في قولنا السال يعني وبين زيد بالبين الاول فيكون
 البين الاول مضافاً الى المتعدد وهو ياء المنكلم وزيد اذ الياء والكاف في قولنا بيني وبينك اسماً
 اذا كان جر بالبين الثاني فلا يكون مضافاً الى متعدد (قوله وفيل جر بالذاني كما في حرف
 ا) فيمكن خافض الاول مضافاً اليهما معا والخلف الثاني زيد ولكن جر بالثاني كما في كفي
 باله (قوله اضطرار) اي يجوز ترك اعادة الجار ضرورة (قوله مسند ليس بالاشعار اشارة الى ان
 ترك الاعادة ليس حال السعة بل حال الاضطرار والضرورة ونوقش بان ترك الاعادة وقع في قوله
 تعم تسالون به والارحام فان قوله والارحام مدح على الضمير في قوله به بترك اعادة الجار فيه
 فاستدلوا لهم بهذه الآية لا بالاشعار اجيب بان الجار فيه مقدر اي بالارحام رد بان حرف الجر المقدر
 لا يعمل في الاختيار والسعة الا في نحو الله افعلن واجيب ايضاً بان مدح معطوف على مقدر والتقدير
 بالابوين والارحام واجيب ايضاً بان الواو والقسم لا للعطف واجيب ايضاً بان قوله والارحام
 بالجر قراءة همزة وهو كوفي ولكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار رد بان هذا انما يصح اذا لم يكرر

الترأفة الراجعة متواترة (قوله فان قيل اه) والحاصل انه لا فرق بين التأكيد والابدال من المرفوع متصل وبين العطف به فلم يجوزوا التأكيد والابدال منه بدون اعادة المنفصل ولم يجوزوا العطف بدون اعادة نه فهذا هو الذي يتوجه على القاعدة الاولى (قوله جاؤني كلهم) فان قوله كلهم تأكيد لضمير الجمع وقوله جمالك بدل من الضمير في اعجبتنني قال مولانا عصم لا اشكال في جواز نحو جاؤني كلهم وجواز اعجبتنني جمالك لان في هذين المثالين يكون فصلا وهو لفظي وقد سبق ان هذا وجود الفصل لا يحتاج الى ضمير المنفصل فالاولى في المثال ان يقول جاؤني كلهم زيد واعجبت جمالك زيد ليس على ما ينبغي لان المراد بالمنفصل على عرفت هو الفاعل المستقل في التلغظ رياء المتكلم غير مستقل في التلغظ فان النون في جاؤني للوقاية وايرادها بسبب تركيب رياء المتكلم بالفاعل فهي ساكنة عند عدم العامل وتوضيحه ان الفاصل اما كور فاصل بين العامل وبين ما عطف عليه ونون الوقاية فاصل بين العامل وبين الياء والمراد من الفاصل هو الفاصل لا واسطه كما هو المتبادر فلا خدشة ح فالمراد ان التأكيد والابدال حائزان في المثالين اما كور بين مع عدم التأكيد بالافعال وعدم لفصل ولم يتعرض بالافعال في السؤال لظهوره ولا يحتاج اليه (قوله وجاز ايض) عطف على حاز في قوله فان قيل كيف جازاه وهذا هو الذي يتوجه على القاعدة الثانية فان قوله نفسه تأكيد من التأكيد في قوله بك وقوله جمالك بكسرا لا مبدل ايض من الكاف في بك (قوله فلما التاكيد اه) ابفرت بين التأكيد والابدال وبين العطف بان الموكدا باهم الفاعل عين الموكدا باسم المفعول واما ابدال فبوقى اغلب الاحوال اما كل متبوع كما في بدل الكل مثل جاءني اخوك زيد او بعضه كما في بدل البعض مثل قطع زيد يده او متعلقه كما في بدل الاشتغال نحو ملب زيد ثوبه فعلى كل من التقادير لا يكون التأكيد والابدال احسنين متبوعيهما وهو الموكدا والمبدل منه ولا يكونان منفصلين ايض عن متبوعيهما بشرط العطف لعدم تشابله بينهما اي بين الموكدا والموكدا وبين ابدال والمبدل منه (قوله قليل نادر) والنادر ساكن من مرتبة الاعتبار لانه لا حكم بالنادر (قوله لى تحصيل مناسبة زائدة) وهي اعادة المنفصل في المرفوع واعادة الجار في المجرور (قوله لنخرج المتصل اه) اي فلا بد فيه اي في العطف من ذلك ليخرج المتصل على ترتيب اللف والنشر فهذا على التقدير الاول وقوله قوي اه على الثاني اي ليخرج المتصل المرفوع بسبب تأكيد بالمنفصل عن صرافة اتصاله بهما اتصالا به في حكم المستقل كما عرفت فيما سبق انفا (قوله ويناسب اه) عطف على يخرج اي ايناسب المتصل المرفوع بسبب تأكيد بالامر الذي عطف له عليه فيكون المراد من المعطوف في قوله ويناسب المعطوف عليه معناه المنعوي ووجه التناسب ان المعطوف عليه وهو المرفوع المتصل كما يخرج عن صرافة الاتصال بسبب اعادة الانفصال كك المعطوف يخرج عن الاتصال

ويصبر منه هلا ومنه ايراله بسبب العطف فيكون بينهما مناسبة من هذا الوجه (قوله وقوي)
والظن ان يقول وليقوي لانه عطف على قوله ليخرج اي وقوي مناسبة المجرور بكونه معطوفا
بانضمام الجار اليه اي الى المعطوف كما في المعطوف عليه اي كما يكون انضمام الجار في المعطوف
عليه ولا يخفى انه لما كان قوة مناسبة المجرور بكونه معطوفا بانضمام الجار اليه متحققة عبر عن
الامر المتحقق الوقوع بالماضي لانه يدل على التحقق والوقوع فقال وقوي ولم يقل وليقوي
وهذا لاينا في ان يراد منه معنى ليقوي فلا يرد ما ذكره مولانا عصم الظاهر وليقوي انتهى كلامه و
ذلك لانه انما بقوله وقوي اه الى تحقق تلك المناسبة التي اشار اليها بقوله لان اتصال المجرور
بجواره اشهد من اتصال الفعل المتصل اه فتترك الشئ الظم للتنبيه الى تحقق تلك المناسبة واعلم ذلك
(قوله و المعطوف في حكم المعطوف عليه) ولذا ان نفس كلامه قبل الشروع في تفسير الشئ فنتهول الى كل
ما جازا امتنع ووجب في المعطوف عليه جازا امتنع ووجب في المعطوف اذ اثبت جهة الجواز والامتناع
والوجوب في المعطوف او حدث بسبب العطف وبهذا التقرير يرفع الاشكال بنحو زيد قائم و
امد لان جهة وجوب الضمير في المعطوف عليه كونه خبرا متعلقا بالمعطوف ليس بمشتق ونحو
يازيد والحادث لان جهة امتناع دخول اللام في المعطوف عليه انما اجتناع التي التعريف
ظاهر ولا يلزم ذلك في المعطوف ونحو الضارب الى الحل وامرأة لان جهة جواز وقوع
المعطوف عليه مضافا اليه للصفة المعرفة باللام بتلخيصه باللام والمعطوف غير متعلق باللام
(قوله فيما يجوز له) اي للمعطوف عليه اب كل ما يجوز له وكذلك كل ما يمتنع من الاحوال العارضة
بالنظر الى ما قبله ينبغي ان يكون حائزا او ممتنعا في المعطوف ايضم قال مولانا عصم لان
ان يقول نظر الى غيره يدل قوله نظر الى ما قبله كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ليتناول ما يكون المعطوف في حكم
المعطوف عليه في الاحوال العارضة له نظرا الى ما بعده ايضم كقولنا زيد هو القائم وعمر
فيثبت للمعطوف حالان نظرا الى ما بعده الذي هو القائم احدهما كونه واجب التعريف لان
الحجج معرفة فاذا كان الخبر معرفة يجب ان يكون التثنية ايضم كذلك وثانيهما انحصار القيام
في زيد بايراد ضمير الفصل فانه يستلزم عي حصر الصفة في الموصوف فالمعطوف وهو عمر وفي حكم
المعطوف عليه وهو زيد في كونه ايضم واجب التعريف وفي كون القيام محصورا فيه بسبب ضمير
الفصل انتهى حاصله اقول لانم ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيمتنع ويجوز ويمتنع
نظرا الى ما قبله فقط والمثال الذي ذكره المتشي انه كور على تقدير كونه غير مصنوع لم لا
يجوز ان يكون المعطوف فيه في حكم المعطوف عليه بخصوصية المادة لا بالنظر الى نفس مفهوما
واوسام فهو داخل في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر

الى نفسه وغيره (قوله بشرط ان لا) اي المعطوف في حكم المعطوف ما بشرط ان لا يكون مقتضي
 المذكور للاحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله من ان المعطوف فلو كان مقتضي
 المذكور منتفيا فيه لا يكون حكمه كحكمه (قوله كالأعراب) اي ككون الاسم مع الأعراب وكونه
 مبنيا ومعرفة ونكرة اه قيل الأعراب هو حال عارض للمعطوف عليه بالنظر الى غيره ايهم
 وهو التامل لا بالنظر الى نفسه فقط واجيب بان المراد من الأعراب هو قابلية الأعراب فانها
 بالنظر الى نفسه واجيب ايضاً بان المراد من الأعراب هو خصوصيته اي ككون الأعراب بالحركة او
 الحرف فانه حال عارض بالنظر الى نفسه بخلاف ادل الأعراب فاعنه بالنظر الى الغير الذي
 هو العامل (قوله واما متورب شاة اه) دفع دخل تقرير ان قوله وسخلتها عطف على
 شاة مع ان الشرط منتف فيه لان مقتضي الحال العارض للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
 منتف في المعطوف لان رب يقتضي ان يكون مدخولاً نكرة مع ان سخلتها معرفة بالاضافة
 الى الضمير ونحوير الدافع انه يقدر ويفرض التذكير في سخلة بان يقصد عدم التعيين منها
 بان يكون اضافتها الى الضمير المعهود الذهني وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة
 (قوله او محمول على اه) اي وهو محمول على كون الضمير نكرة بان يراد منه شاة من الاشياء
 كضمير ربه رجلاً ولكن الضمير في سخلتها نكرة لرجوعه الى شاة من الاشياء واما تذكير الضمير
 في ربه لانه ليس له مرجع اليه فان قوله رجلاً بيان له ولهذا قال اي ربه شاة وسخلة شاة ولم يقل
 شاة وسخلة هذه الشاة فتقوله وسخلتها بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة (قوله
 على الشذوذ) اي هو محمول على التذكير على سبيل الشذوذ لان المرجع اليه في الضمير لا بد
 ان يكون المذكور اسبقاً معيناً لا سابقاً لا بعينه قال مجيد الحاشي مولانا عفا عنهم انهم جعلوا
 الحمل على نكارة الضمير جواباً للشذوذ وجواباً لآخر انتهى كلامه اقول معناه انهم جعلوا
 الحمل على نكارة الضمير جواباً لاجد بدون ضم الشذوذ والشذوذ جواباً لانه لا يعني ان الشذوذ لم يجعل
 الشاذ معه جواباً واحداً ولا يعني انه لم يجعل الشاذ الذي هو الجواب الثالث معه جواباً
 واحداً والجواب ان الشاذ الذي وقع في كلام الشاذ يتعلق بشيء والشاذ الذي وقع جواباً عليه
 من السؤال المذكور في كلامهم يتعلق بشيء آخر وذلك لان الشاذ الواقع في كلامهم فهو محمول على
 نكارة الضمير اي كون الضمير نكرة محمول على الشذوذ لما عرفت انما ان المرجع اليه في الضمير
 لا بد ان يكون منه كور اسبقاً بعينه لا ان يكون المذكور اسبقاً بعينه فلم يجعل الشاذ معه
 جواباً واحداً لما عرفت ان الشاذ في كلامه يتعلق بشيء آخر والشاذ الواقع في كلامهم فهو على عطف
 السخلة المنان الى الضمير الى ما قبلها فيكون قوله رب شاة وسخلتها شاذاً - قيل الضمير
 في سخلتها انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلاً مع ان له مرجع فكيف يكون نكرة

واجيب بان الضماير اراجع الى النكرات اذ لم تكن تلك النكرات مخففة يكون تلك الضماير ج
نكرات (قوله ولذا) اي ولاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له
بالنظر الى نفسه والى غيره بشرط ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه وجب بناء المعطوف اه
(قوله هو ممتنع) لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده في المعطوف
وهو ذاهب لكونه فاعله مذكورا وهو عمر ورفعه عمر وذاهب بارى يكون عمر ومبتدأ وذاهب
خبره مقدما عليه والجملة معدوفة على الجملة المتقدمة (قوله اذ لو نصب او خفض) وانقلبت
يجوز ان يكون ذاهب معطوفا على قائما وعمر ومعطوف على زيد ويكون ح من باب العطف
على معمولي عامل واحد وخوما ولا يلزم ح ان يكون ذاهب خاليا عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العائد الى اهم ما هو عمر كما لا يخفى قلت لا يجوز ذلك لانه ح يكون ذاهب
خبر اما وعمر واسماها لا يمتنع عمل ما في الخبر المتقدم كما سبق في قوله ارتقام الخبر بطل العمل
(قوله فتعين الرفع على انه اه) قيل يجوز ان يكون ذاهب مبتدأ وعمر فاعله جماد مسددا لخبر كما
سبق في القسم الثاني من المبتدأ لان الصفة اذا طابقت مفرد اجاز الاثر ان هكذا قال مولانا عصم
ولقائل ان يقول الكلام في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام نامل واجيب بانه لم
يندب الى هذا احتمال لانه ح يكون في قوة الجملة الفعلية فيكون ح بمنزلة عطف الجملة
الفعلية على الاسمية (قوله ولا مانع منه) اي من عطف الجملة على الجملة (قوله هذه القاعدة)
وهي انه اذا كان في المعطوف عليه ضمير ارجعا الى ما قبله فلا بد ان يكون في المعطوف ضمير
كك فانها ينتقض بقولهم وهو الذي يميز في نصب زيد الذي باب وبناء على ان الفاء في قوله في نصب
للعطف بان يكون معطوفا على يطير فانه فيه ضمير ارجع الى الموصول وليس في المعطوف ضمير
راجع اليه لان فاعله مذكور ودوزيك فعلى هذا يكون قول المصم جواب من سوال مقدر
ويستدل ان يكون منعنا مع السند باننا نقول لانم عدم جواز غير الرفع في ذاهب في المثال المذكور
ولا انتفاء في كون الضمير في المعطوف عليه وعدمه في المعطوف كما في قولهم الذي يطير اه
ومبتدأ ضم على كون الفاء للعطف وقوله الذي مبتدأ وقوله الذي باب خبر له (قوله ولذا)
فان السببية جواب بال منع اي لانم كون الفاء للعطف بل للسببية (قوله بان يكون معناه السببية
لا العطف) كما في اذ التبتت ذاكره واذا كان معناه سببية المحضة لا يحتاج الى الضمير في ما خول
الفاء وهو لظن (قوله او يكون معناه السببية مع العطف) وهذا جواب بالتخصيص فاننا نقول انما قلنا
من انه اذا كان في المعطوف عليه ضمير ارجعا الى ما قبله لا بد ان يكون في المعطوف كك على
نقد ير كون حرف العطف متممضا للعطف وهو ليس كك لانه للعطف والسببية جميعا (قوله
لكنها) اي السببية في الصورة الثانية يجعل الجملتين كجملة واحدة للاتصال بينهما بالسببية

فيكتفي بالربط في الأولى لأن في الجملة الواحدة أو فيما في حكمها يكفي ربط واحد فذلك الدفع
 ما يقال إذا كان الفاء للمصيبة مع العطف فلا بد في الجملة التي وقعت صلة للموصول من ما يربطها
 إلى الموصول وان كانت بحكم العطف (قوله والمعنى اه) أي والمعنى على كذا تقديرين (قوله
 أو يفهم منها) هذا الجواب أيضاً تخصيص لأن الفاء ليس متممضا للعطف بل يفهم منها مصيبة
 الأولى الثانية فإن طرأ على الباب سبب لغضب زيد فيكون الرابط هو المعنى الذي فيها
 وهو مصيبة الأولى للثانية (قوله بسببه) أي بسبب طيرانه والفرق بين قوله أو يكون وبين
 قوله أو يفهم اه أنا نقول في الأول بالربط لعدم كون الفاء متممضا للعطف وفي الثاني نقول
 به وإن لم يكن الفاء متممضا للعطف لأنه كلام على تقدير التسليم أي تسليم عدم التخصيص
 المذكور إلا أن الرابط هو المعنى الذي في الفاء وهو نفس مصيبة الأولى للثانية (قوله ويمكن
 أن يقال اه) أي يمكن تقدير التخصيص الرابط وإن لم يجعل الجملتين كجملة واحدة فليس هذا
 هو باب آخر بل هو لتجميع ربط الجملة بالموصول على تقدير أن يكون في الفاء معنى العطف (قوله
 أي إذا رفع العطف) بصيغة المجهول فإن قوله عطف أيضاً مجهول وأشار به إلى أن هذا من قبيل
 إسناد الفعل إلى المصدر أي مصدر عطف كما في قولهم لداراً وتسلسل أي لزم الدور والتسلسل
 أو وقع الدور والتسلسل وكما في قول الشم في ما سبق من قوله حيل بين العبر والنزول أي وقع
 الحيلة اه ثم أشار بقوله بناء على أن كلمة على بنائة وإنما قال أي أوقع العطف للدفع ما يقيم من
 أن الجزاء في قوله وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجوز لا يترتب على الشرط لعدم ترتبه على
 وقوع العطف كما يدل عليه إذا أو الماضي ويقم أيضاً من أن لفظة إذا أو صيغة الماضي يقتضيان
 التحقق والوجود فكيف يصح الحكم بعدم الجواز بخلاف ما إذا قيل وإذا أوقع لأن الجزاء ح يترتب
 على الإيقاع لا على العطف فالصواب أن يفهم لم يحسن أو يقيم لا يجوز العطف على عاملين مختلفين
 لكن المقصود من إيراد لو كان ذلك فيرد عليه أن عدم جواز العطف على عاملين مختلفين لا ينبغي
 على هذا الإيقاع فإنه ثابت على تقدير عدم الإيقاع أيضاً وانقلبت المراد من قوله وإذا عطف
 وإذا أريد المعطف وح يندفع الاشكال لأنه يصح الجزاء لأن معناه ح لم يجوز إلا رد قلت يرد عليه
 أيضاً ما ذكرنا من أن عدم الجواز لا ينبغي على ذلك الإرادة فإنه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة
 في التعليق (قوله على معمولي عاملين) مختلفين على حذف المضاف وسد الحسن من الخلقين
 الأولين فإن الحل الأول بعيد لأنه جعله من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر والحل الثاني أبعد منه
 لأن ارد في المعنى اللغوي من قوله عطف خلاف المتبادر فإن الظاهر المعنى الاصطلاحي منه لا يقيم على
 تقدير جمل مبادرته على أكثر الإشارات يرد عليه ما مر من عدم ترتب الجزاء على الشرط لانا نقول
 ترتب الجزاء على أكثر الإشارات (قوله ولا هي أكثر) إذا كان العامل أكثر من اثنين فإنه لا خلاف

في امتناعه مع ان كلام المصنف في العطف الذي فيه خلاف القراء وتفسيره ولا يبان ان يكون
واحد عاملان كزيد في مررت بزيد لانه مجرور بالباء ومفعول به بواسطه الفعل (وانه لا
يكون الثاني اه) هذا بيان معنى الاتحاد فغير المتحد هو الذي لم يكن الثاني عين الاول (قوله
وذلك) اي قوله مختلفين لدفع وهم من اه (قوله والثاني تأكيد) مما مر انفراد بالمتلفين
هو لا يكون الثاني تأكيد الاول (قوله وذلك العطف كما في قوله اه) وهذا لطيف جائز
هذه المصنف لتقدم المجرور في المعطوف عليه (قوله ما كل سوداء اه) كلمة ما دافية وكل مرفوع
منضاف الى سوداء فالعامل في المضاف هو كلمة ما فهو اسم ما وقوله تمره خبر ما فيكون عامليها
مختلفان فقوله بيضاء عطف على سوداء وشجرة عطف على تمره بالجارسية ليست ههنا هي
تحرما ونست ههنا هي بيه (قوله اكل امرء تحسبين اه) والبيضة الالوانية الام انكاري وقوله
كل منصوب لانه مفعول كقوله تحسبين وايضا مرفوعا على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه
لا يجوز الافتراض على احد مفعولي باب حسبت عند المصنف والنار الاولى عطف على السراء الاولى
والعاهل فيه المضاف وهو كل والمار الثانية عطف على امراء الثاني والعاهل فيه تحسبين لانه
مفعول له اي تحسبين كل اه (قوله نوقدا) بضم النون ال فعل المضارع وفي الاصل تتوقدا حذف
احدي التائين منه وفيه ضمير راجع الى النار ويكون صفة لها بالفارسية كمان مبرتوهر مرد
رامرد وهرانش راكه برافروخته ميشود بشب آتش (قوله وهذا وان كان بحسب الظاهر اه) اي
العطف المذكور كما في قول العرب وقوله الشاعر وان كان جائزا اه وانما اتى بالجواز بحسب الظاهر
وعدم الجواز بحسب الحقيقة لان الاعتراض الذي اوردته الشم الهندي على المصنف وهو ان الجزاء
وهو قوله لم يجز ان يترتب على الشرط بل بينهما منافات لان كلمة اذا تدخل الا في الشرط
المتحقق الوقوع وكذلك فعل الماضي يقيضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز فالصواب ان يقيم
لم يحسن اولم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدافع ان العطف بحسب الظاهر متحقق
والمتحقق بحسب الظاهر لا ينافي في عدم الجواز بحسب الحقيقة ولعل الذكوة في العدول عن الصواب
المبالغة في عدم الجواز فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكننا تحكم بعدم
جوازه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف واحد مقام عاملين مختلفين واجاب بعضهم عن
الاعتراض المذكور بان المراد من قوله اذا عطف الخ انه اذا اريد عطفه فلا اشكال لان ارادة
العطف يجمع بعدم جوازه نعم لا يجمع العطف بالفعل لعدم جوازه لان العطف بالفعل يستلزم
جوازه فجوازه لا يجمع بعدم جوازه رد ذلك بان عدم الجواز لا ينبغي على تلك الارادة اي
لا يكون ارادة العطف سببا لعدم الجواز لان عدم الجواز ثابت على تقدير عدم تلك الارادة
ايضا فلا فائدة في التعليق واجيب عنه بان الجزاء ليس قوله لم يجز بل هو غلطة للمصنف وهو

مقدور وموافقا لغيره ولم يجوز ايلا ندلم يجوز علة الاحتساب وانما لم يجوز لان حرف العطف
الواحد ليس له قوة حتى يقوم مقام عاملين مختلفين معا ولكنه يقوم مقام الواحد فانه
العطف على عاملين مختلفين يقتضي قيام حرف العطف مقامها وهو بضم لامر وهذا الجواب
جواب عن الاعتراض المذكور ايضا (قوله ولا يا اول الامثلة اه) اي الفراء لا يا اول الامثلة
الواردة على القاعدة المذكورة وهذا الاول قول سيبويه لانه يا اول الامثلة الواردة
على ما سبقني (قوله ولا يقتصر اه) اي الفراء لا يقصر جواز الامثلة الواردة عليها على صورة
السماع بل نعم صورة السماع وغيره وهذا قول الجمهور فانهم يقتصر والجواز على مورد
السماع لان ما خالف القياس والقاعدة فهو مقتضخ على مورد السماع وهو جواز العطف
المذكور على تقدير تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخير المرفوع او المنصوب ثم اتبان
المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن العطف على هذا الوجه لم يجوز نحو زيدا في الدار
والحجرة عمر و (قوله وعدم جواز ذلك العطف اه) وقوله الجمهور متعلق بقوله وعدم جواز
ذلك العطف يعني ان الفراء متفق مع الجمهور في مثل قوله في الدار زيد والحجرة ممر ولان الفراء
يجوز هذا العطف مطلقا فهو يجوز فيه ايضا والجمهور يجوزونه في مثل هذا مادة مقتصر على
مورد السماع وسيبويه لا يجوزه مطلقا وحجة سيبويه ان حرف العطف الذي هو ضعيف يمتنع
ان يقوم مقام عاملين مختلفين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل سوداء اه وقولهم اكل
امرءاه وحجة انه في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المتجزر مقدما على المرفوع والمنصوب
في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وحجته في استناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن
المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيما ذكره سيبويه عدم استعمال الفصحاء (قوله ون في
الدار اه) والعامل هوان فان في الدار خبر اجاز زيد اسماليا (قوله وتأخير المرفوع) كما في المثال
المصم او تقديم المتجزر وتأخير المنصوب كما في مثال الشرح (قوله ما خالف القياس اه) فان
العطف المذكور ليس موافقا للقياس والقاعدة فيكون مقتضرا على مورد الاستعمال والسماع
(قوله هذه الصورة ايضا) وهي في الدار زيد والحجرة عمر وكذا لا يجوز في غيرها (قوله على
حذف مضى) فقواد ويضاف شمة بقايرة كل بيضاء اه وهو عطف على كل سوداء والعامل فيه هو
كل لما كرر في عاملة بشمة وكما قلنا ان كل نار عطف على كل امرء فيكون مفعولا لتجسين
وكما قلنا في الحجة عدروا بالحجرة عطف على قوله في الدار والعامل فيه الا بتدائه
لانه من حيث هو والخديرة في الحجرة عمر وفان كلمة في وان لم يكن مضافا حقيقة لكنها
منها في كونها مضافا محذورا بالاضافة محذورا بالاضافة ككمد خولها مجرورها فيها فيصحح
فعله دليل على ان المضاف (قوله على اعربه) اي المضاف اليه فان في تحويره الاخرة بآخر الاخرة

سند المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه (قوله التاكيد) وفي بعض النسخ التوكيد والاول مهموز الفاء والثاني معتل الفاء وانما اوردت عقيب العطف لان واحد من قسمي التاكيد هو التاكيد اللفظي. وبعض من حروف العطف يدخل بين الموكك والموكك كما يقال والله ثم بالله وكقوله تع كلا سوف تعلمون فلا يرد ان البديل اشك مناهية بالعطف فانه اخق بالاتصال بالعطف قوله التاكيد مبتدأ ونابع خبره وهو جنس وباقي القيود فصل وقوله تقرر صفة نابع (قوله يعني يجعل) متعد يا كان ولازما وعلى الثاني معناه انه يجعل حال المتبوع نابتا مقرر عند السامع بسبب التابع (قوله مقرر) بصيغة اهم مفعول (قوله اي في كونه اي المتبوع منسوب اليه) واذا كانت النسبة بهذا المعنى فلا يرد مما قيل ان التعريف لا يصدق على زيد الثاني وان الثانية في قولنا زيد قائم وان وان زيد قائم فالمتبوع في الاولى مسند اليه وفي الثانية مسند (قوله فثبت عندنا) (ويحقق) قال مولا باعص الظم ايراد صيغة المضارع اي يثبت ويتحقق للسامع ان اقول ايراد صيغة الماضي اشارة الى ان المضارع ههنا متحقق الوفوع والفاء للتفريع (قوله لا غير) فانه يظهر ذلك بايراد التاكيد (قوله وذلك) اي التاكيد اما لدفع الضرر الذي هو الغلظة عن السامع فان التاكيد يدفع الغلظة اي غفلت السامع عن نفسه (قوله نحو ضرب ضرب زيد) فان التكرير فيه في المنسوب وفي امثال الاول يكون التكرير في المنسوب اليه فالمتبوع في الاولى مسند اليه وفي الثانية مسند (قوله اي قطع غلامه) فان من قال قطع الامير يد المص يمكن ان يظن السامع به انه قطع يد غلام الامير لكن نسبت القطع اليه لانه امر فيكون النسبة اليه مجازا فيجب تكريره لغضا حتى يدفع ذلك الظن والتوهم مثل ضرب ضرب زيد لا غلامه الذي هو قائم مقامه (قوله ضرب زيد نفسه) فان فيه ليس تكرير لفظا بل تكرير معنى فان قوله نفسه عبارة عنه (قوله او في الشمول) اي في شمول المتبوع يقرر امره وحاله في ان المتبوع شامل لجميع افراد ذلك لدفع ظن السامع يجوز بانه ظن السامع ان المتكلم اراد بالمتبوع بعض افراد وان نسب الفعل الى جميع الافراد حينئذ فع هذا التوهم يند كر كلمة اي جاء القوم كلهم او اجمعهم او جاءني الزيد ان كلاما او جاء القوم ثلثتهم او اربعتهم او خمسهم وهذا الثلاثة على نقل يران يكون القوم عبارة عن ثلاثة نفر او اربعة او خمسة فيندفع ظن السامع نجوزا في الشمول المنسوب اليه لافراد (قوله فهذا هو المفروض) اي تقرر والمتبوع في النسبة او في الشمول هو الفرغ من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع بجميع الافراد (قوله اذا عرفت هذا) اي جاء عيه التعريف فنقول اخرج اشارة الى ما عيجه فظهر ان التعريف جامع ومانع (قوله فظهر وخر وجهما به) اي بقول المص مثل جاءني زيد اخوك اي جاءني اخوك اي زيد في البديل فان اخوك مثلا بدل عنه ولكنه لم يقرر حاله وشانه وكك العطف بالحرف مثل جاءني زيد وهمرو (قوله وافاد نها توضح متبوعها) (دفع دخل تقريرة ان

الذمت لا يخرج بقوله بقرامر المتبوع لانه يفيد توضيح متبوعه في بعض المواضع كما في الصفة
الموضحة مثل زيد الظريف فاذا افاد توضيح متبوعه فهو بقرامر المتبوع فيدل على معنى في متبوعه
فكيف يخرج الذمت به تقرير الجواب ان الذمت هو الذي يدل على معنى في متبوعه بحسب الوضع
وافادته توضيح متبوعه ليست بحسب الوضع وما هو بحسب الوضع في الذمت ليس الالالة على
معنى في متبوعه وهذه الافادة فيه ليست بحسب الوضع كما لا يخفى على المتأمل الصادق
قال مجد المحشي مولانا غف و يغني ان يضم اليه امر آخر بان يقال وافادتها الكشف والتاكيد
ايضاح ليس بحسب الوضع ليخرج الصفة الموكدة مثل نفخة واحدة انتهى اقول قد مر ان الوحدة
يفهم من التاء في نفخة فاكدة بالوحدة فمع اي حين يفهم الوحدة من التاء في نفخة يكون الصفة
الموكدة يستلزم ايضاح المتبوع فالصفة الموكدة يكون موضحة بمتبوعها ايضاح فقوله وافادتها
توضيح متبوعها يشمل الصفة الموكدة بهذا الاعتبار فلا يحتاج الى ذكرها على وحدة ثم قال مجد
المحشي قال المحقق قدس سره في حاشية الرضي قال المهم في اخراج الصفة الموكدة مثل نفخة واحدة
ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع مع ان واحدة لا تدل على معنى
النفخة اذ دلالة فيها على النفع اصلا وايضا واحدة لا تقر معنى النسبة ولا الشمول ثم اعترض
بان واحدة تدل على معنى الواحدة التي هي مدلولة للنفخة لان الواحدة يفهم من التاء في نفخة
واجاب بان الواحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب
بان المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فان اجمعون في جاني الرجال اجمعون
تقرر مدلول الرجال نفهنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجى بمعنى انه لا يشك منهم احد
مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معروفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة
وقد صرح براء احمون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين ما فعل في حالة واحدة خلافا
للزجاج والمبرد تسامح في قواه وسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة
واجمعون في حالة واحدة (قوله وهو لتوضيح متبوعه) اي بحسب الوضع فهو
بقرامر متبوعه وقد قدس سره في حاشية الرضي قال (قوله لكن لا في النسبة والشمول)
بل هو بقرامر المتبوع في تعيين ذاته مثل ابو حفص عمر واما بعض الشارحين الذمت اضم يقرر
امر متبوعه في النسبة والشمول بل في تعيين ذاته وقال مجد المحشي وهذا اقول
ان الذمت بقرامر المتبوع في النسبة اي في كونه منسوب اليه وان كان يقرر بقرامر متبوعه في تعيين
ذاته ايضاح في جاني زيد المدلول لطويل وانقلت التاكيد هو الذي يقرر امر متبوعه في النسبة
او في الشمول فقط قلت هذا مما لا يلتفت اليه على انه يرد عليه في كماله يخفى (قوله من تكرير
اللفظ) اي في اللفظ الاول ثم ان اسما كيدا ملقا انما يكون في المعارف (قوله من ملاحظة المعنى) اي

معنى لفظ الاول (قوله تكرر اللفظ الاول) قوله نكرير بالتثنية وكذا قوله مكررا فهو اشارة الى ان التكرير مصدر بمعنى اسم المفعول ويجوز ان يكون التكرير بمعنى المصدر ولكن المراد هو تكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون التكرير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد لا الى التأكيد بمعنى التابع كما هو المراد في تعريف التأكيد فيكون ذلك طريق الاستخدام فلا يحتاج الى ان يراد من التكرير هو المكرر قال مجاهد الحشي ولا يخفى بعده اقول وذلك لان المعروف باسم المفعول فيما سبق والتأكيد بمعنى التابع والتقسيم لا يتعلق الا بما يتعلق به التعريف واعتراض بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك يا زيد يا زيد جاز ان يكون بدلا مع ان تعريف التأكيد اللفظي صادق عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه يقرر امر المتبوع في النسبة وحيث يكون تأكيد الاحوال ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر الثاني ثم بدأ به ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا وحيث يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيئا واحدا مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين (قوله اوحكما) بان كان بعد الاول ذكر مرادفه اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادف لاجمع فيلزم ان يكون اكتع واخواته تأكيدا لفظيا مع انه عدما من المعنوي واجيب عنه باننا لانم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون كونها بمعنى اجمع طاربا بعد ضمها باجمع وإما ردفة ليست الاحتساب الوضع ولئن سلم المرادفة فلانم انها تأكيد لاجمع بل هي تأكيد بما اكده اجمع فيكون اكتع واخواته تأكيدا معنويا لما اكده اجمع وتأكيد اللفظ لا جمع ولا فساد فيه واما قول المصنف واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معنى انها تأكيدا بل معنى انها اتباع لما ستمهالا يعني انها لا تستعمل بدونها لحفاء معنى الجمعية فيها (قوله اذا ضرورة داعية) دفع سؤل تقريره بان يقال ان ازيد بالتأكيد اللفظي تكرر اللفظ الاول بعينه لا يندرج في التأكيد اللفظي نحو ضربت انت وضربت انا وليت اسد ونحو ذلك وان اريد به التكرير ولو بايقاع المرادف للدخل ابصعون واكتعون واتبعون في التأكيد اللفظي مع انها من التأكيد المعنوي ونقرير الجواب بالفرق بينهما بان في ضربت انت مثلا يكون الضرورة داعية الى المخالفة لعدم جواز تكريره متصلا فلما لم يحز الاتصال فيجوز الانفصال لما عني من انه لا يسوغ الانفصال الاعتدال الاتصال بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يكون الضرورة داعية اليها لان في جاءني القوم كلهم جار ان يقال جاءني القوم القوم فلا يكون الضرورة داعية اليها فلهذا جواب باختصار الشق الثاني واجيب ايضا باختصار الشق الثاني بمنع المرادفة بين هذه الالفاظ وجواب الشق على تقدير التمثيل (قوله في التكرير مطلقا) سواء كان في التكرير الذي هو التأكيد الا في غيره لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي

لأنه إنما يكون في الأسماء فقط لأنه قسم من التوابع وهي من المنصوبات ثم إن إرجاع الضمير إلى التكرير مطلقاً وإن كان غير متبادر بل المتبادر إرجاعه إلى التأكيد الاصطلاحي ولكن يكون قوله في اللفاظ كلها محمولاً على المتبادر فيكون أعم من الأسماء والأفعال والحروف والجمل لأن المتبادر من اللفاظ هو ما يعبرها فضلاً عن أن يقارن بلفظ كلها أعلم أن المؤكد باسم الفاعل أما مستقل يجوز الابتداء به والوقوف عليه أو غير مستقل فغير المستقل إذ كان على حرف واحد يكرر بتكرار عمادة في السعة نحو بك بك وضربت وضربت وإن لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جارٍ لتكريره وحده نحو إن زيداً قائم وقد جوز تكرر الضمير المتصل بالمرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك أنت سر بت أنت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل بالتكرير بالمندوب المنفصل والمرفوع منفصل نحو ضربته أياً وأما المستقل فهو يكرر بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو أنه تم وهم بالآخرة هم كافرون (قوله وتخصيص اللفاظ) عطف على قوله إرجاع الضمير فوالد من هذا التعميم (أي من التعميم المستفاد من قوله كلها) قوله عدم اختصاصه (أي تأكيد باللفاظ محصورة) محدوداً أي معينة كما يكون اختصاصه بهذا اللفاظ في التأكيد المعنوي . ي التعميم المفهوم من قوله كلها ليس التعميم على الوجه المذكور بل تعميم بأن التأكيد الاصطلاحي غير مختص باللفاظ محصورة محدودة كما يكون الاختصاص في التأكيد المعنوي ثم قيل إن في قرأت الكتاب صورة صورة وجاء ربك والملك صفاً وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التأكيد ولا شيء من باب التوابع وجعله نابياً غلط لأن التأكيد هو تكرير المعنى مع أن الثاني في الأمثلة المذكورة غير الأول معنى والأهراب الأول والثاني أعراب واحد متاويلهما بلفظ واحد وإنما ظهر الأعراب في الموضوعين تحرراً عن الترجيح بلا مرجع والتكرير في الأسماء نحو جاءني زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو إن زيداً قائم وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد (قوله والتأكيد المعنوي مختص باللفاظ) قيل قد يكون المعنوي بمنزلة اللفاظ المعنوية فـ وإن ولام الابتداء ونون التأكيد وغير ذلك والجواب أن المراد بالمعنوي من المحدود وهو التأكيد من التوابع لا مطلق المعنوي ولهذا قال محدودة (قوله وابتع) بتقديم الباء بنقطة التختانية على التاء وفي بعض كتب اللغة معنى ابتع واجمع واكتع همه وطبع بالصاد المهملة والمعجمة مثلاً (قوله قيل لا معنى له) أي اكتع وابتع وابتع لا معنى له حال الأفراد بل من المهمل مثل حسن وبن بفتح الجيم والسين وبتفتح الباء والسين وعلى هذا لا وجه لذكرها من اللفاظ التأكيد لأن جاءني يتوكد من اللفاظ المعربة وهذه مهملات ولكن يكون لها معنى حال التركيب فيقال القوم من اكتعون وابتعون وابتعون أي اجمعهم (قوله

وقيل اكتعاه (قيل لهذا الكلمات الثلاث معنى آخر حين الأفراد فان اكتع هو حول كتيمة اي منة تامة (قوله اي روي) بفتح الراء وكسر الواو والياء المشددة بالفارسية سيرا بفتح السين (قوله من البتة) بتقدريم الباء المضمومة بنقطة تحتانية وسكون التاء (فواه مع شدة مفرزة) المقرز بكسر الميم وسكون الفين المعجمة بفتح كرون والشدة بالفارسية محكم (قوله ويمكن امتنباط مناسبات خفية) اي يمكن الاجاد مناسبات خفية بين هذه المعاني اي حال الافراد وبين معناها لتأكيد اي حال التركيب اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء فيكون لاكتع بمعنى الحول النام مناسبة بكون المتبوع في قولنا جاءني القوم اكتعون جميع الافراد اي تمامها واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام مضبوط شامل فاذا حال شيء فيمتصف بالشمول كما يكون المتبوع شاملا لجميع الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام فاذا تم الشرب وصار ما فيكون له شمول واما الطول فلانه امتداد والعام امتداد وجودي فهو يستلزم الشمول كما يكون المتبوع شاملا لجميع الافراد والاجزاء (قوله فالاولان) بتغليب النفس على لعين كما يقيم قمرين في تغليب القمر على الشمس (قوله باختلاف صيغهما) تقول جاءني زيد نفسه وجاءني الزيد ان انفسهما والزيدون انفسهم وامرأة نفسها والنساء انفسهن فيكون مطابقا بالمتبوع فان كان مفردا لصبغة وان كان مثني فيثني اياه وكذا في اختلاف المتبوع (قوله نقول نفسه في ايه) اي زيد نفسه (قوله في المونث ايه) هي جاءتني امرأه نفسها (قوله في ثنية المذكور والمونث) فيقال جاءني الزيد ان انفسهما وجاءتني الامراءتان انفسهما (قوله وعن بعض العرب) اي نقل عن بعض العرب نفسا هما موضع انفسهما وعينا هما موضع اعينهما فلا يجوز ضد انفسهما واعينهما في الثنية مطلقا والاول اولين لكرامتهم اجتماع ثنيتهم حيث يوكد انصاليهما لفظا ومعنى فيقيم نفسا هما زيد وعمرو ولا يقيم نفسا هما ل انفسهما (قوله ونحو النافل) اي في جمع غير ذوي العقول فان حكمه حكم جمع المونث (قوله والثاني للمثنى) اب لتأكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى نقول جاءني رجلان كلاهما للمذكر وجاءتني امرأتان كلتا هما للمؤنث وقال بعض النحويين ان كل حكم لا يستحق الواحد به لا يجوز تأكيد الثنية فيه بكلاهما نحو الاختصاص فلانه لا يجوز ان يقيم اختصاص الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تأكيد عدم الفائدة لا امتناع سدور الاختصاص من واحد فقط بخلاف الجمع فانه يستلزم جاءني الرجلان كلاهما لجوز صدور ما من واحد فقط فدل لاحاجة ايض الى تأكيد الثنية بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فقط فلا احتياج الى تأكيد بكلا لاحتجاج في مثل الاختصاص وهذا ما قال به بعض المفسرين اقول لما قال فيهما من ان انما كيد اما لدفع ضرر الغفلة من السامع او لدفع غلظه بامانة كلام الغلط كيف يرد ذلك فلا

يحتاج ان يجاب بان لا لهم انه يعلم ان المراد من المثنى هو الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباحرا للفعل والاخر دال عليه ثم ان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة الاختصاص والمجئ وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتأكد ذلك الا في نحو الاختصاص لا محتاج ضرورة من الواحد ويتأكد في نحو المجئ لا مكان صدور المجئ عن الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد ورن الثاني ولعليل ان يقول كما ان المثنى يحتمل واحدا يحتمل الجمع ايضا لان المجاز كما يحتمل في جانب الغلة يحتمل في جانب الكثرة واذا اكدها حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد من لا ويمكن ان يجاب بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلاق الجمع على المثنى كثير (قوله والباقي لغير المثنى) اي الباقي بعد الثلاثة وهو كله واجمع واكتع وابضع وابتع تقع تأكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا من كرا او مونثا لكن باختلاف الضمير في كله نقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كلهم واجمع واكتع وابضع وجاءني لقوم كلهم واجمعون واكتعون وابتعون وابضعون واشتريت الجارية كلها اجمعاء كنعاء وبصعاء وجاء النسوة كلهن وجمع وكتع وتبع وبضع (قوله او الجمع) اي ويقال جمعاء في الجمع ايضا اي اذا كان المتبوع جمعا لان الجمع بتاويل الجماعة مونث فيوافق الجمعاء وهي مونث واحدة (قوله اجمعون في جمع المذكر) اي العاقل (قوله ولا حاجة الى ذكر الايراد) دفع سوال تقريره انه على المصنف ان يقول فلا يوكد بكل واجمع الا اذا اجزاء او ذوا افراد لانه جاز ان يوكد ذوا افراد ايضا فانه يصح تأكيد الانسان بهما وتقرير الجواب ان الكلبي اذا اخذ افرادة مجتمعة اي اخذ افرادة من حيث انها مجتمعة فيكون افرادة من هذه الحيثية كلا فكل واحد منها اجزاء له فقوله ذوا اجزاء يشمل كلاهما واجيب بوجه اخر بان المراد من قوله ذوا اجزاء هو ذو متعدد وهو تناول الافراد والاجزاء جميعا ويسمى له عموم المجاز لان قولنا ذو متعدد ليس موضوعا له لقوله ذوا اجزاء ولا يعني بعموم المجاز الا هذا كما انهم ارادوا من القضية ما يطلق عليه لفظ القضية وهو يتناول الملفوظ والمعقول ولعل جواب الشئ على نقد برهائنا لتناول (قوله لان الكلبي ما لم يلاحظ) اي الكلبي ما لم يلاحظ افرادة مجتمعة ولم تصر تلك الافراد اجزاء لا يصح تأكيد اكل بكل واجمع فانه يجوز ان يلاحظ افرادة مجتمعة وان كان الحكم على كل واحد من افرادة كما جاز عكس ذلك ايضا فيمكن توهم الحكم على كل فرد من افراد المبحوم عليه هو مجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموع حيوان فزيد حيوان (قوله او حكما) كاجزاء العبد نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء بصح افتراقها حسا ولكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يشري له نصفه او اقل او اكثر منه فان لم يكن لشيء

اجزاء او كان له احزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يصح تأكيدا بكل واجمع فلا يقال
 جاءني زيد كله لانه لا اجزاء له يصح افتراقها في حكم المجيء وهو ظم ولا حكما لانه لا يمكن مجيء
 نصفه او ثلثه او ربعه وقوله حسا وحكما اما خبر لكان المقدار اي هو اء كان افتراقها حسيا
 او حكما او تميز من فاعل يصح او مفعول مطلق اي افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه
 لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح
 افتراق حكمها وحالها لم يصح تأكيدا بكل واجمع فالمدعي هو الافتراق الحكمي (قوله ليكون
 في التاكيد) ملية لقوله ولا يوكد بكل واجمع اه (قوله اكرمتم القوم كلهم) فان الموكد
 منجز حسا وكذا لك يتعزى حكما اي من حيث حكم الاكرام لانه يجوز ان يكرم بعض القوم
 دون بعض وقد قيل قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا
 اكده بكل يرفع الاحتمال الاول وهو الافتراق الحسي لا الثاني لان الاول اظهر فيسبق الفهم
 اليه فلا يحصل المقتضى فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني فليست اشتريت جميع اجزاء العبد ثم
 ان الافتراق الحسي ما يكون باعتبار نفس الموكد والافتراق الحكمي ما يكون باعتبار عامله
 وذلك لا متناع فيه عدم الشمول في غيره والتاكيد بهما لدفع هذا الوهم فان العبد في نحوه
 اشتريت العبد كله لا يفترق في الحكم اي بالنظر الى عامله لجواز شراء نصفه او ثلثه ونحو
 ذلك (قوله بتلا - جاءني زيد كله) فانه لا يفترق اجزاء زيد لاني الحكم اي في حكم
 المجيء لا يتم يصح ان يفترق اجزاء زيد في بعض الصور نحو قطع زيد فانه يستعمل ان يقطع يده او
 رجله فان يصح افتراق اجزائه حكما كما في العبد لانا نقول بينهما فرق لانه يصح ان يتم شتريت
 ويراد كله او نصفه او غير ذلك ولكن لا يصح ان يقال قطع زيد ويراد كله فانه لا يقال قطع
 زيد كله بل يقال هذا المذاق من قوعة بقوله في حكم المجيء لانه لا يفترق في حكم المجيء وان افتراق
 في حكم الشئ لا ينافي قول المراد من الافتراق الحسي في ان يكون باعتبار عامله فيصح افتراقه
 باعتبار عامله كما ذكرنا لا يقال لرقيل وجده في يده كله هذا على تقدير ان يقول الناس
 ان زيد اكله الذئب فيصح افتراقه حكما اي في حكم الوعد لانا نقول لانم ان يصح التاكيد
 بكل فيه لم لا يجوز ان يكون مثل قولنا اختصم الرجلان كلاهما فانه لا يجوز التاكيد فيه حكما
 ذكر الشماننا ونقول قولنا وجدت زيدا كله في زرة قولنا وجدت كل زيد او نصفه او راسه
 فلا يكون تأكيدا بكل مالا بخلاف جاءني الرجلان كلاهما او جاءني القوم كلهم فان الكلام
 في جواز التاكيد لا في وجوبه فلا يجوز التاكيد عند عدم الاحتياج اليه (قوله اي اذا اريداه)
 انما قال هذا ليصح قوله اولا والا لا يترتب الجراء على الشرط (قوله لا لتبسر التاكيد بالفاعل)
 اذا وقع التاكيد بتاكيد المستمكن نحو زيد اكرمني هو نفسه اقول ولتأمل ان يقول لو قيل

زيد اكر مني هو نفسه يجعل هو تأكيد للمستمكن يلزم الاتجار بعينه لال قوله هو يحتمل
 ان يكون فاعلا لا تاكيدا فيلتبس بالفاعل والجواب انه لا يحتمل الفاعل لان من القاعدة المقررة
 انه اذا اريد اثار الفاعل المستمكن بورد اسم ظاهري فيجعل له فاعلا ولا يورد ضمير بارز يجعله فاعلا
 (قوله وما وقع الالتباس اه) دفع هوال تقرير ان الدليل المذكور لا يدل الا على التاكيد للضمير
 المرفوع المستمكن بالنفس والعين لان الالتباس يتحقق على هذا التقدير لا على التاكيد
 للضمير البارز ايضاً بهما مع انه يؤكد الضمير المرفوع المتصل بهما بارزا او مستكنا وتقرير الجواب
 انه حمل بقية الابواب وهي ما يكون الضمير فيه بارزا عليه فاذا قيل ضربا هما انفسهما او ضرب بوجه
 انفسهم لا التباس فيه لو ترك التاكيد ولكن حمل له على زيد اكر مضي هو نفسه طرد الباب
 (قوله ضربتك نفسك) بفتح السين تاكيد للكاف في ضربتك وبكسر السين في امثال الثاني لانه
 تاكيد للكاف في بك (قوله جاء وني كلمهم) فان كلمهم تاكيد للضمير في جاء وني وهو هم (قوله يلجأ
 العوالم قليلا) فلا يصح وقوعهما فاعلا فلا حاجة ح الى التاكيد لعدم الالتباس (قوله فانه لا يلجأ
 كثير) فيصح وقوعهما فاعلا فيحتاج الى التاكيد او قوح الالتباس عند عدم التاكيد (قوله لكونه
 ادل منها اه) اي دلالة اجمع على المتص وهو الجمعية ادل واكثر من دلالة اكتع واخواته عليه
 فهو دليل التبعي (ولا يتقدم اه) لكونها توابع له وجوز بعضهم الابتداء بكل واحد منها قيل
 لا احتياج الى ذكره مع قوله وذكرها دونه ضعف لانه ظهر من قوله واخواته اتباع لاجمع ان
 اجمع اصل واكتع واخواته فرع ونابعة له فح لا يتقدم اكتع واخواته عليه والا يلزم ان يكون
 اكتع واخواته اطلاقا وجمع نابعة لاه اياضاً اذا كان اكتع واخواته تابعة له فن كر التابع بدون المتبوع
 الاصل ضعيف اقول ما قالوا من اختيار الاختصار في المتن على تقدير ان يكون الاختصار على
 وجه كان واضح الدلالة على المعنى المراد وما ذكره ليس كذلك (قوله لعدم ظهور دلالتها) اي اكتع
 واخواته على المعنى المقص وهو الجمعية الابر اسطة اجمع (قوله البديل تابع مقص اه) قيل والعبارة
 الصحيحة البديل تابع مقص بالنسبة دون متبوعه كذا ذكره مولانا عصم اقول ليس البديل مقصودا
 بالنسبة المطلوبة بل هو مقصود بنسبة مناسب له الى المتبوع ولو حمل قوله بالنسبة على ما ذكره
 لمص فنتول اختبار الاختصار في المتن بشرط التوضيح فالعبارة الصحيحة ما ذكره المصم (قوله
 اي يقصد النسبة اليه بنسبة اه) اي يقصد نسبة المسند وهو الفعل الى التابع من النسبة الى
 المتبوع مثل جاءني زيد اخوك فان اخوك تابع قصد نسبة المسند اليه بما نسب اليه المتبوع
 هو الفعل فيكون كلمة ما مرارة من العامل قال مولانا عصم وانما فسر به لان عبارة المصم ليس
 صحيح ظاهر لانه يفهم منه ان يقصد التابع من نسبة المسند الى المتبوع مع انه ليس كذلك فانه
 يقصد قولنا اخوك من نسبة المبيضة الى زيد ثم قال مولانا المذكور ان تفسير الشرايض غير كاف

بالمرام لان من ضم المسند ونعته الي المتبوع لا يقصد الانسبته الي المتبوع ثم قال المولانا لما ذكر
فيحتاج الى تكلف اخر وهو ان المقص من نسبته الي المتبوع هو النسبة الي التابع لكن التلطف
بالمتبوع المسهر والغفلة كما في بدل الغلط والمتمهيد والتوطية كما في غير بدل الغلط انتهى حاصل
كلامه اقول الباء في قوله بنسبة مانسب الي المتبوع للسبب فالمراد ان نسبة المسند الي المتبوع
سبب لقصد نسبته الي التابع فان ما لم ينسب الي المتبوع لا يقصد نسبته الي التابع وهذا هو المقص
هنا فصح تفسير الشئ ولا يرد عليه ما ذكره المجشي المذکور ثم اقول قوله اي يقصد النسبة
اليه ا بيان مراد المصم بأن مراده من التابع في قوله البدل تابع ا هو التابع من حيث هو تابع
وهو لا يكون بدون نسبة المسند اليه فالمراد ان يقصد النسبة اليه بنسبه مانسب الي المتبوع
فعبارة المصم صحيح (قوله دونه) اي دون المتبوع ابتداء وبقاء فلا يرد المعطوف ببل لان متبوعه
مقصم ابتداء ثم اعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق هكذا حقيقة بعض
الشارحين فان قلت كيف يكون المتبوع غير مقصم والتابع مقصودا في بدل الكل فانهما متحدان
ذنا قلت انهما وان كانا متحدين ذاتا ولكن متفافرين لفظا ومعنى فيجوز ان يكون الشئ
الواحد مقصودا من وجه دون وجه (قوله اي لا يكون النسبة ا) هذا التفسير يشعر بان قوله
دونه حال من الضمير المستقر في مقصم فانه راجع الي التابع لكنه حال عنه باعتبار متعلقه اي
حال كون التابع متجاوزا عن المقصم من المتبوع اي نسبته الي التابع مقصودون نسبته الي المتبوع
(قوله مسندا او غير مسندا) اي سواء كان مانسب الي المتبوع مسندا الي المتبوع او غير مسندا
اليه (قوله مثل جاءني زيد اخوك) هذا مثال لما يكون مانسب مسندا الي المتبوع لانه فاعل
ومثال الثاني لما يكون مانسب اليه غير مسندا اليه بل هو واقع عليه لان المتبوع فيه مفعول
وهو مسندا الي الفاعل وهو التاء (قوله بل المتبوع المقصود) اي المقصم من النعت والتاكيد وعطف
البيان هو المتبوع لا التابع (قوله عن العطف بحرف) اي من المعطوف بحرف مثل جاءني زيد
وعمر وفان المقصم فيه هو المتبوع مع التابع معا (قوله ولا يصدق الحد على ا) اي لما ذكر وقال
لا يكون النسبة الي المتبوع مقصودة ابتداء لا يصدق الحد ا مثل جاءني زيد بل عمر وفان
النسبة الي زيد مقصم ابتداء فلان نقض في التعريف بعدم المانعية (قوله بهذا المعنى) اي بان يكون
المتبوع مقصودا اولاً ثم التابع ثم اعلم ان المتبوع في المعطوف ببل مقصم ابتداء ومتبوع البدل
لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء او لا قد دخل يا زيد زيد ان جعل بدلا
فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا في بحث التاكيد لكنه صار مقصودا انتهاء ويظهر
من ذلك ان هذا التقريرا ظهر مما نقلنا عن بعض الشارحين من ان المتبوع لا يكون مقصودا
لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الي قوله ولا انتهاء (قوله بداله)

اي ظهوره وفي بعض كتب اللغة البداء اي نويد آمل (قوله ما قام احد الاريد) بالرفع على
لبدل وبالانصب على الاستثناء (قوله وليست نسبة ما نسب اليه) اي الى احد من عدمه اي
ليس المقصود في زيد هو النسبة الى المتبوع لان نسبة المسند الى المتبوع يكون بعدم القيا
ونسبة ما نسب الى زيد مقصود بالنسبة الى احد حيث قال سابقا اي يقصد النسبة اليه بنسبة
نسب الى المتبوع فيكون المعنى على القلب كما في عرضت النافذة على الحوض (قوله بل النسبة
المقصود في زيد هو نسبة القيام والمقصود في احد هو نسبة عدم القيام) قوله ونسبة القيام بعينه ا
اي كما ان الحاصل في المتبوع هو القيام الذي حصل من زوال القعود مثلا كك الحاصل في التار
هذا القيام مع كون القيامين متغايرين شخصا فلا يرد ان قوله بعينه ليس على ما ينبغي لانه
يتمتع ان يكون القيامان متحدتين شخصا لانه يلزم قيام الصفة الواحدة الشخصية بهما جليين وانقلبه
قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لبالعبار
فكيف يصح القول بان النسبة اي نسبة القيام بعينه الى التابع مقصود قلنا اذا اردت تطبيق هذه
التعريف على ما فهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المعنى مع ان زيد في المثال المذكور ج
بحر يكون بدلا ايض او يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد
كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة على
فعله الشئ (قوله ويحكم ان بقصد ا) د ف دخل لا يحذف وقوله نسبته مقعول ما لم بسم فاعل
لقوله يقصد (قوله اي بدل هو كل المبدال منه) اشارة الى ان الاضافة بيانية او اشارة الى ان
الالف واللام عوض عن المضاف اليه وكك في قوله بدل البعض (قوله اي بدل مسبب غالباً
اي بدل يكون السبب لا يراد به اشتغال احد المبدلين اي البدل والمبدال منه على الاخر فيكون
من قبيل اضافة المسبب الى السبب وهذه الاضافة لا تكون الالامية (قوله اما اشتغال البدل
اي يكون لا اشتغال احد المبدلين على الاخر فرد ان احد هـ ان يكون السبب لا يراد البدل
هو اشتغال البدل على المبدال منه بان يكون البدل ظرفاً والمبدال منه مظهر وفامثل سلب زيد ثوب
ثانيهما ان يكون سبب اي بدل هو اشتغال المبدال منه على البدل مثل يسالونك عن
الشهر الحرام قتال فيه اي يسالونك عن قتال في شهر الحرام فالمراد من الشهر الحرام هو الشهر
الذي يقع القتال فيه فان القتال بدل عنه فيكون المبدال منه مشتملاً عليه وظرفاً له لان القتال
وقعت فيه (قوله او بدل الغلط) مثل مررت برجل حمار فانك اردت ان تقول بحمار فسبق
لسانك فقلت برجل ثم استدارت فقلت حمار والمراد بالغلط هو المبدال منه لان البدل ليس بغلط
بل الغلط هو المبدال منه فيكون معناه بدل ثيب من الغلط اي مسبب عنه ولهذا قال الاضافة لادنى
ملا بسة (قوله اي بدل مسبب عن الغلط) اي سبب اي بدل هو الغلط (قوله من قبيل اضافة

المسبب الى السبب لا دنى ملازمة) فان معنى قوله بدل الاشتمال وقوله بدل الغلط هو بدل
 مسبب من الاشتمال وبدل مسبب عن الغلط فيكون الاضافة با دنى ملازمة وقد مر فتان اضافة
 المسبب الى السبب لا يكون الا لامية فال مجد المحشي مولا نافف اذا كانت الاضافة في الاخيرين
 لامية وفي الاولين بيانية فلا يصح عطف الاشتمال والغلط على الكل لان الاشتمال والغلط محروران
 باللام والكل مجرور بمن فلا يصح العطف لانك قد مر فتان ان الاعراب في المعطوف والمعطوف عليه
 يجب ان يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية وليس ههنا مركب لان الاعراب في المعطوف عليه بسبب
 من وفي المعطوف بسبب اللام واجاب عنه بوجوه اما اولها فانا نقول لانم ان يكون الاشتمال
 والغلط معطوفا على الكل بل هما فوعان عطفهما على البديل لكن بتقدير المضاف اى بدل
 الاشتمال وبدل الغلط واما ثانيا فانا نقول جاز ان يكون الاضافة في الاولين ايهم لامية اي ان
 جعل الاضافة لامية فيهما لم يتوجه الاشكال واما ثالثا فبالفرق بين من التي هي مذكورة وبين
 من التي هي مقطرة بان يكون عدم حواز العطف بالنسبة الى من المذكورة وجوازة بالنسبة
 الى المقطرة انتهى حاصل كلامه قال مولا ناعصم ان الجواب بين الاخيرين مردودان اما اول منهما
 فلان العبارة غير صالحة للاضافة الامية في الاولين واما الثاني فلانه ليس في المتبادلة اصل لان
 استحالة عدم جواز عطفهما عليه هي ان عرابهما يجب ان يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية
 فلا يصح العطف ههنا سواء كان من مذكورة او مقطرة فالجواب بالفرق بين من المذكورة والمقدرة
 غير تام انتهى حاصل كلامه على وجه ظالعه مولا ناعصم اقول ما قال مولا ناعصم في رد الجواب بين
 المذكورين ليس بصحيح اما عدم صحة الرد الاول فلاننا نقول عدم صلاحية عبارة المش للاضافة
 بمعنى اللام مسلم ولكن مراد مجد المحشي من قوله ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
 لم يتوجه الاشكال صوابا لمص لا الشومبارته يحتمل الاضافة بمعنى اللام لان في الاضافة بمعنى
 اللام لا يلزم التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كما بين في موضعه
 فيصح افادة معنى الاختصاص في قوله بدل لكل وبدل البعض اما الاول فلان معناه بدل له
 خصوصية بالكل بان يكون بدلا من كل البديل منه واما الثاني فكذلك كما لا يخفى واما عدم
 صحة الرد الثاني فلان معنى كلام مجد المحشي ان عدم جواز العطف على نقد بر ان يكون
 من المذكورة وجوازة على نقد بر كونها مقطرة فاذا كانت مذكورة فلا يصح العطف لان عرابها
 ح لا يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية واذا كانت مقطرة يكون عرابها ح ناشيا من جهة
 واحدة شخصية وهي المضاف لانه نايب مناب من المقطرة فيكون العامل في المضاف اليه هو
 المضاف لا حرف الجر المقدر كما حقق في موضعه فيكون عرابها ح ناشيا من جهة واحدة شخصية
 كما لا يخفى وكلام مجد المحشي مع اعتراضه واجوبته هذه ممكنة اعتراضه بالبيان هذه الاضافة

لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح فطفا الاخيرين على الاولين وقد
وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرء الاشتمال
والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قولا بدل الكل لم يتوجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة
في الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذمومة والمقدرة النائية مضافا او قرء بالجر
بمقتضى المضاف انتهى كلامه ثم قال مولانا عصم لا يرد الشبهة المذمومة المنقولة من مجد المحشي
لان كل واحد من الابدال الاربعة علم للمدلول فان قوله بدل الكل تركيب اضافي علم لمعناه كعبده
الله علما فغطف كل من الاشتمال والغلط على الكل لاستفادة المعنى العلمي منه لا المعنى الاضافي
وما ذكر الشرح من بيان الاضافة في هذا النوع الاربعة ليس ببيان المراد بل ببيان اصلها فان اصلها
مضاف كعبده الله علما فيكون المراد من الانواع الاربعة معناها العلمي لا الاضافي كما لا يكون
المراد من عبده الله علما معناه الاضافي انتهى كلامه اقول حمل كلام الشرح على هذا المعنى خلاف
امتداد ربيعك من ظاهر كلامه غاية البعد فان الشرح لما حمل كلام المص على الاضافة فلا بد ان يحمل
الغطف في كلامه ايضاً به لا حظة المعنى الاضافي فان حمل كلامه على الاضافة كما هو الظاهر من كلامه
وحمل الغطف في كلامه على المعنى العلمي مما لا يلتفت اليه ولونا ملت في كلام مولانا المذمور
تجده مما جته من وجوه اخر فتأمل وانصف (قوله فالاول مدلوله مدلول الاول) وما قال مولانا
عصم من ان الاخصر في العبارة ان يقول فالاول مدلوله مدلوله مدلوله لان اختيار الاختصارية في
العبارة على تقدير ان يكون المعنى المراد واضحا غير خفي واو قال مدلوله مدلوله يتوهم ان
كلام الضمير بن راحمان الى الاول بمعنى بدل الكل وهو بظن لان الاول في قوله مدلول الاول راجع
الى بدل الكل والثاني عبارة عن المبدال منه وان قلت ما قال مولانا المذمور طريق الاستخدام
بان يكون الضمير الاول راجعا الى بدل الكل والثاني الى المبدال منه وهو شايع غير خفي قلبي
الاستخدام هو ان يكون الضمير الثاني بعد المرجع كلها راجعا الى امر واحد بشرط ان يراى منها
معنى اخر واحد لا بان يراى من واحد من الضمير معنى ومن الاخر منها معنى اخر لانه يستدعي
الانحاء في المعنى والانتشار في الضمير (قوله يعني يتحد ان ذاتا لان يتحد مفهومهما) لان اتحاد
مفهومهما غير لازم بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وقوله ان اختلفا مفهومهما يشير الى انهما
قد يتحدان ان مفهومهما (قوله لا بدل الكل) وبالعكس فاذا اقلنا قسم بالله ابو حفص عمر يكون عمر
بدلا من ابو حفص فهو بدل الكل ايضاً عند الشيخ الرضي (قوله وما قالوا) وهو من كلام الشرح الرضي
وحاصل الفرق بينهما بان المقص هو نسبة الفعل الى المبدال دون نسبته الى المبدال بله بخلاف
مظن البيان فانه بيان للمبين والبيان فرع المبين فيكون المبين اصلا فالمتصم هو نسبة الفعل
الى المبين لا الى البيان على عكس البديل والدليل على كون البيان فرع المبين انه لولا المبين

لم يأت به (قوله ولا في ماير الابدال) اي لانم ان المقصم بالنسبة في ماير الابدال هو الثاني فقط الا في بدل الغلط فان كون الثاني هو المقصم في بدل الغلط دون الاول ظاهر لان البديل فيه المسهو والغفلة (قوله في جوابه) اي جواب كلام الشم الرضي بان الغم انهم لم يريدوا انه اي الاول ليس مقصودا (قوله تتمه له توضيحا) اي نكون الثاني من نتمه الاول في التوضيح فقوله توضيحا تميز كما يكون قوله مبالغة تميز اي الاول توطئة الثاني في المبالغة في اسناد الفعل الى الثاني (قوله فم يكون التوضيح الحاصل به) اي بالاول مقصود نبعا والمقصم انما هو الاسناد الى الثاني بعد التوطئة والحاصل انك اذا قصدت في الاسناد الى الثاني وجعله مناط الحكم فكلت جاءني زيد مع قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكلت قصدت بذلك المن على المخاطب وارادت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وذلك الغاية منتفية في عطف البيان لا يقال ان التوضيح ليس بحاصل بالاول وهو المبدل منه فكيف يصح قوله وح يكون التوضيح الحاصل به فانه ليس للتوضيح بل عطف البيان للتوضيح في المبين لاننا نقول المبدل منه ايضم يكون التوضيح اي للتوضيح اسناد الفعل الى البديل لان المبدل منه توطئة له مبالغة في الاسناد (قوله فامرقظ) لان البديل مقصم اصلي بخلاف عطف البيان فانه ليس مقصودا اصليا بل هو للتوضيح لا يقيم انه اذا كان للتوضيح فتعلق المقصم به من هذه الحيثية فكيف يصح الحكم عليه بانه ليس بمقصم اصلا لاننا نقول اماراد انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا لانه لا يكون مقصودا بوجه من الوجوه وباعتبار من الاعتبار (قوله والثاني جزء) لا يقيم هذا من قبيل العطف على معمولي هاملين مختلفين مع عدم شرط جواز ذلك لان قوام الثاني عطف على الاول وقوله جزء عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو قوله مدلول الاول مفعول مالم يسم فاعله فتقديره والثاني مدلوله جزء اي جزء الاول وهو المبدل منه لانه نقول لغز مدلوله مقدار فيه اي والثاني مدلوله جزء فاعتبار المدلول فيه بحكم لتقدير لا يتكلم الباطل فلا محذور (قوله والثالث بينه وبين الاول) وانما لم يقل بينه والاول بملاحظة اليمين بحكم العطف لغاية الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المحرور بلا اعادة الجار غير جائز (قوله ملازمة) اي تعلق وارتباط بحيث يوجب النسبة الى المتبوع بسبب تلك الملازمة الى التابع اجمالا ولا يكون الاول دالة عليها متقاضية بهما بوجه بحيث يبقى النفس مشوقا الى ذكره منتظرا له فانك اذا قلت اعجبي زيد علمه يعلم ان ابتداء كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته لا باعتبار ذاته لانه لا تفاوت في اشخاص الانسان في ذاتها فيضرب نسبة الاعجاب الى زيد نسبتها الى علم اجمالا فان قلت بدل الكل والبعض ايضم كك قلت لا يضر ذلك في التسمية لما

ان وجه التسمية لا يطرأ ولا يعكس (قوله اعجبني زيد علمه) وفيه ملازمة المتعلق بالمتعلق
او ملازمة المعارض في صلب زيد ثوبه ملازمة الخرف بالمظروف ففيه يتضمن نسبة
السلب الى زيد نسبتته الى ظرف مر ، ظرفه وقوله يتضمن حذف على قوله يكون اي حيث
يعلم انما يتضمن اء (قوله ولا يلزم في صحتها) اي في صحة هذه النسبة باعتبار غير زيد مما
هو غير لازم فقوله بخلاف ضربت زيدا معناه انه ليس من باب بدل الاشتغال لانه ليس فيه بان
يوجد نسبة الفعل الى الملابس اي البدن احد الاسباب نسبتته الى المتبوع اي لا يدل عليه المتبوع
اجمالا نسبتته الى المتبوع لان نتيجة الضرب الى زيد تامة والحاصل انه لما اطلق الملازمة فم
يدخل في بدل الاشتغال بعض افراد بدل الفلظ نحو ضربت زيدا غلاما او حماره فلما قيد الملازمة
بقوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع اء خرج منه (قوله بغيرهما) قال مولانا عصم الاصم
ان يقول غيرهما بدون باء الملازمة لذكر الملازمة صريحا بقوله ملازمة اقول الملازمة المذكورة
هي الملازمة التي بين بدل الاشتغال وبين المبدال منه والباء في قوله بغيرهما اشارة الى
الملازمة التي في بدل الكل وبدل البعض اي ملازمة غير ملازمة بينهما وانما تعرض لهذا الملازمة
بما مراد لباء ليصح حمل قوله بغيرهما على قوله ملازمة والا لا يصح الحمل ولهذا فسر بقوله اي
يكون ذلك الملازمة بغير كون اء والا فلا بد ان يقيم في تفسيره اي غير بدل الكل والبعض (قوله
فيدخل فيه) اي اذا كانت تلك الملازمة على هذا الوجه فيدخل في بدل الاشتغال ما اء اي لم يلزم ح
ثبوت قسم خامس (قوله بناء على هذه الملازمة) وهي كون المبدال منه جزء من المبدال فان هذه
الملازمة غير الملازمة التي هي كون المبدال كل المبدال منه او جزء له (قوله نحو نظرت الى
القمر فلنك) بكسر الكاف فانه بدل من القمر ويكون القمر جزء من القمرك والضمير فيه راجع الى
القمر والاضافة بادنى ملازمة الى الفلك الذي فيه القمر وهو الفلك الاول المسمى بفلك
الدنيا قال مجد المحشي مولانا غف فيه ان النسبة الى المبدال عنه لا يوجب النسبة الى المبدال
ككيف يكون مثالا لبدل الاشتغال وكذا المثال الاخير انتهى كلامه اقول يكون فيه نسبة المسمى
الى المبدال اجمالا بسبب نسبتته الى المتبوع فان فيه ملازمة الكلية والجزئية وكك بعينه في
مثال الاخير وجاهل غيره مولانا عصم هكذا اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون
الاضافة الى القمر موجب للاضادة الى فلكه اجمالاً وكذا اذا مثل من المتكلم بهذا التركيب
بل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة الامم كان المخاطب منتظرا لذكر المبدال في كلامه
في بعض الشروح نظرت القمر فلكه وح قوله فلكه بفتح اللام (قوله مر نحو ز فيه) اي ثابت فيه
ن غير الجزئية (قوله لمثاله) اي لما يكون المبدال منه جزء للمبدال (قوله مثل رايت درجة
الاسد) بفتح الهمزة بكسر ما وعلى الاول بدل من قوله درجة الاسد وعلى الثاني بدل من

لا مد والبرج عبارة عن قسم واحد من اثنين عشر من اقسام الاسماء والامد اسم شهر من محوور
 اثنين عشر (قوله من مجموع الدرجات) فاذا كانت برج الامد عبارة عن مجموع الدرجات
 فيكون الدرجة الواحدة جزءا لهذه الدرجات فان التاء في الدرجة للوحدة (قوله ولم يسم
 ببدال الكري من البعض احيث يكون الكل بدلا من البعض فان المبدال منه جزء للمبدال (قوله بل
 قيل لعدم) اي قيل انما لم يجعل هذا المبدال ^{قسم} خامسا لعدم وقوعه في كلامهم ولما كان لا بد
 ان يقول اذا لم يكن هذا المبدال واقعا في كلامهم فما الحكم في الامثلة المذكورة فلما وقع ذلك قال
 هذه الامثلة مصنوعة (قوله اي ان يكون) اي المبدال اللفظي بان قصد انت فان حذف حرف الجر مع
 اي وان كثير وانما اورد لفظ انت اشارة الى ان قوله لما قصدنا صبغة المخاطب المعلوم بقريظة قوله
 غلطت وقوله نقص من باب ضرب (قوله بعد ان غلطت بغيره) وذا لم يقل بعد ان غلطت
 بالاول وهو المبدال منه كما عبر المصنف عن المبدال منه بالاول فيما سبق لتفنن في العبارة وقيل
 انما لم يقل بالمبدال منه ولا بالتبوع لانه حين ذكره لم يذكر له شيئا كونه مبدلا منه او متبوعا بل
 بجميعة كونه غلطا حيث قال والغلط وهذا لم يذكره بالاسم المستعمل في الاسم المبدال منه واعترض
 بان قول المصنف يدل دلالة صريحة على ان القصد بالمبدال بعبارة اخرى لغلط في المبدال منه حيث قال ان
 تقصد المبدال بعد ما غلطت بغيره مع ان القصد بالمبدال قبل وقوع الغلط بالمبدال منه لانه قصدت
 ان نقول مررت بحمار فسبقك لما ذك فقلت مررت برجل فاستدركت فقلت بحمار والجواب بان
 المراد من المبدال في قوله ان تقصد المبدال هو المبدال من حيث انه بدل اعني المبدال فانه بعد وقوع
 الغلط به لان قبل وقوع الغلط بالمبدال منه لا يكون الا القصد ببدلات المبدال لا المبدال من حيث انه بدل
 اي المبدال (قوله بغير المبدال) اي المبدال منه واعلم ان الغلط في المبدال منه على ثلاثة صور اما بالقصد
 كما يفعل الشعراء للمبالغة والتفنن في الغصاحة ويكون المترقي من الادنى وهو المبدال منه الى
 الاعلى وهو المبدال واسا بطريق التسميان او بسبق اللسان وهذا ان لا يوجد ان في كلام الفصحاء
 فان الغلط هو المبدال منه وازافة المبدال الى الغلط اضافة الموجب الى السبب (قوله ويكونان
 معرفتين) اي المبدال والمبدال منه في الانواع الاربعة فتصير الاقسام ثمانية عشر وهي حاصلة من
 ضرب الاربعة في الاربعة (قوله بالناصية) فان المبدال منه وهو الناصية الاولى معرفة بالالف
 واللام والثانية نكرة موصوفة بنعت وهو كاذبة قال القاضي البيضاوي في تفسيره وتوصيف
 الناصية بالكاذبة اشارة الى ان الكتاب يظهر من ناصية الكفار يعني صار كذبهم على هذا الوجه
 (قوله والثاني المبدال نكرة) يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة
 من معرفة (قوله لثيلا يكون المقصود) وهو المبدال انقص من غير المقصود وهو المبدال منه وانما
 قال من كل وجه لان المبدال اذا كان مقصودا فينبغي تقديره على المبدال منه فالثاني

نقصان من وجهه (قوله فابوا) أي النحاة في البذل بصفة يكون تلك الصفة جالبة لتقصان
 البذل أي يزيل نقصانها لما في البذل من نقصان النكارة والاضافة بيانية ثم اذا كان البذل نكرة
 والمبذل منه معرفة فالنعت للمبذل واجب وليس ذلك على إطلاقه بل هو في بدل الكل بخلاف
 نحو من بزيد حماز وقد قيل يجوز ترك النعت اذا استغنى عن البذل ما ليس من البذل منه
 كقوله مع بالواد الهندي طوي أي مقدس مرتكبن هذا اذا لم يجعل طوي أصلا للوادي بل بمعنى
 المكرر لا نريد من مرتكبن وان قلت ان أحد في قوله تعالى هو الله أحد بدل من الله تع مع عدم النعت
 قلنا لا نقدر النعت وهو مظيم ولا شريك له ونحو ذلك او يجعل لم يلد صفة والله الصمد اعتراضا
 او يقد ر موصوف أي اله واحد ونقل من المصنف انه جعل هذا أي قوله ليلا يكون المقصود انقص
 وجهها لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال انهما لا بد فيهما
 من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او لا بسطة فلو كان الضمير متصلا لكان معرفة ولو كان
 منفصلا لكان موصوفا به (قوله الزيدون لقيتهم اياهم) والضمير المتصل مبدل منه والضمير المنفصل
 بدل عنه قيل ينبغي ان يكون مبدل البذل غير مبدل البذل منه وفي هذا المثال ليس كذلك
 لان ضمير المبدل منه والبذل راجعان الى زيدون فدل لولهما واحد واجيب بان البذل يفيد هنا
 ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدون فمح يكون البذل يفيد مالا يفيد الاول وهو الظاهر
 قال مولانا عيسى قال الشبح الرضي ان هذا المثال ناكيد كيف وهو مثل اسكن انت ورجلك الجنة
 وانفقوا انك تاركيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يتم لوقصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر
 المتصل لوطية فالضمير الثاني بدل وله قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة
 كان متعلقا انتهى كلامه (قوله واخوك ضربت زيدا اياه) بدل مبرهه وهو اخوك (قوله الا
 من الغاييب) أي من ضمير الغاييب مثل ضربته زيدا (قوله يلزم ان يكون المقصود) أي يلزم ان
 يكون المقصود انقص دلالة من غير المقصود مع ان مبدل البذل والمبذل منه متحدان لان الكلام في
 بدل الكل فيه ان مبدل لولهما اذا كان متحدا فلا يفيد البذل ح الا ما يفيد المبدل منه مع ان البذل لا بد
 ان يفيد مالا يفيد الاول على ما سبق وفيه ايضاح المفهومين فيهما متغايران لانهما متحدان
 في الذات كما سبق في بدل الكل فالاولى ان يتم مع اتحاد ماصدا عليه موضع قوله مع كون
 مبدل الكل واحدا (قوله ما دامع) أي ما دامع (قوله نصدك) لعدام اتحاد ماصدا عليه في غير بدل الكل
 فيفيد مالا يفيد المبدل منه (قوله نصفك) فانه يدل من الكاف بدل البعض فان النصف بعض
 الخطاب وفي المثال الثاني يكون قوله نصفي بدلا من ضمير المتكلم وفي المثال الثالث يكون
 علمي بدلا من ضمير المتكلم وفي المثال الرابع يكون قوله علمك بدلا من ضمير المتكلم وفي
 الخامس يكون علمك بدلا من الكاف وفي المثال السادس يكون بدلا من التاء الخطاب وليس بدلا

من ضمير المتكلم والافلابد ان يقال حماري (قوله احتقر ربك عن البدل ا) اما خروج البدل
فلا ان البدل هو المقصود بالنسبة لامتجوع فهو ليس لتوضيح متبوعه ولقائل ان يقول في خروج
التاكيد به خفاء لانه اذا قيل جاءني القوم يستعمل ان يكون الجائي جمع القوم وان يكون
اكثر من واحد اعطى للاكثر حكم الكل تغليباً كما عرفت سابقاً فيكون ح قولنا كلهم مؤنصاحه
الا ان المقام المتبوع غير خفي عند السامع حتى يكون كآدم مؤنصاحه بل معلوم عنده فبالتاكيد
يصير امر المتبوع اي حاله وشانه مقدراً عنده بخلاف ابو حفص عمر فان ابو حفص خفي عنده وبذلك
هو يصير المتبوع موضعاً (قوله الاول اوضح من الداني) والاعكس او كانا مساويين (قوله رابع)
بالله (قوله اقسام بصيغة الغائب المعلوم و ابو حفص فاعليه رفعه بالواو وعمر بالضم بدل منه) قوله
واني على نافة وبراءة (الداء اعراب ريش والعلة لا غروا انقباء سودا شدة باي وهذه الالفاظ
الثلاثة على وزن فاعلة مونثة لانها مضافة ناقصة (قوله واستعمله) والضمير المستتر الى الاعرابي
والبارز الى عمر رضي الله تعالى عنه (قوله واستقبل) الاعرابي البطحاء يعني موضع منك زار
(قوله وجعل) اي شرع في ارض البطحاء والواو في قوله وهو يمشي للحال (قوله ان كان) اي يمين
هو فجر اي كذا بايقال من قاجرة اي بلاماء ويمين عمر رضي الله تعالى عنه لم يكن كافياً لان
اليمين كان على اعتقاد منه رضي الله وفي اليمين على هذا الوجه ليس اثباتاً (قوله وعمر مقبل) يعني
هو مقابل روبرو شدة باعرابي اي حين دعا اعرابي لعمر (قوله فجعل) اي في وقت وفات قال
الاعرابي اغفر له اللهم ا (قوله فقال مريض) يعني فرود آني (قوله فعمله) اي جعل عمر
الاعرابي على بعيرة اي مغير عمر رضى وروده وكساة يعني نوشه داد اعرابي را ووسائل اوز
(قوله فيكون التقدير انا) فالعامل هو التارك فهو غير جائز على الاصح كما سبق فيجوز ان يشارك
البكري لانه مثل الضارب الرجل ومعنى التارك القائل وقوله البكري علم لرجل قوي في العرب
فالشاعر وصف بهذا البيت اياه ونفسه (قوله اخرة) اي اخر البيت عليه الطبر برقبه وقوما
بالفارسية برگرد بكري كد بشر است جانوران نداميد ميدارند كه روح ازوي زایل شود (قوله
وعليه الطير) اي قوله عليه الذير مفعول اناني للنازك و مفعول الاول هو البكري وهو من
باب المفعولين اذا كان بمعنى المصير فان ترك جاء بمعنى ودع في قوله صبر وصرح في القاسم
بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المذهب انفسه من التارك معبوح الجمل
كذا قيل (قوله والا) اي وان لم يكن بمعنى المصير فهو حال من اذكر يا فيكون حالاً من انفعول
(قوله ان كان) اي الذير فاعلا لقوله عليه لان قوله عليه شبه الفعل فيه فهو لا محالة وان كان الطير
مبتدأ ففعله ترقبه حال من الضير المستكن في قوله عليه لما مر انه شبه المفعول فيه ضمير
(قوله من فاعله ترقبه) وهو الطير وقوله اي واقع ا به بيان جاصل المعنى في الطير واقع جوله

لأنه لما قال (قوله فقد تبين فيما سبق) في بيان بدل الكل حيث قال الشم قال الشيخ
 لرضي وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل اه قال بعض الشارحين والفرق ~~الفرق~~ ~~الفرق~~ ~~الفرق~~
 مطف البيان والبدال ان البديل هو المقصود وذكر المبدال منه للتوطئة بخلاف مطف البيان فإنه انما
 توضيح ~~البيان~~ ~~البيان~~ ~~البيان~~ كان زيدا في قوله لكن مررت باخيك زيد بك لا ان كان للمعنى اغب اخ واحد
 ط ومطف البيان ان كان له اخوة انتهى اقول هذا من راحة الشيخ رضي في البيان الذي اورد
 ثم تبديل الكل نقلا عن رضي (قوله ويمكن ان يراد به اه) اي يمكن ان يراد بمثل التركيب
 لهذا كور ما هو ام من هذا الباب بان يكون متناوفا لمطف البيان وغير مطف البيان ايضاً بان يراد
 بل ما اذا وقع مطف البيان كان حكمه مخالفاً اذا وقع بدلا كما في المثال المذكور لان الشارح
 عليه بدلا من غير جائز وحين جعله مطف بيان له جائز وهذا المعنى يتناول صورة النداء اي
 نك تقول يا غلام زيد وزيدا بالرفع حملا على اللفظ لان حركته مشابهة بالحركة الاعراب
 فيصح حملا على اللفظ وبالنصب حملا على المحل لانه من المفعول به فيكون منصوبا هذا
 اذا كان مطف بيان وما اذا كان بدلا فلا يجوز النصب فيه فيكون حكمه مخالفاً وما
 ذكره على تقدير الفرق اللفظي (قوله والمعنى الاول اظهر) لانه يتناول
 قوله والثاني افيد) اي اكثر فائدة لانه اهم وكل ما هو اهم

شرافه تامة تمت الحاشية عبد الرحمن المتعلق بشرح ملا يعون

تأليفه جميع امتداد العلامة والحبر الفهامة اصوة المحققين

المحققين المرجع للصغير والكبير مولانا جافظ احمد كبير

المحققين واكمل المدققين فخر المدرسين

المدرسة السلطانية مولوي محمد ابراهيم

وتأج العلماء رئيس الفضلاء سيدي

وامتاذي مولوي اجن حسن

في تاريخ اثنا عشر من شهر

محرم سنة ١٢٥٦ من

هجرة النبي عليه

الصلوة

والسلام

